

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض

كان البيع ، والمزارة ، والمساقاة والشفعة من وسائل اكتساب المال بالمال ، أو بالجهد والعمل . فأعقب المؤلف رحمه الله ذكرها بذكر ما يحصل به المال بغير مال ، ولا جهد أو عمل ، وهو الميراث والهبة والوصية . ولذلك جاء بكتاب الفرائض بعد البيع والمساقاة ، ثم أعقبه بكتاب الهبة ، وكتاب الوصية .

وإن الفرائض من أهم العلوم الدينية ، ومن أعظم أبواب المعيشة والمعايشة الإنسانية ، ولذلك اهتمت به الشريعة الإسلامية اهتماماً قلما يوجد في أبواب أخرى ، فبينما نرى القرآن الكريم يكتفي في أكثر أبواب الأحكام ببيان أصول كلية دون التعرض للجزئيات والتفاصيل ، إذ نشاهده في باب الفرائض يهتم ببيان جزئياته وتفاصيله الدقيقة ، ويصرح بذكر السهام لكل واحد من الأقرباء في بسط واستقصاء .

وكذلك حث النبي ﷺ بتعلم الفرائض وتعليمها ، مستقلة عن الأبواب الأخرى ، فقد أخرج النسائي والترمذي ، وأحمد والحاكم عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : « تعلموا الفرائض ، وعلموها الناس ، فإنني امرؤ مقبوض » .

ونريد ، قبل أن نخوض في شرح أحاديث هذا الكتاب ، أن نأتي بأبحاث تزيد البصيرة في الموضوع ، وتقوى الإيمان بأن ما شرعه الله لنا في هذا الباب أولى بمصالح العباد من أي دين ، أو قانون سواه ، والله سبحانه وتعالى الموفق للسداد والصواب .

١- معنى الفرائض لغة

الفرائض : جمع فريضة ، وهي فعيلة بمعنى مفروضة ، مأخوذة من الفرض بمعنى القطع ، يقال : فرضت لفلان كذا : أي قطعت له شيئاً من المال ، قاله الخطابي . وقيل :

هو من فرض القوس ، وهو الحز الذي يكون في طرفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ، ولا يزول ، وقيل : الثاني خاص بفرائض الله ، وهي ما ألزم به عباده ، فكما أن فرض القوس يمسك بالوتر ولا يتركه ، فكذلك فرائض الله تلزم العباد ولا تتركه .

وقال الراغب : الفرض ، قطع الشيء الصلب ، والتأثير فيه ، وخصت المواريث باسم الفرائض من قوله تعالى : (نصيباً مفروضاً) أى مقدراً ومعلوم ، أو مقطوعاً عن غيرهم . كذا في فتح الباري ١٢ : ٢ .

وقال العيني رحمه الله : سميت المواريث فرائض وفروضا ، لما أنها مقدرات لأصحابها ، ومبينات في كتاب الله تعالى ، ومقطوعات لا تجوز الزيادة عليها ، ولا النقصان منها ، وهي في الأصل مشتقة من الفرض ، وهو القطع ، والتقدير ، والبيان ، وقال الله تعالى : (سورة أنزلناها وفرضناها) أى قدرنا فيها الأحكام ، وقال تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم) أى بين كفارة إيمانكم كذا في عمدة القارى ١١ : ٨٧ .

٢- فضل علم الفرائض والحث على تعلمه :

وقد ورد في فضل علم الفرائض والحث على تعليمه وتعلمه احاديث .

منها : ما رواه ، ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، قال : « تعلموا الفرائض ، وعلموه الناس ، فإنى امرؤ مقبرض ، وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن ، حتى يختلف الإثنان في الفريضة لا يجدان من يقضيها . أخرجه الترمذى ، والنسائى ، وأحمد والحاكم ، وهذا لفظه ، وقد صححه ، وأقره عليه الذهبي في تلخيصه للمستدرک ٤ : ٣٣٣ وقد أشار الترمذى إلى اضطراب في إسناده ، وقد بسطه الحافظ في الفتح ١٢ : ٤ .

ومنها : ما رواه أبو بكرة رضي الله عنه مرفوعاً : « تعلموا القرآن والفرائض وعلموها الناس ، أو شئت أن يأتى على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة ، فلا يجدان من يفصل بينهما » أخرجه الطبرانى في الأوسط من طريق راشد الحمانى وهو مقبول ، ولكن الراوى عنه مجهول ، كما نبه عليه الحافظ في الفتح .

ومنها : ما روى عن أبى هريرة أن النبي ﷺ قال : « تعلموا الفرائض ، وعلموه الناس ، فإنه نصف العلم ، وهو أول شيء ينسى ، وهو أول شيء ينتزع من أمتي » أخرجه ابن ماجه (٢٧١٩) والسنن (٤ : ٦٧) ، وهذا اللفظ له ، وفي إسناده

حفص بن عمر بن أبي العطف ، ضعفه ابن معين ، والبخارى ، والنسائى ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، وابن عدى ، وغيرهم والحديث صحيحه الحاكم فى المستدرک ٤ : ٣٣٢ ولكن تعقبه الذهبى بأن حفص بن عمر واه بكرة .

وقال ابن الصلاح : « لفظ النصف فى الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا » وقال غيره : لأن لهم حالتين : حالة حياة ، وحالة موت ، والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل : لأن الأحكام تتلقى من النصوص ، ومن القياس ، والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص . كذا فى فتح البارى .

ومنها : ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص ، رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « العلم ثلاثة ، وما سوى ذلك فهو فضل : آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة » أخرجه الدارقطنى فى سننه ٤ : ٦٨ والحاكم فى مستدركه ٤ : ٣٣٢ وصححه ، ولكن تعقبه الذهبى ، ولم يبين سبب الضعف ، ولعله ضعفه لمكان عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى ، ضعفه أحمد ، والدارقطنى ، وابن حبان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ووثقه البخارى ويحيى بن سعيد القطان ، كما فى الميزان .

ومنها : ما كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أبى موسى الأشعرى : « إذا لهوتم فاهلوا بالرى ، وإذا تحدثتم فتحديثوا بالفرائض » أخرجه الحاكم فى المستدرک ٤ : ٣٣٣ وصححه ، وأقره عليه الذهبى .

ومنها : ما روى عن أبى موسى رضى الله عنه موقوفا : « من علم القرآن ولم يعلم الفرائض ، فإن مثله مثل الرأس لا وجه له » أخرجه الدارمى فى سننه ٢ : ٢٤٧ رقم ٢٨٥٧ . ومنها : ما روى عن عكرمة قال : « كان ابن عباس يضع الكبيل فى رجله ، يعلمنى القرآن والفرائض » أخرجه البيهقى فى سننه الكبرى ٦ : ٢٠٩ .

٣- ميزات نظام الإرث فى الشريعة الإسلامية :

لقد وضعت الشريعة الإسلامية نظاماً حكماً عادلاً للتوارث فيما بين الأقرباء ، وفصله القرآن الكريم ، والسنة المطهرة تفصيلاً دقيقاً ، ولم يتركه على الآراء البشرية ، لأنها لا تقدر على إدراك الحكم البالغة التى لا يحيط بها إلا الله سبحانه .

فترى أن أحكام الموارث فى الشريعة الإسلامية ممتازة عن الديانات والقوانين الأخرى

من نواح شتى ، ويمكن لنا أن نضبط هذه الميزات بأصول قروتها الشريعة الإسلامية بالشكل التالى :

(أ) جميع ما ترك الميت ميراث :

إن الأصل الأول فى نظام الميراث الإسلامى : أن جميع ما ترك الميت من أملاكه ميراث للورثة ، سواء كان من أشياء استعماله الشخصية ، كالثياب ، والأواني ، أو من أشياء يمكن الاسترباح منها ، كالأرض ، وعروض التجارة ، والنقود . قررت الشريعة الإسلامية أن حق الورثة يتعلق بجميع هذه الأشياء ، صغيرها وكبيرها ، نفيسها وخسيسها ولا يستثنى منها إلا ثلاثة أشياء ، وهى : نفقات التجهيز والتدفين ، والديون ، والوصية الجائزة إلى حد ثلث جميع التركة .

وكانت هناك أقوام قبل الإسلام يفرقون فى باب الميراث بين الأشياء المستهلكة ، وبين الأشياء التى يمكن الاسترباح منها ، فلا يحولون إلى الورثة بعد وفاة المالك إلا القسم الثانى فقط ، كالأرض والحانوت ، والنقود ، وأما أشياء استعماله من الثياب ، والأواني ، والأسلحة ، والحلى ، فلا ينفذون فيها أحكام الإرث ، فكان بعضهم يدفنونها مع الميت فى قبره ، زعموا منهم بأنه يحتاج إليها فى حياته الأخرى ، وبعضهم يجمعونها فى مكان واحد ، ويحرقونها ، وبعضهم يقسمونها لثلاثة أقسام : قسم يذهب إلى الورثة ، لتكون عندهم كتذكار للميت ، وقسم ثان يجهز به الثياب والحلى للميت ، فتدفن معه فى قبره ، وقسم ثالث يحفظ لنفقات اليوم الذى يدفن فيه الميت ، فإن النياحة عليه فى ذلك اليوم كانت لها نفقات خطيرة . وراجع لتفصيل هذه التقاليد مقالة « قانون الوراثة » فى دائرة المعارف البريطانية ١٣ : ٧٩٣ .

وكان فى جميع هذه التقاليد ضياع للأموال ، فكانت الأموال القيمة تدفن أو تحرق ، أو تنفق فى احتفالات النياحة ، فى حين أن أولاد الميت ، وزوجته وأقاربه يحتاجون إليها غاية الاحتياج . فحظرت الشريعة الإسلامية هذه القساوة والجاهلية ، وشرع أن حق الورثة يتعلق بجميع ما تركه الميت ، حتى بليرة صغيرة فى متاعه .

(ب) الميراث حق الأقارب ، دون الأجانب

والأصل الثانى فى نظام الميراث الإسلامى : أن الميراث حق لأقارب الميت ، ولا مدخل للأجانب فيها ، ما دام الأقارب أحياء . وهناك أقوام أثرت الجيران والأصدقاء على أقارب

الميت ، فبينما كان جيران الميت وأصدقائه يحوزون أموالاً جمّة ، يجلس عياله وذريته بائسين ، محرومين عن أموال الميت ، بعد حرمانهم عن شخصيته ، وفي ذلك ظلم لا يخفى .

وقد ذهب الإسلام في هذا الأصل إلى حد أنه ألغى التبني ، وكان العرب في الجاهلية يورثون المتبني ، وبزعمونه كالابن النسبي في الميراث ، فألغاه القرآن الكريم ، وقرر أن لا ابن في الشريعة الإسلامية إلا من ولد للرجل فعلاً ، فلا حق للمتبني في الميراث .

(ج) الميراث حق للرجال والنساء ، والصغار والكبار

والأصل الثالث في نظام الميراث الإسلامي : أن الميراث يشترك فيه الرجال والنساء ، والكبار ، والصغار . وكان العرب في الجاهلية لا يورثون البنات ، ولا النساء ، ولا الصبيان شيئاً من الميراث ، ولا يورثون إلا من حاز الغنيمة ، وقاتل على ظهور الخيل (١) كما رواه ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسيره ٤ : ١٦٢ و ١٦٣ .

وقال ابن حبيب في المحرر ٣٢٤ : « فأول من ورث البنات في الجاهلية ، فأعطى البنت سهماً ، والإبن سهمين : ذو المجاسد اليشكري ، وهو عامر بن جثم بن حبيب » والله سبحانه وتعالى أعلم .

جاء الإسلام ، فأبطل هذه العادة القاسية ، وأنزل الله سبحانه حكم توريث النساء بقوله : (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون بما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً) .

وقد أسند ابن جرير الطبري في تفسيره ٤ : ١٦٣ عن عكرمة ، قال : « نزلت في أم كحلّة ، وابنة كحلّة وثعلبة ، وأوس بن سويد ، وهم من الأنصار ، كان أحدهم زوجها والآخرم ولدها ، فقالت : يا رسول الله ! توفي زوجي ، وتركني ، وابنة ، فلم نورث فقال عم ولدها : يا رسول الله ! لا تركب فرساً ، ولا تحمل كلا ، ولا تنكح عدواً ، نكسب عليها ، ولا نكتسب ، فنزلت : للرجال نصيب مما ترك الوالدان ، الآية » .

(١) وقال الدكتور جواد علي في كتابه " المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام " ٥ : ٥٦٣ : « والأخبار متضاربة في موضوع إرث المرأة والزوجة في الجاهلية ، وأكثرها أنها لا ترث أصلاً ، غير أن هناك روايات يفهم منها أن من الجاهليات من ورثن أزواجهن ، وذوى قرباهن ، وأن عادة حرمان النساء الإرث لم تكن سنة عامة عند جميع القبائل ، ولكن كانت عند قبائل دون قبائل ، وما ورد في الأخبار يخص على أكثر أهل الحجاز » .

(د) الأقربية معيار للوراثة

والأصل الرابع في نظام الميراث الإسلامي أن معيار استحقاق الوراثة هو الأقربية ، فكل من كان أقرب إلى الميت كان أحق بالوراثة من غيره ، وإن هذا الأصل مطرد في العصابات ، فالأقرب منهم يجب الأبعد دائماً ، وليس ذلك بمطرد في ذوى الفروض ، ولكنه ملحوظ في تعيين أنصباهم غالباً .

ولكن الرجل في نظام الميراث الإسلامي لا يجب من كان في مرتبته من الأقربية ، لحض كبر سنه ، كما هو معروف عن التصارى ، فإنهم يقدمون أكبر أولاد الميت على غيرهم وفي ذلك ظلم ظاهر على صغار أولاد الميت ، لأنهم يتضررون في الميراث لحض أنهم خلقوا بعد إخوانهم الكبار ، فأبطل الإسلام هذا الظلم ، وسوى بين أولاد الميت ، ولم يحدث بينهم فرقا على أساس أسنانهم أو أعمارهم .

ثم إن كثرة الاشتراك في تركة الميت من العوامل الفعالة في استئصال الاكتناز ، وإحداث التوازن في توزيع الثروة ، ومنع المال من كونه دولة بين الأغنياء ، فكل مال مكتنز في الإسلام منقسم لا محالة إلى أيد متعددة ، وذلك بفضل نظام ميراثه العادل .

(هـ) الوراثة سبب للملك المطلق البات

والأصل الخامس في نظام الميراث الإسلامي أن الوراثة تنشئ لكل وارث ملكاً باتاً في حصته من الميراث . وهذا بخلاف نظام الهنود ، وبعض اليونانيين والرومانيين الذين كانوا يلتزمون أحكام الأسرة المشتركة ، فكانت الأرض والبنيان عندهم مشتركة بين أعضاء الأسرة لا يستطيع أحد من الشركاء أن يبيع حصته أو يفرزها من حصته غيره ، فتحدث من أجله مشاكل كثيرة ، وإن الرجل في هذا النظام ربما يجلس محتاجاً إلى نقود ، ولا يستطيع أن يتمتع بما يملكه من تركة مورثه ، لأنه محجور عن ذلك بسبب اشتراك الأسرة .

وإن الإسلام قد أبطل هذه التقاليد كلها ، وجعل حق كل وارث منفرداً عن غيره ، ليتمكن له التصرف في ملكه كيف شاء . ومن أجل ذلك قد حضت الشريعة الإسلامية على تقسيم تركة الميت في أجل وقت ممكن بعد وفاته ، فإن كثرة الاشتراك يحد النزاعات فيما بين الشركاء ، ويورث الشحناء بينهم .

٤- أسرار أحكام الميراث في الإسلام .

وأما أسرار أحكام الميراث في الإسلام ، والحكمة في تعيين أنصبا الأقارب ، فقد تكلم

عليه الإمام ولي الله الدهلوى رحمه الله في كتابه القيم "حجة الله البالغة" ٢ : ١٢٨ إلى ١٢٢ بما فيه غنى ومقتنع، فنحكي كلامه ههنا بتلخيص وترتيب من عندنا، والله الموفق :

١- التدرج في أحكام الميراث

قال الإمام الدهلوى رحمه الله : « وكان أول ما نزل على النبي ﷺ وجوب الوصية للأقربين من غير تعيين ولا توقيت ، لأن الناس أحوالهم مختلفة ، فمنهم من ينصره أحد أخويه دون الآخر ، ومنهم من ينصره والده ، وعلى هذا القياس . فكانت المصلحة أن يفوض الأمر إليهم ، ليحكم كل واحد ما يرى من المصلحة . ثم إذا ظهر من موص جنف أو لأم كان للقضاة أن يصلحوا وصيته ويغيروا ، فكان الحكم على ذلك مدة » .

« ثم إنه لما ظهرت أحكام الخلافة الكبرى ، وزوى للنبي ﷺ مشارق الأرض ومغاربها ، وتشعشت أنوار البعثة العامة أوجبت المصلحة أن لا يجعل أمرهم إليهم ولا إلى القضاة من بعدهم ؛ بل يجعل على المظان الغالبة في علم الله من عادات العرب والعجم وغيرهم ، لما يكون كالأمر الطبيعي ، ويكون مخالفه كالشاذ النادر ، وهو قوله تعالى : « لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا » .

(الف) المعتبر في الميراث المصاحبة الطبيعية

ثم إن مسائل الموارث تبني على أصول ذكرها الإمام الدهلوى رحمه الله : منها أن المعتبر في هذا الباب هو المصاحبة الطبيعية ، والمناصفة والمادة التي هي كذهب جيل ، دون الارتفاقات الطارئة ، فإنها غير مضبوطة ، ولا يمكن أن يبنى عليها التواميس الكلية ، وهو قوله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) .

فلذلك لم يجعل الميراث لغير أولى الأرحام ، إلا الزوجين ، فإنها لاحقان بأولى الأرحام لوجوه : منها التعاون في تدبير المنزل ، وأن كل واحد منهما يعتبر نفع الآخر وضرره راجعا إلى نفسه ، ومنها أن الزوج يتفق عليها ، ويأمنها على ذات يده ، حتى يتخيل أن جميع ما تركته أو بعض ذلك هو حقه في الحقيقة ، فجعل له الشرع الربع أو النصف ، ليكون جابراً لقلبه . ومنها : أن الزوجة ربما تلد من زوجها أولاداً هم من قوم الرجل ، فمن هذه الجهة تدخل الزوجة في تضاعيف من لا ينفك عن قومه ، ومنها : أنه يجب عليها بعده أن تعتد في بيته لمصالح لا تخفى ، ولا متكفل لمعيشتها من قومه ، فوجب أن يجعل كفايتها في مال الزوج ، فوجب جزء شائع كالثلث والرابع .

ثم إن القرابة ربما تكون من جهة النسب ، وربما تكون من جهة الود والرفق ، بأنه
أو كلف أمر قسمة التركة إلى الميت لما جاوزت تلك القرابة ، وإن النوع الأول راجع على الثاني
فلذلك فضلت الشريعة من كان في القسم الأول على من هو في القسم الثاني ، ولذلك كان
نصيب الأم ، مع أن برها أوجب ، وصلتها أو كد ، أقل من نصيب البنت والأخت ، فإنها
ليست من قوم ابنتها ، ولا من أهل حسبه ، ومنصبه ، وشرفه ، ولا بمن يقوم مقامه ، وأما
البنت والأخت ، فهما من قوم المرء وأهل منصبه .

وكذلك الزوجة لم تجدد إلا أو كس الأنصبا (وهو الثمن) ، وإذا اجتمعت جماعة
منهن اشتركن في ذلك النصيب ، لأنها ليست من القسم الأول ، وإنها تتزوج بعد بعلاها
زوجا غيره ، فتقطع العلاقة بالكلية .

وبالجمل ، فالتوارث يدور على معان ثلاثة : الأول القيام مقام الميت في شرفه ومنصبه ،
والثاني : الخدمة والمواساة والرفق ، والثالث : القرابة للمتضمنه لذين المعنيين جميعاً .

وإن هذا الثالث أولى بالاعتبار من غيرهما ، ومظنتها جميعاً على وجه الكمال من يدخل
في عمود النسب ، كالأب ، والجد ، والإبن وابن الإبن ، فهؤلاء أحق الورثة بالتوارث .

غير أن قيام الإبن مقام أبيه هو الوضع الطبيعي الذي عليه بناء العالم ، ولما قيام
الأب بعد إبنه ، فكأنه ليس بوضع طبيعي ، ولا ما يطلبونه ويتوقعونه ، ولو أن الرجل
خير في ماله لكانت مواساة ولده أملك لقلبه من مواساة والده ، فلذلك قدم الأبناء
على الآباء .

وأما القيام مقام الميت فظنته بعد ما ذكرنا : الإخوة ، ومن في معانهم ، بمن هم
كالعضد ، ومن قوم المرء ، وأهل نسبه وشرفه .

وأما الخدمة والرفق ، فظنته للقرابة القريبة ، فالأحق به الأم ، والبنت ، ومن في معانها ،
من يدخل في عمود النسب ولا تخلو البنت من قيام ما مقله ، ثم الأخت ، ولا تخلو أيضاً
من قيام ما مقامه ، ثم من به علاقة الزوج ، ثم أولاد الأم .

(ب) الذكر يفضل على الأنثى في مرتبته

ومن أصول المولود أن الذكر يفضل على الأنثى ، إذا كانا في منزلة واحدة أبداً ،
لاختصاص الذكور بحماية البيضة ، والذب عن الدمار ، ولأن الرجال عليهم إغلاقات كثيرة ،

فهم أحق بما يكون شبه الحنان ، بخلاف النساء ، فإنهن عيال على أزواجهن أو آبائهن ، أو أبناءهن ، وهو قوله تعالى : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا) .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه في مسألة ثلث الباقي : ما كان الله ليبرني أن أفضل أمّا على أب ، غير أن الوالد لما اعتبر فضله مرة يجمعه بين العصوبة والفرص ، لم يعتبر ثانيا بتضاعيف نصيبه أيضا ، فإنه غمط لحق سائر الورثة .

وأولاد الأم ليس للذكر منهم حماية للبيضة ، ولاذب عن الذمار ، فإنهم من قوم آخرين ، فلم يفضل على الأئني ، وأيضا ، فإن قرابتهم منشعبة من قرابة الأم ، فكانهم جميعا إناث .

(ج) السهام أجزاء ظاهرة لكل عالم وجاهل

ومن أصول المواريث التي اهتمت به الشريعة الإسلامية أن تكون السهام أجزاءها ظاهرة متميزة في بادی الرأي للمحاسب وغيره ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » إلى أن جمهور المكلفين يخاطبون بما لا يحتاج إلى التعمق في الحساب ، ويجب أن يكون بحيث يظهر فيها ترتيب الفضل والنقصان بادی الرأي ، فأثر الشرع من السهام فصلين : الأول : الثلثان ، والثالث ، والسدس ، والثاني : النصف ، والرابع ، والثلث ، فإن مخرجها الأصلي أولا الأعداد ، ويتحقق فيها ثلاث مراتب ، بين كل منها نسبة الشئ إلى ضعفه ترفعا ، ونصفه تنزلا ، وذلك أدنى أن يظهر فيه الفضل والنقصان محسوسا متبيناً .

ثم إذا اعتبر فصل بفصل ظهرت نسب أخرى لا بد منها في الباب ، كالشيء الذي زيد على النصف ، فلا يبلغ التام ، وهو الثلثان ، والشيء الذي ينقص عن النصف ولا يبلغ الربع ، وهو الثلث ، ولم يعتبر الخمس والسبع ، لأن مخرج مخرجها أدق ، والترفع والتنزل فيها يحتاج إلى تعمق في الحساب .

ثم ذكر الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى آيات الفرائض ، وبين حكم الأنصاء المقدرة فيها ببسط وتفصيل ، وفيما ذكرنا كفاية لمن أراد الوقوف على أصول المواريث في الإسلام ، ومن أراد الاطلاع على أسرار الأحكام الجزئية منها فليراجع حجة الله البالغة ٢ : ١٢٠ إلى ١٢٢ ، والله سبحانه وتعالى أعلم وعلمه أنم وأحكم .

باب لا يرث المسلم الكافر

٤٠١٨- حدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، واللفظ ليحيى قال يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا ابن عيينة ، عن الزهري ، عن

باب لا يرث المسلم الكافر

قوله : " عن علي بن حسين " هو المعروف بلقبه " زين العابدين " حفيد لسيدنا علي وابن لسيدنا حسين الشهيد عليه السلام ، وكان مع أبيه يوم قتل ، وهو مريض ، فسلم ، وقال ابن وهب عن مالك : " لم يكن في أهل بيت رسول الله ﷺ مثل علي بن الحسين " مسمى " زين العابدين " لكثرة عبادته ، يقال : إنه كان يصلي في كل يوم وليلة ألف ركعة إلى أن مات ، وقال محمد بن إسحاق : كان ناس من أهل المدينة يعيشون ، لا يدرون من أين كان معاشهم ؟ فلما مات علي بن الحسين فقد واما كانوا يؤتون به من الليل . وذكر ابن عيينة عنه أنه حج ، فلما أحرم اصفر لونه ، ووقع عليه الرعدة ، ولم يستطع أن يلبي ، فقل له : مالك لا تلبي ؟ فقال : أخشى أن أقول : ليبيك ، فيقال لي : لا ليبيك ، فقل له : لا بد من هذا ، فلما لبى غشى عليه ، وسقط من راحلته . كذا في التهذيب ٧ : ٣٠٥ إلى ٣٠٧ .

قوله : " عن عمرو بن عثمان " هو أكبر ولد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه الذين أعقبوا ، وكان معاوية رضي الله عنه زوجه بنته رملة ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى ، وقال : كان ثقة ، وله أحاديث ، وقال العجلي : مدني ثقة من كبار التابعين ، كذا في التهذيب ٨ : ٢٨ .

وهذا من الأحاديث التي رواه آل علي عن آل عثمان ، رضي الله عنهما ، مما يدل على حسن العلاقة بينهم ، واستفادة بعضهم من بعض في أمور الدين .

قوله : " عن أسامة بن زيد " هذا الحديث أخرجه البخاري في الفرائض ، باب لا يرث المسلم الكافر ، وفي المغازي ، باب أين ركز النبي ﷺ ، ومالك في الفرائض ، باب ميراث أهل الملل ، وأبو داود في الفرائض ، باب هل يرث المسلم الكافر ؟ رقم ٢٩٠٩ ، والترمذي في الفرائض ، باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر رقم ٢١٠٨ ، وابن ماجه في الفرائض ، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ، رقم ٢٧٢٩ .

على بن حسين ، عن عمرو بن عثمان ، عن أسامة بن زيد : أن النبي ﷺ قال : لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم .

قوله : " لا يرث المسلم الكافر " عليه عمل الأمة ، فلا يرث المسلم كافرا عند الأئمة الأربعة وفقهاء الأمصار ، إلا ما روى عن معاذ بن جبل ، ومعاوية ، رضى الله عنهما ، أنهما كانا يورثان المسلم من الكافر ، من غير عكس ، ويستدلان بقوله عليه السلام : " الإسلام يزيد ولا ينقص " أخرجه أبو داود ، والحاكم ، وصححه وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ، وأجاب عنه الحافظ في الفتح ١٢ : ٤٣ بأن سماعه منه ممكن . وروى مثل قولها عن مسروق ، وسعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، وإسحاق وغيرهم أيضا ، ولكن قال ابن قدامة في المغني ٦ : ٢٩٤ : « وليس بموثوق به عنهم ، فإن أحمد قال : ليس بين الناس اختلاف في أن المسلم لا يرث الكافر » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : أما معاذ رضى الله عنه ، فإن نسبة هذا القول إليه موثوقة ، فقد أخرجه عنه أحمد بن منيع في مسنده بسند قواه الحافظ في الفتح ١٢ : ٤٣ ومسند في مسنده ، وسكت عليه الحافظ ، وكذلك معاوية رضي الله عنه ، فقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن معقل ، قال : « ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية ، نزل أهل الكتاب ، ولا يرثونا ، كما يحل النكاح فيهم ، ولا يحل لهم » ذكره الحافظ في الفتح ، وسكت عليه . وأول شيخنا العثماني قولها في إعلال السنن ١٨ : ٣٢٩ بأن الكافر إذا لم يترك وارثا من أهل دينه ، وترك قريبا له مسلما ، فتركته لبيت مال المسلمين ولإمام أن يصرفه باجتهاده ورأيه حيث شاء . فرأى معاذ ومعاوية رضى الله عنهما أن صرفه إلى قريبه المسلم أولى ، تأليفا لقلوب الداخلين في الإسلام ، ولم يكن ذلك من باب التوريت بل من باب التأليف ، فلما تقدم العهد ، وجعله الناس من باب التوريت رده عمر بن عبد العزيز إلى الأمر الأول .

وحجة الجمهور حديث الباب ، وأما حديث " الإسلام يزيد ولا ينقص " فليس نصا في مسألة التوريت ، بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ، وأما قياس الوراثة على النكاح ، فعلى كونه معارضا لحديث الباب ، ينقضه قياس آخر ، وهو أن التوارث يتعلق بالولاية ، ولا ولاية بين المسلم والكافر ، وإن السدى يتزوج الحربية ولا يرثها ، وأيضا ، فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذي : أرث المسلم ، لأنه يتزوج إلينا .

قوله : " ولا يرث الكافر المسلم " هذا مما أجمع عليه الفقهاء ، غير أن أحمد بن حنبل

قال في رواية الأثرم عنه : إن الكافر إن أسلم قبل قسمة الميراث ، فإنه يرث المسلم ، وهو مروى عن عمر ، وعثمان ، والحسن بن علي ، وابن مسعود ، رضي الله عنهم ، وبه قال جابر بن زيد ، والحسن ، ومكحول ، وقتادة ، وحيد ، وإياس بن معاوية ، وإسحاق .

وأما الجمهور فلا فرق عندهم بين ما قبل القسمة وبعدها ، فإن كان الرجل عند موت مورثه كافرا ، فلا يرثه ، وإن أسلم قبل قسمة الميراث ، وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وهو رواية أبي طالب عن أحمد . وبه قال علي ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وطائوس ، والزهرى ، وسليمان بن يسار ، والنخعي ، والحكم ، وأبو الزناد كما في الشرح الكبير لابن قدامة ٧ : ١٦٠ ، ١٦١ وهو مذهب الإمام البخاري رحمه الله ، كما يظهر من ترجمته على حديث الباب .

واستدل ابن قدامة لأهل القول الأول بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق عروة ، وابن أبي مليكة عن النبي ﷺ : « من أسلم على شيء فهو له » ، ولا حجة لهم فيه ، لأن معناه أن الإسلام لا يخرج شيئا عن ملك الإنسان ، لا أنه يملك ما لم يكن يملكه قبل إسلامه .

واستدل أيضا بما أخرجه أبو داود عن ابن عباس مرفوعا : « كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم ، وكل قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام » ، ولا حجة لهم فيه أيضا ؛ لأن مراده أن الأشياء إنما تقسم بعد مجيء الإسلام على أصوله لا على أصول الجاهلية فلا تعرض له لما نحن فيه ، وإنما يقول الجمهور : إن مقتضى قسم الإسلام أن لا يقسم للكافر من مورثه المسلم ، وهذا حكم يدرك كل قسم بعد مجيء الإسلام .

واستدل أيضا بما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بإسناده عن يزيد بن قتادة العنبري (١) « أن إنسانا من أهلته مات على غير الإسلام ، فورثته أختي ، دوى ، وكانت على دينه ، ثم إن جدي أسلم ، وشهد مع النبي ﷺ حنينا ، فتوفى ، فلبثت سنة ، وكان ترك ميراثا ، ثم إن أختي أسلمت ، فخاصمتني في الميراث إلى عثمان ، فحدثه ابن أرقم أن عمر رضي الله عنهم قضى أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه ، ففضى به عثمان ، فذهبت بذلك الأول ، وشاركتني في هذا » وقال ابن قدامة : « وهذه قصة اشتهرت ، فلم تنكر ، فكان إجماعا » .

(١) وأخرجه أيضا الطبراني ، ورجال الصريح ، خلا حسان بن هلال ، وهو ثقة ، كذا في مجمع الزوائد ٤ : ٢٢٦ .

باب الحقوا الفرائض بأهلها الخ

٤٠١٩- حدثنا عبد الأعلى بن حماد، وهو النرسي، حدثنا وهيب، عن ابن طاووس،

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قد ثبت عن عمر رضي الله عنه قوله : « لا يرث المؤمن الكافر » عند البخاري في المتاسك ، بناب توريث دور مكة ، وظاهره أنه يأخذ بحديث الباب ، فيمكن أن يكون المراد من قوله « قبل أن يقسم » : قبل أن تقع الموارث ، وحينئذ ينطبق أثره هذا على الحديث ، فلا يترك به الحديث الصحيح الصريح ، ولأن حق الورثة إنما يتعلق بركة الميت فور وفاته ، ولما كان الرجل حينئذ كافرا لم يتعلق حقه بها ، وتعلق حق الآخرين ، فلا يغير الوضع بإسلامه بعده . وراجع أيضا أحكام القرآن للجصاص ٢ : ١٠٥ وإعلاء السنن ١٨ : ٣٣٠ .

تنبيه : إن هذا الحديث قاله النبي ﷺ عند فتح مكة ، وقصته ما أخرجه البخاري في المغازي باب ابن ركن النبي ﷺ الراية يوم الفتح : « عن أسامة بن زيد أنه قال زمن الفتح : يا رسول الله ، أين تنزل غدا ؟ قال النبي ﷺ : وهل ترك لنا عقيل من منزل ؟ ثم قال : لا يرث المؤمن الكافر ، ولا الكافر المؤمن » .

باب الحقوا الفرائض بأهلها إلخ

قوله : « النرسي » بفتح النون ، وسكون الراء ، نسبة إلى « نرسي » وهو نهر بالكوفة ، عليه عدة قرى ، كذا في حاشية التهذيب .

قوله : « حدثنا وهيب » هو ابن خالد بن عجلان السباهلي ، مولاهم ، أبو بكر البصري ، صاحب الكرايين ، كان من أثبت أهل البصرة في عصره ، ويقال : إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه ، وثقه الجميع ، مات سنة خمس وستين ومائة . كذا في التهذيب ١١ : ١٧٠ .

قوله : « عن ابن طاووس » هو عبد الله بن طاووس بن كيسان ، وكان من خيار عباد الله فضلا ، ونسكا ، ودينا ، قال معمر : ما رأيت ابن نفعيه مثل ابن طاووس . وكان من أعلم الناس بالعربية ، وأحسنهم خلقا ، كذا في التهذيب ٥ : ٢٦٨ ، وقد نفع عليه الروافض

عن أبيه، عن ابن عباس، قال : قال رسول الله ﷺ : ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقى فهو لأولى بسبب حديث الباب ، لأنهم ينكرون التعصيب في الميراث ، وسيأتى الكلام على ذلك في شرح الحديث إن شاء الله تعالى .

قوله : " عن ابن عباس " هذا الحديث أخرجه البخارى في الفرائض ، باب ميراث الولد من أبيه وأمه ، وباب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، والترمذى في الفرائض ، رقم ٢٠٩٩ ، باب الميراث للعصبة ، وأبو داود في الفرائض ، باب في ميراث العصبة ، رقم ٢٨٩٨ ، وابن ماجه في الفرائض ، باب ميراث العصبة ، رقم ٢٧٤٠ .

قوله : " ألحقوا الفرائض بأهلها " المراد من الفرائض ههنا : الأنصباء المشاعة المقدرة في كتاب الله تعالى ، وهى النصف ، والرابع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس ، والمراد من أهلها : الذين يستحقونها بنص الشريعة .

وجملة ذلك أن الشريعة قسمت الورثاء على أقسام ثلاثة : الأول : أصحاب الفروض ، وهم الذين قررت لهم الشريعة سهماً مشاعاً ، من النصف ، والرابع ، وغيره ، كالزوجين ، والأم ، وغيرهم والثاني : العصبات : وهم أقارب الميت الذين لم يقدر لهم سهم ، ولكنهم من أقاربه الذكور ، كالابن أو يدلون إليه بالذكور ، كالإخوة ، والأعمام ، وحكم هؤلاء أنهم يحوزون ما بقى من أصحاب الفروض ، ويحجب الأقرب منهم الأبعد ، وإن كانوا سواء في القرابة قسم حصص العصبات فيما بينهم على السوية . والثالث : أولو الأرحام ، وهم أقارب الميت الإناث ، كالعمة ، أو الذين يدلون إليه بالإناث ، كالحال ، والنخلة ، وإنهم لا يرثون ما دام أحد من العصبات حياً ، فإن لم يكن من العصبات أحد فحكمهم حكم العصبات .

فالحديث يبين حكم القسمين الأولين فقط : وحاصله أن الفرائض تعطى لأصحاب الفروض ، ثم ما بقى بعد ذلك يصرف إلى أقرب العصبات .

قوله : " فهو لأولى " يعنى : لأقرب ، وهو مشتق من الولى ، بسكون اللام ، بمعنى القرب ، وقد وقع في رواية ابن الخضاء ، عن ابن ماهان ، في صحيح مسلم : « فهو لأدنى » وهو أصرح في هذا المعنى ، حكاه الحافظ في الفتح ١٢ : ٩ عن القاضي عياض . وعلى كل حال : فالمراد منه أقرب العصبات ، يعنى أنه يحوز ما بقى من الفروض .

رجل ذكر .

قوله : " رجل ذكر " قيد الرجل بالذكر ، مع أن كل رجل ذكر ، للإيماء إلى أن سبب الميراث في هذا القسم هو الذكورة ، أو إلى أن لفظ " الرجل " إنما استعمل ههنا في مقابلة الأنثى ، لا في مقابلة الصغير ، فكل ذكر من العصبية وارث ، سواء كان كبيرا أو صغيرا . وقد أطل الحافظ في الفتح ١٢ : ٩ إلى ١٢ في توجيه هذا القيد ، وحكى أقوال غير واحد من العلماء ، ولكنها لا ترجع إلى كثير طائل ، ومحصل البحث ما ذكرنا .

ثم إن الذكورة شرط فيمن كان عصبية بنفسه ، وأما العصبية بالغير ، كالبنات مع الابن ، أو العصبية مع الغير ، كالأخت مع البنت ، فإن إطلاق العصبية عليهم مجاز ، وإنما ترثان بنصوص أخرى ، لا بهذا الحديث .

وإن حديث الباب أصل في توريث العصبيات ، وقد أجمع علماء أهل السنة من أجل هذا الحديث على أن ما بقي من ذوى الفروض يصرف إلى أقرب العصبيات .

وقد أنكر الروافض التعصيب ، فالوراثنة عندهم بالفرض ، أو بالقربة ، ولا فرق في القربة بين الذكور والإناث ، فإذا كان الوارث لا فرض له ، ولم يشاركه آخر ، فالمال له ، وإن شاركه من لا فرض له فالمال لها ، فإن اختلفت الوصلة فلكل طائفة نصيب من يتقرب به ، كالخال والأخوال ، مع العم أو الأعمام فالأخوال نصيب الأم ، وهو الثلث ، وللأعمام نصيب الأب ، وهو الثلثان عندهم ، فإن كان الوارث ذا فرض أخذ نصيبه ، فإن لم يكن معه مساو كان الرد عليه ، وإن كان معه مساو ذو فرض حاز كل منهما فرضه وإن لم يكن المساوي ذا فرض كان له ما بقي ، ولكن لا يشترط فيه الذكورة . هذا ملخص ما في شرائع الإسلام للخللي ٢ : ١٨٠ .

ولما كان حديث الباب حجة عليهم ، لأنه يشترط الذكورة فيما بقي من أصحاب الفروض ، أنكروا صحة هذا الحديث ، وقد أخرج أبو جعفر الطوسي الشيعي في تهذيب الأحكام ٩ : ٢٦٢ : عن أبي طالب الأنباري ، قال : « حدثنا محمد بن أحمد البربري ، قال : حدثنا بشر بن هارون ، قال : حدثنا الحميدى ، قال : حدثني سفيان عن أبي إسحاق ، عن قاربه بن مضرب قال : جلست عند ابن عباس ، وهو بمكة ، فقلت : يا ابن عباس ! حديث يرويه أهل العراق عنك ، وطائوس مولاك يرويه أن ما أبقت الفرائض فلاولى عصبية ذكر ، قال : من أهل العراق أنت ؟ قلت : نعم ، قال : أبلغ من وراءك أنى أقول : إن قول الله عز وجل :

آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله ، وقوله : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، وهل هذه إلا فريضتان ؟ وهل أبقتا شيئا ؟ ما قلت هذا ، ولا طاؤس يرويه علي ، قال قارية بن مضرب : فلقيت طاؤسا ، فقال : لا والله ، ما رويت هذا علي ابن عباس قط ، وإنما الشيطان ألقاه علي ألسنتهم ، قال سفيان : أراه من قبل ابنه عبد الله بن طاؤس ، فإنه كان علي خاتم سليمان بن عبد الملك ، وكان يحمل علي هؤلاء القوم حملا شديدا ، يعني بني هاشم .

وأجاب عنه الحافظ في ترجمة عبد الله بن طاؤس من التهذيب ٥ : ٢٢٨ بأن هذا الخبر الذي رواه الطوسي خبر مجهول ، لأن من دون الحميدى لا يعرف حاله ، فلعل البلاء مع بعضهم .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه إن الشيعة أنفسهم توجد عندهم روايات يثبت به التعصيب ، ولا يحصى لهم من ذلك إلا القول بالتقية .

فتنما ما ذكره الحر العاملي في وسائل الشيعة ١٧ : ٤٣٢ رقم ٣٢٥٣٠ « عن أبي العباس فضل الباق ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت : هل للنساء قود ، أو عفو ؟ قال : لا ، وذلك للعصبة » .

ومنها ما ذكره أيضا عن محمد بن عمر : « أنه كتب إلى أبي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل مات ، وكان مولى لرجل ، وقد مات مولاه قبله ، وللمولى ابن وبنات ، فسأله عن ميراث المولى ، فقال : هو للرجال دون النساء » .

ولكن قال العاملي بعد رواية هذين الخبرين : « قد عرفت أنه محمول علي التقية » وإن من بلايا هذه الفرقة أنها كلما عورضت بأدلة في إبطال مذهبها أولتها بإنها تقية ، وإن الشيطان سول لهم هذه التقية بحيث أحلوا تحت ستارها كل كذب وخديعة ، ونسبوا إلى سادات أهل البيت بكل وقاحة ، وهم من ذلك أبرياء ، رضى الله عنهم ، ولا ينفعهم بعد ذلك دليل ، ولا يقنعهم برهان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .

مسئلة ميراث الحفيد عند وجود الابن

ثم إن حديث الباب من أقوى الدلائل على أن الحفيد لا يرث مع الابن ، لأن الابن عند وجوده أولى رجل ذكر ، فيحوز المال ، ويحرم الحفيد لكونه أبعد بالنسبة إليه . وهذا

ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية منذ القرون الأولى ، لم يختلف فيه أحد من الفقهاء ، حتى ظهرت في بلادنا طائفة مستغرية تحكم رأيها في جميع مسائل الشريعة ، فشذت عن الأمة في كثير من المسائل منها هذه المسئلة ، فقالت : إن الحفيد إنما يحرم من الميراث عند وجود أبيه ، لا عند وجود أعمامه ، فيرث الحفيد اليتيم ، وإن كان معه أبناء الميت الآخرون (غير والد ذلك الحفيد) ويكون في ذلك قائما مقام أبيه .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الأنثيين) قالوا : إن لفظ " الأولاد " يشمل الأحفاد أيضا ، ولذلك يرث الأحفاد بهذه الآية عند عدم الأبناء فينبغي أن يراد بها كل حفيد لا يحجبه أبوه .

وإن دليلهم هذا ينشئ عن جهلهم بأصول الفقه . وذلك أن " الولد " يراد به الابن حقيقة ، والحفيد مجازا ، وتقرر في أصول الفقه أن الجمع بين الحقيقة والمجاز في وقت واحد لا يجوز ، فلا يراد به " الابن " " والحفيد " في وقت واحد ، وإلا لزم أن يدخل في هذه الكلمات جميع الأحفاد وأحفادهم عند وجود أبناء الصلب ، ويشاركوهم في الميراث ، وهذا لا نقول به تلك الطائفة أيضا .

والحق أن في الآية احتمالين ، لا ثالث لهما : إما أن نقول : إن المراد من " الأولاد " في الآية الأبناء فقط ، ولا يراد بها الأحفاد إطلاقا وحينئذ إنما يرث الأحفاد عند عدم الأبناء بحديث الباب ، لا بهذه الآية . وإما أن نقول : إن الأولاد يراد بهم أبناء الصلب عند وجودهم ، والأحفاد عند عدمهم . وإرادة الحقيقة في حالة واحدة ، والمجاز في حالة أخرى جائزة ولكن إذا أريد بهذا اللفظ الأبناء عند وجودهم ، فلا يراد به إلا ذلك في تلك الحالة .

وربما تأتي هذه الطائفة بدلائل عاطفية ، حيث تقول : إن الإسلام قد عني برعاية حقوق اليتامى ، فلا يمكن أن يكون قد حرمهم من ميراث جدهم . وهذا جهل بحقيقة نظام الميراث . فإن الوراثة ، كما قدمنا في مقدمة كتاب الفرائض ، لا تدور مع اليتيم ، ولا على الفقر والحاجة ، وإنما تدور مع الأقربية . قال الله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » . وقال ﷺ في حديث الباب : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر » .

ولو كان مدار الإرث على اليتيم ، والفقر ، والحاجة لما ورث أحد من الأقرباء الأغنياء وذهب الميراث كله إلى اليتامى ، والمساكين . ويقول الله سبحانه وتعالى : « وإذا حضر

القسمة أو لوالقربي واليتامى والمساكين فازرقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً « خاطب الله سبحانه في هذه الآية ورثة الميت ، أن يدفعوا شيئاً مما حصلوا عليه بالميراث إلى أولى القربي، واليتامى والمساكين الذين لم يرثوا الميت . فتبين أن أولى القربي واليتامى لا يرثون الميت في كل حال ، وأن معيار الإرث ليس هو القرابة المحضة ولا اليتيم والمسكنة، وإنما هو الأقربية إلى الميت .

وقد عقد البخاري رحمه الله لهذه المسئلة باباً مستقلاً ، وترحم له بقوله : « باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن » وأخرج فيه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ، أنه قال : « ولا يرث ولد الابن مع الابن » ، وزيد بن ثابت رضي الله عنه أفرض الصحابة بنص الحديث .

وقد ذكر الإمام أبو بكر الجصاص الرازي رحمه الله في أحكام القرآن ٢ : ١٠١ والعلامة العيني في عمدة القاري ٢٣ : ٢٣٨ الإجماع على أن الحفيد لا يرث مع الابن .

وقد اعترض هؤلاء على قاعدة « الأقرب ، فالأقرب » بذكر بعض صور يرث فيها الحفيد مع اليئ الصليبة ، وهذا جهل أيضاً ، فإن قاعدة « الأقرب فالأقرب » تجري فيما بين العصبات فقط ، لا بين ذوى الفروض ، لأن سهامهم قدرها الله سبحانه وتعالى بنفسه بحكمته البالغة التي ربما لا ندركها ، قال الله سبحانه وتعالى : « آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا » .

فالثبت في الصورة المذكورة ذات فرض ، لا علاقة لها بقاعدة « الأقرب فالأقرب » ، ولا يوجد حيثشذ من العصبات إلا الحفيد، وهو أولى رجل ذكر ، فاستحق الميراث ولو كان معه عصبية أقرب ، لما استحق ذلك .

وإن جميع الصور التي ذكروها كنقض على قاعدة « الأقرب فالأقرب » كلها مبنية بخلط ذوى الفروض مع العصبات ، مع أن حديث الباب يصرح بأن الأقربية إنما تعتبر بعد إلحاق الفرائض بأهلها .

ثم إنهم يقولون بأن الحفيد إنما يستحق من الميراث قدر ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً ، وقد أداهم ذلك إلى ورطات كثيرة ، فإنه يستلزم أن تمحوز الحفيدة مالا أكثر من البنات الصليبة ، وذلك إذا ترك الميت بنتاً ، وحفيدة ، فتحوز البنت عند هذه الطائفة ثلثاً ، والحفيدة ثلثين ، لأنها عندهم قائمة مقام أبيها ، ولو كان حياً استحق ضعف ما تستحقه البنت ، فكذلك الحفيدة . وهذا شئى تحكم ببطلانه البداة وإنما وقعوا في هذه الورطة لشذوذهم عن الأمة

٤٠٢٠ - حدثنا أمية بن بسطام العيشي، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا روح بن القاسم عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ، قال: ألحقوا الفرائض بأهلها، فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر.

٤٠٢١ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن رافع، وعبد بن حميد - واللفظ لابن رافع - قال إسحاق: حدثنا، وقال الآخرون: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله، فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر.

٤٠٢٢ - حدثني محمد بن العلاء أبو كريب الهمداني، حدثنا زيد بن حباب، عن يحيى ابن أيوب، عن ابن طاوس بهذا الإسناد، نحو حديث وهيب، وروح بن القاسم.

باب ميراث الكلالة

٤٠٢٣ - حدثنا عمرو بن محمد بن بكر الناقد، حدثنا سفيان بن عيينة، عن محمد

في إهمال الأقربىة، وإدارة الإرث على مجرد اليتيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ولى في هذه المسئلة مقالة مستقلة طبعت في كتابي "همار على مسائل" باللغة الأردنية، فن شاء التفصيل فليراجعه، وفي هذا القدر كفاية ههنا إن شاء الله تعالى.

قوله: "أمية بن بسطام" بكسر الباء وبفتحها، وبالصرف، وتركه، كما في المغني للظاهر الكجراتي رحمه الله، وبسطام هذا: هو ابن المنتشر العيشي، بفتح العين، وسكون الياء، نسبة إلى سيدتنا عائشة الصديقة رضي الله عنها، على مذهب من يقول من العرب في عائشة: عيشة، كذا في الخلاصة للخزرجي، والتقريب وغيره.

وأمية بن بسطام هذا كنيته أبو بكر، وهو من محدثي أهل البصرة، قال أبو حاتم: محله الصدق، ومحمد بن المنهال أحب إلى منه، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ٢٣١ هـ كذا في التهذيب ١: ٣٧٠.

باب ميراث الكلالة

اختلف العلماء في تفسير الكلالة على أقوال: فالجمهور على أن الكلالة اسم للميت الذي لم يترك ولدا، ولا ولدا، فحينئذ يرثه إخوته.

بن المنكدر ، سمع جابر بن عبد الله ، قال : مرضت ، فأتاني رسول الله ﷺ ، وأبو بكر ،

والقول الثاني : أنه اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ، ولا والد ، فالإخوة هم الكلالة .

والقول الثالث : أنه اسم مصدر بمعنى الورثة إذا لم يكن للميت ولد ، ولا والد .

والقول الرابع : أنه اسم للمال الموروث فيما إذا لم يكن للميت ولد ، ولا والد .

والقول الأول يؤيده ظاهر قوله تعالى : (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة) لأن الكلالة هناك منصوب على كونه حالا ، والقول الثاني مؤيد ببعض الأحاديث التي وصف فيها الوارث بالكلالة ، ومنها حديث جابر عند البخاري في الوضوء ولفظه : إنما يرثي كلالة والذي يظهر لهذا العبد الضعيف - عفا الله عنه أن الكلمة كانت تستعمل عند العرب في كلا المعنيين ، فكانوا يطلقون لفظ « الكلالة » في حالة خاصة وهي عدم الولد والوالد ، ثم أطلقوها تارة على الميت ، وأخرى على الوارث .

وأما وجه تسميته بذلك ، فقال الآكثرون : إنه مشتق من التكلل ، وهو التطرف ، فابن العم مثلا يقال له كلالة ، لأنه ليس على عمود النسب ، بل على طرفه . وقيل : إنه من الإحاطة ، ومنه « إلا قليل » وهو شبه عصاة تزين بالجوهر ، فسموا كلالة لإحاطتهم بالميت من جوانبه : وقيل : مشتقة من « كل الشئ » إذا بعد وانقطع ، ومنه قولهم : « كلت الرحم » إذا بعدت وطال إنتسابها . كذا في شرح النووي .

وكانت العرب تعرف لفظ الكلالة في هذا المعنى . ويقول عامر بن الطفيل :

فما سودتنى عامر عن كلالة

أبي الله أن أسمى بأب ولا أب

ذكره الجصاص في أحكام القرآن ٢ : ١٠٧ .

« سمع جابر بن عبد الله » أخرجه البخاري في تفسير النساء باب يوصيكم الله في أولادكم ، وفي أول الفرائض ، وفي باب ميراث الأخوات والإخوة ، وفي الوضوء ، باب صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه ، وفي المرضى ، باب عيادة المغمى عليه ، وباب عيادة المريض راكبا وما شيا ، وباب وضوء العائد للمريض ، وفي الاعتصام ، باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحي ، فيقول : لا أدري ، وأخرجه الترمذي في الفرائض ، باب ميراث الأخوات ،

يعوداني ما شين ، فأغنى علي ، فتوضاً ، ثم صب علي من وضوئه ، فأفقت ، قلت :

رقم ٢٠٩٨ ، وفي التفسير ، باب ومن سورة النساء ، رقم ٣٠١٩ ، وأبو داود في الفرائض ، باب في الكلاله ، رقم ٢٨٨٦ و ٣٨٨٧ ، وابن ماجه في الفرائض ، باب الكلاله ، رقم ٢٧٧٨ وأخرجه الطبري رقم ١٠٨٦٧ ، والطيالسي في مسنده ٢ : ١٧ ، والبيهقي ٦ : ٢٣١ وذكره السيوطي في الدر ٢ : ٢٥٠ وزاد نسبه لابن سعد والنسائي ، وأخرجه أحمد في مسنده ٣ : ٢٩٨ .

قوله : " ما شين " يريد به التنبيه على سداجة عشرة النبي ﷺ ، وعدم تكلفه فيها ، وقد وردت رواية أخرى عن جابر ، قال فيها : " جاءني النبي ﷺ يعوذني ليس براكب بغل ولا برذون " أخرجه البخاري في المرضى ، باب عيادة المريض راكباً وما شياً ، ولعله يريد هذه الواقعة .

قوله : " فأغنى علي " بضم الهمزة على البناء للمجهول ، والإغماء : الغشى ، وفرق بينهما العيني في العمدة ١ : ٨٣٨ أن الغنى مرض يحصل من طول التعب ، وهو أخف من الإغماء ، والفرق بين الإغماء وبين الجنون والنوم : أن العقل يكون في الإغماء مغلوباً ، وفي الجنون مسلوباً ، وفي النوم مستوراً .

قوله : " ثم صب علي " فيه جواز التبرك بآثار الصالحين ، والاستشفاء بها .

قوله : " من وضوئه " بفتح الواو ، يعني الماء الذي توضأ به ، وقد استدل به من قال بطهارة الماء المستعمل ، وأجاب عنه العيني في العمدة ١ : ٨٣٩ بأنه يحتمل أنه صب من الباقي في الإناء . قلت : لا حجة لهم في هذا الحديث ، ولو ثبت أنه ﷺ صب عليه ماءه المستعمل ، أما أولاً ، فلأنه يحتمل أن يكون ذلك وضوء على الوضوء من غير نية القرية ، وماءه المستعمل ظاهر بلا خلاف ، وأما ثانياً فلأنه لا يقاس الماء الذي استعمله النبي ﷺ على الماء الذي استعمله غيره ، ولما كانت فضلات النبي ﷺ طاهرة عند الجم الغفير من العلماء ، فما بالك بماء المستعمل ؟ والله سبحانه أعلم .

يارسول الله، كيف أقضى في مالى ؟ فلم يرد على شيئا ، حتى نزلت آية الميراث : يستفتونك ، قل الله يفتيك في الكلالة .

قوله : " فلم يرد على شيئا " قال النووى : « وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز الاجتهاد في الأحكام للنبي ﷺ ، والجمهور على جوازه ، ويتأولون هذا الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شئى ، فلهذا لم يرد عليه شيئا رجاء أن ينزل الوحي » .

قوله : " حتى نزلت آية الميراث ، يستفتونك " ظاهره أن جابرا عين آية الميراث ، بقوله " يستفتونك " ويعارضه ما فى الرواية الآتية أن الآية التى نزلت فى هذه القصة هى يوصيكم وقد رفع الحافظ هذا التعارض فى كتاب التفسير من الفتح بأن المحفوظ عن جابر رضي الله عنه أنه قال : " حتى نزلت آية الميراث " فقط ، ولم يفسرها بشئى ، وأما تفسيرها بقوله : " يستفتونك " فزيادة مدرجة من ابن عينية ؛ وخالفه ابن جريج فى الرواية الآتية ، ففسرها بقوله « يوصيكم الله فى أولادكم » ، وليس هذا التعارض من قبل جابر رضي الله عنه ، فإنه لم يعين الآية التى نزلت فى هذه الواقعة ، وإنما ذكر آية الميراث على سبيل الإجمال ، ثم أراد ابن عينية وابن جريج تبين هذا الإجمال بتعيين الآية ، ولكنها اختلفا فى ذلك ، فقال ابن عينة : إن المراد من آية الميراث آية الكلالة التى فى آخر سورة النساء ، وهى : (يستفتونك قل الله يفتيك فى الكلالة) وقال ابن جريج فى الرواية الآتية : إن المراد منها آية الموارث فى أوائل سورة النساء ، وهى : (يوصيكم الله فى أولادكم) ، فهذا هو الجمع بين الروایتين .

واستدل الحافظ على أن جابراً رضي الله عنه لم يعين الآية بما سيأتى بعد رواية ابن جريج من طريق ابن مهدى ، عن سفيان نفسه ، ولم يزد فيه على قوله : « حتى نزلت آية الميراث » وكذلك فى روايتين بعده . وبمثله أخرج البخارى من طريق قتيبة عن ابن عينة فى أول الفرائض ، وقد أخرج أحمد عن ابن عينة مثل رواية عمر والناقد بزيادة قوله " يستفتونك " وزاد فى آخره : « كان ليس له ولد ، وله أخوات » وهذا من كلام ابن عينة قطعاً ، فالظاهر أن قوله " يستفتونك " من كلامه أيضا .

وبالجملة ، فقد اختلف ابن عينة وابن جريج فى تعيين الآية التى نزلت فى قصة جابر ، ورجح الحافظ قول ابن جريج ، وأن الآية التى نزلت فى هذه القصة ، هى : « يوصيكم الله فى أولادكم » ، وأن سفيان بن عينة قدوهم فى تعيينها بقوله : يستفتونك

٤٠٢٤- **حدثني** محمد بن حاتم بن ميمون ، حدثنا حجاج بن محمد ، حدثنا ابن جريج ، قال : أخبرني ابن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ، قال : عادني النبي ﷺ ، وأبو بكر ، في بني سلمة بمشيان ، فوجدني لا أعقل ، فدعا بماء ، فغسأ ، ثم رش على مني ، فأفقت ، فقلت : كيف أصنع في ما لي يا رسول الله ؟ فنزلت : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤٠٢٥- **حدثنا** عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - حدثنا سفيان ، قال سمعت محمد بن المنكدر ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : عادني رسول الله ﷺ ، وأنا مريض ، ومعه أبو بكر ، ما شين ، فوجدني قد أغمى علي ، فغسأ

لأن هذه الآية الكلاله وإنها من آخر ما نزل ، ووقعت قصة جابر قبلها ، وإنما وهم ابن عيينة في هذا لأن جابرا لم يكن له حيثلد ولد ، وإنما كان يورث كلاله ، كما بينه ابن عيينة في رواية أحمد ، فزعم أن المناسب بحاله آية الكلاله التي هي في آخر سورة النساء ، وليس الأمر كذلك ، فإن آيات الميراث التي هي في أوائل سورة النساء ، والتي تبدئ بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) مشتملة على حكم الكلاله أيضا ، فقد قال الله سبحانه وتعالى في آخرها : (وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة ، وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فإن كنوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حلیم) فالظاهر أن آيات الموارث بأجمعها نزلت في قصة جابر ، وقد بينت في آخرها حكم الكلاله ، لتكون جوابا عن سؤال جابر ﷺ .

ولعل البخاري رحمه الله أشار إلى هذا المعنى ، حيث ترجم على حديث جابر هذا في أول الفرائض بقوله : « كتاب الفرائض ، وقول الله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم إلى قوله وصية من الله والله عليم حلیم » فتراده بقوله : « إلى قوله وصية من الله » الإشارة إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلاله » وأما الآية الأخرى في آخر سورة النساء ، وهي : « يستفتونك » فإنها من آخر ما نزل من القرآن ، فكان الكلاله لما كانت مجملة في آية الموارث استفتوا عنها ، فنزلت هذه الآية الأخيرة .

ثم إن ابن عيينة لم يميز بأن الآية التي نزلت في قصة جابر هي ما في آخر سورة النساء ، فقد روى عنه الترمذي وعبد بن حميد من طريق يحيى بن آدم ، والإسماعيلي من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل أنه قال : « حتى نزلت آية الميراث يوصيكم الله في أولادكم ، فهذا

رسول الله ﷺ ، ثم صب على من وضوئه ، فألفقت ، فإذا رسول الله ﷺ ، فقلت : يا رسول الله ، كيف أصنع في مالي ! فلم يرد علي شيئا ، حتى نزلت آية الميراث .

ما يقوى قول ابن جريج ، وقد أبده أيضا عمرو بن أبي قيس عند الترمذى والحاكم .

هذه خلاصة ما حققه الحافظ في فتح البارى ٨ : ١٨٢ و ١٨٣ من التفسير قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويرد على تحقيق الحافظ ما أخرجه أبو داود (رقم ٢٧٦٧) والبيهقى في سننه ٦ : ٢٣١ من طريق هشام الدستوائى ، عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه ، قال : « اشتكيت ، وعندى سبع أخوات ، فدخل على رسول الله ﷺ ، فنفخ في وجهى ، فأفقت ، فقلت : يا رسول الله ! ألا أوصى لأخواتى بالثلثين ؟ قال : أحسن ، قلت : الشطر ؟ قال : أحسن ، ثم خرج وتركنى ، فقال : يا جابر ! لا أراك ميتا من وجعك هذا ، وإن الله قد أنزل ، فبين الذى لأخواتك ، فجعل لهن الثلثين ، قال : وكان جابر يقول : أنزلت في هذه الآية : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، وهذا الحديث سكت عليه أبو داود ، والمنذرى في تلخيصه ٤ : ١٦٢ وقال : وأخرجه النسائى ، والظاهر أن قصة هذا الحديث عين قصة حديث الباب . وتعدد القصة ، كما اختاره الحافظ في تفسير آخر النساء من الفتح ٨ : ٢٠١ ، بعيد جدا .

وإن هذا الحديث يتبين منه أمران : الأول : أن جابراً هو الذى عين الآية التى نزلت في قصته ، والثانى : أن تلك الآية هى التى في آخر سورة النساء من آية الكلالة ، وكلا الأمرين يرد ما حققه الحافظ في كتاب التفسير ، وأن الجزم بوجه ابن عيينة في حديث الباب لا سبيل إليه .

ولعل الحافظ نفسه تنبه لهذا في أول كتاب الفرائض ٣١١٢ ، فاختر للجمع بين الروايات طريقا آخر ، فقال : « ويظهر أن يقال : إن كلا من الآيتين لما كان فيها ذكر الكلالة نزلت في ذلك لكن الآية الأولى لما كانت الكلالة فيها خاصة بميراث الإخوة من الأم ، كما كان ابن مسعود يقرأ : وله أخ أو أخت من أم ، وكذا قرأ سعد بن أبى وقاص أخرجه البيهقى بسند صحيح ، استفتوا عن ميراث غيرهم من الإخوة ، فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضا في قصة ابنتى سعد بن الربيع ، ومنع عمها أن يرثا من أبيها ، فترت يوصيكم الله ، الآية . »

٤٠٢٦ - حدثني محمد بن حاتم، حدثنا بهز، حدثنا شعبة، أخبرني محمد بن المنكدر، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : دخل على رسول الله ﷺ ، وأنا مريض لا أعقل ، فتوضأ ،

ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه ابن ماجه (رقم ٢٧٢٨) من طريق سفیان ، عن محمد بن المنكدر ، في قصة حديث الباب « حتى نزلت آية الميراث في آخر النساء وإن كان رجل يورث كلالة الآية ويستفتونك ، قل الله يفتيكم في الكلالة الآية » فإنه ذكر نزول الآيتين جميعاً في هذه القصة . فحاصل هذا الجمع أن قصة جابر كانت سبباً لنزول الآية الأولى في مبدأ الأمر ، ولكنها كانت خاصة في بيان حكم الإخوة من أم ، فصارت سبباً لسؤال بعض الصحابة عن حكم غيرهم من الإخوة ، فنزلت آية آخر النساء جواباً عن هذا السؤال .

ولكن يشكل عليه أن أخوات جابر لم تكن أخواته الخيفية ، كما يدل عليه حديثه في الصحيحين : « إن عبد الله هلك ، وترك تسع بنات ، أو سبع » وقد مر في باب استحباب نكاح البكر من كتاب الرضاع ، فإن ظاهره أنهن كانت أخواته الشقيقة ، أو أخواته من أب ، فكيف يصح أن تنزل فيهن الآية التي هي خاصة بالإجماع للإخوة من الأم فقط ؟

فالظاهر عندي أن الآية التي نزلت في قصة جابر هي التي في آخر سورة النساء : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » كما ذكره ابن عيينة في حديث الباب ، وكما ذكره جابر نفسه في حديثه عند أبي داود ، وكما يدل عليه جواب ابن المنكدر لشعبة في الرواية الآتية عند المصنف لأنها هي التي تبين حكم الأخوات لأب ، وأما من ذكر نزول الآية الأولى في هذه القصة ، فلما أن يكون وهما منه ، ولما أن يكون توسع في إطلاق سبب النزول بجامع حكم الكلالة ، فإن الآية الأولى مشتملة على حكم الكلالة أيضاً ، وأما رواية ابن عيينة عند ابن ماجه ، فقد ذكر السندی في حاشيته ٢ : ١٦٤ أنها وردت في نسخة الدميري بلفظ : « حتى نزلت آية الميراث في النساء وإن كان رجل يورث كلالة أو يستفتونك » مما يدل على أن الراوى متردد في تعيين إحدى الآيتين ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : « حدثنا حجاج بن محمد » هو المصيصي الأعور ، من أثبت أصحاب ابن جريج ، سمع منه التفسير إملاء ، قال أبو إبراهيم : حجاج أوثق نائماً من عبد الرزاق يقطان كذا في التهذيب ٢ : ٢٠٥ .

فصبوا على من وضوئه ، فمقلت ، فقلت : يا رسول الله ، إنما يرثني كلالسة ، فنزلت آية الميراث ، فقلت لمحمد بن المنكدر : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ؟ قال : هكذا أنزلت .

٤٠٢٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا النضر بن شميل ، وأبو عامر العقدي ح وحدثنا محمد بن المنفى ، حدثنا وهب بن جرير ، كلهم عن شعبة بهذا الإسناد ، في حديث وهب بن جرير : فنزلت آية الفرائض ، وفي حديث النضر ، والعقدي : فنزلت آية الفرض . وليس في رواية أحد منهم قول شعبة لا بن المنكدر .

٤٠٢٨- حدثنا محمد بن أبي بكر المقدي ، ومحمد بن المنفى ، واللفظ لابن المنفى ، قالوا : حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا هشام ، حدثنا قتادة ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن

قوله : " في بني سلمة " بفتح السين ، وكسر اللام ، هم قوم جابر ، وهم بطن من الخزرج . كذا في التفسير من فتح الباري ٨ : ١٨٢ .

قوله : " إنما يرثني كلالة " به استدلال من قال : إن الكلالة اسم للوارث ، دون المورث .

ثم قدمنا أيضا أن المراد من الكلالة هنا أخوات جابر . رواه أبو داود والبيهقي .

قوله : " هكذا أنزلت " ظاهره أن محمد بن المنكدر صدق شعبة في أن الآية التي نزلت في قصة جابر ، هي : " يستفتونك " الآية ، وهو يؤيد قول ابن عيينة ، وقد حققنا أنه هو الراجح ، ويمكن أيضا أن يكون ابن المنكدر غير جازم بتعيين الآية النازلة في هذه القصة فقال : " هكذا أنزلت " ، يعني أن الآية هكذا ، والظاهر أنها نزلت في قصة جابر ، ولكن لا أتيقن به .

قوله : " المقدي " بضم الميم ، وفتح القاف ، وتشديد الدال المفتوحة ، كما في المنفى والتقريب ، وهو من ثقات أساندة الشيخين .

قوله : " حدثنا يحيى بن سعيد " يعني القطان .

معدان بن أبي طلحة : أن عمر بن الخطاب خطب يوم جمعة ، فذكر في الله ﷻ ، وذكر أبا بكر ، ثم قال : إني لا أدع بعدى شيئا أهم عندي من الكلاله ، ما واجعت رسول الله ﷺ في شيء ما راجعته في الكلاله ، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه ، حتى طعن

قوله : " أن عمر بن الخطاب خطب " قد مر تمام هذه الخطبة في كتاب المساجد ، باب نهى من أكل نوما أو بصلا ، وقد أورد المصنف ههنا ما يتعلق بالكلالة فقط ، وأخرجها أيضا بنماها أحمد في مسنده ١ : ١٥ و ٢٧ و ٤٨ ، وأخرج قطعة الكلاله عنها ابن ماجه في الفرائض ، باب الكلاله رقم ٢٧٢٦ ، واختصرها جدا مالك في الفرائض ، باب ميراث الكلاله .

قوله : " يوم جمعة " وكانت آخر جمعة من حياة سيدنا عمر رضي الله عنه ، لما أخرجه أحمد في مسنده ١ : ٤٨ من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، في آخر هذه الخطبة : " فخطب بها عمر رضي الله عنه يوم الجمعة وأصيب يوم الأربعاء ، لأربع ليال يقين من ذى الحجة " .

قوله : " وما أغلظ لي في شيء إلخ " قال النووي رحمه الله : " ولعل النبي ﷺ إنما أغلظ له خوفا من اتكاله واتكال غيره على ما نص عليه صريحا ، وتركهم الاستنباط من النصوص ، وقد قال الله تعالى : " ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم " فالاعتناء بالاستنباط من أكد التواجبات المطلوبة ، لأن النصوص الصريحة لا تنفي إلا ييسر من المسائل الحادثة ، فإذا أهمل الاستنباط فات القضاء في معظم الأحكام النازلة ، أو في بعضها ، والله أعلم " .

وقد روى جرير ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عمرو بن مرة ، عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ : كيف يورث الكلاله ؟ قال : " أو ليس قد بين الله تعالى ذلك ؟ " ثم قرأ : " وإن كان رجل يورث كلالة ، إلى آخرها ، فأنزل الله تعالى : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله إلى آخرها ، قال : فكان عمر لم يفهم فقال لحفصة : إذا رأيت من رسول الله طيب نفس فسله عنها ، قرأت منه طيب نفس ، فسألته عنها ، فقال : أبوك كتب لك ههنا ، أنا أرى أباك يعلمها أبدا ، قال : فكان عمر يقول : " ما أراي أعلمها أبدا " . وقد قال رسول الله ﷺ : " ما قال : كذا في أحكام القرآن للخصاص ٢ : ١٠٥ وتفسير ابن كثير ٢ : ٥٩٤ معربة إلى ابن مردويه " .

بإصبعه في صدرى ، وقال : يا عمر : ألا تكفيك آية الصيف التى فى آخر سورة النساء ؟
 وإنى إن أعش فى قضيتها يقضى بها من يقرأ القرآن ، ومن لا يقرأ القرآن .

قوله : " ألا تكفيك آية الصيف " دل هذا الحديث على أن آخر آية من سورة النساء نزلت فى فصل الصيف ، وقد ذكر يحيى بن آدم بلاغا أنها نزلت فى الصيف ، ورسول الله ﷺ يتجهز إلى مكة ، راجع أحكام القرآن للبصاص ٢ : ١٠٥ وقال الخطابى فى معالم السنن ٤ : ١٦٢ : " فإن الله سبحانه أنزل فى الكلاله آيتين أحدهما فى الشتاء ، وهى الآية التى نزلت فى سورة النساء ، وفيها لإجمال وإبهام ، ثم أنزل الآية الأخرى فى الصيف ، وهى فى آخر سورة النساء وفيها من زيادة البيان ما ليس فى سورة الشتاء .

قوله : " وإنى إن أعش " وإنما أخر القضاء فيها لأنه لم يظهر له فى ذلك الوقت ظهورا يحكم به ، فأخره حتى يتم اجتهاده فيه ، ويستوفى نظره ، ويتقرر عنده حكمه ، ثم يقضى به ، ويشيعه بها بين الناس ، قاله النووى .

قوله : " يقضى بها من يقرأ القرآن " وفى رواية همام بن يحيى عن قتادة عند أحمد ١ : ١٥ : " فسأقضى فيها بقضاء يعلمه من يقرأ ومن لا يقرأ ، وفى رواية سعيد بن أبى عروة عنده أيضا ١ : ٤٨ : " أقضى فيها قضية لا يختلف فيها أحد يقرأ القرآن أولا يقرأ القرآن ، ومفاد هذه الروايات جميعا : أنى سوف أقضى فى الكلاله بقضية يعرفها كل عالم وجاهل ، ولا يختلف فيها أحد .

وقد ساق ابن جرير فى تفسيره ٦ : ٢٥ و ٢٦ عدة روايات تبين أن عمر بن الخطاب كتب فى الكلاله كتابا ، ولكنه لم يستطع إخراجه إلى الصحابة ، وأخرج عن طارق بن شهاب قال : " أخذ عمر كتابا ، وجمع أصحاب محمد ﷺ ، ثم قال : لأقضى فى الكلاله قضاء تحدث به النساء فى صدورهن ، فخرجت حينئذ حية من البيت ، ففترقوا فقال : لو أراد الله أن يتم هذا الأمر لأتمه ، وفى رواية أخرى عند ابن جرير أنه قال عند وفاته : " إني كنت كتبت فى الجدل والكلالة كتابا ، وكنت أستخير الله فيه ، فرأيت أن أترككم على ما كنتم عليه .

فلم يستطع سيدنا عمر بن الخطاب أن يقضى فى الكلاله بقول فصل . وقد أخرج أحمد فى مسنده ١ : ٢٠ عن أبى رافع ، قال : " إن عمر بن الخطاب ﷺ كان مستندا إلى ابن عباس ، وعنده ابن عمر ، وسعيد بن زيد رضى الله عنهم ، فقال : أعلم أنى لم أقل فى الكلاله

شيثا ، ولم استخلف من بعدى أحدا إلخ ، وهو يدل على أنه لم يصل إلى القول الفصل في الكلاله حتى آخر حياته عليه السلام .

ثم لا يظهر في شي من الروايات ما كان يستشكله سيدنا عمر في أمر الكلاله ، والذي يبين من تتبع مسائل الكلاله أن هناك أموراً يمكن أن يكون بعضها أو كلها وجه الإشكال عنده .

١- الأول : معنى الكلاله ، ومصداق هذا اللفظ ، وقد مر في أول الباب أن هذا اللفظ يطلق على المورث والوارث جميعاً ، وربما استعمله بعض الناس في المعنى المصدري من الوراثه ، وآخرون في معنى المال الموروث ، وقد سبق بيان الخلاف فيه ، وتحقيق ، مامو المختار حدداً . وكان سيدنا أبو بكر يرى أنه اسم للوارث ، واستحيا عمر عليه السلام أن يخالفه ، مع أنه كان غير قانع به ، فقد أخرج الدارمي في سننه ٢ : ٢٦٤ رقم ٢٩٧٦ عن الشعبي ، قال : مثل أبو بكر عن الكلاله ، فقال : إني سأقول فيها برأى ، فإن كان جواباً من الله ، وإن كان خطأ فني ، ومن الشيطان ، أراه ما خلا الوالد والولد ، فلما استخلف عمر قال : إني لأستحيى الله أن أرد شيئا قاله أبو بكر ، وزاد الجصاص عن الشعبي : فلما طعن عمر قال : رأيت أن الكلاله من لا ولد له ولا والد (يعني المورث) ، وإني لأستحيى الله أن أخالف أبا بكر ، للكلاله هو ما عدا الولد والولد (يعني الوارث) .

وأخرج الحاكم في مستدركه ٢ : ٣٠٤ من طريق طاوس عن ابن عباس ، قال : كنت آخر الناس عهداً بعمر ، فسمعتة يقول : القول ما قلت ، قلت : وما قلت ؟ قال : الكلاله من لا ولد له ولا والد ، فهذا يدل على أن عمر عليه السلام كان جازماً في آخر حياته هل تفسير الكلاله بالمورث ، ولكنه كان متردداً قبل ذلك استحياء من أبي بكر عليه السلام .

٢- والثاني : أن حكم الكلاله مذكور في آيتين :

قوله تعالى في آية الموارث : (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعده وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم خليم) .

وقوله تعالى في آخر سورة النساء : (يستفونك ، قل الله يفتكم في الكلاله إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا

اثنين قلها الثلثان كما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء ، فليذكر مثل حظ الأنثيين ، بين الله لكم أن تفضلوا والله بكل شئ عليم .

وظاهر الآية الأولى أن أخت الكلالة محوزة السدس ، وظاهر الثانية أنها محوزة النصف ، ولكن محل هذا التعارض أن الآية الأولى إنما بينت نصيب الأخ أو الأخت إذا كانا من أم فقط ، والثانية بينت حكم الإخوة والأخوات إذا كانوا أشقاء ، أو كانوا من أب فقط ، وقد اعتمد الإجماع على أن الآية الأولى في حق الإخوة والأخوات من الأم ، وليست في حق الأشقاء ، أو في بني العلات ، ويستند الإجماع قراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : (وله أخ أو أخت من أم) . أخرجه البيهقي في سننه ٢٣١ بسند صحيحه الحافظ في الفتح ، والقراءة الشاذة إن ثبتت بسند صحيح فإنها في حكم خبر الواحد الصحيح ، كما تقرر في موضعه من الأصول ، وقد حققت في كتابي علوم القرآن ، أن الكثير من هذه القراءات الشاذة زيادات تفسيرية في إطلاقها باسم القراءة .

وأخرج البيهقي في سننه ٢٣١ : ٦ وابن جرير في تفسيره ٢٤٠ : ٦ عن قتادة : (أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال في مخطبته : ألا ، إن هذه الآية التي في أول سورة النساء في بيان القرائن ، أنزلها الله في الولد والوالد ، والآية الثانية من سورة النساء (يعني : وإن كان رجل يورث كلالة) أنزلها الله في الزوج ، والزوجة ، والإخوة من الأم ، والآية التي ختم بها سورة النساء أنزلها الله في الإخوة من الأم والأب .

وقال الزاوي في التفسير الكبير ٢ : ٢٦٣ : (وإنما حكموا بذلك لأنه تعالى قال في آخر السورة : قل الله يفتكم في الكلالة ، فأثبت للأختين الثلثين ، وللإخوة كل المال ، ومهمل أن ثبت للإخوة والأخوات الثلث ، فوجب أن يكون المراد من الإخوة والأخوات ههنا غير الإخوة والأخوات في تلك الآية ، فالمراد ههنا الإخوة والأخوات من الأم فقط .

وقال الآلوسي في روح المعاني ٤ : ٢٣٠ و ٢٣١ : (وأيضا ما قدر هنا لكل واحد من الأخ والأخت ، وللاكثر ، وهو السدس والثلث) ، هو قرص الأم ، فاستلزم أن يكون ذلك لأولاد الأم ، فإنه لو كان لأولاد الأب لكانت الآية في أول سورة النساء ، لا في آخرها . هل يشترط للكلالة عدم الأب ؟

سئل عن المسئلة الثالثة من مسائل الكلالته : أن التوحي رحمه الله صلى الله عليه وسلم عن الغيبة أن الكلالة يندم من ليس له ولد ، وإن كان له سبعة أولاد ، فأورثوا الإخوة مع الأب .

وروى ذلك عن ابن عباس ، ولكن قال القاضي عياض رحمه الله : « هي رواية باطلة لا تصح عنه ، بل الصحيح عنه ما عليه جماعة العلماء ، وحقق شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٨ : ٣٥٧ مذهب ابن عباس في هذا بما لا مزيد عليه . »

واحتج من لم يشترط في الكلالة عدم الوالد أن الله سبحانه وتعالى قال في آخر سورة النساء : « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ، فتنى الولد ، ولم ينف الوالد . » والجواب عن هذا الاستدلال بوجهين :

الأول : وهو الأوجه عندي ، أن ذكر لفظ « الكلالة » في أول الآية أغنى عن ذكر عدم الوالد ، لأن الكلالة عند العرب إنما يقال لمن ليس له ولد ، ولا والد ، واسم الكلالة في اللغة مشتقة من تكلل النسب ، وذلك أن الإخوة إنما يتكلمون الميت من جوانبه ، ويلقونه من زواحيه ، والولد والوالد إنما يأتيانه من تلقاء النسب ، ويجتمعان معه في نصابه وعموده . قال ابن منظور في لسان العرب ١٤ : ١١٣ : ودل قول الشاعر على أن الأب ليس بكلالة وهو قوله :

فإن أبا المرء أحمى له ومولى الكلالة لا بغضب

أراد أن أبا المرء أغضب له إذا ظلم ، ومولى الكلالة ، وهم الإخوة والأعمام ، وبنو الأعمام وسائر القرابات لا يغضبون للمرء غضب الأب ، ومثله في تاج العروس للزبيدي ١٠١ : ٨ .

والثاني : قال الخطابي في معالم السنن ٤ : ١٦١ و ١٦٢ : « إن الولد والوالد اسمان مشتقان من الولادة ، فكل واحد منهما يتعلق بالآخر ، ويتعدى إليه من طريق الدلالة ، فكل من انتظمه اسم الولادة من أعلى وأسفل ، فإنه قد يحتمل أن يدعى ولداً ، فالوالد يسمى ولداً ، لأنه قد ولد ، والمولود يسمى ولداً لأنه قد ولد . وهذا كالذرية ، وهو اسم مشتق من ذرأ الله الخلق ، فالولد ذرية ، لأنهم ذرءوا ، أى خلقوا ، والأب ذرية لأن الولد ذرءى منه ، ويدل على صحة ذلك قوله سبحانه وتعالى (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون) يريد - والله أعلم - نوحاً ومن معه ، فجعل الآباء ذرية كالأولاد ، لصدور الاسمين معا عن الذرء فعلى هذا قد يصح أن يكون المراد بقوله إن امرؤ هلك ليس له ولد أى ولادة في الطرفين من أعلى أو أسفل ، وهو معنى قول الصحابة وعامة الفقهاء : إن الكلالة من ليس له ولد ولا والد ، وقال الأبى رحمه الله في الإكمال ٤ : ٣٢٠ : « والذي يظهر لي في الجواب أنه لما كان الأب يسقط الإخوة جملة ، والولد يسقطهم في وجه ، دون وجه :

يسقطهم إلى كانه ذكرا ، ولا يسقطهم إن كان أنثى ، ولم يكن المقصود من الآية إسقاط
لرثهم جملة ، لأننا قدمنا أن الصحابة أطبقوا على توريث الأخ مع البنت ، وكذا على توريث
الأخت معها ، إلا ما قدمناه عن ابن عباس ، وإنما المقصود بالاستتراط ذكر الوجه الذي
فارق فيه الأب الولد ولذلك لم يذكر الأب . وأيضا ، فإنه إنما استغنى عن ذكر عدم الأب ،
لأنهم استقر في علم الفرائض واشتهر أن من يدلى بشخص لا يرث معه ، كالجد مع الأب ،
ونصت الآية التي في آخر السورة ، على توريث الإخوة شقائق كانوا أو لأب ، وذلك يدل
على عدم الأب ، إذ لو كان لم يرثوا به ، لأن به يدلون .

ثم إن ما نسب النووي رحمه الله إلى الشيعة أنهم لا يشترطون عدم الوالد في الكلالة ،
لم أجده في كتب الشيعة ، بل وجدت ما يخالفه ، فيقول أبو علي الطبرسي ، وهو من
أكابر علماء الإمامية في القرن السادس ، في مجمع البيان ٣ : ١٤٩ عند تفسير قوله تعالى :
« وإن امرؤ هلك وليس له ولد » : « فعناه إن مات رجل ليس له ولد ولا والد ، وإنما أضمرنا
فيه الوالد للإجماع ، ولأن لفظة الكلالة بنى عنه ، فإن الكلالة اسم للنسب المحيط بالميت ،
دون اللصيق ، والوالد لصيق الولد ، كما أن الولد لصيق الوالد ، والإخوة والأخوات
المحيطون بالميت . »

فهذا يدل على أن الشيعة الإمامية في هذه المسئلة مع علماء أهل السنة ، فيمكن أن يكون
ما نسب إليهم النووي قولاً لبعض فرقهم الأخرى ، والله سبحانه أعلم .

٤- مسئلة مقاسمة الجد للإخوة

والمسئلة الرابعة من مسائل الكلالة : هل يشترط للكلالة عدم الجد ، كما يشترط عدم
الأب ؟ فقال أبو حنيفة رحمه الله : يشترط ، فيحرم الجد الإخوة كما يحرم الأب ، ولا يرث
الإخوة عند وجود الجد ، كما لا يرثونه عند وجود الأب سواء بسواء ، وهو مذهب أبي بكر
الصديق ، وابن عباس رضي الله عنهما ، وابن الزبير ، وروى ذلك عن عثمان ، وعائشة ، وأبي بن
كعب ، وأبي الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وأبي موسى ، وأبي هريرة ، وحكى أيضا عن
عمر بن حصين ، وجابر بن عبد الله ، وأبي الطفيل ، وعبد بن الصامت ، وعطاء ،
وطلوس ، وجابر بن زيد . وبه قال قتادة ، وإسحاق ، وأبو ثور ، ونعيم بن حماد ، والمزني ،
وابن سريج ، وابن اللبان ، وداود ، وابن المنذر ، رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

وقال الشافعي رحمه الله : إن الكلالة لا يشترط له عدم الجد ، فلا يحرم الجد
الإخوة ، بل إن الإخوة يقاسمون الجد في الميراث . وهو مذهب مالك ، والأوزاعي ،
وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وهو مروى عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ،

وزيد بن ثابت رضى الله عنهم . وتفصيل المذاهب هذا مذكور فى المغنى لا بن قدامة مع الشرح الكبير ٧ : ٦٤ و ٦٥ .

ثم اختلف أهل القول الثانى فى مقدار ما يرثه الإخوة مع الجد ، فقالت طائفة : ليس للجد بشئ معلوم مع الإخوة ، إنما هو على حسب ما يقضى فيه الخليفة ، وقالت طائفة : يقاسم الجد الإخوة ، إلى سبعة إخوة ، فيكون له الثمن معهم . وقالت طائفة : يقاسمهم إلى ستة ، فيكون له السبع معهم . وقالت طائفة : إن الجد يقاسم الإخوة إلى السدس ، ثم لا ينقص من السدس ، وبه قال الحسن بن زياد ، وبعض أصحاب أبى حنيفة ، وقالت طائفة : للجد مع الإخوة الثلث على كل حال . وقالت طائفة : إن الجد يقاسم الإخوة للأب والأم ، والإخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث ، فلإن كثرت الإخوة أعطى الجد الثلث ، وبه يقول الأوزاعى ، والشافعى ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، وسفيان الثورى ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن (ثم رجع محمد إلى التوقف) وعبيد الله ابن الحسين ، وأبو ثور ، وأبو عبيد . كذا فى إعلاء السنن لشيخنا العثمانى رحمه الله ١٨ : ٣٦٥ وراجع لتفصيله المحلى لا بن حزم ٩ : ٢٨٤

واستدل أهل هذا القول الأخير بما أخرجه البيهقى فى سننه ٦ : ٢٤٨ عن سديد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وقبيصة بن ذؤيب : « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى أن الجد يقاسم الإخوة للأب والأم ، والإخوة للأب ، ما كانت المقاسمة خيرا له من ثلث المال ، فلإن كثرت الإخوة أعطى الجد الثلث ، وكن للإخوة ما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين » وهذا الأثر صحيح الحافظ سنده فى فتح البارى ١٢ : ١٧ .

وأما الذين لا يورثون الإخوة مع الجد ، ومنهم أبو حنيفة ، رحمهم الله ، فقد استدلوا بقوله تعالى : (واتبعن ملة آبائى إبراهيم وإسماعيل) فأطلق كلمة « الأب » على الأجداد ، فظهر أن الجد الأب ، فيرث ما يرث الأب عند عدمه ، ويحجب ما يحجب الأب عند علمه .

واستدلوا أيضا بقضاء أبى بكر الصديق رضي الله عنه ، وقد أخرج البخارى فى باب ميراث الجد من صحيحه عن ابن عباس قال : « أما الذى قال رسول الله ﷺ : لو كنت متخذاً خليلاً لا تتخذته ، ولكن أخوة الإسلام أفضل ، فإنه أنزله أباً ، أو قال : قضاه أباً » وقال البخارى رحمه الله فى ترجمة هذا الباب : « ولم يذكر أن أحداً خالف أباً بكر فى زمانه ، وأصحاب النبى ﷺ متوافرون » .

وقد أطل ابن القيم النفس في إعلام الموقعين ١ : ٣٢٧ إلى ٣٣٤ لتأييد هذا القول ، فأنى له بعشرين وجها ، وكذلك ابن حزم في المحلى ٩ : ٢٨٨ قد شيد هذا القول بروايات جمعة من الصحابة والتابعين ، وليس هذا موضع استقصائها ، فن أراد راجع هذين الكتابين .

وأما قضاء سيدنا عمر رضي الله عنه ، الذى استدل به من قال بالمقاسمة ، فإن الروايات عنه في هذا الباب مختلفة ، قال البخارى رحمه الله في صحيحه : « ويذكر عن عمرو وعلى ، وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة » حتى أخرج يزيد بن هارون في كتاب الفرائض عن عبيدة ابن عمرو ، قال : « إني لأحفظ عن عمر في الجدة مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضها . ذكره الحافظ في الفتح ١٢ : ١٧ وصححه سنده ، وهذا ، وإن حمله بعضهم على اختلاف أحوال الورثة ، ولكن ينقضه قول عبيدة : « ينقض بعضها بعضها » .

وقد أخرج ابن حزم في المحلى ٩ : ٢٨٨ عن زيد بن ثابت يقول : « إنه دخل على عمر بن الخطاب في الليلة التي قبض فيها ، فقال له زيد : إني قد رأيت أن أنتقص الجدة ، فقال له عمر : لو كنت منتقصا أحدا لأحد لانقصت الإخوة للجدة ، أليس بنو عبد الله بن عمر يرثونني دون إخواني ؟ فمالى ؟ لا أرثهم دون إخوانهم ، لئن أصبحت لأقولن فيه ، قال : فمات من ليلته » قال ابن حزم : « فهذا آخر قول عمر رضي الله عنه ، وإسناده في غاية الصحة » .

ويؤيده ما ذكرنا من رواية أبي رافع في مسند أحمد : « إعلموا أني لم أقل في الكلالة شيئا » فإنه يدل على أن سيدنا عمر رضي الله عنه لم يزل مترددا في مسائل الكلالة إلى آخر حياته ، وربما مال إلى بعض الآراء ، ثم عارضها بآراء أخرى ، وتارة عزم على الإتيان فيها بقضاء فصل ، ثم رجع إلى التوقف ، فلا سبيل إلى التمسك إلى بعض آرائه ، بعد ما تبين أنه لم يجزم فيها بشيئ ، وقد عارضه آثار مثل أبي بكر الصديق ، وجماعة من فقهاء الصحابة الذين لم يترددوا في القول بأن الجدة كالآب في الميراث ، فالأخذ بقولهم أولى وأرجح ، والله سبحانه أعلم .

الكلام على حديث : أفرضكم زيد .

وربما يستدل بعض الناس على مقاسمة الجدة بأن زيد بن ثابت رضي الله عنه يقول بها ، وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفرضكم زيد » فقوله يترجح على قول غيره في الفرائض .

وقد أجاب ابن تيمية في فتاواه ٣١ : ٣٤٢ عن مثل هذا الاستدلال فقال : « وبعضهم

يجتج لذلك بقوله : افرضكم زيد ، وهو حديث ضعيف لا أصل له ، ولم يكن زيد على عهد النبي ﷺ معروفا بالفرائض .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن هذا الحديث مروى بوجوه :

(١) أخرج الترمذى فى المناقب من سننه (رقم ٣٨٧٩) من طريق قتادة ، عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : أرحم أمتى بأمتى أبو بكر ، وأشد هم فى أمر الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان بن عفان ، وأعلمهم بالحلل والحرام معاذ بن جبل ، وأفرضهم زيد بن ثابت . وقال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه ، وقد رواه أبو قلابة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ نحوه .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى مقدمته (رقم ١٥٤) من طريق عبد الوهاب الثقفى ، عن خالد الخذاء ، عن أبى قلابة ، عن أنس بن مالك بزيادة قوله : « وأقضاهم على بن أبى طالب » بهذا اللفظ بعينه ، وأخرجه أحمد فى مسنده ٣ : ٢٨١ من طريق وهيب ، عن خالد الخذاء بغير هذه الزيادة ، وفيه : « أفرضهم زيد بن ثابت » ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر الطريق الأول ونسبه إلى الترمذى ، وابن حبان ، وقال : « وإسناده صحيح ، إلا أن الحافظ قالوا : إن الصواب فى أوله الإرسال ، والموصول منه ما اقتصر عليه البخارى » راجع فتح البارى ٧ : ٧٣ باب مناقب أبى عبيدة ابن الجراح ، وقد اقتصر البخارى فى هذا الحديث على ما فيه منقبة أبى عبيدة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه الحاكم فى الفرائض من المستدرک ٤ : ٣٣٥ من طريق محمد بن خلاد الباهلى ، عن عبد الوهاب ، عن خالد الخذاء عن أبى قلابة ، عن أنس بلفظ : « افرض أمتى زيد بن ثابت » وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ولم يتعقبه الذهبى بشئ .

أما احتمال إرسال هذا الحديث فما لا يقدر فى صحته ، لأن سماع أبى قلابة عن أنس ثابت ، وإن سماع الراوى عن المروى عنه فى حديث واحد كاف لصحة عننته ، حتى عند البخارى ، ولا يجب ثبوت سماعه فى كل ما يرويه عنه .

(٤) أخرج أبو يعلى فى مسنده من طريق ابن السلمى ، عن أبيه ، عن ابن عمر رضي الله عنهما حديثا أوله : « أرأف أمتى بأمتى أبو بكر » وفيه : « وأفرضهم زيد بن ثابت » ذكره السيوطى فى الجامع الصغير ، رقم ٩٠٨ ، وفيه رمز الضعف ، وقد أشار المناوى فى فيض

القديرا : ٤٦٠ إلى ضعفه بسبب ابن السلماني ، ولكن أتى له بشاهد من حديث أنس ، وذكر أن هذا المعنى مروي عن جابر أيضا .

ويتبين من هذا كله أن ما قاله ابن تيمية من أن هذا الحديث لا أصل له ، مبالغة وتوغل منه رحمه الله ، وإلا فالحديث له أصل في الصحيح ، وقد روى من طرق متعددة لا سبيل إلى إنكار جميعها ، وأن ما اعترض عليه بعض المحققين من إرساله لا يقدح في صحته بعد ما ثبت سمع أبي قلابة عن أنس ، وقد قال فيه أبو حاتم : « لا يعرف له تدليس » كما في التهذيب ٥ : ٢٢٦ ، فلو ثبت الإرسال في خصوص هذا الحديث ، فإرسال مثله مقبول إن شاء الله تعالى .

ويشهد له أيضا ما أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢ : ٣٥٩ عن علي بن رباح ، قال : « خطب عمر بن الخطاب بالجابية ، فقال : من كان يريد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت » وأخرجه أيضا أبو عبيد في كتاب الأموال ص ٢٢٣ رقم ٤٧ في خطبة طويلة .

فالجواب عن أصل الاستدلال أن قوله عليه السلام : « أفرضهم زيد بن ثابت » يدل على أنه عليه السلام أكثر مناسبة بالفرائض من غيره ، ولا يلزم من ذلك أن لا يجوز خلافه في شيء من اجتهاداته ، وإن قامت على ذلك دلائل قوية ، وقال الماوردي : « في معنى الحديث أقوال : أحدها أنه قاله حثا للصحاب على منافسته ، والرغبة في تعليمه كرهيته ، لأنه كان منقطعا إلى تعلم الفرائض ، بخلاف غيره . الثاني : قاله تشريفا له ، وإن شاركه غيره فيه ، كما قال : أقرؤكم أبي ، الثالث : خاطب به جمعا من الصحاب كان زيد أفرضهم ، الرابع : أراد به أن زيدا كان أشدهم عناية وحرصا عليه . الخامس : قاله لأنه كان أحصمهم حسابا ، وأسرعهم جوابا ، وقد كان الصحاب يعترفون له بالتقدم في ذلك » كذا في فيض القدير للمناوي ٢ : ٢١ .

٥- البنت والكلالة

والمسئلة الخامسة من مسائل الكلالة : هل يشترط للكلالة أن لا تكون له بنت كما يشترط أن لا يكون له ابن ؟ فالجمهور على أن ذلك يشترط ، فمن ترك بنتا وأختا فإن الأخت لا ترث بالفرض كأخت الكلالة ، وإنما ترث بالعصوبة ، ولا تحرم البنت الأخت بل تجعلها عصبة مع الغير .

وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : لا ترث الأخت مع البنت شيئا ، وتأخذ البنت النصف بالفرض ، ويكون الباقي للعصبة ، فإن لم تكن عصبة رد الفضل على البنت ، وبه قال داود الظاهري ، كما في شرح النووى وفتح البارى ١٢ : ٢٠ . وقريب من هذا قول الشيعة ، فإنهم لا يورثون الأخت مع البنت ، إلا أنهم لا يقولون بالتعصيب ، فتحوز البنت كل المال ، ولا يرجع ما بقى بعد النصف إلى العصبات ، وراجع مجمع البيان الطبرسى ٣ : ١٤٩ .

واستدل هؤلاء بعموم قوله تعالى : (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) فاشتراط لميراث الأخت أن لا يكون للميت ولد ، والولد يعم الذكر والأنثى ، فظهر أن الأخت ليس لها ميراث عند وجود الابن أو البنت . وقد أخرج البيهقي في سننه ٦ : ٢٣٣ عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، قال : « جاء ابن عباس رجل ، فقال : رجل توفي ، وترك ابنته ، وأخته لأبيه وأمه ، فقال : للإبنة النصف ، وليس للأخت شيء ، ما بقى فهو لعصبته ، فقال له رجل : فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قضى بغير ذلك ، جعل للإبنة النصف ، وللأخت النصف ، قال ابن عباس : أنتم أعلم أم الله ؟ » قال معمر : « فلم أدر ما وجه ذلك ؟ حتى لقيت ابن طاوس ، فذكرت له حديث الزهري ، فقال : أخبرني أبي أنه سمع ابن عباس يقول : قال الله تعالى : (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) قال ابن عباس : فقلت أنتم : لها نصف ، وإن كان له ولد » .

وأجيب من قبل الجمهور عن هذا الاستدلال بوجهين :

الأول : أن لفظ « ليس له ولد » في الآية خاص بالذكور ، فلا يشمل البنت ، ولكن هذا الجواب فاسد ، لأن ذلك يقتضى أن تستحق الأخت مع البنت النصف فرضا ، كأخت الكلالة ، مع أنها لا ترث في هذه الصورة بالفرض ، وإنما ترث بالعصوبة . فإن كانت المسئلة مشتملة على بنت ، وبنت ابن ، وأخت ، مثلاً لم تأخذ الأخت إلا ما بقى بعد فرض الأولين ، وهو الثلث .

والثاني : أن لفظ الولد في الآية يشمل الذكر والأنثى ، ولكن الآية إنما تبين ميراث الأخت من جهة خاصة ، وهى الفرض ، ويشترط لميراثها من هذه الجهة أن لا يكون في المسئلة ابن ولا بنت ، فإن كانت هناك بنت ، فإن الأخت لا ترث من هذه الجهة ، ولكنها ترث من جهة أخرى وهى العصوبة ، وراجع للتفصيل إعلاء السنن ١٢ : ٣٥٧ باب الكلالة البحث الرابع .

وأما حجة الجمهور في تعصيب الأخوات مع البنات ، فما أخرجه البخارى في باب ميراث الأخوات مع البنات عصبية ، عن الأسود ، قال : « قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ النصف للأبنة ، والنصف للأخت » .

وكذلك أخرج البخارى في نفس الباب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « لأقضين فيها بقضاء النبي ﷺ ، أو قال : قال النبي ﷺ : للأبنة النصف ، ولأبنة الابن السادس ، وما بقي فلأخت » .

وأخرج الدارمي في سننه ٢ : ٢٥١ (رقم ٢٨٨٤) من طريق ابن أبي الزناد ، قال : « أخبرني أبي ، عن خارجة بن زيد أن زيد بن ثابت كان يجعل الأخوات مع البنات عصبية ، لا يجعل لمن إلا ما بقي » .

وأخرج الدارمي (رقم ٢٨٨٣) والبيهقي في سننه ٦ : ٢٣٣ عن الأسود بن يزيد ، قال : « قضى ابن الزبير في ابنة وأخت ، فأعطى الابنة النصف ، وأعطى العصبية سائر المال ، فقلت له : إن معاذاً قضى فيها باليمن ، فأعطى الابنة النصف ، وأعطى الأخت النصف ، فقال عبد الله بن الزبير : فأنت رسولى إلى عبد الله بن عتبة ، فتحدثه بهذا الحديث ، وكان قاضياً على الكوفة » .

فهذا يدل على أن عبد الله بن الزبير كان يرى في أول الأمر رأى ابن عباس ، فلما أخبر بقضاء معاذ رضي الله عنه ، رجع عن قوله .

تبيينه : قد اشتهر في كتب الفرائض والفقهاء حديث « اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية » ، ويذكرونه كحديث مرفوع ، ولكنى لم أجده في شيء من كتب الحديث ، وراجعت من أجله الجامع الصغير للسيوطى ، والفتح الكبير للنبهانى ، ومجمع الزوائد للهيثمى ، والمقاصد الحسنة للسخاوى ، والمظان الأخرى ، فلم أفرجه ، وربما يخطر بالبال أن أصله ما ذكرنا عن الدارمي من أثر زيد بن ثابت أنه كان يجعل الأخوات مع البنات عصبية ، والله أعلم .

ثم رأيت في إعلاء السنن ١٢ : ٣٧٢ لشيخنا العثماني رحمه الله أنه قال : « وما روى أهل الفرائض عن النبي ﷺ أنه قال : اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية ، فلم أجده بهذا اللفظ ، إلا أنه مأخوذ من قول معاذ بن جبل أنه ورث البنت النصف ، والأخت النصف ، ورسول الله ﷺ حتى بين أظهرهم » .

٣٩٢٤- **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** ، حدثنا إسماعيل بن علي ، عن سعيد بن أبي عروبة ج وحدثنا زهير بن حرب ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن رافع ، عن شهاب بن سوار ، عن شعبة ، كلاهما عن قتادة بهذا الإسناد نحوه .

٣٩٢٥- **حدثنا علي بن خشرم** ، أخبرنا وكيع ، عن ابن أبي خالد ، عن أبي إسحاق ،

لطيفة : قال ابن المنير : الاستدلال بآية الكلالة على أن الأخوات عصبة لطيف جدا ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها هو لمقدار الفرض ، لا لأصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فمن ذلك قوله تعالى : (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فلإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) فتغير القدر ، ولم يتغير أصل الميراث ، وكذا في الزوج ، وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرده في الأخت ، فلها النصف إن لم يكن ولد فإن كان ولد (يعني البنت) تغير القدر ، ولم يتغير أصل الإرث ، وليس هناك قدر يتغير إليه إلا التعصيب ، ولا يلزم من ذلك أن ترث الأخت مع الإبن ، لأنه خرج بالإجماع ، فيبقى ما عداه على الأصل ، والله أعلم ، كذا في فتح الباري ١٢ : ٢٢ .

قوله : " وابن رافع " - يعني محمد بن رافع بن أبي زيد - ، واسمه سابور القشيري ، مولاهم أبو عبد الله النيسابوري الزاهد ، قال فيه مسلم : ثقة مأمون صحيح الكتاب وهو شيخ الأئمة الستة ، سوى ابن ماجه ، وقال البخاري : حدثنا محمد بن رافع بن سابور ، وكان من خيار عباد الله ، كذا في التهذيب ٩ : ١٦١ .

قوله : " شهاب بن سوار " شهاب : كسحابة ، وسوار : بفتح السين ، وتشديد الواو ، كما في المغني ، وهو الفزارى ، مولاهم ، أبو عمرو المدائني ، أصله من خراسان ، وكان من المرجئة ، ومن أجل ذلك نعموا عليه ، غير أنه ثقة في الحديث ، وتركه أحمد ابن حنبل للإرجاء ، وروى البرذعي عن أبي زرعة أنه رجح عن الإرجاء ، والله أعلم ، وراجع التهذيب ٤ : ٣٠١ .

قوله : " عن ابن أبي خالد " يعني إسماعيل بن أبي خالد ، واسمه هرمز ، الأحمسي مولاهم ، الكوفي ، محدث مشهور ، ولم يذكر الحفاظ في التهذيب ١ : ٢٩١ أبا إسحاق

عن البراء ، قال : آخر آية أنزلت من القرآن : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » .

٣٩٢٦- حدثنا محمد بن المنفى ، وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا

شعبة ، عن أبي إسحاق ، قال : سمعت البراء بن عازب يقول : آخر آية أنزلت : آية الكلالة ،
وآخر سورة أنزلت : براءة .

في أساتذته ، ولا وكيعا في تلامذته ، ولكن ذكرهما المزي في تهذيب الكمال ١ : ٥٠ برمز
مسلم ، وذكر عن الثوري أنه قال : حفاظ الناس ثلاثة : إسماعيل بن أبي خالد ،
وعبد الملك بن أبي سليمان ، ويحيى بن سعيد الأنصاري .

قوله : " عن البراء " يعني ابن عازب رضي الله عنه ، وحديثه هذا أخرجه البخاري في
التفسير ، باب يستفتونك ، وفي الفرائض ، باب يستفتونك ، وفي المغازي ، باب حج
أبي بكر بالناس سنة تسع ، وأبو داود في الفرائض ، باب للكلالة ، رقم ٢٧٦٨ ،
والترمذي في تفسير سورة النساء ، رقم ٥٠٣٢ ، وعزاه المنذرى في تلخيصه لأبي داود
إلى النسائي أيضا ، ولم أجده في سننه الصغرى ، ثم رأيت المزي قد عزاه في تحفة الأشراف
٤٣ : ٢ إلى سننه الكبرى .

قوله : " آخر آية أنزلت " ظاهره أن قوله تعالى : (يستفتونك قل الله يفتيكم في
الكلالة) آخر آية نزلت من القرآن ، ولكن الروايات مختلفة في تعيين آخر ما نزل ، ونجد
في هذا الشأن روايات آتية غير رواية البراء رضي الله عنه :

١- أخرج للبخاري في تفسير البقرة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : آخر
آية نزلت على النبي ﷺ آية الربا .

٢- أخرج الطبري عن ابن عباس أيضا أن آخر آية نزلت على النبي ﷺ : وانتقوا
يوماً ترجعون فيه إلى الله الآية .

٣- أخرج النسائي عن ابن عباس أيضا أن آخر سورة نزلت : هي إذا جاء نصر الله
الخ .

٤- أخرج الحاكم في مستدركه عن أبي بن كعب ، قال : آخر آية نزلت : لقد
جاءكم رسول من أنفسكم إلى آخر السورة .

٥- أخرج ابن جرير الطبري عن معاوية بن أبي سفيان أنه تلا هذه الآية : « فن كان يرجو لقاء ربه » الآية ، وقال : إنها آخر آية نزلت من القرآن .

٦- أخرج ابن مردويه من طريق مجاهد ، عن أم سلمة ، قالت : آخر آية نزلت هذه الآية : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل » إلى آخرها .

فأما الروايان الأخيرتان ، فالظاهر أن مرادها أن هاتين الآيتين لم ينسخها شيء ، وقد ثبت أن بعض الصحابة كانوا يطلقون مثل هذا الكلام في الآيات المحكمة التي لم ينسخ حكمها ، فقد أخرج البخاري وغيره عن ابن عباس ، قال : « نزلت هذه الآية : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم » هي آخر ما نزل ، وما نسخها شيء » - وأرادت أم سلمة في الرواية الأخيرة أنها قالت : يا رسول الله أرى الله يذكر الرجال ، ولا يذكر النساء ، فنزلت : « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض » ونزلت : « إن المسلمين والمسلمات ونزلت هذه الآية ، يعني : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكرٍ أو أنثى » ، فهي آخر الثلاثة نزولاً ، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في الرجال خاصة .

وأما الروايان الأوليان فلا تعارض بينهما ، لأن آية الربا ، وقوله تعالى : « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » متصلان متلاحقان ، والظاهر أنها نزلا معا ، فيصدق على كل واحد منهما أنه آخر ما نزل ، فبقى التعارض بين آية الربا ، وآية الكلاله ولقد جاءكم رسول ، وسورة النصر . واجتهد المحدثون في التطبيق بين هذه الروايات ، وذكروا فيه وجوها ، وقد ساقها الحافظ في تفسير البقرة من فتح الباري ٨ : ١٥٣ ، والسيوطي في الإتقان ١ : ٢٨ ، ولكنها غير خالية عن التكلف ، ويبدو أن الحق ما قاله البيهقي رحمه الله : « يجمع بين هذه الاختلافات إن صححت بأن كل واحد أجاب بما عنده » وقال القاضي أبو بكر في الانتصار : « هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ ، وكل قاله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن ، ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه ، أو قبل مرضه بقليل ، وغيره سمع منه بعد ذلك ، وإن لم يسمعه هو ، ويحتمل أيضاً أن تنزل هذه الآية التي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها ، فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك ، فيظن أنه آخر ما نزل في الترتيب ذكره السيوطي في الإتقان .

٤٠٣٢- **وحدثنا** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا عيسى - وهو ابن يونس - حدثنا زكريا ، عن أبي إسحاق ، عن البراء : أن آخر سورة أنزلت تامة سورة التوبة ، وأن آخر آية أنزلت آية الكلاله .

٤٠٣٣- **حدثنا** أبو كريب ، حدثنا يحيى - يعنى ابن آدم - ، حدثنا عمار ، وهو ابن رزيق ، عن أبي إسحاق ، عن البراء بمثله ، غير أنه قال : آخر سورة أنزلت كاملة .

٤٠٣٤- **حدثنا** عمرو الناقد ، حدثنا أبو أحمد الزبيرى ، حدثنا مالك بن مغول ، عن أبي السفر ، عن البراء ، قال : آخر آية أنزلت : يستفتونك .

قوله : " آخر سورة أنزلت تامة " يعارضه ما ذكرنا من رواية ابن عباس عند النسائى أن آخر سورة نزلت : هى إذا جاء نصر الله الخ ، ويجرى هنا أيضا ما قاله البيهقى من أن كل واحد منها حكم بغلبة ظنه . وقد ناقض الطحاوى فى مشكل الآثار ٣ : ١٩٦ قول البراء هذا بما عرف أن النبي ﷺ بعث عليا بسورة التوبة فى الحجة التى حجها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع ، فقرأها على الناس حتى ختمها ، وقد نزل بعد ذلك سور وآيات ومنها ما فى المائة : « اليوم اكملت لكم دينكم الخ » فإنها نزلت فى حجة الوداع ، وقد ثبت عن عائشة رضى الله عنها أن المائة آخر السور نزولا ، ثم ظاهر قول البراء بن عازب رضى الله عنه يدل على أن سورة التوبة نزلت دفعة واحدة ، مع أن المحققين على خلافه ، فإن بعض آياتها نزلت مقطعة ، فلما أن يكون البراء رضى الله عنه حكم على الكل بالغالب ، وإما أن يكون لم يعلم نزول بعض الآيات مقطعة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " مالك بن مغول " بكسر الميم ، وسكون الغين ، وفتح الواو ، كما ضبطه النوى ، من الرواة المعروفين بالعدالة والتثبت .

قوله : " عن أبي السفر " بفتح السين والفاء ، واسمه سعيد بن محمد (بضم الياء وكسر الميم) الهمداني الثورى الكوفى ، قال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة فيما روى وحمل ، مات سنة ١١٢ هـ كذا فى التهذيب ٤ : ٩٧ .

باب من مالا فلورثته

٤٠٣٥- وحدثنا زهير بن حرب ، حدثنا أبو صفوان الأموي ، عن يونس الأيلي ح وحدثني حرملة بن يحيى - واللفظ له - قال : أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل الميت ، عليه الدين ، فيسأل : هل ترك لدينه من قضاء ؟ فإن حدث أنه ترك وفاء أصل عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم ، فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا

باب من ترك مالا فلورثته

قوله : " أبو صفوان الأموي " مر ذكره وذكر شيخه في باب النهي عن الحلف في بالبيع .

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه البخاري في الفرائض ، باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا فلأهله ، وباب بني عم أحدهما أخ للأُم والآخـر زوج ، وباب ميراث الأسير ، وفي الكفالة ، باب الدين ، وفي الاستقراض ، باب الصلاة على من ترك ديناً ، وفي التفسير ، باب سورة الأحزاب وفتحها ، وفي النفقات ، باب قول النبي ﷺ : من ترك ضياعاً فلأبى ؛ والترمذي في الفرائض ، باب من ترك مالا فلورثته ، رقم ٢٠٩١ ، وفي الجنائز ، باب الصلاة على المديون ، رقم ١٠٧٠ ، وأبو داود في الخراج والأمانة ، باب في أرزاق الذرية ، رقم ٢٩٥٥ .

وهذا المعنى مروى أيضاً عن جابر بن عبد الله عند أبي داود في الخراج والأمانة ، باب في أرزاق الذرية ، رقم ٢٩٥٦ ، وعن المقدم بن معد يكرب عند أبي داود في الفرائض ، باب ميراث ذوى الأرحام ، رقم ٢٩٠٠ وعند ابن ماجه في الفرائض ، باب ذوى الأرحام ، رقم ٢٧٣٨ .

قوله : " صلوا على صاحبكم " قال القاضي عياض رحمه الله : « تأول ترك الصلاة بأن تدأبته في غير مباح ، وقيل : فيمن تدأبنا علماً بأن ذمته لا تنفي بدينه ، وقيل : هذا كان في بدء الإسلام ، ثم نسخ حين فتحت الفتوحات ، وصار لكل من المسلمين حق في بيت المال ، وفرض لهم فيه سهم الغارمين ، ويدل عليه الحديث ، وقيل : فعله تأديباً

أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فن توفى وعليه دين فعل قضاؤه ، ومن ترك مالا فهو لورثته .

للمدينين ليقبلوا من الدين ، ويعتهدوا في خلاص ما تداينوا خوف أن تذهب أموال الناس « كذا في شرح الأبى ٤ : ٣٢٣ .

وقد أخرج الحازمي من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل ، فقال : إنما الظالم في السديون التي حملت في البغى والإسراف ، فأما المتعفف ذوالعيال ، فأنا ضامن له ، أودى عنه ، فصلى عليه النبي ﷺ ، وقال بعد ذلك : من ترك ضياعا الحديث . وسنده ضعيف ، ولكن قال الحازمي بعد إخراجة : لا بأس به في المتابعات . ذكره الحافظ في الكفالة من الفتح ٤ : ٣٩٠ ثم قال : « وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمرا ، وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك ، وأنه السبب في قوله ﷺ : من ترك ديننا فعلى » .

قوله : « أنا أولى بالمؤمنين » إشارة إلى قوله تعالى : « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم »

قوله : « فعل قضاؤه » قال الكرماني في شرحه للبخارى ٢٣ : ١٥٦ : « وقضاء دين الميت المعسر كان من خصائصه ، وذلك كان من خصائص ما له ، وقيل : من بيت المال ، ولكن خالفه آخرون ، فقالوا : يجب ذلك على كل إمام ، قال العيني في العمدة ٥ : ٦٨٠ : « فيه أن الإمام يلزمه أن يفعل هكذا فيمن مات وعليه دين ، فإن لم يفعل له وقع انقصاص منه يوم القيامة ، والإثم عليه في الدنيا إن كان حق الميت في بيت المال يفي بقدر ما عليه من الدين ، وإلا فبقسطه » وبمثله حكى الحافظ في الفتح ٤ : ٣٩١ عن ابن بطال .

مسألة قضاء دين الميت من الزكاة :

واستدل القرطبي رحمه الله في تفسيره ٦ : ١٨٥ بحديث الباب على أنه يجوز قضاء دين الميت بالزكاة ، لأنه من الغارمين ، وقد التزم رسول الله ﷺ بأداء دين الموتى من عنده . وهو قول مالك ، وأبي ثور ، وأحد الوجهين عند الشافعية ، كما في المجموع ، شرح المذهب للنووي ٦ : ٢١١ .

وقال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله : لا يجوز أداء دين الميت من الزكاة ، لأن الغارم هو الميت ، ولا يمكن الدفع إليه ، وإن دفعها إلى غريمه ، وهو الدائن صار الدفع إلى الغريم ،

لا إلى الغارم ، كذا في المغنى لابن قدامة ٢ : ٦٦٧ .

فأما استدلال القرطبي بحديث الباب فغير ظاهر ، لأن الحديث لا يبين أن رسول الله ﷺ كان يقضى دين الأموات من مال الزكاة ، بل يسدل على خلاف ذلك ، لأنه يصرح بأن النبي ﷺ فعل ذلك بعد ما فتح الله عليه الفتوح ، ويكاد يكون ذلك صريحا في أنه فعل ذلك مما أفاء الله عليه من أموال الكفار ، ويقول الحافظ في فتح الباري ٤ : ٣٩١ : « وفي صلواته ﷺ على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح إشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح » .

ولكن استدلال الحنفية والحنابلة فيه نظر أيضا ، لأن لام التملك في آية المصارف مختصة بالفقراء ، والمساكين ، والعاملين ، وأما الأصناف الأخرى فقد عبر عنها الله سبحانه بكلمة « في » فقال : (وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) وإن هذه الكلمة لا تفيد التملك ، ومقتضى ظاهره أن صرف الزكاة إلى الغارمين لا يشترط له تملك الغارم . ولم أجده لهذا الاعتراض جوابا شافيا في كتب الحنفية والحنابلة ، والله أعلم .

ثم الذي يظهر لهذا العبد الضعيف — عفا الله عنه — أن منع الحنفية والحنابلة من قضاء دين الميت من الزكاة إنما يتوجه إلى الأهراد الذين يؤدون زكاة أموالهم الباطنة بأنفسهم ، وأما إذا أخذ الإمام زكاة الأموال الظاهرة ، فالظاهر أنه وكيل للفقراء ، والأصناف الأخرى ، فعند قبضه الأموال يتحقق التملك ، فإن صرفها بعد ذلك في مصالحهم من غير تملك جديد ينبغى أن يجوز ذلك ، وعلى هذا ينبغى أن يجوز للإمام صرف مال الزكاة في قضاء دين الأموات عند الحنفية أيضا ، ولم أر ذلك صريحا ، فلا أجزم به ، ولكن يبدو أنه مقتضى القواعد ، وربما يشير إلى ذلك فتاوى مولانا الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي ، ومولانا الشيخ خليل أحمد السهارنفوري رحمهم الله حيث جعلوا القائمين بأعمال المدارس الدينية في حكم العاملين ، وأفتوا بأن أداء الزكاة ، والتملك يتحقق بمجرد قبضهم على أموال الزكاة ، من حيث أنهم وكلاء للفقراء ، وراجع الفتاوى الخليلية ١ : ٣١٩ و ٣٢٠ و فتاوى دار العلوم ديوبند لوالدي الشيخ المفتي محمد شفيع رحمهم الله تعالى ٢ : ١٠٨٣ ورحم الله امرأ نبهني على الصواب في ذلك .

٤٠٣٦- حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث ، حدثني أبي ، عن جدي ، حدثني عقيل ، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي ، حدثنا ابن أبي ذئب ، كلهم عن الزهري بهذا الإسناد هذا الحديث .

٤٠٣٧- حدثني محمد بن رافع ، حدثنا شبابة ، قال : حدثني ورقاء ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : والذي نفس محمد بيده : إن على الأرض

قوله : " حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث " بن سعد الفهمي ، مولا هم ، أبو عبد الله المصري ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ثقة ، روى عنه مسلم خمسين حديثا ، توفي سنة ٢٤٨ هـ كذا في التهذيب ٦ : ٣٩٨ .

قوله : " حدثني أبي ، عن جدي " أما أبوه فهو شعيب بن الليث ، وكان فقيها مفتيا ، وثقه الجميع ، وذكر أبو عوانة في الحج من صحيحه أنه لم يكن يشرب الماء في السوق يعني من مروتته ، كما في التهذيب ٤ : ٣٥٥ وأما جده عبد الملك ، فهو الليث ابن سعد ، الإمام المشهور .

قوله : " حدثني ورقاء " هو ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري ، ويقال : الشيباني ، أبو بشر الكوفي ، زيل المسدائن ، وهو راوى تفسير مجاهد عن ابن أبي نجيح ، وأكثر المحدثين على توثيقه ، ولكن تكلم يحيى القطان في حديثه عن منصور ، وقد اتهمه بعضهم بالإرجاء ، قال أبو داود : ورقاء صاحب سنة ، إلا أن فيه إرجاء ، كذا في التهذيب ١١ : ١١٣-١١٥ .

وليتنبه أنه يوجد في النسخ المطبوعة من التهذيب رمز (بخ) في أول ترجمته مما يشعر بأنه لم يخرج له إلا البخاري في الأدب المفرد ، ولكن الظاهر أنه خطأ من الناسخ أو الطابع ، فإن الرجل من رواة الجماعة ، وقد صرح المزني في تهذيب الكمال ٨ : ٧٢٠ بقوله : « روى له الجماعة » وقد رمز له الذهبي في الكاشف ٣ : ٢٠٦ والحافظ نفسه في التقريب (ص ٥٣٩) رمز « ع » وهو الرمز الصحيح .

قوله : " إن على الأرض من مؤمن " يعني : ليس على الأرض مؤمن ، " فإن " نافية ، و " من " زائدة .

من مؤمن إلا أنا أولى الناس به ، فأبكم ما ترك ديناً أو ضياعاً فأنا مولاه ، وأبكم ترك ما لا فإلى العصبه من كان .

قوله : " فأبكم ما ترك ديناً " " ما " هذه زائدة لتأكيد التعميم .

ثم قال ابن الملك في مبارق الأزهار ٢ : ١٤٦ : « فيه احتجاج على أبي حنيفة لصاحبيه في عدم تجويز الكفالة عن الميت المفلس ؛ ويمكن الجواب من قبله بأن هذا الالتزام من النبي عليه السلام كان تبرعاً ، وهو لا يقتضى قيام الدين ، وأما الكفالة فتقتضيه ، والذمة خربت بالموت ، فلما ترك ما لا انتقل الدين إليه ، وإلا يسقط ، والكفالة بالسدين الساقط لا يجوز » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قدمنا أنه لم يكن تبرعاً ، وإنما هو واجب على كل إمام ، ولكن جواب أبي حنيفة رحمه الله ليس بموقوف على كون هذا الالتزام تبرعاً من النبي ﷺ ، فإنه تكفل عام من قبل الإمام بولاياته العامة ، فلا يبدل على جواز الكفالة الفردية ، وبقول الصحابين في هذه المسألة قال الشافعي ومالك رحمهما الله ، كما في شرح الأبي ٤ : ٣٦٤ ، وللفريقين فيها دلائل ليس هذا موضع بسطها والله سبحانه أعلم .

قوله : " أو ضياعاً " بفتح الضاد ، مصدر من ضاع يضيع ، بمعنى الهلاك ، ثم سمي به كل ما هو بصدد أن يضيع من ولد أو عيال لا قيم بأمرهم ، كذلك في مجمع البحار . وقال ابن أثير في النهاية : إن كسرت الضاد فهو جمع ضائع ، كجائع وجياع .

قوله : " فأنا مولاه " هذا دليل على أن بيت مال المسلمين يتكفل بحاجات كل من يعجز عن الكسب ، وليس له من أقاربه من يقوم بأمره . وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله : « فعلى الإمام أن يتق الله في صرف الأموال إلى المصارف ، فلا يدع فقيراً إلا أعطاه حقه من الصدقات حتى يغنيه وعياله ، وإن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شيئاً ، أعطى الإمام ما يحتاجون إليه من بيت مال الخراج ، ولا يكون ذلك ديناً على بيت مال الصدقة ، لما بينا أن الخراج وما في معناه يصرف إلى حاجة المسلمين » ذكره السرخسي في المبسوط ٣ : ١٨ ، كتاب الزكاة باب ما يوضع فيه الخمس .

٤٠٣٨- **حدثنا** محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن همام بن منبه ، قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث ، ومنها : وقال رسول الله ﷺ : أنا أولى الناس بالمؤمنين في كتاب الله عز وجل ، فأياكم ما ترك ديننا أو ضيعناه فادعوني ، فأنا وليه ، وأياكم ما ترك ما لا فليؤثر بما له عصيته من كان .

٤٠٣٩- **حدثنا** عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ،

فهذا من أكبر الضمانات الاجتماعية التي أقربها الإسلام في حين لم يكن أحد يتصور ذلك ، ولا يعرفه من يتباهون اليوم بنعرات الاشتراكية ، والعدالة الاجتماعية ، ويتناسون أن الضمان الاجتماعي في نظامهم إنما يقوم على قيمة حرية الأفراد ، والأملاك ، والأفكار ، والقلوب ، وإن الضمان الاجتماعي الذي أعلن به رسول الله ﷺ قبل أربعة عشر قرنا خال عن هذه المفاقد كلها .

قوله : " فذكر أحاديث " قدمنا في الرضاع أن هذا الحديث مأخوذ من صحيفة همام ابن منبه ، وقد طبعت اليوم مستقلة بتحقيق الدكتور محمد حميد الله ، وهذا الحديث موجود فيها برقم ١٢١ ، بهذا اللفظ بعينه ، وفيها : « فأياكم ترك ديننا » من غير زيادة « ما » .

قوله : " ضيعة " هو مصدر من " ضاع " في معنى الضياع ، ثم استعير للعيال الذين لا يوجد من يقوم بأمرهم .

قوله : " فليؤثر بما له " بضم الياء وفتح التاء ، على البناء للمجهول ، وقوله " عصيته " مرفوع على كونه مفعول ما لم يسم فاعله ، يعني : ينبغي أن يؤثر عصيته بما له ، فيدفع المال إليهم ، وقوله " من كان " يعني : يعطى المال للعصبة من غير نظر إلى أوصافهم . وقال الكرماني في شرحه للبخاري ٢٣ : ١٦٧ : « فإن قلت : قد يكون لأصحاب الفروض ، قلت : هم مقدمون على العصبة ، فإذا كان للأبعد فبأطريق الأولى للأقرب أيضا »

قوله : " حدثنا أبي " اسمه : معاذ بن معاذ بن نصر العنبري ، أبو المثني الحافظ البصري ، ولي قضاء بصرة لهارون ، قال أحمد بن حنبل : معاذ بن معاذ قره عين في الحديث ، وسأل عثمان الدارمي يحيى بن معين : معاذ أثبت في شعبة أو غندر ؟ فقال : ثقة وثقة ، كذا في التهذيب ١٠ : ١٩٥ ، وابنه عبيد الله بن معاذ العنبري وثقه الأكثرون إلا ابن معين ، وقد أخرج عنه مسلم مائة وسبعة وستين حديثا ، كما في التهذيب ٧ : ٤٩ .

عن عدى ، أنه سمع أبا حازم ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلاً فلينا .

٤٠٤٠- حدثني أبو بكر بن نافع ، حدثنا غندر ، ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - قال : حدثنا شعبة بهذا الإسناد ، غير أن في حديث غندر : ومن ترك كلاً وليته .

كتاب الهبات

باب كراهة شراء الإنسان ما يتصدق به

٤٠٤١- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا مالك بن أنس ، عن زيد

قوله : " عن عدى " يعني ابن ثابت الأنصاري ، كما صرح به الكرماني في باب ميراث الأسير من شرحه للبخاري ٢٣ : ١٧٥ ، وهو كوفي ثقة ، أخرج عنه الجماعة ، غير أنه كان من الشيعة ، وكان إمام مسجدهم وقاصهم ، قال ابن معين : شيعي مفرط ، وقال الجوز جاني : مائل عن القصد ، وقال الدارقطني : ثقة ، إلا أنه كان غالباً ، يعني في التشيع ، وقال أحمد : « ثقة إلا أنه كان يتشيع » كذا في التهذيب ٧ : ١٦٥ وقال الحافظ في هدى الساري (ص ٤٢٤-) : « قلت : احتج به الجماعة ، وما أخرج له في الصحيح شيئاً ما يقوى بدعته » وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ٣ : ٦١ : « عالم الشيعة وصادقهم ، وقاصهم ، وإمام مسجدهم ، ولو كانت الشيعة مثله لقل شرهم ، قال المسعودي : ما أدركنا أحداً أقول بقول الشيعة من عدى بن ثابت » .

قوله : " ومن ترك كلاً " الكل : بفتح الكاف ، النقل من كل ما يتكلف ، ومن لا يستقل بأمره ، ثم استعير للعيال ، كذا في مجمع البحار .

قد وقع الفراغ من شرح كتاب الفرائض بتوفيق الله تعالى ضحى يوم السبت لغرة جمادى الأولى سنة ١٤٠٤ هـ الموافق للرابع من شهر فبراير سنة ١٩٨٤ م والله الحمد ، وإياه أسأل التوفيق لإكمال باقي الأبواب ، إنه تعالى على كل شئ قدير ، وبالإجابة جدير .

كتاب الهبات

باب كراهة شراء الإنسان ما يتصدق به

قوله : " عبد الله بن مسلمة بن قعنب " يعني القعني ، بفتح القاف والنون ، من

ابن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب ، قال : حملت على فرس عتيق

شيوخ البخارى ، ومسلم ، وأبى داود ، ومن أثبت تلامذة الإمام مالك ، وهو من زوارة الموطأ ، قال الحنفى : كنا عند مالك ، ف قيل : قدم القنبرى ، فقال : قوموا بنا إلى خير أهل الأرض ، وكان من المتشفة الحشن ، وكان لا يحدث إلا بالليل ، وربما أخرج وعليه بارية اتشح بها ، كذا فى التهذيب ٦ : ٣٢ .

قوله : " عن أبيه " يعنى أسلم العدوى ، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كان ملازماً له فى سفره وحضره ، قال أبو زرعة : كان أروى الناس لسيرة عمر ، مع علمه به ، روى عن جماعة من الصحابة ، وكان عمر رضي الله عنه اشتراه من سوق ذى الحجاز ، وقد ترجم له ابن عساكر فى تاريخه ترجمة مبسطة ، وساق روايات له مع عمر رضي الله عنه ، راجع تهذيب تاريخ ابن عساكر ٣ : ٦ - ٨ .

قوله : " عن عمر بن الخطاب " هذا الحديث أخرجه البخارى فى الهبة ، باب لا يحمل لأحد أن يرجع فى هبته وصدقته ، وفى الجهاد ، باب (١٣٦) إذا حمل على فرس فرأها تباع ، وفى الوصايا ، باب (٣١) وقف الدواب والكراع ، والعروض والصامت ، وفى الزكاة ، باب (٥٩) هل يشتري صدقته ؟ وأخرجه أبو داود فى الزكاة ، باب الزكاة ، باب الرجل يبتاع صدقته ، والنسائي فى آخر الزكاة ، باب شراء الصدقة ، وابن ماجه فى الصدقات ، باب من تصدق بصدقة ، فوجدها تباع ، هل يشتريها ؟ والترمذى فى الزكاة ، باب ما جاء فى كراهية العود فى الصدقة ، ومالك فى الزكاة ، باب اشتراء الصدقة والعود فيها ، وأحمد فى مسنده ١ : ٢٥ و ٣٧ و ٤٠ و ٢ : ٧ ، ٣٤ ، ٥٥ ، ١٠٣ و ١٧٣ .

قوله : " حملت على فرس " الحمل ههنا بمعنى التصديق ، وكان هذا الفرس يسمى «الورد» ، فقد أخرج ابن سعد من طريق الواقدى : « وأهدى تميم الدارى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً يقال له الورد ، فأعطاه عمر ، فحمل عليه عمر رضي الله عنه فى سبيل الله ، فوجده يباع » راجع طبقات ابن سعد ١ : ٤٩٠ فى ذكر خيل النبی صلى الله عليه وسلم .

قوله : " عتيق " قال النوى : « العتيق : الفرس النفيس الجواد السابق » وقال الحافظ فى الفتح : ٥ : ١٧٣ : « العتيق : الكريم الفائق من كل شئ » .

في سبيل الله ، فأضاعه صاحبه ، فظننت أنه بائعته برخص ، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال : لا تبتعه . ولا تعد في صدقتك .

قوله : " في سبيل الله " قال الحفاظ : « ظاهره أنه حمله عليه حمل تملك ، ليجاهد به ، إذ لو كان حمل تحبیس (أى وقف) لم يجز بيعه ، وقيل : بلغ إلى حالة لا يمكن الانتفاع به فيما حبس فيه ، وهو مفتقر إلى ثبوت ذلك ، ويدل على أنه تملك قوله عليه السلام : العائد في صدقته ، ولو كان حبسا لقال : في حبسه ، أو وقفه ، وعلى هذا ، فالمراد بسبيل الله الجهاد ، لا الوقف . »

ثم قد وقع في رواية عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، التي أشار إليها المصنف بعد ثلاث روايات ، ولم يسق لفظها ، وساقه أبو عوانة في مستخرجه : « أن عمر حمل على فرس في سبيل الله ، فأعطاه رسول الله ﷺ رجلا . » ويدل ذلك على أن عمر لما أراد أن يتصدق به فوض إلى رسول الله ﷺ اختيار من يتصدق به عليه ، أو استشاره فيمن يحمله عليه ، فأشار به عليه ، فنسبت إليه العطية لكونه أمر بها ، كذا في فتح الباري ٥ : ١٧٣ . وفيه دليل على أن المستحسن من المتصدق إذا أراد صدقة أن يستشير فيها شيخه ، أو من هو أعلم بحاجات الناس ، لتبلغ الصدقة محلها ، وتوافي مستحقها ، والله أعلم .

قوله : " فأضاعه صاحبه " يعنى : لم يحسن القيام عليه ، وقصر في مؤنته وخدمته ، وقيل : أى لم يعرف مقداره ، فأراد بيعه بدون قيمته ، وقيل : معناه أنه استعمله في غير ما جعل له ، والأول أظهر ، لما سيأتى عند المصنف من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم : « فوجده قد أضاعه ، وكان قایل المال » فأشار إلى علة إضاعته أنه كان قليل المال ، فلم يستطع القيام بحق خدمته .

قوله : " برخص " بضم الراء ، وسكون الخاء وهو ضد الغلاء ، كما في مجمع البحار ، يعنى : بثمان رخيص .

قوله : " لا تعد في صدقتك " إنما سمي الشراء عودا في الصدقة لأن العادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للمشتري ، فأطلق على القدر الذى يسامح به رجوعا . كذا

فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيته .

٤٠٤٢- وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - عن مالك بن أنس بهذا الإسناد ، وزاد : لا تبتهه ، وإن أعطاكه بدرهم .

٤٠٤٣- حدثني أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد ، - يعني ابن زريع - حدثنا روح ، وهو ابن القاسم ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر رضي الله عنه : أنه حمل على فارس في سبيل الله ،

في فتح الباري ٥ : ١٧٤ . قلت : ويدل عليه قوله : « فظننت أنه بائع برخص » .

ثم قال العيني رحمه الله : « قال ابن بطال : كره أكثر العلماء شراء الرجل صدقته لحديث عمر ، وهو قول مالك ، والكوفيين ، والشافعي ، وسواء كانت الصدقة فرضاً أو تطوعاً ، فإن اشترى أحد صدقته لم يفسخ بيعه ، وأولى به التنزه عنها ، وكذا قولهم فيما يخرج المكفر في كفارة اليمين . وقال ابن المنذر : رخص في شراء الصدقة الحسن ، وعكرمة ، وربيعة ، والأوزاعي . قال ابن القصار : قال قوم : لا يجوز لأحد أن يشتري صدقته ، ويفسخ البيع ، ولم يذكر قائل ذلك ، وكأنه يريد به أهل الظاهر . وأجمعوا أن من تصدق بصدقة ، ثم ورثها أنها حلال له ، وقد جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، إنني تصدقت على أمي بخارية ، وإنها ماتت ، قال : وجب أجرك ، وردها عليك الميراث . وقال ابن التين : وشدت فرقة من أهل الظاهر ، فكرهت أخذها بالميراث ، ورأوه من باب الرجوع في الصدقة ، وهو سهو ، لأنها تدخل قهراً ، وإنما كره شراؤها لثلاثيها المصدق بها عليه ، فيصير عائداً في صدقته ، لأن العادة أن الصدقة التي تصدق بها عليه يسأحه إذا باعها » كذا في عمدة القاري ٤ : ٤٣٨ ، كتاب الزكاة .

والحاصل : أن عود الشيء المتصدق به إلى ملك المتصدق إن كان بسبب غير اختياري ، كالميراث ، فلا كراهة فيه عند أحد ، إلا ما شذ به بعض أهل الظاهر ، وإن كان بسبب اختياري ، كالشراء ، فلإن كان ذلك طمعاً في المحاباة ، فهو مكروه تحريماً ، لأنه يتضمن العود في بعض صدقته ، وإن لم يكن طمعاً في المحاباة ، فيكره تنزيهاً ، والبيع صحيح على كل حال ، إلا في قول بعض أهل الظاهر ، ولعل السبب في كون الصورة الأخيرة مكروهة تنزيهاً : أن شراء المتصدق به صورته صورة التأسف على تصدقه ، فكأنه ندم على فعله ، وأراد الرجوع ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « فإن العائد في صدقته » الذي يفهم من صنيع البخاري ومسلم رحمهما الله أنها

فوجده عند صاحبه ، وقد أضاعه ، وكان قليل المال ، فأراد أن يشتريه ، فأتى رسول الله ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال : لا تشتره ، وإن أعطيتهم بدرهم ، فإن مثل العائد في صدقته كمثل الكلب يعود في قبته .

٤٠٤٤- **وحدثنا** ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد ، غير أن حديث مالك وروح أتم وأكثر .

٤٠٤٥- **حدثنا** يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله ، فوجده يباع ، فأراد أن يبتاعه ، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال : لا تبتعه ، ولا تعد في صدقتك .

٤٠٤٦- **وحدثنا** قتيبة بن سعيد ، وابن ريمح ، جميعا عن الليث بن سعد ، ح وحدثنا المقدمي ، ومحمد بن المنفى ، قالا : حدثنا يحيى ، وهو القطان ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا

لا يفرقان بين الصدقة والهبة في حكم الرجوع ، ولذلك أوردا هذا الحديث في كتاب الهبة ، مع أنه وارد في الصدقة . وإن الحنفية يفرقون بينهما ، فإن الصدقة عندهم لا يجوز فيها الرجوع مطلقا ، كما في عمدة القارى ٦ : ٣٠٥ ، وإن الهبة يصح فيها الرجوع عندهم بالقضاء أو الرضاء ، كما سيأتى تفصيله تحت حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى .

قوله : " عن ابن عمر " هذا يدل على أن الحديث من مسند ابن عمر ، والزوايات الماضية على أنه من مسندات عمر نفسه ، ورجح الدار قطنى كونه من مسندات ابن عمر ، ولكن قال الحافظ في الزكاة من الفتح ٣ : ٢٧٩ أنه حيث جاء من طريق سالم وغيره من الرواة عن ابن عمر ، فهو من مسنده ، وأما رواية أسلم مولى عمر ، فهي عن عمر نفسه ، والله أعلم .

قوله : " حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي " أما ابن نمير ، (بالتصغير) فهو محمد بن عبد الله بن نمير ، من حفاظ أهل الكوفة المتقنين في الحديث ، روى عنه البخارى ٢٢ حديثا ومسلم ٥٧٣ حديثا كما في التهذيب ٩ : ٢٨٣ ، وأما أبوه ، فهو عبد الله بن نمير الهمداني النخاري ، أبو هشام الكوفي ، قال العجلي : ثقة صالح الحديث ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، أخرج له الأئمة الستة ، كذا في التهذيب ٦ : ٥٧ .

أبي ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، كلهم عن عبيد الله ، كلاهما عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ بمثل حديث مالك .

٤٠٤٧- حدثنا ابن أبي عمر ، وعبد بن حميد ، واللفظ لعبد ، قال : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر : أن عمر حمل على فارس في سبيل الله ثم رآها تباع ، فأراد أن يشتريها ، فسأل النبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : لا تعد في صدقتك يا عمر !

باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة

٤٠٤٨- حدثني : إبراهيم بن موسى الرازي ، وإسحاق بن إبراهيم ، قالا : أخبرنا

قوله : ” كلهم عن عبيد الله “ المراد من ” كلهم “ : يحيى القطان ، وعبد الله بن نمير ، وأبو أسامة ، كلهم يروون هذا الحديث عن عبيد الله ، وهو عبيد الله بن عمر العمرى ، المدني ، من آل سيدنا عمر رضي الله عنه ، من أثبت الناس في نافع ، وقد فضله كثير من المحدثين على الإمام مالك في حديث نافع ، وعلى الزهري في حديثه عن عروة ، لم يختلف العلماء في توثيقه ، وراجع له التهذيب ٧ : ٣٨ .

قوله : ” كلاهما عن نافع “ المراد من ” كلاهما “ : الليث بن سعد في الطريق الأول ، وعبيد الله بن عمر في الطرق الباقية .

باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة

قوله : ” إبراهيم بن موسى الرازي “ هو أبو إسحاق الفراء المعروف بالصغير ، وكان أحمد ينكر على من يقول له ” الصغير “ ، ويقول : هو كبير في العلم والجلالة . وروى عن أبي زرعة أنه قال : هو أنقن من أبي بكر ابن أبي شيبة ، وأصح حديثا منه ، لا يحدث إلا من كتابه ، وروى عنه أيضا أنه قال : كتبت عن إبراهيم بن موسى مائة ألف حديث وعن أبي بكر ابن أبي شيبة مائة ألف حديث والله أعلم ، مات بعد العشرين ومائتين ، كذا في التهذيب ١ : ١٧١ .

عيسى بن يونس ، حدثنا الأوزاعي ، عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن ابن المسيب ، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال : مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقوى ، ثم يعود في قيئه ، فيأكله .

٤٠٤٩- وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، أخبرنا ابن المبارك ، عن الأوزاعي ، قال : سمعت محمد بن علي بن الحسين يذكر بهذا الإسناد نحوه .

قوله : " عن أبي جعفر محمد بن علي " هو المعروف بالإمام الباقر ، والد الإمام جعفر الصادق ، وهو ابن لزين العابدين وحفيد لسيدنا الحسين بن علي من قبل أبيه ، وحفيد لسيدنا الحسن من قبل أمه ، فإن أمه كانت بنت الحسن بن علي ، رضى الله عنهم أجمعين ، وكان من فقهاء المدينة ، وثقات المحدثين من التابعين .

وقال محمد بن فضيل ، عن سالم بن أبي حفصة : سألت أبا جعفر ، وابنه جعفر بن محمد عن أبي بكر وعمر ، فقالا لي : يا سالم ! تولمها وإبرأ من عدوها ، فإنها كانا إمامي هدى ، وعنه أنه قال : ما أدركت أحدا من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما . وراجع التهذيب ٩ : ٣٥٠ و ٣٥١ .

قوله : " عن ابن عباس " أخرجه البخارى في الهبة ، باب هبة الرجل لامراته ، والمرأة لزوجها ، وباب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ، وفي الحيل ، باب في الهبة والشفعة ، وأبو داود في البيوع ، باب الرجوع في الهبة ، رقم ٣٥٣٨ ، والترمذى في البيوع ، باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة ، رقم ١٢٩٨ والنسائى في الهبة ، باب رجوع الوالد فيما يعطى ولده ، وابن ماجه في الهبات ، باب الرجوع في الهبة ، رقم ٢٣٨٥ .

قوله : " الذي يرجع في صدقته " قد بينا أنه لا خلاف في عدم جواز الرجوع في الصدقة ، فلفظ حديث ابن عباس هذا معمول به عند جميع الفقهاء ، وإنما الخلاف في الرجوع في الهبة ، وسيأتى الكلام عليه بعد ثلاث روايات إن شاء الله .

٤٠٥٠- **وحدثني حجاج بن الشاعر** ، حدثنا عبد الصمد ، حدثنا حرب ، حدثنا يحيى ، - وهو ابن أبي كثير ، - حدثني عبد الرحمن بن عمرو أن محمدا ابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ حدثه بهذا الإسناد نحو حديثهم .

٤٠٥١- **وحدثني** هارون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى ، قالا : حدثنا ابن وهب ،

قوله : " حجاج بن الشاعر " هو حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي أبو محمد بن أبي يعقوب البغدادي ، المعروف بابن الشاعر ، وكان يوسف شاعرا صاحب أبنانواس ، وليس هو الحجاج بن يوسف الأمير المشهور ، فإنه الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل . وحجاج ابن الشاعر هذا ثقة روى عنه مسلم وأبو داود ، مات سنة ٢٥٩ هـ ، كذا في التهذيب ٢ : ٢١٠ .

قوله : " عبد الصمد " يعني ابن عبد الوارث العبدي ، وحرب هو : حرب بن شداد الشكري كلاهما ثقتان معروفان ، أخرج لهما الأئمة في الصحاح .

قوله : " عبد الرحمن بن عمرو " هو اسم الإمام الأوزاعي رحمه الله ، وقد روى عنه هذا الحديث شيخه يحيى بن أبي كثير ، وإن أصل الإمام الأوزاعي من السند ، قد سبى أجداده منها ، وإنما سمى الأوزاعي لأنه من أوزاع القبائل ، وكان في دمشق موضع مشهور باسم الأوزاع قد سكنه بقايا من قبائل شتى ، وكان الأوزاعي ينزله فغلب ذلك عليه ، وهو إمام لا يستل عنه ، وراجع لترجمته المبسوطة تهذيب التهذيب ٦ : ٢٣٨ .

قوله : " أن محمدا ابن فاطمة " أراد به محمد الباقر رحمه الله ، ونسبه إلى جدة أبيه .

قوله : " حدثنا ابن وهب " يعني : عبد الله بن وهب المصري ، المحدث الفقيه المعروف ، قال الحارث بن مسكين : « جمع ابن وهب الفقه ، والرواية ، والعبادة ، ورزق من العلماء محبة ، وحظوة من مالك وغيره » . وكان مالك رحمه الله يكتب إليه ، فيلقبه بفقيه مصر ، عرض عليه القضاء فجنن نفسه ولزم بيته ، وقرأ عليه كتاب أهوال يوم القيامة ، يعني من تصنيفه ، فخر مغشيا عليه ، فلم يتكلم بكلمة ، حتى مات بعد أيام . كذا في التهذيب ٦ : ٧٣ .

أخبرنى عمرو - وهو ابن الحارث - عن بكير ، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنما مثل الذى يتصدق بصدقة ثم يعود فى صدقته كمثل الكلب يقيئ ، ثم يأكل قيئه .

٤٠٥٢- حدثنا محمد بن المنفى ، ومحمد بن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، سمعت قتادة يحدث سعيد بن المسيب ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ أنه قال : العائد فى هبته كالعائد فى قيئه .

قوله : " عن بكير " مصغراً يعنى بكير بن عبد الله بن الأشج ، وهو من ثقات التابعين ، مر غير مرة .

قوله : " محمد بن جعفر " - يعنى الأنصارى - ، الزرقى ، وقد مر فى باب اقتراض الحيوان .

قوله : " العائد فى هبته كالعائد فى قيئه " وزاد أبو داود : « وقال قتادة : لا نعلم القيتى إلا حراماً » به استدلل من منع الرجوع فى الهبة مطلقاً ، وتفصيل الكلام فى المسألة أن الفقهاء قد اختلفوا فيها على قولين :

الأول : لا يجوز لواهب أن يرجع فى هبته قضاء ولا ديانة ، إلا الوالد ، فإنه يجوز له الرجوع فيما أعطى ولده . وهو قول الشافعى ، وأحمد ، ومالك رحمهم الله ، وبه قال طاوس وعكرمة ، كما فى عمدة القارى ٦ : ٢٧٧ .

ثم اختلفوا فى الأم ، فقال الشافعى : هى فى حكم الوالد ، وقيده مالك رحمه الله بما إذا لم يكن ابنها يتيماً ، وقال أحمد : ليس للأم الرجوع فيما أعطت ولدها ، هذا ملخص ما فى المغنى لا بن قدامة ، مع الشرح الكبير ٦ : ٢٧٣ والخرشى على مختصر خليل ٧ : ١١٤ وكذلك اختلفوا فى الجدة ، فالشافعية على أنه كالأب ، كما فى مغنى المحتاج ٢ : ٤١٠ وقياس مذهب أحمد أنه ليس له حكم الأب فى هذا ، كما يظهر من المغنى ٦ : ٢٩٤ و ٦ : ٢٧٣ واختلفت فيه الروايات عن مالك ، كما فى شرح الأبي ٤ : ٣٣٠ ، ويسمى الرجوع فى الهبة اعتصاراً فى اصطلاح الفقهاء المالكية .

والثانى : من وهب لغير ذى رحم محرم فله الرجوع فى هبته ، ما لم يعوضه الموهوب له ، ومن وهب لذى رحم فليس له الرجوع ، سواء كان والداً أو غيره ، وهو مذهب

أبي حنيفة ، وإسحاق ، والنخعي ، والثوري ، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وشریح ، والأسود ، والحسن البصري ، والشعبي ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عمر ، وأبي هريرة وفضالة بن عبيد رضى الله عنهم ، حكاه العيني في عمدة القارى ٦ : ٢٧٧ باب هبة الرجل لامرأته . وإن هبة أحد الزوجين للآخر في حكم الهبة لذى رحم محرم ، فلا يصح فيه الرجوع كما في الهداية مع الفتح ٧ : ١٣٤ .

وإن حق الرجوع من الهبة إنما يثبت عند الحنفية إما بقضاء القاضى ، أو برضا الموهوب له ، ولا يثبت بغير ذلك ، كما هو مصرح في المتون ، وراجع الهداية مع الفتح ٧ : ١٣٥ ، ثم إن ذلك مكروه عند الحنفية أيضا ، كما صرح به صاحب الهداية ويتلخص من كل ذلك أنه يكره للواهب الرجوع ديانة ، ويجوز قضاء .

استدل أهل القول الأول بحديث الباب ، وبما أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم مرفوعا : « لا يحل لرجل أن يعطى عطية ، أو يهب هبة ، فيرجع فيها ، إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذى يعطى العطية ، ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل ، فلماذا شيع قاء ثم عاد في قيئه » أخرجه أبو داود رقم ٣٥٣٩ والترمذى رقم ١٢٩٩ كلاهما في البيوع ، والنسائى ، وابن ماجه ، رقم ٢٣٧٧ كلاهما في الهبة ، وهذا اللفظ لأبي داود .

وأما الحنفية فاستدلوا بما أخرجه ابن ماجه في الهبات ، باب من وهب هبة رجاء ثوابها ، (رقم ٢٣٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الرجل أحق بهبته مالم يثب منها » .

وأعله ابن حزم في المحلى ٩ : ١٣ إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ، وراجعت له التهذيب ١ : ١٠٥ فلم أجد أحدا يوثقه ، غير أن ابن عدى قال : « مع ضعفه يكتب حديثه » ، وقد علق له البخارى في موضع واحد ، ولكن يقول الحافظ في هدى السارى ص ٤٥٦ « وما يعلقه البخارى من أحاديث هؤلاء إنما يورده في مقام الاستشهاد ، وتكثير الطرق ، فلو كان ما قيل فيهم قادحا ما ضر ذلك » ، فأفاد أن حديثه لا يصلح للاستدلال ولكن يجوز أن يستشهد به ، فلا يصلح هذا الحديث إلا شاهدا لما سيأتى .

وأخرج الحاكم في المستدرک ٢ : ٥٢ عن ابن عمر رضى الله عنهما ، عن النبى ﷺ قال : « من وهب هبة فهو أحق بها مالم يثب منها » ثم قال الحاكم : « هذا حديث

صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، إلا أن نكل الحمل فيه على شيخنا » وأقره الذهبي .
وشيخه في هذا الحديث إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي ، قال فيه الذهبي في الميزان ١ : ١٩٩
« روى عنه الحاكم ، واثممه » وزاد الحافظ في لسان الميزان ١ : ٣٧٥ : « حدث عنه الحاكم
في المستدرک بحديث إسناده صحيح ، واثمته : من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب منها ،
وقال : صحيح على شرطهما ، إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا ، قلت : الحمل فيه عليه
بلا ريب ، وهذا الكلام معروف من قول عمر ، غير مرفوع » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لم يتفرد شيخ الحاكم بهذا الحديث ، بل أخرجه
الدارقطني في البيوع من سننه ٣ : ٤٣ (رقم ١٧٩) فقال : « حدثنا أبو علي الصفار من
أصل كتابه ، نا علي بن سهل بن المغيرة ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، نا حنظلة بن أبي
سفيان قال : سمعت سالم بن عبد الله عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : « من وهب
هبة فهو أحق بها ما لم يثب منها » ، فقد رأيت أن أبا علي الصفار تابع شيخ الحاكم . فلا
حمل إذاً على شيخ الحاكم . وأبو علي الصفار هذا : هو الإمام النحوي المشهور ، اسمه : إسماعيل
ابن محمد ، روى عنه الدارقطني ، والحاكم ، وابن مندة ، ووثقوه ، كما في لسان الميزان
١ : ٤٣٢ ، وقال الدارقطني : هو ثقة متعصب للسنة ، حكاه السيوطي في بغية السوعة
١ : ٤٥٤ رقم ٩٢٨ ، وأما علي بن سهل بن المغيرة ، فقد وثقه أيضاً الدارقطني ، وابن
حبان ، وأبو حاتم ، كما في التهذيب ٧ : ٣٣٠ .

وأما قول الدارقطني بعد إخراج هذا الحديث : « لا يثبت هذا مرفوعاً ، والصواب عن
ابن عمر ، عن عمر موقوفاً » فدعوى لا دليل عليه ، وقد رأيت أن رجاله كلهم ثقات ، وقد
اعترف الحافظ في الدراية ٢ : ١٨٤ بأن إسناده صحيح ، وقد تعددت طرقه ، فالصحيح ما
قال المارديني في الجوهر النقي ٦ : ١٨١ : « ولا نسلم للبيهقي أنه وهم ، بل يحمل على أن
لعبيد الله فيه إسنادين » ، يعني أن عبيد الله بن موسى رواه مرة موقوفاً على عمر ، وأخرى
مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

ثم إن هذا المتن مروى عن ابن عباس رضي الله عنها أيضاً ، وقد أخرجه الدارقطني
في سننه ٣ : ٤٤ (رقم ١٨٥) من طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، عن محمد بن عبيد الله ،
عن عطاء ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : « من وهب هبة فارتجع بها ، فهو أحق
بها ، ما لم يثب منها » ، ولكنه كالكلب يعود في قيئه » .

ولكن في إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، وكان جهلياً رافضياً كما في
تاريخ يحيى بن معين ٢ : ١٣ وتركه أكثر المحدثين لبدعته ، واثمموه بالكذب ، ولكنه

أستاذ الشافعي رحمه الله ، وكان الشافعي يروى عنه ، ويحتج به ، وكان يقول : « لأن يخسر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث » . وقال رحمه الله في كتاب اختلاف الحديث : « ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي » كما في تهذيب التهذيب ١ : ١٦١ ، وقال الربيع : كان الشافعي إذا قال : حدثنا من لا أنهم ، يريد به إبراهيم ابن أبي يحيى ، وقال ابن عقدة : نظرت في حديث إبراهيم ابن أبي يحيى ، وليس هو بمنكر الحديث . قال ابن عدي : هو كما قال ابن عقدة ، قد نظرت أنا الكثير في حديثه ، فلم أجد له حديثا منكرا إلا عن شيوخ يحتملون ، وقد حدث عنه الثوري ، وابن جريج ، والكبار وقد ساق ابن عدي لإبراهيم ترجمة طويلة إلى أن قال : وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك ، وله نسخ كثيرة ، وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني . كذا في ميزان الاعتدال ١ : ٥٨ و ٥٩ .

وبالجملة ، فقد وثقه الشافعي ، وابن عقدة ، وابن الأصبهاني ، وابن عدي ، فإن كان الجرح عليه مقدما على تعديله ، كما حققه الذهبي في الميزان ، فلا أقل من أن يكون حديثه هذا شاهداً لحديث ابن عمر رضي الله عنهما (١) .

ثم إن لحديث ابن عباس هذا طريق آخر ، أخرجه الطبراني في معجمه ولفظه :

« حدثنا محمد بن أبي شيبة ، حدثنا أبي ، قال : وجدت في كتاب أبي ، عن ابن أبي ليلى ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : من وهب هبة فهو أحق بهبته ما لم يثب منها ، فإن رجع في هبته فهو كالذي بقيت ، ثم يأكل فيه ، ذكره العيني في البناية ٧ : ٨٢٩ والزبلي في نصب الراية ٤ : ١٢٥ ، ولم يتكلم على إسناده بشيء ، ولكن ضعفه ظاهر ، ولذلك ضعفه الحافظ في الدراية ٢ : ١٨٤ ، ولكنه يؤيد ما قبله من الروايات ، على كونه ضعيفا .

فالحاصل أن حديث « من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب منها » قد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما بإسناد صحيح عند الحاكم والدارقطني ، وله شاهد ضعيف من حديث أبي هريرة عند ابن ماجه ، وآخر من حديث ابن عباس عند الدارقطني والطبراني ، بإسنادين يقوى أحدهما الآخر ، ويبعد من الإنصاف إنكار جميع هذه الروايات مع صحة بعضها ، وتعدد

(١) وأعله عبد الحق في أحكامه بمحمد بن عبيد الله العرزمي ، ولكن تعقبه الزياحي

في نصب الراية ٤ : ١٢٥ بقول ابن القطان : « هو لم يصل إلى العرزمي إلا على لسان كذاب ، وهو إبراهيم ابن أبي يحيى الأسلمي ، ففعل الجناية منه » والله سبحانه أعلم .

شواهدنا ، ومتابعاتها .

وهذا الكلام كله فى طريقه المرفوع ، أما طريقه الموقوف فنابت بلاريب ولا اختلاف ، وهو ما أخرجه البيهقى فى سننه ٦ : ١٨١ عن ابن عمر ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : من وهب هبة لوجه الله فذلك له ، ومن وهب هبة يريد ثوابها (يعنى عوضها فى الدنيا) فإنه يرجع فيها إن لم يرض منها ، وإليه أشار الدارقطنى فى سننه ٣ : ٤٣ حيث قال : « والصواب عن ابن عمر ، عن عمر موقوفا » .

وأخرجه أيضا عبد الرزاق فى مصنفه ٩ : ١٠٥ عن معمر ، عن الزهرى ، عن ابن المسيب ، قال : قال عمر بن الخطاب : « من وهب هبة يرجو ثوابها فهى رد على صاحبها ، أو يثاب عليها ، ومن أعطى فى حق أو قرابة أجزنا عطيته » .

وكذلك أخرج الدارقطنى فى سننه ٣ : ٤٤ عن على رضي الله عنه ، قال : « الرجل أحق بهبته ، ما لم يشب منها » وأخرجه عبد الرزاق ٩ : ١٠٧ بلفظ : « من وهب هبة لذى رحم فلم يشب منها ، فهو أحق بهبته » وفى إسنادهما جابر ، والظاهر أنه الجعفى ، وفيه كلام مشهور .

ثم إن للحنفية حديثا آخر ، أخرجه أبو داؤد فى آخر باب الرجوع فى الهبة ، عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « مثل الذى يسترد ما وهب كمثل الكلب ، يقيئ ، فيأكل قيئه ، فإذا استرد الواهب فليوقف ، فليعرف بما استرد ، ثم ليدفع إليه ما وهب » .

وإن هذا الحديث صريح فى أن استرداد الهبة خلاف المروءة ، ولكن إن أصر الواهب على ذلك فإنه يرد إليه ما وهب بعد تعريفه إياه .

وأما عدم جواز الرجوع فى هبة ذى رحم محرم ، فاستدل فيه الحنفية بما أخرجه الحاكم فى المستدرک ٢ : ٥٢ والدارقطنى فى سننه ٣ : ٤٤ عن سمرة بن جندب رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها » وصححه الحاكم على شرط البخارى ، وأقره عليه الذهبى ، وكذلك سكت عليه الحافظ فى التلخيص ٣ : ٧٣ .

وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه ٩ : ١٠٥ من طريق معمر عن الزهرى عن ابن المسيب . عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال : « من وهب هبة يرجو ثوابها (يعنى

عوضها) فهي رد على صاحبها ، أو يثاب عليها ، ومن أعطى في حق ، أو هبة أجزنا عطيته .

وكذلك أخرج البيهقي في سننه ٦ : ١٨٢ عن مروان بن الحكم ، قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « من وهب هبة لصلة رحم ، أو على وجه صدقة ، فإنه لا يرجع فيها ، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب فهو على هبته ، يرجع فيها إن لم يرض منها » .

وأما عدم جواز رجوع الوالد في ما وهبه لولده ، فلأن الولد ذو رحم محرم منه ، وقد ثبت عدم جواز الرجوع فيه بما روينا ، وأما استثناء هبة الوالد في حديث ابن عباس وابن عمر عند أبي داود وغيره ، فقد أجاب عنه الحنفية بأنه ليس رجوعا في الهبة ، وإنما هو أخذ الأب مال ابنه من جهة الأبوة ، وهو جلال له لقوله عليه السلام : « أنت ومالك لأبيك » .

وأما حديث الباب عن ابن عباس ، فقد أجاب عنه الحنفية بأنه تغيير عن كون الرجوع خلاف المروءة الإنسانية ، دون التحريم ، وأيده بعضهم بأن إعادة القبي وإن كان حراما على الإنسان ، ولكنه لا يحرم على الكلب ، فإنه غير مكلف ، وإنما شبه النبي صلى الله عليه وسلم الكلب في الهبة برجوع الكلب في قيئه ، لا برجوع الإنسان ، فتبين أنه غير حرام ، ولكنه خلاف المروءة . ولكن تعقبه الحافظ في الفتح ٥ : ١٧٣ بأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء أنه يريد به المبالغة في الزجر ، وما أجاب به العيني عنه في العمدة غير منتهض .

فالجواب الصحيح ما ذكره صاحب الهداية من أن جواز الرجوع عند الحنفية إنما أريد به الجواز في القضاء ، وأما الكراهة فلا زمة لقوله عليه السلام : العائد في هبته كالعائد في قيئه ، وإن هذه الكراهة تحريرية كما صرح به في الدر المختار ٤ : ٥٧٤ .

واستشكله العيني في البناية ٧ : ٨٣٢ ، فقال : « ثم يشترطون في جوازه الرضاء أو القضاء ، فإذا كان الرجوع بالرضاء فلا كلام عليه ، ولا إشكال ، وأما إذا كان بالقضاء فكيف يسوغ للقاضي الإعانة على مثل هذه المعصية ؟ وكيف يكون إعانة على المعصية التي هي معصية أخرى منتجة للجواز ؟ وإذا كان الرجوع قبل القضاء غير جائز فبعده كذلك ، لأن قضاء القاضي لا يحل الحرام ، ولا يحرم الحلال ، وإنما قضاء القاضي إعانة لصاحب الحق

على وصوله إلى حقه ، فإذا كان الرجوع في الهبة لا يحل لا يصير القضاء حلالاً ، والقاضى غير مشروع . وقد اعترف المصنف (يعنى صاحب الهداية) بعد ذلك بأن فى أصل الرجوع فى الهبة وهاء ، فكيف يسوغ للقاضى الإقدام على أمر واه مكروه ؟ .

وأجاب عنه العلامة قاضى زاده فى تكملة فتح القدير ٧ : ١٣٢ ، فقال : « الذى يكون محلاً للقضاء إنما هو جواز الرجوع عنها ، لا نفس الرجوع ، فإن القاضى لا يقول للواهب فى حكمه له عند الترافع مع الموهوب له : ارجع عن هبتك ، بل يقول : لك الرجوع عنها ، مع كراهة فيه ، وليس فى قضائه هذا إعانة على أمر مكروه ، بل فيه إجراء حكم شرعى على أصل أئمتنا ، وهو جواز الرجوع عن الهبة مع كراهة فيه ، فإن رجع الواهب عنها بعد ذلك كان مرتكباً للمكروه بطوع نفسه ، لا بإعانة القاضى عليه ، وإن امتنع الموهوب له بعد ذلك عن دفعها إليه ، يلزمه القاضى دفعها إليه ، وليس فيه أيضاً إلزام المكروه ، لأن دفع الهبة إلى الواهب ليس بمكروه ، بل هو واجب على الموهوب بعد أن رجع الواهب عنها بلا مانع عن الرجوع ، وإن كان نفس الرجوع مكروهاً . »

وبالجملة ، فحديث ابن عباس فى الباب يتحدث عن حكم الديانة عند الحنفية ، وهو أن الرجوع مكروه تحريماً ، بل قد روى الكرخى عن أصحابنا أنه حرام ، كما فى تكملة رد المحتار ٢ : ٣٥٨ ، وأما القضاء فقد أخذ الحنفية فيه بحديث ابن عمر : « من وهب هبة فهو أحق به إلخ » وبقضاء سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ويمكن للشافعية وغيرهم أن يعكسوا الأمر ، ويحملوا حديث ابن عباس على القضاء ، وحديث ابن عمر على الديانة ، والمعهود من الشارع عليه السلام أنه يخاطب كل فريق بما يجب عليه ، أو يحسن له ، كما خاطب أصحاب الأموال بقوله « لا يفارقتكم المصدق إلا عن رضى » وخاطب المصدقين بقوله : « المتدى فى الصدقة كمانعها » فكذلك يحتمل أن يكون رسول الله ﷺ خاطب الموهوب له بقوله : « من وهب هبة فهو أحق به إلخ » يعنى يحسن بالموهوب له ديانة أن يرد إلى الواهب هبته إن احتاج إليه ، أو طلبه ، لأنه قد حصل عليها دون أى عوض ، وخاطب الواهب ببيان شناعة الرجوع ، وتشبيهه بعود الكلب فى قيئة . وليس فى أحد الحديثين حكم القضاء صراحة ، والقياس أن لا يرد الموهوب فى

٤٠٥٣- **وحدثنا** محمد بن المثنى ، حدثنا ابن أبي عدي ، عن سعيد ، عن قتادة بهذا الإسناد نحوه .

٤٠٥٤- **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا المخزومي ، حدثنا وهيب ، حدثنا عبد الله بن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال : العائد في هبته كالكلب يقيئ ثم يعود في قيئه .

القضاء إلى الواهب بعد ما تحقق فيه ذلك الموهوب له . وأما قضاء سيدنا عمر رضي الله عنه ، فيعارضه قضاء معاذ بن جبل رضي الله عنه ، فيما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٩ : ١٠٨ و ١٠٩ بسند صحيح عن طاوس أنه قال : « أيما رجل وهب أرضا ولم يشترط ، فهي للموهوب له ، هكذا في الشرط ، قضى به معاذ بينهم في الإسلام » وأخرجه أيضا ابن حزم في المحلى ٩ : ١٣٤ ، ويمكن حمل قضاء عمر رضي الله عنه أيضا على الهبة المشروطة فيها العوض ، وربما يشير إليه لفظ البيهقي الذي أسلفنا : « ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب (يعني العوض) فهو على هبته ، يرجع فيها إن لم يرض منها » .

والحاصل : أن الأحاديث تحمل كلا المذهبين ، ولكل وجهة هو موليها ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " حدثنا ابن أبي عدي " هو محمد بن إبراهيم ابن أبي عدي ، من رواة الجماعة ، ثقة عند الأكثرين ، إلا ما روى عن أبي حاتم أنه قال مرة : لا يحتج به ، كما في التهذيب ٩ : ١٣ وشيخه سعيد : هو ابن أبي عروبة .

قوله : " أخبرنا المخزومي " هو أبو هشام مغيرة بن سلمة المخزومي ، تقدم قبيل باب السلم .

قوله : " حدثنا وهيب " هو وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي ، مولا هم أبو بكر البصري ، صاحب الكرايس ، من أثبت شيوخ أهل البصرة ، ويقال : لأنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه ، كان قد سجن ، فذهب بصره ، وكان ثقة كثير الحديث حجة ، وكان أحفظ من أبي عروانة ، قاله ابن سعد ، كما في التهذيب ١١ : ١٧٠ .

باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

٤٠٥٥- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، وعن محمد بن النعمان بن بشير ، يحدثنه عن النعمان بن بشير ، أنه قال : إن أباه

باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

قوله : " عن حميد بن عبد الرحمن " مصغراً ، وليس في رواية الصحاح عن اسمه حميد إلا وهو مصغراً ، كما يظهر من المعنى لطاهر الهندي رحمه الله (ص ٢٤) ، وحميد هذا هو ابن لسيدنا عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، وابن أخت لعثمان بن عفان رضي الله عنه ، روى عن جمع من الصحابة ، إلا أن حديثه عن عمر مرسل ، وكان ثقة كثير الحديث . كذا في التهذيب ٣ : ٤٥ والتقريب .

قوله : " محمد بن النعمان " هو ابن النعمان بن بشير الصحابي رضي الله عنه ، إنما روى له الجماعة سوى أبي داود هذا الحديث الواحد ، قال العجلي : مدني تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقد ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة . كذا في التهذيب ٩ : ٤٩٢ .

قوله : " عن النعمان بن بشير " هذا الحديث أخرجه البخاري في الهبة ، باب الهبة للولد ، وباب الإشهاد في الهبة ، وفي الشهادات : باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، ومالك في الأقضية : باب ما لا يجوز من النحل ، وأبو داود في البيوع ، باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل ، رقم ٣٥٤٢ إلى ٣٥٤٥ ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد ، رقم ١٣٦٧ ، والنسائي في النحل ، في فاتحته ، وابن ماجه في أول الهبات ، رقم ٢٣٧٥ و ٢٣٧٦ .

قوله : " إن أباه " وهو بشير بن سعد الخزرجي الأنصاري رضي الله عنه ، شهد بدرا ، وبعثه النبي ﷺ في سوية إلى فلك ، وإلى وادي القرى ، واستشهد بعين التمر مع خالد بن الوليد في خلافة أبي بكر ، ذكر كل ذلك الحافظ في الإصابة ١ ، ١٦٢ ثم قال : ويقال إنه أول من بايع أبا بكر من الأنصار .

فائدة مهمة في أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه

قلت : بل روى ابن سعد في ترجمة أبي بكر الصديق من طبقاته ٣ : ١٨٢ عن القاسم

بن محمد في قصة بنى ساعدة : « فبايع أول الناس بشير بن سعد أبو النعمان » مما يدل على أنه لم يكن في بيعة أبي بكر أول الأنصار فحسب ، بل إنه بايع الصديق عليه السلام قبل أن يبايعه أحد من المهاجرين والأنصار ، وكذلك ذكر ابن عساكر في ترجمته ، فقال : « وهو الذي كسر على سعد بن عباد الأمر يوم سقيفة بني ساعدة ، فبايع أبا بكر ، هو وأسيد بن حضير أول الناس » راجع تهذيب تاريخ ابن عساكر ٣ : ٢٦٢ .

ويؤيده ما أخرجه الطبري في تاريخه ٢ : ٤٥٥ من طريق أبي مخنف ، عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي عمرة الأنصاري في قصة السقيفة الطويلة أن بشير بن سعد خطب بعد خطبة حباب بن المنذر (وهو الذي اقترح أن يكون من المهاجرين أمير ومن الأنصار أمير) ، فقال بشير بن سعد عليه السلام : « يا معشر الأنصار ! إنا والله لئن كنا أولى فضيلة في جهاد المشركين ، وسابقة في هذا الدين ما أردنا به إلا رضى ربنا ، وطاعة نبينا ، والكبح لأنفسنا ، فما ينبغي أن نستطيل على الناس بذلك ، ولا نبتغى به من الدنيا عرضا ، فإن الله ولى المنة علينا بذلك . ألا إن محمدا عليه السلام من قریش ، وقومه أحق به وأولى ، وأيم الله ! لا يرانى الله أنازعهم هذا الأمر أبدا ، فانتقوا الله ، ولا تخالفوهم ، ولا تنازعوهم ، ويستمر عبد الله بن عبد الرحمن راويا ، فيقول : « فقال أبو بكر : هذا عمر وهذا أبو عبيدة ، فأبها شتم فبايعوا ، فقالا : لا والله : لانتولى هذا الأمر عليك ، فإنك أفضل المهاجرين ، وثاني اثنين إذ هما في الغار ، وخليفة رسول الله عليه السلام على الصلاة ، والصلاة أفضل دين المسلمين ، فمن ذا ينبغي له أن يتقدمك ؟ أو يتولى هذا الأمر عليك ؟ البسط يدك نبايعك ، فلما ذهبوا ليبايعاه سبقها إليه بشير بن سعد ، فبايعه » .

فهذا صريح في أن بشير بن سعد بايع أبا بكر قبل أن يبايعه عمر بن الخطاب ، وأبو عبيدة ابن الجراح ، رضى الله تعالى عنهم اجمعين ، وأن أول من بايع الصديق رجل من الأنصار ، وهذا هو الظن بهؤلاء الصحابة رضى الله عنهم ، وروى موسى بن عقبة : « قام أسيد وبشير ليبايعا أبا بكر ، فسبقها عمر بن الخطاب ، فبايعا معا » كما في تهذيب تاريخ ابن عساكر ٣ : ٢٦٣ ويمكن أن يجمع بينه وبين ما قدمنا بأنها وصلا إلى أبي بكر معا ، ثم بايع بشير ابن سعد أول الناس ، والله سبحانه أعلم .

وذكر ابن سعد في ترجمة بشير بن سعد من طبقاته ٣ : ٥٣١ أنه كان يكتب بالعريية في الجاهلية ، وكانت الكتابة في العرب قبلها ، وشهد العقبة في سبعين من الأنصار في روايتهم جميعا ، وشهد بلرا ، وأحدا والخندق ، وأشاهد كلها مع

أتى به رسول الله ﷺ ، فقال : إني نحلتي ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال رسول الله ﷺ :
رسول الله ﷺ .

قوله : ” أتى به إلى رسول الله ﷺ ” وسيأتي أوجه الإتيان به إلى رسول الله ﷺ
أنه كان يريد أن يشهد رسول الله ﷺ على عطيته بمطالبة من زوجته .

قوله : ” إني نحلتي ” نحل ، من باب فتح نحلًا : الإعطاء بغير عوض ، والنحلة
بكسر النون : العطية .

قوله : ” غلاماً كان لي ” كذا وقع في أكثر الروايات أن العطية التي أعطاها بشير
ابن سعد ابنه ، كانت غلاماً ، ولكن أخرج ابن حبان والطبراني عن الشعبي : « أن
النعمان خطب بالكوفة ، فقال : إن والدي بشير بن سعد أتى النبي ﷺ ، فقال : إن عمرة
بنت رواحة نفست بغلام ، وإني سميت النعمان ، وإنها أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة
من أفضل مال هولي ، وإنها قالت : أشهد النبي ﷺ ، فقال له النبي ﷺ : هل لك ولد
غيره ؟ قال : نعم ، قال : لا تشهدي إلا على عدل ، فإني لا أشهد على جور » وراجع
موارد الظمان ، كتاب البر والصلة ، ص ٥٠١ رقم ٢٠٤٦ .

فهذا يدل على أن العطية كانت حديقة ، وقعت القصة فور ولادة النعمان بن بشير ،
وذكر الحافظ أن ابن حبان جمع بينه وبين رواية الباب بحمل الروايتين على تعدد القصة ،
ولكن يعكر عليه أنه يبعد أن ينسى بشير بن سعد مع جلالته الحكم في المسألة ، حتى يعود
إلى النبي ﷺ ، ويستشهره على العطية الثانية بعد أن قال له في الأولى : لا أشهد على
جور . ثم حكى الحافظ عدة أجوبة عن السلف عن هذا الاعتراض ، ولكن ذكر في الأخير
وجهها من عنده ، هو أحسنها ، فقال : « إن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يهب له
شيئاً يخصه به وهبه الحديقة المذكورة ، تطيبها لخاطرها ، ثم بداله فارتجعها ، لأنه لم
يقبضها منه أحد غيره ، فعادته عمرة في ذلك ، فطلها سنة أو سنتين ، ثم طابت نفسه أن
يهب له بدل الحديقة غلاماً ، ورضيت عمرة بذلك ، إلا أنها خشيت أن يرتجعه أيضاً ،
فقالت له : أشهد على ذلك رسول الله ﷺ ، تريد بذلك تثبيت العطية ، وأن تأمن من
رجوعه فيها ، ويكون محبته إلى النبي ﷺ للإشهاد مرة واحدة ، وهي الأخيرة . وغاية ما
فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، أو كان النعمان يقص بعض المقصة تارة ، ويقص

أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ فقال : لا ، فقال رسول الله ﷺ : فارجمه .

بعضها أخرى ، فسمع كل ما رواه ، واقتصر عليه ، والله أعلم ، كذا في فتح الباري ٥ : ١٥٦ باب الهبة للولد .

قوله " أكل ولدك نحلته مثل هذا ؟ " فيه دليل على أن الأب ينبغي له أن يسوى بين أولاده في الهبة والعطايا . ثم اختلف العلماء ، هل يجب عليه ذلك أو يستحب ؟ فقالت جماعة من الفقهاء : إن التسوية واجبة ، وهو قول طاؤس ، وعطاء بن أبي رباح ، ومجاهد ، وعروة ، وابن جريج ، والنخعي ، والشعبي ، وابن شبرمة ، وأحمد ، وإسحاق ، وعبد الله ابن المبارك ، والبخاري ، وسائر أهل الظاهر .

وقال آخرون : لا يجب عليه ذلك ، وإنما هو مستحب له ، وخلافه مكروه ، وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، ومحمد بن الحسن ، والثوري ، والليث بن سعد ، والقاسم بن عبد الرحمن ، ومحمد بن المنكدر ، وشريح ، وجابر بن زيد ، والحسن ابن صالح .

وقال أبو يوسف : تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار ، وإلا فهي مستحبة .

وقال الحسن البصري : يجب ذلك ديانة ، ولا يجب قضاء ، فإن فضل بعض الأولاد على بعض لم يميز في الديانة ، وجاز في القضاء .

هذا ملخص ما في عمدة القاري ٦ : ٢٧٠ والمغني مع الشرح الكبير ٦ : ٢٦٢ ، وفتح الباري ٥ : ١٥٧ .

استدل القائلون بالإيجاب بحديث النعمان بن بشير في الباب ، فإن رسول الله ﷺ أنكر على بشير بن سعد ، وأبى أن يكون شاهداً له ، وسماه جوراً ، وأمر برد الهبة ، وكل ذلك يدل على الوجوب .

واستدل القائلون بالاستحباب بما أخرجه مالك في الأقضية من الموطأ ، (باب ما لا يجوز من النحل) عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : « نحلني أبو بكر جاد عشرين وسقاً من ماله بالغابة ، فلما حضرته الوفاة قال : والله يا بنية : ما من الناس أحد أحب إلي غني بعدي منك ، ولا أعز على فقراً بعدي منك ، وإنني كنت نحلته جاد عشرين وسقاً ، فلو كنت

جددتيه واحترتيه لكان لك ، وإنما هو اليوم مال الوارث وإنما هما أخواك وأختاك ، فاقسموه على كتاب الله .

وهذا ظاهر في أن الصديق رضي الله عنه فضل عائشة على سائر أولاده في الهبة ابتداءً ، فلو كان التسوية واجبا لما فضل سيدنا الصديق رضي الله عنه عائشة ، ولا قبلت هي منه .

واستدلوا أيضا بما أخرجه الطحاوي وغيره من عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه نحل ابنه عاصما مؤن سائر ولده . ذكره الحافظ في الفتح ٥ : ١٥٩ وسكت عليه .

واستدلوا ثالثا بما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ : ٢٠٤ عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : « أن عبد الرحمن فضل بني أم كلثوم بنحل قسمه بين ولده » .

وأما حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما فقد ذكر العلماء في الاعتذار عنه وجوها تبلغ إلى أكثر من عشرة ، وقد استقصاها الحافظ في الفتح ٥ : ١٥٨ و ١٥٩ ، وتكلم في أكثرها ، وأجاب أكثر الفقهاء عنه بأن نكير النبي ﷺ على بشير بن سعد رضي الله عنه إنما كان بطريق الكراهة ، لا بطريق التحريم ، ويدل على ذلك دلائل :

١- سيأتي عند المصنف من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي أنه رضي الله عنه قال لبشير ابن سعد : « فأشهد على هذا غيري » وهو يدل على أن النبي ﷺ امتنع من شهادته للكراهة فيه ، وإن كان ذلك حراما لما أمره بإشهاد غيره عليه ، وهذا كما قال رضي الله عنه في جنازة مديون : « صلوا على صاحبكم » .

٢- قد وقع في طريق داود بن أبي هند : « ثم قال : أيسرك أن يكونوا إليك في البرسواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذا ، وفي طريق ابن عرون قال : أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذا ؟ قال : بلى ، قال : فإني لا أشهد ، وسيأتي كلاهما عند المصنف ، وسياق هذه الروايات يدل على أن كراهة التفضيل بين الأولاد من باب ترك البر ، ولا يدل ذلك على التحريم ، كما يظهر بمقابلته ببر الأولاد بوالدهم .

٣- إن هذه القصة رواها جابر رضي الله عنه أيضا ، ولفظها عند مسلم : « قال : فليس يصلح هذا ، وإني لا أشهد إلا على حق » كما سيأتي في آخر هذا الباب ، وذلك لا يدل إلا على الكراهة ، كما هو ظاهر .

٤٠٥٦- **وحدثنا يحيى بن يحيى** ، أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن النعمان ، عن النعمان بن بشير ، قال : أتى بي أبي إلى رسول الله ﷺ ، فقال : إني نحت ابنى هذا غلاماً ، فقال أكل بنيك نحت ؟ قال : لا ، قال : فاردده .

٤٠٥٧- **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر ، عن ابن عينة ، ح وحدثنا قتيبة ، وابن رمح ، عن الليث بن سعد ، ح وحدثني حرملة

٤- إن حديث جابر رضي الله عنه يدل بظاهره على أن الهبة لم تكن كملت بعد ، فإنه يقول : « قالت امرأة بشير : أنحل ابني غلامك ، وأشهد لي رسول الله ﷺ ، فأنى رسول الله ﷺ : فقال : إن ابنة فلان سألتني أن أنحل ابنها غلامى ، وقالت : أشهد لي رسول الله ﷺ ، وأصرح منه ما أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ٢٠٣ من طريق الزهرى عن حميد وابن النعمان ، عن النعمان بن بشير ، قال : « نحلنى أبى غلاماً ، ثم مشى بي ، حتى أدخلني على النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إني نحت ابنى غلاماً ، فإن أذنت أن أجيزه له أجزته » فإنه يدل على أن بشيراً رضي الله عنه كان قد وهبه هبة موقوفة على إذن النبي ﷺ ، فأشاره رسول الله ﷺ بما هو الأصح له .

٥- إن ما ذكرنا من آثار أبي بكر وعمر ، وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهم يدل على أن الصحابة لم يفهموا التحريم من قصة النعمان بن بشير ، وإن عمل الصحابة بما يعين مراد الشارع عليه السلام .

٦- قد انعقد الإجماع على جواز إعطاء الرجل ما له لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ما له جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ، ذكره ابن عبد البر ، وتعبه الحافظ في الفتح ٥ : ١٥٩ . بأنه قياس مع وجود النص ، ولكن أجاب عنه شيخنا العثماني التهانوى رحمه الله في إعلاء السنن ١٦ : ٩٧ .

بهوالة : « إنما يمنع ذلك ابتداء ، وأما إذا عمل النص على وجه من الوجوه ، ثم قيس ذلك الوجه إلى وجه آخر لا يقال إنه عمل بالقياس مع وجود النص ، وحاصله أن القياس لا يعمل به في معارضة النص ، ولكن يمكن أن يؤخذ به في ترجيح أحد المعاني المحتملة في النص .

ابن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، وعبد ابن حميد ، قالا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلهم عن الزهري بهذا الإسناد ، أما يونس ومعمر ففي حديثهما : أكل بنيك ، وفي حديث الليث ، وابن عيينة : أكل ولدك ، ورواية الليث عن محمد بن النعمان ، وحميد بن عبد الرحمن أن بشرا جاء بالنعمان .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قدمنا في هذا الكتاب مراراً أن خطاب النبي ﷺ لأصحابه كان على وجوه ، فربما كان يخاطبهم ببيان حكم الشريعة القطعي الأبدى ، وربما كان يأمر أحاداً منهم بما يصلح لهم بالنظر إلى خصوص أحوالهم ، وفي هذه الصورة الثانية ربما تكون الألفاظ عامة ، ولكن الحكم إنما يدور مع تلك الأحوال المخصوصة التي اختص بها مخاطب النبي ﷺ والتي كان رسول الله ﷺ يعلمها ، فلا يكون شرعاً عاماً مع قطع النظر عن تلك الأحوال .

فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه : أن الوالد إن وهب لأحد أبنائه هبة أكثر من غيره اتفاقاً ، أو بسبب علمه ، أو عمله ، أو بوره بالوالدين ، من غير أن يقصد بذلك إضرار الآخرين ، ولا الجور عليهم ، كان جائزاً على قول الجمهور ، وهو محمل آثار الشيخين ، وعبد الرحمن بن عوف ، رضى الله عنهم . أما إذا قصد الوالد الإضرار ، أو تفضيل أحد الأبناء على غيره بقصد التفضيل من غير داعية مجوزة لذلك ، فإنه لا يبيحه أحد .

والظاهر من الروايات في قصة النعمان بن بشير رضى الله عنهما أن الواقع فيها كان الثانى ، دون الأول ، وذلك لأن بشيراً ﷺ إنما فعل ذلك بإلحاح من زوجته ، لا برأى من نفسه ، فلا يبعد أن يكون رسول الله ﷺ علم أن زوجته لم تقصد بذلك إلا تفضيل ابنها على من سواه ، ولذلك سماه جوراً ، وامتنع من أن يكون شاهداً له ، وأمره برده . فلا يستقيم الاستدلال بهذه القصة على حرمة التفضيل مطلقاً ، وإنما يحرم التفضيل في خصوص الأحوال التي وقعت في قصة النعمان بن بشير ، وهى أن تكون الهبة بقصد الإضرار أو بقصد التفضيل من غير داعية ، أملاً إذا وقع ذلك اتفاقاً ، أو لداعية مجوزة لذلك فلا .

ونظير هذه القصة ما أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ٢٠٤ عن أنس قال : « كان مع رسول الله ﷺ رجل ، فجاء ابن له ، فقبله وأجلسه على فخذه ، ثم

١٠٥٨- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا جرير ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : حدثنا النعمان بن بشير ، قال : وقد أعطاه أبوه غلاما ، فقال له النبي ﷺ : ما هذا الغلام ؟ قال : أعطانيه أبي ، قال : فكل إخوته أعطيت كما أعطيت هذا ؟ قال : لا ، قال : فرده .

جاءت بنت له ، فأجلسها إلى جنبه ، قال : فهلا عدلت بينهما ؟ وأخرججه عبد الرزاق في مصنفه ٩ : ١٠٠ وزاد : قاربوا بين أبنائكم ، ولسو في القبل ، وظاهر أن الرجل إذا أجلس ابنه على فخذه وبنتا له إلى جنبه فليس ذلك من المعصية في شيء ، إلا إذا أراد بذلك إضرار البنت ، أو قصد عدم العدل بينهما ، ولكن رسول الله ﷺ أنكر على ذلك الرجل في فعله هذا ، ولا يظهر له وجه إلا أن رسول الله ﷺ كان يعلم بالقسراتن أو بالوحي أن الرجل إنما فعل ذلك بقصد الجور أو أنس منه كراهية للبنت ، فأنكر عليه بقوله : « فهلا عدلت بينهما ؟ » ولا يستنبط منه أن ذلك الفعل حرام على الآباء إلى الأبد في كل صورة ، وإنما يستنبط كراهية هذا الفعل بقصد الجور والإضرار ، فكذلك لا يستنبط في قصة النعمان حرمة التفضيل على الإطلاق ، وإنما يستنبط حرمة بقصد الإضرار ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله « فارجعه » استدلل به القائلون بتحريم التفاضل على أن مثل هذه الهبة باطل ، ولذلك أمر رسول الله ﷺ برده ، وروى عن أحمد أنها تصح ، ولكن يجب فيها الرجوع ، وهو ظاهر ما في المغني والشرح الكبير ٦ : ٢٦٢ و ٢٧٠ ، ولفظ المغني : « ووجب عليه التسوية بأحد أمرين : إما رد ما فضل به البعض ، وإما إتمام نصيب ذلك » .

ولإن الشافعية والمالكية حلوا هذا الأمر على الإرشاد ، واستدلوا به على جواز رجوع الوالد في ما وهبه لولده ، وأما الحنفية فتأولوا فيه بأن الهبة كانت موقوفة على إجازة النبي ﷺ ، كما يدل عليه رواية الطحاوي : « فإن أذنت أن أجيزه له أجزته » ورواية النسائي ٢ : ١٣٥ « فإن رأيت أن تنفذه أنفذته » فلا يدل الحديث على جواز رجوع الوالد في هبة لولده ، وقد مرت دلائل حرمة الرجوع من هبة ذي رحم محرم في الباب السابق .

ولو ثبت أن الهبة كانت قد تمت ، فإن الحديث دليل على أن للإمام أن يسترد للواهب ما وهبه بقصد إضرار الورثة ، قال المهلب : « وفيه أن للإمام أن يرد الهبة والوصية متى يعرف منه هروبا عن بعض الورثة ذكره الحافظ في الفتح ٥ : ١٥٩ » .

٤٠٥٩- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عباد بن العوام ، عن حصين ، عن الشعبي ، قال : سمعت النعمان بن بشير ح وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - أخبرنا أبو الأحوص ، عن حصين ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، قال : تصدق على أبي ببعض ما له ، فقالت أمي عمرة بنت رواح : لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ ، فانطلق أبي

قوله : " ما هذا الغلام ؟ " هذا يدل على أن الغلام كان مع بشير بن سعد وابنه حينما أتيا رسول الله ﷺ .

قوله : " عن حصين " مصغرا ، وهو حصين بن عبد الرحمن السلمى ، أبو الهذيل الكوفى ، ثقة معروف ، أخرج له الجماعة ، ولا توجد رواية عباد بن العوام عنه إلا فى صحيح مسلم ، كما يظهر من رمز المزى فى تهذيب الكمال ٢ : ١٥١ .

قوله : " أمي عمرة بنت رواح " هى أخت عبد الله بن رواح الصحابى الشاعر المشهور ، وكانت هى بنفسها شاعرة من شواعر العرب ، وهى التى قالت فى أمر بدر .

بكت عيني من يبك لبدر وأهله
وليت الذين حلفوا فى ديارهم
وعلت بمثلها ثوى و غالب
به ، والذين فى أصول الأخشاب
ليعلم حقا عن يقين ، ويبصروا
مجرهم ، فوق اللحى والشوارب

ذكر هذه الأبيات كحالة فى أعلام النساء ٣ : ٣٥٢ . وذكر ابن سعد فى طبقاته ٨ : ٣٦١ عمرة هذه ، فقال : « أسلمت وبايعت رسول الله ﷺ ، وذكر ابن عبد البر رحمه الله فى الاستيعاب ٤ : ٣٥٢ أنها لما ولدت النعمان بن بشير حملته إلى رسول الله ﷺ ، فدعا بتمرة ، فضمها ، ثم ألقاها فى فيه ، فحنكه بها ، فقالت : يا رسول الله ! أدع الله أن يكثر ما له وولده ، فقال : أما ترضين أن يعيش كما عاش خاله (يعنى عبد الله بن رواح) حميدا ، وقتل شهيدا ، ودخل الجنة » .

وذكر الحافظ فى الفتح ٥ : ٢٥٧ أنها هى التى يقول فيها قيس بن الخطيم :

وعمرة من مرويات النساء

تتفتح بالمسك أردانها

إلى النبي ﷺ ليشهده على صدقتي ، فقال له رسول الله ﷺ : أفعلت هذا بولدك كلهم ؟ قال : لا ، قال : فاتقوا الله واعدلوا في أولادكم ، فرجع أبي ، فرد تلك الصدقة .

قلت : وفي هذه القصيدة روايات أخرى الله أعلم بها ، ذكرها الأصبهاني في الأغاني في ذكر قيس ابن الخطيم ١٦٣:٢ وفي ذكر النعمان بن بشير ١٤ : ١١٩ ، وذكر الأصبهاني أيضا أن النعمان بن بشير من المعروفين في الشعر سلفا وخلفا ، جده شاعر ، وأبوه وعمه شاعران ، وهو شاعر ، وأولاده وأولاد أولاده شعراء ، ثم ذكر أشعار جميعهم .

قوله : " واعدلوا في أولادكم " اختلف العلماء في طريق هذا العدل والتسوية ، فقال أحمد بن حنبل رحمه الله : إن التسوية المطلوبة بين الأولاد أن يقسم عليهم حسب قسمة الميراث ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهو قول عطاء ، وشرج ، وإسحاق ، ومحمد بن الحسن من الحنفية ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وابن المبارك : يعطى الأنثى ما يعطى الذكر . هذا ملخص ما في المغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ٢٦٦:٦ و ٢٧٠ .

استدل أهل القول الأول بأن ما يهبه الوالد في حياته لأولاده استعجال لما يكون بعد الموت ، فيقسم بينهم حسب قسمة الميراث ، ولهذا قال عطاء : « ما كانوا يقسمون إلا على كتاب الله تعالى » ذكره الموفق في المغني .

واستدل الحنفية والشافعية والمالكية بحديث بشير بن سعد رضى الله عنه في الباب ، حيث أمره النبي ﷺ بالتسوية بين الأولاد ، وعلاه بقوله : « أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ » فدل على أنه لا فرق بين الذكر والأنثى ، لأن البنت كالابن في استحقاق برها .

واستدلوا أيضا بما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ٦ : ١٧٧ عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ ، « سوا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء » وقال الحافظ في الفتح ٥ : ١٥٨ : « وإسناده حسن » وذكره أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ : ١٥٣ بطريق آخر ، (لعله عن الطبراني) وقال : « فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ، قال عبيد الملك بن شعيب : ثقة مأمون ، ورفع من شأنه ، وضعفه أحمد ، وغيره » .

وإن هذا الحديث نص في التسوية بين الذكر والأنثى ، لأن النبي ﷺ منع فيه من أى تفضيل ، وذكر أنه لو كان التفضيل بين الذكر والأنثى جائزا ، لكنت الأنثى أحق به . وأجاب عنه ابن قدامة بأن الصحيح أنه مرسل ، ولم يظهر لى وجه كونه مرسلا ،

٤٠٦٠- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، عن أبي حيان ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير - واللفظ له - حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا أبو حيان التميمي ، عن الشعبي ، حدثني النعمان بن بشير : أن أمه بنت رواحة سألت أباه بعض الموهبة من ماله لابنها ، فالتوى بها سنة ، ثم بداله ، فقالت : لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ على ما وهبت لابني ، فأخذ أبي بيدي ، وأنا يومئذ غلام ، فأتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إن أم هذا بنت رواحة أعجبتها أن أشهدك على الذي وهبت لابنها ، فقال رسول الله ﷺ : يا بشير ! ألك ولد سوى هذا ؟ قال : نعم ، فقال : أكلهم وهبت له مثل هذا ؟ قال : لا ، قال : فلا تشهدني إذاً ، فلاني لا أشهد على جور .

وإنما أخرجه البيهقي من طريق عكرمة ، عن ابن عباس ، ولو ثبت كونه مرسلًا فالمرسل حجة عندنا ، وعند كثير من المحدثين .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قد ثبت بما ذكرنا أن مذهب الجمهور في التسوية بين الذكر والأنثى في حالة الحياة أقوى وأرجح من حيث الدليل ، ولكن ربما يخطر بالبال أن هذا فيما قصد فيه الأب العطية والصلة ، وأما إذا أراد الرجل أن يقسم أملاكه فيما بين أولاده في حياته ، لثلا يقع بينهم نزاع بعد موته ، فإنه وإن كان هبة في الاصطلاح الفقهي ، ولكنه في الحقيقة والمقصود استعجال لما يكون بعد الموت ، وحينئذ ينبغي أن يكون سبيله سبيل الميراث ، فلو قسم رجل في مثل هذه الصورة للذكر مثل حظ الأنثيين ، على قول الإمام أحمد ، ومحمد بن الحسن ، رحمهما الله ، فالظاهر أن ذلك يسع له ، ولم أر ذلك صريحاً في كلام الفقهاء ، غير أنه لا يبدو خارجاً عن قواعدهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " عن أبي حيان " هو يحيى بن سعيد بن حيان التميمي الكوفي ، العابد ، من تيم الرباب ، ثقة ثبت عند الجميع ، مات سنة خمس وأربعين ومائة ، كذا في التهذيب .

قوله : " محمد بن بشر " بكسر الراء ، هو محمد بن بشر بن الفرافصة بن المختار الحافظ العبدي ، أبو عبد الله الكوفي ، من رواة الجماعة ، وثقه الجميع ، مات سنة ثلاث ومائتين ، كما في التهذيب ٩ : ٧٤ .

قوله : " فالتوى بها سنة " يعني : مطلقها ، وأصل اللي والالتواء : الانعطاف ، ثم

٤٠٦١ - حدثنا ابن نمير ، حدثني أبي ، حدثنا إسماعيل ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير : أن رسول الله ﷺ قال : ألك بنون سواه ؟ قال : نعم ، قال : فكلهم أعطيت مثل هذا ؟ قال : لا ، قال : فلا أشهد على جور .

٤٠٦٢ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، عن عاصم الأحول ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير : أن رسول الله ﷺ قال لأبيه : لا تشهدني على جور .

٤٠٦٣ - حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب ، وعبد الأعلى ح وحدثنا

استعير لمطل الغارم ، يقال : لواه غريمه بدينه ليا : إذا مطله ، ومنه حديث : « لى الواجد يحل عقوبته » وقد مر فى باب تحريم مطل الغنى .

ثم مفاد هذه الرواية أنه مطلها سنة ، وقد ورد فى رواية ابن حبان أنه مطلها حولين ، وجمع بينهما الحافظ فى الفتح ٥ : ١٥٦ بأن المدة كانت سنة ، وشيئا ، فجبر الكسر تارة ، وألغى أخرى ، والله أعلم .

قوله : " حدثنا ابن نمير " تقدم قبيل باب تحريم الرجوع فى الصدقة اسمه واسم أبيه وترجمتها .

قوله : " حدثنا إسماعيل " الظاهر أنه إسماعيل بن أبي خالد الأحمسى ، وقد تقدم فى باب الكلالة ، ويحتمل أن يكون إسماعيل بن سالم ، لأن أبا داؤد قد أخرج فى سننه ٢ : ١٤٣ هذا الحديث من طريقه عن الشعبي ، ولكنى لم أجد عبد الله بن نمير فى تلامذة إسماعيل بن سالم ، وأما رواية ابن نمير عن إسماعيل بن أبي خالد مشهورة ، والله سبحانه أعلم ، وعلى كل حال فكلاهما ثقتان .

قوله : " أخبرنا جرير " الظاهر أنه جرير بن عبد الحميد .

قوله : " عن عاصم الأحول " اسمه : عاصم بن سليمان الأحول ، أبو عبد الرحمن البصرى ، كان يتولى الولايات ، فكان بالكوفة على الحسبة فى المكابيل والأوزان ، وكان

إسحاق بن إبراهيم ، ويعقوب الدورقي ، جميعا ، عن ابن علي ، واللفظ ليعقوب ، قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير قال : انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! أشهد أني قد نحللت النعمان كذا وكذا من مالي ، فقال : أكل بنبك قد نحللت مثل نحللت النعمان ؟ قال : لا ، قال : فأشهد على هذا غيري ثم قال : أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذن .

قاضيها بالمداين لأبي جعفر ، وثقه الأثرون ، وتكلم بعضهم فيه لأجل حفظه ، وبعضهم من أجل سلوكه في الحسبة ، وراجع التهذيب ٥ : ٤٣ .

قوله : " ويعقوب الدورقي " بفتح الدال ، نسبة إلى بلدة من أعمال الأهواز ، وهو من الذين صنفوا المسند ، ثقة كثير الحديث ، اسمه : يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، راجع له التهذيب ١١ : ٣٨١ .

قوله : " عن ابن علي " وهو الفقيه المشهور ، اسمه : إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي ، أبو بشر ، وقد عرف بابن عليسة ، مصغرة ، وعليسة بنت حسان أمه ، أو جدته ، كانت امرأة نبيلة عاقلة ، يأتي إليها العلماء ، فنسب إليها ، كذا ذكر المذني في تهذيب الكمال ١ : ٢/٤٨ .

قوله : " قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم " وهو ابن عليسة ، يعني : قال يعقوب الدورقي : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، وهو ابن عليسة ، فذكر المصنف أولا أن كلا من عبد الوهاب وعبد الأعلى ، والدورقي يروى هذا الحديث عن ابن عليسة ، ثم سررد لفظ الدورقي أنه قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم الخ فليتنبه .

قوله : " يحملني " ظاهره يعارض ما تقدم من رواية أبي حيان ، حيث ذكر فيها أن بشير بن سعد أخذ بيد النعمان بن بشير ، وذكر ههنا أنه حمله ، ولكن مثل هذا الاختلاف هين ، قال الحافظ في الفتح ٥ : ١٥٦ : « ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده ، فشى معه بعض الطريق ، وحمله في بعضها لصغر سنه ، أو غير عن استتباعه إياه بالحمل » .

٤٠٤٦- حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي ، حدثنا أزهر ، حدثنا ابن عون ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، قال : نحلى أبي نحلا ، ثم أتى بي إلى رسول الله ﷺ ليشهده ، فقال : أكل واذك أعطيته هذا ؟ قال : لا ، قال : أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذا ، قال : بلى ، قال : فإني لا أشهد . قال ابن عون : فحدثت به محمدا ، فقال : إنما تحدثنا أنه قال : قاربوا بين أولادكم .

قوله : " أحمد بن عثمان النوفلي " هو المعروف بأبي الجوزاء من نساك أهل البصرة ، قال البزار : بصرى ثقة مأمون ، روى عنه مسلم ، والترمذى ، والنسائى ، كذا فى التهذيب ١ : ٦١ .

قوله : " حدثنا أزهر " هو : أزهر بن سعد السمان ، أبو بكر الباهلى البصرى ، من أثبت تلامذة ابن عون ، وكان قد أوصى إليه ، مات سنة ٢٠٣ هـ . كما فى التهذيب ١ : ٢٠٢ ، وأسند البخارى فى التاريخ الكبير ١ : ٤٦٠ عن خالد بن الحارث ، قال : سمعت ابن عون يقول : أزهر ! أزهر ! وسليم ! سليم ! (يعنى سليم بن الأخضر) وكان يشتريان حوائجه .

قوله : " حدثنا ابن عون " هو عبد الله بن عون المزنى المحدث البصرى المشهور ، وهو تابعى رأى أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال ابن حبان فى الثقات : كان من سادات أهل زمانه عبادة ، وفضلا ، وورعا ، ونسكا ، وصلابة فى السنة ، وشدة على أهل البدع ، وقال الأنصارى : كان ابن عون لا يسلم على القدرية ، وكان يصوم يوما ويفطر يوما إلى أن مات ، وقال محمد بن فضال : رأيت النبی ﷺ فى النوم ، فقال : زوروا ابن عون ، فإن الله يحبه . كذا فى التهذيب ٥ : ٣٤٨ .

قوله : " فحدثت به محمدا " الظاهر أن المراد به محمد بن سيرين ، فإنه من شيوخ ابن عون بالبصرة .

قوله : " قاربوا بين أولادكم " فيه دليل أن التسوية بين الأولاد إنما يجب بقدر الوسعة ، ولا يجب على الإنسان التدقيق الشديد فى ذلك ، وإنما التفضيل المكروه ما يغلب على الظن أنه يسوء الأولاد الآخرين ، والله أعلم .

٤٠٦٥- حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر ، قال : قالت امرأة بشير : انحل ابني غلامك ، وأشهد لي رسول الله ﷺ ، فأتى رسول الله ﷺ ، فقال : إن ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها غلامي ، وقالت : أشهد لي رسول الله ﷺ ، فقال : ألسه إخوة ؟ قال : نعم ، قال : أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيته ؟ قال : لا ، قال : فليس يصلح هذا ، وإنى لا أشهد إلا على حق .

باب العمرى

٤٠٦٦- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : أيما رجل أعمار عمرى قوله : " عن جابر " هذا الحديث لم يخرجوه أصحاب الصحاح غير مسلم رحمه الله .

باب العمرى

قوله : " عن جابر بن عبد الله " هذا الحديث أخرجه البخارى فى الهبة ، باب ما قيل فى العمرى والرقبى ، ومالك فى الأقضية ، باب القضاء فى العمرى ، وأبوداود فى البيوع ، باب فى العمرى ، رقم ٣٥٥٠ إلى ٣٥٠٨ ، والترمذى فى الأحكام ، باب ما جاء فى العمرى ، رقم ١٣٥٠ ، والنسائى فى العمرى ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر جابر فى العمرى ، وابن ماجه فى الهبات ، باب العمرى ، رقم ٢٣٨٠ .

قوله : " أيما رجل أعمار " بضم الهمزة على البناء للمجهول ، يعنى : أعطى لمدة عمره .

قوله : " عمرى " العمرى فى اللغة : ما يجعل لك طول عمرك ، وقال ثعلب : « هو أن يدفع الرجل إلى أخيه داراً ، فيقول له : هذه لك عمرك ، أو عمرى ، أينما مات دفعت الدار إلى أهله ، وكذلك كان فعلهم فى الجاهلية » وقد عمرته إياه ، وأعمرته : جعلته له عمره أو عمرى ، أى يسكنها مدة عمره ، فإذا مات عادت إلى ، و العمرى مصدر من كل ذلك ، كالرجعى ، كذا فى تاج العروس ٣ : ٤٢١ .

له ولعقبه فإنها للذي أعطيها ، لا ترجع إلى الذي أعطاه ، لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارد .

قوله : " فإنها للذي أعطيها " يعني : إنها تنعقد هبة ، ولا ترجع إلى المعمر بعد موت المعمر له ، فأبطل النبي ﷺ بذلك عادة الجاهلية .

ثم إن الذي يتلخص من كلام المحدثين والفقهاء في شرح هذا الحديث أن العمرى تحتل صورا ثلاثة ، ولكل منها أحكام مستقلة .

الصورة الأولى من العمرى

١- أن يصرح المعمر للمعمر له بأنها لك ولعقبك ، يعني لورثتك من بعدك ، فإنها تنعقد هبة عند الجمهور ، خلافاً للمالك (١) والليث ، فإنها عندهما تملك للمنافع ، ولا تملك بها رقبة المعمر (بفتح الميم) بحال ، ويكون له للمعمر السكنى ، فإذا مات كانت السكنى لورثته ، فإذا انقرضوا عادت إلى المعمر أو ورثته . كذا في المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير ٦ : ٣٠٤ والجرشى على مختصر خليل ٧ : ١١١ وقد بسط أبو الوليد الباجي رحمه الله في المتقى ٦ : ١١٩ إلى ١٣٤ أحكام العمرى على وفق مذهب المالكية بما يتضح به جميع نواحي مذهبه .

واحتج مالك بما أخرجه في الموطأ (رقم ١٥١٨) عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمرى وما يقول الناس فيها ؟ ،

فقال القاسم بن محمد : ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم ، وفيما أعطوها ، يعني أن العمرى تنعقد كما يفهمه الناس ، تملكاً للمنفعة ، لا للرقبة .

(١) ربما يقع الخطأ في فهم مراد الإمام مالك رحمه الله في موطأه (ص ٣١٦) حيث يقول : « الأمر عندنا أن العمرى ترجع إلى الذي : أعمرها إذا لم يقل : هي لك ولعقبك » فيزعم بعض الناس أن مراده أنه إذا قال : هي لك ولعقبك ، لا ترجع إلى المعمر عنده أبداً ، بل تنعقد هبة ، ولكنه غير صحيح ، وإنما يريد مالك رحمه الله بذلك أنه إذا قال : هي لك ولعقبك ، فإنها لا ترجع إلى المعمر بعد وفاة المعمر له فوراً ، وإنما يكون لعقبه ، ولكنه يرجع إلى المعمر بعد ما انقرض عقب المعمر له ، كذا يفهم من شرح الزرقاني ٤ : ٤٨ و ٤٩ وغيره .

واحتجوا أيضا بما أخرجه الترمذى وغيره من حديث جابر : « العمرى جائزة لأهلها » قالوا : إن ذلك إجازة لما كان العرب يفعلونه فى الجاهلية ولم تكن العرب تعرف بالعمرى إلا أنها عارية دون الهبة ، ويقول لبید .

وما المال إلا معمرات ودائع

ولا بد يوماً أن ترد الودائع

ذكره الزرقانى فى شرح الموطأ ٤ : ٤٨ .

وحجة الجمهور حديث الباب ، فإنه صريح فى أن العمرى لا ترجع إلى المعمر أبداً إن صرح بأنها للمعمر له ولعقبه ، وأجاب عنه الباجى فى المنتقى ٦ : ١١٩ بأن مراده : « أن ما أعطى من المنافع يكون له ، ولعقبه ، ولا تبطل لعقبه بعد موته ، ولا ترجع بذلك إلى الذى أعطى عطاء وقعت فيه الموارث ، فوجب أن ينفذ عطيته على ما أعطاه من وجوب التوارث فيها ، وأن ينتقل المنافع إلى عقب المعطى بعد موته ، وهذا كله راجع إلى المنافع ، ومتعلق به ، دون رقبة الدار ، لأن رقبتهما لم يعطها عطاء وقعت فيه الموارث ، ولا غيره ، ولا خرجت عن ملكه » .

ولكن روايات الباب تناوب تأويل الباجى رحمه الله ، لأن ظاهر قوله عليه السلام : « فإنها للذى أعطىها ، لا ترجع إلى الذى أعطاه » أنها لا ترجع إلى المعمر أو إلى ورثته أبداً ، وكذلك رواية الليث الآتية ، ولفظها : « من أعمر رجلاً عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها ، وهى لمن أعمر » يكاد يكون صريحاً فى أنها تنعقد هبة ، ولا حق للمعمر فيها بعد ذلك ، وكذلك لفظ ابن أبى ذئب : « أن رسول الله ﷺ قضى فيمن أعمر عمرى له ولعقبه فهى له بتلة لا يجوز للمعطى فيها شرط ولا ثنيا » وقوله « بتلة » يعنى قطعاً ، ويقول ابن الأثير فى جامع الأصول ٨ : ١٧٢ : « المعنى : أنه يملكها ملكاً لا يتطرق إليه نقض » وأصرح من كل ذلك لفظ يحيى ابن كثير : « العمرى لمن وهب له » فإنه قد صرح فيه بلفظ الهبة .

وأما تأويل الباجى فى رواية الباب بأن المراد من الموارث فيها موارث المنافع دون الرقبة ، فيرده ما سأتى فى رواية ابن أبى ذئب ، عن أبى سلمة أنه قال : « لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث ، فقطعت الموارث شرطه » وهو صريح فى أن الموارث قد قطعت شرطه فى إبقاء الرقبة على ملكه .

ثم إن الذى يظهر من فحوى الكلام فى أحاديث العمرى أن النبى ﷺ يريد تغيير الحكم عما كانوا عليه فى الجاهلية، لا تقريرهم عليه، لما سيأتى أن الأنصار أعمرو المهاجرين أراضهم ثقة منهم بعادة الجاهلية، وبأنها سوف ترجع إليهم بعد وفاة المعمر عليهم، ولكن رسول الله ﷺ نبههم بقوله : « أمسكوا عليكم أموالكم ، ولا تفسدوها ، فإنه من أعمر عمرى فهى للذى أعمرها حيا وميتا ، ولعقبه » كما سيأتى فى رواية أبى الزبير . ولو كان ذلك تقريراً لعادتهم فى الجاهلية لما كان لهذا التنبيه معنى والله أعلم .

الصورة الثانية من العمرى

٢ - والصورة الثانية من العمرى أن يقول المعمر له : أعمرتك هذه الدار ما عشت ، فإن مت فهى راجعة إلى . واختلف فيها الفقهاء على قولين :

الأول : أنها عارية مؤقتة إلى حياة المعمر له ، فترجع بعد وفاته إلى المعمر إن كان حيا أو إلى ورثته إن كان ميتا ، وهو قول مالك ، والقاسم بن محمد ، وزيد بن قسيط ، والزهرى ، أبى سلمة بن عبد الرحمن ، وابن أبى ذئب ، وأبى ثور وداود ، وهو رواية عن أحمد ، وهو أحد قولى الشافعى ، كما فى المغنى لابن قدامة ٦ : ٣٠٧ ورجحه جماعة من الشافعية ، كما فى فتح البارى ٥ : ١٧٦ ، وعليه مشى الإمام ولى الله الدهلوى رحمه الله فى حجة الله البالغة ٢ : ١١٦

والثانى : أنها تنعقد هبة ، ويفسد شرط الرجوع إلى المعمر بعد وفاة المعمر له ، وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى فى الجديد ، وجعله الحافظ الأصح عند أكثرهم ، وهو ظاهر مذهب أحمد بن حنبل فى رواية أبى طالب ، كما فى المعنى .

احتج أهل القول الأول بما سيأتى عند المصنف رحمه الله من رواية معمر عن الزهرى فى حديث جابر ، قال : « إنا العمرى السنى أجاز رسول الله ﷺ أن يقول : هى لك ، ولعقبك ، فأما إذا قال : هى لك ما عشت ، فإنها ترجع إلى صاحبها . قال معمر : وكان الزهرى يفتى به » .

وأما أهل القول الثانى ، فاحتجوا بإطلاق الأحاديث التى أجاز فيها رسول الله ﷺ العمرى ، وبما أخرجه النسائى فى سننه ٢ : ١٣٩ من طريق محمد بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا هشام ، عن أبى الزبير ، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « أمسكوا عليكم أموالكم ، ولا تعمروها ، فمن أعمر شيئا حياته ، فهو له حياته وبعد مماته » فانه صريح فى أن العمرى تنعقد هبة ، وإن اشترطها المعمر بحياة المعمر له .

وذكر الحافظ في الفتح ٥ : ١٧٧ عن بعض الخذاق أنه قال : « الظاهر أنه ما كان مقصود العرب بهما (يعنى بالعمرى والرقبى) إلا تملك الرقبة بالشرط المذكور ، فعناء الشرع بمراغمتهم ، فصحيح العقد على نعت الهبة المحموده ، وأبطل الشرط المضاد لذلك ، فإنه يشبه الرجوع فى الهبة ، وقد صح النهى عنه ، وشبه بالكلب يعود فى قيئه ، وقد روى النسائى (١) من طريق أبى الزبير عن ابن عباس رفعه : العمرى لمن أعرها ، والرقبى لمن أرقبها ، والعائد فى هبته كالعائد فى قيئه . فشرط الرجوع المقارن للعقد مثل الرجوع الطارئ بعده ، فنهى عن ذلك ، وأمر أن يبقيا مطلقا ، أو يخرجها مطلقا ، فإن أخرجها على خلاف ذلك بطل الشرط ، وصح العقد ، مراغمة له ، وهو نحو إبطال شرط الولاء لمن باع عبدا كما تقدم فى قصة بريرة . »

وأما رواية الزهرى التى استدلل بها أهل القول الأول فقد أجاب عنه شيخنا العثماني رحمه الله فى إعلاء السنن بأن هذه الرواية ليست صحيحة ، فإنه عند جميع الرواة قول للزهرى ، ولم يسنده إلى جابر إلا عبد الرزاق ، وهو فى الحقيقة قول للزهرى رحمه الله ، وإنما قال ذلك لأنه فهم من قول جابر : إن رسول الله ﷺ قال : من أعر عمرى له ولعقبه الخ أن قوله فيه : « له ولعقبه » تفسير للعمرى مطلقا ، أو خرج مخرج الشرط للحكم المذكور فى الحديث ، فزعم أنه إن قال : هى لك ما عشت ، فإنها ترجع إلى صاحبها ، والحق أنه ليس بتفسير لمطلق العمرى ، ولا خرج مخرج الشرط بل هو لبيان صورة خاصة من العمرى ، والمعنى أنه إن وقع العمرى على هذا الوجه فحكمه هكذا ، وليس المعنى أنه ليس هذا الحكم إلا فى هذه الصورة ، وراجع إعلاء السنن ١٦ : ١١٩ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويمكن أيضا أن يؤول قول الزهرى بأنه فيما إذا قال : « دارى لك سكن ما عشت » أو « دارى لك عمرى سكنى » فإنها تكون عارية كما صرح به صاحب الهداية فى العارية (الهداية مع الفتح ٧ : ١٠٣) ويؤيده ما أخرجه ابن حزم فى المحلى ٩ : ١٦٥ عن إبراهيم النخعى ، وحكاه من الثورى ، والحسن من حى ، والأوزاعى ، ووکیع أيضا . والحاصل أن انعقاد العمرى هبة إنما يكون إذا لم يفسرها بالسكنى ، وأما إذا فسرهما بذلك فلا .

(١) لم أجده فى كتاب العمرى من سننه الصغرى ، فلعله أخرجه فى سننه الكبرى ،

الصورة الثالثة من العمرى

والصورة الثالثة من العمرى أن يقول : أعمرتك هذه الدار ، ويطلق اللفظ ، فلا يذكر حكم ما بعد موت المعمر له ، واختلف فيها الفقهاء على أقوال :

الأول : أنها تنعقد هبة ، ولا ترجع إلى المعمر أبدا ، وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى ، وأحمد ، وبه قال جابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعلى بن أبى طالب ، وشريح ، ومجاهد ، وطائوس ، والثورى ، وأبو عبيد ، كما حكى عنهم البدر العيني فى البناية ٧ : ٨٦٠ وعمدة القارى ٦ : ٣٠٨ .

والثانى : أنها عارية مؤقتة إلى حياة المعمر له ، فإن مات المعمر له عادت إلى المعمر ، أو إلى ورثته ، وهو قول مالك ، والليث بن سعد ، ورواية عن الشافعى ، وهو قياس قول الزهرى رحمه الله .

والثالث : أن هذا العقد باطل ، لا ينتقل به إلى المعمر له شيئى ، وهو قول الشافعى فى القديم ، كما فى فتح البارى ٥ : ١٧٦ .

أما القول الثالث فأحاديث جواز العمرى فى هذا الباب حجة عليه .

وأما القول الثانى فمحجته قوله عليه السلام : « العمرى جائزة » رواه مسلم فى أواخر هذا الباب عن جابر ، ويقول مالك رحمه الله : إن النبى ﷺ أجاز العمرى ، فيكون جائزا على ما كانوا يعرفونه ، والمعروف عند العرب أنها لا تنقل الملكية ، وإنما تنقل المنافع .

وقد أجبنا عنه فيما سبق بأن فحوى الكلام يدل على أن النبى ﷺ لا يريد تقرير ما كانوا عليه فى الجاهلية ، وإنما كان يريد تغيير حكم العمرى إلى الهبة المؤبدة ، وتدل على ذلك أحاديث :

الأول : حديث جابر : « العمرى لمن وهبت له » كما سيأتى فى رواية يحيى بن أبى كثير .

الثانى : حديث جابر : « من أ عمر عمرى فبنى للذى أ عمرها حيا وميتا ولعقبه » كما سيأتى فى رواية أبى الزبير ، وحديثه أيضا : « العمرى ميراث لأهلها » كما سيأتى فى أواخر الباب فى رواية عطاء .

٤٠٦٧- حدثنا يحيى بن يحيى ، ومحمد بن ربيع ، قال أخبرنا الليث ، ح وحدثنا قتيبة ، حدثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أ عمر رجلا عمرى له ولعقبه ، فقد قطع قوله حقه فيها ، وهى لمن أ عمر ، ولعقبه .

غير أن يحيى قال فى أول حديثه : أما رجل أ عمر عمرى فهى له ولعقبه .

٤٠٦٨- حدثنى عبد الرحمن بن بشر العبدي ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرنى ابن شهاب عن العمرى وسنتها عن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أن جابر

الثالث : ما أخرجه النسائى ٢ : ١٤٠ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا عمرى ، فمن أ عمر شيئا فهو له » فدل قوله عليه السلام : « لا عمرى » أنه أراد إبطال عادة الجاهلية فى جعلها موقفة ، ودل قوله « فمن أ عمر شيئا فهو له » على أنه جعلها هبة مؤبدة .

الرابع : ما أخرجه النسائى ٢ : ١٣٨ عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال : « العمرى للوارث » وفى رواية عنه مرفوعا : « من أ عمر شيئا فهو لمعمره (بفتح الميم) عيائه ومماته » .

والخامس : ما سأتى فى قصة المرأة التى أ عمرت ابنها ، فقضى بها لبنى المعمر له .

فهذه الروايات بأجمعها ناطقة بأن النبى ﷺ أبطل عادة الجاهلية فى كون العمرى موقفة إلى حياة المعمر له ، وجعلها هبة تامة لا تأقبت فيها .

وخلاصة ما ذكرنا من صور العمرى الثلاثة أنها تملك للمنافع عند مالك فى الصور الثلاثة جميعا ، فإن قال : « لك ولعقبك » عادت إلى المعمر بعد انقراض العقب ، وإلا فبعد موت المعمر له فوراً . وأما فى الصحيح من مذاهب الأئمة الثلاثة ، أبى حنيفة ، والشافعى ، ومحمد رحمهم الله فإنها تنعقد هبة مؤبدة لا ترجع إلى المعمر فى صورة من الصور الثلاثة ، إلا إذا فسر العمرى بالسكنى ، وقال : « دارى لك عمرى سكنى ما عشت » فإنها حينئذ تكون عارية موقفة إلى حياته ، ولا ينتقل بها ملك الرقبة . والله سبحانه أعلم .

قوله : « عبد الرحمن بن بشر العبدي » هو أبو محمد عبد الرحمن بن بشر بن الحكم

ابن عبد الله الأنصارى أخبره أن رسول الله ﷺ قال: أيما رجلاً أعمر رجلاً عمرى له ولعقبه ، فقال : قد أعطيتكها وعقبك ، ما بقى منكم أحد ، فإنها لمن أعطيها ، لا ترجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث .

٤٠٦٩- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، وعبد بن حميد ، واللفظ لعبد ، قالوا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهرى ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، قال : إنما العمرى التى أجاز رسول الله ﷺ أن يقول : هى لك ولعقبك ، فأما إذا قال : هى لك ما عشت ، فإنها ترجع إلى صاحبها . قال معمر : وكان الزهرى يفتى به .

٤٠٧٠- حدثنا محمد بن رافع . حدثنا ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن

العبدى ، قال الحاكم : العالم بن العالم بن العالم ، وإنه وأباه وجده كلهم من تلامذة الثورى ، كان من أعيان نيسابور ، وثقاتهم ، وخيرتهم ، روى عنه البخارى ثلاثة أو أربعة ، ومسلم ثلاثة وعشرين حديثا . كذا فى التهذيب ٦ : ١٤٤ و ١٤٥ .

قوله "وعقبك" بفتح العين ، وكسر القاف : من يعقب الرجل بعد وفاته ، وهم الورثة .

قوله : "إنما العمرى الخ" قدمنا عن شيخنا العثماني رحمه الله أن هذا الحديث لم يستند إلى جابر إلا عبد الرزاق ، والصحيح أنه قول الزهرى ، وقدمنا أيضا أنه يمكن حمله على ما إذا قال : «دارى لك عمرى سكنى ما عشت» ، فإنها تكون عارية ، وأما إذا قال : «دارى لك عمرى ما عشت» ، فإنها تنعقد هبة مؤبدة عند أبي حنيفة ، والشافعى ، وأحمد ، رحمهم الله تعالى .

قوله : "ابن أبي فديك" بضم الفاء مصغرا ، واسمه : محمد بن إسماعيل بن مسلم ابن أبي فديك ، روى عنه الجماعة ، قال النسائى : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، وليس بحجة ، مات سنة مائتين ، كذا فى التهذيب ٩ : ٦١ .

قوله : "عن ابن أبي ذئب" اسمه : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، وروى عن أحمد أنه قال : ابن أبي ذئب كان يعد صدوقا أفضل من مالك ،

ابن شهاب ، عن أنى سلمة ابن عبد الرحمن ، عن جابر ، وهو ابن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قضى فيمن أعرى عمري له ولعقبه ، فهي له بتلة ، لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنيا . قال أبو سلمة : لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث ، فقطعت الموارث شرطه .

٤٠٧١- حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا هشام ،

إلا أن مالكاً أشد تنقية للرجال منه ، وروى يعقوب بن سفيان عن أحمد أنه قال : « ابن أبي ذئب أصلح في بدنه ، وأورع وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين » وقد اتهمه مالك بالقدر ، وتركه من أجل ذلك ، ولكن قال الواقدي : « ما كان قدريا ، لقد كان يتقى قولهم ويعيبه ، ولكنه كان رجلاً كريماً يجلس إليه كل أحد ، وكان يصلي الليل أجمع ، ويمتهد في العبادة ، وأخبرني أخوه أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وحديثه عن الزهري عرض ، ولذلك قد نفي بعض المحدثين سماعه منه ، والصحيح أنه سمع من الزهري ، هذا ملخص ما في التهذيب ٩ : ٣٠٤ إلى ٣٠٧ .

قوله : « فهي له بتلة » بفتح الياء ، منصوباً ، يعني : قطعاً ، وبتل الشيئ يبتله ، من باب نصر وضرب ، إذا قطعه ، وأفرده من الآخر ، يقال : صدقة بتلة : منقطعة عن صاحبها ، كذا في تاج العروس ٧ : ٢٣٠ .

وقال ابن أثير في جامع الأصول ٨ : ١٧٢ : « المعنى : أنه يتملكها ملكاً لا يتطرق إليه نقض » .

قوله : « القواريري » بفتح القاف ، نسبة إلى القوارير ، يعني : عمل القارورة وبيعها ، وعبيد الله بن عمر القواريري هذا من أشهر المحدثين بالبصرة ، توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين ، وحكى حفص بن عمرو الربا لي يقول : رأيت عبيد الله بن عمر القواريري في المنام ، فقلت : ما صنع الله بك ؟ قال : فقال : غفر الله لي ، وعاتبني ، وقال : يا عبيد الله ! أخذت من هؤلاء القوم ؟ قال : قلت : يا رب ، أنت أحوجتني إليهم ، ولولم تحوجني لم آخذ . قال : فقال لي : إذا قدموا علينا كافأناهم عنك ، قال : ثم قال لي : أما ترضى أن كتبك في أم الكتاب سعيداً . كذا في الأنساب للسمعاني ١٠ : ٥٠٨ .

قوله : « حدثنا هشام » - يعني هشام بن أبي عبد الله الدستوائي - ، واسم أبيه : سنبر ، كان يبيع الثياب التي تجلب من دستاء ، فنسب إليها ، وهو من المحدثين المعروفين ، ورجحه

عن يحيى بن أبى كثير ، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : العمرى لمن وهبت له .

٤٠٧٢- وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبى ، عن يحيى بن أبى كثير ، حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله : أن نبى الله ﷺ قال بمثله .

٤٠٧٣- حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر ، يرفعه إلى النبى ﷺ ، وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبى الزبير ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : أمسكوا عليكم أموالكم ، ولا تفسدوها ، فإنه من أعمر عمرى فهى للذى أعمارها ، حياً وميتاً ، ولعقبه .

٤٠٧٤- حدثنا أبو بكر بن أبى شعبة ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا حجاج بن أبى عثمان ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبى شعبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، عن وكيع ، عن سفيان ، ح وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد ، حدثني أبى ، عن جدى ، عن أيوب ، كل هؤلاء عن أبى الزبير ، عن جابر ، عن النبى ﷺ بمعنى حديث أبى خيثمة . وفى حديث أيوب

أحمد بن حنبل على الأوزاعى فى أحاديث يحيى بن أبى كثير ، وقال شعبة : ما من الناس أحد أقول : إنه طلب الحديث يريد به وجه الله تعالى ، إلا هشام ، وكان يقول : لبيتنا ننجو منه كفافاً ، قال شعبة : فإذا كان هشام يقول هذا فكيف نحن ؟ كذا فى التهذيب ١١ : ٤٣ و ٤٤ ومعاذ بن هشام فى الرواية الآتية ابنه .

قوله : " حجاج بن أبى عثمان " هو المعروف بلقبه الصواف ، وكنيته : أبو الصلت ، يفتح الصاد ، من ثقات أهل البصرة ، وأثبت تلامذة يحيى بن أبى كثير ، ثقة عند الجميع ، وراجع التهذيب ٢ : ٢٠٣ .

قوله : " عبد الوارث بن عبد الصمد " هو : عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد ، هو وأبوه وجده كلهم من الثقات ، غير أن جده عبد الوارث بن سعيد رمى بالقدس ، ولكن نفى عنه ذلك ابنه عبد الصمد ، فقال : إنه لمكنوب على أبى ، وما سمعت منه يقول قط فى القدس ، وكان عبد الله بن المبارك يأتيه ، ولا يصلى خلفه ، وراجع التهذيب ٦ : ٤٤٣ .

قوله : " عن أيوب " - يعنى ابن أبى تميم السخيتانى - ، ولم يذكر الحافظ فى التهذيب

من الزيادة ، قال : جعل الأنصار يعمرّون المهاجرين ، فقال رسول الله ﷺ : أمسكوا عليكم أموالكم .

٤٠٧٥- وحدثني محمد بن رافع ، وإسحاق بن منصور ، واللفظ لابن رافع ، قالوا : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، عن جابر ، قال : أعمرت امرأة بالمدينة حائطا لها ابناها ، ثم توفى ، وتوفيت بعده ، وترك ولدا ، وله إخوة بنون للمعمرة ، فقال ولد المعمرة : رجع الحائط إلينا ، وقال بنو المعمر : بل كان لأبينا حياته وموته ، فاختمصموا إلى طارق مولى عثمان ، فدعا جابرا ، فشهد على رسول الله ﷺ بالعمرى لصاحبها ، ف قضى بذلك طارق ، ثم كتب إلى عبد الملك ، فأخبره ذلك ، وأخبره بشهادة جابر ، فقال عبد الملك : صدق جابر ، فأمضى ذلك طارق ، فإن ذلك الحائط لبنى المعمر حتى اليوم .

٣٩٧ : أبا الزبير في شيوخته ، ولكن ذكره المزى في تهذيب الكمال ١ : ٦٧
برمز مسلم .

قوله : " وترك ولدا " كذا في النسخ الهندية ، وهو الصحيح ، ووقع في أكثر النسخ المصرية : " وتركت ولدا " ، ولا يبدو صحيحا ، لأن الكلام يختل به ، وقد أثبت ابن الأثير في جامع الأصول ٨ : ١٦٨ : « وترك ولدا » على وفق النسخ الهندية ، ومثله وقع في رواية البيهقي في سننه ٦ : ١٧٣ وعبد الرزاق في مصنفه ٩ : ١٨٩ ، وبه يستقيم الكلام ، والمراد : أن المعمر له ترك ولدا ، وكان للمعمر له إخوة ، وهم بنون للمعمرة . وقد ذكر الحافظ في ترجمة طارق بن عمرو من التهذيب ٥ : ٦ رواية عن مصنف عبد الرزاق ، هي أكثر وضوحا ، ولنظها : « أعمرت امرأة بالمدينة حائطا لها ابناها ، ثم توفى ، وترك ولدا ، وتوفيت بعده ، وتركت ولدين آخرين ، فقال ولد المعمرة : رجع الحائط إلينا ، وقال ولد المعمر : بل كان لأبينا حياته وموته الخ » .

قوله : " فاختمصموا إلى طارق " - يعنى طارق بن عمرو مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه - ، ولأه عبد الملك بن مروان على المدينة ، فوليتها خمسة أشهر سنة ٧٢ هـ وكان جابر يقول : عجبت من أمور كلها عجب ، عجب لمن منط ولاية عثمان ، ونقم عليه ، حتى قتلوه ،

٤٠٧٦- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، واللفظ لأبي بكر ، قال إسحاق : أخبرنا ، وقال أبو بكر حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو ، عن سليمان بن يسار ، أن طارقاً قضى بالعمرى الوارث ، لقول جابر بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ .

٤٠٧٧- حدثنا محمد بن المثنى ، ومحمد بن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال : سمعت قتادة يحدث عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ ، قال : العمرى جائزة .

فايتلوا بطارق مولاه ، فصعد على منبر رسول الله ﷺ يخطب عليه ، وليس هو من صالح من تقدم علينا ، ولكننا ابتلينا به . وسئل أبو زرعة عن طارق هذا ، فقال : ثقة . كذا في تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧ : ٤١ .

قوله : " ثم كتب إلى عبد الملك " - يعني عبد الملك بن مروان بن الحكم الخليفة المعروف من خلفاء بني أمية - ، وكان من الفقهاء المحدثين ، قيل لابن عمر : من نسأل بعدكم ؟ قال : إن لمروان ابنا فقيها ، فسلوه ، وروى عن نافع أنه قال : " لقد رأيت المدينة وما بها أشد تشميراً ، ولا أفقه ، ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك ، أو قال : ولا أطول صلاة ، ولا أطلب للعلم " وكان عابداً ناسكاً قبل الخلافة . خطب يوماً خطبة بليغة ، ثم قطعها وبكى ، ثم قال : يا رب ! إن ذنوبى عظيمة ، وإن قليل عفوك أعظم منها فامح بقليل عفوك عظيم ذنوبى ، فبلغ ذلك الحسن البصرى ، فبكى ، وقال : لو كان كلام يكتب بالذهب لكتب هذا ، وكانت الفتنة من يوم مات معاوية بن يزيد إلى أن استقام الناس لعبد الملك تسع سنين ، ثم ملك عبد الملك ثلاث عشرة سنة وأربعة أشهر إلا ليلتين ، ومات في التصف من شوال سنة ٨٦ وأربعة أشهر ، إلا ليلتين ، ومات في النصف من شوال سنة ٨٦ . أخرج عنه البخارى فى الأدب المفرد . كذا فى التهذيب ٦ : ٤٢٢ و ٤٢٣ .

قوله : " عن عمرو " - يعنى ابن دينار .

قوله : " حدثنا محمد بن جعفر " يعنى غندرا ، وقد مر ترجمته فى باب جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً .

٤٠٧٨- حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا - خالد - ، يعني ابن الحارث - ، حدثنا سعيد بن قتادة ، عن عطاء ، عن جابر ، عن النبي ﷺ أنه قال : العمري ميراث لأهلها .

٤٠٧٩- حدثنا محمد بن المنشي ، وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبه ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : العمري جائزة .

قوله : " يحيى بن حبيب الحارثي " هو : يحيى بن حبيب بن عربي الحارثي ، أبو زكريا البصري ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ثقة مأمون قل شيخ رأيت بالبصرة مثله ، وقال مسلمة بن قاسم : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : مات سنة ثمان وأربعين ومائتين . روى له الجماعة إلا البخاري .

قوله : " حدثنا خالد " هو : خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان الهجمي (بضم الهاء وفتح الجيم) البصري ، قال القطان : ما رأيت خيرا من سفيان وخالد بن الحارث ، وقال الأثرم عن أحمد : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة ، وقال أبو زرعة : كان يقال له : خالد الصدق ، و كان من عقلاء الناس ودهاتهم . ولد سنة ١١٩ هـ كذا في التهذيب ٣ : ٨٣ .

قوله : " حدثنا سعيد " - يعني سعيد بن أبي عروبة - ، المحدث المشهور ، من أثبت تلامذة قتادة ، ولكنه اختلط في آخر عمره ، ولذلك لا يحتج إلا بما روى عنه القدماء ، مثل يزيد بن زريع ، وابن المبارك ، ويعتبر برواية المتأخرين عنه ، دون الاحتجاج بها . وأثبت الناس عنه ابن زريع ، وخالد بن الحارث ، ويحيى بن سعيد ، ونظراؤهم . وقال أحمد : كان يقول بالقدر ويكتمه ، وقال العجلي : كان لا يدعو إليه ، وكان ثقة . هذا ملخص ما في التهذيب ٤ : ٦٣ إلى ٦٥ .

قوله : " عن النضر بن أنس " هو ابن لأنس بن مالك الضحاني رضي الله عنه ، بصري تابعي ثقة أخرج عنه الجماعة .

قوله : " عن بشير بن نهيك " بشير : بفتح الباء ، ونهيك : بفتح النون ، وكسر

٤٠٨٠- وحدثني يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد ، - يعنى ابن الحارث - ، حدثنا سعد ، عن قتادة ، بهذا الإسناد ، غير أنه قال : ميراث لأهلها ، أو قال : جائزة .

الهاء ، السدوسى البصرى ، من تلامذة أبى هريرة ، وثقه النسائى والعجلى وأحمد وابن سعد وابن حبان ، وقال أبو حاتم : لا يحتج بحديثه ، وقد أخرج عنه الجماعة ، وذكره خليفة بن خياط فى الطبقة الثانية من قراء أهل البصرة كذا فى التهذيب ١ : ٤٢٠ ولم أجد له ذكرا فى غاية النهاية لابن الجزرى ، والله أعلم .

فائدة فى الرقى

إن الرقى عند الجمهور كالعمري ، وبه قال أبو يوسف من الحنفية ، فتنعقد هبة ، وروى عن أبى حنيفة ومحمد أنها أبطلا الرقى ، والصحيح أنها إنما أبطلا الرقى إذا كانت الهبة معلقة على موت الواهب ، مثل أن يقول : وهبتك هذه الدار بشرط أن أموت قبلك ، فهذه هبة فاسدة ، وأما إذا قال : هذه الدارك منجزة بشرط أنك إن مت قبلى فهى راجعة إلى ، فحكمه حكم العمري عند الطرفين أيضا ، والذى يتحصل لى : أن هذا النزاع لفظى ، فإن قولهم : « أرقبتك هذه الدار » كان يستعمل فى عرف أهل الكوفة بمعنى الهبة المعلقة بموت الواهب ، فأبطلها أبو حنيفة من أجل هذا ، وكان العرف فى عهده عليه السلام أنها بمعنى العمري ، يعنى : أنها هبة منجزة بشرط رجوعها إلى الواهب ، فأمضى الهبة ، وأفسد الشرط ، حيث قال عليه السلام : « الرقى لمن أرقبها » أخرجه النسائى عن جابر ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر رضى الله عنهم ، وأما فى عرف أهل الكوفة ، فإن الرقى إذا أطلقت لا يراد منها إلا الهبة المعلقة بالموت ، وهى تعليق للملك على خطر ، فأبطله أبو حنيفة رأسا ، وإليه يشير شيخ مشايخنا الأ نور رحمه الله حيث يقول : « كان ذلك هو العرف فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، ولعله تغير فى عهد أبى حنيفة ، والشئى إذا كان مبنيا على العرف بتبدل حكمه بتبدل العرف لا محالة » كذا فى فيض البارى ٤ : ٣٨٠ ، وراجع لتفصيل أطراف المسألة إعلاء السنن ١٦ : ١٢٤ والمعتصر لأبى المحاسن ١ : ٢٥٧ .

قدتم شرح كتاب الهبة بفضل الله سبحانه وحسن توفيقه ضحى يوم الثلاثاء الثانى من شهر جمادى الثانية ، سنة ١٤٠٤ هـ ، وفقنا الله سبحانه لإتمام باقى الأبواب ، إنسه على كل شئى قدير .

كتاب الوصية

كتاب الوصية

أصل الوصية من قولهم : وصى الشيء وصيا : إذا اتصل . وقال الأصمى : وصى الشيء يعصى (على وزن يقي) اتصل ، ووصاه غيره يعصيه : وصله ، أى فهو لازم ومتعل ، كذا فى تاج العروس ١٠ : ٣٩٢ ، وإنما سميت الوصية وصية ، لأنه وصل ما كان فى حياته بما بعده ، حكاه النووى عن الأزهري .

و كانت الوصية فى الجاهلية لا تقيّد بشرائط أو قواعد ، فيكون الرجل له المكتنة الكاملة فى قدر ما يوصى به ، وتعين من يوصى إليه ، ويقول الدكتور جواد على فى كتابه " المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام " ٥ : ٥٦١ :

« والوصية : ما أوصيت به ، وسميت وصية لا اتصالها بأمر الميت ، وذلك بأن يكتب الرجل ما يراه بشأن ما يتركه بعد وفاته ، ويكون من يعهد إليه أمر تنفيذ ما جاء فى الوصية وصيا ، ولم يكن صاحب الوصية مقيدا بقيود بالنسبة لكيفية توزيع ثروته ، لأن المال ملك صاحبه ، وله أن يتصرف به كيف يشاء . ويجوز للموصى إن شاء حرمان من يشاء من الورثة الشرعيين من إرثهم ، وإشراك من يشاء فى الإرث ، وله أن يوصى بإعطاء كل إرثه إلى شخص واحد ، وأن يحرم من الإرث كل المستحقين الشرعيين » .

فأبطل الإسلام عادة أهل الجاهلية ، وقيد الوصية بشروط لا يجوز للموصى أن يتعدها ، ويقول الإمام الشيخ ولي الله الدهلوى رحمه الله فى حجة الله البالغة ٢ : ١١٦ :

« لما كان الناس فى الجاهلية يضارون فى الوصية ، ولا يتبعون فى ذلك الحكمة الواجبة ، فمنهم من ترك الحق والأوجب مواساته ، واختار الأبعد برأيه الأبتى ، وجب أن يسد هذا الباب ، ووجب عند ذلك أن يعتبر المظان الكلية بحسب القرابات ، دون الخصوصيات الطارئة بحسب الأشخاص ، فلما تقرر أمر الموارث قطعا لمنازعتهم ، وسدا لضعائهم ، كان من حكمه أن لا يسوغ الوصية لموارث ، إذ فى ذلك مناقضة للحد المضروب » .

٤٠٨١- حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب ، ومحمد بن المنثى العنزي - واللفظ لابن المنثى - قالوا : حدثنا يحيى - وهو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله ، أخبرني نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : ما حق امرئ

وقال قبل ذلك : « وأيضاً فالحكمة أن يأخذ ماله من بعده أقرب الناس منه ، وأولاهم به ، وأنصرهم له ومع ذلك فكثيراً ما تقع أمور توجب مواساة غيرهم ، وكثيراً ما يوجب خصوص الحال أن يختار غيرهم ، فلا بد من ضرب حد لا يتجاوزه الناس ، وهو الثلث ، لأنه لا بد من ترجيح الورثة ، وذلك بأن يكون لهم أكثر من النصف ، فضرب لهم الثلثين ، ولغيرهم الثلث ، »

قوله : " العنزي " بفتح العين ، والنون ، نسبة إلى عنزة ، وهو حي من ربعة ، كما في الأنساب للسمعاني ٩ : ٣٩١ ، ومحمد بن المنثى هذا تقدم مراراً ، وهو من أثبات المحدثين بالبصرة ، روى عنه الجماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان صاحب كتاب لا يقرأ إلا من كتابه .

قوله : " عن عبيد الله " يعني ابن عمر العمرى ، تقدم قبيل باب الرجوع في الصدقة والهبة .

قوله : " عن ابن عمر " هذا الحديث أخرجه البخاري في أول كتاب الوصايا ، ومالك في الوصية ، باب الأمر بالوصية ، وأبو داود في الوصايا : باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية ، رقم ٢٨٦٢ والترمذي في الجنائز ، باب ما جاء في الحث على الوصية ، رقم ٩٧٤ ، والنسائي في الوصايا ، باب الكراهة في تأخير الوصية ، وابن ماجه في الوصايا ، باب الحث على الوصية ، رقم ٢٦٩٩ ، والدارمي في الوصايا ، باب من استحب الوصية ، رقم ٣١٧٩ .

قوله : " ما حق امرئ " يعني : لا يحق لامرئ مسلم الخ ومراذه عند الجمهور أن من كان عليه دين أو عنده ودیعة ، أو عليه واجب ولا يقدر على أدائه بنفسه ، فإنه يجب عليه أن يوصى بذلك ، ولا يدل ذلك على وجوب الوصية لغير الوارث ، فإن قوله عليه السلام : « له شيء يريد أن يوصى فيه » صريح في أن الحكم خاص بمن يريد أن يوصى

مسلم

بشيئ ، ولو كان الحكم واجبا لما قيده بالإرادة . وهو قول الأئمة الأربعة ، والشعبي ، والنخعي ، والثوري ، وغيرهم .

وقالت جماعة : إن الوصية واجبة للأقربين الذين لا يرثون ، وهو قول داود الظاهري ، وحكى عن مسروق ، وطاؤس ، وإياس ، وقتادة ، وابن جرير . واحتجوا بقوله تعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين) وبحديث ابن عمر في الباب . فأما الحديث فقد أجبتنا عنه ، وأما الآية فلإنها منسوخة في قول الجمهور بآية الميراث ، وكانت الوصية واجبة قبل نزول الميراث ، فلما نزلت أحكام الميراث استغنى عنها بها . ويدل على ذلك أن الآية ذكرت الوصية للوالدين ، ولا تجوز الوصية للوالدين اليوم بالإجماع ، لأنها من الورثة ، ولا وصية للوارث ، فظهر أن الآية منسوخة بضررب السهام للوالدين في آية المواريث .

ثم اختلف القائلون بوجوب الوصية في تعيين من يجب عليه الوصية من أصحاب الأموال ، هل يجب على كل من ترك شيئا ، ولوتأفها يسيرا ؟ أو يختص الوجوب بمن ترك مالا كثيرا ؟ وعلى الثاني ما هو حد القليل والكثير ؟ وكذلك اختلفوا فيمن يجب له الوصية ؟ وهل تنفذ الوصية لغير القرابة أو لا ؟ أقوال بسطها الحافظ في الفتح ٥ : ٢٦٣ و ٢٦٥ ، راجعها من شاء . أما الجمهور فلا يجب عندهم الوصية لغير الورثة ، ولكنها مستحبة لمن أراد ، وظاهر حديث الباب دليل لهم ، لأن الوصية فيه مشروطة بإرادة الموصي كما تقدم . وراجع للتفصيل إعلال السنن ١٨ : ٢٩١ و ٢٩٢ وفتح الباري ٥ : ٢٦٤ و ٢٦٥ وعمدة القاري ٦ : ٤٧١ ، والله أعلم .

قوله : " مسلم " وكذا وقع في أكثر الروايات ، بلفظ " مسلم " ، وليس هذا اللفظ موجودا في رواية أحمد ، عن إسحاق بن عيسى ، عن مالك ، والوصف بالمسلم ههنا خرج مخرج الغالب ، فلا مفهوم له ، فتجوز وصية الكافر أيضا . كذا أفاد الحافظان — العيني والعسقلاني — رجها الله . ولا حاجة عندي إلى هذا التأويل ، لأن الحديث لا يبيح عن جواز الوصية أو نفاذها ، وإنما يبين وجوب الوصية أو استحبابها شرعا ، ولا يتوجه الوجوب ولا الاستحباب إلى كافر ، فلا مانع من كون قيد المسلم احترازا ، والله سبحانه أعلم .

له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده .

٤٠٨٢- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبدة بن سليمان ، وعبيد الله بن نمير ، ح وحدثنا ابن نمير ، حدثني أبي ، كلاهما عن عبيد الله بهذا الإسناد ، غير أنها

قوله : " له شيء " استدلل به الجمهور على صحة الوصية بالمنافع كصحتها بالمال ، ومنعها ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وداود الظاهري ، وأتباعه ، واختاره ابن عبد البر . كذا في عمدة القاري ٦ : ٤٧٥ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ومذهب الحنفية جواز الوصية في المنافع إذا كانت قابلة للتملك ، وصورتها أن يوصي بسكنى داره ، أو بغلة بستانه لمدة معلومة ، أو للأبد ، فإن خرجت رقبة الدار أو البستان من الثلث سلما إلى الموصى إليه ، وإلا فتقسم الدار أثلاثا بطريق المهايأة ، بأن يسكنها الموصى إليه ثلث مدة معلومة ، ويسكنها الورثة ثلثها ، وإما بطريق التجزئة ، فيكون ثلثها للموصى إليه ، وثلثاها للورثة . وأما الغلة فتقسم ، فتكون له ثلث الغلة كل سنة ، لا يقسم نفس البستان إلا عند أبي يوسف رحمه الله . هذا ملخص ما في رد المحتار لابن عابدين ٥ : ٤٥٩ و ٤٨٩ ، والله أعلم .

قوله : " يبيت ليلتين " قال الحافظ : " تقديره : أن يبيت ، وهو كقوله تعالى : (ومن آياته يريكم الدبرق) الآية . ويجوز أن يكون " يبيت " صفة لمسلم ، وبه جزم الطيبي قال : هي صفة ثانية .

قوله : " مكتوبة عنده " استدلل به أحمد ، ومحمد بن نصر المروزي من الساقية على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ، ولو لم يقرن ذلك بالشهادة ، وهذا عندهم خاص بالوصية لثبوت الخبر فيها ، دون غيرها من الأحكام . وأما الجمهور فيشترط عندهم الإشهاد ولا تثبت الوصية بالكتابة بدون الإشهاد ، يعنى في القضاء . وحجتهم قول الله تعالى : (شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية) الآية .

وأما حديث الباب فقد أجاب عنه الجمهور بأنه لا تعرض فيه لا شروط الإشهاد وعدمه ، والمراد : أن تكون الوصية مكتوبة بشرائطها المعروفة ، ومنها الإشهاد ، فلا يدل ذلك على نفي الاشتراط .

قالا : وله شيئي يوصى فيه ، ولم يقولوا : يريد أن يوصى فيه .

٤٠٨٣- **وحدثنا أبو كامل الجحدري**، حدثنا حماد ، - يعني ابن زيد - ، ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل - يعني ابن علي - كلاهما عن أبيوب ، ح وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، ح وحدثني هارون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني أسامة بن زيد الليثي ، ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا هشام - يعني ابن سعد - كلهم عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ بمثل حديث عبيد الله ، وقالوا جميعا : له شيئي يوصى فيه ، إلا في حديث أبيوب ، فإنه قال : يريد أن يوصى فيه ، كرواية يحيى ، عن عبيد الله .

٤٠٨٤- **حدثنا هارون بن معروف** ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو ، وهو ابن الحارث ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه : أنه سمع رسول الله ﷺ قال : ما حق امرئ مسلم له شيئي يوصى فيه ، يبيت ثلاث ليال إلا ووصيته عنده مكتوبة . قال عبد الله ابن عمر : ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك ، إلا وعندي وصيتي .

ثم قال القرطبي : « ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثق ، وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ، ولو لم تكن مكتوبة » هذا ملخص ما في فتح الباري ٥ : ٢٦٦ والعمدة ٦ : ٤٧٥ .

قوله : « الجحدري » بفتح الجيم ، تقدم في باب بيع البعير واستثناء ركوبه .

قوله : « إلا وعندي وصيتي » هذا معارض بظاهره لما أخرجه ابن المنذر بإسناد صحيح عن نافع ، قال : « قيل لا بن عمر في مرض موته : ألا توصي ؟ قال : أما مالي فإله يعلم ما كنت أصنع فيه ، وأما رباعي فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحد ، فإنه صريح في أنه لم يوص بشي في آخر حياته .

وجمع بينها الحافظ في الفتح ٥ : ٢٦٦ بالحمل على أنه كان يكتب وصيته ويتعاهدها ، ثم صار ينجز ما كان يوصي به معلقا ، يعني : يعمل بوصيته بنفسه ، حتى لم يبق له مما أوصى به إلا وقد فعله بنفسه ، وإليه يشير قوله في حديث ابن المنذر : « أما مالي فإله يعلم ما كنت أصنع فيه » ولعل الحامل له على ذلك حديثه في الرقاق : « إذا أسيت فلا تنتظر

٤٠٨٥ - وحدثني أبو طاهر وحرملة، قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، ح وحدثني عبد الملك بن ليث، حدثني أبي، عن جدي، حدثني عقيل، ح وحدثنا ابن أبي عمير، وعبد بن حميد، قالا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، كلهم عن الزهري بهذا الإسناد نحو حديث عمرو بن الحارث .

باب الوصية بالثلث

٤٠٨٦ - حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن

الصباح، فصار ينجز ما يريد التصديق به، فلم يحتج إلى وصية في آخر حياته، وقد ثبت أنه وقف بعض دوره، فهذا يحصل التوفيق، والله أعلم .

قوله: " أبو الطاهر " اسمه: أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح، كلفه فقيها من الصالحين، أكثر عن عبد الله بن وهب . وحرملة: هو ابن يحيى بن عبد الله بن حرملة، من تلامذة الشافعي، والمكثرين عن عبد الله بن وهب .

باب الوصية بالثلث

قوله: " حدثنا يحيى بن يحيى التميمي " هو: يحيى بن بكير، أبو زكرياء النيسابوري من تلامذة الإمام مالك، وأساتذة البخاري والترمذي . وليس هو يحيى بن يحيى الأندلسي، راوى الموطأ عن مالك، فإنه لم يخرج عنه أحد من الأئمة الستة، وربما يقول مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، فيظن من لا علم له بالرجال أنه يحيى الأندلسي، ولما المراد يحيى بن يحيى التميمي هذا، وهو من حفاظ المحدثين وهو من سادات أهل زمانه علما، ودينا، وفضلا، ونسكا، وإتقانا . قال محمد بن أسلم الطوسي: رأيت النبي ﷺ في النوم، فقالت: عن أكتب؟ قال: عن يحيى، راجع لترجمته التهذيب ١١: ٢٩٧ - ٢٩٩ .

قوله: " إبراهيم بن سعد " يعني: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني نزيل بغداد، ولي بيت المال ببغداد للرشد، قال صالح بن جزيرة: حديثه عن الزهري ليس بذلك، لأنه كان صغيرا حين سمع من الزهري، ولكن قال ابن عدي: هو من ثقات المسلمين، حدث عنه جماعة من الأئمة، ولم يختلف أحد في

عامر بن سعد ، عن أبيه ، قال : عادني رسول الله ﷺ في حجة الوداع

الكتابة عنه ، وقول من تكلم فيه تحامل ، وله أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري وغيره ، كذا في التهذيب ١ : ١٢٢ و ١٢٣ قلت : قد أخرج عنه البخاري ومسلم ، والجماعة ، وذلك يؤيد قول ابن عدي ، وترجم له الخطيب ترجمة ضافية ، ذكر فيها أنه كان يبيع الغناء بالعود ، وقد تركه بعض أصحاب الحديث من أجل ذلك ، فعلم أن لا يحدث محدث إلا وقد غنى قبله ، راجع تاريخ بغداد ٦ : ٨٤ والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن أبيه " يعني : سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ، وحديثه هذا أخرجه البخاري في الجنائز ، باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة ، وفي المناقب ، باب قول النبي ﷺ : اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، وفي المغازي : باب حجة الوداع ، وفي النفقات : باب فضل النفقة على الأهل ، وفي المرضى باب وضع اليد على المريض وباب قول المريض : إني وبع وفي الدعوات ، باب الدعاء برفع الوباء والوجع ، وفي الفرائض ، باب ميراث البنات ، وفي الوصايا : باب أن يترك ورثته أغنياء خير ، وباب الوصية بالثلث ، وأخرجه النسائي في الوصايا : باب الوصية بالثلث ، وابن ماجه في الوصايا : باب الوصية بالثلث ، رقم ٢٧٠٨ ، والترمذي في الجنائز : باب ما جاء في الوصية بالثلث والرابع ، وأبو داود في الوصايا ، باب ما لا يجوز للموصي في ماله ، رقم ٢٧٤٤ .

قوله : " في حجة الوداع " هذا صريح في كون هذه الواقعة في حجة الوداع ، وعليه اتفق أكثر أصحاب الزهري ، وشذ ابن عيينة ، فذكر هذه القصة في فتح مكة فيما أخرجه الترمذي وغيره عنه ، ويؤيده ما أخرجه أحمد ٤ : ٦٠ ، والبخاري في التاريخ من حديث عمرو بن القماري : « أن رسول الله ﷺ قدم ، فخلف سعدا مريضا ، حيث خرج إلى حنين ، فلما قدم من الجعرانة معتمرا دخل عليه وهو مغلوب ، فقال : يا رسول الله : إن لي مالا ، وإني أورث كلالة ، أفأوصي بمالي ؟ الحديث » وفيه : « قلت : يا رسول الله أميت أنا بالدار التي خرجت منها مهاجرا ؟ قال : لا ، إني لأرجو أن يرفعك الله ، حتى ينتفع بك أقوام » الحديث ، ذكر الحافظ في الفتح ٥ : ٢٧٠ ، وجمع بينها بجمعها على وقعتين .

ولكن القلب لا يطمئن بأن هذه الواقعة وقعت مرتين ، وكيف ينسى مثل سعد بن أبي قاص ما قال له ﷺ قبل سنتين في أمر الوصية ، حي يسأله مرة أخرى عن عين

من وجع أشفيت منه على الموت ، فقلت : يا رسول الله ! بلغنى ما ترى من الوجع ، وأنا ذومال ، ولا يرثنى إلا ابنة لى .

ما سأله فى فتح مكة ؟ فالأظهر ما ذكره الحافظ عن المحققين أن ابن عيينة قد وهم فى تاريخ هذه الواقعة ، حيث ذكرها فى فتح مكة ، والصحيح ما ذكره أكثر أصحاب الزهرى من أنها وقعت فى حجة الوداع ، وبه جزم البيهقى ، كما فى عمدة القارى ٤ : ٩٩ وأما حديث عمر ابن القارى ففيه عبد الله بن عثمان بن خثيم ، وهو وإن كان من رواة مسلم غير أنه جعله ابن المدينى منكراً الحديث ، وقال ابن معين : أحاديثه ليست بالقوية ، وقال فيه النسائى مرة : ليس بالقوى ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، ولكن قال : كان يخطئ ، كما فى تهذيب التهذيب ٥ : ٣١٥ ، وذكر الهيثمى فى مجمع الزوائد ٤ : ٢١٣ هذا الحديث ، فقال : « وفيه عراض بن عمرو القارى ، ولم يجرحه أحد ، ولم يوثقه » .

وربما يخطر بالبال أن أحد الرواة فى حديث عمرو بن القارى خلط قصة سعد بقصة جابر ، رضى الله عنها ، فقد تقدم فى باب الكلالة أن مثل هذا الكلام جرى بين جابر وبين رسول الله ﷺ ، ويدل على ذلك قوله : « وإني أورث كلاله » ولم يكن سعد بن أبى وقاص كلاله ، وإنما يحفظ هذا القول من جابر رضي الله عنه ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « من وجع » الوجع : اسم لكل مرض ، والعرب تسمى كل مرض وجعا ، كما ذكره المنذرى فى تلخيصه لأبى داود ٤ : ١٤٥ .

قوله : « أشفيت منه على الموت » يعنى : قاربت وأشرفت ، قال الهروى : يقال : أشفى على الشئى وأشاف عليه : إذا قاربة ، وحكى أن القتيبى قال : ولا يكاد يقال : أشفى إلا فى الشر ، كذا فى تلخيص أبى داود للمنذرى ، وأصله من الشفا ، بفتح الشين ، وهو حد الشئ وجانبه فكأنه قال : بلغت حد الموت .

قوله : « بلغنى ما ترى من الوجع » فيه أن حكاية المريض حاله لا يتنا فى الصبر المأمور به ، وإنما المذموم الشكوى وعدم الرضا بالتمضاء .

قوله : « وأنا ذومال » قال المنذرى : « فيه إباحة جمع المال ، إذ هذه الصيغة لا تقع عرفاً إلا للمال الكثير ، وإن صح إطلاقه لغة على القليل » قلت : ذكر الحافظ فى الفتح ٥ : ٢٧٥ أنه قد وقع فى بعض طرقه صريحاً : « وأنا ذومال كثير » .

قوله : « ولا يرثنى إلا ابنة لى » قال العيني فى العمدة ٤ : ٩٩ : « اسمها عائشة ،

واحدة أفأ تصدق بثلاثي مالى ؟ قال : لا ، قلت : أفأ تصدق بشطره ؟ قال : لا ، الثلث ،
والثلث كثير .

كذا ذكرها الخطيب وغيره ، وليست بالثي روى عنها مالك ، تيك أخت هذه ، وهي
تابعية ، وعائشة لها صبيبة ، وقال الحافظ في الفتح ٥ : ٢٧٥ : « لكن لم يذكر أحد من
النسابة لسعد بنتا تسمى عائشة غير هذه ، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى ، وأما
بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة . وذكروا له بنات أخرى أمهاتهن متأخرات
الإسلام بعد الوفاة النبوية ، فالظاهر أن البنت المشار إليها هي أم الحكم المذكورة ، لتقدم
زويج سعد بأماها ، ولم أر من حرر ذلك » .

وقال النووي : « وقوله : ولا يرثني إلا ابنتي : أى ولا يرثني من الولد وخواص
الورثة ، وإلا فقد كان له عصبية . وقيل : معناه : لا يرثني من أصحاب الفروض » .

قوله : « أفأ تصدق بثلاثي مالى ؟ » الممثلة فيه للاستفهام على سبيل الاستخبار ،
ويحتمل أن يريد به الصدقة منجزة ، أو معلقة بما بعد الموت ، وسيأتى في بعض الروايات :
« أفأوصي » وذلك يعين احتمال تعليقه بالموت .

قوله : « أفأ تصدق بشطره » يعنى بنصفه ، وقد ورد لفظ النصف مصرحاً في
رواية معصب بن سعد ، وستأتى عند المصنف .

قوله : « قال : لا » وأخرج الذهبي من طريق أبي عبد الرحمن التميمي هذا الحديث ،
وفيه : « يقال : أوصيت ؟ فقلت : نعم ، قال : بكم ؟ قلت : بمالى كله ، قال : فما
زكت لو لك ؟ » وفيه : « أوص بالعشر ، قال : فما زال يقول وأقول ، حتى قال :
أوص بالثلث ، كذا في فتح الباري ٥ : ٢٧٢ .

قوله : « الثلث ، والثلث كثير » يجوز في « الثلث » الأول النصب والرفع . فالنصب
على الإغراء ، أو على تقدير : أعط الثلث ، والرفع على أنه فاعل ، أى يكفيك الثلث ،
أو على أنه مبتدأ مخذوف الخبر ، أو عكسه ، يعنى : الثلث كاف مثلاً .

وأما « الثلث » الثاني فهو مرفوع على كونه مبتدأ ، و « كثير » خبره ، وهو
يألف المثلثة ، وقد رواه بعضهم « كبير » والمعنى واحد . كذا في شرح النووي ،

وعمدة القارى ٤ : ١٠١ .

ثم يحتمل أن يكون المراد بقوله : " الثلث كثير " أن الثلث أقصى ما يجوز ، ولكن يستحب أن ينقص عنه ، ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل ، أى كثير أجره ، ويحتمل أن يكون معناه : إنه كثير غير قليل ، وعلى الأول قول ابن عباس كما سيأتى عند المصنف ، ورجح الشافعى الثالث ، كما فى فتح البارى ٥ : ٢٧٢ والظاهر أن الإجمال الثانى أبعد الثلاثة .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : أخذ الحنفية بقول ابن عباس الآتى عند المصنف : « لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع ، فإن رسول الله ﷺ قال : الثلث والثلث كثير » فالمستحب عندهم أن لا يستغرق الثلث بالوصية ، بل ينقص منه شيئا ، وإن كان الورثة أغنياء ، ويستحب ترك الوصية أصلا إذا كان الورثة فقراء ، وكل ذلك مصرح فى الدر المختار ورد المحتار ٥ : ٤٦١ ، وبمثله قال أحمد بن حنبل ، كما فى المغنى لابن قدامة ٦ : ٤١٧ وفى المسألة أقوال أخرى بسطها العيني فى الجناز من عمدة القارى ٥ : ١٠١ ، وذكر آثارا عن عدة من الصحابة والتابعين . مثل أبى بكر ، وعمر ، وأنس رضى الله عنهم ، كلهم أوصوا بأقل من الثلث .

وأما الزيادة على الثلث فباطلة بإجماع المسلمين إلا أن يجيزها الورثة ، ولا يكون فيهم صبي أو مجنون ، وذلك لقوله عليه السلام : « الثلث كثير » ، ولما أخرجه ابن ماجه (رقم ٢٧٠٩) عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تصديق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم ، زيادة لكم فى أعمالكم » وفى إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي ، ضعفه غير واحد ، ولم أجد أحدا يوثقه ، راجع التهذيب ٥ : ٢٣ ولكن لهذا الحديث شواهد متعددة عن أبى الدرداء عند أحمد ، والبزار ، وعن معاذ بن جبل ، وعبد الله بن مسعود ، وخالد بن عبيد السلمى عند الطبرانى ، ذكرها الهيثمى فى مجمع الزوائد .

وأحسن ما روى فى ذلك ما أخرجه الطبرانى عن عبد الله بن مسعود مرفوعا : « إن الرجل المسلم ليصنع فى ثلثه عند موته خيرا ، فيوفى الله بذلك زكاته » قال الهيثمى : رجاله رجال الصحيح ، وما أخرجه الطبرانى أيضا عن خالد بن عبيد السلمى مرفوعا : « إن الله عز وجل أعطاكم عند وفاتكم ثلث أموالكم زيادة فى أعمالكم » وإسناده حسن ، كما علق عليه الهيثمى فى مجمع الزوائد ٤ : ٢١٢ .

إنك أن تذر .

وهذا كله إذا كان للموصى ورثة، فإن لم يكن له ورثة، لا من ذوى القروض والعصبات، ولا من ذوى الأرحام، فحينئذ تنفذ وصيته في أكثر من الثلث بالغلة ما بلغت، هذا هو المختار عند الحنفية، كما صرح به الحصكفي في الدر المختار، وابن عابدين في حاشيته ٥ : ٤٦١، وهو قول إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل في رواية، وروى ذلك عن علي، وابن مسعود، وأبي موسى، وشريك، وعبيدة، ومسروق، والحسن وأبي العالية، كما في عمدة القارى ٤ : ١٠١ .

وخالفهم الشافعية والمالكية، فقالوا : لا تنفذ وصيته في أكثر من الثلث، ويذهب ما زاد على الثلث إلى بيت مال المسلمين، لأن بيت المال عصبه من لا عصبه له .

وحجة الحنفية ما رواه عمرو بن شرحبيل، قال : قال لي عبد الله بن مسعود : « إنكم من أخرى حتى بالكوفة أن يموت أحدكم ولا يدع عصبه، ولا رحما، فما يمنعه إذا كان كذلك أن يضع ما له في الفقراء والمساكين » أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٩ : ٦٩ رقم ١٦٣٧١، وسعيد بن منصور في سننه ٣ : رقم ٢١٤ و ٢١٥، وذكره الهيثمي في الزوائد ٤ : ٢١٢ عن الطبراني، وقال : رجاله رجال الصحيح .

وأصرح منه ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٩ : ٦٩ و ٧٠ رقم ١٦٣٧٤ من طريق معمر، عن مغيرة، عن إبراهيم أن ابن مسعود قال لرجل : « يا معشر أهل اليمن ! بما يموت الرجل منكم لا يعلم أن أصله من العرب، ولا يدري بمن هو ؟ فن كان كذلك فحضره الموت، فلما يوصى بما له كله حيث شاء . »

وأما حديث الباب فقد بين رسول الله ﷺ فيه علة عدم الزيادة على الثلث، وهي : « إنك أن تذر رثلك أغنياء خير الخ » وهذه العلة مفقودة فيمن لا وارث له، والله سبحانه أعلم .

قوله : « إنك أن تذر » يجوز فيه وجهان : الأول أن تكون لفظة « إن » مكسورة الهمزة بمعنى الشرط، وعليه يكون قوله « تذر » مجزوما، وقوله « خير من أن تذرهم » تقديره : « فهو خير من أن تذرهم » لئلا يتخلو الشرط عن فاء الجزاء، ومثل هذا الخلف معروف في كلام العرب، وذكر الحفاظان - العيني والعسقلاني - عن ابن مسالك أن ذلك لا يختص بالشعر .

ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة .

والوجه الثاني : أن تكون لفظة « أن » مفتوحة الهمزة ، ناصبة المضارع ، وعليه فيكون قوله : « تذر » منصوباً ، وتقع جملة مبتدأة بتأويل المصدر ، وقوله : « خير » خبره .

هذا من جهة النحو ، وأما من جهة الرواية ، فقال ابن الجوزي : سمعناه من رواية الحديث بكسر « إن » ، وقال القرطبي : روايتنا بفتح الهمزة ، وقد وهم من كسرهما ، حكاهما العيني في العمدة ٤ : ١٠٠ وذكر النووي عن القاضي : « روينا قوله : أن تذر ورثتك بفتح الهمزة وكسرهما ، وكلاهما صحيح » فتلخص أن كلا الوجهين جائز نحواً ورواية ، غير أن الوجه الثاني لا يحتاج إلى حذف في الكلام ، كما يحتاج إليه الأول ، فينبغي أن يكون الثاني راجحاً ، لأن الأصل عدم التقدير ، والله أعلم .

قوله : « ورثتك » قال ابن المنير : إنما عبر به عليه السلام بلفظ الورثة ، ولم يقل : « أن تدع بنتك » مع أنه لم يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة ، لكون الوارث حينئذ لم يتحقق ، لأن سعداً إنما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض ، وبقاها بعده ، حتى ترثه ، وكان من الجائز أن تموت هي قبله ، فأجاب عليه السلام بكلام كلي مطابق لكل حالة . ولم يخص بنتاً من غيرها .

وقال الفاكهي : إنما عبر عليه السلام بالورثة ، لأنه اطلع على أن سعداً سيعيش ، ويأتيه أولاد غير البنت المذكورة .

وقد حكى الحافظ في الفتح ٥ : ٢٧٣ القولين ، ثم قال : « وليس قوله : أن تدع بنتك معينا ، لأن ميراثه لم يكن منحصر فيها ، فقد كان لأخيه عتبة بن أبي وقاص أولاد إذ ذاك ، منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين ، فجاز التعبير بالورثة لتدخل البنت وغيرها ممن يرث لو وقع موته إذ ذاك ، أو بعد ذلك » .

قوله : « عالة » أي فقراء ، وقال ابن التين : العالة : جمع عائل ، وقيل : العائل : الكثير العيال ، حكاه الكسائي ، وليس بمعروف ، بل العائل : الفقير ، وقيل : العيل : والعالة : الفقر ، كذا في عمدة القاري ٤ : ١٠٠ ، والفعل منه : عال يعيل : إذا افتقر ، كذا في فتح الباري : ٢٧٣ .

يتكففون الناس ، ولست تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى اللقمة تجعلها في امرأتك قال : قلت : يا رسول الله ! أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف ، فتعمل

قوله : " يتكففون الناس " يعني : يطلبون الصدقة من أكف الناس ، وقيل : يسألونهم بأكفهم ، يقال : تكفف الناس ، واستكف : إذا بسط كفه للسؤال ، أو سأل ما يكف عنه الجوع ، أو سأل كفا كفا من طعام . كذا في شرح الكرماني ١٢ : ٦١ وفتح الباري .

قوله : " ولست تنفق نفقة " دفع لما يتوهم من أن الثواب كله في التصديق على الأجانب أو الإيضاء لهم ، فبين ﷺ أن النفقة على العيال موجب للأجر أيضا .

قوله : " تبتغي بها وجه الله " فيه دليل على أن ثواب الواجب يزداد باستحضارية القرية ، لأن الإنفاق على الزوجة واجب ، وفي فعله الأجر ، فإذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد أجره بذلك ، أفاده الحافظ عن ابن أبي جمرة رحمه الله ، وهو من كبار الصوفية .

قوله : " في في امرأتك " يعني : في فم امرأتك ، قال النووي : « وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة ، ويثاب عليه ، وقد نبه ﷺ على هذا بقوله : حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك ، لأن زوجة الإنسان هي من أخص حظوظه الدنيوية ، وشهواته وملأذه المباحة ، وإذا وضع اللقمة في فيها ، فلأنما يكون ذلك في العادة عند الملاعبة ، والملاطفة ، والتلذذ بالمباح ، فهذه الحاسة أبعد الأشياء عن الطاعة ، وأمور الآخرة ، ومع هذا فأخبر ﷺ أنه إذا قصد بهذه اللقمة وجه الله تعالى حصل له الأجر بذلك ، فغير هذه الحالة أولى بمحصل الأجر إذا أراد وجه الله تعالى . »

« ويتضمن ذلك أن الإنسان إذا فعل شيئا أصله على الإباحة ، وقصده وجه الله تعالى يثاب عليه ، وذلك كالأكل بنية التقوى على طاعة الله تعالى ، والنوم للاستراحة ، ليقوم إلى العبادة نشيطا ، والاستمتاع بزوجه وجاريته ليكف نفسه وبصره ونحوهما عن الحرام ، وليقضى حقها ، وليحصل ولدا صالحا ، وهذا معنى قوله ﷺ : وفي بضع أحدكم صدقة والله أعلم . »

قوله : " أخلف بعد أصحابي ؟ " على صيغة المجهول ، يعني أخلف في مكة بعد أصحابي

عملاً تبتغى به وجه الله إلا ازدادت به درجة ورفعة ، ولعلك تخلف ، حتى ينفع بك أقوام ،

المهاجرين المنصرفين معك ؟ قال أبو عمر : يحتمل أن يكون لما سمع النبي ﷺ يقول : إنك لن تنفق نفقة ، و « تنفق » فعل مستقبل ، أيقن أنه لا يموت من مرضه ذلك ، أو ظن ذلك فاستفهمه : هل يبقى بعد أصحابه ؟ فأجابه ﷺ . وقال القرطبي : هذا الإستفهام إنما صدر من سعد بن عبد الله مخافة المقام بمكة إلى الوفاة ، فيكون قادحاً في هجرته ، كما نص عليه في بعض الروايات إذ قال : خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها ، فأجابه ﷺ بأن ذلك لا يكون ، وأنه يطول عمره ، كذا في عمدة القاري ٤ : ١٠٠ .

قوله : « لعلك تخلف » يعني يطول عمرك ، وكلمة « لعل » وإن كانت للترجي ولكنها من الله للأمر الواقع ، وكذلك إذ وردت على لسان رسوله غالباً . وقد وقع الأمر كما أخبر النبي ﷺ ، فإن سعداً عاش بعد ذلك أكثر من أربعين سنة ، بل قريباً من خمسين ، لأنه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة ، وقيل : سنة ثمان وخمسين ، وهو المشهور ، فيكون عاش بعد حجة الوداع خمساً وأربعين أو ثمانين وأربعين . كذا في فتح الباري ٥ : ٢٧٤ .

قوله : « حتى ينفع بك أقوام الخ » الظاهر أن « ينفع » ههنا مبني للمجهول ، فتضم ياءه ، لأن النفع في الجرد لا يستعمل لازماً ، وكذلك « يضر » ، وقد وقع في غيره من الروايات : « حتى ينفع بك أقوام » وهو مبني للمعروف ، لأن الانتفاع لازم .

ثم اختلفوا في المراد بانتفاع أقوام ، وتضرر آخرين ، فقال بعضهم : المنتفعون هم المسلمون ، بفتح سعد العراق وفارس ، والمتضررون : سيدنا الحسين بن علي ومن معه ، حيث قتلهم ابن لسعد ، وهو عمر بن سعد ، ولكن رده الحافظ بأنه تكلف بنسبة ما فعله عمر ابن سعد إلى أبيه ، قال الحافظ : وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن أبيه ، أنه سأل عامر بن سعد عن قول النبي ﷺ هذا ، فقال : لما أمر سعد على العراق أتى بقوم ارتدوا ، فاستتابهم ، فتاب بعضهم ، وامتنع بعضهم ، فقتلهم ، فانتفع به من تاب ، وحصل الضرر للآخرين .

وذكر العيني هذه الرواية وزاد : « قال الطحاوي : ومثل هذا لم يقله عامر استنباطاً ، وإنما هو توقيف ، إما أن يكون سمعه من أبيه ، أو ممن يصلح له أخذ ذلك عنه » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : كل ما نفع به سعد أحداً أو ضرر أحداً خلال حياته

ويضربك آخرون . اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم ، لكن البائس سعد ابن خولة . قال :

بعد ذلك فإنه داخل في عموم قول النبي ﷺ ، فيمكن أن يكون عامر بن سعد ذكر قصة المرتدين لاندراجها تحت هذا العموم ؛ وظاهر أن فتح القادسية مما انتفع به المسلمون ، وتضرر به الكفار ، فيحتمل أن يكون هو المراد ، وإن نفعه للمسلمين وضرره بالكفار أعم وأشمل من قصة المرتدين ، فهو أصليح لكونه مراد النبي ﷺ ، وبه جزم الكرمانى في شرح البخارى ٧ : ٩٠ .

قوله : ” اللهم أمض لأصحابي هجرتهم “ بقطع الهمزة ، يقال : أمضيت الأمر ، أى أنفذته ، والمعنى : تم الهجرة لأصحابي ، ولا تنقص لهم من أجرها شيئا .

قوله : ” لكن البائس “ يجوز أن تكون ” لكن “ مخففة ، و ” البائس “ مرفوعا ، ويجوز أن تكون مشددة ، و ” البائس “ منصوبا بها .

والبائس : هو الذى عليه أثر البؤس ، أى الفقر والعيلة ، وقال الأصملى : البائس الذى ناله البؤس ، وقد يكون بمعنى مفعول ، كقوله ، عيشة راضية ، أى مرضية . كذا فى عمدة القارى . والظاهر أنه ليس المراد من لفظ ” البائس “ كونه فقيرا من حيث المال ، وإنما استعمل النبي ﷺ هذه الكلمة تحسرا عليه ، وزحالة ، وربما يستعمل مثل هذا الكلام لأجل الترحم فقط ، وإن كان الرجل غنيا من حيث المال ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” سعد بن خولة “ تقدم ذكره فى حديث سبيعة الأسلمية فى الطلاق ، وإنما ترحم عليه النبي ﷺ لأنه مات بمكة على خلاف ما تمناه من أن يموت فى دار هجرته .

وقد ذكر النووى فى شرحه أن العلماء اختلفوا فى قصة سعد بن خولة ، فقال عيسى ابن دينار : لم يهاجر من مكة حتى مات بها ، وذكر البخارى وغيره أنه هاجر وشهد بدر ، ثم انصرف إلى مكة ، ومات بها ، وقال ابن هشام : إنه هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية ، وشهد بدر ، وغيرها ، وتوفى بمكة فى حجة الوداع سنة عشر ، قيل : توفى بها سنة سبع فى الهدنة ، خرج مجتازا من المدينة ، فعلى هذا وعلى قول عيسى بن دينار ، سبب بؤسه سقوط هجرته لرجوعه مختارا ، وموته بها .

رثى له رسول الله ﷺ من أن توفى بمكة .

وأما على قول الآخرين ، فإنه لم يرجع من هجرته باختياره ، وإنما جاء من المدينة المنورة حاجا ، فقدّر أجله هناك ، ومع ذلك ترحم عليه رسول الله ﷺ ، فاستدل به بعض العلماء أن المهاجر إن مات في غير دار هجرته ، سقط ثواب الموت في دار الهجرة ، وإن كان الخروج من غير اختيار منه ، فإنه إن كان له ثواب الموت في دار الهجرة لما ترحم عليه رسول الله ﷺ .

ولكن في هذا الاستدلال نظر ، فإن المعهود من الشريعة أنها لا تنقص أجر المرء بما لا يدخل تحت اختياره ، وأما ترحم النبي ﷺ عليه ، فيمكن أن يكون لوقوع موته على خلاف ما تمناه ، وهذا كما أن الرجل إذا وصل إلى مكة مريضا ، فإنه يجلس في بيته ، ولا يستطيع أن يأتي إلى المسجد الحرام ، فإنه يؤجر في صلواته مثل ما يؤجر في المسجد الحرام ، ومع ذلك يتمنى أن يصبح ، فيدخل المسجد ، ويتحسر له الناس بحلوسه في البيت ، لا لأنه قد انتقص أجره ، بل لأنه لم يقع له ما تمناه ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " رثى له رسول الله ﷺ " يعني : ترحم عليه ، ورق له ، وهذا من كلام سعد بن أبي وقاص ، قد صرح به البخاري في كتاب الدعوات ، ولكن أفاد أبو داود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد ، عن الزهري أن قتله الزهري ، وذكره الحافظ في جنائز الفتح ٣ : ١٣٢ ، وقال : « ويؤيده أن هاشم بن هاشم ، وسعد ابن إبراهيم رويا هذا الحديث عن عامر بن سعد ، فلم يذكر ذلك فيه ، وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها » .

قوله : " أن توفى بمكة " بفتح الهمزة للتعليل ، وأغرب الداودي ، فتردد فيه ، فقال : إن كان بالفتح ففيه دلالة على أنه أقام بمكة بعد الصدر من حجته ، ثم مات ، وإن كان بالكسر ففيه دليل على أنه قيل له إنه يريد التخلف بعد الصدر ، فخشي عليه أن يدركه أجله بمكة . ذكره الحافظ في مناقب الفتح ٧ : ٢١٠ ثم قال : « والمضبوط المحفوظ بالفتح ، لكن ليس فيه دلالة على أنه أقام بعد حجه ، لأن السياق يدل على أنه مات قبل الحج » .

قلت : وإلفظ مسلم في الباب صريح في الرد على الداودي ، فإنه لا يمكن فيه كسر الهمزة ، والله سبحانه أعلم .

حدثنا قتيبة بن سعيد ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، قالوا : حدثنا صفيان بن عيينة ، ح وحدثني أبو الطاهر ، وحرملة ، قالوا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، ح وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم ، وعبد بن حميد ، قالوا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلهم عن الزهري بهذا الإسناد نحوه .

٤٠٨٨ - **وحدثني** إسحاق بن منصور ، حدثنا أبو داود الحفري ، عن صفيان ، عن سعد ابن إبراهيم ، عن عامر بن سعد ، عن سعد ، قال : دخل النبي ﷺ يهودي ، فذكر بمعنى حديث الزهري ، ولم يذكر قول النبي ﷺ في سعد بن خولة ، غير أنه قال : وكان يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها .

٤٠٨٩ - **وحدثنا** زهير بن حرب ، حدثنا الحسن بن موسى ، حدثنا زهير ، حدثنا سماك بن حرب ، حدثني مصعب بن سعد ، عن أبيه ، قال : مرضت ، فأرسلت إلى النبي ﷺ ، فقلت : دعني أقسم ما لي حيث شئت ، فإني ، فقلت : فالنصف ؟ فإني ، قلت : فالثلث ؟ قال : فسكت بعد الثلث ، قال : فكان بعد الثلث جائزاً .

قوله : " أبو داود الحفري " بفتح الحاء والفاء ، نسبة إلى حفر ، وهو موضع بالكوفة ، واسمه عمر بن سعد بن عبيد ، قال ابن المديني : ما أعلم أني رأيت بالكوفة أعبد من أبي داود الحفري ، وقال وكيع : إن كان يدفع بأحد في زماننا - يعني البلاء والنوازل - فبأبي داود ، وقال العجلي : كان رجلاً صالحاً متعبداً حافظاً لحديثه ثبتاً ، وكان فقيراً متعقفاً ، والذي ظهر له من الحديث ثلاثة آلاف ، قال عثمان بن أبي شيبة ، كنا عنده في غرفته وهو يملئ ، فلما فرغ قلت له : أترب الكتاب ؟ قال : لا ، الغرفة بالكواء ، كذا في التهذيب ٧ : ٤٥٢ ، وحكى المزي عن أبي حمدون المقرئ ، قال : دفنا أبا داود الحفري ، وتركنا بابه مفتوحاً ، ما كان في البيت شيئاً ، مات سنة ٢٠٣ هـ روى له الجماعة سوى البخاري ، كذا في تهذيب الكمال للمزي ٦ : ٥٠٦ .

قوله : " فأرسلت إلى النبي ﷺ " ظاهرة أنه لم يشافهه ﷺ ، ولكنه غير مراد ، نظراً إلى الروايات الكثيرة ، فالمراد أني أرسلت إليه ﷺ ليأتمني فلما أني ، سألته ، فأجاب ، والله سبحانه أعلم .

٤٠٩٠ - **وحدثني** محمد بن المثني ، وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن سماك بهذا الإسناد نحوه ، ولم يذكر : فكان بعد الثلث جائزا .

٤٠٩١ - **وحدثني** القاسم بن زكرياء ، حدثنا حسين بن علي ، عن زائدة ، عن عبد الملك بن عمر ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه ، قال : عادني النبي ﷺ ، فقلت : أوصني بما لي كله ؟ قال : لا ، قلت : فالنصف ؟ قال : لا ، فقلت : أبا الثلث ؟ فقال : نعم ، والثلث كثير .

٤٠٩٢ - **حدثنا** : محمد بن أبي عمر المكي ، حدثنا الثقفى ، عن أيوب السختياني ، عن عمرو بن سعيد ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميدى ، عن ثلاثة من ولد سعد ، كلهم يحدثه عن أبيه : أن النبي ﷺ دخل على سعد يعود به بمكة ، فبكى ، قال : ما يبكيك ؟ فقال : قد خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة ، فقال

قوله : " عن زائدة " يعنى : زائدة بن قدامة ، أبا الصلت الكوفى ، من الحفاظ المعروفين ، وذكر ابن حبان فى الثقات أنه لا يعد السماع حتى يسمعه ثلاث مرات ، وذكر الطيالسى وغيره أنه كان لا يحدث قدريا ، ولا صاحب بدعة ، وقال أحمد : إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي أن لا تسمعه من غيرهما ، إلا حديث أبي إسحاق ، مات فى أرض الروم غازيا سنة ١٦٠ هـ كذا فى التهذيب ٣ : ٣٠٦ و ٣٠٧ .

قوله : " حدثنا الثقفى " يعنى : عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى البصرى ، من أشهر تلامذة أيوب السختياني ، وأثبتهم فيه ، اختلط فى آخر عمره ، مات سنة ١٩٤ هـ . كذا فى التهذيب .

قوله : " السختياني " بفتح السين ، وسكون الخاء ، وكسر التاء ، نسبة الى عمل السختيان ، وبيعه ، وهو جلد الضأن ، وأيوب السختياني من الثقات الحفاظ الذين لا يستل عن مثلهم ، واسمه : أيوب بن أبي تميمه كيسان السختياني ، أبو بكر البصرى ، مولى عنزة ، ويقال : مولى جهينة ، وهو من التابعين ، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه .

قوله : " عن ثلاثة من ولد سعد " وهم : عامر ، ومصعب ، ومحمد ، وكان لسعد رضي الله عنه أكثر من عشرة بنين : وثنتا عشرة بنتا ، ذكره الحفاظ فى الفتح ٥ : ٢٧٣ عن ابن سعد

النبي ﷺ : اللهم اشف سعدا ، اللهم اشف سعدا ، ثلاث مرار ، قال : يا رسول الله ! إن لي مالا كثيرا ، إنما يرثني ابنتي ، أفأوصي بما لي كله ؟ قال : لا ، قال : فبالثلثين ؟ قال : لا ، قال : فالنصف ؟ قال : لا ، قال : فالثلث ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير ، إن صدقتك من مالك صدقة ، وإن نفقتك على عيالك صدقة ، وإن مائتاك من مالك صدقة ، وإنك أن تدع أهلك بخير أو بعيش خير من أن تدعهم يتكففون الناس ، وقال بيده .

٤٠٩٣ - وحديثي أبو الربيع العتكي ، حدثنا حماد ، حدثنا أيوب ، عن عمرو بن

قوله : " وقال بيده " يعني : أشار بيده ، توضيحا لمعنى التكفف .

قوله : " أبو الربيع العتكي " بفتح التاء ، اسمه : سليمان بن داود العتكي ، أبو الربيع الزهراني البصري الحافظ ، سكن بغداد ، قال الحافظ في التهذيب ٤ : ١٩١ : لا أعلم أحدا تكلم فيه ، بخلاف ما زعم ابن خراش .

قوله : " حدثنا حماد " هو : حماد بن زيد ، من أئمة الناس في عهده بالبصرة ، وليس هو حماد بن سلمة ، (وكانا في عصر واحد بالبصرة) لأن أبا الربيع العتكي لا يروى عن حماد بن سلمة ، قال المزني في تهذيب الكمال ٢ : ١٦٥ : « قد اشترك في الرواية عن الحمادين جماعة ، وانفرد بالرواية عن كل واحد منهم جماعة ، إلا أن عفان لا يروى عن حماد ابن زيد ، إلا وينسبه في روايته عنه ، وقد يروى عن حماد بن سلمة ، فلا ينسبه ، وكذلك خجاج بن المنهال ، وهدي بن خالد ، وأما سليمان بن حرب فعلى العكس من ذلك ، وكذلك عارم . ومن انفرد بالرواية عن حماد بن زيد : أحمد بن عبدة الضبي ، وأبو الربيع الزهراني ، وقتيبة ، ومسدد ، وعامة من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن سلمة ، فإنه لم يرو أحد منهم عن حماد بن سلمة » وتماه فيه .

وإن حماد بن زيد أحفظ من حماد بن سلمة ، ولذلك أخرج البخاري عن الأول دون الثاني ، إلا تعليقا ، وإن حماد بن زيد هذا يعد من المثبتين في أيوب خاصة وقيل : حماد ابن سلمة أوثق من ابن زيد . ومن طريف ما يحكى في ذلك عن عبد الله بن معاوية الجمحي أنه قال : « حدثنا حماد بن سلمة بن دينار ، وحماد بن زيد بن درهم ، وفضل ابن سلمة على زيد كفضل الدينار على الدرهم » وأوله ابن حبان بأن حماد بن سلمة أفضل ، وأدين ، وأورع من حماد

سعيد ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى ، عن ثلاثة من ولد سعد ، قالوا : مرض سعد بمكة ، فأناه رسول الله ﷺ بعوده ، بنحو حديث الثقفى .

٤٠٩٤- وحديثى محمد بن المنثى ، حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا هشام ، عن محمد ، عن حميد بن عبد الرحمن ، حدثنى ثلاثة من ولد سعد بن مالك ، كلهم يحدثنى بمثل حديث صاحبه ، فقال : مرض سعد بمكة فأناه النبى ﷺ بعوده بمثل حديث عمرو بن سعيد ، عن حميد الحميرى .

٤٠٩٥- حدثنى إبراهيم بن موسى الرازى ، أخبرنا عيسى - يعنى ابن يونس - ح وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، وأبو كريب ، قالوا : حدثنا وكيع ، ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا ابن نمير ، كلهم عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال :

ابن زيد ، لا أنه أوثق منه فى الحديث وكان حماد بن سلمة لكثرة عبادته ونسكه يعد من الأبدال ، وقال شهاب بن معمر البلخى : إن علامة الأبدال أن لا يولد لهم ، وتزوج حماد ابن سلمة سبعين امرأة ، فلم يولد له ، كذا فى التهذيب ٣ : ١٣

قوله : " عن ثلاثة من ولد سعد قالوا " هذا مرسل من أبناء سعد ، لأنهم تابعيون ، وقد ذكر مسلم طريقه الموصول فى الرواية السابقة ، وقال النووى : « إنما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة فى وصله وإرساله ليبين اختلاف الرواة فى ذلك . قال القاضى : وهذا وشبهه من العلل التى وعد مسلم فى خطبة كتابه أنه يذكرها فى مواضعها ، فظن ظانون أنه يأتى بها مفردة ، وأنه توفى قبل ذكرها ، والصواب أنه ذكرها فى تضاعيف كتابه ، كما أوضحناه فى أول هذا الشرح ، ولا يقدح هذا الخلاف فى صحة هذه الرواية ، ولا فى صحة أصل الحديث ، لأن أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد ، عن أولاد سعد ، وثبت وصله عنهم فى بعض الطرق التى ذكرها مسلم ، وقد قدمنا فى أول هذا الشرح أن الحديث إذا روى متصلا ومرسلا فالصحيح الذى عليه المحققون أنه محكوم باتصاله ، لأنها زيادة ثقة . وقد عرض الدارقطنى بتضعيف هذه الرواية ، وقد سبق الجواب عن اعتراضه الآن ، وفى مواضع نحو هذا ، والله أعلم .

قوله : " عن محمد " الظاهر أنه محمد بن سيرين .

قوله : " عن ابن عباس " هذا الأثر أخرجه أيضا البخارى فى الوصايا ، باب الوصية

لو أن الناس غصوا من الثلث إلى الربع ! فإن رسول الله ﷺ قال : الثلث ، والثلث كثير ، وفي حديث وكيع : كبير أو كثير .

بالثلث ، والنسائي في الوصايا ، باب الوصية بالثلث .

قوله : " لو أن الناس غصوا " يعنى : نقصوا ، و " لو " للتمنى ، فلا يحتاج إلى جواب ، وإن كان للشرط فالجزاء محذوف ، يعنى : أنهم لو نقصوا من الثلث إلى الربع كان خيرا لهم وأحب إلى ، وكذلك رواه الإسماعيلي بلفظ : " كان أحب إلى ، وفي رواية أخرى : " كان أحب إلى رسول الله ﷺ " ، حكاه الحافظ في الفتح ٥ : ٢٧٧ .

و " الغض " و " الغضاضة " من باب نصر : النقص ، ومنه قوله تعالى ، (واغضض من صوتك) يعنى : انقص من جهارته ، كذا في مجمع البحار للفننى .

وفي هذا الأثر حجة لمحنية لاستحباب نقص الوصية من الثلث ، وإن كان الورثة أغنياء ، كما أسلفنا في حديث سعد بن أبي وقاص .

قوله : " من الثلث إلى الربع " هذا اجتهد من ابن عباس رضى الله عنهما في قدر النقص من الثلث ، وقد رويت عن غيره مقادير مختلفة ، فعن أبي بكر بن محمد أنه أوصى بالخمس ، وقال : إن الله تعالى رضى من غنائم المؤمنين بالخمس ، وقال معمر بن قنادة : أوصى عمر بن الخطاب بالربع ، وقال إسحاق : السنة : الربع ، وروى عن علي بن أبي طالب : (لأن أوصى بالخمس أحب إلى من الربع ، ولأن أوصى بالربع أحب إلى من الثلث ، واختار آخرون السدس ، وقال إبراهيم : كانوا يكرهون أن يوصوا مثل نصيب أحد الورثة حتى يكون أقل ، وكان السدس أحب إليهم من الثلث ، واختار آخرون العشر ، كذا في عمدة القارى ٦ : ٤٨٣ ، قلت : ومعظم هذه الآثار مروية في مصنف عبد الرزاق ٩ : ٦٦ و ٩٧ وسنن البيهقي ٦ : ٢٧٠ وسنن الدارمي ٢ : ٢٩٤ وقد روى عمر وابنه رضى الله عنهما أن الثلث وسط لا بخس ولا شطط ، وراجع له البيهقي ٦ : ٢٦٩ ومصنف عبد الرزاق ، رقم ١٦٣٦٦ .

قوله : " فإن رسول الله ﷺ قال " تعليل لما اختاره من النقصان من الثلث ، وكأنه أخذ ذلك من وصفه ﷺ بالثلث بالكثرة ، والله أعلم .

باب وصول ثواب الصدقات الى الميت

٤٠٩٦- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقيسة بن سعيد ، وعلى بن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل ، وهو ابن جعفر ، عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رجلا قال للنبي ﷺ : إن أبي مات ، وترك مالا ، ولم يوص ، فهل يكفر عنه أن أتصدق عنه ؟ قال : نعم .

٤٠٩٧- حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أن رجلا أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ﷺ ، إن أمي افتلتت نفسها ، وإني أظنها لو تكلمت تصدقت فلأجر أن أتصدق عنها ؟ قال : نعم .

٤٠٩٨- حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا هشام ، عن أبيه ، عن عائشة أن

باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت

قوله : " عن العلاء ، عن أبيه " هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الجهنى المدني كما صرح به في رواية ابن ماجه ، قال أحمد : ثقة لم أسمع من يذكره بسوء ، وقال النسائي وغيره : ليس به بأس ، وضعفه يحيى بن معين ، وابن عدى ، وراجع ميزان الاعتدال ٣ : ١٠٢ رقم ٥٧٣٥ ، وأبوه : عبد الرحمن بن يعقوب المدني ، مولى الحرقة ، وثقه النسائي وابن أبي حاتم ، والعجلي ، كما في التهذيب ٦ : ٣٠١ .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه أيضا النسائي في الوصايا ، باب فضل الصدقة عن الميت ، وابن ماجه في الوصايا ، باب من مات ولم يوص هل يتصدق عنه ؟ رقم ٢٧١٦ ، وأحمد في حديث أبي هريرة ٢ : ٣٧١ .

قوله : " فهل يكفر عنه ؟ " يحتمل أن يكون ذلك حين ما كانت الوصية واجبة على المسلمين ، فالمراد : هل يكفر صدقتي عما أخطأ أبي في ترك الوصية ؟ ويحتمل أن يكون بعد نزول أحكام الميراث ، فالمراد : هل تكفر هذه الصدقة عما أذنب أبي في حياته ، والظاهر من كلام النووي رحمه الله أنه اختار الاحتمال الثاني ، واختار أن هذه الواقعة وواقعة الحديث الآتي عن عائشة واحدة .

قوله : " عن عائشة " تقدم هذا الحديث في الزكاة ، باب وصول ثواب الصدقة عن

رجلا أتى النبي ﷺ ، فقال: يا رسول الله ! إن اى افتلنت نفسها ، ولم توص وأظنها لو تكلمت تصدقت ، أفلها أجر إن تصدقت عنها ؟ عنها ، قال : نعم .

الميت إليه ، وأخرجه أيضا البخارى فى الجنائز ، باب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وفى الوصايا ، باب ما يستحب لمن توفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، ومالك فى الأقضية ، باب صدقة الحى عن الميت ، وأبو داود فى الوصايا ، باب ما جاء فىمن مات عن غير وصية ، رقم ٢٨٨١ والنسائى فى الوصايا ، باب إذا مات الفجأة هل يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه ، وابن ماجه فى الوصايا ، باب من مات ولم يوص ، هل يتصدق عنه ؟ رقم ٢٧١٧

قوله : " افتلنت نفسها " يقال افتلت الرجل : بالبناء للمعروف : إذا سلبه ، واقتلت الرجل بالبناء للمجهول : إذا فوجئ قبل أن يستعد له ، " ونفسها " يجوز فيه الرفع والنصب أما الرفع فلكونه نائب الفاعل ، يعنى : سلب نفسها فجاءة ، وأما النصب فلأنه تمييز ، أو مفعول ثان ، بمعنى : سلبت المرأة نفسها ، وعلى كل حال فالمراد أنها ماتت فجأة .

قوله : " قال : نعم " تقدم شرح هذا الحديث ، ومسألة جواز إيصال الثواب إلى الميت ، بتفاصيلها فى كتاب الزكاة ، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه ، فلا نعيدهما هنا ، غير أننا نحب أن نذكر هنا ما لم يذكره شيخنا الإمام العثماني رحمه الله فى كتاب الزكاة من هذا الشرح .

ربما ينكر المعتزلة ومن وافقهم فى عصرنا من الفرق الباطلة وصول الثواب إلى الميت على أساس قوله تعالى : (ليس للإنسان إلا ما سعى) وقد أجاب عنه شيخنا العثماني رحمه الله فى كتاب الزكاة بأنه قيدته الأحاديث المشهورة ، أو خصصته بغير إيصال الثواب ، أو بأن إهداء الثواب إنما يكون لإيمان المهدي إليه ، وعمله الصالح ، فهو من جملة ما سعى فى حياته ، وعبره شيخ مشايخنا الكنكوهي قدس سره بأن المراد فى الآية هو السعى الإيماني ، وكل من هذه الأجوبة صحيح سائق .

ولكن الأحسن عندى ما أجاب به ابن الصلاح رحمه الله فى فتاواه ص ٩ ، فقال : « لا حق له ، ولا جزاء إلا فيما يسعى ، ولا يدخل فيه ما يشرع به الغير من قراءة أودعاء وإنه لا حق له فى ذلك ، ولا مجازاة ، وإنما أعطاه الغير تبرعا » وأوضحه العلامة ابن تيمية

٤٠٩٨- وحدثناه أبو كريب ، حدثنا أبو أسامة ، ح وحدثني الحكم بن موسى ، حدثنا شعيب بن إسحاق ، ح وحدثني أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - حدثنا روح ، وهو ابن القاسم ، ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا جعفر بن عون كلهم عن هشام بن عروة بهذا الإسناد . أما أبو أسامة وروح في حديثهما : فهل لي أجر ، كما قال يحيى بن سعيد ، وأما شعيب وجعفر في حديثهما : أفلهما أجر ؟ كرواية ابن بشر .

رحمه الله في فتاواه ٧ : ٤٩٩ بقوله : « ليس له إلا سعيه ، وهذا حق ، فإنه لا يملك ولا يستحق إلا سعى نفسه ، وأما سعى غيره فلا يملكه ، ولا يستحقه ، لكن هذا لا يمنع أن ينفعه الله ويرحمه به » وقال في موضع آخر من فتاواه ٢٤ : ٣٦٧ : « لكن الجواب المحقق في ذلك أن الله تعالى لم يقل : إن الإنسان لا ينتفع إلا بسعى نفسه ، وإنما قال : ليس للإنسان إلا ما سعى ، فهو لا يملك إلا سعيه ، ولا يستحق غير ذلك ، وأما سعى غيره فهو له ، كما أن الإنسان لا يملك إلا مال نفسه ، ونفع نفسه ، فالغير ونفع غيره هو كذلك للغير ، لكن إذا تبرع له الغير بذلك جاز . وهكذا إذا تبرع له الغير بسعيه نفعه الله بذلك ، كما ينفعه بدعائه له ، والصدقة عنه ، وهو ينتفع بكل ما يصل إليه من كل مسلم ، سواء كان من أقاربه أو غيرهم ، كما ينتفع بصلاة المصلين عليه ودعائهم له عند قبره » وذكر ابن تيمية رحمه الله في رسالته في شرح حديث أبي ذر أنه قد بين في غير موضع نحواً من ثلاثين دليلاً شرعياً يبين انتفاع الإنسان بسعى غيره « إذا الآية إنما نفت استحقاق السعى وملكه ، وليس كل ما لا يستحقه الإنسان ولا يملكه ، لا يجوز أن يحسن إليه مالكة ومستحقه بما ينتفع به منه » راجع له مجموعة الرسائل المنيرة ٣ : ٢٠٩ وهذا عندي أحسن ما قيل في هذا الباب ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « فهل لي أجر » ذكر المصنف رحمه الله اختلاف الروايات في الحديث ، فوقع في بعضها : « فهل لي أجر ؟ » أو « فلي أجر ؟ » وفي أخرى : « أفلهما أجر ؟ » والجواب في كلتا الروايتين : نعم ، فيحصل منه أن الثواب في مثله للمهدى والمهدى إليه كليهما ، واختلاف الرواة لعله نشأ بأن كلا ذكر ما لم يذكره الآخر ، وكان السؤال عن أجر كليهما ، والله سبحانه أعلم .

باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته

٤١٠٠ - حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة - يعنى ابن سعيد - وابن حجر ، قالوا :
حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال :
إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة : إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد
صالح يدعوله .

باب الوقف

٤١٠١ - حدثنا : يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا سليم بن أخضر ، عن ابن عون ،

باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه أيضا النسائي في الوصايا ، باب فضل الصدقة عن
الميت ، وأبو داود في الوصايا ، باب ما جاء في الصدقة عن الميت رقم ٢٨٨٠ ، والترمذي في
الأحكام ، باب في الوقف ، رقم ١٣٧٦ .

قوله : " انقطع عمله " يعنى : عمله الذى يستحق به الأجر ، فلا يتنا فى ما مر من
وصول ثواب الصدقات إليه ، كما بسطنا فى شرح الحديث الماضى .

قوله : " إلا من صدقة جارية " يعنى من الصدقات التى يستمر نفعها للمتصدق
عليهم ، وهذا أكثر ما يكون فى الوقف .

قوله : " أو ولد صالح يدعوله " فيه ترغيب للناس فى الاهتمام بتربية أولادهم
تربية دينية صالحة ، فإن الولد الصالح يرجى منه الدعاء ، وإيصال الثواب بعد وفاة
الوالد ، ولا يرجى ذلك من ولد غير صالح ، والله أعلم .

باب الوقف

قوله : " سليم بن أخضر " بضم السين على التصغير ، كذا ضبطه فى التقريب ،
والخلاصة ، والمغنى ، وأفاد الشيخ طاهر الهندى رحمه الله فى المغنى (ص - ٤٠) أن سليما

عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : أصاب عمر أرضا بخير ، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها ، فقال : يا رسول الله : إني أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه ،

كله بالضم ، إلا سليم بن حيان ، فما وقع في بعض المواضع من شرح النووى من أنه بفتح السين لعله مسامحة منه رحمه الله ، وسليم بن أخضر هذا من ثقات البصريين ، ولا سيما في حديث عبد الله بن عون ، كما في التهذيب ٤ : ١٦٤ .

قوله : " عن ابن عمر " هذا الحديث أخرجه البخارى في الشروط في الوقف ، وفي الوصايا ، باب قول الله تعالى : وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح ، وباب الوقف كيف يكتب ، وباب الوقف للغنى والفقير والضعيف ، وباب نفقة القيم للوقف ، وأبو داود في الوصايا ، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف ، رقم ٢٨٧٨ ، والترمذى في الأحكام ، باب في الوقف ، رقم ١٣٧٥ ، والذناى في الأحباس ، باب كيف يكتب الحبس ؟ وابن ماجه في الصدقات ، باب من وقف ، رقم ٢٣٩٦ .

قوله : " أصاب عمر " هذا الحديث من أصول أحكام الوقف ، فنشرحه أولا ، ثم نذكر المسائل المستنبطة منه مستقلة تحت عنوان إن شاء الله تعالى .

قوله : " أرضا بخير " وقد وقع في رواية صفير بن جويرية عند البخارى في الوصايا أن اسم الأرض ثمنغ ، وكان نخلا ، وذكر الحموى في معجم البلدان ٢ : ٨٤ أنه يشكون الميم ، وقيدته بعض المغاربة بالنحرير . وأخرج عمر بن شبة في أخبار المدينة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر رأى في المنام ثلاث ليال أن يتصدق بثلث ، حكاه الحافظ في الفتح . وسيأتى تحقيق موضع هذه الأرض في الرواية الآتية إن شاء الله .

قوله : " يستأمره فيها " فيه استحباب أن يستشير الرجل أهل العلم والدين والفضل في طرق الخير ، سواء كانت دينية ، أو دنيوية ، وأن المشير يشير بأحسن ما يظهر له في جميع الأمور ، وإن مثل هذا السؤال لا يدخله الرياء ، بخلاف ما يقوله جهال المتقشفة كذا في مبسوط السرخسى ١٢ : ٢١ .

قوله : " أنفس عندي منه " يعنى أجود : والنفس : الجيد المختلط به ، يقال : نفس (بوزن كرم) ، نفاسة ، وقال الداودى : سمي نفيسا لأنه يأخذ بالنفس . كذا في فتح البارى :

فما تأمرني به؟ قال : إن شئت حبست أصلها ، وتصدقت بها ، قال : فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ، ولا يورث ، ولا يوهب .

قوله : " حبست أصلها " يعنى : حبسته على ملك الله تعالى ، وهذا على قول الجمهور ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : معناه : حبسته على ملكك ، وتصدقت بمنافعه ، وسيأتى توضيح الخلاف ، وتحقيق مذهب أبى حنيفة رحمه الله .

ويقال : حبس الشيئ فى كذا ، إذا خصه له ، ومن هنا سمي الوقف حبسا ، وإن المتقدمين يستعملون للوقف لفظ " الحبس " عموما أخذا بهذا الحديث ، وأما فى اصطلاح المتأخرين فلفظ " الوقف " أكثر وأشهر .

قوله : " وتصدقت بها " يعنى : جعلت منافعها للفقراء ، وقد وقع ذلك صريحا فى رواية يحيى بن سعيد عند الطحاوى ، ولفظها : « تصدق بثمره ، وحبس أصله » ، وفى رواية عبيد الله بن عمر عند النسائى : « احبس أصلها ، وسبل ثمرتها » والتسبيل : الإباحة ، كأنك جعلت عليه طريقا مطروقة ، كذا فى مجمع البحار ، وقال السندى : قوله : وسبل ، بتشديد الباء ، أى اجعل ثمرتها فى سبيل الله ، ومنه يقال : الوقف المسبل يعنى الوقف المباح .

قوله : " على أنه لا يباع أصلها " كذا وقع لأكثر الرواة أن هذا الشرط من كلام عمر رضي الله عنه ، ولكن وقع فى بعض الروايات الأخرى أنه كان فى كلام النبي صلى الله عليه وسلم :-
فنها ما أخرجه البخارى فى الوصايا ، باب قول الله تعالى : وابتلوا لليتامى ، من طريق صخر بن جويرية ، عن نافع ، وفيه : « فقال النبي صلى الله عليه وسلم : تصدق بأصله لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، ولكن يتفق ثمره » .

ومنها ما أخرجه الطحاوى من طريق أبى عاصم وسعيد الجحدري ، عن ابن عون ، عن نافع ، وفيه : « قال : إن شئت حبست أصلها لا يباع ولا يوهب ، قال أبو عاصم : وأراه قال : لا تورث » ، راجع شرح معانى الآثار ٢ : ٢٠٧ باب الصدقات الموقونات ، كتاب الهبة والصدقة .

ومنها ما أخرجه الطحاوى أيضا ، والبيهقى فى سننه ٦ : ١٦٠ من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى ، عن نافع ، وفيه : « فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : تصدق بثمره ، واحبس أصله ،

قال : فتصدق عمر في الفقراء وفي القربى .

لا يباع ، ولا يورث ، ولفظ الطحاوى : « تصدق به ، تقسم ثمره ، وتحبس أصله ، لا تباع ، ولا توهب » .

فهؤلاء الأربعة : صخر بن جويرية ، وأبو عاصم ، وسعيد الجحدري ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، كلهم يجعلون هذا الشرط من كلام النبي ﷺ ، ولا مانع من أن يكون من كلامهما جميعا ، فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، والظاهر أن النبي ﷺ هو الذى بين هذا الشرط أولا ، فلما وقف عمر رضي الله عنه أرضه فعلا ، ذكر هذا الشرط في وقفه ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " قال : فتصدق عمر " ظاهره أنه وقف أرضه في عهد النبي ﷺ ، ولكن ربما يشكل عليه ما أخرجه أبو داود (رقم ٢٨٧٩) من كتاب هذا الوقف لعمر ، وفيه أن كاتب هذا الوقف هو معقيب ، وهذا يقتضى أن عمر رضي الله عنه إنما كتب كتاب وقفه في خلافته ، لأن معقيبا كان كاتبه في زمن خلافته ، وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين .

وجمع بينها الحافظ في الفتح ٥ : ٣٠١ بأنه « يحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي ﷺ باللفظ ، وتولى هو النظر عليه ، إلى أن حضرته الوصية ، فكتب حينئذ الكتاب ، ويحتمل أن يكون آخر وقفته . ولم يقع منه قبل ذلك إلا استشارته في كيفيته ، وقد روى الطحاوى وابن عبد البر من طريق مالك ، عن ابن شهاب ، قال : قال عمر : لو لا أنى ذكرت صدقتى لرسول الله ﷺ لرددتها . فهذا يشعر بالاحتمال الثانى ، وأنه لم يعجز الوقف إلا عند وصيته .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : يستبعد من مثل عمر رضي الله عنه أن يؤخر ما أشار به النبي ﷺ إلى آخر حياته ، والظاهر أنه لم يؤخر الوقف ، وإنما أخر كتابته ، وأما ما رواه الطحاوى وابن عبد البر ، فعلى تقدير صحته ، فإنه مرسل ابن شهاب ، يحتمل أن يكون عمر رضي الله عنه يرى أن مثل هذا الوقف يجوز فيه الرجوع ، كما هو مذهب أبى حنيفة رحمه الله ، وسأى ، ويحتمل أيضا أن يكون مراده أنى لو لم أعمل بنيتى في الوقف على عهد رسول الله ﷺ لرجعت في نيتى ، ولما وقفته ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " وفي القربى " يحتمل أن يكون من ذكر في الخمس ، ويحتمل أن يكون

وفي الرقاب ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، والضيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، أو يطعم صديقاً غير متمول فيه . قال - فحدثت بهذا الحديث محمداً ، فلما بلغت هذا المكان : غير متمول فيه ، قال محمد : غير متأثر مالا

المراد بهم قربى الواقف ، وبهذا الثاني جزم القرطبي . كذا في فتح الباري ٥ : ٣٠٠ .

قوله : " والضيف " قال العيني في العمدة : هو من قبيل عطف النحاص على العام ، كأنه يريد أن الضيف المراد هنا : هو ابن السبيل ، يعني : من كان له مال في بلده ، وهو ههنا فقير ، قلت : ولا حاجة إلى إضافة قيد الفقر ، فإنه لم يقيد به الواقف ، ومن ثم استدل به بعض العلماء على جواز الوقف على الأغنياء ، وهو استدلال صحيح .

قوله : " لا جناح " يعني : لا إثم على من وليها ، أي من ولي التحدث على تلك الأرض أن يأكل منها ، أي من ريعها بالمعروف ، أي بحسب ما يحتمل ريع الوقف على الوجه المعتاد . كذا في عمدة القاري ٦ : ٦٩ .

وقال القرطبي : جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف ، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه يستقيم ذلك منه ، والمراد بالمعروف : القدر الذي جرت به العادة ، وقيل : القدر الذي يدفع به الشهوة ، وقيل : المراد أن يأخذ منه بقدر عمله ، والأول أولى . كذا في فتح الباري .

قوله : " غير متمول " حال من قوله : « أن يأكل » يعني : لا يجوز أن يكون أكله وإطعامه على وجه التمول ، وتكثير المال ، وإنما يكون بقدر المعتاد .

قوله : " فحدثت بهذا الحديث محمداً " قاله : عبد الله بن عون ، كما هو مصرح في رواية الدارقطني ، والمراد من محمد : هو محمد بن سيرين ، كما هو مصرح في رواية البخاري في الشروط ، فيقول ابن عون : إني حدثت هذا الحديث محمد بن سيرين بعد ما سمعته من نافع ، فعده له ابن سيرين إلى « غير متأثر » بدل « غير متمول » .

قوله : " غير متأثر ما لا " التأثر : اتخاذ أصل المال ، حتى كأنه عنده قديم ، وأثله كل شيئ : أصله ، كذا في الفتح ، وأثر الشيء أثولاً ، من باب نصر ، وتأثر من باب التفعّل : تأصل ، يعني صار له أصل قديم ، ومنه قول امرئ القيس :

قال ابن عون : وأنبأني من قرأ هذا الكتاب أن فيه : غير متأثل مالا .

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل
وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

ويقال : أثّل الرجل وتأثّل : إذا كثر ماله ، وهو مجاز ، وتأثّل المال : اكتسبه ، وجمعه ، واتخذ لنفسه ، كذا في تاج العروس للزبيدي ١ : ٢٠٣ .

قوله : " وأنبأني من قرأ هذا الكتاب " وفي رواية الترمذى من طريق ابن عليه ، عن ابن عون : « حدثني رجل أنه قرأها في قطعة أديم أحمر ، قال ابن عليه : وأنا قرأتها عند ابن عبيد الله بن عمر كذلك » وقد أخرج أبو داود لفظ كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى ، قال : نسخها لى عبد الله بن عبد الحميد ابن عبد الله بن عمر ، وفيه : « غير متأثل » .

مسألة مشروعية الوقف ولزومه

ثم استدلل جمهور الفقهاء بحديث الباب على مشروعية الوقف ولزومه على سبيل التأييد ، وأنه لا يجوز للواقف الرجوع فيه ، ولا بيعه أو هبته ، وأنه لا يجرى فيه الميراث .

وقد اشتهر أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله لا يقول بلزوم الوقف وتأبيده ، وأنه يجوز عنده أن يرجع الواقف فيما وقفه ، وكذلك يجرى فيه الميراث عنده ، والتحقيق أن الأمر ليس على هذا الإطلاق عند أبي حنيفة ، وإنما فيه تفصيل لا بد من معرفته .

وهو أن الوقف على قسمين :

الأول : أن يتصدق الرجل الواقف بأصل الشيء ورقبته وذاته ، كأرض جعلها مسجداً أو مقبرة ، أو خاناً للمارة ، أو منزلاً للغزاة ، أو مسكناً للحاج .

وحكمه : أنه يصير عند أبي حنيفة رحمه الله وقفا لازماً مؤبداً ، لا يجوز للواقف الرجوع فيه ، ولا يباع ذلك ، ولا يوهب ، ولا يورث ، كقول الجمهور سواء بسواء ولا خلاف في جوازه ولزومه لأحد .

والقسم الثاني : أن يتصدق الرجل بمنفعة الشيء دون أصله مثل أن يقف غلة داره ، أو أرضه على مسجد ، أو على الفقراء .

وحكمه : أنه عند أبي حنيفة يتأبد في صورتين ، ولا يتأبد في صورة واحدة .

فالصورة الأولى : أن يضيف الوقف إلى ما بعد الموت ، مثل أن يقول : هو وقف في حياتي ، صدقة بعد مماتي ، أو يقول : إذا مت فقد جعلت دارى أو أرضى وقفاً على كذا . فهذا يتأبد كالقسم الأول ، لا فرق فيه بين مذهب أبي حنيفة ومذهب الجمهور (١) والصورة الثانية : أن يتصدق بمنفعة الشيء ولا يضيف التصديق إلى ما بعد الموت ، بل يجعل الوقف مطلقاً مثل أن يقول : وقفت غلة دارى على كذا ، دون أن يذكر حكم ما بعد وفاته ، ولكن يتصل به حكم الحاكم ، فيبقى أحد من الحكام بكونه وقفاً مؤبداً ، فهذا يتأبد أيضاً عند أبي حنيفة ، ولا يخالف فيه الجمهور .

وأما الصورة الثالثة : فهي أن يتصدق بمنفعة الشيء ، ولا يضيف التصديق إلى ما بعد الموت ، ولا يتصل به حكم حاكم ، مثل أن يقول : وقفت غلة دارى على كذا .

وفي هذه الصورة خلاف ، فقال أبو حنيفة رحمه الله : إنه لا يكون لازماً مؤبداً ، حتى يصح له الرجوع فيه ، ويجوز له بيعه وهبته ، ويصير ميراثاً بعد موته .

وقال عامة العلماء كالأئمة الثلاثة ، وأبى يوسف ، ومحمد رحمهم الله : إنه يتأبد أيضاً كالأقسام الثلاثة الأولى ، فلا يجوز للواقف الرجوع فيه ، ولا هبته ، ولا بيعه ، ولا يجرى فيه الميراث ، وقد أفتى علماء الحنفية بقول الجمهور والصاحبين في هذه الباب .

هذه خلاصة ما ذكره الخصاص في مقدمة كتاب الأوقاف له (ص ١٨) والعيني في عمدة القارى ٦ : ٤٦٩ وشيخنا العثماني التهانوى رحمه الله في إعلاء السنن ١٣ : ٩٥ و ٩٦

(١) هكذا ذكر العيني في العمدة ، والعلامة العثماني في إعلاء السنن ، ولم يذكر : هل ينفذ ذلك بعد موته في الثلث فقط ، أو في جميع ماله ، وقياس قول أبي حنيفة أن لا ينفذ ذلك فيما زاد على الثلث ، وحينئذ يختلف قوله من قول الجمهور ، فإنه ينفذ فيما زاد على الثلث أيضاً إذا كان الوقف في حالة الصحة ، نعم إذا ثبت من طريق موثوق به أن أبا حنيفة رحمه الله ينفذ مثل هذا الوقف فيما زاد على الثلث أيضاً ، فحينئذ يتفق قوله مع قول الجمهور ، ولم أر ذلك صريحاً ، فليتأمل ، والله أعلم .

ويتبين لك من تعمق النظر فيما ذكرنا أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله لا يخالف الجمهور في لزوم الوقف وتأبيده ، وإنما يخالفهم في طريق انعقاد هذا الوقف المؤبد ، فيقول : إنه لا ينعقد وقفا مؤبداً إلا بأحد من الطرق الثلاثة : إما يجعل رقبة الأرض وقفاً أو صدقة ، وإما بإضافتها إلى ما بعد موته ، وإما بحكم الحاكم ، فأما إذا لم يتحقق شيء من ذلك وتصدق الرجل بمنافع ملكه دون أن يضيفه إلى ما بعد موته ، فإنه لا ينعقد وقفاً مؤبداً .

واحتج الجمهور بحديث عمر في الباب ، فإنه صريح في أن عمر رضي الله عنه إنما تصدق بمنافعها ، وقد ذكر النبي ﷺ أنه لا يباع ولا يوهب ، ولا يورث . ويمكن الجواب من قبل أبي حنيفة رحمه الله أن هذا الوقف كان بأحد الطرق الثلاثة التي يتأبد به الوقف عنده ، فيحتمل أن يكون عمر رضي الله عنه تصدق برقبة الأرض ، ويكون قوله عليه السلام : « إن شئت حبست أصلها » المراد منه : « حبست أصلها على ملك الله تعالى » . ويحتمل أن يكون التصديق بمحض منافع الأرض ، ولكن اتصل به حكم رسول الله ﷺ ، ويحتمل أن يكون أضافه إلى ما بعد وفاته ، وهذا الأخير يتأيد بما أخرجه أبو داود من نسخة كتاب الوقف لعمر ، فيه : « هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين ، إن حدث به حدث أن ثمغا وصرمة بن الأكوع ، والعبد الذي فيه ، والمائة سهم الذي بخير ، ورقيقه الذي فيه ، والمائة التي أطعمه محمد ﷺ بالوادي تلي حفصة ما عاشت ، ثم يليه ذو الرأى من أهلها الخ » فإنه صريح في أن عمر رضي الله عنه أضافه إلى ما بعد موته ، وقد وقع في رواية الدارقطني في سننه ٢ : ٥٠٦ . إنه صرح في وصيته بأنه حبيس ما دامت السماوات والأرض . وتأيد مثل هذا الوقف بما لا نزاع فيه .

وكذلك يتأول الإمام أبو حنيفة رحمه الله في جميع الأوقاف المؤبدة في عهد الرسول ﷺ وفي الصحابة أنها انعقدت مؤبدة بإحدى الطرق الثلاثة التي ذكرناها ، فليست داخلية في محل النزاع .

وبالجملة فالمسألة مجتهد فيها ، ولكل من الفريقين دلائل ، والذي يظهر من عموم الأحاديث أن السلف كانوا يعتبرون الأوقاف المطلقة مؤبدة ، من غير تقييد بهذه الطرق الثلاثة التي ذكرها الإمام أبو حنيفة رحمه الله ، ومن هنا أفتى معظم العلماء الحنفية بقول الجمهور في هذا الباب ، والله سبحانه أعلم .

هل ينتقل ملك الوقف إلى الموقوف عليه

قال العيني رحمه الله : « واختلفوا : هل يدخل في ملك الموقوف عليه أم لا ؟ فقال

٤١٠٢- **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن أبي زائدة ح وحدثنا إسحاق ، أخبرنا أزهر السمان ، ح وحدثنا محمد بن المثني ، حدثنا ابن أبي عدي ، كلهم عن ابن عون بهذا الإسناد مثله ، غير أن حديث ابن أبي زائدة وأزهر انتهى عند قوله : أو يطعم صديقا غير متمول فيه ، ولم يذكر ما بعده ، وحديث ابن أبي عدي فيه ما ذكر سليم : قوله : فحدثت بهذا الحديث محمداً إلى آخره .

٤١٠٣- **وحدثنا** إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا أبو داود الحفري عمر بن سعد ، عن سفيان ،

أصحابنا : لا يدخل ، لكنه ينتفع بغلته بالتصدق عليه ، لأن الوقف حبس الأصل ، وتصدق بالفرع ، والحبس لا يوجب ملك المحبوس ، وعن الشافعي ومالك وأحمد : ينتقل إلى ملك الموقوف عليه لو كان أهلاً له ، وعن الشافعي في قول : ينتقل إلى الله تعالى ، وهو رواية عن أصحابنا ، وعن الشافعي : أن الملك في رقبة الوقف لله تعالى ، كذا في عمدة القاري ٦ : ٤٦٩ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الظاهر من القول المقتضى به عند الحنفية أن الوقف لا يكون ملكا للموقوف عليهم ، وإنما يكون ملكا لله تعالى ، ينتفع به الموقوف عليهم ، ويصير الوقف كالشخص المعنوي في الاصطلاح القانوني العصري ، فيبيع ، ويشترى ، ويملك ويقرض ، ويستقرض بواسطة واليه ، ولهذا قد صرح الفقهاء بأن ما اشتراه المتولى من غلة الوقف لم يصر وقفاً في الأصح ، وإنما كان ملكاً للوقف ، وراجع الفتاوى المالكية ٣ : ٢٤٠ .

قوله : " ابن أبي زائدة " يقال ابن أبي زائدة لـ زكريا بن أبي زائدة ، ويحيى ابنه كليهما ، والظاهر أن المراد هنا : يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، فإن ابن عون معدود في أساتذته ، وابن أبي شيبة في تلامذته في تهذيب الكمال للمزي ، ولا يوجد لهما ذكر في شيوخ زكريا وتلامذته ، والله أعلم .

قوله : " ابن أبي عدي " - يعني محمد بن إبراهيم بن أبي عدي - ، وهو من ثقات أهل البصرة ، روى عنه الجماعة ، مات سنة ١٩٢ هـ أو ١٩٤ هـ ، كذا في التهذيب ٩ : ١٣ .

قوله : " عن سفيان " يعني الثوري ، كما صرح به النسائي في سننه ٢ : ١٢٦ .

عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، قال : أصبت أرضاً من أرض خيبر ، فأثبت رسول الله ﷺ ، فقلت : أصبت أرضاً لم أصب مالا أحب إلى ، ولا أنفس عندى منها ، وساق الحديث بمثل حديثهم ، ولم يذكر : فحدثت محمداً وما بعده .

قوله : " عن عمر " جعله سفيان الثوري من مسندات عمر ، وكذا رواه أبو إسحاق الفزاري ، وسعيد بن سالم عند النسائي ، ولكن جعله أكثر الرواة من مسند ابن عمر ، كما مر عند المصنف ، ولا مانع من أن يكون مروياً عنها جميعاً .

قوله : " أرضاً من أرض خيبر " وقد وقع في رواية صفير بن جويرية عند البخاري في الوصايا : " أن عمر تصدق بمال له على عهد رسول الله ﷺ ، وكان يقال له : ثمغ ، وكان نخلاً .

وأخرج النسائي في المجتبى ٢ : ١٢٦ عن ابن عمر ، قال : « جاء عمر إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إني أصبت ما لا لم أصب ما لا مثله قط ، كان لي مائة رأس ، فاشتريت بها مائة سهم من خيبر من أهلها ، وإني قد أردت أن أتقرب بها إلى الله عز وجل .

فزع بعض العلماء بالنظر إلى مجموع هذه الروايات أن « ثمغ » كانت من أرض خيبر ، قال الحافظ في الفتح ٥ : ٢٢٩ فيحتمل أن تكون ثمغ من جملة أراضي خيبر ، وأن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي ﷺ بين من شهد خيبر ، وهذه المائة سهم غير المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخيبر ، التي حصلها من جزئه من الغنيمة .

وليس الأمر كما زعم الحافظ رحمه الله ، فإن « ثمغ » من أراضي المدينة ، لا من خيبر ، قد صرح به غير واحد من العلماء ، وقد حقق السهودي رحمه الله موضع هذه الأرض في كتابه المعروف وفاء الوفاء ٤ : ١١٦٥ ، ولا بأس بإيراد كلامه ههنا بلفظه ، قال :

« ثمغ » بالفتح والغين المعجمة ، مال بخيبر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قاله المحدث ، الحديث الدارقطني : إن عمر أصاب أرضاً بخيبر ، يقال لها : ثمغ ، فسأل النبي ﷺ ، فقال له : احبس أصلها ، وتصدق بشمرتها ، وفي البخاري : أن عمر تصدق بمال يقال له : ثمغ ، وكان نخلاً ، الحديث .

« لكن تقدم في منازل يهود أن بنى مزانة كانوا في شامى بنى حارثة ، وأن من أطامهم هناك الأطم التى يقال له الشعبان في ثمغ ، صدقة عمر بن الخطاب عليه السلام ، قاله ابن زباله ، وفي بعض طرق حديث صدقة عمر من رواية ابن شبة : أن عمر عليه السلام أصاب أرضا من يهود بنى حارثة ، يقال لها ، ثمغ » .

« وذكر الواقدي اصطفاة أهل المدينة على الخندق في وقعة الحرة ، ثم ذكر مبارزة وقعت يومئذ في جهة ذباب إلى كومة أبي الحمراء ، ثم قال : كومة أبي الحمراء قرية من ثمغ » .

« وقال أبو عبيد البكرى : ثمغ أرض تلقاء المدينة كانت لعمر ، وذكره ابن شبة في صدقات عمر بالمدينة ، وغاير بينه وبين صدقته بخير ، وأورد لفظ كتاب صدقته ، وفيه : ثمغ بالمدينة ، وسهمه من خير ، وروى عن عمرو بن سعيد بن معاذ ، قال : سألنا عن أول من حبس في الإسلام ، فقال قائل : صدقة رسول الله ﷺ ، وهذا قول الأنصار ، وقال المهاجرون : صدقة عمر ، وذلك أن رسول الله ﷺ أول ما قدم المدينة وجد أرضا واسعة بزهرة لأهل راجح وحسيكة ، وقد كانوا أجلاوا عن المدينة قبل مقدم النبي ﷺ ، وتركوا أرضا واسعة منها براح ، ومنها ما فيه واد لا يسقى ، يقال له : الحشاشين ، وأعطى عمر منها ثمغا ، واشترى عمر إلى ذلك من قوم من يهود ، فكان ما لا معجبا ، فسأل رسول الله ﷺ ، فقال : إن لي ما لا ، وإنى أحبه ، فقال رسول الله ﷺ : احبس أصله ، وسبل ثمره » .

« فهذا كله صريح في كونه بالمدينة في شاميا ، فكان ما في رواية الدارقطني من تصرف بعض الرواة ، أو أن كلا من صدقته يسمى ثمغا » وراجع وفاء الوفاء للسمهودى ٤ : ١١٦٦ من طبع المدينة ، الفصل الثامن في بقاع المدينة .

فالذى يتحصل من جميع هذه الروايات أن ثمغ كانت بالمدينة ، وكان عمر عليه السلام تصديق به وبالمائة سهم بخير جميعا ، فاقصر بعض الرواة على ثمغ ، وبعضهم على أرضه بخير ، وخطب بعضهم الأمرين ، فجعلوا ثمغ من أراضي خير ، والظاهر أن هذا وهم منهم ، والله سبحانه أعلم .

باب ترك الوصية لمن ليس له شيئي يوصى فيه

٤١٠٤- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن مالك ابن مغول ، عن طلحة بن مصرف ، قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل أوصى رسول الله ﷺ ؟

باب ترك الوصية لمن ليس له شيئي يوصى فيه

قوله : " عن مالك بن مغول " بكسر الميم ، وسكون الغين ، وفتح الواو ، من رواية الجماعة ثقة ثبت عند الجميع ، قال ابن سعد : كان ثقة ، مأمونا ، كثير الحديث ، فاضلا ، خيرا ، وقال ابن حبان : كان من عباد أهل الكوفة ومتقنيهم ، وقال ابن عيينة : قال رجل لمالك بن مغول : اتق الله ، فوضع خده بالأرض ، مات سنة ١٥٧ هـ كذا في التهذيب ١٠ : ٢٣ .

قوله : " عن طلحة بن مصرف " بفتح الميم ، وكسر الراء ، تابعى كبير من رواية الجماعة ، ومن قراء أهل الكوفة ، قال العجلي : اجتمع قراء الكوفة في منزل الحكم بن عينية ، فأجمعوا على أنه أقرأ أهل الكوفة ، فبلغه ذلك ، فغدا إلى الأعمش ، فقرأ عليه ، ليذهب عنه ذلك الاسم ، وقال عبد الله بن إدريس : كانوا يسمونه سيد القراء ، وقد أدرك أنسا ، ولم يثبت له سماع منه ، كذا في التهذيب ٥ : ٢٦ وغاية النهاية لابن الجزرى ١ : ٣٤٣ .

قوله : " سألت عبد الله بن أبي أوفى " حديثه هذا أخرجه أيضا البخارى في الوصايا ، باب الوصايا ، وفي المغازى ، باب مرض النبي ﷺ ووفاته ، وفي فضائل القرآن ، باب الوصاة بكتاب الله عزوجل ، والترمذى في الوصايا ، باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يوص رقم ٢١٢٠ . والنسائى في الوصايا باب هل أوصى النبي ﷺ ؛ وابن ماجه في الوصايا ، باب هل أوصى رسول الله ﷺ ، رقم ٢٦٩٦ .

قوله : " هل أوصى رسول الله ﷺ ؟ " ولعل سبب السؤال أن الشيعة كانوا قد وضعوا أحاديث أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة لعلى ﷺ ، فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك ، منهم على ﷺ ، كما سيأتى في شرح الحديث الآتى ، وكذلك زعم بعضهم أنه

فقال : لا ، قلت : فلم كتب على المسلمين الوصية ؟ أو : فلم أمروا بالوصية ؟ قال : أوصى بكتاب الله عز وجل .

٤١٥- وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، كلاهما عن مالك بن مغول بهذا الإسناد مثله ، غير أن في حديث وكيع ، قلت : فكيف أمر الناس بالوصية ؟ وفي حديث ابن نمير : قلت : كيف كتب على المسلمين الوصية ؟

ﷺ ترك أموالا وصية لبعض أقاربه .

قوله : ” فقال : لا . “ إنما نفي عبد الله بن أبي أوفى ﷺ للوصية بالمال ، وبانحلافة ، ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه في آخر هذا الحديث : ” قال مالك : (يعني ابن مغول) وقال طلحة بن مصرف : قال الهذيل بن شرحبيل : أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ﷺ ؟ ود أبو بكر أنه وجد من رسول الله ﷺ عهدا ، فخرم أنفه بخزام ، ومثله أخرج الدارمي أيضا في سننه ٢ : ٢٩١ رقم ٣١٨٤ ، وهذيل هذا من كبار التابعين ، وثقات أهل الكوفة ، فأنكر أن يكون أبو بكر يتأمر على وصي رسول الله ﷺ ، فإنه إن كان وجد عهدا من النبي ﷺ أنخلص نفسه من عباء الخلافة ، وانقاد لمن أوصى إليه رسول الله ﷺ .

فهذا الجواب لا ينافي ما ثبت أنه ﷺ أوصى المسلمين بإخراج المشركين من جزيرة العرب ، وإجازة الوفود بنحو ما كان يجيزه ، ومثل ذلك ، فإن السؤال كان في الوصية بالمال ، وبانحلافة ، كما فهمه عبد الله بن أبي أوفى من سياق الكلام ، فأجاب ما يطابقه .

قوله : ” فلم كتب على المسلمين الوصية ؟ “ يحتمل أن يكون طلحة بن مصرف ممن يزعم أن آية وجوب الوصية غير منسوخة ، وهي : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية) ويحتمل أن يكون مراده نلب الوصية ، واختار لفظ ” كتب “ لما هو مستحب نظرا إلى تأكيد استحبابه .

قوله : ” أوصى بكتاب الله “ لعله أشار إلى قوله عليه السلام : ” تركت فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا : كتاب الله “ . وأما ما ورد عنه ﷺ من الوصية الجزئية ، فالظاهر أن ابن أبي أوفى ﷺ لم يرد نفيه ، وإنما اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ،

٤١٠٦- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير ، وأبو معاوية ، عن الأعمش ، ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، وأبو معاوية ، قالا : حدثنا الأعمش ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : ما ترك رسول الله ﷺ دينارا ، ولا درهما ، ولا شاة ، ولا بعيرا ، ولا أوصى بشيئ .

٤١٠٧- وحدثنا زهير بن حرب ، وعثمان بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، كلهم عن جرير ، ح وحدثنا علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى - وهو ابن يونس - جميعا عن الأعمش بهذا الإسناد مثله .

ولأن فيه تبيان كل شيئ إما بطريق النص ، وإما بطريق الاستنباط ، أو كان لم يحضر شيئا من الوصايا الجزئية ، أو لم يستحضرها حال الجواب . كذا في فتح الباري ٥ : ٢٦٨ .

قوله : " عن عائشة " هذا الحديث لم يخرج به البخاري ، وأخرجه أيضا النسائي في الوصايا ، باب هل أوصى النبي ﷺ ؟ وأبو داود في الوصايا ، باب ما جاء في ما يؤمر به من الوصية رقم ٢٨٦٣ ، وابن ماجه في فاتحة الوصايا ، رقم ٢٦٩٥ .

قوله : " ما ترك الخ " ولعل من تمام هذا الحديث ما أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢ : ٣١٦ بطرق مختلفة عن زر بن حبیش ، عن عائشة : « أن إنسانا سأها عن ميراث رسول الله ﷺ ، فقالت : عن ميراث رسول الله ﷺ تسألني لأبالك ؟ توفي رسول الله ﷺ ولم يدع دينارا ، ولا درهما ، ولا عبدا ، ولا أمة ، ولا شاة ، ولا بعيرا . »

قوله : " دينارا ، ولا درهما " كذا ثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه ﷺ لم يترك دينارا ، ولا درهما ، ذكره أيضا عمرو بن الحارث ، وابن عباس ، وعلي بن الحسين زين العابدين ، وغيرهم ، راجع لرواياتهم طبقات ابن سعد ٢ : ٣١٦ و ٣١٧ .

وذكر المحب الطبري في خلاصة السير : « ترك ﷺ يوم مات ثوبى حبرة ، وإزارا عمانيا ، وثوبين صحاريين ، وقيصا صحاريا ، وقيصا بحوليا . وجبة يمنية ، وقيصا ، وكساء أبيض ، وقلانس صغارا لاطية ثلاثا أو أربعا ، وإزارا طوله خمسة أشبار ، وملحفة مורسة » كذا في تاريخ الخميس ، للإمام الديار بكرى ٢ : ١٧٣ .

قوله : " ولا أوصى بشيئ " يعنى في أمر المال والخلافة ، وإلا فقد ثبت عنه عدة

٤١٠٨- **وحدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ ليحيى - قال :**
 أخبرنا إسماعيل ابن علي ، عن ابن عون ، عن إبراهيم ، عن الأسود بن يزيد ، قال : ذكروا
 عند عائشة أن عليا كان وصيا ، فقالت : متى أوصى إليه ؟ فقد كنت مسندته إلى صدرى -
 أو قالت : حجرى - فدعا بالطست ، فلقد انخث في حجرى ، وما شعرت أنه مات ،
 فمتى أوصى إليه ؟

وصايا نصح بها الأمة ، وإن الكلام كان في وصيته بالمال أو الخلافة ، ولذلك نفت
 الوصية مطلقا .

قوله : " ذكروا عند عائشة " هذا الحديث أخرجه البخارى في الوصايا ، باب
 الوصايا ، وفى المغازى ، باب مرض النبي ﷺ ووفاته ، والنسائى فى الوصايا ، باب هل
 أوصى النبي ﷺ ؟

قوله : " كان وصيا " يعنى للنبي الكريم عليه الصلاة والسلام . وقد ادعت ذلك
 الشيعة ، وقد ردت عليهم جماعة من الصحابة ، ومن مقدمتهم سيدنا على بن أبى طالب رضي الله عنه
 نفسه ، فقد ثبت عنه بطرق مختلفة أنه أنكر أن رسول الله ﷺ عهد إليه شيئا فى أمر الخلافة ،

فمنها ما ذكره الترمذى فى الفتن ، باب ما جاء فى الخلافة (رقم ٢٣٢٦) حيث قال :
 « وفى الباب عن عمر ، وعلى ، قالا : لم يعهد النبي ﷺ فى الخلافة شيئا » .

ومنها ما أخرجه أحمد فى مسنده ١ : ١١٤ من طريق الأسود بن قيس ، عن رجل ،
 عن على رضي الله عنه أنه قال يوم الجمل : « إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا عهدا نأخذ به فى إمارة ،
 ولكنه شئى رأيناه من قبل أنفسنا ، ثم استخلف أبو بكر ، رحمة الله على أبى بكر ، فأقام
 واستقام ، ثم استخلف عمر ، رحمة الله على عمر ، فأقام واستقام حتى ضرب الدين بجرانه » .

وأخرجه أيضا البيهقى فى دلائل النبوة من طريق الأسود بن قيس ، عن عمرو بن أبى
 سفیان ، عن على أنه لما ظهر يوم الجمل قال : « يا أيها الناس إن رسول الله ﷺ لم يعهد
 إلينا فى هذه الإمارة شيئا » ذكره الحافظ فى الفتح ٥ : ٢٦٩ وسكت عليه ، وقد زالت بهذا
 الطريق جهالة الراوى عن على فى رواية أحمد .

ومنها ما أخرجه الحاكم فى المستدرک ، وصححه ، والبيهقى فى الدلائل ، عن أبى وائل
 قال : « قيل لعلى : ألا تستخلف علينا ؟ قال : ما استخلف رسول الله ﷺ ، فأستخلف ،

ولكن إن يرد الله بالناس خيرا ، فسيجمعهم بعدى على خيرهم ، كما جمعهم بعد نبينهم على خيرهم » ذكره المباركوري في تحفة الأحوذى ٣ : ٢٣٠ .

ومنها ما أخرجه البخارى في العلم ، باب كتابة العلم ، عن أبي جحيفة ، قال : قلت لعلى : هل عندكم إلا كتاب ؟ قال : « لا ، كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما فى هذه الصحيفة ، قال : قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكك الأسير ، ولا يقتل مسلم لكافر » .

قال ابن بطلال : فيه ما يقطع بدعة الشيعة ، والمدعين على على ﷺ أنه الوصى ، وأنه المخصوص بعلم من عند رسول الله ﷺ لم يعرفه غيره . كذا فى عمدة القارى ١ : ٥٦٤ .

ومنها ما أخرجه مسلم فى آخر كتاب الأضاحى عن أبي الطفيل ، قال : « كنت عند على بن أبي طالب ، فأتاه رجل فقال : ما كان النبى ﷺ يسر إليك ؟ قال : فغضب ، وقال : ما كان النبى ﷺ يسر إلى شيئا يكتمه الناس ، غير أنه قد حدثنى بكلمات أربع ، قال : فقال : ما هن يا أمير المؤمنين ؟ قل : قال : لعن الله من لعن والده ، ولعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من آوى محدثا ، ولعن الله من غير منار الأرض » .

وفى رواية أخرى عند مسلم رحمه الله ، عن أبي الطفيل ، قال : « سئل على : أخصكم رسول الله ﷺ بشئ ؟ فقال : ما خصنا رسول الله ﷺ بشئ لم يعم به الناس كافة إلا ما كان فى قراب سبى هذا » .

ومنها ما أخرجه أحمد فى مسنده ١ : ١١٩ من طريق أبي حسان أن عليا ﷺ كان يأمر بالأمر ، فيؤتى ، فيقال : قد فعلنا كذا وكذا ، فيقول : صدق الله ورسوله ، قال : فقال له الأشر : إن هذا الذى تقول قد تفشع فى الناس ، أفشيتى عهده إليك رسول الله ﷺ ؟ قال على ﷺ : « ما عهد إلى رسول ﷺ شيئا خاصة دون الناس ، إلا شئ سمعته منه ، فهو فى صحيفة فى قراب سبى » الحديث .

ومنها ما ذكره ابن عبد البر فى ترجمة الصديق ﷺ من الاستيعاب ٢ : ٢٤٢ من طريق الحسن البصرى . عن قيس بن عباد ، قال : قال لى على ﷺ : « إن رسول الله ﷺ مرض ليالى وأياما ينادى بالصلاة ، فيقول : مروا أبابكر يصلى بالناس ، فلما قبض رسول الله ﷺ نظرت ، فإذا الصلاة علم الإسلام ، وقوام الدين ، فرضينا لدنيا منا من رضى رسول الله ﷺ لدنيا ، فبايعنا أبابكر » .

ومنها ما رواه أبو الحجاف قال : « لما بوبع أبو بكر وباعه الناس قام ينادى ثلاثا : أيها الناس قد أفلنكم بيعتكم ، فقال علي : والله لا نقتلك ، ولا نستقتلك ، قدمك رسول الله ﷺ في الصلاة فما ذا يؤخرك ؟ ذكره البلاذري في أنساب الأشراف ١ : ٥٨٧ والمحج الطبري في الرياض النضرة ١ : ٢٢٩ ، وابن النجار عن زيد بن علي عن آباءه كما في كنز العمال ٣ : ١٤٠ .

ومنها ما أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث ٢ : ١٣٨ من طريق يعقوب بن محمد ، عن أبي عمر الزهري ، عن مسلم ، عن نسيط ، عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس أن عليا رضي الله عنه قال يوم الشورى ، وهو يخاطب عبد الرحمن بن عوف : « ولنا حق ، إن نعطه نأخذه ، وإن تمنعه نركب أعجاز الإبل ، وإن طال السرى ، لو عهد إلينا رسول الله ﷺ عهداً لجالدنا عليه حتى نموت ، أو قال لنا قولاً لأنفذناه على رغمتنا . فهذا صريح في أن علياً رضي الله عنه لم يعهد إليه رسول الله ﷺ بشئ في أمر الخلافة . وإن الجزء الأول من كلامه منقول في نهج البلاغة أيضاً ، ولم يذكر جزءه الأخير ، راجع شرح نهج البلاغة لابن أبي حديد ٤ : ٢٥٢ .

وقد استدلل بعض الشيعة بما أخرجه الحاكم في معرفة الصحابة من مستدركه ٣ : ١٣٨ عن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت : « والذي أحلف به إن كان علي لأقرب الناس عهداً برسول الله ﷺ عندنا رسول الله ﷺ غداة ، وهو يقول : جاء علي ، جاء علي ، جاء علي ، فقلت فاطمة رضي الله عنها : كأنك بعثته في حاجة ، قالت : فجاء بعد ، قالت أم سلمة : فظننت أن له إليه حاجة ، فخرجنا من البيت . فقعدنا عند الباب ، وكنت من أدناهم إلى الباب ، فأكب عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يساره ويناجيه ، ثم قبض رسول الله ﷺ من يومه ذلك ، فكان علي أقرب الناس عهداً » قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وسكت عليه الذهبي (١)

ولكنه إن صح لا يدل على أن النبي ﷺ جعل علياً وصيه ، فإن المسارة والمناجاة يمكن لها أسباب أخرى ، ولئن كان النبي ﷺ يريد أن يجعله وصياً في أمور الخلافة وغيرها لما فعل ذلك خفية ، وإنما أعلن به على رموس الأَشهاد ، لئلا تقع بين المسلمين فتنة ، ولا يعقل من رسول الله ﷺ ، وهو رأس الحكماء ، أن يعهد إلى علي رضي الله عنه في أمر الخلافة ، ولا

(١) ولكنه مروى من طريق مغيرة ، عن أبي موسى ، فإن كان هو المغيرة بن مقسم الضبي كما يفهم من إطلاقه ، ومن كونه استاذاً لجريز بن عبد الحميد ، فإن سماعه عن أبي موسى الأشعري مشكل ، وإن كان غيره فلا أعرفه ، فليتنبه .

٤١٠٩ حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة ، وعمرو الناقد ، واللفظ لسعيد ، قالوا : حدثنا سفيان ، عن سليمان الأحول ، عن سعيد بن جبير ، قال : قال ابن عباس :

يكلّم بذلك أحدا غيره ، مع أن أمر الخلافة بما يهّم المسلمين عامة ، ويخشى فيه نزاع وخلاف . ثم لم كانت هذه المسارة في أمر الخلافة لما أنكر على ﷺ كونه وصيا لرسول الله ﷺ ، ولما رد على الذين زعموا أن النبي ﷺ استخلفه ، أو عهد إليه .

وأما ما نسبت الشيعة إلى علي بن أبي طالب من التقيّة ، فما أحسن ما قال فيه القرطبي رحمه الله : « وهؤلاء تنقصوا عليا من حيث قصدوا تعظيمه ، لأنهم نسبوه مع شجاعته العظمى ، وصلابته في الدين إلى المداينة ، والتقيّة ، والإعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك » . حكاية الحافظ في الفتح ٥ : ٢٦٩ .

قوله : “ فدعا بالطست ” وزاد النسائي : « ليبول فيه » وفي رواية الإسماعيلي : “ ليتفل فيها ” ذكرها الحافظ في الفتح ٨ : ١١٣ ، ويمكن الجمع بينهما بأن النبي ﷺ دعا بالطست ، ولم يبين غرضه ، فترددت عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام دعاه ليبول فيه ، أو ليتفل فيه ، فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، والله أعلم .

قوله : “ فلقد انخث ” قال ابن أثير في جامع الأصول ١١ : ٦٣٥ : « الانخثاء الانثناء ، والانكسار ، أرادت : أنه استرخى فانثنت أعضاؤه » .

قوله : “ في حجرى ” هذا دليل على أن النبي ﷺ توفي في حجر عائشة رضي الله عنها ، وقد أورد الحاكم وابن سعد بعض الروايات في أنه عليه الصلاة والسلام توفي في حجر علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ، ولكنها روايات ضعيفة لا تقوم بمثلها الحجة ، ولا تخلو من راو شيعة وقد بسط الحافظ في إثبات ضعفها تحت الحديث الثامن من باب مرض النبي ﷺ ووفاته من مغازي فتح الباري ٨ : ١٠٧ فليراجعه من شاء .

قوله : “ قال ابن عباس ” هذا الحديث أخرجه البخاري في العلم ، باب كتابة العلم ، وفي الجهاد ، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ؟ وباب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، وفي المغازي ، باب مرض النبي ﷺ ووفاته ، وفي المرضى ، باب قول المريض : قوموا

يوم الخميس ؛ وما يوم الخميس ؟ ثم بكى ، حتى بل دمه الحصى ، فقلت : يا ابن عباس ! وما يوم الخميس ؟ قال : اشتد برسول الله ﷺ وجعه ، فقال : إيتوني أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدي ، فتنازعوا .

عنى ، وفى الاعتصام ، باب كراهية الخلاف ، ولم يخرج غير الشيخين من أصحاب الصحاح ، وأخرجه أيضا أحمد فى مسنده ١ : ٢٢٢ ، ٢٩٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ و ٣٣٦ و ٣٥٥ ، وقد عزاه العيني فى عمدة القارى إلى النسائى أيضا ، ولعله فى السنن الكبرى ، ولم أجده فى المجتبى .

قوله : " يوم الخميس " خبر لمبتدأ محذوف ، أو عكسه ، وقوله : " وما يوم الخميس ! يستعمل عند إرادة تفخيم الأمر فى الشدة ، والتعجب منه .

قوله : " ثم بكى " يحتمل هذا البكاء لكونه تذكروفاً لوفاة النبي ﷺ ، فتجدد له الحزن عليه ، ويحتمل أن يكون انضاف إلى ذلك ما فات فى معتقده من الخير الذى كان يحصل لو كتب ذلك الكتاب ، ولهذا أطلق فى الرواية الثانية أن ذلك رزية ، ثم بالغ فيها فقال : " كل الرزية ، كذا فى فتح البارى ٨ : ١٠٠ .

قوله : " اشتد برسول الله ﷺ وجعه " وزاد البخارى فى الجهاد : " يوم الخميس " وهذا يؤيد أن ابتداء مرضه كان قبل ذلك ، وإنما اشتد وجعه يوم الخميس ، ووقع فى الرواية الآتية عن عبيد الله بن عتبة : " لما حضر رسول الله ﷺ بضم الحاء ، وكسر الضاد ، يعنى : لما حضره الموت ، وفى إطلاق ذلك تجوز ، فإنه عاش بعد ذلك إلى يوم الإثنين .

قوله : " أكتب لكم كتابا " سأتى الكلام على هذا الكتاب الذى أراد النبي ﷺ كتابته بعد رواية واحدة إن شاء الله تعالى .

قوله : " فتنازعوا " هذا يحتمل وجهين : الأول أن يكون معطوفاً على قوله عليه السلام : " لا تضلوا " فيكون على صيغة المضارع ، بحذف تاء الخطاب ، ويكون من قول النبي ﷺ ، إلى قوله " وما ينبغي عند نبى تنازع " . والوجه الثانى : أن كلام النبي ﷺ قد انتهى على قوله : " لا تضلوا بعدي " وهذا من كلام ابن عباس ، فيكون على صيغة الماضى ، حكاية عن حال الناس بعد ما أمر النبي ﷺ بالإتيان بالكتاب ، وكذلك قوله : " وما ينبغي عند نبى تنازع " من كلام ابن عباس .

وما ينبغي عند نبي تنازع ، وقالوا : ما شأنه ؟ أهجر ؟ استفهموه ، قال : دعوني ، فالذى أنا فيه خير ، أو صيكم بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد

وقد رجح الحافظ في المغازي الوجه الأول ، واستشهد له بما أخرجه البخاري في العلم بلفظ : « ولا ينبغي عندى التنازع » فإنه صريح في كونه من كلام النبي ﷺ . ولكن الراجح عندى في رواية الباب الوجه الثاني ، وأنه من كلام ابن عباس ، فإن الكلام لا يستقيم على الوجه الأول ، لأن النزاع المحذر منه على ذلك الوجه إنما هو التنازع المتوقع بعد وفاة النبي ﷺ ، فكيف يقال فيه : إنه تنازع عند نبي . وأما رواية البخاري في العلم ، فقد وقع فيها قول النبي ﷺ : « لا ينبغي عندى التنازع » بعد قوله عليه السلام : ” قوموا عني “ لا معطوفاً على قوله ” لا تضلوا بعدى “ كما هو في رواية الباب ، فلا يمكن تفسير رواية الباب برواية البخاري في العلم ، فافهم ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” أهجر ؟ “ يحتل أن يكون هذا من الهجر بضم الهاء ، فهو بمعنى الهذيان في الكلام ، كما يقع ذلك للمريض في شلة مرضه ، والمراد : هل أمره هذا عزيمة أو هو من قبيل ما جرى على لسانه في حالة المرض ، دون أن يكون فيه عزيمة ؟ ويحتمل أن يكون من الهجر بفتح الهاء ، بمعنى الفراق ، والمراد : هل حان فراق رسول الله ﷺ ؟ وهذا المعنى الثاني أليق بسياق الكلام ودلالة الحال ، وحال الصحابة رضى الله عنهم ، وسيأتى التفصيل بعد رواية واحدة إن شاء الله تعالى .

قوله : ” فالذى أنا فيه خير “ معناه : دعوني من النزاع واللفظ الذى شرعتم فيه ، فالذى أنا فيه من مراقبة الله تعالى ، والتأهب للقائه ، وافكر في ذلك ، ونحوه ، أفضل مما أنتم فيه . كذا في شرح النووى .

قوله : ” أخرجوا المشركين من جزيرة العرب “ سيأتى الكلام على هذه المسألة في كتاب الجهاد ، باب إجماع اليهود من الحجاز ، إن شاء الله تعالى .

قوله : ” وأجيزوا الوفد “ يعنى : أعطوهم جائزة ، والجائزة : عطية من الكبير وقد ذكر الحافظ عن بعض العلماء أن أصله أن ناسا وفدوا على بعض الملوك ، وهو قائم على قنطرة فقال : ” أجيزوهم “ ، فصاروا يعطون الرجل ويطلقونه ، فيجوز على القنطرة ، متوجهاً ، فسميت عطية من يقدم على الكبير جائزة . وقوله : ” بنحو ما كنت أجيزهم “ أى

بنحو ما كنت أجيزهم ، قال : وسكت عن الثالثة ، أو قالها فأنسيتها . قال أبو إسحاق إبراهيم : حدثنا الحسن بن بشر ، قال : حدثنا سفيان بهذا الحديث .

٤١١٠ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا وكيع ، عن مالك بن مغول ، عن طلحة بن مصرف ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أنه قال : يوم الخميس ! وما يوم الخميس ! ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام الدؤلؤ ، قال : قال

بقريب منه ، وكانت جائزة الواحد على عهده ﷺ : أو قية من فضة ، وهي أربعون درهما . كذا في فتح الباري ٨ : ١٠٣ .

قوله : " قال : وسكت عن الثالثة " قال النووي رحمه الله : « الساكت ابن عباس ، والناسي سعيد بن جبير » ولكن الصحيح أن الساكت سعيد بن جبير ، والناسي سليمان الأحول ، وذلك لما أخرجه الحميدي رحمه الله في مسنده ١ : ٢٤٢ (رقم ٥٢٦) في آخر هذا الحديث : « قال سفيان : قال سليمان : لا أدري أذكر سعيد الثالثة فنسيتها أو سكت عنها ؟ » ، ولما أخرج أحمد في مسنده ١ : ٢٢٢ عن سفيان ، قال : « وسكت سعيد عن الثالثة » .

واختلف الشراح في تعيين هذه الثالثة . فقال الداودي : الثالثة : الوصية بالقرآن ، وبه جزم ابن التين ، وقال المهلب : بل هو تجهيز جيش أسامة ، وقواه ابن بطلان بأن الصحابة لما اختلفوا على أبي بكر في تنفيذ جيش أسامة قال لهم أبو بكر : إن النبي ﷺ عهد بذلك عند موته . وقال عياض : يحتمل أن تكون هي قوله : ولا تتخذوا قبرى وثما ، فلأنها ثبتت في الموطأ مقرونة بالأمر بإخراج اليهود ، ويحتمل أن يكون ما وقع في حديث أنس أنها قوله : « الصلاة ، وما ملكت أيمانكم » كذا في فتح الباري .

قلت : الكل محتمل ، ولا سبيل إلى الجزم بتعيينها بعد ما نسي الراوى ، والله أعلم .

قوله : " قال أبو إسحاق إبراهيم " هو تلميذ الإمام مسلم رحمه الله الذي روى عنه كتابه هذا ، فذكر أن هذا الحديث بلغه أيضا بإسناد عال من غير واسطة الإمام مسلم رحمه الله ، فساوى فيه أستاذه ، لأن الحديث بلغ الإمام مسلما رحمه الله بواسطة رجل واحد إلى سفيان ابن عيينة ، وكذلك بلغ تلميذه بواسطة رجل واحد إليه .

رسول الله ﷺ : إبتوني بالكشف والدواة ، أو اللوح والدواة ، أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا . فقالوا : إن رسول الله ﷺ يهجر .

٤١١- وحدثني محمد بن رافع ، وعبد بن حميد ، قال عبد : أخبرنا ، وقال ابن رافع : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، قال : لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ، فقال النبي ﷺ : هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده ، فقال عمر : إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله ، فاختلف أهل البيت ، فاختصموا ، فمنهم من يقول : قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتاباً لن تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر ، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : قوموا . قال عبيد الله : فكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم .

قوله : ” ائتوني بالكشف والدواة “ وكانوا يستعملون كتف الشاة أو البعير للكتابة عليها ، لعوز القرطاس أو ندرته ، وذكر الحافظ في الفتح ١ : ١٨٦ أن المأمور به كان علياً رضي الله عنه ، واستدل له برواية في مسند أحمد ، وسيأتي لفظها وما فيها عن قريب إن شاء الله تعالى .

قوله : ” فكان ابن عباس يقول “ ووقع في رواية البخاري في العلم : « فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية الخ ، وظاهره أن ابن عباس كان معهم ، وأنه في تلك الحالة خرج قائلًا هذه المقالة ، ولكن حقق الحافظ في الفتح ١ : ١٨٦ أن الأمر ليس في الواقع كما يقتضيه هذا الظاهر ، بل قول ابن عباس المذكور إنما كان يقوله عند ما يحدث بهذا الحديث ، وأيد الحافظ ذلك بروايات عدة .

قوله : ” إن الرزية “ أصله : الرزية ، وكذلك وقع في بعض روايات البخاري ، ومعناها المصيبة ، وقد تسهل الهمزة ، وتشدد الياء كما في النسبة والنسية .

قوله : ” من لغظهم “ بفتح الغين وإسكانها ، يعني : الضجة ، واختلاف الصوت ، كما في جامع الأصول لابن أثير .

مطاعن الشيعة في قصة القرطاس والرد عليها

وقد طعن الشيعة الرافضة من أجل هذا الحديث في الصحابة رضي الله عنهم ، ولا سيما في سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، بوجوه متعددة :

١- إن عمر رضي الله عنه ومن وافقه من الصحابة خالفوا أمر رسول الله ﷺ ، حيث أمرهم بأن يأتوا باللوح والدواة ، فأبوا عليه ذلك .

٢- لأنهم قد منعوا الأمة المسلمة حقها ، فإن الكتاب الذي كان ﷺ يريد كتابته إما كان لوقاية الأمة عن الضلالة ، وقد أدى عدم كتابته إلى اختلاف كثير وقع في مختلف طوائف الأمة ، وجميع ذلك يرجع سببه إلى من امتنع من الكتابة .

٣- إنه ﷺ كان يريد أن يكتب الخلافة لعلي رضي الله عنه ، ولذلك تعرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فندعه عن ذلك ، لتسليط غير أهل البيت عليها .

٤- إن عمر رضي الله عنه قد نسب رسول الله ﷺ إلى الهذيان ، حيث قال : أهجرت رسول الله ﷺ ، مع أن رسول الله ﷺ معصوم عن الجنون والهذيان وأمثالها من العوارض .

فأما الطعن الأول والثاني فتجيب عنها لإحتمالاً ولإلزاماً ، ثم تفصيلاً وتحقيقاً :

فأما الجواب الإجمالي ، فإنه لو كان امتناع الصحابة عن الإنيان باللوح والدواة في مثل ذلك الحال معصية - والعياذ بالله - فإنه لم يتفرد به عمر رضي الله عنه ، بل شاركه فيه جميع أهل البيت الذين كانوا حاضرين في ذلك الوقت والمقام ، ولا سيما سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فإنه فعل في تلك الحال عين ما فعله سيدنا عمر رضي الله عنه .

فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده ١ : ٩٠ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، قال : « أمرني النبي ﷺ أن آتية بطبق يكتب فيه ما لا تضل أمته من بعده ، قال : فخشيت أن تفوتني نفسه ، قال : قلت : إني أحفظ ، وأعي ، قال : أوصي بالصلاة ، والزكاة ، وما ملكت أيمانكم (١) » .

(١) هذا الحديث في إسناده نعم بن يزيد ، وهو مجهول كما في التهذيب ، غير أن الحافظ ذكر جزءاً منه في الفتح ١ : ١٨٦ ولم يتكلم عليه بشيء مما يدل على كونه مقبولا عنده ، على أن الشيعة يستدلون بروايات في إسناده من هو أكثر جهالة من هذا .

وإن هذه الرواية تقطع جميع مطاعن الشيعة من شأفتها ، فإنها صريحة في أنه لم يكن في ذلك الوقت أيما فرق بين موقف سيدنا عمر وسيدنا علي رضي الله عنهما ، فإن كان واقعة هذه الرواية عين واقعة الباب فإن كليهما امتنعا عن الكتابة إشفافاً على رسول الله ﷺ ، فقال عمر : « إن رسول الله ﷺ غلب عليه الوجع » وقال علي : « فخشيت أن تفوتني نفسه » وإن كانت واقعة هذه الرواية غير واقعة الباب ، فإن جميع ما طعن به الشيعة في سيدنا عمر رضي الله عنه يتوجه إلى سيدنا علي في واقعة مسند أحمد ، فما هو جوابهم فيه فهو جوابنا في سيدنا عمر رضي الله عنه .

وبالتالي ، تدل هذه الرواية على أن الوصية التي كان رسول الله ﷺ يريد أن يكتبها في ذلك الوقت لم تكن في شيء من أمر الخلافة ، وإنما كانت تأكيد أحكام الصلاة ، والزكاة ، والعبيد ، والإماء ، وأمثالها .

وأما الجواب التحقيقي عن الطعن الأول فإن عمر رضي الله عنه ، ومن وافقه لم يخالفوا أمر رسول الله ﷺ معصية منهم أو عنادا ، وحاشاهم عن ذلك ، وإنما قصدوا أن لا يلحق النبي ﷺ تعب في هذه الحالة الشديدة من المرض ، وقد صرح ابن عباس في أول هذا الحديث أن رسول الله ﷺ اشتد وجعه ذلك اليوم ، وإنما اجتمع أصحابه وأهل بيته لعيادته وتمريضه ، ولم يقع مثل ذلك لرجل مريض يشتد مرضه ، فيجتمع حوله أهل بيته ، ويريد أن يفعل شيئاً ، فيمنعه أهل البيت من ذلك مخافة اشتداد مرضه ، فلا يفهم أحد أنهم يعاندونه أو يعصونه ، وإنما يستحسن منهم مثل هذا في مثل ذلك الوقت ، لأنه يدل على عنايتهم بأحوال المريض ، وإشفائهم عليه ، واجتهادهم في صيانتهم عن الوقوع في المتاعب .

ثم إن عمر رضي الله عنه إنما فعل ذلك لأنه كان يزعم أن رسول الله ﷺ لا يموت حتى يفنى المنافقين ، ويظهر كلمة الإسلام على فارس والروم ، فكان يقدر أنه عليه السلام لو امتنع عن الكتابة في مثل هذه الشدة لأمكن له ذلك في وقت آخر يخف فيه مرضه ، أو يبرأ فيه تماماً ، فلم يكن في زعمه شيء يفوت الأمة لو لم يكتب ذلك الكتاب في مثل تلك الشدة .

ويبدل على ذلك ما أخرجه ابن سعد في طبقاته ٢ : ٢٤٤ من طريق الواقدي . عن ابن عباس :

« إن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه : ائتوني بدواة وصحيفة أكتب لكم كتاباً

لن تضلوا بعده أبدا ، فقال عمر بن الخطاب : من لفلاة وفلاة مدائن الروم ؟ إن رسول الله ﷺ ليس بميت حتى نفتتحها .

وقد ثبت في غير رواية أنه ﷺ لم يعترف بوفاة رسول الله ﷺ ، حتى قال : « لن يموت رسول الله ﷺ حتى يفنى المنافقين » كما في طبقات ابن سعد ٢ : ٢٦٧ ، وقال من الغد : « كنت أرجو » أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبرنا يريد بذلك أن يكون آخرنا كما رواه البخاري في الأحكام .

فهذا كله يدل على أن عمر بن الخطاب لم يخطر بباله أبداً أن رسول الله ﷺ سيتوفى في مرضه هذا ، وإنما كان يعتقد أنه يبرأ ، فيعيش حتى يفنى المنافقين ، ويظهر على فارس والروم ، حتى يكون آخر من في عهده وفاة ، ثم كان يعتقد في جانب آخر أنه ﷺ لم يكن ليتترك شيئا مما أمر بتبليغه إلا بلغه إلى الأمة ، ولئن كان شيئا يريد أن يوصى به لأمكن أن يوصى به في وقت آخر بعد برئه ، أو خفة مرضه ، فلا حاجة إلى هذا التعجيل في مثل هذه الشدة التي يخاف فيها التعب على رسول الله ﷺ ، ومن أجل هذا قال في حديث الباب : « إن رسول الله ﷺ غلب عليه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله » .

وكم أبدى سيدنا عمر بن الخطاب أمام النبي الكريم ﷺ من آراء وافقه عليها رسول الله ﷺ فكان هذا القول أيضا رأيا رآه في ذلك الوقت ، فأبداه ، ولو كان خطأ لمنعه النبي ﷺ ، وما أقره على ذلك ، ولكن رسول الله ﷺ لم ينكر عليه ، ولا منعه ، فظهر أنه لم يكن عنادا ، ولا معصية ، والعياذ بالله العظيم .

ثم لو فرضنا أن ذلك الرأي كان خطأ ، فإنما كان ذلك باجتهاد ، ولم يفرد به عمر بن الخطاب بل شاركه فيه جميع أهل البيت ، لأنه لم يأت أحد بالصنيفة ، ولا باللواة ، ولم يكن سيدنا عمر بن الخطاب ليمسك بيد أحد يأتي بها ، وإنما كان يرى رأيا فتكلم به ، فلما لم يتقدم أحد بذلك تبين أن ذلك الأمر لم يكن للوجوب عند سائر أهل البيت ، وإلا لا مثله من يزعمه للوجوب ، رغم رأى الآخرين .

وما أحسن ما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ٣ : ١٣٦ وهو يتحدث عن طعن الروافض في سيدنا عمر من أجل حديث الباب ، يقول :

« ولو أن عمر بن الخطاب اشتبه عليه أمر ثم تبين له أوشك في بعض الأمور ، فليس هو أعظم ممن يفنى ويقضى بأمور ، ويكون النبي ﷺ قد حكم بخلافها مجتهدا في ذلك ،

ولا يكون قد علم حكم النبي ﷺ ، فإن الشك في الحق أخف من الجزم بنقيضه ، وكل هذا باجتهاد سائق كان غايته أن يكون من الخطأ الذي رفع الله المؤاخذة به ، كما قضى على ﷺ في الحامل المتوفى عنها زوجها أنها تعتد أبعد الأجلين ، مع ما ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنه لما قيل له : إن أبا السنابل بن بعكك أفتى بذلك سبيعة الأسليمية ، فقال رسول الله ﷺ : كذب أبو السنابل ، حلفت فانكحى من شئت ، فقد كذب النبي ﷺ هذا الذي أفتى بهذا ، وأبو السنابل لم يكن من أهل الاجتهاد ، وما كان له أن يفتى بهذا مع حضور النبي ﷺ ، وأما علي وابن عباس وإن كانا أفتيا بذلك لكن كان ذلك عن اجتهاد ، وكان ذلك بعد موت النبي ﷺ ، ولم يكن بلغها قصة سبيعة ، وهكذا سائر أهل الاجتهاد من الصحابة رضى الله عنهم إذا اجتهدوا ، فأفتوا ، وقضوا ، وحكموا بأمر والسنة بخلافه ، ولم تبلغهم السنة كانوا مثابين على اجتهادهم .

ثم إن رسول الله ﷺ لم يعاقب أحدا ممن امتنع عن الكتابة ، ولم يعاتبه ، سوى ما قال : « قوموا عني » ، مع أنه قد عاقب في مرض وفاته أهل البيت الذين لدوه ﷺ زعما منهم بأنه مبتلى بذات الجنب ، فلم يكتب ﷺ بمعاتبتهم في ذلك قولا ، وإنما عاقبهم جميعا باللدود إلا العباس رضي الله عنه ، وقصته مشهورة . فلو كان الامتناع عن الكتابة في ذلك الوقت معصية أو ذنبا لما ركههم رسول الله ﷺ دون عتاب أو عقاب .

الجواب عن الطعن الثاني

وأما الطعن الثاني ، فالجواب عنه أن الأمر الذي أراد النبي ﷺ كتابته في ذلك الوقت لا يخلو من حالين : إما أن يكون شيئا نحتم عليه تبليغه ، ونخشى بجهله الضلال على الأمة قطعاً ، وإما أن يكون تأكيداً لما بلغه في الماضي ، فأراد أن يكتبه ليكون أبقي أثراً .

فإن كان الحال هو الأول ، فلا يمكن من رسول الله ﷺ أن يترك تبليغ ما أمر بتبليغه لمنع بعض المانعين ، أو مخالفة بعض المخالفين ، فإنما المعهود منه ﷺ أنه بلغ كل ما أمر به ، ولو على قيمة نفسه وما له ووطنه ، فكيف يترك بيان ما تفضل الأمة بغيره لمجرد أن بعض الصحابة منعه من ذلك ؟ وقال الإمام البيهقي رحمه الله في أواخر كتابه دلائل النبوة : « ولو كان مراده ﷺ أن يكتب ما لا يستغنون عنه لم يتركه لاختلافهم ، ولا لغيره ، لقوله تعالى : بلغ ما أنزل إليك ، كما لم يترك تبليغ غير ذلك لمخالفة من خالفه ، ومعاداة من عاداه » حكاه النووي رحمه الله .

ثم إن النبي ﷺ عاش بعد هذه الواقعة نحواً من أربعة أيام ، لأن واقعة القرطاس وقعت يوم الخميس ، وتوفي رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، فلو كان الشئى السدى أراد كتابته وصية واجبة عليه لأوصى به في هذه الأيام ، وقد ثبتت عنه ﷺ في هذه الأيام عدة أحكام ، وقد ثبت في عدة روايات خفة مرضه ﷺ خلال هذه المدة ، فلو كانت الكتابة شيئاً لا تستغنى عنه الأمة لما تركها رسول الله ﷺ .

وإن كان الحال هو الثانى ولم يكن الشئى المقصود بالكتابة شيئاً جديداً يبلغه إلى الأمة ، وإنما كان تأكيداً لما بينه من قبل ، فلا سبيل إلى الطعن فيمن خالف الكتابة لشدة وجعه ﷺ ، فإنهم لم يفوتوا الأمة شيئاً من رسول الله ﷺ .

فحين من هذا أن ما قصد النبي ﷺ إما أن يكون تأكيداً محضاً لما بينه من قبل ، ولذلك تركه اعتماداً على بيانه السابق ، أو كان شيئاً لا يجب عليه تبليغه ، وإنما أراد بيانه شفقة على الأمة ، ثم بداله باجتهاده أو بوحي من الله تعالى أن ترك كتابته أولى ، فتركه ، ولا يتصور من رسول الله ﷺ أن يمنعه بعض أصحابه عن إبداء ما فيه خير وصلاح للمسلمين .

الجواب عن الطعن الثالث

وأما الطعن الثالث ، فإنما هو مجرد دعوى لا سبيل للتدليل عليه ، ومن أين علم هؤلاء أن رسول الله ﷺ كان يريد أن يكتب الخلافة لعلى بن أبي طالب ؟ ولئن كان يريد ذلك لما منعه الثقلان عنه ، وكيف يمسك عن إظهار هذا الحق بمجرد مخالفة سيدنا عمر بن الخطاب ؟ أفكان - والعياذ بالله - يخاف عمر بن الخطاب ؟ وهو الذى لم يخف عمر بن الخطاب ، ولا أحداً أقوى منه ولا أشجع فى حالة كفره ، فكيف يخافه بعد إسلامه ؟ أفلا يرى هؤلاء الطاعنون أن طعنهم هذا ليس طعناً فى سيدنا عمر بن الخطاب فحسب ، وإنما هو طعن فى تبليغ رسول الله ﷺ ، وفى رسالته ، وفى شجاعته ، وفى حميته ، وهكذا الشحاء تعمى أبصار الرجال ، والعصبية تجعل الرجل لا يعرف ما يقول .

ولئن كان المقصود بهذه الكتابة استخلاف أحد لكان المقصود كتابة الخلافة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فإنه هو الذى استخلفه رسول الله ﷺ فى الحج ، وفى الصلوات طول مرضه الذى توفي فيه ، وكان ذلك إشارة واضحة إلى استخلافه فى الإمامة الكبرى ، ولذلك قال على بن أبي طالب : « فلما قبض رسول الله ﷺ نظرت ، فإذا الصلاة علم الإسلام ،

وقوام الدين ، فرضينا لدينانا من رضى رسول الله ﷺ لديتنا ، فبايعنا أبا بكر ، ذكره ابن عبد البر فى الاستيعاب ٢ : ٢٤٢ .

وقد أخرج ابن قتيبة فى غريب الحديث ٢ : ١٢٤ من طريق الربيع بن نافع الحلبي ، عن إبراهيم بن يحيى المدني ، عن صالح مولى التوءمة حديث على أنه قال : « أسلم والله أبوبكر ، وأنا جذعة ، أقول فلا يسمع قولى ، فكيف أكون أحق بمقام أبى بكر ؟ » .

وروى عن سعيد بن المسيب قال : « خرج على بن أبى طالب لبيعة أبى بكر ، فبايعه ، فسمع مقالة الأنصار ، فقال على : يا أيها الناس : أيكم يؤخر من قدم رسول الله ﷺ ، ذكره على المتقى فى كنز العمال ٣ : ١٤١ فى كتاب الخلافة من قسم الأفعال ، وعزاه إلى العشارى ، واللالكائى ، والأصبهاني فى الحجة ، وذكر روايات أخرى من هذا النوع .

وقد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال لعائشة : « لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبى بكر ، وابنه ، فأعهد أن يقول القائلون ، أو يتمنى المتمنون ، ثم قلت : يا بى الله ويدفع المؤمنون ، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون » كما رواه البخارى فى المرضى ، وفى الأحكام .

فلم لا يجوز أن يكون النبى ﷺ دعا الكتف والدواة ، ليكتب الخلافة لسيدنا أبى بكر الصديق ﷺ ؟ ثم بداله أن يترك الأمر شورى على المسلمين ، لما كان يعرف أن المؤمنين يأبون إلا أبا بكر ﷺ .

وقد ثبت فى بعض كتب الشيعة أيضا أن سيدنا على بن أبى طالب ﷺ قد اعترف بأنه لم يعهد إليه رسول الله ﷺ شيئا ، وإنما أخذ منه الميثاق لبيعة أبى بكر ﷺ ، فقد ذكر فى نهج البلاغة أنه قال : « رضينا عن الله قضاءه ، وسلمنا لله أمره ، أترانى أكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ والله لأننا أول من صدقه ، فلا أكون أول من كذب عليه ، فنظرت فى أمرى ، فإذا طاعنى سبقت بيعتى ، وإذا الميثاق فى عنقى لغيرى » راجع الخطبة ٣٦ من نهج البلاغة ١ : ٨٩ .

والظاهر من هذا الكلام أنه ﷺ يتحدث عن بيعته لأبى بكر الصديق ﷺ ، وأنه بايع أبا بكر ﷺ وفاء لميثاق يظهر أن رسول الله ﷺ واثقه به ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الجواب عن الطعن الرابع

وأما الطعن الرابع فهو أن عمر بن الخطاب ﷺ نسب إلى رسول الله ﷺ الهذيان فى

الكلام بقوله: «أهجر رسول الله ﷺ؟». والجواب عنه أتى لم أجد في شئ من الروايات الصحيحة أن قائل هذا الكلام هو سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإنما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما أن الصحابة اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: «أهجر رسول الله ﷺ؟» ولم يصرح بأن قائله عمر. وحينئذ فهذا الكلام يحتمل وجوها:

منها ما ذكره العلامة الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي رحمه الله في كتابه الفارسي المعروف «التحفة الاثنا عشرية» ص ٤٥٣، أن هذا الكلام قاله الذين كانوا يحبون أن يكتب لهم رسول الله ﷺ الكتاب، وكان استفهامهم هذا للإنكار، وأرادوا أننا يجب علينا الامتثال بما أمر به النبي ﷺ، لأنه عليه الصلاة والسلام لا يهجر في كلامه، وإنما هو محمّد في أمره بالكتابة، فكانهم خاطبوا سيدنا عمر ومن وافقه بقولهم: «أهجر رسول الله ﷺ في زعمكم؟» حيث لا تمتثلون بأمره؟» والمراد أنه لم يهجر، وأمره هذا جد.

وحينئذ فلا إشكال على أحد، فإنه لم ينسب أحد رسول الله ﷺ إلى الهذيان، وإنما كان ذلك استفهاما للإنكار.

ومنها: أن يكون هذا من كلام عمر، أو من أحد من وافقه، والمراد: استفهموا رسول الله ﷺ: هل أمره هذا جد وعزيمة؟ أو أنه جرى على لسانه في شدة المرض، كما يجرى على ألسنة المرضى كلام لا عزيمة فيه؟ وإنما قالوا ذلك لأن النبي الكريم ﷺ لا يمتنع عليه المرض، ولا آثاره وعلائمه، وكان إذ ذاك في شدة الوجع فعلا، ولا يمكن لنا أن نتصور مدى اضطراب الصحابة في ذلك الوقت، وكان من أهم المهات عند الصحابة حينئذ أن يزول عنه ذلك الوجع، ولا يلحقه تعب يفضي إلى ازدياد فيه، وكانوا في جانب آخر مستيقنين بأنه ﷺ لم يقصر في أداء الرسالة وتبليغ الأمانة، وكانوا في جانب ثالث يعرفون أن كتابته غير القرآن مما لا يستحسنه رسول الله ﷺ إلا في الضرورة الشديدة لئلا يلتبس بالقرآن، فلوزعم منهم زاعم في هذه الأحوال أن أمره بالكتابة في هذا المرض الشديد ليس عزيمة، فأراد أن يستفهمه: هل هو من عزائم الأمور أو هو شئ جرى على لسانه دون جد أو عزيمة؟ فإنه ليس من سوء الأدب في جنبه ﷺ في شئ، وإنما هو من الاضطراب الطبيعي الذي ابتلى به الصحابة في ذلك الحين الشديد.

ومنها: أن يكون «الهجر» في هذا الكلام بمعنى الفراق، لا بمعنى الهذيان، وقد صرح علماء اللغة بأن قولهم: «هجر يهجر» يستعمل بمعنى الترك والمفارقة أيضا، وراجع

تاج العروس ٣ : ٦١١ ، وعليه فالمراد : « استفهموا رسول الله ﷺ : هل هو يفارقنا ؟ حيث يأمرنا بكتابة وصيته ؟ » ويؤيده ما ذكرنا في الجواب عن الطعن الأول أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يزعم أن رسول الله ﷺ لا يتوفى حتى يفتي المنافقين ، ويظهر الإسلام على فارس والروم ، فلو كان هو أو أحد غيره من الصحابة أراد أن يسأله ﷺ : هل حان فراقه إيانا ؟ لما كان فيه شئ يطعن به قبيحهم ، وإنما كان هذا الكلام صادر الفرط حبهم لرسول الله ﷺ ، وكرهيتهم لفراقه .

فاندحضت المطا عن جميعا بهذا فيرها ، والحمد لله رب العالمين . ثم كتاب الوصايا بتوفيق الله سبحانه للعشرين من شهر رجب الخير سنة أربع وأربعائة بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها ألف تحية ، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لإكمال باقي الأبواب ، إنه تعالى سميع قريب مجيب وإنه على كل شئ قدير .



كتاب النذر

باب الأمر بقضاء النذر

٤١١٢- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، ومحمد بن رمح بن المهاجر ، قالوا : أخبرنا الليث ، ح وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ،

كتاب النذر

النذر ، على ما عرفه الراغب : إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر ، فهو شيء من العبادات ، يوجهه الرجل على نفسه ، إما مطلقا ، وإما بوقوع واقعة ، كقوله : لله على أن أصوم يوم كذا ، أو كقوله : إن شفى الله مريضى فعلى صوم شهر .

وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ٥ : ٤١٤ : « النون والذال والراء كلمة تدل على تخويف ، أو تخوف ، منه الإنذار : الإبلاغ ، ولا يكاد يكون إلا في التخويف . وتناذروا : خوف بعضهم بعضا ، ومنه النذر ، وهو أنه يخاف إذا أخلف ، قال ثعلب : نذرت بهم فاستعددت لهم ونذرت منهم ، والنذر : المنذر ، والجمع النذر (بضمين) . والنذر أيضا : ما يجب ، كأنه نذر ، أي أوجب » .

باب الأمر بقضاء النذر

قوله : « عن عبيد الله بن عبد الله » يعني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان معلم عمر بن عبد العزيز ، وأستاذ الزهري ، فقيها ، محدثا ، شاعرا ، قال الزهري : « ما جالس أحدنا من العلماء ، إلا وأرى أنى قد أتيت على ما عنده ، وقد كنت اختلفت إلى عسرة ، حتى ما كنت أجمع منه إلا معادا ، ما خلا عبيد الله بن عتبة ، فإنه لم آتبه إلا وجدت عنده علما طريفا » مات سنة ٩٨ هـ أو ٩٩ هـ ، كذا في التهذيب ٧ : ٢٤ .

عن ابن عباس أنه قال : استشفى سعد بن عبادَةَ رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه ، توفيت

قوله : " عن ابن عباس " هذا الحديث أخرجه البخارى في الإيمان والنذور ، باب من مات وعليه نذر ، وفي الوصايا ، باب ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه ، وفي الحيل ، باب في الزكاة ، ومالك في الموطأ ، في النذور والإيمان ، باب ما يجب من النذور في المشي ، وأبو داود في الإيمان ، والنذور ، باب في قضاء النذر عن الميت ، رقم ٣٣٠٧ ، والترمذى في النذور والإيمان باب ما جاء في قضاء النذر عن الميت ، رقم ١٥٤٦ ، والنسائى في الإيمان والنذور ، باب من مات وعليه نذر ، وابن ماجه في الكفارات ، باب من مات وعليه نذر ، رقم ٢١٣٢ .

قوله : " سعد بن عبادَة " وهو الصحابى الأنصارى المشهور ، سيد الخزرج ، شهد العقبة ، وكان أحد النقباء ، وكان يكتب بالعربية ، ويحسن العوم والرمي ، فكان يقال له : الكامل ، وكان مشهوراً بالجلود ، هو وأبوه ، وجده ، وولده ، وكان لهم أطم ينادى عليه كل يوم : من أحب الشحم واللحم فليأت أطم دليم بن جارثة ، وكانت جفنة سعد تنور مع النبي ﷺ في بيوت أزواجه ، وروى ابن أبى الدنيا من طريق ابن سيرين ، قال : كان أهل الصفة إذا أمسوا انطلق الرجل بالواحد ، والرجل بالاثنين ، والرجل بالجماعة ، فأما سعد فكان ينطلق بثمانين . وقال مقسم عن ابن عباس : كان لرسول الله ﷺ في المواطن كلها رايتان : مع على راية المهاجرين ، ومع سعد بن عبادَة راية الأنصار . وقصته في تخرجه عن بيعة أبي بكر مشهورة الله أعلم بها ، وخرج إلى الشام ، ومات بحوران سنة ١٥ هـ وقيل سنة ١٦ هـ . هذا ماخص ما في الإصابة ٢ : ٢٨ .

قوله : " في نذر كان على أمه " اختلف العلماء في تعيين هذا النذر ، ف قيل : كان صوماً ، وقيل : كان عتقاً ، وقيل : كان صدقة ، وقيل : كان نذراً مطلقاً مبهماً ، وليس عند أحد دليل صريح على قوله ، وقد ساق الحافظ في الفتح ١١ : ٥٠٧ جميع الأقوال ، والروايات التي استدلو بها ، وتعقب جميعها ، ورجح أن النذر كان معيناً لا مبهماً ، قلت : قد ذكر ابن أثير في جامع الأصول ١١ : ٥٥٤ رواية عزاها للنسائى وفيها : « إن سعداً أتى النبي ﷺ ، فقال : إن أمى ماتت ، وعليها نذر ، أفيجزئ عنها أن أعتق عنها ؟ قال : أعتق عن أمك » ولم أجد هذا اللفظ في النسخة المطبوعة من المحتجبى ، فإن يكن ثابتاً في نسخة أخرى

قبل أن تقضيه . قال رسول الله ﷺ : فاقضه عنها .

٤١١٣- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، ج وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والناقد ، وإسحاق بن إبراهيم ، عن ابن عيينة ، ج وحدثني حملة بن يحيى ،

منه ، كما يظهر من عزو ابن أثير ، فإن هذه الرواية ترجح أن النذر كان إعتاقا ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " فاقضه عنها " وزاد البخارى فى النذور من طريق شعيب : « فكانت سنة بعد » . يعنى : صار قضاء الوارث ما على المورث طريقة شرعية ، أعم من أن يكون وجوبا ، أو ندبا . وإن هذه الزيادة مما تفرد بها شعيب من بين تلامذة الزهرى ، ورجح الحافظ فى الفتح أنها من كلام الزهرى ، ويحتمل أن تكون من شيخه ، والله أعلم .

ثم ههنا مسألان :

الأولى : هل يجب على الوارث أن يقضى ما نذره وارثه فى حياته ، ثم مات قبل الوفاء به ؟ فقال أهل الظاهر : يجب عليه ذلك ، واستدلوا بصيغة الأمر فى حديث الباب ، فإنها تدل على الوجوب .

وقال الجمهور من الفقهاء ومنهم الحنفية ، : إنه لا يجب على الوارث ، وإنما هو مستحب له ، إلا أن يكون حقا فى المال ، ويكون للميت تركة ، فيقضى عنه منها . واستدلوا بما أخرجه البخارى وغيره عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : « أتى رجل النبي ﷺ ، فقال له : إن أختي نذرت أن تحج ، وإنها ماتت ، فقال النبي ﷺ : لو كان عليها دين أكنت قاضيه ؟ قال : نعم ، قال : فاقض الله ، فهو أحق بالقضاء » .

ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ شبه النذر بالدين ، وإن قضاء الدين عن الميت لا يجب على الوارث ، ما لم يخلف المورث تركة يقضى منها .

وأما صيغة الأمر فى حديث الباب ، فأجاب عنها ابن قدامة رحمه الله بقوله : « إن السائل سأل النبي ﷺ : هل يفعل ذلك أولا ؟ وجوابه يختلف باختلاف مقتضى سؤاله ، فإن كان مقتضاه السؤال عن الإباحة فالأمر فى جوابه يقتضى الإباحة ، وإن كان السؤال عن الإجزاء فأمره يقتضى الإجزاء ، كقولهم : أنصلى فى مريض الغنم ؟ قال : صلوا

أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، وعبد بن حميد ، قالوا :
أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، ح وحدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا عبدة بن
سليمان ، عن هشام بن عروة ، عن بكر بن وائل كلهم عن الزهري بإسناد الميث ،
ومعنى حديثه .

في مباحض الغنم ، وإن كان السؤال عن الوجوب فأمره يقتضي الوجوب . . . وسؤال السائل
في مسألتنا كان عن الإجزاء ، فأمر النبي ﷺ بالفعل يقتضيه لا غير ، وراجع المغني مع الشرح
الكبير ١١ : ٣٧٠ .

والمسألة الثانية : هل يجوز للوارث أن يقضي كل ما نذر مورثه ؟ سواء كان نذرا
ماليا أو بدنيا ؟ أو يختص ذلك بنذر دون نذر .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن النذر إن كان ماليا محضا كالصدقة ، فإن أوصى
المورث بالوفاء به ، وخرج ذلك من ثلث ما له ، وجب أن يوفى بنذره من تركته ، فإن
لم يوص بوفاء النذر لم يجب ذلك على الورثة عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقال الشافعي رحمه الله :
إنه بمنزلة الدين ، فيجب قضاؤه على الورثة ، وإن لم يوص به المورث ، ولنا أنه عبادة ،
ولا بد فيه من الاختيار ، وذلك في الإيصاء ، دون الوراثة ، لأنها جبرية . وراجع للتفصيل
الهداية ، وفتح القدير ٢ : ٨٤ من كتاب الصوم .

وأما النذر بالعبادات البدنية ، فإن كانت مالية أيضا ، كالحج ، فذهب الجمهور
أنها تجري فيها النيابة ، فإن أوصى به المورث وخرج نفقته من الثلث ، وجب الوفاء به
من تركته ، وإلا فالوفاء به مستحب للورثة ، وليس بواجب . وخالفهم مالك رحمه الله في
المشهور عنه ، فقال : لا تجري النيابة في الحج ، وقد مرّت هذه المسألة بتفاصيلها في كتاب
الحج ، باب الحج عن العاجز لزمانة وهمم ونحوهما أو للموت .

وأما النذر بالعبادات البدنية المحضة ، فإن كانت صلاة فلا يصلي الوارث عن مورثه
بالإجماع ، لأنها لا بدل لها بحال إلا في رواية مرجوحة عن أحمد بن حنبل ، وأما سائر الأعمال
غيرها كالصوم فقال أحمد بن حنبل : إنه ينوب الولي عنه فيها وليس بواجب عليه ،
ولكن يستحب له ذلك ، على سبيل الصلة والمعروف ، كما في المغني لابن قدامة ، مع الشرح
الكبير ١١ : ٣٦٩ ، واستدل له بما تقدم عند المصنف في كتاب الصوم من حديث ابن عباس
قال : وجاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! إن أمي ماتت ، وعليها

باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا

٤٠١٤ - وحدثني زهير بن حرب ، وإسحاق بن إبراهيم ، قال إسحاق : أخبرنا وقال زهير : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن عبد الله بن مرة عن عبد الله بن عمر ، قال : أخذ

صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ قال : أرأيت لو كان على أمك دين ، فقضيته ، أكان ذلك يؤدي عنها ؟ قالت : نعم ، قال : فصومي عن أمك .

والمشهور عن الإمام أحمد رحمه الله أنه يقول بجواز النية في الصوم المنذور فقط ، وأما في صوم رمضان فلا .

وخالفه أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى ، فقالوا : لا تجزئ النية في شيء من العبادات البدنية ، غير أنه يجوز للوارث أن يفدي عن مورثه مكان الصلاة والصوم ، واستدلوا بما أخرجه الترمذي عن نافع ، عن ابن عمر ، رفعه في رجل مات وعليه صيام : « يطعم عنه عن كل يوم مسكين » وصحح الترمذي والدارقطني وقفه على ابن عمر . وأجابوا عما استدل به أحمد بن حنبل من حديث ابن عباس أن مراده القضاء عن الميت ، أو التطوع بالصوم ، وإهداء ثوابه له . وقد مرت هذه المسألة مبسطة في كتاب الصوم ، باب قضاء الصوم عن الميت ، فراجع ، وليراجع أيضا إعلال السنن ٩ : ١٣٧ من كتاب الصوم ، و ١٥ : ٣٣٣ من كتاب الوكالة ، وفتح القدير ٢ : ٨٤ .

باب النهي عن النذر إلخ

قوله : « جرير عن منصور » أما جرير فهو جرير بن عبد الحميد الرازي القاضي ، كان ثقة يرسل إليه ، وكان من العباد الحسن ، وثقه أكثر المحدثين ، وقد نسبته بعضهم إلى التدليس والاختلاط ، وقال قتبية : سمعته يشتم معاوية علانية كما في التهذيب ، والله أعلم . وأما منصور فهو ابن المعتز ، وقد تقدم مرارا .

قوله : « عبد الله بن مرة » الهمداني الخارفي الكوفي ، قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعد : مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وقال عمرو بن علي : مات سنة مائة ، كذا في التهذيب ٦ : ٢٤ .

قوله : « عن عبد الله بن عمر » . هذا الحديث أخرجه البخاري في القدر ، باب إلقاء

رسول الله ﷺ يوما ينهانا عن النذر ، ويقول .

العبد النذر إلى القدر ، وفي الإيمان والنذور ، باب الوفاء بالنذر ، وأبو داود ، رقم ٣٢٨٧ ، والنسائي ، كلاهما في النذور والإيمان ، باب النهي عن النذر ، وباب النذر لا يقدم شيئا ولا يؤخره ، وابن ماجه في الكفارت ، باب النهي عن النذر ، رقم ٢١٢٢ .

قوله : ” ينهانا عن النذر ” لعلم أن النذر إن كان مطلقا من غير شرط ، كقول الناظر : لله على أن أصلي ركعتين ، فلا خلاف في جوازه بغير كراهة ، وإنما النهي في حديث الباب متعلق بالنذر المعلق ، مثل أن يقول : إن شئني الله مريضى صمت يومين ، والدليل عليه الفقرة التالية من الحديث ، وهى : « إنسه لا يرد شيئا ، وإنما يستخرج به من الشحيح » والمراد أنه لا يرد القدر ، فلا فائدة في تعليق النذر .

ثم اختلف العلماء في معنى النهي عن النذر في حديث الباب ، ونجد هناك أقوالا آتية :

١- قال ابن الأثير الجزرى في جامع الأصول ١١ : ٥٣٩ : « النهي عن النذر إنما هو تأكيد لأمره ، وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه ، وإسقاط لزوم الوفاء به ، إذ كان بالنهي يصير معصية فلا يلزم الوفاء به ، وإنما وجه الحديث : أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يحرجهم في العاجل نفعا ، ولا يصرف عنهم ضرا ، ولا يرد قضاء ، فلا تنذروا على أنكم تتركون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم ، أو يصرف به عنكم ما جرى به القضاء عليكم ، فإذا فعلتم ذلك فاخرجوا عنه بالوفاء ، فإن الذى نذرتموه لازم لكم » .

وحاصل هذا القول أن النهي عن النذر ليس للمنع منه ، فلا تثبت به حرمة النذر أو كراهته ، وإنما هو تعظيم لأمره ، وتحذير عن التهاون به ، وإن هذا القول منقول عن أبي عبيد ، والخطابى أيضا ، كما حكاه الحافظ فى الفتح ١١ : ٥٠٠ ، وهو الذى جزم به ابن الملك فى مبارق الأزهار ١ : ٢٣٤ .

ولكن هذا القول مدخول من وجوه :

الأول : إن أدنى ما يثبت بالنهي هو الكراهة ، وإن هذا القول يبنى الحرمة والكراهة جميعا . فلو لم تكن فى النذر كراهة ولو تنزيها لما بقى للنهي معنى .

والثاني : إن قول ابن الأثير « ولو كان معناه الزجر عنه لكان في ذلك إبطال حكمه » يرد عليه على أصلنا أن النهي عن الأفعال الشرعية يقتضى مشروعية أصلها ، كما تقرر في الأصول ، فلا يستلزم النهي عن الشيء إبطال حكمه ، كالتطبيقات الثلاث ، فإنها منهية عنها ولكن حكمها ثابت . وأما قوله : « إذ كان بالنهي بصير مغصية فلا يلزم الوفاء به » فيجيب عنه بأن عدم لزوم الوفاء إنما يتأتى فيما إذا كان المنذور به حراما ، ولا يستلزم كراهة نفس فعل النذر أن يصير المنذور به حراما ، فلو قلنا بكراهة النذر لم يلزمنا أنه يستلزم إبطال حكمه ، كما أن الظهار مكروه ، ولكنه يستلزم وجوب الكفارة .

والثالث : أن حديث الباب إنما رواه ابن عمر رضى الله عنهما في واقعة أخرجها الحاكم في المستدرک ، والإسماعيلي في معجمه عن سعيد بن الحارث ، قال : « كنت عند ابن عمر فأتاه مسعود بن عمرو أحد بني عمرو بن كعب ، فقال : يا أبا عبد الرحمن ! إن ابني كان مع عمر بن عبد الله بن معمر بأرض فارس ، فوقع فيها وباء وطاعون شديد ، فجعلت على نفسي : لئن سلم الله ابني ليمشين إلى بيت الله تعالى ، فقدم علينا وهو مريض ، ثم مات ، فما تقول ؟ فقال ابن عمر : أو لم تنهوا عن النذر ؟ إن النبي ﷺ لم يخف » فذكر الحديث المرفوع . وسياقه يدل على أن ابن عمر رضى الله عنهما فهم من الحديث كراهة النذر المعلق ، وإن فهم الصحابي الفقيه مثل ابن عمر أولى من فهم غيره .

٢- قال المازري رحمه الله : « يحتمل عندى أن يكون وجه الحديث أن الناذر يسأى بالقربة مستثقلا لها ، لما صارت عليه ضربة لازب ، وكل ملزوم فإنه لا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار » .

٣- وقال رحمه الله أيضا : « ويحتمل أن يكون سببه أن الناذر لما لم ينذر القربة إلا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالمعاوضة التي تقدر في نية المتقرب . . . ويشير إلى هذا التأويل قوله عليه السلام : إنه لا يأتي بخير ، وقوله : إنه لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره له ، وهذا كالنص على هذا التعليل » .

٤- قال القاضي عياض رحمه الله : « ويقال : إن الإخبار بذلك وقع على سبيل الإعلام من أنه لا يغالب القدر ، ولا يأتي الخير بسببه ، والنهي عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجهلة » حكى هذه الأقوال الثلاثة الحافظ في الفتح .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وحاصل القول الأخير أن النهي إنما يتوجه إذا نذر الرجل باعتقاد أنه يرد من قدر الله وقضائه ، وأما إذا وقع النذر بدون هذا الاعتقاد فلا منع

إنه لا يرد شيئا وإنما يستخرج به من الشحيح .

٤١١٥ - حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا يزيد بن أبي حكيم ، عن سفيان ، عن عبد الله ابن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : النذر لا يقدم شيئا ولا يؤخره ، وإنما يستخرج به من البخيل .

فيه ولا كراهة ، وحاصل قولى المأزرى رحمه الله أنه يكره ، وإن لم يكن بهذا الاعتقاد ، والذى يظهر لى أنه إن كان باعتقاد فاسد فحرام ، وإن لم يكن باعتقاد فاسد فإنه لا يخلو عن الكراهة أيضا لعدم لفظ الحديث ، ووجهه ما قدمناه عن المأزرى رحمه الله ، ويمكن أن يضاف إليه أن النذر المعلق صورته صورة إطماع ، وكأن الناذر يطمع الله سبحانه وتعالى فى عبادته إن أنجز له ما يريد ، والله سبحانه وتعالى غنى عن ذلك . فالمستنون المأثور للعبد إذا عرضته حاجة أن يدعو الله سبحانه ، ويعبده ويتصدق لوجهه ، فإن جميع ذلك مفيد فى دفع البلايا ، وأما أن يعلق عبادته بمحصل ما يريد ، فإنه بظاهره يناق إخلال الصلاة ، والله سبحانه أعلم . وقال شيخ مشايخنا الكنگوهي ، رحمه الله فى الكوكب الدرى (ص ٤١٢) : وجملته الأمر أن الاعتقاد بتأثير النذر بحيث يغنى عن قدر الله شيئا منهى عنه مطلقا ، والبخيل الذى لا ينفق إلا فى النذر سبب مذمة ، وإن لم يعتقد التأثير ، كأنه لا مه على صنيعه ذلك ، وهو أنه لا يعطى لله إلا لغرض دنيوى ، وأما ما سوى هذين فلا بأس به .

قوله : " إنه لا يرد شيئا " يعنى أنه لا يرد قضاء الله سبحانه ، وأوله بعضهم بالقضاء المبرم ، فإنه لا يرد شيئا ، ولكن الذى يظهر لهذا العبد الضعيف أن المراد به ههنا هو القضاء الذى يرد الدعاء ، وهو القضاء المعاق ، فإن عدم رد المبرم من القضاء يعم جميع الأشياء ، ولا يختص بالنذر ، فالمراد - والله أعلم - أن النذر لا يؤثر فى إنجاز ما يريده الإنسان ، حتى فى درجة الأسباب ، بخلاف الدعاء فإنه مؤثر فى درجة الأسباب ، ولذلك فإنه يرد القضاء المعلق ، والله أعلم .

قوله : " يزيد بن أبي حكيم " بفتح الحاء ، هو أبو عبد الله الكنانى العدى ، قال أبو داود : لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : مستقيم الحديث ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، مات سنة ١٢٠ هـ وقال الحافظ فى التقریب : صدوق من التاسعة .

قوله : " وإنما يستخرج به من البخيل " وفى الرواية السابقة : " من الشحيح "

٤١١٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا غندر عن شعبة ح وحدثنا محمد بن المنثري ، وابن بشار ، واللفظ لابن المنثري ، حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة ، عن منصور عن عبد الله بن مرة ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ : أنه نهى عن النذر ، وقال : إنه لا يأتي بخير ، وإنما يستخرج به من البخيل .

٤١١٧ - وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا مفضل ، ح وحدثنا محمد بن المنثري ، وابن بشار ، قالا : حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، كلاهما عن منصور ، بهذا الإسناد نحو حديث جرير .

والشحيح والبخيل كلاهما بمعنى واحد . والمراد أن النذر شيء يخرج من البخيل ما لولاه لم يكن يريد أن يخرج ، وقال الطيبي : « إن الله تعالى يجب الذل والإنفاق ، فمن سمحت أريحته فذلك ، وإلا فشرع النذر ، ليستخرج به مال البخيل » كذا في مرقاة المفاتيح ٣٥ : ٧ .

قوله : « إنه لا يأتي بخير » الحاصل : إن النذر غير مؤثر في إيجاد الخير الذي يريده الإنسان ، وإن الله سبحانه وتعالى يستجيب الدعوات في كل حال ، فلا ينبغي أن تعلق العبادات بشروط ، وإنما يأتي العبد بعبادته خالصة لوجهه الكريم ، ويدعوه في حاجاته ، فإن ذلك يأتي بخير إن شاء الله تعالى .

قوله « غندر » بضم الغين وفتح الدال ، لقب لمحمد بن جعفر ، وقد تقدم وجه تلقيبه بذلك في كتاب المساقاة ، باب جواز اقتراض الحيوان ، والغندر في المحدثين عشرة ، ذكرهم الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣ : ٩٦١ - ٩٦٤ في ترجمة غندر أبي بكر محمد بن جعفر البغدادي الوراق .

قوله : « حدثنا مفضل » هو المفضل بن مهلهل السعدي ، أبو عبد الرحمن الكوفي ، كان ثبتا صاحب سنة ، وفقه ، وللامات الثوري جاء أصحابه إلى المفضل ، وقالوا : تجلس لنا مكانه ، فأبى ، وقال ابن حبان في الثقات : كان من العباد الخشن ممن يفضل على الثوري ، مات سنة ١٦٧ هـ كذا في التهذيب .

قوله : « حدثنا عبد الرحمن » لعلة عبد الرحمن بن مهدي ، وهو غني عن الترجمة ، والله أعلم .

٤١١٨- **وحدثنا** قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز ، يعني الدراوردي ، عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : لا تنذروا ، فإن النذر لا يغني من القدر شيئا ، وإنما يستخرج به من البخيل .

٤١١٩- **وحدثنا** محمد بن المنثري ، وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال : سمعت العلاء يحدث عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر ، وقال : إنه لا يرد من القدر ، وإنما يستخرج به من البخيل .

٤١٢٠- **حدثنا** يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وعلي بن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل ، وهو ابن جعفر ، عن عمرو ، وهو ابن أبي عمرو ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره له ، ولكن النذر يوافق القدر ، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج .

قوله : ” يعني الدراوردي “ بفتح الدال والواو ، وسكون الراء الثانية ، وكان أبوه من دارا بجرد ، مدينة فارس ، وكان مولى لجهينة ، فاستثقلوا أن يقولوا : « دارا بجردى » ، فقالوا : دراوردي ، وقيل : إنه من اندرابة ، كذا في الأنساب للسمعاني ٥ : ٣٣٠ .

وذكر الحافظ عن أحمد بن صالح أنه كان يقول للرجل إذا أراد أن يدخل : اندرون درا ، فلقبه أهل المدينة الدراوردي ، واسمه : عبد العزيز بن محمد بن عبيد ، أبو محمد المدني ، قال ابن سعد : ولد بالمدينة ، ونشأ بها ، وسمع بها العلم والأحاديث ، ولم يزل بها حتى توفي سنة ١٨٧ هـ . وكان ثقة كثير الحديث ، يغلط ، قال المزى : روى له البخاري مقرونا لغيره وقال الساجي : كان من أهل الصدق والأمانة ، إلا أنه كثير الوهم . كذا في التهذيب ٦ : ٣٥٣ - ٣٥٥ .

قوله : ” عن العلاء “ يعني العلاء بن عبد الرحمن ، تقدم في الوصايا ، باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت .

قوله : ” عن أبي هريرة “ هذا الحديث أخرجه البخاري في القدر ، باب إلقاء العبد النذر إلى القدر ، وفي الإيمان والنذور ، باب الوفاء بالنذر ، وأبو داود في الإيمان والنذور ،

٤١٢١- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب ، يعني ابن عبد الرحمن القاري ، وعبد العزيز ، يعني الدراوردي ، كلاهما عن عمرو بن أبي عمرو ، بهذا الإسناد مثله .

باب لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد

٤١٢٢- وحدثني زهير بن حرب ، وعلى بن حجر السعدي ، واللفظ لزهير ، قالوا : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن عمران بن حصين ،

باب النهي عن النذر ، رقم ٣٢٨٨ ، والترمذي في النذور والإيمان ، باب ما جاء في كراهية النذر ، رقم ١٥٣٨ ، والنسائي في الإيمان والنذور ، باب النذر لا يقدم شيئا ولا يؤخره ، وباب النذر يستخرج به من البخيل ، وابن ماجه في الكفارات ، باب النهي عن النذر ، رقم ٢١٢٣ .

قوله : " ولكن النذر يوافق القدر " يعني أن النذر من جملة القدر ، فقدس الله سبحانه وتعالى .

قوله : " ابن عبد الرحمن القاري " بتشديد الياء ، نسبة إلى بني قارة ، وهم بطون معروف من العرب ، وقد قيل في النثر السائر : " قد أنصف القارة من رامها " لصفتهم بالرمي والإصابة ، والقارة لقب ، لقبوا به لأن يعمر بن عوف الشداخ أراد أن يفرقهم في بطون بني كنانة ، فقال رجل منهم :

دعونا قارة لا تنفرونا فنجفل مثل إجفال الظلم

فسموا قارة ، كذا في الأنساب للسمعي ١٠ : ٢٩٤ و ٢٩٥ . ويعقوب بن عبد الرحمن هذا ، هو المدني ، حليف بني زهرة ، سكن الإسكندرية ، أخرج عنه الجماعة إلا ابن ماجه ، وثقه ابن معين ، وأحمد ، وابن حبان ، كذا في التهذيب .

باب لا وفاء لنذر في معصية الله الخ

قوله : " عن أبي المهلب " بفتح اللام المشددة ، مشهور بكنته ، واختلفوا في اسمه اختلافا شديدا ، وهو عم أبي قلابة ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة ، وقال : كان ثقة قليل الحديث ، كذا في التهذيب .

قوله : " عن عمران بن حصين " بضم الحاء مصغرا ، الصحابي الجليل المعروف ،

قال : كانت ثقيف حلفاء لبني عقيل ، فأثرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ . وأسر أصحاب رسول الله ﷺ رجلا من بني عقيل ، وأصابوا معه العضاء ، فأنى

أسلم عام خيبر ، وغزا عدة غزوات ، وكان صاحب راية خزاعه يوم الفتح ، وبعثه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه إلى البصرة ليفقه أهلها ، وولى بها القضاء لمدة ، ثم استقال ، وكان المعروف في أهل البصرة أنه يرى الملائكة الحفظة وكانت تكلمه ، حتى اكتوى في بطنه ، فاحتبست عنه ، وكان قد اعتزل الفتنة ، فلم يقاتل فيها ، وكان مجاب الدعوة ، مات سنة ٥٥٢ هـ أو ٥٥٣ هـ ، كذا في الإصابة ٣ : ٢٧ .

وحديثه هذا أخرجه أيضا أبوداود في الأيمان والنذور ، باب في النذر فيما لا يملك ، رقم ٣٣١٦ ، واختصره الترمذي جدا في السير ، باب ماجاء في قتل الأسارى والقتلاء ، رقم ١٥٦٨ وابن ماجه في الكفارات ، باب النذر في المعصية ، رقم ٢١٢٤ وأخرجه أيضا الدارمي في السير باب إذا أحرز العدو من مال المسلمين ، رقم ٢٥٠٨ ، وأحمد في مسنده ٤ : ٤٣٠ و ٤٣٢ .

قوله : " كانت ثقيف الخ " اعلم أن هذا الحديث مشتمل على واقعيتين : الأولى في قصة تملك النبي ﷺ الناقة العضاء ، وحاصلها أنها كانت لرجل من بني عقيل ، فأسر مع ناقته ، فتملكها النبي ﷺ ، والواقعة الثانية : أن المشركين أغاروا على المدينة بعد الواقعة الأولى ، فذهبوا بالعضاء ، وأسرت عندهم امرأة من المسلمين فانفلتت منهم ، وجاءت بالعضاء إلى رسول الله ﷺ ، ونذرت فيها نذرا ، ومن أجل هذه الواقعة الثانية أخرج المصنف هذا الحديث في النذور .

قوله : " وأصابوا معه العضاء " يعني الناقة التي تسمى عضاء كانت للرجل المأسور من بني عقيل فلما أسره أصحاب النبي ﷺ أصابوا معه هذه الناقة كغنم ، وصارت بعد إلى النبي ﷺ .

وإن هذا الحديث دليل على أن العضاء غير القصواء ، لأن القصواء هي التي هاجر عليها النبي ﷺ ، كما في شرح الزرقاني على المواهب ٣ : ٣٩٠ ، والعضاء إنما أصابها الصحابة كغنم من أسير بني عقيل ، ووقع ذلك بعد الهجرة قطعا ، فبطل قول من قال : إن القصواء والعضاء واحدة ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ .

عليه رسول الله ﷺ وهو في الوثاق ، قال : يا محمد ! فأناه ، فقال : ما شأنك ؟ فقال :
 بم أخذتني ؟ وبم أخذت سابقة الحاج ؟ فقال إعظاما لذلك : أخذتك بجربة حلفائك

ثم ذكر أصحاب السير أن هذه الناقة لم تكن عصباء بمعنى مشقوقة الأذن ، وإنما سميت
 بهذا الاسم ، وقال الزمخشري : العصباء قصيرة اليد ، فيحتمل أن تكون سميت بهذا الاسم
 لقصير يدها ، والله أعلم .

وراجع شرح المواهب اللدنية للزرقاني ٣ : ٣٩١ ، وزاد المعاد ، لابن القيم ١ : ٣٤
 وفتح الباري كتاب الجهاد ٦ : ٥٥ و ٥٦ .

قوله : " وهو في الوثاق " يعني : في القيد ، والوثاق : ما يوثق به ، وزاد أبو داود
 وأحمد : « والنبي ﷺ على حمار له ، عليه قطيفة » .

قوله : " بم أخذت سابقة الحاج ؟ " يريد بسابقة الحاج ناقته العصباء ، فإنها كانت
 تسبق الحجاج في سفرها ، ولم يكن يسبقها أحد . وأخرج البخاري في باب التواضع من كتاب
 الرقاق عن أنس ، قال : « كانت ناقة لرسول الله ﷺ تسمى العصباء ، وكانت لا تسبق ،
 فجاء أعرابي على قعود له ، فسبقها ، فاشتد ذلك على المسلمين ، وقالوا : سبقت العصباء ،
 فقال رسول الله ﷺ : إن حقا على الله أن لا يرفع شيئا من الدنيا إلا وضعه » .

وإنما سأله الأسير عن سبب أخذها ، لأنه كان يعتقد أن له ولقبيلته عهدا من النبي ﷺ ،
 مع أن ثقيفا نقضت العهد بأسر رجلين من أصحاب النبي ﷺ ، فانتقض عهدا وعهد
 حلفاءها .

قوله : " إعظاما لذلك " حكاية حال من الراوى ، وليس من قول النبي ﷺ ،
 ويحتمل أن يكون الإعظام منه ﷺ ، فهو إعظام لحق الوفاء ، وإبعاد لنسبة الغدر إليه ،
 ويحتمل أيضا أن يكون من الأسير ، فيكون في الكلام التقديم والتأخير ، ويكون الإعظام
 إعظام الأخذ ، وقد جرى الأبي في شرحه ٤ : ٣٦٠ على الاحتمالين ، وتبعه السنوسي ،
 وكذا الشيخ محمد ذهني في تعليقه ٢ : ٧٢ ، ولا يخفى أن الاحتمال الأول هو الأرجح ،
 والحاصل أن سؤال الأسير عن سبب أخذه كان يتضمن نسبة الغدر ونقض العهد إلى النبي ﷺ
 وأصحابه ، فأعظمه النبي ﷺ وأجاب بما أجاب .

قوله : " أخذتك بجربة حلفائك ثقيف " الجريرة في اللغة : الذنب والجناية ، يقال :

ثقيف ، ثم انصرف عنه ، فناده ، فقال : يا محمد ! يا محمد ! وكان رسول الله ﷺ رحيمًا رقيقًا ، فرجع إليه ، فقال : ما شأنك ؟ قال : إني مسلم ، قال : لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح . ثم انصرف ، فناده ، فقال : يا محمد ! يا محمد ! فأتاه ، فقال :

جر على نفسه وغيره يجرها بضم الجيم وفتحها ، جريرة : إذا جنى عليهم جناية ، كما في تاج العروس ٣ : ٩٤ .

فالمعنى : أتى أخذتك بجنابة حلفائك ثقيف ، فإنهم أسروا رجلين من أصحابنا ، ونقضوا بذلك عهدهم ، وقد ذكر الخطابي رحمه الله في ذلك وجوها :

الأول : أن العهد كان مع بني ثقيف وحلفاءهم جميعا ، بأنهم لا يتعرضون للمسلمين ، فنقض بنو ثقيف العهد ، ولم ينكره بنو عقيل ، فأخذوا بجريرتهم .

والثاني : أن بني عقيل لم يكن معهم عهد ، فكان الأسير رجلا كافرا لا عهد له ، فكان يجوز أخذه وأسره وقتله ، فإذا جاز أن يؤخذ بجريرة نفسه ، وهي كافرة ، جاز أن يؤخذ بجريرة غيره ممن كان حليفا له .

والثالث : أن يكون في الكلام إضمار ، يريد أنك إنما أخذت ليدفع بك جريرة حلفائك ثقيف ، فيفدى بك الأسرى الذين أسرهم ثقيف ، ألا تراه يقول : « ففدى الرجلين » كذا في معالم السنن للخطابي ٤ : ٣٨٠ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الوجه الثاني بعيد ، والظاهر هو الوجه الأول ، ولا يتنافى الوجه الثالث ، فالظاهر أن العهد كان مع ثقيف وحلفاءها ، فأخذ رجل من بني عقيل ، ليفدى بالرجلين الذين أسرتهم ثقيف ، وقد ذكر الأبى عن شيخه أبي عبد الله أن هذا الحديث أصل في هذا الحكم ، وهو أخذ الحليف بجريرة حليفه ، وإن لم يجرم إلا كونه حليفا فقط ، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف أن ذلك يدار على الشرط أو العرف ، فإن كان المشروط في العهد أن يؤخذ الحليف بجريرة حليفه ، أو كان ذلك معروفا بين الفريقين ، جاز أن يؤخذ الحليف ، وأما إذا لم يكن هناك شرط ، ولا عرف ، فالظاهر عدم الجواز ، وأما في قصة ثقيف فالظاهر أنه كان ذلك مشروطا فيما بينهم ، ولذلك سكت الأسير على جوابه ﷺ ، ولم يناقضه بأن أسره بجريرة حلفائه مخالف للعهد ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح » يعني : كنت تملك أمرك

ما شأنك ؟ قال : إني جائع فأطعمني ، وظمآن فاسقني ، قال : هذه حاجتك ، ففدى بالرجلين .

قبل أن تؤسر ، فأوقلت في تلك الحال ما تقوله الآن ، وهو أنك مسلم ، أنجيت نفسك من الأسر في الدنيا ، والعذاب في الآخرة ، فإن الرجل إن أقر بالإسلام قبل أن يؤسر لم يحز أسره ، ولا قتله ، وأما إذا أسلم بعد الأسر فقد نجى نفسه من القتل فقط ، ولكن يجوز للإمام أن يسترقه ، أو يمن عليه ، أو يفاديه ، فإن الإسلام بعد الأسر لا بنا في الاسترقاق .

قوله : " هذه حاجتك " يعني : أن الطعام والشراب من حاجاتك الأصلية ، فنحن نقضيها ، وفيه دليل على أن الأسير يستحق الطعام والشراب من الذي أسره .

قوله : " فدى بالرجلين " يعني : خلى النبي ﷺ عن سبيله عوضاً عن تحلية ثقيف الرجلين الذين أسرتها من أصحاب النبي ﷺ .

وربما يخالج الصدور أنه ﷺ كيف رده إلى الكفار بعد ما أظهر إسلامه ؟ وأجاب عنه الشراح بوجوه :

فقال النووي : ليس في هذا الحديث أنه راجع إلى دار الكفر ، فيمكن أن يكون أقام بين أظهر المسلمين ، لأن الفداء لا يستلزم الرجوع إلى الكفار ، وإنما يقتضى الحرية فقط ، ولو ثبت رجوعه إلى دارهم وهو قادر على إظهار دينه لقوة شوكة عشيرته أو نحو ذلك ، لم يحرم ذلك .

وجنح الأبي في شرحه إلى أن الرجل إنما أظهر الإسلام تقية ، ولم يؤمن بقلبه ، وعرفه النبي ﷺ بالوحي ، فلذلك رده إلى الكفار ، وهذا الوجه يختص بالنبي ﷺ ، لأن غيره لا يعرف حقيقة ما في قلب الرجل ، فنحن مأمورون بالجريان على الظواهر .

وذكر الشيع محمد ذهني احتمالاً آخر ، وهو أن يكون الرد شرطاً في العهد الذي بينه وبينهم ، فلذلك رده إليهم ، والله سبحانه أعلم .

قال : وأسرت امرأة من الأنصار ، وأصابت العضباء ، فكانت المرأة في الوثاق ، وكان القوم يريحون نعمهم بين يدي بيوتهم ، فانفلتت ذات ليلة من الوثاق ، فأتت الإبل ، فجعلت إذا دنت من البعير رغا ، فتركه ، حتى تنتهي إلى العضباء ، فلم ترغ ، قال : وناقاة منوقة ، فقعدت في عجزها ، ثم زجرتها ، فانطلقت ، ونذروا بها ، فطلبوها ، فأعجزتهم ، قال :

قوله : " قال : وأسرت " بالبناء للمجهول ، وزاد أبو داود والدارمي قبله : « فحبس رسول الله ﷺ العضباء لرحله ، وكانت من سوابق الحاج ، ثم إن المشركين أغاروا على المدينة ، فذهبوا به فيها العضباء ، وأسروا امرأة من المسلمين » وبهذا يتضح القصة .

قوله : " امرأة من الأنصار " قال أبو داود بعد إخراج الحديث : هذه المرأة لأمرة أبي ذر ، وذكر السهيلي في الروض الأنف ٢ : ٢١٤ أن اسمها ليلي ، ووقعت قصة أسرها في غزوة ذات القرد ، على ما ذكره ابن إسحاق في المغازي وحكاه عنه ابن هشام في سيرته ، وكانت ذات القرد في جمادى الآخرة سنة ست .

قوله : " يريحون نعمهم " أى ينيحونها أمام بيوتهم لترتاح ، والمراح بضم الميم حيث تأوى الماشية بالليل .

قوله : " فانفلتت إلخ يعنى : تخلصت تلك المرأة من قيدها ، فأتت الإبل ، لتركب فكلها دنت من بعير رغا ، أى صوت ذلك البعير فتركته مخافة أن يظهر أمرها ، حتى جاءت العضباء التى أصابها المشركون ، وكانت قائمة في جملة إبلهم ، فلم ترغ ، يعنى لم تصوت . ورغا البعير يرغو رغاء ، على وزن غراب ، إذا صوت .

قوله : " وناقاة منوقة " تقديره : إنها ناقاة منوقة ، وعليه فهو مرفوع ، ويحتمل أن يكون تقديره : وجدتها ناقاة منوقة ، وعليه فهو منصوب ، والمنوقة : المذلة ، وهو مأخوذ من لفظ الناقة ، كأنه قد أذهب شدة ذكورته ، وجعله كالناقة المتقادة ، كما في مجمع البحار .

قوله : " ونذر روايبها " بكسر الذال من باب سجع ، أى علموا بهروبها ، وأما النذر المعروف فهو من باب نصر وضرب ، ونذر بالشئى ، وبالعدو ، كفرح ، علمه ، فحذره ومنه الحديث " وأنذر القوم " أى أحذر منهم ، وكن منهم على علم وحذر ، وهذا الفعل ليس له مصدر صريح ، ولذلك قالوا : إنه مثل " عسى " من الأفعال التى لا مصادر لها ،

ونذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرنها ، فلما قدمت المدينة رآها الناس ، فقالوا : العصابة ناقة رسول الله ﷺ ، فقالت : إنها نذرت إن نجاها الله عليها لتنحرنها ، فأتوا رسول الله ﷺ فذكروا ذلك ، فقال : سبحان الله ، بشئاً جربها ، نذرت لله إن نجاها الله عليها لتنحرنها ،

وقد ذكر ابن القطاع له ثلاثة مصادر : نذارة ، ونذرة ، ونذر ، كذا في تاج العروس للزبيدي ٣ : ٥٦١ .

قوله : ” بشئاً جزتها “ يعني : أنها جزت إحسان الناقة بالإساءة إليها ، فإن الناقة تسببت لنجاة المرأة من الكفار ، فجزتها بنذر أن تنحرها .

قوله : ” لا وفاء لنذر في معصية “ به أخذ الفقهاء ، فاتفقوا على أن من نذر معصية فالواجب عليه أن لا يفي به . ثم اختلفوا : هل يلزمه شيء من الكفارة أو غيره ؟ وفيه أقوال ثلاثة :

الأول : أنه لا يلزمه شيء من الكفارة مطلقاً ، لأن الكفارة إنما تجب بالنذر المنعقد شرعاً ، وإنما ينعقد النذر في الطاعات ، ولا ينعقد في المعصية ، وهو قول الشافعي ومالك ورواية عن أحمد رحمهم الله ، وحكاها الموفق في المغني عن مسروق والشعبي أيضاً ، وحجتهم حديث الباب ، وسائر الأحاديث التي نفت النذر في المعصية ولم تذكره كفارة .

والثاني : أنه يلزمه كفارة يمين مطلقاً ، وهو مذهب أحمد بن حنبل ، وحكاها الموفق في المغني ١١ : ٣٣٤ عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وعمران بن حصين ، وسمرة ابن جندب ، وسفيان الثوري ، رضي الله عنهم .

واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن ابن عباس مرفوعاً ، وفيه : « ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين » ، وبما أخرجه الترمذي (رقم ١٥٦٣) عن عائشة قال رسول الله ﷺ : « لا نذر في معصية الله ، وكفارته كفارة يمين » ، وأخرجه النسائي أيضاً .

والثالث : مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، وهو التفصيل ، فإن كانت المعصية المنذورة معصية لعينها كالقتل ، وشرب الخمر ، والزنى ، والسرقة ، وغيرها فالنذر بها باطل لا ينعقد ، ولا يلزم الناذر شيء ، وهو مجمل الإطلاق في حديث الباب ، والأحاديث التي لم يرد فيها ذكر الكفارة . وأما إذا كانت المعصية المنذورة معصية لغيرها ، كصوم يوم .

النحر أو يوم من أيام التشريق ، فالنذر صحيح منعقد ، ولكنسه يفطر ويقضى يوما مكانه ، وإلا فيكفر . وهو محمل حديث عائشة ، وابن عباس ، رضى الله عنهم ، هذا ملخص ما في بدائع الصنائع للكسافى ٥ : ٨٢ ، وإعلاء السنن ١١ : ٤٢٦ - ٤٢٨ ، وفتح القدير ٤ : ٢٦ .

تحقيق مذهب الحنفية في وجوب الكفارة في النذر بالمعصية

وليتنبه أن هذا الذى ذكرته من بطلان النذر وعدم لزوم الكفارة عند الحنفية فيما إذا كان المنذور معصية لعينها هو الصحيح المذكور فى أكثر كتب الحنفية ، ولكن ربما يشبه الأمر بما حكاه ابن الهمام فى فتح القدير ٤ : ٢٧ من عبارة الطحاوى ، فقال : « قال الطحاوى : إذا أضاف النذر إلى سائر المعاصي ، كلاله على أن أقتل فلانا كان يمينا ، ولزمه الكفارة بالحنث » وحكاه ابن عابدين أيضا فى رد المختار ٣ : ٧٤ من غير أن يعلق عليه شيئا .

واستشكله شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله تعالى فى فيض البارى ٤ : ٤٣٩ ، فقال : « واعلم أن اليمين فى المعصية ينبغى أن لا ينعقد عند أئمتنا الثلاثة ، على ما هو المحرر عندى ، لأن لصحة النذر شروط : منها أن يكون من جنسه واجب ، فلا ينعقد فى المعصية ، فإذا لم ينعقد فى المعصية ينبغى أن لا تجب فيها الكفارة أيضا ، على ما هو المشهور من شرائطها فى كتب الحنفية ، إلا أن الشيخ ابن الهمام نقل عن الطحاوى أن فيه الكفارة وإن لزمه الحنث ، وكذا وضع مجد بابا فى مؤطاه ، وصرح فيه أن من نذر بذبح ولده عليه أن يحنث ، وبذبح شاة ، فلا أدرى أن هذا مختارهما فقط أو تعددت الروايات عن صاحب المذهب ؟ » وبمثل ما قال فى العرف الشذى ص ٤٣١ ، وزاد : « ولعله ليس إلا مذهبه » يعنى الطحاوى رحمه الله .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قد بحثت عن عبارة الطحاوى فى كتبه ، فلم أفرزها بهذا اللفظ الذى نقله ابن الهمام ، والذى يظهر لى أن كلام الطحاوى رحمه الله ليس فى نذر يزيد به النذر ، وإنما مراده أن يقول الرجل : لله على أن أقتل فلانا ، وينوى به اليمين ، دون النذر ، فحينئذ ينعقد قوله يمينا ، ويلزمه الحنث والكفارة ، فأما إذا أراد به النذر فلا ينعقد عنده أيضا ، ولا يلزمه شيئا .

ويتبين هذا مما حكاه شمس الأئمة السرخسى رحمه الله فى المبسوط ٨ : ١٣٩ من قوله ، وعبارته ما يلى :

« ذكر الطحاوى أنه لو أضاف النذر إلى ما هو معصية ، وعنى به اليمين ، بأن

قال : لله تعالى على أن أقتل فلانا ، كان يمينا ، ويلزمه الكفارة بالحنث ، لقوله عليه الصلاة والسلام : النذر يمين ، وكفارته كفارة اليمين (١) ، ثم خرج عليه السرخسي رحمه الله أن من نذر أن يهدى شاة الغير ، فإن النذر باطل ، لفقدان ملكه عليها ، ولكنه إن أراد بذلك اليمين ، فحينئذ بنعقد قوله يمينا .

فاتضح بما حكاه السرخسي رحمه الله أن الطحاوي إنما يوجب الكفارة فيها إذا استعمل الرجل صيغة النذر بمعنى اليمين ، وهذا لا يخالف مذهب أئمتنا الثلاثة ، كما يظهر من تفریع السرخسي في مسألة إهداء شاة الغير . ويؤيد هذا أن الطحاوي رحمه الله ذكر مسألة النذر بالقتل في مختصره (ص ٣١٦) في سياق جزئيات الحلف واليمين ، فقال : « ومن نذر ، فقال : لله على أن أقتل فلانا اليوم كان عليه إذا مضى ذلك اليوم ، ولا يقتله كفارة يمين ، فأوجب الكفارة بمضى ذلك اليوم ، مع أن النذر لا يختص بزمان ، كما في رد المحتار ٣ : ٧٧ وغيره ، فإن كان ذلك نذرا وقتله في اليوم الآتي كان موفيا للنذر ، وإيجاب الكفارة بمضى اليوم إنما يصح إذا أراد به الرجل يمينا .

ثم قال الطحاوي في مسائل النذور من مختصره (ص ٣٢٥) : « ومن أوجب على نفسه صوم يوم الفطر ، أو يوم النحر ، أو أيام التشريق ، أفطر ما أوجب على نفسه صومه من ذلك ، وقضى مثله من الأيام التي يحل صومها ، وعليه في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما كفارة يمين إن كان أراد يمينا ، فهذا كله يدل على أن النذر يصح فيه إرادة اليمين ، ومسألة الكفارة بنذر قتل الغير محمولة على هذه النية ، كما صرح به السرخسي رحمه الله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

فالحاصل : أنه لا كفارة عند الحنفية إذا نذر الرجل فعلا هو معصية بعينه ، وأما إذا كان معصية لغيره ، كصوم يوم النحر ، فإنه تلزمه الكفارة إذا لم يقض صوما آخر مكانه . وأما إذا أراد بالنذر يمينا ، فيلزمه الحنث والكفارة في الصور كلها ، فاغتم هذا التحرير ، والله الموفق .

وأما ما ذكره الشيخ الأنور رحمه الله عن مؤطأ محمد ، فإنه ذكر حديث عائشة رضي الله عنها : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه » ثم قال :

(١) أخرجه الطبراني عن عقبة بن عامر ، كما ذكره السيوطي في الجامع الصغير

لا وفاء لنذر في معصية ، ولا فيما لا يملك العبد ، وفي رواية ابن حجر : لا نذر في معصية الله .

٤١٢٣ - حدثنا أبو الربيع العتكي ، حدثنا حماد - يعني ابن زيد - ح وحدثنا إسحاق

قال محمد : وبهذا نأخذ ، من نذر نذرا في معصية ، ولم يسم ، فليطع الله ، وليكفر عن يمينه ، وهو قول أبي حنيفة ، وظاهر هذا الكلام أنه فيما إذا نذر الرجل بمعصية ولم يسمها ، كقوله : لله على معصية ، فحينئذ يقع ذلك يميناً ، وتجب عليه الكفارة ، وهذا كما تجب كفارة اليمين في قوله : على نذر ، ولا يستلزم ذلك أن تجب الكفارة في نذر معصية معينة ، لأنه لو كان ذلك لم يشترط الإمام محمد وجوب الكفارة بكون المعصية غير مسماة . ولعل وجه الفرق بين المعصية المسماة وغيرها أن غير المسماة تشمل ما كان معصية لغيرها ، وتجب فيه الكفارة كما حققنا من قبل ، فوجبت في غير المسماة الكفارة لاحتمال أن تكون معصية لغيرها .

وأما وجوب الشاة فيما إذا نذر بذبح ولده فإنه خلاف القياس ، وإنما صار إليه أبو حنيفة رحمه الله استحساناً ، لأثر ابن عباس رضى الله عنهما ، وإلا فالقياس أن لا يجب فيه شئ ، لأنه معصية لعينه ، كما صرح به السرخسي في المبسوط ٨ : ١٣٩ ، وراجع للتفصيل ، والله أعلم .

قوله : " ولا فيما لا يملك العبد " استدلل به النووي والخطابي على مذهب الشافعية في أن الكفار إذا غنموا ما لا من أموال المسلمين لا يملكونه ، ووجه الدلالة أنهم لو ملكوا هذه الناقة ، ثم غنمت منهم المرأة الأنصارية لصارت مالكة لها ، وصح نذرها فيه ، مع أن حديث الباب صريح في أنها لم تملك الناقة . ومذهب أبي حنيفة أنهم يملكون ما غنموا منا بشرط إحرازهم إياه بدار الحرب ، فإن أدرك قبل أن يدخلوا به دار الحرب ، ثم غنمناه رده إلى صاحبه بلا ثمن ، وإن أدرك بعده فكذلك قبل القسمة ، وأما بعد القسمة فإن صاحبه أحق به بالثمن ، لا بغيره .

وأجاب شيخنا العثماني التهانوي رحمه الله عن حديث الباب بأنهم لم يكونوا أحرزوا الناقسة بدار الحرب ، فإن الطحاوي أخرجه بلفظ : « وكانوا إذا نزلوا يرسلون إبلمهم في أفنيتهم ، فلما كانت ذات ليلة الخ » قلت : وبمثله أخرجه الدارمي في سننه ٢ : ١٥٤ ، فهذا يدل على أنهم كانوا في الطريق ، ولم يكونوا أحرزوها بدارهم ، فلا دليل فيه للشافعية في هذه المسألة ، وراجع للتفصيل إعلاء السنن ، كتاب الجهاد ١٢ : ٣٠١ - ٣٠٨ .

ابن إبراهيم ، وابن أبي عمر ، عن عبد الوهاب الثقفي ، كلاهما عن أيوب بهذا الإسناد نحوه ، وفي حديث حماد : قال : كانت العضباء لرجل من بني عقيل ، وكانت من سوابق الحاج ، وفي حديثه أيضا : فأتت على ناقة ذلول محرسة ، وفي حديث الثقفي : وهي ناقة مدربة .

باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة

١٢٤هـ- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا يزيد بن زريع ، عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس ، ح وحدثنا ابن أبي عمر ، واللفظ له ، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري ، حدثنا حميد ، حدثني ثابت ، عن أنس : أن النبي ﷺ رأى .

قوله "محرسة" يعني : محرمة في السير والركوب ، والمحرس من الناس : الذي قد جرب الأمور وخبرها ، ومنه حديث عمر ، قال له طلحة : « قد جرستك الدهور » أي حنكتك ، وأحكمتك ، وجعلتك خبيرا بالأمور مجربا ، كذا في مجمع البحار ، والتجريس في اللغة : التحكيم والتجربة ، كما في تاج العروس ٤ : ١١٨ .

قوله : "مدربة" تدرب الشيء على الشيء : تعويده عليه ، يقال : دربته الشدائد ، حتى قوى ومرن عليها ، والمدرب : المحرب والمصاب بالبلايا ، والمدرب من الإبل : المخرج المؤدب الذي قد ألف الركوب والسير ، أي عود المشي في الدروب ، فصار يألفها ، ويعرفها ، فلا ينفر . كذا في تاج العروس ١ : ٢٤٦ وذكر النووي رحمه الله أن المتوقفة ، والذلول ، والمحرسة ، والمدربة ، كلها بمعنى واحد .

باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة

قوله : "عن أنس" هذا الحديث أخرجه البخاري في الإيمان والنذور ، باب النذر فيما لا يملك ، وفي معصية ، وفي الحج ، باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة ، وأبو داود في الإيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، رقم ٣٣٠١ ، والترمذي في الإيمان والنذور . باب ما جاء فيمن يخلف بالمشي ولا يستطيع ، رقم ١٥٣٧ ، والنسائي في الإيمان والنذور ، باب ما الواجب على من أوجب على نفسه نذرا ، فعجز عنه .

وحديث أبي هريرة الآتي في هذه القصة بعينها أخرجه أيضا أبو داود ، رقم ٣٣٠١ ، وابن ماجه في الكفارات ، باب من نذر أن يحج ما شيا ، رقم ٢١٣٥ .

شيخا يهادى بين ابنيه ، فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن يمشى ، قال : إن الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب .

٤١٢٥- **وحدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر ، قالوا :** حدثنا إسماعيل ، وهو ابن جعفر ، عن عمرو ، وهو ابن أبي عمرو ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ أدرك شيخا يمشى بين ابنيه ، يتوكأ عليهما ، فقال النبي ﷺ : ما شأن هذا ؟ قال ابناه : يا رسول الله ، كان عليه نذر ، فقال النبي ﷺ : اركب أيها الشيخ ، فإن الله غنى عنك وعن نذرك . واللفظ لقتيبة وابن حجر .

قوله : " يهادى " بالبناء للمجهول ، يعنى : يمشى بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وبمايله ، وهو مأخوذ من تهادت المرأة في مشيها : إذا تمايلت . وكل من فعل ذلك بأحد فهو : يهاديه ، أى يمسكه رجلان من جانبيه بعضديه ، يعتمد عليهما . كذا في مجمع البحار للفتنى .

قوله : " بين ابنيه " قال الحفاظ في حج الفتح ٤ : ٦٨ : ولم أقف على اسم هذا الشيخ ، ولا على اسم ابنيه ، وغلط من قال : إنه أبو إسرائيل ، وراجعه للتفصيل .

قوله : " نذر أن يمشى " يعنى : إلى بيت الله .

قوله : " وأمره أن يركب " ههنا مسألتان :

الأولى : من نذر المشى إلى بيت الله لزمه الوفاء بنذره ، فيجب عليه المشى في أحد النسكين ، إما الحج ، وإما العمرة ، ويجب عليه أن يمشى ، فإن عجز عن المشى جاز له الركوب ، وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء لهذا الحديث ؛ ثم اختلفوا فيما يجب عليه بالركوب ، ففيه أقوال :

الأول : أنه يجب عليه الدم ، وأقله شاة ، وهو قول الإمام أبي حنيفة ، وهو المذهب المشهور المختار عند الشافعية ، كما في مغنى المحتاج للشربيني ٤ : ٣٦٤ ونهاية المحتاج للملى ٨ : ٢١٩ وهو رواية عن أحمد ، وبه أتى عطاء ، وابن عباس ، كما في المغنى لابن قدامة ، مع الشرح الكبير ١١ : ٣٤٦ وهو المروى عن قتادة ، ومجاهد ، كما أخرج عنها عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٤٥٢ و ٤٥٣ .

٤١٢٦- **وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز ، يعنى الدراوردي ، عن عمرو ابن أبي عمرو بهذا الإسناد مثله .**

الثانى : أنه يجب عليه كفارة يمين ، وهو المذهب المختار عند الحنابلة ، كما فى المغنى لابن قدامة ، وغيره .

والثالث : مذهب مالك ، وفيه تفصيل ، وهو أنه إن كانت المسافة المنذور مشيها بعيدة جدا ، كمسافة إفريقيا من الحجاز ، فيلزمه الدم بالركوب ، وإن كانت المسافة قليلة فإن كان الركوب قليلا ، والمشى أكثر لزمه الدم أيضا ، وإن كان الركوب كثيرا لزمه الرجوع من قابل ما شيا فيما ركبه ، وعليه الدم أيضا ، هذا ملخص ما فى شرح الدردير على مختصر خليل ، مع حاشيته للصاوى ٢ : ٢٥٦ - ٢٥٨ .

والرابع : أن عليه الرجوع من قابل ، فيركب ما مشى ، ويمشى ما ركب ، ولادم عليه ، وهو المروى عن ابن عمر ، وابن الزبير ، رضى الله عنهما ، كما فى المغنى لابن قدامة ١١ : ٣٤٦ .

واستدل أهل القول الأول ، وهم الحنفية والشافعية ، بما أخرجه الحاكم فى المستدرک ٤ : ٣٠٥ عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال : « ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمرنا بالصدقة ، ونهانا من المثلة ، قال : وقال : إن من المثلة أن ينذر أن يحج ما شيا ، فن نذر أن يحج ما شيا فليهد هديا ويركب » وصححه الحاكم ، وأقره عليه الذهبى .

فهذا الحديث دليل على أن جزاء الركوب هو الهدى وعلى أنه واجب ، سواء ركب الناذر بعذر ، أو بغير عذر ، وهو قول الحنفية ، وقد حكى ابن قدامة فى المغنى ١١ : ٣٤٦ عن الشافعى أنه لا يوجب الدم فيما إذا كان الركوب بعذر ، ولكن الصحيح المشهور عندهم وجوب الدم فى الصورتين جميعا ، كما هو مصرح فى مغنى المحتاج ونهاية المحتاج .

واستدلوا أيضا بما أخرجه أبوداود فى باب النذر بالمعصية ، عن ابن عباس : « أن أخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشى إلى البيت ، فأمرها النبي ﷺ أن تركب ، وتهدى هديا » وسكت عليه أبوداود ، والمنذرى فى تلخيصه ٤ : ٣٧٧ ، رقم ٣١٦٣ . وأخرجه أحمد فى مسنده بلفظ : « أن عقبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال : إن أختي نذرت أن تمشى إلى البيت ، وشكا إليـه ضعفها ، فقال النبي ﷺ : إن الله غنى عن نذر أختك ، فتركب ، ولتهد بدنة » . وقد ذكر الحافظ ورواية أبى داود فى التلخيص ٤ : ١٧٨ وقال : « إسناده صحيح » .

واستدلوا أيضا بما أخرجه البيهقي عن الحسن ، عن عمران مرفوعا : « إذا نذر أحدكم أن يحج ماشيا فليهد هديا ، وليركب » ذكره الحافظ في الفتح ١١ : ٥١١ ، وأعله بالانقطاع ، لأن الحسن لم يسمع من عمران ، ولكن رد عليه شيخنا التهانوي في إعلاء السنن ١١ : ٤٤٧ بأن سماعه من عمران ثابت ، وقد أثبتته ابن حبان ، والحاكم ، والمارديني ، وغيرهم ، وراجع للتفصيل .

وقد أخرج محمد في موطاه (ص ٣٢٣) وعبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٤٥٠ عن إبراهيم النخعي ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام فيمن نذر أن يمشي إلى البيت ، قال : « يمشي ، فإذا أعيا ركب ، ويهدي جزورا » هذا لفظ عبد الرزاق ، وفي رواية لمحمد في الموطأ : « ويهدي هديا » ، وإن إبراهيم النخعي وإن لم يسمع من علي عليه السلام ، غير أن مراسيله صحاح ، كما قدمنا عن ابن عبد البر ، في كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها .

واستدل الحنابلة بما أخرجه أبو داود وغيره عن عقبة بن عامر : « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أخت له نذرت أن تحج حافية ، غير محتمرة ، فقال : مروها فلتختمر ، ولتركب ، ولتصم ثلاثة أيام » وبما أخرجه أبو داود عن كريب ، عن ابن عباس ، قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله ! إن أختي نذرت - يعني أن تحج ماشية - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئا ، فلتحج راكبة ، وتكفر يمينها .

وأجاب عنه شيخنا التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١١ : ٤٤٦ بأن الكفارة ، أو الصوم في هذا الحديث راجع إلى الاختار لا إلى الركوب ، فإنها نذرت بترك الاختيار ، وهو معصية ، وكفارة نذر المعصية كفارة يمين . وفي هذا الجواب نظر ، لأن ترك الاختار إن كان معصية فهو معصية لعينه . وقدمنا في الباب السابق أن النذر في مثله باطل ، ولا يلزم فيه التاخر شيئا . والذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه أنها جمعت بين النذر واليمين ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالهدى لأجل النذر ، كما في رواية عكرمة عن ابن عباس ، عند أبي داود ، وأمرها أيضا بالكفارة من أجل اليمين ، كما في رواية كريب .

وهناك احتمال آخر ، وهو أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالدم فقط ، فأطلق عليه الراوي لفظ « الكفارة » ، كما أطلق على النذر لفظ « اليمين » ، لأن الدم جابر للجناية ، كالكفارة ، ثم زعمه بعضهم كفارة اليمين ، وعبر عنها بالصوم ثلاثة أيام ، والله سبحانه أعلم .

٤١٢٧- **وحدثنا زكرياء بن يحيى بن صالح المصري، حدثنا المفضل - يعنى ابن فضالة -**

حدثني عبد الله بن عياش ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن عقبة ابن عامر ،

وأما مالك رحمه الله فاستدل بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٤٤٩ والبيهقي

في سننه ١٠ : ٨١ عن ابن عباس : « أن رجلا نذر أن يمشى إلى مكة ، قال : يمشى ،

فإذا أعيار كعب ، فإن كان عاماً قابلاً مشى ماركب وركب مامشى ، وينحر بدنة »

وأجاب عنه الجمهور بأنه موقوف ، فلا يقاوم المرفوع .

ثم إن انعقاد نذر المشى على أصل الحنفية مخالف للقياس ، لأنه يجب عندهم أن

يكون من جنس المنذور عبادة مقصودة واجبة ، وليس المشى بنفسه عبادة مقصودة ،

فينبغي أن لا يصح نذره ، ولكنهم قالوا بصحة نذره من أجل أحاديث الباب ، قد صرح

به الكشاف في البدائع ٥ : ٨٤ ، ويمكن أن يقال : إن المشى من جنسه الطواف والسعى ،

فدخل فيما يصح فيه النذر ، والله أعلم .

والمسألة الثانية : أن النذر بالمشى إنما يصح إجماعاً إذا نذر المشى إلى بيت الله ، أو إلى

الكعبة ، أو مكة ، أو بكة ، وأما إذا نذر المشى إلى المسجد الحرام أو الحرم ، ففيه

خلاف ، فقال أبو حنيفة : لا يصح نذره ، ولا يلزمه شئ ، وقال أبو يوسف ومجد

والجمهور : يلزمه حجة أو عمرة ، لاشتمال الحرم على البيت ، ومكة ، فكأنه قال : على

المشى إلى بيت الله ومكة .

وقد حقق ابن الهمام في الفتح ٤ : ٤٥٣ أن هنا الاختلاف إنما يرجع إلى اختلاف

العرف ، لأن العرف هو مدار الأحكام في الإيمان والنذور ، فكما كان العرف شائعا بإرادة

الحج أو العمرة بالمشى إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام صح النذر بهذه الألفاظ ،

وعليه يحصل قول الجمهور ، وأما إذا لم يتعارف ذلك في زمان أو مكان لم يصح

النذر بها ، وهو محمل قول أبي حنيفة رحمه الله .

قوله : " عن عقبة بن عامر " هذا الحديث أخرجه البخارى في الحج ، باب من نذر

المشى إلى الكعبة ، وأبو داود في الإيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان

في معصية ، رقم ٣٢٩٣ و ٣٢٩٤ و ٣٢٩٩ ، والترمذي في النذور والإيمان ، رقم ١٥٤٤ ،

والنسائي في الإيمان والنذور ، باب من نذر أن يمشى إلى بيت الله تعالى ، وابن ماجه في

الكفارات ، باب من نذر أن يمح ما شيا ، رقم ٢١٣٤ .

أنه قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية ، فأمرني أن استقي لها رسول الله ﷺ ، فاستقيته ، فقال : لتمش ولتركب .

٤١٢٨- وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرنا سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره : أن أبا الخير حدثه عن عقبة بن عامر الجهني : أنه قال : نذرت أختي فذكر بمثل حديث مفضل ، ولم يذكر في الحديث : " حافية " ، وزاد : وكان أبو الخير لا يفارق عقبة .

٤١٢٩- وحدثني محمد بن محمد بن حاتم ، وابن أبي خلف ، قالوا : حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا ابن جريج أخبرني يحيى بن أيوب : أن يزيد بن أبي حبيب أخبره بهذا الإسناد مثل حديث عبد الرزاق .

قوله : " نذرت أختي " قال المنذري في تلخيصه لأبي داود ٤ : ٣٧٨ : « وأخت عقبة هي أم حبان بكسر الحاء المهملة ... أسلمت ، وبايعت » ولكن رد عليه الحافظ في الفتح ٤ : ٦٨ ، وفي التلخيص ٤ : ١٧٨ ، وحقق أن أم حبان بنت عامر هي أخت لعقبة بن عامر بن نابی ، دون عقبة بن عامر الجهني ، راوى هذا الحديث ، وعقبة بن عامر بن نابی أنصارى شهد بدرا ولا رواية له . فالصحيح أنه لا يعرف اسم أخت عقبة ابن عامر الجهني ، وراجع للتفصيل .

قوله : " حافية " قال النووي : « أما المشي حافيا ، فلا يلزمه الحفاء ، بل له لبس النعلين ، قلت : كذلك عندنا لا يجب الحفاء ، ولا يلزم بلبس النعلين شي .

قوله : " لتمش ، ولتركب " يعنى : تمشي ما استطاعت ، وتركب إذا عجزت ، وفيه دليل على صحة نذر الشئ ، وإلا لما لزمها ذلك وقت القدرة .

قوله : " وكان أبو الخير لا يفارق عقبة " قال الحافظ في الفتح ٤ : ٦٩ : « هو مقول يزيد بن أبي حبيب الراوى عن أبي الخير ، والمراد بذلك بيان سمع أبي الخير له من عقبة .

وأبو الخير هذا : هو مرثد بن عبد الله اليزنى ، المصرى الفقيه ، روى عن جمع من الصحابة ، وكان مفتى أهل مصر في زمانه ، وكان عبد العزيز بن مروان يحضره .

٤١٣٠- وحديثي هارون بن سعيد الأيلي ويونس بن عبد الأعلى ، وأحمد بن عيسى ، قال يونس : أخبرنا ، قال الآخرون : حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث ، عن كعب بن علقمة ، عن عبد الرحمن بن شماسة ، عن أبي الخير ، عن عقبة بن عامر ، عن رسول الله ﷺ ، قال : كفارة النذر كفارة اليمين .

فيجلسه للفتيا ، قال ابن سعد : كان ثقة ، وله فضل وعبادة ، وقال ابن معين : كان عند أهل مصر مثل عقبة عند أهل الكوفة ، روى عنه الجماعة ، مات سنة ٨٩٠ هـ ، وراجع التهذيب ١٠ : ٨٢ .

قوله : " عبد الرحمن بن شماسة " ضبطه في المغني بفح الشين ، وبضمها ، ولكن ضبطه الحفاظ في التقريب بكسر الشين ، وتخفيف اليم . وهو مصري تابعي ثقة مات في أول خلافة يزيد بن عبد الملك ، أخرج عنه مسلم ، والترمذي ، وابن ماجه والبيهقي تعليقا ، وراجع التهذيب ٦ : ١٩٥ .

قوله : " عن عقبة بن عامر " هذا الحديث أخرجه أيضا النسائي في الإيمان والنذور ، باب كفارة النذر ، وأبو داود في الإيمان والنذور ، باب من نذر نذرا لم يسمه ، رقم ٣٣٢٣ ، والترمذي في النذور والإيمان ، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسمه ، رقم ١٥٦٧ ، وابن ماجه في الكفارات ، باب من نذر نذرا ولم يسمه ، رقم ٢١٢٧ .

قوله " كفارة النذر كفارة اليمين " وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن مولى المغيرة ابن شعبة ، عن كعب بن علقمة ، بلفظ : « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » وأخرجه ابن ماجه من طريق خالد بن يزيد ، عن عقبة بن عامر ، بلفظ : « من نذر نذرا ، ولم يسمه ، فكفارته كفارة يمين » وأخرجه الطبراني بلفظ : « النذر يمين ، وكفارته كفارة اليمين » كما ذكره السيوطي في الجامع الصغير ٢ : ١٨٩ ورمز له بالصحة .

وهذه الروايات تعين معنى هذا الحديث ، أنه فيمن نذر نذرا لم يسمه ، مثل أن يقول : « لله على نذر » فحينئذ يجب عليه الكفارة ، وقد مرنا ذلك في آخر شرح حديث ٤٠١٧ ، وهذا التفسير أولى مما فسر به النووي رحمه الله بالحمل على نذر اللجاج ، فإن التفسير الذي ذكرناه مأخوذ من الروايات الأخرى لهذا الحديث .

ثم إن الكفارة في النذر تجب في صور مختلفة :

الأولى : أن يقول : « لله على نذر » ، فعليه الكفارة ، وهذه الصورة هي المقصودة بحديث الباب .

والثانية : أن ينذر شيئاً ، ثم لا يطبق الوفاء به ، فعليه الكفارة ، إلا في صور مخصوصة ، كالنذر بالمشي إلى بيت الله ، أو النذر بذبح ولده ، فإنه يلزمه دم فيهما ، كما بسطناه في شرح الحديث السابق .

والثالثة : أن يعلق النذر بشئ يريد الامتناع منه ، مثل أن يقول : « إن كلمت زيداً فلله على حجة » وهو المسمى بنذر اللجاج في اصطلاح الشافعية ، وحكمه عندهم أنه في معنى اليمين ، فإن حث في ذلك فله الخيار : إما أن يفي بنذره ، وإما أن يكفر . وهو القول المقتضى به عند الحنفية ، وكان أبو حنيفة يقول : إن الناذر في مثله يجب عليه وفاء النذر ، ولا تجزئه الكفارة إلا إذا لم يطقه ، ثم رجع إلى قول الشافعية قبل وفاته بسبعة أيام . ولذلك قسم الفقهاء الحنفية النذر المعلق إلى قسمين : الأول : ما يريد الناذر كونه ، كقوله : « إن شفى الله مريضى فعلى كذا » والثاني : ما لا يريد كونه ، ويجب عليه الوفاء في الأول ، ويخير في الثاني بين الوفاء وبين الكفارة ، وراجع للتفصيل رد المحتار لابن عابدين ٣ : ٧٥ .

والرابعة : النذر بالمعصية تجب فيه الكفارة على اختلاف الفقهاء الذي بسطناه في الباب السابق ، وإن هذه الصور الأربعة للكفارة مجموعة في ما أخرجه أبو داود ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذراً لا يطيقه ، فكفارته كفارة يمين » وأخرجه أيضاً ابن ماجه ، ولم يذكر النذر في المعصية ، وزاد : « ومن نذر نذراً أطاقه فليف به » والله سبحانه وتعالى أعلم .

قد تم شرح كتاب النذر ضحى يوم الأربعاء الثامن من شهر شعبان سنة ١٤٠٤ هـ
ولله الحمد .



كتاب الإيمان

٤١٣١- وحدثنى أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن مروح ، حدثنا ابن وهب ، عن
يونس ح وحدثنى حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ،
عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ :
إن الله عز وجل بنهاكم أن تحلفوا بآبائكم . قال عمر : فوالله ما حلفت بها منذ سمعت

كتاب الإيمان

الإيمان : جمع يمين ، واليمين في اللغة : القوة ، ومنه استعير لليد اليمنى ، لأن فيها
قوة ، ثم أطلق اليمين على الخلف ، لأنهم إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين
صاحبه ، وراجع معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ٦ : ١٥٨ ، وتاج العروس للزبيدي
٩ : ٣٧١ .

قوله : " سمعت عمر بن الخطاب " هذا الحديث أخرجه البخاري في الإيمان والتذور ،
باب لا تحلفوا بآباءكم ، وفي الأدب ، باب من لم ير كفارا من قال : وأبو داود ، متأ ولا أو
جاهلا ، في الإيمان والتذور ، باب في كراهية الخلف بالآباء ، رقم ٣٢٥٠ ، والترمذي في
الإيمان ، باب ما جاء في كراهية الخلف بغير الله ، رقم ١٥٧٢ ، و١٥٧٣ ، والنسائي في
الإيمان ، باب الخلف بالآباء ، وابن ماجه في الكفارات ، باب النهي أن يحلف بغير الله ،
رقم ٢٠٩٤ .

قوله : " أن تحلفوا بآباءكم " فيه دليل على أن الخلف بالآباء لا يجوز ، وهو مذهب
أكثر الفقهاء ، خلافا لبعضهم كما في المعنى لابن قدامة ، مع الشرح الكبير ١١ : ١٦٢ .

وربما يشكل عليه ما أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، في حديث الأعرابي ، حيث
قال له رسول الله ﷺ : « أفلح وأبيه إن صدق » ، وأخرجه أبو داود في أول الصلاة ،
رقم ٣٩٢ ، وفي التذور والإيمان ، رقم ٣٢٥٢ . وقد أجاب عنه العلماء بوجوه :

١- الأول : إن ابن عبد البر قد طعن في صحة هذه اللفظة ، وقال : « هذه اللفظة غير محفوظة ، وقد جاءت عن راويها وهو إسماعيل بن جعفر بلفظ : أفلح والله إن صدق ، وهذا أولى من رواية من روى عنه بلفظ : أفلح وأبيه ، لأنها لفظة منكرة ، تردها الآثار الصحاح ، ولم يقع في رواية مالك أصلاً » حكاه الحافظ في الفتح ١١ : ٤٦٤ ، ثم قال : « وزعم بعضهم أن بعض الرواة عنه صحف قوله " وأبيه " من قوله " والله " ، وهو محتمل ، ولكن مثل ذلك لا يثبت بالاحتمال ، وقد ثبت مثل ذلك من لفظ أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قصة السارق الذي سرق حلى ابنته ، فقال في حقه : وأبيه ما ليلاك ليليل سارق ، أخرجه في الموطأ (١) وغيره ، قال السهيلي : وقد ورد نحوه في حديث آخر مرفوع ، قال للذي سأل : أى الصدقة أفضل ؟ فقال : وأبيك لتنبأ ، أخرجه مسلم (٢) .

٢- إن هذا اللفظ كان يجرى على ألسنتهم من غير أن يقصدوا به القسم ، والنهى إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف ، وإلى هذا جنح البيهقي ، ورضيه النسوي أيضاً ، ولكن يشكل عليه أن ظاهر حديث عمر أنه كان يقول : « وأبى ، وأبى » عادة ، ولا يقصد الحلف ، ومع ذلك نهاه النبي ﷺ .

٣- قال البيضاوي : هذا اللفظ من جملة ما يزداد في الكلام لمجرد التقرير والتأكيد ، ولا يراد به القسم ، كما تزداد صيغة النداء لمجرد الاختصاص ، دون القصد إلى النداء .

٤- أجاب الما وردي بأن قوله عليه السلام « وأبيه » أو « وأبيك » يتعلق بزمن كان الحلف بالآباء جائزاً فيه ، ثم نسخه حديث الباب ، وتعقبه المنذرى ، والسهيلي بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولم يتحقق التاريخ ، وبأنه لا يظن بالنبي ﷺ أنه يحلف بكافر .

٥- إن القسم يقع في كلام العرب لوجهين : الأول : للتعظيم ، والثاني : للتأكيد ، والنهى إنما وقع عن الأول ، دون الثاني ، ومن أمثلة ما وقع في كلامهم للتأكيد ، دون التعظيم ، قول الشاعر :

لعمري أبي الواشين ، لا عمر غيرهم
لقد كلفتني خطبة لا أريتها

(١) راجع ، موطأ مالك ، كتاب السرقة ، جامع القطع (ص ٣٥٤) .

(٢) قد مر في كتاب الزكاة ، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح .

رسول الله ﷺ نهى عنها ذاكرا ولا آثرا .

فأقسم بأبي الواشين ، وظاهر أنه لا يقصد تعظيمه ، وإنما أراد التأكيد ، وإقامة الحجة على مخالفته ، وكذلك قول الشاعر :

فإن تك ليلي استودعتني أمانة

فلا وأبي أعداءها لا أذيعها

فلا يظن أنه قصد تعظيم والد أعداءها وإنما أقسم به للتأكيد . فكذاك الحلف بالآب في كلامه ﷺ ، وفي كلام أبي بكر الصديق وقع لهذا المعنى ، ولم يقصد به التعظيم . وهذا الجواب يظهر إليه جنوح الحافظ في الفتح ٧ : ٤٦٤ ، وابن الأثير في جامع الأصول ١ : ٢٢٤ و ١١ : ٦٥٢ .

٦- إن كلمة « وأبيه » أو « وأهلك » ربما تستعمل للتعجب ، دون القسم ، والمنهى عنه ما أريد به القسم ، لا ما أريد به التعجب ، وعليه مشى شيخنا العثماني رحمه الله في كتاب الزكاة ، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح ، وراجع أيضا كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام في هذا الشرح ، والله أعلم .

قوله : « ذكرنا ، ولا آثرا » بكسر الهمزة ، اسم فاعل من الأثر ، وهو النقل والحكاية ، والمراد أني ما حلفت بأبي بعد ذلك متعمدا ، ولا حاكيا عن غيره . وهذا التفسير هو الأظهر ، وقد استشكل بأن الحاكى عن الغير لا يسمى حالفاً ، مع أنه بالتحريك صدر الكلام بقوله : « ما حلفت » والجواب أن المراد : ما تكلمت بلفظ هذه اليمين من قبل نفسي ، ولا حاكيا عن غيره ، ويؤيده لفظ رواية عقيل عند المصنف : « ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها ، ولا تكلمت بها » .

وقد ذكر الحافظ عن شيخه (ولعله الحافظ البلقيني) احتمالين آخرين في تفسير هذه الكلمة :

الأول : أن يكون « آثرا » بمعنى « مختارا » ، يقال : أثر الشيء إذا اختاره ، فكانه قال : ولا حلفت بها مؤثرا لها على غيرها .

والثاني : أن يرجع قوله « آثرا » إلى معنى التفاضل بالآباء في الإكرام لهم ، والله

٤١٣٢- **وحدثني** عبد الملك بن شعيب بن الليث ، حدثني أبي ، عن جدي ، حدثني عقيل بن خالد ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، وعبد بن حميد ، قالوا : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلاهما عن الزهري بهذا الإسناد مثله ، غير أن في حديث عقيل : ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها ، ولا تكلمت بها ، ولم يقل : ذاكرها ، ولا آثرها .

٤١٣٣- **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والنقاد ، وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، قال : سمع النبي ﷺ عمر ، وهو يحلف بأبيه ، بمثل رواية يونس ، ومعمر .

٤١٣٤- **وحدثنا** قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثنا محمد بن رمح ، واللفظ

قولهم " مأثرة " و " مآثر " وهو ما يروى من الفاخر ، فكأنه قال : ما حلفت بأبائي ذاكر المآثرهم .

قوله : " حدثني عقيل بن خالد " هو بضم العين مصغرا ، واسم جده : عقيل ، بفتح العين بدون التصغير ، وهو من أثبت تلامذة الزهري ، وفضله ابن أبي حاتم على يونس ومعمر ، وكان يونس صاحب كتاب ، وعقيل حافظا ، كان شريطيا بالمدينة ، مات سنة ١٤١ هـ كذا في التهذيب ٧ : ٢٥٦ .

قوله : " قالوا : حدثنا عبد الرزاق " كذا في النسخ المصرية ، وحكاها الحافظ في الفتح ١١ : ٤٦٤ عن المصنف : « أنبأنا عبد الرزاق ، قال : أنبأنا معمر » والنسخ الهندية تحمله .

قوله : " عن أبيه " ، قال : سمع النبي ﷺ عمر . هذا الطريق يخالف الطرق السابقة في أن الحديث في الطرق السابقة من مسندات عمر بن الخطاب ، وفي هذا الطريق من مسندات ابن عمر رضي الله عنهما ، والاختلاف فيه على الزهري ، فرواه عنه البعض عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر ، وبعضهم عنه ، عنه سالم ، عن ابن عمر ، وقد بسط الحافظ في بيان هذا الاختلاف ، ثم قال : « ويشبه أن يكون ابن عمر سمع المتن من النبي ﷺ ، والقصة التي وقعت لعمر منه ، فحدث به على الوجهين » وراجع فتح الباري .

له ، أخبرنا الليث ، عن نافع ، عن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ ، أنه أدرك عمر ابن الخطاب في ركب ، وعمر يحلف بأبيه ، فناداهم رسول الله ﷺ : ألا ، إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بآباءكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله ، أو ليصمت .

قوله : " فليحلف بالله أو ليصمت " قال العيني في العمدة ١١ : ٣٢ : « والحديث روى عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم بلفظ : « بينا أنا في ركب أسير في غزاة مع رسول الله ﷺ ، فقلت : لا وأبي ، فهتف رجل من خلتي : لا تحلفوا بآبائكم ، فالتفت ، فإذا هو رسول الله ﷺ » وروى ابن أبي شيبة من طريق عكرمة ، عن عمر : « فالتفت ، فإذا هو رسول الله ﷺ » فقال : لو أن أحدكم حلف بالمسيح ، والمسيح خير من آباءكم هلك » وفي رواية سعيد بن عبيدة أنها شرك ، وفي رواية ابن المنذر : « لا بأمهاتكم ، ولا بالأوثان ، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون » ، وروى ابن أبي عاصم في كتاب الإيمان والنذور من حديث ابن عمر : « من حلف بغير الله فقد أشرك ، أو كفر » ، والحكمة في النهي عن الحلف بالآباء أنه يقتضي تعظيم المحلوف به ، وحقيقة العظمة مختصة بالله جلّت عظمته ، فلا يضاهي به غيره ، وهكذا حكم غير الآباء من سائر الأشياء ، . . . وأما قسم الله تعالى بمخلوقاته نحو : والصافات ، والطور ، والسماء والطارق ، والنين ، والزيتون ، والعاديات ، قلله أن يقسم بما شاء من خلقه تنبيهاً على شرفه ، أو التقدير : ورب الطور .

وقال الحافظ في الفتح ١١ : ٤٦٢ : « وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله تعالى خاصة ، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية ، واختلفوا في انعقادها ببعض الصفات كما سبق ، وكان المراد بقوله : « بالله » الذات ، لا خصوص لفظ " الله " ، وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها ، وهل المنع للتحريم ؟ قولان عند المالكية (قلت : وكذلك عند الحنفية كما في رد المحتار) كذا قال ابن دقيق العيد ، والمشهور عندهم التحريم ، وبه جزم الظاهرية .

« وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع ، ومراده بنى الجواز الكراهة ، أعجم من التحريم والتنزيه ، فإنه قال في موضع آخر : أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منتهى عنها ، . . . والخلاف موجود عند الشافعية من أجل قول الشافعي : أخشى أن يكون الحلف بغير الله معصية ، فأشعر بالتردد ، وجمهور أصحابه على أنه للتنزيه . . . »

٤١٤٤- **وحدثنا** : محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، ح وحدثنا يحيى ، وهو القطان ، عن عبيد الله ، ح وحدثني بشر بن هلال ، حدثنا عبد الوارث ، حدثنا أيوب ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو أسامة ، عن الوليد بن كثير ، ح وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن إسماعيل بن أمية ، ح وحدثنا ابن رافع ، عن عبد الرزاق ، عن ابن جريج ،

ثم إن المنع من الحلف بغير الله تعالى إنما هو في اليمين بحروف القسم وأما اليمين بتعليق الطلاق والعناق مما ليس فيه حرف القسم ، فليس داخلًا في النهي ، لأنه ليس لمعنى التعظيم ، وإنما هو للوثيقة ، فيجوز ، وراجع للتفصيل رد المحتار لابن عابدين ٣ : ٥٠ وإعلاء السنن ١١ : ٣٧٠ .

وأما الحلف بالقرآن فجوزوه بعض الفقهاء لأنه صفة من صفات الله تعالى ، وأنكره بعضهم لأنه يراد به ألفظ القرآن ، وإنها ليست بصفة ، وكذلك اختلفوا في انعقاد اليمين بالقرآن ، فذكر صاحب الهداية أن اليمين لا ينعقد به ، لأنه غير متعارف ، واستنبط ابن الهام من هذا التعليل أنه ينعقد عند ما تعارف الناس باليمين به ، ولذلك أفتى علماء الحنفية بانعقاد اليمين به في زماننا ، وراجع رد المحتار ٣ : ٥٦ .

قوله : " عن عبيد الله " يعنى ابن عمر العمري ، وقد مر قبيل باب تحريم الرجوع في الصدقة من كتاب الهبة .

قوله : " بشر بن هلال " بكسر الباء وهو أبو محمد النميري البصري ، الصواف ، روى عنه الجماعة إلا البخاري ، وثقه المحدثون ، قال أبو حاتم : عمله الصدق ، وكان أيقظ من بشر بن معاذ ، مات سنة ٢٤٧ هـ .

قوله : " عبد الوارث " يعنى عبد الوارث بن سعيد ، وقد مر في باب العمري .

قوله : " إسماعيل بن أمية " بن عمرو بن سعيد بن العاص القرشي من رواة الجماعة ، قال سفيان : كان إسماعيل حافظًا للعلم مع أروع وصدق ، وقال الزبير بن بكار : كان فقيه أهل مكة ، وقال أبو داود : مات إسماعيل في صين داود بن علي ، مات سنة ١٤٤ هـ أو ١٣٩ هـ كذا في التهذيب ١ : ٢٨٤ .

أخبرني عبد الكريم ، كل هؤلاء عن نافع ، عن ابن عمر ، بمثل هذه القصة عن النبي ﷺ .

٤١٣٦- وحدثنا يحيى بن يحيى ، ويحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر ، قال يحيى بن يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل ، وهو ابن جعفر ، عن عبد الله بن دينار : أنه سمع ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله ، وكانت قريش تحلف بآبائها ، فقال : لا تحلفوا بآبائكم .

باب من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله

٤١٣٧- حدثني أبو الطاهر ، حدثنا ابن وهب ، عن يونس ، ح وحدثني حرملة

قوله : " أخبرني عبد الكريم " الظاهر أنه عبد الكريم بن مالك الجزري ، مولى بني أمية ، اتفق العلماء على توثيقه ، وهو من رواة الجماعة ، وربما يشتهر بعبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية ، لوحدة زمانها وطبقتها ، لكن مسلما رحمه الله لم يخرج عن ابن أبي المخارق فيما صرح به المنذري ، وذكر الحافظ أنه أخرج عنه في موضع واحد فقط ، وقد قيل : إنه ليس أبا أمية ، وإنما هو الجزري ، ولم يعين الحافظ ذلك الموضع . والكلام في الكريم بن أبي المخارق معروف ، وقد اعترض العلماء على الإمام مالك لإخراج حديثه في الموطأ ، وقد ذكر المصنف في المقدمة تضعيفه عن أيوب . وراجع التهذيب ٦ : ٣٧٣ و ٣٧٦ .

قوله : " وكانت قريش تحلف بآبائها " وكانت للعرب عادات في عهودهم وأيمانهم ، وقد جمع أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيري الكتاب إيمان أهل الجاهلية في كتاب باسم " إيمان العرب في الجاهلية " وقد نشره عبد الدين الخطيب بتحقيقه من القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ فاستوعب عاداتهم في ذلك ، وأجاد وأفاد .

ولخصها أيضا الدكتور جواد علي في كتابه الجامع المفيد : الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ٥ : ٥٠٩ إلى ٥١٨ ، فن شاء راجع هذين الكتابين ، وسند كر جملة منها في مباحث القضاء والشهادة إن شاء الله تعالى .

باب من حلف باللات والعزى إلخ

قوله : " أن أبا هريرة قال إلخ " هذا الحديث أخرجه البخاري ، في تفسيره سؤاوة

ابن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني حميد بن عبد الرحمن ابن عوف ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ، من حلف منكم ، فقال في حلفه : باللات ، فليقل : لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك

النجم ، باب أفرأيتم اللات والعزى ، وفي الإيمان والنذور ، باب ، لا يحلف باللات والعزى ، ولا بالطواغيت ، وفي الأدب ، باب من لم ير إكفار من قال متأولا أو جاهلا ، الاستئذان ، باب كل هو باطل إذا شغله عن طاعة الله ، وأبو داود في الإيمان ، باب الحلف بالأنداد ، رقم ٣٢٤٧ والترمذى في النذور ، قبيل باب قضاء النذر عن الميت رقم ١٥٨٥ ، وابن ماجه في الكفارات ، باب النهى أن يحلف لغير الله رقم ٢٠٩٦ ، والنسائى في الإيمان ، باب الحلف باللات .

قوله : "فقال في حلفه : باللات" فإن قيل : كيف يتصور من مسلم أن يحلف باللات أو بغيره من الأصنام ؟ فالجواب أن القوم كانوا حديثي العهد بالشرك ، وكانت إيمان الجاهلية جارية على ألسنتهم ، فربما كانت ألسنتهم تنطق بمثل هذه الإيمان ، من غير أن يعتمدوا ذلك باختيارهم .

وبؤيده ما أخرجه النسائى في باب الحلف باللات والعزى ، عن سعد بن أبى وقاص قال : كنا نذكر بعض الأمر ، وإنا حديث عهد بالجاهلية ، فحلفت باللات والعزى ، فقال لى أصحاب رسول الله ﷺ : شئ مما قلت ، إيت رسول الله ﷺ فأخبره ، فإننا لا نراك إلا قد كفرت ، فأتيته فأخبرته ، فقال لى : قل : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ثلاث مرات ، وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات ، واتفل عن يسارك ثلاث مرات ، ولا تعدله ، وأخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان ، وصححه ، كما فى فتح البارى .

قوله : "فليقل : لا إله إلا الله" قال الخطابى : "اليمين إنما تكون بالمعبود المعظم ، فإذا حلف باللات ونحوها فقد ضاهى الكفار ، فأمر أن يتدارك بكلمة التوحيد ، وقال ابن العربى : "من حلف بها جادا فهو كافر ، ومن قالها جاهلا أو ذاهلا يقول : لا إله إلا الله يكفر الله عنه ، ويرد قلبه عن السهو إلى الذكر ، ولسانه إلى الحق ، وينتق عنه ما جرى به من اللغو ، كذا فى فتح البارى ٨ : ٤٧١ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذا الحديث دليل على أن من جرى على لسانه شئ من كلمات الكفردون سهو وخطأ ، إن يعتمد ذلك ، فإنه لا يكفر ذلك ، ولكنه يؤمر بإعادة كلمة التوحيد ، والاستغفار ، والتعوذ ، والله أعلم .

فليتصدق .

٤١٣٨- وحدثني سويد بن سعيد ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، ح
وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، قالا : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ،
كلاهما عن الزهري ، بهذا الإسناد . وحدث معمر مثل حديث يونس ، غير أنه قال :
فليتصدق بشئ . وفي حديث الأوزاعي : من حلف باللات والعزى .

قال أبو الحسين مسلم : هذا الحرف ، يعني قوله : " تعال أقامرك فليتصدق " لا يرويه
أحد غير الزهري ، قال والزهري نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه
أحد بأسانيد جياذ .

قوله : " فليتصدق " قال العيني : « وإنما أمر بالصدقة تكفيرا للخطيئة في كلامه
بهذه المعصية ، والأمر بالصدقة محمول عند الفقهاء على التنب ، بدليل أن مريد الصدقة
إذا لم يفعلها ليس عليه صدقة ولا غيرها بل يكتب له حسنة ، كذا في عمدة القارى
١١ : ٣٦ وذكر النووي أن الأصح أنه لا يتعين له مقدار ، فليتصدق بما تيسر له ، وقيل :
يتصدق مقدار ما أراد أن يقامر به .

قال النووي : « قال أصحابنا : إذا حلف باللات والعزى وغيرهما من الأصنام ، أو قال :
إن فعلت كذا فأنا يهودى أو نصرانى ، أو برئى من الإسلام ، أو برئى من النبي ﷺ ،
أو نحو ذلك لم تنعقد يمينه ، بل عليه أن يستغفر الله تعالى ، ويقول : لا إله إلا الله ،
ولا كفارة عليه ، سواء فعله أم لا ، هذا مذهب الشافعى ، ومالك ، وجمهور العلماء .
وقال أبو حنيفة : يجب الكفارة في كل ذلك ، إلا في قوله : أنا مبتدع . »

وتوهم هذه العبارة أن الحنفية تجب عندهم الكفارة بالحلف باللات والعزى ، وليس
الأمر كذلك ، فإن الحلف بغير الله تعالى لا ينعقد عندهم ، كما هو مصرح في كتبهم .
نعم إذا حلف بقوله : إن لم أفعل ذلك فأنا كافر ، أو يهودى ، أو نصرانى ، فإن ذلك
ينعقد عندهم يميناً ، لأن العرف شائع بذلك ، ومبنى الإيمان على العرف . وقد مرّت بعض
أجزاء المسألة في كتاب الإيمان ، باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه .

التعريف باللات والعزى ، وتاريخهما

قوله : " باللات والعزى " كلاهما صفتان يعبد هما الجاهليون . فأما اللات فقد روى

بتخفيف التاء ، . وبتشديدها كما في لسان العرب ٢ : ٣٨٨ وهي من الأصنام القديمة المشهورة عند العرب . وذكر ابن الكلبي في كتاب الأصنام له أنه كان صخرة مربعة بيضاء ، بنت ثقيف عليها بيتا صاروا يسرون إليه ، يضاهون به الكعبة ، وله حجة ، وكسوة ، ويحرمون واديه ، وكانت سدانة لآل أبي العاص ، أولبني عتاب بن مالك ، وكانت قریش وجميع العرب يعظمونه أيضا ، ويتقربون إليه ، حتى أن ثقيفا كانوا إذا ما قدموا من سفر توجهوا إلى بيت اللات أولا للتقرب إليه ، وشكروه على السلامة ، ثم يذهبون بعد ذلك إلى بيوتهم . وراجع له معجم البلدان للمصوى ١٧ : ٤ والمحبر لابن حبيب ص ٣١٥ ، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦ : ٢٢٨ .

واختلف المؤرخون في موضع اللات ، ف قيل : إنه كان بالطائف ، وقيل : بنخلة ، وقيل : بمكاظ ، وقيل : في جوف الكعبة ، والأصح أنه كان بالطائف ، في موضع منارة مسجد الطائف اليسرى اليوم ، كما حكاه الحموي في معجم البلدان ١٧ : ٤ عن ابن المنذر : فهذه المغيرة بن شعبه رضي الله عنه بأمر الرسول ﷺ .

واختلفوا أيضا في وجه تسميته ، فذكر ابن جرير في تفسيره ٢٧ : ٣٤ أن اللات هي من الله ، ألحقت فيه التاء ، فأنثت ، كما قيل عمرو للذكر ، وللأنثى عمرة ، وحكاها العيني أيضا عن الثعلبي ، ثم قال : « أرادوا أن يسموا آلهتهم بلفظة الله ، فصرفها الله إلى اللات ، صيانة لهذا الاسم الشريف ، كذا في عمدة القاري ١١ : ٣٥ .

وذكر غير واحد من العلماء أنه اسم فاعل من لت السويق والسمن ، وكان في هذا الموضع رجل يلت السويق للحاج ، فلما مات عكفوا على قبره ، فعبدوه ، وإليه أشار ابن عباس عند البخاري في تفسير سورة النجم من صحيحه ، واختلفوا في اسم ذلك الرجل ، ف قيل : إنه عامر بن الظرب العلوي ، وقيل : صرمة بن غنم ، وقيل : غيره . وراجع للتفصيل تفسير ابن جرير ٢٧ : ٣٤ وتفسير ابن كثير ٤ : ٢٥٣ . وروح المعاني - ٢٧٤٧ - وتفسير أبي السعود ٥ : ١١٢ . ولسان العرب ٢ : ٣٨٨ - وتاج العروس ١ : ٥٨٠ . وعمدة القاري ١١ : ٣٥ وفتح الباري ٨ : ٤٧١ والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦ : ٢٢٧ .

وأما الغزي فهي صنم أنثى كذلك ، وهي أحدث عهدا في رأى ابن الكلبي من اللات ، ومثاة ، اتخذها ظالم بن أسعد ، ووضعت بواد من نخلة الشامية ، يقال له الحراض ، يلزاه الغمير ، عن يمين المصعد إلى العراق من مكبة ، وذلك فوق ذات عرق إلى البستان بتسعة

١٣٩هـ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى ، عن هشام ، عن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سمرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا تحلفوا بالطواغى ، ولا بأبائكم .

أميال ، ويظهر أن العزى كانت سمرة لها حمى ، وكان الناس يتقربون إليها بالنذور ، وهى عبادة من العبادات المعروفة للشجر ، وقد ذكر الطبرى روايات عديدة تفيد أن العزى شجيرات ، ولكنه أورد روايات أخرى تفيد أنها حجر أبيض ، راجع تفسيره ٢٧ : ٣٥ ، وذكر ابن حبيب فى المحبر (ص ٣١٥) أن العزى شجرة بنخلة عندها وثن تعبدها غطفان ، سدننها من بنى صرمة بن مرة ، وكانت قریش تعظمها ، وكانت غنى وباهلة تعبدها معهم ، فبعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد ، فقطع الشجرة ، وهدم البيت ، وكسر الوثن . وراجع للتفصيل أخبار مكة ، للأزرق ص ٧٨ وما بعدها ، ومعجم البلدان للمحموى ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، تحت المادة ، ومراصد الاطلاع ص ٩٣٧ ، والبحر المحیط ٨ : ١٦٠ وتفسير ابن كثير ٤ : ٢٥٣ والمفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ٦ : ٢٣٥ ، وكتاب الأصنام لابن الكلبي ص ١٦ وما بعدها .

قوله : " عن عبد الرحمن بن سمرة " هذا الحديث أخرجه أيضا النسائي فى الأيمان ، باب الحلف بالطواغيت ، وابن ماجه فى الكفارات ، باب النهى أن يحلف بغير الله ، رقم ٢٠٩٥ .

قوله : " لا تحلفوا بالطواغى " جمع " طاغية " ، المراد الصنم ، يقال : طاغية دوس ، أى صنمها وقد وصفت عائشة رضى عنها مائة بالطاغية فى حديث أخرجه البخارى فى تفسير سورة النجم ، وإنما سمي الصنم بالطاغية لكونه مصدر الطغيان الكفار بعبادته ، لكونه السبب فى طغيانهم ، وكل من جاوز الحد فى تعظيم أو غيره فقد طغى . وذكر الحافظ فيه احتمالاً آخر ، وهو أن يكون " الطواغى " مرخما من الطواغيت ، ويجوز الترخيم فى غير النداء على أحد قولين ، وراجع فتح البارى ١١ : ٤٦٧ .

ووقع فى رواية النسائي : " لا تحلفوا بأباءكم ، ولا بالطواغيت " وقال ابن الأثير فى جامع الأصول ١١ : ٦٥٥ : " الطواغى ، والطواغيت : الأوثان ، وهو ما كانوا يعبدونه ، وكذلك الشياطين ، وكل رأس فى ضلالة فهو طاغوت ، والجمع : طواغيت ، والطواغى : جمع طاغية " .

باب ندب من حلف بيمينه ، فرأى غيرها خيرا منها أن بأتى الذى هو خير ، ويكفر عن يمينه

٤١٤٠- حدثنا خلف بن هشام ، وقتيبة بن سعيد ، ويحيى بن حبيب الحارثى ، واللفظ لخلف ، قالوا : حدثنا حماد بن زيد ، عن غيلان بن جرير ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعرى ، قال : أنبت النبي ﷺ فى رهط من الأشعرين نستحمه ، فقال : والله لا أحللكم ،

باب ندب من حلف بيمينه ، فرأى غيرها خيرا منها الخ

قوله : " حدثنا خلف بن هشام " بفتح الخاء ، واللام ، وهو : خلف بن هشام بن ثعلب ، أبو محمد البزار ، البغدادي ، أحد القراء العشرة ، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين ، وكان ثقة كبيرا ، زاهدا ، عابدا عالما ، روى عنه أنه قال : أشكل على باب من النحو ، فأنفقت ثمانين ألف درهم ، حتى حفظته . كذا فى غاية النهاية لابن الجزرى ١ : ٢٧٣ ، وكان يشرب النبيذ على مذهب أهل الكوفة ، فلما رجع عن ذلك أعاد صلوات أربعين سنة كما ذكره الحافظ فى التهذيب ٣ : ١٥٦ ، أحدث عنه مسلم وأبو داود . وربما يذكره مسلم فيقول : خلف بن هشام المقرئ .

قوله : " عن أبي موسى الأشعرى " هذا الحديث أخرجه البخارى فى المغازى باب غزوة تبوك ، وفى الذبائح ، باب لحم الدجاج ، وفى الإيمان ، باب اليمين فيما لا يملك ، وباب لا تحلفوا بآباءكم وباب الاستثناء فى اليمين ، وباب الكفارة قبل الحنث وبعده ، وفى الرد على الجهمية ، باب قول الله والله خلقكم وما تعملون وأبو داود فى الإيمان ، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث ، رقم ٣٢٧٦ ، والنسائى فى الإيمان ، باب الكفارة قبل الحنث ، وفى الصيد والذبائح ، باب لإباحة أكل لحوم الدجاج ، وابن ماجه فى الكفارات ، باب من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيرا منها ، رقم ٢١٠٧ ، وأخرج الحاكم هذه القصة فى المستدرک ٤ : ٣٠١ عن أبي الدرداء .

قوله : " أنبت النبي ﷺ " وذلك فى غزوة تبوك ، كما سيأتى مصرحا فى الرواية الآتية .

قوله : " نستحمه " يعنى : نطلب منه أن يحملنا على ناقة أو بعير ، واستحملت

وما عندي ما أحملكم عليه ، قال : فلبثنا ما شاء الله ، ثم أتى بإبل ، فأمر لنا بثلاث ذود غر الذرى فلما انطلقنا قلنا ، أو قال بعضنا لبعض : لا يبارك الله لنا ، أتينا رسول الله ﷺ نستحمله ،

الإنسان : إذا طلبت منه شيئا تركبه ، أو تحمل عليه متاعك كذا في جامع الأصول لابن الأثير ١١ : ٦٧١

قوله : " وما عندي ما أحملكم عليه " وفي رواية موسى بن عقبة ، عن ابن شهاب : « وجاء نفر كلهم معسر يستحملونه له يحبون التخلف عنه فقال : لا أجد . قال لا ومن هؤلاء نفر من الأنصار ، ومن بني مزينة ، وفي مغازي ابن إسحاق : « إن البكائين سبعة نفر : سالم بن عمير ، وأبوليلي بن كعب ، وعمير الحمام ، وعبد الله بن مغفل ، وقيل ابن غنمة ، وعليه بن زيد ، وهرمي بن عبد الله ، وعرباض بن سارية ، وسلمة بن صخر » كذا في فتح الباري ٨ : ٨٥

قوله : " ثم أتى بإبل " وسيأتي في الرواية الآتية أنه ابتاعهن من سعد بن الربيع .

قوله : " فأمر لنا بثلاث ذود " سيأتي في الرواية الآتية أنها كانت ستة أبعرة ، ولكنها لما كانت كل اثنتين منها مشلودة بعضها مع بعض فأطلق على كل زوج منها أنها ذود واحدة ، فصارت ثلاث ذود . ووقع في رواية عند البخاري ذكره : « بخمس ذود » وذلك لا ينافي كونها ستة ، لأن الأقل يدخل في الأكثر .

وقال العلامة أبو الحسن السندی في حاشيته على صحيح مسلم (ص ٦٤) : « والأقرب أن مثل هذا للنسيان بعض الرواة بعض العدد ، والاعتماد في مثله على أكثر العديدين أو الأعداد ، والله أعلم » .

قوله : " غر الذرى " : الذرى جمع ذروة ، وهي أعلى كل شيء ، والمراد منها ههنا سنام البعير ، والغر : جمع الأغر ، وهو الأبيض ، يعني أن الذود كانت أسنمتها بيضاء ، ووقع في بعض الروايات الآتية : " بقع الذرى " بضم الباء وهو جمع أبقع وهو ما كان فيه بياض وسواد .

قوله : " لا يبارك الله لنا " لأن رسول الله ﷺ أعطانا إياها بالحنث في يمينه .

فحلف أن لا يحملنا ، ثم حملنا ، فأثوده ، فأخبروه ، فقال : ما أنا حملتكم ، ولكن الله حملكم ، وإنى والله إن شاء الله لا أحلف على يمين ، ثم أرى خيرا منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذى هو خير .

قوله : " ما أنا حملتكم ، ولكن الله حملكم " هذا يحتمل معنيين .

الأول : أن يكون المراد منه نفي حنثه عليه السلام ، وذلك لأنه عليه الصلاة والسلام إنما حلف على أنه لا يحملهم على بيع مملوك له ، ثم حملهم من بيت المال ، وهو مال الله ، فلم يقع الحنث من أجل ذلك . وعليه فيكون قوله : « لا أحلف على يمين ، ثم أرى خيرا منها إلا كفرت إلخ » فائدة متبدأة لا علاقة لها بقصة الباب ، فكأنه قال : إني لم أحنث ، بحملكم على هذه النوق ، ولو كنت أحنث بذلك لما كان ذلك مانعا من حملكم عليها ، لأنى إذا حلفت بشئ ، ثم رأيت ترك ما حلفت عليه خيرا منه لأحنث نفسي ، وكفرت عن يميني .

وهذا احتمال اختاره ابن المنير ، وهو الأظهر من صنيع البخارى ، حيث ترجم عليه اليمين فيما لا يملك .

والاحتمال الثانى : أنه عليه السلام لم ينف كونه حائنا بحملهم على النوق ، وإنما أخبرهم بأن الذى فعله خير مما حلف عليه ، وأنه إذا حلف ، فرأى خيرا من يمينه فعل الذى حلف أن لا يفعله ، وكفر عن يمينه . وأما قوله : « ما أنا حملتكم ، ولكن الله حملكم عليه » . فلا علاقة له بمسئلة الكفارة والحنث ، وإنما أصدر كلامه به لنفي ما توهموه أن هذا الفعل وقع نسيانا فأخبرهم بأنه لم يفعله ناسيا ، وإنما فعله بأمر الله سبحانه ، وراجع للتفصيل فتح البارى ٨ : ٤٩٠ و ٤٩١ .

قوله : " إلا كفرت عن يميني ، وأتيت الذى هو خير " هذا الحديث دليل على أن من حلف على معصية ، أو مكروه ، أو ما هو خلاف الأولى ، فإنه يجوز له أن يحنث فى يمينه ، بل يجب ذلك إذا كان الشئ المحلوف عليه معصية ، ويجب عليه الكفارة . وهذا القدر متفق عليه بين سائر الفقهاء .

ثم اختلفوا : هل يجوز أن يكفر قبل أن يحنث ؟ فقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يجوز الكفارة قبل الحنث ، وإنما يجب عليه أن يحنث أو لا ، ثم يكفر بعد الحنث ، وهو قول أشهب من المالكية ، وداود الظاهرى كما فى فتح الهارى ١١ : ٥٢٦ .

وقال الشافعي ، ومالك ، وأحمد : إن الكفارة تجزئ قبل الحنث ، وهو قول ربيعة ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، والثوري ، وابن المبارك ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأبي خيثمة ، وسليمان بن داود ، والحسن ، وابن سيرين غير أن الشافعي استثنى الصيام ، فقال : إن الصيام لا تجزئ إلا بعد الحنث ، لأنها عبادة بدنية ، فلم يجز فعلها قبل وجوبها لغير مشقة ، كالصلاة ، كذا في المغني لا بن قدامة ١١ : ٢٢٣ . وقد روى عن مالك أنه استثنى الصدقة والعتيق ، فقال : إنها لا يجزئان إلا بعد الحنث ، حكاه الحافظ في الفتح .

ولا بن القاسم من المالكية قول ثالث ، وهو أنه إن حلف على بر ، كقوله : لافعلت ، وإن فعلت ، لم يجز الكفارة قبل الحنث ، وإن حلف على حنث ، كقوله لأفعلن ، وإن لم أفعل ، جاز الكفارة قبل الحنث ، ذكره الأبي في شرحه ٤ : ٣٧٠ ، وراجعته للتفصيل .

وهذا الاختلاف كله في أجزاء الكفارة قبل الحنث ، ولا خلاف في جوازها بعد الحنث ، بل يستحب الشافعي ومالك والثوري تأخيرها إلى ما بعد الحنث للخروج من الخلاف ، وحصول اليقين ببراءة الذمة ، وهو رواية ابن أبي موسى عن أحمد بن حنبل أيضا ، كما في المغني لا بن قدامة ١١ : ٢٢٥ وفتح الباري .

واستدل من قال يجوز الكفارة قبل الحنث بظاهر أحاديث الباب ، فإن النبي ﷺ ذكر الكفارة أولا ، ثم ذكر إتيان ما هو خير ، مما يدل بظاهره أن الكفارة مشروعة قبل الحنث ، وأجاب عنه الحنفية بأن الحديث وارد بحرف السواو ، وهي للجمع مطلقا ، ولا تفيد الترتيب ، فلا يدل حديث الباب أن الكفارة مقدمة على الحنث ، وإنما المراد أن من رأى في الحنث ، خيرا وجب عليه أمران : الكفارة والحنث ، ولا تعرض في الحديث للترتيب بينهما .

وقد أتى الحافظ في الفتح ١١ : ٥٢٨ بروايات وردت بلفظ " ثم " دون " الواو " ، فمنها : ما أخرجه أبو داود (رقم ٣٢٧٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سمرة ، قال : « فكفر عن يمينك ، ثم أتت الذي هو خير » وأخرجه أيضا النسائي من طريق جرير بن حازم ، عن الحسن ، ومنها ما أخرجه الحاكم في مستدركه ٤ : ٣٠٦ عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا حلف على يمين ، لا يحنث ، حتى أنزل الله تعالى كفارة اليمين ، فقال : لا أحلف على يمين ، فأرى غيرها خيرا منها إلا كفرت عن يميني ، ثم أتيت الذي هو خير » صححه الحاكم على شرط الشيخين ، وأقره عليه الذهبي .

ومنها ما أخرجه الطبراني في الكبير عن أم سلمة : « أنها حلفت في غلام لها استعتتها ، قالت : لا أعتقها الله من النار إن أعتقته أبداً ، ثم مكثت ماشاء الله ، ثم قالت : سبحان الله ! سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلف على يمين ، فرأى خيراً منها فليكفر عن يمينه ، ثم يفعل الذى هو خير ، فأعتقت العبد ، ثم كفرت عن يمينها » ذكره الهيثمى في مجمع الزوائد ٤ : ١٨٥ ، وقال : « رجاله ثقات ، إلا أن عبد الله بن حسن لم يسمع من أم سلمة » .

وقد عارض الحنفية هذه الروايات بما ورد فيها عكس ما ذكرنا ، فنها ما ذكره شيخنا في إعلاء السنن محولاً إلى فتح القدير عن مسند أحمد ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير ، ثم ليكفر عن يمينه » ثم اعترف شيخنا نفسه بأن الحديث ورد في مسند أحمد ٢ : ٢٠٤ بلفظ الواو ، دون ثم .

ومنها ما ذكره شيخنا العثاني التهانوى رحمه الله في إعلاء السنن ١١ : ٣٩٣ عن عبد الرحمن بن أذينة عن أبيه : أن النبي ﷺ قال : « من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير ، فليكفر عن يمينه » وحكاها عن الإصابة . ولكنى راجعت مسند الطيالسى ص ١٩٥ والحديث مذكور فيه في مسند أذينة بلفظ : فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه . وكذلك راجعت ترجمة أذينة في الإصابة ١ : ٤١ فذكره الحافظ بلفظ الواو دون الفاء . فلعله وقع في نسخة شيخنا التهانوى من الإصابة تصحيف وتحريف .

ومنها ما أخرجه الإمام أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطى في كتابه " غريب الحديث " ، فقال : « أخبرنا أبو العلاء ، ثنا علي بن معبد ، ثنا الوليد بن القاسم بن الوليد الجهمداني أبو القاسم الكوفى ، ثنا يزيد بن كيسان ، أبو إسماعيل ، عن أبي حازم : عن أبي هريرة : أن رجلاً أعم عنده ، فسأل صبيته أمهم الطعام ، فقالت : حتى يحمى أبوكم ، فنام الصبية ، فجاء أبوه ، فقال : اشتيت (١) الصبية ، فقالت : لا ، كنت أنتظر مجئك ، فحلف أن لا يطعم ، ثم قال بعد ذلك : أيقظهم ، وجئني بالطعام ، فسمى الله وأكل ، ثم غدا على رسول الله ﷺ ، فأخبره بالذى صنع ، فقال النبي ﷺ : من حلف على يمين ، فرأى خيراً منها فليأته ، ثم ليكفر عن يمينه » . ذكره الزيلعى في نصب الراية ٣ : ٢٩٧ ، واختصره الحافظ في الدراية ٢ : ٩١ وعزاه إلى قاسم بن ثابت في الدلائل ،

(١) قال السرقسطى : أى أطعمتهم شهوتهم ، كذا في نصب الراية .

ولم يتكلم عليه بشئ . وحقق شيخنا العثماني إسناده في إعلاء السنن ١١ : ٣٩٢ فقال : « رجاله كلهم محتج بهم ، وإن كان في بعضهم اختلاف لا يضر » ، وسيأتي أصل هذا الحديث عند المصنف .

وأما تقديم الحنث على الكفارة بلفظ الواو ، فقد ورد في روايات كثيرة :

قنها ما سيأتي عند المصنف من حديث أبي موسى الأشعري ، وفيه : « إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين ، فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير ، وتحللتها » .

ومنها ما سيأتي عنده أيضا في حديث أبي هريرة الذي رويناه عن ثابت بن قاسم : « فليأتها ، وليكفر عن يمينه » وفي رواية سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه : « فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه » .

ومنها ما سيأتي عند المصنف أيضا عن عدى بن حاتم مرفوعا ، وفيه : « من حلف على يمين ، فأرى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ، وليترك يمينه » .

ومنها ما أخرجه البخاري في باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، عن عبد الرحمن بن سمرة مرفوعا : « وإذا حلفت على يمين ، فأريت غيرها خيرا منها فأت الذي هو خير ، وكفر عن يمينك » .

ومثل هذه الروايات كثيرة لا ينكرها أحد ، ولهذا قال أبو داود في آخر باب الرجل يكفر قبلي أن يحث : « أحاديث أبو موسى الأشعري ، وعدى بن حاتم ، وأبي هريرة في هذا الحديث ، روى عن كل واحد منهم في بعض الرواية الحنث قبل الكفارة ، وفي بعض الرواية الكفارة قبل الحنث » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قد تبين مما ذكرنا أن الحديث وارد بكلا الطريقتين : بتقديم الكفارة على الحنث ، وبتقديم الحنث على الكفارة ، وكلا الطريقتين وارد بحرف الواو ، وبحرف « ثم » . وإن كانت روايات الواو أصح وأكثر من روايات ثم في كلا الطريقتين ، فالظاهر في مثله أن هذا الاختلاف ناشئ من تصرف الرواة في روايتهم بالمعنى . فلا يصح الاستدلال بشئ من هذه الروايات إلا على القدر الذي اتفقت عليه الروايات ، وهو القدر المجمع عليه من جواز الحنث في مثله ، وأما تقديم الكفارة على الحنث ، أو تقديم الحنث على الكفارة ، فلا دلالة لهذه الأحاديث على ذلك لكثرة اختلاف روايتها في ذلك .

وقال الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله في كتابه المعروف : حجة الله البالغة ١ : ١٣٩ ، باب القضاء في الأحاديث المختلفة : « وقد يختلف صيغ حديث لاختلاف الطرق ، وذلك من جهة نقل الحديث بالمعنى ، فإن جاء حديث ، ولم يختلف الثقات في لفظه كان ذلك لفظه ﷺ ظاهراً ، وأمكن الاستدلال بالتقديم والتأخير ، والواو ، والفاء ، ونحو ذلك من المعاني الزائدة على أصل المراد ، وإن اختلفوا اختلافاً محتملاً ، وهم متقاربون في الفقه ، والحفظ ، والكثرة ، سقط الظهور ، فلا يمكن الاستدلال بذلك إلا على المعنى الذي جاءوا به جميعاً ، وجمهور الرواة كانوا يعتنون برؤف المعاني ، لا بجواشيها ، وإن اختلفت مراتبهم أخذ بقول الثقة والأكثر ، والأعرف بالقصة » .

فالحق الصريح أن أحاديث الباب إنما تدل على جواز الحنث بعد اليمين ، إذا رأى الحالف فيه خيراً ولا تعرض فيها لتقديم لمسألة الكفارة أو الحنث ، فرجعنا فيها حينئذ إلى القياس ، والأصول الثابتة .

فأينما أن الكفارة إنما تكون لجبر السيئات وليست اليمين سيئة بنفسها ، فإن النبي ﷺ قد ثبت عنه الحلف غير مرة ، وقد ثبت عنه الأمر بذلك ، فلما لم تكن اليمين سيئة تعذر أن تكون سبباً للكفارة ، لأن الكفارة ، مسببة للسيئات ، لا للحسنات ، والمباحات ، فتعين أن السبب في الكفارة هو الحنث ، لا اليمين ، وظاهر أن الشيء لا يتقدم ما هو سبب له ، فلا يتقدم الكفارة على الحنث .

ولذلك ترى في حديث أم سلمة الذي ذكرناه عن كبير الطبراني ، أن أم سلمة رضي الله عنها روت حديث الباب بتقديم الكفارة على الحنث ، ولكنها عملت بذلك بأن قدمت الحنث على الكفارة ، كما يدل عليه لفظ الحديث : « فأعتقت العبد ، ثم كفرت عن يمينها » .

واحتج بعض الشافعية بما أخرجه الحاكم في المستدرک ٣ : ١٩٧ عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ نظر يوم أحد إلى حمزة وقد قتل ، ومثل به ، فرأى منظرًا لم يد منظرًا قط أوجع قلبه منه ، ولا أوجله فقال : رحمة الله عليك ، قد كنت وصولا للرحم ، فمولا للخيرات ، ولولا حزن من بعدك عليك لسرتي أن أدعك حتى تحبني من أفواه شتى ، ثم حلف وهو واقف مكانه : والله لأمثلن بسبعين منهم مكانك ، فنزل القرآن ، وهو واقف في مكانه ، لم يبرح : وإن عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتكم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين ، حتى ختم السورة ،

١٤١ - حدثنا عبد الله بن براد الأشعري ، ومحمد بن العلاء الهمداني ، وتقاربنا في

وكفر رسول الله ﷺ عن يمينه ، وأمسك عما أراد ، ووجه الاستدلال منه أن النبي ﷺ كفر في هذه القصة قبل أن يحنث ، لأن الحنث كان يتحقق في آخر جزء من حياته عليه السلام إن لم يمثل بسبعين رجلاً من المشركين .

والجواب عنه أما أولاً ، فإن هذا الحديث ضعيف ، لأن مداره على صالح المري ، ولذلك تعقبه الذهبي ، فقال : ” صالح واه ” كذا في تلخيص المستدرک ٣ : ١٩٧ ، ورواه الطبراني بوجه آخر ، وفيه أحمد بن أيوب بن راشد ، وهو ضعيف ، كما في مجمع الزوائد .

وأما ثانياً ، فقال شيخنا العثماني التهانوي في إعلاء السنن ١١ : ٣٩٤ : ” ذلك في المعنى كان تكفيراً بعد الحنث ، لأنه تكفير بعد العجز عن تحصيل البر ، لأن النبي ﷺ معصوم عن المعصية ، وكان الوفاء بتلك اليمين معصية ، إذ هو قد نهى عن ذلك ، فصار عاجزاً عن البر ، فصار حائثاً ، وإن كان ذلك الفعل ممكن الوجود في نفسه ، فكان وقت يأسه وقت النهي لا وقت الموت . وأما في حق غير النبي ﷺ فوقت اليأس والعجز وقت الموت في مثل هذه اليمين ، إذ غير النبي ﷺ غير معصوم عن المعاصي ، فلا يتحقق العجز قبل الموت ، لتصور وجود البر مع وصف العصيان ، فهو الفرق ، كذا في البدائع ملخصاً ٣ : ٢٠ .

وقد أتى بعض الشافعية بآثار بعض الصحابة أنهم كفروا قبل الحنث ، ولكنها آثار منقطعة ، ولو ثبت فتعارضها آثار أخرى ، وقد رأيت أن المسئلة مجتهد فيها ، فلا حجة في اجتهد بعض الصحابة على بعض ، والأولى في أمثال هذه المسائل العمل بالأحوط ، ولا شك أن التكفير بعد الحنث هو الاحتيال ، والله سبحانه أعلم . ومن شاء مزيد التفصيل فليراجع إعلاء السنن فإنه قد شيد مذهبه بدلائل قوية ، ورد على ابن حزم ودلائله ببسط وتفصيل كعادته رحمه الله .

قوله : ” حدثنا عبد الله بن براد ” بفتح الباء ، وتشديد الراء ، هو : عبد الله بن براد بن ابن يوسف بن أبي بردة ، بن أبي موسى الأشعري ، رآه زوى عنه مسلم سبعة وعشرين حديثاً ، وأخرج له البخاري تعليقا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أحمد : ليس به بأس ، كان معناه بالكوفة كذا في التهذيب ٥ : ١٥٦ .

اللفظ ، قالوا : حدثنا أبو أسامة ، عن بريده عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، قال : أرسلني أصحابي إلى رسول الله ﷺ أسأله لهم الحملان إذ هم معه في جيش العسرة ، وهي غزوة تبوك ، فقلت : يا نبي الله ؟ إن أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم ، فقال : والله لا أحملكم على شيء ، ووافقته وهو غضبان ، ولا أشعر ، فرجعت حزينا من منع رسول الله ﷺ ، ومن مخافة أن يكون رسول الله ﷺ قد وجد في نفسه على ، فرجعت إلى أصحابي ، فأخبرتهم الذي قال رسول الله ﷺ ، فلم أثبت إلا سويعة إذ سمعت بلالا ينادي : أي عبد الله بن قيس ! فأجبت ، فقال : أجب رسول الله ﷺ بدعوك ، فلما أثبت رسول الله ﷺ قال : خذ هذين القرينين ،

قوله : " عن بريد " مصغرا ، هو بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى ، وثقه ابن معين وأبو داود ، والترمذي ، وابن عدي ، والعجلي ، وضعفه النسائي ، وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، يكتب حديثه ، وقال ابن عدي : روى عنه الأئمة ، ولم يرو عنه أحد أكثر من أبي أسامة ، وأحاديثه عندي مستقيمة ، وهو صدوق . كذا في التهذيب ١ : ٤٣١ و ٤٣٢

وهذا الطريق جميع روايته من آل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، إلا أبا أسامة . وأبو أسامة اسمه حماد بن أسامة بن زيد القرشي ، حافظ مشهور من أهل الكوفة ، روى عنه الجماعة .

قوله : " أسأله لهم الحملان " بضم الحاء ، مصدر ، يعني : استمنح رسول الله ﷺ ما يركبون عليه . وهذا بظاهرة معارض للرواية السابقة ، حيث جاء فيها أن رهطاً من الأشعريين جاءوا معه إلى رسول الله ﷺ ، وجاء في هذا الطريق أنهم أرسلوا أبا موسى ، ولم يأتوا معه . ويمكن الجمع بأن بعضهم جاءوا معه ، والآخرين أرسلوه بمثلاً لهم ، ويؤيده ما سيبحث في آخر هذا الطريق أن أبا موسى طلب من قومه من ذهب معه إلى رسول الله ﷺ ليصدقه فيما حكى عن رسول الله ﷺ .

قوله : " إلا سويعة " تصغير ساعة ، يعني : فلم يلبث إلا زمنا يسيرا .

قوله : " أجب رسول الله ﷺ " صيغة أمر من الإجابة ، وهذه محاورة من محاورات العرب ، يقال ذلك لمن طلبه رجل آخر ، والمراد : أنه ﷺ دعاك ، فأجبه .

قوله : " خذ هذين القرينين " أي : الجمليين المشدودين أحدهما إلى الآخر ،

وهذين القرينين ، وهذين القرينين ، لستة أبعرة أبتاعهن حينئذ من سعد ، فانطلق بهن إلى أصحابك ، فقل : إن الله - أو قال : - إن رسول الله ﷺ يحملكم على هؤلاء ، فاركبوهن ، قال أبو موسى : فانطلقت إلى أصحابي بهن ، فقلت : إن رسول الله ﷺ يحملكم على هؤلاء ، ولكن والله لا أدعكم حتى ينطلق معي بعضكم إلى من سمع مقالة رسول الله ﷺ حين سأله لكم ، ومنعه في أول مرة ، ثم أعطاه إياي بعد ذلك ، لا تظنوا أني حدثكم شيئا لم يقله . فقالوا لي : والله إنك عندنا لمصدق ، ولنفعن ما أحببت . فانطلق أبو موسى بنفر منهم ، حتى أتوا الذين سمعوا قول رسول الله ﷺ ، ومنعه إياهم ، ثم إعطاءهم بعد ، فحدثوهم بما حدثهم به أبو موسى سواء .

٤١٤٣ . حدثني أبو الربيع العتكي ، حدثنا حماد - يعني ابن زيد - عن أيوب ، عن أبي قلابة ، وعن القاسم بن عاصم ، عن زهدم الجرمي ، قال أيوب : وأنا لحديث القاسم أحفظ مني لحديث أبي قلابة ، قال : كنا عند أبي موسى ، فدعا بما عدته ، وعليها لحم دجاج ، فدخل رجل من بني تيم الله ، أحمر شبيه بالموالي ، فقال له : هلم .

وقيل : النظيرين المتساويين ، وفي نسخة أبي ذرمن البخاري : هاتين القرينتين ، أي النافتين كذا في فتح الباري ٨ : ٨٥

قوله : " ابتاعهن حينئذ من سعد " قال الحافظ : لم يتعين لي من هو سعد إلى الآن ، إلا أنه يهجس في خاطري أنه سعد بن عبادة . كذا في مغازي فتح الباري .

قوله : " عن القاسم بن عاصم " هو التميمي ، ويقال : الكليني ، بضم الكاف وفتح اللام ، نسبة إلى كلين قرية من قرى العراق ، ذكره ابن حبان في الثقات ، كذا في التهذيب . ٨ : ٣١٩

قوله : " عن زهدم الجرمي " زهدم ، بوزن جعفر ، ابن مضرب ، بوزن سلم ، الأزدي ، الجرمي ، بفتح الجيم نسبة إلى جرم ، قبائل عدة ، وزهدم ذكره ابن حبان في الثقات ، وله في الكتب حديثان فقط ، حديث أبي موسى ، هذا ، والآخر : " خيركم قرني ، الحديث ، وقال المعجل : تابعي ثقة ، كذا في التهذيب ٣ : ٣٤١

قوله : " دخل رجل من بني تيم الله " اسم قبيلة يقال لهم " تيم اللات " أيضا ،

فتلكاً ، فقال : هلم ، فإنى قد رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه ، فقال الرجل : إني رأيت ياكل شيئاً ، فقدرته ، فحلفت أن لا أطعمه ، فقال : هلم أحدثك عن ذلك : إني أتيت رسول الله ﷺ في رهط من الأشعرين نستحمه ، فقال : والله لا أحلكم ، وما عندي ما أحلكم عليه ؛ فلبثنا ماشاء الله ، فأتى رسول الله ﷺ بنهب إبل ، فدعابنا ، فأمرنا

وهم من قضاة ، وقد حقق الحافظ ابن حجر في كتاب الذبائح من الفتح ٩ : ٥٥٦ و ٥٥٧ أن هذا الرجل هو زهدم الجرمي ، راوى هذا الحديث نفسه ، وذلك لما أخرج الترمذى في الأظمية (رقم ١٨٨٦) من طريق قتادة ، عن زهدم ، قال : « دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجة ، فقال : أدن ، فكل ، فإنى رأيت رسول الله ﷺ يأكله .

وكذلك أخرج البيهقي في سننه ٩ : ٣٣٣ ، من طريق الفريابي ، عن الثوري ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن زهدم ، قال : « رأيت أبا موسى يأكل الدجاج ، فدعاني ، فقلت إني رأيت ياكل نبتاً ، قال : ادنه ، فكل الخ » وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه ، وقال فيه : « فقال لي : ادن ، فكل ، فقلت : إني لا أريده » فهذه عدة طرق صرح فيها زهدم بأنه هو صاحب القصة نفسه ، فهو المعتمد .

وربما يشكل عليه أمران : الأول : أن زهدما من بني جرم ، والرجل الداخل من بني تيم الله ، وذلك مما يدل على تغايرهما ، وأجاب عنه الحافظ بأن زهدما كان تارة ينسب إلى بني جرم ، وتارة إلى بني تيم الله ، وجرم قبيلة في قضاة يذبحون إلى جرم بن زبان ، وتيم الله بطن من كلب ، وهم قبيلة في قضاة أيضا ، وربما ينسب السرجل إلى أعمامه أيضا . ويؤيده ما أخرجه أحمد من طريق عبد الله بن الوليد العدني ، عن الثوري فقال في روايته : « عن رجل من بني تيم الله ، يقال له زهدم » .

والإشكال الثاني : أن لفظ حديث الباب يدل على التغاير ، فإن زهدما قال فيه : « كنا عند أبي موسى . . . فدخل رجل من بني تيم الله » وأجاب عنه الحافظ بأن المراد من قوله : « كنا » قومه الذين دخلوا قبله على أبي موسى ، ومثل هذا كثير في الأحاديث ، كقول ثابت البناني : « خطبنا عمران بن حصين ، أي خطب أهل البصرة ، ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة . والله سبحانه أعلم .

قوله : « فتلكاً » أى توقف وتباطأ بما فهم منه أبو موسى ﷺ أنه يكرهه .

قوله : « بنهب إبل » بفتح النون ، وسكون الهاء : ما ينتهب ، وهو الغنيمة ، وإن

بخمسة ذود غر الذرى . قال : فلما انطلقنا قال بعضنا لبعض : أغفلنا رسول الله ﷺ يمينه ، لا يبارك لنا ، فرجعنا إليه ، فقلنا : يا رسول الله ! إنا أتيناك نستحملك ، وإنك حلفت أن لا تحملنا ، ثم حملتنا ، أفنسيت يا رسول الله ؟ قال : إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين ، فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذى هو خير ، وتحملتها ، فانطلقوا ، فلما حلكم الله عزوجل .

٤١٤٣- وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا عبد الوهاب الثقفى ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، والقاسم التميمى ، عن زهدم الجرمى ، قال : كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعرين ود وإخاء ، فكنا عند أبي موسى الأشعرى ، ف قرب إليه طعام فيه لحم دجاج ، فذكر نحوه .

٤١٤٤- حدثنى على بن حجر السعدى ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن نمير ، عن إسماعيل بن علية ، عن أيوب ، عن القاسم التميمى ، عن زهدم الجرمى ، ح وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن أيوب ، عن أبي قلابة عن زهدم الجرمى ، ح وحدثنى أبو بكر ابن إسحاق ، حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا وهيب ، حدثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، والقاسم ، عن زهدم الجرمى ، قال : كنا عند أبي موسى ، واقتصوا جميعاً الحديث بمعنى حديث حماد ابن زيد .

٤١٤٥- وحدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا الصنعق - يعنى ابن حزن - حدثنا

هذه الرواية تدل على أن الإبل أتت رسول الله ﷺ غنيمة وقدمر فى الروايات السابقة أنه ﷺ ابتاعهن من سعد ، ويمكن الجمع بينها وبين هذه الرواية بأنها حصلت لسعد غنيمة ، ثم ابتاعهن رسول الله ﷺ من حصته ، والله أعلم .

قوله : ” إني والله إن شاء الله “ يمكن أن يكون قوله : إن شاء الله استثناء ، واختاره فى اليمين لئلا ينعقد اليمين ، واختاره أكثر الشراح ، ويمكن أن يكون المقصود منه التبرك ، دون الاستثناء ، واختاره أبو موسى المدينى فى كتابة اليمين ، حكاة الجافظ فى الفتح ١١ : ٥٢٣ .

قوله : ” شيبان بن فروخ “ بفتح الفاء ، وتشديد الراء ، غير منصرف ، كما فى المغنى للفتنى ، قال الساجى : قدرى إلا أنه كان صدوقاً ، وقال أبو حاتم : كان يرى القدر ، واضطرا الناس إليه بآخر ، مات سنة ٢٣٦ هـ كذا فى التهذيب ٤ : ٣٧٥ .

قوله : ” حدثنا الصنعق “ بفتح الصاد ، وكسر العين ، وقيل بسكون العين ، والكسر

مطر الوراق ، حدثنا زهدم الجرمي ، قال : دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحسم دجاج ، وساق الحديث بنحو حديثهم ، وزاد فيه : قال : إني والله ما نسيتهما .

٤١٤٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، عن سليمان التيمي ، عن ضريب ابن نقيب القيسي ، عن زهدم ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : أتينا رسول الله ﷺ نستحمه ، فقال : ما عندي ما أحلكم والله ما أحلكم ، ثم بعث إلينا رسول الله ﷺ بثلاثة ذود بقع الذري ، فقلنا : إنا أتينا رسول الله ﷺ نستحمه ، فحلف أن لا يحملنا ، فأبناؤه ، فأخبرناه ، فقال : إني لا أحلف على عيب أرى غيرها خيرا منها إلا أثبت الذي هو خير .

أشهر ، كما في النووي ، والمغني ، وهو الصعق بن حزن (بسكون الزاي ، كما في التقريب والمغني) بن قيس البكري ، أبو عبد الله البصري ، وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو داود والنسائي ، وابن حبان ، والعجلي ، وقال السدار قطني : ليس بالقوي . وقال محمد بن الحسين ابن أبي الحنبي : « حدثنا عارم ، عن الصعق ، وكانوا يرونه من الأبدال » ، وراجع التهذيب ٤ : ٤٢٤

قوله : " مطر الوراق " اسمه : مطر بن طهان العداق ، أبو رجاء الخراساني السلمي ، مولى علي بن أبي طالب ، سكن البصرة ، وروى عن أنس ، ويقال : إن حديثه عن أنس مرسل اختلفوا في توثيقه ، فقال ابن معين وأبو زرعة ، وأبو حاتم : صالح الحديث ، وضعفه النسائي ، والدارقطني ، وابن سعد ، وأبو داود وغيره ، وذكره ابن حبان ، فقال : ربما أخطأ ، وكان معجبا برأيه . كذا في التهذيب ١٠ : ١٦٩

. وإن هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم في إirاده في صحيحه ، لأن الصعق ومطر الوراق كلاهما ضعيفان عند الدارقطني ، وأجاب عنه النووي رحمه الله بما خلاصته أن ضعفها غير متفق عليه ، كما بينا ، ولو سلم ضعفها فإن المصنف إنما أتى بروايتها للاستشهاد والمتابعة ، دون التأصيل ، والله أعلم .

قوله : " ضريب بن نقيب " بضم الضاد مصغرا " وكذلك اسم أبيه : نقيب ، بضم النون ، وفتح القاف ، وقيل : إنه نقيب بالفاء بدل القاف ، وقيل : نقيب بالفاء واللام في آخره ، وثقه ابن معين ، وابن سعد وابن نمير وغيره .

قوله : " بقع الذري " البقع ، بضم الباء : جمع أبقع ، وهو ما فيه بياض وسواد ،

٤١٤٧- حدثنا محمد بن عبد الأعلى التيمي ، حدثنا المعتمر ، عن أبيه ، حدثنا أبو السليل ، عن زهدم يحدثه عن أبي موسى ، قال كنا مشاة ، فأتينا نبي الله ﷺ نستحم له ، بنحو حديث جرير .

٤١٤٨- حدثني زهير بن حرب ، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري ، أخبرنا يزيد بن كيسان عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، قال أعتم رجل عند النبي ﷺ ، ثم رجع إلى أهله فوجد الصبية قد ناموا ، فأذاه أهله بطعامه . فحلف لا يأكل ، من أجل صبيته ؛ ثم بدا له ، فأكل ، فأتى رسول الله ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيرا منها فليأتها ، وليكفر عن يمينه .

٤١٤٩ - وحدثني أبو الطاهر ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني مالك ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : من حلف على ومنه الغراب الأبقع .

قوله : حدثنا أبو السليل “ بفتح السين ، كنية لضريب بن نقيير .

قوله : “ عن أبي هريرة ” قصة حديث الباب لم يخرجها غير مسلم رحمه الله تعالى من بين أصحاب الصحاح ، وقد ذكرنا فيما مر طريقه الذي أخرجه السرقسطي في غريب الحديث .

قوله : “ أعتم رجل ” أعتم الإنسان ، بوزن أكرم : إذا دخل في العتمة ، وهي ظلمة أول الليل ، فالمراد أنه تأخر عند النبي ﷺ ، حتى حان وقت العتمة ، وغشى ظلام الليل ، ولعله يريد أنه صلى معه العتمة يعني العشاء ، وكان يؤخرها إذا تأخروا ويقدمها إذا اجتمعوا ، كذا في شرح الأبي ولم أفق على تسمية هذا الرجل . وقد وقع مثل هذه القصة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وستأتي بتامها في كتاب الأشربة ، باب إكرام الضيف ، وفضل إثاره . والظاهر أنه غير قصة هذا الحديث .

قوله : “ عن أبي هريرة ” هذا الحديث أخرجه أيضا الترمذي ، رقم ١٥٣٠ في الإيمان ، باب ما جاء فمن حلف على يمين إلخ ومالك في الإيمان ، باب ما يجب فيه الكفارة من الإيمان .

يُتَيْن ، فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه ، وليفعل .

٤١٥٠ - وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا ابن أبي أويس ، حدثني عبد العزيز بن المطلب ، عن سهيل ابن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه .

٤١٥١ - وحدثني القاسم بن زكرياء ، حدثنا خالد بن مخلد ، حدثني سليمان - يعني ابن بلال ، حدثني سهيل في هذا الإسناد بمعنى حديث مالك : فليكفر يمينه وليفعل الذي هو خير .

٤١٥٢ - حدثنا : قتيبة بن سعيد ، حدثنا جرير عن عبد العزيز - يعني ابن ربيع - عن تميم بن طرفة ، قال : جاء سائل إلى عدى بن حاتم ، فسأله نفقة في ثمن خادم ، أوفى

قوله : " حدثنا خالد بن مخلد " بفتح الميم ، بوزن مرقد ، وهو القطوانى ، بفتح القاف والطاء ، نسبة إلى قطوان ، موضع بالكوفة ، وهو ممن انتقد على الشيخين إيراد حديثه في صحيحهما ، لأنه ضعفه جماعة المحدثين ، وذكروا أنه كان شيعيا مفرطا شتاما معلنا لسوء مذهبه ، كما في التهذيب ٣ : ١١٧ و ١١٨ ، وقال الحافظ في هدى السارى (ص ٣٩٨) : " أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره ، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه ، وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدى من حديثه ، وأوردها في كامله ، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخارى " .

قوله : " عبد العزيز ، يعني ابن ربيع " بضم الراء ، مصغرا ، كما في الخلاصة ، وهو من التابعين ، روى عن جماعة من الصحابة قال يعقوب بن شيبة : يقوم حديثه مقام الحجة ، كما في التهذيب ٦ : ٣٣٨ ، وقال ابن حبان في الثقات ٥ : ١٢٣ " أتى عليه نيف وتسعون سنة فكان نكاحا لا تمكث معه امرأة من كثرة غشيانه إياها ، مات بعد الثلاثين ومائة " .

قوله : " تميم بن طرفة " بفتح الطاء والراء ، كما في التزييب ، الطائى المسمى ، الكوفى ، قال الشافعى : تميم بن طرفة مجهول ، وقال الآجرى عن أبى داود : ثقة مأمون ، وقال العجلى : كوفى تابعى ثقة ، مات سنة ٩٣ هـ أو ٩٤ هـ وقال النسائى : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وراجع التهذيب ١ : ٥١٣ .

قوله : " إلى عدى بن حاتم " وحديثه هذا أخرجه أيضا النسائى في الأيمان ، باب

بعض ثمن خادم فقال : ليس عندي ما أعطيك إلا درعي ومغفري ، فأكتب إلى أهلي أن يعطوكها ، قال : فلم يرض ، فغضب عدى ، فقال : أما والله لا أعطيك شيئاً ، ثم إن الرجل رضى ، فقال : أما والله لولا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلف على يمين ، ثم رأى أنقى لله منها ، فليأت التقوى ، ما حنث يميني .

٤١٥٣- **وحدثنا** : عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن تميم بن طرفة ، عن عدى بن حاتم ، قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير ، وليترك يمينه .

٤١٥٤- **حدثني** محمد بن عبد الله بن نمير ، ومحمد بن طريف البجلي ، واللفظ لابن طريف ، قالوا : حدثنا محمد بن فضيل ، عن الأعمش ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن تميم الطائي ، عن عدى ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا حلف أحدكم على اليمين ، فرأى خيراً منها فليكفرها ، وليأت الذى هو خير .

٤١٥٥- **وحدثنا** محمد بن طريف ، حدثنا محمد بن فضيل ، عن الشيباني عن عبد العزيز بن رفيع ، عن تميم الطائي ، عن عدى بن حاتم أنه سمع النبي ﷺ يقول ذلك .

الكفارة بعد الحنث ، وابن ماجه فى الكفارات ، باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، رقم ٢١٠٨ وأحمد فى مسنده ٤ : ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٣٧٨ .

قوله : " نفقة فى ثمن خادم " المراد : أنه سأله نفقة يصرفها فى ابتياع خادم ، أو إستجاره .

قوله : " إلا درعى ومغفري " الدرع قميص من زرد الحديد ، يلبس وقاية من سلاح العدو ، مؤنثا وقد يذكر ، وجمعه : دروع وأدرع ودراع ، والمغفر ، بكسر الميم : زرد يلبسه المحارب تحت القلنسوة أو العمامة .

قوله : " ما حنث يميني " جواب " لولا " ، والتقدير : ما حنث فى يميني ، يعنى : لولا هذا الحديث لما جعلت يميني حائثة ، وما أعطيتك ، ولكنى أعطيتك لهذا الحديث .

قوله : " محمد بن طريف " بفتح الطاء ، وكسر الراء ، والبجلي ، بفتح الباء والجيم

٤١٥٦- حدثنا محمد بن المنفى ، وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن سماك بن حرب ، عن نعيم بن طرفة ، قال : سمعت عدى بن حاتم ، وأباه رجل يسأله مائة درهم فقال : تسألني مائة درهم وأنا ابن حاتم ! والله لا أعطيك . ثم قال : لو لا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلف على يمين ، ثم رأى خيرا منها ، فليأت الذي هو خير .

نسبة إلى بجيلة ، قال أبو زرعة : محله الصدق ، وقال في موضع آخر : لا بأس به ، صاحب حديث ، كان ابن نمير يفتي عليه . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الخطيب : كان ثقة ، وقال الحصري : مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين (سنة ٢٤٢ هـ) وزاد غيره : في صفر ، وأرخه ابن قانع سنة ٣٧ هـ روى عنه مسلم ستة أحاديث ، كذا في التهذيب ٩ : ٢٣٦ .

قوله : ” تسألني مائة درهم ؟ وأنا ابن حاتم ! “ اختلف الشراح في تفسيره ، فحاصل ما قاله القرطبي رحمه الله ، أن عدى بن حاتم رضي الله عنه استقل هذا السؤال ، فكأنه قال : تسألني هذا القدر اليسير ؟ وأنا ابن حاتم الطائي ، المعروف ببذل الكثير والسخاء

وحاصل ما قاله القاضي عياض رحمه الله أن السائل سأله وهو يعلم أنه ليس عنده ما يعطيه الآن ، فكأن السائل أراد أن يظهر بخله ومنعه ، فقال : تسألني مائة درهم ، وأنت تعلم أنها ليست عندي ، وأنا ابن حاتم ، فيشق على المنع ، فلذلك قال : والله لا أعطيك شيئا ، ولم يعذره ، وراجع لعبارتها الأبى ٤ : ٣٧٣ .

ثم إن سبب اليمين في هذه الرواية غير ما ذكر قبل في رواية جرير عن عبد العزيز ابن رفيع ، وظاهر كلام القرطبي وأبي الحسن السندی رحمه الله أنها يحملان الروایتين على الواقعتين ، ولا يطمئن إليه خاطري ، لأن الحديث واحد ، والراوى واحد ، وكلتا الروایتين رواهما نعيم بن طرفة ، ومضمون كل منهما مماثل لمضمون الآخر .

ويمكن التطبيق على تفسير القاضي عياض رحمه الله ، بأن السائل كان يريد أن يظهر بخله ومنعه ، فسأله في حين كان يعلم أنه ليس عنده مائة درهم ، فقال له عدى بن حاتم رضي الله عنه : تسألني مائة درهم في هذه الحال ، ولكنني ابن حاتم ، فأكتب لك إلى أهلي أن يعطوكها ، فلما لم يرض بذلك عرف أنه لا يريد الخير ، فحلف على أن لا يعطيه ، فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، والله سبحانه أعلم .

٤١٥٧- حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا شعبة ، حدثنا سماك بن حرب ، قال : سمعت نعيم بن طرفة قال : سمعت عدى بن حاتم أن رجلا سأله ، فذكر مثله ، وزاد : ولك أربعمائة في عطائي .

٤١٥٨- حدثنا شيخان بن فروخ ، حدثنا جرير بن حازم ، حدثنا الحسن ، حدثنا عبد الرحمن بن سمرة ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : يا عبد الرحمن بن سمرة ! لا تسأل الإمارة ، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها . وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ، واث الذي هو خير .

قوله : " ولك أربعمائة في عطائي " معنى : أعطيك أربعمائة عند خروج عطائي من بيت المال .

قوله : " حدثنا عبد الرحمن بن سمرة " هذا الحديث أخرجه البخاري في كفارات الإيمان ، باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، وفي الأحكام ، باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها ، وباب من سأل الإمارة وكل إليها ، وأبو داود في الإيمان ، باب الرجل يكفر قبل أن يحنث ، رقم ٣٢٧٧ و ٣٢٧٨ ، والترمذي في الإيمان ، باب ما جاء فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، رقم ١٥٢٩ ، والنسائي في الإيمان ، باب الكفارة قبل الحنث ، وباب الكفارة بعد الحنث ، وأخرجه المصنف أيضا في كتاب الإمارة ، باب النهى عن طلب الإمارة والحرص عليها .

قوله : " لا تسأل الإمارة " سيأتي الكلام على مسألة سؤال الإمارة في كتاب الإمارة إن شاء الله تعالى .

قوله : " وكلت إليها " بضم الواو ، وكسر الكاف مخففا ، ومشددا ، وسكون اللام ، ومعنى المخفف : أى صرفت إليها ، ومن وكل إلى نفسه هلك ، ومنه في الدعاء : ولا تكننى إلى نفسي ، ووكل أمره إلى فلان : صرفه ، ووكله بالتشديد : استحفظه ، ومعنى الحديث : أن من طلب الإمارة ، فأعطى تركب إعانته عليها من أجل حرصه ، ويدخل في الإمارة القضاء والحسبة ونحو ذلك ، كذا في فتح الباري ١٣ : ١١٠ .

قال أبو أحمد الجلودى : حدثنا أبو العباس الماسرجسى ، حدثنا شيبان بن فروخ بهذا الحديث .

٤١٥٩- حدثني على بن حجر السعدى ، حدثنا هشيم ، عن يونس ، ومنصور ، وحميد ، ح وحدثنا أبو كامل الجحدري ، حدثنا حماد بن زيد ، عن سماك بن عطية ، ويونس ابن عبيد ، وهشام بن حسان في آخرين ح وحدثنا عقبة بن مكرم العمى ، حدثنا سعيد ابن عامر ، عن سعيد ، عن قتادة ، كلهم عن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سمرة ، عن النضر بن عبيد الله ، بهذا الحديث . وليس في حديث المعتمر عن أبيه ، ذكر الإمارة .

باب اليمين على نية المستحلف

٤١٦٠- حدثنا يحيى بن يحيى ، وعمر والنقاد ، قال يحيى : أخبرنا هشيم بن بشير ،

قوله : " قال أبو أحمد الجلودى " بضم الجيم واللام ، هو راوى صحيح مسلم ، وهو يروى صحيح مسلم ، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه ، عن الإمام مسلم بن الحجاج ، ثم إنّه سمع هذا الحديث عن أبي العباس الماسرجسى ، عن شيبان بن فروخ أيضا ، فعلا به على طريق مسلم برجل واحد ، فلذلك ذكره .

والجلودى هذا : نسبة إلى الجلود ، جمع الجلد ، وذكر النووى رحمه الله فى مقدمة شرحه عن ابن الصلاح أنّه منسوب إلى سكة الجلوديين بنيسابور الدارسة ، وكان شيخا ورعا زاهدا ، وكان ثورى المذهب ، حيث يتحلل مذهب سفيان الثورى رحمه الله ، وكان ينسخ الكتب ويأكل من كسب يده ، وهو تلميذ لابن خزيمة رحمه الله ، راجع له مقدمة شرح النووى ص ٤ ، والأنساب للسمعاني ٣ : ٣٠٧ إلى ٣٠٩ .

قوله : " أبو العباس الماسرجسى " بفتح الميم والسين الأولى ، وسكون الراء ، وكسر الجيم والسين الثانية ، نسبة إلى ماسرجس ، وهو اسم لرجل نصراني من أهل نيسابور ، أسلم حفيده الحسن بن عيسى بن ماسرجس على يد عبد الله بن المبارك ، وأبو العباس الماسرجسى هذا من آلّه ، واسمه : أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحسين ، قال الحاكم فى التاريخ : رأيت له سماعات كثيرة عن أبي حامد بن الشرقى ، ومكي بن عبدان ، وأقرانها ، وتوفى للنصف من شهر ربيع الأول سنة ٣٧٨ هـ كذا فى الأنساب للسمعاني ١٢ : ٣٣ إلى ٣٦ .

باب اليمين على نية المستحلف

قوله : " هشيم بن بشير " هشيم بالتصغير ، وأبوه بشير ، بوزن عظيم ، هو الراوى

عن عبد الله بن أبي صالح ، وقال عمرو : حدثنا هشيم بن بشير ، أخبرنا عبد الله بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك . وقال عمرو : يصدقك به صاحبك .

المشهور من أثبات أهل العراق ، قال فيه عبد الرحمن بن مهدي : كان هشيم أحفظ للحديث من سفیان الثوري ، وقال ابن مبارك : من غير الدهر حفظه فلم يغير حفظ هشيم . وقال أحمد : كان كثير التسبيح ، ولازمته أربعا أو خمسا ما سألته عن شيئي هيبة له إلا مرتين ، وقال الحسين الروي : ما رأيت أحدا أكثر ذكرا لله عز وجل من هشيم ، وقال معروف الكرخي : رأيت النبي ﷺ في المنام ، وهو يقول : يا هشيم : يا هشيم : جزاك الله تعالى عن أمتي خيرا ، وكان ربما يدلس ، فلذلك ترددوا في عنعنته ، ترجم له الحافظ في التهذيب ١١ : ٥٩ إلى ٦٤ ترجمة ضافية مبسطة .

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه أيضا أبو داود في الإيمان ، باب المعارض في اليمين ، رقم ٣٢٥٥ ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء أن اليمين على ما يصدقها صاحبها ، رقم ١٣٥٤ ، وابن ماجه في الكفارات ، باب من وري في يمينه ، رقم ٢١٢١ .

قوله : " يمينك على ما يصدقك به صاحبك " يعني : خصمك الذي يستحلفك ، والمراد أن اليمين ينعقد على المعنى الذي أرواه المستحلف ، فلا ينفع الحالف أن يورى بغير معناه الظاهر . وهذا الحكم مجمع عليه عند الفقهاء فيما إذا كان الاستحلاف عند القاضي بحق ، وكان اليمين بالله ، أو صفاته ، دون اليمين بالطلاق والعناق . فإذا فات أحد هذه الشروط الثلاثة جاز فيه نية الحالف ، وذلك أن لا يكون الاستحلاف عند القاضي ، أو يكون بغير حق أو يكون بالطلاق أو العناق .

وجملة الكلام في المسئلة على ما فهمته من فقهاءنا أن التوروية في اليمين لا يخلو : إما أن يكون اللفظ يحتمله ، ولو على سبيل المجاز ، أولا ، فإن كان اللفظ لا يحتمله فالمعتبر هو المعنى الظاهر ، ولا عبرة بنية الحالف أصلا ، وأما إذا كان اللفظ يحتمله فلا يخلو : إما أن يكون اليمين بالله ، أو بالطلاق والعناق ، فلن كان بالطلاق والعناق فالمعتبر نية الحالف مطلقا ، وإن كان خلاف الظاهر ، وأما إذا كان اليمين بالله ، فلا يخلو : إما أن يكون المستحلف ظالما في استحلافه أو عادلا ، فإن كان ظالما في استحلافه فالمعتبر نية الحالف على الإطلاق ،

٤١٦١- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هارون ، عن هشيم ، عن عباد ابن أبي صالح ، عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله : اليمين على نية المستحلف .

باب الاستثناء في اليمين وغيرها

٤١٦٢- حدثني أبو الربيع العتكي ، وأبو كامل الجحدري فضيل بن حسين - واللفظ لأبي الربيع - قالوا : حدثنا حماد ، وهو ابن زييد . حدثنا أبوب ، عن محمد ، عن أبي هريرة

قضاء وديانة ، وإن كان عادلاً في استخلافه فلا يخلو إما أن يكون الاستحلاف من القاضي أولاً ، فإن كان الاستحلاف من القاضي ، أو بأمره وإذنه ، فالاعتبر بنية المستحلف مطلقاً ، وأما إذا لم يكن الاستحلاف من القاضي ، فلا يخلو إما أن يكون الحلف بين الرجل وربه ، ولم يستحلفه أحد من الرجال ، أو استحلفه أحد من الناس غير القاضي ، فإن كان الحلف بينه وبين ربه فلا خلاف في أن المعتبر فيه نية الحالف ، كما ذكره العيني في العمدة ١١ : ٦٩ عن المهلب . وأما إذا استحلفه أحد غير القاضي فقد صرح النووي أن المعتبر فيه نية الحالف ، ولم أره بهذه الصراحة في كلام الحنفية ، غير أن بعضهم حكوا عبارة النووي من غير تعقب عليه ، كما فعله على القاري رحمه الله في المرقاة ٣ : ٥٥٨ مما يدل على تقريرهم لذلك ، والله أعلم . فاغتم هذا التحرير الملخص في هذا الباب ، ومن شاء تفصيل المسألة فليراجع رد المحتار ٣ : ٩٩ و ١٣٢ إلى ١٣٦ طبع استانبول مطلب في أن الإيمان مبنية على الألفاظ ، لا على الأغراض ، ومطلب نية تخصيص العام تصح ديانة لا قضاء .

قوله : " اليمين على نية المستحلف " معناه عين معنى قوله « يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك » . وأما اعتبار نية الحالف إذا كان المستحلف ظالماً فأخوذ بما أخرجه أبو داود (رقم ٣٢٥٦) في باب المعارض في اليمين ، وابن ماجه (رقم ٢١١٩) في باب من وري في يمينه عن سويد بن حنظلة قال : « خرجنا نريد رسول الله ﷺ ، ومعنا وائل بن حجر فأخذه عدوله ، فمخرج القوم أن يحلفوا ، وحلفت أنه أخى ، فخلوا سبيلهم فأتينا رسول الله ﷺ ، فأخبرته أن القوم مخرجوا أن يحلفوا وحلفت أنا أنه أخى ، فقال : صدقت ، المسلم أخو المسلم » .

باب الاستثناء في اليمين وغيرها

قوله : " عن محمد " يعني ابن سيرين .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخاري في الجهاد ، باب من طلب الولد للجهاد

قال : كان لسليمان عليه السلام ستون امرأة .

(رقم ٢٨١٩) وفي النكاح ، باب قول الرجل : لأطوفن الليلة على نسائي رقم ٥٢٤٢ ، وفي الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب ، وفي الإيمان ، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ (رقم ٦٦٣٩) وباب الاستثناء في الإيمان (رقم ٦٧٢٠) وفي التوحيد ، باب قوله تعالى : ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين (رقم ٦٩٤٧) والنسائي في الإيمان ، باب الاستثناء ، وباب إذا حلف فقال له رجل : إن شاء الله هل له استثناء ؟ والترمذي في الإيمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين ، رقم ١٥٧١ .

قوله : " ستون امرأة " اختلفت الروايات في عدد نساء سليمان عليه السلام في هذه القصة اختلافا شديدا ، فورد في بعضها ستون امرأة وفي بعضها سبعون ، وفي بعضها تسعون ، وفي آخرها مائة أو تسع وتسعون ، وقد جمع النووي رحمه الله بين هذه الروايات بأن ذكر القليل لا ينفي الكثير ، وأن مفهوم العدد لا عبرة له عند جمهور الأصوليين .

وتعقبه الحافظ في الفتح بأن ذلك ليس بكاف في هذا المقام ، أن مفهوم العدد معتبر عند الكثيرين ، ثم أتى بطريق آخر للجمع ، فقال : « إن الستين كن حرائر ، وما زاد عليهن كن سرارى ، أو بالعكس ، وأما السبعون فللمبالغة ، وأما التسعون ، والمائة فكن دون المائة وفوق التسعين ، فن قال : تسعون ألفى الكسر ، ومن قال : مائة جبره ، ومن ثم وقع التردد في رواية جعفر » كذا في فتح الباري ، كتاب الأنبياء ٦ : ٤٦٠ .

ولكن مثل هذا الجمع فيه تكلف ظاهر ، وهو بعيد أيضا بالنظر إلى أن الحديث واحد ، والراوى في جميع الروايات أبو هريرة رضي الله عنه ، وإنما يحتمل مثل هذا الجمع إذا ثبت أن النبي ﷺ تكلم بجميع هذه الأعداد في مواقع مختلفة ، فعنى في بعضها الحرائر ، وفي بعضها السرارى ، ولم يثبت ذلك ، بل الظاهر خلافه ، لأن الحديث لم يروه غير أبي هريرة فيما نعلم .

والذى يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه : أن هذا الاختلاف إنما نشأ من تصرف الرواة ، ولعل النبي ﷺ بين عددا يدل على الكثرة ، فعبر عنه بعضهم بستين ، وآخرون بسبعين ، أو تسعين ، وقد منا غير مرة أن كثيرا من الرواة كانوا يعتنون بحفظ أصل الحديث ومغزاه ، دون التعنى في حواشيه وتفصيله التي لا أثر لها على أصل الحديث ، فحفظوا أصل القصة ، ولم يثبتوا في تعيين العدد كتبهم في أصل القصة ، فن ههنا نشأ الاختلاف بينهم ، وليس ذلك قادحا في صحة أصل الحديث ، لما قرره المحدثون أن

فقال : لأطوفن عليهن الليلة ، فتحمل كل واحدة منهن ، فتلد كل واحدة منهن غلاما فارسا يقاتل في سبيل الله ، فلم تحمل منهن إلا واحدة ، فولدت نصف إنسان ، فقال رسول الله

وهم الراوى فى جزء من الحديث لا يستلزم ضعف أصله ، وقد استعمل الحافظ هذا الأصل فى مواضع من فتح البارى ، وراجع باب موعظة الرجل ابنته من النكاح مثلا .

وبالجملة ، فلا سبيل اليوم إلى الجزم بتصحيح أحد هذه الأعداد ، أو عدد غيره ، بالنظر إلى اختلاف الروايات ، وليس تعيين العدد من مقاصد القصة ، ولا أثره على مضمون الحديث ، وإنما يكفى أن يفهم منه كثرة نساء سليمان عليه السلام فى الجملة ، دون تعيين عددها ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " لأطوفن عليهن الليلة " وفى رواية آتية : " لأطيفن " ، وهما لغتان فصيحتان . طاف بالشئ وأطاف به : إذا دار حوله ، وتكرر عليه ، وهو هنا كناية عن الجماع . واللام جواب القسم ، والقسم محذوف ، أى : والله لأطوفن ، ويؤيده ما سبأ فى الرواية الآتية من قوله عليه السلام : « لم يحث » لأن الحث لا يكون إلا عن قسم . وكثيرا ما تحذف العرب المقسم به ، اكتفاء عنه بلام القسم ، لدلالتها على المقسم به ، لكنها لا تدل على مقسم به معين ، كذا فى عمدة القارى ٦ : ٥٦٥ ، كتاب الجهاد ، ولكن يشكل عليه أن القسم المحذوف لا ينقص به اليمين ، حتى يكون لفظ القسم ملفوظا ، فالأحسن ما اختاره الحافظ فى الفتح ٦ : ٤٦٢ أن التلطف باسم الله لعله وقع فى الأصل ، وإن لم يقع فى الحكاية ، وذلك ليس بعمتنع ، فإن من قال : والله لأطوفن : يصدق عليه أنه قال : لأطوفن ، فإن الالفاظ بالمركب لالفاظ بالمفرد .

قوله : " فتحمل كل واحدة منهن " قال الحافظ : « هذا قاله على سبيل التمنى للخير ، وإنما جزم به ، لأنه غلب عليه الرجاء ، لكونه قصد به الخير وأمر الآخرة ، لا لغرض الدنيا . قال بعض السلف : نبه ﷺ فى هذا الحديث على آفة التمنى والإعراض عن التقوى ، قال : ولذلك نسي الاستثناء ليمضى فيه القدر » .

قوله : " فولدت نصف إنسان " وفى بعض الروايات ، " شق رجل " وفى بعضها " شق غلام " وفى بعضها " واحدا ساقطا أحد شقيه " ، والمراد أنها ولدت ولدا ناقصا فى خلقته .

قوله : لو كان استثنى لولدت كل واحدة منهن غلاماً فارساً في سبيل الله .

٤١٦٣ - **وحدثنا** محمد بن عباد ، وابن أبي عمر ، واللفظ لابن أبي عمر ، قالا : حدثنا سفيان ، عن هشام بن حجير ، عن طاؤس ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : قال سليمان بن داود نبي الله : لأطوفن الليلة على سبعين امرأة كلهن تأتي بغلام يقاقل في سبيل

وقد ذكر بعض المفسرين أن هذا الولد الناقص هو المراد بقوله تعالى : (ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب) واختاره الآلوسی ، وأبو السعود وغيرهما ، ولكن ليس في طريق من طرق هذا الحديث أن الآية تشير إلى هذه القصة ، أو أنها زلت لبیانها ، وإن عمدة هؤلاء المفسرين في هذا ، هو النقاش ، فإنه حكى ذلك في تفسيره . ولكن رده الحافظ في الفتح ٦ : ٤٦١ بأن النقاش صاحب مناكير . وإليه يشير صنيع الإمام البخاري في صحيحه ، حيث أخرج هذا الحديث في الجهاد ، وفي كتاب الأنبياء . وفي الإيمان والنذور ، وفي التوحيد ، ولكن لم يخرج في تفسير سورة ص ، مما يدل على أن واقعة الباب لا علاقة لها عند البخاري بالآية المذكورة ، والرأي الصحيح الذي اختاره المحققون في تفسير هذه الآية أن نبيهم ما أبهمه الله تعالى ، ولا نتكلف في الإتيان بتفاصيله من الروايات الإسرائيلية ، أو من الأحاديث التي لا ذكر فيها للآية ، كحديث الباب ، وهذا الرأي إليه يظهر جنوح الحافظ ابن كثير ٤ : ٣٦ رحمه الله ، ومولانا الشيخ حفظ الرحمن رحمه الله في قصص القرآن ٢ : ١٢٠ ، والدي الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله تعالى في معارف القرآن ٧ : ٥١٥ .

قوله : " لو كان استثنى " يعني : لو قال : إن شاء الله ، كما سيأتي مصرحاً ، والاستثناء في اليمين : أن يقول : إن شاء الله ، وسيأتي حكمه والاختلاف فيه في الرواية الآتية إن شاء الله تعالى .

قوله : " هشام بن حجير " بتقديم الحاء المضمومة على الجيم ، مصغراً ، وهو المكّي ، وثقه العجلي ، وابن سعد ، وضعفه يحيى القطان ، ويحيى بن معين ، وقال أحمد : ليس بالقوي ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وذكر قول ابن عيينة : لم نأخذ عنه إلا ما لا نجد عند غيره ، وقال الآجري عن أبي داود : ضرب الحد بمكة ، قلت : فيما ذا ؟ قال : فيما يضرب فيه أهل مكة ، كذا في التهذيب ١١ : ٣٣ قلت : أثنى عليه ابن شبرمة ، فقال : ما بمكة مثله ، كما في ميزان الاعتدال ٤ : ٢٩٥ ، وذكره ابن حبان في الثقات

الله ، فقال له صاحبه ، أو الملك ، : قل إن شاء الله ، فلم يقل ، ونسى ، فلم تأت واحدة من نسائه إلا واحدة جاءت بشق غلام ، فقال رسول الله ﷺ : ولو قال : إن شاء الله لم يحث ،

٧ : ٥٦٧ ، وقال أبو حاتم : مكى يكتب حديثه ، حكاه عنه ابنه في الجرح والتعديل ٤ : ٢ : ٥٤ ، وذكر الحافظ في هدى السارى (ص ٤٤٨) أن البخارى لم يخرج عنه إلا هذا الحديث الواحد في قصة سليمان عليه السلام ، بعد ما ظهرت متابعاته .

قوله : " فقال له صاحبه أو الملك " شك من الراوى ، وليس بين صاحب والملك منافاة ، غير أن صاحب أعم ، فيحتمل الملك وغيره ، وقد وقع في بعض الروايات : « فقال له الملك » بالجزم على الثانى ، وفى بعضها : « فقال له صاحبه » بالجزم على الأول ، وفى بعضها : « فقال له صاحبه » قال سفيان : يعنى الملك » بالجمع بينهما ، ورجح الحافظ كونه ماسكا ، لأن من جزم حجة على من لم يجزم ، وغلط من قال : إنه آصف بن برخيا ، وراجع فتح البارى ٦ : ٤٦١ ، ولا حاجة إلى تعيين ما أبهمه الرسول ﷺ .

قوله : " فلم يقل ، ونسى " قال الحافظ : « ومعنى قوله : فلم يقل : أى بلسانه ، لا أنه أبى أن يفوض إلى الله ، بل كان ذلك ثابتاً فى قلبه ، لكنه اكتفى بذلك أولا ونسى أن يجريه على لسانه لما قيل له لشيئى عرض له » ثم قوله : « نسى » ضبطه الأكثرون بفتح النون وتخفيف السين ، وضبطه بعضهم : « نسى » بضم النون وتشديد السين ، على كونه مجهولا من التنسية ، وهو صحيح أيضا ، نبه عليه النووى رحمه الله .

قوله : " لم يحث " قدمنا عن العيني رحمه الله أن قول سليمان عليه السلام : « لا طوفن » كان يمينا ، بتقدير حرف القسم ، ولذلك أطلق على عدم العمل به بالحث . ويحتمل أيضا أن لا يكون قول سليمان عليه السلام يمينا ، وإنما أطلق لفظ الحث مجازا ، بمعنى ترك العمل به ، والله سبحانه أعلم .

ثم قوله : " لم يحث " يحتمل معنيين : الأول : أن سليمان عليه السلام لو قال : إن شاء الله ، لأجز له الله تعالى ما أراد ، وولدت كل امرأة من نسائه ولدا مجاهدا ، ولوقع ما أقسم به ، فلم يحث ، والثانى : أن قوله : إن شاء الله كان استثناء أو فى اليمين ، فلو قال ذلك بطل انعقاد اليمين ، فلم يحث ، ولو لم يقع ما أقسم به . ومن أجل هذا المعنى الثانى ذكره المحدثون فى باب الاستثناء فى اليمين ، وهو الراجح ههنا عندى ، لأن المعنى الأول

وكان دركاله في حاجته .

٤١٦٤- **وحدثنا ابن أبي عمر** ، حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله أو نحوه .

٤١٦٥- **وحدثني زهير بن حرب** ، حدثنا شبابة ، حدثني ورقاء ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : قال سليمان بن داود : لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلها ثأني بفارس يقاتل في سبيل الله ؛ فقال له صاحبه : قل : إن شاء الله ، فلم يقل إن شاء الله ، فطاف عليهن جميعا ، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة ، فجاءت بشق رجل . وأيم الذي نفس محمد بيده ! لو قال : إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانا أجمعون .

حاصل مستقلا بقوله : « وكان دركاله في حاجته » والتأسيس أولى من التأكيد ، فكأنه قال : لو قال سليمان عليه السلام : إن شاء الله ، لم يحنث لعدم انعقاد اليمين ، ولوقع حينئذ ما أراد ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « كان دركاله في حاجته ، الدرك ، بفتح الدال والراء اسم من الإدراك ، بمعنى اللحاق ، كما في قوله تعالى : (لا تخاف دركا) أى لحاقا من العدو ، والمراد أنه كان يحصل له ما طاب ، ويلحقه ذلك .

ثم لا يلزم من إخباره ﷺ بذلك في حق سليمان عليه السلام في هذه القصة أن يقع ذلك لكل من استثنى في أمنيته ، بل في الاستثناء رجاء الوقوع ، وفي تركه خشية عدم الوقوع ، وبهذا يجاب عن قول موسى للخضر عليها السلام : (ستجدني إن شاء الله صابرا) مع قول الخضر له في الآخر : (ذلك تأويل مالم تسطع عليه صبرا) . كذا في فتح الباري ٦ : ٤٦١ .

قوله : « وأيم الذي نفس محمد بيده » قال النووي : « فيه جواز اليمين بهذا اللفظ ، وهو : أيم الله ، وأيمن الله ، واختلف العلماء في ذلك ، فقال مالك ، وأبو حنيفة : هو يمين ، وقال أصحابنا : إن نوى به اليمين فهو يمين ، وإلا فلا .

قوله : « لو قال : إن شاء الله ، لجاهدوا » فيه جواز استعمال لفظ « لو » و « لو لا » ، وربما يعارضه حديث مرفوع أخرجه مسلم وغيره ، « وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت كذا لكان كذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل » ولكن هذا النهي معمول على

٤١٦٦- **وحدَّثني** سويد بن سعيد ، حدثنا حفص بن ميسرة ، عن موسى بن عقبة ، عن أبي الزناد بهذا الإسناد مثله ، غير أنه قال : كلها تحمل غلاما يجاهد في سبيل الله .

ما إذا قاله الرجل على وجه الختم والقطع بالغيب ، أنه لو كان كذا لكان كذا ، من غير ذكر مشيئة الله تعالى ، والنظر إلى سابق قدره ، وخفاء علمه علينا . فأما من قاله على التسليم ، ورد الأمر إلى المشيئة فلا كراهة فيه ، حكاه النووي عن القاضي عياض ، رحمه الله . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن استعمال لفظ « لو » إذا كان للتحسر المحض على الماضي ، وللاعتقاد التام على الأسباب ، وغض النظر عن سابق القدر ، فإن ذلك هو الممنوع منه ، وهو الذي جاء فيه : « أن ” لو “ تفتح عمل الشيطان » . وأما إذا كان مع اعتراف القدر للتنبيه على الأخطاء الماضية ، ليجتنب عنها في المستقبل ، فإن ذلك جائز مشروع وهو المقصود بحديث الباب كما لا يخفى ، وقد عقد البخاري رحمه الله لجواز مثله بابا في كتاب التمني من صحيحه ، وأورد فيه عدة أحاديث قد ثبت فيها استعمال لفظ « لو » والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم في هذا الحديث مباحث :

١- صحة هذه القصة

فالمبحث الأول : أن بعض المعاصرين من الكتاب طعنوا في صحة هذا الحديث ، فذكر الأستاذ أبو الأعلى المودودي في تفهيم القرآن ٤ : ٣٣٧ بأن جامع ستين امرأة أو أكثر منها في ليلة واحدة بما لا يقبله العقل ، فإنه يستلزم أن يكون سليمان عليه السلام قد جامع ست نسوة على الأقل في كل ساعة من تلك الليلة ، من غير أن يشتغل بشيء آخر لدقيقة واحدة ، وهذا بما لا يتصور ، فلا يقبل هذا الحديث في هذه الصورة ، على الرغم من صحة إسناده ، وثقة رجاله . ثم أبدى الأستاذ المودودي احتمال أن يكون رسول الله ﷺ ذكر هذه القصة حكاية عن اليهود ، للرد عليها ، فزعم بعض الرواة أنها قصة بينها النبي ﷺ ، وصدقها .

هذه خلاصة ما ذكره الأستاذ المودودي في تفهيم القرآن ، ولعمري ، لقد قف شعري ، واقشعر جلدی لكلامه في هذا الحديث ، وما فتح فيه من باب النقد القوضوي على الأحاديث الصحيحة . لاشك أن الأحاديث لم تزل ، ولا تزال ، معرضا للنقد العلمي السليم ، ولكن لهذا النقد أصولا وقواعد بسطها المحدثون في كتب الأصول . ولئن ساغ لكل أحد أن يرد الأحاديث الصحيحة ، على الرغم من صحة إسناده ، وثقة رجالها ، لمحض أن معناه لا يوافق عقله ، لتزعزت بنيان الدين . وانفتح باب التحريف بمصراعيه لكل

من هب ودب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .
وأما ما ذكره من حساب أوقات الليلة ، وأن الجماع بستين امرأة لا يمكن في هذا الوقت القليل ، فمدخول بوجوه :

الأول : أننا حققنا فيما مضى قريباً أنه لم يثبت بالحديث عدد معين لنساء سليمان عليه السلام ، والظاهر أن النبي ﷺ ذكر عددا يدل على الكثرة ، فعبّر عنها بعض الرواة بستين ، وآخرون بتسعين أو أكثر ، وأن الرواة إنما يهتمون بحفظ أصل الحديث ، وربما لا يتثبتون في أجزاءه وتفصيله التي لا أثر لها على أصل الحديث . فنأين لنا أن نفرض عدداً معيناً ثم نحاسب أوقات الليلة بحسابها ؟

والثاني : لو فرضنا عدد الستين صحيحاً ، فنأين استحالة جماع ستة منهن في ساعة واحدة ؟ ولئن كانت الليلة اثنتي عشرة ساعة ، فالحساب الصحيح خمس نسوة في ساعة ، فنأين صار ذلك محالاً عقلياً ؟ حتى يرد به حديث صحيح ؟ ولئن شرعنا نقيس قصص الأنبياء عليهم السلام بمثل هذه الأقيسة ، لم يثبت لني معجزة ، ولا لغيره كرامة ، ولم يثبت للأنبياء عليهم السلام ، بل ولبعض الأولياء أنهم فعلوا في الوقت القليل أموراً كثيرة لا يستطيعها الآخرون في أضعاف ذلك الوقت ؛ وقد حقق بعض الفلاسفة ، ومن مقدمتهم مولانا الشيخ محمد قاسم النانوتوي رحمه الله ، مؤسس دار العلوم بدويند ، أن للوقت طولاً وعرضاً ، فالذي نشاهده في عموم الأحوال هو طول الوقت ، وما يذكر من وقوع الأفعال الكثيرة في الوقت القليل ، فلأنما يقع ذلك في عرضه .

وبالجملة ، فإن مجرد استبعاد العقل بعض الأمور لا يكفي لرد الأحاديث الصحيحة ، فإن المعجزات والكرامات كلها أمور يستبعد العقل ، ولكنها ثابتة بلا ريب . وأما ما ذكره بعض الأصوليين من أن الحديث يجب لصحته أن لا يكون مخالفاً للعقل ، فلأنما يريدون بذلك مخالفتهم للعقل على وجه يستلزم محالاً عقلياً ، لا مجرد أن يستبعده العقل مع قطع النظر عما يدل على ثبوت المعجزات ، فقد قال السيوطي رحمه الله في تدريب الراوي (ص ١٧٩) نوع (٢١) : « إن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل ، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا » وقال السخاوي في فتح المغيث ١ : ٢٤٩ « وكأن يكون مخالفاً للعقل ضرورة ، أو استدلالاً ولا يقبل تأويلاً بحال ، نحو الإخبار عن الجمع بين الضدين ، وعن نقي الصانع ، وقدم الأجسام ، وما أشبه ذلك ، لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما يناق مقتضى العقل » .

٢- مسألة الاستثناء في اليمين .

والبحث الثاني : مسألة الاستثناء في اليمين . وجملة القول في ذلك أن الحالف إذا قال : إن شاء الله مع يمينه فهذا يسمى استثناء ، لما رواه أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : « من حلف ، فقال : إن شاء الله فقد استثنى » وأجمع العلماء على أن الرجل متى استثنى في يمينه لم يحنث فيها ، وذلك لما أخرجه الترمذى وغيره (رقم ١٥٧٠) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف على يمين ، فقال : إن شاء الله ، فلا حنث عليه » وأخرج أبو داود (رقم ٣٧٦٢) عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف ، فاستثنى ، فإن شاء رجع ، وإن شاء ترك ، غير حنث » .

ثم الجمهور على أن الاستثناء إنما يمنع انعقاد اليمين إذا كان متصلاً باليمين ، بحيث لا يفصل بينهما كلام أجنبي ، ولا يسكت بينهما سكوتاً ، يمكنه الكلام فيه ، فأما السكوت لا نقطاع نفسه ، أو صوته ، أو عوى ، أو عارض من عطشه ، أو شئى غيرها ، فلا يمنع صحة الاستثناء ، وثبت حكمه . وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى وأحمد ، والثورى ، وأبو عبيد ، وإسحاق ، كما ذكره ابن قدامة فى المغنى ١١ : ٢٢٦ و ٢٢٧ ، ثم استدلل عليه بقوله : « لأن النبي ﷺ قال : من حلف فاستثنى ، وهذا يقتضى كونه عقيباً ؛ ولأن الاستثناء من تمام الكلام ، فاعتبر اتصاله به ، كالشرط وجوابه ، وخبر المبتدأ ، والاستثناء بإلا ، ولأن الحالف إذا سكت ثبت حكم يمينه ، وانعقدت موجبة لحكمها ، وبعد ثبوته لا يمكن دفعه ولا تغييره ، قال أحمد : حديث النبي ﷺ لعبد الرحمن بن سمرة ! إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك ، ولم يقل : فاستثنى ، ولو جاز الاستثناء فى كل حال لم يحنث حانث به » .

وقد روى عن ابن عباس ومجاهد ، رضى الله عنهما ، أنهما لا يشترطان الاتصال فى الاستثناء ، ويقولان بصحة الاستثناء ولو بعد زمان ، وروى عن سعيد بن جبیر أنه حدده بأربعة أشهر ، وقد ذكر النووى رحمه الله عن بعض العلماء أنهم تأولوا قولهم بأن مرادهم أنه يستحب قول إن شاء الله تبركاً ، فقال تعالى : (واذكر ربك إذا نسيت) ولم يريدوا به حل اليمين ، ومنع الحنث .

ثم اختلف القائلون باشتراط الاتصال فى حيد الاتصال ، فالجمهور على ما ذكرنا من وجوب اتصال الاستثناء باليمين مطلقاً ، إلا ما لايد منه من انقطاع نفس وغيره ، وروى

عن الحسن ، وعطاء . أنه يصح الاستثناء ما دام الخالف في المجلس ، وهو قول بعض الحنابلة أيضا ، وعن عطاء قدر حلبة الناقة العزوزة ، وقال قتادة : ما لم يقيم ، أو يتكلم ، وهو رواية عن أحمد والأوزاعي أيضا ، هذا ملخص ما في شرح النووي ، والمغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ١١ : ٢٢٨ .

وربما يستدل هؤلاء بحديث الباب ، حيث قال فيه صاحب سليمان عليه السلام : قل : إن شاء الله ، وذلك بعد ما انقضى كلام سيدنا سليمان عليه السلام : فلولوا أن الاستثناء يؤثر بعد السكوت في المجلس ، لما دعاه صاحبه إلى ذلك .

وأجاب عنه القرطبي باحتمال أن يكون الصاحب قال ذلك في أثناء كلام سليمان : وهو احتمال يمكن أن يسقط به الاستدلال ، كذا في فتح الباري ٦ : ٤٦٢ . والأحسن عندي في الجواب أن يقال : إن صاحبه لم يرد المنع من انعقاد اليمين ، وإنما أراد أن يتبرك سليمان عليه السلام بهذا القول ، ليكون وقوع ما قصده أرجى ، فلا دلالة له على جواز الاستثناء المنفصل .

وهذا كله في اليمين بالخلف ، وأما اليمين بالطلاق والعتاق ، فقد اختلف العلماء : هل يؤثر الاستثناء فيه أم لا ؟ فقال أبو حنيفة ، والشافعي : حكم الطلاق والعتاق حكم الخلف سواء بسواء ، فيمنع الاستثناء المتصل انعقاده أيضا . وهو قول طائوس ، وحامد ، وأبي ثور . وقال مالك والأوزاعي : لا ينفعه الاستثناء ، لأن التعليق بالطلاق والعتاق ليس بيمين ، فلا يبطل الاستثناء حكمه ، وهو قول الحسن ، وقاتدة ، ورواية عن أحمد ، اختارها أكثر الحنابلة ، وراجع المغني لابن قدامة للتفصيل .

٣- فوائد أخرى

وفي الحديث فوائد أخرى غير ما ذكرنا ، ففيه فضل فعل الخير وتعاطي أسبابه ، وإن كثيرا من المباح والملاذ يصير مستحبا بالقصد ، وفيه استحباب الاستثناء لمن قال : سأفعل كذا ، وفيه أن الاستثناء لا يكون إلا باللفظ ، ولا يكفي فيه النية ، وهو متفق عليه إلا ما حكاه الحفاظ في الفتح عن بعض المالكية . وما روى عن أحمد أن من كان مظلوما فاستثنى في نفسه جاز له ذلك إذا خاف على نفسه ، حكاه ابن قدامة في المغني ١١ : ٢٢٨ ثم قال : « فهذا في حق الخائف على نفسه ، لأن يمينه غير منعقدة ؛ أو لأنه بمنزلة المتأول ، وأما في حق غيره فلا ، » .

باب النهى عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الحالف مما ليس بحرام

٤١٦٧ - حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن همام بن منبه ، قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة . عن رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث ، منها : وقال رسول الله ﷺ : والله لأن يلج أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يعطى كفارته التي فرض الله .

وفي الحديث ما خص به الأنبياء من القوة على الجماع الدالة على صحة البنية ، وقوة الفحولية ، وكمال الرجولية ، مع ما هم فيه من الاشتغال بالعبادة والعلوم ، ويقال : إن من كان أتقى لله فشهوته أشد ، لأن الذى لا يتقى يتفرج بالنظر ونحوه . وفيه جواز الإخبار عن الشئى ووقوعه في المستقبل بناء على غلبة الظن ، فإن سليمان عليه السلام جزم بما قال : وقد تقدم وجهه ، وفيه جواز السهو على الأنبياء وأن ذلك لا يقدح في علو منصبهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب النهى عن الإصرار على اليمين الخ

قوله : " هذا ما حدثنا أبو هريرة " قد منا غير مرة أن هذه الأحاديث مأخوذة من صحيفة همام بن منبه ، وهذا الحديث موجود في النسخة المطبوعة منها ، برقم ٠٩٥ ، واللفظ عين لفظ مسلم ، غير أنه ليس في أوله " والله " .

وأخرجه أيضا البخارى في أول باب من الأيمان والتذور رقم (٦٦٢٥ و ٦٦٢٦) وابن ماجه في الكفارات ، باب النهى أن يستلج الرجل في يمينه ، ولا يكفر ، رقم ٢١١٤ ، وأحمد في مسنده ٢ : ٢٧٨

قوله : " لأن يلج " بفتح اللام وكسرهما لجأ ، من باب سمع وضرب ، واستلج استلجاً : إذا أصر على الشئى ، وقال ابن أثير في جامع الأصول ١١ : ٦٨١ : « لج ، واستلج في يمينه : إذا لج في الاستمرار عليها وترك تكفيرها ، ورأى أنه صادق فيها » .

قوله : " في أهله " قال النووى : « ومعنى الحديث أنه إذا حلف يميناً تتعلق بأهله ،

باب نذر الكافر ، وما يفعل فيه إذا أسلم

٤١٦٨ - حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ، ومحمد بن المشي ، وزهير بن حرب ، واللفظ لزهير قالوا : حدثنا يحيى ، وهو ابن سعيد القطان ، عن عبيد الله ، قال أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، أن عمر قال : يا رسول الله .

ويتضررون بعدم حنثه ، ويكون الحنث ليس بمعصية ، فينبغي له أن يحنث ، فيفعل ذلك الشئ ، ويكفر عن يمينه ، فلان قال : لا أحنث ، بل أتورع عن ارتكاب الحنث ، وخاف الإثم فيه ، فهو مخطئ بهذا القول ؛ بل استمراره في عدم الحنث وإدانة الضرر على أهله أكثر إثما من الحنث .

وقال الحافظ في الفتح ١١ : ٥٢١ : « ويستنبط من معنى الحديث أن ذكر الأهل خرج مخرج الغالب . وإلا فالحكم يتناول غير الأهل إذا وجدت العلة ، والله أعلم » .

قوله : " آثم " بالمد ، أى أشد إثما ، وربما يشكك عليه أنه يستلزم أن يكون الحنث إثما أيضا ، ليكون اللجاج آثم منه ، مع أن الحنث لا يجوز إلا فيما لم يكن معصية ، وأجاب عنه الشراح بوجوه : فذكر النووي رحمه الله أن فيه مقابلة اللفظ على زعم الحالف وتوهمه ، فإنه يتوهم أن عليه إثما في الحنث مع أنه لا إثم عليه في الحقيقة ، وقيل : المراد أنه لو كان على سبيل الفرض ، فإن إثم اللجاج أعظم .

واختار الطيبي وجها آخر ، فقال : « لا يبعد أن تخرج أنفع عن بابها ، كقولهم : الصيف أحر من الشتاء ، ويصير المعنى أن الإثم في اللجاج في بابه أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة في بابه » كذا في فتح الباري ١١ : ٥١٩ والله أعلم .

باب نذر الكافر ، وما يفعل فيه إذا أسلم

قوله : " المقدمي " بضم الميم ، وفتح الـدال المشددة ، نسبة إلى جده مقدم ، كما في الأنساب للسمعاني ١٢ : ٣١٢ وقد مرت ترجمته في باب الكلاله .

قوله : " عن عبيد الله " يعنى ابن عمر العمرى ، وقد تقدم في أول باب من كتاب الهباب .

قوله : " عن ابن عمر " هذا الحديث أخرجه البخارى في الاعتكاف ، باب الاعتكاف

إني نذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأف بنذرك .

ليلا ، وباب من لم ير عليه صوما إذا اعتكف ، وباب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ، ثم أسلم ، وفي الجهاد ، باب ما كان النبي ﷺ يعطى المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ، وفي المغازی ، باب قول الله تعالى : ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ، وفي الأيمان والنذور ، باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنسانا في الجاهلية ، ثم أسلم . رقم ٢٠٣٢ ، و ٢٠٤٣ ، و ٣١٤٤ ، ٤٣٢٠ و ٦٦٩٧ .

وأخرجه أيضا أبو داود في الأيمان والنذور ، باب من نذر في الجاهلية ، ثم أدرك الإسلام ، رقم ٣٣٢٥ ، والترمذي في الأيمان والنذور ، باب ما جاء في وفاء النذر ، رقم ١٥٣٩ ، والنسائي في الأيمان والنذور ، باب إذا نذر ثم أسلم قبل أن يني ، وابن ماجه في الكفارات ، باب الوفاء بالنذر ، رقم ٢١٢٩ .

قوله : " نذرت في الجاهلية " فسرہ الکرمانی بما قبل بعثة النبي ﷺ ، وخالفه جمهور الشراح ، فقالوا : المراد حالة الشرك ، لأن جاهلية كل رجل حالة كفره . وأغرب بعضهم ، فقال : المراد من الجاهلية ما قبل فتح مكة ، وأن عمر إنما نذر في الإسلام ، ورد عليه الحفاظ في اعتكاف الفتح ٤ : ٢٧٤ بأنه قد وقع في رواية للدارقطني ما يعين المعنى ، ولفظها : " نذر عمر أن يعتكف في الشرك " .

قوله : " فأوف بنذرك " ههنا مسثلان فقهيتان :

الأولى : إذا نذر الكافر في حالة كفره ، هل يجب عليه بعد إسلامه أن يني بذلك النذر؟ واختلف فيها الفقهاء ، فقال بعضهم : يجب عليه الوفاء بعد إسلامه ، وهو قول طاوس ، وقتادة ، والحسن البصري ، وأبي ثور ، وجماعة من الشافعية ، وابن حزم ، والظاهرية ، وابن جرير الطبري ، والمغيرة بن عبد الرحمن من المالكية ، وهو رواية عن أحمد وإسحاق . واحتجوا بحديث الباب .

وخالفهم الجمهور ، فقالوا : لا يصح نذر الكافر أصلا ، فلا يجب عليه الوفاء بعد إسلامه ، وإنما يستحب له ذلك ، وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، وإبراهيم النخعي ، والثوري ، وهو المختار عند أكثر الشافعية ، ورواية عن أحمد .

واستدل الجمهور بما أخرجه الطحاوي عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه : عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما النذر ما ابتغى به وجه الله » . وإن فعل الكافر لم يكن تقربا إلى الله لأنه قصد به تقرب الذي كان يعبد من دون الله . ولأنه لما كان التقرب إلى غير الله معصية صار النذر نذر معصية ، فدخل في قوله عليه السلام : « لا نذر في معصية الله » . هذا ملخص ما ذكره العلامة العيني في عمدة القارى ١ : ٦٧ :

وأما حديث الباب ، فقد أجاب عنه الجمهور بوجوه مختلفة ؛ فقال أبو الحسن القاسبي : إن النبي ﷺ لم يأمر عمر على جهة الإيجاب ، وإنما أمره على جهة المشورة ، والاستحباب ، وأوضحه الطحاوي بأن النبي ﷺ فهم من عمر أنه سمح بأن يفعل ما كان نذره ، فأمره به ، لأن فعله حينئذ طاعة لله تعالى ، فكان ذلك خلاف ما أوجبه على نفسه ، لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية .

وأجاب ابن العربي بأن عمر رضي الله عنه لما نذر في الجاهلية ، ثم أسلم ، أراد أن يكفر ذلك بمثله في الإسلام ، فلما أراده ونواه سأل النبي ﷺ ، فأعلمه أنه لزمه ، لأن كل عبادة ينفرد بها العبد عن غيره تنعقد بمجرد النية العازمة الدائمة ، كالنذر في العبادة ، والطلاق في الأحكام وإن لم يتلفظ بشئ من ذلك .

ورد عليه الحافظ في الفتح ١١ : ٥٨٣ بأنه لم يوافق أحد ابن العربي على انعقاد النذر بمجرد النية بدون تلفظه ، حتى نقل بعض المالكية الاتفاق على أن العبادة لا تلزم إلا بالنية مع القول ، أو الشروع ؛ وعلى التنزل ، فظاهر كلام عمر مجرد الإخبار بما وقع ، مع الاستخبار عن حكمه ، وليس فيه ما يدل على ما ادعاه من تجديد نية منه في الإسلام ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

والمسألة الثانية : قد استدل الشافعية بحديث الباب على أن الاعتكاف المسنون يصح في ليلة مفردة عن النهار ، وأن الاعتكاف المسنون لا يشترط له الصوم ، لأن عمر رضي الله عنه نذر اعتكاف ليلة واحدة ، فأقره النبي ﷺ على ذلك ، وظاهر أن الليلة لا يكون فيها صوم .

والجواب من قبل الحنفية أنه قد ورد في الرواية الآتية : « جعل عليه يوما يعتكفه ، فلما أراد بالليلة ما كان مع نهارها ، ومن اليوم ما كان مع ليلة ، وقيد أخرج أبو داود ، والنسائي من طريق عبد الله بن بديل ، عن عمرو بن دينار . عن ابن عمر : « أن عمر رضي الله عنه

٤١٦٩- **وحدثنا** : أبو سعيد الأشج ، حدثنا أبو أسامة ، ح وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب يعني الثقفي ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن العلاء ، وإسحاق ابن إبراهيم جميعا ، عن حفص بن غياث ، ح وحدثنا محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي رواد ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، كلهم عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وقال حفص من بينهم : عن عمر ، بهذا الحديث .

. أما أبو أسامة والثقفى ، ففي حديثها اعتكاف ليلة ، وأما في حديث شعبة ، فقال : جعل عليه يوما يعتكفه . وليس في حديث حفص ذكر يوم ولا ليلة .

جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يوما عند الكعبة ، فسأل النبي ﷺ ، فقال : اعتكف ، وصم « وقد سبق هذا البحث بتفاصيله ، مع الكلام على إسناد هذا الحديث في أول كتاب الاعتكاف . فلا حاجة إلى الإعادة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " محمد بن عمرو بن جبلة " بفتح الجيم والباء ، وهو : محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة العتكي ، مولاهم أبو جعفر البصري ، وثقه أبو داود ، وابن حبان ، وعلى ابن الحسين ، كذا في التهذيب ٩ : ٣٧٣ .

قوله : " كلهم عن عبيد الله " يعني أبا أسامة وعبد الوهاب الثقفي ، وحفص ابن غياث ، وشعبة ، كلهم يروى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر العمرى .

قوله : " وقال حفص من بينهم : عن عمر " يريد أن الرواة الثلاثة جعلوا هذا الحديث من مسندات ابن عمر ، وتفرد حفص بن غياث من بينهم ، فرواه عن ابن عمر ، عن عمر ، وجعله من مسندات عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه . قلت : وكذلك أخرجه النسائي في الصغرى ٢ : ١٢٨ من طريق سفيان ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، ومن طريق يعقوب بن إبراهيم ، عن يحيى : عن عبيد الله ، عن نافع ، فقال : « عن ابن عمر ، عن عمر » كما ذكره الحافظ في الفتح ٤ : ٢٧٤ ، ولكني لم أجده في الصغرى ، ولعله في الكبرى .

وكذلك أخرجه أبو داود من طريق يحيى المذكور ، فقال : « عن ابن عمر ، عن عمر » رضي الله عنهما ، فالحديث مروي بكلا الطريقين ، ولا مانع من أن يكون ابن عمر شاهد القصة بنفسه ، فرواه من قبله مرة ، وسمعها من أبيه ، فرواه عنه مرة أخرى .

٤١٧٠- وحديثي أبو الطاهر ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، حدثنا جرير بن حازم أن أيوب حدثه أن نافعا حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ وهو بالجرعانة بعد أن رجع من الطائف ، فقال : يا رسول الله ! إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوما في المسجد الحرام ، فكيف ترى ؟ قال : اذهب ، فاعتكف يوما . قال : وكان رسول الله ﷺ قد أعطاه جارية من الخمس ، فلما أعتق رسول الله ﷺ سبايا الناس ،

قوله : " وهو بالجرعانة " بكسر الجيم اتفاقاً ، ثم ضبط ما بعد ذلك بطريقتين : الأول : سكون العين ، وتخفيف الراء ، والثاني : كسر العين وتشديد الراء المفتوحة . وذكر الحموي أن الأول طريق أهل الأدب ، والثاني طريق أهل الحديث ، ثم حكى عن الشافعي أنه قال : « المحدثون يخطئون في تشديد الجرعانة ، وتخفيف الحديدية » ثم قال الحموي : « والذي عندنا أنها روايتان جيدتان ، حكى إسماعيل بن القاضي عن علي بن المديني أنه قال : أهل المدينة يثقلونه ، ويثقلون الحديدية ، وأهل العراق يخففونها ، ومذهب الشافعي تخفيف الجرعانة ، وسمع من العرب من قد يثقلها ، وبالتخفيف قيدها الخطابي » .

وهي ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أقرب ، نزلها النبي ﷺ مرجعه من غزاة حنين ، وأحرم منها ، وله فيها مسجد ، وبها بئار متقاربة « وراجع معجم البلدان للحموي ١ : ١٤٢ .

قوله : " فلما أعتق رسول الله ﷺ سبايا الناس " وخلاصة هذه القصة على ما رواه البخاري وغيره في المغازي أن النبي ﷺ قاتل هوازن في حنين ، وأصاب منهم السبي والمال ، وكان رسول الله ﷺ يحب إسلام هوازن ، ويتوقع منهم ذلك ، لصلته القريبة بهم ، فلم يقسم ما غنم منهم بين المسلمين بضعة عشر يوما ، وجاء أن يأتي هوازن مسلمين ، فيرد إليهم جميع ذلك ، ولكنهم تأخروا ، فقسم الغنيمة بعد بضعة عشر يوما ، وهو بالجرعانة ، وهناك أنه هوازن تائبين مسلمين ، وطلبوا منه أن يرد إليهم سبيهم وأموالهم ، فأعلمهم رسول الله ﷺ بتأخيرهم قسم الغنائم انتظارا لإسلامهم ، وأجابهم بأنه لا يمكن بعد قسم الغنائم أن يرد إليكم السبي والمال جميعا ، فاخترأوا أحد الشيخين ، إما السبي ، وإما المال ، فاخترأوا السبي ، فجمع رسول الله ﷺ الصحابة ، وقام فيهم ، وقال : « أما بعد ، فإن إخوانكم قد جاءونا تائبين ، وإني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ، ومن أحب منكم أن يكون على خطئه حتى نعطيه إياه من أول

فقال عمر : يا عبد الله ! اذهب إلى تلك الجارية ، فخل سبيلها .

٤١٧١- وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : لما قفل النبي ﷺ من حنين سأل عمر رسول الله ﷺ عن نذر كان نذره في الجاهلية اعتكاف يوم ، ثم ذكر بمعنى حديث جرير بن حازم .

٤١٧٢- وحدثنا أحمد بن عبدة الضبي ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا أيوب ، عن نافع ، قال : ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجعرانة ، فقال : لم يعتمر منها . قال : وكان عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ، ثم ذكر نحو حديث جرير بن حازم ومعمر ، عن أيوب .

ما يفشي الله علينا فليفعل ، فقال الناس : « قد طيبنا ذلك » ثم استوثق النبي ﷺ ذلك بواسطة العرفاء ، فلما علم أنهم طيبوا ذلك كلهم رد السبي إلى هوازن ، وهذا هو المراد بإعتاقه سبايا الناس في حديث الباب .

قوله : " يا عبد الله ! اذهب إلى تلك الجارية " هذا يدل على أن الجارية التي أصابها عمر ﷺ كانت واحدة ، وقد أخرج البخاري في فرض الخمس أنه أصاب جارتين . ويظهر الجمع مما رواه ابن إسحاق في المغازي أن عمر ﷺ أصاب جارية اسمها قلابسة ، فوهبها لابنه عبد الله ، فبعث بها إلى أخواله في بني جمح ليصلحوا له منها حتى يطوف بالبيت ، فلما خرج من المسجد سمع الناس يخبرونه برد سبي هوازن ، فردها إليهم ، ذكره الحافظ في الفتح ٨ : ٣٦ . ثم جمع بين الروایتين بأنه أصاب جارتين ، فأعطى ابن عمر إحداهما ، وأمسك الأخرى ، والله أعلم .

قوله : " لم يعتمر منها " إنما أنكر ابن عمر رضي الله عنهما عمرة الجعرانة ، لأنه لم يعلم وقوعها ، وقد خفيت هذه العمرة على كثير من الصحابة ، وذلك لما أخرجه النسائي ، وأبو داود (رقم ١٩٩٦) والترمذي (رقم ٩٣٥) عن عمرش الكعبي ﷺ : « أن رسول الله ﷺ خرج من الجعرانة ليلا معتمرا ، فدخل مكة ليلا ، فقصى عمرته ، ثم خرج من ليلته ، فأصبح بالجعرانة كبائب ، فلما زالت الشمس من الغد خرج في بطن مرف ، حتى جامع الطريق طريق جمع بين بطن مرف ، فمن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس » .

٤١٧٤- وحديثي عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، حدثنا الحجاج بن المنهال ، حدثنا حماد ، عن أيوب ، ح وحدثنا يحيى بن خلف ، حدثنا عبد الأعلى ، عن محمد بن إسحاق ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر بهذا الحديث في النذر ، وفي حديثها جميعا : اعتكاف يوم .

باب صحبة الممالك

٤١٧٤- حديثي أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ، حدثنا أبو عوانة ، عن فراس ، عن ذكوان أبي صالح ، عن زاذان أبي عمر ، قال : أتيت ابن عمر ، وقد أعتق

قوله : " الدارمي " بكسر الراء ، نسبة إلى بني دارم بن مالك ، وهو الإمام المشهور صاحب السنن ، تقدم ترجمته في باب بيع الطعام مثلا بمثل .

قد وقع الفراغ من تسويد شرح أحاديث النذور والأيمان بفضل الله سبحانه وحسن توفيقه ظهيرة السادس عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٤ هـ ، وفقني الله تعالى لإتمام باقي الأبواب ، إنه سميع قريب .

باب صحبة الممالك

قوله : " الجحدري " بفتح الجيم والذال ، نسبة إلى جده جحدر ، كما في الأنساب للسمعاني ٣ : ٢٠٦ .

قوله : " عن فراس " بكسر الفاء ، وتخفيف الراء ، وهو ابن يحيى الهمداني الخارفي الكوفي ، أبو يحيى المكتب ، وثقه أحمد ، وابن معين ، والنسائي ، وابن عمار وغيرهم ، وقال العجلي : كوفي ثقة من أصحاب الشعبي ، في عماد الشيوخ ، ليس بكثير الحديث ، مات سنة ١٢٩ هـ .

قوله : " عن زاذان " الكندي ، مولا هم ، الكوفي الضرير البزار ، وكنيته أبو عمر كما ذكره المصنف ، وهو الأكثر الأشهر ، وقيل : أبو عبد الله . يقال : إنه شهد خطبة عمر بالجابية ، وروى عن ابن مسعود ، وثاب على يديه ، وروى عن جمع من الصحابة وغيرهم ، وقد نفع عليه بعض المحدثين كثرة روايته ، وكثرة كلامه ، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ، ولم يخرج له في صحيحه ، مات بعد المجاهم . كذا في التهذيب ٣ : ٣٠٣ .

مملوكا ، قال : فأخذ من الأرض عودا ، أو شيئا ، فقال : ما فيه من الأجر ما يسوى هذا ، إلا أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : من لطم مملوكه ، أو ضربه فكفارته أن يعتقه .

وحديثه هذا أخرجه أيضا أبو داود في الأدب ، باب حق المملوك ، رقم ٥١٦٨ .

قوله : " ما فيه من الأجر ما يسوى هذا " يعنى : ليس لى فى هذا الإعتاق أجر يساوى هذا العود ، لأنى لم أعتقه إلا كفارة لضربى إياه ، فكأنه زعم أن أجر الكفارة كفاف ضربه ، فلم يبق له شئى ، كذا فسرہ القاضي ، كما فى شرح الأبي .

ثم إن قوله : " يسوى " وقع على وزن " يخشى " فى أكثر النسخ ، وفى بعضها : " ما يساوى " ، وذكر النووى رحمه الله أن الأفصح " يساوى " ويمكن أن يكون ابن عمر قال : يساوى ، فغيره أحد الرواة إلى " يسوى " ، والله أعلم ،

قوله : " إلا أنى سمعت لى " أكثر النسخ على أنه " إلا " حرف استثناء ، وقيل : إنه " ألا " حرف التحضيض ومعنى الثانى ظاهر ، ومعنى الأول ، وهو الأرجح رواية ، أنه ليس لى من الأجر شئى إلا أجرة الكفارة ، وهو كفاف لضربى ، وقيل : معناه لا أعتقه لوجه من الوجوه إلا أنى سمعت رسول الله ﷺ لى ، وقيل : إنه استثناء منقطع ، والأول أرجح .

قوله : " فكفارته أن يعتقه " قال النووى رحمه الله : « وأجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس واجبا ، وإنما هو مندوب رجاء كفارة ذنبه ، لما فيه إزالة إثم ظلمه . وما استدلوا به لعدم وجوب إعتاقه حديث سويد بن مقرن بعده : أن النبى ﷺ أمرهم حين لطم أحدهم خادمتهم ، بعثها . قالوا : ليس لنا خادم غيرها ، قال : فليستخدموها فإذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها » .

وقال القاضي عياض : وأجمع العلماء أنه لا يجب إعتاق العبد لشئى مما يفعله به مولاه ، مثل هذا الأمر الخفيف . . . واختلفوا فى ما كثر من ذلك وشنع ، من ضرب مبرح منهك ، لغير موجب لذلك ، أو حرقه بنار ، أو قطع عضوا له ، أو أن أفسده ، أو نحو ذلك مما فيه مثله . فذهب مالك ، وأصحابه ، والليث ، إلى وجوب عتق العبد على سيده بذلك ، ويكون ولاؤه له ، وبعاقه السلطان على فعله . وقال سائر العلماء : لا يعتق عليه ، كذا فى شرح النووى .

٤١٧٥- **وحدثنا محمد بن المثنى**، وابن بشار، واللفظ لابن المثنى، قالوا : حدثنا محمد ابن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن فراس ، قال : سمعت ذكوان يحدث عن زاذان : أن ابن عمر دعا بغلام له ، فرأى بظهره أثرا ، فقال : أوجعتك ؟ قال : لا ، قال : فأنت عتيق ، قال : ثم أخذ شيئا من الأرض ، فقال : ما لي فيه من الأجر ما يزن هذا ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ضرب غلاماً له حداً لم يأت به ، أو لطمه فإن كفرته أن يعتقه .

٤١٧٦- **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** ، حدثنا وكيع ، ح وحدثني محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الرحمن ، كلاهما عن سفيان ، عن فراس ، بإسناد شعبة وأبي عوانة ، أما حديث ابن مهدي فذكر فيه : حداً لم يأت به ، وفي حديث وكيع : من لطم عبده ، ولم يذكر الحد .

٤١٧٧- **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** ، حدثنا عبد الله بن نمير ، ح وحدثنا ابن نمير ،

ثم ذكر الأبى أنه لا عتق بالمثل إلا بالحكم ، في قول ابن القاسم من المالكية ، وقال أشهب : هو بنفس المثلة حر ، وراجع للتفصيل شرحه ٤ : ٣٨٤ .

قوله : ” فرأى بظهره أثرا “ قال القرطبي : « كان ضربه له أدبا ، إلا أنه تجاوز عن ضرب الأدب ، ولذلك أثر الضرب في ظهره ، ثم رأى أنه لا يخرج به مما وقع فيه ، إلا اعتقه ، فأعتقه ، بنية الكفارة » .

قوله : ” حداً لم يأت به “ الإتيان بالحد كناية عن ارتكاب ما يوجب به ، فالمراد : أن السيد إذا أقام على عبده حداً لم يرتكب ذلك العبد ما يوجب به ، فكفرته إعناقه .

(استطراد)

قال نافع : كان ابن عمر إذا اشتد عجه به شيئاً من ماله تقرب به إلى الله تعالى . و كان رقيقه قد عرفوا ذلك منه ، فربما لزم أحدهم المسجد ، فإذا رآه ابن عمر على تلك الحال الحسنه أعتقه ، فيقول له أصحابه : إنهم يخذعونك . فيقول : من خدعنا بالله أخذنا له . كذا في تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١ : ٢٧٩ و ٢٨٠ وراجع أيضاً طبقات ابن سعد .

قوله : ” ح وحدثنا ابن نمير “ يعني : محمد بن عبد الله بن نمير ، رواه عن أبيه عبد الله بن نمير . وقد مر ترجمتهما في ح أول باب من كتاب الملبات .

واللفظ له ، حدثنا أبي ، حدثنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن معاوية بن سويد ، قال : لطمت مولى لنا فهربت ، ثم جئت قبيل الظهر ، فصليت خلف أبي ، فدعاه ودعاني ، ثم قال : امثل منه ، فعفا ، ثم قال : كنا بنى مقرن على عهد رسول الله ﷺ ليس لنا إلا خادم واحدة ، فلطمها أحدنا ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال : أعتقوها . قالوا : ليس لهم خادم غيرها ، قال : فليستخدموها ، فإذا استغنوا عنها فليخلوا سبيلها .

قوله : " امثل منه " وفي رواية أبي داود : اقتص منه ، وفي رواية لأحمد في مسنده ٣ : ٤٤٧ : " اتئد منه " يعنى : قال للمولى : اقتص منه ، والامثال مأخوذ من المثل ، أن يفعل الرجل بصاحبه مثل ما فعل هو به . وقال النووي رحمه الله : « هذا محمول على تطييب نفس المولى المضروب ، وإلا فلا يجب القصاص في اللطمة ونحوها . وإنما واجبه التعزير ، لكنه تبرع ، فأمكنه من القصاص فيها » .

قوله : " ثم قال " يعنى سويد بن مقرن بن عائذ المزني ، يكنى أبا عائذ ، وقيل : أبا عدى ، وقيل : أبا عمرو ، وهو أخو النعمان بن مقرن ، رضى الله عنها ، يقال : إنه نزل الكونة ، وبها مات ، روى حديث الباب ، وحديث « من قتل دون ماله فهو شهيد » . هذا ملخص ما في الإصابة ٢ : ٩٩ ، والاستيعاب ٢ : ١١٢ وأسد الغابة ٢ : ٣٨١ .

وحديثه هذا أخرجه أيضا الترمذى في النذور ، باب ما جاء في الرجل يلطم خادمه ، رقم ، ١٥ : ٤٢ وأبو داود في الأدب ، باب في حق المملوك ، رقم ٥١٦٦ و ٥١٦٧ ، وأحمد في مسنده ٣ : ٤٤٧ ، و ٥ : ٤٤٤ .

قوله : " كنا بنى مقرن " وفي رواية أبي داود : « فإنا معشر بنى مقرن ، كنا سبعة على عهد النبي ﷺ » .

قوله : " ليس لنا إلا خادم واحدة " قال النووي رحمه الله : « هكذا هو في جميع النسخ ، والخادم بلاهء يطلق على الجارية كما يطلق على الرجل ، ولا يقال : خادمة ، إلا في لغة شاة قليلة أو ضحتها في تهذيب الأسماء واللغات » . وراجعت تهذيب الأسماء واللغات ٢ : ٨٩ . فما وجدت فيه إلا قوله : « وروينا في صحيح البخارى في كتاب النكاح ، في باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس ، عن سهل بن سعد أن امرأة أبي سبعة كانت خادمتهم في عرسهم . هكذا هو في معظم الأصول خادمتهم بالتاء » .

٤١٧٨- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، و محمد بن عبد الله بن نمير ، و اللفظ لأبي بكر ، قالوا : حدثنا ابن إدريس ، عن حصين ، عن هلال بن يساف ، قال : عجل شيخ ، فلطم خادما له ، فقال له سويد بن مقرن : عجز عليك إلا حروجهما . لقد رأيتني سابع سبعة من بني مقرن ما لنا إلا خادم واحدة ، لطمها أصغرنا ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نعتقها .

٤١٧٩- حدثنا محمد بن المثنى ، و ابن بشار ، قالوا : حدثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن حصين ، عن هلال بن يساف ، قال : كنا نبيع البز في دار سويد بن مقرن ، أخى النعمان بن مقرن ، فخرجت جارية .

قوله : " عن حصين " مصغرا ، يعنى حصين بن عبد الرحمن السلمى ، الكوفى ، ابن عم منصور بن المعتمر ، وقد مر فى باب كراهية تفضيل بعض الأولاد فى الهبة

قوله : " عن هلال بن يساف " ضبطه النووى رحمه الله بفتح الياء ، وبكسر ها ، والأكثر على كسر الياء ، وهو من تابعى الكوفة ، أدرك عليا عليه السلام ، وروى عن جمع من الصحابة ، و كان ثقة كثير الحديث ، كذا فى التهذيب ١١ : ٨٧ .

قوله : " عجل شيخ " وفى رواية لأبى داود : عن هلال بن يساف : « كنا نزولا فى دار سويد بن مقرن ، وفيما شيخ فيه حدة ، ومعه جارية ، فلطم وجهها ، فلما رأيت سويداً أشد غضبا منه ذاك اليوم ، قال : عجز عليك الخ » .

قوله : " عجز عليك إلا حروجهما " قال القاضى : « أى عجزت ولم تجد أين تضرب إلا حروجهما . وكأن هذا من المقلوب » يعنى : كان أصله : عجزت عن غير وجهها ، ويحتمل أن يكون معنى قوله عجز عليك : أى امتنع عليك . وأخرجه أحمد فى مسنده ٥ : ٤٤٤ . ولفظه : « أما وجدت إلا حروجهما » .

وحذر الوجه : صفحته ، ومارق من بشرته ، ونحس كل شئى أفضله ، وأرفعه . كذا فى شرح النووى .

قوله : " فخرجت جارية " وقد صرح محمد بن جعفر فى روايته عند أحمد ٣ : ٤٤٤ : بأن هذه الجارية كانت لسويد عليه السلام .

فقلت لرجل منا كلمة ، فلطمها ، فغضب سويد ، فذكر نحو حديث ابن إدريس .

٤١٨٠- وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد ، حدثني أبي ، حدثنا شعبة ، قال : قال لي محمد بن المنكدر : ما اسمك ؟ قلت : شعبة ، فقال محمد : حدثني أبو شعبة العراقي ، عن سويد بن مقرن : أن جارية له لطمها إنسان ، فقال له سويد : أما علمت أن الصورة محرمة ؟ فقال : لقد رأيتني ، وإني لسابع إخوة لي مع رسول الله ﷺ ، ومالنا خادم غير واحد فعمد أحدنا ، فلطمه ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نعتقه .

قوله : " فقلت لرجل منا كلمة " بمعنى قبيحة ، وفي رواية محمد بن جعفر المذكورة : « فكلمت رجلا منا ، فسبته » .

قوله : " قال لي محمد بن المنكدر : ما اسمك ؟ " كان محمد بن المنكدر رحمه الله لطيفا في كلامه ، فلما أراد أن يحدث شعبة حديثاً سمعه من أبي شعبة ، سأله عن اسمه ، ليكون التحديث لطيفا ، وإن لم يكن أبو شعبة العراقي الذي روى عنه هذا الحديث والد شعبة بن الحجاج ، ولكنه أراد التلطيف بمناسبة لفظية .

قوله : " حدثني أبو شعبة العراقي " هو مولى سويد بن مقرن ، ولم أقف على اسمه وإعما روى عنه هذا الحديث الواحد ، كما يظهر من التهذيب ١٢ : ١٢٦ ، وذكره ابن حبان في التابعين من الثقات ٥ : ٥٧٢ .

قوله : " أما علمت أن الصورة محرمة " يحتمل أن يكون قوله : « محرمة » بمعنى ذات حرمة ، فالمراد : أن الصورة ذات حرمة ، فلا ينبغي الضرب عليها ، ويحتمل أن يكون بمعنى الحرام والمنوع ، فالتقدير : أما علمت أن الضرب على الصورة حرام ؟ — وهو إشارة إلى قوله - عليه السلام في حديث آخر : « إذا ضرب أحدكم العبد فليجتنب الوجه ، لإكرامه ، لاجتماع محاسن الإنسان ، وأعضائه الرئيسة فيه ، ولأن التشويه فيه أقبح ، وقد علل في حديث آخر بأنها الصورة التي خلق عليها آدم ، واختارها الله لخلاقته في الأرض . هذا ملخص ما ذكره الأب عن القاضي عياض رحمه الله ، وراجع إكمال لإكمال المعلم ٤ : ٣٨٥ .

٤١٨١- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، ومحمد بن المثني ، عن وهب بن جرير ، أخبرنا شعبة ، قال : قال لي محمد بن المنكدر ، ما اسمك ؟ فذكر بمثل حديث عبد الصمد .

٤١٨٢- حدثنا أبو كامل الجحدري ، حدثنا عبد الواحد ، يعني ابن زياد ، حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، قال : قال أبو مسعود البدرى : كنت أضرب غلاماً لي بالسوط ، فسمعت صوتاً من خلفي : اعلم أبا مسعود ! ، فلم أفهم الصوت من الغضب . قال : فلما دنا مني إذا هو رسول الله ﷺ ، فإذا هو يقول : اعلم أبا مسعود ! اعلم أبا مسعود ! قال : فألقيت السوط من يدي ، فقال : اعلم أبا مسعود أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام . قال : فقلت : لا أضرب مملوكاً بعده أبداً .

قوله : " عن إبراهيم التيمي " العابد المشهور ، وهو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ، من تيم الرباب ، ويكنى أبا أسماء ، أخرج عنه الجماعة ، ووثقه ابن معين وأبوزرعة وغير واحد ، كان من العباد ، وقال الأعمش : كان إبراهيم إذا سجد تحيى العصافير ، فتنقر ظهره ، وقال ابن حبان في الثقات : كان عابداً صابراً على الجوع الدائم ، كذا في التهذيب ١ : ١٧٦ و ١٧٧ تولى في سجن الحجاج بن يوسف مظلوماً ، وقصة سجنه ووفاته غريبة جداً .

روى ابن سعد عن علي بن محمد ، قال : كان سبب حبس إبراهيم التيمي أن الحجاج طلب إبراهيم النخعي ، فجاء الذي طلبه ، فقال : أريد إبراهيم . فقال إبراهيم التيمي : أنا إبراهيم ، فأخذه وهو يعلم أنه يريد إبراهيم النخعي ، فلم يستحل أن يدل عليه ، فألقى به الحجاج ، فأمر بحبسه في الديمار ، ولم يكن لهم ظل من الشمس ، ولا كن من البرد ، وكان كل اثنين في ساسلة ، فتغير إبراهيم ، فجاءته أمه في الحبس ، فلم تعرفه حتى كلمها ، فمات في السجن ، فرأى الحجاج في منامه قاتلاً يقول : مات في هذه البلدة الليلة رجل من أهل الجنة ، فلما أصبح قال : هل مات الليلة أحد بواسط ؟ قالوا : نعم ، إبراهيم التيمي ، مات في السجن ، فقال : حلم نزعته من نزعات الشيطان ، وأمر به ، فألقى على الكناسة ، كذا في طبقات ابن سعد ٦ : ٢٨٥ .

قوله : " قال أبو مسعود البدرى " رحمه الله ، واسمه عتبة بن عمرو الخزرجي الأنصاري وقد مر بعض ترجمته في باب فضل إنظار المعسر من كتاب المساقاة .

وحدثه هذا أخرجه أيضاً أبو داود في الأئيب ، باب حق المالكة ، رقم ٥١٥٩ .

٤١٨٣- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا محمد بن حميد ، وهو المعمرى ، عن سفیان ح وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا سفیان ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عفان ، حدثنا أبو عوانة ، كلهم عن الأعمش ، بإسناد عبد الواحد نحو حديثه ، غير أن في حديث جرير : فسقط من يدي السوط من هيئته .

٤١٨٤- وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي مسعود الأنصاري ، قال : كنت أضرب غلاماً لى ، فسمعت من خلقي صوتاً : اعلم أبا مسعود ! لله أقدر عليك منك عليه ، فالتفت ، فإذا هو رسول الله ﷺ ، فقلت : يا رسول الله ! هو حر لوجه الله ، فقال : أما لو لم تفعل للفتحتك النار ، أو لمستك النار .

٤١٨٥- وحدثنا محمد بن المنثى ، وابن بشار ، واللفظ لابن المنثى ، قالوا : حدثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن سليمان ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي مسعود :

و ٥١٦٠ ، والترمذي في البر والصلة ، باب النهي عن ضرب الخدم وشتهم ، رقم ١٩٤٩

قوله : " إن الله أقدر عليك الخ " يعنى : قدرة الله على تعذيبك أكثر وأشد من قدرتك على تعذيب هذا العبد . وفي الحديث هداية بليغة إلى أن الرجل ينبغي له أن يذكر مقامه في الآخرة عند سورة غضبه ، ويستحضرها يطلبه من الله تعالى من العفو والغفران ، فمن بذله لمن هو في قدرته رجا حصول ذلك من الله سبحانه ، ومن لم يبذله لم يرجه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .

قوله : " هو المعمرى " منسوب إلى معمر بن راشد ، لأنه رجل إليه ، وقيل : لأنه كان يتبع أحاديث معمر ، كذا في شرح النووي .

قوله : " هو حر لوجه الله " قال القاضي رحمه الله : ليس فيه أمره بعقته ، ولكن رأى أنه زاد على حد الأدب مما استوجب به عقوبة لله ، ألا ترى كيف كان العبد يستغيث منه بالله وهو يضربه ، حتى استعاذ برسول الله ﷺ ، كذا في شرح الأبي .

أنه كان يضرب غلامه ، فجعل يقول : أعوذ بالله ، قل : فجعل يضربه ، فقال : أعوذ
برسول الله ، فتركه ، فقال رسول الله ﷺ : والله لله أقدر عليك منك عليه ، قال :
فأعتقه .

٤١٨٦- وحديثه بشر بن خالد ، أخبرنا محمد ، يعنى ابن جعفر ، عن شعبة بهذا
الإسناد ، ولم يذكر قوله : أعوذ بالله ، أعوذ برسول الله ﷺ .

قوله : " لفتحك النار " قال ابن اثير فى جامع الأصول ٨ : ٥٧ : « لفتح النار :
حرها ، ووهجها ، وكذلك لفتحها » وقال الزخشرى فى أساس البلاغة (ص ٤١١) : « لفتحته
النار : أحرقت بشرته ، ولفحته السموم ، وأصابه من الحر لفتح ، ومن البرد نفح » .

قوله : " فجعل يضربه " قال النووى رحمه الله : « قال العلماء : لعلمه لم يسمع
استعاذته الأولى لشدة غضبه ، كما لم يسمع نداء النبى ﷺ ، أو يكون لما استعاذ برسول الله
ﷺ تنبيه لمكانه » .

قوله : " بشر بن خالد " بكسر الباء ، العسكري أبو محمد الفرائضى ، نزيل البصرة ،
روى عنه البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائى . قال أبو حاتم : شيخ ، وقال النسائى :
ثقة ، مات سنة ٢٥٥ هـ أو ٢٥٣ هـ كذا فى التهذيب ١ : ٤٤٨ .

قوله : " فضيل بن غزوان " بفتح الغين ، وسكون الزاء ، كما فى المغنى ، هو الضبى
مولاهم أبو الفضل الكوفى ، من ثقات رواة الجماعة ، وروى عنه ابن أبى خيثمة ، قال :
كنّا نجلس ، أنا وابن شبرمة ، والقعقاع بن يزيد ، والحارث العكلى نتذاكر الفقه ،
فربما لم نغم حتى نسمع النداء لصلاة الفجر ، كذا فى التهذيب ٨ : ٢٩٨ .

قوله : " عبد الرحمن بن أبى نعم " بضم النون ، وهو البجلي ، أبو الحكم الكوفى
العابد المشهور ، يقول فيه بكير بن عامر ، « لو قيل لعبد الرحمن : قد توجه ملك الموت
إليك يريد قبض روحك ما كانت عنده زيادة على ما هو فيه » وكان يحرم من السنة إلى
السنة ، أخذه الحجاج ليقتله ، وأدخله بيتاً مظلماً ، وسد الباب خمسة عشر يوماً ، ثم أمر بالباب ،
فتفتح ، ليخرج فيدفن ، فدخلوا عليه ، فإذا هو قائم يصلى ، فقال له الحجاج : سرحيت شئت
وثقه الأكثرون ، وأخرج عنه الجماعة وضعفه ابن معين ، كذا فى التهذيب ٦ : ٢٨٦ .

باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا

٤١٨٧- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن نمير ، ح وحدثنا محمد بن عبد الله ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا فضيل بن غزوان ، قال : سمعت عبد الرحمن بن أبي نعم ، حدثني أبو هريرة ، قال : قال أبو القاسم عليه السلام : من قذف مملوكه بالزنا يقام عليه الحد يوم القيامة ، إلا أن يكون كما قال .

باب التغليظ على من قذف مملوكه الخ

قوله "حدثني أبو هريرة" أخرجه أيضا البخارى فى الحدود ، باب قذف العبيد ، رقم ٦٨٥٨ وأبوداود ، فى الأدب باب فى حق المملوك ، رقم ٥١٦٥ ، والترمذى فى البر والصلة ، باب النهى عن ضرب الخدم وشتهم ، رقم ١٩٤٠ .

قوله : "من قذف مملوكه بالزنا الخ" وفى رواية الإسماعيلي : «من قذف عبده بشئى» كما فى فتح البارى .

قوله : "يقام عليه الحد" وفى رواية البخارى : «جلد يوم القيامة» ، ولعل رواية المصنف أرجح ، لأنها مؤيدة بما أخرجه النسائى عن ابن عمر ، ولفظه : «من قذف مملوكه كان لله فى ظهره حد يوم القيامة ، إن شاء أخذه ، وإن شاء عفا عنه» كذا نقله الحافظ فى الفتح ١٢ : ١٨٥ .

قوله : "يوم القيامة" قال النووى رحمه الله : «فيه إشارة إلى أنه لا حد على قاذف العبد فى الدنيا ، وهذا مجمع عليه ، لكن يعزر قاذفه ، لأن العبد ليس بمحصن ، وسواء فى هذا كله من هو كامل الرق ، وليس فيه سبب حرية ، والمدير ، والمسكاتب ، وأم الولد ، ومن بعضه حر . هذا فى حكم الدنيا ، أما فى حكم الآخرة فيستوفى له الحد من قاذفه ، لاستواء الأحرار والعبيد فى الآخرة» .

وكذلك نقل المهلب الإجماع على أن قاذف العبد لا يحد فى الدنيا ، ولكن قال الحافظ فى الفتح ١٢ : ٢٨٥ : «فى نقله الإجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب ، عن نافع : مثل ابن عمر عن قذف أم ولد لآخر ، فقال : يضرب الحد

٤١٨٨- **وحدثنا أبو كريب ، حدثنا وكيع ، ح وحدثني زهير بن حرب . حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق ، كلاهما عن فضيل بن غزوان بهذا الإسناد ، وفي حديثها : سمعت أبا القاسم عليه السلام نبي التوبة .**

٤١٨٩- **حدثنا : أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش ، عن المعمر**

صاغرا ، وهذا السند صحيح ، وبه قال الحسن ، وأهل الظاهر ، وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولده ، فقال مالك ، وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد ، وكذا كل من يقول إنها عتقت بموت السيد ، وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد ، وقال مالك والشافعي : من قذف حرا يظنه عبدا وجب عليه الحد ، قلت : وقول الحنفية موافق للحسن البصري ، فلا يحد قاذف أم ولده .

قوله : " نبي التوبة " قال القاضي : « وسمى بذلك لأنه بعث عليه السلام بقبول التوبة بالقول والاعتقاد ، وكانت توبة من قبلنا بقتل أنفسهم » قال : « ويحتمل أن يكون المراد بالتوبة الإيمان ، والرجوع عن الكفر إلى الإسلام . وأصل التوبة الرجوع ، أي نبي الرجوع من الكفر إلى الإيمان » حكاه النووي ، والأبي .

قوله : " عن المعمر بن سويد " المعمر ، بمهمات وسكون العين ، كمكحول ، كما في الخلاصة ، وهو من التابعين من رواة الجماعة من أصحاب الكوفة ، قال الأعمش : رأيتوه وهو ابن عشرين ومائة سنة ، وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والعجلي وغيرهم ، وكان من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة .

وحديثه هذا أخرجه البخاري في الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية ، رقم ٣٠ ، وفي العتق ، باب قول النبي عليه السلام : العبيد إخوانكم إلخ ، رقم ٢٥٤٥ ، وفي الأدب ، باب ما ينهى من السباب واللعن ، رقم ٦٠٥٠ ، وأبو داود في الأدب ، باب في حق المملوك ، رقم ٥١٥٧ و ٥١٥٨ و ٥١٦١ ، وأخرج ابن ماجه حصته المرفوعة في الأدب ، باب الإحسان إلى المماليك ، رقم ٣٦٩٠ وكذلك الترمذي ، في البر والصلة ، باب ما جاء في الإحسان إلى الخادم ، رقم ٢٠١٠ .

ابن سويد ، قال : مررنا بأبي ذر بالربيعة ، وعليه برد ، وعلى غلامه مثله ، فقلنا : يا أبا ذر ، لو جمعت بينهما كانت حلة ، فقال : إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام ، وكانت أمه أعممية ، فغيرته بأمه ، فشكاني إلى النبي ﷺ فلقيت النبي ﷺ ، فقال : يا أبا ذر !

قوله : " بالربيعة " بفتح الراء والباء ، وهي قرية من قرى المدينة على ثلاثة أيام قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز ، إذا رحلت من فيسد تريد مكة ، وبهذا الموضع قبر أبي ذر الغفاري رضي الله عنه ، وكان قد خرج إليها مغاضبا لعثمان بن عفان رضي الله عنه فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢ هـ وفي سنة ٣١٩ هـ خربت الربيعة باتصال الحروب بين أهلها ، وبين ضربة ، وكانت من أحسن منزل في طريق مكة . كذا في معجم البلدان للحموي ٣ : ٢٤ . قلت : وهي باقية إلى اليوم بهذا الاسم بين بدر والمدينة المنورة ، وبها قبة تعرف بقبر لأبي ذر الغفاري رضي الله عنه قد زرتها ، والحمد لله .

قوله : " عليه برد ، وعلى غلامه مثله " وقد وقع في رواية البخاري في الإيمان : « وعليه حلة » ، وعلى غلامه حلة » ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه كان عليه برد جيد تحته ثوب خلق من جنسه ، وعلى غلامه كذلك ، وكأنه قيل له : لو أخذت البرد الجيد ، فأضفته إلى البرد الجيد الذي عليك ، وأعطيت الغلام البرد الخلق بدله لكانت حلة جيدة . وقوله : " لكانت حلة " أي كاملة الجودة ، فالتنكير فيه للتعظيم ، كذا في فتح الباري ١ : ٨٦ .

قوله : " بيني وبين رجل من إخواني كلام " وفي رواية آتية : « ساب رجلا » وفي رواية للإسماعيلي : « شامت » وذكر النووي أن الظاهر أنه كان عبداً وقيل : إن الرجل المذكور هو بلال المؤذن ، مولى أبي بكر رضي الله عنهما ، وروى ذلك الوليد بن مسلم منقطعا ، كما في الفتح .

قوله : " غيرته بأمه " أي نسبته إلى العار ، وفي رواية : « قلت له : يا ابن السوداء والأعجمي من لا يضح باللسان العربي سواء كان عربيا ، أو عجميا . والفاء في " غيرته » قيل : هي تفسيرية ، كأنه بين أن التعبير هو السب والكلام للذي ذكره من قبل . والظاهر أنه وقع بينهما سياب ، وزاد عليه التعبير ، فتكون الفاء عاطفة . كذا في فتح الباري ١ : ٨٧ .

إنك امرؤ فيك جاهلية ، قلت : يا رسول الله ! من سب الرجال سبوا أباه وأمه ، قال : يا أبا ذر ! إنك امرؤ فيك جاهلية . هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم .

قوله : " إنك امرؤ فيك جاهلية " ظاهر هذه الرواية أن النبي ﷺ قضى على أبي ذر رضي الله عنه من غير أن يسمع منه جوابه ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هو اختصار من الراوى ، والتفصيل أخرجه البخارى فى الأدب من صحيحه ، ولفظه : « فقال لى : أسأبت فلانا ؟ قلت : نعم ، قال : أفنلت من أمه ؟ قلت : نعم ، قال : إنك امرؤ فيك جاهلية » .

والجاهلية : ما كان قبل الإسلام ، والمراد : خصلة من خصال الجاهلية . قال الحافظ فى الفتح ١ : ٨٧ : « ويظهر لى أن ذلك كان من أبي ذر قبل أن يعرف تحريمه ، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده ، فلهذا قال ، كما عند المؤلف (أى البخارى) فى الأدب : قلت : على ساعى هذه من كبر السن ؟ قال : نعم ، كأنه تعجب من خفاء ذلك عليه ، مع كبر سنه ، فبين له كون هذه الخصلة مذمومة شرعا » .

وقال فى أدب الفتح ١٠ : ٤٦٨ « ويحتمل أن يراد بها (أى الجاهلية) هنا الجهل ، أى إن فىك جهلا » .

قوله : " من سب الرجال سبوا أباه وأمه " هذا اعتذار من أبي ذر رضي الله عنه ، وحاصله أن المعروف فيما بين الناس أن الرجل المسبوب يرد على الساب بسب والديه ، ولا يعده أحد ظلما ، أو منكرا ، فأنكره النبي ﷺ ، وبين أن هذا من أخلاق الجاهلية ، وإنما يباح للمسبوب أن يسب الساب بنفسه بقدر سبه ، ولا يتعرض لأبيه ، ولا لأمه . كذا فى شرح النووى .

قوله : " هم إخوانكم " قال النووى : الضمير فى « هم إخوانكم » يعود إلى المالك . وقال الحافظ فى الفتح ١٠ : ٤٦٨ :

« وقوله : هم إخوانكم : أى العبيد ، أو الخدم ، حتى يدخل من ليس فى الرق منهم ، وقرينة قوله : تحت أيديكم ترشد إليه ، قلت : وكذلك قوله : « خولكم » فى الروايات الأخرى ، فإن الخول بمعنى الخدم .

ولكن يؤيد التفسير الأول ما أخرجه البخارى فى الأدب المفرد من طريق سلام بن عمرو ، عن رجل من الصحابة مرفوعا : « أرقاؤكم إخوانكم » الحديث ، ذكره الحافظ فى

فأطعموهم مما تأكلون ، وألبسوهم مما تلبسون ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم .

٤١٩- وحدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو معاوية ، ح وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد ، وزاد في حديث زهير وأبي معاوية ، بعد قوله : إنك امرؤ فيك جاهلية : قال :

عنى الفتح ٥ : ١٧٤ . ويمكن أن يجب عنه بأنه رواية بالمعنى ، وزعم أحد الرواة أن الأمر مقتصر على العبيد والأرقاء ، فسروا بهذا اللفظ ، وإلا فالحديث مطلق عن ذلك ، فالرفق والإحسان مأمور به مع كل من يخدمك ، سواء كان حراً ، أو عبداً .

قوله : " فأطعموهم مما تأكلون " قال النووي رحمه الله : « والأمر بإطعامهم بما يأكل السيد ، وإلباسهم مما يلبس محمول على الاستحباب ، لا على الإيجاب ، وهذا بإجماع المسلمين . وأما فعل أبي ذر في كسوة غلامه مثل كسوته فعمل بالمستحب . وإنما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف ، بحسب البلدان والأشخاص ، سواء كان من جنس نفقة السيد ولباسه ، أو دونه ، أو فوقه ، حتى لو قتر السيد على نفسه تقتيراً خارجاً عن عادة أمثاله إما زهداً ، وإما شحاً ، لا يحل له التقتير على المملوك ، وإلزامه وموافقته إلا برضاه » .

واختار الحافظ في الفتح ٥ : ١٧٤ أن الأمر في حديث الباب للإيجاب ، ولكنه لا يقتضى أن يكون طعام العبد مثل طعام السيد كما وكيفاً ، وإنما المراد أن يطعمه من جنس ما يأكل ، للتبعيض الذى يدل عليه لفظة « من » ، والتأويلان كل منهما سائغ محتمل .

والدليل على أن السيد لا يجب عليه إطعام نفس النوع الذى يأكل منه ، ولا القدر الذى يأكله ، ما ساقى عند المصنف عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « إذا صنع لأحدكم بحامضة طعامه ثم جاءه به ، وقد وثى حره ودخاناه فليقعده معه قليلاً كل ، فإن كان الطعام مشفوها قليلاً فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين » فظهر منه أن المراد هو الموساة ، لا المساواة من كل جهة ، كما عبر عنه الحافظ رحمه الله . لكن من أخذ بالأكل كأبي ذر ، فعل المساواة ، وهو الأفضل .

قلت : على حال ساعتي من الكبر ؟ قال : نعم . وفي رواية أبي معاوية : نعم ؛ على حال ساعتك من الكبر . وفي حديث عيسى : فإن كلفه ما يغلبه فليعه ، وفي حديث زهير : فليعه عليه . وليس في حديث أبي معاوية فليعه ، ولا فليعه ، انتهى عند قوله : ولا يكلفه ما يغلبه .

٤١٩١- حدثنا محمد بن المثنى ، وابن بشار ، واللفظ لابن المثنى ، قالوا : حدثنا محمد

وسياق عند المصنف عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « للمملوك طعامه ، وكسوته ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » وأخرجه مالك في الموطأ بلفظ : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف » فدل على أن الواجب ما كان موافقا للعرف ، فمن زاد عليه كان متطوعا . وأما ما حكاه ابن بطلال عن مالك أنه سئل من حديث أبي ذر ، فقال : كانوا يومئذ ليس لهم هذا القوت ، واستحسنه ، ففيه نظر لا يخفى ، لأن ذلك لا يمنع حمل الأمر على عموميه في حق كل أحد بحسبه .

قوله : « ولا تكلفوهم ما يغلبهم » أى لا تصير قدرتهم فيه مغلوبة ، أى ما يعجزون عنه لعظمه أو صعوبته ، والتكليف تحميل النفس شيئا معه كلفة ، وقيل : هو الأمر بما يشق . كذا في الفتح .

قوله : « على حال ساعتي من الكبر » يعنى : هل بقيت في خصلة من خصال الجاهلية إلى هذا الوقت ، مع ما بلغته من كبر السن ؟

قوله : « فإن كلفه ما يغلبه فليعه » كذا رواه عيسى بن يونس ، ومراد هذه الرواية أن السيد إذا كلف عبده ما يعجز عنه ، فإنه قد عجز عن القيام بحق عبده ، فالواجب عليه حينئذ أن لا يمسكه عنده ، بل يبيعه لآخر ، لأنه لو أمسكه أثم بتكليفه ما لا يطيق ، وإن كان ذلك الأمر الشاق من ضروراته ، ولم يكلف العبد به ، فإن وجود العبد عنده لا يفيد ، فالأحسن أن يبيعه ويشتري مكانه آخر أقوى منه ، والله أعلم .

ولكن هذه الرواية مرجوحة ، والمحفوظ عن أكثر الثقات : « فليعه » ، يعنى : إن كلف السيد عبده ما يشق عليه فليعه على ذلك بنفسه . ومعناه واضح جدا .

ابن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن واصل الأحذب ، عن المعرور بن سويد ، قال : رأيت أبا ذر وعليه حلة ، وعلى غلامه مثلها ، فسألته عن ذلك ، قال : فذكر أنه ساب رجلاً على عهد رسول الله ﷺ ، فعيّره بأمه . قال : فأتى الرجل النبي ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : إنك امرؤ فيك جاهلية . إخوانكم وخولكم ، جعلهم الله تحت أيديكم ؛ فمن كان أخوه تحت يديه فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه .

٤١٩٢- وحديثي أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرنا عمرو بن الحارث ، أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة

قوله : " عن واصل الأحذب " هو : واصل بن حيان الأحذب الأسدي الكوفي ، ثقة مشهور من طبقة الأعمش ، مات سنة ١٢٠ هـ أو ١٢٩ هـ كما في التهذيب ١١ : ١٠٣ .

قوله : " ساب رجلاً " المسابة : أن يسب أحد الرجلين الآخر ، والسب : أصله القطع ، فالمراد قطع المسبوب ، وقيل : لأنه مأخوذ من السبة ، وهي حلقة الدبر ، فسمى القاحش من القول بالقاحش من الجسد ، فالمراد من سب الرجل كشف عورته ، لأن من شأن الساب إبداء عورة المسبوب ، كذا في فتح الباري ١ : ٨٦ .

قوله : " إخوانكم وخولكم " كذا في رواية مسلم ، وتقديره : أرفاؤكم وإخوانكم وخولكم ، ووقع عند البخاري في الأيمان : « إخوانكم خولكم » فلا حاجة إلى التقدير ، والمراد أن خدمكم إخوانكم ، وفي تقديم لفظ « إخوانكم » على « خولكم » إشارة إلى الاهتمام بالأخوة .

والخول ، بفتح الخاء والواو ، هم الخدم ، سموا بذلك لأنهم يتخولون الأمور ، أي يصلحونها ، ومنه الخولى لمن يقوم بإصلاح البستان ، ويقال : الخول ، جمع خائل ، وهو الراعي ، وقيل : التخويل : التمليك ، تقول : خولك الله كذا ، أي ملكك إياه ، كذا في فتح الباري ٥ : ١٧٤ .

قوله : " عن العجلان " بفتح العين ، مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة المدني ، قال النسائي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات . كذا في التهذيب ٧ : ١٦٢ .

عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : للمملوك طعامه وكسوته ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق .

٤١٩٣- وحدثنا القعني ، حدثنا داود بن قيس ، عن موسى بن يسار ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه ، ثم جاءه به ، وقد ولي حره ودخانه ، فليقعه معه ، فليأكل ، فإن كان الطعام

قوله : " عن أبي هريرة " لم يخرج غير مسلم من بين الأئمة السقة ، وأخرجه أيضا مالك في الاستئذان ، باب الأمر بالرفق بالمملوك .

قوله : " للمملوك طعامه وكسوته " وزاد مالك « بالمعروف » . والكسوة بكسر الكاف وضمها لغتان ، والكسر أفصح ، وبه جاء القرآن ، ونبه بالطعام والكسوة على سائر المؤن التي يحتاج إليها العبد ، كما في شرح النووي .

وقد منا أن هذا الحكم عام لكل خادم ، عبدا كان أو حراً ، وعليه فالحديث دليل على أنه لا يجوز أن تقل أجرة الخادم عما يكفي لطعامه ، وكسوته ، ومؤن حياته ، حسب العرف السائر في كل بلد وزمان . ويستنبط منه أن الإسلام لم يترك قدر الأجور بيد « العرض » و « الطلب » في كل حال وزمان كما يقوله الرأسماليون من الاقتصاديين ، وإنما المهم أن تكون الأجور كافية للأجراء في تحمل مؤن حياتهم ، فإن كان الأجر الذي عينه « العرض » و « الطلب » غير كاف في ذلك ، وجب على الحكومات أن ترفع مستوى الأجور بتقنين من عنده ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه البخاري في الأطعمة ، باب الأكل مع الخادم ، رقم ٥٤٦٠ وفي العتق ، باب إذا أتاه خادمه بطعامه ، رقم ٢٥٥٧ ، والترمذي في الأطعمة ، باب ما جاء في الأكل مع المملوك ، رقم ١٨٥٤ ، وأبو داود في الأطعمة ، باب في الخادم يأكل مع المولى ، رقم ٣٨٤٦ ، وابن ماجه في الأطعمة ، باب إذا أتاه خادمه بطعامه فليتنا وله منه ، رقم ٣٢٨٩ و ٣٢٩٠ .

قوله : " فليقعه معه " بضم الياء ، وكسر العين ، أمر غائب من الإقصاد ، وقال الشافعي بعد أن ذكر هذا الحديث : « هذا عندنا ، والله أعلم ، على وجهين : أولهما . معناه

مشفوها قليلاً فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين ، قال داود : يعنى لقمة أو لقمتين .

٤١٩٤- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر :

أن رسول الله ﷺ قال : إن العبد إذا نصح لسيدته ، وأحسن عبادة الله

أن إجلالته معه أفضل ، فإن لم يفعل فليس بواجب ، أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يناوله . وقد يكون أمره اختياراً غير حتم ، ورجح الرافعى الاحتمال الأخير ، وحمل الأول على الوجوب ، ومعناه أن الإجلال لا يتعين ، لكن إن فعله كان أفضل ، وإلا تعينت المناولة ، ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه ، والثانى أن الأمر للندب مطلقاً . كذا فى فتح البارى

٩ : ٥٨٢ .

قوله : " مشفوها " قد فسرته الراوى بقوله : « قليلاً » ، وأصله الماء الذى تكثر عليه شفاه الواردة ، فيقل ، يقال : ما أظن لبلث إلا استشفه علينا الماء ، وطعام مشفوه : كثر عليه الأبدى ، ويقال : كاد العيال يشفهون مالى . كذا فى أساس البلاغة للزمخشري ، ص ٢٣٨ .

قوله : " قليلاً " تفسير من الراوى ، فهو مدرج منه ، تدل عليه رواية أبى داود ، وفيها : « يعنى قليلاً » .

قوله : " أكلة أو أكلتين " بضم الهزة ، يعنى : لقمة أو لقمتين ، كما فسرته الراوى . ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيراً فلما أن يقعده معه ، وإما أن يجعل حظه منه كثيراً ، وإنما يكتفى بمناولة اللقمة أو اللقمتين إذا كان الطعام قليلاً ، وفائدة المناولة حينئذ إشراكه الخادم فى طعامه فى الجملة ، ووقاية الطعام عن أثر عينه ، لتسكن نفسه ، فيقل أثر العين ، كما بينه الحافظ فى الفتح . والله أعلم .

قوله : " عن ابن عمر " هذا الحديث أخرجه البخارى فى العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ونصح سيده ، رقم ٢٥٤٦ ، وباب كراهية التطاول على الرقيق ، رقم ٢٥٥٠ ، وأبو داود فى الأدب ، باب ما جاء فى المملوك إذا نصح ، رقم ٥١٦٩ ، ومالك فى الاستئذان ، باب ما جاء فى المملوك وهبته .

فله أجره مرتين .

٤١٩٥- وحديثي زهير بن حرب ، ومحمد بن المثنى ، قالا : حدثنا يحيى ، وهو القطان ، ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن نمير ، وأبو أسامة ، كلهم عن عبيد الله ، ح وحدثنا هارون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، حدثني أسامة ، جميعا عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ بمثل حديث مالك .

٤٢٠٠- حدثني أبو الطاهر ، وحرمله بن يحيى ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب . قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : قال أبو هريرة : قال

قوله : " فله أجره مرتين " قال ابن عبد الأثير : « معى هذا الحديث عندى أن العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان : طاعة ربه فى العبادات ، وطاعة سيده فى المعروف ، فقام بهما جميعا كان له ضعف أجر الحر المطيع لطاعته ، لأنه قد ساواه فى طاعة الله ، وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته ... ومن هنا أقول : إن من اجتمع عليه فرضان ، فأداهما ، أفضل ممن ليس عليه إلا فرض واحد فأداه ، كمن وجب عليه صلاة ، وزكاة ، وقام بهما ، فهو أفضل ممن وجبت عليه صلاة فقط ، ومقتضاه أن من اجتمعت عليه فروض ، فلم يؤد منها شيئا كان عصيانه أكثر من عصيان من لم يجب عليه إلا بعضها » .

حكى الحافظ عبارة ابن عبد البر هذه ثم قال : « والذي يظهر أن مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفة لما يدخل عليه من مشقة الرق ، وإلا فلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر محتصا بالعمل الذى يتحد فيه طاعة الله وطاعة السيد ، فيعمل عملا واحدا ، ويؤجر عليه أجرين بالاعتبارين ، وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الأجر فيه على غيره من الأحرار ، والله أعلم ، وراجع فتح البارى ٥ : ١٧٦ .

قوله : " قال أبو هريرة " هذا الحديث أخرجه البخارى فى العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ونصح سيده ، رقم ٢٥٤٨ و ٢٥٣٩ ، والترمذى فى البر والصلة ، باب ما جاء فى فضل المملوك الصالح رقم ١٩٨٦ .

رسول الله ﷺ للعبد المملوك المصلح أجران ، والذي نفس أبي هريرة بيده ! لولا الجهاد في سبيل الله . والحج ، وبرأى ، لأحببت أن أموت وأنا مملوك . قال : وبلغنا أن

قوله : " للعبد المملوك المصلح " بضم الميم ، اسم فاعل من الإصلاح ، ووقع في رواية البخارى : « للعبد المملوك المصلح » وكأنه تفسير لهذا . والمراد العبد الذى يصلح عمله بالنصح لسيده ، والقيام بعبادة ربه .

قوله : " والذي نفس أبي هريرة بيده " هذا صريح في أن هذه القطعة من الحديث مدرجة من أبي هريرة ، وأخرجه البخارى من طريق بشر بن محمد ، فلم يميز المرفوع من المدرج ، فزعمها الخطابي مرفوعة ، وقال « لله أن يمتحن أنبياءه ، وأصفياه بالرق ، كما امتحن يوسف » والحق أنها ليست مرفوعة ، كما دلت رواية مسلم هذه ، وقد جاء الحافظ في الفتح بعدة روايات أخرى قد صرح فيها بأنها مدرجة .

قوله : " لولا الجهاد في سبيل الله الخ " وإنما استثنى أبو هريرة هذه الأشياء لأن الجهاد والحج يشترط فيها إذن السيد ، وكذلك برأى ، فقد يحتاج فيه إلى إذن السيد في بعض وجوهه ، بخلاف بقية العبادات البدنية ، ولم يتعرض للعبادات المالية إما لكونه إذ ذاك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته ، فيمكنه صرفه في القربات بدون إذن السيد ، وإما لأنه كان يرى أن للعبد أن يتصرف في ماله بغير إذن السيد ، كذا في فتح البارى .

ودل الحديث على أن المملوك لا تجب عليه هذه الأشياء الثلاثة ، أما الأولان فلعدم الاستطاعة ، لأن منافعه مملوكة لسيده ، وأما الثالث فلأن المال الذى ينفق منه عليها للسيد ، وإنما يريد أبو هريرة ببرها النفقة عليها ، وأما البر الذى يرجع إلى خفض الجناح والملاطفة فيستوى فيه الحر والعبد . كذا في شرح الأبي حكاية عن القاضى عياض ، رحمها الله تعالى .

قوله : " وبرأى " اسمها أميمة ، أو ميمونة ، وهى صحابية .

قوله : " لأحببت أن أموت وأنا مملوك " لما له من الأجر المضاعف . وإن قول أبي هريرة هذا يترقق منه مدى سماحة المجتمع الإسلامى للعبيد والمماليك ، وحسن معاملته بهم ، ومعرفة فضلهم في الأجر ، حتى أنهم يغتبطهم الأحرار ، وهذا من أدل دليل على ما أسفلنا في أول كتاب العتق من أن الإسلام جعل الرق إزاء ، ولم يترك على العبد إلا اسم

أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته .

قال أبو الطاهر في حديثه : " للعبد المصلح " ولم يذكر " المملوك " .

٤١٩٧- وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا أبو صفوان الأموي . أخبرني يونس ،

عن ابن شهاب بهذا الإسناد ، ولم يذكر " بلغنا " وما بعده .

٤١٩٨- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية ، عن

الاعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا أدى العبد حق

الله ، وحق ماله كان له أجران . قال : فحدثها كعباً ، فقال : كعب : ليس عليه حساب ،

الريق ، وقد مر الكلام هناك مستوفى على مسألة الاسترقاق في الإسلام .

قوله : " لم يكن يحج حتى ماتت أمه " يعني حج التطوع ، وإلا فقد ثبتت حجته

المفروضة في زمن النبي ﷺ ، ودل عمله هذا على أن بر الأم فرض ، فلا يترك للعبادات

النافلة ، ومن هذا أجمع العلماء على أن حج التطوع لا يجوز بغير إذن الوالدين ، وفي الحج المفروض

خلاف ، فقال مالك والشافعي رحمه الله : ولا يجوز للوالدين المنع منه ، ولا يمنع الولد منه إن

منعاً ، وقيل : لا يجوز الحج ، حتى يأذن له الوالدان .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : مذهب الحنفية في الحج المفروض أنه إن كان أحد

الوالدين بحال يحتاج فيه إلى خدمة الولد ولا يطيق القيام بمصالحه ، لكبر أو مرض ، وليس

عنده خادم يقوم بأمره ، فحينئذ لا يجب الحج على ابنه ، حتى يجد من يقوم بأمره ، وراجع

للتفصيل البحر الرائق ٢ : ٣٣٢ والعالمية ٥ : ٣٦٥ .

قوله : " ليس عليه حساب " قال النووي : « والمراد بهذا الكلام أن العبد إذا أدى

حق الله تعالى وحق ماله فليس عليه حساب ، لكثرة أجره ، وعدم معصيته » وقال

القاضي : « فيحتمل أن يكون قاله عن توقيف » فيكون هذا العبد خص بذلك كما خص به

السبعون ألفا المذكورون في الحديث في دخول الجميع الجنة بغير حساب ، ويحتمل أن يقوله

عن اجتهد ، ويكون كناية عن حسابه حساباً يسيراً ، ومستنده في هذا الاجتهاد أنه لكثرة

حسناته واتصالها على ما تقدم كن لم يحاسب .

ولا على مؤمن مزهد .

٤١٩٩- وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا جرير ، عن الأعمش بهذا الإسناد .

٤٢٠٠- وحدثنا : محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر : عن همام ابن منبه ، قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث ، منها : وقال رسول الله ﷺ : نعمًا للمملوك أن يتوفى ، يحسن عبادة الله وصحابة سيده ، نعمًا له .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الظاهر من كلام كعب رضي الله عنه أنه لا يريد أن العبد لا يحاسب في الآخرة مطلقا ، كما زعمه الشارحان رحمهما الله ، وإنما يريد نفي الحساب في الأموال فقط ، لأن العبد لما لا يملك شيئا من المال فإنه لا يحاسب عليه في الأموال ، ويدل عليه أنه جعل المؤمن المزهد ، يعني القليل المال ، في حكم ذلك العبد في أنه لا يحاسب في الآخرة ، وظاهره أن الفقراء يحاسبون في غير الأموال ، وإنما ينتفى حسابهم في حق الأموال فحسب ، لكونهم معدمين أو مقلين . فكان كعباً رضي الله لما بلغه حديث أبي هريرة رضي الله عنهما من أن العبد يضاعف له الأجر ، أضاف على ذلك أن مؤونته أخف بالنسبة إلى الأحرار ، فإنه لا يحاسب في الآخرة في المال ، لعدم ملكه ، كما لا يحاسب المؤمن المعدم ، أو المقل ، هذا ما ظهر لي ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” ولا على مؤمن مزهد “ بضم الميم ، وسكون الزاي ، وكسر الهاء ، من زهد الرجل إزهادا : إذا عدم ما له ، أو قل .

قوله : ” نعمًا “ فيه أربع لغات : الأول : كسر النون والعين ، وتشديد الميم ، والثاني : فتح النون ، وكسر العين ، وتشديد الميم . والثالث : كسر النون ، وإسكان العين وتخفيف الميم - والرابع : فتح النون ، وإسكان العين ، وتخفيف الميم . وأصله : نعم ما ، أى نعم الشيء ، كذا في فتح الباري ٥ : ١٧٧ ، ورواه العذري : ” نعمًا “ بضم النون ، وتنوين الميم ، بمعنى المسرة وقرة العين ، كما حكاه النووي .

قوله : ” وصحابة سيده “ بفتح الصاد مصلر ، يقال : صحبه ، فأحسن صحابته ، كذا في أساس البلاغة ، للزخشرى ص ٢٤٩ .

باب من أعتق شركا له في العبد

٤٢٠١ - حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قلت لما لك : حدثك نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : من أعتق شركا له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل ، فأعطى شركاه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق .

٤٢٠٢ - حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : من أعتق شركا له من مملوك ، فعليه عتقه كله إن كان له مال يبلغ ثمنه ، فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق .

٤٢٠٣ - حدثنا شبان بن فروخ ، حدثنا جرير بن حازم ، عن نافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : من أعتق نصيبا له في عبد ، فكان له من المال قدر ما يبلغ قيمته ، قوم عليه قيمة عدل ، وإلا فقد عتق منه ما عتق .

٤٢٠٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن رمع ، عن الليث بن سعد ، ح وحدثنا محمد بن المنفى ، حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ، ح وحدثني أبو الربيع ، وأبو كامل ، قالا : حدثنا حماد ، وهو ابن زيد ، ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل ، يعني ابن علية ، كلاهما عن أيوب ، ح وحدثنا إسحاق بن منصور ، أخبرنا عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرني إسماعيل بن أمية ، ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، ح وحدثنا هارون بن سعيد الأيلي ، أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني أسامة ، يعني ابن زيد ، كل هؤلاء عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ بهذا الحديث ، وليس في حديثهم : « وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق » إلا في

باب من أعتق شركا له في العبد

قد مرت أحاديث هذا الباب في أول كتاب العتق ، وقد مر الكلام عليها هناك مستوفى ،

فلا نعيده .

قوله : « كلاهما عن أيوب » يعني أن حماد بن زيد ، وابن علية كلاهما روياه عن أيوب ، يعني السخيتاني .

حديث أيوب ويحيى بن سعيد ، فإنهما ذكرا هذا الحرف فى الحديث ، وقالوا ، لا ندرى أهو شئى فى الحديث ، أو قاله نافع من قبله ؟ وليس فى رواية أحد منهم : « سمعت رسول الله ﷺ ، إلا فى حديث الليث بن سعد .

٤٢٠٥- **وحدثنا** عمرو الناقد ، وابن أبى عمر ، كلاهما عن ابن عيينة ، قال ابن أبى عمر : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال : من أعتق عبدا بينه وبين آخر ، قوم عليه فى ماله قيمة عدل ، لا وكس وشطط ، ثم عتق عليه فى ما له ، إن كان موسرا .

٤٢٠٦- **وحدثنا** عبد بن حميد ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن ابن عمر : أن النبى ﷺ قال : من أعتق شركا له فى عبد ، عتق ما بقى فى ما له إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد .

٤٢٠٧- **وحدثنا** محمد بن المنفى ، ومحمد بن بشار ، واللفظ لابن المنفى ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك عن أبى هريرة عن النبى ﷺ ، قال فى المملوك بين الرجلين ، فيعتق أحدهما ، قال : يضمن .

٤٢٠٨- **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبى ، حدثنا شعبة ، بهذا الإسناد ، قال : من أعتق شقيصا من مملوك فهو حر من ماله .

٤٢٠٩- **وحدثنى** عمرو الناقد ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ابن أبى عروبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ ، قال : من أعتق شقيصا له فى عبد ، فخلاصه فى ما له إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه .

قوله : « حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو » يعنى عمرو بن دينار .

قوله : « لا وكس ولا شطط » أسا الوكس ، فبفتح الواو ، وسكون الكاف ، بمعنى النقصان ، يقال : وكس فى تجارته ، وأوكس ، بالبناء للمجهول فى كليهما : أى خسر وخدع ، وأوكس الرجن بالبناء للمجهول ، ذهب ماله ، وأما الشطط فبفتح السين بمعنى الجور ،

٤٢١٠ - **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، ومحمد بن بشر ، ح
وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، وعلى بن عشم ، قالا : أخبرنا عيسى بن يونس ، جميعا ، عن
ابن أبي عروبة بهذا الإسناد ، وفي حديث عيسى : ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق ،
غير مشقوق عليه .

٤٢١١ - **حدثنا** علي بن حجر السعدي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ،
قالوا : حدثنا إسماعيل ، وهو ابن علي ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن
عمران بن حصين : أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ، لم يكن له مال غيرهم ،
فدعا بهم رسول الله ﷺ ، فجزأهم أثلاثا ، ثم أقرع بينهم ، فأعتق اثنين ، وأرق أربعة ،
وقال له قولا شديدا .

يقال : شط الرجل ، وأشط ، واستشط : إذا جار ، وأفرط وأبعد في مجاوزة الحد . والمراد
يقوم بقيمة عدل ، لا بتقص وزيادة ، كذا في شرح النووي .

قوله " ومحمد بن بشر " بكسر الباء ، يعني محمد بن بشر بن الفرافصة ، قد مر في
باب كراهية تفضيل بعض الأولاد في الهبة .

قوله : " عن عمران بن حصين " أخرجه أيضا مالك في العتق ، باب من أعتق رقيقا
لا يملك ما لا غيره ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء فيمن يعتق بماليكه عند موته ،
رقم ١٣٦٤ ، وأبو داود في العتق ، باب فيمن أعتق عبدا له لم يبلغهم الثلث ، رقم ٣٩٥٨
و ٣٩٥٩ و ٣٩٦٠ و ٣٩٦١ ، والنسائي في الجنائز ، باب الصلاة على من يحيف في وصيته .

قوله : " فجزأهم أثلاثا " يعني : قسمهم ثلاثة أقسام ، اثنين في كل قسم ، فنفذ
الإعتاق في قسم واحد ، وأبقى القسمين على الرق ، لكون الإعتاق في مرض الموت بحكم
الوصية ، والوصية إنما تنفذ في الثلث .

قوله : " وقال له قولا شديدا " يعني : أنكر على المعتق إنكارا شديدا ، وقد جاء
تفصيل هذا الإنكار في روايات أخرى ، فورد في رواية للنسائي : « وقال : لقد هنمت
أن لا أصلي عليه » ، وفي رواية لأبي داود : « قال : لو شهدته قبل أن يدفن لم يقبر في

مقابر المسلمين ، ، وذلك محمول على التغليظ والتنكيل ، ليعتبر بذلك غيره .

ووجه الإنكار عليه أن الإعتاق في مرض الموت ، بعد أن لا يكون للإنسان مال ، إضرار للورثة ، وليس ذلك من البر ، لأنه لو أراد البر لأعتقه في حياته ، وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مثل الذي يعتق عند الموت : كمثل الذي يهدى إذا شبع » وإسناده حسن .

ثم أخذ الأئمة الثلاثة الحجازيون بظاهر حديث الباب ، وقالوا : من أعتق ستة عبيد له ، وليس له مال غيرهم ، يقرع بينهم ، فيعتق إثنان ، ويرق أربعة ، وهو قول إسحاق ، وداد ، وابن جرير ، كما حكى عنهم النووي ، وبه قال عمر بن عبد العزيز ، وأبان بن عثمان ، كما في المغني لابن قدامة ١٢ : ٢٧٣ .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : يعتق في مثل ذلك ثلث كل عبد ، ويستسعى كل أحد منهم في ثلثي قيمته . وهو قول الشعبي ، والنخعي ، وشرج ، والحسن البصري ، وسعيد ابن المسيب رحمه الله تعالى ، كما حكى عنهم النووي ، وبه قال قتادة ، وحامد ، رحمه الله تعالى ، كما حكاه ابن قدامة في المغني .

وقد كثر في هذه المسألة الشغب على الحنفية رحمه الله ، وألزموا بترك هذا الحديث الصحيح ، وقد رأيت أنه لم ينفرد في ذلك أبو حنيفة رحمه الله ، وإنما اقتدى فيه جماعة من فقهاء التابعين الذين لا يتصور منهم مخالفة الأحاديث الصحيحة بمجرد رأيهم . والحق أن مذهب هؤلاء مبني على الأصول الثابتة بالقرآن والسنة :

الأول : أنه قد ثبت بعدة نصوص أن العتق مما يتعجل نفوذه بعد الإعتاق ، ولا يتأجل بشئ ، حتى جعل هزله جدا ، فكلما أعتق الرجل ما يملكه نفذ العتق دون تأخير أو تأجيل . فلما أعتق ستة عبيد ، وهو يملك إعتاق ثلث كل واحد منهم ، نفذ العتق في ثلث كل عبد فور تكلمه بالإعتاق ، فلو حكنا بالقرعة بعد ذلك كان ردا للحرية إلى الرق ، ولا عهد به في الشرع ، وقال الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله في تفسير قوله تعالى : (إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) من كتابه أحكام القرآن ٢ : ١٥ : « ومن الناس من يحتاج بذلك على جواز القرعة في العبيد يعتقهم في مرضه ، ثم يموت ، ولا مال له غيرهم . وليس هذا من عتق العبيد في شئ ، لأن الرضا بكفالة الواحد منهم بعينه جائز في مثله ، ولا يجوز التراضي على استرقاق من حصلت له الحرية ، وقد كان عتق الميت نافذا في الجميع ، فلا يجوز

نقله بالقرعة عن أحد منهم إلى غيره ، كما لا يجوز التراضى على نقل الحرية عن وقعت عليه .

والثاني : أن الوصية بالعتق تحدث حقوقاً ثلاثة : حق الميت ، وهو أن تنفذ وصيته في الثلث ، وحق الورثة : أن لا تنفذ في الثلثين ، وحق العبد الموصى بعتقه ، وهو أن تحصل له الحرية مادام تخرج قيمته من الثلث ، وإن الرجوع إلى القرعة يبطل هذا الحق الثالث ، وحق العبد ، لأن إعتاق المولى جعل كل عبد يستحق الحرية في ثلثه ، وليس أحد العبيد أولى من غيره في هذا الاستحقاق ، ومفاد القرعة أن يفوز البعض بأكثر مما يستحقه ، ويحرم الآخر عما يستحقه ، وهذا لا يجوز .

والثالث : ما ذكره شيخنا العثماني التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١٨ : ٢٧٣ من أنه ثبت بحديث سعد الصحيح أن الوصية مقتصرة على الثلث ، لا يجوز مجاوزته في حال من الأحوال ، ولا يتحقق ذلك إلا فيما قلنا ، من أنه يعتق من كل واحد من العبيد ثلثه ، ويسعى في ثلثيه للورثة ، بخلاف الإقراع ، فيجوز أن تطير القرعة لعبد قيمته أكثر من الخمسة ، أو لعبدين قيمتهما أزيد من الثلث .

وهذا الوجه الأخير إنما يلزم على من يقول بوجوب الإقراع بالعدد فيما إذا كانت قيمة العبد متفاوتة ، والظاهر من كلام الشافعية والحنابلة أنهم يقصرون حكم الإقراع بالعدد على ما إذا كانت قيمة كل عبد مساوية لقيمة الآخر ، وأما إذا تفاوتت قيمهم بما لا يمكن الجمع فإنهم لا يقرعون بالأعداد ، وإنما يقرعون بالقيم ، قال ابن قدامة في المغنى ١٢ : ٢٧٩ : « أسكن تعديلهم بالعدد دون القيمة ، كسنة أعبد ، قيمة اثنين ألف ، وقيمة اثنين سبعمائة ، وقيمة اثنين خمسمائة ، فهانئ نجزؤهم بالعدد ، لتعذر تجزئتهم بالقيمة ، فيجعل كل اثنين جزءاً ، ويضم كل واحد من قيمتهما قليلة ، إلى واحد من قيمتهما كثيرة ، ويجعل المتوسطين جزءاً ، ويقرع بينهم ، فإن وقعت قرعة الحرية على جزء قيمته أكثر من الثلث أعيدت القرعة بينهما ، فيعتق من تقع له قرعة الحرية ، ويعتق من الآخر ثلثة الثلث ، ورق باقيه ، والباقيون ، وإن وقعت الحرية على جزء أقل من الثلث عتقاً جميعاً ، ثم يكمل الثلث من الباقيين بالقرعة » .

فعلى قول من يقول بما ذكره ابن قدامة رحمه الله لا يلزم مجاوزة الثلث في إنفاذ الوصية ، نعم يتأتى الوجهان الأولان .

٤٢١٢- حدثنا : قتيبة بن سعيد ، حدثنا حماد ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر ، عن الثقفى ، كلاهما عن أيوب بهذا الإسناد . أما حماد فحديثه كرواية ابن علية ، وأما الثقفى ففي حديثه : أن رجلا من الأنصار أوصى عند موته ، فأعتق ستة مملوكين .

وأما حديث الباب فقد ذكر الحنفية في التفصلى عنه وجوها :

الأول : قال شيخنا العثماني التهانوى رحمه الله في إعلاء السنن ١٨ : ٢٧٤ :

”ولا يبعد أن يقال : إنه عليه السلام أعتق لثنين بالشيوع ، وأرق أربعة كذلك ، أى أعتق ثلثهم وأرق ثلثيه ، بدليل ما رواه الطبراني في الأوسط ، عن أبي أمامة الباهلي ، قل : أعتق رجل في وصية ستة أرؤس لم يكن له مال غيرهم ، فبلغ ذلك رسول الله عليه السلام ، فتغيط عليه ، ثم أسهم ، فأخرج ثلثهم .

والحديث هذا ذكره الهيثمى في وصايا مجمع الزوائد ٤ : ٢١١ ، وقال : « وفيه توبة بن نمير ولم أجد من ترجمه ، وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وقد ضعف ووثق ، وبقية رجاله ثقات » .

فأما توبة بن نمير ، فهو من رجال مسند أحمد ، وقد ترجمه الحافظ في تعجيل المنفعة ، ص ٦١ ، فقال : « قال الدارقطني : جمع له القضاء والقصص بمصر ، وكان فاضلا عابدا ، توفي سنة عشرين ومائة ، قلت : كانت ولايته القضاء بمصر سنة خمس عشرة ، وهو أول من قبض الأحباس من أيدي أهلها ، وأدخلها ديوان الحكم خشية عليها من أن يتجاحدوها أو يتوارثوها ، وقال عمرو بن خالد الحراني : حدثني ربيعة بن أخي غوث الحضرمي ، قال : كان توبة لا يملك شيئا إلا وهبه ، ووصل به إخوته » فرواية مثله لا بأس بها إن شاء الله تعالى .

ثم قال شيخنا العثماني رحمه الله : « ومعنى قوله : أسهم ، أى جزأهم ثلاثا ، رواه بعض الرواة بالمعنى ، فقال : أقرع بينهم ، فإن الإسهام ، وإن كان قد يطلق على الإقراع ، فقد يطلق على التقسيم ، وجعل الشيء سهما سهما ، كما لا يخفى على من له إلمام باللسان ، وكذلك روى قوله : فأخرج بالمعنى أيضا ، وقال : فأعتق لثنين ، وأرق أربعة ، وهذا كله من معانيب الرواية بالمعنى ، إذا كان الراوى غير فقيه ، فافهم والله أعلم » .

والثاني قال الإمام الطحاوى رحمه الله : « ثم القرعة فى مثل هذا مختلف فيها ، فعند أهل الحجاز والشافعى يجوز استعمالها فى مثله ، وعند أبى حنيفة وأصحابه هى منسوخة ، والواجب السعاية فى ثلثي قيمتهم لورثة معتقهم ، استدلالا بالإجماع على ترك القرعة فيما هو فى معنى العتق ، مثل هبة المريض ستمائة لسته رجال ، وتقبيضه لإياهم ، وكذا فى دعوى النسب من ثلاثة نفر ادعوا ولد أمة وطئوها فى طهر واحد ، روى أن عليا عليه السلام حكم فى مثل هذه القضية بالقرعة ، ودفع الولد بها ، وبلغ عليه السلام حكمه ، فضحك حتى بدت نواجذه ، ففيه رضاه به مئة ، ثم وجدنا عن علي عليه السلام أنه حكم فى مثل هذه القضية بخلاف هذا الحكم ، فإنه أنه رجلان وقعا على امرأة فى طهر ، فقال : الولد بينكما . »

قال الطحاوى : « فاستحال أن يكون على عليه السلام يقضى بخلاف ما كان قضى به فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكره إلا وقد اطلع على نسخ القرعة التى قضى بها أولا ، فما رجع إلا عن منسوخ قد كان عليه إلى ناسخ ، هذا فيما طريقه الأحكام ، وأما ما طريقه نفي الظنون ، وتطبيب النفوس ، كإقراع النبي صلى الله عليه وسلم بين نسائه فى السفر ، وكإقراع القاسم على السهام بعد تعديلها ، فهى مستحسنة ، غير منسوخة ، وغير واجبة ، والله أعلم ، كذا فى المعتصر لأبى المحاسن رحمه الله ٢ : ٧٩ و ٨٠ . »

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لا شك أن إثبات الحقوق بالقرعة نوع من أنواع المخاطرة ، وكانت المخاطرة معروفة سارية بين الناس فى الجاهلية بأنواع ، وصور شتى ، ولم يحرم الإسلام جميعها فى بداية الأمر ، وإنما أتى بتحريمها بعد مدة ، وإن أبا بكر عليه السلام قد شارط أمية بن خلف فى غلبة الروم على الفرس ، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه مما يدل على أن أنواعا من المخاطرة كانت جائزة فى بداية الإسلام ، وكذلك يبيع النابذة ، والملازمة ، وضربة القانص ، وإلقاء الحجر ، كلها فروع المخاطرة ، فحرمها الإسلام ، حتى سد جميع أبواب الميسر ، والقمار ، والمخاطرة ، والاستقسام بالأزلام . فلما انسد هذا الباب بالكلية قطعاً ، فكلمنا واقعة جزئية مشتملة على المخاطرة ، قد ثبت من النبي الكريم صلى الله عليه وسلم فعلها ، أو تقريرها ، فالأحوط أن نحملها على ابتداء الإسلام ، ولا نترك من أجلها الأصول الثابتة بالكتاب والسنة ، من تحريم المخاطرة ، وتعجل أثر الإعتاق المنجز ، وعدم رد الحرية إلى الرق ، وغيرها من الأصول التى فصلناها فى بداية هذا المبحث . ومن أجل ذلك عمل الحنفية بهذه الأصول الثابتة ، وحملوا حديث الباب على ابتداء الإسلام ، ولا شك أن مذهبهم أولى بالاحتياط ، وأوفق بالأصول .

٤٢١٣- **وحدثنا** محمد بن منهال الضري ، وأحمد بن عبدة ، قالا : حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ ، بمثل حديث ابن علية وحامد .

باب جواز بيع المدبر

٤٢١٤- **حدثنا** أبو الربيع سليمان بن داود العتكي ، حدثنا حماد - يعني ابن زيد - عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله : أن رجلا من الأنصار أعتق غلاما له عن دبر

فلأن قيل : إن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قلنا : لا يقول الحنفية إن النسخ ثابت قطعا ، وإنما يقولون : إن هذه الواقعة الجزئية فيها احتمال قوى للنسخ ، بالنظر إلى ما ذكره الطحاوي من أثر على **عليه السلام** ، وإلى ما ذكرنا من تحريم المخاطرة ، ومع وجود هذا الاحتمال القوي لا يتم الاستدلال بهذه الواقعة الجزئية على اعتبار القرعة في إثبات الحقوق ، وإباحة هذا النوع من المخاطرة ، رغم الأدلة المحرمة لها ، ورغم الأصول التي ذكرنا ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب جواز بيع المدبر

قوله : " عن جابر بن عبد الله " أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع المزايعة ، رقم ٢١٤١ . وباب بيع المدبر ، رقم ٢٢٣٠ ، وفي الاستقراض ، باب من باع مال المقلس ، أو المعدم ، فقسمه بين الغرماء ، رقم ٢٤٠٣ ، وفي الخصومات ، باب من باع على الضعيف ونحوه ، فدفع ثمنه إليه ، رقم ٢٤١٥ ، وفي العتق ، باب بيع المدبر ، رقم ٢٥٣٤ ، وفي كفارات الأيمان ، باب عتق المدبر ، وأم الولد ، والمكاتب في الكفارة ، وعتق ولد الزنا ، رقم ٦٧١٦ ، وفي الإكراه ، باب إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجز ، رقم ٦٩٤٧ ، وفي الأحكام ، باب يبيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم ، رقم ٧١٨٦ ، وأخرجه أبو داود في العتق ، باب في بيع المدبر ، رقم ٣٩٥٥ و ٣٩٥٦ و ٣٩٥٧ ، والترمذي في البيوع ، باب ما جاء في بيع المدبر ، رقم ١٢١٩ ، والنسائي في البيوع ، باب بيع المدبر ، وابن ماجه في العتق ، باب المدبر ، رقم ٢٥١٢ و ٢٥١٣ .

قوله : " عن دبر " متعلق بقوله : **وأعتقه** ، يعني : قال لغلامه : أنت حر عن دبر مني ، أي بعد وفاتي .

لم يكن له مال غيره ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال : من يشتريه مني ؟ فاشتراه

قوله : " من يشتريه مني ؟ " فيه جواز بيع الزائدة ، وقد مر الكلام عليه في البيوع .
وبه استدل من قال بجواز بيع المدبر ، واختلف فيه الفقهاء على أقوال :

الأول : قول الشافعي رحمه الله ، وهو أن بيع المدبر يجوز مطلقا سواء كان المولى مديونا ، أو محتاجا ، أولا ، وهو الصحيح في مذهب أحمد ، وروى ذلك عن عائشة ، وعمر بن عبد العزيز ، وطاوس ، ومجاهد ، رحمهم الله .

والثاني : أن بيع المدبر إنما يجوز إذا كان المولى مديونا ، ولا مال له غيره ، وهو قول إسحاق ، وأبي أيوب ، وأبي خيثمة ، وهو رواية عن أحمد ، اختارها الخرق .

والثالث : لا يجوز بيع المدبر مطلقا ، إلا إذا كان التدبير مقيدا بشرط ، كقوله : إن مث في شهرى هذا فأنت حر ، وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، رحمهما الله تعالى ، وهو مروي عن ابن عمر ، وسعيد بن المسيب ، والشعبي ، والنخعي ، وابن سيرين ، والزهري ، والثوري ، والأوزاعي ، والحسن بن صالح ، كما في المغنى لابن قدامة ١٢ : ٣١٦ مع الشرح الكبير ، وهو مذهب زيد بن ثابت ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وشرح القاضي ، كما أخرج عنهم البيهقي في سننه ١٠ : ٣١٤ .

واستدل الحنفية بما أخرجه الدارقطني رحمه الله في سننه ٢ : ٤٨٣ ، والبيهقي في سننه ١٠ : ٣١٤ عن عبيدة بن حسان ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن النبي ﷺ قال : « المدبر لا يباع ، ولا يوهب ، وهو حر من الثلث » .

وأعله الدارقطني بأنه لم يسنده غير عبيدة بن حسان ، وهو ضعيف ، وإنما هو موقوف على ابن عمر .

ولكن ذكر الحفاظ في التلخيص ٢ : ٤١٤ أن الشافعي رواه من وجه آخر عن أبي قلابة مرصلا : « أن رجلا أعتق عبدا له عن دبر ، فجعله النبي ﷺ من الثلث » وراجع له من البيهقي .

وكذلك أخرجه البيهقي عن الشافعي ، من طريق عملي بن ظبيان ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « المدبر من الثلث » ، ثم

قال البيهقي : وكذلك رواه عثمان بن أبي شيبة ، وعلى بن مسلم ، وسفيان بن وكيع وغيرهم عن علي بن ظبيان مرفوعا .

وقد نقم كثير من المحدثين على علي بن ظبيان رواية هذا الحديث ، ولكن قال طلحة ابن محمد بن جعفر : « علي بن ظبيان رجل جليل دين متواضع ، حسن العلم بالفقه ، من أصحاب أبي حنيفة ، وكان خشنا في باب الحكم ، ولده هارون الرشيد ، وكان يخرج معه فتوى بقرسين سنة ١٧٢ هـ . كما في التهذيب ٧ : ٣٤٣ .

وقد أسند البيهقي عن الشافعي رحمه الله ، قال : « قال لي علي بن ظبيان : كنت أحدث به مرفوعا ، فقال لي أصحابي : ليس بمرفوع ، وهو موقوف على ابن عمر ، فوقفته ، ولكن ذلك يدل على تلقنه في الوقف ، لا في الرقع ، فلا يقطع بضعف ما رواه مرفوعا .

وبالجملة ، فروى هذا الحديث مرفوعا بطريق متعددة ، ولو سلم ضعف جميعها ، فلا أقل من أن يكون حسنا لغيره بتعدد الطرق ، وقد رأيت أن دعوى تفرد عبدة حسان به ، كما ادعاه الدارقطني وغيره ، دعوى غير صحيحة ، لأنها مروية بطرق أخرى أيضا .

واستدل الحنفية أيضا بما أخرجه البيهقي ١٠ : ٣١١ من طريق محمد بن طريف ، عن ابن فضيل ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال قال رسول الله ﷺ : « لا بأس ببيع خدمة المدير إذا احتاج » فإن تخصيص بيع الخدمة عند الاحتياج يدل على أن الجائر إنما هو لإجارة المدير ، لا ببيعها . وليس ذلك استدلالا بالمفهوم ، لأننا قدمنا غير مرة أن مذهب الحنفية في عدم اعتبار المفهوم حاصله أن الشيء المسكوت بيقى على ما كان قبل حكم المنطوق . ولا شك أن عقد التدبير بطبيعته يقتضى منع بيع المدير ، فلو لم يجز نص في جواز بيع المدير أو حرمة . لكان مقتضى القياس الحرمة ، لأن فيه إبطال حق المدير ، ورد الحرية إلى الرق ، فلما أجاز النص بيع خدمة المدير بقي بيع رقبته على أصله ، وهو عدم الجواز .

وأعل البيهقي هذا الحديث بأنه خطأ من محمد بن طريف ، والحديث الصحيح ما رواه غيره عن عبد الملك ، عن أبي جعفر مرسلًا : أن النسي ﷺ باع خدمة المدبرة ، وأدخل محمد بن طريف حديثا في حديث ، واشتبه عليه الأمر ، فرواه كحديث قولى .

وتعقبه الماردني في الجوهر النقي ١٠ : ٣١١ ، فقال : « اعترض ابن القطان على هذا بما ملخصه أنه إن كان فيه خطأ فهو عن ابن فضيل ، لأنه الذي خولف فيه ، ولا يبعد أن

يكون عند عبد الملك حديثان : أحدهما عن أبي جعفر مرسلا : أنه عليه السلام باع خدمة المدبر ، والآخر عن عطاء ، عن جابر ، قال عليه السلام : لا بأس ببيع خدمة المدبر ، فرواه عبد الملك كذلك مرسلا ، ومسندا ، وليس من قصر به فلم يسنده ، حجة على من حفظه وأسنده إذا كان ثقة . وابن طريف وابن فضيل صدوقان مشهوران من أهل العلم ، فلا ينبغي أن يخطأ واحد منهما .

وحاصل ذلك أن المحدثين اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه ، ومثل ذلك يصح للاستدلال : لا سيما إذا كان قول المصحح مبني على رد دلائل الجراح ، والله أعلم .

ثم عند الحنفية آثار قوية أعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، رضى الله عنهم ، أخرجها البيهقي ، كلهم يروون عدم جواز بيع المدبر ، ونفاذ عتقه من الثلث فقط .

وأما واقعة حديث الباب فاعتذر عنها بعض الحنفية بأنه يحتمل أن يكون العبد مدبرا مقيدا ، ويبيعه يجوز عند الحنفية أيضا ، ولكن معظم الروايات تنابذ هذا التأويل ، وقد وقع التصريح في رواية الباب أنه « أعتق غلاما له عن دبر » ، وإن هذا اللفظ لا يحتمل التدبير المقيد . فلا ينبغي التعويل عليه .

والأحسن عندي في الجواب عن قصة الباب ما أشار إليه ابن الترمكاني في الجوهر النقي ١٠ : ٣١٣ بقوله : « ويمكن أن يحمل بيع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان ، والحاصل أن رسول الله ﷺ لم يبع رقبة ذلك المدبر ، وإنما أجاره وأكراه ، واستشهد له المارديني بما روى عن جابر : « قال عليه السلام : من كان له أرض فليزرعها ولا يبيعوها ، قلت له : يعني الكراء ، قال : نعم » فأطلق لفظ البيع على الكراء ، فكذلك لفظ « أو يزرعها » في حديث الباب محمول على الكراء .

قال العبد الضيف عفا الله عنه : ويؤيد هذا التأويل ما أخرجه الدارقطني في كتاب المكاتب من سننه ٤ : ١٣٧ عن عبد الغفار ، عن أبي جعفر قال : « ذكر عنه أن عطاء وطبوس يقولان عن جابر في الذي أعتقه مولاه في عهد رسول الله ﷺ ، كان أعتقه عن دبر ، فأمره أن يبيعه ، ويقضى دينه ، فباعه بثمانمائة درهم ، قال أبو جعفر : شهدت الحديث من جابر ، إنما أذن في بيع خدمته »

نعم بن عبد الله بثأمة درهم ، فدفعها إليه . قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله يقول :

وأعله الدارقطني بعبد الغفار بن القاسم ، فإياه متهم بالكذب ، والغلو في التشيع ، وهو مذكور في كتب رجال الشيعة ، كرجال النجاشي ص ١٧٣ ، ومقدمة وسائل الشيعة ، ١ : يب . ولكن قال صاحب التنقيح : « وعبد الغفار من غلاة الشيعة ، وقد روى عنه شعبة ، قال ابن عدى : ومع ضعفه يكتب حديثه » كما في التعليق المغنى . ومعروف أن شعبة متعن في الرجال ، فروايته عنه دليل لكونه مقبولا عنده ، فلا أقل من أن تكون هذه الرواية مؤيدة لما ذكرنا من تأويل حديث الباب .

على أنها تشهد لها رواية أخرى ، وهى ما أخرجها السدارقطني بعد ذلك من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي جعفر ، قال : « باع رسول الله ﷺ خدمة المدبرة » ولم يختلف المحدثون في تصحيح هذه الرواية ، وغاية ما انتقد عليها الدارقطني أنها مرسلة ، ولكنه صرح بأن أبا جعفر ثقة ، فرسل مثله مقبول عندنا ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « فاشتره نعم بن عبد الله » نعم مصغر ، وقد وقع في الرواية الآتية : « فاشتره ابن النحام » وظهره أن النحام كان لقب أبيه ، ولكن غلط النووى هذه الرواية ، وقال : إن النحام لقب لنعم ، لا لأبيه ، واستدل بما جاء في حديث من قول النبي ﷺ : « دخلت الجنة ، فسمعت فيها نعمة لنعم » والنعمة ، بفتح النون ، وسكون الحاء : الصوت ، وقيل : هى السعلة ، وقيل : النحنة .

ولكن تعقبه الحافظ في الفتح ٥ : ١٦٦ بأن الحديث المذكور رواه الواقدي وهو ضعيف ، ولا ترد الروايات الصحيحة برواية مثله فلعل النحام كان لقبا له ولأبيه جميعا .

ونعم هذا هو ابن عبد الله بن أسيد ، قرشى عدوى أسلم قديما قبل عمر ، فكنم إسلامه ، وأراد الهجرة ، فسأله بنو عدى أن يقيم على أى دين شاء ، لأنه كان ينفق على أرامهم وأيتامهم ، ففعل ، ثم هاجر عام الحديبية ، ومعه أربعون من أهل بيته ، واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر ، أو عمر ، رضى الله عنهم ، وروى الحارث في مسنده بإسناد حسن أن النبي ﷺ ساء صالحا ، وكان اسمه الذى يعرف به نعيا ، كذا في فتح البارى .

قوله : « بثأمة درهم » قال الحافظ في يروع الفتح ٤ : ٤٢٢ : « اتفقت الطرق على أن ثمة ثمانمائة درهم ، إلا ما أخرجه أبو دارود من طريق هشيم ، عن إسماعيل ، قال :

عبدًا قبطيًا مات عام أول .

٤٢١٥- **وحدثناه** : أبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، عن ابن عيينة ؛ قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة ، قال : سمع عمرو جابرا يقول : دبر رجل من الأنصار غلاما له لم يكن له مال غيره ، فباعه رسول الله ﷺ . قال جابر : فاشتراه ابن النحام عبدًا قبطيًا مات عام أول في إمارة ابن الزبير .

٤٢١٦- **حدثنا** : قتيبة بن سعيد ، وابن رمح ، عن الليث بن سعد ، عن أبي الزبير ، عن جابر عن النبي ﷺ في المدبر نحو حديث حماد ، عن عمرو بن دينار .

٤٢١٧- **حدثنا** : قتيبة بن سعيد ، حدثنا المغيرة ، يعني الحزامي .

سبعائة ، أو نسعمائة ، ولا شك أن رواية ثمانمائة أكثر ، وأوثق ، لأن الجازم مقدم على الشاك ، والله أعلم .

قوله : " مات عام أول " بالصرف وعدمه ، على أنه فوعل ، أو أفعل ، ويجوز بناءه على الضم ، كذا في مجمع البحار ، يعني : العام الماضي .

قوله : " دبر رجل من الأنصار " قد وقع في رواية لأبي داود والنسائي أن كنية المولى أبو مذكور ، وإسم الغلام يعقوب ، وعزاه الحافظ في الفتح ٤ : ٤٢١ إلى مسلم أيضا ، ولم أجده في النسخ الموجودة عندي .

قوله : " ابن النحام " بفتح النون ، والحاء المثقلة ، كما ضبطه الجمهور ، وضبطه ابن الكلبي بضم النون ، وتخفيف الحاء ، ومنعه الصغاني ، كذا في الفتح ٥ : ١٦٦ ، وقد مر الاختلاف في أنه لقبه ، أو لقب أبيه .

قوله : " حدثنا المغيرة ، يعني الحزامي " بكسر الحاء ، وتخفيف الزاء ، إنما يقال له ذلك لأنه من ولد حكيم بن حزام رضي الله عنه ، وقيل : إنه من ولد خالد بن حزام ، واسم أبيه عبد الرحمن ، قال الجوز جاني عن أحمد : ما بحديثه بأس ، وقال الدوري ، عن ابن معين : ليس بشيئ ، وقال أبو داود : رجل صالح كان ينزل عسقلان ، وقال النسائي : ليس بالقوى ، وقال أبو زرعة : هو أحب إلى من ابن أبي الزناد وشعيب ، يعني في

عن عبد المجيد بن سهيل ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله ، ح وحدثني عبد الله بن هاشم ، حدثنا يحيى ، يعنى بن سعيد ، عن الحسين ابن ذكوان المعلم ، حدثني عطاء ، عن جابر ، ح وحدثني أبو غسان المسمعى ، حدثنا معاذ ، حدثني أبي ، عن مطر ، عن عطاء بن أبي رباح ، وأبي الزبير ، وعمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله حدثهم في بيع المدبر ، كل هؤلاء قال عن النبي ﷺ بمعنى حديث حماد ، وابن عيينة ، عن عمرو ، عن جابر .

حديث أبي الزناد . وقال ابن عدى : يتفرد بأحاديث ، وأورد منها جملة ، ثم قال : عامتها مستقيمة ، وذكره ابن حبان في الثقات . كذا في التهذيب ١٠ : ٢٦٦ .

قوله : " عن عبد المجيد بن سهيل " هو حفيد لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، وكنيته أبو محمد ، ويقال : أبو وهب المدني ، وثقه ابن معين ، والنسائي ، وابن البرقي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحاكم : شيخ من ثقات المدنيين ، عزيز الحديث أخرجه عنه الشيخان ، والنسائي ، وأبوداود ، كما في التهذيب ٦ : ٣٨٠ .

قوله : " أبو غسان المسمعى " بكسر الميم الأولى ، وفتح الثانية ، وسكون السين بينهما ، اسمه مالك بن عبد الواحد قال ابن حبان في الثقات : يغرب ، مات سنة ٢٣٠ هـ ، وفيها أرخه ابن قانع ، وقال : ثقة ثبت ، كما في التهذيب ١٠ : ٢٠ والمسمعى : نسبة إلى المسامعة ، بفتح الميم الأولى ، وكسر الثانية ، محلة بالبصرة ، كما في الأنساب للسمعاني ١٢ : ٢٦٣ .

قد تم شرح كتاب صحيفة المماليك لثالث من شهر شوال المكرم سنة أربع وأربعمئة بعد الألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها السلام ، بعمون الله تعالى وحسن توفيقه ، وإياه أسأل لإكمال باقي الأبواب ، إنه على كل شيء قدير .



كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات

كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات

من هنا ينتقل المؤلف رحمه الله تعالى من أحاديث الحقوق المدنية إلى أحاديث تتعلق بالحقوق الجنائية ، ومن المناسب قبل الخوض في شرحها أن نأتي بمقالة وجيزة حول أصول الأحكام الجنائية في الإسلام ، وأسرارها ، وأثرها على المجتمع ، وما أثير حولها من شبه في عصرنا الحاضر ، وبالله التوفيق .

قد أثار أهل الغرب في هذه القرون الأخيرة شغبا ضد التشريع الجنائي الإسلامي ، بأن أحكامه قاسية أشد القساوة ، والعياذ بالله ، فإنها توجب رجم إنسان حي حتى يموت ، وقطع يده ورجله ، وصلبه على الخشبة ، وقد تأثر بهذا الشغب بعض المنتسبين إلى الإسلام ، فشرعوا يحرفون أحكام الشريعة الخالدة ، ويتأولون في النصوص الواردة في هذا الشأن تأويلات باردة يمجها المذاق العلمي السليم ، كأن أحكامها الجنائية وصمة في جبين الإسلام يريد هؤلاء أن يغسلوها أو يمحوها بهذه التأويلات الباردة ، والعياذ بالله العظيم .

والحق أن الشريعة الإسلامية من أكثر التشريعات مرونة في أحكام الجنائيات ، فإنها لم تحدد العقوبات ، كتشريع أبدي خالد ، إلا في جرائم مخصوصة لا يجاوز عددها السبعة وهي جرائم القتل ، والسرقه ، والحراية ، والزنا ، والقذف ، وشرب الخمر ، والردة ، وترك تحديد العقوبات في جرائم سواها ، وهي أكثر من أن تحصي إلى حاكم كل زمان ومكان ، فيجوز للحاكم بعد النظر في أحوال القضية المعروضة لديه ، أن يترك الجاني بعد نظرة شذرة ، أو تهديد وتبكيث ، ويجوز له أن يحكم عليه بما ناسبه من عقوبة أخرى تصلح لجزره وردعه عن ارتكاب الجريمة مرة أخرى ، حتى لو بدا للحاكم أن الجاني ممن لا يرجى صلاحه ، ويخشى منه أن يسرى فساده إلى أعضاء المجتمع الآخرين ، جاز أن يحكم عليه بالموت والإعدام .

فلا مرونة أكثر من أن يترك تحديد العقوبات على حكام كل زمان ومكان ، يتخيرون من العقوبات ما يناسب الجناة في عصرهم ومصرهم ، وإنما حددت الشريعة العقوبة في ست جرائم ذكرناها ، وذلك لأن هذه الجرائم من منابع الشر والفساد ، وإن المضرة الناشئة منها تعم المجتمع وتسرى إلى الناس الآخرين ، فعينت فيها الشريعة العقوبات ، لتكون رادعة

للجنة ، وعبرة لغيرهم ، ولم يفوض تعيينها إلى الحكام ، لما يخشى منهم التخفيف في ما ينبغي فيه التشديد .

وقال الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله في حجة الله البالغة ٢ : ١٥٨ : « اعلم أن من المعاصي ما شرع الله فيه الحد ، وذلك كل معصية جمعت وجوها من المفسدة ، بأن كانت فسادا في الأرض ، واقتضابا على طمانينة المسلمين وكانت لها داعية في نفوس بني آدم لا تزال تهيج فيها ، ولها ضراوة لا يستطيعون الإقلاع منها ، بعد أن أشربت قلوبهم بها ، وكان فيه ضرر لا يستطيع المظلوم دفعه عن نفسه في كثير من الأحيان ، وكان كثير الوقوع فيما بين الناس ، فتل هذه المعاصي لا يكفي فيها الترهيب بعذاب الآخرة ، بل لابد من إقامة ملامة شديدة عليها ، وإيلاء ليكون بين أعينهم ذلك ، فيردعهم عما يريدونه ، كالزنا ، فإنها تهيج من الشبق ، والرغبة في جمال النساء ، ولها شرة ، وفيها عار شديد على أهلها ، وفي مزاحمة الناس على موطوءة تغيير الجملة الإنسانية ، وهي مظنة المقاتلات والحاربات فيما بينهم ، ولا يكون غالبا إلا برضا الزانية والزاني ، وفي الخلوات حيث لا يطلع عليها إلا البعض ، فلو لم يشرع فيها حد وجيع لم يحصل الردع » .

« وكالسرقة ، فإن الإنسان كثيرا ما لا يجد كسبا صالحا ، فينحدر إلى السرقة ، ولها ضراوة في نفوسهم ، ولا يكون إلا خفاء بحيث لا يراه الناس ، بخلاف الغصب ، فإنه يكون باحتجاج وشبهة لا يثبتها الشرع ، وفي تضاعيف معاملات بينهما ، وعلى أعين الناس ، فصار معاملة من المعاملات ، وكقطع الطريق ، فإنه لا يستطيع المظلوم ذبه عن نفسه وماله ، ولا يكون في بلاد المسلمين ، وتحت شوكتهم ، فيدفعوا ، فلا بد لمثله أن يزداد في الجزاء والعقوبة » .

« وكشرب الخمر ، فإن لها شرها ، وفيها فسادا في الأرض ، وزوالا لمسكة عقولهم التي بها صلاح معادهم ومعاشهم ، وكالتحذف ، فإن المقتوف يتأذى أذى شديدا ، ولا يقدر على دفعه بالقتل ونحوه ، لأنه إن قتل قتل به ، وإن ضرب ضرب به ، فوجب في مثله زاجر عظيم » .

فهذا هو السر في تعيين العقوبات في الحدود ، وعدم تعيينها في تعزير الجرائم الأخرى ولا شك أن العقوبات المعينة في أكثر الحدود شديدة جدا ، ولكن الجرائم التي شرعت هذه العقوبات بإزائها أشد قسوة ، وأكثر فسادا ، وأبعد عن المروءة الإنسانية ، فالعجب من هؤلاء المستغربين أنهم يترحمون على الجناة والمجرمين ، ولا يترحمون على المجتمع الذي يريد هؤلاء المجرمون أن يسلبوا منه سلامه ، وعافيته ، وعصمته ، ويتعدوا على نفوس المعصومين ، وأموالهم ، وأعراضهم .

ثم إن الإسلام لم يكتف بأن يشرع هذه العقوبات فحسب ، وإنما أحدث بأحكامه المتنوعة بيئة نفتح أبواب الخير ، وتسد أبواب الشر والفساد ، وتحض الإنسان على المعروف وتنهى عن المنكر ، وتقوى فيها دواعي الحسنات ، وتضمحل دواعي الفسق والعصيان ، ويتضح ذلك بمثال .

بعد الزنا من جملة الجنايات التي تعاقب بالحدود ، ولكن الإسلام لم يكتف للقضاء على هذه الجريمة بتشريع الحدود ، بل شرع قبل ذلك أحكاماً تعوق الإنسان عن ارتكاب هذه الفاحشة . فأمر النساء بالحجاب ، وغض البصر ، والقرار في بيوتهن إلا في مواضع الحاجة ، وعدم التبرج أمام الأجانب ، وأن لا يبدن زينتهن إلا عند محارمهن ، وأن لا يخضعن للأجانب بالقول ، فيطعم الذي في قلبه مرض ، وأن لا يخرجن من البيوت إلا بجلابيبهن وفرض نفقتهن على الرجال كي لا يحتجن إلى الخروج لكسب .

وأمر الرجال بغض البصر ، وحضهم على النكاح ، والمبادرة إليه بعد البلوغ ، فلأن النكاح من أقوى أسباب العفاف ، وتحصين الفرج ، وجعل النكاح عقداً سهلاً لا مؤونة فيه إلا مؤونة المهر والنفقة ، ولم يشترط له القاضى ، ولا الحفلات ، ولا الجهاز الثقيل الذى يمنع الأولياء من تزويج بناتهم حتى يحصل لهم المال الكثير الذى يجهزونهن به ، فتبقى النساء في بيوت آبائهن أبائى ، وتحدث منهن الفتنة والفساد الكبير .

وأباح للرجال الزواج بالنساء مثنى ، وثلاث ، ورباع ، بشرط أن يعدلوا بينهن ، لأن كثيراً من الناس لا يسكن شبقهم بالزوجة الواحدة التي تعرض لها فترات طويلة من الخيص ، والحمل والنفاس التي لا تصلح فيها المرأة للرجال ، فأغناه الإسلام بالحلل عن الحرام ، لئلا يطعم في النساء الأجانب من طريق الزنا .

ثم جعل الإسلام لتنفيذ عقوبات الحدود شروطاً لا تكاد تتوفر إلا في قضايا شاذة ، فلا يجوز إقامة حد الزنا إلا بإقرار الجاني نفسه ، أو بشهادة أربع شهود عاينوا هذه الفاحشة دون أى شبهة أو اشتباه ، وشهدوا أمام القاضى بأنهم رأوا الجاني يرتكب هذه الفاحشة كالليل في المكحلة ، وكالرشاء في البئر .

فن تعدى هذه الحدود كلها ، وارتكب الزنا بما جعل الشهود الأربعة يعاينونه دون أية شبهة ، فإنه لم ينتهك حرمة الحكم الواحد للشريعة فحسب ، وإنما انتهك سائر الحرم التي جعلها الإسلام كقائمة لسد باب الزنا ، فإنه خالف أحكام الحجاب ، وغض البصر ،

والخلوة بالأجنبية، وأتبع نفسه هواها، وارتكب هذه الفاحشة بمراى من أربعة رجال عدول أحرار، بما أخرجه من كرامة الإنسانية، وألحقه بالبهايم، وجعله في جسد الملة الإسلامية كالعضو الفاسد المتن، الذى يخشى سريان فسادة إلى سائر الجسد، وما عاقبة مثل هذا العضو إلا أن يقطع من الجسد، ليأمن باقى أعضائه من مثل هذا الفساد.

ولم يعلم أحد طبيباً، وأودكتوراً، أو جراحاً قطع مثل هذا العضو، وأمرده من الجسد، ولا اتهمه بالظلم والقساوة، فلإن هذه القساوة هى التى تصلح بها حياة المجتمع ولو لا هذه القساوة لظهر فى العالم فساد كبير.

ومن العجيب أن المعارضين على هذه الحدود - وهم أهل الغرب - هم الذين أعناقهم مدينة بدماء الألوفا من النساء والشيخ والصبيان الذين أحرقتهم قنابلهم الذرية فى يابان، ولم تكن جريمتهم إلا أنهم ولدوا فى أرض عدوهم، فلم تمنعهم رأفتهم عن قتل هؤلاء، وإعدامهم، وإحراقهم، رغم أنهم لم يجنوا على نفس أحد، أو ماله أو عرضه، ولكنهم يترحمون على الجناة الطغاة، ويعترضون على من يرومهم بإقامة الحدود الشديدة، كأنه لم يخلق على وجه الأرض قوم أرحم بالإنسانية منهم! فوالله ما هذه الاعتراضات على الحدود إلا وليدة العصبية العمياء، ونتيجة الشحنة، وعقادهم الكامن فى صدورهم ضد الإسلام والمسلمين.

وبعد هذا التمهيد نذكر جملة من ميزات التشريع الجنائى فى الإسلام وخصائصه التى لا توجد فى تشريع سواه:

١- تقسيم العقوبات إلى حدود تعزير

إن الشريعة الإسلامية قد قسمت العقوبات الجنائية قسمين:

الأول: ما قدرت الشريعة مقداره وكيفيته بأحكام القرآن، أو السنة، وهو القصاص والحد، وهو تقدير أبدى خالد، لا يسع لأحد من الحكام، أو القضاة، أو الجماعة من مجلس النواب وغيره، أن يحدث فيه تغيراً بالزيادة أو النقصان، وهى عقوبة الجرائم الستة التى ذكرناها، وقد ذكرنا سر ذلك بلسان الإمام ولى الله الدهلوى رحمه الله تعالى.

والثانى: ما لم يقدر الشريعة مقداره، وكيفيته، وإنما فوضت تقديره إلى حاكم كل زمان ومكان، فيختار للجاني ما يسد له من العقوبات المناسبة لدرجة وردعه. وإن الزجر والردع فى مثل هذه الجنائيات يختلف باختلاف الجاني، واختلاف أحوال الجنائية، واختلاف

البيئات التي ترتكب فيها الجناية ، فكان من حكمة التشريع الإسلامي أن لا يقدر فيها عقوبة مستقرة لا تقبل أى تغير ، لئلا يضيق الأمر على الحاكم ، ولا يلجأ على التشديد في موضع التخفيف ، أو على التخفيف في موضع الشدة . ولذلك ذكر الفقهاء أن التعزير لا يختص بالضرب ، بل قد يكون به وقد يكون بالصفح ، وبفرك الأذن ، وقد يكون بالكلام العنيف بالضرب ، وقد يكون بنظر القاضي إليه بوجه عبوس ، وراجع البحر الرائق ٥ : ٥٤٠ .

وقال ملك العلماء السكاساني رحمه الله في بدائع الصنائع ٦ : ٦٤ : « ومن مشايخنا من رتب التعزير على مراتب الناس ، فقال : التعازير على أربعة مراتب : الأشراف ، وهم الدهاقون والقواد ، وتعزير أشراف الأشراف ، وهم العلوية والفقهاء ، وتعزير الأوساط ، وهم السوق ، وتعزير الأخساء ، وهم السفلة . فتعزير أشراف الأشراف بالإعلام المجرد ، وهو أن يبعث القاضي أمينه إليه ، فيقول له : بلغني أنك تفعل كذا وكذا . وتعزير الأشراف بالإعلام والجر إلى باب القاضي ، والخطاب بالمواجهة . وتعزير الأوساط : الإعلام ، والجر والحبس . وتعزير السفلة : الإعلام ، والجر ، والضرب ، والحبس ، لأن المقصود من التعزير هو الزجر ، وأحوال الناس في الانزجار على هذه المراتب » .

وليس المراد من ذلك أن هذه المراتب معينة لا يجوز للقاضي أن يعدوها ، فلا يجوز أن يعزر الأشراف بالضرب والحبس ، كما فهم بعض الناس ، وإنما هذا تمثيل لتفاوت الناس في أمر الانزجار ، والمقصود أن يعزر كل جان بما ناسب حاله ، فإن حصل الانزجار بعقوبة أدنى ، لا يتجاوز إلى الأعلى ، ولكن القاضي إن رأى أن الجاني على كونه من الأشراف لا ينزجر إلا بالضرب والحبس ، أو لا يحصل العبرة والنتال إلا بعقوبة أشد ، فله أن يختار ما شاء من تعزير . وهل يجوز له أن يعزر بأكثر من جلدات الحدود ؟ فيه خلاف . وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الحدود ، باب قدر أسواط التعزير ، إن شاء الله تعالى .

هل يجوز تحديد التعزير بتقنين من الحكومة ؟

ثم إن تعيين العقوبة ومقدارها مفوض في التعزير إلى رأى القاضي ، ولم يزل عليه العمل طوال القرون في البلاد الإسلامية ، ولكن تشعر الحكومات اليوم بحاجة إلى تحديد قدر العقوبات في جرائم التعزير ، وذلك لظهور الفساد في الزمان ، وتغير أحوال القضاة ، فإن هذه الفسحة الواسعة في اختيار القاضي ربما يشجعه على الرشوة ، والجناية ، والتشديد في موضع التخفيف ، والتخفيف في مواضع الشدة ، وعدم التسوية بين جناة نوع واحد . فهل يجوز للحكومة أن تضيق دائرة اختيار القاضي ؟ وتعين من قبلها العقوبات في جرائم ليس فيها حد

معين ؟ قد اختلفت في ذلك أنظار علماء عصرنا .

فن العلماء من يقول : لا خيار للحكومة أن تضيق من اختيار القاضى فى التعزير ، أو تعين العقوبات فى جرائم التعزير بتقنين من قبلها ، لأنه لا يبقى حينئذ فرق بين الحد والتعزير ، ولأن ذلك يفوت المصلحة التى فوض من أجلها التعزير إلى رأى القاضى .

ولكن الراجح عندنا أنه لا مانع للحكومة من تضيق اختيار القاضى إذا رأت المصلحة فى ذلك ، فيجوز لها أن تعين العقوبات فى جرائم ليس فيها حد شرعى معين ، والأحسن أن تترك للقاضى دائرة يعمل اختياره فى نطاقها ، مثل أن تقول : من دخل دار غيره بغير إذنه السابق ، أو اللاحق ، يعاقب بالحبس إلى مدة لا تقل من شهر ، ولا تكثر على سنة . وحينئذ تضيق دائرة اختيار القاضى من حيث أنه يلزمه أن يعاقب الجانى بحبس لا تقل مدته من شهر ، ولا يتجاوز سنة واحدة ، ولكن يكون له الخيار فيما بين شهر وسنة ، فيعاقب اللجنة فيما بين ذلك حسب اختلاف أحوال القضية ، واختلاف خطورة الجنابة .

ويدل على جواز ذلك دلائل :

١- إن تعيين العقوبة فى التعزير مفوض فى الأصل إلى رأى الإمام ، دون القاضى ، كما صرح به غير واحد من الفقهاء ، (وراجع مثلاً فتح البارى ١٢ : ٧٣ كتاب الحدود ، باب الضرب بالجريد والنعال) وإنما يفوض ذلك إلى القاضى ككاتب عن الإمام . فلما كان الخيار الأصلى للإمام ، وهو الذى يفوضه إلى القاضى ، جازله أن يفوض قدراً معيناً من ذلك ، ويمسك قدراً .

٢- قد ثبت فى بعض الأحاديث أن النبي ﷺ عين العقوبات فى بعض الجرائم التى ليس فيها حد شرعى معين ، مثل ما أخرجه الترمذى (رقم ١٤٨٧) عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : « إذا قال الرجل للرجل : يا يهودى ! فاضربوه عشرين ، وإذا قال : يا نخت ، فاضربوه عشرين » .

وأعله الترمذى بضعف إسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة ، ولكنه أخرجه عنه أبوداود وابن ماجه أيضاً ، ووثقه الإمام أحمد بن حنبل ، والعجلي ، والحرثى ، وابن عدى ، وقال محمد بن سعد : « كان مصلياً ، عابداً ، صام ستين سنة ، وكان قليل الحديث ، كما فى التهذيب ١ : ١٠٤ وقال فيه ابن معين مرة : صالح الحديث ، كما فى ميزان الاعتدال ١ : ١٩ . فحديث مثله لا يترك رأساً .

ولم يقل أحد من الفقهاء فيما نعلم ، أن عشرين جادة حد لمن قال لغيره : يا يهودى ! أو يا مخنث ! وقد أجمع العلماء على أنه تعزير ، وقد عينه النبي ﷺ لا من حيث الشارع ، بل من حيث الإمام والحاكم ، فدل على جواز تعيين عقوبات أخرى في التعزير أيضا .

وكذلك ثبت في غير حديث أن النبي ﷺ أمر بتغريب الزاني ، وإن هذا التغريب لم يكن حدا عند الحنفية ، وإنما كان تعزيرا ، ولكنها كانت عقوبة معينة من قبل الإمام لجنحة نوع واحد .

وكذلك ثبت في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر بالجلد مع الرجم للزاني المحصن ، وإن الجلد في المحصن تعزير عند بعض الفقهاء ، وإنها عقوبة معينة من قبل الإمام أيضا .

٣- قد ثبت عند الحنفية أن عقوبة اللوطى ليست حدا ، ولكنهم مع ذلك عينوا له بعض العقوبات ، مثل أن يرمى من الجبل ، أو يحبس في بيت مظلم منتهن حتى يموت ، وظاهر أنه تعيين العقوبة في جريمة ليس فيها حد شرعى معين عندهم .

وأما ما استشكله بعض العلماء في ذلك من أنه لا يبقى بعد التعيين فرق بين الحد والتعزير ، فممنوع ، لأن تعيين عقوبة التعزير بالتقنين الحكومى لا يجعل التعزير حدا ، فإنه ليس تقديرا شرعيا أبديا ، وإنما هو تقدير للملكة مخصوصة في زمان مخصوص ، وتبقى الفسحة بيد كل حكومة أن تغير هذا التقدير متى شاءت إلى ما شاءت ؛ وهذا بخلاف الحدود الشرعية المقدرة من قبل الشارع ، فإنها تقديرات أبدية خالدة ، لا مجال لأية حكومة أن تغيرها بتقنين من عندها .

ومن هنا يندفع أيضا ما زعمه بعضهم من أن جواز تعيين العقوبات من قبل الحكومة يؤدي إلى تفويت المصلحة التي شرع من أجلها التعزير ، لأن هذا التعيين لا يكون تعيينا شرعيا ، بل يكون بمثابة التغيير كل حين ، ويجوز لكل حكومة أن تغيره إذا تغيرت المصلحة ، فليس فيه تفويت للمصلحة التي شرع من أجلها التعزير .

وهذا الرأي الذى ذكرناه هو الرأى الذى اختاره والذى العلامة المفقى محمد شفيق رحمه الله تعالى في تفسيره معارف القرآن ٣ : ١١٦ و ١١٧ في تفسير سورة المائدة ، تحت قوله تعالى : إنما جزاؤ الذين يحاربون الله ورسوله الخ .

٢- العقوبات للتنكيل :

ثم العقوبات التي شرعها الإسلام في الحدود والقصاص ، لا يقصد بها جزاء الجاني فحسب ، بل يقصد بها أيضا أن تكون نكالا وعبرة لغيره ، قال الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ، ومن أجل ذلك جعلت عقوبات الحدود شديدة ، لتقشع بها جلود المجرمين الآخرين ، ويرتدعوا من ارتكاب الجرائم والجنايات ، ومن أجل ذلك استعجت الشريعة الإسلامية أن تكون إقامة الحدود بمرأى من الناس ، وبمشهد من العامة ، قال الله تعالى في الزانية والزاني : (وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين) ١ .

فلا تستحب الشريعة الإسلامية أن تقام هذه العقوبات في زوايا السجون بمعزل عن الناس ، كما يفعل ذلك في النظام الإنكليزي ، وإنما يريد أن تشاهدها العامة بأعينهم ، فتكون عبرة لهم ، وسببا لتقليل الجرائم في المجتمع .

وكذلك لا تستحسن الشريعة الإسلامية الإكثار من عقوبة الحبس في السجن ، كما يفعل ذلك في زماننا ، فإن الإكثار من هذه العقوبة يؤدي إلى مفاصد أخرى ، ويجعل السجون مأوى للمجرمين ، يتلقى فيها المجرمون أساليب الجرائم ، بعضهم من بعض ، وتكون نفقات هذه السجون عبأ ثقيلا على بيت مال المسلمين . ومن ثم لم يجعل الحبس والسجن جزاء لأحد من الجرائم التي تعاقب بالحدود .

وإنما تستحسن الشريعة الإسلامية أن تكون العقوبات جسمية ، إما أليمة ، وإما مذلة ، فقطع الأيدي والأرجل ، والرجم ، والصلب عقوبات أليمة رادعة ، وعقوبة الأسواط في الحدود مذل ، وإن لم يكن أليما بمثابة القطع ، والرجم . ومن أجل ذلك اشترطوا في الجلدة أن لا تكون فيها عقد ، وأن لا يرفع الجلاد يده فوق رأسه ، وأن يفرق الضرب على سائر جسده ، وأن يجتنب الوجه والفرج ، وأن يضربه بقوة متوسطة . وهذا كله لأن المقصود الأصلي بهذه العقوبة هو إذلال الجاني أمام الناس ، وأن يكون نكالا لمن بين يديه ، والإيلام والإيذاء تابع لهذا المقصود ، ولا تقصد الشريعة إعدامه بهذه العقوبة .

٣- الحدود تندرى بالشبهات :

وكما أن أن الإسلام شرع في الحدود عقوبات شديدة ، فإنه جعل لإقامتها شروطا شديدة كذلك ، فلا يقام الحد على أحد من الناس حتى تثبت جريمته أمام القاضي كضوء

النهار ، دون أية شبهة قوية أو ضعيفة ، ولا يجوز إقامة الحد مادامت هناك شبهة ، ولو ضئيلة ، في ارتكاب الجريمة ، حتى لاتصيب هذه العقوبة الشديدة من لا يستحقها . وقد روى عن عائشة رضى الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : « إدرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة » أخرجه الترمذى في الحدود ، باب ما جاء في درء الحدود ، رقم ١٤٢٤ ، وروى عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ادرعوا الحدود بالشبهات » رواه أبو حنيفة رحمه الله ، كما في جامع المسانيد ٢ : ١٨٣ .

وقال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لأن أعطل الحدود بالشبهات ، أحب إلى من أن أقيمها بالشبهات » أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٥٦٦ رقم ٨٥٤٢ .

وإن هذا مبدأ عظيم قد أقره الإسلام في حين كان يقضى فيه على الناس بالعقوبات بمجرد القرعة ، والتوهمات الأخرى ، وكان يخط الحاكم على رجل كافيا للحكم بإعدامه ، وسلخ جلده ، وقطع أعضائه .

ولعل الإسلام أول من أقر مبدأ درء العقوبات بالشبهة في الحل ، وفي الفعل ، ليس هذا موضع بسطه ، ومحل كتب الفقه . ثم أخذ بهذا المبدأ قوانين أخرى ، حتى ثبت اليوم في قوانين كل بلد أن فائدة الشبهة ترجع إلى المتهم بالجريمة .

٤- الفرق بين الحد والتعزير في الشبهة

قد ذكر بعض الفقهاء أن الشبهة تسقط الحد ، دون التعزير ، فالتعزير يثبت مع الشبهات (وراجع مثلاً : الأشباه والنظائر للسيوطي ١ : ١٢٣ قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات ، وشرح أدب القاضي ، للصدر الشهيد رحمه الله ٢ : ١٨٠ باب ٢١ و ٢ : ٢٨٤ باب ٢٩) .

ولا يفهم بعض الناس مراد ذلك ، فيزعمون أن التعزير جائز ، وإن كان هناك شبهة في ثبوت ارتكاب الجريمة ، وليس الأمر كذلك .

والحقيقة أن الشبهة على قسمين :

الأول : ما كان مانعاً من غلبة الظن بأن المتهم قد ارتكب ما لا يحل له .

والثاني : ما لم يكن مانعاً من ذلك ، فالقسم الأول يسوى فيه الحد والتعزير ، وإن هذا النوع من الشبهة يسقط الحد والتعزير كليهما ، مثل أن يشهد شاهدان على رجل بأنه قبل

باب القسامة

امراة أجنبية في وقت كذا ، ومكان كذا ، ويشهد الشاهدان الآخران بأنه كان في ذلك الوقت في بلد آخر ، بحيث لم يكن يمكن له أن يلاقى تلك المرأة ، ولا يرجح عند القاضي صدق لإحدى البينتين على الأخرى ، ويستوى عنده الاحتمالان بما يورث شبهة قوية في أن المتهم ارتكب هذه الجريمة ، فإن هذه الشبهة تسقط التعزير ، ولا يسع للقاضي حينئذ أن يعاقب المتهم بعقوبة التعزير ، بل يتجلى سبيله ، حتى يظهر عنده ما يغلب به الظن أن التهم قد ارتكب الجريمة .

وأما النوع الثاني من الشبهة فهي شبهة فنية تعرض في صدق تعريف ما يوجب الحد ، وهي الشبهة التي ذكرها الفقهاء باسم الشبهة في المحل ، والشبهة في الفعل ، مثل من وطئ جارية ابنه ، أو جارية زوجته على ظن أنها حلال له ، أو نكح محرمة على ظن أنها حلال له ، فإنه وإن ثبت قطعاً أنه ارتكب ما لا يحل له ، غير أن هناك شبهة فنية في صدق تعريف الزنا الموجب للحد ، فإن هذه الشبهة تسقط الحد ، ولا تسقط التعزير .

وكذلك لو سرق رجل متاعاً من آخر ، وقد وقعت الشبهة في كون المتاع محرراً ، فإن هذه الشبهة تسقط الحد ، ولكن لا يسقط بها التعزير ، لأنه قد ثبت منه ارتكاب ما لا يحل له . فكلما يقول الفقهاء : إن الشبهة لا تسقط التعزير ، فإن مرادهم هذا النوع من الشبهة ، دون الأول . لأن قوله عليه السلام : « فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة » عام لعقوبة الحد والتعزير جميعاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب القسامة

القسامة ، بفتح القاف ، اسم من الإقسام وضع موضع المصدر ، بمعنى اليمين ، ثم استعير لجماعة يقسمون على الشيء ، ويشهدون ، ويمين القسامة منسوبة إليهم ، كذا في لسان العرب ١٥ : ٣٨١ و ٣٨٢ .

والقسامة في الاصطلاح : أيمان يقسم بها أهل المحلة التي وجد فيها أحد مقتولا ، ولم تظهر البيئة الكاملة على قاتله ، بأنهم لم يقتلوه ، ولا يعرفون له قاتلاً ، وهذا على رأى الحنفية . والقسامة عند الشافعية أيمان يقسم بها أولياء المقتول بأن فلاناً قتله ، إذا كان هناك لوث ، أو أيمان يقسم بها أولياء المدعى عليه بأنهم لم يقتلوه ، ولا يعرفون له قاتلاً ، إذا لم يكن هناك لوث ، وموجب القسامة الدية عند أكثر الفقهاء ، والقصاص في بعض الأحوال عند بعضهم .

وميسأى بسط مذاهب الفقهاء في ذلك في شرح الحديث الأول من هذا الباب إن شاء الله تعالى .

والقسامة من سنن الجاهلية التي أقرها الإسلام ، فقد أخرج البخاري في المناقب ، باب القسامة في الجاهلية ، عن ابن عباس رضى الله عنها ، قال :

« إن أول قسامة كانت في الجاهلية لفينا بنى هاشم . كان رجل من بنى هاشم (١) استأجره رجل من قريش (٢) من فخذ أخرى ، فانطلق معه في إبله ، ففر رجل به من بنى هاشم قد انقطعت عروة جو القه ، فقال : أغثنى بعقال أشد به عروة جوالتي ، لا تنفر الإبل ، فأعطاه عقالا ، فشد به عروة جوالقه ، فلما زلوا عقلت الإبل إلا بعيرا واحدا ، فقال الذى استأجره : ما شأن هذا البعير ؟ ولم يعقل من بين الإبل ، قال : ليس له عقال ، قال : فأين عقاله ؟ قال : فخذفه بعضا كان فيها أجله ، ففر به (يعنى بالأجير) رجل من أهل اليمن ، فقال : أتشهد الموسم ؟ قال : ما أشهد ، وربما شهدته ، قال : هل أنت مبلغ عنى رسالة مرة من الدهر ؟ قال : نعم ، قال : فكنت إذا أنت شهدت الموسم فناد : يا آل قريش ! فإذا أجابوك فناد : يا آل بنى هاشم ! فإن أجابوك فاسأل عن أبى طالب ، فأخبره أن فلانا قتلنى فى عقال . ومات المستأجر (بفتح الجيم) ، فلما قدم الذى استأجره أتاه أبوطالب ، فقال : ما فعل صاحبنا ؟ قال : مرض ، فأحسنst القيام عليه ، فوليت دفنه ، قال : قد كان أهل ذاك منك . فكث حينئذ ، ثم الرجل الباني الذى أوصى إليه أن يبلغ عنه وافي الموسم ، فقال : يا آل قريش ! قالوا : هذه قريش ، قال : يا آل بنى هاشم ! قالوا : هذه بنو هاشم ، قال : أين أبوطالب ؟ قالوا : هذا أبوطالب ، قال : أمرنى فلان أن أبلغك رسالة أن فلانا قتله فى عقال ، فأناه أبوطالب : فقال : اختر منا إحدى ثلاث : إن شئت أن تؤدى مائة من الإبل ، فلذلك قتلت صاحبنا ، وإن شئت حلف نخمسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن أبييت قتلناك به فأنى قومه فقالوا : نحلف ، فأنتبه امرأة من بنى هاشم كانت تحت رجل منهم قد ولدت له ، فقالت : يا أبها طالب ! أحب أن يميز

(١) قال القسطلانى فى إرشاد السارى ٦ : ١٧٩ : « هو عمر و بن علقمة بن المطلب عبد مناف ، كما قال الزبير بن بكار ، وكأنه نسبته إلى بنى هاشم لما كان بين بنى هاشم وبنى المطلب من المودة والإخاء » .

(٢) اسمه خدش بن عبد الله بن أبى قيس العامري ، كما عند الزبير بن بكار ، كذا فى إرشاد السارى .

٤٢١٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن يحيى ، وهو ابن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة ، قال يحيى : وحسبت قال : وعن رافع بن خديج ؛

إني هذا برجل من الخمسين ، ولا تصبر يمينة حيث تصبر الإيمان ، ففعل . فأتاه رجل منهم فقال : يا أبا طالب ! أردت خمسين رجلاً أن يحلفوا مكان مائة من الإبل ، يصيب كل رجل بعيران ، هذان بعيران ! فاقبلهما يميني ، ولا تصبر يميني حيث تصبر الإيمان ، فقبلهما . وجاء ثمانية وأربعون ، فحلفوا . قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده ما حال الحول ، ومن الثمانية وأربعين عين تطرف .

وذكر ابن حبيب هذه القصة في الخبر (ص ٣٣٥ - ٣٣٧) فسمى المستأجر خدasha ، والأجير عامرا ، أو عمروا ، ابن علقمة بن المطلب ، وذكر أنها خرجا إلى اليمن ، وذكر فيه أن الذي حكم بالقسامة هو الوليد بن المغيرة : « فحكم أن يحلف خدasha في خمسين من بني عامر بن لؤي أنه لبريثي من دم عامر ، ثم يعقلوه بعد ، فرضى بنو عبيد مناف بذلك » وذكر في آخر القصة أن الذين حلفوا ما تنوا كلهم قبل حولان الحول ، وصارت رباعهم لحويطب ، فكان أكثر أهل مكة رباعا .

وذكر ابن قتيبة عن وهب بن منبه أنه قال : « الحكم بقسامة أوحاه الله إلى موسى في كل قتيل وجد بين قريتين أو محلتين ، فلم تزل بنو إسرائيل تحكم بها وقضى بها رسول الله ﷺ » راجع المعارف لابن قتيبة ص ٢٤٠ ذكر الأوائل .

قوله : « عن بشير بن يسار » بضم الباء مصغرا ، الحارثي الأنصاري مولا هم المدني ، وقد تقدم في باب العرايا .

قوله : « عن سهل بن أبي حثمة » بسكون الثاء ، من صغار الصحابة ، كان ابن بضع سنوات عند وفاة النبي ﷺ ، كما في الإصابة ٢ : ٨٥ .

وحديثه هذا أخرجه البخاري في الديات ، باب القسامة ، رقم ٦٨٩٨ وفي الصلح ، باب الصلح مع المشركين ، ٢٧٠٢ وفي الجهاد ، باب المواعدة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره ، رقم ٣١٧٣ وفي الأدب ، باب لإكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال ، رقم ٦١٤٣ ، وفي الأحكام ، باب كتاب الحاكم إلى عماله ، والقاضي إلى أمثاله ، رقم ٧١٩٢ ، وأخرجه مالك في القسامة ، باب تبرئة أهل الدم في القسامة ، وأبو داود

أنها قالوا : خرج عبد الله بن زيد ، ومحبيصة بن مسعود بن زيد ، حتى إذا كانا بخير تفارقا في بعض ما هنالك . ثم إذا محبيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفنه . ثم أقبل إلى

في الديات ، باب القتل بالقسامة ، وباب ترك القود بالقسامة ، رقم ٤٥٢٠ وفي ٤٥٢١ و ٤٥٢٣ ، والترمذي في الديات ، باب ما جاء في القسامة ، رقم ١٤٢٢ ، والنسائي في القسامة ، باب تبرئة أهل الدم في القسامة ، وابن ماجه في الديات ، باب القسامة ، رقم ٢٦٧٧ و ٢٦٧٨ .

قوله : " ومحبيصة بن مسعود بن زيد " محبيصة ، بضم الميم ، وفتح الحاء ، وتشديد الياء المكسورة ، وكذا ضبط أخوه " حويصة " ، وحكى التخفيف في الاسمين معا ، ورجحه طائفة ، كما في فتح الباري ١٢ : ٢٣٣ ورجح النووي الأول لكونه أشهر .

وروى ابن إسحاق من حديث محبيصة : أن النبي ﷺ قال بعد قتل كعب بن الأشرف : من ظفرتم به من يهود فاقتلوه ، فوثب محبيصة على تاجر يهودي ، فقتله ، فجعل حويصة يضربه وكان أسن منه ، وذلك قبل أن يسلم حويصة كذا في الإصابة ١ : ٣٦٣ وراجع لتفصيل هذه القصة الروض الأنف للسهيلى ٢ : ١٢٥ و ١٢٦ قبيل غزوة أحد .

قوله : " حتى إذا كانا بخير " ووقع في رواية ابن إسحاق أنها خرجا إلى خير يمتارون تمرآ ، ذكره الحافظ في ترجمة عبد الله بن سهل من الإصابة ٢ : ٣١٤ . وقعت هذه الواقعة بعد فتح خير ، وهو المراد بقول الراوى في رواية آتية : " وهى يومئذ صلح " كما صرح به الحافظ في الفتح ١٢ : ٢٣٣ .

قوله : " تفرقا في بعض ما هنالك " يعنى : افترقا ، فذهب واحد منهما إلى موضع ، وآخر إلى موضع آخر .

قوله : " يجد عبد الله بن سهل قتيلا " وسيأتى في رواية سليمان بن بلال أنه وجده مقتولا في شربة ، أى حوض في أصل النخلة ، وفي رواية أبي ليلى أنه قد قتل ، وطرح في عين أو فقير ، ووقع في رواية ابن إسحاق المذكورة في الإصابة : « فوجد في عين قد كسرت عنقه ، ثم طرح فيها » ، ووقع في رواية لبشر بن الفضل عند البخارى في الجهاد : « فأتى محبيصة إلى عبد الله بن سهل ، وهوى تشحط في دمه قتيلا ، أى يضطرب ، فيتمرغ في دمه .

رسول الله ﷺ ، هو وحويصة ابن مسعود وعبد الرحمن بن سهل ، وكان أصغر القوم ،
فذهب عبد الرحمن لينكلم قبل صاحبيه ، فقال له رسول الله ﷺ : كبر الكبر في السن ،
فصمت ، فتكلم صاحبه ، وتكلم معها . فذكروا الرسول الله ﷺ مقتل عبد الله بن سهل ،

قوله : " وكان أصغر القوم " يعني أن عبد الرحمن بن سهل كان أصغر هؤلاء الثلاثة
سناً ، وإنما شرع المتكلم قبل صاحبيه لكونه أولى بالمقتول منها ، لأنه كان شقيقه ،
والآخران ابناعم له .

قوله : " كبر الكبر " أما " كبر " فهو صيغة أمر من التكبير ، وأما الكبر
فيحتمل وجهين : الأول أن يكون بكسر الباء ، بوزن عنب ، وعليه فقول رسول الله ﷺ
قد انتهى على قوله : كبر ، ثم فسرہ الراوى بقوله : « الكبر في السن » يعني : يريد
رسول الله ﷺ الكبر في السن ، فالكبر منصوب بفعل محذوف ، وهو " يريد " أو " يعني " ،
وهذا الوجه اختاره النووي في شرحه .

والاحتمال الثاني : أن يكون « الكبر » بضم الكاف ، وسكون الباء ، بمعنى الأكبر ،
يقال : هو أكبرهم ، يعني أكبرهم ، وفلان كبر قومه ، يعني : أنه أقدمهم في السب
إلى جده بآباء أقل عدداً من غيره ، كما في تاج العروس ٣ : ٥١٤ ومجمع البحار ٣ : ١٨٩ ،
وعليه فهو من جملة كلام النبي ﷺ ، على أنه مفعول لقوله : « كبر » يعني : أعط
حق كبره ، والتكبير والاستكبار : أن يرى الرجل الآخر كبيراً ، ويعظمه .

وذكر ابن أثير في جامع الأصول ١٠ : ٢٨٢ أن الكبر بالضم جمع الأكبر ، فالمراد
حينئذ بيان قاعدة كلية ، يعني : أعط الكبراء حقهم بتقديمهم ، وتعظيمهم .

ووقع في رواية سعيد بن عبيد عند البخارى في الديات : « الكبر ، الأكبر » بضم
الكاف والتكرار ، والنصب فيها على الإغراء ، وفي رواية بشر بن المفضل عند البخارى
في الجهاد : « كبر ، كبر » بتكرار صيغة الأمر ، وسيأتى في رواية حماد بن زيد عند
المصنف : « ليبدأ الأكبر » ، وهو مفسر .

قوله : " في السن " هذا مقحّم من الراوى للتفسير على الوجوه كلها ، وسيأتى

فقال لهم : أنحلفون خمسين يمينا ؟ فستحقون صاحبكم ، أو قاتلكم ، قالوا : وكيف نحلف ولم نشهد ؟ قال : فتبرئكم يهود بخمسين يمينا ، قالوا : وكيف نقبل إيمان قوم كفار ؟ فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ أعطى عقله .

في رواية أبي ليلى : « يريد السن » وهو صريح في الإقحام .

قوله : « أنحلفون ؟ » ووقع في رواية سعيد بن عبيد عند البخاري في الديات : « تأتون بالبينة على من قتله ؟ قالوا : مالنا بينة » وليس فيه ذكر تحليفهم ، وجمع بينهما النسائي ٢ : ٢٣٧ في روايته عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، ولفظه : « فقال رسول الله ﷺ : أقم شاهدين على من قتله ، أدفعه إليك برمته ، قال : يا رسول الله : من أين أصيب شاهدين ؟ وإنما أصبح قتيلا على أبوابهم ، قال : فتحلف خمسين قسامة إلخ » .

قوله : « خمسين يمينا » به اسند الشافعية ومن وافقهم على أن الإيمان في القسامة تبدأ بأولياء المقتول ، وحمله الحنفية على إتمام الحجة عليهم ، وإلا فالإيمان على المدعى عليهم من أهل المحلة التي وجد فيها القتل ، وسيأتي بسط المذاهب والدلائل في هذه المسئلة قريبا إن شاء الله تعالى .

قوله : « فستحقون صاحبكم » يعني : تستحقون القصاص ، أو الدية من القاتل ، على اختلاف أقوال الفقهاء كما سيأتي في بيان المذاهب إن شاء الله تعالى .

قوله : « فتبرئكم يهود بخمسين يمينا » يحتمل أن يكون « تبرئكم » بتخفيف الراء من الإبراء ، ويحتمل أن يكون بتشديدها من التبرئة . والمعنى أن اليهود يخلصونكم من الإيمان ، بأن يحلفوهم ، فإذا حلفوا وجبت لكم الدية ، وخلصتم أتم من الإيمان .

قوله : « وكيف نقبل إيمان قوم كفار ؟ » وفي رواية أبي قلابة عند البخاري في الديات : « ما يبالون أن يقتلونا أجمعين ، يتنفلون » يعني : يحلفون ، والنفل : القسم ، والمراد أنهم لا يبالون بالإيمان الكاذبة ، فكيف نقبل إيمانهم ؟

قوله : « أعطى عقله » يعني من بيت المال ، كما سيأتي في الرواية الآتية صريحا ، وبه استدل الإمام أحمد رحمه الله تعالى على أنه إذا لم يحلف المدعون ، ولم يرضوا بيمين المدعى عليه ، فدية المقتول في بيت المال . كما في المغني لابن قدامة ، والشرح الكبير ١٠ : ٤٢ .

وقال الجمهور ، ومنهم الحنفية : لا شئ لأولياء المقتول إذا لم يرضوا بأيمان المدعى عليهم ، وأما واقعة حديث الباب ، فقد اختلفت فيها الروايات ، فالمدكور في أحاديث الباب ، وأحاديث الصحيح للبخارى وغيره أن النبي ﷺ أعطى دية عبد الله بن سهل من بيت المال ، ولكن روى سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وغيرهما أنه ألزم اليهود القسامة والدية ، فقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب حديث خير ، وفيه : « فبدأ رسول الله ﷺ باليهود ، فكلفهم قسامة خسين ، فقالت يهود : لن نحلف ، فقال رسول الله ﷺ للأنصار : أتحلفون ؟ فأبى الأنصار أن يحلف ، فأغرم رسول الله ﷺ اليهود دية ، لأنه قتل بين أظهرهم » راجع مصنف ابن أبي شيبة ٩ : ٣٧٦ رقم ٧٨٥٥ .

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٢٧ (رقم ١٨٢٥٢) عن أبي سلمة ، وسليمان ابن يسار ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار : « أن النبي ﷺ قال لليهود ، وبدأ بهم : أيحلف منكم خسون ؟ قالوا : لا ، فقال للأنصار : هل تحلفون ؟ فقالوا : أنحلف على الغيب يا رسول الله ! فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود ، لأنه وجد بين أظهرهم » .

وأخرج عبد الرزاق أيضا (رقم ١٨٢٥٥) عن الحسن : « أن النبي ﷺ بدأ باليهود ، فأبوا أن يحلفوا ، فرد القسامة على الأنصار ، فأبوا أن يحلفوا ، فجعل النبي ﷺ العقل على يهود » .

فإن أخذنا هذه الروايات ، فلا دليل في هذه القصة للإمام أحمد رحمه الله ، لأنه ﷺ جعل الدية على اليهود ، دون بيت المال ، وإن أخذنا أحاديث الصحيحين ، ورجحناها لقوة إسنادها ، أو جمعنا بينها وبين روايات سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وغيرهما بأن النبي ﷺ فرض الدية على اليهود ، ثم تحملها عنهم بنفسه (١) ، فالجواب عن استدلال الإمام أحمد رحمه الله ما ذكره صاحب النهاية ، ومعراج الدراية ، من الحنفية ، فقالا : « إنما ودى رسول الله ﷺ من عنده ، أو بمائة لبل من الصدقة على سبيل الحماة عنهم ، لأنه تجوز الحماة عن أهل الذمة ، فإن قضاء دين الغير برأيه ، وأهل الذمة من أهل البر إليهم ، حتى

(١) وبهذا جمع المارديني بين الروايات المختلفة ، فقال في الجوهر النقي ٨ : ١٢٢ : ووجه التوفيق بين هذه الأحاديث وبين ما في حديث سهل أنه عليه السلام أوجبها عليهم ، ثم تبرع بها عنهم .

جاز عندنا صرف الكفارات إليهم ، ولا يجوز من مال الزكاة إلا على سبيل الاستقراض من بيت المال » حكاه قاضى زاده فى تكملة فتح القدير ٩ : ٣٠٨ .

اختلاف الفقهاء فى أحكام القسامة

ثم إن القسامة من المسائل التى اختلف فيها الفقهاء اختلافا شديدا ، حتى ذكر ابن المنذر فى كتاب الإجماع (ص ١٥٣) أنه ليس فى القسامة شئ يجمع عليه ، إلا أن الحلف بالله يجزئ فى القسامة . وموضع بيان هذه المذاهب المختلفة كتب الفقه ، غير أننا نذكر ههنا جملة ما له علاقة قوية بحديث الباب ، والله الموفق .

١- مسألة مشروعية القسامة

قد اتفق الأئمة الأربعة والجمهور على أن القسامة مشروعة فيما إذا وجد رجل مقتولا ، ولا تظهر بينة على قاتله ، على اختلاف فى كيفية القسامة ، وفى طريقها ، وفى موجبها .

وقد نسب إلى بعض السلف من الفقهاء أنهم أنكروا القسامة ، ولم يثبتوا بها قصاصا ، ولادية ، ومنهم الحكم بن عتيبة ، وأبو قلابسة ، وسليمان بن يسار ، وسالم بن عبد الله ، وقتادة ، ومسلم بن خالد ، وإبراهيم بن عليه ، وإليه ينحو البخارى ، كما ذكره الحافظ فى الفتح ١٢ : ٢٣٥ .

ومن حجتهم أن الإيمان ليس لها تأثير فى إشاطة الدماء ، وأن الأصل فى الشرع أن لا يحلف أحد إلا على ما علم قطعا ، أو شاهد حسا ، فكيف يقسم أولياء الدم على مذهب الشافعية ، وهم لم يشاهدوا القتل ؟ وكيف يفرض على المدعى عليهم الدية على مذهب الحنفية بعدما حلفوا أنه لم يقتلوه ولا علموا له قاتلا ، مع أن يمين المدعى عليه يدفع دعوى المدعى ؟

وأما حديث خبير ، فلم ير هؤلاء الفقهاء أن رسول الله ﷺ حكم بالقسامة ، وإنما كانت حكما جاهليا ، فتلطف لهم رسول الله ﷺ - إبير بهم - كيف لا يلزم الحكم بها على أصول الإسلام ، ولذلك قال لهم : أتخلفون خمسين يمينا ؟ أعنى لولاة الدم ، وهم الأنصار ، قالوا : كيف نخلف ، ولم نشاهد ؟ قال : فيحلف لكم اليهود ، قالوا : كيف نقبل إيمان قوم كفار ، فلو كانت السنة أن يحلفوا وإن لم يشهدوا لقال لهم رسول الله ﷺ : هى السنة .

قالوا : وإذا كانت هذه الآثار غير نص فى القضاء بالقسامة ، والتأويل يتطرق إليها ،

فصرفها بالتأويل إلى الأصول أولى . كذا في بداية المجتهد ٢ : ٤١٩ و ٤٢٠ .

وحجة الجمهور أن سنة القسامة سنة مفردة بنفسها ، مخصصة للأصول كسائر السنن المخصصة : وإن العلة في ذلك حفاظة الدماء عن الإهدار ، وإن القتل يكثر ، ويقل قيام الشهادة عليه لكون القاتل إنما يتجرى بالقتل مواضع الخلاوات ، فجعلت هذه السنة حفظاً للدماء وصيانة لها من الإهدار . وأما إيجاب الدية على المدعى عليهم بعد ما حلفوا ، كما هو مذهب الحنفية فسيأتي وجه ذلك عند الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

٢- اختلاف الفقهاء في تصوير القسامة

ثم اختلف القائلون بالقسامة في تصوير موقعها ، وكيفيةها ، والموجب بها ، اختلافاً يتطرق إلى كثير من الجزئيات ، ولا يسهل فهم هذه المذاهب الفقهية حتى نأتى بتصوير القسامة على رأى كل مذهب على حدة .

فأما الحنفية فالقسامة يجب عندهم إذا وجد شخص قتيلاً وبه أثر القتل من جراحة ، أو أثر ضرب ، أو خنق ، بشرط أن يكون الموضع الذى وجد فيه ملكاً لأحد ، أو فى يد أحد ، أو ملكاً لجماعة يحصون ، أو مقبوضاً لهم ، ولا يعلم قاتله ، وانهم أولياءه رجلاً أو رجلاً من أهل ذلك الموضع ، وطالبوهم بالقسامة ، فيستحلف منهم خمسون يختارهم أولياء المقتول : بالله ما قتلناه ، ولا علمنا له قاتلاً ، فإن حلفوا وجبت الدية على عاقلتهم ، سواء كان دعوى القتل عمداً أو خطأ ، وإن نكلوا حبسوا حتى يحلفوا أو يقرروا بالقتل ، وروى عن أبى يوسف أنهم لا يحبسون ، بل يجب الدية على عاقلتهم بمجرد نكلهم ، ذكره القاضى فى شرحه المختصر الطحاوى ، كذا فى بدائع الصنائع ٧ : ٢٨٧ إلى ٢٨٩ .

وأما الشافعية فالقسامة يجب عندهم إذا تحقق موت القتل فى محلة منفصلة عن بلد كبير ، أو فى قرية صغيرة ، ولا يعرف قاتله ، ولا بينة بقتله ، وادعى أولياء القتل على شخص معين ، أو أشخاص معينين بأنهم قتلوه عمداً ، أو خطأ ، أو شبه عمد ثم يختلف عندهم حكم القسامة باعتبار وجود اللوث ، وعدمه .

واللوث عندهم قرينة ظاهرة تصدق دعوى الأولياء ، مثل أن يكون بين القتل والمدعى عليه عداوة ظاهرة ، أو يكون أصحاب القرية أو المحلة التى وجد فيها المقتول أعداء له ، أو ثبت أن المدعى عليهم ازدحموا على المقتول ، ثم تفرقوا عنه ، فوجد مقتولاً ، أو تقابل صفان لقتال ، واكتشفوا عن قتل ، أو شهد واحد عدل على المدعى عليه أنه قتله ، أو شهد بذلك

من لا تقبل شهادته في القصاص ، كالنساء ، والعبيد ، والكفار ، والفسقة ، والصبيان ، فجميع هذه الأشياء قرائن ظاهرة على صدق دعوى الأولياء ، وتسمى لوئاً في اصطلاح الشافعية .

فإن اقترنت دعوى الأولياء بلوث يقع به في نفس القاضي أنهم صادقون، حلف الأولياء خمسين يميناً يبينون في كل يمين صفة القتل ، ويشيرون إلى المدعى عليه عند حضوره ، ويذكرونه باسمه ونسبه عند غيبته ، فيقولون : والله إن هذا قتل ابني مثلاً عمداً ، أو شبهه عمد ، أو خطأ ، فإن حلف الأولياء بذلك وجبت على المدعى عليه الدية إن كانت الدعوى دعوى العمد، وعلى عاقلته إن كانت دعوى الخطأ أو شبه العمد . فإن نكل الأولياء عن الحلف ردت الأيمان على المدعى عليه ، فيقسم خمسين يمينا أنه لم يقتل فلانا ، وحينئذ تبرأ ذمته ، فلا يثبت عليه للأولياء شيء .

هذا كله إذا اقترنت دعوى الأولياء بلوث ، فإن لم يكن هناك لوث لم يحلف الأولياء ، وإنما يحلف المدعى عليه خمسين يمينا ، بأنه لم يقتله ، فإذا حلف برئت ذمته ، ولم يجب للأولياء شيء ، وإن نكل ردت الأيمان إلى الأولياء ، فإن حلفوا استحقوا الدية على الوجه المذكور في اللوث ، (فكأن نكول المدعى عليه يصير لوئاً ، فتجرى عليه أحكام اللوث) ، وإن نكلوا برئت ذمة المدعى عليه ، ولم يجب للأولياء شيء .

هذه خلاصة ملتقطة من نهاية المحتاج للمصنف ٧ : ٣٦٧ إلى ٣٧٣ وحاشية البجيرمي على إقناع الخطيب ٤ : ١٣٣ إلى ١٣٧ ، ومغني المحتاج للشربيني ٤ : ١٠٩ إلى ١١٧ والسراج الوهاج على متن المنهاج ، للغمراوي ، ص ٥١١ إلى ٥١٣ .

وما ينبغي التنبيه له أنه قد ذكر في كثير من كتب الحنفية ، كالمداية ، ورد المختار ، وبذل الجهود ، وغيرها أن مذهب الشافعي عند عدم اللوث موافق لمذهب الحنفية ، وقد رأيت أنه خطأ ظاهر ، فإني لم أجد في كتب الشافعية إيجاب الدية بعد أيمان المدعى عليهم ، ولو عند عدم اللوث ، وما ذكرت في مذهبي مبنى على كتبهم المعتبرة ، فليكن التعويل عليه .

وأما مذهب المالكية والحنابلة ، فيتفق مع مذهب الشافعي رحمه الله في تصوير القسامة

إلا في أمور :

الأول : إذا خلف أولياء المقتول في صورة اللوث فالواجب على المدعى عليه القصاص في دعوى العمد عند المالكية والحنابلة ، في حين أن الشافعي رحمه الله في قوله الجديده المختار عند الشافعية لا يوجب بها القصاص ، وإنما يوجب الدية .

الثاني : المختار عند الحنابلة أن المدعى عليه يحلف عند نكول الأولياء خمسين يمينا في اللوث ، ويمينا واحدا عند عدم اللوث ، كما في المغني لابن قدامة ١٠ : ٦ ، مع أن المختار عند الشافعية أنهم يحلفون خمسين يمينا ، سواء كان هناك لوث أولا . ويظهر أن مذهب المالكية موافق للحنابلة في هذا ، لأنهم لا قسامة عندهم عند عدم اللوث ، كما صرح به مالك في الموطأ ، وهو الظاهر من كلام الخطاب والمواق ، راجع مواهب الجليل ٦ : ٢٦٩ .

والثالث : إذا نكل المدعى عليه عن اليمين ، فالإيمان ترد عند الشافعية إلى المدعى مرة ثانية ، ولا ترد عند المالكية والحنابلة ، بل يقول المالكية : إنه يحبس حتى يحلف ، أو يقر ، أو يموت ، كما في شرح الدردير مع الصاوي ٤ : ٤٢١ ، ويقول الحنابلة : لا يحبس ، بل تجب الدية على بيت المال في رواية ، وعلى المدعى عليه في رواية أخرى صححها ابن قدامة في المغني ١٠ : ٢٢ . ثم هناك خلاف بين هؤلاء الأئمة الحجازيين في تعيين ما يعتبر لوثا ، وما لا يعتبر ، وفي الجزئيات والتفاصيل الأخرى ، غير أن خلافهم في تصوير اقسامة ينحصر في الأمور الثلاثة التي ذكرنا .

وتبين من هذا أنه وإن كان بين الأئمة الأربعة خلاف شديد في جزئيات القسامة وتفاصيلها ولكن الخلاف الأساسي بين هؤلاء إنما يرجع إلى ثلاثة أمور :

الأول : في صحة دعوى القسامة : فقال الأئمة الحجازيون : لا تسمع الدعوى حتى تكون على رجل معين ، أو رجال معينين ، وقال أبو حنيفة : تسمع ، وإن كانت على رجال غير معينين من أهل الحلة .

الثاني : في تحليف الأولياء ، فالإيمان تعرض أولا على أولياء المقتول عند الأئمة الثلاثة الحجازيين ، فإن نكلوا ردت على المدعى عليه . وأما عند الحنفية فلا تعرض الإيمان على أولياء المقتول ، وإنما تعرض على المدعى عليهم .

والثالث : في موجب القسامة ، فوجب القسامة عند الحنفية والشافعية دية ، وعند المالكية والحنابلة قصاص في دعوى العمد .

فلنتكلم على دلائل الفريقين في هذه المسائل الثلاثة فحسب ، فإنها مسائل أساسية في باب القسامة ، ولها صلة قوية بحديث الباب ، والله الموفق .

مسئلة صحة دعوى القسامة على غير معين .

قد رايت فيما سبق أن الأئمة الثلاثة الحجازيين يشترطون لصحة الدعوى في القسامة أن تكون على رجل معين ، أو رجال معينين ، فيقول ولي القتيل : قتله فلان عمدا أو خطأ ، أو شبه عمد . فإن قال : قتله رجل من أهل هذه المحلة بغير تعيين ، لا تسمع دعواه ، ولا تجرى فيها القسامة ، واستدل عليه ابن قدامة في المغني ١٠ : ٥ بأنها دعوى في حق ، فلا تسمع على غير معين ، كسائر الدعاوى .

وقال الحنفية : لا يشترط ذلك في دعوى القسامة ، فإن وجد رجل قتيلا في محلة ، وانهم الأولياء أهل تلك المحلة بدون تعيين ، منهم للقاتل سمعت دعواهم ، وجرت فيها القسامة . واستدلوا بحديث الباب ، لأن الأنصار ادعوا القتل على يهود خيبر ولم يعينوا القاتل ، فسمع رسول الله ﷺ دعواهم ، وكذلك فعل سيدنا عمر رضي الله عنه فيما سيأتي في المسئلة الآتية من قصته . وأجاب ابن قدامة عن قصة خيبر بقوله : « فإن دعوى الأنصار التي سمعها رسول الله ﷺ لم تكن دعوى التي بين الخصمين المختلف فيها ، فإن تلك من شرطها حضور المدعى عليه عندهم ، أو تعذر حضوره عندنا ، وقد بين النبي ﷺ أن الدعوى لا تصح إلا على واحد بقوله : تقسمون على رجل منهم ، فيدفع إليكم برمته ، وفي هذا بيان أن الدعوى لا تصح على غير معين » .

ولكن ما ذكره رحمه الله لا ينهض حجة على الحنفية ، وذلك لوجهين :

أما أولا : فلأنه سيأتي في الرواية الآتية : « فقال رسول الله ﷺ : يقسم خمسون منكم على رجل منهم ، فيدفع برمته ؟ قالوا : أمر لم نشهده كيف نحلف ؟ قال : فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم » وهذا صريح في أن الأنصار قد أفصحوا بأنهم لا يستطيعون تعيين القاتل ، ولا الحلف على كونه قاتلا . ومع ذلك قضى رسول الله ﷺ بتوجه الأيمان إلى يهود خيبر ، وذلك دليل على أن رسول الله ﷺ سمع دعواهم مع أنهم صرحوا بعدم تعيين القاتل . ولو كانت دعواهم غير مسموعة في مثل تلك الحالة لما وجه الأيمان إلى يهود ، لأن تحليف المدعى عليهم فرع لصحة الدعوى ، ولذلك يقول الأئمة الثلاثة : إنه لو لم يعين الأولياء القاتل بطلت الدعوى ولا يحلف بعد ذلك أحد من الأولياء ، ولا المدعى

عليهم . فلما وجه رسول الله ﷺ الأيمان إلى يهود ، فإن ذلك دليل لصحة الدعوى .

وأما ثانيا : فلأن الدعوى في القسامة عند الحنفية ليست دعوى القتل ، وإنما هي أن فلاناً المقتول وجد بفناء المدعى عليهم مقتولاً ، وهم متهمون بقتله ، أو بعلم قاتله ، أو بالتقصير في حفظ الدماء ، وإن هذه الدعوى تقام ضد خمسين من أهل الحلة يختارهم الأولياء ، فلا تكون الدعوى مجهولة في الحقيقة ، وإنما هي دعوى معلومة ضد أشخاص معلومين ، فلا يصح أن يقال : إنها دعوى على غير معين .

مسألة تحليف الأولياء

قد ذكرنا فيما قبل أن الأئمة الثلاثة يحلفون الأولياء لإثبات دعواهم ، قبل أن يتوجه اليمين إلى المدعى عليهم ، ولا يحلف أبو حنيفة الأولياء في حال من الأحوال ، وهو مذهب الشعبي ، والنخعي ، والثوري كما في المغني لابن قدامة ١٠ : ١٨ .

ويستدل الأئمة الثلاثة في ذلك بحديث الباب ، فإن رسول الله ﷺ قال : « أتحلفون خمسين يمينا ؟ فتستحقون صاحبكم » ، فعرض الأيمان على الأولياء ، وإنما وجهها إلى اليهود بعد ما نكل الأولياء .

واستدل الحنفية على مذهبهم بوجوه :

١- أخرج عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٣٥ (رقم ١٨٢٦٦) من طريق الثوري ، عن مجالد بن سعيد ، وسليمان الشيباني ، عن الشعبي « أن قتيلاً وجد بين وادعة وشاكر ، فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسوا ما بينهما ، فوجدوه إلى وادعة أقرب ، فأحلفهم عمر خمسين يمينا ، كل رجل منهم : ما قتلت ، ولا علمت قاتلا ، ثم أغرمهم الديعة » قال الثوري : « وأخبرني منصور ، عن الحكم ، عن الحارث بن الأزعم أنه قال : يا أمير المؤمنين ! لا إيماننا دفعت عن أموالنا ، ولا أموالنا دفعت عن أيماننا ، فقال عمر : كذلك الحق » .

وأخرجه أيضا البيهقي في سننه ٨ : ١٢٣ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٣٨١ (رقم ٧٨٦٢ و ٧٨٦٣ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ : ٩٧ باب القسامة كيف هي ؟ والخوارزمي في جامع المسانيد ٢ : ١٨١ من طريق أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم النخعي ، رحمهم الله تعالى .

وأخرجه البيهقي في سننه ٨ : ١٢٥ عن سعيد بن المسيب في قصة طويلة ، وزاد في

آخرها : « فقال رجل منهم يقال له سنان : يا أمير المؤمنين ! أما تجهزني يمخى من مالى ؟ قال : لا . إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم » مما يدل على أن عمر رضي الله عنه كان له في ذلك عهد من النبي ﷺ ، ولكن البيهقي أعل هذا الطريق بعمر بن صبح ، وهو متروك متهم بالوضع ، كما في ميزان الاعتدال ٣ : ٢٠٦ ، فلا يصح رفعه إلى النبي ﷺ سنداً ، غير أن الجمع بين الحلف والدية مما لا يفعل بالرأى المحض ، فجزم عمر رضي الله عنه بذلك بمحضر من الصحابة دليل على أنه كان عنده في ذلك عهد من النبي ﷺ .

وقال الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ٩٧ « حكم به عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ بحضرة أصحابه ، فلم ينكره عليه منهم منكر ، ومحال أن يكون عند الأنصار عنهم من ذلك علم ، ولا سيما مثل محيصة ، وقد كان حياً يومئذ ، وسهل بن أبي حشمة ، ولا يخبرونه به ، ويقولون : ليس هكذا قضى رسول الله ﷺ لنا على اليهود . »

وأما ما حكى البيهقي عن الشافعي رحمه الله أنه أنكر هذه القصة ، وقال : « إنما رواه الشعبي عن الحارث الأعور ، والحارث مجهول » فقد أجاب عنه الحافظ المارديني رحمه الله بما فيه مقنع ، فقال في الجوهر النقي ٨ : ١٢٤ :

« قلت : لم يذكر أحد فيما علمنا أن الشعبي رواه عن الحارث الأعور غير الشافعي ، ولم يذكر سنده في ذلك . وقد رواه الطحاوى بسنده عن الشعبي عن الحارث الوادعي ، وهو ابن الأزمع ، وسيأتي أن مجالدا رواه عن الشعبي كذلك ، ورواية أبي إسحاق لهذا الأثر عن الحارث هذا عن عمر ، أمانة على أنه هو الواسطة ، لا الحارث الأعور كما زعمه الشافعي ، ورواه أيضاً عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن منصور ، عن الحكم ، عن الحارث ابن الأزمع . والحارث هذا ذكره أبو عمر وغيره في الصحابة ، وذكره ابن حبان في الثقات من التابعين » .

ثم قال المارديني : « ثم إن الحارث الأعور ، وإن تكلموا فيه ، فليس بمجهول كما زعم الشافعي ، بل هو معروف ، روى عنه الضمحاك ، والشعبي ، والسبيعي ، وغيرهم ، وهذا الأثر وإن كان منقطعاً فقد عضده ما تقدم من الأحاديث . وفي التمهيد : روى مالك عن ابن شهاب ، عن عراك بن مالك ، وسليمان بن يسار ، عن عمر بن الخطاب بدأ المدعى عليهم بالإيمان في القسامة ، والبيهقي أيضاً ذكر هذا في آخر هذا الباب ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب النكول ورد اليمين من رواية الشافعي ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار أن عمر بدأ بإيمان المدعى عليهم » .

وأما ما روى البيهقي عن ابن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعي يقول: «سافرت خيوان، ووادعة أربع عشر سفرة، وأنا أسألهم عن حكم عمر بن الخطاب في القتل، وأنا أحكي لهم ما روى عنه فيه، فقالوا: هذا شئ ما كان يبلدنا قط» فأجاب عنه شيخنا التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١٨: ٢٦٦ بقوله: «إن صحت الرواية عن الشافعي فلا يقدح فيما رواه الثقات عن عمر، لأن بين عمر والشافعي مهامه لا تطوى، والروايات إنما تكون محفوظة عند أهل العلم إذا اعتنوا بحفظها وتبليغها، فما يدريك أنهم كانوا من أهل العلم أباً عن جد من زمن الشافعي إلى عمر بن الخطاب؟ ولو سلم أنهم كانوا من أهل العلم أباً عن جد، فيحتمل أنهم لم يعتنوا بحفظها ونقلها إلى من بعدهم، فلا يرد بجعلهم رواية الثقات».

ثم عارض الشافعي رحمه الله قصة عمر هذه بقصة أخرى أخرجها البيهقي في سننه ٨: ١٢٥ من طراقي الشافعي، عن مالك، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، وعراك بن مالك: «أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً، فوطئ على إصبع رجل من جهينة، فزى منها، فمات. فقال عمر بن الخطاب عليه السلام للذين دعى عليهم: أتخلفون بالله خمسين يمينا: مامات منها؟ فأبوا ونخرجوا من الأيمان، فقال للآخرين: احلفوا أنتم، فأبوا ففضى عمر ابن الخطاب عليه السلام بشرط الدية على السعديين». فإن فيه أن عمر عليه السلام حلف المدعين بعد نكول الأولياء، مع أن الحنفية لا يقولون به.

وأجاب عنه شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٨: ٢٦٧ بقوله: «إن تحليف المدعى قد يكون للاحتجاج على المدعى عليه، وقد يكون لاختبار المدعى أن ما يدعيه هل يدعيه من علم ويقين، أو من ظن واشتباه؟ ونحن لاننكر التحليف لهذا الغرض، وإنما نذكره لإلزام الخصم بحلفه، فلا يكون معارضا لما روى عنه الحارث».

ثم قال شيخنا رحمه الله: «ثم قصة السعديين والجهنيين لم تكن من باب القسامة، بل من باب سائر القضايا، وتحقيق قضاءه في هذه القضية أن وطأ الفرس كان مسلماً عند الفريقين، وإنما كان النزاع في أن سبب الموت هو ذلك الوطأ أو غيره، فكان الجهنيون يقولون: إن الوطأ ليس سبباً للموت، بل السبب غيره، لأن وطأ الإصبع لا يكون مفضياً إلى الموت غالباً، فكان قول كل منهما ظاهراً من وجه، وغير ظاهر من وجه، فحلف عمر السعديين أولاً، لأنهم منكرون، وهم الأصل في الحلف، فلو حلفوا قضى لهم، ولكنهم أبوا، فحلف المدعين ليعلم أن ما يقولونه يقولون من علم ويقين أم لا؟ فلما أبوا علم أنهم ليسوا على

يقين مما يدعون ، فلما علم أنه ليس كل واحد على يقين مما يدعيه ، والسبب متردد بين أن يكون قاتلا ، وأن لا يكون ، رأى تنصيف الدية من هذا الوجه . وأما التحليف بخمسين أيمانا (؟) فلم يكن لأن القضية من باب القسامة ، بل لأنه رأى التغليظ للاحتياط في باب الدم . هذا هو وجه قضاء عمر في تلك القضية . وهو غير مخالف لنا ، لأنه كان ذلك اجتهادا منه في واقعة جزئية لخصوصياتها ، ولم يكن أصلا كليا ، فاعرف ذلك .

٢- واستدل الحنفية أيضا بالحديث الضابط المعروف : « البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر » أخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن ابن عباس ، وسيأتي عند مسلم في الأقضية عنه أن النبي ﷺ قال : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال ، وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه » وأخرجه أيضا البخاري في تفسير قوله تعالى : إن الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية . وهذا صريح في أن اليمين في الدماء على المدعى عليه .

وأجاب عنه بعض الشافعية أنه قد ورد في بعض الروايات استثناء القسامة في هذا الحديث ، فقد أخرج الدارقطني في الأقضية ٤ : ٢١٨ (رقم ٥١) والبيهقي في أوائل الدعوى والبيّنات ١٠ : ٢٥٢ عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر إلا في القسامة » .

ولكن هذا الحديث ضعيف لضعف مسلم بن خالد الزنجي ، ولم يروه غيره ، وقال الحافظ الزيلعي في كتاب الدعوى من نصب الراية ٤ : ٩٦ : « قال في التنقيح : ومسلم بن خالد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وقد اختلف عليه فيه ، فقليل عنه هكذا (يعني أنه رواه عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن أبي هريرة) وقال بشر بن الحكم وغيره : عنه ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده به ، وقد رواه ابن عدى من الوجهين ، وقال : هذان الإسنادان يعرفان بمسلم بن خالد ، عن ابن جريج » .

وقال ابن الترمكاني في الجوهر النقي : « في إسناده لين ، كذا في التمهيد » وذلك أن الزنجي ضعيف ، كذا قال البيهقي في باب من زعم أن التراويح بالجماعة أفضل ، وقال ابن المديني : ليس بشيئ ، وقال أبو زرعة ، والبخاري : منكر الحديث . وابن جريج لم يسمع من عمرو ، حكاه البيهقي في باب وجوب الفطرة على أهل البادية عن البخاري . والكلام في عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده معروف . ومع ضعف الزنجي خالفه عبد الرزاق ، وحجاج ، وقتادة ، فرووه عن ابن جريج ، عن عمرو مرسلا ، ذكره الدارقطني في سننه . واختلف فيه أيضا على الزنجي .

فقد رأيت أن هذا الحديث فيه علل ومغامز لا تقوم معها الحجة فيه ، وذكر الذهبي في الميزان ٤ : ١٠٢ و ١٠٣ أقوال المحدثين في مسلم بن خالد الزنجي ، فذكر تضعيفه عن الساجي ، والبخاري ، وأبي حاتم ، وأبي داود وابن المديني ، وتوثيقه عن عثمان السداري ، عن يحيى ، واختلفت الروايات عن ابن معين ، ثم ساق الذهبي أحاديثه ، وفيها هذا الحديث ، ثم قال في آخر الترجمة : « فهذه الأحاديث وأمثالها ترد بها قوة الرجل ، ويضعف » .

٣- سيأتي عند المصنف من طريق أبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار : « أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية » . وقد رأيت في أول هذا الباب ما رويناه من طريق البخاري : أن قسامة الجاهلية كانت بتحليف المدعى عليهم ، وقد صرح بذلك أبو طالب في رواية البخاري المذكورة ، فقال : « وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله » ووقع في رواية ابن حبيب في المحرر : « فحكم أن يحلف خدش في خمسين من بني عامر بن لؤي أنه لبريق من دم عامر ، ثم يعقلوه بعد » . كما نقلناه أول هذا الباب .

فتبين من ذلك أن قسامة الجاهلية كان يبدأ فيها بإيمان المدعى عليهم ، ولما ثبت أن النبي ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ، فالظاهر أنه أقر تحليف المدعى عليهم .

وإن هذا الدليل قد استدل به ابن الترمكاني في الجوهر النقي ٨ : ١٢٣ أيضا .

الجواب عن قصة خيبر

وأما قصة خيبر ، التي استدل بها الأئمة الثلاثة ، فقد اضطربت الروايات في بيانها ، فظاهر حديث الباب أنه ﷺ حلف الأنصار قبل تحليف اليهود ، ولكن وقع في صحيح البخاري خلاف ذلك فيما أخرجه البخاري في الديات (رقم ٦٨٩٨) من طريق سعيد بن عبيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة أن الأنصار انطلقوا إلى النبي ﷺ : « فقالوا يا رسول الله ! انطلقنا إلى خيبر ، فوجدنا أحدنا قتيلا ، فقال : الكبر ، الكبر ، فقال لهم : تأتون بالبينة على من قتله ؟ قالوا : ما لنا ببينة ، قال : فيحلفون ؟ قالوا : لا نرضى بإيمان اليهود ، فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه ، فواده مائة من إبل الصدقة » .

فهذه الرواية صريحة في أن النبي ﷺ لم يحلف الأنصار ، وإنما طلب منهم البينة ، فلما أبوا عرض عليهم إيمان اليهود ، وهذا لا يخالف الحنفية .

وكذلك أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٣٧٦ عن سعيد بن المسيب : « أن القسامة كانت في الجاهلية ، فأقرها النبي ﷺ في قتل من الأنصار ، وجد في جب اليهود ، قال : فبدأ رسول الله ﷺ باليهود ، فكلهم قسامة خمسين الخ » .

و كذلك أخرج عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٢٧ عن أبي سلمة ، وسليمان بن يسار ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار : « أن النبي ﷺ قال لليهود : وبدأ بهم : يحلف منكم خمسون ؟ قالوا : لا ، فقال للأنصار : هل تحلفون ؟ الخ » .

وأخرج عبد الرزاق أيضا (رقم ١٨٢٥٥) عن الحسن : « أن النبي ﷺ بدأ باليهود ، فأبوا أن يحلفوا ، فرد القسامة على الأنصار ، فأبوا أن يحلفوا ، فجعل النبي ﷺ العقل على يهود » .

فهذه الروايات تدل على أن النبي ﷺ إنما بدأ يحلف اليهود ، دون الأنصار . ويمكن أن يجمع بين هذه الروايات وبين أحاديث الباب بأن النبي ﷺ طالب الأنصار في مبدأ الأمر بالبيعة ، ولم يحلفهم ، كما في رواية البخاري ، فعبّر عنه بعض الرواة بأنه حلفهم ، وبين الشهادة والحلف فرق فني ربما يغمض عن مثله الرواة في تصرفات روايتهم بالمعنى .

وهناك احتمال آخر ، قد ذكره بعض الفقهاء الحنفية ، وهو أن يكون النبي ﷺ عرض الأيمان على الأنصار لا بمقتضى القسامة ، بل على سبيل التلطف لهم بإتمام الحجّة عليهم ، فإن الأنصار كانوا أتوا على يقين بأنهم على حق في مطالبة اليهود بالقصاص ، فسألهم النبي ﷺ : أنحلفون خمسين يمينا ؟ تذكيرا لهم بأنهم ليسوا على علم يصح معه الحلف ، فكيف يطالبون اليهود بالقصاص ؟ فإن القصاص إنما يجب إذا شهد الشهود بالقتل على يقين منهم بأنهم عاينوا ذلك . فكان عرض الأيمان عليهم أسلوبا حكما يسكن به جأش الأنصار ، لأن ذلك مقتضى القسامة المشروعة .

ويؤيد هذا الاحتمال ما ذكرنا في المسألة الأولى أن الأنصار لم يعينوا رجلا من اليهود لدعوى القصاص عليه ، ولا يحلف في مثله الأولياء عند الأئمة الحجازيين أيضا ، فلا معنى لتحليفهم عند عدم تعيين الدعوى ، إلا ما ذكرنا من أنه كان إتماما للحجة عليهم .

واختار شيخنا التهانوي رحمه الله طريقا آخر في الاعتذار عن قصة خيبر ، فقال في إعلاء السنن ١٨ : ٢٦٤ و ٢٦٥ : « والجواب عنه أن الروايات في استحلاف الأنصار مضطربة ، فمنها ما يثبت طلب البيعة ، ومنها ما يثبت طلب الحلف ، ومنها ما يثبت أنه طلب منهم البيعة

أولاً ، وإذا لم يأتوا بالبينة طلب منهم الحلف ، وإذا أبوا عرض عليهم استحلاف اليهود ، ومنها ما يثبت أنه بدأ باليهود بالاستحلاف ، فلما أبوا عرض الحلف على المدعين ، وهذا اضطراب في نفس الاستحلاف .

« ثم وقع في الاضطراب في المقصود من هذا الاستحلاف ، هل كان لإيجاب القود لو خلقوا ؟ أو لإيجاب الدية ؟ فلما رأى أبو جنيقة هذا الاضطراب رجع إلى الأصول ، فرأى أن حلف المدعى لا يوجب فلساً على المدعى عليه ، فيبعد أن يوجب عليه القود أو الدية ، ورواة قصة خير لم يحفظوا القصة كما هي ، فلا يترك ما أجمعوا عليه بما اختلفوا فيه ، واضطربوا اضطراباً يعلم منه ضرورة أنهم لم يحفظوا القصة على وجهها . »

وبالجملة ، فالمسئلة مجتهد فيها ، والروايات في قصة خير مختلفة اختلافاً شديداً ، فإما أن يسقط بها الاستدلال أصلاً ، فالمرجع حينئذ إلى آثار الصحابة ، والأصول الكلية ، والقياس ، وذلك يؤيد الخفية ، وإما أن يجمع بين هذه الروايات ما أمكن ، فطريق الجمع ما ذكرنا من أن المراد بتحليف الأنصار مطالبتهم بالبينة ، وإما أن يصار إلى الترجيح ، فالترجيح لما هو موافق للأصول الكلية ، وآثار عمر الثابتة ، فيترجح قول الخفية في كل صورة من هذه الصور الثلاثة .

المسئلة الثالثة في موجب القسامة

قد تبين مما فصلنا من مذاهب الفقهاء في القسامة أن موجب القسامة عند الخفية والشافعية الدية ، وهو قول معاوية ، وابن عباس ، والحسن وإسحاق ، والشعبي ، والنخعي ، والثوري ، رحمهم الله ، كما في المغني لابن قدامة ١٠ : ١٨ و ٢٠ والشرح الكبير ١٠ : ٣٩ وقال المالكية والحنابلة : إن موجب القسامة القصاص إن كانت الدعوى دعوى عمد وروى ذلك أيضاً عن ابن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، (وقد ثبت رجوعه عنه) ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وهو القول القديم للشافعي ، رحمهم الله تعالى .

استدل القائلون بالقصاص بقوله عليه الصلاة والسلام في حديث الباب : « أحلفون خمسين يمينا ، فتسحقون صاحبكم ، أو قاتلكم ؟ » واستحقاق القاتل إنما هو لأخذ القصاص ، وقد وقع في رواية الليث الآتية قريباً : « يقسم خمسون منكم على رجل منهم ، فيدفع برمته » يعني بحبله الذي شد به ، وهذا إنما يقال في محاورة العرب إذا دفع القاتل إلى أولياء المقتول ليأخذوه منه ثأرهم .

واستدل القائلون بالدية بما ساقى عند المصنف من رواية أبي ليلى ، وفيه : « فقال رسول الله ﷺ : إما أن يدوا صاحبكم ، وإما يؤذنوا بحرب » .

واستدلوا أيضا بما ذكرناه في المسئلة السابقة من روايات ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ، فقد وقع في رواية ابن أبي شيبة ٩ : ٣٧٦ من طريق سعيد بن المسيب : « فأغرم رسول الله ﷺ اليهود ديته لأنه قتل بين أظهرهم » ، وفي رواية عبد الرزاق ١٠ : ٢٧ من طريق أبي سلمة ، وسليمان بن يسار : « فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود ، لأنه وجد بين أظهرهم » وبمثله أخرجه أبو داود ، وفي رواية عبد الرزاق عن الحسن : « فجعل النبي ﷺ العقل على يهود » .

وأما ما استدل به القائلون بالقصاص ، فيمكن الجواب عنه على طريق الحنفية بوجوه :

١- قد ذكرنا أن النبي ﷺ لم يطالب الأنصار بالخلف ، وإنما طالبهم بالبيعة ، وقد عبر عنه بعض الرواة بالتحليف ، فالمراد من ذلك القول : أنكم لو أتيتم بالبيعة على قتله دفع إليكم القاتل برمته ، فلما ذكر القصاص موجبا للبيعة ، لا للقسامة ، وهذا المعنى صريح فيما أخرجه النسائي ٢ : ٢٣٧ من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده : « أن ابن محبصة الأصغر أصبح قتيلا على أبواب خيبر ، فقال رسول الله ﷺ : أقم شاهدين على من قتله ، أدفعه إليكم برمته » فتبين من هذا أن النبي ﷺ إنما رتب القصاص على إقامة الشاهدين ، ولم يرتبه على الإيمان .

٢- قد ذكرنا عن بعض الحنفية أنه لو سلم أن النبي ﷺ عرض الإيمان على الأنصار ، فإنه إنما عرضها عليهم إتماما للحجة عليهم ، وتسكيناً لجأشهم لا بمقتضى القسامة ، فالمراد حينئذ من قوله عليه السلام : « تحلفون خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم : أنكم ادعيتم القصاص على اليهود من غير علم منكم بالقاتل ، فهل تحلفون على قتله خمسين يمينا ؟ حتى تجوز منكم دعوى القصاص ؟ والاستفهام للإنكار ، يعني أنكم لا تعلمون القاتل علما يصح به حلفكم عليه ، فكيف تستحقون القصاص ؟

٣- قد ذكرنا عن شيخنا التهاوي رحمه الله تعالى أن الروايات في قصة خيبر مضطربة متعارضة ، والاحتياط في مثل هذه الروايات أن يسقط بها الاستدلال أصلا ، فرجعنا حينئذ إلى أثر عمر رضي الله عنه ، وإلى الأصول الكلية ، ومقتضى كلامها الدية ، دون القصاص . أما أثر عمر فقد صرح فيه بأنه رضي الله عنه أغرم الدية بعد القسامة ، كما مرّ منه في مسألة

تحليف الأولياء . وأما الأصول السكينة ، فإن الإيمان لا يثبت بها القصاص ، ولو أوجبنا القصاص على مذهب الحنفية في تحليف المدعى عليهم ، فإن حلفهم لا يغني عنهم شيئاً ، لأنهم إنما يحلفون : ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ، فلو لم يسقط القصاص بهذه الإيمان المغلظة من المدعى عليه عند عدم البينة ، لكان فيه ظلم شديد على المدعى عليهم ، ولا عهد به في الشرع .

وأما على طريق الشافعية فالقصاص منى لوجهين : الأول : أن الروايات في قصة خيبر مختلفة ، فورد في بعضها القصاص ، وفي بعضها الدية ، فلما وقع الثك في ثبوت القصاص سقط القصاص ، لأنه مما يندري بالشك فلم يبق إلا الدية .

والثاني : أن القسامة عند الشافعي إيمان من المدعين ، والإيمان لا يثبت بها القصاص ، وإنما تثبت بها الدية ، لأن القصاص يحتاج إلى حجة كاملة ، وهي البينة ، والله سبحانه أعلم .

القسامة من جهة العمل في عصرنا الحاضر

الأصل في القسامة ، كما يقول ابن رشد في بداية المجتهد ٢ : ٤٢٠ : « أنها شرعت لحفظ الدماء وصيانتها ، فالشرعية الإسلامية تحرص أشد الحرص على حفظ الدماء ، وصيانتها ، وعدم إهدارها » .

فالشافعي رحمه الله نظر إلى القسامة من جهة أن القتل يكثر فيما بين الناس ، بينما تقل الشهادة عليه ، لأن القاتل يتحرى بالقتل مواضع الخلوات ، فلو أوجبنا لإغرام الدية جميع الشروط التي يجب توفرها لإثبات الحدود والقصاص ، لأفادت المحرمون من العقاب ، وصارت دماء الناس في معرض الخطر بأيدي الظالمين ، فزعم أن القسامة طريقة من طرق إثبات القتل ، غير أنها توجب الدية لا القصاص ، لكونها حجة ضعيفة دون البينة التي توجب القصاص .

وأما أبو حنيفة رحمه الله ، فقد نظر إلى القسامة من جهة أنها شرعت لعلاج التقصير في النصرة ، وحفظ الموضع الذي وجد فيه القتل ، فمن وجب عليه النصرة والحفظ ، كما صرح به للكاساني في البدائع ٧ : ٢٩٠ فالقسامة عند أبي حنيفة ، كما يقول الأستاذ عبد القادر عودة في التشريع الجنائي الإسلامي ٢ : ٣٣٢ : « أشبه ما تكون بما يفعله جيوش الاحتلال في البلاد المحتلة في عصرنا الحاضر ، في حالة الاعتداء على رجال الجيش المحتل ، وفي حالة الثورات ، إذ تفرض غرامة على كل قرية قتل فيها جندي لم يعلم قاتله ، أو ارتكبت

٤٢١٩- **وحدثني** عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة ، ورافع بن خديج : أن محبصة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر ، ففترقا في النخل . فقتل عبد الله بن سهل ، فأتهموا اليهود . فجاء أخوه عبد الرحمن ، وابنا عمه : حويصة ومحيصة ، إلى النبي ﷺ ، فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه ، وهو أصغر منهم ، فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبر ، أو قال : لبيدأ الأكبر ، فتكلم في أمر صاحبها ، فقال رسول الله ﷺ : يقسم خمسون منكم على رجل منهم ، فيدفع برمته ؟ قالوا : أمر لم نشهده ، كيف نحلف ؟ قال فبئسكم يهود بأيمان خمسين منهم ؟ قالوا : يا رسول الله ! قوم كفار . قال : فوداه رسول الله ﷺ من قبله .

فيها جريمة هامة لم يعلم مرتكبها ، وتحصل الغرامة من جميع سكان القرية على السواء . والواقع أن القسامة عند أبي حنيفة تعتبر بحق وسيلة طيبة لإظهار الفاعلين في حوادث القتل ، لأن أهل القرية إذا علموا أنهم سيلزمون دينة القتيل الذي لا يظهر قاتله اجتهدوا في منع المشبوهين من الإقامة بين ظهرائهم ، وأخذوا على أيدي سفهائهم ومجرميهم ، كما أن كل من كان لديه معلومات عن القتل ، سابقة أولا حققة ، لن يتأخر في الغالب عن تبليغها للجهات المختصة ، بل إنهم قد يحملون القاتل على أن يقدم نفسه ، ويعترف بجرمه .

وأما من جهة العمل ، فما اختاره الحنفية من طريق القسامة ، أليق وأولى بالقرى والريف ، وبالحياة القبائلية ، وبالمدن التي توجد فيها حارات منظمة تشبه القبائل ، وما اختاره الشافعية أولى بالحياة المدنية التي لا تربط فيها الناس وصلة القبيلة ، وحينئذ تصير القسامة طريقا من طرق إثبات الجريمة بالقرائن القوية التي تسمى لوثا عند الشافعية ، مؤيدة بأيمان المدعين ، فيفرض بها الدية على المدعى عليهم لثلاث تذهب دماء الناس هدرا لحرد شبهات فنية في إثبات الجريمة .

ولما كانت المسئلة مجتهدا فيها ، فيسوغ للحكومة الإسلامية اليوم أن يختار من هاتين الطريقتين ما هو أليق وأنسب بظروف بلادها الخاصة ، لأن اختلاف هذه الأمة رحمة ، وحكم الحاكم رافع للخلاف ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” فيدفع برمته ” الرمة ، بضم الراء ، وتشديد الميم : الحبل الذي يشد به الأسير ، أو القاتل ، إذ أقيد إلى القصاص ، يعني يدفع إليكم القاتل بحبل مشدود تمكيننا لكم

قال سهل : فدخلت مربدا لهم يوما ، فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضة برجلها .
قال حماد هذا أو نحوه .

٤٢٢٠- **وحدثنا القواريري** ، حدثنا بشر بن الفضل ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة ، عن النبي ﷺ نحوه ، وقال في حديثه : فعقله رسول الله ﷺ من عنده ، ولم يقل في حديثه : فركضتني ناقة .

٤٢٢١- **حدثنا عمرو الناقد** ، حدثنا سفيان بن عيينة ، ح وحدثنا محمد بن المنثي ، حدثنا عبد الوهاب ، يعني الثقفى ، جميعا عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة ، بنحو حديثهم .

٤٢٢٢- **حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب** ، حدثنا سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، أن عبد الله بن سهل بن زيد ، ومحبيصة بن مسعود بن زيد الأنصاريين ، ثم من بني حارثة ، خرجا إلى خيبر في زمان رسول الله ﷺ ، وهى يومئذ صلح ، وأهلها يهود . ففترقا لحاجتهما ، فقتل عبد الله بن سهل ، فوجد في شربة مقتولا . فدفنه صاحبه ، ثم أقبل إلى المدينة ، فشى أخو المقتول ، عبد الرحمن بن سهل ، ومحبيصة ، وحبوصة ، فذكروا لرسول الله ﷺ شأن عبد الله ، وحيث قتل . فزعم بشير ، وهو يحدث عن أدرك من أصحاب رسول الله ﷺ أنه قال لهم : تحلفون خمسين يمينا ، وتستحقون قاتلكم

منه لئلا يهرب ، ثم اتسع فيه ، حتى قالوا : أخذته برمته ، أى كله ، كذا فى مجمع البحار ٢ : ٣٨ .

قوله : ” فدخلت مربدا لهم ” المراد ، بكسر الميم ، وفتح الباء : موقف الإبل ، والمكان الذى تأوى إليه ، كذا فى جامع الأصول لابن الأثير ١٠ : ٢٨٦ .

قوله : ” وهى يومئذ صلح ” يعنى : وقعت هذه الواقعة بعد فتح خيبر على أيدي المسلمين ، كما فى فتح البارى ١٢ : ٢٣٣ .

قوله : ” فوجد فى شربة ” بفتح الشين والراء ، حوض يكون فى أصل النخلة ، وحوها يملأ ماء لتشربه ، كذا فى مجمع البحار ٢ : ١٧٨ وجمعه : شرب ، كثرمة ، وثمر .

أوصاحبكم؟ قالوا : يا رسول الله ! ما شهدنا ، ولا حضرنا . فزعم أنه قال : فتبرئكم يهود
بخمسين ؟ فقالوا : يا رسول الله ! كيف نقبل إيمان قوم كفار ! فزعم بشير أن رسول الله
ﷺ عقله من عنده .

٤٢٢٣- وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن
يسار : أن رجلا من الأنصار ، من بني حارثة ، يقال له عبد الله بن سهل بن زيد ، انطلق
هو ، وابن عم له ، يقال له محبة بن سعود بن زيد ، وساق الحديث بنحو حديث الليث ،
إلى قوله : فوداه رسول الله ﷺ من عنده .

قال يحيى : فحدثني بشير بن يسار ، قال : أخبرني سهل بن أبي حثمة ، قال : لقد
ركضتني فريضة من تلك الفرائض في المربد ،

٤٢٢٤- حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا سعيد بن عبيد ، حدثنا
بشير بن يسار الأنصارى ، عن سهل بن أبي حثمة الأنصارى ، أنه أخبره : أن نفرا منهم
انطلقوا إلى خيبر ، ففترقوا فيها ، فوجدوا أحدهم قتيلا ، وساق الحديث ، وقال فيه : فكره
رسول الله ﷺ أن يبطل دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة .

قوله : ” حدثنا سعيد بن عبيد “ هو أبو الهذيل الطائي الكوفي ، قال ابن المديني عن
يحيى : ليس به بأس ، وقال أحمد ، وابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ،
وقال الآجري عن أبي داود : كان شعبة يتمنى لقاءه ، كذا في التهذيب ٤ : ٦٢ وأخرج
عنه الجماعة إلا ابن ماجه .

قوله : ” فريضة من تلك الفرائض “ المراد بالفريضة هنا : الناقصة من تلك النوق
المفروضة في الدية ، وتسمى المدفوعة في الزكاة ، أو في الدية فريضة ، لأنها مفروضة ،
أى مقدرة بالسن والعدد ، كذا في شرح النووى .

قوله : ” فوداه مائة من إبل الصدقة “ هذا بظاهره معارض لما مر من الروايات التي
وقع فيها أنه عليه السلام أعطى ديته من عنده ، وجمع بعض العلماء بينها بأن قول الراوى في
الروايات السابقة « من عنده » مجاز عن بيت المال ، والمراد منه بيت مال المصالح ، وأطلق
عليه لفظ الصدقة باعتبار الانتفاع به مجانا ، لما في ذلك من قطع المنازعة ، وإصلاح ذات

٢٢٥- حدثني إسحاق بن منصور ، أخبرنا بشر بن عمر ، قال : سمعت مالك بن أنس يقول : حدثني أبو ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ، عن سهل بن أبي حثمة ، أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه : أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم . فأني محبيصة ، فأخبر أن عبد الله بن سهل قُتل ، وطرح في عين ، أو فقير . فأني يهود ، فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا : والله ما قتلناه . ثم أقبل حتى قدم على قومه ، فذكر لهم ذلك . ثم أقبل هو ، وأخوه حويصة ، وهو أكبر منه ، وعبد الرحمن بن سهل . فذهب محبيصة ليتكلم ، وهو الذي كان بخير . فقال رسول الله ﷺ لمحبيصة : كبر ،

البين . وجمع آخرون بينهما بأنه يحتمل أن يكون رسول الله ﷺ اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده ، أو يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ، ليدفعه من مال الفيء ، أو أن أولياء القتل كانوا مستحقين للصدقة ، فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة ، استئلافا لهم ، واستجلابا لليهود . وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء أنه حمل حديث الباب على ظاهره ، واستدل به على جواز صرف الزكاة في المصالح العامة . هذا ملخص ما في فتح الباري ١٢ : ٢٣٥ ، والله أعلم .

قوله : " حدثني أبو ليلى عبد الله " كذا وقع في أكثر النسخ المصرية عندنا ، على أن عبد الله بن عبد الرحمن اسم لأبي ليلى ، ولكن وقع في النسخة الهندية : « أبو ليلى ابن عبد الله » على أن أبا ليلى ابن لعبد الله ، وهذا موافق لما في تهذيب الكمال للمزى ٩ : ٨٢١ ، وتهذيب التهذيب ١٢ : ٢١٥ ، فإنهم ترجحوا له باسم " أبي ليلى بن عبد الله " : ولكن ذكره ابن حبان في الثقات ٥ : ٢٧ باسم عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل ، وذكر أن كنيته أبو ليلى ، وكذلك فعل الدولابي في كتاب الكنى والأسماء ٢ : ٩٢ وهذا يؤيد النسخ المصرية ، وذكر ابن حبان أنه من بني حارثة ، فالظاهر أنه من ذرية عبد الرحمن بن سهل أخى المقتول في قصة خيبر ، والله أعلم . وعلى كل حال ، فالرجل من ثقات التابعين ، وذكر ابن عبد البر : أنهم أجمعوا على أنه ثقة ، كما في التهذيب .

قوله : " من جهد أصابهم " الجهد ، بفتح الجيم : المشقة ، وبالضم : الوسع والطاقة ، كما في مجمع البحار ، والمراد ههنا الأول ، يعنى : خرجا من مشقة في معاشهم .

قوله : " في عين ، أو فقير " الفقير هنا : البئر القرية القعر ، الواسعة الفم ، وقال ابن الأثير : « الفقير : مخرج الماء من القناة ، والفقير : حفيرة تحفر حول الفسيلة

كبر ، يريد السن ، فتكلم حويصة ، ثم تكلم محيصة . فقال رسول الله ﷺ : إما أن يدوا صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب ، فكتب رسول الله ﷺ إليهم في ذلك ، فكتبوا : إنا والله ما قتلناه . فقال رسول الله ﷺ لحويصة ، ومحبيصة ، وعبد الرحمن : أنحلفون ، وتستحقون دم صاحبكم ؟ قالوا : لا ، قال : فتحلف لكم يهود ؟ قالوا : ليسوا بمسلمين . فوداه رسول الله ﷺ من عنده ، فبعث إليهم رسول الله ﷺ مائة ناقة ، حتى أدخلت عليهم الدار .

فقال سهل : فلقد ركضتني منها ناقة حمراء .

٤٢٢٦- حدثني أبو الطاهر ، وحرمة بن يحيى ، قال أبو الطاهر : حدثنا ، وقال حرمة : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن ، وسليمان بن يسار ، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ ، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار : أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية .

٤٢٢٧- وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، قال : أخبرنا ابن جريج ، حدثنا ابن شهاب بهذا الإسناد مثله ، وزاد : وقضى بها رسول الله ﷺ بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على اليهود .

إذا غرست ، والفقير : ركي بعينه معروف ، وإنما أراد في هذا الحديث حفيرة أوركيا ، كذا في جامع الأصول ١٠ : ٢٨٦ ، وذكر في النهاية ٣ : ٢٣٥ أن الفقير بئر قليلة الماء ، ونم القناة . وقال ابن قتيبة في غريب الحديث ٢ : ٢١٥ (حديث عبد الله بن أنيس) : « الفقير : بئر تحفر في أصل الفسيلة إذا حولت ، ويلقى فيها البعر والسرجين . يقال : فقرنا للودية (أى للفسيلة) تفقيراً » .

قوله : " إما أن يدوا صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب " يعنى : إما أن يدفعوا إليكم الدية بمقتضى القسامة ، وإما أن يعلموا أنهم ممنعون من التزام أحكامنا ، فينتقض عهدهم ، ويصيرون حرباً لنا ، وفيه دليل للشافعية والحنفية في أن موجب القسامة هو الدية ، دون القصاص ، وقد مر تفصيل المذاهب والدلائل في ذلك ، والحمد لله .

قوله : " أقر القسامة " هذا الحديث أخرجه أيضاً النسائي في القسامة ، باب القسامة ،

٢٢٨- **وحدثنا** حسن بن علي الحلواني ، حدثنا يعقوب ، وهو ابن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب : أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار أخبراه عن ناس من الأنصار ، عن النبي ﷺ ، بمثل حديث ابن جريج .

باب حكم المحاربين والمرقدين

٢٢٩- **وحدثنا** يحيى بن يحيى التميمي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، كلاهما عن هشيم ، واللفظ ليحيى ، قال : أخبرنا هشيم ، عن عبد العزيز بن صهيب ، وحيد

وقد أخرج هو والبخاري ، رحمهما الله ، قصة القسامة في الجاهلية بتفصيلها ، وقد ذكرناها في أول هذا الباب .

قوله : " عن صالح " يعني ابن كيسان المدني ، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز ، وهو من التابعين المعروفين بالفقه والحديث ، رأى ابن عمر ، وابن الزبير ، وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وتلمذ للزهري ، وهو أسن منه ، ويعد من أثبت أصحاب الزهري ، وقدمه بعض الناس على معمر ، وراجع التهذيب ٤ : ٣٩٩ .

باب حكم المحاربين والمرقدين

قوله : " كلاهما عن هشيم " يعني ابن بشير ، وقد مر ترجمته في كتاب الإيمان ، باب اليمين على نية المستحلف .

قوله : " عن عبد العزيز بن صهيب " البنانى ، بضم الباء ، نسبة إلى سكة بالبصرة تسمى بنانة ، وليس منسوباً إلى قبيلة بنانة ، وهو من ثقات أصحاب أنس رضي الله عنه ، وقد أجاز إياس بن معاوية القاضي شهادته وحده ، مات سنة ثلاثين ومائة ، كما في التهذيب ٦ : ٣٤١ و ٣٤٢ .

قوله : " وحيد " بالتصغير ، يعني حميد بن أبي حميد الطويل ، الخزاعي ، البصري ، ولم يكن طويل القامة ، وإنما لقبوه بالطويل لأنه كان له جار يقال له : حميد القصير ، فقليل : حميد الطويل ، ليمتاز من الآخر ، وقيل : كان طويل اليدين ، وكان يقف عند البيت ، فتصل إحدى يديه رأسه ، والآخرى رجليه . وهو ثقة ، غير أنه ربما

عن أنس بن مالك : أن ناسا من عرينة .

يدلس عن أنس ، ويقال : إنه لم يسمع عن أنس إلا أربعة وعشرين حديثا ، والباقي سمعها من ثابت البناني كذا في التهذيب ٣ : ٣٨ و ٣٩ .

قوله : عن أنس بن مالك " هذه قصة العرينين ، وقد أخرجها أيضا البخاري في المحاربين ، في فاتحته ، رقم ٦٨٠٢ ، وباب لم يحسم النبي ﷺ من أهل الردة حتى هلكوا ، رقم ٦٨٠٣ ، وباب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا ، رقم ٦٨٠٤ ، وباب سمر النبي ﷺ أعين المحاربين ، رقم ٦٨٠٥ ، وفي الديات ، باب القسامة ، رقم ٦٨٩٩ ، وفي الوضوء ، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرايضها ، رقم ٢٣٣ ، وفي الزكاة ، باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ، رقم ١٥٠١ ، وفي الجهاد ، باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق ؟ رقم ٣٠١٨ ، وفي المغازي ، باب قصة عكل وعرينة ، رقم ٤١٩٢ ، وفي تفسير المائدة ، باب إنما جزاء الذين يحاربون الله لئلا يخرج من أرض لا تلائمهم رقم ٥٦٨٥ ، وأخرجه الترمذي في الطهارة ، باب ما جاء في بول ما يوكل لحمه ، رقم ٥٦٨٦ ، وفي الأطعمة ، باب ما جاء في شرب أبوال الإبل ، رقم ١٨٤٦ ، وأبو داود في الحدود ، باب ما جاء في المحاربة ، رقم ٤٣٦٤ إلى ٤٣٦٨ ، و ٤٣٧١ ، والنسائي في تحريم الدم باب تأويل قول الله عز وجل : إنما جزاء الذين يحاربون الله لئلا يخرج من أرض لا تلائمهم ، رقم ١٦٣ و ١٧٠ و ١٧٧ و ١٨٦ و ١٩٨ و ٢٠٥ و ٢٣٣ و ٢٨٧ و ٢٩٠ .

قوله : " ناسا من عرينة " بضم العين مصغرا ، وهو حي من قضاة ، وحي من بجيلة ، والمراد هنا هو الثاني ، كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي ، وقد وقع في بعض الروايات أنهم كانوا من عكل ، بضم العين ، وسكون الكاف ، وهي قبيلة من تيم الرباب ، وجمع بعض الرواة بينهما ، فقال : " من عكل أو عرينة " بالشك كما عند البخاري في الوضوء ، أو " من عكل وعرينة " كما عند البخاري في المغازي ، ويؤيده ما رواه أبو عوينة والطبري من طريق سعيد بن بشير عن قتادة ، عن أنس ، قال : « كانوا أربعة من عرينة ، وثلاثة من عكل » ، ولا يخالف هذا ما أخرجه البخاري في الجهاد ، والديات : « أن رهطا من عكل ثمانية » ، لاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين ، وكان من أتباعهم ، فلم

قدموا على رسول الله ﷺ المدينة فاجتووها

ينسب . هذا ملخص ما في فتح الباري ١ : ٣٣٧ وراجع للتفصيل .

قوله : " قدموا على رسول الله ﷺ " وذكر ابن إسحاق في المغازي أن قدومهم كان بعد غزوة ذي قرد ، وراجع سيرة ابن هشام مع الروض الأنف للسهيلي ٢ : ٣٦٣ وكانت غزوة ذي قرد في جمادى الآخرة سنة ست . وذكرها البخاري في المغازي بعد الحديبية وكانت في ذي القعدة سنة ست ، وذكر الواقدي في مغازيه ٢ : ٥٦٨ أنها كانت في شوال منها ، وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما ، كذا في الفتح .

قوله : " المدينة " وأخرج البخاري في المحاريب (رقم ٦٨٠٤) من طريق وهيب . عن أيوب عن أبي قلابة ، عن أنس : قال : « قدم رهط من عكل على النبي ﷺ ، كانوا في الصفة » وهذا يدل على أنهم أقاموا بالصفة قبل خروجهم إلى إبل الصدقة ، وزاد في رواية يحيى بن أبي كثير : " فأسلموا " وفي رواية أبي رجاء : " فبايعوه على الإسلام " .

قوله : " فاجتووها " قال ابن فارس : اجتويت البلد : إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة ، وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة ، وهو المناسب لهذه القصة ، وقال القزاز : اجتوا : أى لم يوافقهم طعامها .

وفسره ابن العري بطريق آخر ، فقال : الجوى داء يأخذ من الرباء ، وقال غيره : الجوى داء يصيب الجوف ، ووقع في رواية أخرى : " استوخوا " ويقال : استوخمت أرض كذا : إذا لم توافق مزاجك ، كما في جامع الأصول لابن الأثير ٣ : ٤٩١ . وهذه الرواية تؤيد المعنى الأول للاجتواء .

ثم أخرج البخاري في الطب من رواية ثابت ، عن أنس : « أن ناسا كان بهم سقم ، قالوا : يا رسول الله ! آونا وأطعمنا ، فلما صحوا قالوا : إن المدينة وخمة » والظاهر أنهم قدموا سقما فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوخمها ، فأما السقم الذى كان بهم فهو الهزال الشديد ، والجهد من الجوع ، لما أخرج أبو عوانة من رواية غيلان عن أنس : « كان بهم هزال شديد » ، وأخرج من رواية أبي سعد ، عنه : " مصفرة ألوانهم " .

فقال لهم رسول الله ﷺ : إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة

وأما الوخم الذى شكوا منه بعد أن صحت أجسامهم فهو من حمى المدينة، كما عند أحمد من رواية حميد ، عن أنس ، ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة ، عن أنس : " وقع بالمدينة الموم " بضم الميم ، وسكون الواو ، وهو البرسام ، وهو اختلال العقل ، وورم الرأس ، وورم الصدر ، والمراد هنا الأخير ، فقد وقع عند أبي عوانة من رواية همام ، عن قتادة ، عن أنس فى هذه القصة : " فعظمت بطونهم " هذا ملخص ما فى وضوء فتح البارى .

وحاصل ما ذكر أنهم كانوا فى هزال شديد من الجوع والجهد ، فأواهم رسول الله ﷺ وأطعمهم ، حتى صحت أجسامهم ، ثم ابتلوا بالاستسقاء ، فانتفخت بطونهم ، فزعموا أن مرضهم هذا من استيخامهم هواء المدينة ، والله أعلم .

قوله : " إن شئتم أن تخرجوا " شرط جزاءه محذوف ، يعنى : فعلتم . ودل الحديث على جواز الخروج من البلد الذى لا يوافق الرجل هواءه ، نداوياً وعلاجاً ، ومن أجل هذا المعنى أخرج البخارى هذا الحديث فى الطب ، وترجم عليه : باب من خرج من أرض لا تلائمهم ، وأعقبه بقصة طاعون عمواس ، ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن مسبك ، قال : « قلت : يا رسول الله ! إن عندنا أرضاً يقال لها أئين ، وهى أرض ريفنا وميرتنا ، وهى وثبة ، فقال : دعها عنك ، فلن من القرف التلف » قال ابن قتيبة : القرف : القرب من الوباء ، وقال الخطابى : « ليس فى هذا إثبات العدوى ، وإنما هو من باب التداوى ، فلن استصلاح الأهوية من أنفع الأشياء فى تصحيح البدن ، وبالعكس » كذا فى فتح البارى ١٠ : ١٨٩

قوله : " إلى إبل الصدقة " وذكر ابن سعد فى طبقاته ٢ : ٩٣ أنها كانت ترمى بذى الجدر ، ناحية قباء قريباً من غير على ستة أميال من المدينة ، وأخرج أبو عوانة من رواية معاوية بن قرة التى أخرج المصنف إسنادها أنهم بدعوا بطلب الخروج إلى الإبل ، فقالوا : « يا رسول الله قد وقع هذا الوجع ، فلو أذنت لنا فخرجنا إلى الإبل » وأخرج البخارى من رواية وهيب ، عن أيوب أنهم قالوا : « يا رسول الله ! أبغنا رسلاً » أى أطلب لنا لبناً ، فقال ﷺ : « ما أجدر لكم إلا أن تلحقوا بالندود » .

ثم ظاهر هذه الرواية أن العرنين خرجوا إلى إبل الصدقة ، ويعارضه رواية أبي رجاء

فتشربوا من ألبانها ، وأبوالها .

عند البخارى ، وفيها : « هذه نعم لنا تخرج ، فاخرجوا فيها » ورواية أيوب في الوضوء : « فأمرهم النبي ﷺ بـ « بلقاح » ورواية وهيب في الحارين : « إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ » وظاهر هذه الروايات أن اللقاح كانت للنبي ﷺ . وجمع بينهما الحافظ في الفتح ١ : ٣٣٨ بأن إبل الصدقة كانت ترعى خارج المدينة وصادف بعث النبي ﷺ بـ « بلقاحه » إلى المرعى طلب هؤلاء النفر الخروج إلى الصحراء لشرب ألبان الإبل ، فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم ، فخرجوا معه إلى الإبل ، ففعلوا ما فعلوا .

ويمحتمل أيضا أن تكون إبل الصدقة نسبت إلى رسول الله ﷺ من جهة كونه ﷺ متوليا لها .

ودل الحديث على جواز انتفاع مستحق الزكاة من إبل الصدقة بشرب لبنها ، لأن العربيين كانوا أبناء السبيل ، ولهذا المعنى أخرجه البخارى في الزكاة ، وترجم عليه : باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل .

قوله : « فتشربوا من ألبانها وأبوالها » أما شرب لبن الصدقة فلما ذكرنا من أنهم كانوا أبناء السبيل ، وأما شرب لبن إبل النبي ﷺ ، فلتحقق الإذن منه عليه السلام ، وأما شرب أبوال الإبل ففيه مسئلتان :

١- مسئلة بول ما يوكل لحمه

استدل مالك رحمه الله بهذا الحديث على طهارة بول ما يوكل لحمه ، أما بول الإبل فاستدلوا على طهارته بهذا الحديث ، وأما بول غيرها مما يوكل لحمه ، فبالقياس عليه ، وهو قول أحمد بن حنبل ، ومحمد بن الحسن من الحنفية ، والإصطخرى ، والرؤياني من الشافعية ، وبه قال الشعبي ، وعطاء ، والنخعي ، والزهرى ، وابن سيرين ، والحكم ، والثورى . وقال أبو داود ابن علية : بول كل حيوان ونحوه وإن كان لا يوكل لحمه طاهر ، غير بول الآدمى .

وقال أبو حنيفة ، والشافعى ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، وجمع كثير من العلماء : الأبول كلها نجسة إلا ما عفى عنه من القدر القليل . وهذه المذاهب مأخوذة من عمدة القارى ١ : ٩١٩ .

وأجاب الجنفية والشافعية عن قصة العرنينين بوجوه :

الأول : أن شربهم للأبوال كان على سبيل التداوى للضرورة ، كما أجاز لبس الحرير في الحرب ، أو للحكة ، وقد أصيبوا بمرض الاستسقاء ، ولأبوال الإبل تأثير في ذلك ، فإنها كانت ترعى الشيخ والقصوم ، والإبل التي ترعى ذلك تنفع ألبانها وأبوالها في بعض أنواع الاستسقاء ، وقد أخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار ١ : ٦٥ عن ابن عباس مرفوعا : « إن في أبوال الإبل وألبانها شفاء لذربة بطونهم » .

وقد ذكر شيخنا العلامة البنوري رحمه الله تعالى في معارف السنن ١ : ٢٧٤ أن ابن سينا قد صرح في قانونه في الطب أن ألبان الإبل تنفع في الاستسقاء ، ثم قال شيخنا رحمه الله : « ورأيت في كلام بعض الأطباء أن استنشاق أبوالها ينفع الاستسقاء أيضا . ويقول ابن حزم : صح يقينا أن رسول الله ﷺ إنما أمرهم بذلك على سبيل التداوى من السقم الذي كان أصابهم ، وإنهم صحت أجسامهم بذلك ، حكاه العيني ، وروى جواز التداوى بأبوالها عن محمد بن علي رضي الله عنها ، وإبراهيم النخعي عند الطحاوي ، وعن الزهري عند البخاري » .

والثاني : إن قصة العرنينين متقدمة نسخ حكمها أحاديث دالة على نجاسة الأبوال ، وإن النسخ وإن كان لا يثبت بمجرد الاحتمال عند عدم علم التاريخ ، ولكن احتمال النسخ إذا تأيد بقرائن قوية يكفي لإبطال الاستدلال بما جاء في الروايات مخالفا للأصول الكلية ، والروايات المشهورة . وتوجد ههنا قرائن تقوى احتمال النسخ ، فمنها أن قصة العرنينين وقعت سنة ست ، كما قدمنا ، وحديث نجاسة البول مروى عن أبي هريرة كما سيأتي ، وإن أبا هريرة أسلم سنة سبع ، وإن تأخر إسلام الراوى ، وإن لم يكن دليلا قاطعا على تأخر مارواه ، غير أنه قرينة تؤيد تأخره ، ولا سيما إذا نظرنا إليه من حيث أن نجاسة البول إن كانت منسوخة في سنة سبع ، لما حدث أبا هريرة أحد من الصحابة حديث نجاسة البول من غير بيان نسخه ، وظاهر أن قصة العرنينين وقعت بمشهد من الصحابة ، واشتهرت قصتهم ، فلو كانت نافية لنجاسة البول لما خفي نسخها على الصحابة ، والمسئلة مما تهم به البلوى ، ولا سيما لأكثر الصحابة الذين يكثر اشتغالهم برعى الدواب وحليها .

ثم من المعلوم المشاهد في الأحاديث أن الأحكام قد انتقلت في الأنجلس من الخفة إلى الشدة ، فهناك أشياء كثيرة اعتبرت طاهرة غير مفسدة للصلاة في مبدأ الإسلام ، ثم جاء الحكم

بنجاستها ، فن جمعتها ما أخرجه البخارى (رقم ٢٤٠) عن ابن مسعود رضي الله عنه في قصة وضع أبي جهل سلا جزور على ظهر النبي ﷺ وهو مصل ساجد ، وقد ثبت أنه ﷺ لم يقطع صلاته ، بل استمر فيها ، كما ذكره الحافظ في الفتح ١ : ٣٥١ ، وادعى ابن حزم أن هذا الحديث منسوخ بما روى في نجاسة النجو والدم .

فهذه القرائن بما يقوى احتمال النسخ ، وعند هذا الاحتمال القوى لا يتم الاستدلال بحديث الباب على طهارة البول الذى ورد في نجاسته أحاديث كثيرة .

والوجه الثالث فى الاعتذار عن حديث الباب : أنه يحتمل أن يكون الأمر بشرب الألبان ، واستنشاق ، الأبول وإنما عطف الأبول على الألبان بطريق التضمنين ، والتضمنين : أن يعطف معمول عامل محذوف على معمول عامل مذكور ، كقولهم : علفتها تبنا وماء باردا ، والمراد : علفتها تبنا ، وسقيتها ماء باردا ، وقد أوضحه ابن هشام فى معنى اللبيب ٢ : ١٩٣ و ٢ : ١٦٩ و ١ : ٣٢ ، وفى أوائل الباب الخامس من الجزء الثانى .

ويؤيده ما ورد فى بعض طرق الحديث عند النسائي فى سننه ٢ : ١٦٧ من غير ذكر الأبول ، ولفظه : « فبعث بهم رسول الله ﷺ إلى لقاح ليشربوا من ألبانها ، فكانوا فيها الخ » ، وكذلك لم يذكر لفظ « الأبول » فى حديث أنس عند الطحاوى من طريق عبد الله بن بكر ، عن حميد ، عن أنس ، ذكره شيخنا البينورى رحمه الله فى معارف السنن ١ : ٢٧٥ ، ثم قال : « وعلى هذا ، يكاد يكون ذكر الأبول مع الألبان فى سياق أمره ﷺ من تصرف الرواة ، فيكون ﷺ أمر بشرب ألبانها ، واستنشاق أبوالها ، ولعلهم شربوا أبوالها أيضا ، فوقع التعبير بهما معاً فى سياق الأمر ، نظراً إلى ما وقع ، لا أنه ﷺ أمر بهما معاً » وبالجمل ، فلا يستقيم الاستدلال بحديث الباب على طهارة أبوال الإبل عند وجود هذه المحامل القوية .

وأما أدلة نجاسة الأبول مطلقا ، فكثيرة :

منها : ما أخرجه الترمذى فى الأطعمة من حديث ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة : وألبانها » والجلالة : التى تأكل الحلة ، وهى البعرة ، كما فى القاموس وغيره ، فكان سبب النهى هو أكلها البعرة ، فعلم أنها نجس حيث سرت نجاستها إلى لحمها .

ومنها : حديث أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعا : « استنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه » أخرجه ابن ماجه ، والدارقطنى ، والحاكم فى المستدرک ١ : ١٨٣ ، وقال الحاكم :

صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي . وقد أخرجه الدارقطني فأخرجه بطريق أبي صالح، عن أبي هريرة بلفظ « أكثر عذاب القبر من البول » وليس فيه : « استنزهاوا من البول » وصحح الدارقطني هذا الطريق ، وأخرجه من طريق محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، بلفظ : « استنزهاوا من البول ، فلإن عامة عذاب القبر منه » وقال فيه : « الصواب مرسل » ولو كان مرسلا فهو مرسل محمد بن سيرين ، ومراسيله من أصح المراسيل كما صرح به غير واحد ، وراجع مثلاً منهاج السنة لا بن تيمية .

ثم أخرج الدارقطني شاهداً آخر لهذا الحديث من طريق مجاهد ، عن ابن عباس : « عامة عذاب القبر من البول ، فتنزهاوا من البول » ثم قال الدارقطني : « لا بأس به » . راجع سنن الدارقطني ١ : ١٢٨ ولله شاهد آخر عند الدارقطني من حديث قتادة ، عن أنس ، بلفظ « تنزهاوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه » . وذكر الدارقطني أن المحفوظ فيه الإرسال .

وقد ذكر العلامة إبراهيم الحسینی الدمشقي في كتابه « البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث » ١ : ٢٣٨ أن سبب هذا الحديث ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية جسر ، قالت : « حدثني عائشة رضي الله عنها ، قالت : دخل على امرأة من اليهود ، فقالت : إن عذاب القبر من البول ، قلت : كذبت ، قالت : بلى ، إنه ليقرض منه الجلد والثوب ، فخرج رسول الله ﷺ إلى الصلاة ، وقد ارتفعت أصواتنا ، فقال : ما هذا ؟ فأخبرته ، فقال : صدقت » .

٢- مسألة التداوى بالمحرم

واستدل بحديث الباب من أجاز التداوى بالمحرمات والأنجاس، والمذاهب في هذا الباب مختلفة ، فذهب الحنابلة عدم جواز التداوى بالمحرمات مطلقا ، قال ابن قدامة : « ولا يجوز التداوى بمحرم ، ولا بشئ فيه محرم ، مثل ألبان الأتن ، ولحم شئ من المحرمات ، ولا شرب الخمر للتداوى به ، لما ذكرنا من الخبر » كذا في كتاب الأطعمة من المغني ١١ : ٨٣ ، والشرح الكبير ١١ : ١٠٨ .

وأما الشافعية فجوزوا التداوى بالمحرمات غير المسكرة إذا تعين الشفاء فيها ، فأما التداوى بالمسكر فلا يجوز عندهم أيضا . قال النووي في المجموع ، شرح المذهب ٩ : ٥٢ « مذهبنا جواز التداوى بجميع النجاسات سوى المسكر ودليلنا حديث العرنين ، وهو

في الصحيحين كما سبق ، وهو محمول على شربهم الأبول للتداوى ، كما هو ظاهر الحديث وحديث "لم يجعل شفاءكم" محمول على عدم الحاجة إليه ، بأن يكون هناك ما يغنى عنه ، ويقوم مقامه من الأدوية الطاهرة ، وقال البيهقي : هذان الحديثان إن صحا حملا على النهى عن التداوى بالمسكر ، وعلى التداوى بالحرام من غير ضرورة ، للجمع بينها وبين حديث العرنين .

وأما المالكية فذهبهم في هذا الباب كذهب الحنابلة ، فإنهم لا يجوزون التداوى بالحرم بحال ، ويقول الإمام القرطبي في تفسيره من سورة البقرة ٢ : ٢١٣ : « وإن كانت الميتة قائمة بعينها فقد قال سبحانه : لا يتداوى بها بحال ، ولا بخنزير ، لأن منها عوضا حلالا ، بخلاف الحاجة . . . وكذلك الخمر لا يتداوى بها » ويقول المواق في كتاب المباح من التاج والإكليل ٣ : ٢٣٣ : « وأما التداوى بها (أى بالخمر) فمشهور المذهب أنه لا يحل ، وإذا قلنا : إنه لا يجوز التداوى بها لا يجوز استعمالها للضرورة ، فالفرق أن التداوى لا يتيقن البرء بها » .

وأما الحنفية ، فقد اختلفت أقوال علماء هم في المسئلة . فالمشهور عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز التداوى بالحرم ، ويقول الإمام السرخسي رحمه الله في باب الوضوء والغسل من الميسوط ١ : ٥٤ : « وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز شربه (يعنى بول ما يוכל لحمه) للتداوى وغيره ، لقوله ﷺ : إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وعند محمد يجوز شربه للتداوى وغيره ، لأنه طاهر عنده ، وعند أبي يوسف يجوز شربه للتداوى لا غير ، عملا بحديث العرنين » .

ويقول ابن نجيم في البحر الرائق ١ : ١١٥ : « وقال أبو يوسف : يجوز للتداوى ، لأنه لما ورد الحديث به في قصة العرنين جاز التداوى به وإن كان نجسا . . . ووجه قول أبي حنيفة أنه نجس ، والتداوى بالطاهر المحرم ، كابن الأثان لا يجوز ، فظنك بالنجس ، ولأن الحرمة ثابتة ، فلا يعرض عنها إلا بتيقن الشفاء ، وتأويل ما روى في قصة العرنين أنه عليه السلام عرف شفاءهم فيه وحيا ، ولم يوجد تيقن شفاء غيرهم ، لأن المرجع فيه الأطباء ، وقولهم ليس بحجة قطعية ، وجاز أن يكون شفاء قوم دون قوم ، لاختلاف الأمزجة ، حتى لو تعين الحرام مدفعا للهلاك الآن يحل ، كالبينة والخمر عند الضرورة » .

ولكن أكثر مشايخ الحنفية أفتوا بجواز التداوى بالحرام إذا أخبر طبيب حاذق بأن المريض ليس له دواء آخر ، فقد قال ابن نجيم رحمه الله في البحر الرائق ١ : ١١٦ : « وقد وقع الاختلاف بين مشايخنا في التداوى بالحرم ، ففي النهاية عن الذخيرة : الاستشفاء بالحرام

يجوز إذا علم أن فيه شفاء ، ولم يعلم دواء آخر ، اه وفي فتاوى قاضى خان معزبا إلى نصر ابن سلام : معنى قوله عليه السلام : " إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم " إنما قال ذلك فى الأشياء التى لا يكون فيها شفاء ، فأما إذا كان فيها شفاء فلا بأس به ، ألا ترى أن العطشان يحل له شرب الخمر للضرورة اه وكذا اختار صاحب الهداية فى التجنيس ، فقال : إذا سال الدم من أنف إنسان يكتب فاتحة الكتاب بالدم على جبهته وأنفه ، يجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة . ولو كتب بالبول إن علم أن فيه شفاء لا بأس بذلك ، لكنه لم ينقل . وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الاستشفاء . ألا ترى أن العطشان يجوز له شرب الخمر ، والجائع يحل له أكل الميتة اه .

وحاصل ما ذكره أن مشايخ الحنفية أفتوا بقول أبى يوسف رحمه الله فى جواز التداوى فيما إذا لم يعلم الطبيب له دواء آخر . ولم أجد : هل اشترط الإمام أبو يوسف ذلك فى مذهبه أولا ، والظاهر مما نقله السرخسى وابن نجيم أنه يرى جواز التداوى مطلقا ، ولكن المشايخ إنما اختاروا قوله فى صورة خاصة ، وهى إذا لم يعلم الطبيب دواء سوى ذلك .

واستدل من حرم التداوى بالحرمات بأحاديث متعددة :

١- أخرج أبو داود فى باب الأدوية المكروهة من كتاب الطب عن أبى الدرداء : « قال رسول الله ﷺ : إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تتداؤوا بحرام » .

٢- وأخرج أيضا عن عبد الرحمن بن عثمان : « أن طيبيا سأل النبى ﷺ عن ضفدع يجعلها فى دواء ، فنهاه النبى ﷺ عن قتلها » .

٣- وأخرج عن أبى هريرة ، قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الدواء الخبيث » .

٤- وأخرج عن وائل بن حجر رضي الله عنه : « ذكر طارق بن سويد ، أو سويد بن طارق ، سأل النبى ﷺ عن الخمر ، فنهاه ، ثم سأله فنهاه ، فقال له : يا نبى الله ! إنها دواء ، قال النبى ﷺ : لا ، ولكنها داء » وأخرجه أيضا ابن ماجه فى الطب (رقم ٣٥٠٠) والدارمى فى الأشربة ٢ : ٣٨ (رقم ٢١٠٢) .

٥- أخرج ابن حبان فى صحيحه ، قال : أخبرنا أحمد بن على بن المنفى ، حدثنا أبو خيثمة ، حدثنا جرير ، عن الشيبانى ، عن حسان بن مخرق ، قال : قالت أم سلمة :

ففعّلوا ، فصمّوا ، ثم ما لوا

« اشتكت ابنة لي ، فنبذت لها في كوز ، فدخل رسول الله ﷺ وهو يغلي ، فقال : ما هذا ؟ فقلت : إن ابنتي اشتكت ، فنبذت لها هذا ، فقال ﷺ : إن الله لم يجعل شفاءكم في حرام » وراجع موارد الظمان للهيثمي ، ص ٣٣٩ ، رقم ٣٩٧ .

٦- وأخرج الطحاوي في باب ما يوكل لحمه من شرح معاني الآثار قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « ما كان الله لي يجعل في رجس أو فيها حرم شفاء » وفي رواية أخرى عن أبي وائل ، قال : « اشتكى رجل منا ، فنعت له السكر ، فأتيينا عبد الله ، فسألناه ، فقال : إن الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم » وهذا الأثر قد ذكره البخاري تعليقا في الأشربة ، باب شراب الخلاء والغسل .

٧- وأخرج الطحاوي أيضا عن عطاء ، قال : قالت عائشة : « اللهم لا تشف من استشفى بالخمير » .

ومن رأى جواز التدوي بالمحرم أجاب عن هذه الأحاديث بأنها محمولة على حالة الاختيار ، يعني : إذا علم للمرض دواء آخر ، وهذا الجواب قد اختاره العيني في عمدة القاري ١ : ٢٩٠ ، وشيخنا الأنور رحمه الله في فيض الباري ١ : ٣٢٩ ، والشيخ السهاري في بذل المجهود ١٦ : ١٩٩ ، والشيخ البنوري في معارف السنن ١ : ٢٧٨ ، وكذلك الشيخ الكاندلوي في أمانى الأخبار ٢ : ١١٥ ، وزاد عن ابن حزم : « جاء اليقين بإباحة الميتة والخنزير عند خوف الملاك من الجوع ، فقد جعل تعالى شفاءنا من الجوع المهلك فيما حرم علينا في غير تلك الحال ونقول : نعم ، إن الشيء مادام حراما علينا فلا شفاء لنا فيه ، فإذا اضطررنا إليه فلم يحرم علينا حينئذ ، بل هو حلال ، فهو لنا حينئذ شفاء ، وهذا ظاهر الخبر » .

قوله : « فصمّوا » وزاد الإسماعيلي في روايته عن ثابت : « ورجعت إليهم ألوانهم ، كذا في الفتح .

قوله : « ثم مالوا على الرعاء » بكسر الراء ، جمع راع ، كصاحب وصحاب ، ووقع في بعض النسخ : « الرعاة » وهو جمع الراعى أيضا ، كقاض ، وقضاة ، وهما لغتان صحيحتان . أفاده النووي رحمه الله تعالى .

على الرعاء ، فقتلوهم ، وارقدوا عن الإسلام ، وساقوا ذود رسول الله ﷺ ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فبعث في إثرهم .

وأخرج أبو عوانة في صحيحه من رواية معاوية بن قرة ، عن أنس : « فقتلوا أحد الراعيتين ، وجاء الآخر قد جزع ، فقال : قد قتلوا صاحبي ، وذهبوا بالإبل » وذكر ابن إسحاق في المغازي أن اسم الراعي المقتول " يسار " ، ورواه الطبراني موصولا من حديث سلمة بن الأكوع بإسناد صالح ، قال : « كان للنبي ﷺ غلام يقال له : يسار » ، زاد ابن إسحاق : « أصابه في غزوة بني ثعلبة » قال سلمة : « فرآه يحسن الصلاة ، فأعققه ، وبعثه في لقاح له بالحررة ، فكان بها » فذكر قصة العرنين أنهم قتلوه . كذا في فتح الباري ١ : ٣٣٩ .

ثم الظاهر من حديث الباب أنهم قتلوا رعاة أكثر من واحد ، والظاهر مما ذكرنا من الروايات ومن الروايات الأخرى عند المصنف ، وعند البخاري وغيره : أن المقتول كان واحدا ، وهو يسار . فيحتمل أن يكون إبل الصدقة لها رعاة غير يسار ، فقتل بعضهم مع يسار ، فاقصر بعض الرواة على يسار ، لأنه كان راعي لقاح النبي ﷺ . ولكن رجح الحافظ في الفتح قول أصحاب المغازي إنهم لم يقتلوا إلا راعي واحد ، وإما ذكره راوي حديث الباب بالمعنى ، فتجاوز في الإتيان بصيغة الجمع ، والله أعلم .

قوله : " فقتلوهم " وذكر ابن سعد في طبقاته ٢ : ٩٣ أن يسارا مولى رسول الله ﷺ قاتلهم في نفر ، فقطعوا يده ورجله وعرزوا الشوك في لسانه ، وعينيه ، حتى مات ، رحمه الله تعالى ورضى عنه .

قوله : " وساقوا ذود رسول الله ﷺ " يعني : إبله ، والسدود اسم جمع للإبل ، وقد أخرج الواقدي في مغازيه ٢ : ٥٧٠ من طريق ابن أبي سبرة ، عن مروان بن أبي سعيد ابن المعلی رواية يؤخذ منها أنها كانت ست عشرة لقحة غزارا ، فنحروا منها واحدة يقال لها الحناء ، فبقيت خمس عشرة لقحة ردت إلى النبي ﷺ .

قوله : " فبعث في إثرهم " وتفصيله ما أخرجه الواقدي في كتاب المغازي ٢ : ٥٦٩ ، من طريق خارجة بن عبد الله ، عن يزيد بن رومان ، قال في حديثه : « فبعث رسول الله ﷺ في إثرهم عشرين فارسا ، واستعمل عليهم كرز بن جابر الفهري فخرجوا في طلبهم ،

فأنى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل أعينهم .

حتى أدركهم الليل ، فباتوا بالحرة وأصبحوا ، فاغتدوا لا يدرون أين يسلكون ؟ فإذا هم بامرأة تحمل كتف بعير ، فأخذوها فقالوا : ما هذا معك ؟ قالت : مررت بقوم قد نحروا بعيراً ، فأعطوني . قالوا : أين هم ؟ قالت : هم بتلك القفار من الحرة ، إذا وافيت عليها رأيتم دخانهم . فساروا حتى أتوهم حين فرغوا من طعامهم ، فأحاطوا بهم فسألوهم أن يستأسروا ، فاستأسروا بأجمعهم ، لم يفلت منهم إنسان ، فربطوهم ، وأردفوهم على الخيل ، حتى قدموا بهم المدينة ، فوجدوا رسول الله ﷺ بالغابة ، فخرجوا نحوه .

وتسمى هذه السرية سرية كرز بن جابر الفهري . وبهذا الاسم يذكره أصحاب السير والمغازي ، وذكر الواقدي عن بعض ولد سلمة بن الأكوع : أن سلمة بن الأكوع أخبره بعدة العشرين فارساً الذين كانوا في هذه السرية ، فقال سلمة : أنا ، وأبو رهم الغفاري ، وأبو ذر ، وبريدة بن الحصيب ، ورافع بن مكيث ، وجندب بن مكيث ، وبلال بن الحارث المزني ، وعبد الله بن عمرو بن عوف المزني ، وجعل بن سراقه ، وصفوان بن معطل ، وأبروعة معبد بن خالد الجهني ، وعبد الله بن بدر ، وسويد بن حضرة ، وأبوضبيس الجهني .

وذكر الحافظ في الفتح ١ : ٣٤٠ عن مغازي موسى بن عقبة أن أمير هذه السرية سعيد ابن زيد أو سعد بن زيد الأشهلي ، ثم جمع بين الروايات بأن ابن زيد الأشهلي كان رأس الأنصار ، وكرز بن جابر كان أمير السرية بأجمعها ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " فأنى بهم " وأخرج الواقدي ٢ : ٥٧٠ عن يزيد بن رومان ، قال : « حدثني أنس بن مالك ، قال : فخرجت أسمى في آثارهم مع الغلمان ، حتى لقي بهم النبي ﷺ بالزغبة بمجمع السيول . فأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم ، وسملت أعينهم ، وصلبوا هناك . قال أنس : إني لواقف أنظر إليهم . »

قوله : " وسمل أعينهم " قال الخطابي : « السمل فقأ العين . بأى شئ كان ، قال أبو ذؤيب الهذلي :

والعين بعدهم ، كأن حداقها

سملت بشوك ، فهي عورتهم

كذا في معالم السنن ٦ : ٢٠٢ وفتح الباري ١ : ٣٤٠ ، وقال ابن الأثير في جامع الأصول ٣ : ٤٩١ : « سملت عينه : إذا فقت بحديدة محجمة » .

وسياتي في الرواية الآتية : « وسمرت أعينهم » والتسمير ، والسمر : أن تحمى للعين مسامير الحديد ، وتكحل بها ليذهب بصرها ، كما في جامع الأصول .

فأما قطع الأيدي والأرجل ، فكان حدا للمحاربة ، أو قصاصا لما فعلوه بيسار موسى رسول الله ﷺ ، وأما سمل الأعين ، فالجمهور على أنه كان قصاصا ، واستدلوا به على وجوب المائلة في قصاص كل جنابة . والخنفية على أنه لا قود إلا بالسيف ، فيحملون حديث الباب على التعزير والسياسة ، أو على أنه منسوخ بأحاديث النهي عن المثلة ، ويدل على النسخ ما ذكره الترمذي في جامعه عن ابن سيرين أنه قال : « إنما فعل النبي ﷺ هذا قبل أن تنزل الحدود » . وسياتي تفصيل الكلام على هذه المسألة في الباب الآتي إن شاء الله تعالى .

وربما يعترض بعض ملاحدة عصرنا على هذه القصة بأن العقوبة التي عاقبهم النبي ﷺ بها قاسية جدا ، ولكنك رأيت أن ما فعله العرنيون أقسى منه بكثير ، وأبعد عن المروءة والإنسانية ، فإنهم لم يردوا عن الإسلام فحسب ، وإنما جازوا رسول الله ﷺ وأصحابه على منتهى الجسامة ، مجازاة لا تنصور من إنسان يحمل قدراً أدنى من المروءة والإنسانية . إنهم أتوا رسول الله ﷺ في حالة الجوع والهزال ، والمرض والسقام ، فسأوهم النبي ﷺ وأطعمهم ، ثم من عليهم بإرسالهم إلى إبل الصدقة ، وأباح لهم ألبان لقاحه ، وهياهم كل ما يحتاجون إليه من غذاء محسى ، وهواء لطيف ، ودواء مفيد ، واثمنهم على رعايته وأمواله . ولكنهم ارتدوا عن الإسلام ، وانتهبوا الإبل ، وقتلوا راعي رسول الله ﷺ دون أي ذنب منه ، أو تقصير ، وقطعوا يده ورجله ، وسملوا عينه بأشواك .

والحق أنهم كانوا يستحقون أقسى ما يكون من عذاب ، ولكن رسول الله ﷺ لم يفعل بهم إلا مثل ما فعلوه براعى رسول الله ﷺ ، المعصوم المظلوم . فلا يقدح في إقامة مثل هذه العقوبة على مثل هؤلاء الظلمة الطغاة ، إلا من أعمته عداوة الإسلام والمسلمين .

ولبتنبه أن الشافعي رحمه الله قد أخرج في مسنده من طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي بن الحسين ، قال : « لا والله ! ما سمل رسول الله ﷺ عينا ،

وتركهم في الحرية ، حتى ماتوا .

ولازاد أهل اللقاح على قطع أيديهم ، وأرجلهم ، راجع ترتيب مسند الشافعي للسندی ٢ : ٨٦ . ولكن في إسناده إبراهيم ابن أبي يحيى ، المعروف بضعفه ، وقد بسطنا عليه الكلام في باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة من كتاب الهبات . وذكرنا أن الشافعي كان يحسن الظن به ، ثم هذا الحديث مرسل ، لأن على بن الحسين من التابعين . فلا يقاوم هذا الحديث ما ثبت عن الثقات في أحاديث موصولة قوية الإسناد ، وظاهر أن المذهب مقدم على النافي ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " وتركهم في الحرية " هي أرض ذات حجارة سود ، معروفة بالمدينة . وإنما ألقوا فيها لأنها قرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا . كذا في فتح الباري .

قوله : " حتى ماتوا " وإنما كانوا قد استحقوا عقوبة الإعدام مجناتين : الخرابية ، والارتداد ، فلننضم على أحكام هاتين المجناتين ، فإنها هما المقصودتان بإيراد هذا الحديث في هذا الباب ، والله سبحانه الموفق .

أحكام الخرابية

الخرابية : هي قطع الطريق ، وهو الخروج لأخذ المال على سبيل المغالبة . على وجه يمنع المارة عن المرور ، وينقطع الطريق ، سواء كان القطع من جماعة ، أو من واحد ، بعد أن يكون له قوة القطع . ويشترط الحنفية والحنابلة أن يكون مع المحارب سلاح ، أو ما هو في حكم السلاح ، كالعصا ، والحجر ، والخشبة ، ونحوها ، ولكن المالكية والشافعية لا يشترطون ذلك ، وإنما يكفي عندهم أن يعتمد المحارب على قوته ، وأن يستعمل أعضائه ، كاللكر ، والضرب بجمع الكف ، بل يكفي مالك بالخادعة ، والغيلة وسقي المسكر ، دون استعمال القوة . وراجع بدائع الصنائع للسكاساني ٧ : ٩٠ و ٩١ لمذهب الحنفية ، والمغني لابن قدامة (١) ١٠ : ٣٠٤ لمذهب الحنابلة ، ومغني المحتاج للشرعيني ٤ : ١٨٠ ، لمذهب الشافعية ، وشرح الدردير بحاشية الصاوي ٤ : ٤٩٢ لمذهب المالكية .

(١) وليتنبه أن ابن قدامة ذكر مذهب أبي حنيفة أنه يشترط للخرابية أن يكون مع المحارب سلاح محدد ، ومن كان معه عصا أو حجر لا يعد محارباً - وفيه تسامح ، لأن الصحيح من مذهب أبي حنيفة ما ذكرنا عن البدائع . وكذلك تسامح ابن قدامة في نقله

وفرق أبو يوسف رحمه الله بين الليل والنهار ، فاشتراط السلاح في النهار ، ولم يشترطه في الليل . واكتفى بالعصا والحجر ، كما في البدائع ٧ : ٩٢ وبه أفتى المتأخرون من مشايخ الحنفية كما في رد المختار ٤ : ٢٣٢ ومتن الدر المختار ٤ : ٣٣٥ وعلمه ابن عابدين بدفع شر المتغلبة المفسدين . وإن هذا التعليل يقتضى مزيد التوسعة في عصرنا المملو بالفساد ، فإنه قد اخترع المحاربون أساليب متنوعة للعدوان على المعصومين ، مما لا يستعمل فيه سلاح بالنهار ، ومع ذلك لا يتمكن المعتدى عليه من الاستغاثة ، فلو قضى الإمام بقول الشافعية أو المالكية اليوم كان أولى لاستئصال التمردين من قطاع الطرق .

حكم الحراية بدون قصد المال ، واختطاف الطائرات

ثم مقتضى كتب الحنابلة أن الحراية إنما تتحقق إذا كان الخروج بقصد أخذ المال ، لا غير ، والظاهر من كتب الشافعية والمالكية أنهم لا يشترطون ذلك ، بل إذا كان الخروج للاعتداء على النفس من القتل ، والإرهاب ، ومنع سلوك المسارة ، كان ذلك حراية أيضا . فقد عرفه الرملى الشافعى الصغير في نهاية المحتاج ٨ : ٢ بقوله : « هو البروز لأخذ مال ، أو لقتل ، أو لإرهاب مكبرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الغوث » . وعرفه الدردير المالكي رحمه الله في شرحه لمختصر خليل ٤ : ٤٩١ بقوله : « المحارب الذى يترتب عليه أحكام الحراية قاطع الطريق ، أى يخيفها ، لمنع سلوك ، أى مرور فيها ، ولو لم يقصد أخذ مال المارين ، كانت الطريق في فلاة أو عمران » .

ولم أجد هذه الصراحة في كتب الحنفية ، وعبارات الفقهاء الحنفية في ذلك مجملة ، ولكن مقتضى عبارة الدر المختار أن قطع الطريق يتحقق بدون قصد المال ، إذا أراد بذلك الاعتداء على معصوم ، ونصه : « من قصده (يعنى قطع الطريق) ولو في المصر ليلا ، به يفتى ، وهو معصوم ، على شخص معصوم ، ولو ذميا إلخ » فإنه لم يشترط قصد أخذ المال . وقال الكاسانى في البدائع ٧ : ٩٢ في دليل عقوبة قتلهم إذا قتلوا ولم يأخذوا المال :

مذهب الشافعى أنه يشترط عنده أن يكون معه سلاح ، أو عصا ، أو حجر ، فإن الصحيح من مذهبه أنه لا يشترط السلاح ، وإنما تكفى القوة ، قال الشريينى : « لا يشترط في قاطع الطريق عدد ، ولا ذكورة ، ولا سلاح » راجع مغنى المحتاج ٤ : ١٨٠ ، وقال في الإقناع : « وإن كان البارز واحدا . أو أثنى ، أو بلا سلاح » راجع حاشية البجيرمى على الخطيب

« أنهم لما قتلوا ، ولم يأخذوا المال أصلا علم أن مقصودهم القتل : لا المال ، والقتل جناية متكاملة في نفسها ، فيجازى بعقوبة متكاملة » فهذا يدل على أنهم إذا قصدوا القتل ، ولم يقصدوا أخذ المال فلأنهم محاربون عند الحنفية أيضا ، وهو الظاهر من إطلاق قوله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا إلخ » فإنه لم يشترط فيه قصد أخذ المال .

وإذا تقرر هذا ، فالظاهر أن ما يفعله البعض في زماننا من اختطاف الطائرات داخل في حد الخرابة وقطع الطريق عند الشافعية والمالكية نصا ، وعند الحنفية استنباطا ، لأن أقل ما يقصده هؤلاء ، هو التخويف ، فينبغي أن تكون عقوبة ذلك عوبة قطع الطريق ، والله أعلم .

هل يشترط في الخرابة أن تكون خارج مصر؟

ثم اشترط أبو حنيفة رحمه الله في حد قطع الطريق أن يقع قطع الطريق خارج مصر ، فإن كان في مصر ، فإنه ليس محاربة موجبة للحد ، وهو قول الثوري ، وإسحاق ، وهو مختار الخرق من الحنابلة ، ومحمد بن الحسن من الحنفية . وحجتهم أن قطع الطريق إنما يكون خارج مصر ، لأن من كان في مصر يلحق به الغوث غالبا ، فتذهب شوكة المعتدين ، ويكونون مختلسين ، والمختلس ليس بقاطع ، ولا حد عليه .

ولم يشترط الشافعية والمالكية وأكثر الحنابلة كونهم خارج مصر ، ولكن اشترطوا أن يكون المقطوع عليهم لا يرجون الغوث ، إما لبعدهم عن مصر ، أو لضعف السلطان ، أو لأن قطاع الطريق منعوا عليهم الاستغاثة ، حتى لو دخلوا دارا ، ومنعوا أهلها من الاستغاثة كانوا قطاعا للطريق ، كما في مغنى المحتاج ٤ : ١٨١ وشرح الدردير مع حاشية الصاوي ٤ : ٤٩١ و ٤٩٢ ، والمغنى لابن قدامة ١٠ : ٣٠٣ .

وأما أبو يوسف رحمه الله فلم يشترط شيئا من ذلك ، وقال : إنهم إذا قطعوا الطريق في مصر يقيم عليهم الحد ، لأن السبب قد تقرر ، وهو أخذ المال والقتل على وجه المحاربة والمجاهرة ، وجريمتهم مباشرة ذلك في مصر أغلظ من جريمتهم بمباشرة ذلك في المفازة ، لأن تغليظ الجريمة باعتبار المجاهرة ، والاعتماد على ما لهم من المنعة ، وهذا في مصر أظهر . كذا في مبسوط السرخسي ٩ : ٢٠١ .

ثم قال السرخسي رحمه الله : « وقد قال بعض المتأخرين : إن أبا حنيفة رحمه الله أجاب بذلك بناء على عادة أهل زمانه ، فإن الناس في مصر ، وفيما بين القرى كانوا يحملون

السلاح مع أنفسهم ، فثبت مع ذلك تمكن دفع القاصد من قطع الطريق ، وأخذ المال ، والحكم لا ينبئ على نادر ، وكذلك فيما بين الحيرة إلى الكوفة كان يندر ذلك لكثرة العمران ، واتصال عمران أحد الموضعين بالموضع الآخر . فأما اليوم فقد ترك الناس هذه العادة ، وهى حل السلاح فى الأمصار ، فيتحقق قطع الطريق فى الأمصار ، وفيما بين القرى موجبا للحد .

وعلى كل حال ، فقد أفتى المتأخرون من الحنفية على قول أبى يوسف رحمہ اللہ ، كما حكاه ابن الہمام فى فتح القدير ٤ : ٢٧٥ عن شرح الطحاوى ، وقال ابن نجيم فى البحر الرائق ٥ : ٦٧ : « وعليه الفتوى لمصلحة الناس » ، وقال ابن عابدين فى رد المختار ٣ : ٢٣٢ « هو رواية عن أبى يوسف أفتى بها المشايخ دفعا لشر المتغلبة المفسدين » فلا يشترط اليوم لإقامة حد الحراية أن يقع قطع الطريق خارج مصر ، ولا أن يكون بسلاح ، ولا أن يقصد أخذ المال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

عقوبة الحراية

وأما عقوبة الحراية ، فتختلف باختلاف الأحوال ، فإن أخذ المحاربون قبل أن يأخذوا مالا أو يقتلوا أحدا ، حبسوا بعد التعزير ، حتى يتوبوا بظهور سيما الصلحاء عليهم ، أو يموتوا .

وإن أخذوا مالا بقدر نصاب قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإن قتلوا معصوما ولم يأخذوا مالا قتلوا حدا ، لا قصاصا ، فلا يصح عفو الأولياء عنهم ، ويستوى فيه القتل بالمشغل وبالمحدد .

وإن قتلوا وأخذوا مالا خير الإمام ، فإن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، ثم قتلهم أو صلبهم ، أو فعل الثلاثة ، أو قتل ، و صلب ، أو قتل فقط ، أو صلب فقط وهذا مذهب الحنفية ، كما فصله الزيلعى ، وحكاه فى الدر المختار .

ومذهب الشافعية قريب من مذهب الحنفية ، غير أنه يرى فى الصورة الرابعة (وهى ما جمع فيه المحاربون بين أخذ المال والقتل) أنه لا تقطع فيها أيدي المحاربين وأرجلهم ، وإنما يقتلون ، ويصلبون ، كما فى مغنى المحتاج ٤ : ١٨٢ .

وأما المالكية فيوافقون الحنفية والشافعية فى الصورة الثالثة فقط ، (وهى إذا قتل المحاربون أحدا ، ولم يأخذوا مالا) بأن عقوبتهم القتل حدا ، لا قصاصا ، وأما الصور

الثلاثة الأخرى فيخبر الإمام في جميعها بين أن يقتلهم ، أو يجمع بين الصلب والقتل ، أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو غربهم من البلاد بعد ضربهم تعزيراً . فيفعل فيما يرى المصلحة من هذه الحدود الأربعة نظراً إلى أحوال كل قضية ، وراجع الدردير ٤ : ٤٩٣ إلى ٤٩٥ .

وأما الحنابلة ، فذهبهم مذهب الشافعية ، غير أنهم يقولون في الصورة الأولى (وهي إذا أخاف المحاربون السبيل ، ولم يقتلوا ، ولم يأخذوا مالا) إنهم ينفون من الأرض بتشريدهم عن البلاد ، ولا يتركون أن يأووا ببلد ، كما في المغني لابن قدامة ١٠ : ٣٣ .

والأصل في هذا الباب قوله تعالى في سورة المائدة : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) .

فرأى الإمام مالك رحمه الله أن حرف " أو " في هذه الآية للتخيير ، فترك للإمام الخيار في أن يوقع أية عقوبة من هذه العقوبات على أي نوع من أنواع الخرابة ، بحسب ما يراه ملائماً . إلا أنه قيد التخيير في حالة القتل ، فجعل الخيار بين القتل والصلب فقط ، وحينئذ أن القتل أصلاً عقوبته القتل ، فلا يعاقب عليه بالقطع ، ولا بالنفي .

وأما الجمهور من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، فلأنهم رأوا أن حرف " أو " في هذه الآية إنما جاء للبيان والتفصيل ، وإنما تترتب العقوبات على قدر الجريمة .

واستدل الجمهور بقول ابن عباس رضي الله عنهما في قطاع الطريق : إذا قتلوا ، وأخذوا المال قتلوا ، وصلبوا . وإذا قتلوا ، ولم يأخذوا المال قتلوا ، ولم يصلبوا . وإذا أخذوا المال ، ولم يقتلوا ، قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف . وإذا أخافوا السبيل ، ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض . أخرجه الشافعي رحمه الله في مسنده ، وراجع ترتيب مسنده للسندی ٢ : ٨٦ ، وفي إسناده إبراهيم ابن أبي يحيى ، وقد بسطنا الكلام عليه في كتاب الهبات ، باب تحريم الرجوع في الصدقة ، وذكرنا أن الشافعي كان يحسن فيه الرأي .

ولكن أخرجه ابن جرير في تفسيره ٦ : ١٢٢ من غير طريقه ، فقال : « حدثني محمد ابن سعد : قال : حدثني أبي ، قال : حدثني عمي ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قوله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله (إلى قوله) : أو ينفوا من الأرض ، قال : إذا حارب فقتل . فعليه القتل إذا ظهر عليه قبل توبته ، وإذا حارب ،

وأخذ المال وقتل : فعليه الصلب إن ظهر عليه قبل توبته . وإذا حارب ، وأخذ ولم يقتل : فعليه قطع اليد والرجل من خلاف إن ظهر عليه قبل توبته . وإذا حارب ، وأخاف السبيل : فإنما عليه النفي . وكذلك رواه ابن جرير عن أبي مجلز ، وحسين ، والحسن البصرى ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة رضى الله عنهم أجمعين . وراجع لتفصيل هذه المسألة ودلائلها إعلاء السنن لشيخنا التهانوى رحمه الله ١١ : ٧٢٠ .

وأما النفي من الأرض فقد فسرهُ الجمهور بالحبس ، لأن النفي عن وجه الأرض غير ممكن ، وإلى بلدة أخرى استضرار بالغير ، ومعلوم أن المراد بالنفي زجره عن إخافة السبيل ، وكف أذاه عن المسلمين ، فإن ذهب إلى بلد آخر من بلاد المسلمين لم ينقطع أذاه ، وإن نفي إلى دار الحرب ففيه تعريض المسلم للردة ، فتعين أن يكون المراد الحبس ، لأن المحبوس منقطع عن الدنيا ، ولذا قال صالح بن عبد القدوس حين حبسوه :

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها فلسنا من الأموات فيها ولا الأحياء
إذا جاءنا السجن يوماً لحاجة عجبنا ، وقلنا : جاء هذا من الدنيا

كما في غرائب القرآن للنيسابورى ، بهامش ابن جرير ٦ : ٢٦ ، وقد رجح ابن جرير الطبرى أن يحبس في أرض نفي إليها فقال في تفسيره ٦ : ١٢٧ : « لا سبيل إلى نفيه من الأرض إلا بحبسه في بقعة منها عن سائرها ، فيكون منفياً حينئذ عن جميعها » والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم المعروف أن آية المائدة في المحاربين نزلت في العرنيين ، وقد أخرج الطبرى قصة العرنيين في سبب نزول هذه الآية ، ورواه عن أنس ، وجرير بن عبد الله البجلي ، وسعيد بن جبير ، وعبد الله بن عمر ، أو عبد الله بن عمرو ، والسدى ، رحمهم الله تعالى ، ورضى عنهم ، ورواه عبد الرزاق عن أبي هريرة أيضاً ، كما في تفسير ابن كثير ٢ : ٤٩ .

ولكن روى ابن جرير ٦ : ١١٩ عن ابن عباس ، قال : « كان قوم من أهل الكتاب بينهم وبين النبي ﷺ عهد وميثاق فنقضوا العهد ، وأفسدوا في الأرض ، فخير الله رسوله : إن شاء أن يقتل ، وإن شاء أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف » وروى مثله عن الضحاك ، وعكرمة ، والحسن البصرى رحمهم الله .

ثم رجح ابن جرير هذا القول الثانى ، وأن الآية نزلت بعد قصة العرنيين ، فشملت قطاع الطريق من المسلمين وأهل الذمة جميعاً .

وعلى كل حال ، كان العربيون داخلين في حكم الآية بالإجماع ، سواء كانت الآية نزلت فيهم أو بعدهم ، لأنهم قطعوا الطريق ، وأخافوا السبيل ، وأخذوا المال ، وقتلوا راعي رسول الله ﷺ ، وقطع النبي ﷺ أيديهم وأرجلهم ، وقتلهم ، ففي ذلك دليل لمذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز للإمام الجمع بين القطع والقتل على المحارب الذي جمع بين أخذ المال والقتل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

مسألة قتل المرتد

ثم قد يستدل بحديث الباب على أن عقوبة الارتداد هي القتل ، ومن هذه الجهة ترجم المترجمون على حديث الباب : « باب حكم المحاربين والمرتدين » . والصحيح أن العربيين قد استحقوا القتل من جهتين : قطع الطريق ، والارتداد ، فيصح نسبة عقوبتهم إلى كلتا الجهتين .

ولما صارت مسألة قتل المرتد من المسائل التي كثر فيها الشغب في عصرنا من جهة أهل الغرب ومن وافقهم ، أردنا أن نشرح هذه المسألة بشئ من التفصيل ، والله الموفق والمعين .

إن مسألة قتل المرتد كلمة إجماع فيما بين المسلمين من لدن عصر الصحابة إلى يومنا هذا ، وقد أطبقت الفقهاء على أن الارتداد في دار الإسلام جريمة من الجرائم عقوبتها القتل ، ولا نعلم لذلك مخالفا من فقهاء الأمة وعلمائها ؛ حتى جاء القرن الرابع عشر . فطعن أهل الغرب في هذا الحكم بأنه مضاف لمبدأ حرية التفكير ، وحرية الاعتقاد .

فحاول بعض المغرمين بالأفكار الغربية من المنتمين إلى الإسلام أن يدفعوا هذا الطعن ، بإنكار أن تكون عقوبة المرتد انقتل في الإسلام ، كأن هذا الحكم وصمة في جبين الإسلام يريد هؤلاء أن يمحوها ، والعياذ بالله العظيم ، فألفوا من أجل ذلك مقالات ادعوا فيها أن الإسلام لم يجعل القتل عقوبة للارتداد ، وإنما جعله جزاء للمحاربة والبغى .

وجملة ما يتمسك بها هؤلاء تتلخص في أمور :

الأول : قوله تعالى : (لا إكراه في الدين) يقتضى أنه كما لا يجوز إكراه الكافر على قبول الإسلام ، لا يجوز إكراهه على بقاءه في الإسلام أيضا .

والثاني : إن الأحاديث الواردة في قتل المرتد إنما تعنى المرتد المحارب الباغي ، دون المرتد الذي لا يحارب المسلمين .

والثالث : إن الارتداد ليس جريمة قانونية في الدنيا ، وإنما هو إثم عظيم يعاقب عليه في الآخرة ، لأن الله تعالى لم يذكر لهم عقوبة في الدنيا ، وإنما ذكر أنهم يعاقبون في الآخرة ، حيث قال : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) (البقرة : ٢١٨) .

فأما تمسكهم بقوله تعالى : (لا إكراه في الدين) فالجواب عنه أن الآية إنما تبين حكم الكافر الأصلي أنه لا يجبر على الإسلام ، ولا علاقة لها بإباحة الارتداد في شيء ، ولذلك أعقبه الله سبحانه بقوله : (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم) فقد ذكر حكم من دخل الإسلام بعد ما كان كافراً ، ولم يذكر حكم من رجع عن الإسلام ، والعياذ بالله العظيم ، فدل ذلك على أن سياق الآية إنما هو في إسلام الكافر الأصلي ، وأنه لا يجبر على ذلك ، ولو أسلم بظانينة قلبية فقد استمسك بالعروة الوثقى .

وإن جميع الروايات التي وردت في سبب نزول هذه الآية ومصادقها تدل على صحة ما قلناه :

فمنها : ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس ، قال : « نزل هذا في الأنصار ، كانت تكون المرأة مقلاتاً (وهى التى لا يعيش لها ولد) فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده ، فلما أجليت بنو النضير كان فيهم كثير من أبناء الأنصار ، فقالوا : لا ندع أبناءنا (يعنى : لا ندعهم على اليهودية ، بل نجبرهم على الإسلام) فأنزل الله تعالى : لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » وفي رواية : « إنما فعلنا ما فعلنا ونحن نرى أن دينهم أفضل مما نحن عليه ، وأما إذا جاء الله بالإسلام ، فنكرهم عليه فنزلت : لا إكراه في الدين ، من شاء التحق بهم ، ومن شاء دخل في الإسلام » . وقال النحاس : قول ابن عباس في هذه الآية أولى الأقوال لصحة إسنادها ، وأن مثله لا يؤخذ بالرأى . كذا في تفسير القرطبي . ٣ : ٢٨٠ .

ومنها : ما أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣ : ٩ من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « نزلت في رجل من الأنصار من بنى سالم بن عوف يقال له الحسين ، كان له ابنان نصرانيان ، وكان هو رجلاً مسلماً ، فقال للنبي ﷺ : ألا أستكرهما ؟ فإنهما قد أبيا إلا النصرانية . فأنزل الله فيه ذلك » .

ومنها : ما أخرجه ابن أبي حاتم عن أسبق قال : كنت في دينهم مملوكا نصرانيا لعمر بن الخطاب فكان يعرض على الإسلام ، فأبى ، فيقول : لا إكراه في الدين ، ويقول : يا أسبق ! لو أسلمت لاستعنا بك على بعض أمور المسلمين . كذا في تفسير ابن كثير ١ : ٣١١ .

ثم إن هذه الآية ليست على عمومها بالإجماع ، فإن الوثنيين والمجوس في جزيرة العرب لم يقبل منهم إلا الإسلام ، أو السيف . ولرأى كانت الآية على عمومها لما جاز إيجابهم على الإسلام في جزيرة العرب . ومن هنا ذكر بعض المفسرين أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : (يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين) وبقوله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة) وروى ذلك عن ابن مسعود ، وكثير من المفسرين ، كما في تفسير القرطبي ٣ : ٢٨٠ . ولعل مرادهم بكونها منسوخة أن عمومها مخصوص بقتال المشركين في جزيرة العرب .

فكما أن عموم الآية مخصوص بقتال المشركين في الجزيرة ، وقد بينه رسول الله ﷺ ، فكذلك بين رسول الله ﷺ أنها لا تشمل المرتدين ، والأحاديث في ذلك كثيرة نذكر جملة منها :

الأحاديث الدالة على قتل المرتد

١- أخرج البخاري في كتاب استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد (رقم ٦٩٢٢) من طريق عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعا : « من بدل دينه فاقتلوه » .

٢- أخرج مالك في الأقضية من موطأه عن زيد بن أسلم مرسلا : أن رسول الله ﷺ قال : « من غير دينه فاضربوا عنقه » .

٣- عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، قال : « قدم على معاذ ، وأنا باليمن ، ورجل كان يهوديا فأسلم ، ثم ارتد عن الإسلام ، فلما قدم معاذ قال : لا أنزل عن دابتي حتى يقتل . قال : كان قد استتيب قبل ذلك » هذا لفظ أبي داود .

وفي رواية البخاري في استتابة المرتدين ، ورواية المصنف في كتاب الأمانة . « فلما قدم عليه (يعني : قدم معاذ على أبي موسى) قال : انزل ، وألقي له وسادة ، وإذا رجل عنده موثق ، قال : ما هذا ؟ قال : هذا كان يهوديا ، فأسلم ، ثم رجع دينه دين السوء ، فتهود ، قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله ، فقال : اجلس ، نعم . قال :

لا أجلس حتى يقتل ، قضاء الله ورسوله ، ثلاث مرات ، فأمر به فقتل .

٤- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه ، المفارق للجماعة » أخرجه الجماعة ، وسيأتي عند المصنف في باب ما يباح به دم المسلم .

٥- عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف ، عن عثمان بن عفان أشرف يوم الدار ، فقال : « أنشدكم بالله ، أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : زنا بعد إحصان ، أو كفر بعد إسلام ، أو قتل نفس بغير حق ، فيقتل به ، فوالله ما زنيت في جاهلية ولا إسلام ، ولا ارتددت منذ بايعت رسول الله ﷺ ، ولا قتلت النفس التي حرم الله » أخرجه الترمذي في الفتن ، باب ما جاء لا يحل دم امرئ إلا بإحدى ثلاث ، رقم ٢١٥٩ ، والنسائي في تحريم الدم ، باب ذكر ما يحل به دم المسلم ، وأبو داود في الديات باب الإمام يأمر بالعفو في الدم ، رقم ٤٥٠٢ ، وإسناده صحيح .

٦- عن جرير رضي الله عنه ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « إذا أبق العبد إلى الشرك فقد حل دمه » أخرجه أبو داود في كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد ، رقم ٤٣٦٠ ، وسكت عليه هو ، والمتنري في تلخيصه .

٧- عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، كما صرح به الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ : ٢٦١ .

٨- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من بدل دينه فاقتلوه » رواه الطبراني في الأوسط ، وإسناده حسن ، كما في مجمع الزوائد ٦ : ٢٦١ .

٩- عن عصمة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه » رواه الطبراني ، وفيه الفضل بن المختار ، وهو ضعيف كما في مجمع الزوائد ، غير أنه مؤيد بما ذكرنا من الأحاديث .

١٠- عن عبد الرحمن بن ثوبان : أن رسول الله ﷺ قال في خطبته : « إن هذه القرية ، يعني المدينة ، لا يصلح فيها قبلتان ، فأبما نصراني أسلم ، ثم تنصر ، فاضربوا عنقه » قال الهيثمي : رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه ولكن مفهومه معتضد بما ذكرنا من الأحاديث .

١١- عن ابن عباس ، قال : « كان عبد الله بن سعد بن أبي السرح يكتب لرسول الله ﷺ ، فأزله الشيطان ، فليحق بالكفار ، فأمر به رسول الله ﷺ أن يقتل يوم الفتح ، فاستجار له عثمان بن عفان ، فأجاره رسول الله ﷺ » أخرجه أبو داود ، رقم ٤٣٥٨ وقال المنذرى فى تلخيصه : « فى إسناده على بن الحسين بن واقد ، وفيه مقال ، وقد تابعه عليه على بن الحسين بن شقيق ، وهو من الثقات » .

وكان سبب استجارته أنه تاب من رده ، ورجع إلى الإسلام ، كما هو مصرح فى ما أخرجه أبو داود نفسه عن سعد ، قال : « لما كان يوم فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن أبي سرح عند عثمان بن عفان ، فجاء به ، حتى أوقفه على النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! بايع عبد الله ، فرفع رأسه ، فنظر إليه ثلاثاً ، كل ذلك يابى ، فبايعه بعد ثلاث ، ثم أقبل على أصحابه ، فقال : أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حين رآنى كففت يدي عن بيعته ، فيقتله ، فقالوا : ما ندرى يا رسول الله ! ما فى نفسك . ألا أو مات إلينا بعينك ؟ قال : إنه لا ينبغي لنبى أن تكون له خائنة الأعين » . قال المنذرى : « وفى إسناده إسماعيل ابن عبد الرحمن السدى ، وقد أخرج له مسلم ، ووثقه الإمام أحمد ، وتكلم فيه غير واحد » كذا فى تلخيص أبي داود للمنذرى ٦ : ١٩٨ رقم ٤١٩٣ .

١٢- عن حارثة بن مضرب رضي الله عنه : « أنه أتى عبد الله - يعنى ابن مسعود - بالكوفة ، فقال : ما بينى وبين أحد من العرب حنة ، وإنى مررت بمسجد لبنى حنيفة ، فإذا هم يؤمنون بمسيحة ، فأرسل إليهم عبد الله ، فجئى بهم ، فاستتابهم ، غير ابن النواحة ، قل له : سمعت رسول الله ﷺ يقول لك : لولا أنك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة بن كعب - وكان أميراً على الكوفة - فضرب عنقه فى السوق ، ثم قال : من أراد أن ينظر إلى ابن النواحة ، فلينظر إليه قتيلاً بالسوق » أخرجه أبو داود فى الجهاد ، باب فى الرسل ، رقم ٢٧٦٢ ، وإسناده حسن قد سكت عليه أبو داود والمنذرى ، وأخرجه النسائى أيضاً .

١٣- عن عكرمة ، قال : « أتى على رضي الله عنه بزنادقة ، فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله ﷺ ، قال : لا تعذبوا بعذاب الله ، ولقتلتهم ، لقول رسول الله ﷺ : من بدل دينه فاقتلوه » أخرجه البخارى فى استتابة المرتدين ، باب حكم المرتد والمرتدة ، وفى الجهاد ، باب لا يعذب بعذاب الله . وأخرجه الترمذى فى الحدود ، باب ما جاء فى المرتد ، رقم ١٤٥٨ ، وأبو داود فى الحدود ، باب

الحكم فيمن ارتد ، رقم ٤٣٥١ ، والنسائي في تحريم الدم ، باب الحكم في المرتد ، وأحمد في مسنده ١ : ٢٨٢ .

١٤- عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، قال : « إن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح ، وعلى رأسه المغفر . فلما نزع جاء رجل ، فقال : إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال : أفتلوه » أخرجه الشيخان وغيرهما . وهذا لفظ البخاري في جزاء الصيد ، رقم ١٨٤٦ :

وكان سبب قتله ما ذكره ابن إسحاق ، قال : « وعبد الله بن خطل رجل من بني نعيم ابن غالب ، وإنما أسر بقتله أنه كان مسلماً ، فبعثه رسول الله ﷺ مصدقاً ، وبعث معه رجلاً من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه ، وكان مسلماً ، فنزل منزلاً ، وأمر المولى أن يذبح له تيساً ، فيصنع له طعاماً ، فقام ، فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً ، فعدا عليه ، فقتله ، ثم ارتد مشركاً ، وكانت له قينتان : فرتني وصاحبتهما ، وكانتا تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ ، فأمر رسول الله ﷺ بقتلها معه » كذا في سيرة ابن هشام ، مع الروض الأنف للسيوطي ٢ : ٢٧٣ .

ولا يمكن أن يكون قتل ابن خطل قصاصاً لمن قتله ، لما ذكره ابن تيمية رحمه الله في الصارم المسلول (ص ١٣٦) أن المقتول كان من خزاعة ، وله أولياء ، « فكان حكمه لو قتل قوداً أن يسلم إلى أولياء المقتول ، فلما أن يقتلوا ، أو يعفوا ، أو يأخذوا الدية » ثم ذكر ابن تيمية رحمه الله أنه لم يقتل لمجرد الردة ، لأن المرتد يستتاب ، وإنما قتل لأجل سب النبي ﷺ وهجائه ، ولكن اعترض عليه الحافظ في فتح الباري ٤ : ٦٢ بأن ابن خطل كان حربياً ، (وحده سب النبي ﷺ إنما يقام على مسلم ، أو ذمي) ، فتعين أن يكون قتله من أجل ارتداده ، وأما عدم استتابته ، فإن وجوب استتابة المرتد مختلف فيه ، والظاهر عندي أن استتابة المرتد ، وإن كان واجباً ، ولكن إذا انضم إليه سب النبي ﷺ وهجائه سقط هذا الوجوب ، فمن أجل ذلك لم ينظر ابن خطل ، ولا استتيب قبل قتله ، ولذلك يقول ابن تيمية رحمه الله في الصارم المسلول (ص ١٣٦) : « وصوابه أنه كان مرتداً بلا خلاف بين أهل العلم بالسيرة ، وحتم قتله بدون استتابة مع كونه مستملاً متقادداً قد ألقى السلم كالأسير ، فعلم أن من ارتد وسب يقتل بلا استتابة ، بخلاف من ارتد فقط » .

١٥- عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : « كتب عمرو بن العاص إلى عمر يسأله عن رجل أسلم ، ثم كفر ، ثم أسلم ، ثم كفر ، فعل ذلك مراراً أيقبل منه الإسلام ؟ فكتب إليه عمر : أقبل منهم ما قبل الله منهم ، اعرض عليه الإسلام ، فإن قبل وإلا اضرب عنقه » أخرجه مسند ، كذا في المطالب العالية ٢ : ١١٢ رقم ١٨٠١ .

١٦- عن قابوس بن المخارق ، عن أبيه ، قال : ” كتب محمد بن بكر إلى علي بن أبي طالب يسأله عن مسلمين تزندقا ، وعن مسلم زنى بنصرانية ، وعن مكاتب مات وترك بقية من كتابته ، وترك ولدا أحراراً ، فكتب إليه علي : أما اللذان تزندقا ، فإن تابا ، وإلا اضرب أعناقهما الخ “ أخرجه ابن حزم في المحلى ١١ : ١٥٨ من طريق عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن سماك بن حرب ، عن قابوس . وأعله ابن حزم بساك ، وزعم أن قابوس بن المخارق مجهول ، ولكن كليهما من رجال مسلم ، وراجع التهذيب ٤ : ٣٤٠ و ٧ : ٣٠٦ ، فالحديث صحيح على شرط مسلم ، كما صرح به شيخنا في إعلاء السنن ١١ : ٥٥٤ .

١٧- عن أبي عبد الرحمن السلمى ، عن علي ، قال : شرب نفر من أهل الشام الخمر ، وعليهم يومئذ يزيد بن أبي سفيان ، وقالوا : هي حلال ، وتأولوا : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية » فكتب عمر : أن ابعث بهم إلى قبل أن يفسدوا من قبلك ، فلما قدموا على عمر استشار فيهم الناس ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ! نرى أنهم قد كذبوا على الله وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ، فاضرب أعناقهم ، وعلى ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن فيهم ؟ قال : أرى أن تستتيبهم ، فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين لشربهم الخمر ، وإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم ، فإنهم كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ، فاستتابهم ، فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين “ أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ٧٦ باب حد الخمر .

هل يمكن حمل هذه الأحاديث على الباغي :

وقد تأول بعض الناس في هذه الأحاديث من أنها محمولة على الباغي المحارب ، فليس الارتداد بمجرد مجرده موجبا لعقوبة القتل ، وإنما يكون موجبا لذلك إذا انضم معه البغى والمخاربة . ولكن هذا التأويل منهم فاسد لوجهين :

١- قدمنا الأحاديث السبع عشرة التي تدل على إباحة دم المرتد . وليس في أحد منها ما يقيد إباحة دمه بالبغى والمخاربة ، وإن أصرح حديث في ذلك هو الحديث الأول : « من بدل دينه فاقتلوه » وليس فيه أدنى ما يشير إلى البغى والمخاربة ، وكيف يمكن أن يسكت النبي ﷺ عن السبب الحقيقي للقتل ، ويذكر ما ليس له دخل في إيجاب هذه العقوبة المنتهية ؟ وقد تقرر في موضعه أنه كلما حكم المرء على اسم مشتق ، فإن مادة اشتقاقه تكون علة لذلك الحكم ، يدور الحكم عليها ، كما في قوله تعالى : (السارق والسارقة ، فاقطعوا أيديهما) حكم الله سبحانه بقطع الأيدي على السارق والسارقة ، وهما اسمان

مشتقان ، فتكون مادة اشتقاقهما وهى السرقة ، مدارا لحكم القطع ، وعلة له . وهل يقول عاقل : إن علة قطع يديه إنما هى شيئ آخر غير السرقة ؟ فكيف يقول عاقل إن سبب القتل فى قوله عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » شيئ آخر غير تبديل الدين ؟ ثم رأيت فى الحديث الثالث ، حديث أبى موسى الأشعرى ، رضى الله تعالى عنه ، أن الرجل المرتد لم يذكر له أبو موسى جريمة سوى أنه تهود بعد إسلامه ، ولو كان باغيا لذكر ذلك ، وكيف يكون الرجل باغيا بوحده ، ليس معه قوة ولا منعة ؟ فالحق الذى لا مجال لرده أنه لم يرتكب البغى ، وإنما ارتكب جريمة الارتداد . ثم لما أخبر معاذ رضي الله عنه بارتداده ، فإنه لم يسئل أبا موسى رضى الله عنه عن شيئ آخر ، وأنه هل ارتكب البغى مع الارتداد أولا ، وإنما حكم بقتله بمجرد الاطلاع على ارتداده ، وذكر أن قتل المرتد قضاء الله ورسوله ، بما يظهر منه أن وجوب قتل المرتد كان أمرا شائعا معروفا بين الصحابة دون أية شبهة .

٢- إن البغى والمحاربة جريمة مستقلة موجبة لإهدار الدم ، سواء كان معه ارتداد أولا ، فإن لم يكن الارتداد بمجرد هيبحا للدم ، فلا معنى لذكره فى سياق ما يوجب القتل . وإن أكبر ما يستدل به هؤلاء : هو قوله عليه السلام فى الحديث الرابع ، حديث ابن مسعود رضي الله عنه : « التارك لدينه ، المفارق للجماعة » ، قالوا : إن هذا الحديث لم يجعل ترك الدين بمجرد سببا لإباحة دم الإنسان إلا إذا انضم معه مفارقة الجماعة ، وهو البغى والمحاربة . ولكن هذا الاستدلال باطل ، لأنه لو كان المقصود من مفارقة الجماعة فى هذا الحديث هو البغى والمحاربة لكان ذكره كافيا فى موجبات إهدار الدم ، ولم يكن حينئذ لذكر الارتداد معنى . لأن البغى لا يحتاج فى كونه مبيحا للقتل إلى أن ينضم معه الارتداد ، وإنما يكفى بمجرد كونه سببا لإهدار الدم ، فلما ذكر معه الارتداد علم أنه هو السبب المقصود فى إباحة القتل ههنا . وأما مفارقة الجماعة ، فليس المراد منه البغى والمحاربة ، وإنما المراد مفارقة جماعة المسلمين فى عقيدتهم ، فقوله عليه السلام : « المفارق للجماعة » صفة كاشفة ، أو مؤكدة لقوله : « التارك لدينه » . وإنما لم يذكر البغى والمحاربة فى هذا الحديث عند تعداد موجبات القتل ، لأن المقصود فى هذا الحديث بيان الجرائم المبيحة للقتل التى يرتكبها الرجل بانفراده فى حالة الأمن ، وأما البغى فلا علاقة له بأحكام أيام السلم والأمن ، وإنما يتعلق بالحرب والجهاد ، ثم لا يرتكبه الجانى بانفراده ، وإنما يرتكبه مع جماعة لها قوة ومنعة ، فلذلك لم يذكر فى هذا الحديث ، والله أعلم .

وأما قولهم : إن الارتداد ليس جريمة قانونية فى الدنيا ، لأن الله تعالى لم يذكر معه

٤٢٣٠- حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وأبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ لأبي

عقوبة دنيوية ، وإنما ذكر عقوبة الآخرة ، فباطل بالبداهة ، لأن شرب الخمر لم يذكر معه في القرآن جزاء في الدنيا ، ولكن لا يستلزم ذلك أن لا يكون جريمة قانونية ، لأن رسول الله ﷺ أقام الحد على شارب الخمر ، وأمر بجلده . فذلك الارتداد ، لم يذكر القرآن عليه عقوبة في الدنيا ، ولكنها ثابتة بأقوال رسول الله ﷺ وأفعاله .

والحق أن جميع الذنوب والآثام ، إذا ثبت كونها ذنبا ، جاز للحاكم أن يقيم عليها عقوبة في الدنيا . ولا شك أن الارتداد من أكبر الكبائر ، فلا مانع من كونه جريمة قانونية مالم يعارضه نص ، وقد ذكرنا أن النصوص تدل على كونه جريمة قانونية ، فضلا عن كونها مانعة لذلك .

وأما قولهم : إن قتل المرتد معارض لمبدأ حرية التفكير ، فليس مبدأ حرية التفكير من الدلائل الشرعية في شئ . ولا يقر الإسلام بالحربة المطلقة للتفكير ، وإنما يقيدها بحدود شرعية لا يجوز اجتيازها . ولو كانت هذه الحرية مطلقة لجاز لمن يعتقد جواز الزنا أن لا يعاقب على ارتكابه ، ولمن يعتقد جواز السرقة من الأغنياء أن لا تقطع يده .

والعجب من هؤلاء الذين يعترفون بأن البغي مبيح لقتل الباغى ، مع أن ذلك معارض أيضا لمبدأ الحرية المطلقة للتفكير ، لأن كثيرا من البغاة إنما يخرجون على إمامهم لأسباب نظرية ، ويعتقدون محاربتهم من واجبه الديني ، ويزعمون طاعة الإمام معصية ، فلجبارهم على طاعة الإمام معارض لحرية التفكير .

والحق أن حرية التفكير لا بد لها من قيود ، وإلا لجاز كل منكر وفساد في الدنيا ، ولصار الأمر فوضى ، وهذا أمر معقول لا ينكره أحد ، فبقى الكلام في تعيين تلك الحدود والقيود ، فإذا أن نكلها إلى عقلنا المجرد ، وإما أن نفوض تعيينها إلى الوحي الإلهي ، ولا شك أن الطريق الأول معرض للأخطاء ، والأوهام ، والظلم ، والجور ، ولا يستطيع العقل الإنساني أن يجمع الناس جميعا على مبدأ واحد ، لتفاوت عقول الناس . فتعين أن نفوضه إلى الوحي الإلهي ، وإن سنة الرسول ﷺ قد قيدت حرية التفكير بمنع الارتداد ، وجعله جريمة مبيحة لدم الإنسان ، فليكن التعويل عليه ، دون المبادئ المبهمة التي لا تستقر على شئ ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " محمد بن الصباح " بتشديد الباء : كما في المغني : وهو البغدادي البزاز ،

بكر - قال : حدثنا ابن علية ، عن حجاج بن أبي عثمان ، حدثني أبو رجاء مولى أبي قلابة ، عن أبي قلابة ، حدثني أنس : أن نفرا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ ، فبايعوه على الإسلام ، فاستوخموا الأرض ، وسقمت أجسامهم ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فقال : ألا تخرجون مع راعينا في إبله ، فتصيبون من أبواها ، وألبانها ، فقالوا : بلى ، فخرجوا ، فشربوا من أبواها وألبانها ، فصاحوا ، فقتلوا الراعي ، وطرّدوا الإبل . فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فبعث في آثارهم ، فآذركوا ، فجئى بهم ، فأمر بهم ، فقطعت أيديهم وأرجلهم ، وسمر أعينهم ثم نبذوا في الشمس ، حتى ماتوا .

وقال ابن الصباح في روايته : واطردوا النعم ، وقال : وسمرت أعينهم .

٤٢٣١- وحدثنا هارون بن عبد الله ، حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، قال : قال أبو قلابة : حدثنا أنس بن مالك ، قال : قدم على رسول الله ﷺ قوم من عكل ، أو عرينة ، فاجتروا المدينة ، فأمرهم رسول الله ﷺ بلقاح ، وأمرهم أن يشربوا من أبواها ، وألبانها ، بمعنى حديث حجاج بن أبي عثمان ، قال : وسمرت أعينهم ، وألقوا في الحرة ، يستسقون ، فلا يسقون .

من رواية الجماعة ، وثقه الجميع ، أخرج عنه البخاري اثنا عشر حديثا ، ومسلم عشرين ، كما في التهذيب ٩ : ٢٣١ .

قوله : " حجاج بن أبي عثمان " يعنى الصواف الكندي ، مولاهم ، البصرى ، من رواية الجماعة ، وثقه الجميع ، وهو من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ، مات سنة ١٤٣هـ كذا في التهذيب ٢ : ٢٠٣ .

قوله : " حدثني أبو رجاء " اسمه سلمان الجرمي البصرى ، ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه العجلي ، وإنما أخرجوا له هذا الحديث الواحد ، وراجع التهذيب ٤ : ١٤٠ .

قوله : " يستسقون ، فلا يسقون " وقال أنس في رواية ثابت عند البخاري في الطب : « فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه ، حتى يموت » ، ولأبي عوانة من هذه الوجه : « بعض الأرض ليجد بردها بما يجد من الحر والشدة » ذكره الحافظ في الفتح ٣٤٠ : ١ .

واستشكله العلماء بإجماع المسلمين على أن من وجب عليه القتل لا يمنع الماء ، لئلا يجتمع له عذابان ، وأجابوا عنه بوجوه :

١- قال القاضي عياض رحمه الله : « ليس في الحديث أنه ﷺ أمر بذلك » كذا في شرح الأئمة ٤ : ٤١١ واعترض عليه الحافظان العيني والعسقلاني رحمهما الله بأنه ﷺ اطلع بذلك ، وسكوته كاف في ثبوت الحكم ، راجع عمدة القارى ١ : ٩٢١ وفتح البارى ١ : ٣٤١ .

٢- قال النووي رحمه الله : « قد ذكر في هذا الحديث الصحيح أنهم قتلوا السرعة ، وارتدوا عن الإسلام ، وحينئذ لا يبقى لهم حرمة في سقى الماء ، ولا غيره . وقد قال أصحابنا لا يجوز لمن معه من الماء ما يحتاج إليه للطهارة أن يسقيه لمرتد يخاف الموت من العطش ، ويتيمم ، ولو كان ذميا أو بهيمة وجب سقيه ، ولم يحز الوضوء به حينئذ . »

٣- قال المنذرى في تلخيص أبي داود ٦ : ٢٠٤ « وترك سقى النبي ﷺ لهم الماء عقوبة لما جازوا سقى النبي ﷺ اللبن بالردة والحراية ، أراد أن يعاقبهم على كفر هذا السقى بالإعطاش . وروى عن سعيد بن المسيب - وذكر هذا الحديث - فزعم أن رسول الله ﷺ قال : عطش الله من عطش آل محمد الليلة ، فكان ترك سقيهم إجابة لدعوته ﷺ . »

وحديث سعيد بن المسيب أخرجه النسائي ٢ : ١٦٧ ، وفيه : « واستاقوا اللقاح . فزعموا أن رسول الله ﷺ قال : اللهم عطش من عطش آل محمد الليلة » ، ووجه ذلك أن لبن تلك اللقاح كان يراح به إلى رسول الله ﷺ ، كل ليلة وطب من لبن ، كما أخرجه الواقدي في مغازيه ٢ : ٥٧١ ، فلما استاقوا اللقاح لم يأت لبنها إلى بيت النبي ﷺ ، وقد بلغه ارتدادهم ، وقتلهم الراعى ، واستياقهم اللقاح ، فدعا عليهم بالعطش .

٤- ورد العلامة الأئمة رحمه الله في شرحه ٤ : ٤١١ هذه الأجوبة كلها بأن كفرهم نعمة رسول الله ﷺ وتعطيشهم آل النبي ﷺ ذنب عقوبته الأدب ، فغايته أنه ترتب عليهم ذنب مع قتل ، والمذهب أنه إذا اجتمع مع القتل غيره أنه يقتل فقط ، لأن القتل يأتي على غيره . ثم مال الأئمة رحمه الله إلى أنه ﷺ فعل بهم ذلك قصاصا ، لأنهم لم يسقوا راعي رسول الله ﷺ ، حتى مات عطشا .

وأولى هذه الوجوه عندى ما ذكره الأئمة رحمه الله ، وأنه مخصوص بالعربيين لما فعلوا براعي رسول الله ﷺ ، والقصاص بالمثل كان جائزا حينئذ ، ولذلك سمر أعينهم ، مع

٤٢٣٢- **وحدثنا محمد بن المثنى** ، حدثنا معاذ بن معاذ ، ح وحدثنا أحمد بن عثمان النوفلى ، حدثنا أزهر السمان ، قالوا : حدثنا ابن عون ، حدثنا أبو رجاء مولى أبي قلابه ، عن أبي قلابه ، قال : كنت جالسا خلف عمر بن عبد العزيز ، فقال للناس : ما تقولون فى القسامة ؟ فقال عنبسة : قد حدثنا أنس بن مالك كذا ، وكذا ، فقلت : إياى حدث أنس ، قدم على النبى ﷺ قوم ، وساق الحديث بنحو حديث أيوب ، وحجاج . قال أبو قلابه :

ما ورد بعد ذلك من النهى عن المثلة ، فليحمل ترك سقيهم على القصاص بالمثل أيضا ، وقد نسخ بعد ، كما سيأتى فى الباب التالى إن شاء الله ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " ما تقولون فى القسامة ؟ " يعنى : هل العمل بالقسامة مشروع أولا ؟ ويحتمل أن يكون أراد : هل يجب بها القصاص أولا ؟

قوله : " فقال عنبسة . قد حدثنا أنس بن مالك " عنبسة هذا : هو ابن سعيد الأموى ، أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأشديق ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو ابن سعيد بكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، وثقه ابن معين وغيره . كذا فى فتح البارى ١٢ : ٢٤١ .

وإن هذا الحديث قد اختصره الإمام مسلم رحمه الله ههنا اختصارا ربما يخل بالفهم ، وأخرجه البخارى بتمامه من طريق الحجاج الصواف فى باب القسامة من كتاب الديات ، فنورده بلفظه ، ليتبين الأمر على وجهه :

قال البخارى : « حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم الأسدى ، حدثنا الحجاج ابن أبى عثمان ، حدثنى أبو رجاء - من آل أبى قلابه - ، حدثنى أبو قلابه : أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوما للناس ، ثم أذن لهم فدخلوا ، فقال : ما تقولون فى القسامة ؟ قالوا : نقول : القسامة القود بها حق ، وقد أقادت بها الخلفاء . قال لى : ما تقول يا أبا قلابه ؟ ونصبنى للناس . فقلت : يا أمير المؤمنين ! عندك رءوس الأجناد ، وأشراف العرب ، أرايت لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل بخصص أنه سرق ، أكنت تقطعه ، ولم يروه ؟ قال : لا ، قلت : فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا فى إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه ، فقتل ، أو رجل زنا بعد إحصان ، أو رجل حارب الله ورسوله وارتد عن الإسلام . فقال القوم : أوليس قد حدث أنس

فلما فرغت قال عنبسة: سبحان الله . قال أبو قلابة : فقلت : تتهمني ؟ يا عنبسة ! قال : لا ، هكذا حدثنا أنس بن مالك ، لن نزالوا بخير يا أهل الشام ما دام فيكم هذا . أو مثل هذا .

ابن مالك أن رسول الله ﷺ قطع في السرقة ، وسمر الأعين ، ثم نبذهم في الشمس ؟ فقلت : أنا أحدثكم حديث أنس

« حدثني أنس : أن نفرا من عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ ، فبايعوه على الإسلام ، فاستوخوا الأرض ، فسقت أجسامهم ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : أفلا تخرجون مع راعينا في إبله ، فتصيرون من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا ، فشرّبوا من ألبانها وأبوالها ، فصحوا فقتلوا راعي رسول الله ﷺ ، واطردوا النعم ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فأرسل في آثارهم ، فأدركوا ، فجيئ بهم ، فأمر بهم ، فقطعت أيديهم وأرجلهم ، وسمر أعينهم ، ثم نبذهم في الشمس حتى ماتوا . قلت : وأي شئ أشد مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا ، وسرقوا » .

وحاصل ذلك أن أبا قلابة أنكر أن توجب القسامة القود ، واستدل بأن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا بأحد الأمور الثلاثة ، فاعترض عليه عنبسة بأنه عليه السلام قتل العرنيين بأمر رابع ، وهو السرقة ، زعما منه بأن قتل العرنيين إنما وقع لسرقتهم ، فأجابه أبو قلابة بسرد حديث أنس ، وذكر أن العرنيين لم يقتلوا لمحض السرقة ، وإنما قتلوا لارتدادهم ، وقتلهم راعي رسول الله ﷺ ، فقتلهم داخل في الأمور الثلاثة .

قوله : " قال عنبسة : سبحان الله " وفي رواية البخاري المذكورة : « والله إن سمعت كاليوم قط » وإنما أراد بذلك الثناء على أبي قلابة ، ولكن زعم أبو قلابة أنه يتهمه في هذا الحديث .

قوله : " أتتهمني يا عنبسة ؟ " وفي رواية البخاري : « أترد على حديثي يا عنبسة ؟ » كأنه فهم من قوله " سبحان الله " أنه يرد عليه حديثه .

قوله : " قال : لا ، هكذا حدثنا أنس إلخ " وفي رواية البخاري : « قال : لا ، ولكن جئت بالحديث على وجهه » والمراد أني لا أتهمك ، وإنما حدثني أنس بعين ما حدثت به ، ولكنني نسيت أن سبب قتل العرنيين لم يكن السرقة فقط ، وإنما كان الارتداد ، والقتل .

٤٢٣٣- وحدثنا الحسن بن أبي شعيب الحراني ، حدثنا مسكين ، وهو ابن بكير الحراني ، أخبرنا الأوزاعي ، ح وحدثنا عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي ، أخبرنا محمد بن يوسف ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي قلابة عن أنس بن مالك ، قال : قدم

ثم قال الحافظ في فتح الباري ١٢ : ٢٤٣ : « لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة ، مع أن القود قتل نفس بنفس ، وهو أحد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لعل وجه استدلال أبي قلابة أن قتل النفس لا يثبت إلا بشهادة متكاملة ، فلا يلزم أهل القسامة ما يلزمهم إلا لتقصيرهم في النصرة ، وحفظ الموضع الذي وجد فيه القتيل ، لا لأنه ثبت عليهم جريمة القتل ، فلو ألزمناهم القود لقتلوا بمجرد تقصيرهم في النصرة وحفظ الموضع ، مع أن النبي ﷺ لم يبح قتل المرء إلا بالأمور الثلاثة ، وليس فيها التقصير في النصرة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " حدثنا الحسن بن أبي شعيب " هو : الحسن بن أحمد بن عبد الله بن أبي شعيب ، سكن بغداد ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يغرب ، ووثقه الخطيب ، والبزار وغيره ، وقال موسى بن هارون : مات سنة ٢٥٠ هـ بسر من رأى ، وقال السراج : مات بالعسكر سنة ٢٥٢ هـ . كذا في التهذيب ٢ : ٢٥٤ .

قوله : " الحراني " بفتح الحاء ، وتشديد الراء ، نسبة إلى حران ، مدينة بالجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كل فن ، وهي من ديار ربيعة ، ولها تاريخ عمله أبو عروبة الحراني ، سميت حران بهاران بن تارح ، وهو أبو لوط النبي عليه السلام ، وهي أول مدينة بنيت بعد بابل . كذا في الأنساب للسمعاني ٤ : ١٠٧ .

قوله : " حدثنا مسكين " هو ابن بكير الحراني ، أبو عبد الرحمن الحذاء ، قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : لا بأس به ، ولكن في حديثه خطأ ، وقال ابن معين : لا بأس به ، وكذا قال أبو حاتم . وزاد : كان صالح الحديث ، يحفظ الحديث ، ذكره ابن حبان في الثقات . وقال : مات سنة ١٩٨ هـ ، ولكن قال أبو أحمد الحاكم : له مناكير كثيرة ، كذا في التهذيب ١٠ : ١٢١ .

على رسول الله ﷺ ثمانية نفر من عكل ، بنحو حديثهم ، وزاد في الحديث : ولم يحسمهم .

٤٢٣٤- حدثنا هارون بن عبد الله ، حدثنا مالك بن إسماعيل ، حدثنا زهير ، حدثنا
سماك بن حرب ، عن معاوية بن قرة ، عن أنس ، قال : أتى رسول الله ﷺ نفر من عرينة ،
فأسلموا وبابعهوه ، وقد وقع بالمدينة الموم ، وهو البر سام ، ثم ذكر نحوه حديثهم ، وزاد :

قوله : " ولم يحسمهم " قال المنذرى في تلخيصه لأبي داود ٦ : ٢٠٣ : الحسم كى
العرق بالنار ، لينقطع الدم . قيل : لم يحسمهم النبي ﷺ ، لأن قتلهم كان واجبا بالردة ،
فلا يحسم من تطلب نفسه ، فإن حسم نفسه لم يمنع ، وأما من وجب عليه قطع يد ، فالعلماء
يجمعون على أنه لا بد من حسمها ، لأنه أقرب إلى البرء ، وأبعد من التلف .

واستدل به القاضى عياض رحمه الله على أن المأخوذ في الحراية لا يحسم ، غير أنه إن
حسم نفسه لا يمنع ، وذلك مبني على مذهب المالكية من أن الإمام له الخيار في القتل
أو القطع ، ولكن تعقبه الأبي في شرحه ٤ : ٤١٢ ، بأن القطع قسم للقتل عند المالكية
أيضا ، فإذا اختار الإمام القطع ، دون القتل ، صار كقطع السارق ، فينبغي أن يحسم ،
لئلا يؤدي إلى الهلاك ، فإنه غير مقصود . ثم اختار الأبي أن النبي ﷺ إنما ترك حسمهم
قصاصا ، لما فعلوا براعى رسول الله ﷺ والله أعلم .

قوله : " حدثنا زهير " هو زهير بن معاوية الجعفي ، الثقة المشهور ، قال شعيب بن
حرب : كان زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة ، وقال معاذ بن معاذ : والله ما كان سفيان
بأثبت من زهير ، وقال أحمد : زهير فيما روى عن المشايخ ثبت بخ بخ ، وفي حديثه عن
أبي إسحاق لين ، سمع منه بآخرة ، كذا في التهذيب ٣ : ٣٥٢ .

قوله : " وقع بالمدينة الموم " بضم الميم ، وسكون الواو ، وفسره الراوى بالبرسام ،
بكسر الباء ، وهو سرياني معرب ، أطلق على اختلال العقل ، وعلى ورم الرأس ، والصدر ،
والمراد هنا الأخير ، فعند أبي عوانة من رواية همام ، عن قتادة ، عن أنس في هذه القصة :
فعظمت بطونهم . كذا في فتح البارى ١ : ٣٣٨ .

وقال الأبي رحمه الله في إكمال إكمال المعلم ٤ : ٤١٢ : البرسام لغة يونانية معناها ورم
للصدر ، وهى مركبة من كلمتين : " بر " و " سام " ، و " البر " فى لغتهم أسم للصدر ،

وعنده شباب من الأنصار قريب من عشرين ، فأرسلهم إليهم ، وبعث معهم قائضا يقتص أثرهم .

٤٢٣٥- حدثنا هدا بن خالد ، حدثنا همام ، حدثنا قتادة ، عن أنس ح وحدثنا ابن المنثى ، حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا سعيد ، عن قتادة ، عن أنس ، وفي حديث همام : قدم على النبي ﷺ رهط من عرينة ، وفي حديث سعيد : من عكل وعرينة ، بنحو حديثهم .

٤٢٣٦- وحدثني الفضل بن سهل الأعرج ، حدثنا يحيى بن غيلان ، حدثنا يزيد بن زريع ، عن سليمان التيمي ، عن أنس ، قال : إنا سمع النبي ﷺ أعين أولئك لأنهم سمعوا أعين الرعاء .

و"سام" اسم للورم ، ومن لغتهم في تركيب الإضافات تقديم المضاف إليه . . . وكذلك "شرسام" ، فإن "شر" للرأس ، كأنه يقول : رأس ورم .

قوله : " وبعث معهم قائضا " قال الحافظ : « ولم أقف على اسم هذا القائف ، ولا على اسم واحد من العشرين ، لكن في مغازي الواقدي : أن السرية كانت عشرين رجلا ، ولم يقل : من الأنصار ، بل سمي جماعة من المهاجرين (وقد سردنا أسماءهم في شرح الرواية الأولى من هذا الباب) . . . والواقدي لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف ؟ لكن يحتمل أن يكون من لم يسمه الواقدي من الأنصار ، فأطلق الأنصار تغليبا ، أو قيل للجميع أنصار بالمعنى الأعم . . . وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعثه في آثارهم ، لكن إسناده ضعيف ، والمعروف أن جريرا تأخر إسلامه عن هذا الوقت بمدة والله أعلم » كذا في فتح الباري ١ : ٣٤٠ .

قوله : " حدثنا همام " هو : همام بن يحيى بن دينار الأزدي العوذى (بفتح العين ، وسكون الواو) وثقه أكثر المحدثين ، وفضله ابن معين على أبي عوانة في قتادة ، ولكن قال ابن سعد : كان ثقة ربما غلط في الحديث ، وكان يحيى بن سعيد لا يعأب به . أخرج عنه الجماعة ، وحديثه بأخرة أصح ممن سمع منه قديما ، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل ، مات سنة ٦٤ هـ أو سنة ٦٣ هـ وراجع التهذيب ١١ : ٦٧ إلى ٧٠ .

باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقات ، وقتل الرجل بالمرأة

٢٣٧٤- حدثنا محمد بن المثنى ، ومحمد بن بشار ، واللفظ لا بن المثنى ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن هشام زيد ، عن أنس بن مالك : أن يهوديا قتل جارية على أوضاع لها ، فقتلها بحجر ، قال : فجئني بها إلى النبي ﷺ ، وبها رمق ، فقال لها :

باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر الخ

قوله : ” عن أنس بن مالك “ هذا الحديث أخرجه البخارى في الدييات . باب من أقاد بالحجر ، رقم ٦٨٧٩ وباب سؤال القاتل حتى يقر ، والإقرار في الحدود ، رقم ٦٨٧٦ وباب إذا قتل بحجر أو عصا ، رقم ٦٨٧٧ وباب إذا أقربا لقتل مرة قتل به ، رقم ٦٨٨٤ وباب قتل الرجل بالمرأة ، رقم ٦٨٨٥ ، وفي الخصومات ، باب الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهودى ، رقم ٢٤١٣ ، وفي الطلاق ، باب الإشارة في الطلاق والأمور ، رقم ٥٢٩٥ ، وفي الرصايا ، باب إذا أوما المريض برأسه إشارة بيئة جازت ، رقم ٢٧٤٦ وأخرجه أبو داود في الدييات ، باب يقاد من القاتل ، وباب القود بغير حديد ، رقم ٤٥٢٧ و ٤٥٢٨ و ٤٥٢٩ و ٣٥٣٥ ، والترمذى في الدييات ، باب ما جاء فيمن رضخ رأسه بصخرة ، رقم ١٣٩٤ ، والنسائى في القسامة ، باب القود من الرجل للمرأة ، وابن ماجه في الدييات ، باب يقتاد من القاتل كما قتل ، رقم ٢٦٦٥ .

قوله : ” على أوضاع “ جمع وضع ، بفتحين ، وهو نوع من حلى الفضة ، سمي به لبياضه ، كذا في مجمع البحار .

قوله : ” قتلها بحجر “ قال الحافظ في الفتح ١٢ : ١٩٨ : « ولم أقف على اسمها ، لكن في بعض طرقة أنها من الأنصار . ولا تنافي بين قوله : ” رض رأسها بين حجرين “ ، وبين قوله : ” رماها بحجر “ ، وبين قوله ” رضخ رأسها “ ، لأنه يجمع بينها بأنسه رماها بحجر ، فأصاب رأسها ، فسقطت على حجر آخر .

قوله : ” وبها رمق “ الرمق : بقية الحياة والروح ، قاله النووى .

أنتك فلان ؟ فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال لها الثانية : فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألهـ
الثالثة ، فقالت : نعم .

قوله : " أنتك فلان ؟ " حاصله أن النبي ﷺ عديدين يديها أسماء عدة أشخاص
من يحتمل كونهم قاتلاً لها ، فأشارت في الجميع بالنفي ، حتى سمي اليهودي ، فأشارت
بالإثبات .

وقال المهلب : « فيه أنه ينبغي للحاكم أن يستدل على أهل الجنايات ، ثم يتلطف بهم ،
حتى يقرؤا ، ليؤخذوا بإقرارهم » كذا في الفتح .

قوله : " فأشارت برأسها الخ " فيه أن الإشارة معتبرة إذا كانت مفهومة .

قوله : " فقالت : نعم " قال الحافظ : « ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد
قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه ، بل هو قول باطل ، لأن اليهودي
اعترف ، كما وقع التصريح به في بعض طرقه (قلت : وسيأتي في الرواية الثالثة من هذا
الباب عند المصنف) ، ونازعه بعض المالكية ، فقال : لم يقتل مالك ، ولا أحد من أهل
مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا : إن قول المحتضر عند
موته : فلان قتلني ، لوث يوجب القسامة ، فيقسم اثنان فصاعداً من عصيته بشرط
الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : المحقق في مذهب المالكية أن القتل لا يثبت بمجرد دعوى
المقتول قبل موته ، ولكن يعتبر ذلك لوثاً موجباً للقسامة إذا كان به أثر جرح ، فإن ، أقسم الأولياء
بعد ذلك بأن القاتل هو نفس الرجل الذي ادعى عليه المقتول ، اقتصر منه في العمد ، ويسمون
ذلك تدمية حمراء ، قال الصاوي : « رأى علمائنا أن الشخص عند موته لا يتجاسر على الكذب
في سفك دم غيره ، كيف وهو الوقت الذي يحق فيه الندم ، ويقلق فيه الظالم ، ومدار
الأحكام على غلبة الظن ، وأبدوا ذلك بالقسامة وهي إيمان مغلظة احتياطي في الدماء ، ولأن
الغالب على القاتل إخفاء القتل عن البيئات ، فاقضى الاستحسان ذلك » راجع حاشيته على
شرح الدردير ٤ : ٤٠٨ .

وقال العيني في عمدة القارى ١١ : ١٩٤ : « قال أبو مسعود : لا أعلم أحداً قال في
هذا الحديث : " حتى اعترف " ، ولا " حتى أقر " إلا همام بن يحيى ، وقال غيره : هذه

وأشارت برأسها ، فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين .

اللفظة إنما جاءت من رواية قتادة ، ولم يتقلها غيره ، وهى مما عد عليه . قلت : ثبتت هذه اللفظة فى الصحيحين ، فيرد به ما قيل مما ذكرنا ، ويرد به أيضا سؤال من قال : كيف قتل النبي ﷺ اليهودى بلاينة ، ولا اعتراف ؟ وأجيب عن هذا أيضا بأن هذا كان فى ابتداء الإسلام . وكان يقتل القاتل بقول القاتل ، وقيل : يمكن أنه قتله بلاينة ، ولا اعتراف ، بل بسبب آخر موجب لقتله ، وقيل : كان ﷺ علمه بالوحى ، فلذلك قتله .

قلت : همام وقاتدة كلاهما ثقتان ، فزيادتهما مقبولة ، فلا حاجة إلى الأجوبة الأخرى ، والله أعلم .

قوله : " فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين " فيه دليل على أن الرجل يقتل بالراة ، وانعقد عليه الإجماع . ثم ههنا مسألتان :

الأولى : هل القتل بالثقل عمد يوجب القصاص . أولا ؟ والثانى : هل يجوز استيفاء القصاص بشئ غير السيف . وفى كليهما خلاف الفقهاء ، نبينه إن شاء الله تعالى .

١- مسألة القتل بالثقل

يشترط أبو حنيفة رحمه الله تعالى فى كون القتل عمدا موجبا للقصاص أن يكون بمحدد ، كالسيف ، والسكين ، والسنان ، وما فى معناه . وأما القتل بغير المحدد ، كالحجر والعصا ، وإن كانا كبيرين ، فليس بعمد موجب للقصاص عنده ، وإنما هو شبه العمد ، وتجب به الدية . وهو قول الحسن ، والشعبي ، وابن المسيب ، وعطاء ، وطاؤس أيضا فيما ذكره ابن قدامة .

وقال الأئمة الثلاثة ، وأبو يوسف ومحمد ، رحمهم الله : إذا كانت آلة القتل مما يغلب على الظن زهوق الروح به عند استعماله فهو عمد موجب للقصاص أيضا ، سواء كانت الآلة غير محددة ، كالحجر الكبير ، والعصا الكبير . وهو قول النخعي ، والزهري ، وابن سيرين ، وحامد ، وعمر بن دينار ، وابن أبي ليلى ، وإسحاق ، رحمهم الله ، كما فى المغنى لابن قدامة ، مع الشرح الكبير ٩ : ٣٢٢ و ٣٢٣ .

استدل الأئمة الثلاثة والجمهور بحديث الباب ، فإنه صريح فى أن اليهودى قتل الجارية بحجر ، وأقادها النبي ﷺ منه .

واستدلوا أيضا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين ، « ومن قتل له قتيلا فهو بخير النظرين ، إما يودى ، وإما أن يقاد » ، وليس فيه تفريق القتل بالحد من القتل لغيره .

واستدل الإمام أبو حنيفة رحمه الله بما أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا : إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها » وروى عبد الله بن عمر في خطبة فتح مكة أنه عليه السلام قال : « ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط أو العصا مائة من الإبل » أخرجه الثلاثة المذكورون ، وأحمد ، والشافعي ، وإسحاق في مسانيدهم ، وابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما . ووجه التمسك به أنه صلى الله عليه وسلم لم يفصل بين الصغير والكبير . كذا في البناية للعيني ١٠ : ١٣ .

واستدل الإمام أبو حنيفة رحمه الله أيضا بما أخرجه ابن ماجه (رقم ٢٦٦٨) في الدييات من طريق إبراهيم بن المستمير : ثنا الحر بن مالك العبدي ، ثنا مبارك بن فضالة ، عن الحسن ، عن أبي بكرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا قود إلا بالسيف » .

وذكر الزيلعي في نصب الراية ٤ : ٣٤١ عن البزار أنه قال : « لا نعلم أحدا أسنده بأحسن من هذا الإسناد ، ولا نعلم أحدا قال : عن أبي بكرة إلا الحر بن مالك ، وكان لا بأس به ، وأحسبه أخطأ في هذا الحديث ، لأن الناس يروون عن الحسن مرسلا » . (١) ولكن رد عليه الزيلعي بأن الحر بن مالك تابعه الوليد بن صالح عند الدارقطني ٣ : ١٠٦ (رقم ٨٢ من الحدود) والبيهقي في سننه ٨ : ٦٣ . وأعله البيهقي بمبارك بن فضالة ، ولكنه لم يضعفه مطلقا إلا النسائي والبيهقي ، فكان يحكي القطان يحسن الثناء عليه ، وكذلك أثني عليه يحيى بن معين ، وأبو حاتم ، وعفان وغيرهم ، وكان أبو حاتم يفضلها على الربيع بن صبيح ، وقال الذهبي : « كان من علماء الحديث بالبصرة ، روى عنه وكيع ، وعفان ، وشيبان ، وخلق » ثم نقل عن أحمد بن حنبل أنه قال : « ما روى عن الحسن فيحتاج به » ، وعن المبارك نفسه أنه قال : « جالست الحسن ثلاث عشرة سنة » وقال ابن عدي : « عامة

(١) وليتنبه أن الهشمي لم يذكر هذا الحديث عن البزار ، لا في مجمع الزوائد ، ولا في كشف الأستار ، وإنما ذكر حديث النعمان بن بشير ، ثم نقل قول البزار : « لا نعلمه يروى إلا عن النعمان ، ولا رواه عنه إلا أبو عازب ، ولا عنه إلا جابر » راجع كشف الأستار عن زوائد البزار للهشمي ٢ : ٢٠٥ ، ولعل الزيلعي كانت عنده نسخة أخرى من مسند البزار ، فنقل عنها ، والله أعلم .

أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة ، ولكن إنما نقموا عليه التدليس ، وراجع ميزان الاعتدال ٣ : ٤٣١ ، و ٤٣٢ . فحديثه عن الحسن متحمل إن شاء الله تعالى .

ثم لا خلاف لأحد أن هذا الحديث ثابت مرسلا عن الحسن ، كما أخرجه الدارقطني ٣ : ١٠٦ ، والمرسل حجة عند الجمهور .

ثم أخرج ابن ماجه ، والبخاري ، والدارقطني ، والبيهقي هذا اللفظ من رواية النعمان ابن بشير أيضا ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا قود إلا بالسيف » ، ولكن أعله الجميع بجابر ابن يزيد الجعفي ، ولكنه لم يتفرد به لما أخرجه الدارقطني ٣ : ١٠٦ من طريق موسى بن داود ، عن الحسن : « قال : قال رسول الله ﷺ : لا قود إلا بالسيف » ، قال يونس : قلت للحسن : عن أخذت هذا ؟ قال : سمعت النعمان بن بشير يذكر ذلك .

فتبين بهذه الرواية أمور : الأول : أن جابر بن يزيد الجعفي لم يتفرد برواية هذا الحديث ، وإنما رواه مبارك عن الحسن أيضا ، والثاني : أن مبارك بن فضالة لم يتفرد بروايته عن الحسن ، بل رواه عنه يونس أيضا ، والثالث : أن الحسن البصري سمعه عن النعمان بن بشير رضي الله عنه .

فيمكن أن يكون الحسن البصري سمعه من أبي بكرة ، والنعمان بن بشير جميعا ، فربما ذكره : « عن أبي بكرة » كما في رواية الحر بن مالك ، والوليد بن صالح ، وربما ذكر : « عن النعمان بن بشير » كما في رواية يونس ، وأبي عازب ، وثارة أرسله ، كما في رواية موسى بن داود ، عن المبارك . ومعلوم أن من عادة كثير من التابعين أنهم إذا سمعوا حديثا من غير واحد من الصحابة أرسلوه ، ولم يذكروا اسم من سمعوا منه ، فالذي يظهر أن الحسن البصري رحمه الله أرسل الحديث من هذا الوجه ، والله أعلم .

ثم إن هذا اللفظ مروي في عدة أحاديث غير حديث النعمان بن بشير ، وأبي بكرة ، فسرواه الدارقطني في سننه ٣ : ٨٧ (رقم ٢٠ من الحدود) عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قود إلا بالسيف » . وفي إسناده سليمان بن أرقم ، وهو متروك . ثم أخرج الدارقطني عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قود إلا بجديدة » ، ولا قود في النفس وغيرها إلا بجديدة » وأعله الدارقطني بمعل بن هلال ، ثم أخرج عن عبد الله بن مسعود ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا قود إلا بسلاح » . وفيه أيضا أبو معاذ سليمان بن أرقم ، وهو متروك . ثم أخرج الدارقطني ٣ : ١٠٧ (رقم ٨٩) عن أبي سعيد الخدري ، عن

النبي ﷺ ، قال : « القود بالسيف ، والخطأ على العاقلة » وفيه جابر الجعفي .
 فتبين أن الحديث له شواهد من حديث أبي هريرة ، وعلي ، وعبد الله بن مسعود ،
 وأبي سعيد الخدري ، رضى الله عنهم . وإن أسانيدنا وإن كانت ضعيفة بانفرادها ،
 ولكن بعضها يقوى بعضها ، وإنها تصلح مؤيدة للحديث أبي بكرة ، والنعمان بن بشير ،
 رضى الله عنها .

ثم قد وردت في هذا المعنى آثار متعددة :

فمنها ما أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث ٢ : ٨٩ من طريق أبيه . عن محمد بن
 أبي غسان النهدي ، عن ابن أبي غنية ، عن جويبر ، عن الضحاك ، عن علي بن يونس (١) ،
 قال : « لا قود إلا بالأسل » وفسره ابن قتيبة بأن الأسل ههنا : كل ما أرق من الحديد ،
 وأرهمف ، كالسنان ، والسيف ، والسكين .

ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٣٥٤ عن إبراهيم النخعي في الرجل
 يقتل الرجل بالخصي ، أو يمثل به ، قال : « إنما القود بالسيف ، لم يكن من أمرهم المثلة » .
 ومنها ما أخرجه عن الشعبي ، قال : « لا قود إلا بحديدة » رقم ٧٧٧٤ . وأخرج مثله
 عن الحسن (رقم ٧٧٧٦) .

وظاهر أن مثل ذلك لا يقال عن رأى ، ولذلك فهذه الآثار مؤيدة للأحاديث المرفوعة
 التي قد منها . فلما تحقق ثبوت الحديث فيفسره أبو حنيفة رحمه الله بأن القصاص لا يجب
 على القاتل إلا إذا قتل بالحديدة ، أو ما في معناه ، وأما إذا قتل بالعصا الكبير ، أو بمثقل
 آخر ، فليس ذلك بعمد موجب للقتل .

ويؤيد هذا التفسير ما أخرجه الدارقطني وأحمد ٤ : ٢٧٢ من حديث النعمان بن بشير ،
 رواية سفيان ، عن جابر الجعفي ، بلفظ : « كل شيء خطأ إلا السيف ، وفي كل خطأ
 أرش » وفي رواية زهير وقيس عن جابر : « كل شيء سوى الحديد فهو خطأ ، وفي
 كل خطأ أرش » . ويؤيده أيضا ما ذكره علي المتقي في كنز العمال ٧ : ٢٨٤ (رقم ٣١٣٢)

(١) أما ابن قتيبة فحدث مشهور ، وثقه الخطيب في تاريخ بغداد ١٠ : ١٧٠
 والذهبي في الميزان ٢ : ٥٠٣ ، وأما أبوه فسلم بن قتيبة ولم أجد من ترجمه ، ولكن ابن قتيبة
 يكثر عنه في كتبه .

عن النعمان مرفوعاً : « لا عمد إلا بالسيف » ورمز له بمسند أحمد ، ولم أجده في مسندات النعمان بن بشير من النسخة المطبوعة ، ولكن نقل صاحب الكنز مما يوثق به ، فإن ثبت هذا الحديث كان نصاً في صحة تفسير أبي حنيفة رحمه الله .

تنبيه في تحقيق مذهب أبي حنيفة رحمه الله

ثم إن أبا حنيفة رحمه الله إنما لا يوجب القصاص بالقتل بغير المحدد إذا لم يثبت أن القاتل قصد إزهاق الروح . وأما إذا ثبت أنه قصد القتل وإزهاق الروح فإن ذلك عمد موجب للقصاص عنده أيضاً . وهذا مما غفل عنه كثير ممن يعترض على الإمام أبي حنيفة رحمه الله في هذا الباب ، مع أن ذلك موجود صريحاً في كتب الحنفية . فقد جاء في رد المحتار لابن عابدين ٥ : ٤٦٨ من طبع استانبول ، (تحت شبهه العمد) ما نصه : « وفي المعراج عن المجتبى : يشترط عند أبي حنيفة ، أى في شبه العمد أن يقصد التأديب ، دون الإتلاف » . وقال العيني رحمه الله في البناية ١٠ : ١٢ : « وقال صاحب المجتبى : يشترط عند أبي حنيفة أن يقصد التأديب ، دون الإتلاف » ، وقال الرانعى في التحرير المختار ٢ : ٣٢٢ : « يوافقه ما قاله الزيلعى : وإنما سمي هذا النوع شبه عمد لأن فيه قصد الفعل ، لا القتل ، فكان عمداً باعتبار نفس الفعل ، وخطأ باعتبار القتل اهـ . ويوافقه ما ذكره أيضاً في الاستدلال لمذهب الإمام رحمه الله ، وعلى هذا إذا أقر بقصد قتله بما ذكر يقتضيه عنده » .

وقال شيخنا العلامة العثماني اتهمانوى رحمه الله في إعلاء السنن ١٨ : ٨٢ : « مما ينبغي أن يعلم أن القتل هو إزهاق الروح بالقصد ، ولا دخل فيه لخصوص الآلة ، إلا أن القصد أمر مبطن لا يعلم إلا من جهة الدليل ، فإن كان الدليل هو إقرار القاتل ، بأن أقر بأنه قتله بالقصد ، فلا خلاف في أن هذا القتل موجب للقود ، بأى آلة كانت ، لما علمت أنه لا دخل لخصوص الآلة في وجوب القود ، وإنما الموجب له هو القتل عمداً . وإن لم يكن الدليل هو الإقرار بأن أنكر قصد القتل ، فإن كان الآلة ما لا يقصد به إلا القتل عادة ، كالسلاح وما يجري مجراه كالنار ، فهو قتل عمداً موجب للقصاص بلا خلاف أيضاً . وإن كان الآلة بما يقصد به القتل تارة ، والتأديب أخرى ، كالعضا الكبير ، والحجر الكبير ، ونحوهما ، فقال أبو يوسف ومحمد : إنه قتل عمداً ، لأن الآلة من آلات القتل ، كالسلاح ، فلا يصدق في إنكاره القتل . وقال أبو حنيفة : نعم ، هو من آلات القتل ، إلا أنه يستعمل في غير القتل أيضاً ، بخلاف السلاح ، فإنه لا يستعمل إلا في القتل عادة ، فليس ههنا ما يكذب دعواه ظاهراً كما كان في السلاح ، فيصدق قوله ، ولا يجب القصاص لعدم ثبوت التعمد

للقتل . نعم إن أقر بأنه قتله قصدا يجب القصاص .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : مقتضى هذا أنه لو ثبت على الرجل القتل بالمثل بالبينة ، ثم شهد شاهدان على أنه أقر بقصد القتل ، والرجل ينكر عند القاضي نفس القتل ، ينبغي أن يجب عليه القصاص عند أبي حنيفة أيضا ، لأنه كما يجوز أن يثبت نفس القتل بالبينة ، كذلك يجوز أن يثبت تعمده القتل بالبينة ، فلا ينبغي أن يقيّد اعتبار قصد القتل بإقرار التعمد عند القاضي ، بل إن ثبت ذلك الإقرار عند القاضي ببينة عادلة ، ينبغي أن يكون كافيا لإثبات أن ما فعله القتال عمد موجب للقصاص ، والله سبحانه أعلم .

الجواب عن حديث الباب

وأما حديث الباب ، فقد أجاب عنه المنتصرون للمذهب أبي حنيفة رحمه الله بوجوه :

الأول : أن النبي ﷺ إنما قتل اليهودي تعزيرا ، وسياسة ، لا قصاصا ، ولذلك لم يذكر في شيء من الروايات أنه سلم اليهودي إلى أولياء الجارية ، أو سئلهم هل يعفون ، أو يصلحون ، أو يقتادون ؟

والثاني : أنه لو ثبت كونه قصاصا ، فإنه منسوخ بما ذكرنا من الأحاديث الدالة على أنه لا قود إلا بالسيف . ولكن النسخ لا يثبت إلا بعلم التاريخ ، وهو غير معلوم ، فهذا الوجه ضعيف عندي .

والثالث : ما اختاره شيخنا العثماني رحمه الله في إعلاء السنن ١٨ : ٨٦ ، وهو عندي أحسن الوجوه ، أن قتل اليهودي كان عمدا ، لأنه تعمد بقتل الجارية لأخذ حايها خفية . وقد ذكرنا قريبا أنه لو ثبت أن القاتل قصد الإنلاف فإن فعله عمد ، سواء كانت الآلة مثقلة غير محددة . فيمكن أن يكون اليهودي أقر بقصد القتل ، وحينئذ لا يسقط القصاص بمجرد كونه الآلة غير محددة ، والله أعلم .

العمل في عصرنا الحاضر

ثم قد صرح الفقهاء الحنفية أن المحدث يدخل فيه عند أبي حنيفة كل ما كان من الحديد ، سواء كان يقطع كالسيف ، أو يوضع كطريقة الحداد ، وسواء كان الغالب منه الهلاك أولا ، ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية ، لأنه وضع للقتل ، قال تعالى : (وأنزّلنا الحديد فيه بأس شديد) ، وكذا يدخل فيه كل ما يشبه الحديد كالصفر ، والرصاص ،

والذهب ، والفضة ، سواء كان يبضع ، أو يرض ، حتى لو قتل بالمثل منها يجب عليه القصاص ، كما إذا ضربه بعمود من صفر ، أو رصاص . وروى الطحاوى عن الإمام اعتبار الجرح في الحد ونحوه . وصححه الصدر الشهيد ، ورجحه في الهداية وغيرها .

وعلى كل ، فالقتل ببندقية الرصاص عمد عند أبي حنيفة رحمه الله . لأنها من جنس الحديد ، وتخرج . فيقتص به عنده ، ولكنها إذا لم تخرج لا يقتص به على رواية الطحاوى . كذا أفاده العلامة ابن عابد بن رحمه الله في رد المختار ٥ : ٤٦٦ في أوائل كتاب الجنائيات . وينبغي أن يدخل فيها القنابل أيضا ، فإنها لا يقصد بها التأديب ولا شئ آخر غير القتل .

هذا هو تحقيق مذهب أبي حنيفة رحمه الله في هذا الباب . والذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه أن العمل بمذهب الصاحبين والجمهور أولى في زماننا الذي كثر فيه القتل ، وشاع فيه التعدى على المعصومين من قبل المفسدين ، واخترعت من أجل ذلك أساليب جديدة لا تحتاج إلى استعمال الحديد . وقد ذكرنا قول شيخنا العثماني التهانوى رحمه الله في تحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله أن القتل هو إزهاق الروح بالقصد ، ولا دخل فيه لخصوص الآلة ، وإنما اعتبرنا الآلة حيث لم يعلم القصد . وهذا أمر معقول ، ولكن لا يلائمه ما حكينا عن ابن عابدين رحمه الله أن الحديد موجب للقود ، ولو لم يغلب منه الهلاك ، وغير الحديد لا يوجب القصاص ، ولو كان الغالب منه الهلاك .

وأما حديث « لا قود إلا بالسيف » فلم يقيد القصاص بخصوص السيف ، وإنما عدها الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى كل سلاح ، وحديد ، حتى إلى المطرقة ، ثم إلى الصفر ، والرصاص ، بل إلى الذهب والفضة ، ولو لم يغلب منه الهلاك ، ولو كان مثقلا . فلو عدها أبو يوسف ومحمد والجمهور إلى كل ما يغلب منه الهلاك ، لم يكن ذلك مخالفا لنص الحديث ، وإنما هو اختلاف أنظار في تنقيح مناط الحديث فذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى أن المناط كون السيف من الحديد ، وذهب الجمهور إلى أن المناط كون الغالب منه الهلاك . وكلا المذهبين مما يحتمله الحديث ، فلو عملنا في مثل هذا الأمر الاجتهادى برأى الجمهور ، دفعا لغلبة المتبردين والمفسدين ، وصونا للمعصومين عن اعتداء الظلمة الطغاة ، كان أحرى بمقاصد الشريعة ، ومصالح العباد . وقد صرحوا بأن سقى السم موجب للقصاص خلافا لظاهر الرواية ، وعملوا بهذه الرواية نظرا إلى فساد الزمان ، قال الرافعى : « والعمل على هذه الرواية في زماننا ، لأنه ساع في الأرض بالفساد ، فيقتل دفعا لشربه » راجع التحرير المختار ٢ : ٣٢٣ فصل فيما يجب القود إلخ ، ولا شك أن زماننا أكثر فسادا ،

فالعامل بقول الجمهور أولى انشاء الله تعالى ، والله سبحانه أعلم .

٢- مسالة قصاص النفس بمثل فعل القاتل -

والمسألة الثانية في حديث الباب ، هي مسئلة طريق استيفاء القصاص . فاستدل بحديث الباب من قال : إن القاتل يقتل بمثل الفعل الذى قتل به المقتول ، فن قتل الآخر بحجر قتل بحجر مثله ، ومن أغرق إنسانا فى الماء ، أغرق فى الماء ، ومن قتله بعصا كبير ، قتل بعصا كبير مثله وهذا مذهب الشافعية والمالكية ، غير أنهم يقولون : إن القاتل إذا قتل بفعل هو معدية بنفسه ، لا يقتل بمثل ذلك الفعل ، مثل أن يقتل إنسانا بالسحر ، أو بتجريع الخمر ، أو بالزنا ، أو اللواط ، فلا يقتل بمثل فعله ، وإنما يعدل إلى السبب ، وقيل : من قتل إنسانا باللواط يدخل فى دبره خشبة حتى يموت ، ومن جرع إنسانا خمرًا حتى مات يجرع الماء حتى يموت . كذا فى المغنى لابن قدامة ٩ : ٣٩٠ و ٣٩١ .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يستوفى القصاص إلا بالسيف ، سواء قتله القاتل بالسيف ، أو طريق غيره ، وبه قال أحمد فى رواية ، وهو قول عطاء ، والثورى ، وأبى يوسف ، ومحمد ، رحمهم الله ، كما فى الشرح الكبير ، لشمس الدين ابن قدامة ٩ : ٤٠٠ .

استدل الشافعية والمالكية بقوله تعالى : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وقوله تعالى : (من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقوله تعالى : (جزاء سيئة سيئة مثلها) . واستدلوا أيضا بحديث الباب ، فإن النبي ﷺ لم يقتل اليهودى بالسيف ، وإنما قتله بالحجر ، كما قتله هو الجارية .

واستدل الحنفية بنفس الآيات التى استدل بها الشافعية والمالكية ، وذلك لأنها تحرم الزيادة على القدر الذى تعدى به المتعدى ، ولا يسهل التحرز عنها فى الاستيفاء بمثل فعله ، وإنما يمكن المماثلة فى نفس القتل ، لا فى خصوص طريقه ، لأن من الرجال من يموت بضربة من الحجر ، ومنهم من لا يموت بضربات منه ، فلو قتل القاتل بضربة ، ولم يمت بضربة عند القصاص ، يحتاج إلى أكثر من ضربة واحدة ، وهى زيادة على فعل القاتل ، فلم يكن مثل ما اعتدى عليه .

وقال الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله فى أحكام القرآن ٣ ، ٢٣٩ : « من قتل رجلا برضخ رأسه بالحجر ، أو نصبه غرضا فرماه حتى قتله ، أنه يقتل بالسيف ، إذ لا يمكن المعاقبة بمثل ما فعله ، لأننا لا نخطئ علما بمقدار الضرب ، وعدده ، ومقدار الله ، وقد

يمكننا المعاقبة بمثله في باب إتلاف نفسه قتلا بالسيف ، فوجب استعمال حكم الآية فيه من هذا الوجه .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويمكن أن يستدل لمذهب أبي حنيفة رحمه الله أيضا بقوله تعالى : (النفس بالنفس) فإنه يدل على أن المائلة في قصاص النفس إنما تكون بإزهاق النفس ، لا بخصوص طريق الإزهاق ، فلا يلتفت إلى الطريق ما دامت الجنابة اعتداء على النفس . وأما قوله تعالى : (والجروح قصاص) فإنه فيما كانت الجنابة دون النفس والله أعلم .

واستدل الطحاوي والعيني رحمهما الله لأبي حنيفة بحديث « لا قود إلا بالسيف » ، وقد مر تحقيق إسناده في المسئلة الأولى . ولكن يرد عليه أن تفسيره الذي سبق في تلك المسئلة مانع من الاستدلال به في هذه المسئلة ، لأننا قد فسرناه هناك بأن القود لا يجب إلا إذا وقع القتل بالسيف ، ومن استدل به في هذه المسئلة فسرره بأن القود لا يستوفى إلا بالسيف ، ومن قواعد الحنفية أن المقتضى لا عموم له ، ثم الباء في قوله عليه السلام : « إلا بالسيف » سببية على التفسير الأول ، وإنها للاستعانة في التفسير الثاني ، ومن قواعد الحنفية أنه لا يجوز عموم المشترك ، فكيف يصح الاستدلال به في كلتا المسئلتين ؟

فن الحنفية من قصر الاستدلال بهذا الحديث على المسئلة الأولى فحسب ، واستدل في هذه المسئلة بالآية على ما ذكرنا ، ومنهم من استدل به في المسئلتين ، وأجاب عن الإيراد المذكور بأن هذا الحديث مروي عن عدة صحابة مما يدل بظاهره على أن النبي ﷺ تكلم به في مناسبات مختلفة ، فيحتمل أن يكون تكلم به على المعنى الأول مرة ، وعلى المعنى الثاني أخرى . فلما تكلم به على المعنى الأول أضاف إليه قوله : « لكل شئ خطأ إلا السيف » كما في رواية الدارقطني ، وأحمد ، أو غيره إلى قوله : « لا عمد إلا بالسيف » كما ذكرنا عن كنز العمال ، ولما تكلم به على المعنى الثاني لم يقل إلا قوله : « لا قود إلا بالسيف » وإليه يظهر جنوح شيخنا العثماني التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١٨ : ٩٢ باب الرجل يقتل رجلا كيف يقتل .

وأما حديث الباب ، فقد أجاب عنه الطحاوي بأنه منسوخ ، لأن النبي ﷺ نهى عن المثلة وصبر البهائم ، ولكن هذا الجواب ضعيف ، لأن النهي عن المثلة إنما وقع إذا لم يكن للمثلة على وجه شرعي ، فإن قطع اليد مثلة ، ولكنه لما كان واجبا في الشرع حدا للسرقه ، وقصاصا لقطع اليد ، لم يشمل النهي .

٤٢٣٨- **وحدَّثني يحيى بن حبيب الحارثي** ، حدثنا **خالد** - يعني ابن الحارث ، ح
 وحدَّثنا **أبو كريب** ، حدثنا **ابن إدريس** : **كلاهما** عن **شعبة** بهذا الإسناد نحوه . وفي حديث
ابن إدريس : **فرضخ رأسه بين حجرين** .

فانصواب أن يقال : إن الحديث إنما يدل على واقعة جزئية لا على أصل كلي ،
 وإنها ليست بنص على أن الرضخ بين حجرين كان على وجه القصاص ، لأنه يحتمل أن
 يكون نفس القتل على وجه القصاص ، واختيار الرضخ على القتل بالسيف كان للتعزير ،
 والسياسة ، ليكون أبلغ في ردع الناس عن مثل هذا الفعل ، كذا في إعلاء السنن . وذكر
 العيني في البناية ١٠ : ٣٢ أن اليهودي كان مشهورا بذلك ، فأمر النبي ﷺ برض رأسه
 سياسة لكونه ساعيا في الأرض بالفساد .

قال **العبد الضعيف عفا الله عنه** : ويستنبط منه أنه إذا وجب القصاص على رجل
 بطريق شرعي ، وكان ذلك الرجل معروفا بجرائم عديدة ، واختار الأولياء استيفاء
 القصاص ، فيجوز للحاكم أن يغلظ في طريق قتله تعزيرا ، وسياسة ، ليكون نكالا لمن بين
 يديه ولمن خلفه ، وفي غير هذه الصورة لا يستوفى القصاص إلا بالسيف ، والله أعلم .

ما يدخل في حكم السيف لاستيفاء القصاص -

قال **الحصكفي رحمه الله في الدر المختار ٥ : ٤٨٤** تحت قول التنوير : لا يقاد إلا بالسيف
 ما نصه : « وفي الدرر عن الكافي : المراد بالسيف السلاح . قلت : وبه صرح في حجج
 المضمرات ، حيث قال : والتخصيص باسم العدد لا يمنع إلحاق غيره به ، ألا ترى أنا ألحقنا
 الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام : لا قود إلا بالسيف » .

وهل تعتبر بندقية الرصاص سلاحا في هذا الباب ؟ لم أجده صريحا في كتب القوم ،
 ولكن ذكر الطحطاوي رحمه الله في حاشيته على الدر المختار ٤ : ٢٥٧ أن السلاح : « ما يقاتل
 به في الحرب ، ويدافع » وذكر عن المغرب للمطرزي (ص ٢٣١) « السلاح ما يعد للحرب
 من آلة الحديد ، والسيف وحده يسمى سلاحا » ولا شك أن هذا التعريف صادق على بندقية
 الرصاص ، وقد صرح كل من الطحطاوي وابن عابدين رحمهما الله تعالى بأن بندقية الرصاص
 في معنى السيف والسلاح في وقوع القتل بها عمدا على قول أبي حنيفة رحمه الله ، فليكن في
 معناه أيضا في استيفاء القصاص بها ، ولا سيما إن كان مدار المسئلتين على نص واحد ، وهو
 قوله عليه السلام : « لا قود إلا بالسيف » ، ولكن ينبغي أن يقيد تعريف السلاح اليوم بما

٤٢٣٩- **حدثنا** عبد بن حميد ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس : أن رجلا من اليهود قتل جارية من الأنصار على حلها ، ثم ألقاها في القليب ، ورضخ رأسها بالحجارة ، فأخذ ، فأتى به إلى رسول الله ﷺ ، فأمر به أن يرحم حتى يموت ، فرجم حتى مات .

٤٢٤٠- **وحدثني** إسحاق بن منصور ، أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني معمر ، عن أيوب بهذا الإسناد مثله .

٤٢٤١- **وحدثنا** هذاب بن خالد ، حدثنا همام ، حدثنا قتادة ، عن أنس بن مالك : أن جارية وجد رأسها قد رضى بين حجرين ، فسألوها : من صنع هذا بك ؟ فلان ؟ فلان ؟ حتى ذكروا يهوديا ، فأمرت برأسها ، فأخذ اليهودي ، فأقر ، فأمر به رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالحجارة .

يقصد به قتل الواحد ، فأما ما يقصد به قتل جماعة دفعة واحدة ، كالقنابل ، فالظاهر أنها لا يقتاد بها ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” في القليب ” بفتح القاف ، وكسر اللام ، بئر لم تطو ، كذا في مجمع البحار . وأضاف إليه بعضهم أنها البئر العادية القديمة التي لا يعلم لها رب ولا حافر ، تكون في البراري ، يذكر ويؤنث ، وجمعه أقبسة ، وقال ابن شميل : إن القليب اسم من أسماء الركي ، مطوية ، أو غير مطوية ، ذات ماء أو غير ذات ماء . كذا في تاج العروس للزبيدي ١ : ٤٣٨ .

قوله : ” فأمر به أن يرحم ” ليس المراد بالرحم ههنا الرجم المعروف للزاني المحصن ، وإنما المراد رضخ رأسه بالحجارة ، كما فسرت الروايات الأخرى .

قوله : ” أن يرض رأسه ” الرض ، والرضخ : الدق ، والكسر ، كذا في مجمع البحار .

استطرد في قصة أبي حنيفة مع أبي عمرو ابن العلاء

ذكر ابن خلكان في ترجمة الإمام أبي حنيفة من وفيات الأعيان ٢ : ١٦٥ أن أبا عمرو

ابن العلاء المقرئ النحوى سأل الإمام أبا حنيفة عن القتل بالثقل : هل يوجب القود أولا ؟ فقال : لا ، كما هو مذهبه ، فقال له أبو عمرو : ولو قتله بحجر المنجنيق ؟ فقال : ولو قتله بأبا قبيس . ومن ثم عابوا عليه بقلّة العريضة ، وأنه نصب "أبا قبيس" في محل الجر . ثم أجاب عنه ابن خلكان بأنه قال ذلك على مذهب من يعرب الأسماء الستة بالألف في جميع الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب بعض الكوفيين ، والإمام من أهل الكوفة ، واستشهد له بقول الشاعر :

فإن أباها ، وأبا أباها

قد بلغا في الجحد غايتها

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن إعراب الأسماء الستة بالألف في الأحوال كلها ، كاسم المقصور ، لغة بلحارث ، كما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١ : ٥٣ ، واستشهد بهذا الشعر ، وهو من رجز أبي النجم ، كما ذكره الجوهري ، وأنشد قبله :

واها لريا ، ثم واها ، واها هي المني لو أننا نلناها

يا ليت عيناها لنا وفاها بئس نرضى به أباها

إن أباها ، وأبا أباها قد بلغا في الجحد غايتها

(شرح شواهد الألفية للعيني ، بهامش خزنة الأدب للبغدادى ١ : ١٣٣)

هذا الشعر قد ذكره أيضا ابن هشام في مغنى اللبيب ١ : ٢٢ ، في بحث « حاشا » ، ويمثله وجه قول الشاعر :

حاشا أبا ثوبان ، إن به

ضنا على الملحاة ، والشم

وإن وجه إعراب هذه الأسماء بالألف في الأحوال كلها مروي عن سيبويه نفسه ، فيقول الرضى في شرح الكافية ١ : ٢٧ : « فعن سيبويه أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف ، بل بحركات مقدرة على الحروف ، فإعرابها كإعراب المقصور » ، وقال الصيمرى (وهو من نخبة القرن الرابع) في التبصرة والتذكرة ١ : ٨٥ : « وأعلم أن الواو ، والألف ، والياء التي تغير هذه الأسماء بهن ، لسن إعرابا ، وإنما الإعراب مقدر في هذه الحروف ، لأن الإعراب إنما يحل في الكلمة بعد تمامها ، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء ، فالإعراب يجب أن يكون بعدها مقدرا » .

باب الصائل على نفس الانسان او حضوره اذا دفعه الموصول عليه ، فأنلف نفسه ، أو حضوره ، لا ضمان عليه

٤٢٤٢- حدثنا محمد بن المثنى ، وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن زرارة .

فكان الذى أبى ألف هذه الأسماء فى الأحوال كلها جعل ألفها من تمام الكلمة ، وجعل أعرابها مقلدا فيها كإعراب اسم المقصور .

ثم إن أبا حنيفة رحمه الله لم يعرف عنه مخالفة جمهور النحاة إلا فى هذه القصة ، وإن الرجل الفصيح إذا ثبت عنه شئ انفرد به ، حمل على اختلاف اللغة ، دون أن يعاب عليه ذلك ، فما بالك إذا لم ينفرد به ، بل شاركه فيه غيره ، وينبغي أن يحفظ ما قاله ابن جنى فى الخصائص ١ : ٣٨٥ :

« فإن كان الإنسان فصيحاً فى جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به ، وكان مما أورده بما يقبله القياس ، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإن الأولى فى ذلك أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساد » .

« فإن قيل : فمن أين ذلك له ؟ وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه ؟ قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدا ، وعفا رسمها ، وتأبدت معالمها . . . قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كان الشعر علم النجوم ، ولم يكن لهم علم أصبح منه ، فجاء الإسلام ، فتشأ غلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته . فلما كثر الإسلام ، وجاءت الفتوح ، واطمأنت العرب فى الأمصار ، راجعوا رواية الشعر ، فلم يثولوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره » ثم ذكر ابن جنى عن أبى عمرو ابن العلاء أنه قال : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير » .

وإنما أوردت عبارة ابن جنى هذه بتمامها لئلا يغفلها طلاب العلم ، ولا سيما عند دراسة أقوال الفصحاء التى تبدو مخالفة لسائر النحاة وأهل اللغة ، والله أعلم .

باب الصائل على نفس الانسان الخ

قوله . « عن زرارة » بضم الزاى المعجمة ، وهو ابن أوفى العامري الحرشي .

عن عمران بن حصين ، قال : قاتل يعلى ابن منية ، أو ابن أمية رجلا ، فعض أحدهما صاحبه بفتح الحاء والراء كان من كبار التابعين ببصرة ، ولى قضاءها ، روى عنه الجماعة . ووثقه النسائي ، وابن حبان ، وكان من العباد ، قال أبو حبان القصاب : صلى بنا زرارة الفجر ، ولما بلغ : فإذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ، شهق شهقة ، فمات ، وذلك سنة ٩٣ هـ . وراجع التهذيب ٣ : ٣٢٢ و ٣٢٣ .

قوله : " عن عمران بن حصين " بضم الحاء مصغرا ، وهذا الحديث أخرجه البخارى فى الديات ، باب إذا عض رجلا فوقعت ثناياه ، رقم ٦٨٩٢ ، وعلقه فى الحج ، باب إذا أحرمت جاهلا وعليه قيص ، رقم ١٨٤٨ ، والنسائي فى القسامة ، باب القود من العضة ، والترمذى فى الديات ، باب ما جاء فى القصاص ، رقم ١٤١٦ ، وابن ماجه فى الديات ، باب من عض رجلا فنزع يده فندر ثناياه ، رقم ٢٦٥٧ .

قوله : " قاتل يعلى ابن منية ، أو ابن أمية " هو يعلى بن أمية التميمي الحنظلي ، خليف قريش ، اسم أبيه أمية بن أبي عبيدة ، و " منية " أمه ، وقيل : جدته ، وبه جزم الدارقطني ، وبأنها جدة زبير بن العوام رضي الله عنه أيضا ، فربما نسب يعلى إلى أبيه ، وربما نسب إلى أمه أو جدته ، وهو من الصحابة ، قد شهد حنيناً ، والطائف ، وتبوك ، واستعمله أبو بكر رضي الله عنه على حلوان فى الردة ، ثم عمل لعمر على بعض اليمن ، فحمى لنفسه حمى ، فعزله ، ثم عمل لعمان على صنعاء اليمن ، وكان مع عائشة فى وقعة الجمل ، ومع على فى الصفين ، ويقال : إنه قتل بالصفين ، ورده الحافظ برواية عند النسائي تدل على أنه عاش إلى سنة سبع وأربعين ، وراجع الإصابة ٤ : ٦٣٠ وستأنى قصة هذا الحديث بروايته .

قوله : " رجلا " وهو أجير يعلى بن أمية ، كما سيأتى فى روايته ، وهذا صريح فى أن يعلى بن أمية هو الذى قاتل أجيره .

قوله : " فعض أحدهما صاحبه " ومراده أن يعلى بن أمية عض أجيره ، وإنما أبهم يعلى تسمية العاض احتشاما من نسبة العض إلى نفسه ، ولذلك قال الحافظ فى الفتح ١٢ : ٢٢٣ : " وفيه أن من وقع له أمر يأنفه ، أو يحتشم من نسبته إليه إذا حكاه كنى عن نفسه ، بأن يقول : فعل رجل ، أو إنسان ، أو نحو ذلك كذا وكذا " .

هذا هو الصحيح في تسمية العاض ، وزعم القرطبي وعياض رحمهما الله أن العاض غير يعلى . واستدلا بما ساقى في رواية عطاء ، عن صفوان بن يعلى : « أن أجيرا ليعلى ابن منية عض رجل ذراعه » فإنه يتبادر منه أن الرجل العاض غير يعلى ابن منية ، ورجح القرطبي هذا الاحتمال لجلالة يعلى وفضله ، واستبعد أن يقع ذلك منه ، وتبعه النووي ، فقال : « الصحيح المعروف أن المعضوض أجير يعلى ، لا يعلى ، ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعلى ولأجيره في وقت أو وقتين »

ولكن تعقيبهم زين الدين العراقي رحمه الله في شرح الترمذي ، كما حكى عنه البدر العيني في العمدة ١١ : ٢٠٧ . والحافظ في الفتح ١٢ : ٢٢٠ ، فقال : « ليس في رواية مسلم ، ولا رواية غيره في الكتب الستة ، ولا غيرها أن يعلى هو المعضوض ، لا صريحا ، ولا إشارة ... فتعين على هذا أن يعلى هو العاض » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لو تأملنا في مجموع روايات هذه القصة تبين لنا صحة ما قاله العراقي رحمه الله ، فقد صرح عمران بن حصين في رواية الباب أن يعلى بن أمية أحد المقاتلين ، وصرح في رواية صفوان بن يعلى الآتية أن أجير يعلى هو المعضوض . فتلخص من الروایتين أن يعلى هو العاض . ثم وقع في رواية مجاهد عن يعلى عند النسائي في سننه ٢ : ٢٤٣ : « إن رجلا من بني تميم قاتل رجلا فعض يده » ويعلى بن أمية تميمي ، ولم يثبت كون الأجير تميميا . ووقع في رواية محمد بن مسلم عن صفوان عند النسائي أيضا : « أن أباه غزا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فاستأجر أجيرا ، فقاتل رجلا ، فعض الرجل ذراعه » وهذا صريح في أن العاض خصم الأجير ، وهو يعلى ، وكذلك أخرج أحمد في مسنده ٤ : ٢٢٣ من طريق صفوان بن عبد الله ، عن عميه يعلى وسلمة ابني أمية : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ، معنا صاحب لنا ، فاقتتل هو ورجل من المسلمين ، فعض ذلك الرجل بذراعه » وهو أصرح في كون خصم الأجير هو العاض ، وقد ثبت في غير ما رواية أن خصم الأجير هو يعلى بن أمية نفسه .

وأما استبعاد القرطبي أن يقع ذلك من يعلى مع جلالة ، فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح ، وقال الحافظ : « فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه ، فلا استبعاد » . وأما ما ذكره النووي رحمه الله من تعدد القصة ، فلا يخفى بعده ، لأن الحديث واحد ، والسياق واحد ، والله سبحانه أعلم .

فانزع يده من فمه ، فنزع ثنيته ، وقال ابن المنى ثنيته . فاختصما إلى النبي ﷺ ، فقال :
أيعض أحدكم كما يعض الفحل ؟ لادية له .

قوله : " فنزع ثنيته " يعنى : نزع العضوض ثنية العاض بشدة جذب يده من
فم العاض .

قوله : " قال ابن المنى : ثنيته " يعنى : سقطت كلتا ثنيته ، ووقع في رواية
ابن سيرين الآتية ، وفي رواية الكشمهني لصحيح البخارى : " ثناياه " بصيغة الجمع ،
فاختلفت الروايات بين الأفراد ، والثنية ، والجمع ، وقال العيني رحمه الله في عمدة القارى
١١ : ٢٠٧ : « والتوفيق بين هذه الروايات أن الإثنين يطلق عليهما صيغة الجمع ، وأن
رواية الأفراد على إرادة الجنس ، كذا قيل ، ولكن يعكر عليه رواية محمد بن علي :
" فانزع إحدى ثنيته " ، فعلى هذا يحمل على التعدد . ولكن استبعد الحافظ حمله على
التعدد ، لانحداد مخرج الحديث . فالظاهر أن أحد الرواة وهم في تعيين عدد الساقطة من الثنايا .
وقد منا مرارا أن الرواة إما يعتنون بحفظ أصل القصة ، ولا يبالون بتفصيل جزئياتها في
كثير من المواقع ، فمن الطبيعي أن تجرى مثل هذه الخلافات البسيطة فيما بين الرواة ، ولا سبيل
إلى القطع بتصحيح بعض الروايات في مثلها ، ولا حاجة إلى تحصيل القطع واليقين فيها ، فإنه
لا يقدح ذلك في ثبوت أصل الحديث . فالرجوع في مثل هذه الخلافات إلى حل الروايات على
تعدد القصة تكلف لا داعي له .

قوله : " أيعض أحدكم " بفتح العين ، من باب سمع .

قوله : " كما يعض الفحل " أى الذكر من الإبل ، ويطلق على غيره من ذكور

الدواب .

قوله : " لادية له " به أخذ الجمهور ، فقالوا : لا يلزم العضوض قصاص ، ولادية ،
لأنه في حكم الصائل ، واحتجوا أيضا بالإجماع على أن من شهر على آخر سلاحا ليقتله ،
فدفع عن نفسه ، فقتل الشاهر ، أنه لا شئى عليه ، فكذا لا يضمن سنه بدفعه إياه عنها ،
وهو مذهب أبى حنيفة رحمه الله كما في مبسوط السرخسى ٢٦ : ١٩١ ، غير أنه قيده الحافظ
في الفتح ١٢ : ٢٢٢ بأن يتألم العضوض ، وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك ، من ضرب
في شديقه ، أو فك لحيتيه ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك ، فعدل إلى الأثقل

لم يهدر ، وعند الشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير الجذب من الجرح في موضع آخر ضمن .

وروى في هذه المسئلة خلاف مالك رحمه الله تعالى ، وأنه يقول بتضمن العضوض سن العاض ، وهو مذهب ابن أبي ليلى أيضا ، كما حكى عنه ابن قدامة في المغنى ١٠ : ٣٥٤ ، ولكن قال الخطاب من فقهاء المالكية : « قال ابن المواز : الحديث لم يروه مالك ، ولو ثبت عنده لم يخالفه . وتأوله بعض شيوخ المازرى على أن العضوض لا يمكنه النزاع إلا بذلك ، وحمل تضمن بعض الأصحاب على أنه يمكنه النزاع برفق ، بحيث لا تنقلع أسنان العاض ، فصار متعديا بالزيادة ، فلذلك ضمنوه » كذا في مواهب الجليل للخطاب ٦ : ٣٢٢ ، وعليه فلا فرق اليوم بين مذهب المالكية ومذهب غيرهم ، ولذلك جزم الدردير في شرحه بعدم التضمن إذا لم يمكنه النزاع برفق ، وراجع الصاوى على الدردير ٤ : ٥٠٦ وإليه يظهر جنوح الأبي المالكى في شرحه لمسلم ٤ : ٤١٥ و ٤١٦ .

مبدأ الدفاع الشرعى

إن هذا الحديث من الأصول التي ثبت بها مبدأ الدفاع الشرعى ، وهو أن من حق الإنسان أن يحمى نفسه ، أو نفس غيره أو ماله ، أو مال غيره من المعصومين عن كل اعتداء حال غير مشروع ، بالقوة اللازمة لدفع هذا الاعتداء .

وبصطلح الفقهاء على تسمية الدفاع الشرعى بدفع الصائل ، وعلى تسمية المعتدى صائلا ، والمعتدى عليه مصولا عليه .

والأصل في دفع الصائل قوله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) (البقرة : ١٩٤) وحديث الباب . ثم هناك فرق بين الدفاع عن النفس ، والدفاع عن المال . فالدفاع عن النفس واجب شرعا ، ولو لم يفعله الرجل أثم بذلك ، وقد صرح الفقهاء الحنفية بذلك . وجاء في الدر المختار ٥ : ٤٨١ : « ويجب قتل من شهر سيفا على المسلمين . يعنى في الحال . . . ولو بقتله إن لم يمكن دفع ضرره إلا به . . . لأنه من باب دفع الصائل » وهو السراى الراجح في مذهبي مالك والشافعى ، كما يظهر من تحفة المحتاج ٤ : ١٢٤ ومواهب الجليل ٦ : ٣٢٣ ، وبه قال أحمد في رواية ، غير أن الراجح عنده أن الدفع جائز ، وليس بواجب ، كما في المغنى لابن قدامة ١٠ : ٣٥٠ .

وأما الدفع عن المال ، فأغلب الفقهاء يرونه جائزا ، لا واجبا ، فللمعتدى عليه أن

٤١٤٣- وحديثنا محمد بن المنفى ، وابن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن عطاء ، عن ابن يعلى ، عن يعلى ، عن النبي ﷺ بمثله .

٤٢٤٤- حدثني أبو غسان المسمى ، حدثنا معاذ - يعنى ابن هشام - ، حدثني أبى ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن عمران بن حصين : أن رجلا عض ذراع رجل ، فجلده ، فسقطت ثنيته ، فرفع إلى النبي ﷺ ، فأبطله ، وقال : أردت أن تأكل لحمه ؟

يدفع الصائل إن شاء ، وأن لا يدفعه إن شاء ، لأن المال يباح بالإباحة ، وأما النفس فلا تباح بالإباحة .

وأما الدفع عن الأعضاء ، فلم أره صريحا في كتب الحنفية ، غير أنهم يذكرون أن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال ، فيجرى فيها البذل (راجع بدائع الصنائع ٧ : ٢٣٦ وابن عابدين ٥ : ٤٨٨) وقياسه أن يكون جائزا ، لا واجبا ، والله سبحانه أعلم ، وراجع أيضا ما كتبناه في كتاب اللعان .

ثم لمبدأ الدفاع الشرعى فروع وتفصيل مبعثرة في كتب الفقه ، ليس هذا موضع بسطها ، وقد جمعها الأستاذ عبد القادر عوده في التشريع الجنائى الإسلامى ١ : ٤٧٣ إلى ٤٨٩ على صعيد واحد في بسط واستقصاء ، كعادته رحمه الله ، وقارنها بالقوانين الوضعية اليوم ، ومن اللازم على كل حارس للتشريع الجنائى الإسلامى أن يراجعها ، والله سبحانه الموفق .

قوله : " المسمى " بكسر الميم الأولى ، وفتح الثانية ، وقد تقدم قبيل كتاب القسامة .

قوله : " ذراع رجل " هذا هو المشهور في أكثر الروايات ، ولكن وقع عند البخارى في الإجارة من طريق ابن عليه ، عن ابن جريج : « فعض اصبع صاحبه ، فانتزع لإصبعه » والجمع بين الذراع والإصبع عسير ، والحمل على تعدد الواقعتين بعيد . ورجح الحافظ روايات الذراع لكثرتها ، وقال : « وانفراد ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الإصبع لا يقاوم هذه الروايات المتعاضدة على الذراع » وتذكر ما ذكرناه غير مرة أن الرواة ربما لا يحتفظون بالجزئيات ، وأن ذلك لا يقدح في ثبوت أصل الحديث ، والله أعلم .

٤٢٤٥- حدثني أبو غسان المسمى ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، عن قتادة ، عن بديل ، عن عطاء ابن أبي رباح ، عن صفوان بن يعلى : أن أجيرا ليعلى بن منية عض رجل ذراعه فجذبها ، فسقطت ثنته ، فرفع إلى النبي ﷺ ، فأبطلها . وقال : أردت أن تقضمها كما يقضم الفحل ؟

٤٢٤٦- حدثنا أحمد بن عثمان التوفلى ، حدثنا قريش بن أنس ، عن ابن عون ، عن محمد بن سيرين ، عن عمران بن حصين : أن رجلا عض يد رجل ، فانتزع يده ، فسقطت

قوله : " حدثني أبي " يعنى هشام بن أبي عبد الله الدستوائى ، وقد مر ترجمته و ترجمة ابنه معاذ فى باب العمري من كتاب الهبة .

قوله : " عن بديل " مصغرا ، وهو ابن ميمزة العقيلي (بضم العين) روى عن أنس ، و جماعة من التابعين ، وثقه النسائى ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وقال المعلى : بصرى ثقة ، ولم يخرج عنه البخارى إلا أثرا معلقا هو موصول من طريقه ، مات سنة ١٣٠ هـ ، وراجع التهذيب ١ : ٤٢٤ و ٤٢٥ .

قوله : " عن صفوان بن يعلى " هذا الحديث أخرجه البخارى فى الديات ، باب إذا عض رجلا فوقعت ثنياه ، رقم ٦٨٩٣ ، وفى الإجازة ، باب الأجير فى الغزو ، رقم ٢٢٦٥ ، وفى الجهاد ، باب الأجير ، رقم ٢٩٧٣ ، وفى المغازى ، باب غزوة تبوك ، رقم ٤٤١٧ ، وأبو داود فى الديات ، باب فى الرجل يقاتل الرجل فيدفعه عن نفسه ، رقم ٤٥٨٤ و ٤٥٨٥ ، والنسائى فى القسامة ، باب الرجل يدفع عن نفسه ، وابن ماجه فى الديات ، باب من عض رجلا ، فنزع يده الخ رقم ٢٦٥٦ .

قوله : " أردت أن تقضمها " بفتح الضاد فى الأنصح ، من باب سمع ، والقضم : الأكل بأطراف الأسنان ، والخضم : الأكل بجميعها ، أو أفصاها ، وراجع الصحاح للجوهري .

قوله : " قريش بن أنس " هو الأنصارى البصرى ، وثقه ابن المدينى ، وأبو حاتم ، ولكنه تغير فى آخر عمره ، وكان صحيح العقل إلى ٢٠٣ هـ ومات سنة ٢٠٨ هـ ، وسماع المتأخرين منه بعد اختلاط ، مثل ابن أبي العوام ، ويزيد بن سنان البصرى ، وأبى قلابة :

ثنيته ، أو ثناياه فاستعدى رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : ما تأمرني ؟ تأمرني أن يدفع يده في فيك تقضمها كما يقضمها الفحل ؟ ادفع يدك حتى بعضها ، ثم انزعها .

٤٢٤٧- حدثنا شيان بن فروخ ، حدثنا همام ، حدثنا عطاء ، عن صفوان بن يعلى بن منبه ، عن أبيه ، قال : أتى النبي ﷺ رجل ، وقد عض يد رجل ، فانتزع يده ، فسقطت ثنيته - يعنى الذى عضه - قال فأبطلها النبي ﷺ ، وقال : أردت أن تقضمه كما يقضم الفحل ؟

٤٢٤٨- حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عطاء ، أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية ، عن أبيه ، قال : غزوت مع النبي ﷺ غزوة تبوك ، قال : وكان يعلى يقول : تلك الغزوة أوثق عملى عندى ، فقال عطاء : قال صفوان : قال يعلى : كان لى أجبر فقاتل إنسانا ، فعض أحدهما يد الآخر - قال : لقد أخبرني صفوان أيهما عض الآخر - فانتزع المعترض يده من فى العاض ، فانتزع إحدى ثنيته ، فاتيا النبي ﷺ ، فأهدر ثنيته .

٤٢٤٩- وحدثنا عمرو بن زرارة ، أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم ، قال : أخبرنا ابن جريج بهذا الإسناد نحوه .

وظهر فى حديثه مناكير زمن الاختلاط ، وراجع التهذيب ٨ : ٣٧٥ .

قوله : " ادفع يدك حتى بعضها " قال النووى : " ليس المراد بهذا أمره يدفع يده لبعضها ، وإنما معناه الإنكار عليه ، أى إنك لا تدع يدك فى فيه بعضها ، فكيف تنكر عليه أن ينتزع يده من فيك ، وتطالبه بما جنى فى جذبه لذلك ؟ " .

قوله : " غزوة تبوك " وزاد البخارى فى الجهاد من طريق سفيان ، عن ابن جريج : فحملت على بكر .

قوله : " أيها عض الآخر " وزاد البخارى فى المغازى من طريق محمد بن بكر ، عن ابن جريج : " فنسيته " .

قوله : " بهذا الإسناد نحوه " وإن هذا الحديث من جملة ما استلزمه الدارقطنى على

باب إثبات القصص في الأسنان وما في معناها

٤٢٥٠- حدثنا : أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا حماد ، أخبرنا ثابت ، عن أنس : أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنسانا ، فاختموها إلى النبي ﷺ ،

مسلم ، وطعن في اسناد الحديث من جهة أنه مضطرب عن عطاء ، ومن جهة أن ابن سيرين لم يصرح بسامعه من عمران بن حصين ، ورد النووي كلا الطعنين بأن الاختلاف على عطاء لا يضعف الحديث ، (ولعله يريد أن جميع الطرق صحيحة) ، وبأن عدم تصريح ابن سيرين بسامعه من عمران لا يستلزم أن لا يكون سمعه منه . ثم لو ثبت ضعف بعض الطرق لم يلزم منه ضعف المتن ، فإنه صحيح بالطرق الباقية . وإن مسلما يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح ، والله أعلم .

باب إثبات القصص في الأسنان إلخ

قوله : " عن أنس " يعني ابن مالك بن النضر ، هذه القصة أخرجها البخاري في الدييات ، باب السن بالنسن ، رقم ٦٨٩٤ ، وفي الصلح ، باب الصلح في الديية ، رقم ٢٧٩٣ . وفي الجهاد ، باب قول الله عز وجل : من المؤمنين رجال صدقوا إلخ ، رقم ٢٨٠٦ ، وفي تفسير سورة البقرة ، باب يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصص إلخ رقم ٤٤٩٩ و ٤٥٠٠ ، وفي تفسير المائدة ، باب والجروح قصاص ، رقم ٤٦١١ ، وأبو داود في الدييات ، باب القصص من السن ، رقم ٤٦٩٥ ، والنسائي في القسامة ، باب القصص من الثنية ، وابن ماجه في الدييات ، باب القصص في السن ، رقم ٢٦٤٩ .

قوله : " أن أخت الربيع إلخ " بضم الراء ، وفتح الباء ، وكسر الياء المشددة ، وهي الربيع بنت النضر بن صفم ، وهي عممة أنس بن مالك رضي الله عنه ، وأخت أنس بن النضر رضي الله عنه ، وما وقع في أول جنايات البيهقي أنها الربيع بنت معوذ ، فهو وهم ، كما صرح به الحافظ في باب القصص بين الرجال والنساء من الفتح ١٢ : ٢١٥ .

قوله : " أم حارثة " يعني : حارثة بن سراقه بن حارث ، وقد استشهد يوم بدر ، وقالت أمه الربيع لرسول الله ﷺ عندئذ : أخبرني عن حارثة ، فإن يكن في الجنة صبرت واحتسبت وإن كان غير ذلك اجتهدت في الهكاه . فقال لها النبي ﷺ : ولأنه أصاب

فقال رسول الله ﷺ : القصاص القصاص ! فقالت أم الربيع : يا رسول الله ! أيقنص من فلانة ؟ والله لا يقنص منها ، فقال النبي ﷺ : سبحان الله ! يا أم الربيع ! القصاص كتاب الله . قالت : لا والله ، لا يقنص منها أبدا . قال : فما زالت حتى قبلوا الدية ، فقال رسول الله ﷺ :

الفردوس ، وراجع الإصابة ١ : ٢٩٧ و ٤ : ٢٩٤ .

قوله : " القصاص ، القصاص " منصوب على الإغراء ، قال القرطبي : « الرواية بالنصب في اللفظتين . ولا يجوز غير النصب ، والنصب بإضمار فعل ، ولا يجوز إظهاره ، لأن تكرار اللفظ ناب منابه ، كقولهم : الحذر ، الحذر ، فالتقدير : الزموا القصاص ، كذا في شرح الأبي ٤ : ٤١٧ .

قوله : " لا ، والله ! لا يقنص منها أبدا " واستشكل هذا الإنكار منها مع ما سمعت من رسول الله ﷺ من الأمر بالقصاص . وأجابوا عنه بوجوه أحسنها عندي أنه لم يكن اعتراضا على الحكم ، وإنما كان على طريق الثقة بالله تعالى ، والتوكل عليه ، أنه يلهم الخصوم الرضا ، حتى يعفوا ، أو يقبلوا الأرش ، وبه جزم الطيبي ، فقال : « ثم يقله ردا للحكم ، بل نفى وقوعه ، لما كان له عند الله من اللطف به في أموره ، والثقة بفضله أن لا يخيبه فيما حلف به ، ولا يخيب ظنه فيما أراده بأن يلهمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراده حكاها الحافظ في الفتح ١٢ : ٢٢٥ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه ، ويؤيده قوله ﷺ في آخر هذه القصة : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » فإنه نوع ثناء على الحالف ، ولولم يكن مراد الحالف ما ذكره الطيبي رحمه الله لما كان ذلك موضع ثناء ، وإنما كان موضع إنكار ، فلما لم يفكر عليه رسول الله ﷺ عرفنا أن قول الحالف لم يكن على سبيل رد حكم الله ورسوله ، ولا على سبيل إنكاره ، وإنما كان على سبيل الثقة واليقين بالله سبحانه .

لا يحكم على الظاهر دائما

وبهذا يستنبط أنه لا ينبغي أن يحكم على المتكلم بظاهر لفظه دائما ، بل يجب أن ينظر إلى ما يقصد بذلك ، ولا يجوز التسارع إلى الحكم على الرجل بالكفر أو العصيان بظاهر بعض أقواله إذا كان ذلك الرجل معروفا بالإيمان والتقوى ، ويستبعد منه أن يريد بقلبه ما يظهر من لفظه ، ولا سيما في أحوال غلبة بعض العواطف ، من الغضب ، والغيرة ،

إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره .

والفرح ، والحزن ، فإن الإنسان ربما يفرط منه في مثل هذه الأحوال لفظ يقصر عن تعبير ما يقصده ، ويوهم خلاف ما يعنيه ، فينبغي أن يتسامح عن تقصيره في التعبير . ويلاحظ ما يضمه في الصدر . وهذا كما وقع لسعد بن عباد رضي الله عنه ، حين سأل رسول الله ﷺ : « لو وجدت مع أهلي رجلا لم أمسه حتى آتي بأربعة شهداء ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم ، قال : كلا ، والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك » وقد مر في كتاب اللعان فظايره معارضة لحكم النبي ﷺ ، ولكنه لم يقصد إلا عرض شبهة سنحت له ، ولذلك لم ينكر عليه رسول الله ﷺ ، بل مدحه بقوله : إنه لغير .

قوله : « لو أقسم على الله لأبره » يعني : لو أقسم أن الله سبحانه يعامله بكذا من اللطف ، جعله الله باراً في يمينه بتحقيق ما حلف عليه ، وذلك لو فور تعلقه بالله سبحانه ، واعتماده على فضله ورحمته .

رفع تعارض الروايات في هذه القصة :

ثم قد وقع التعارض بين رواية مسلم وبين روايات البخاري في هذه القصة في ثلاثة أمور :

الأول : أن الجانية في رواية مسلم أخت الربيع ، وقد علقها البخاري أيضا في باب القصص بين الرجال والنساء ، ولكن في أكثر روايات البخاري أن الجانية هي الربيع نفسها ، دون أختها .

الثاني : الجناية في رواية مسلم هي الجرح فقط ، وفي أكثر روايات البخاري أنها كسر الشية .

والثالث : أن الخالفة في رواية مسلم أم الربيع ، وفي أكثر روايات البخاري أن الخالف أنس بن النضر ، عم مالك بن أنس ، وأخو الربيع ، رضي الله عنهم أجمعين .

وجمع النووي رحمه الله بين هذه الروايات بأنها قصتان متغايرتان ، قد جرحت أخت الربيع في إحداها إنسانا ، فحلفت أم الربيع (١) وكسرت الربيع في أخراها ثنية جارية ، فحلف أنس بن النضر ، وبه جزم الكرماني في شرح البخاري ٢٤ : ٢١ وإليه مال العيني في

(١) وذكر النووي أن الربيع ههنا بفتح الراء ، وكسر الباء ، وفي « أخت الربيع » بضم الراء ، وفتح الباء ، وتشديد الياء ، ولم يظهر لي وجهه ، والله أعلم .

عمدة القارى ١١ : ٢٠٣ ، والأبى فى شرح مسلم ٤ : ٤١٧ ، وغيرهم .

ولكن حمل الروايتين على تعدد القصتين بعيد ، لأن الراوى واحد ، وسياق القصة واحد ، وربما يخطر بالبال احتمال أن رواية ثابت عند مسلم كانت فى الأصل هكذا : « عن أنس أن أخته الربيع جرحت إنسانا » فصارت فى بعض الكتابات : « عن أنس أن أخت الربيع جرحت » ، بما يظهر منه أن أخت الربيع هى الجارحة ، مع أنه كان لبيان أن الربيع أخت أنس ، ومثل ذلك لا يبعد من النسخ ، لأن الفرق فى كتابة « أخت » و « أخته » يسير جدا . فإن كان هذا صحيحا - والله سبحانه أعلم - فيرتفع الخلاف فى الأمر الأول .

وأما الأمر الثانى فرفع الاختلاف فيه أيسر ، لأن الجرح شامل لكسر الثنية ؛ فلا منافاة بينهما ، وبقي الاختلاف الأخير فى تعيين الحالف ، ويحتمل أن يكون أحد الرواة وهم فى تعيينه . ووقع مثل ذلك لكثير من الرواة الثقات ، وقد مرارا أن ذلك لا يقدر فى ثبوت أصل الحديث . ويظهر من كلام الحافظ فى الفتح ١٢ : ٢١٥ أنه يميل إلى تصحيح رواية ثابت ، ونسبة الوهم إلى غيره ، وجزم شيخنا التهانوى فى إعلاء السنن ١٨ : ١١٠ بأنها قصة واحدة ، وإن رواية حميد مفسرة لما أبهمه ثابت فى حديث الباب والله سبحانه أعلم .

مسألة القصاص بين الرجال والنساء :

واحتج الجمهور بحديث الباب على أن القصاص بين الرجال والنساء يجرى فى النفس ، وفى الأطراف . وحجة الكلام فى هذا الباب أن القصاص يجرى بين الرجال والنساء فى النفس باتفاق الأئمة الأربعة ، وجهور أهل العلم ، وحكى عن على ، والحسن ، وعطاء ، وعثمان البقى أنهم قالوا : يقتل الرجل بالمرأة ، ولكن يعطى أوليائه نصف الدية ، لأن ديتها نصف دية الرجل ، فإذا قتل الرجل بها بئى له بقية ، فاستوفيت ممن قتله . كذا فى المغنى لابن قدامة ٩ : ٣٧٧ ، وعمدة القارى ١١ : ٢٠٢ . وذكر النووى عن الحسن وعطاء أنها لا يجوزان الاقتصاص من الرجل بالمرأة مطلقا .

وحجة الجمهور قوله تعالى : (النفس بالنفس) وقوله تعالى : (الحر بالحر) مع عموم سائر النصوص ، وما مر قبل باب واحد أن رسول الله ﷺ رضى رأس اليهودى بجارية ، وأدلة أخرى كثيرة ، واختلاف الأبدال لا عبرة به فى القصاص ، بدليل أن الجماعة يقتلون بالواحد ، ويقتل العبد بالعبد ، مع اختلاف أبدالها .

وأما القصاص فى الأطراف فاختلف فيه الأئمة الأربعة ، فقال مالك ، والشافعى ،

باب ما يباح به دم المسلم

٢٣٨هـ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص بن غياث ، وأبو معاوية ، ووكيع ، عن الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه ، المفارق للجماعة .

وأحمد ، رحمه الله : يجرى القصاص بينهما في الأطراف أيضا ، وقال أبو حنيفة : لا يجرى بينهما القصاص في الأطراف ، لأن التكافؤ معتبر في الأطراف ، بدليل أن الصحيحة لا تؤخذ بالشلاء ، ولا السكاملة بالناقصة .

واحتج البخاري لمذهب الجمهور بحديث الباب ، لأن أخت الربيع جرحت إنسانا ، والمتبادر منه الرجل ، فحكم رسول الله ﷺ بينهما بالقصاص ، فهذا يدل على أن القصاص يجرى بينهما في الأطراف أيضا . وأجاب عنه شيخنا العثماني التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١٨ : ١١٠ بأن لفظ الإنسان شامل للرجل والمرأة ، فلا دليل فيه على أن الإنسان كان رجلا ، وقد ثبت في روايات حميد عند البخاري أنها كسرت ثنية جارية ، وهذه الروايات مفسرة لما أبهمه ثابت في حديث الباب وقد ذكرنا أن القصة واحدة ، لأن السياق واحد ، والراوي واحد . فإنما حكم النبي ﷺ بينهما بالقصاص لكونها امرأتين ، فلا يؤخذ منه جواز القصاص فيما بين الرجل والمرأة في الأطراف .

واحتج البخاري والحافظ في الفتح ١٢ : ٢١٤ أيضا ببعض الآثار ، وقد أجاب عنها شيخنا في إعلاء السنن ، فن شاء راجعه ، والله أعلم .

باب ما يباح به دم المسلم

قوله : ” عن عبد الله بن مرة ” بضم الميم ، الحمداني ، الخارفي الكوفي ، من ثقات التابعين ، وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، والنسائي ، وابن سعد ، والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعد : مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وأرخه ابن قانع سنة ٨٩٩ هـ كذا في التهذيب .

قوله : ” عن عبد الله ” يعني ابن مسعود رضي الله عنه . وحديثه هذا أخرجه البخاري في

٤٢٣٩- حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، ح وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، وعلى بن خشرم ، قالا : أخبرنا عيسى بن يونس ، كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد مثله .

٤٢٤٠- حدثنا أحمد بن حنبل ، ومحمد بن المثنى ، واللفظ لأحمد ، قالا : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبد الله ، قال : قام فينا رسول الله ﷺ ، فقال : والذي لا إله غيره ! لا يحل دم رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله إلا ثلاثة نفر : التارك الإسلام المفارق للجماعة ،

الديات ، باب قول الله تعالى : النفس بالنفس ، والعين بالعين ، وأبوداود في الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد ، رقم ٤٣٥٢ والترمذي في الديات ، باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، رقم ١٤٠٢ ، والنسائي في تحريم الدم ، باب ذكر ما يحل به دم المسلم ، وفي القسامة ، باب القود ، وابن ماجه في فائحة الحدود ، باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث ، رقم ٢٥٣٤ .

قوله : " التارك الإسلام ، المفارق للجماعة " قال الحافظ في الفتح ١٢ : ٢٠١ : والمراد بالجماعة جماعة المسلمين ، أى فارقهم ، أو تركهم بالارتداد ، فهى صفة للتارك أو المفارق ، لا صفة مستقلة ، وإلا لكأت الحصال أربعة .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لعل النبي ﷺ ذكر مفارقة الجماعة كصفة كاشفة لترك الإسلام ، لبيان أن الردة لا تختص برفض الإسلام صراحة ، بل تعم الزنادقة الذين يدعون الإسلام ولكنهم يفارقون جماعة المسلمين بإنكار إحدى ضروريات الدين ، فحكمهم وحكم من رفض الإسلام سواء ، ولو اقتصر على ترك الإسلام فقط ، ولم يذكر مفارقة الجماعة ، ربما توهم متوهم أن قتل المرتد إنما يختص بمن يترك الإسلام برفضه صراحة ، ولا يعم الزنادقة المدعين للإسلام . فلما أعقب ترك الإسلام بمفارقة الجماعة شمل الزنادقة أجمعين .

ومما يدل على ذلك أيضا أن هذه الأصناف الثلاثة مستثناة في الحديث بمن يشهد بالتوحيد والرسالة ، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلا ، فتبين أن الردة قد تجامع شهادة التوحيد والرسالة ، والإقرار بالإسلام ، فحكمها وحكم رفض الإسلام سواء .

أو الجماعة . شك فيه أحد ، والثيب الزاني ، والنفس بالنفس . قال الأعمش : فحدثت به إبراهيم ، فحدثني من الأسود ، عن عائشة بمثله .

٤٢٤١- وحدثني حجاج بن الشاعر ، والقاسم بن زكرياء ، قالا : حدثنا عبيد الله ابن موسى ، عن شيبان ، عن الأعمش ، بالإسنادين جميعا نحو حديث سفيان ، ولم يذكر في الحديث قوله : والذي لا إله غيره .

باب إثم من من القتل

٤٢٤٢- حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، واللفظ لابن أبي شيبة ، قالا : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن ومن هنا قال النسوي رحمه الله : « فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي زدة كانت ، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام ، ويتناول أيضا كل خارج عن الجماعة ببدعة ، أو بغى أو غيرها » .

ثم إن هذا الحديث دليل على وجوب قتل المرتد ، وما أوله بعض المعاصرين بأنه محمول على البغاة قد تقدم تفنيده في باب حكم المخاريق والمرتدين ، مسألة قتل المرتد ، والله أعلم .

قوله : « والثيب الزاني » يعني : يحل قتله بالرجم ، وقد وقع صريحا في حديث عثمان عند النسائي بلفظ : « رجل زنى بعد إحصائه فعليه الرجم » .

قوله : « والنفس بالنفس » يعني : من قتل عمدا بغير حق قتل بشرطه ، ووقع في حديث عثمان المذكور : « قتل عمدا ، فعليه القود » وهو مفسر لهذا الحديث .

باب إثم من من القتل

قوله : « عن عبد الله » يعني ابن مسعود رضي الله عنه ، وحديثه هذا أخرجه البخاري في الديات ، باب قول الله : ومن أحيائها الخ ، وفي الأنبياء ، باب خلق آدم صلوات الله عليه ، وذريته ، وفي الاعتصام ، باب إثم من دعا إلى ضلالة ، أو سن سنة سيئة ، وأخرجه الترمذي في العلم ، باب الدال على الخير كفاعله ، رقم ٢٦٧٥ ، والنسائي في تحريم الدم ، في فاتحته ، وابن ماجه في الديات ، باب التغليظ في قتل مسلم ظلما ، رقم ٢٦١٦ .

عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا تقتل نفس ظلما إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ، لأنه كان أول من سن القتل .

٤٢٤٣- **وحدَّثنا** عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جرير ، ح حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، وعيسى بن يونس ، ح وحدَّثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد ، وفي حديث جرير وعيسى بن يونس : لأنه سن القتل ، ولم يذكر : أول .

قوله : " على ابن آدم " يعني قابيل ، وهو الذي قتل أخاه هابيل ، كما هو المشهور ، وعكس القاضى جمال الدين بن واصل فى تاريخه ، فجعل قابيل مقتولا ، وهابيل قاتلا ، كما ذكره الحافظ فى الفتح ، واستشهد بأن قابيل مشتق من قبول قربانه ، ولكن الأكثرين على أن قابيل هو القاتل ، ومجرد اشتقاق قابيل من القبول لا يصلح دليلا على أنه هو المقتول .

قوله : " الأول " هذا يؤيد ما هو المشهور من أن هابيل وقابيل كانا ولدى آدم لصلبه ، وبه صرح مجاهد فيما روى ابن أبي نجيح عنه ، وذكر الطبرى عن الحسن : " لم يكونا ولدى آدم لصلبه ، وإنما كانا من بنى إسرائيل " ولكن ظاهر حديث الباب يردده ، هذا ملخص ما فى فتح البارى ١٢ : ١٩٣ .

قوله : " كفل من دمها " الكفل ، بكسر الكاف : النصيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر ، والضعف على الإثم ، ومنه قوله تعالى : (كفلين من رحمته) ووقع على الإثم فى قوله تعالى : (ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها) .

قوله : " أول من سن القتل " فيه أن من سن شيئا كتب له ، أو عليه ، وهو أصل فى أن المعونة على ما لا يحل حرام ، وقد صرح به فى حديث جرير عند مسلم وغيره : " من سن فى الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة " وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب ، كذا فى فتح البارى .

قوله : " عثمان بن أبي شيبة " اسمه عثمان بن محمد ، وكنيته أبو الحسن ، صاحب المستد والتفسير ، وهو الأخ الأكبر لأبى بكر بن أبي شيبة صاحب المصنف ، روى عنه الجماعة إلا الترمذى ، وراجع التهذيب ٧ : ١٤٩ .

باب المجازاة بالدماء فى الآخرة، وأنها أول ما يقضى

فيه بين الناس يوم القيامة

٤٢٤٤- حدثنا عثمان بن أبى شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، جميعا عن وكيع ، عن الأعمش ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، حدثنا عبدة بن سليمان ، ووكيع ، عن الأعمش ، عن أبى وائل ، عن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء .

٤٢٤٥- حدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبى ، ح وحدثنى يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد - يعنى ابن الحارث - ح وحدثنى بشر بن خالد ، حدثنا محمد بن جعفر ح وحدثنا ابن المنى ، وابن بشار ، قالا : حدثنا ابن أبى عدى ، كلهم عن شعبة ، عن الأعمش ، عن أبى وائل ، عن عبد الله ، عن النبى ﷺ بمثله ، غير أن بعضهم قال عن شعبة : يقضى ، وبعضهم قال : يحكم بين الناس .

باب المجازاة بالدماء فى الآخرة الخ

قوله : " عن عبد الله " يعنى ابن مسعود رضي الله عنه ، وحديثه هذا أخرجه البخارى فى فاتحة السديت ، رقم ٦٨٦٤ ، وفى الرقاق ، باب القصاص يوم القيامة ، رقم ٦٥٢٣ ، والنسائى فى تحريم الدم ، باب تعظيم الدم ، والترمذى فى الديات ، باب الحكم فى الدماء ، رقم ١٣٩٦ وابن ماجه فى فاتحة الديات ، رقم ٢٦١٥ .

قوله : " أول ما يقضى بين الناس الخ " ولا يعارضه ما أخرجه أصحاب السنن من حديث أبى هريرة مرفوعا : « إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته » لأن حديث الباب محمول على ما يتعلق بحقوق العباد ، وحديث الصلاة متعلق بحقوق الله . وقد جمع النسائى بينهما فى حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، ولفظه : « أول ما يحاسب العبد عليه صلاته ، وأول ما يقضى بين الناس فى الدماء » ، نقله الحافظ فى الفتح ١١ : ٣٩٦ .

وقد أخرج البخارى فى تفسير سورة الحج (رقم ٤٧٤٤) عن على بن أبى طالب رضي الله عنه ، قال : « أنا أول من يجثو بين يدى الرحمن للخصومة يوم القيامة » قال قيس : « وفيهم نزلت هذان خصمان اختصموا فى ربهم » قال : « هم الذين بارزوا يوم بدر : على ، وحزرة ،

باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

٢٤٦هـ- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ويحيى بن حبيب الخارثي - وتقارباً في اللفظ -

قالا : حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن ابن أبي بكرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، السنة

وعبيدة ، وشيبة بن ربيعة ، وعتبة بن ربيعة ، والوليد بن عقبة .

والحديث يدل على عظم أمر القتل ، لأن الابتداء إنما يقع بالأمم ، كذا في فتح الباري

١٢ : ١٨٩ .

باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

قوله : " عن ابن أبي بكرة " يعني : عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي . هو أول مولود ولد في الإسلام بالبصرة ، فأطعم أبوه أهل البصرة جزورا ، فكفنتهم ، ولى بيت المال لزياد ، وهو ثقة روى عنه الجماعة ، وراجع التهذيب .

قوله : " عن أبي بكرة " هذا الحديث أخرجه البخاري في الحج ، باب الخطبة أيام منى ، رقم ١٧٤١ وفي الأضاحي ، باب من قال : الأضحى يوم النحر رقم ٥٥٥٠ وفي المغازي ، باب حجة الوداع ، رقم ٤٤٠٦ وفي التفسير ، باب تفسير سورة براءة رقم ٤٦٦٢ وفي بدء الخلق ، باب ما جاء في سبع أرضين ، رقم ٣١٩٧ وفي الفتن ، باب لا ترجعوا بعدي كفارا إلخ رقم ٧٠٧٨ ، وفي العلم ، باب رب مبلغ أوعى من سامع ، رقم ٦٧ وأبو داود في الحج ، باب الأشهر الحرم ، رقم ١٤٧ .

قوله : " الزمان قد استدار كهيئته إلخ " وقع عند البخاري في المغازي : « كهيئته يوم خلق الله السموت » بدون هاء الضمير . واختلف الشراح في تفسير هذه الجملة على أقوال :

١- فقال بعضهم : إنها متعلقة بما كان أهل الجاهلية يفعلون من النسيئ . قال أبو عبيد : « كانوا ينسئون ، أى يؤخرون ، وهو الذى قال الله تعالى فيه : (إنما النسيئ زيادة في الكفر) فرما احتاجوا إلى الحرب في الحرم . فيؤخرون تحريمه إلى صفر ، ثم

يؤخرون صفر في سنة أخرى ، فصادف تلك السنة رجوع المحرم إلى موضعه « حكاه النوى رحمه الله .

ثم اضطربت كلمات القوم في تفسير النسيئ ، فمنهم من فسر به بتأخير تحريم المحرم إلى صفر ، وعلى ذلك لا يختل أيام السنة ، ومنهم من فسر به بالكبس ، وذلك أنهم يزيدون في كل سنة أحد عشر يوما ، أو في كل ثلاث سنوات شهرا ، وبه يعقل اختلال الأيام والشهور .

والذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه : أن نسيئ العرب كان على ضربين : أحدهما تأخير شهر المحرم إلى صفر ، لحاجتهم إلى شن الغارات ، وطلب الثارات ، والآخر : تأخير الحج عن وقته تحرياً منهم للسنة الشمسية ، فكانوا يؤخرونه في كل عام أحد عشر يوما حتى يدور الدور فيه إلى ثلاث وثلاثين سنة ، فيعود إلى وقته .

فإلى الضرب الأول أشار أبو عبيد فيما حكينا من قوله ، وفصله أبو على القالي حكاية عن ابن الأنباري ، فقال : « إنهم كانوا إذا صدروا عن منى قام رجل من بني كنانة يقال له : نعم بن ثعلبة ، فقال : أنا الذي لا أعاب ، ولا يردلى قضاء ، فيقولون له : أنسنا شهرا ، أى أخرعنا حرمة المحرم ، فاجعلها في صفر ، وذلك أنهم كانوا يكرهون أن يتوالى عليهم ثلاثة أشهر لا تمكنهم الإغارة فيها ، لأن معاشهم كان من الإغارة ، فيحل لهم المحرم ، ويحرم عليهم صفر ، فإذا كان في السنة المقبلة حرم عليهم المحرم ، وأحل لهم صفر » راجع الأمالى لأبي على القالي ١ : ٤ .

وإلى الضرب الثاني أشار البيروني في الآثار الباقية (١١ ، ١٢ ، ٦٢ ، ٣٢٥) حيث قل : « كان يلور حجهم في الأزمنة الأربعة (يعني : في الصيف ، والشتاء والخريف ، والربيع) . ثم أرادوا أن يحجوا في وقت إدراك سلعمهم من الأدم ، والجلود والثار ، وغير ذلك ، وأن يثبت ذلك على حالة واحدة ، وفي أطيب الأزمنة وأخصبها ، فتعلموا الكبس من اليهود المجاورين لهم . وذلك قبل الهجرة بقريب من مائتي سنة . فأخذوا يعملون بها ما يشاكل فعل اليهود من إلحاق فضل ما بين سنتهم وسنة الشمس شهرا بشهورها إذاتم . . . ويسمون هذا من فعلهم النسيئ ، لأنهم ينسأون أول السنة في كل سنتين ، أو ثلاث ، شهرا ، على حسب ما يستحقه التقدم . »

وأوضحه السهيلي فيما حكى عنه القلقشندي في صبح الأعشى ٢ : ٣٨٧ ، فقال :

« كانوا يؤخرون في كل عام أحد عشر يوما ، حتى يدور الدور إلى ثلاث وثلاثين سنة ، فيعود إلى وقته ، فلما كانت سنة حجة الوداع ، وهي سنة تسع من الهجرة ، عاد الحج إلى وقته اتفاقا في ذى الحجة كما وضع أولا ، فأقام رسول الله ﷺ فيه الحج ، ثم قال في خطبته التي خطبها يومئذ : إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض ، بمعنى أن الحج قد عاد في ذى الحجة » .

وراجع لتفصيل النسب والكسب في الجاهلية مروج الذهب للمسعودي ٢ : ٥٧ و ١٨٨ ، والتفسير الكبير للرازي ٤ : ٤٤٧ ، وتفسير ابن جرير ١٠ : ٩١ وتفسير القرطبي ٨ : ١٣٧ ، وقد استقصى الدكتور جواد علي هذا الموضوع في كتابه « المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام » ٨ : ٤٨٨ إلى ٥٠٨ .

٢- والقول الثاني في تفسير هذا الحديث ما ذكره يوسف بن عبد الملك في كتابه « تفضيل الأزمنة » أن هذه المقالة صدرت من النبي ﷺ في شهر مارس ، وهو آذار ، وهو برمهات بالقبطية . وفيه يستوى الليل والنهار ، عند حلول الشمس برج الحمل . ذكره الحافظ في بدء الخلق من فتح الباري ٦ : ٢٩٥ .

فكانه يريد أن المراد من استدارة الزمان إلى هيئة أول خلق السماوات والأرض استواء الليل والنهار .

٣- ويقاربه قول الخوارزمي ، حيث قال : « إن الله تعالى لما خلق الشمس أجراها في أول برج الحمل ، والزمان الذي تكلم فيه النبي ﷺ بهذا ، كانت الشمس في أول برج الحمل » حكاه الأبى . واعترض عليه بوجهين :

الأول : ما ذكره القرطبي من أن مقتضى قول الخوارزمي أن الله تعالى خلق البروج أولا ، ثم خلق الشمس ، وأجراها في أول برج الحمل ، وهذا لا يوصل إليه إلا بنقل عن الأنبياء ، ولا نقل عنهم في ذلك .

والثاني : ما ذكره الأبى ، فقال : « لما وقفت له على هذا التأويل دعا ذلك لتعديل ذلك اليوم ، فعُدل لاختيار ما قال ، فلم يوجد كما زعم ، بل وجدت الشمس في تاسع ذى الحجة سنة عشر قطعت من برج الحوت نحو العشرين درجة ، لكنها فيما أظن في مثل هذا اليوم من سنة تسع كانت في أول الحمل » وحكى مثله عن القاضي عياض ، وراجع للتفصيل شرح الأبى لمصحيح مسلم ٤ : ٤٢٠ و ٤٢١ .

إثنا عشر شهرا ، منها أربعة حرم : ثلاثة متواليات .

٤- والوجه الرابع في تفسير هذه المقالة ما سمعته عن بعض أساتذتي ، وذلك أن المراد من استدارة الزمان رجوعه إلى الفطرة التي فطره الله عليه . وذلك أن الإسلام دين الفطرة ، فلما خلق الله السماوات والأرض لم يكن هناك دين إلا الإسلام ، فكان هذا الدين من فطرة الزمان ، فلما أحدث الناس أديانا أخرى ابتعد الزمان عن فطرته ، فلما جاء النبي الكريم ﷺ وأعاد الناس إلى الدين القديم رجع الزمان إلى فطرته يوم خلق الله السماوات والأرض .

ولم أر هذا التفسير في كلام شراح الحديث ، ولكنه غير بعيد ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " منها أربعة حرم " فالحرم في أول السنة ، ورجب في وسطها ، وذوالقعدة وذوالحجة في آخرها ، وقد ذكر العلامة ابن أبي جرة الأندلسي رحمه الله في سبب تفريقها في السنة وجها لطيفا ، فقال :

« فأما من طريق حكمة النظام ، فإن الأفخر من الأشياء يزين به أول النظام ، ووسطه وآخره . فلما نظمت القدرة درر الأشهر في سلك الاجتماع جعلت لاستفتاح النظام بشهر حرام . ووسطه بشهر حرام ، وهو رجب ، ثم ثالثها في مناظرة الحسن شهر رمضان ، ونصل بينهما بدرة شهر شعبان ، الذي فهم سيدنا ﷺ حسن نظم القلعة في الأشهر ، فزاد وسطها حسنا بترفع شعبان بكثرة الصوم فيه حتى أضيف الشهر إليه عليه السلام ، فقيل : شهر نبيكم شعبان ، فجاءت حرمة محمدية وسط حرمتين ربانيتين ، شعبان شهر محمد عليه السلام ، ورجب ورمضان شهران ربانيان ، فحسن النظام واستنار . »

« وختم آخر نظام السنة بشهرين حرامين ، وفي تفضيل آخر السنة بأن كان فيه شهران حرامان وجوه من الحكمة : منها : أن الختام له أبدا علم زائد بمقتضى الحكمة الربانية . قال تعالى : ختامه مسك ، وقال عليه السلام : الأعمال بخواتمها ، فإذا حسنت الخاتمة حسن الكل ، وزاد حسنا على حسن ، . . . وفيه إشارة إلى اللطف منه جل جلاله بعباده ، لأنه من غفل ، أو كان له عذر في السنة كلها جعل له في آخرها تكثير في عدد ذوى الحرمة لعله يحصل له حرمة ، فيا لله ما أحسن نظمه سبحانه » وراجع بهجة النفوس لابن أبي جرة ٤ : ١١٢ و ١١٣ .

قوله : " ذوالقعدة " بفتح القاف وكسرهما ، سمي بذلك لأنهم كانوا يعمدون فيه

ذو القعدة ، وذو الحجة ، والحرم ، ورجب شهر مضر الذى بين جمادى وشعبان

عن القتال لكونه أول الأشهر الحرم ، ويجمع على " ذوات القعدة " ، وحكى الكوفيون " أولات القعدة " ، وربما قالوا فى الجمع ذات القعدة أيضا . كذا فى صحيح الأعشى ، للاقلقيشندى ٢ : ٣٦٦ .

قوله : " وذو الحجة " بكسر الحاء ، ووجه تسميته ظاهر ، لكون الحج يقع فيه ، والكلام فى جمعه ، كالكلام فى ذى القعدة . وتسميه العرب العاربة : " برك " على وزن عمر ، غير مصروف ، لأنه تبرك فيه الإبل للموسم .

قوله : " والحرم " سمي بذلك لأنهم كانوا يحرمون فيه القتال ، ويجمع على " محرمات " ، و " محارم " و " محاريم " ، وتسميه العرب العاربة : " المؤتمر " بكسر الميم ، أخذوا من أسر القوم : إذا كثروا ، بمعنى أنهم يحرمون فيه القتال ، فيكثرون . وقيل : أخذوا من الاتجار ، بمعنى أنه يؤتمر فيه بترك الحرب ، ويجمع على مؤتمرات .

قوله : " ورجب " سمي بذلك لتعظيمهم له ، أخذوا من الترجيب ، وهو التعظيم ، ويجمع على " رجبات " و " أرجاب " .

قوله : " شهر مضر إلخ " قال النوى : « وإنما قيده هذا التقيد مبالغة فى إيضاحه ، وإزالة للبس عنه . قالوا : وقد كان بين بنى مضر وبين ربيعة اختلاف فى رجب ، فكانت مضر تجعل رجبيا هذا الشهر المعروف الآن ، وهو الذى بين جمادى وشعبان ، وكانت ربيعة تجعله رمضان . فلهذا أضافه النبي ﷺ إلى مضر » .

« وقيل : لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم . وقيل : إن العرب كانت تسمى رجبيا وشعبان : الرجيين ، وقيل : كانت تسمى جمادى ورجبيا : جادين ، وتسمى شعبان رجبيا » .

قوله : " الذى بين جمادى وشعبان " فأما جمادى فبضم الجيم والقصر بعد الدال ، سمي بذلك لجمود الماء فيه ، لأن الوقت الذى سمي فيه بذلك كان الماء فيه جامدا لشدّة البرد . ويقال فى الثنية : جماديان الأوليان ، وفى الجمع : جماديات الأوليات .

ثم قال : أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : فسكت ، حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس ذا الحجة ؟ قلنا : بلى ، قال : فأى بلد هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : فسكت ، حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس البلدة ؟ قلنا : بلى ، قال : فأى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : فسكت ، حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى يا رسول الله . قال : فإن دماءكم وأموالكم - قال محمد : وأحسبه قال : - وأعراضكم ، حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، فى بلدكم هذا ، فى شهركم هذا . وستلقون ربكم ، فيسألكم عن أعمالكم ، فلا ترجعن بعدي كفارا ، أو ضلالا يضرب بعضكم رقاب بعض .

وأما شعبان ، فبفتح الشين ، سمي بذلك لتشعبهم فيه ، لكثرة الغارات عقب رجب ، وقيل : لتشعب العود فى الوقت الذى سمي فيه . وقيل : لأنه شعب بين شهرى رجب ، ورمضان ، ويجمع على " شعبانات " و " شعابة " على حذف الزوائد . وحكى الكوفيون : شعبابين . كذا فى صبح الأعشى ٢ : ٣٦٥ .

قوله : " أى شهر هذا ؟ " قال القرطبي : « سؤاله ﷺ عن الثلاثة ، وسكوته بعد كل سؤال منها كان لاستحضار فهمهم ، وليقبلوا عليه بكليتهم ، وليستشعروا عظمة ما يخبرهم عنه ، كذا فى الفتح .

وقال النووي : « وقولهم : الله ورسوله أعلم ، هذا من حسن أدبهم ، وأنهم علموا أنه ﷺ لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب ، فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإخبار بما يعرفون » .

قوله : " كحرمة يومكم هذا " قال الحافظ فى الفتح ١ : ١٥٩ : « ومناط التشبيه فى قوله : كحرمة يومكم ، وما بعده ظهوره عند السامعين ، لأن تحريم البلد ، والشهر ، واليوم ، كان ثابتا فى نفوسهم ، مقرررا عندهم ، بخلاف الأنفس ، والأموال ، والأعراض ، فكانوا فى الجاهلية يستبيحونها ، فطرا الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم ، وماله ، وعرضه أعظم من تحريم البلد ، والشهر ، واليوم . فلا يرد كون المشبه به أخفض رتبة من المشبه ، لأن الخطأ إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع » .

قوله : " يضرب بعضكم رقاب بعض " الصواب : يضرب ، برفع الباء ، وقيل :

ألا ! ليبلغ الشاهد الغائب ، ففعل بعض من يبلغه يكون أوعى له من بعض من سمعه . ثم قال : ألا ! هل بلغت ؟ قال ابن حبيب في روايته : ورجب مضر ، وفي رواية أبي بكر : فلا ترجعوا بعدي .

٤٢٤٧- حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا عبد الله بن عون ، عن محمد بن سيرين ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه ، قال : لما كان ذلك اليوم فقد على بعيره ، وأخذ إنسان بخطامه ، فقال : أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه ، فقال : أليس بيوم النحر ؟ قلنا : بلى ، يا رسول

يجزمها ، على كونه جوابا للنهي . وقد تقدم شرح هذه المقالة بما فيها في كتاب الإيمان ، باب بيان معنى قول النبي ﷺ : لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض .

قوله : " ليبلغ الشاهد الغائب " أمر غائب من التبليغ ، وعليه فالباء مفتوحة ، واللام مشددة ، وقيل : إنه من الإبلاغ ، فبائه ساكنة ، ولامه مخففة . والمراد من الشاهد : الحاضر في المجلس ، والمقصود إما تبليغ القول المذكور ، وإما تبليغ جميع الأحكام . وفيه الأمر بالتبليغ والحض عليه .

قوله : " يكون أوعى له " الوعى : مجموعة الحفظ والفهم والقبول ، قال الزبيدي : « وعاه ، أى الشئى والحديث ، يعيه وعيا : حفظه ، وفهمه ، وقبله ، فهو واع ، وهو حديث أبي أمامة : لا يعذب الله قلبا وعى القرآن . قال ابن الأثير : أى عقله إيمانا به وعملا ، فأما من حفظ ألفاظه ، وضع حدوده ، فإنه غير واع له ، كذا في تاج العروس .

واحتج به العلماء لجواز رواية الفضلاء وغيرهم من الشيوخ الذين لا علم لهم عندهم ، ولا فقد ، إذا ضبط ما يحدث به ، كذا في شرح النووى .

وفيه جواز التحمل قبل كمال الأهلية ، وأن الفهم ليس شرطا في الأداء ، وأنه قد يأتى في الآخر من يكون أفهم ممن تقدمه ، لكن بقلة . كذا في فتح البارى ١ : ١٥٩ .

قوله : " الجهضمي " بفتح الجيم والضاد ، نسبة إلى الجهاضمة ، وهى حلة بالبصرة ، نسبت إلى الجهاضمة ، وهم بطن من الأزد ، ينسبون إلى جهضم بن عوف بن مالك . ونصر بن

الله ! قال : فأى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : أليس بذى الحجة ؟ قلنا : بلى ، يا رسول الله ! قال : فأى بلد هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه . قال : أليس بالبلدة ؟ قلنا : بلى ، يا رسول الله ! قال : فإن دماءكم ، وأموالكم ، وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا . فليبلغ الشاهد الغائب ، قال : ثم انكفأ إلى كبشين أملحين ، فذبحهما ، وإلى جزيرة من الغنم ، فقسما بيننا .

٤٢٤٨- حدثنا محمد بن المنفى ، حدثنا حماد بن مسعدة ، عن ابن عون ، قال : قال محمد : قال عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه ، قال : لما كان ذلك اليوم جلس النبي ﷺ على هذا من العلماء المتقين ، روى عنه الجماعة . وكان المستعين بالله دهاه إلى القضاء ، فدعاه عبد الملك أمير البصرة بذلك أيضا فقال : أرجع ، فأستخير الله ؛ فرجع إلى بيته نصف النهار ، فصلى ركعتين ، وقال : اللهم إن كان لى عندك خير فاقبضنى إليك ، فنام ، فأنبهوه ، فإذا هو ميت ، وكان ذلك فى ربيع الآخر سنة ٢٥٠ هـ كذا فى الأنساب للسمعاني ٣ : ٤٣٥ .

قوله : " ثم انكفأ إلى كبشين " وذكر الدارقطني أن هذا وهم من ابن عون فيما قيل ، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس ، فأدرجه ابن عون هنا فى هذا الحديث ، فرواه عن ابن سيرين ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه . وقد حذف البخارى هذه الزيادة عن ابن عون ، وقد ذكره المصنف عن أيوب ، عن قره ، فلم يذكر هذه الزيادة أيضا . وقال القاضى : « الأشبه أن هذه الزيادة إنما هى فى حديث آخر فى خطبة عيد الأضحى ، فوهم فيها الراوى ، فذكرها منضومة إلى خطبة الحجة ، أوها حديثان ضم أحدهما إلى الآخر » كذا فى شرح النووى ، والله أعلم .

قوله : " إلى جزيرة " بضم الجيم ، وفتح الزاى ، وهى القطعة من الغنم ، تصغير جزءة ، بكسر الجيم ، وهى القليل من الشئ . وضبطه ابن فارس بفتح الجيم ، وكسر الزاى ، وكأنها فعيلة بمعنى مفعولة ، كضفيرة بمعنى مضمفورة . والمشهور فى رواية المحدثين هو الأول . كذا فى شرح النووى .

قوله : " حماد بن مسعدة " بفتح الميم ، وسكون السين ، وفتح العين ، التميمي البصري ، من رواية الجماعة .

على بعير ، قال : ورجل آخذ بزمامه ، أو قال : بخطامه ؛ فذكر نحو حديث يزيد بن زريع .

٤٢٤٩- حدثني محمد بن حاتم بن ميمون ، حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا قرة بن خالد ، حدثنا محمد بن سيرين ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، وعن رجل آخر هو في نفس أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكرة ، ح وحدثنا محمد بن عمرو بن جبلة ، وأحمد بن خراش ، قالا : حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو ، حدثنا قرة ، بإسناد يحيى بن سعيد ، وسمى الرجل حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي بكرة ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر ، فقال : أي يوم هذا : وساقوا الحديث بمثل حديث ابن عون ، غير أنه لا يذكر : ” وأعرضكم “ ، ولا يذكر : ” ثم انكفأ إلى كبشين “ وما بعده ، وقال في الحديث : كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، إلى يوم تلقون ربكم ، ألا ! هل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال : اللهم اشهد .

باب صحة الاقرار بالقتل

٤٢٥٠- حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا أبو يونس ، عن سماك ابن حرب : عن علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه ، قال : إني لقاعد مع النبي ﷺ إذ جاء

قوله ” وسمى الرجل حميد بن عبد الرحمن “ يعني : سمي الرجل الذي أبهمه يحيى بن سعيد بقوله : « وعن رجل آخر هو في نفس أفضل الخ » والظاهر أن حميد بن عبد الرحمن هذا هو ابن عبد الرحمن بن عوف الصحابي ولكني لم أجد في أسانئذه أباً بكرة ، ولا في تلامذته ابن سيرين ، والله أعلم .

باب صحة الإقرار بالقتل

قوله : ” أن أباه حدثه “ يعني وائل بن حجر رضي الله عنه ، وهذه القصة لم يخرجها من حديث وائل بن حجر إلا المصنف رحمه الله . وأخرج النسائي في القسامة ، باب القود ، وابن ماجه في الديات ، باب العفو عن القاتل (رقم ٢٦٩١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « أن رجلاً أتى بقاتل وليه رسول الله ﷺ ، فقال النبي ﷺ : اعف عنه ، فأبى ، فقال : خذ الدية ، فأبى ، فقال : اذهب فاقتله ، فإنك مثله ، فذهب ، فلحق الرجل ، فقيل له :

رجل يقود آخر بنسعة ، فقال : يا رسول الله ! هذا قتل أحمى ، فقال رسول الله ﷺ : أقتلته ؟ فقال : إنه لو لم يعترف أقتت عليه البيعة ، قال : نعم ، قتلته . قال : كيف قتلته ؟ قال : كنت أنا وهو نختب من شجرة ، فسبني ، فأغضبني ، فضربته بالفأس على قرنيه ، فقتلته ، فقال له النبي ﷺ : هل لك من شئ تؤديه عن نفسك ؟ قال : مالى مال إلا كسائى ،

إن رسول الله ﷺ قال : إن قتله فإنه مثله ، فخلى سبيله ، فربى الرجل ، وهو يمر نسعته ، فيحتمل أن تكون قصة هذا الحديث وحديث الباب واحدة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " بنسعة " بكسر النون ، وسكون السين ، قال النووى : هى جبل من جلود مضفورة ، وقال فى مجمع البحار ٢ : ٣٥٢ : « سير مضفور يجعل زماما للبعير وغيره ، وقد ينسج عريضة يجعل على صدر البعير ، وجمعه نسع ، وأنساع » .

قوله : " نختب من شجرة " الاختباط : جمع الخبط (بفتح الحين) ، وهو ورق الثمر ، أن يضرب الشجر بالعصا ، فيسقط ورقه ، فيجمعه علقا .

قوله : " فضربته بالفأس على قرنيه " أما الفأس فهو سلاح معروف ، يصنع لقطع الخشب ونحوه ، ثم ربما يستعمل للقتل أيضا ، ويسمى بالأردية : كلهاذى . وأما القرن فقد فسر النووى رحمه الله بجانب الرأس ، وقيل : إنه أعلى الرأس . والأصل أن القرن يستعمل فى كلا المعنيين ، فرمما يراد به موضع القرن من الحيوان ، وهو جانب الرأس ، وربما يراد الجانب الأعلى من الرأس ، وراجع تاج العروس للزبيدي ٩ : ٣٠٥ .

لا تجب الدية على القاتل فى العمد إلا برضائه

قوله : " هل لك من شئ تؤديه ؟ " يعنى : صلحا عن القصاص ، وفى سؤاله ﷺ القاتل عن ذلك دليل للحنفية فى أن ولى القتيل لا يستبد بإيجاب الدية على القاتل ، وإنما يشترط له رضاء القاتل ، وهو قول مالك والثورى ، رحمهما الله تعالى .

وقال الشافعى وأحمد رحمهما الله : إن الخير بين القود وأخذ الدية هو الولى ، فإن اختار الدية بدل القصاص فالقاتل مجبور على أدائها . واستدلوا بما أخرجه الشيخان من حديث أبى هريرة ، وفيه : « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إما أن يفدى ، وإما أن يقتل » ، وهذا لفظ مسلم فى الحج ، ولفظ البخارى : باب كتابة العلم (رقم ١١٢) : « فمن

وفأسى ، قال : فترى قومك يشترونك ؟ قال : أنا أهون على قوى من ذاك . فرى إليه بنسخته ، وقال : دونك صاحبك . فانطلق به الرجل ، فلما ولى قال رسول الله ﷺ : إن قتله فهو مثله ، فرجع ، فقال : يا رسول الله ! إنه بلغنى أنك قلت : إن قتله فهو مثله ، وأخذته

قتل فهو بخير النظرين : إما أن يعقل ، وإما أن يقاد أهل القتل .

وحجة الحنفية والمالكية حديث الباب ، حيث لم يسئل الولي : هل يريد القصاص أو الدية ؟ وإنما سئل القاتل : هل يستطيع أن يعطى الدية ؟ فلما أبى الدية دفعه إلى الولي لأخذ القود . ولو كان الولي مستبدا بأخذ الدية لسئله دون القاتل .

وحجتهم أيضا ما أخرجه عبد الزقاق في العقول من مصنفه ٩ : ٢٨٣ رقم ١٧٢١٦ عن طاؤس ، وكان عنده كتاب من النبي ﷺ ، قال : « في ذلك الكتاب عن النبي ﷺ : إذا اصطلحوا في العمد فهو على ما اصطلحوا عليه ، فهذا صريح في أن المال يحتاج إلى اصطلاح ، ولا يكون الاصطلاح إلا برضا الفريقين .

وقد مر في باب إثبات القصاص في الأسنان أن النبي ﷺ قال لأم الربيع : « يا أم الربيع ! القصاص كتاب الله » فلم يذكر الدية ، ولو كان الولي مخيرا بين القصاص والدية دون رضا القاتل لذكر الدية أيضا .

وأما حديث أبي هريرة فالمراد من قوله عليه السلام : « إما أن يعقل » أن يعقل بالاصطلاح ورضا القاتل ، دون أن يستبد بذلك . وقد مر بعض الكلام على هذه المسألة في كتاب الحج ، باب تحريم مكة ، وتحريم صيدها الخ . وراجع للتفصيل إعلاء السنن ١٨ : ٧٤ .

قوله : « فترى قومك يشترونك ؟ » يعني : يخلصونك من القتل قصاصا بأداء الدية عنك .

قوله : « دونك صاحبك » يعني : خذ صاحبك ، فاستقد منه إن شئت . وقال الأبي : « تمكن الولي من الدم إنما هو بعد إثبات مقدمات ، كروية جسد القتيل ، وأن هذا وليه ، وأنه آحق به ، ولا ولي له غيره ، وغير ذلك ، وهذا كله لم يذكر في الحديث ، فلعله علمه ﷺ ، ولم يذكره الرواة » .

قوله : « إن قتله فهو مثله » قال النووي رحمه الله : « الصحيح في تأويله أنه مثله

بأمرك . فقال رسول الله ﷺ : أما تريد أن ييؤء بإثمك ، وإثم صاحبك ؟ قال : يا نبي الله ! لعله ؟ قال : بلى ، قال : فإن ذاك كذاك . قال : فرمى بنسخته ، وخلق سبيله .

في أنه لا فضل ولا منة لأحدهما على الآخر ، لأنه استوفى حقه منه ، بخلاف ما لو عفى عنه ، فإنه كان له الفضل والمنة ، وجزيل ثواب الآخرة ، وجميل الثناء في الدنيا . وقيل : فهو مثله في أنه قاتل ، وإن اختلفا في التحريم والإباحة ، لكنهما استويا في طاعتها الغضب ، ومتابعة الهوى .

فهذا هو المقصود بهذا الكلام ، ولكن ظاهره يوهم أن الولي يستحق العذاب ، كما يستحق القاتل ، وإنما استعمل رسول الله ﷺ هذا الكلام الموهم لترغيب الولي إلى العفو ، لأن في العفو مصلحة للجانيين ، فإن القاتل ينجو من الموت ، والولي يستحق بذلك الأجر . ومن هنا قال بعض العلماء : يستحب للمفتي إذا رأى مصلحة في التعريض للمستفتي ، أن يعرض تعريضا يحصل به المقصود مع أنه صادق . . . كمن يسأل عن الغيبة في الصوم : هل يفطر بها ؟ فيقول : جاء في الحديث : الغيبة تفطر الصائم ، حكاه النووي ، وذلك لثلاث يجترئ على الغيبة في الصوم ، وتعمد في شرح النووي .

قوله : ” أن ييؤء بإثمك وإثم صاحبك ” هذا يحتمل معنيين : الأول : يكون عفوك عنه سببا لسقوط إثمك ، وإثم أخيك المقتول ، والمراد لإثمها السابق بمعاص لها متقدمة لا تعلق لها بهذا القاتل .

والثاني : يتحمل القاتل إثم المقتول بإتلافه مهجته ، وإثم الولي لكونه فجعه في أخيه ، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرجل خاصة .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ذكر الاحتمالين النووي رحمه الله ، والقول بخصوصية ذلك الرجل في الاحتمال الثاني إنما يحتاج إليه إذا قيل إن القصاص يكفر لإثم القتل ، وأما إذا قيل : إن القصاص لا يكفر للقاتل لإثم قتله فلا حاجة إلى القول بتخصيص ذلك الرجل ؛ ويكون المراد أن القاتل قد استحق لإثم قتل أخيك ، وإثم إيذاءك بقتله ، وإنه يعاقب بذلك في الآخرة على كل حال ، فلو أخذت منه القصاص زدت عليه عقابا في الدنيا ، أفلا تكتفي بعقاب الآخرة ؟ وتعفو عنه في الدنيا ؟

٤٢٥١- وحديثي محمد بن حاتم ، حدثنا سعيد بن سليمان ، حدثنا هشيم ، أخبرنا إسماعيل بن سالم ، عن علقمة بن وائل ، عن أبيه ، قال : أتى رسول الله ﷺ رجل قتل رجلا ، فأقاد ولي المقتول منه ، فانطلق به ، وفي عنقه نسعة يجرها ، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ : القاتل والمقتول في النار . فأتى رجل الرجل ، فقال له مقالة رسول الله ﷺ ، ففعل عنه .

قال إسماعيل بن سالم : فذكرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت ، فقال : حدثني ابن أشوع

قوله : " سعيد بن سليمان " الضبي ، أبو عثمان الواسطي البزاز ، المعروف بسعدويه ، وثقه أبو حاتم ، وابن حبان ، وابن سعد ، وغيرهم ، وروى عنه أنه قال : « ما دلست قط ، وقال أحمد بن حنبل : « كان صاحب تصحيح ما شئت » وحج ستين حجة ، توفي للربيع من ذى الحجة سنة ٢٢٥ هـ ببغداد وعمره مائة سنة ، كذا في التهذيب ٤ : ٤٤ .

قوله : " إسماعيل بن سالم " الأسدي ، أبو يحيى الكوفي نزل بغداد ، قال ابن المديني : له نحو عشرة أحاديث ، وقال ابن سعد : كان ثقة ثبتا : وقال عبد الله ، عن أبيه أحمد بن حنبل : ثقة ثقة ، وروى المروزي عنه ، قال : قد كانت عنده أحاديث الشيعة ، وقد نظر له شعبة في كتبه . وراجع التهذيب ١ : ٣٠٢ .

قوله : " فأقاد ولي المقتول " يعنى : أسلمه إليه ليققاد .

قوله : " القاتل والمقتول في النار " قال المازري : « كون الولي من أهل النار إنما هو لأمر آخر علمه النبي ﷺ ، لا من أجل قصاصه . أو يكون ذلك لإغضابه ﷺ ، إذ لم يقبل ما أمره له من العفو مرة بعد أخرى . . . وقيل : ليس المراد بقوله : " القاتل والمقتول في النار " هذين الشخصين لأنه كيف يصح ، وقد أباح له قتله . وإنما قاله ﷺ في المقاتلين عصبية . . . فلما سمع الولي هذا لم يفهم معناه ، وتورع لعمومه » وذكره الأبى ، ثم حكى عن النووي أنه ليس ببعيد ، لأن المقصود به التعريض ، كما تقدم .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويحتمل أيضا أن يكون رسول الله ﷺ قال : « إن قتله فهو مثله » بالمعنى الذى ذكرناه في الرواية السابقة ، ففهم منه بعض الرواة أنها في النار ، فرواه بالمعنى بهذا اللفظ ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " حدثني ابن أشوع " اسمه : سعيد بن عمرو بن أشوع الحمداني ، القاضي

أن النبي ﷺ إنما سأل أن يعفو عنه ، فأبى .

باب دية الجنين ، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني

٤٢٥٢- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن
أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن امرأتين من هذيل .

الكوفي ، قال ابن معين : مشهور ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في
الثقات ، وقال الجوزجاني : غال زائع ، يعنى في التشيع ، ووثقه العجلي ، والحاكم
وغيرهما ، وراجع التهذيب ٤ : ٦٧ .

باب دية الجنين ، ووجوب الدية على عاقلة الجاني

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخارى في الديات ، باب جنين المرأة ،
رقم ٦٩٠٤ ، وفي الطب ، باب الكهانة ، رقم ٥٧٥٨ ، وفي الفرائض ، باب ميراث
المرأة والزوج مع الولد وغيره ، رقم ٦٧٤٠ ، ومالك في العقول ، باب عقل الجنين ،
والترمذى في الديات ، باب في دية الجنين ، رقم ١٤١٠ ، والنسائي في القسامة ، باب دية
جنين المرأة ، وأبوداود في الديات ، باب دية الجنين ، رقم ٤٥٧٦ و ٤٥٧٧ ، وابن ماجه
في الديات ، باب دية الجنين ، رقم ٢٦٣٩ .

قوله : " أن امرأتين " إسم احدهما : مليكة ، والأخرى : أم غطيف ، وكانتا
ضربتين تحت حمل بن مالك بن النابغة الهذلي . كذا أخرجه أبوداود عن ابن عباس رضى الله
عنها ، وقيل : إن الأخرى أم عفيف بنت مسروح ، كذا أخرجه الطبراني بطريق ضعيف ،
كما في مجمع الزوائد ٦ : ٣٠٠ ، وذكر الحافظ في ترجمة أم عفيف من الإصابة ٤ : ٤٥٦
أن أم عفيف يقال لها : أم غطيف أيضا ، ولكن ذكر في ترجمة مليكة أن كنيتهما أيضا
أم عفيف ، وقيل : أم قطيف ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " من هذيل " كذا في أكثر الروايات ، وفي الرواية الآتية عند المصنف
أن المصابة كانت من بنى لحيان ، ولحيان بطن من هذيل كما صرح به الحافظ في الفتح

رمت إحداهما الأخرى . فطرحت جنيها ، ففضى فيه النبي ﷺ بغرة .

١٢ : ٢٤٧ فلا تعارض . ووقع في رواية للطبراني : « إحداهما هذلية ، والأخرى عامرية » كما في مجمع الزوائد ٦ : ٣٠٠ ، وفي رواية أخرى له عن حمل بن مالك : « كان له امرأتان لحيانية ، ومعاوية » كما في الإصابة ٣ : ٢٨ ترجمة عمران بن عويم .

قوله : « رمت إحداهما الأخرى » وفي حديث حمل بن مالك المذكور عند الطبراني : « أنها اجتمعتا معا ، فتغائرتا ، فرفعت المعاوية حجرا ، فرمت به اللحيانية ، وهى حبل » .

قوله : « فطرحت جنيها » يعنى أنها ضربت على بطنها ، فسقط جنيها ميتا . والجنين : حمل المرأة مادام في بطنها ، سمى بذلك لاستتاره ، فإن خرج حيا فهو ولد ، أو ميتا فهو سقط (بكسر السين وسكون القاف) وقد يطلق عليه جنين أيضا . وقال الهاجي في شرح الموطأ : الجنين ما ألقته المرأة بما يعرف أنه ولد ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، ما لم يستهل صارخا . كذا في فتح الباري ١٢ : ٢٤٧ .

ووقع في رواية ابن عباس عند أبي داود أنها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره .

قوله : « بغرة » بضم الغين المعجمة ، وتشديد الراء ، وقال ابن الأثير : الغرة : العبد نفسه ، أو الأمة ، وأصل الغرة : البياض الذى يكون في وجه الفرس ، والنبي ﷺ كنى بالغرة عن الجسم جميعه ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : الغرة عبد أبيض ، أو أمة بيضاء . كذا في جامع الأصول ٤ : ٤٣٠ .

وقال الحافظ في الفتح ١٢ : ٢٤٩ : « وتطلق الغرة على الشئ النفيس آدميا كان أو غيره ، ذكرا كان أو أنثى . وقيل : أطلق على الآدى غرة ، لأنه أشرف الحيوان ، فإن محل الغرة الوجه ، والوجه أشرف الأعضاء » .

وذكر ابن فارس في مقاييس اللغة ٤ : ٣٨٠ أن مادة الغين والراء تؤول إلى أحد المعاني الثلاثة : الأول : المثال ، كالغرار ، فيقال : ولدت فلانة أولادها على غرار واحد ، والثاني : النقصان ، ومنه بيع الغرر ، والثالث : العتق ، والبياض ، والكرم . فزعم ابن فارس أن الغرة ، بمعنى العبد والأمة ، تؤول إلى المعنى الأول ، فقال : « الغرة :

عبد ، أو أمة .

سنة الإنسان ، وهى وجهه ، ثم يعبر عن الجسم كله به ، ومن ذلك : فى الجنين غرة ، عبد ، أو أمة ، واستشهد برجز المهلهل :

كل قتيل فى كليب غره حتى ينال القتل آل مره

قوله : " عبد أو أمة " قال الإسماعيلى : قراءة العامة بالإضافة ، بمعنى بإضافة الغرة إلى العبد ، وقراءة غيرهم بالتثنية ، على أن يكون " عبد " بدلا من " غرة " . وحكى القاضى عياض الاختلاف ، وقال : التثنية أوجه ، لأنه بيان للغرة : ماهى ؟ وتوجيه الإضافة أن الشئ قد يضاف إلى نفسه بيانا . وقال الباجى : يحتمل أن يكون " أو " شكا من الراوى فى تلك الواقعة المخصوصة ، ويحتمل أن يكون للتثنية وهو الأظهر . كذا فى عمدة القارى ١١ : ٢٢٣ .

ثم اختلف الشراح ، فقال بعضهم : « عبد ، أو أمة » جزء للحديث المرفوع ، وهو من تمام كلام النبى ﷺ ، وقال الآخرون : وهو تفسير من الراوى ، وقد انتهى كلامه ﷺ على قوله " غرة " . والظاهر عندى أنه من كلام النبى ﷺ ، لأن هذه القصة مروية عن أبى هريرة ، والمغيرة بن شعبة ، وابن عباس وحمل بن مالك رضى الله عنهم فى الصحيح ، وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد ، وعن جابر عند أبى يعلى ، وعن أبى المليح الهذلى ، وعويم عند الطبرانى ، ورواياتهم مذكورة فى مجمع الزوائد ٦ : ٢٩٩ و ٣٠٠ . وإن جميع هؤلاء رووا فى حديثهم « غرة ، عبد أو أمة » أو « غرة ، عبد » . ويستبعد أن يتفق لجميع هؤلاء الثمانية إدراج تفسير الغرة من قبل أنفسهم ، والله سبحانه أعلم .

فتبين بهذا التفسير أن العبد والأمة داخلان فى معنى الغرة ، فيجزئان عن دبة الجنين ، وهذا بالإجماع . وقال طاوس : الفرس غرة أيضا ، فيجزئ عن الدية ، واستدل به بعضهم بحديث أبى هريرة : « قضى رسول الله ﷺ فى الجنين بغرة عبد ، أو أمة ، أو فرس ، أو بغل » أخرجه أبو داود ٢ : ٢٧٣ ، ولكن الجمهور على أن ذكر الفرس فى هذه الرواية وهم من عيسى بن يونس ، وهو الذى انفرد به ، كما فى المغنى لابن قدامة ٩ : ٥٤٠ ، ولعله كان تفسيرا للغرة من قبل طاوس ، فوهم بعض الرواة ، فأدرجه فى الحديث ، ويؤيده ما أخرجه البيهقى فى سننه ٨ : ١١٥ من طريق حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سأل الناس عن الجنين — فذكر الحديث ، قال : « فقضى رسول الله ﷺ فى الجنين غرة ، وقال طاوس : الفرس غرة » فهذا صريح فى

كونه تفسيرا من طاوس ، كأنه رأى أن الفرس أحق بإطلاق لفظ الغرة من الآدى ، والله أعلم .

ثم اتفق الفقهاء على أن الغرة قيمتها نصف عشر الدية ، وهي خمس من الإبل ، وبه قال النخعي ، والشعبي ، وربيعه ، وقتادة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وهو المروى عن عمر وزيد رضي الله عنهم أجمعين ، كما في المغني لابن قدامة ٩ : ٥٤١ .

واستدل صاحب الهداية على ذلك بما روى عنه عليه السلام أنه قال : « غرة عبد ، أو أمة ، أو خمسمائة » وذكر العيني في البناية ١٠ : ١٩١ أن هذه الرواية أخرجها الطبراني في معجمه من حديث أبي المليح ، عن أبيه مطولا . والحديث ذكره الهيثمي في الزوائد ٦ : ٣٠٠ ، ولفظه : « فيه غرة عبد ، أو أمة ، أو خمسمائة ، أو فرس ، أو عشرون ومائة شاة » . وفي إسناده المنهال بن خليفة ، وثقه أبو حاتم ، وضعفه جماعة ، وبقيّة رجاله ثقات ، كما صرح به الهيثمي . وقد ذكرنا أن ذكر الفرس في الحديث وهم ، وأما عشرون ومائة شاة ، فعمله محمول على التقويم ، حيث كانت قيمتها يومئذ خمسمائة درهم ، والله أعلم .

ولكن يشكل عليه ما أخرجه الجارث بن أبي أسامة عن أبي المليح ، وفيه : « غرة ، عبد ، أو أمة ، أو عشرون من الإبل ، أو مائة شاة » كما في المطالب العالمة ٢ : ١٣١ ، وذكره الحافظ في الفتح ١٢ : ٢٤٩ بلفظ « عشر من الإبل » . وعشرون إبلا خمس الدية ، وعشر من الإبل عشرها ، ولا يكون نصف العشر في صورة ما ، لأن نصف العشر خمس من الإبل . ولم أر من تعرض لهذا الإشكال ، ولعلهم تركوا هذه الرواية لشذوذها ، فإن خمسمائة درهم في حديث أبي المليح نفسه يدل على أن قيمة الغرة نصف عشر الدية .

ويدل على ذلك أيضا ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٢٥٠ عن زيد بن أسلم : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوم الغرة خمسين دينارا . ذكره الزيلعي في نصب الراية ٤ : ٣٨١ .

وكذلك أخرج أبو داود في سننه ٢ : ٢٧٣ عن إبراهيم النخعي ، قال : الغرة خمسمائة ، يعني درهما ، قال : قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : هي خمسون دينارا .

فتبين أن فقهاء الأمة فهموا من رواية « أو خمسمائة » كون الدية نصف العشر ، وانعقد

٤٢٥٣- وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة أنه قال : قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بنى لحيان ، سقط ميتا ، بغرة عبد ، أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيتها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها .

على ذلك نوع إجماع ، فلا يعارضه رواية « عشرون من الإبل » أو « عشر من الإبل » لشذوذها . ويحتمل أيضا أن يكون الأصل في دية الجنين خمسمائة درهم ، ويكون العشرون من الإبل إذذاك مساوية في القيمة لخمسمائة درهم وعليه فهو حجة على الشافعي في جعله الإبل أصلا في الدية ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت » ظاهره أن المتوفاة هي الجانية ، ولكنه غير مراد ، فإن التي توفيت هي المحنى عليها ، بدليل الرواية الآتية ، حيث صرحت أن الجانية قتلها وما في بطنها ، فيكون المراد بقوله : « التي قضى عليها » أي التي قضى لها بالغرة . نبه عليه القاضي عياض ، والنووي رحمهما الله تعالى .

قلت : ولا مانع من أن تكون الجانية توفيت أيضا بعد قتلها ضررتها ، وبه جزم الموفق في المغنى ٩ : ٥١٥ ، وحينئذ لا حاجة إلى ما ذكره القاضي والنووي من التأويل ، ويحتمل أن لا يكون مراد الراوى وفاتها فور غرامتها الدية ، وإنما مراده أنها لما توفيت بعد ذلك طلبت عاقلتها أن يكون لهم ميراثها ، لأنهم تحملوا عنها ديتها ، فقضى رسول الله ﷺ بأن الميراث لا يكون إلا للبنين والزوج ، يعنى الورثة المعروفين ، وإن كانت الدية تتحملها العاقلة بأجمعها . وإلى هذا المعنى أشار الشيخ السهارقورى في بذل المجهود ٥ : ١٨٤ والله أعلم .

قوله : « بأن ميراثها لبنيتها وزوجها » ضمير المؤنث وهنا راجع إلى المحنى عليها ، يدل عليه ما أخرجه أبو داود (رقم : ٤٥٧٥) عن جابر ، وفيه : « فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عاقلة القاتلة . . . فقال عاقلة المقتولة : ميراثنا ؟ قال : فقال رسول الله ﷺ : لا ، ميراثها لزوجها ، وولدها » .

قوله : « وأن العقل على عصبتها » الضمير وهنا للجانية ، فوجبت على عاقلة الجانية غرة لقتل الجنين ، ودية كاملة لقتل أمها . وإنما ألزمت الدية ، دون القصاص ، لكون القتل شبه العمد ، والله أعلم .

٤١٥٤- حدثني أبو الطاهر ، حدثنا ابن وهب ، ح حدثنا حرملة بن يحيى التجبي ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة قال : اقتتل امرأتان من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر ، فقتلتها وما في بطنها ، فاخصموا إلى رسول الله ﷺ ، فقضى رسول الله ﷺ أن دية جنيها غرة ، عبد ، أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها .

قوله : " التجبي " بضم التاء ، وكسر الجيم ، نسبة إلى نجيب ، وهي قبيلة باسم امرأة ، وهي القبيلة التي قال فيها رسول الله ﷺ : « تجيب أجابت الله ورسوله » . وهذه القبيلة نزلت مصر ، وبالقسطاط محلة تنسب إليهم ، والمنسوبون بهذه النسبة من العلماء والمحدثين كثيرون ، وراجع الأنساب للسمعاني ٣ : ٢٠ .

العاقلة من هم ؟

قوله وقضى بدية المرأة على عاقلتها " هذا الحديث أصل في وجوب الدية على العاقلة ، إذا كان القتل خطأ أو شبه عمد .

ثم اختلفوا في تعيين مصداق العاقلة ، فقال الشافعي ، وأحمد : إن العاقلة هم عصبه القاتل على كل حال ، ولا يعتبر أن يكونوا وارثين في الحال ، بل متى كانوا يرثون لولا الحجب ، عقلوا . كذا في المغني لابن قدامة ٩ : ٥١٦ .

وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : إن العاقلة هم الذين يتناصر بهم القاتل ، وكان التناصر في عهد رسول الله ﷺ بالمقاتل ، فكانت عاقلة الرجل قبيلته ، ثم تغير الوضع حين وضع سيدنا عمر رضي الله عنه الديوان ، فصار التناصر بأهل الديوان ، فأصبح أهل الديوان عاقلة ، فأخرج أبو يوسف رحمه الله في كتاب الآثار له (٢٢١) عن أبي حنيفة ، عن حدثه (وهو الهيثم ابن أبي الهيثم ، كما صرح به محمد في الحجة والآثار) عن عامر ، عن عمر بن الخطاب أنه فرض الدية على أهل الورق عشرة آلاف ، وعلى أهل الذهب ألف دينار ، وكل ذلك على أهل الديوان . وبمثله أخرج ابن أبي شيبة عنه في عدة روايات ، كما في نصب الراية للزيلعي ٤ : ٣٩٨ .

استدل الشافعية بأن العقل كان على عشيرة القاتل في عهد النبي ﷺ ، ولا نسخ بعده ، وقال صاحب الهداية :

وورثها ولدها ومن معهم .

« ولنا قضية عمر عليه السلام ، فإنه لما دون الدواوين جعل العقل على أهل الديوان ، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر منهم ، وليس ذلك بنسخ ، بل هو تقرير معنى ، لأن العقل كان على أهل النصر ، وقد كانت بأنواع : بالقراءة ، والحلف ، والولاء ، والعد . وفي عهد عمر عليه السلام قد صارت بالديوان ، فجعلها على أهله اتباعا للمعنى . ولهذا قالوا : لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف ، فعاقلتهم أهل الحرفة ، وإن كان بالحلف فأهله . »

فالحاصل أن قضاء عمر بمحض من الصحابة رضى الله عنهم دل على أن الحكم كان مناطه النصر ، فيتغير بتغيره . ويمكن أن يقال في عصرنا : إن التناصر أصبح للعمال بوافقهم الذى يسمى : « تريد يونين » ، وللسياسيين بأحزابهم السياسية ، فينبغى أن تكون عاقلة عامل وفاقه ، وعاقلة سياسى حزبه السياسى ، وحيث لم يكن للقاتل جماعة ينتصر بها فالدية فى بيت المال إن كان منتظا فيه سعة ، وإن لم يكن منتظا فى مال القاتل ، وراجع رد المحتار لابن عابدين ٥ : ٥٦٦ . وروى عن الشافعى وأحمد أنه إذا لم يقدر بيت المال على أداء الدية فليس على القاتل شئ ، وعنهما رواية أخرى موافقة للحنفية ، وراجع للتفصيل معنى ابن قدامة ٩ : ٥٢٤ .

قوله : « وورثها ولدها ، ومن معهم » استدلل به الشافعى على أن ولد الجاني ووالده لا يدخلان فى العاقلة ، وإنما العاقلة العمومة وأولادهم ، وهو رواية عن أحمد . ووجه الاستدلال أنه ذكر ولدها فى مقابلة العاقلة ، فدل على أن الولد ليس من العاقلة . وأصرح منه ما أخرجه أبو داود (رقم ٤٥٧٥) عن جابر : « أن امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى ، ولكل واحدة منها زوج وولد ، قال : فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عاقلة القاتلة ، وبرأ زوجها وولدها ، قال : فقال عاقلة المقتولة : ميراثنا ؟ قال : فقال رسول الله ﷺ : لا ، ميراثها لزوجها وولدها . »

والجمهور على أن الأب والابن داخلان فى العاقلة ، وهو مذهب مالك ، وأبى حنيفة ، وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر بن الشريف من الحنابلة ، كما فى المغنى لابن قدامة ٩ : ٥١٥ ، ولهم أنه قد ثبت فى عدة أحاديث أن النبي ﷺ جعل الدية على العصابة ، وإن الابن والأب من أقرب العصابات ، فلا وجسه لخروجهم عن العهدة ، ، ولئن كان مناط العقل على التناصر ، فإن التناصر بالأبناء والآباء أكثر وأقوى من غيرهم .

فقال حمل ابن النابغة الهدلى : يا رسول الله : كيف أغرم من لا شرب ، ولا أكل ، ولا نطق ، ولا استهل ، فقتل ذلك بطل . فقال رسول الله ﷺ : إنما هذا من إخوان الكهان ، من أجل سبجه الذى سجع .

وأما حديث الباب فإن مجرد مقابلة العاقلة بالولد لا يغنى شيئاً ، وخاصة إذا كان الضمير فى « عاقلتها » إلى الجانية ، وفى « ولدها » إلى المقتولة ، فإنه لا يتحقق حينئذ المقابلة ، وإنما ذكر ما ذكر لبيان أن الدية تكون إلى جميع العاقلة ، سواء فيها الوارث وغيره ، وأما الوراثه فلا تكون إلا لذوى القروض والعصبات القرية ، كالولد . وأما حديث جابر عند أبى داود ، فقد أعله المنذرى فى تلخيصه ٦ : ٣١٩ (رقم ٤٤٠٨) بمجالد بن سعيد ، فلا حجة فيه أمام دلائل الجمهور ، ولوسلم صحته فيحتمل أن لا يكون ولدها من عصبتها ، والله أعلم .

قوله : " فقال حمل ابن النابغة " بفتح الحاء والميم ، نسب إلى جده ، وهو فى الأصل حمل بن مالك بن النابغة ، وقد ذكرنا فى أول الباب أنه كان زوج الضرتين .

وحديث الباب صريح فى أن قائل هذا الكلام حمل بن مالك ، ولكن وقع فى رواية عويم لأحمد والطبرانى أن قائله العلاء بن مسروح ، وهو أخو المقتولة ، وفى رواية أبى المليح عند الطبرانى أن قائله عمران بن عويم ، وهو أخ آخر لها ، وحمله الحافظ فى طب الفتح ١٠ : ٢١٨ على تعدد الوقعات ، ولكنه بعيد . والذى يظهر أن رواية المصنف أصح أسناداً ، فإن فى رواية عويم منهال بن خليفة ، ضعفه جماعة ، وفى رواية أبى المليح محمد بن سليمان ابن مسمول ، وهو ضعيف ، كما فى مجمع الزوائد ٦ : ٣٠٠ ، فلا يبعد أن يكون بعض الرواة وهم فى تعيين القائل . وقد وقع فى رواية عويم أن النبي ﷺ خاطب العلاء بن مسروح بأداء الدية أولاً ، فلما اعتذر بإفلاسه توجه إلى حمل بن مالك ، فلا يبعد أن يقع فى مثله الاختلاط لبعض الرواة الضعفاء ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " كيف أغرم ؟ " وإنما غرم حمل بن مالك زوج للقائلة الدية لكونه من عصبتها .

قوله : " ولا استهل " الاستهلال : صباح الولد عند الولادة .

قوله : " فقتل ذلك بطل " بضم الياء ، وفتح الطاء على البناء للمجهول . يقال :

٢٥٥- وحديثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : اقتلت امرأتان ، وساق الحديث بقصته ، ولم يذكر : وورثها ولدها ومن معهم ، وقال : فقال قائل : كيف نعقل ؟ ولم يسم حمل بن مالك .

٢٥٦- حديثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا جابر ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة الخزاعي ، عن المغيرة بن شعبه ، قال : ضربت امرأة ضررتها بعمود فسطاط ، وهي حبل . فقتلتها ، قال : وإحداها لحبانية . قال : فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصابة القاتلة ، وغرة لما في بطنها . فقال رجل من عصابة القاتلة : أنفرم دية من

طل دمه ، وأطل ، على البناء المجهول في كليهما ، بمعنى : جعل هدرا . وطله وأطله : جعله هدرا كذا في شرح النووي ومجمع البحار . وقد رواه بعضهم : « بطل » بالباء ، بصيغة ماض من البطلان ، ومعناه ظاهر .

قوله : « إنما هذا من إخوان الكهان » بمعنى : لمشابهة كلامه كلامهم ، وقوله : « من أجل يجمعه الذي يجمع » إدراج من الراوى للتفسير . والسجع : هو تناسب آخر الكلمات لفظا ، وأصله الاستواء ، وفي الاصطلاح : الكلام المقفى ، والجمع : أسجاع ، وأساجيع . قال ابن بطال : فيه ذم الكفار ، ومن تشبه بهم في ألفاظهم . وقد تمسك به من كره السجع في الكلام ، وليس على إطلاقه ، بل المكروه منه ما يقع مع التكلف في معرض مدافعة الحق . وأما ما يقع عفوا بلا تكلف في الأمور المباحة ، فجائز ، وعلى ذلك يحمل ما ورد منه ﷺ . كذا في فتح الباري ، كتاب الطب ١٠ : ٢١٨ .

قوله : « عبيد بن نضيلة » كذا وقع مصغرا في النسخ الخمس الموجودة عندي ، ولكن ترجمه الحافظ في التهذيب ٧ : ٧٥ والتقريب ، والبخارى في التاريخ الكبير ٦ : ٥ باسم « عبيد بن نضلة » ، لكن راجعت له تهذيب الكمال للمزى ٥ : ٤٤٩ فوجدت فيه « نضيلة » موافقا لما ذكره المصنف . ثم رأيت ابن حبان ذكره في كتاب الثقات ٥ : ١٣٨ باسم « عبيد بن نضلة » ، ثم قال : « وقد قيل : عبيد بن نضيلة الخزاعي » ، فتبين أنه معروف بكلتا الاسمين .

قوله : « بعمود فسطاط » الفسطاط ، بضم الفاء وكسرهما ، ضرب من الخيام .

لا أكل ، ولا شرب ، ولا استهل ، فمثل ذلك يطل . فقال رسول الله ﷺ : أسجع كسجع الأعراب ؟ قال : وجعل عليهم الدية .

٢٥٧هـ - وحديثي محمد بن رافع ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا مفضل ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة ، عن المغيرة بن شعبه : أن امرأة قتلت ضرثها بعمود فسطاط . فأتى فيه رسول الله ﷺ ، فقضى على عاقلتها بالدية ، وكانت حاملا ، فقضى في الجنين بغرة ، فقال بعض عصبتها : أندى من لا طعم ، ولا شرب ، ولا صاح فاستهل ، ومثل ذلك يطل . قال : فقال : سجع كسجع الأعراب .

٢٥٨هـ - حدثني محمد بن حاتم ، ومحمد بن بشار ، قالا : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن منصور بهذا الإسناد ، مثل معنى حديث جرير ، ومفضل .

٢٥٩هـ - وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن المثنى ، وابن بشار ، قالوا : حدثنا

قال العيني في عمدة القاري ١١ : ٢٢٣ : « وفي رواية يونس ، وعبد الرحمن بن خالد : فرمت إحداها الأخرى بحجر ، وزاد عبد الرحمن : فأصاب بطنها وهي حامل . وروى أبو داود من طريق حم بن مالك ، فضربت إحداها الأخرى بمسطح ... وفي رواية أبي داود من حديث بريدة : أن امرأة خذفت امرأة أخرى ، قلت : فتعارضت الروايات بين الحجر ، والمسطح ، وعمود فسطاط ، فلما أن يحمل على أن القاتلة جمعت بينها كلها ، ولما أن تحمل بعض الروايات على وهم بعض الرواة ، ومثل ذلك لا يقدح في أصل الحديث ، والله أعلم .

قوله : « أندى » الهمزة للاستفهام ، و « ندى » جمع متكلم من وداه دية : إذا أدى ديته . والاستفهام ههنا للتعجب ، لا للإنكار . فإنه لا يظن بالصحابة إنكار ما قضى به النبي ﷺ .

قوله : « سجع كسجع الأعراب » فيه نوع إنكار على قوله ، لأن استفهامه كان للإنكار صورة ، وإن لم يكن قصد ذلك . ويؤخذ من جوابه ﷺ بهذا أن من تكلم بكلام باطل بالبداهة ، كعارضضة النص بالعقل ، لا يلتفت إلى جوابه ، أو إقامة الدليل بخلافه ، وإنما سبيل ذلك الإعراض عن دليله ، أو توجيهه إلى ما يدل على قلة عقله أو أدبه .

محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن منصور بإسنادهم الحديث بقصته ، غير أن فيه :
فأسقط . فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ، فقصى فيه بغرة ، وجعله على أولياء المرأة ، ولم يذكر
في الحديث دية المرأة .

٤٢٦٠- وحديثنا أبو بكر بن أبي شبة ، وأبو كريب ، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ
لأبي بكر - قال إسحاق : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا وكيع ، عن هشام بن عروة ، عن
أبيه ، عن المسور بن مخرمة ، قال : استشكر عمر بن الخطاب الناس في إملاص المرأة . فقال

قوله : " عن المسور بن مخرمة " (بكسر الميم ، وفتح الواو) بن مخرمة (بفتح الميم ،
وسكون الخاء ، وفتح الراء) بن نوفل ، هو وأبوه كلاهما صحابيان ، وولد المسور بن مخرمة
بمكة في السنة الثانية من الهجرة ، فتوفى رسول الله ﷺ وهو ابن ثمان سنين ، وكان ممن يلزم
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكان من أهل الفضل والدين ، توفى مع ابن الزبير رضي الله عنهما
سنة ثلاث وسبعين ، يقال : إنه أصابه المنجنيق وهو يصلى في الحجر . وراجع التهذيب
١٠ : ١٥١ .

وحديث المغيرة بن شعبة هذا : أخرجه البخاري في الدييات ، باب جنين المرأة ،
رقم ٦٩٠٥ ، وفي الاعتصام ، باب ما جاء في اجتهد القضاء بما أنزل الله ، رقم ٦٣١٧ ،
والتزمى في الدييات ، باب ما جاء في دية الجنين ، رقم ١٤١١ ، وأبو داود في الدييات ،
باب دية الجنين ، رقم ٤٥٦٨ و ٤٥٦٩ و ٤٥٧٠ ، والنسائي في القسامة ، باب دية جنين
المرأة ، وصفة شبه العمدة .

ثم قال النووي : « هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم ، فقال : وهم وكيع
في هذا الحديث ، وخالفه أصحاب هشام ، فلم يذكروا فيه المسور ، وهو الصواب . ولم
يذكر مسلم غير حديث وكيع ، وذكر البخاري حديث من خالفه ، وهو الصواب . هذا
قول الدارقطني ، وفي البخاري : عن هشام ، عن أبيه ، عن المغيرة : أن عمر رضي الله عنه سأل
عن إملاص المرأة . ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث ، فإن عروة لم يدرك
عمر بن الخطاب » .

قوله : " في ملاص المرأة " قال القاضي عياض : « والرواية عندنا في هذا الحرف :
" ملاص " ، (يعني بغير همزة الإفعال) ، وكذا هو في جميع النسخ ، ورأيت في كتاب

المغيرة بن شعبة : شهدت النبي ﷺ ، قضى فيه بغرة ، عبد ، أو أمة . قال : فقال عمر :
اثنتى بمن يشهد معك . قال : فشهد له محمد بن مسلمة .

أبي بحر : " إملاص " مصلحا ، لا رواية ، وكذا ذكره الحميدى فى الجمع بين الصحيحين
" إملاص " على الصواب ، كذا فى شرح الأبي .

وقال النووى : « فى جميع نسخ مسلم : " ملاص " بكسر الميم ، وتخفيف اللام . . .
وهو جنين المرأة . والمعروف فى اللغة : إملاص المرأة ، بهمزة مكسورة ، قال أهل اللغة :
يقال : أملصت به ، وأزلقت به ، وأمهلته به ، وأخطأت به ، كله بمعنى ، وهو إذا وضعت
قبل أوانه ، وكل ما زلق من اليد ، فقد ملص ، بفتح الميم وكسر اللام ، ملصا بفتحها ، وأملص
أيضا ، لغتان . وأملصته أنا . . . قال القاضى : قد جاء : ملص الشيئ إذا أفلت ، فإن
أريد به الجنين صح " ملاص " مثل : لزمت لزاما .

وقد فسر الراوى إملاص المرأة عند البخارى فى الاعتصام بقوله : « وهى التى يضرب
بطنها ، فتلقى جنينا » .

قوله : " اثنتى بمن يشهد معك " معروف أن عمر رضي الله عنه كان يطلب شاهدا بمن يروى
عنده حديثا ، وكان ذلك لزيادة الاستيثاق ، لئلا يتسارع الناس فى رواية الحديث غير مباليين
بخطورته ، لا لأن خبر الواحد ليس حجة ، والله سبحانه أعلم .

قد وقع الفراغ ، والحمد لله ، من شرح كتاب القسامة والديات ظهيرة يوم
الخميس ، الثانى من شهر جمادى الأولى سنة خمس وأربعمائة بعد الألف من الهجرة
النبوية على صاحبها السلام ، وأسئل الله تعالى أن يوفقنى لإكمال باقى الشرح على
هذا المتوال ، إنه على كل شئ قدير .



كتاب الحدود

باب حد السرقة ونصابها

٤٢٦١- حدثنا يحيى بن يحيى ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر - واللفظ ليحيى - قال ابن أبي عمر: حدثنا ، وقال الآخرون : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة .

كتاب الحدود

الحد في اللغة : المنع ، ولهذا يقال للبواب : حداد ، لمنعه الناس من الدخول . وأصل الحد : ما يحجز بين شيئين ، فيمنع اختلاطهما ، وحد الدار ما يميزها ، وحد الشئ : وصفه المحيط به المميز له عن غيره . وسميت عقوبة الزاني ونحوه حدا ، لكونها تمنعه المعاودة ، أو لكونها مقدرة من الشارع . وقد تطلق الحدود ، ويراد بها نفس المعاصي ، كقوله تعالى : (تلك حدود الله فلا تقربوها) . هذا ملخص من عمدة القارى ١١ : ١٢٣ وفتح البارى .

وأما في الاصطلاح فقد عرفه الفقهاء بقولهم : « عقوبة مقدرة لله تعالى » والمراد أن تكون عقوبة مقدرة من قبل الشارع ، لا يزداد فيها ولا ينقص . فلو عين حاكم عقوبة مخصوصة لجريمة مخصوصة لا تسمى حدا ، لكونها غير مقدرة من قبل الشارع ، ولهذا يجوز لحاكم غيره ، بل وله أيضا ، أن يعين لتلك الجريمة عقوبة أخرى . وتبين من هذا أن الحكومة لوقد قدرت للتعزيرات مقسدارا تبقيين من عندها ، لا تسمى تلك العقوبات حدا ، لأنها لم يقدرها الشارع .

وقد تحدثنا عن أصول الأحكام الجنائية في الإسلام ، والفرق بين الحد والتعزير ، في مقالة وجيزة في أول كتاب القسامة ، والله سبحانه أعلم .

باب حد السرقة ونصابها

قوله : « عن عائشة » هذا الحديث أخرجه البخارى في الحدود ، باب قول الله تعالى :

قالت كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعدا .

والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، ومالك في الحدود ، باب ما يجب فيه القطع ، والترمذي في الحدود ، باب ما جاء في كم تقطع يد السارق ، رقم ١٤٤٥ ، وأبو داود في الحدود ، باب ما يقطع فيه السارق ، رقم ٤٣٨٣ و ٤٣٨٤ ، والنسائي في السارق ، باب ذكر الاختلاف على الزهري ، وابن ماجه في الحدود ، باب حد السارق ، رقم ٢٥٨٥ .

قوله : " في ربع دينار فصاعدا " تمسك به الشافعي رحمه الله في أن نصاب السرقة ربع دينار . وقد اختلف الفقهاء في تعيين نصاب السرقة اختلافا شديدا ، فنجد فيه أقوالا آتية :

١- ليس للسرقة نصاب معين ، فيقطع السارق في كل قليل وكثير . وهذا مذهب داود الظاهري ، والحوارج ، وروى عن الحسن البصري ، وأبي عبد الرحمن ابن بنت الشافعي أيضا ، كما في المغني لابن قدامة ١٠ : ٢٤١ .

٢- نصابها درهم ، فيقطع في درهم واحد ، فصاعدا ، وهو قول عثمان البتي ، كذا حكى عنه ابن عبد البر في الاستذكار ، كما في عمدة القاري ١١ : ١٣٧ ، وهو قول ربيعة من أهل المدينة ، كما في فتح الباري ١٢ : ١٠٦ .

٣- نصابها درهما ، وحكاه قتادة عن الحسن البصري ، كما في العمدة .

٤- نصابها ثلاثة دراهم ، وحكاه العيني عن الإمام مالك رحمه الله ، والصحيح من مذهبه ما ذكره الواق في التاج والإكليل ٦ : ٣٠٦ بقوله : « إنه لا تقطع يد من سرق أقل من ربع دينار من الذهب ، وإن كان ذلك أكثر من ثلاثة دراهم ، ولا من سرق أقل من ثلاثة دراهم كيلا وإن كان ذلك أكثر من ربع دينار ، فالحاصل أن النصاب عنده الأكثر من ربع دينار ، وثلاثة دراهم ، وقد رويت عنه روايات أخرى غير هذا .

٥- نصابها من الذهب ربع دينار ، ومن الفضة ثلاثة دراهم ، ومن غيرها قيمة ثلاثة دراهم ، وهو رواية الجوز جاني عن أحمد ، وروى عنه الأثرم أن غير الذهب والفضة يقوم بأقل الأمرين : من ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم ، كذا في المغني لابن قدامة ١٠ : ٢٤٢ .

٦- نصابها ثلاثة دراهم ، لا ربع دينار ، فالأصل هو الورق ، ويقوم الذهب به ، فإن نقص ربع دينار عن ثلاثة دراهم لم يقطع سارقه . ويحكى ذلك عن الليث بن سعد ، وأبي ثور ، وهو رواية عن أحمد ، رحمهم الله تعالى ، كما في المغنى .

٧- نصابها ربع دينار ، لا ثلاثة دراهم ، فكل شئ يقوم بالذهب ، حتى الدراهم تقوم بها ، وهو مذهب الشافعى رحمه الله ، كما في نهاية المحتاج للرملى ٧ : ٤١٩ .

٨- نصابها أربعة دراهم ، وهو مروي عن أبي هريرة ، وأبي سعيد رضى الله عنهما ، كما في عمدة القارى ١١ : ١٣٧ والمغنى لابن قدامة ١٠ : ٢٤٢ .

٩- نصابها خمسة دراهم ، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٢٣٧ عن أنس ، وابن أبي شيبه في مصنفه ٩ : ٤٧٢ والدارقطنى في سننه ٣ : ١٨٦ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وبه قال سليمان بن يسار ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، وروى ذلك عن الحسن البصرى أيضا ، حكاه عنهم ابن المنذر ، كما في فتح البارى ١٢ : ١٠٧ .

١٠- نصابها عشرة دراهم ، أو دينار واحد ، وهو مذهب أبى حنيفة ، وصاحبيه ، وعطاء ، والثورى ، كما في المغنى وفتح البارى .

١١- نصابها أربعون درهما ، أو أربعة دنانير ، وروى ذلك عن إبراهيم النخعى ، كما في العمدة ، والفتح ، والمغنى .

فهذه أحد عشر قولاً ، وزاد عليها الحافظ في الفتح أقوالاً ، فبلغها إلى عشرين مذهبا ، ولكن معظمها أقوال لا تنفرد عما ذكرنا إلا في بعض التفاصيل .

والحاصل ان الأئمة الثلاثة الحجازيين اعتبروا ربع دينار أو ثلاثة دراهم نصاباً ، على خلاف بينهم في بعض التفاصيل ، وخالفهم الحنفية ، فاعتبروا عشرة دراهم ، أو ديناراً واحداً . فاحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب ، واحتج الحنفية بأحاديث :

١- عن عائشة رضى الله عنها : « أن يد السارق لم تقطع على عهد النبي ﷺ إلا في ثمن مجن ، حجمة (١) ، أو ترس » أخرجه البخارى في الحدود ، باب قول الله : والسارق والسارقة الخ .

وقد أخرج النسائي في قطع السارق ٢ : ٢٥٩ عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : « كان ثمن الحن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم » وأخرج أيضا عن ابن عباس قال : « كان ثمن الحن على عهد رسول الله ﷺ يقوم عشرة دراهم » وأخرجه أيضا الحاكم ، وصححه على شرط مسلم ، وأقره عليه الذهبي ، راجع المستدرک ٤ : ٣٧٩ .

٢- وأخرج النسائي أيضا بعدة طرق عن أيمن ، قال : « لم تكن تقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن الحن ، وقيمته يومئذ دينار » وفي رواية أخرى : « وكان ثمن الحن على عهد رسول الله ﷺ دينار ، أو عشرة دراهم » .

وقد اختلف العلماء في أيمن هذا ، هل هو صحابي ، أو تابعي ؟ ثم اختلف القائلون بصحبه ، هل استشهد يوم حنين ، أو بقي بعد النبي ﷺ ؟ فالأكثر على أنه استشهد يوم حنين ، ولكن حكى المارديني في الجوهر النقي ٨ : ٢٥٨ عن الطحاوي رحمه الله أنه عاش بعد النبي ﷺ ، فعلى قوله تحمل الرواية على الاتصال ، وإلا فهي مرسل . وقد أطال الزيلعي النفس في تحقيق صحبه ، ثم قال : « والحاصل أن الحديث معلول ، فإن كان أيمن صحابيا ، فطاء ومجاهد لم يدركاه ، فهو منقطع ، وإن تابعيا ، فالحديث مرسل » راجع نصب الراية ٣ : ٣٥٨ .

وعلى كل ، فثل هذا المرسل مقبول عند الحنفية والمالكية ، وعند كثير من المحدثين ، ولا سيما إذا تأيد بما مضى من حديث عبد الله بن عمرو ، وبما يأتي ، فهو صالح للاستدلال إن شاء الله تعالى .

٣- عن ابن عباس ، قال : « قطع رسول الله ﷺ يدرجل في حن قيمته دينار ، أو عشرة دراهم » أخرجه أبو داود في باب ما يقطع فيه السارق ، رقم ٤٣٨٧ ، وأعله المنذرى في تلخيصه ٦ : ٢٢١ بمحمد بن إسحاق ، ولكن حديثه لا ينزل عن الحسن عند المحققين ، والحقيقة أنه لم يجرحه إلا مالك ، وهشام بن عروة . فأما مالك فلاجل أخذه من بعض أولاد اليهود من قصة خبير ، مع عدم احتجاجه بهم ، أو من أجل ما نسبوا إليه من القلر . وأما هشام بن عروة ، فقد تكلم فيه من أجل روايته عن فاطمة زوجة هشام ، واستبعد أن يكون سمع منها ، مع أن السماع مع الحجاب ممكن . وسائر من جرحه بعدهما ، فإنما جرحه تقليدا لمالك ، أو هشام ، وراجع ترجمته في التهذيب .

٤- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقطع يد السارق في دون ثمن الحن » قال عبد الله : « وكان ثمن الحن عشرة دراهم » أخرجه

ابن أبي شيبة ، كما حكى عنه الزيلعي في نصب الراية ٣ : ٣٥٩ . والذي وجدته في النسخة المطبوعة من مصنف ابن أبي شيبة ٩ : ٤٧٤ : « عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : كان يقول : ثمن الحن عشرة دراهم » وبهذا اللفظ رواه النسائي ٢ : ٢٥٩ ، والدارقطني ٣ : ١٩٠ .

٥- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : « كان لا تقطع اليد إلا في دينار ، أو عشرة دراهم » أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٢٣٣ ، وابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٤٧٤ ، والبيهقي في سننه ٨ : ٢٦٠ ، ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار (٩٢) .

وهو مروى عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وإن سماع القاسم من أبيه مختلف فيه ، على أن المنقطع حجة عند الحنفية إذا لم يثبت كون التروك ضعيفا ، كما في إعلاء السنن ١١ : ٦٩١ . والموقوف في مثله في قوة المرفوع ، لأن المقادير لا تدرك بالقياس ، ولا سيما في الحدود .

٦- عن القاسم بن عبد الرحمن ، قال أتى عمر بسارق ، فأمر بقطعه ، فقال عثمان : إن سرقته لا تساوي عشرة دراهم ، قال : فأمر به عمر ، فقومت ثمانية دراهم ، فلم يقطعه ، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٤٧٦ ، وعبد الرزاق ١٠ : ٢٣٣ ، والبيهقي ٨ : ٢٦٠ ، وسكت الحافظ على إسناده في الدراية (ص ١٠٨) .

٧- عن علي رضي الله عنه ، قال : « لا يقطع في أقل من دينار ، أو عشرة دراهم » أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٢٣٣ (رقم ١٨٩٥٢) من طريق الحسن بن عمار ، عن الحكم ابن عتيبة ، عن يحيى بن الجزار ، عن علي رضي الله عنه . والكلام في الحسن بن عمار مشهور ، وكان من كبار الفقهاء في زمنه ، ولى قضاء بغداد ، وقد ذكر المصنف في مقدمة صحيحه أن شعبة يتكلم في أحاديثه عن الحكم ، ويقول : إنه روى عن الحكم أشياء ، فلم نجد لها أصلا ، وروى عن شعبة أنه سأل الحكم عن بعض ما روى الحسن عنه فأكرهه ، ولكن ذكر أيوب ابن سويد الرملي أن الحسن بن عمار اعتذر عنه بأن الحكم أعطاني حديثه عن يحيى (يعني ابن الجزار) في كتاب ، فحفظته ، كما في التهذيب ٢ : ٣٠٥ و ٣٠٦ .

وروى أبو بشر الدولابي عن رواد بن الجراح العسقلاني ، قال : كان ابن عمار « موصرا ، وكان الحكم بن عتيبة مقلا ، فضمه إلى نفسه ، فكان الحكم يحدثه ولا يمنعه ،

فحدثه بقريب عشرة آلاف قضية عن شريح وغيره ، وسمع شعبة من الحكم شيئا يسيرا ، فلما توفي الحكم قال شعبة للحسن : من رأيك أن يحدث عن الحكم بكل ما سمعته ؟ قال : نعم ، ما أكرم شيئا ، قال : فقال : من أراد أن ينظر إلى أكذب الناس فليتنظر إلى الحسن ابن عمار ، فقبل الناس منه ، وتركوا الحسن بن عمار .

وقال ابن أبي رواد : « دخلت أنا وشعبة على الحسن نعوذه في مرضه ، فدار شعبة فقعد وراء الحسن من حيث أن لا يراه ، فقال : فجعل الحسن يقول : الناس كلهم من قبلي في حل ، ما خلا شعبة ، ويومئ إليه » كذا في ميزان الاعتدال للذهبي ١ : ٥١٥ .

وأما يحيى بن الجزار ، فعلى ما نسب إليه من الغلو في التشيع ، وثقه أبو زرعة ، والنسائي ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، وابن سعد ، والعجلي ، وأخرج له مسلم ، والأربعة ، كما في تهذيب التهذيب ١١ : ١٩١ و ١٩٢ .

٨- عن عمرو بن شعيب ، قال : دخلت على سعيد بن المسيب ، فقلت له : إن أصحابك عروة بن الزبير ، ومحمد بن مسلم الزهري ، وابن يسار يقولون : ثمن الجن خمسة دراهم ، فقال : « أما هذا ، فقد مضت فيه سنة رسول الله ﷺ : عشرة دراهم » أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٤٧٦ رقم ٨١٦٢ . ونقله ابن التركاني عن كتاب الحجج لعيسى بن أبان ، وقد أخرجه ابن أبان من طريق علي بن عاصم ، عن المثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، بلفظ : « مضت السنة من رسول الله ﷺ أن لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم » راجع الجوهر النقي ، بهامش البيهقي ٨ : ٢٥٩ .

وقد أخرج ابن أبي شيبة مثل ذلك عن أبي جعفر ، وعطاء ، وإبراهيم النخعي أيضا .

توجيه حديث الباب

وأما حديث الباب عن عائشة رضي الله عنها ، فإنه قد اضطرب الرواة في مثله على الشكل التالي :

١- أخرجه البخاري من طريق عبدة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، بلفظ : « أن يد السارق لم تقطع على عهد النبي ﷺ إلا في ثمن من ، حنفة ، أو ترمن . »

٢- أخرجه البخارى ، من طريق عبد الله بن المبارك ، وأبى أسامة ، عن هشام ، ومسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن ، عن هشام ، بلفظ : « لم تكن تقطع يد السارق في أدنى من حجة ، أو ترس ، كل واحد منها ذوئمن » .

٣- أخرجه البخارى ، ومسلم من طريق ابن عينة ، عن الزهرى ، عن عمرة بلفظ : « كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار ، فصاعدا » .

٤- أخرجه النسائى من طريق عبد الرحمن ابن أبى الرجال ، عن أبيه ، عن عمرة بلفظ : « قال رسول الله ﷺ : تقطع يد السارق في ثمن الحن ، وثمان الحن ربع دينار » .

٥- وأخرجه النسائى أيضا من طريق سليمان بن يسار ، عن عمرة ، بلفظ : « قال رسول الله ﷺ : لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الحن . قيل لعائشة : ما ثمن الحن ؟ قالت : ربع دينار » .

فإذا نظرت في هذه الروايات مجموعة ، تبين لك أن الظاهر ما رواه سليمان بن يسار عند النسائى ، وذلك أن عائشة رضى الله عنها ذكرت قول رسول الله ﷺ أن يد السارق لا تقطع فيما دون ثمن الحن ، ثم بينت عائشة من عند نفسها أن ثمن الحن ربع دينار . فيحتمل أن يكون بعض الرواة اختصروا الحديث ، ورفعوا كلا جزئيه ، أو رفعوا ما كان منه موقوفا .

ولما كان حديث عائشة لا يخلو من هذا الاحتمال ، وقد عارض تقويمها أحاديث ابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن مسعود ، وعلى بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ، فلا أقل من أن يورث هذا التعارض شبهة فيما دون عشرة دراهم ، والحدود تندرى بالشبهات . ومقدار عشرة دراهم متفق عليه ، حيث يقطع سارقها عند الجميع ، فتركنا المختلف فيه للمتفق عليه ، درء اللحد ، وعملا بالاحتياط .

وأما ما روى عن إبراهيم النخعى من تقدير أربعين درهما ، فإن ذلك قول شاذ ، وقد عارضه ما أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه ٩ : ٤٧٥ عن حماد عن إبراهيم ، قال : « قال عبد الله : لا تقطع اليد إلا في ترس ، أو حجة ، قال : قلت لإبراهيم : كم قيمته ؟ قال : دينار » وبمثله أخرج عنه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٢٣٤ ، وأخرج أيضا من طريق معمر ، عن حماد ، عن إبراهيم ، قال : « تقطع يد السارق في الدينار ، أو قيمته » . فلا عبرة بما روى عنه من تقدير أربعين درهما ، مخالفا لسائر الروايات .

٤٢٦٣- **وحدثنا** إسحاق بن إبراهيم ، وعبد بن حميد ، قالا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا سليمان بن كثير ، وإبراهيم بن سعد ، كلهم عن الزهري بمثله في هذا الإسناد .

٤٢٦٤- **وحدثني** أبو الطاهر ، وحرمة بن يحيى ، وحدثنا الوليد بن شجاع ، واللفظ للوليد وحرمة ، قالوا : حدثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، وعمرة ، عن عائشة ، عن رسول الله ﷺ ، قال : لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار ، فصاعدا .

ثم إذا اختلفت قيمة عشرة دراهم من دينار واحد ، كما هو في عصرنا ، فالظاهر من كلام صاحب الهداية أن العبرة بالدراهم ، ويقوم كل شيء بها ، حتى الذهب ، ولكن فرع عليه ابن الهمام في فتح القدير ٤ : ٢٢٣ أنه لو كانت قيمة الدينار أقل من عشرة دراهم لا يقطع ، وعليه مشي الحصكفي في الدر المختار ، وابن عابدين في رد المختار ٣ : ٢٦٦ ، ولم يذكروا ما إذا كان الدينار أكثر قيمة من عشرة دراهم ، فكأن زيادة قيمة الدينار على عشرة دراهم لم تكن متصورة عندهم . وأما في زماننا فقد وقع بينها تفاوت عظيم . ولما كانت أحاديث عشرة دراهم قد جاءت بتريد بينها وبين دينار واحد ، وبعضها قد اقتضت على ذكر دينار واحد فقط ، فالظاهر أن يؤخذ الأكثر منها قيمة ، احتيالا للدرء ، واحتياطاً في باب الحدود ، ولم أره صريحاً في كلام الفقهاء ، ولكن سئلت عنه كثيراً من علماء عصرنا ، فاتفق أكثرهم على ما ذكرت .

قوله * سليمان بن كثير * العبدى ، قال النسائي : ليس به بأس إلا في الزهري ، فإنه يخطئ عليه ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال العجلي : جائز الحديث ، لا بأس به ، وقال ابن حبان ، كان يخطئ كثيراً ، فأما روايته عن الزهري فقد اختلطت عليه صحيفته ، فلا يحتج بشيء ينفرده عن الثقات ، مات سنة ١٣٣ هـ . كذا في التهذيب ٤ : ٢١٦ .

قوله : " وإبراهيم بن سعد " بن إبراهيم ، وولده سعد حفيد لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وقد تقدم ذكره في باب الوصية بالثلث .

قوله : " الوليد بن شجاع " السكوني ، وكنيته أبو همام ، لم يخرج عنه مسلم إلا ثلاثة أحاديث ، قال ابن معين : لا بأس به ، ليس هو بمن يكذب ، وتكلم فيه أحمد بن حنبل

٤٢٦٥- **حدثني** أبو الطاهر ، وهارون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى - واللفظ لهارون وأحمد - قال أبو الطاهر : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا ابن وهب ، أخبرني معمر ، عن أبيه ، عن سليمان بن يسار ، عن عمرة : أنها سمعت عائشة تحدث : أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تقطع اليد إلا في ربع دينار ، فما فوقه .

٤٢٦٦- **حدثني** بشر بن الحكم العبدى ، حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد ، عن أبي بكر بن محمد ، عن عمرة ، عن عائشة : أنها سمعت النبي ﷺ يقول : لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار ، فصاعدا .

لرواية رواها عن ابن وهب ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به ، وابن معين قال : عند أبي همام مائة ألف حديث عن الثقات ، مات سنة ٢٤٣ هـ وراجع التهذيب ١١ : ١٣٦ والميزان ٤ : ٣٣٩ .

قوله : " أخبرني معمر " بفتح الميم ، وسكون الخاء ، وفتح الراء ، وهو ابن بكير ، كان الإمام مالك يروى عنه بقوله : « حدثني الثقة » ، ووثقه أيضا على بن المديني ، وابن حبان ، وأحمد بن صالح ، ولكن ذكر أكثر العلماء أنه لم يسمع من أبيه ، وإنما وقع له كتاب منه ، كذا ذكر يحيى بن معين ، وابن المديني ، وغيرهما ، واستثنى أبو داود حديثا واحدا ، حديث الوتر . وراجع تهذيب السكال للزمري ٧ : ٦٥٦ . وأبوه بكير بن عبد الله ابن الأشج قد مر ترجمته في باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة .

قوله : " يزيد بن عبد الله بن الهاد " هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ، المدني ، من صغار التابعين . قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، توفي سنة ١٣٩ هـ ، وراجع التهذيب ١١ : ٣٤٠ .

قوله : " عن أبي بكر بن محمد " يعني ابن عمرو بن حزم القاضي ، الذي ولاه عمر بن عبد العزيز ، وكتب إليه أن يدون الحديث ، وتقول امرأته : ما اضطجع أبو بكر على فراشه منذ أربعين سنة بالليل ، وقالوا لعمر بن عبد العزيز : « استعملت أبا بكر بن حزم ، غرك بصلاته ، فقال : إذا لم يغرنى الصلوات فمن يغرنى ؟ » وكانت سجدة قد أخذت جبهته وأنفه ، وثقة الجميع ، وأخرج له الجماعة ، توفي سنة ١١٧ هـ كذا في التهذيب ١٢ : ٣٨ .

٤٢٦٧- **وحدثنا** إسحاق بن إبراهيم ، ومحمد بن المنفى ، وإسحاق بن منصور ، جميعا عن أبي عامر العقدي ، حدثنا عبد الله بن جعفر من ولد المسور بن مخرمة ، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد بهذا الإسناد مثله .

٤٢٦٨- **وحدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : لم تقطع يد سارق في عهد رسول الله ﷺ في أقل من ثمن المنجن ، حنيفة ، أو ترس ، وكلاهما ذو ثمن .

٤٢٦٩- **وحدثنا** عثمان بن أبي شيبة ، أخبرنا عبدة بن سليمان ، وحيد بن عبد الرحمن ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ، ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو أسامة ، كلهم عن هشام بهذا الإسناد نحو حديث ابن نمير ، عن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي ، وفي حديث عبد الرحيم وأبي أسامة : وهو يومئذ ذو ثمن .

قوله : ” أبي عامر العقدي “ بفتح العين والقاف ، نسبة إلى بطن من بجيلة ، قبيلة من اليمن : كذا في الأنساب للسمعي ٩ : ٣٤ ، واسمه عبد الملك بن عمرو القيسي ، من رواية الجماعة ، وثقه الجميع ، مات سنة ٢٠٤ هـ وراجع التهذيب ٦ : ٤١٠ .

قوله : ” الرؤاسي “ ضبطه السمعي في الأنساب ٦ : ١٨٠ بضم الراء ، وتخفيف الواو ، وجعله العلامة طاهر في المغني بضم الراء ، والهمزة ، منسوب إلى بني رؤاس ، وحيد هذا ثقة كثير الحديث ، قال ابن أبي شيبة : قل من رأيت مثله . وروى عن سفيان بن عيينة ، قال : « قدم حميد الرؤاسي من سفر ، فرأى أمه تصلي ، فلما رآها قائمة تصلي قام ، فلما فطنت طولت الصلاة ، لتؤجر » رواه ابن حبان في الثقات ٦ : ١٩٤ .

قوله : ” حنيفة ، أو ترس “ الحنيفة (بتقديم الحاء على الجيم ، وفتحها) والترس ، والمنجن ، كلها بمعنى ، وهو الدرقة .

قوله : ” عبد الرحيم بن سليمان “ الكنانى ، وقيل : الطائي ، أبو علي الروزي الأشلي ، سكن الكوفة . وثقه ابن معين ، وأبو داود ، وقال العجلي : ثقة متعبد كثير الحديث ، وقال عثمان بن أبي شيبة : ثقة صدوق ليس بحجة . كذا في التهذيب ٦ : ٣٠٦ .

٤٢٧٠- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قطع سارقا في محن قيمة ثلاثة دراهم .

٤٢٧١ - حدثنا قتيبة بن سعيد ، وابن رمع ، عن الليث بن سعد ، ح وحدثنا زهير بن حرب ، وابن المنثى ، قالوا : حدثنا يحيى ، وهو القطان ، ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أنى ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، كلهم عن عبيد الله ، ح وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل ، يعنى ابن عليّة ، ح وحدثنا أبو الربيع ، وأبو كامل ، قالوا : حدثنا حماد ، ح وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا سفيان ، عن أيوب السختياني ، وأيوب بن موسى ، وإسماعيل بن أمية ، ح وحدثني عبد الله ابن عبد الرحمن الدارمي ، أخبرنا أبو نعيم ، حدثنا سفيان ، عن أيوب ، وإسماعيل بن أمية ، وعبيد الله ، وموسى بن عقبة ، ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني إسماعيل بن أمية ، ح وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي ، وعبيد الله بن عمر ، ومالك بن أنس ، وأسامة بن زيد الليثي ، كلهم

قوله : ” عن ابن عمر “ أخرجه البخارى في الحدود ، باب قول الله تعالى : والسارق والسارقة الخ ، ومالك في الحدود ، باب ما يجب فيه القطع ، والترمذى ، رقم ١٤٤٦ في الحدود ، باب في كم تقطع يد السارق ، وأبو داود رقم ٤٣٨٥ في الحدود ، باب ما يقطع فيه السارق ، والنسائي في السارق ، باب القدر الذى إذا سرقه السارق قطعت يده ، وابن ماجه ، رقم ٢٥٨٤ باب حد السارق .

قوله : ” على بن مسهر “ بضم الميم ، وسكون السين ، وكسر الهاء ، وهو القرشي الحافظ ، قضى الموصل ، ثقة عند الجميع ، مشهور من رواة الجماعة ، وروى عن يحيى بن معين أنه ولى قضاء أرمينية ، فاشتكى عينه ، فدرس القاضي الذى كان بأرمينية إليه طبيبا ، فكحلّه ، فذهبت عينه ، فرجع إلى الكوفة أعمى ، وكان يحدث بعد ذلك من حفظه ، وراجع التهذيب ٧ : ٣٨٤ .

قوله : ” السختياني “ بفتح السين ، وسكون الخاء ، وكسر التاء ، كما في الأنساب ٧ : ٩٦ وقد مر ترجمته في باب الوصية بالثلث .

قوله : ” الجمحي “ بضم الجيم ، وفتح الميم ، وكسر الخاء ، كذلك ضبطه السمعاني

عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ بمثل حديث يحيى عن مالك ، غير أن بعضهم قال : قيمته ، وبعضهم قال : ثمنه ثلاثة دراهم .

٢٧٢- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب ، قالوا : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : لعن الله السارق

في الأنساب ٣ : ٣٢٦ وحنظلة بن سفيان هذا ثقة من رواة الجماعة ، كان وكيع إذا أتى على حديثه قال : حدثنا حنظلة ابن أبي سفيان ، وكان ثقة ثقة . مات سنة ١٥١ هـ كذا في تهذيب الكمال للمزي ٢ : ١٧٢ .

قوله : " ثمنه ثلاثة دراهم " فيه حجة للأئمة الثلاثة في تقدير النصاب بثلاثة دراهم ، أو ربع دينار ، وقد عارضته الأحاديث والآثار التي ذكرناها في دلائل الحنفية ، والعمل عند التعارض بما هو أدرا للحد . والذي يظهر أن نصاب السرقة في عهد رسول الله ﷺ كان يقدر بثمن الخن ، ثم اختلفت أقوال الصحابة في تقويمه ، ومن أجل هذا نشأ الاختلاف ، والله أعلم .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخاري في الحدود ، باب قول الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، وباب لعن السارق إذا لم يسم ، والنسائي في السارق ، باب تعظيم السرقة ، وابن ماجه ، رقم ٢٥٨٣ ، في الحدود ، باب حد السارق .

قوله : " لعن الله السارق " قال النووي : « هذا دليل لجواز لعن غير المعين من العصاة ، لأنه لعن للجنس ، لا لمعين ، ولعن الجنس جائز ، وقد اختلف العلماء في جواز لعن المعين ممن ارتكب فسقا ، فتنعه بعضهم مطلقا ، وأجازوه الآخرون مطلقا ، وفرق بعضهم بين من أقيم عليه الحد ، فلا يجوز لعنه ، ومن لم يقم عليه ، فيجوز . وراجع لتفصيله فتح الباري ١٢ : ٧٦ باب ما يكره من لعن شارب الخمر ، والمشهور عند الحنفية المنع من لعن المعين مطلقا إذا لم يعلم موته على الكفر ، وإن كان فاسقا متهورا ، كما صرح به ابن عابدين في رد المحتار ، باب الرجعة ٢ : ٧٤٤ ، واستشكله في الأخير بمشروعية اللعان والمباہلة ، ولعلها في محلها مستثنيان من هذا العموم ، والله سبحانه أعلم . وسيأتي بعض الكلام على هذا في البر والصلة إن شاء الله تعالى .

يسرق البيضة ، فتقطع يده ، ويسرق الحبل ، فتقطع يده .

٤٢٧٣- حدثنا عمرو الناقد ، وإسحاق بن إبراهيم ، وعلى بن خشرم ، كلهم عن عيسى بن يونس ، عن الأعمش بهذا الإسناد مثله ، غير أنه يقول : إن سرق حبلا ، وإن سرق بيضة .

قوله : " يسرق البيضة ، فتقطع يده " احتج به الظاهرية والخوارج على أن حد السرقة ليس له نصاب معين ، لكون بيضة الدجاج ، والحبل ، لا يبلغان قيمة النصاب . واعتذر عنه الجمهور بوجوه :

١- أوله الأعمش بأن البيضة المرادة هنا هي بيضة الحديد التي تجعل على الرأس في الحرب ، والحبل هو حبل يشد به السفن ، فالأول يبلغ ربع دينار ، والثاني أكثر منه .

ولكن رده أكثر العلماء لكونه تأويلا بعيدا . قال ابن بطال : « فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب ، لأن كل واحد من هذين يبلغ دنائير كثيرة ، وهذا ليس موضع تكثير لما سرقه السارق . وليس من عادة العرب والعجم أن يقولوا : قبيح الله فلانا ، عرض نفسه للضرب في عقد جوهر ، وتعرض للعقوبة بالغلول في جراب مسك . وإنما العادة في مثل هذا أن يقال : لعنه الله ، تعرض لقطع اليد في حبل رث ، أو في كبة شعر ، أو رداء خلق » كذا في عمدة القارى ١١ : ١٣٢ .

٢- حمله ابن بطال على أنه عليه السلام قال ذلك عقيب نزول الآية على ظاهرها ، قبل أن يتعين النصاب بالوحي ، ثم أعلمه الله تعالى النصاب . وراجع فتح البارى ١٢ : ٨٢ .

٣- قال الخطاى : « إن ذلك من باب التدرىج ، لأنه إذا استمر ذلك به لم يأمن أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقها ، حتى يبلغ فيه القطع فتقطع يده ، فليحذر هذا الفعل ، وليتركه قبل أن يتمكنه العادة ، ويموت عليها ليسلم من سوء عاقبته » كذا في عمدة القارى ١١ : ١٣٢ ، وبمثله حكى الحافظ في الفتح عن القاضي عياض ، وعليه مشى الأبى في شرحه ٤ : ٤٤٣ .

٤- قال المازرى : « وحمله بعضهم على المبالغة في التنبيه على عظم ما خسر ، وحقر ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والحبل ما يبلغ النصاب » وقال القرطبى : « ونظير

باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود

٤١٧٩- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثنا محمد بن رمع ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة : أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية

حملها على المبالغة ما حمل عليه قوله ﷺ : من بنى لله مسجدا ، ولو كفحص قطاة ، فإن أحدا لم يقل فيه إلا أنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فن المعلوم أن مفحص القطاة ، وهو قدر ما يحصن به بيضها ، لا يتصور أن يكون مسجدا ، ومنه : تصدق ولو بظلف محرق ، وهو مما لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم « حكاه العيني في العمدة .

باب قطع السارق الشريف وغيره

قوله : « عن عائشة » أخرجه البخاري في الحدود ، باب إقامة الحد على الشريف والوضيع ، رقم ٦٧٨٧ وباب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ، رقم ٦٧٨٨ ، وباب توبة السارق ، رقم ٦٨٠٠ وفي الشهادات ، باب شهادة القاذف ، والسارق ، والزاني ، رقم ٢٦٤٨ ، وفي الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، رقم ٣٤٧٥ ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب ذكر أسامة بن زيد ، رقم ٣٧٣٢ و ٣٧٣٣ وفي المغازي ، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح ، رقم ٤٣٠٤ ، والترمذي في الحدود ، باب ما جاء في كراهية أن يشفع في الحدود ، رقم ١٤٣٠ ، وأبو داود في باب في الحد يشفع فيه ، رقم ٤٣٧٣ و ٤٣٧٤ ، والنسائي في السارق ، باب ما يكون حرزا ، وما لا يكون ، وابن ماجه في باب الشفاعة في الحدود ، رقم ٢٥٤٧ .

قوله : « أهمهم » أي أجلب عليهم هما ، أو صيرهم ذوى هم بسبب ما وقع منها ، يقال : أهمنى الأمر : أي أقلقني . وقال الحافظ في الفتح ١٢ : ٨٨ : « وسبب إعظامهم ذلك خشية أن تقطع يدها ، لعلمهم أن النبي ﷺ لا يرخس في الحدود ، وكان قطع السارق معلوما عندهم قبل الإسلام ، ونزل القرآن بقطع السارق ، فاستمر الحال فيه . وقد عقد ابن الكلبي بابا لمن قطع في الجاهلية بسبب السرقة ، فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة ، فقطعوا في عهد عبد المطلب جد النبي ﷺ .

قوله : « المرأة المخزومية » الصحيح أن اسمها فاطمة بنت الأسود ، وهي بنت أخ

لأبي سلمة الصحابي الجليل الذي كان زوج أم سلمة رضي الله عنها قبل أن يتزوجها النبي ﷺ .
كذا حقق ابن سعد في الطبقات ٨ : ٢٦٣ في ترجمتها ، وبه أخذ الحافظ في الفتح ، وذكر
أن أباه قتل يوم بدر كافرا ، ووهم من زعم أن له صحبة .

وزعم بعض الناس أنها أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد ، وهي بنت عم فاطمة
المذكورة ، واحتجوا بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٢٠٣ (رقم ١٨٨٣٢) عن ابن
جرير ، قال : « وأخبرني بشر بن تيم أنها أم عمرو ابنة سفيان بن عبد الأسد ، قال : لا
أجد غيرها ، يقول : لا أعرف هذا النسب إلا فيها » . وهذا على كونه معضلا ، غير جازم ،
والظاهر أنه ظن منه ، وليس علما ، كما يدل عليه قوله الأخير .

والحق أن أم عمرو قصتها أخرى ، مغيرة لقصة فاطمة بنت الأسود ، وقد ذكرها
ابن سعد في طبقاته ٨ : ٢٦٣ : « أنها خرجت من الليل ، وذلك في حجة الوداع ، فوقفت
بركب نزول ، فأخذت عيبة لهم ، فأخذها القوم ، فأوثقوها ، فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ ،
فماذت بحقوى أم سلمة بنت أبي مية زوج النبي ﷺ ، فأمر بها ، فافتكت يداها من
حقوبها ، وقال : والله لو كانت فاطمة بنت محمد لمطعتها ، ثم أمر بها ، فقطعت يدها ،
فخرجت تقطريدها دما ، حتى دخلت على امرأة أسيد بن حضير أخي بني عبد الأشهل ،
ففرقتها ، فأوثقها إليها ، وصنعت لها طعاما سخنا ، فأقبل أسيد بن حضير من عند النبي ﷺ ،
فنادى امرأته قبل أن يدخل البيت : يا فلانة ! هل علمت ما لقيت أم عمرو بنت سفيان ؟
قالت : ها هي هذه عندي ، فرجع أسيد أدراجه ، فأخبر النبي ﷺ ، فقال : رحمتها
رحمك الله ، فلما رجعت إلى أبيها ، قال : اذهبوا بها إلى بني عبد العزى ، فإنها أشبهتهم ،
فزعروا أن حويطب بن عبد العزى قبضها إليه ، وهو خالها » .

ثم ذكر ابن سعد أن في أم عمرو هذه قال الحسين بن الرليد :

رب ابنة لأبي سليمى جعدة	سراقة لحقائب الركببان
باتت تحسوس عياهم يمينها	حتى أقمرت غير ذات بنان

وبما يدل على تغاير قصة أم عمرو ، وقصة فاطمة بنت الأسود أن قصة فاطمة وقعت
في غزوة الفتح ، كما سيأتى في الرواية الآتية عند المصنف ، وقصة أم عمرو وقعت في
حجة الوداع ، كما هو مصرح في رواية ابن سعد المذكورة .

التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة ، حب رسول الله ﷺ ؟ فكلمه أسامة ، فقال رسول الله ﷺ : أنشف في حد من حدود الله ؟ ثم قام ، فاخطب ، فقال : أيها الناس إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . وفي حديث ابن رمح : إنما هلك الذين من قبلكم .

قوله : " التي سرقت " وقد أخرج ابن ماجه (رقم ٢٥٤٨) عن مسعود بن الأسود أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله ﷺ ، وإسناده حسن . ويعارضه ما أخرجه ابن سعد في طبقاته أنها سرقت حلما ، وجمع بينهما الحافظ في الفتح باحتمال أن تكون الحل في القطيفة ، فن ذكر القطيفة أرادها بما فيها .

قوله : " من يكلم فيها الخ " وقد ورد في حديث مسعود بن الأسود عند ابن ماجه : « فجئنا إلى النبي ﷺ نكلمه ، وقلنا : نحن نقدبها بأربعين أوقية ، فقال رسول الله ﷺ : تطهر خير لها ، فلما سمعنا لين قول رسول الله ﷺ أتينا أسامة ، فقلنا : كلم رسول الله ﷺ . »

ولهذا الحديث شاهد عند أحمد في مسنده ٢ : ١٨٧ عن عبد الله بن عمرو ، وفيه : « أن امرأة سرقت على عهد رسول الله ﷺ . . . قال قومها : نحن نقدبها » فكانهم زعموا أن الفداء يغني عن الحد .

قوله : " حب رسول الله ﷺ " بكسر الحاء ، بمعنى المحبوب ، مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تلميح بقول النبي ﷺ : « اللهم إني أحبه ، فأحبه » كذا في فتح الباري .

قوله : " إنما أهلك الذين قبلكم " الظاهر أن المراد به بنو إسرائيل ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية سفيان عند النسائي : « إنما هلك بنو إسرائيل » . وقد حكى الحافظ عن ابن دقيق العيد أن هذا الحصر مخصوص ، يعني إضافي ، فإن بني إسرائيل كانت فيهم أمور كثيرة تقتضي الإهلاك ، فلا ينحصر ذلك في حد السرقة ، ثم أيده الحافظ بما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة عن عائشة مرفوعا : « أنهم عطلوا الحدود عن الأغنياء ، وأقاموها على الصغفاء » .

٤٢٧٥- وحديثي أبو الطاهر، وحرملته بن يحيى - واللفظ لحرملته - قالوا : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس بن زيد ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ : أن قريشا أهمهم شأن المرأة التي سرقت في عهد النبي ﷺ في غزوة الفتح ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة ابن زيد ، حب رسول الله ﷺ ، فأتى بها رسول الله ﷺ ، فكلمه فيها أسامة بن زيد ، فتلون وجه رسول الله ﷺ ، فقال : أتشفع في حد من حدود الله ؟ فقال له أسامة : استغفرني يا رسول الله ! فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ ، فاخطب ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ، فإنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وإنى ، والذي نفسى بيده ، لو أن فاطمة بنت

قوله : " لو أن فاطمة بنت محمد سرقت " هذا على سبيل فرض الحال ، ولهذا زاد ابن ماجه ٢ : ٨٥١ في آخر هذا الحديث عن شيخه محمد بن ربح ، قال : « سمعت الليث بن سعد يقول : قد أعادها الله عزوجل أن تسرق . وكل مسلم ينبغي له أن يقول هذا » .

وفيه فضيلة ظاهرة لفاطمة رضى الله عنها ، لأن المعتاد في مثل هذا أن يذكر من هو أحب إلى القائل من غيره . ثم فيه حسن المماثلة أيضا لموافقة اسم السارقة اسمها رضى الله عنها ، فناسب أن يضرب المثل بها ، فلا يدل الحديث على أفضليتها على عائشة رضى الله عنها . كما حققه الحافظ في الفتح .

قوله : " أتشفع في حد من حدود الله ؟ " استدل به العلماء على أن الشفاعة في الحدود غير جائزة ، وقيده أكثرهم بما إذا رفعت القضية إلى السلطان ، فأما قبل رفعها إلى السلطان فلا بأس بالشفاعة ، واستدلوا على ذلك بمرسل لحبيب بن أبي ثابت ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال لأسامة : « لا تشفع في حد ، فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها مترك » ذكره الحافظ في الفتح ١٢ : ٨٧ . وله شاهد عند أبي داود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، رفعه : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب » .

وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ، ومن لم يعرف ، فقال : لا يشفع للأول مطلقا ، سواء بلغ الإمام أولا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام .

محمد سرق لقطعت يدها ، ثم أمر بتلك المرأة التي سرق ، فقطعت يدها . قال يونس : قال ابن شهاب : قال عروة : قالت عائشة : فحسنت توبتها بعد ، وتزوجت ، وكانت تأبى بعد ذلك ، فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ .

٤٢٧٦- وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي ﷺ أن تقطع يدها ، فأبى أهلها أسامة بن زيد ، فكلّموه ، فكلّم رسول الله ﷺ فيها . ثم ذكر نحو حديث الليث ، ويونس .

وتمسك بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على القاذف إذا بلغ الإمام ، ولو عفا المقذوف ، وهو عروة - ول الحنفية ، والثوري ، والأوزاعي . وقال مالك ، والشافعي ، وأبو يوسف : يجوز العفو مطلقا ، ويدرأ بذلك الحد ، لأن الإمام لو وجده بعد عفو المقذوف لجاز أن يقيم البينة بصدق القاذف ، فكانت تلك شبهة قوية . كذا في فتح الباري .

قوله : " فحسنت توبتها بعد " وأخرج الإسماعيلي وأبو عوانة عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، قالت : « فنكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم ، وتابت ، وكانت حسنة التلبس ، وكانت تأبى ، فأرفع حاجتها » ووقع في آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم : « قال ابن إسحاق : وحدثني عبد الله بن أبي بكر : أن النبي ﷺ كان بعد ذلك يرحمها ، ويصلها » .

وأخرج أحمد في مسنده ٢ : ١٧٧ عن عبد الله بن عمرو أنها قالت بعد قطع يدها : « هل لي من توبة يا رسول الله ﷺ ؟ » قال : نعم ، أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك ، فأمر الله عز وجل في سورة المائدة : فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح إلى آخر الآية .

قوله : " تستعير المتاع وتجحده " ظاهرة أن جحد العارية كان السبب في قطع يدها ، وهو مخالف لما مر من الروايات أنها سرق . وقد اضطربت أقوال العلماء في رفع هذا التعارض :

١- فمنهم من حمل التعارض على اختلاف الواقعتين لامرأتين مختلفتين ، وذهب إلى أن جحد العارية موجب للقطع أيضا ، وهو مذهب إسحاق بن راهويه ، وانصر له ابن حزم

من الظاهرية ، وبه قال أحمد في رواية جعلها الحافظ أشهر الروایتين عنه ، ولكن صحح ابن قدامة في المغني ١٠ : ٢٤٠ أنه لا يوجب القطع عند أحمد ، كراى الجمهور .

وظاهر أن حمل الروایتين على الواقعتين بعيد جدا ، لأنه يستبعد من مثل أسامة رضي الله عنه أن يشفع في الحدود مرة ثانية بعد سماعه الإنكار الشديد من رسول الله ﷺ .

٢- وجمع بينها ابن القيم بأن المراد من السرقة في الروايات الماضية نفس جحد العارية ، ولكن رده الحافظ في الفتح ١٢ : ٩٢ بأنه لا يخفى بعده ، ولعله يريد أن اسم السرقة لا يحمل جحد العارية في اللغة .

٣- ومنهم من رجح رواية السرقة على رواية جحد العارية ، فإن رواية جحد العارية تفرد بها معمر من بين تلامذة الزهرى ، وإنه شذوذ منه ، وإلى ذلك جنح النووي ، وابن المنذر ، والمحب الطبري ، والقرطبي . ولكنه منقوض بأن معمر لم يتفرد بذلك ، بل تابعه شعيب ابن أبي حمزة عند النسائي ، ويونس عند أبي داود ، ولا يخفى أن معمر ، ويونس ، وشعيب بن أبي حمزة من أثبت تلامذة الزهرى . ولذلك حقق الحافظ في الفتح ١٢ : ٩١ أن الترجيح لا يمكن بالنسبة إلى الرواة عن الزهرى ، ولا ترجيح لرواية السرقة إلا بأنها مخرجة في الصحيحين جميعا ، ورواية جحد العارية قد انفرد بها مسلم ، ولم يخرجها البخارى . وإن مجرد هذا الوجه لا يكفي في الترجيح .

٤- وجمع بعض العلماء بين الروایتين أن المرأة جمعت بين السرقة ، وجحد العارية ، ولكنها قطعت من أجل السرقة ، دون جحد العارية ، وإنما ذكر جحد العارية تعريفا لها ، بأنها هى التى كانت تستعير المتاع وتجحد ، وليس المراد أن سبب القطع ذلك . وإن هذا الوجه قد اختاره المازرى ، والنوى ، والخطابى ، والمنذرى ، والبيهقى ، والقرطبي ، وغيرهم .

وأيده القرطبي بما ورد في آخر الحديث : « لو أن فاطمة سرقت » ، فإن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت بسبب السرقة ، واستدل أيضا بما أخرجه الأربعة عن جابر مرفوعا : « ليس على خائن ، ولا مختلس ، ولا متتهب قطع » وسنده قوى صححه الترمذى .

وإن هذا الوجه الرابع هو أقرب الوجوه عند هذا العبد الضعيف ، لأن روايات جحد العارية مروية عن الثقات ، ولها شاهد من حديث ابن عمر عند النسائي وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٢٧٧- **قوله** سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حدثنا معقل ، عن أبي الزبير ، عن جابر : أن امرأة من بنى مخزوم سرت ، فأتى بها النبي ﷺ ، فعادت بأم سلمة زوج النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : لو كانت فاطمة لقطعت يدها ، فقطعت .

قوله : "سلمة بن شبيب" سلمة : بفتح اللام ، وشبيب : بفتح الشين ، وكسر الباء ، كما في المغني ، وهو النيسابوري ، نزيل مكة ، قال أبو نعيم : أحد الثقات ، حدث عنه الأئمة والقديماء ، وقال الحاكم : هو محدث أهل مكة ، والمتفق على إتيانه وصدقه ، مات سنة ٢٤٦ هـ في أكله فالودج . كذا في التهذيب ٤ : ١٤٦ .

قوله : "الحسن بن أعين" بفتح الياء ، قد مر في باب بيع الطعام مثلاً بمثل .

قوله : "حدثنا معقل" يعنى ابن عبيد الله الجزري ، مر في باب بيع الطعام مثلاً بمثل .

قوله : "عن جابر" هذا الحديث أخرجه أيضاً أبو داود تعليقا عن أبي الزبير في آخر حديث ٤٣٧٤ والنسائي في قطع السارق ، باب ما يكون حرزا ، وما لا يكون .

قوله : "امرأة من بنى مخزوم سرت" الظاهر أنها أم عمرو ، وقصتها مغيرة لقصة فاطمة بنت الأسود ، وقد ذكرناها بتأنيدها عن ابن سعد في شرح أول حديث عائشة رضي الله عنها .

قوله : "فعادت بأم سلمة" وفي رواية أبي داود : «فعادت بزینب بنت رسول الله ﷺ» وذكر ابن الأثير في جامع الأصول ٣ : ٥٨١ عن أبي داود : «فعادت بزینب زوج رسول الله ﷺ» ولم أجده في النسخ المطبوعة . وجمع المنذرى في تلخيصه لأبي داود ٢١١ : ٦ بينها بأنه يحتمل أن تكون عادت بها ، فذكر مرة أحدها ، وذكر مرة الأخرى ، وفيه من البعد ما ترى ، على أن زينب بنت رسول الله ﷺ كانت توفيت قبل هذه القصة ، لأن قصة أم عمرو وقعت في حجة الوداع ، وقصة فاطمة في غزوة الفتح كما أسلفنا ، وإن زينب بنت رسول الله ﷺ توفيت قبل كلتا الواقعتين ، لأنها توفيت في جمادى الأولى من السنة الثامنة ، ووقعت غزوة الفتح في رمضان تلك السنة ، كما حققه الحافظ في الفتح ٩٤ : ١٢ .

ويحتمل أن يكون المراد زينب ربيعة رسول الله ﷺ ، وهى بنت أم سلمة ، وأطلق

باب حد الزنا

٢٧٨- وحديثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا هشيم ، عن منصور ، عن الحسن ، عن جطان ابن عبد الله الرقاشي ، عن عبادة بن الصامت ، قال : قال رسول الله ﷺ : **خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا : البكر بالبكر جلد مائة ،**

عليها لفظ « بنت النبي ﷺ » لكونها في حجره . ويؤيده ما أخرجه أحمد في مسنده ٣٩٥ : ٣ من طريق ابن أبي الزناد ، عن موسى بن عقبة ، وفيه : فعازت بريب النبي ﷺ . ووقع في مصنف عبد الرزاق ١٠ : ٢٠٢ رقم ١٨٨٣١ في هذه القصة : « فجاء عمر بن أبي سلمة ، فقال للنبي ﷺ : إنها عمتي ، وكان عمر بن أبي سلمة ريب النبي ﷺ . فيمكن الجمع بين الروايات على هذا بأنها عازت بأم سلمة وأولادها ، لقرابتها بهم ، فذكر بعض الرواة أم سلمة فقط ، وذكر بعضهم زينب ربيعة رسول الله ﷺ ، وذكر آخرون عمر بن أبي سلمة ، والله سبحانه أعلم .

باب حد الزنا

قوله : « عن عبادة بن الصامت » هذا الحديث أخرجه أيضا الترمذي في الحدود ، باب ما جاء في الرجم على الثيب ، رقم ١٤٣٤ ، وأبو داود في الحدود ، باب في الرجم ، رقم ٤٤١٥ و ٤٤١٦ ، وابن ماجه في الحدود ، باب حد الزنا ، رقم ٢٥٥٠ .

قوله : « خذوا عني » يعني : اسمعوا مني حكم الزنا .

قوله : « قد جعل الله لهن سبيلا » إشارة إلى قوله تعالى : (واللاتي ياتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا) (النساء : ١٥) فكان حكم الآية أن تحبس الزانية إلى الموت ، أو ينزل الله فيها حكما آخر ، وهو المراد بالسبيل . فبين رسول الله ﷺ أن ذلك الحكم الجديد قد نزل ، وهو أن البكر بالبكر جلد مائة الخ .

قوله : « البكر بالبكر » قال النووي : « ليس هو على سبيل الاشتراط ، بل حد البكر الجلد والتغريب ، سواء زنى ببكر ، أم بثيب ، وحد الثيب الرجم ، سواء زنى بثيب ،

ونفى سنة ، والشيء بالشيء

أم بيكر ، فهو شبيه بالتقييد الذى يخرج على الغالب .

قول الله : " ونفى سنة " استدل به الشافعية والحنابلة على أن النفي والتغريب من جملة حد الزانى البكر ، وفي المسئلة ثلاثة مذاهب :

- ١- حد الزانى البكر مجموع الجلد والتغريب مطلقا ، وهو قول الشافعى ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبى ثور ، وابن أبى ليلى ، وسفيان الثورى ، وعطاء ، وطاوس رحمهم الله تعالى .
- ٢- يغرب الرجل دون المرأة ، لأن المرأة تحتاج إلى حفظ وصيانة ، وهو قول مالك ، والأوزاعى .

- ٣- ليس التغريب جزءا من حد الزنا ، وإنما هو تعزيز يخبر فيه الحاكم ، إن رأى فيه مصلحة غربه ، وإلا فلا . وهو قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . هذا ملخص ما فى المغنى لابن قدامة ١٠ : ١٣٣ .

استدل الحنفية على مذهبهم بدلائل آتية :

- ١- قوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما » يدل على أن الجلد كل جزء الزانى ، فلا يزداد عليه شئ بأخبار الآحاد . وهذا بخلاف الرجم ، فإنه ثبت بالأحاديث المتواترة كما سيأتى فى موضعه .

واعترض عليه الشوكافى فى نيل الأوطار ٧ : ٥ بأن أحاديث التغريب قد جاوزت حد الشهرة المعتبرة عند الحنفية فيما ورد من السنة زائدا على القرآن . وأجاب عنه الحنفية بوجهين :

الأول : أن أحاديث التغريب رواها ثلاثة من الصحابة فقط ، وهم : عبادة بن الصامت ، وأبو هريرة ، وزيد بن خالد ، رضى الله عنهم . وما رواه الثلاثة فقط : لا يخرج عن كونه خبر الآحاد .

والثانى : لو سلم شهرة أحاديث التغريب ، فإن غاية ما يثبت منها أن النبى ﷺ غرّب الزانى ، أو أمر بتغريبه ، ولا يثبت منها أنه ﷺ فعل ذلك حدا ، بل يحتمل أن يكون تمزيرا ، فلا يتم الاستدلال بها على كونه حدا .

٢- عن إبراهيم النخعي ، قال : قال عبد الله بن مسعود في البكر تزني بالبكر ، قال : يجلدان مائة ، وينفيان سنة ، قال : وقال علي عليه السلام : « حسبهما من الفتنة أن ينفيا » أخرجه عبد الرزاق ٧ : ٣١٢ و ٣١٥ ، رقم ١٣٣١٣ و ١٣٣٢٧ من طريق أبي حنيفة رحمه الله .

وأخرجه محمد في كتاب الآثار (ص ١٠٧) من طريق أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، ولفظه « نفيا من الفتنة » وإن إبراهيم النخعي ، وإن لم يدركها ، ولكن مراسيله صحيحة كما مر غير مرة .

وهذا ظاهر في أن عليا عليه السلام كان لا يقول بالنفي ، ولو كان ذلك حدا لم ينكره ، وأغرب ابن حزم في المحلى ١١ : ٢٣٢ ، حيث فسرقول علي عليه السلام بأن جزاءهما أن ينفيا . وحل الفتنة على معنى الجزاء والبلاء ، وفيه من البعد البائن ما يغني عن الرد عليه .

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : « من زنى جلد ، وأرسل » أخرجه ابن حزم في المحلى ١١ : ٢٣٢ ، ولم يعله بشي .

٤- عن سهل بن سعد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن رجلا أتاه ، فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المرأة ، فألها عن ذلك ، فأنكرت أن تكون زنت ، فجلده الحد ، وتركها » أخرجه أبوداود ، رقم ٤٤٦٦ في باب إذا أقر الرجل بالزنا ، ولم تقر المرأة من كتاب الحدود .

٥- عن ابن عباس : « أن رجلا من بكر بن ليث أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات ، فجلده مائة ، وكان بكرا ، ثم سأله البيهقي عن المرأة ، فقالت : كذب والله يا رسول الله ، فجلده حد الفرية ثمانين » أخرجه أبوداود ، رقم ٤٤٦٧ .

٦- عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد رضي الله عنهما ، قالا : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأمة إذا زنت ، ولم تحصن ؟ قال : إذا زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبعوها ولو بضمير ، أخرجه البخاري في المحاريب ، وسيأتي عند المصنف في باب رجم اليهود . وفي رواية عن أبي هريرة وحده : « فليجلدها الحد ، ولا يثرب عليها » .

فهذه ثلاثة أحاديث ذكر فيها أن حد البكر هو الجلد ، وليس فيها أدنى ما يشير إلى النفي أو التغريب ، ولو كان التغريب من الحد لذكر مع الجلد سواء بسواء . ولو كان

جلد مائة ، والرجم

التغريب من الجلد لما أمر مولى الأمة الزانية ببيعها ، لأن المشتري لا يتمكن من تسلمها بعد تغريبها .

٧- عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام ، وإقامة الحد عليه » أخرجه البخارى ، رقم ٦٨٣٣ ، باب البكران يجلدان وينفيان .

قد أفرد أبو هريرة رضي الله عنه ذكر النفي في هذا الحديث عن إقامة الحد ، والعطف يقتضى التغاير ، فهذا دليل صريح في أن النفي ليس من الحد ، وإنما هو تعزيز .

٨- عن ابن المسيب قال : « غرب عمر رضي الله عنه ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب إلى خيبر ، فلهق بهرقل ، فتصر ، فقال عمر : لا أغرب بعده مسلما » أخرجه عبد الرزاق في مصنفه .

وإن قول عمر رضي الله عنه : « لا أغرب بعده مسلما » عام في كل مسلم ، زان ، أو غيره ، فإن كان التغريب حدا لم يتركه عمر رضي الله عنه ، فتبين أنه تعزيز ، والحاكم فيه مختار .

وما أحسن ما قال الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله في أحكام القرآن ٣ : ٢٥٧ :

« فرأى النبي ﷺ في ذلك الوقت نفي البكر ، لأنهم كانوا حديثي عهد بالجاهلية ، فرأى ردهم بالنفي بعد الجلد ، كما أمر بشق روايا الخمر ، وكسر الأواني ، لأنه أبلغ في الزجر ، وأحرى بقطع العادة . وأبضا ، فإن الحدود معلومة المقادير والنهايات ، ولذلك سميت حدودا لا تجوز الزيادة عليها ، ولا النقصان منها ، فلم يذكر النبي ﷺ للنفي مكانا معلوما ، ولا مقدارا من المسافة والبعد ، علمنا أنه ليس بحد ، وأنه موكلول إلى اجتهد الإمام كالتعزيز ، ولو كان حدا لذكر النبي ﷺ مسافة الموضع الذى ينفي إليه ، كما ذكر توقيت السنة لمدة النفي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : « جلد مائة والرجم » استدلل به الحسن البصرى ، وإسحاق بن راهويه وداود الظاهري وابن المنذر على أن الزانى للثيب يستحق الجلد مع الرجم ، فيجمع له بين الأمرين ، وهو المختار في مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ، وراجع المغنى لابن قدامة ١٠ : ١٢٠ وفتح البارى ١٢ : ١١٩ وشرح النووي .

٤٢٧٩- وحدثنا عمرو الناقد ، حدثنا هشيم ، أخبرنا منصور بهذا الإسناد مثله .

٤٢٨٠- حدثنا محمد بن المثنى ، وابن بشار جميعا عن عبد الأعلى ، قال ابن المثنى :

والجمهور على أنه يرمم فقط ، ولا يجلد ، لأن النبي ﷺ اقتصر على الرجم في قصة ماعز ، والغامدية ، والعسيف ، كما سيأتى . وأجاب الذوى من قبل الجمهور عن حديث عبادة بأنه منسوخ ، لأن حديث عبادة ﷺ أول ما نزل بعد حكم سورة النساء ، وإن قصص ماعز ، والغامدية ، والعسيف كلها متأخرة عنه ، كما سيأتى الدليل عليه في تحقيق الرجم إن شاء الله تعالى . وبهذا أجاب الحافظ أيضا في فتح البارى .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : يشكل على هذا الجواب ما رواه عامر الشعبي أن عليا ﷺ جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة ، وقال : « جلدتها بكتاب الله ، ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ » أخرجه البخارى ، والنسائى ، والدارقطنى كما فى فتح البارى ١٢ : ١١٩ . ولو كان الجمع بين الجلد والرجم منسوخا لما جمع على ﷺ بينهما . والقول بأنه لم يعلم بالنسخ بعيد جدا .

فالأصح عند هذا العبد الضعيف عفا الله عنه ما اختاره الإمام الشيخ ولى الله الدهلوى رحمه الله فى المسوى ، شرح الموطأ ٢ : ١٣٥ ، حيث قال : « الظاهر عندى أنه يجوز للإمام أن يجمع بين الرجم والجلد ، ويستحب له أن يقتصر على الرجم ، لاقتصار النبي ﷺ على الرجم ، كما يجوز للمسافر أن يتم الصلاة فى السفر ، ويستحب له أن يقتصر عند الشافعى ، والحكمة فى ذلك أن الرجم عقوبة تأتى على النفس ، فأصل الزجر المطلوب حاصل به ، والجلد زيادة عقوبة رخص فى تركها ، فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندى » .

وحاصله أن القرآن الكريم قدر للزاني مائة جلدة ، سواء كان محصنا أو غيره ، ثم جاءت السنة برجم المحصن زيادة على الجلد ، لا نسخاله . والأصل أن الجاني متى استوجب عقوبتين ، فإنه يجوز إدغام الأدنى فى الأعلى ، ولا سيما إذا كانت إحداها تأتى على نفسه ، فإنه يجوز أن تسقط عقوبة ما دون النفس بها ، وعملا بهذا الأصل اقتصر النبي ﷺ على الرجم فى قصة ماعز ، والغامدية ، والعسيف ، رضى الله عنهم ، لأنهم لم يستوجبوا الجلد . وأما على ﷺ فقد عمل فى قصة شراحة بالأصل ، فجمع بين كلتا العقوبتين لرأى بداله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : « عن حطان بن عبد الله » بكسر الحاء ، وتشديد الطاء ، من ثقات التابعين ،

حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن حطان بن عبد الله الرقاشي ، عن عبادة بن الصامت ، قال : كان نبي الله ﷺ إذا أنزل عليه كرب لذلك ، وتردد له وجهه ، قال : فأُنزل عليه ذات يوم ، فلقى كذلك ، فلما سرى عنه ، قال : خذوا عني ، فقد جعل الله لمن سبيلا : الثيب بالثيب ، والبكر بالبكر . الثيب جلد مائة ، ثم رجم بالحجارة ، والبكر جلد مائة ، ثم نفي سنة .

٤٢٨١- **وحدثنا** محمد بن المنفي ، وابن بشار ، قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ح وحدثنا محمد بن بشار ، حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي ، كلاهما عن قتادة

كان قليل الحديث ، وقال أبو عمرو الداني : كان مقرئا ، قرأ عليه الحسن البصري ، كذا في التهذيب ٢ : ٣٩٦ ، وذكره ابن الجزري في غاية النهاية (ص ٢٥٣) وقال : إنه قرأ على أبي موسى الأشعري عرضا .

قوله : ” الرقاشي ” بفتح الراء ، والقاف الخفيفة ، نسبة إلى امرأة اسمها رقاش ، كثرت أولادها ، حتى صاروا قبيلة ، وهي من قيس عيلان . كذا في الأنساب للسمعاني ٦ : ١٤٩ .

قوله : ” كرب لذلك ” بضم الكاف ، وكسر الراء ، على البناء للمجهول ، يعني : أصابه كرب لشدة تلك الحالة .

قوله : ” وتردد له وجهه ” قال النووي : « أي علتة غبرة ، والربد تغير البياض إلى السواد . وإنما حصل له ذلك لعظم موقع الوحي . قال الله تعالى : إنا سنلقي عليك قولاً ثقيلاً .

قوله : ” فلقى كذلك ” الظاهر أنه بفتح اللام مبنيًا للمعروف ، والمراد أنه ﷺ لقي تلك الشدة التي كان يلقيها عند نزول الوحي . وشكله البعض في بعض النسخ بضم اللام ، مبنيًا للمجهول ، وهو محتمل أيضا ، والمراد حينئذ أن تلك الشدة لقيته ﷺ ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” فلما سرى عنه ” يعني : كشف عنه ، والتسرية تستعمل بمعنى انكشاف الغشي ، وانتهاء الشدة ، وانقشاع السحب .

بهذا الإسناد ؛ غير أن في حديثها : البكر بجلد وبني ، والثيب بجلد ويرجم ، لا يذكران سنة ، ولا مائة .

باب رجم الثيب

٤٢٨٢- حدثني أبو الطاهر ، وحرمله بن يحيى ، قالا : حدثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أنه سمع عبد الله ابن عباس يقول : قال عمر بن الخطاب ، وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ : إن الله قد بعث محمدا ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب .

باب رجم الثيب

قوله : " سمع عبد الله بن عباس " هذا الحديث أخرجه البخاري في الحدود ، باب رجم الحبل في الزنا ، رقم ٦٨٣٠ ، وباب الاعتراف في الزنا ، رقم ٦٨٢٩ ، وفي المظالم ، باب ما جاء في السقائف ، رقم ٢٤٦٢ ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة ، رقم ٣٩٢٨ ، وفي المغازي ، باب شهود الملائكة بدرا ، رقم ٤٠٢١ ، وفي الاعتصام ، باب ما ذكر النبي ﷺ ، وحض على اتفاق أهل العلم ، رقم ٧٣٢٣ ، ومالك في الحدود ، باب ما جاء في الرجم ، والترمذي في الحدود ، باب ما جاء في تحقيق الرجم ، رقم ١٤٣١ ، وأبو داود في الحدود ، باب في الرجم ، رقم ٤٤١٨ ، وابن ماجه في الحدود ، باب الرجم ، رقم ٨٥٣ ، والداري في الحدود ، باب حد المحصنين ١٧٩:٢ ، وأحمد في مسنده ١ : ٢٣ و ٢٩ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٧ و ٥٠ و ٥٥ .

قوله : " وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ " ظاهره أنه ﷺ خطب هذه الخطبة جالسا ، ولكنه غير مراد ، وإنما المراد بالجلوس الاستقرار ، قال الأبي : « أي وقف مستقرا على المنبر ، لأن الأصل في الخطبة أن يكون قائما » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قد وقع ذلك صريحا في رواية صالح بن كيسان عند البخاري في باب رجم الحبل من الزنا ، ولفظه : « فجلس عمر على المنبر ، فلم سكث المؤذنون قام ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال الخ » . وهذه الرواية راجحة لكونها مفسرة ، وموافقة للأصل ، فتحمل رواية الباب عليها .

قوله : " إن الله قد بعث محمدا ﷺ الخ " وقصة هذه الخطبة قد أخرجه البخاري

من طريق صالح بن كيسان مفصلة في باب رجم الحيلي من الزنا ، ووقع في أولها :
 « عن ابن عباس ، قال : كنت أقرئ رجلا من المهاجرين ، منهم عبد الرحمن بن عوف ،
 فبينما أنا في منزله بعي ، وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها ، إذ رجع إلى
 عبد الرحمن ، فقال : لو رأيت رجلا أتى أمير المؤمنين اليوم ، فقال : يا أمير المؤمنين هل
 لك في فلان يقول : لو قدمات عمر لقد بايعت فلانا ، فوالله ما كنت ببيعة أبي بكر إلا
 فلتة ، فتمت . فغضب عمر ، ثم قال : إني إن شاء الله لقائم العشة في الناس ، فمحلهم
 هؤلاء الذين يريدون أن يغضبهم أمورهم . قال عبد الرحمن : فقلت : يا أمير المؤمنين لا
 تفعل ، فإن الموسم يجمع رعاك الناس وغوغاءهم ، فإنهم هم الذين يغلبون على قلبك حين
 تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم ، فتقول مقالة يطيرها منك كل مطير ، وأن لا يعوها ،
 وأن لا يضعوها على مواضعها ، فأسهل حتى تقدم المدينة ، فإنها دار الهجرة والسنة ، فتخلص
 بأهل الفقه ، وأشرف الناس ، فتقول ما قلت متمكنا ، فيمضي أهل العلم مقالتك ،
 ويضعونها على مواضعها . فقال عمر : أما والله - إن شاء الله - لأقومن بذلك أول مقام
 أقومه بالمدينة » .

« قال ابن عباس : فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة ، فلما كان يوم الجمعة صجلت
 السراوح حين زاغت الشمس ، حتى أجده سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالسا إلى ركن
 المنبر ، فجلست حوله خمس ركبتى ركبته ، فلم أنشب أن أخرج عمر بن الخطاب . فلما رأيته
 مقبلا قلت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : ليقولن العشة مقالة لم يقلها منذ استخلف .
 فأذكر على وقال : ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبله ! فجلس عمر على المنبر ، فلما سكت
 المؤذنون قام ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ، فإني قائل لكم مقالة قد
 قدر لي أن أقولها ، لا أدري لعلها بين يدي أجلى ، فمن عقلها ، ووعاها فليحدث بها حيث
 انتهت به راحلته ، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب على . إن الله يبعث
 محمدا ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب الخ » .

وحاصل هذه القصة أن سيدنا عمر رضي الله عنه كان يريد أن يتكلم في أمر الخلافة ، ولكن
 ذكر قبل ذلك أمورا كان يخشى أن يخطئ فيها فهم بعض الناس ، ومنها الرجم .

ثم كانت هذه الخطبة في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ، لأن تلك السنة حج عمر رضي الله عنه
 آخر حجته ، وقد أخرج مالك في موطأه عن سعيد بن المسيب مرسلا : أن عمر لما صعد من
 المنبر دعا الله أن يقبضه إليه غير مضح ولا مفرط ، وقال في آخر القصة : « فإني أبلغ

فكان مما أنزل عليه آية الرجم ، قرأناها .

ذوالحجة حتى قتل عمر ، . فظهر أن هذه الخطبة من آخر خطبه عليه السلام .

قوله : " فكان مما أنزل عليه آية الرجم " وقد وقعت عبارة الآية في رواية الإسماعيلي والنسائي ، والحاكم ، وغيره : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » وأخرجه مالك في موطأه عن سعيد بن المسيب مرسلًا ، ولفظه : « أن عمر بن الخطاب قال : إياكم أن تهلكوا من آية الرجم ، أن يقول قائل : إنا لا نجد حدين في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، والذي نفسى بيده لو لا أن يقول الناس : زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، فإننا قد قرأناها . »

ولكن زيادة عبارة الآية في رواية ابن عباس غير محفوظة ، قال الحافظ في الفتح ١٢ : ١٤٣ : « ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمدا ، فقد أخرجه النسائي عن محمد بن منصور ، عن سفيان ، كرواية جعفر (يعني الفريابي عند الإسماعيلي زيادة لفظ الآية) ، ثم قال : " لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث : الشيخ والشيخة ، غير سفيان ، وينبغي أن يكون وهم في ذلك " قلت : (القائل الحافظ) وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ، ويونس ، ومعمر ، وصالح بن كيسان ، وعقيل ، وغيرهم من الحفاظ عن الزهري ، فلم يذكروها . »

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : المشهور فيما بين الناس أن آية الرجم نسخت تلاوتها وبقي حكمها ، ولكن الذي يظهر بعد تتبع الروايات في هذا الباب أنها لم تكن قرأنا قط ، وإنما كانت آية من آيات التوراة أو أحد كتب بني إسرائيل ، ولما أقر الله تعالى حكمها لهذه الأمة أطلق عليها لفظ النزول مجازا ، وليس المراد أنها نزلت كآية للقرآن ، وإنما المراد أنه نزل الحكم بإقرار حكمها .

أما كونها آية من آيات التوراة فيدل عليه ما أخرجه ابن جرير في تفسير المائدة ٦ : ١٥١ عن جابر بن زيد من قصة رجم اليهود ، أن النبي ﷺ أخبر بأن أعلم اليهود عبد الله بن صوريا الأعور ، فدعاه ، فقال : « أنت أعلمهم بالتوراة ؟ قال : كذلك تزعم يهود ، فقال له النبي ﷺ : أنشدك بالله ، وبالتوراة التي أنزلها على موسى يوم طور سيناء ، ما تجد في التوراة في الزانيين ؟ فقال : يا أما القاسم ! يرحمون الدنيا . ويحملون الشريف على بعير ، ويحملون وجهه ، ويحملون وجهه من قبل ذنب البعير ، ويرجمون الدنيا إذا زنى

بالشريعة ، ويفعلون بها هي ذلك ، فقال له النبي ﷺ : أنشدك بالله ، وبالتوراة التي أنزلها على موسى يوم طور سيناء ، ما تجدون في التوراة ؟ فجعل يروغ والنبي ﷺ ينشده الله ، وبالتوراة التي أنزلها على موسى يوم طور سيناء ، حتى قال : يا أبا القاسم ! الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، فقال رسول الله ﷺ : فهو ذاك الخ .

فهذه الرواية صريحة في أن هذه الآية قرأها عبد الله بن صوريا اليهودي كآية من التوراة ، وصدقه النبي ﷺ على ذلك ، وأقر حكمها . ولئن كانت هذه العبارة غير موجودة في التوراة التي توجد اليوم ، فإن ذلك لا يكذب رواية ابن جرير هذه ، أما أولا ، فلئن تحريف اليهود في كتبهم غنى عن كل بيان ، وأما ثانيا ، فلأن التوراة كانت لها شروح ومتعلقات ، كمشنا وتلمود ، وغيرهما ، وإن العرب كانوا يطلقون اسم التوراة على كل واحدة منها ، فيحتمل أن تكون هذه العبارة في كتاب آخر غير التوراة ، أطلق عليه لفظ التوراة توسعا على عادة العرب .

وأما كون هذه الآية لم تكن من القرآن ، فتدل على ذلك دلائل :

١- أخرج الطبراني عن العجاء ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة » ذكره الحافظ في التلخيص ٤ : ٥١ والإصابة ٤ : ٣٥٢ وسكت عليه ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ : ٢٦٥ ، وقال : « رجاله رجال الصحيح غير أنه وقع في النسخة المطبوعة ببغروت من مجمع الزوائد : « فاجلدوهما » مكان « فارجموهما » والظاهر أنه خطأ من أحد النساخ . فذكرت العجاء رضى الله عنها هذه العبارة كقول للنبي ﷺ ، لا كآية من القرآن .

٢- أخرج البيهقي في سننه الكبرى ٨ : ٢١١ عن ابن أخي كثير بن الصلت ، قال : « كنا عند مروان وفينا زيد بن ثابت ، قال زيد : كنا نقرأ : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، قال : فقال مروان : أفلا نجعله في المصحف ؟ قال : لا ، ألا ترى الشابين الثيبين يربحان ، قال : وقال : ذكروا ذلك وفينا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قال : أنا أشفيكم من ذاك ، قال : قلنا : كيف ؟ قال : آتى النبي ﷺ ، فأذكر كذا وكذا ، فإذا ذكر الرجم أقول : يا رسول الله أكتبني آية الرجم ، قل : فأتيت ، فذكرته ، قال : فذكر آية الرجم ، قال : فقال يا رسول الله ! أكتبني آية الرجم ، قال : لا أستطيع ذلك .

٣- أخرج الحاكم في المستدرک ٤ : ٣٦٠ عن كثير بن الصلت ، قال : « كان ابن العاص وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف ، فقرأ على هذه الآية ، فقال زيد : سمعت

رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، فقال عمرو : لما نزلت أثبت النبي ﷺ ، فقلت : أكتبها ، فكانه كره ذلك . فقال له عمرو : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن جلد ورجم ، وإذا لم يحصن جلد ، وأن الشيب إذا زنى وقد أحصن رجم . صححه الحاكم وأقره الذهبي .

وإن هاتين الروایتين تدلان على أن النبي ﷺ لم يأذن بكتابة هذه العبارة كجزء من القرآن منذ أول يوم ، ولا كتبت هذه الآية في المصاحف قط .

ثم بين سيدنا زيد بن ثابت في رواية البيهقي ، وعمرو بن العاص رضى الله عنهما في رواية الحاكم أن وجه عدم كتابته كون ظاهره غير مراد ، (فإن الشيخ إذا كان بكرا لا يرجم ، والشاب إذا كان محصنا يرجم) ، ولكن هذا الوجه غير كاف لعدم كتابته في المصحف لو كان جزء من القرآن ، لأن كثيرا من الآيات القرآنية مصروفة عن ظاهرها . ولكنها مكتوبة في المصاحف ، فالظاهر أن هذه العبارة كانت من التوراة ، ولما أقر حكمها في شريعتنا عبر عنه بعضهم بالنزول ، وأراد بعض الصحابة أن يكتبوها في المصحف تفسيراً لآية النور ، لا كقرآن ، فكره ذلك رسول الله ﷺ خشية التباس القرآن بما ليس منه ، ولأن ظاهره غير مراد ، فربما يتوهم منه أن الرجم يدور على الشيخوخة ، دون الإحصان ، فذكر زيد ابن ثابت وعمرو بن العاص رضى الله عنهما هذا الوجه الثاني فحسب .

وأما قول سيدنا عمر رضى الله عنه في رواية الموطأ : « لو لا أن يقول الناس : زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبها » ، فليس مراده أن يكتبها في المصحف كجزء من القرآن ، وإنما مراده أن يكتبها ممتازة عن القرآن كتفسير له ، ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده ١ : ٢٣ « لو لا أن يقول قائلون : زاد عمر في كتاب الله عز وجل ما ليس منه ، لكتبته في ناحية من المصاحف » (١) .

(١) في إسناده على زيد بن جلعان ، وهو متكلم فيه ، ضعفه غير واحد ، ولكنه من رجال مسلم والأربعة ، وأخرج عنه البخاري في الأدب المفرد ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة صالح الحديث وقال الترمذي : صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره ، وقال الساجي : كان من أهل الصدق ، ويحتمل لرواية الجلة عنه ، وليس يجرى مجرى من أجمع على ثبته ، كذا في تهذيب التهذيب ٧ : ٣٢٣ و ٣٢٤ . وأكثر ما نقموا عليه تشييعه ، والظاهر من تشييعه أنه لا يرى سيدنا عمر رضى الله عنه بتغيير لفظ من كلامه ، والله سبحانه أعلم ، وبقي رجال هذا الحديث ثقات مشهورون .

ووعيناها ، وعقلناها ، فرجم رسول الله ﷺ ، ورجعنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله ، فيصلوا بترك فريضة أنزلها الله . . .

فاتضح أن الذي هم به سيدنا عمر رضي الله عنه ، إنما هو كتابة هذه العبارة في ناحية من المصحف كحاشيته ، لا أن يزيدا في متن القرآن ، وثابت أن بعض الصحابة رضى الله عنهم كتبوا في حواشي مصاحفهم عبارات تفسيرية للقرآن ، فلم يكن همه رضي الله عنه زيادة على ذلك ، ثم لم يعمل بهذا المهم أيضاً ، خشية التباسها بالقرآن ، أو خشية أن يتهم بالزيادة فيه . ولا يدل على أنه رضي الله عنه كان يزعمها جزءاً من القرآن الكريم .

هذا ما ظهر لي في هذا الباب بعد تتبع الروايات ، ولا أبرئ نفسي من الخطأ ، والعلم عند الله الحكيم الخبير .

قوله : " ما نجد الرجم في كتاب الله " يعنى صريحاً ، وإلا فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة أن الرجم هو المراد بآيات سورة المائدة : « وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين . إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (المائدة ٤٩ ، ٥٠) .

وسياًقى عند المصنف أن هذه الآيات نزلت في قصة رجم اليهوديين ، وتفصيل هذه القصة ما أخرجه الحميدى في مسنده ٢ : ٥٤١ و ٥٤٢ ، رقم ١٢٩٤ ، ونصه :

« عن جابر بن عبد الله ، قال زنا رجل من أهل فدك ، فكتب أهل فدك إلى أناس من اليهود بالمدينة أن سلوا محمداً عن ذلك ، فإن أمركم بالجلد فخذوه عنه ، وإن أمركم بالرجم فلا تأخذوه عنه ، فسألوه عن ذلك ، فقال : أرسلوا إلى أعلم رجلين فيكم ، فجاءوا برجل أعور ، يقال له : ابن صوريا ، وآخر ، فقال لهما النبي ﷺ : أنما أعلم من قبلكما ؟ فقالا : قد نحانا قومنا لذلك ، فقال النبي ﷺ : أليس عندكما التوراة فيها حكم الله ؟ قالا : بلى ، فقال النبي ﷺ : فأنتدكم بالذى فلق البحر لبنى إسرائيل ، وظلل عليكم الغمام ، وأنجاكم من آل فرعون ، وأنزل المن والسلوى على بنى إسرائيل ، ما تجدون في التوراة من شأن الرجم ؟ فقال أحدهما للآخر : ما نشدت بمثله قط ، ثم قالا : نجد ترداد النظر زنية ، والاعتناق زنية ، والقبل زنية ، فإذا شهد أربعة أنهم رأوه يبدى ويبيد ، كما يدخل الليل

وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة ، في المكحلة ، فقد وحب الرجم ، فقال النبي ﷺ : هو ذاك ، فأمرله ، فرجم ، فنزلت فلان جاءوك فاحكم بينهم الخ .

فلما كان المراد بقوله تعالى : « حكم الله » و « ما أنزل الله » الرجم ، فإنه ثابت بكتاب الله إشارة ، وإن لم يكن مذكورا فيه صراحة .

قوله : " وإن الرجم في كتاب الله حق " ذكر الحافظ في الفتح ١٢ : ١٤٨ أن المراد من كتاب الله ههنا هو قوله تعالى في سورة النساء : « أو يجعل الله لمن سبيلا » وقد تقدم في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ فسر السبيل برجم الثيب ، وجلد البكر .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويحتمل أيضا أن يكون عمر رضي الله عنه أراد بكتاب الله آيات المائدة التي ذكرناها آنفا ، كما يحتمل أن يكون أطلق لفظ " كتاب الله " على معناه اللغوي ، يعني أن الرجم من الفرائض التي كتبها الله على عباده ، وأراد به آية التوراة التي أقر حكمها ، كما حققناه قريبا ، والله سبحانه أعلم .

تحقيق وجوب الرجم على المحصن :

ثم إن وجوب الرجم على المحصن كلمة إجماع فيما بين المسلمين ، ولم يخالف فيه أحد من العلماء الذين يعتد بخلافهم ، إلا ما حكى عن بعض الأزارقة من الخوارج ، وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى .

لكن قامت طائفة في زماننا ممن ينكرون حجية السنة ، أو يخضعون لكل ما جاء عن أهل الغرب من ضلال ، فأنكروا وجوب الرجم كحد شرعي ، وتمسكوا بأن الله تعالى لم يذكره في القرآن الكريم صراحة ، وإنما المذكور في القرآن جلد الزاني فقط ، فلا ينسخ هذا الحكم بأخبار الآحاد .

وهذا القول باطل خارق للإجماع ، ولم ينشأ إلا من عدم الاطلاع على أصول الاستدلال بالقرآن والسنة . والرد عليه بوجوه :

الأول : أن الرجم ثابت بالقرآن الكريم إشارة ، وإن لم يكن مذكورا فيه صراحة ، كما أسلفنا قريبا .

الثاني : قد حققنا في شرح حديث عبادة في الباب السابق أن حكم الرجم ليس نسخا لحكم الجلد . وإنما هو زيادة عليه في صورة لإحصان الزاني ، فيجب على المحصن كل من الجلد والرجم غير أن العقوبة الأعلى تقضى على الأدنى بكونها مدغمة فيها ، لأن الرجم عقوبة تأتى على النفس ، فتقضى على ما دون النفس . وقد أيدنا هذا القول هناك بدلائل ، ويقول الشيخ ولي الله الدهلوى رحمه الله ، فراجع . وحينئذ فلا حاجة إلى القول بالنسخ أو التخصيص .

الثالث : إن تخصيص العام لا يعد نسخا عند الجمهور ، فيجوز تخصيص حكم القرآن بأخبار الآحاد عندهم . وأما الحنفية فالتخصيص قسم من أقسام النسخ ، فلا يجوز تخصيص القرآن بأخبار الآحاد ، ولكنه يجوز عندهم بالأخبار المشهورة والمتواترة ، كما تقرر في أصول الفقه .

وغاية ما في الباب أن تكون أحاديث الرجم مخصصة لحكم سورة النور ، ويجوز هذا التخصيص عند الجمهور بأخبار الآحاد ، وعند الحنفية بالأخبار المشهورة والمتواترة . وإن أحاديث الرجم متواترة معنى ، فيجوز تخصيص حكم الجلد بها بالإجماع بين الجمهور والحنفية .

تواتر أحاديث الرجم :

وكون أحاديث الرجم متواترة المعنى قد صرح به غير واحد من المحدثين والفقهاء ، كابن الهمام في فتح القدير ٥ : ١٣ ، والآلوسى في روح المعاني ١٠ : ٨٩ ، والشيخ ولي الله الدهلوى في كتابه المعروف "حجة الله البالغة" ٢ : ١٥٨ .

وتتبع بنفسى أحاديث الرجم في الكتب المتداولة ، فوجدت أنها مروية عن اثنين وخمسين صحابيا ، وسيتبين لك ذلك بالجدول الآتي ، الذى ذكرت فيه اسم كل صحابي ، مع خلاصة ما رواه ، والكتاب الذى أخرج فيه حديثه .

اسم الصحابي رضي الله عنهم أجمعين	خلاصة ما رواه	الكتب المخرج فيها حديثه
١- أبو بكر الصديق ٢- عمر بن الخطاب	واقعة ماعز رجم رسول الله ﷺ	مسند أحمد ١ : ٨ صحيح البخاري، باب الاعتراف بالزنا وغيره
٣- عثمان بن عفان	حالة دم الزاني المحصن ، ورجمه	الداري، باب ما يحل به دم مسلم ٢ : ٩٣ رقم ١٣٠٢ وسنن النسائي ، كتاب المحاربين، الحكم في المرتد ٢ : ١٦١
٤- علي بن أبي طالب	الرجم بسنة رسول الله ﷺ	صحيح البخاري، باب رجم المحصن، ومسند أحمد ١ : ١٢١
٥- عائشة أم المؤمنين	١- حكم الزاني المحصن الرجم ٢- قصة الغامدية	صحيح مسلم ، القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم ، وأبو داود باب الحكم فيمن ارتد ص ٥٩٨ ، والحاكم ٢ : ٣٦٧ الأسماء المهمة للخطيب البغدادي ص ٣٦١ رقم ١٧٧
٦- عبد الله بن مسعود	إباحة دم الزاني المحصن	البخاري ، كتاب الدييات ، باب النفس بالنفس ، ومسلم ، كتاب القسامة ، ما يباح به دم المسلم
٧- أبو أمامة ابن سهل	١- إباحة دم الزاني المحصن ٢- واقعة ماعز	مشكوة المصابيح ، كتاب القصاص معزيا إلى الترمذي والنسائي مصنف عبد الرزاق ٧ : ٣٢١ رقم ١٣٣٣٩ مجمع الزوائد ٦ : ٢٦٠ وعزاه إلى الطبراني
٨- أنس بن مالك	١- إباحة دم الزاني المحصن ٢- رجم رسول الله ﷺ ٣- واقعة الغامدية	مجمع الزوائد ٦ : ٢٦٤ والمطالب العالية ٢ : ١١٦ رقم ١٨١٢ عزوا إلى أبي يعلى مجمع الزوائد ٦ : ٢٦٨ عزوا إلى الطبراني و ٦ : ٢٥٢ عزوا إلى البزار
٩- جابر بن عبد الله	١- واقعة ماعز ٢- واقعة رجم اليهوديين ٣- واقعة الغامدية ٤- إباحة دم الزاني الثيب ٥- رجم رجل لا يعرف اسمه	صحيح البخاري، باب رجم المحصن أبو داود، باب رجم اليهوديين، وصحيح مسلم مستدرک الحاكم ٤ : ٣٦٤ مجمع الزوائد ٦ : ٢٥٢ أبو داود ، باب الرجم ص ٦٠٩

اسم الصحابي	خلاصة ما رواه	الكتب المخرج فيها حديثهم
١٠- عبدالله أبي أوفى بن	١- رجم رسول الله ﷺ ٢- واقعة اليهوديين	صحيح البخارى باب رجم المحصن مسند أحمد ٤ : ٣٥٥
١١- أبو هريرة	١- واقعة ماعز ٢- واقعة العسيف	صحيح البخارى ، باب لا يرمم المجنون صحيح البخارى ، باب الاعتراف بالزنا
١٢- عبد الله بن عمر	٣- واقعة اليهوديين واقعة اليهوديين	أبو داود ، باب رجم اليهوديين ، ص ٦١١ صحيح البخارى ، باب أحكام أهل الذمة ١٠١١ : ٢
١٣- عبد الله بن عباس	١- خطبة عمر في الرجم ٢- واقعة اليهوديين	صحيح البخارى ، باب الاعتراف بالزنا مسندك الحاكم ٤ : ٦٥ ومسند أحمد ٢٦١ : ١
١٤- زيد بن خالد	واقعة العسيف	صحيح البخارى ، باب الاعتراف بالزنا
١٥- عبادة بن الصامت	رجم الزاني الثيب	صحيح مسلم ، باب حد الزنا
١٦- جابر بن سمرة	١- واقعة ماعز ٢- واقعة اليهوديين	صحيح مسلم ، باب رجم الثيب.
١٧- أبو سعيد الخدري	واقعة ماعز	مسند أبي داود الطيالسي ص ١٠٥ رقم ٧٧٥ صحيح مسلم ، باب رجم الثيب ، وأبو داود ، باب الرجم
١٨- عمران بن حصين	١- واقعة الغامدية	صحيح مسلم ، باب رجم الثيب ، وأبو داود ، باب الرجم
١٩- البراء بن عازب	٢- رجم رسول الله ﷺ واقعة اليهوديين	مسند أحمد ٤ : ٤٣٧ صحيح مسلم ، باب رجم الثيب ، وأبو داود ، باب الرجم
٢٠- بريدة بن الحصيب	١- واقعة ماعز ٢- واقعة الغامدية	صحيح مسلم ، باب رجم الثيب ، وأبو داود ، باب الرجم
٢١- نعم بن هزال	واقعة ماعز	سنن الدارمي ٢ : ١٠٠ ، وأبو داود ، باب الرجم
٢٢- نصر بن دهر الأسلمى	أيضاً	أبو داود ، باب الرجم سنن الدارمي ٢ : ٦٨ رقم ٣٢٣ ، ومسند أحمد ٣ : ٤٣١
٢٣- معتب بن عمرو الأسلمى	أيضاً	طبقات ابن سعد ٤ : ٣٢٠ والإصابة ٤٢٢ : ٣ ترجمة معتب

اسم الصحابي	خلاصة ما رواه	الكتب المخرج فيها حديثه
٢٤- أبو الفيل الخزاعي	واقعة ماعز	الإصابة ٤ : ١٥٥ . وعزاه إلى ابن السكن ، والكنى والأسماء للدولابي ص ٤٨ أسد الغابة ٥ : ٢٧٤ ، ترجمة " أبي الفيل "
٢٥- عبد الله بن جبير الخزاعي	أيضا	جمع الزوائد ٦ : ٢٦٧ باب اعتراف الزاني ، ومسند أحمد ٤ : ٦٠ و ٦٦ و ٥ : ٣٧٤ و ٣٧٨
٢٦- صحابي لم يسم برواية عبد العزيز بن عبد الله القرشي	أيضا	مسند أحمد ٥ : ٣٣٩ ، وجمع الزوائد ٦ : ٣٦٨
٢٧- سهل بن سعد	١- أيضا	سنن الدارقطني ٣ : ٩٩ و ١٦٩ كنز العمال ٣ : ٨٩ وعزاه إلى ابن النجار مسند أحمد ٥ : ١٧٨ مسند أحمد ٥ : ١٠٢ مسند أحمد ٤ : ٤٢٣ ، وجمع الزوائد ٦ : ٢٦٨ وعزاه للطبراني
٢٨- أبو ذر الغفاري	٢- رجم رجل لم يسم ٣- رجم الحبلى من المقعد ١- واقعة الغامدية ٢- واقعة ماعز	أبو داود ، باب المرأة التي الخ ص ٦١٠ الإصابة ١ : ٤٢٧ ، ترجمة ٢٢٦٣ وعزاه لا بن شبه جمع الزوائد ٦ : ٢٦٥ باب هل تكفر الحدود ، وعزاه للطبراني مستدرک الحاكم ٤ : ٣٦٤
٢٩- أبو برزة الأسلمي	واقعة الغامدية أيضا	أبو داود ، باب الرجم ص ٦٠٩ ، ومسند أحمد ٣ : ٤٧٩ مسند أحمد ٣ : ٤٧٦
٣٠- أبو بكرة	أيضا	جمع الزوائد ٦ : ٢٦٤ باب نزول الحدود جمع الزوائد ٦ : ٢٥٣ باب لا يحل دم امرئ مسلم الخ مستدرک الحاكم ٤ : ٣٦٠ من كفر بالرجم الخ .
٣١- خزيمه بن ثابت	أيضا	
٣٢- خزيمه بن معمر الأنصاري	أيضا	
٣٣- يزيد بن طلحة التميمي	واقعة الغامدية	
٣٤- الللاج	رجم رجل لم يسم	
٣٥- سلمة بن الحبقي	يرجم الزاني الثيب	
٣٦- قبيصة بن الحرث	أيضا	
٣٧- عمار بن ياسر	أيضا	
٣٨- زيد بن ثابت	أيضا	

اسم الصحابي	خلاصة ما رواه	الكتب المخرج فيها حديثه
٣٩- عمرو بن العاص	أيضا	أيضا
٤٠- أبي بن كعب	أيضا	سنن البيهقي ٨ : ٢١١ ، ومستدرک الحاكم ٤ : ٣٥٩
٤١- العجاء	أيضا	تلخيص الخبير ٤ : ٥١ حديث ١٧٤٥ وعزاه للطبراني
٤٢- النعمان بن بشير	الرجم بالزنى مع جارية زوجته	أبو داود ، باب الرجل يزني بجارية امرأته ص ٦١٢
٤٣- وائل بن حجر	قصة التي استكرهت على الزنا	جامع الترمذي ، باب المرأة التي استكرهت على الزنا
٤٤- شبل	واقعة العسيف	سنن الدارمي ٢ : ٩٨ باب الاعتراف بالزنا
٤٥- عبد الله بن الحارث بن الجزء	واقعة اليهوديين	مجمع الزوائد ٦ : ٢٧١ باب رجم أهل الكتاب
٤٦- عبد الرحمن بن عوف	خطبة عمر <small>رضي الله عنه</small>	مسند أحمد ١ : ٢٩ مسند عمر بن الخطاب
٤٧- أبو واقد الليثي	رجم عمر بالجابية	سنن البيهقي ٨ : ٢١٥ ، باب ما يستدل به على شرائط الإحصان
٤٨- عبد الرحمن بن غنم	تأخير رجم الحبلى إلى أن تضع	ابن ماجه ، آخر حديث من كتاب الدييات ، ص ١٩٣ ، وجمع الجوامع للسيوطي ١ : ٤٤٤ وعزاه إلى للطبراني .
٤٩- معاذ بن جبل	أيضا	أيضا
٥٠- أبو عبيدة ابن الجراح	أيضا	أيضا
٥١- شداد بن أوس	أيضا	أيضا
رضي الله تعالى عنهم أجمعين		
٥٢- عبد الله بن حراد	واقعة الغامدية	الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي ص ٣٦١ رقم ١٧٧

فهؤلاء اثنان وخمسون صحابيا رضي الله عنهم أجمعين ، قد رووا حكم رجم الزاني الثيب .
وهذا بالنسبة إلى تنيعي القاصر ، ولا يبعد أن يضاف إلى هذا الجدول أسماء بعد تنيع أبلغ .

ولاشك أن هذا العدد أكثر من عدد رواية كثير من الأحاديث التي حكم المحدثون بتواترها ، مثل حديث " أنزل القرآن على سبعة أحرف " ، فإنه مروى عن سبعة وعشرين من الصحابة ، وحديث " نضر الله امرء سمع مقالتي الخ " ، فإنه مروى عن ثلاثين من الصحابة ، كما في توجيه النظر للجزائري ص ٤٩ طبع المدينة ، فليس هناك أدنى شبهة في أن أحاديث الرجم متواترة معنى - وقد ذكر السيوطي في النوع الثلاثين من تدريب الراوي ص ٣٧٤ و ٣٧٥ أن التواتر في القدر المشترك من الوقائع المختلفة يسمى تواترا معنوياً .

ثم قد روينا في حكم الرجم حديثاً تواتر لفظه أيضاً ، وهو قوله ﷺ : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » وقد صرح المحدثون أن هذا الحديث متواتر لفظاً ، لأنه مروى عن أكثر من ثلاثين صحابياً بهذا اللفظ بعينه ، وراجع فتح الباري ١٢ : ٣٣ ، وعمدة القاري ١١ : ١١٠ ، وتكملة شرح المذهب للمطيعي ١٦ : ٤٠٠ .

وقد اعترض عليه بعض الناس بأن المراد من لفظ « الحجر » في هذا الحديث هو الحرمان والخيبة ، دون الرجم ، لأن الرجم ليس عقوبة لكل عاهر ، وإنما هو عقوبة لعاهر محصن . ولكننا قد حققنا في شرح هذا الحديث في كتاب الرضاع من هذا الكتاب أن النبي ﷺ استعمل لفظ « الحجر » في هذا الحديث تورية لمعنى الرجم ، وإن مثل هذه التورية لا يتكلف فيها بد قائق قانونية ، أو قيود منطقية ، فلا يخلو الحديث من إشارة واضحة إلى الرجم ، ومن ثم أخرج البخاري هذا الحديث في سياق أحاديث رجم الزاني الثيب ، وبه يظهر نفوذ رأي الإمام البخاري رحمه الله تعالى .

فلما تواتر حكم الرجم لفظاً ومعنى ، فلا مانع عند أحد من جعله مخصصاً لحكم سورة النور ، حتى عند الإمام أبي حنيفة ، ومن وافقه ، رحمهم الله تعالى .

تاريخ واقعات الرجم :

وقد ادعى بعض المستغربين من عصرنا أن واقعات الرجم كانت قبل نزول سورة النور ، فأحاديث الرجم منسوخة بها ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه البخاري في باب رجم المحصن عن أبي إسحاق الشيباني « سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قلت : قبل سورة النور ، أم بعد ؟ قال : لا أدري » وسيأتي عند المصنف في أواخر باب رجم اليهود .

ولكن هذه الرواية لا تجدى في أمر التاريخ شيئا ، لأن حاصلها أن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه لم يكن يعلم تاريخ واقعات الرجم . والتحقيق أن واقعات الرجم كلها ، أو أكثرها على الأقل ، قد وقعت بعد نزول سورة النور . لأن سورة النور نزلت في قصة إفلح عائشة رضي الله عنها بعد غزوة بني المصطلق متصلا ، واختلف المؤرخون في تاريخ هذه الغزوة ، ف قيل : إنها وقعت في السنة الثالثة ، وقيل : في الخامسة ، وقيل : في السادسة ، وذكر موسى بن عقبة ، وهو من أثبت أهل السير ، أنها وقعت في الخامسة قبل غزوة الأحزاب ، ورجحه الحافظ في الفتح ٧ : ٢٣٢ و ٢٣٣ بدلائل متعددة ، وبه أخذ العيني في العمدة ٨ : ٢٦٦ وذكر أنه قول الواقدي أيضا .

فالراجح إذن ، أن سورة النور نزلت في السنة الخامسة من الهجرة ، وغاية ما في الباب أن تكون نزلت في السنة السادسة . وإن واقعات الرجم كلها وقعت بعد هذه السنة . وتدل على ذلك دلائل كثيرة :

١- إن أول واقعات الرجم واقعة اليهوديين ، لما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣١٦ رقم ٣٣٣٠ عن أبي هريرة ، قال : « أول مرجوم رجمه رسول الله ﷺ من اليهود » ولما سيأتي عند المصنف أن النبي ﷺ قال بعد رجم اليهوديين : « اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أما توه » ، ولما أخرجه أحمد في مسنده ١ : ٢٦١ عن ابن عباس أنه قال بعد حكاية قصة اليهوديين : « فكان مما صنع الله عز وجل لرسوله في تحقيق الزنا منها » .

وقد ذكر صاحب السيرة الحلبية ٢ : ٣٣٤ أن رجم اليهود وقع في السنة الرابعة ، ولكنه لم يأت على ذلك بدليل ، وحق الحافظ في الفتح ١٢ : ١٥٢ (باب أحكام أهل الذمة) أنه إنما وقع بعد فتح مكة في السنة الثامنة ، واستدل على ذلك بأنه شهد عبد الله بن الحارث ابن الجزء رضي الله عنه ، لأنه يقول بعد حكاية قصة اليهوديين : « فكنت فيمن رجمها » رواه البزار والطبراني ، كما في مجمع الزوائد ٦ : ٢٧١ . وإن عبد الله بن الحارث إنما قدم المدينة مسلما مع والده بعد فتح مكة .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويؤيده أيضا أن أبا هريرة كان مع النبي ﷺ حين أتاه اليهود في هذه القضية ، لما أخرجه ابن جرير في تفسير سورة المائدة ٦ : ٣٥ عنه ، قال : « كنت جالسا عند رسول الله ﷺ إذ جاء رجل من اليهود الخ » وثابت أن أبا هريرة إنما أسلم في السنة السابعة ، فلا جرم أن رجم اليهود إنما وقع بعد السنة السابعة .

ويؤيده أيضا أن الزائين كانوا من أهل فذك ، وإن أهل خيرهم الذين بعثوا بهذه القضية إلى رسول الله ﷺ كما تقدم في رواية مسند الحميدى ، فالظاهر أنهم فعلوا ذلك بعد ما جاءت خير تحت حكمه ﷺ في السنة السابعة ، وما ذكره الحافظ في الفتح ١٢ : ١٦٧ عن ابن العربى عن الطبرى : « وكانت خير حينئذ حربا » لم أجده في تفسير الطبرى . وما وجدت له سنداً يعتمد عليه ، وإنما ذكره بعض المفسرين بدون إسناد ، ويعارضه ما ذكره البخارى أنهم كانوا أهل ذمة ، ذكره العيني في باب الرجم في البلاط من عمدة القارى ١١ : ١٥٣ عن ابن الطلاع .

ثم قد أسلفنا عن الحميدى في مسنده ٢ : ٥٤١ أن الذين بعثوا بهذه القضية إلى إخوانهم من أهل المدينة قالوا لهم : « فإن أمركم بالجلد فخذوه عنه ، وإن أمركم بالرجم فلا تأخذوه عنه » وهو يدل على أن عقوبة الزانى فى الإسلام بالجلد كانت قد اشتهرت حينئذ . وإن عقوبة الجلد إنما عرفت بسورة النور ، لأن عقوبة الزانى قبل ذلك كانت حبسا ، كما هو مذكور فى سورة النساء . فالظاهر أن هذه الواقعة كانت بعد نزول سورة النور .

وأخيرا ، وليس آخرا ، إن آيات سورة المائدة التى ذكرنا ها من أول هذا المبحث قد نزلت فى قصة اليهوديين ، وإن سورة المائدة من آخر القرآن تنزيلا . لما رواه السيوطى فى الدر المنثور ٢ : ٢٥٢ عن حمزة بن حبيب ، وعطية بن قيس أن النبى ﷺ قال : « المائدة من آخر القرآن تنزيلا ، فأحلوا حلالها ، وحرموا حرامها » ، وقد ذكر المفسرون أن المائدة نزلت بعضها فى الحديبية ، وبعضها فى فتح مكة ، وبعضها فى حجة الوداع . كما فى تفسير القرطبي ٦ : ٣٠ . ويظهر منه أن أقدم ما نزل من المائدة لا يتقدم على الحديبية ، وإنها وقعت فى السنة السادسة . فغاية ما فى الباب أن تكون هذه الآيات نزلت بعد الحديبية ، ولما كانت غزوة بنى المصطلق متقدمة عليها ، فإن سورة النور نزلت قبلها .

واعترض بعض الناس على ذلك بأن قصة اليهود تدل على أن اليهود كانوا مقيمين إذ ذاك بالمدينة ، وقد وقع إجماع بنى النضير فى السنة الثانية ، وقتل بنى قريظة فى السنة الخامسة ، فلتكن قصة زنا اليهوديين قبل الخامسة ، وقبل سورة النور .

ولكن هذا الاستدلال غير مستقيم . أما أولا فلأن غاية ما يثبت منه أن قصة زنا اليهوديين وقعت بعد قتل بنى قريظة ، ولكنه لا يدل على كونها قبل سورة النور ، لأن قتل بنى قريظة وقع بعد وقعة الأحزاب متصلا ، وقدمنا عن موسى بن عقبة أن غزوة بنى المصطلق التى نزلت فيها سورة النور وقعت قبل غزوة الأحزاب .

وأما ثانيا ، فلأن اليهود لم يستأصلوا بعد قتل بنى قريظة من شأفتهم ، وإنما بقي منهم بالمدينة بقايا ، ويدل على ذلك ما أخرجه البخارى وغيره أن درع النبی ﷺ كان مرهونا عند رجل من اليهود عند وفاته ﷺ .

ويقول السهوى في وفاء الوفاء ١ : ٣٠٩ : « إن إجلاء من بقي من طوائف اليهود بالمدينة كان بعد قتل قريظة » ثم ذكر بعد ذلك أن الطوائف الباقية من اليهود إنما أخرجوا من المدينة بعد السنة السابعة من الهجرة ، ولم يزل بيت المدراس باقيا إلى هذه السنة . ثم ذكر في موضع آخر من وفاء الوفاء ١ : ١٦٣ أن يهودا من بنى ناصصة لم يزالوا مقيمين في شعب بنى حرام ، حتى نقلهم سيدنا عمر رضي الله عنه إلى قريب من مسجد الفتح .

فلما ثبت أن رجم اليهوديين أول ما وقع من واقعات الرجم ، وأنه وقع بعد السنة السابعة فسائر واقعات الرجم متأخرة عن آية سورة النور ، فلا يمكن نسخها بسورة النور .

٢- وأما واقعة رجم ماعز رضي الله عنه فلم يثبت لي تاريخها في شيء من الروايات الصحيحة ، غير أنه أخرج الحاكم في مستدركه ٤ : ٣٦١ عن ابن عباس في قصة ماعز : « ثم قال رسول الله ﷺ لمن كان معه : أبصاحبكم مس ؟ قال ابن عباس : فنظرت إلى القوم لأشير عليهم ، فلم يلتفت إلى منهم أحد . . . الخ » مما يدل على أن ابن عباس رضي الله عنه كان حاضرا حين جاء ماعز رضي الله عنه إلى النبي ﷺ ، وإن ابن عباس إنما جاء المدينة مع أمها في السنة التاسعة ، كما صرح به الحافظ في الفتح ١٢ : ١٠٦ ، فيظهر منه أن قصة ماعز كانت في السنة التاسعة أو بعدها ، ولكن رواية الحاكم هذه مروية عن حفص بن عمر العدني ، وقد ضعفه أكثر المحدثين ، ورموه بالأوهام في الأسانيد ، والاختلاط في الأسماء ، كما في التهذيب ٢ : ٤١٠ ، ومن ثم تعقب الذهبي تصحيح الحاكم لهذا الحديث ، فلا يوثق بهذه الرواية .

ولكن رجم اليهوديين كان قبل قصة ماعز رضي الله عنه كما أسلفنا ، فلا جرم أنها وقعت بعد السنة السابعة ، وبعد نزول سورة النور .

٣- وأما رجم الغامدية فقد ثبت بعدة روايات صحيحة أنه وقع بعد نزول سورة النور ، لأنه سيأتي عند المصنف في هذا الباب في حديث بريدة رضي الله عنه أن خالد بن الوليد رضي الله عنه رماها بحجر ، وإن خالد بن وليد رضي الله عنه إنما جاء إلى المدينة مسلما في السنة الثامنة من الهجرة ، كما يقول هو بنفسه في قصة إسلامه : « قدمنا المدينة على رسول الله ﷺ أول يوم من صفر ، سنة ثمان » راجع طبقات ابن سعد ٤ : ٢٥٢ .

وما قاله بعض المؤرخين أنه أسلم يوم الحديبية في السنة الخامسة فهو وهم ، صرح به الحافظ في الإصابة ١ : ٤١٣ وابن الأثير في أسد الغابة ٢ : ٩٣ . ولعل منشأ الوهم أنه ﷺ وقع في قلبه الإسلام عند الحديبية ، ولكنه لم يتفق له الإسلام إلا في السنة الثامنة ، كما حكى هو بنفسه في قصة إسلامه ، راجع لها البداية والنهاية ٤ : ٢٣٨ إلى ٢٤٠ في واقعات السنة الثامنة ، فلعل ذكره الجنوح إلى الإسلام لبس على بعض الرواة تاريخ إسلامه .

ثم لو سلم إسلامه بعد الحديبية على سبيل الفرض ، فإنه يثبت به على الأقل أن قصة الغامدية وقعت بعد الحديبية ، وقدسنا أن سورة النور نزلت في غزوة بني المصطلق ، وكانت قبل الحديبية بكثير .

ومن هنا صرح غير واحد من المحدثين أن قصة الغامدية وقعت في السنة التاسعة ، راجع السيرة الحلبية ٣ : ٥٠٢ وأوجز المسالك ٦ : ١٣ باب ما جاء في الرجم .

٣- وأما قصة العسيف فقد ثبت بعدة دلائل أنها كانت بعد نزول سورة النور :

أما أولاً ، فلأن أباه قال للنبي ﷺ : « إن ابني هذا كان عسيفاً على هذا ، فزني بامرأته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، ثم سألت رجلاً من أهل العلم ، فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام » مما يدل على أن عقوبة مائة جلدة للزاني كانت مشروعة حينئذ ، ولم تشرع هذه العقوبة إلا بنزول آية الجلدة في سورة النور ، وكانت عقوبة الزنا قبل ذلك الحبس في البيوت ، وقد صرح بذلك ابن عباس حيث قال : « كن يحبس في البيوت ، فإذا مات مات ، وإن عاشت عاشت ، حتى نزلت هذه الآية في النور الزانية والزاني الخ » أخرجه الطبراني ، كما في مجمع الزوائد ٦ : ٢٦٣ ، فقول أهل العلم هذا من أثبت الشهادات الداخلية على أن هذه القصة كانت بعد سورة النور .

وأما ثانياً ، فإن قصة العسيف شهدها أبو هريرة رضي الله عنه ، حيث قال : « كنا عند النبي ﷺ ، فقام رجل » أخرجه البخاري في باب الاعتراف بالزنا . وإن أبا هريرة إنما أسلم في السنة السابعة .

فثبت ، والحمد لله تعالى ، أن واقعات الرجم كلها وقعت بعد نزول سورة النور . ثم إن حكم رجم الزاني الثيب لم يثبت بهذه الواقعات فقط ، وإنما ثبت بأحاديث قولية كثيرة ، مثل حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، الذي مرقى الباب السابق ، وإنه ورد بعد نزول آية النور قطعاً ، لأنه أول حديث ذكر حكم الزاني بعد ما كان عقوبته الحبس ، وإنه شتم على عقوبة مائة جلدة ، التي لم تثبت إلا بسورة النور .

وكذلك قوله عليه السلام : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » قد تكلم به النبي ﷺ في خطبة حجة الوداع بعد نزول سورة النور بكثير ، وقد ذكرنا أنه حديث متواتر .

ثم لم يزل الخلفاء الراشدون ، وجميع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، يعتقدون الرجم كحكم شرعى محكم ، ولم يرد عن أحد منهم القول بنسخه ، نالقول بنسخ حكم الرجم قول باطل لا دليل عليه .

الإجماع على وجوب الرجم :

ثم إن حكم الرجم ثابت بالإجماع أيضا ، وهو حجة مستقلة . وقد حكى الإجماع على هذه المسئلة غير واحد ، وتحكى ههنا عبارة كتابين قد وضعنا لجمع المسائل المجمع عليها ، فحسب . أولها كتاب الإجماع لابن المنذر رحمه الله ، وهو من رجال القرن الثالث ، حجة في علم مذاهب أئمة الفقهاء ، يقول فيه (ص ١٤٢ رقم ٦٣٢) : « وأجمعوا على أن الحر إذا تزوج حرة تزويجا صحيحا ، ووطئها في الفرج أنه محصن ، يجب عليها الرجم إذا زنيا » . وثانيها كتاب مراتب الإجماع ، لابن حزم (ص ١٢٩) يقول فيه : « واتفقوا أنه إذا زنى كما ذكرنا ، وكان قد تزوج قبل ذلك . . . أن عليه الرجم بالحجارة حتى يموت » .

وكان حكم رجم الزانى الثيب معروفا فيما بين المسلمين يعرفه كل أحد ، حتى ذكره الشعراء في أشعارهم ، وضربوا به المثل لأمر ثابت مسلم عند الجميع ، لاشبهة فيه ، يقول النابغة الجعدي رحمه الله :

كانت فريضة ما تقول ، كما

كان الزناء فريضة الرجم

حكاه ابن منظور في لسان العرب ١٧ : ٧٩ مادة « زنى » والخطابي في غريب الحديث

١ : ٣٥٧ ، والنابغة الجعدي هذا من الشعراء المخضرمين ، ويقال : أنه وفد على النبي ﷺ وأسلم ، وأدرك صفين ، فشهدا مع علي رضي الله عنه ، ثم سكن الكوفة ، فسيره معاوية رضي الله عنه إلى أصبهان ، راجع الأعلام للزركلي ٦ : ٥٨ ، وله ترجمة مبسطة في الإصابة للحافظ ٣ : ٥٠٨ .

وأراد بعض من لاعلم له أن يقدر في هذا الإجماع الثابت بما حكى عن بعض الخوارج أنهم أنكروا الرجم ، والحققة أن الخوارج اثنان وعشرون فرقة ذكرها الشهرستاني في الملل والنحل ، ولم يذكر لإنكار الرجم إلا عن فرقة واحدة تسمى « الأزارقة » الذين كانوا يكفرون

علياء، وعثمان، وطلحة، والزبير، وعائشة، وابن عباس رضي الله عنهم بأسمائهم، وسائر المسلمين حتى أنهم كانوا يكفرون الخوارج الذين سكنوا في ديار المسلمين، ولم يهاجروا إلى الأزارقة، واستباحوا ماء جميع هؤلاء، حتى الصبيان منهم، كما بسطه الشهرستاني في كتابه «الملل والنحل» ١ : ١٨٥، ١٨٦، وذكر البغدادى في «الفرق بين الفرق» ص ٨٣ أنهم كانوا يمتحنون من هاجر إليهم من الخوارج بعرض أسير من الأسراء عندهم، فإن قتل ذلك الأسير صدقوه، وإلا كفروه، وردوه. وإن محاربهم ضد المسلمين، وإثارة الفتن في العالم الإسلامي أمر معروف في التاريخ، راجع لتفصيله الكامل للمبرد ٣ : ١٠٣٨.

وظاهر أن الفرقة التي تكفر جميع المسلمين، وتستبيح دماءهم، ولا يستحل الإقامة بين أظهرهم، فإنها قد سدت على نفسها جميع طرق العلم الصحيح، فلا جرم أنها وقعت في ضلالات، كإنكار الرجم، وإنكار وجوب الصلاة على الحيض، وإنكار جميع الصلوات، لإلاركة واحدة في الصباح، وأخرى في المساء، وجواز الحج في كل شهر كما حكى عنهم، أو عن بعضهم، ابن حزم في الفصل ١ : ١٨٩.

فيأتى، هل يقدر قول مثل هذه الفرقة الضالة المضلة في ثبوت الإجماع؟

الرد على من زعم أن الرجم تعزير :

وهناك فرقة أخرى من بعض أهل العصر، تدعى أن الرجم إنما عاقب به النبي ﷺ بعض الزناة تعزيراً، ولم يكن ذلك حد شرعياً. وإن أكبر ما استدلوا على ذلك حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه في الرجل الذي يقع على جارية امرأته، قال فيه : « لأقضين فيها بقضاء رسول الله ﷺ : لئن كانت أحلتها له لأجلدنه مائة، وإن لم تكن أحلتها له رجمته » أخرجه الترمذى في الحدود، (رقم ١٤٧٥).

قالوا : إن رسول الله ﷺ قضى في هذا الرجل بمائة إن كانت زوجته أحلت الجارية له، وألغى الرجم، مع أنه زان محصن، فظهر أن الرجم لا يجب في جميع صور زنى المحصن، ولو كان حداً لما جاز تغييره إلى الجلد.

وهذا استدلال باطل. أما أولاً، فلأن الترمذى تكلم على إسناد هذا الحديث، وأما ثانياً فلأنه لو ثبت إسناده فالحق أن هذا الحديث على كون الرجم حداً أدل منه على كونه تعزيراً. وذلك لأن تحليل المرأة جاريتها لزوجها شبهة فنية في المحل، وإن مثل هذه الشبهة يسقط بها الحد دون التعزير، كما أسلفنا في بداية كتاب القسامة. فلو كان الرجم تعزيراً

لما سقط بهذه الشبهة. فلما أسقطه النبي ﷺ بها تيقنا أن الرجم حد يسقط بالشبهات. وأما جلد مائة في هذه الصورة. فهو تعزير بعد سقوط الحد الأصلي. ولذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه « ليس عليه حد ، ولكن يعزر » ذكره الترمذى تعليقا .

ومن هنا استدل بعض الفقهاء بهذا الحديث على أن التعزير يجوز بمقدار أسواط الحد وبأكثر منها ، كما هو مذهب الإمام مالك ، والطحاوى رحمهما الله تعالى ، ولا يجب أن ينقص من مقدار الحد (راجع تحفة الأحوذى ٢ : ٣٣٤ ، والعرف الشذى ص ٤٧٤) . وسيأتى الكلام على ذلك في باب قدر أسواط التعزير إن شاء الله تعالى .

ثم إن الفرق بين الحد والتعزير أن الأول مقدر من الشرع ، لا يجوز لأحد أن يغيره إذا ثبت بشروطه ، والثاني مفوض إلى رأى الحاكم والقاضى . فما فعله النبي ﷺ أو أمر به من حيث الشارع صار حدا ، وما فعله من حيث الحاكم أو القاضى صار تعزيرا . وهناك دلائل كثيرة تدل على أن النبي ﷺ رجم الزناة ، وأمر به من حيث الشرع ، كتنشريع أبدي خالد :

١- قدمنا أن الله سبحانه وتعالى أشار إلى الرجم في سورة المائدة ، وجعله « حكم الله » وإن العقوبة المقدرة بحكم الله حد .

٢- إن رسول الله ﷺ أعلن غير مرة أن الرجم حكم الله تعالى مما يدل على أنه ليس حكما وقتيا ، وإنما هو تشريع أبدي خالد :

(أ) فمنها ما سيأتى عند المصنف رحمه الله في قصة اليهود في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أنه ﷺ قال عند الحكم عليها بالرجم : « ألهم إني أول من أحيا أمرك إذ أما توه » .

(ب) قد تقدم في حديث عبادة رضي الله عنه أنه ﷺ قال : « خذ واعنى ، فقد جعل الله لمن سبيلا » فنسب حكم الرجم إلى الله سبحانه .

(ج) سيأتى في قصة العسيف أنه ﷺ قال : « لأقضين بينكما بكتاب الله » ثم حكم على المرأة بالرجم ، فهو دليل على أن الرجم كان حكما مفروضا من الله تعالى .

٣- قد تقدم في باب ما يباح به دم المسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » وقد ثبت هذا الحديث عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد وقع في حديث عائشة عند الحاكم في المستدرک ٤ : ٣٦٧ .

« زان محصن فيرجم ، ورجل يقتل متعمدا ، فيقتل به أو يصلب » .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن النبي ﷺ قد قصر فيه إباحة الدم المسلم على ما وجب فيه إعدام الجاني حدا ، أو قصاصا ، وإلا فقد ثبت عنه ﷺ إعدام الجاني على سبيل التعزير في مواقع أخرى غير هذه الثلاث ، مثل قتل اللوطي ، ومن شرب الرابعة ، وغيرهما . فتبين أن الحديث إنما يتحدث عما يجب فيه القتل حدا ، أو قصاصا ، ولا يتحدث عن القتل على سبيل التعزير ، والرجم المذكور في جملة هذه الثلاث ، فهو دليل على كونه حدا .

٤- إن خطبة سيدنا عمر رضي الله عنه من أوضح الدلائل على كون الرجم حدا ، فإنه جعله فريضة الله ، وحكم بضلال من ينكره ، ولا يقال ذلك في تعزير ، لأنه مفوض إلى رأى الحاكم .

٥- إن من يقول في عصرنا بأن الرجم تعزير . فإنه يريد أن حد الزاني هو الجلد ، ولكن إذا رأى الحاكم من الجاني ما يقتضى التشديد أكثر من ذلك رحمه تعزيرا . ومقتضى ذلك أن لا يرجم كل زان محصن ، وإنما يرجم من عرف منه ارتكاب الزنا بما يقتضى التشديد في العقوبة . ولكننا نرى في قصة ماعز ، والغامدية ، رضى الله عنهما أنها أتيا رسول الله ﷺ تائبين ، نادمين على ما فعلا ، معترفين بجنايتهما ، وكانت الغامدية رضى الله عنها تعرف أن اقرارها يؤديها إلى الرجم بالحجارة حتى تموت ، ولكنها طلبت ذلك خشية من الله سبحانه ، ثم أسهلت حتى تضع ولدها ، ولم يبعث لها رسول الله ﷺ بعثا ، ولا سجل اسمها في دفتر أو قمطر ، ولا أتبعها أحدا من الشرطة ، ولكنها بعد وضع حملها جاءت بنفسها دون أن يطلبها أحد ، على رغم أنها صارت أما لولد رضيع ، ولم يكن خاطرها قد تعلق بهذا المولود ؟ ولم تكون عواطف الإشفاق عليه قد عرضت في سبيلها ، ولكنها بإيمانها الراسخ ، وعقيدتها الجازمة ، وعلاقتها القوية بالله ورسوله ، قد اجتازت جميع هذه العوائق ، وعرضت نفسها لهذه العقوبة التي تقشع لها الجلود .

أفهل كانت الغامدية هذه يستحق التشديد في عقوبتها أكثر من حدها المفروض في كتاب الله تعالى ؟ بعد ما ظهر منها من الاستسلام لحكم الله ما لا يتصور من مجرم عادى ؟ وإني والله لا أجد نفسى في شك أنه لو كان الرجم تعزيرا ، ولو كان رسول الله ﷺ يستطيع إلغائه في حق مجرم لألغاه في حق الغامدية رضى الله عنها بعد ما ظهر منها ما ظهر من توبتها ، وندامتها ، واستسلامها لأمر الله سبحانه وتعالى .

٦- من المعروف المسلم عند الجميع أن الرجم لا يجب إلا بشهادة أربع من الرجال العدول . وهذا دليل على كونه حدا ، لأن التعزير لا يجب له نصاب من الشهادة أقوى

أو كان الحبل ، أو الاعتراف .

من النصاب العادى . وفى هذا القدر كفاية ومقنع لطالب حق إن شاء الله تعالى .

هل الحبل كاف في إثبات الزنا ؟

قوله : " أو كان الحبل " يعنى أن يظهر الحمل على امرأة غير ذات زوج ، وبه استدل مالك رحمه الله تعالى على أن الزنا يثبت بظهور حمل غير متزوجة بمن يلحق به الولد ، بأن لا تكون متزوجة أصلا أو متزوجة بصبي أو محبوب ، أو أنت به كاملا لدون ستة أشهر من دخول زوجها . فإن ادعت الإكراه فعليها أن تقيم دليلا أو قرينة على صحة قولها ، بأن تأتى متعلقة بالمدعى عليه ، أو توجد مستغيثة صارخة عند النازلة ، فلا تحمد حينئذ . هذا ملخص ما في الشرح الصغير للدردير ٤ : ٤٥٤ ، والتاج والإكليل للمواق ٦ : ٢٩٤ .

وقال أبو حنيفة ، والشافعى ، وأحمد رحمهم الله تعالى : لا تحمد بمجرد ظهور الحمل ، حتى تعترف بالزنا ، أو يشهد أربعة شهود .

فأما مالك رحمه الله تعالى فاستدل بقول عمر رضي الله عنه هذا ، وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه ، قال : « يا أيها الناس ! إن الزنا زنا آن : زنا سر ، وزنا علانية ، فزنا السر أن يشهد الشهود ، وزنا العلانية أن يظهر الحبل ، أو الاعتراف » .

واستدل أيضا بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣٤٩ (رقم ١٣٤٤٣) عن قتادة ، قال : « رفع إلى عمر امرأة ولدت لستة أشهر ، فسأل عنها أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال علي : ألا ترى أنه يقول : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا الخ » ووجه الاستدلال أن عمرو عليا رضي الله عنهما إنما أمسكا عن الرجم لكون أقل مدة الحمل ستة أشهر ، ولو لم تكن ذلك أقل مدة الحمل رجما ، كما ورد في رواية الأسود الدبلي عند عبد الرزاق : فأراد عمر أن يرجمها » .

وأما الجمهور فاستدلوا بأن كلا من عمرو علي رضي الله عنهما ثبت عنه أنه لم يرمم بمجرد ظهور الحمل ، ونجد فيه روايات آتية :

١- عن طارق بن شهاب ، قال : « بلغ عمر أن امرأة متعبدة حملت ، فقال عمر : أراها قامت من الليل تصلى ، فخشعت ، فسجدت ، فأناها غاومن الغواة ، فتحشمها ، فأنته ، فمحدثه بذلك سواء ، فخلى سبيلها » أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٤٠٧ رقم ١٣٦٦٤ ، باب البكر والثيب تستكرهان ، أخرجه من طريق الثوري ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق .

٢- عن إبراهيم، قال: « بلغ عمر عن امرأة أنها حامل ، فأمر بها أن تحرس حتى تضع ، فوضعت ماء أسود ، فقال عمر : لمة شيطان » أخرجه عبد الرزاق ، رقم ١٣٦٦٥ .

٣- عن عبد الله بن أبي أمية : « أن امرأة توفى زوجها ، فعرض لها رجل بالخطبة ، حتى إذا خلت إلى زوجها ، فمكثت أربعة أشهر ، ونصف شهر ، ثم وضعت ، فقال الرجل : ما هذا ؟ فقالت : هو منك ، فقال : لا والله ، ما هو مني ، فبلغ شأنها عمر بن الخطاب ، فأرسل إلى المرأة ، فسألها ، فقالت : هو والله ولده ، فسأل عن المرأة ، فلم يخبر عنها إلا خيرا ، فأسقط في يدي عمر ، ثم أرسل إلى نساء أهل الجاهلية ، فجمعهن ، فسألن عن شأنها ، وأخبرن خبرها ، فقالت لها امرأة منهن : أكنت تحيضين ؟ قالت : نعم ، قالت : أنا أخبرك خبر هذه المرأة ! حملت من زوجها الأول ، وكانت تهريق عليه ، فحش ولدها على الإهراقة ، حتى إذا تزوجت ، وأصابه الماء من زوجها ، انتعش وتحرك ، وانقطع عنه الدم ، فهذا حين ولدت لتنام تسعة أشهر . فقالت النساء : صدقت ، هذا شأنه ففرق عمر بينهما ، وقال : إني لم أفرق بينكما بخطة عليكما ، وقد سألت عنكما فلم يبلغني إلا خبر ، ولكنني أردت أن تحتاط النساء ، فلا يعجلن بالنكاح . »

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣٥٢ رقم ١٣٤٥٠ باب التي تضع لسته أشهر وهذا لفظه ، وأخرجه أيضا البيهقي في سننه ٧ : ٤٢٢ في كتاب العدد ، باب الحيض على الحمل ، وزاد فيه أن المرأة سألتها : « متى عهدك بزواجك ؟ قالت : قبل أن يموت » وذكر في الأخير : « فهي حين ولدت ولدت ، ولدت ، لتنام ستة أشهر » . وأشار إليه البخاري في التاريخ الكبير ٥ : ١٢٩ في ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية .

وحاصل ما قالت المرأة أنها حملت من زوجها الأول قبيل وفاته ، فبمس ولدها لجريان دمها ، حتى مضت عليه أربعة أشهر وعشر ، فلما تزوجت الرجل الثاني تحرك الولد مرة أخرى ، فجاءت بها بعد نكاحها بأربعة أشهر ونصف ، فصارت المدة تسعة أشهر تقريبا .

وعلى كل ، فلم يرجعها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمجرد ظهور الحمل ، أو وضعه قبل تمام ستة أشهر من الزواج بالثاني ، واعتمد على هذا الاحتمال الشاذ الذي لا يكاد يقع إلا نادرا . فهو دليل قاطع على أن مجرد ظهور الحمل لا يثبت الزنا عنده رضي الله عنه .

وأما استقرار الحمل في حالة الحيض ، فإنه ممكن على كونه نادرا ، واستدل عليه البيهقي رحمه الله تعالى بما أخرجه في سننه ٧ : ٤٢٢ عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت قاعدة

أغزل ، والنبي ﷺ يخصف نعله ، فجعل جبينه يعرق ، وجعل عرقه يتولد نورا ، فبهت ، فنظر إلى رسول الله ﷺ ، فقال : مالك يا عائشة بهت ؟ قلت : جبينك يعرق ، وجعل عرقك يتولد نورا ، ولورأك أبو كبير الهذلي لعلم أنك أحق بشعره ، قال : وما يقول أبو كبير ؟ قالت : قلت : يقول :

ومبرا من كل غير حيضة وفساد مرضعة ، وداء مغيل

فإذ نظرت إلى أسرة وجهه برقت كبرق العارض المتهلل

قالت : فقام إلى النبي ﷺ ، وقبل بين عتي ، وقال : جزاك الله يا عائشة عني خيرا ، ما سررت مني كسروري منك .

قال البيهقي بعد رواية هذا الحديث : « في هذا كالدلالة على أن ابتداء الحمل قد يكون في حالة الحيض ، والنبي ﷺ لم ينكر » يعني : لم ينكر على ما تمثلت به عائشة من الشعر الأول لأبي كبير الهذلي ، فإنه ذكر فيه أن بعض الناس يولدون على بقايا الحيض .

٤- عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف : « أن رجلا مقعدا كان عند جدار سعد ، فأصاب امرأة حبل ، فرميت به ، فسئل ، فاعترف فأمر رسول الله ﷺ به ، فجلد بإثكال النخل » أخرجه الشافعي في مسنده ص ٣٦٢ . وأخرجه ابن النجار عن سهل بن سعد ، قال : « إن وليدة في عهد النبي ﷺ حلت من الزنا ، فسئلت : من أحبلك ؟ فقالت : أحباني المقعد ، فسئل عن ذلك ، فاعترف » كذا في كنز العمال ٣ : ٨٩ ، فقد رأيت أن النبي ﷺ لم يجدها بمجرد ظهور الحمل بها ، حتى سألها .

٥- عن أبي يزيد : « أن رجلا تزوج امرأة ولها ابنة من غيره ، وله ابن من غيرها ، ففجّر الغلام بالجارية . فظهر بها حبل ، فلما قدم عمر إلى مكة رفع ذلك إليه ، فسألها ، فاعترفا ، فجلده عمر الحد ، وأخر المرأة حتى وضعت ، ثم جلدها ، وفرض أن يجمع بينهما ، فأبى الغلام ، أخرجه الشافعي .

٦- عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، قال : « توفي عبد الرحمن بن حاطب ، وأعتق من صلي من رقيقه وصام ، وكانت له نوبة قد صلت وصامت ، وهي أعجمية لم تفقه ، فأرسل إليها عمر ، فسألها ، فقال : حبلت ؟ فقالت : نعم ! من مرعوش بدرهمين » أخرجه الشافعي ، وعبد الرزاق ، والبيهقي ، كما في كنز العمال ٣ : ٨٧ .

٤٢٨٣- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، زهير بن حرب ، وابن أبي عمر ، قالوا :
حدثنا سفيان ، عن الزهري بهذا الإسناد .

ودل الحديثان على أن عمر رضي الله عنه لم يجد المرأة بمجرد ظهور الحمل ، حتى سأها ، ولو كان
مجرد ظهور الحمل كافياً في ثبوت الزنا لم تكن هناك حاجة إلى السؤال .

٧- عن الشعبي : « أن علياً رضي الله عنه أتى بامرأة من همدان ، بنت حبل ، يقال لها شراحة
قد زنت ، فقال لها علي : لعل الرجل استكرهك ؟ قالت : لا ، قال : فلعل الرجل قد
وقع عليك وأنت راقدة ؟ قالت : لا ، قال : فلعل لك زوجاً من عدونا هؤلاء ، وأنت
تكتمينه ، قالت : لا ، فحبسها ، حتى إذا وضعت جلدتها يوم الخميس مائة جلدة ،
ورجمها يوم الجمعة الخ ، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣٢٦ رقم ١٣٣٥٠ ، والبيهقي
٨ : ٢٢٠ .

فقد رأيت أن علياً رضي الله عنه لم يرمها بمجرد ظهور الحمل حتى اعترفت ، وأنكرت جميع
الاحتمالات الممكنة في هذا الشأن .

وقد استدلل ابن قدامة في المغني ، وشيخنا العثاني رحمه الله في إعلاء السنن ١١ : ٦٦٦
على مذهب الجمهور بما أخرجه سعيد بن منصور عن هاشم : « أن امرأة رفعت إلى عمر بن
الخطاب ، ليس لها زوج ، وقد حملت ، فسأها عمر ، فقالت : إني امرأة ثقيلة الرأس ،
وقع على رجل وأنا نائمة ، فما استيقظت حتى فرغ ، فدرأ عنها الحد ، ولكنه لا ينتهض
حجة على المالكية ، لأنهم يقولون : « أما دعواها الوطأ بشبهة ، أو غلط ، وهي نائمة ،
فتقبل ، لأن هذا يقع كثيراً » كذا في حاشية الصاوي على الدردير ٤ : ٤٥٥ .

فأما قول عمر رضي الله عنه في حديث الباب : « أو كان الحبل » فأجاب عنه الطحاوي رحمه الله
تعالى بأن المستفاد من قول عمر رضي الله عنه : « الرجم حق على من زنى الخ » أن الحبل إذا كان من
زنا وجب فيه الرجم ، وهو كذلك ، ولكن لا بد من ثبوت كونه من زنا ، ولا ترجم
بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه ، لأن عمر لما أتى بالمرأة الحبل ، وقالوا : إنها زنت ،
وهي تبكي ، فسأها ما يبكيك ؟ فأخبرت أن رجلاً ركبها وهي نائمة ، فدرأ عنها الحد بذلك .

وتعقبه الحافظ في الفتح ١٢ : ١٥٥ بأنه : « لا يخفى تكلفه ، فإن عمر رضي الله عنه قابل الحبل
بالاعتراف ، وقسم الشبكي لا يكون قسمه . ولكن أجاب عنه شيخنا في إعلاء السنن
١١ : ٦٦٨ بأن « أو » قد يكون بمعنى الواو لمطلق الجمع ، دون التقسيم ، كما في القاموس .

باب من اعترف على نفسه بالزنا

٤٢٨٤- وحديثي عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد ، حدثني أبي ، عن جدي ، قال : حدثني عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أنه قال :

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لاشك أن ظاهر قول عمر رضي الله عنه هذا يؤيد المالكية ، ولكنه يعارضه ما ذكرنا من الآثار الكثيرة ، التي تدل على أن مجرد ظهور الحمل لا يكفي في ثبوت الزنا ، فلما تعارضت الآثار وقعت الشبهة ، وإن الحدود تندري بمثل هذه الشبهات ، فلا سبيل إلى إثباتها بمجرد ظهور الحمل ، حتى يسانده الاعتراف أو البينة .

وأما قول علي رضي الله عنه : " الزنا زنا آن الخ " فالملخص منه سهل ، أما أولاً ، فلأنه لم يتعرض فيه للحمد ، وإنما ذكر قسمين للزنا ، فلا يستلزم أن يثبت الحمد بمجرد ظهور الحمل . وإنما المراد أن ثبوت الزنا إن كان بالبينة فقط ، دون أن يكون معها حمل ، فليس ذلك بزنا العلانية ، لأن البينة وإن كانت حجة ، ولكن احتمال الخطأ فيها موجود ، بخلاف ما إذا ظهر الحمل بالزانية ، واقترن بالبينة ، فإنه رفي ظاهر ، وكذلك إن اعترفت .

وأما ثانياً ، فقد ذكرنا أن علياً رضي الله عنه لم يرجم شراحة الهمدانية بمجرد ظهور الحمل بها ، وإنما لقنها ما يخرجها عن وجوب الحد عليها ، فلما اعترفت رجمها ، فتبين أنه لا يقول بأن ظهور الحمل كاف لثبوت الزنا ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

باب من اعترف على نفسه بالزنا

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه البخاري في المحاريب ، باب سؤال الإمام المقرر : هل أحصنت ؟ رقم ٦٨٢٥ ، وباب لا يرجم المجنون والمجنونة ، رقم ٦٨١٥ ، وفي الطلاق ، باب الطلاق في الإغلاق ، والكره ، والسكران ، رقم ٥٢٧٠ ، وفي الأحكام ، باب من حكم في المسجد ، حتى أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد ، فيقام ، رقم ٧١٦٧ ، وأخرجه الترمذي في الحدود ، باب ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع ، رقم ١٤٢٨ ، وأبوداود في الحدود ، باب رجم ما عزر بن مالك رقم ٤٤٢٨ ، وابن ماجه في الحدود ، باب الرجم ، رقم ٢٥٥٤ .

أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ ، وهو في المسجد ، فناداه ، فقال : يا رسول الله ! إني زنت ، فأعرض عنه ، حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله ﷺ ، فقال : أبك جنون ؟ قال : لا ، قال : فهل أحصنت ؟ قال : نعم ، فقال رسول الله ﷺ : اذهبوا به ، فارجموه .

قوله : " أتى رجل من المسلمين " يعنى ماعز بن مالك الأسلمى ، رضي الله عنه ، وكان من قصته ما أخرجه أحمد في مسنده ٢١٧: ٥ عن نعيم بن هزال : « أن هزرا لا كان استأجر ماعز ابن مالك ، وكانت له جارية يقال لها فاطمة ، قد أملكك (١) ، وكانت ترعى غنما لهم ، وإن ما عزا وقع عليها ، فأخبر هزرا لا ، فخذعه ، فقال : انطلق إلى النبي ﷺ فأخبره ، عسى أن ينزل فيك قرآن الخ » وسنده جيد ، كما في الفتح الرباني ١٦ : ٨٧ .

وأخرج ابن سعد في طبقاته ٤ : ٣٢٤ من طريق الواقدي ، عن هزال ، قال : « كان أبو ماعز قد أوصى إلى بابنه ماعز ، وكان في حمجرى أكفله بأحسن ما يكفل به أحد أهدا ، فجاءني يوما ، فقال لي : إني كنت أطلب مهيرة امرأة كنت أعرفها ، حتى نلت منها الآن ما كنت أريد ، ثم ندمت على ما أتيت ، فما رأيك ؟ فأمره أن يأتي رسول الله ﷺ ، فيخبره الخ » .

قوله : " حتى ثنى ذلك عليه " ثنى ، بالثاء والذون الخفيفة ، من باب رمى ، يعنى : كرر .

قوله : " أربع مرات " به استدلال الحنفية والحنابلة على أن الإقرار بالزنا لا يوجب الحد ، حتى يكرره المقر أربع مرات ، وهو قول الحنك ، وابن أبي ليلى . وقال الشافعى ومالك رحمهما الله : يحل بالإقرار مرة واحدة ، وهو قول الحسن ، وحامد ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، كما في المغنى لابن قدامة ، ١٠ : ١٦٥ ، واستدلوا بحديث العيص الآتى بعد قصة ماعز والغامدية ، حيث قال فيها رسول الله ﷺ : « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » حيث لم يقيد الاعتراف بأربع مرات . وكذلك قال عمر رضي الله عنه في خطبته الماضية في الباب السابق : « أو كان الحبلى ، أو الاعتراف » ولم يقيد بأربع مرات .

(١) أملكك ، بالبناء المجهول ، أى أملكك أسرها ، يعنى : طلقك من زوجها ، كذا في الفتح الرباني .

يشترط للإقرار أن يكون أربع مرات

قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول : فكنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمصل ، فلما أذلقته الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرة ، فرجمناه .

وللحنفية والحنابلة حديث الباب ، فإن النبي ﷺ أعرض عن ماعز رضي الله عنه بعد إقراره في أول مرة ، ولو وجب الحد بمرة واحدة لم يعرض عنه رسول الله ﷺ ، لأنه لا يجوز ترك حد وجب لله تعالى .

ثم قد أخرج أحمد في مسنده ١ : ٨ قصة ماعز من رواية أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، قال : « كنت عند النبي ﷺ جالسا ، فجاء ماعز بن مالك ، فاعترف عنده مرة ، فرده ، ثم جاءه فاعترف عنده الثانية ، فرده ، ثم جاءه فاعترف الثالثة ، فرده ، فقلت له : إنك إن اعترفت الرابعة رجمك ، قال : فاعترف الرابعة ، فحبسه ، ثم سأله عنه ، فقالوا : ما نعلم إلا خيرا ، قال : فأمر برجمه ، وفي إسناده جابر الجعفي ، ولكن ذكر ابن قدامة في المغني ١٠ : ١٦٦ قول الصديق رضي الله عنه من رواية أبي برزة الأسلمي أيضا ، ولم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث . وحديث أبي برزة في رجم ماعز أخرجه أحمد في مسنده ٤ : ٤٢٣ ، وليس فيه قول أبي برزة هذا ، ولكن نقل ابن قدامة مما يوثق به .

فقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ” إن اعترفت الرابعة رجمك “ دليل ظاهر للحنفية والحنابلة من وجهين :

الأول : أنه قد علم هذا من حكم النبي ﷺ ، ولو لا ذلك ما تجاسر على مثل هذا القول بين يديه .

والثاني : أن النبي ﷺ أقره على ذلك ، ولم ينكره .

وأما حديث العسيف وخطبة عمر رضي الله عنهما فقد وقع فيه لفظ الاعتراف مجملا ، وحديث ماعز يفسره ، ولا تعارض بين الحمل والمفسر .

قوله : ” فرجمناه بالمصل “ يعني مصلى الجنائز ، كما في شرح الأبى ٤ : ٤٥٠ .

قوله : ” فلما أذلقته الحجارة “ يعني : أفلقته ، الإذلاق : الإقلاق ، والاذلق بالتجريك : القلق ، وقال في النهاية : أذلقته : بلغت منه الجهد حتى قلق ، يقال : أذلقه الشيء : أجهده ، وقال النووي : معنى أذلقته الحجارة : أصابته بجدها ، ومنه اندلق :

ورواه الليث أيضا عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله .

٤٢٨٥- وحديثه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، حدثنا أبو اليان ، أخبرنا شعيب ، عن الزهري بهذا الإسناد أيضا . وفي حديثها جميعا : قال ابن شهاب : أخبرني من سمع جابر ابن عبد الله كما ذكر عقيل .

٤٢٨٦- وحديثي أبو الطاهر ، وحرمة بن يحيى ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، وابن جريج ، كلهم عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ نحو رواية عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٤٢٨٧- حديثي أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ، حدثنا أبو عوانة ، عن سماك

صار له حد يقطع . وراجع فتح الباري ١٢ : ٢٤٠ .

قوله : " عبد الرحمن بن خالد بن مسافر " والى مصر من سنة ١١١٨ هـ إلى ١١١٩ هـ ، وكان جده شهد فتح بيت المقدس مع عمر ، وهو صالح ثبت في الحديث ، وقيل اسم جده ثابت بن مسافر ، روى عنه الشيخان ، وراجع التهذيب ٦ : ١٦٥ .

قوله : " الدارمي " بكسر الراء ، نسبة إلى بني دارم بن مالك ، كما في الأنساب لاسمعاني ٥ : ٢٧٨ ، وقد مر ترجمته .

قوله : " عن جابر بن عبد الله " هذا الحديث أخرجه الترمذي في الخسود ، باب ما جاء في درة الحد عن المعترف إذا رجع ، رقم ١٤٢٩ ، وأبو داود في الخسود ، باب رجم ماعز بن مالك ، رقم ٤٤٢٠ و ٤٤٣٠ .

قوله : " الجحدري " بفتح الجيم والذال ، نسبة إلى أحد أجداده جحدر ، وراجع الأنساب لاسمعاني ٣ : ٢٠٦ .

ابن حرب ، عن جابر بن سمرة ، قال : رأيت ماعز بن مالك حين جيئ به إلى النبي ﷺ ، رجل قصير أعضل ليس عليه رداء ، فشهد على نفسه أربع مرات أنه زنى . فقال رسول الله ﷺ : فلعلك ؟ قال : لا والله ! إنه قد زنى الآخر . قال : فرجه ، ثم خطب ، فقال : ألا كلما نفرنا غازين في سبيل الله خلف أحدهم .

قوله : " عن جابر بن سمرة " هذا الحديث أخرجه أيضا أبو داود في الحدود ، باب رجم ماعز بن مالك ، رقم ٤٤٢٢ .

قوله : " أعضل " أى مشد الخلق ، وقال ابن الأثير في جامع الأصول ٣ : ٥٣١ : « رجل أعضل ، وعضيل : كثيرا اللحم » وقال الحافظ في الفتح ١٢ : ١٢٢ : « وفى لفظ : ذو عضلات ، بفتح المهملة ، ثم المعجمة ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم فى أعلى باطن الساق . وقال الأصمعي : كل عصبية مع لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع : العضلة لحم الساق والذراع ، وكل لحمة مستديرة فى البدن . والأعضل : الشديد الخلق ، ومنه : أعضل الأمر : إذا اشتد . لكن دلت الرواية الأخرى على أن المراد به هنا : كثير العضلات » .

قوله : " فلعلك " خبره محذوف ، يعنى : لعلك قبلت ؟ أو غزرت ؟ كما هو مصرح فى روايات أخرى ، فاقصر فى هذه الرواية على « لعلك » اختصارا ، وتنبيها ، واكتفاء بدلالة الكلام والحال . وفيه استحباب تلقين المقر بحد الزنا والسرقة وغيرهما من حدود الله تعالى ، وأنه يقبل رجوعه عن ذلك ، لأن الحدود مبنية على الساهلية والدرء ، بخلاف حقوق الآدميين ، وحقوق الله تعالى المالية ، كالزكاة والكفارة وغيرهما ، لا يجوز التلقين فيها ، ولو رجع لم يقبل رجوعه . كذا فى شرح النووى رحمه الله . وفيه أن الكلام المحتمل يقبل فيه تفسير القائل ، كذا فى شرح الأبي .

قوله : " قد زنى الآخر " بفتح الهمزة المقصورة ، وكسر الخاء ، ومعناه : الأرذل ، والأبعد والأدنى ، وقيل : اللثم ، وقيل : الشقي ، وكله متقارب ، وممراده نفسه ، فحقرها وعابها ، لاسيما وقد فعل هذه الفاحشة . وقيل : لأنها كناية يكى بها عن نفسه وعن غيره إذا أخبر عنه بما يستقبح . كذا فى شرح النووى .

قوله : " خلف أحدهم " يعنى تخلف عن الجهاد ، ويقال : خلف فلان فلانا :

له نيبب كنيب التيس ، يمنح أحدهم الكتبة ، أما والله إن يمكنى من أحدهم لأنكائه عنه .

٤٢٨٨- وحديثنا محمد بن المثنى ، وابن بشار ، واللفظ لابن المثنى قالا : حدثنا محمد ابن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن سماك بن حرب ، قال : سمعت جابر بن سمرة يقول : أتى رسول الله ﷺ برجل قصير أشعث ذى عضلات ، عليه إزار ، وقد زنى ، فردّه مرتين ، ثم أمر به ، فرجم ، فقال رسول الله ﷺ : كلما نفرنا غازين فى سبيل الله تخلف أحدكم ينب إذا أقام بعده ، كذا فى جامع الأصول ٣ : ٥٣١ .

قوله " له نيبب كنيب التيس " التيبب : صوت التيس عند السفاد ، ونب التيس ينب ، بكسر النون فى المضارع ، نبا ، ونبىا ، ونبابا ، ونبب : صاح عند الهياج ، وقال عمر لوفد أهل الكوفة حين شكوا سعدا بن الربيع : « ليكلمنى بعضكم ، ولا تنبوا عندى نيبب التيس » أى : تصيحوا . ونبب الرجل : إذا هذى عند الجماع . كذا فى لسان العرب لابن منظور ٢ : ٢٤١ و ٢٤٢ .

والنيس : الفحل من الغم . والمراد أن بعض الناس يظهرون شهوتهم على النساء المغيبات بعد ما خرج رجالهن إلى الغزو ، ولعل بعض المنافقين كانوا يفعلون ذلك .

قوله : " يمنح أحدهم الكتبة " الكتبة من الماء ، واللبن : القليل منه ، وقيل : هى مثل الجرعة تبقى فى الإناء ، وقيل : قدر حلبة . وقال أبو زيد : ملأ القدح من اللبن ، وأكتب الرجل : سقاه كتبة من لبن ، وكل طائفة من طعام ، أو تمر ، أو تراب ، أو نحو ذلك ، فهو كتبة ، بعد أن يكون قليلا . وكتب الشيئ يكتبه (من باب ضرب) كثبا ، (بسكون التاء) : جمعه من قرب ، وصبه . فكل مجتمع من طعام ، أو غيره ، بعد أن يكون قليلا ، فهو كتبة . وراجع لسان العرب ٢ : ١٩٦ و ١٩٧ .

والمراد : أن ذلك الرجل الذى يظهر الشهوة على النساء المغيبات يخذ عنهن بإعطاء كتبة ، ليفوز بما يريد منهن . فقوله " أحدهم " فاعل يمنح ، ومفعوله الأول مخذوف ، يعنى النساء ، وفى الرواية الآتية : " يمنح إحداهن " فذكر المفعول ، وأضمر الفاعل .

قوله : " إن يمكنى " يعنى : إن أعطانى الله القدرة على أحدهم ، لأعاقبه عن الله تعالى ، حتى يصير نكالا لمن يئى يديه ومن خلفه .

نبيب التيس ، بمنح إحداهن الكثرة . إن الله لا يمكن من أحدهم إلا جعلته نكالا ، أو نكلته . قال : فحدثته سعيد بن جبير ، فقال : إنه رده أربع مرات .

٤٢٨٩- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا شبابة ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا أبو عامر العقدي ، كلاهما عن شعبة ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة ، عن النبي ﷺ نحو حديث ابن جعفر ، ووافقه شبابة على قوله : فرده مرتين . وفي حديث أبي عامر : فرده مرتين ، أو ثلاثا .

٤٢٩٠- حدثنا قتيبة بن سعيد ، وأبو كامل الجحدرى ، واللفظ لقتيبة ، قالوا : حدثنا أبو عوانة عن سماك ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال لما عزر

وبهذه الخطبة اغتر بعض المعاصرين . وقالوا : إن ما عزا ﷺ كان يفعل ذلك . ولذلك ذكره النبي ﷺ بعد رجمه . والحق أنه ليس في هذه الخطبة ما يدل على أن ما عزا ﷺ كان يرتكب مثل هذا الفعل . وإنما ذكره النبي ﷺ بعد رجم ما عزر ليعتبر هؤلاء المفسدون بعقوبة ما عزر ، وينتبهوا بأنه يمكن معاقبتهم أيضا بمثل هذه العقوبة .

وأما ما عزر ﷺ ، فسيأتى عند المصنف أن أهل قبيلته شهدوا له بقولهم : « ما نعلمه إلا وفي العقل ، من صالحينا » ولقد شهد له النبي ﷺ بقوله : « إنه الآن لفي أنهار الجنة ينغمس فيها » كما أخرجه أبو داود ، فكيف يصح فيه أنه كان معتادا بمثل هذه الفاحشة ، والعياذ بالله منه . وأما صدور الإثم فكان اتفاقا ، ولم يكن متعودا بذلك ، كما يدل عليه اعترافه وندمه ﷺ .

قوله : "العقدى" بفتح العين والقاف ، نسبة إلى بطن من بجيلة ، كما في الأنساب للسمعاني ٩ : ٣٣٤ واسمه ، عبد الملك بن عمرو .

قوله : "عن ابن عباس" حديث ابن عباس في قصة ما عزر أيضا البخارى في المحاربين ، باب هل يقول الإمام للمقر : لعلاك لمست ، أو غمزت ، والترمذى في الحدود ، باب ما جاء في التلقين في الحد ، رقم ١٤٢٧ ، وأبو داود في باب رجم ما عزر ، رقم ٤٤٢١ ، ٤٤٢٦ ، ٤٤٢٧ .

ابن مالك : أحق ما بلغني عنك ؟ قال : وما بلغك عني ؟ قال : بلغني أنك وقعت بجارية آل فلان . قال : نعم . قال فشهد أربع شهادات ، ثم أمر به فرجم .

٤٢٩١- حدثنا محمد بن المنثي ، حدثني عبد الأعلى ، حدثنا داود ، عن أبي نصره ، عن أبي سعيد : أن رجلا من أسلم ، يقال له ماعز بن مالك ، أتى رسول الله ﷺ ، فقال : إني أصبت فاحشة ، فأقنه على ، فردّه النبي ﷺ مرارا ، قال : ثم سألت قومه ، فقالوا : ما نعلم بأسا ، إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحد . قال : فرجع إلى النبي ﷺ ، فأمرنا أن نرجمه . قال فانطلقنا به إلى بقيع الغرقد . قال : فما أوثقناه ،

قوله : " أحق ما بلغني عنك ؟ " قال النوري : هكذا وقع في هذه الرواية ، والمشهور في باقي الروايات أنه أتى النبي ﷺ ، فقال : طهرني . قال العلماء : لا تناقض بين الروايات ، فيكون قد جيئ به إلى النبي ﷺ من غير استدعاء من النبي ﷺ . وقد جاء في غير مسلم أن قومه أرسلوا إلى النبي ﷺ وقال النبي ﷺ للذي أرسله : لو سترته بشوبك يا هزال ، لكان خيرا لك . وكان ماعز عند هزال ، فقال النبي ﷺ لما عز بعد أن ذكر له الذين حضروا معه ماجرى له : أحق ما بلغني عنك ؟ .

قوله : " حدثنا داود " الظاهر أنه داود بن أبي هند ، والراوى عنه عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، والله أعلم .

قوله : " عن أبي نصره " اسمه منذر بن مالك بن قطعة . العبدى البصرى ، من ثقات التابعين ، وقد مرفى بيع البعيد واستثناء ركوبه .

قوله : " عن أبي سعيد " هذا الحديث أخرجه أيضا أبو داود في باب رجم ماعز ، رقم ٤٤٣١ و ٤٤٣٢ .

قوله : " فردّه النبي ﷺ مرارا " قد رأيت أن الروايات مختلفة في عدد ذلك ، فروى فيما سبق أنه عليه السلام رده مرتين ، وروى في بعضها أنه رده ثلاثا ، وقد تكلف الحفاظ في الفتح ١٢ : ١٢٣ للجمع بينها ، والظاهر أنه اختلاف الرواة الذي لا يقدح في أصل الحديث ، وتقدم مرارا أن الرواة ربما لا يعتنون بتفاصيل القصة وحواشيها ، والصحيح أنه ﷺ رده

ولا حفرنا له ، قال : فرميناه بالعظم ، والمدر ، والخزف . قال : فاشتد ، واشتدنا خلفه ،
ثلاث مرات ، حتى إذا اعترف الرابعة سأله عن كيفية الزنا ، فلما بينها رجمه ، والله سبحانه
أعلم .

قوله : " فرميناه بالعظم ، والمدر ، والخزف " المدر ، بفتح الميم ، وسكون
الدال : حجر الطين المجتمع الصلب ، واحدته مدرة ، كما في مجمع البحار . والخزف : قطع
الفخار المنكسر .

وقال النووي : « هذا دليل لما اتفق عليه العلماء أن الرجم يحصل بالحجر ، أو المدر ، أو
العظام ، أو الخزف . أو الخشب ، وغير ذلك مما يحصل به القتل ، ولا تتعين الأحجار ، وقد
قدمنا أن قوله عليه السلام " ثم رجا بالحجارة " ليس هو للاشتراط . »

وهل يجوز إطلاق الرصاص في الرجم ؟ لم أجده صريحا في كتب الفقهاء . والظاهر أن
لا يجوز في بداية الرجم ، لأن المقصود في الرجم أن لا يتعجل موت المرجوم ، ليكثر ألمه ،
وليجد مهلة للرجوع إن شاء في أثناء الرجم . فإن أطلق الرصاص في بداية الرجم فات هذا
المقصود . فالمشروع أن يبدأ في رجمه بالحجارة وما شاكلها مما لا يتعجل بها موته . ولكن
يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه ، أنه لو شرع الناس في الرجم بالحجارة ، ورموه بها قدرا
يعتد به ، ثم تعسر موته ، فلو أطلق عليه الرصاص في الأخير ، ينبغي أن يجوز . وذلك لأن
ما عزا للنبي رمى في البداية بحجارة صغار ، ثم رموه بجلاميد الحرة ، كما سيأتي في هذا
الحديث ، والجلاميد : جمع جلمود ، وهو الحجر العظيم .

وجاء في رواية هزال للنبي عند أبي داود (رقم ٤٤١٩) في آخر قصة ماعز : « فلقبه
عبد الله بن أنيس ، وقد عجز أصحابه ، فنزع له بوظيف بعير ، فرماه به ، فقتله » .

ووقع في قصة الغامدية من رواية أنس بن مالك للنبي أن النبي ﷺ : « أمر رجلا ،
فقال : انطلق إلى حجر عظيم فاتها من خلفها ، فارمها ، فاشدخها » رواه الطبراني في
الأوسط . كما في مجمع الزوائد ٦ - ٢٦٨ ، وقال الهيثمي : « وفيه من لم أعرفه » .

فهذه الروايات تدل على أنه لو تعسر على المرجوم الموت بعد ما شرع الناس في رجمه
بالحجارة الصغار ، جاز أن يرمى بما يتعجل به موته . فالذي يظهر أنه ينبغي أن يجوز استعمال
الرصاص في مثل هذه الحالة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

حتى أتى عرض الحرة ، فانتصب لنا ، فرميتاه بجلاميد الحرة - يعنى الحجارة - حتى سكت .
قال : ثم قام رسول الله ﷺ خطيباً من العشى ، فقال : أو كلما انطلقنا غزاة في سبيل الله
تخلف رجل في عيالنا له نبيب كنيب التيس ؟ على أن لا أوتى رجل فعل ذلك إلا نكلت
به . قال : فما استغفر له ، ولا سبه .

٤٢٩٢- حدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا داود ،
بهذا الإسناد مثل معناه ، وقال في الحديث : فقام النبي ﷺ من العشى ، فحمد الله ، وأثنى
عليه ، ثم قال : أما بعد ، فما بال أقوام إذا غزونا يتخلف أحدهم عنا . له نبيب كنيب
التيس ، ولم يقل : في عيالنا .

٤٢٩٣- وحدثنا سريح بن يونس ، حدثنا يحيى بن ذكرياء بن أبي زائدة ، ح وحدثنا
أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا معاوية بن هشام ، حدثنا سفيان ، كلاهما عن داود بهذا الإسناد
بعض هذا الحديث ، غير أن في حديث سفيان : فاعترف بالزنى ثلاث مرات .

٤٢٩٤- وحدثنا محمد بن العلاء الهمداني ، حدثنا يحيى بن يعلى ، وهو ابن الحارث
المحاربي ، عن غيلان ، وهو ابن جامع المحاربي ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ،

قوله : " عرض الحرة " العرض بضم العين : الجانب . والحرة أرض ذات حجارة
سرداء ، معروفة بالمدينة المنورة ، وهما حرتان في جانبي المدينة .

قوله : " بجلاميد " جمع جلمد ، وجلمود ، وهو الحجر الكبير ، يقول امرؤ القيس
في وصف فرس :

مكر ، مفر ، مقبل ، مدبر معا

كجلمود صخر حطه السبل من عل

قوله : " يحيى بن يعلى " المحاربي الكوفي ، أخرج له الجماعة إلا الترمذي ، وثقه
أبو حاتم وابن حبان ، وقال مطين : مات سنة ست عشرة ومائتين ، كما في التهذيب
١١ : ٣٠٣ والمحاربي ، بضم الميم ، وكسر الراء ، نسبة إلى الجند . وإلى قبيلة محارب ،
كما في الأنساب للسمعاني ١٢ : ١٠٢ .

قوله : " عن غيلان " بن جامع بن أشعث ، أبي عبد الله الكوفي المحاربي : ولي قضاء

عن أبيه ، قال : جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! طهرني ، فقال ويحك ارجع فاستغفر الله ، وتب إليه . قال : فرجع غير بعيد ، ثم جاء ، فقال : يا رسول الله ! طهرني ، فقال رسول الله ﷺ : ويحك ، ارجع ، فاستغفر الله وتب إليه . قال : فرجع غير بعيد ، ثم جاء ، فقال : يا رسول الله ! طهرني ، فقال النبي ﷺ مثل ذلك . حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله ﷺ : فيم أطهرك ؟ فقال : من الزنى ، فسأل رسول الله ﷺ : أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس بجنون . فقال : أشرب خمرًا ؟ فقام رجل ،

الكوفة ، قتلته المسودة أول ما جاءوا بين واسط والكوفة ، سنة ١٣٢ هـ وثقه ابن معين ، وابن المديني ، ويعقوب بن شيبه ، وأبوداود وغيرهم ، كما في التهذيب ٨ : ٢٥٣ .

ثم قال النووي : « هكذا في النسخ : عن يحيى بن يعلى ، عن غيلان . قال القاضي : والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي : عن يحيى بن يعلى ، عن أبيه ، عن غيلان ، فزاد في الإسناد : " عن أبيه " . وكذا أخرجه أبو داود في كتاب السنن ، والنسائي من حديث يحيى بن يعلى ، عن أبيه ، عن غيلان ، وهو الصواب . وقد نبه عبد الغنى على الساقط من هذا الإسناد في نسخة أبي العلاء بن ماهان . ووقع في كتاب الزكاة من السنن لأبي داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن يعلى ، حدثنا أبي ، حدثنا غيلان ، عن جعفر ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : لما نزلت والذين يكنزون الذهب والفضة الآية الخ فهذا السند يشهد بصحة ما تقدم . قال البخاري في تاريخه : يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة . هذا آخر كلام القاضي ، وهو صحيح كما قال ، ولم يذكر أحدهما ما لينحى بن يعلى هذا من غيلان ، بل قالوا : سمع أباه ، وزائدة » .

قوله : " عن أبيه " يعني بريدة بن الحصيص الأسلمي رضي الله عنه ، ويقال : إن اسمه عامر ، وبريدة لقبه . أسلم حين مربيه النبي ﷺ مهاجرا بالغميم ، وأقام في موضعه حتى مضت بدر وأحد ، ثم قدم بعد ذلك . وقيل : أسلم بعد منصرف النبي ﷺ من بدر ، وسكن البصرة لما فتحت ، وفي الصحيحين عنه أنه غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة ، وكان غزا خراسان في زمن عثمان ، ثم تحول إلى مرو ، فسكنها إلى أن مات في خلافة يزيد ابن معاوية سنة ثلاث وستين ، كذا في الإصابة ١ : ١٥٠ رقم ٦٣٢ .

وحديثه هذا أخرجه أيضا أبو داود في باب رجم ماعز ، وباب المرأة التي أمر النبي ﷺ

برجمها من جهينة ، رقم ٤٤٣٣ و ٤٤٣٤ و ٤٤٤١ .

فاستنكهه ، فلم يجد منه ربح خمر . قال : فقال رسول الله ﷺ : أزنيت ؟ فقال : نعم ، فأمر به ، فرجم . فكان الناس فيه فرقتين : قائل يقول : لقد هلك ، لقد أحاطت به خطيئته ، وقائل يقول : ما توبة أفضل من توبة ماعز ، إنه جاء إلى النبي ﷺ ، فوضع يده في يده ، ثم قال : اقتلني بالحجارة . قال : فلبثوا بذلك يومين ، أو ثلاثة ، ثم جاء رسول الله ﷺ وهم جلوس ، فلم ، ثم جلس ، فقال : استغفروا لماعز بن مالك . قال : فقالوا : غفر الله لماعز بن مالك . قال : فقال رسول الله ﷺ : لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لو سعتهم .

قال : ثم جاءه امرأة من غامد من الأزد ، فقالت : يا رسول الله ! طهرني ، فقال : ويحك ، ارجعي ، فاستغفري الله ، وتوبتي إليه . فقالت : أراك تريد أن ترددي كما رددت ماعز بن مالك ، قال : وما ذاك ؟ قالت : إنها حبلى من الزنا ، فقال : آنت ؟ قالت : نعم ، فقال لها : حتى تضعي ما في بطنك ، قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت . قال :

قوله : " فاستنكهه " يعني شم فيه ، هل يوجد منه رائحة الخمر . ودل هذا الحديث على أن إقرار السكران بالزنا لا يعتبر ، وهو قول الجمهور ، ومنهم الحنفية ، إلا أنهم قيلوا ذلك بالحدود التي يعمل فيها الرجوع عن الإقرار كالزنا وشرب الخمر ، وأما في ما هو حق العبد كالقذف ، وسائر الحقوق المالية ، فيعمل فيها إقرار السكران إذا كان السكر بطريق محذور ، وإن كان بطريق مباح ، كشرب الدواء عند الضرورة ، فلا يعمل الإقرار في شيئ من الحقوق المالية ، ولا في الحقوق الجنائية . هذا ملخص ما في كتاب الإقرار من رد المحتار ٤ : ٦٢١ .

وكذلك الخنابلة لا يعتبرون بإقرار السكران بالزنا ، كما في المغني لابن قدامة ١٠ : ١٧١ ، وهو المفهوم من كتب المالكية أيضا ، كشرح الأبى ٤ : ٤٥٤ .

وأما الشافعية فقال النووي رحمه الله تعالى : « مذهبا الصحيح المشهور صحة إقرار السكران ، ونفوذ أقواله فيما له وعليه ، والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا على أنه لو كان سكران لم يقيم عليه الحد ، ولعل مراده أن إقرار السكران بالزنا موجب للحد عندهم ، غير أنه لا يقام عليه الحد في حالة السكر ، وراجعت عدة كتب من فقه الشافعية كتتحفة المحتاج ، وحاشيته للشيربواني ، ونهاية المحتاج ، وحاشية الباجوري ، وحاشية البجيرمي على الخطيب وغيرها ، فلم أجد حكم الإقرار بالزنا صريحا ، لا في كتب الحدود ، ولا في كتاب الإقرار ، غير أنهم يذكرون في كتاب الإقرار أن إقرار السكران المتعدى معتبر بخلافه تغليظا ، ولا يستثنون منه شيئا : راجع مثلا البجيرمي ٣ : ١٢٠ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

فأتى النبي ﷺ ، فقال : قد وضعت الغامدية ، فقال : إذ لا ترجمها ، وندع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه ، فقام رجل من الأنصار ، فقال : إلى رضاعه يا نبي الله ! قال : فرجمها .

٤٢٩٥- وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير ، وتقاربنا في لفظ الحديث حدثنا أبي ، حدثنا بشير بن المهاجر ، حدثنا عبد الله بن بريدة ، عن أبيه : أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إني قد ظلمت نفسي ، وزنيت ، وإني أريد أن تطهرني ، فرده ، فلما كان من الغد أتاه ، فقال : يا رسول الله ! إني قد زنيت ، فرده الثانية ،

قوله : " قال : فرجمها " ظاهره يخالف الرواية الآتية أنها لما ولدت جاءت بالصبي في خرقة ، قالت : هذا قد ولدته ، قال : فاذهبي فأرضعيه حتى تظميه ، فلما فطمته أنه بالصبي ، في يده كسرة خبزة ، فقالت : يا نبي الله ! هذا قد فطمته ، وقد أكل الطعام ، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها ، فرجموها .

قال النووي : « فهاتان الروايتان ظاهرهما الاختلاف ، فإن الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد فطامه وأكله الخبز ، والأولى ظاهرها أنه رجمها عقب الولادة . ويجب تأويل الأولى وحملها على وفق الثانية ، لأنها قضية واحدة ، والروايتان صريحتان ، والثانية منها صريحة لا يمكن تأويلها ، والأولى ليست صريحة ، فيتمتع تأويل الأولى ، ويكون قوله في الرواية الأولى : " قام رجل من الأنصار ، فقال : إلى رضاعه " إنما قاله بعد الفطام ، وأراد بالرضاعة كفالته وتربيته ، وسماه رضاعا مجازا » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : في الرواية الثانية عدة أوهام أخرى كما سيأتي ، ونسبوها إلى بشير بن مهاجر ، فيحتمل أيضا أن تكون الرواية الأولى صحيحة . وأما الرواية الثانية ، فيحتمل أن يكون هذا من جملة أوهامه الأخرى ، والله أعلم .

قوله : " فلما كان من الغد ، أتاه " ظاهره أنه كان بين اعترافي ماعز ﷺ فصل يوم ، وهذا معارض لسائر الروايات الأخرى التي تدل على أنه اعترف أربع مرات في نفس ذلك المجلس ، وجمع الحفاظ بين الروايات بقوله : « أما رواية مرتين فتحمل على أنه اعترف مرتين في يوم ، ومرتين في يوم آخر ، فاقصر الراوي (يعني راوي المرتين) على أحدهما ، أو مراده : اعترف مرتين في يومين ، فيكون من ضرب اثنين في اثنين ، وقد وقع عند

فأرسل رسول الله ﷺ إلى قومه ، فقال : أنعلمون بعقله بأسا؟ تنكرون منه شيئا؟ فقالوا : لانعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيما نرى . فأناؤه الثالثة ، فأرسل إليهم أيضا ، فسأل عنه ، فأخبروه أنه لا بأس به ولا بعقله . فلما كان الرابعة حفر له حفرة ، ثم أمر به فرجم .

أبى داود عن ابن عباس : " جاء معز بن مالك إلى النبي ﷺ ، فاعترف بالزنا مرتين " ، وأما رواية الثلاث فكان المراد الاختصار على المرات التي رده فيها ، وأما الرابعة فإنه لم يرده ، بل استثبت فيه ، وسأل عن عقله . لكن وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد الرابعة ، ولفظه : " فأقبل في الخامسة ، فقال : تدرى ما الزنى ؟ " إلى آخره . والمراد بالخامسة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستثبات . لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات ، وصفة الإقبال عليه للسؤال وقع بعدها ، كذا في فتح الباري ١٢ : ١٢٣ .

ولكن لا يخفى ما في هذا الجمع من تكلف . وذهب بعض العلماء إلى أن بشير بن مهاجر قدوههم في هذا الحديث . قال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن ٦ : ٢٥١ : « وهذا الحديث فيه أمران ، سائر طرق حديث مالك تدل على خلافهما : أحدهما : أن الإقرار منه ، وترديد النبي ﷺ كان في مجالس متعددة ، وسائر الأحاديث تدل على أن ذلك كان في مجلس واحد . والثاني : ذكر الحفر فيه ، والصحيح في حديثه : أنه لم يحفر له ، والحفر وهم ، ويدل عليه أنه هرب ، وتبعوه . وهذا - والله أعلم - من سوء حفظ بشير بن مهاجر ، وقد تقدم قول الإمام أحمد : إن ترديده كان في مجلس واحد ، إلا ذلك الشيخ ابن مهاجر » .

وبشير بن مهاجر هذا لم يخرج له البخاري ، وقال فيه الإمام أحمد : « منكر الحديث : قد اعتبرت أحاديثه ، فإذا هو يخبئ بالعجب » . وقال أبو حاتم : « يكتب حديثه ، ولا يحتج به » ، وقال البخاري : « يخالف في بعض حديثه » ، وقال ابن عدى : « وروى ما لا يتابع عليه . وهو ممن يكتب حديثه ، وإن كان فيه بعض الضعف » وقال ابن حبان في الثقات : « دلس عن أنس ، ولم يره ، وكان يخطئ كثيرا » وقال العقيلي : « مرجئي متهم متكلم فيه » وقال الساجي : « منكر الحديث عنده » . ووثقه ابن معين ، والعجلي ، وقال التستائي : « ليس به بأس » وراجع التهذيب ١ : ٤٦٨ .

فحديث مثله لا يستبعد فيه الأوهام عند مخالفته الثقات .

قوله : " فلما كان الرابعة حفر له حفرة " هذا هو الأمر الثاني الذي نسب فيه ابن القيم

قال : فجاءت الغامدية ، فقالت : يا رسول الله ! إني قد زنت فطهرني ، وإنه ردها ، فلما كان الغد قالت : يا رسول الله ! لم تردني ؟ لعلك .

الوهم إلى بشير بن مهاجر ، فإن سائر الروايات الأخرى تدل على أنه لم يحفر لما عز حفرة . وقال النووي : « قال مالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد رضي الله عنهم في المشهور عنهم : لا يحفر واحد منها (لا للرجل ولا للمرأة) وقال قتادة ، وأبو ثور ، وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية : يحفر لها ، وقال بعض المالكية : يحفر لمن يرمم بالبينة ، لا من يرمم بالإقرار . وأما أصحابنا (الشافعية) فقالوا : لا يحفر للرجل ، سواء ثبت زناه بالبينة ، أم بالإقرار ، وأما المرأة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا : أحدها : يستحب الحفر لها إلى صدرها ليكون أستر لها . والثاني : لا يستحب ، ولا يكره ، بل هو إلى خيرة الإمام . والثالث ، وهو الأصح : إن ثبت زناها بالبينة استحب ، وإن ثبت بالإقرار فلا . يمكنها الهرب إن رجعت . »

« فن قال بالحفر لها احتج بأنه حفر للغامدية ، وكذا لما عز في رواية ، ويجب هؤلاء عن الرواية الأخرى في ما عز أنه لم يحفر له : أن المراد حفرة عظيمة ، أو غير ذلك من تخصيص الحفرة . وأما من قال : لا يحفر ، فاحتج برواية من روى : « فأتوا ثقاتهم ولا حفرنا له » . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الأصح المشهور في الروايات أنه لم يحفر لما عز ، وحفر للغامدية ، وما وقع في رواية بشير بن مهاجر من الحفر لما عز ، قد ذكرنا عن ابن القيم أنه وهم . فدل الحديثان على أنه يحفر للمرأة ، ولا يحفر للرجل . وهو المذهب المختار عند الحنفية ، وأما ما حكاه النووي من مذهب أبي حنيفة أنه لا يحفر لها ، أو يحفر لها في رواية ، فعامة كتب الحنفية مخالفة له ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز الحفر للرجل ، ويحفر للمرأة . راجع رد المختار لابن عابدين ٣ : ١٦١ .

قوله : « فجاءت الغامدية » بكسر الميم والدال ، نسبة إلى غامد ، وهو بطن من الأزد ، وذكر الخطيب البغدادي في كتابه « الأسماء المبهمة » ص ٣٦٠ رقم ١٧٧ أن اسمها سبيعة ، وأخرج ذلك بسنده عن عائشة ، وقيل : إنها ابنة فرج ، وأخرجه الخطيب أيضا عن عبد الله بن حراد ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « فلما كان الغد إلخ » ظاهره أنها اعترفت للمرة الثانية بعد يوم ، وظاهر الروايات الأخرى أنها اعترفت المرات جميعا في نفس المجلس الأول . وقد ذكرنا أن رواية

أن تردني كما رددت ماعزا ، فوالله إنني لحبلى قال : إما لا ، فاذهبي حتى تلدى ، فلما ولدت أنه بالصبي في خرقه ، قالت : هذا قد ولدته ، قال : اذهبي ، فأرضعيه ، حتى تطفميه ، فلما طفمته أنه بالصبي في يده كسرة خبز ، فقالت : هذا يا نبي الله ! قد طفمته ، وقد أكل الطعام فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين . ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس ، فرجموها فيقبل خالد . بن الوليد بحجر ، فرمى رأسها ، فتنضح الدم على وجه خالد . فسبها ، فسمع نبي الله ﷺ سبه إياها ، فقال : مهلاً يا خالد ! فوالذى نفسى بيده لقد تابت قوبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ، ثم أمر بها .

بشير بن مهاجر هذه مرجوحة في عدة أمور بالنظر إلى الروايات الأخرى ، فالظاهر أن الروايات الأخرى هي الراجحة . والله سبحانه أعلم .

قوله : " كما رددت ماعزا " هذا يدل على أن قصة الغامدية متأخرة عن قصة ماعز رضى الله عنها .

قوله : " إما لا ، فاذهبي حتى تلدى " قال القاضى : « معناه : إن لم تفعل كذا فافعل كذا ، أى إذا أبيت أن تسترى على نفسك ، وترجمي عن قولك فاذهبي حتى تلدى ، فترجمي » كذا في شرح الأبى .

قوله : " في يده كسرة خبز " تقدم في الرواية الماضية خلافه ، وقدمنا وجه الجمع والترجيح هناك .

قوله : " فحفر لها إلى صدرها " فيه دليل على أن الحفر للمرأة سنة .

قوله : " فيقبل خالد بن الوليد " مضارع بمعنى الماضى للدلالة على أن الواقعة حاضرة في ذهن المتكلم كأنها تقع الآن ، ومثل ذلك كثير في كلام العرب ، وفيه دليل على أن قصة الغامدية وقعت بعد شهر صفر من سنة ثمان ، وذلك لأن خالد بن الوليد رضي الله عنه إنما جاء إلى المدينة مسلماً في أول يوم من صفر ، سنة ثمان ، كما في طبقات ابن سعد ٤ : ٢٥٢ . فثبت بهذا الحديث أن قصة الغامدية وقت بعد نزول سورة النور ، فإنها نزلت في السنة الخامسة من الهجرة . وقدمنا تحقيق ذلك أول الباب .

قوله : " لو تابها صاحب مكس " بفتح الميم ، والمكس دراهم كانت تؤخذ من

فصلي عليها ، ودفنت .

٤٢٩٦- حدثني أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمعي ، حدثنا معاذ - يعني ابن هشام - حدثني أبي ، عن يحيى بن أبي كثير ، حدثني أبو قلابة أن أبا المهلب حدثه عن عمران بن حصين .

بايعي السلع في الجاهلية ، والفاعل : الماكس ، كذا في جهمرة اللغة لابن دريد ٣ : ٤٦ . وقال ابن الأعرابي : المكس دراهم كان يأخذه المصدق بعد فراغه كما في لسان العرب لابن منظور ٨ : ١٠٥ . وأصل المكس : النقص ، فكان الماكس إذا أخذ درهما ، انتقص من ثمن السلعة .

قال النووي رحمه الله : « فيه أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموبقات ، وذلك لكثرة مطالبات الناس له ، وظلاماتهم عنده ، وتكرر ذلك منه ، وانتهاكه للناس ، وأخذ أموالهم بغير حقها ، وصرفها في غير وجهها . وفيه أن توبة الزاني لا تسقط عنه حد الزنا » .

قوله : " فصلي عليها " بفتح الصاد مبنيًا للمعروف عند أكثر الرواة ، كما حققه القاضي عياض ، ورواه الطبري بضم الصاد مبنيًا للمجهول ، وبه استدلل مالك وأحمد ، فيما حكى عنها النووي على أنه يكره للإمام وأهل الفضل أن يصلّوا على المروجوم ، ولا يكره ذلك عند الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله كما في شرح النووي ورد المختار ٤ : ٢٠١ و ٢٠٢ . فقد ثبت في عدة روايات أن النبي ﷺ صلى على الغامدية ، وما أولوه به من أن المراد أمره بالصلاة ، أو الدعاء لها ، فبعيد جدا .

قوله : " المسمعي " بكسر الميم الأولى وفتح الثانية ، نسبة إلى المسامعة ، وهي محلة بالبصرة ، نزلها المسمعيون ، فنسبت المحلة إليهم ، والمسامعة ، بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، والنسبة إليها بكسر الميم الأول وفتح الثانية ، كما ذكره السمعاني في الأنساب ١٢ : ٢٦٣ ، وقال : هكذا سمعنا مشايخنا يقولون ، وقد مر بعض ترجمته قبيل كتاب القسامة والديات .

قوله : " عن عمران بن حصين " هذا الحديث أخرجه الترمذي ، رقم ١٤٣٥ في الحدود ، باب تربص الرجم بالحبل حتى تضع ، وأبو داود ، رقم ٤٤٤٠ و ٤٤٤١ في

أن امرأة من جهينة أتت نبي الله ﷺ ، وهى حبلى من الزنا ، فقالت ! يا نبي الله أصبت حدا فألقه على . فدعا نبي الله ﷺ وليها ، فقال : أحسن إليها ، فإذا وضعت فالتنى بها ، ففعل ، فأمر بها نبي الله ﷺ ، فشكت عليها ثيابها .

الحدود ، باب المرأة التى أمر رسول الله ﷺ برجمها من جهينة ، والنسائي فى الجنائز ، باب الصلاة على المرجوم ، وابن ماجه ، رقم ٢٥٥٥ فى الحدود ، باب الرجم .

قوله : " إن امرأة من جهينة " اختلف العلماء هل هذه المرأة هى الغامدية التى سبق ذكرها فى الأحاديث الماضية ، أو هى غيرها ؟ فالذى يظهر من صنع أبي داود رحمه الله أنها هى الغامدية ، لأنه ترجم على أحاديث الغامدية بقوله : « باب المرأة التى أمر رسول الله ﷺ برجمها من جهينة ، ثم أتى فيه بأحاديث الجهينة والغامدية جميعا وقال : « قال الغساني : جهينة وغامد وبارق واحد » وبه صرح الشيخ السها رنپورى فى بذل المجهود ٥ : ١٣٥ حيث قال « هى المرأة التى تقدم ذكرها فى الحديث المتقدم ، وغامد بطن من جهينة » .

ولكن يظهر من كلام الحافظ فى باب رجم الحبلى من فتح البارى ١٢ : ١٤٦ أنه مائل إلى تعدد المرتين ، حيث يقول : « وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهينة كان لولدها من يرضعه ، بخلاف الغامدية » .

والظاهر هو القول الأول ، لأن قصة الحديثن واحدة ، وأما ما ذكره الحافظ من الاختلاف فى حديثي عمران وبريدة ، فيمكن الجمع بينهما بأن بريدة ذكر الإرضاع ، ولم يذكره عمران بن حصين اختصارا ، أو بأن ذكر الإرضاع فى حديث بريدة إنما جاء من طريق بشير بن مهاجر ، وقدمنا أنه ضعيف ، فيحتمل أن يكون قد وهم فى ذكر الإرضاع ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " فقال : أحسن إليها " قال النووي : هذا الإحسان له سببان : أحدهما الخوف عليها من أقاربها أن تحملهم الغيرة ولحوق العار بهم أن يؤذوها ، فأوصى بالإحسان إليها تحذيرهم من ذلك . والثانى : أمر به رحمة لها ، إذ قد تابت ، وحرص على الإحسان إليها لما فى نفوس الناس من النفرة من مثلها .

قوله : " فشكت عليها ثيابها " يضم الشين على البناء للمجهول ، والشك : اللزوم والاضطرار ، وشك عليه الثوب : أى جمع وزر بشوكة ، أو خلالة ، أو أرسل عليه . كذا

ثم أمر بها ، فرجعت . ثم صلى عليها ، فقال له عمر : تصلى عليها يا نبي الله وقد زنت ، فقال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى .

٤٢٩٧- وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا أبان العطار ، حدثنا يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مثله .

في تاج العروس ٧ : ١٥١ ، وقال ابن منظور في لسان العرب ١٢ : ٣٣٨ : « وفي حديث الغامدية أنه أمر بها فشكت عليها ثيابها ، أي جمعت عليها ولفت ، لثلاث تنكش ، كأنها نظمت ، وزرت عليها بشوكة أو خلال . وقيل : معناه أرسلت عليها ثيابها » . وقال النووي : « هكذا هو في معظم النسخ : "فشكت" وفي بعضها : "فشدت" بالدال بدل الكاف ، وهو معنى الأول . وفي هذا استحباب جمع أثوابها عليها ، وشدها بحيث لا تنكشف عورتها في تقلبها وتكرار اضطرابها . واتفق العلماء على أنها لا ترجم إلا قاعدة ، وأما الرجل فجمهورهم على أنه يرجم قائما . وقال مالك : قاعدة ، وقال غيره : يحير الإمام بينهما » .

قوله : « ثم أمر بها ، فرجعت » استدلل به النووي رحمه الله على مذهب الشافعية والمالكية في أن الإمام لا يلزمه حضور الرجم ، خلافا لأبي حنيفة وأحمد ، رحمهما الله ، فإن مذهبهم أن الرجم إذا ثبت بالشهود كلف الشهود بالبداة في الرجم ، وإن ثبت بالإقرار بدأ به الإمام .

قال النووي : « وحجة الشافعي أن النبي ﷺ لم يحضر أحدا ممن رجم ، والله أعلم » . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن حديث الباب ليس فيه ، ولا في الروايات الأخرى ، ما يدل صريحا على أنه ﷺ لم يحضر رجم الغامدية ، وقد أخرج أبو داود عن أبي بكره رضي الله عنه قصة الغامدية ، وزاد في رواية (رقم ٤٤٤٤) : « ثم رماها بحصاة مثل الحصاة » . ولكن في إسناده شيئا لم يسم . وذكر الزيلعي في نصب الراية ٣ : ٣٢٠ أنه أخرجه أيضا النسائي ، والبزار ، والطبراني ، وقال البزار : « ولا نعلم أحدا سمى هذا الشيخ ، وتراجع ألفاظهم » وذكره عبد الحق في أحكامه من جهة النسائي ، ولم يعله بغير الإنقطاع .

ثم ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه بداءة الإمام في غير ما رواه :

٤٢٩٨- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثناه محمد بن رمح ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن أبي هريرة وزيد

١- أخرج البيهقي في سننه ٨ : ٢٢٠ عن الشعبي في قصة رجم شراحة أن عليا عليه السلام قال عند رجمها : « أيما امرأة نعى عليها ولدها ، أو كان اعتراف فالإمام أول من يرمم ، ثم الناس . فإن نعاها الشهود فالشهود أول من يرمم ، ثم الإمام ، ثم الناس » .

وفي رواية أخرى : « أيها الناس ! أيما امرأة جئت بها وبها حبيل ، يعنى أو اعترفت فالإمام أول من يرمم ، ثم الناس ، وأيما امرأة جئت بها ، أو رجل زان فشهد عليه أربعة بالزنا فالشهود أول من يرمم ، ثم الإمام ، ثم الناس » .

ولم يعمل البيهقي هذا الحديث بشئ ، غير أنه قال في آخره : « قد ذكرنا أن جلد الثيب صار منسوخا ، وأن الأمر صار إلى الرجم فقط » وقال المار دینی تحتہ : « قلت : إذا نسخ هذا لا يلزم نسخ ما فيه من اعتبار بداية الإمام أو الشهود » .

وأخرجه أحمد في مسنده ١ : ١٢٢ عن الشعبي . ولفظه : « إن الرجم سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كان شهد على هذه أحد لكان أول من يرى الشاهد . يشهد ، ثم يتبع شهادته حجره ، ولكنها أقرت ، فأنا أول من يرميها ، فرماها بحجر ثم رمى الناس وأنا فيهم » .

٢- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ١٠ : ٩٠ (رقم ٨٨٦٦) عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى : « أن عليا كان إذا شهد عنده الشهود على الزنا أمر الشهود أن يرمموا ، ثم رجم هو ، ثم رجم الناس ، وإذا كان لإقرارا بدأ هو ، فرجم ، ثم رجم الناس » .

٣- أخرج ابن أبي شيبة أيضا (رقم ٨٨٦٧) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، عن علي قال : « يا أيها الناس ! إن الزنا زناء إن : زنا سر ، وزنا علانية ، فزنا السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمي ، ثم الإمام ، ثم الناس ، وزنا العلانية : أن يظهر الحبيل أو الاعتراف فيكون الإمام أول من يرمي . قال : وفي يده ثلاثة أحجار ، قال : فرماها بحجر ، فأصاب صماخها ، فاستدارت ، ورمى الناس » .

والظاهر أن مثل ذلك لا يقوله على عليه السلام بمجرد رأيه ، وإنما كان عنده في ذلك عهد من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولذلك بدأ في بيان هذا الترتيب في رواية مسند أحمد ، بقوله : « إن

الرجم سنة سنّها رسول الله ﷺ ، فبكل ذلك يتأيد ما أخرجه أبو داود عن شيخ مجهول .

ثم اختلفت عبارات الحنفية في بداءة الإمام : هل هو واجب ، أو سنة مستحبة ؟ فإلى الأول مال ابن الهمام في فتح القدير ٤ : ١٢٤ ، حيث قال :

حقيقة ما دل عليه قول على أنه يجب على الإمام أن يأمرهم بالابتداء ، اختباراً لثبوت دلالة الرجوع وعدمه ، وأن يبتدىء هو في الإقرار ، لينكشف للناس أنه لم يقصر في أمر القضاء ، بأن لم يتساهل في بعض شروط القضاء بالحد ، فإذا امتنع حينئذ ظهرت أمارات الرجوع ، فامتنع الحد لظهور شبهة تقصيره في القضاء ، وهي دائرة ، فكان البداءة في معنى الشرط ، إذ لزم عن عدمه العدم ، لا أنه جعل شرطاً بذاته ، وهذا في حقه ﷺ منتف ، فلم يكن عدم رجمه دليلاً على سقوط الحد إذا لم يبدأ .

ولكن جزم صاحب النهر الفائق بأن بداءة الإمام ليس بواجب ، وحكى ذلك عن إيضاح الإصلاح لابن الكمال ، كما في رد المختار ٣ : ٢٠١ ، ولكن رده ابن عابدين بأن ابن الكمال لم يعزه لأحد ، وما ذكره المحقق ابن الهمام هو ظاهر المتن والدليل ، فلا يعدل عنه إلا بنقل صريح معتبر ، ثم حكى عن الذخيرة نصاً : « يجب البداءة من الشهود ، ثم من الإمام ، ثم من الناس » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن الروايات التي استدلت بها الحنفية في بداءة الإمام لم أجد في شيء منها ما يتعين حملها على الوجوب ، وإنما هي تحتل الأمرين : الوجوب ، والاستحباب ، وظاهر أن الوجوب لا يثبت بالشك ، ثم لو اشترط حضور الإمام عند كل رجم ، ربما أدى ذلك إلى تعطل الحدود لكثرة شواغل الإمام . فالذي يظهر لي - والله سبحانه أعلم - أن الإمام يحضر الرجم مهما أمكن له ذلك ، وإن تعذر حضوره عند كل رجم فلا ينبغي أن تعطل الحدود لمجرد عدم حضوره ، كما اختاره ابن الكمال وصاحب النهر . وقد ثبت قطعاً أن النبي ﷺ لم يحضر رجم ماعز رضي الله عنه . وما ذكره ابن الهمام من أنه كان خصوصية للنبي ﷺ يحتاج إلى دليل منقول ، وليس هناك ما يدل على الخصوصية . ولو قلنا بأن بداءة الإمام مستحب مطلوب شرعاً ، ولكنه غير واجب ، كما اختاره ابن الكمال وغيره ، انطبقت جميع الروايات بأنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد رجم ماعز بيانا للجواز ، وشهد رجم الغامدية بيانا للسنة المطلوبة ، وإياها قصد على رضي الله عنه في أقواله التي سبقت ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ابن خالد الجهني أنها قالا : إن رجلا من الأعراب أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله ، فقال الخصم الآخر .

قوله : " عن أبي هريرة وزيد بن خالد " حديثهما هذا أخرجه البخارى فى المحاربين ، باب الاعتراف بالزنا ، رقم ٦٨٢٧ ، وباب البكران يجلدان وينفيان ، رقم ٦٧٣١ ، وباب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائبا عنه ، رقم ٦٨٣٥ ، وباب إذا رى امرأته أو امرأة غيره بالزنى عند الحاكم ، رقم ٦٨٤٢ ، وباب هل يأمر الإمام رجلا فيضرب الحد غائبا عنه ، رقم ٦٨٥٩ ، وفى الوكالة ، باب الوكالة فى الحدود ، رقم ٢٣١٤ ، وفى الشهادات ، باب شهادة القاذف والسارق والزانى ، رقم ٢٦٤٩ ، وفى الصلح ، باب إذا اصطالحوا على صلح جور فالصلح مردود ، رقم ٢٦٩٥ ، وفى الشروط ، باب التى لا تحل فى الحدود ، رقم ٢٧٢٤ ، وفى الأيمان والنذور ، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، رقم ٦٦٣٣ ، وفى الأحكام ، باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلا وحده للنظر فى الأمور ، رقم ٧١٩٣ ، وفى خبر الواحد ، باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد ، رقم ٧٢٦٩ ، وفى الاعتصام ، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ، رقم ٧٢٧٨ ، وأخرجه مالك فى الحدود ، باب ما جاء فى الرجم ، والترمذى ، رقم ١٤٣٣ فى الحدود ، باب ما جاء فى الرجم على الشيب ، وأبو داود ، رقم ٤٤٤٥ فى الحدود ، باب المرأة التى أمر النبي ﷺ برجمها من جهينة ، والنسائى فى القضاء ، باب صون النساء عن مجلس الحكم ، وابن ماجه رقم ٢٥٤٩ فى الحدود ، باب حد الزنى ، والدارى فى الحدود ، باب الاعتراف بالزنا .

قوله : " أنشدك الله " بفتح الحمة وضم الشين ، يعنى : أسألك بالله . وإن مادة النشد تدل على ذكر شئ وتنويهه ، كما حققه ابن فارس فى مقاييس اللغة ٥ : ٤٢٩ ، وعلى رفع الصوت ، كما حققه ابن منظور ، يقال : نشدت الضالة ، إذا رفعت صوتى لطلب الضالة أو تعريفها ، ومن هذا إنشاد الشعر ، فإنه يرفع فيه الصوت . وقولهم : نشدتك بالله وبالرحم ، مغناه : طلبت إليك بالله ، وبحق الرحم برفع نشيدى ، أى صوتى . والنشد يتعدى إلى المفعول الثانى بالباء ، غير أنهم إذا ضمنوه معنى التذكير عدوه بلا واسطة الباء ، فكأنهم قالوا : أنشدك وأذكرك الله .

قوله : " لإقضيت لي بكتاب الله " قيل : فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر ، وإن لم يكن فيه حرف مصلرى ، لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع

وهو أفقه منه ، نعم ! فاقض بيننا بكتاب الله ، وإذن لي ، فقال رسول الله ﷺ : قل ، قال : إن ابني كان

التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ، ويراد به النفي المحصور فيه المفعول ، والمعنى هنا : لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله .

ويحتمل أن تكون « إلا » جواب القسم لما فيها من معنى الحصر . وتقديره : « أسألك بالله لا تفعل شيئاً إلا القضاء » كذا في فتح الباري ١٢ : ١٣٨ باب الاعتراف بالزنا .

وإن في مخاطبة النبي ﷺ بمثل هذا الكلام شيئاً من الجفوة ، لأن النبي ﷺ لا يتصور منه إلا القضاء بحق موافق لكتاب الله ، فنشده على ذلك بما لا داعي له ، ولكن الرجل كان من الأعراب ، وإنهم يعذرون في مثل هذا الكلام . ولذلك لم يعاتبه رسول الله ﷺ ، ولا لأمه . وفيه حسن خلق النبي ﷺ وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه .

ثم المراد بكتاب الله ههنا ما كتبه الله على عباده ، سواء كان مذكوراً في القرآن الكريم ، أو في السنة ، لأن الرجم والتغريب ليس لهما ذكر صريح في القرآن الكريم إلا بواسطة أمر الله باتباع رسوله . وقيل : المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل المال بالباطل ، لأن خصمه كان أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق ، فلذلك قال : « الغنم والوليدة رد عليك » ولكن رجح الحافظ في الفتح أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة بما وقع به الجواب الآتي ذكره ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " وهو أفقه منه " لأنه التزم بأدب الكلام مع النبي ﷺ ، حيث استأذنه ، ولم يكن في كلامه من الجفوة ما كان في كلام الأول .

ودلت هذه الكلمة على أن الفقه ليس مجرد علم بالمسائل ، وإنما هو أدب وخلق ، ووضع كل شيئ في محله المناسب عملياً .

ويحتمل أيضاً أن يكون الراوى عارفاً بها قبل أن يتحاكما ، فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول إما مطلقاً ، وإما في هذه القصة الخاصة ، قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي ، كما في فتح الباري .

قوله : " قال : إن ابني " الخ ظاهر السياق أن القائل هو الثاني ، وجزم الكرمانى بأن القائل هو الأول . واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصلح من صحيح البخارى عن آدم ،

عسيقا على هذا ، فزنى بامرأته ، وإنى أخبرت .

عن ابن أبى ذئب : « فقال الأعرابي إن ابني الخ » بعد قوله فى أول الحديث : « جاء أعرابى » وفيه : « فقال خصمه » ولكن ذكر الحافظ فى الفتح ١٢ : ١٣٩ أن هذه الزيادة شاذة ، والمحفوظ ما فى سائر الطرق ، ووقع فى كتاب الشروط من البخارى عن عاصم بن على ، عن ابن أبى ذئب بلفظ : « فقال : صدق ، اقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني الخ » فإنه كالصرح فى أن المتكلم هو الثانى .

ووقع فى رواية سفيان عند البخارى فى المحاربين : « إن ابني هذا » بما يدل على أن ذلك الابن كان حاضرا عند هذا الكلام .

قوله : « عسيقا على هذا » إشارة إلى خصم المتكلم ، وهو زوج المرأة . والعسيف : الأجير وزنا ومعنى ، والجمع عسفاء . ويطلق أيضا على الخادم ، وعلى العبد ، وعلى السائل ، وقيل : يطلق على من يستهان به ، وفسره عبد الملك بن حبيب بالغلام الذى لم يحتلم . وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتبار حاله فى ابتداء الاستيجار . ووقع فى رواية عمرو بن شعيب عند النسائى (١) : « كان ابني أجيرا لا امرأته » وهو يعين معنى الأجير .

وسمى الأجير عسيقا لأن المستأجر يعسفه فى العمل ، والعسف : الجور ، أو هو بمعنى الفاعل ، لكونه يعسف الأرض بالتردد فيها . يقال : عسف الليل عسفا : إذا أكثر السير فيه . ويطلق العسف أيضا على الكفاية . والأجير يكفى المستأجر الأمر الذى أقامه فيه . كذا فى فتح البارى .

قوله : « على هذا » قال الحافظ : « ضمن » على « بمعنى » عند « بدليل » رواية عمرو بن شعيب . وفى رواية محمد بن يوسف : « عسيقا فى أهل هذا » ، وكأن الرجل استخدمه فيما يحتاج إليه امرأته من الأمور ، فكان ذلك سببا لما وقع له معها ، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقتضية لمزيد التأنس والإدلال ، فيستفاد منه الحث على إبعاد الأجنبي من الأجنبية مما أمكن ، لأن العشرة قد تفضى إلى الفساد ، ويتصور بها الشيطان إلى الفساد .

قوله : « وإنى أخبرت أن على ابني الرجم » وقد وقع فى رواية عمرو بن شعيب عند النسائى (٢) : « فسألت من لا يعلم ، فاخبرونى أن على ابني الرجم الخ » وذلك يوضح

(١) و (٢) كذا فى فتح البارى ، ولعله فى السنن الكبرى للنسائى ، فلما لم أجده فى الصغيرى .

أن على ابنى الرجم ، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم ، فأخبروني أنما على ابنى جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله ﷺ : والذي نفسى بيده : لأقضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام

القصة أن المخبرين كانوا ممن لا علم عندهم بالأحكام ، ويحتمل أن يكونوا من المنافقين أو ممن قرب عهده بالجاهلية ، فأفتوا من غير تثبت فحكموا عليه بالرجم ، مع أنه كان غير محصن ، والتصریح بكونه غير محصن مروي أيضا في رواية عمرو بن شعيب .

قوله : ” فافتديت منه بمائة شاة “ كأنهم زعموا أن الرجم حق زوج المزنية ، ويجوز له أن يعفو عنه على مال يأخذه ، فأعطى أبو الزانى زوج المزنية مائة شاة وجارية : وكان هذا الظن باطلا ، وقد ظهر بطلانه بقضاء النبي ﷺ ، فإن الحد حق الله ، لا يعفو عنه عبد .

قوله : ” فسألت أهل العلم “ قال الحافظ : ” لم أقف على أسماءهم ، ولا عددهم ، ولا على اسم الخصمين ، ولا الابن ، ولا المرأة ، ودل الحديث على أن حكم رجم المحصن كان معروفا عند أهل العلم في ذلك الزمان ، ودل أيضا على أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ ، وقد عقد ابن سعد لذلك بابا في الطبقات .

قوله : ” وتغريب عام “ حدا عند الشافعية ، وتعزيرا عند الحنفية ، وقد استوفينا الكلام على ذلك في أول حديث من باب حد الزنا .

قوله : ” لأقضين بينكما بكتاب الله “ دل الحديث على أن سنة النبي ﷺ إذا ثبتت بطريق قطعى ، فإنها مساوية لكتاب الله في وجوب العمل بها ، لأن النبي ﷺ ذكر أن قضاءه مبنى على كتاب الله ، مع أنه كان مشتملا على رجم المرأة ، ولم يثبت الرجم في كتاب الله صريحا ، ولكنه نسبته إلى كتاب الله لما فيه من الأمر باتباع سنة النبي ﷺ .

قوله : ” الوليدة والغنم رد “ يعنى أن زوج المزنية يجب عليه أن يردها إليك ، لأنه لم يقبضها بحق . وقال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام ٢ : ١١١ وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتسروا عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاضدين تراضيا ، وأذن كل منها للآخر في التصرف ، والحق أن الإذن في التصرف مقيد بالعقود الصحيحة .

واغد يا أنيس ! إلى امرأة هذا .

قلت : ويتأيد ذلك بقول الله عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » . وكان والدى العلامة المحقق المفتي محمد شفيع رحمه الله تعالى يقول : إن الله سبحانه وتعالى قد ذكر في هذه الآية شرطين لا يحل بدونهما مال الغير : الأول : أن تكون هناك تجارة ، وهى عبارة عن عقد صحيح مشروع ، والثانى : أن يكون العقد عن تراض ، ولا يكتفى أحد الشرطين عن الآخر . فإن وجد التراضى وفاتت التجارة ، وهى العقد المشروع ، لم يحل مال الغير ، فالتراضى الذى يحل للإنسان مال الغير يجب أن يكون مصحوبا بعقد صحيح مشروع ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " واغد " أمر من الغدو ، وهو ههنا بمعنى الذهاب المطلق ، من غير قيد بوقت الغداء ، ويحتمل أن يكون هذا الحديث فى آخر وقت النهار ، فأمره النبي ﷺ بالذهاب غدوة اليوم الآتى ، والله أعلم .

قوله : " يا أنيس " بضم الهمزة مصغرا ، قال ابن السكن فى كتاب الصحابة : « لا أدري من هو ؟ ولا وجدت له رواية ، ولا ذكرا ، إلا فى هذا الحديث » . وذكر ابن عبد البر فى الاستيعاب ١ : ٣٧ عن بعض العلماء أنه أنيس بن الضحاك الأسلمى ، وذكر الحافظ فى الفتح ١٢ : ١٤٠ وفى الإصابة ١ : ٩٠ عن بعضهم أنه أنيس بن أبى مرثد ، ثم زيفه بأن أبى مرثد غنوى ، وهذا أسلمى ، لما وقع فى رواية شعيب وابن أبى ذئب : « وأما أنت يا أنيس - لرجل من أسلم - فاغد » .

وقد جزم ابن الأثير فى أسد الغابة ١ : ١٣٣ بأنه ابن الضحاك الأسلمى ، وقال : « وروى أنيس أيضا عن النبي ﷺ أنه قال لأبى ذر : البس الخشن الضيق ، يعد فى الشاميين ، أخرجه الثلاثة » .

وقال بعضهم : إنه أنس بن مالك ، وقد صغرا سمه كما صغر فى حديث آخر أخرجه مسلم ، ولكنه خطأ ، لأن أنس بن مالك ، أنصارى : وهذا أسلمى .

قوله : " إلى امرأة هذا " الإشارة إلى خصم التكلم أخيرا ، الذى زعم المتكلم أن ابنه زنى بامرأته ، وزاد فى رواية محمد بن يوسف : « فاسألها » كما فى الفتح .

فإن اعترفت فارجمها .

ثم ههنا سؤال ، وهو أن الزنى مما حضت الشريعة فيه على الستر ، ومنعت من التجسس فيه ، والتنقيب عنه ، فلما ذابعت النبی ﷺ أنيسا إلى تلك المرأة لتعترف بالزنا ؟ وأجاب عنه العلماء بأن اعتراف العسيف على نفسه بالزنا مع امرأة معينة ، يتضمن قذفها بالزنا ، ولها الحق في مثل ذلك أن تنكره ، وتطالب القاذف لها بالحد فبعثه رسول الله ﷺ إحياء لحقها ، كذا ذكره النووي والأبي رحمهما الله تعالى .

ولكن يرد على هذا الجواب أنه لو كان لإرسال أنيس لحق المرأة في مطالبة حد القذف لقال له ﷺ : « فإن أنكرت وطالبت حد القذف ، اجلد هذا القاذف » ولكنه ﷺ قال : فإن اعترفت فارجمها ، مما يدل على أن المقصود من الإرسال رجمها على تقدير اعترافها ، دون حد القاذف على تقدير إنكارها . وربما يجاب عنه بأن الراوى ذكر أمرا ، وترك الآخر ، ولكن لا ينشرح الصدر بأن يترك الراوى المقصود ، ويذكر غير المقصود .

فربما يخطر بالبال أن حكم ستر أمر الزنا وإن كان هو الأصل في الشريعة الإسلامية ، غير أنه لا يطرد في سائر الجزئيات والوقائع ، بل يجوز أن تكون بعض الأحوال مستثناة من هذا الحكم ، وذلك إذا كان الستر مشجعا للجنة على التوغل في معاصيهم ، ورأى الحاكم أو القاضي أن الواقعة مستهجنة جدا ، ولو ترك فيها الجاني على حاله ، صار سببا للفتنة ، وتشجيع الآخرين على مثل هذه الفحشاء . فحينئذ إن خطا خطوات نحو التفتيش عن الجناة لم يكن ذلك مخالفا لمقاصد الشريعة ومصلحتها .

فمحتمل أن يكون النبي ﷺ رأى أن المرأة التي زوجها حاضر معها في بيتها ، إن ارتكبت هذه الفحشاء في بيت زوجها مع خادمه ، فإن ذلك أمر شنيع جدا ، ولو ترك فيه أحد الجانبيين سدى ، أدى ذلك إلى الفتنة ، فأراد أن يكشف أمرها أيضا ، ليكون إقامة الحد عليها رادعا للآخرين عن ارتكاب هذه الفضيحة ، ومن أجل هذا بعث أنيسا ﷺ للكشف عن حال المرأة ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

ثم دل فعله ﷺ في إرسال أنيس ﷺ أن المخدرة التي لا تعتمد البروز لا تكلف الحضور لمجلس الحكم ، بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها . وقد ترجم النسائي كذلك . كذا في فتح الباري .

قوله : « فإن اعترفت فارجمها » فيه دليل على جواز استنابة الحاكم في القضاء

قال : فغدا عليها ، فاعترفت ، فأمر بها رسول الله ﷺ ، فرجمت .

٤٣٩٩- وحدثني أبو الطاهر ، وحرمة ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ،
ح وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي ، عن صالح ،
ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، عن معمر ، كلهم عن الزهري بهذا
الإسناد نحوه .

باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا

٤٣٠٠- وحدثني الحكم بن موسى أبو صالح ، حدثنا شعيب بن إسحاق ، أخبرنا

وإقامة الخلود .

واستدل الشافعي ومالك رحمهما الله بهذا الحديث أن الإقرار بالزنا يوجب الحد وإن
كان مرة واحدة ، ولا يجب أن يكون أربع مرات . والحقيقة أن الحديث ليس فيه دلالة
على عدد الاعتراف المعتبر في الحد ، وإنما هو فعل يدل على الجنس ، دون العدد ، فينصرف
إلى العدد المعهود ، وقد دلت عليه أحاديث في رجم ماعز والغامدية رضي الله عنها . وقد
استوفينا الكلام على هذه المسئلة في شرح حديث ماعز .

قوله : " فأمر بها رسول الله ﷺ ، فرجمت " إن النبي ﷺ وإن فوض إلى أنيس
القضاء في تلك المرأة باعترافها ، فكان جائزا لأنيس أن يرحمها بعد اعترافها دون أن يخبر به
النبي ﷺ ، ولكنه احتاط لزيد الاستيثاق ، فأعلم النبي ﷺ باعترافها ، فأمر النبي ﷺ
يرجمها . ولعل هذا الأمر الأخير كان كفت ، لا كقاض ، لأن القضاء يحتاج إلى أن يكون
الإقرار في وجه القاضي ، ولم يثبت اعتراف المرأة عند رسول الله ﷺ . فالوجه أن أنيس
صار قاضيا بتفويض النبي ﷺ ، ثم لما اعترفت المرأة عندها سئل رسول الله ﷺ عن وجه
القضاء فيها لزيد الاستيثاق ، فأفتاه النبي ﷺ بأن يحكم عليها بالرجم ، فرجمت . هذا ما
ظهر لي ، والله سبحانه أعلم .

باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا

قوله : " الحكم بن موسى " هو الحكم بن موسى بن أبي زهير شيرزاد البغدادى أبو صالح
القنطري (بفتح القاف والطاء ، نسبة إلى محلة ببغداد) روى عنه البخاري تعليقا ، ومسلم ،

عبيد الله ، عن نافع : أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ أتى يهودى ويهودية والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود ، وثقه ابن معين ، والعجلي ، وابن قانع ، وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، وكان رجلا صالحا ثبتا في الحديث ، مات سنة ٢٣٢ هـ وراجع التهذيب ٢ : ٤٣٩ و ٤٤٠ .

قوله : " أن عبد الله بن عمر أخبره " هذا الحديث أخرجه البخارى في المحاررين ، باب الرجم في البلاط ، رقم ٦٨١٩ ، وباب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام رقم ٦٨٤١ ، وفي الجنائز ، باب الصلاة على الجنائز والمصلى بالمسجد ، رقم ١٣٢٩ ، وفي المناقب ، باب قول الله تعالى : يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، رقم ٣٦٣٥ ، وفي تفسير آل عمران ، باب فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين رقم ٤٥٥٦ ، وفي الاعتصام ، باب ما ذكر النبي ﷺ ، وحض على اتفاق أهل العلم ، رقم ٧٣٣٢ ، وفي التوحيد ، باب ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها ، رقم ٧٥٤٣ ، وأخرجه مالك في الحدود ، باب ما جاء في الرجم ، والترمذى ، رقم ١٤٣٦ في الحدود ، باب ما جاء في رجم أهل الكتاب ، وأبو داود ، رقم ٤٤٤٦ و ٤٤٤٩ في الحدود ، باب في رجم اليهوديين ، وابن ماجه في الحدود ، باب رجم اليهودى واليهودية ، رقم ٢٥٥٦ .

قوله : " أن رسول الله ﷺ أتى " بضم الهمزة على البناء للمجهول ، يعنى أن اليهود أتوه برجل وامرأة منهم ، وقد صرح به عبد الله بن الحارث رحمته في روايته عند البزار ، ولفظه : « إن اليهود أتوا يهوديين زنيا ، وقد أحصنا » كما في مجمع الزوائد ٦ : ٢٧١ .

قوله : " يهود ويهودية قد زنيا " واسم المرأة بسرة ، فيما حكاه السهيلي في الروض الأنف ٢ : ٤٣ عن بعض أهل العلم . وكان من أهل فذك ، فيما أخرجه الحميدى في مسنده ٢ : ٥٤١ و ٥٤٢ عن جابر رضي الله عنه ، قال : « زنى رجل من أهل فذك ، فكتب أهل فذك إلى أناس من اليهود بالمدينة أن سلوا محمدا عن ذلك ، فإن أمركم بالجلد فخذوه عنه ، وإن أمركم بالرجم فلا تأخذوه عنه ، فسألوه عنه إلخ » .

وأخرج أبو داود عن أبي هريرة قال : « زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض : اذهبوا بنا إلى هذا النبي ، فإنه بعث بالتخفيف ، فإن أفتانا بفتيادون الرجم قبلناها ، واحتججنا بها عند الله ، وقلنا : فتينان من أنبيائك . قال : فأتوا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه إلخ » .

قد زنيا ، فانطلق رسول الله ﷺ حتى جاء يهود ، فقال : ما تجدون في التوراة على من زنى ؟ قالوا نسود وجوهها .

وقد ذكر الحافظ في الفتح ١٢ : ١٦٧ عن ابن العربي ، عن الطبرى أن الذين أتوا رسول الله ﷺ من اليهود في هذه القضية هم قوم من قريظة والنضير ، منهم كعب بن الأشرف ، وكعب بن أسد ، وسعيد بن عمرو ، ومالك بن الصيف ، وكنانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ، ويوسف بن عازوراء ، فسألوا النبي ﷺ ، ولكنى لم أجد هذه الرواية في تفسير ابن جرير مع أنه ساق هذه القصة بأسانيد كثيرة في صفحات متعددة ، ولم أجد هذه الرواية مسندة في شئ من الكتب . ويبدو أن حضور كعب بن الأشرف هذه القصة غير صحيح ، لأن كعب بن الأشرف قتل في ربيع الأول من السنة الثالثة كما حكاه القسطلاني " عن ابن سعد ، وقد حققنا في " تاريخ واقعات الرجم " أن رجم اليهوديين إنما كان في السنة الثامنة من الهجرة ، لأنه قد شهد عبد الله بن الحارث بن الجزء ، وأبو هريرة رضى الله عنهما ، ولعل الأمر قد اشتبه على بعض الرواة من أجل أنه قد ثبت في السير أن هؤلاء اليهود كانوا يأتون إلى النبي ﷺ سائلين في كثير من الأمور ، فزعم بعض الرواة أنهم هم الذين أتوا في قضية الرجم والله سبحانه أعلم .

قوله : " فانطلق رسول الله ﷺ " وفي رواية زيد بن أسلم عند أبي داود : " فأتاهم في بيت المدراس " فعين الموضع الذى ذهب إليه رسول الله ﷺ . وبيت المدراس كان بيتا لليهود يدرسون فيه التوراة . وزاد زيد بن أسلم : " فوضعوا لرسول الله ﷺ وسادة ، فجلس عليها ، ثم قال : ليتونى بالتوراة ، فأتى بها ، فترع الوسادة من تحته ، ووضع التوراة عليها ، وقال : ليتونى بأعلمكم ، فأتى بفتى شاب .

قوله : " ما تجدون في التوراة على من زنى ؟ " قال الباجي : " ويحتمل أن يكون علم بالوحى أن حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بإخبار عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ، ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى ، كذا في فتح البارى ١٢ : ١٦٨ .

قوله : " نسود وجوهها ، ونحملها " . قال النووى : " هكذا هو في أكثر النسخ : " نحملها " بالخاء واللام . وفي بعضها : " نجملها " بالجيم ، وفي بعضها : " نحملها " .

ونحملها ، ونخالف بين وجوهها ، وبطاف بهما . قال : فأثروا بالتوراة إن كنتم صادقين . فجاءوا بها ، فقرأوها ، حتى إذا مروا بآية الرجم وضع الفتي الذي يقرأ يده على آية الرجم ، وقرأ ما بين يديها وما وراءها . فقال له عبد الله بن سلام ، وهو مع رسول الله ﷺ : مره ، فليرفع يده ، فرفعها ، فإذا تحتها آية الرجم . فأمر بهما رسول الله ﷺ ،

بممين ، وكله متقارب . فعنى الأول : نحملها على الجمل ، ومعنى الثاني : نحملها جميعا على الجمل ، ومعنى الثالث : نسود وجوهها بالحمم ، بضم الجاء وفتح الميم ، وهو الفحم .

وذكر الأبي في شرحه ٤ : ٤٦٣ عن القاضي عياض أن الأول رواية السمرقندي ، والثاني رواية السنجي ، والثالث رواية العنري . ثم ضعف النووي والأبي الرواية الأخيرة ، لأنه قال قبله : نسود وجوهها ، ولا معنى للتحميم إلا تسويد الوجه ، فيكون تكرارا من غير فائدة .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وقد وقع في حديث عبد الله بن دينار عند البخاري : « إن أحبارنا أحدثوا تحميم الوجه » وفسره الحافظ في الفتح ١٢ : ١٢٩ بقوله : « أى يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد » فلو أريد هذا المعنى فلا تكرار في هذا الحديث ، لأن التحميم من الماء الحار ، والتسويد بالفحم ، والله أعلم .

قوله : « ونخالف بين وجوهها » وفي رواية لأبي داود : « ويقابل بين أفهيتهما » وهذا كله مبالغة في التنكيل .

قوله : « وبطاف بهما » وقال مالك في روايته عند البخاري في المناقب : « نفصحههم ويجلدون » وذكر السدي أنهم جعلوا مكان الرجم أربعين جلدة . راجع تفسير ابن جرير ٦ : ١٣٧ .

قوله : « وضع الفتي الذي يقرأ » ووقع في رواية أيوب عند البخاري في التوحيد : « فقالوا لرجل من يرضون : يا أعور ؟ اقرأ ، فقرأ حتى انتهى إلى موضع منها ، فوضع يده عليه ، فهذا يدل على أن القارئ الواضع يده هو عالمهم الأعور ، وهو عبد الله بن صوريا ، كما في رواية جابر عند الطحاوي وغيره ، راجع المختصر ٢ : ١٤٢ .

قوله : « فإذا تحتها آية الرجم » وسيأتى في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي ﷺ

فرجها . قال عبد الله بن عمر : كنت فيمن رجمها ، فلقد رأيت يقيها من الحجارة بنفسه .

نشده بقوله : « أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟ قال : لا ، ولو لا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك ، نجد الرجم لـخ » . فإن كانت القصة متحدة فيمكن أن يجمع بينهما بأنه لما انكشف الأمر بظهور آية التوراة نشده رسول الله ﷺ بالتوراة ليبين له حقيقة تحريفهم هذا الحكم ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " فرجها " قال النووي : « فإن قيل : كيف رجم اليهوديان بالبينّة أم بالإقرار ؟ قلنا : الظاهر أنه بالإقرار ، وقد جاء في سنن أبي داود وغيره أنسة شهد عليها أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها ، فإن صح هذا فإن كان الشهود مسلمين فظاهر ، وإن كانوا كفارا فلا اعتبار بشهادتهم ، ويتعين أنها أقرأ بالزنا » .

قوله : " يقيها من الحجارة " وفي رواية مالك عند البخاري : « يخفى على المرأة يقيها الحجارة » يعني : يكب عليها ليسترها من الحجارة ، وحت المرأة على ولدها وأحت : أكبت . وفي ضبط هذه الكلمة أقوال أخرى بسطها الحافظ في الفتح ١٢ : ١٦٩ .

مسئلة إحصان أهل الذمة ورجمهم

واستدل الشافعية والحنابلة بحديث الباب على أن إحصان الرجم لا يشترط له الإسلام ، فإذا زنى أهل الذمة بعد إحصانهم رجموا حدا كما يرمي المسلم الزاني سواء بسواء ، وهو قول الزهري أيضا . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : إن الإسلام شرط في الإحصان فلا يكون الكافر محصنا ، فلا يرمي إن زنى ، وكذلك الذميمة لا تحصن المسلم عنده ، وهو قول عطاء ، والنخعي ، والشعبي ، ومجاهد ، والثوري . كما في المغني لابن قدامة ١٠ : ١٢٩ ، ووافقهم مالك رحمه الله أيضا ، غير أنه يقول : إن الذميمة تحصن المسلم ، وراجع شرح الدردير ، وحاشيته للصاوي ٤ : ٤٥٥ و ٤٥٧ . ووافق الإمام أحمد أبا حنيفة في رواية في أن الذميمة لا تحصن المسلم ، كما في المغني .

ثم اختلف الحنفية والمالكية بعد اتفاقهما على اشتراط الإسلام في الإحصان ، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : يحد الكافر المتزوج إذا زنى بالجلد ، وقال مالك رحمه الله : لاحد عليه ، وإنما يعزر ، لأن الزنى الموجب للحد يشترط له الإسلام عنده ، كما في شرح الدردير وحاشيته للصاوي ٤ : ٤٤٨ .

استدل الحنفية بدلائل آتية :

١- أخرج إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق عبد العزيز الدراوردي ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، عن النبي ﷺ قال : « من أشرك بالله فليس بمحصن » قال إسحاق : « رفعه مرة » فقال : عن رسول الله ﷺ ، ووقفه مرة » كذا في نصب الراية ٣ : ٣٢٧ ، ورجاله كلهم من رواة الجماعة ثقات .

ومن طريق إسحاق أخرجه الدارقطني في سننه ٣ : ١٤٧ (رقم ١٩٩) وقال : « ولم يرفعه غير إسحاق ، ويقال : إنه رجع عنه ، والصواب موقوف » ولكن تعقبه الزيلعي في نصب الراية ٣ : ٣٢٧ وقال بعد حكاية لفظ إسحاق بن راهويه من مسنده : « وهذا لفظ إسحاق بن راهويه في مسنده كما تراه ، ليس فيه رجوع ، وإنما أحال التردد على الراوى في رفعه ووقفه » .

وقال المارديني في الجوهر النقي ٨ : ٢١٦ : « قلت : إسحاق حجة حافظ .. وإذا رفع الثقة حديثا لا يضره وقف من وقفه » . والظاهر أن إسحاق بن راهويه رواه بكل الطريقتين ، فإن الراوى تارة يفتي ، وتارة يروى ، فالحديث صالح للاستدلال .

٢- أخرج الدارقطني في سننه ٣ : ١٤٦ والبيهقي في سننه ٨ : ٢١٦ من طريق عفيف بن سالم ، عن الثوري ، عن موسى بن عتبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحصن المشرك بالله شيئا » .

واعترض عليه الدارقطني ، وتبعه البيهقي ، بأنه قد وهم عفيف في رفعه ، والصواب أنه موقوف من قول ابن عمر ، ولكن قال المارديني في الجوهر النقي ٨ : ٢١٦ : « وعفيف ثقة ، قاله ابن معين وأبو حاتم ، ذكره ابن القطان ، وقال صاحب الميزان : محدث مشهور صالح الحديث ، وقال محمد بن عبد الله بن عمار : كان أحفظ من المعافى بن عمران . وفي الخلافات للبيهقي : أن المعافى تابعه ، أعني عفيفا ، فرواه عن الثوري كذلك ، وإذا رفع الثقة حديثا لا يضره وقف من وقفه ، فظهر أن الصواب في الحديثين الرفع » .

٣- أخرج الدارقطني في سننه ٣ : ١٤٨ من طريق أبي بكر بن عبد الله بن أبي مریم ، عن علي بن أبي طلحة ، عن كعب بن مالك : « أنه أراد أن يتزوج يهودية ، أو نصرانية ، فسأل النبي ﷺ عن ذلك ، فنهاه عنها وقال : إنها لا تحصنك » وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه ١٠ : ٦٧ رقم ٨٨ و سعيد بن منصور في سننه ١ : ١٨٢ .

واعترض عليه الدارقطني بأن أبو بكر بن أبي مريم ضعيف .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم ، أخرج عنه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وكان من العباد المجتهدين ، كانت له ضيعة فلم يترك منها شجرة إلا وقام إليها ليلته جميعا كما في التهذيب ١٢ : ٢٩ ، وترجم له ابن عدى في الكامل ٢ : ٤٦٩ - ٤٧٣ ، وساق أحاديثه ، ثم قال : « ولأبي بكر بن أبي مريم غير ما ذكرت من الحديث ، والغالب على حديثه الغرائب ، وقل ما يوافقه عليه الثقات ، وأحاديثه صالحة ، وهو ممن لا يحتاج بحديثه » . كذا في النسخة المطبوعة من الكامل لابن عدى ، ولكن نقل عنه الزيلعي في نصب الراية ٣ : ٣٢٨ ، قوله : « وهو ممن لا يحتاج بحديثه ، وتكتب أحاديثه ، فإنها صالحة » . وقد أسند ابن عدى في الكامل ٢ : ٣٤٠ عن يحيى بن معين ، قال : « أبو بكر بن أبي مريم الغساني صدوق » .

ولم أجد في توثيقه غير هذين القولين ، وعامة أصحاب الحديث يضعفونه ، كما يظهر من تهذيب التهذيب ١٢ : ٢٩ ، وذكر أبو حاتم أنه طرقه لصوص ، فأخذوا متاعه ، فاختلط . ولكن تابعه على ذلك عتبة بن تميم عند أبي داود في المراسيل فأخرجه من طريق بقيقة بن الوليد ، عن عتبة بن تميم ، عن علي بن أبي طلحة ، عن كعب بن مالك ، وكذلك أخرجه الإمام محمد بن الحسن في كتابه "الحجة على أهل المدينة" من طريق إسماعيل بن عياش عن عتبة بن تميم ، كما حكى عنه شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١١ : ٥٥٢ . وعتبة بن تميم هذا من رجال مسند أحمد ، وثقه ابن حبان ، كما في تعجيل المنفعة (ص ٢٧٩) ولم يذكر فيه الحفاظ إلا توثيق ابن حبان ، وقد ذكره ابن حبان في تبع الأنباغ من الثقات ٨ : ٥٠٧ ، وذكر أنه يروى عن الوليد بن عامر اليزني ، ثم رأيت أن الحفاظ ترجم له في التهذيب ٧ : ٩٣ (من أجل أنه من رجال أبي داود في المراسيل) فقال : « عتبة بن تميم التنوخي ، أبو سبأ الشامي ، روى عن علي بن أبي طلحة وأبي عمير أبان بن سليم ، والوليد بن عامر اليزني ، وعبد الله بن زكريا الخزازي ، وروى عنه إسماعيل بن عياش ، وبقيقة ، وهب بن عمرو بن عبد الأحوسى ، ذكره ابن حبان في الثقات ، له عنده حديث في تزوج اليهودية ، قلت : وجهله ابن القطان » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ليس بمجهول عند المحدثين من روى عنه اثنان ، وقد رأيت أنه يروى عنه ثلاثة ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، ولم يعارضه أحد يجرح ، فعديته يصلح للمتابعة .

واعترض عليه الدارقطني ثانياً بأن علي بن أبي طلحة لم يدرك كعباً ، وأجاب عنه الإمام أبو محمد المنبجي الحنفى رحمه الله في كتابه القيم "الباب في الجمع بين السنة والكتاب" ٢ : ٧٤٧ بأنه « إذا لم يدرك كعباً فهو مرسل ، والمرسل حجة » .

قلت : علي بن أبي طلحة من أكبر رواة تفسير ابن عباس ، ولم يره ، كما في التهذيب ٧ : ٣٤٠ ، ومع ذلك اعتمد العلماء على روايته في التفسير ، حتى أكثر عنه البخارى رحمه الله في تراجم كتاب التفسير ، ولم يسمه ، ولكن قال : « قال ابن عباس » وهو من رواية علي بن أبي طلحة . فيظهر من هذا أن إرساله مقبول ، والله سبحانه أعلم .

٤- واستدل شيخنا التهانوى رحمه الله تعالى على مذهب الحنفية بما أخرجه ابن حزم في المحلى ١١ : ١٥٨ عن قابوس بن الحارق ، عن أبيه ، قال : « كتب محمد بن بكر إلى علي بن أبي طالب يسأله عن مسلمين تزندقا ، وعن مسلم زنى بنصرانية ، وعن مكاتب مات ، وترك بقية من كتابته ، وترك ولداً أحرارا . فكتب إليه علي رضي الله عنه : أما اللذان تزندقا ، فإن تابا ، وإلا اضرب أعناقهما ، وأما المسلم الذى زنى بالنصرانية ، فأقم عليه الحد ، وارفع النصرانية إلى أهل دينها الخ » . ووجه الاستدلال أن عليا رضي الله عنه لم يحكم على النصرانية بالرجم ، وما ذلك إلا لأنها غير محصنة .

ولكن هذا الاستدلال فيه نظر ، لأن عليا رضي الله عنه لم يحكم عليها بالجلد أيضا ، مع أن الحنفية قائلون بجلد أهل الذمة حدا إذا زنوا . فلعل المرأة كانت حريية ، وحينئذ لا يتم به الاستدلال ، والله أعلم .

هل حكم النبي ﷺ في رجم اليهود بالتوراة ؟ أو بشرية نفسه ؟

وأما قصة رجم اليهوديين في الباب ، فأجاب عنها المنبجي في اللباب ٢ : ٢٤٨ وغير واحد من علماء الحنفية أن النبي ﷺ إنما حكم عليهم بحكم التوراة ، لا بشرية نفسه .

ولكن هذا الجواب لا يطمئن إليه القلب . والذي يظهر من دراسة تفاصيل هذه القصة أن النبي ﷺ حكم عليهم بشرية نفسه ، وإنما طالبهم بقراءة التوراة إتماما للحجة عليهم ، وكشفا لما ارتكبه من تحريفها . ويدل على ذلك دلائل :

١- قد جاء في آية سورة المائدة التى نزلت في هذه القصة : وإذا حكمت فاحكم بينهم بالقسط : وظاهر أن المراد من " القسط " ما هو قسط في شريعة النبي ﷺ ، فإن الحكم

بالمسوخ لا يسمى قسطا ، ولذلك فسره إبراهيم النخعي ، والشعبي بقولهما : إذا أتاك المشركون ، فحكموك فيما بينهم ، فاحكم بحكم المسلمين ، ذكره ابن جرير في تفسيره ٦ : ١٤٢ .

٢- ثم في هذه القصة يقول الله سبحانه : « فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » ويقسره ابن عباس رضي الله عنهما بقوله : « فاحكم بينهم بما أنزل الله يقول : بحدود الله » راجع تفسير ابن جرير ٦ : ١٥٥ .

٣- وفي هذه القصة نزل قوله تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » وقد عبر عن حكم الرجم بحكم الله ، وإن الحكم المنسوخ لا يسمى حكم الله .

٤- قد جاء في رواية أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود في سننه ١ : ٢١١ : زنى رجل من اليهود وامراة ، فقال بعضهم لبعض : اذهبوا بنا إلى هذا النبي ، فإنه بعث بالتخفيف ، فإن أفتانا بفتيادون الرجم قبلناها ، واحتججنا بها عند الله ، وقلنا : فتيا نبي من أنبياءك .

وهذا يدل على أن اليهود إنما أتوا رسول الله ﷺ مستفتين عن حكم شريعته ، لا عن حكم التوراة . وبعيد جدا أن يسئله اليهود عن حكم شريعته ، ويحكم هو فيهم بحكم التوراة المنسوخ عنده .

٥- أخرج الحارث بن أبي أسامة عن قتادة مرسلا : أن النبي ﷺ قال عند نزول آية المائدة : « نحن اليوم نحكم على اليهود والنصارى ، وعلى من سواهم من الأديان » . راجع المطالب العالية ٣ : ٣٢٤ رقم ٣٥٩٩ والحديث مكت عليه البوصيري ، كما في حاشية المطالب ، وقد أخرج أحمد في مسنده ٣ : ٣٨٦ و ٣٨٧ بسند فيه ابن طهية ، عن جابر : « هل رجم رسول الله ﷺ ؟ فقال : نعم ، رجم رجلا من أسلم ، ورجلا من اليهود وامراة ، وقال لليهودي : نحن نحكم عليكم اليوم » . وهذا ظاهر في أنه ﷺ حكم عليهم بشريعته .

٦- سيجئني عند المصنف في هذا الباب أن النبي ﷺ قال بعد رجم اليهود : « اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه » . وهذا دليل ظاهر على أنه عليه السلام رجمهم بحكم شريعته . وكذلك يقول ابن عباس رضي الله عنهما عند أحمد في مسنده ١ : ٢٦١ : « وكان مما صنع الله عز وجل لرسوله في تحقيق الزنا منها » وهو ظاهر في هذا المعنى أيضا .

فالصحيح عند المحققين أن رسول الله ﷺ إنما رجمهم بحكم الإسلام ، ولذلك لم يعتذر الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله عن حديث الباب بأنه محمول على الحكم بالتوراة ، وإنما قال رحمه الله :

٤٣٠١- **وحدثنا** زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل - يعني ابن علية - عن أبيوب ح وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني رجال من أهل العلم ، منهم مالك ابن أنس : أن نافعاً أخبرهم عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ رجم في الزنى يهوديين ، رجلاً وامراًة زنيا ، فأنت اليهود إلى رسول الله ﷺ بهما ، وساقوا الحديث بنحوه .

« وأيضاً ، فإن النبي ﷺ رجم اليهوديين ، فلا يخلو ذلك من أن يكون بحكم التوراة ، أو حكماً مبتدأ من النبي ﷺ . فإن كان رجمها بحكم التوراة فقد صار شريعة للنبي ﷺ ، لأن ما كان من شرائع الأنبياء المتقدمين مبقى إلى وقت النبي ﷺ فهو شريعة لنبينا ﷺ ما لم ينسخ . وإن كان رجمها على أنه حكم مبتدأ من النبي ﷺ ، فهو ثابت إذ لم يرد ما يوجب نسخه ، والصحيح عندنا أنه رجمها على أنه شريعة مبتدأة من النبي ﷺ لا على تبقية حكم التوراة . والدليل عليه أن حد الزانيين في أول الإسلام كان الحبس والأذى ، والمحصن وغير المحصن فيه سواء . فدل ذلك على أن الرجم الذي أوجبه الله في التوراة قد كان منسوخاً . »

ومع ذلك إن الإمام الجصاص رحمه الله تعالى يشترط الإسلام في الإحصان ، فلا يرجم الزناة من أهل الذمة عنده ، بل يجلدون مائة ، كما هو مذهب الحنفية ، فأجاب رحمه الله عن قصة رجم اليهود بقوله :

« فإن قيل : فإن النبي ﷺ رجم اليهوديين ، وأنت لا ترجمها ، فقد خالفت الخبر الذي احتججت به في إثبات حد الزنا على الذميين ، قيل له : استدلالنا من خبر رجم اليهوديين على ما ذكرنا صحيح ، وذلك لأنه لما ثبت أنه رجمها صح أنها في حكم المسلمين في إيجاب الحدود عليهما ، وإنما رجمها النبي ﷺ لأنه لم يكن من شرط الرجم الإحصان ، فلما شرط الإحصان فيه ، وقال النبي ﷺ : « من أشرك بالله فليس بمحصن » ، صار حد هما الجلد . »

وحاصله أن رجم اليهوديين منسوخ عند الإمام الجصاص رحمه الله بقوله عليه السلام : « من أشرك بالله فليس بمحصن » . ولكن يرد عليه أن الناسخ ينبغي أن يكون في قوة المنسوخ ، وإن حديث ابن عمر : « من أشرك بالله لم تح » ليس في قوة قصة رجم اليهود ، لا من حيث الإسناد ، ولا من حيث دلالة على الموضوع . أما من حيث الإسناد فقد عرفت ما فيه وغايته أن يكون حسناً ، وقصة رجم اليهود ثابتة بأسانيد صحيحة . وأما من حيث الدلالة ، فيحتمل أن يكون رسول الله ﷺ أراد بالإحصان إحصان القذف ، دون

٤٣٠٢- وحدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ برجل منهم وامرأة قد زنيا ، وساق الحديث بنحو حديث عبيد الله ، عن نافع .

٤٣٠٣- حدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، كلاهما عن أبي معاوية ، قال يحيى : أخبرنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن البراء بن عازب إحصان الرجم .

ثم إن الله سبحانه وتعالى جعل النساء الكافرات محصنات ، حيث قال في سياق المحرمات : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكح » وقد أجمعت الأمة على أن المراد من المحصنات في هذه الآية المتزوجات ، سواء كن مسلمات ، أو كافرات . فدللت الآية على أن الإحصان الذي يحصل بالتزوج يستوى فيه المؤمن والكافر ، وإن الإحصان الذي يحصل بالتزوج هو المراد في إحصان الرجم ، لأن تغليظ عقوبة المحصنة إنما هو من أجل أنه ارتكب هذه الفاحشة بعد ما شبع من امرأة حرة بنكاح صحيح ، فيستوى فيه المسلم والكافر ، بخلاف إحصان القذف ، فإنه لا يشترط له التزوج ، فهو غير الإحصان الذي يستوى فيه الكافر والمؤمن . فعلى هذا لو لم يشترط الإسلام في إحصان الرجم ، كما يظهر من قصة رجم اليهود ، واشترط في إحصان القذف حملا لحديث ابن عمر على إحصان القذف فقط ، صار كل شئ على موضعه ، وحصل العمل بجميع الدلائل الشرعية ، وبه يظهر قوة مذهب الشافعية والحنابلة رحمهم الله تعالى .

ولكن من أصول الحنفية أنهم يبلغون في الإحتياط في أمر الحدود نهايته ، لكونها تدرأ بالشبهات اليسيرة ، فلذلك احتاطوا في أمر الرجم ، وحملوا الإحصان في حديث ابن عمر على العموم ، وحديث رجم اليهود على النسخ ، فذهبهم أوفق بالاحتياط ، كما أن مذهب الشافعية والحنابلة أوفق بظاهر الكتاب والسنة ، ولكل وجهة هو موليها ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن عبد الله بن مرة " مر في كتاب النذر باب النهي عن النذر إلخ .

قوله : " عن البراء بن عازب " أخرجه أيضا أبو داود رقم ٤٤٤٨ في الحدود ،

قال : مر على النبي ﷺ يهودى محمداً مجلوداً . فدعاهم ﷺ ، فقال : هكذا تجدون حد الزانى فى كتابكم ؟ قالوا : نعم ، فدعا رجلاً من علمائهم ، فقال : أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى : أهكذا تجدون حد الزانى فى كتابكم ؟ قال : لا ، ولولا أنك نشدنى بهذا لم أخبرك ، فجدده الرجم ، ولكنه كثر فى أشرافنا ، فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد . قلنا : تعالوا ، فلنجتمع على شئى نقيم على الشريف

باب رجم اليهوديين ، وابن ماجه فى الحدود ، باب رجم اليهود واليهودية ، رقم ٢٥٥٨ ، وأحمد فى مسنده ٤ : ٢٨٦ .

قوله : " مر على النبي ﷺ " بضم الميم على البناء للمجهول . وظاهر هذا الحديث معارض لحديث ابن عمر السابق من حيث أن فيه أنهم ابتدءوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفى هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال . وذكر الجافظ فى الفتح ١٢ : ١٦٧ هذا التعارض ثم قال :

« ويمكن الجمع بالتعدد ، بأن يكون الذين سألوا عنها غير الذين جلدوه . ويحتمل أن يكون بادروا فجلدوه ، ثم بداهم ، فسألوا ، فاتفق المرور بالمجلود فى حال سؤالهم عن ذلك ، فأمرهم بإحضارهما ، فوق ما وقع ، والعلم عند الله . ويؤيد الجمع ما وقع عند الطبرانى من حديث ابن عباس : " أن رهطاً من اليهود أتوا النبي ﷺ ، ومعهم امرأة ، فقالوا : يا محمد ! ما أنزل عليك فى الزنا ؟ " فبيتهجهم أنهم جلدوا الرجل ، ثم بداهم أن يسألوا عن الحكم ، فأحضروا المرأة ، وذكروا القصة والسؤال » .

وحاصل ما قاله الجافظ أنهم جلدوا وحموا الرجل فقط قبل أن يسألوه ﷺ عن ذلك ، ولم يجلدوا المرأة ، ثم بداهم أن يسألوا ، فجاءوا بالمرأة غير مجلودة . ولعل هذا الجمع أحسن مما ذكره القاضى عياض رحمه الله تعالى مريم أنهم حكموا رسول الله ﷺ بعد إنكاره عليهم ، يعنى أنهم مروا به ﷺ ، ومعهم رجل محمم مجلود ، فأنكر عليهم النبي ﷺ ، فلما رأوا إنكاره حكموه فى هذا الشأن (وراجع شرح الأبى ٤ : ٤٦٥) فإنه يردده حديث أبى هريرة عند أبى داود وفيه أنهم قالوا : « إذهبوا بنا إلى هذا النبي ، فإنه يبعث بالتخفيف ، فإن أفتانا بفتيادون الرجم قبلناها إلخ » ، ولا يتصور أنهم هذا القول بعد ما سمعوا من إنكار النبي ﷺ على الجلد والتحميم .

قوله : " محمداً " قد ذكرنا فى الحديث السابق أن العلماء قمروه بتسويد الوجه بالحمم ، وهو الفحم . ومن العلماء من قمره بصب الماء الحار على وجهه .

والوضيع ، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم . فقال رسول الله ﷺ : اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أما توه ، فأمر به ، فرجم . فأنزل الله عز وجل : يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر إني أولئك هذا فخذوه ، يقول : اتوا محمدا ﷺ ، فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وإن أفتاكم بالرجم فالجزموا . فأنزل الله تعالى : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ، في الكفار كلها .

٤٣٠٤- حدثنا ابن نمير ، وأبو سعيد الأشج ، قالا : حدثنا وكيع ، حدثنا الأعمش بهذا الإسناد نحوه إلى قوله : ” فأمر به النبي ﷺ فرجم ” ولم يذكر ما بعده من نزول الآية .

٤٣٠٥- وحدثنا هارون بن عبد الله ، حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج :

قوله : ” اللهم إني أول من أحيا أمرك إلخ ” فيه دلالة على أمرين : الأول ، أن رجم اليهوديين أول واقعات الرجم على عهد النبي ﷺ ، وقد صرح به أبو هريرة فيما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣١٦ ، قال : « أول مرجوم رجمه رسول الله ﷺ من اليهود » . والثاني : أن النبي ﷺ رجم اليهوديين بحكم شريعته ، لا بحكم التوراة النسخ ، وقد أشبعنا الكلام في هذا الصدد تحت حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

قوله : ” فأنزل الله عز وجل ” هذا هو المحقق في سبب نزول هذه الآيات ، وإياه اختار ابن جرير في تفسيره ، لكونه مرويا عن عدة أصحاب رسول الله ﷺ . وقد وردت في سبب نزولها أقوال أخرى أيضا :

فروى عن السدى وغيره أنها نزلت في أبي لبابة بن المنذر ، أشارت إليه بنو قريظة يوم حصارهم : ما أؤمر ؟ وعلى ما نزل ؟ فأشار إليهم أنه الذبح .

وروى عن عامر الشعبي أنها نزلت في رجل من اليهود ، قتله رجل من أهل دينه ، فقال القاتل لحفائهم من المسلمين : سلوا لي محمدا ﷺ ، فإن بعث بالدية اختصمنا إليه ، وإن كان يأمرنا بالقتل لم نأته . وراجع تفسير ابن جرير ٦ : ١٣٤ .

قوله : ” في الكفار كلها بالرفع ، يعني أن هذه الآيات كلها في الكفار .

أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : رجم النبي ﷺ رجلا من أسلم ، ورجلا من اليهود ، وامرأته .

٤٣٠٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا روح بن عبادة ، حدثنا ابن جريج بهذا الإسناد مثله ، غير أنه قال : وامرأة .

٤٣٠٧- وحدثنا أبو كامل الجعدي ، حدثنا عبد الواحد ، حدثنا سليمان الشيباني ، قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شبة - واللفظ له - حدثنا علي

قوله : " سمع جابر بن عبد الله " هذا الحديث المختصر لم يخرج غير مسلم ، وروى عنه قصة ما عثر الترمذي في الحدود ، باب ما جاء في درء الحد عن المعتز إذا رجع رقم ١٤٢٩ ، وأبو داود في الحدود ، باب رجم ما عثر ، رقم ٤٤٢٠ و ٤٤٣٠ ، وقصة رجم اليهود في الحدود مفردة أخرجهما أبو داود من روايته في الحدود ، باب رجم اليهوديين ، رقم ٤٤٥٢ و ٤٣٥٣ و ٤٤٥٤ .

قوله : " روح بن عبادة " بفتح الراء ، محدث مشهور من رواة الجماعة ، قال علي ابن المديني : « نظرت لروح بن عبادة في أكثر من مائة ألف حديث ، كتبت عنها عشرة آلاف » وقد روى عن يحيى القطان أنه تكلم فيه ، ولكن أنكر ذلك علي بن المديني ، وراجع تهذيب الكمال للمزي ٣ : ٢١١ .

قوله : " سليمان الشيباني " هو اسم لأبي إسحاق الشيباني ، وهو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني الكوفي مولى بني شيبان بن ثعلبة ، وهو شيخ لأبي إسحاق السبيعي ثقة روى عنه الجماعة ، وراجع تهذيب الكمال ٣ : ٢٧٠ .

قوله : " سألت عبد الله بن أبي أوفى " صحابي معروف ، اسمه علقمة بن خالد بن الحارث ، له ولأبيه صحبة ، وشهد عبد الله الحديبية ، فهو من أصحاب الشجرة ، وشهد حنيناً ، وضرب فيه ضربة بقيت على ساعده ، وفي الصحيح عنه ، قل : « غزوات مع النبي ﷺ ست غزوات نأكل الجراد » وفي رواية : « سبع غزوات » . كان قد نزل الكوفة سنة ست ، أو سبع وثمانين ، وكان آخر من مات بها من الصحابة . كذا في الإصابة ٢ : ٢٧١ .

ابن مسهر ، عن أبي اسحاق الشيباني ، قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال : قلت : بعد ما أنزلت سورة النور ، أم قبلها ؟ قال : لا أدري .

٤٣٠٨- وحديثي عيسى بن حماد المصري ، أخبرنا الليث ، عن سعيد بن أبي سعيد ،

وحديثه هذا أخرجه أيضا البخاري في المحاريق ، باب رجم المحصن ، رقم ٦٨١٢ ، وباب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ، رقم ٦٨٤٠ .

قوله : " بعد ما أنزلت سورة النور " المذكور فيها جلد الزاني ، وفائدة هذا السؤال ، كما ذكره الحافظ في الفتح ١٢ : ١٢٠ أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدعى نسخه بالتنصيص فيها على أن حد الزاني الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحصن . ولعل أبا إسحاق الشيباني كان يريد بذلك إقامة الحجة على الأزارقة من الخوارج الذين حكى عنهم إنكار رجم المحصن .

قوله : " لا أدري " قال الحافظ في الفتح ١٢ : ١٦٧ : " فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الفاضل بلا أدري لا عيب فيه ، بل يدل على تحريه ، وثبته ، فيمدح به . "

وقد سبق في باب رجم الثيب البسط في تاريخ واقعات الرجم ، وأن جميعها وقعت بعد نزول سورة النور . والذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه ، أن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه لم ينكر علم تاريخ جميع واقعات الرجم ، وإنما نفي علم تاريخ رجم اليهوديين فقط . وذلك لما أخرجه أحمد في مسنده ٤ : ٣٥٥ من طريق هشيم ، عن أبي إسحاق الشيباني ، قال : " قلت لابن أبي أوفى : رجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، يهوديا ، ويهودية ، قال : قلت : بعد نزول النور ، أو قبلها ؟ قال : لا أدري ، وظاهره أن قوله " لا أدري " مرتبط برجم اليهوديين فقط ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

حكم زنى الأمة :

قوله : " عن سعيد بن أبي سعيد " يعني المقبري كما هو مصرح في الرواية الآتية وهو بضم الباء وفتحها ، والضم أشهر ، وذكر الحافظ في التهذيب ٤ : ٣٨ أنه نسبة إلى مقبرة

عن أبيه ، عن أبي هريرة أنه سمعه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا زنت أمة أحدكم ، فتبين زناها ، فليجلدها الحد ، ولا يثرب عليها . ثم إن زنت فليجلدها الحد ،

بالمدينة كان مجاورا لها . وذكر السمعاني في الأنساب ١٢ : ٣٨٦ أنه نسب إلى مقبرة كان يسكن بالقرب منها ، ثم ذكر عن المدافني أنه كان يحفظ مقبرة بني دينلر ، وكان قد بلغه أنه يبعث بهاستون ألفا يدخلون الجنة . وهو ثقة من رجال الجماعة ، اختلط قبل أربع سنين من وفاته سنة ١١٧ أو ١٢٣ هـ .

وأما أبوه فاسمه كيسان المدني ، صاحب العباء ، مولى أم شريك ، وهو من ثقات التابعين ، روى عن جمع من الصحابة ، راجع له التهذيب ٨ : ٤٥٣ .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخاري في المحارين ، باب لا يثرب على الأمة إذا زنت ، رقم ٦٨٣٩ ، وفي البيوع ، باب بيع العبد الزاني ، رقم ٢١٥٢ ، وباب بيع المدبر ، رقم ٢٢٣٤ وفي العتق ، باب كراهية التطاول على الرفيق ، رقم ٢٥٥٥ وأخرجه الآخرون مقرونا برواية زيد بن خالد . وسيأتي لفظه عند المصنف رحمه الله ، وسيأتي تخريجه هناك إن شاء الله .

قوله : " فتبين زناها " يعنى بالبينة فقط ، وهذا عند الحنفية القائلين بأن الحدود لا يقيمها إلا الإمام . وأما عند من يجيز للسيد أن يقيم الحد على ممالكه ، ويجوز إقامة الحدود بعلم القاضي ، فيمكن عنده أن يتبين زناها بعلم السيد ، أو رؤيته .

قوله : " فليجلدها الحد " به استدلت الأئمة الثلاثة على أنه يجوز للسيد أن يقيم حد الزنا على عبده ، أو أمته ، وفيه مذاهب :

١- يجوز للسيد إقامة جميع الحدود على ممالكه ، وهو قول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ابن راهويه ، وأبي ثور ، وهو المروى عن جمع من الصحابة ، كابن عمر ، وابن مسعود ، وأنس بن مالك رضي الله عنهم .

٢- يقيم المولى حد الزنا فقط ، دون الحدود الأخرى ، وهو قول سفيان الثوري ، والإوزاعي .

٣- يقيم المولى حد الزنا ، والتدفع ، والشرب ، ولا يقيم حد السرقة والجراية ، وهو قول مالك ، والليث بن سعد رحمهم الله تعالى .

٤- لا يقيم المولى شيئا من الحدود ، وإنما إقامة الحدود إلى سلطان ، وهو قول أبي حنيفة ، والكوفيين . هذا ملخص ما في عمدة القارى ١١ : ١٧٢ .

واستدل الحنفية بما أخرجه الطحاوى عن مسلم بن يسار ، قال : كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول : « الزكاة ، والحدود ، والفتى ، والجمعة إلى السلطان » ذكره الحافظ في الفتح ١٢ : ١٦٣ وسكت عن إسناده ، وذلك يدل على أنه صحيح ، أو حسن عنده ، كما هو معروف من صنيعه .

وقد أخرجه ابن حزم في المحلى ١١ : ١٦٥ عن مسلم بن يسار ، عن أبي عبد الله رجل من أصحاب النبي ﷺ ، قال : « كان ابن عمر يأمرنا أن نأخذ عنه ، قال : هو عالم فخذوا منه ، فسمعتة يقول : الزكاة ، والحدود ، والفتى ، والجمعة إلى السلطان » ولم يدل ابن حزم لإسناده بشئ . وقد علق مثله عن الحسن البصرى ، وابن عجيرز رحمهما الله تعالى ، ووصل آثارهما ابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٥٥٣ و ٥٥٤ (رقم ٨٤٨٧ و ٨٤٨٨) ، وأسند أيضا عن عطاء الخراسانى ، قال : إلى السلطان الزكاة والجمعة والحدود .

وللحنفية أيضا ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣٩٨ (رقم ١٣٦٢٣) عن صالح بن كرىز : « أنه جاء بجارية زنت إلى الحكم بن أيوب ، قال : فبينما أنا جالس إذ جاء أنس بن مالك ، فجلس ، فقال : يا صالح ! ما هذه الجارية معك ؟ قال : قلت : جارية لى بغت ، فأردت أن أدفعها إلى الإمام ليقم عليها الحد ، فقال : لا تفعل ، رد جاريتك ، واتق الله ، واستر عليها ، قال : ما أنا بفاعل حتى أدفعها ، قال له أنس : لا تفعل ، وأطعنى ، قال صالح : فلم يزل يراجعنى حتى قلت له : أردتها على أنه لا كان على فيها من ذنب ، فأنت ضامن . قال : فقال أنس : نعم ، قال : نردّها ، ولكن فى إسناده رجل لم يسم (١) .

(١) وأجاب عنه شيخنا العثمانى رحمه الله فى إعلاء السنن ١١ : ٥٩٠ بأن المجهول فى القرون الثلاثة مقبول عندنا ، ولا سيما وقد قال عبد الرزاق : « وبه نأخذ » كما فى المحلى ، والمحدث لا يأخذ بما لا يصلح للاحتجاج به . وفى ما قاله الشيخ نظر ، أما أولا فلأن عبد الرزاق لم يقل فى هذه الرواية « وبه نأخذ » ، وإنما قال فى أثر آخر لإبراهيم النخعى الذى أخرجه قبل هذه الرواية ، وإنما تسامح الشيخ رحمه الله بسبب عبارة المحلى ، وأما ثانيا فلأن قبول رواية كل مجهول فى القرون الثلاثة فيه كلام ، والله سبحانه أعلم .

ولا يثرب عليها ، ثم إن زنت الثالثة .

ثم إن الله سبحانه وتعالى قال : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) والخطاب ههنا للأئمة بالإجماع فليكن قوله تعالى (فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب) . متجها إلى الأئمة أيضا ، ولأن في تفويض الحدود إلى غير الإمام فوضوية ظاهرة ، ولا يؤمن على سادات العبيد من أن يجاوزوا الحد المشروع في العقوبات ، ويغضوا عن الشروط القاسية التي فرضتها الشريعة لإقامة الحدود . وإن هناك أحكاما لإقامة الحدود لا تتأق إلا إذا أقامها الإمام . قال شيخنا العثماني التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١١ : ١٨٥ .

« ويدل على ذلك أيضا أنه لو جاز للمولى أن يسمع شهادة الشهود على عبده بالسرقة ، فيقطعه ، ثم يرجع الشهود عن شهادتهم ، أن يكون له تضمين الشهود . ومعلوم أن تضمين الشهود يتعلق بحكم الحاكم بالشهادة ، لأنه لو لم يحكم بشهادتهم لم يضمّنوا شيئا ، فكان يصير حاكما لنفسه بإيجاب الضمان عليهم ، وذلك لا يجوز . ولو لم يكن له تضمين الشهود كان هو والأجنبي سواء ، ولا بد لذلك من دليل ، فإن من له إقامة الحد يكون له تضمين الشهود أيضا إذ ارجعوا عن شهادتهم » .

وأما حديث الباب فليس نصا في أن المولى هو الذى يقيم عليها الحد . بل يحتمل أن يكون المراد من الجلد رفعها إلى السلطان ليجلدها ، ومثل هذا المجاز في نسبة الفعل إلى المسبب سائغ شائع ، فيكون هو المتعين نظرا إلى ما أسلفنا من الدلائل . ومثل ذلك يقال في قوله عليه الصلاة والسلام : « أقيموا الحدود على ما ملكت أيما نكم » والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " ولا يثرب عليها " التثريب : التعنيف ، والتوبيخ ، والملامة ، وقد ورد عند النسائي : « لا يعنفها » ، وعند عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣٩٢ : « ولا يعيرها ، ولا يفندها » وكل ذلك يفسر التثريب . ويحتمل هذا النهى أمرين :

الأول : أن الأمة إذا جلدت الحد ، فقد قصت ما عليها في الدنيا ، فلا ينبغي للسيد أن يؤنبها بعد ذلك على ما ارتكبت من الفاحشة . وهذا لا ينا في جواز توبيخها قبل إقامة الحد على ما قالوا ، وراجع فتح الباري ١٢ : ١٩١ .

والثاني : المراد أن المولى لا ينبغي له أن يكتفى بالتثريب والملامة ، وأن لا يرفعها إلى الإمام لإقامة الحد . وذلك أن زنا الإماء لم يكن عند العرب مكروها ، ولا منكرا ، كما

فتبين زناها فليبعها ، ولو بحبل من شعر .

٤٣٠٩- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، جميعا عن ابن عيينة ،
ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا محمد بن بكر البرساني ، أخبرنا هشام بن حسان ،
في مجمع البحار ص ١٥٣ فأمرهم بأن يحدوها بالزنا كما يحد به الأحرار .

قوله : " فليبعها " هذا الأمر للنذب عند الجمهور ، خلافا لأبي ثور وداود
الظاهري ، فإنهما يحملانه على الوجوب . وبه استدلل الحافظ في الفتح ١٢ : ١٦٤ على أن
المأمور به استحبابا يجوز عطفه على المأمور به وجوبا ، لأن إقامة الحد واجب ، بخلاف البيع .
ثم قد يستشكل الأمر ببيع الجارية الزانية بأن كل مؤمن مأمور بأن يحب لأخيه
ما يحب لنفسه ، فكيف أمر بأن يبيعها إلى آخر ، فإنه يتضرر بها ، كما تضرر بها البائع .
وأجاب عنه النووي والحافظ بأن السبب الذي باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري ،
لجواز أن يرتدع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج ، فإن الإخراج من الوطن المألوف
شاق ، ولجواز أن يقع الإعفاف عند المشتري بنفسه ، أو بغيره . وقال ابن العربي : يرجى
عند تبديل المحل تبديل الحال ، ومن المعلوم أن للمجاورة تأثيرا في الطاعة وفي المعصية .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إذا تكرر زنا الجارية عند البائع ، فإن ذلك دليل
على أنه لا يحسن القيام بها ، والإشراف عليها ، وظاهر أن هذا الأمر بالبيع مقيد بأن
يخبر المشتري بتكرر زناها ، لأن ذلك عيب ، وبيع المعيب بغير التنبيه عليه لا يجوز بالنص ،
فيأخذها المشتري حين يأخذها على بصيرة منه بعد ما تيقن بأنه يستطيع أن يشرف عليها
أحسن مما أشرف عليها البائع ، وحينئذ لا يكون البيع إليه إيقاعه في مكروه لا يرضاه المشتري
لنفسه ، وإنما يكون تسليما للمبيع إلى من يقوم به أحسن قيام والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " البرساني " بضم الباء ، وسكون الراء ، نسبة إلى بني برسان ، وهو بطن
من الأزد ، كما في الأنساب للسمعاني ٢ : ١٦٢ ، وهو ثقة من رواة الجماعة ، وكان
ظريفا صاحب أدب ، وقد يكون من أجل هذا قال ابن عمار الموصلي : لم يكن صاحب
حديث ، تركناه لم نسمع منه ، ولكن وثقه الكثيرون ، مات سنة ثلاث ومائتين ، وراجع
التهذيب ٩ : ٧٨ .

كلاهما عن أيوب بن موسى ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، وابن نمير ، عن عبيد الله بن عمر ، ح وحدثني هارون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، حدثني أسامة بن زيد ، ح وحدثنا هناد بن السرى ، وأبو كريب ، وإسحاق ابن إبراهيم ، عن عبدة بن سليمان ، عن محمد بن إسحاق ، كل هؤلاء عن سعيد المقبرى ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في جلد الأمة إذا زنت ، ثلاثا ، ثم ليبعها في الرابعة .

٤٣١٠- حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، حدثنا مالك ، ح وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن . قال : إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبعوها ، ولو بضعف ، قال ابن شهاب : لا أدرى أبعد الثالثة ، أو الرابعة ، وقال القعنبي في روايته : قال ابن شهاب : والضعف : الحبل .

٤٣١١- وحدثنا أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، قال : سمعت مالكا يقول : حدثني ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني : أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة ، بمثل حديثها ، ولم يذكر قول ابن شهاب : والضعف : الحبل .

٤٣١٢- حدثني عمرو الناقد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثني أبي ، عن صالح ، ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلاهما عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد الجهني ، عن النبي ﷺ ، بمثل

قوله : " كلاهما عن أيوب بن موسى " يعنى أن ابن عيينة ، وهشام بن حسان كلاهما روياه عن أيوب .

قوله : " كل هؤلاء عن سعيد المقبرى " يعنى أن أيوب بن موسى ، وعبيد الله بن عمر ، وأسامة بن زيد ، ومحمد بن إسحاق ، كلهم روه عن سعيد المقبرى .

قوله : " عن أبي هريرة " وفي الرواية الآتية : عن أبي هريرة وزيد بن خالد ، ولفظ هذه الرواية يختلف قليلا عن الرواية السابقة ، وبمثل هذا اللفظ أخرجه البخارى في المحاريب ، باب إذا زنت الأمة ، رقم ٦٨٣٨ ، وفي البيوع ، باب بيع المدبر ، رقم ٢٢٣٣ ، والترمذى في الحدود ، باب ما جاء في إقامة الحد على الإماء ، رقم ١٤٤٠ ، وأبو داود في الحدود ، باب في الأمة تزنى ولم تحصن ، رقم ٤٤٦٩ إلى ٤٤٧١ وابن ماجه في الحدود ، باب إقامة الحدود على الإماء ، رقم ٢٥٦٥ .

قوله : " ولو بضعف " يعنى : بحبل مضفور ، وأصل الضفر نسج الشعر ، وإدخال

حديث مالك . والشك في حديثها جميعا في بيعها في الثالثة أو الرابعة .

باب تأخير الحد عن النفساء

٤٣١٣- حدثنا محمد بن أبي بكر المقتدى ، حدثنا سليمان أبو داود ، حدثنا زائدة ،

بعضه في بعض ، ومنه صفائر الشعر والرأس . وقال ابن العربي : « المراد من الحديث الإسراع بالبيع ، وإمضاؤه ، ولا يتربص طلب الراغب في الزيادة ، وليس المراد بيعه بقيمة الحبل حقيقة » حكاه الحافظ في الفتح ١٢ : ١٦٤ .

ثم في الحديث إشارة إلى أن البائع يلزمه بيان العيب في المبيع ، لأن الثمن إنما يتقص بعدما يعلم المشتري بعيب زنا الجارية .

قوله ” والشك في حديثها جميعا في بيعها في الثالثة ، أو الرابعة ” وقد وردت الروايات بكلا الطريقتين ، فوقع في حديث أبي صالح عند الترمذى : « فليجلدها ثلاثا ، فإن عادت ، فليبيعها » ، وظاهره أنه يبيعها في الرابعة ، وقد تقدم في أول الباب حديث سعيد المقبرى : « ثم إن زنت الثالثة ، فتبين زناها ، فليبيعها » و ظاهره أنه يبيعها في الثالثة .

قال الحافظ : « ومحصل الاختلاف : هل يجلدها في الرابعة قبل البيع ، أو يبيعها بلا جلد ؟ والراجح الأول ، ويكون سكوت من سكت عنه للعلم بأن الجلد لا يترك ، ولا يقوم البيع مقامه : ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد ، لأنه المحقق ، فيلغى الشك ، والاعتماد على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة » . راجع فتح البارى ١٢ : ١٦٤ .

باب تأخير الحد عن النفساء

قوله : ” المقتدى ” بضم الميم ، وفتح الدال المشددة ، وقد مر في باب نذر الكافر .

قوله : ” سليمان أبو داود ” يعنى الطيالسى ، صاحب المستند ، وهو سليمان بن داود بن الجارود ، أبو داود الطيالسى البصرى الحافظ ، قال القلاص : « ما رأيت في المحدثين أحفظ من أبي داود ، سمعته يقول : أسرد ثلاثين ألف حديث ، ولا فخر ، وعن وكيع ، قال :

عن السدى ، عن سعد بن عبيدة

« أبو داود جبل العلم » ، ولكن ذكر عدة من العلماء أنه كان بخطئى كثيرا ، و من أجل ذلك لم يخرج البخارى حديثه ، ولكنه كنى عنه في حديث أخرجه في تفسير سورة المدثر ، فقال : « حدثنا محمد بن بشار ، ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، وغيره ، قال : ثنا حرب بن شداد الخ » والمكنى عنه في هذا الحديث هو أبو داود الطيالسى . وراجع التهذيب ٤ : ١٨٦ .

قوله « عن السدى » بضم السين ، هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدى ، المفسر المشهور ، وهو منسوب إلى سدة باب جامع الكوفة ، والسدة هى الطاق الذى يبنى بعد سد باب أو نافذة ، وكان السدى هذا يبيع المقانع والخمر بسدة جامع الكوفة ، كما فى الأنساب للسمعاني ٧ : ١٠٩ .

والكلام فى إسماعيل السدى معروف ، وثقه أحمد بن حنبل ، وعبد الرحمن بن مهدي والعجلي وقال القطان : لا بأس به ، ما سمعت أحدا يذكره إلا بخير ، وما تركه أحد . وقال النسائي فى الكنى : صالح ، وذكره ابن حبان فى الثقات ٤ : ٢٠ وقال : مات سنة ١٢٧هـ . فى أمانة ابن هبيرة .

ولكن رماه كثيرون بالنشيع ، والكذب ، فقال الحوزجاني : كذاب شتام ، وقيل للشعبي : إنه أعطى حظا من القرآن ، فقال قد أعطى حظا من جهل بالقرآن ، وقال أبوزرعة : لين ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به . وقال حسين بن واقد : سمعت من السدى ، فأقمت حتى سمعته يتناول أبا بكر وعمر ، فلم أعد إليه ، وقال العقيلي : ضعيف ، وكان يتناول الشيخين . كذا فى تهذيب التهذيب ١ : ٣١١ و ٣١٢ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : أما تشيعه فقد ذكره غير واحد من العلماء ، وهو مذکور فى كتب رجال الشيعة ، فذكره المامقانى الشيعى فى تنقيح المقال ٢ : ١٣٧ ، وذكر أنه معدود تارة من أصحاب السجاد ، و مرة من أصحاب الباقر ، وأخرى من أصحاب الصادق ، ثم حكى عن تقريب الحفاظ أنه صدوق ، وقال : « وصف ابن حجر إياه بكونه صدوقا مع اعترافه بالنشيع كاف فى ذلك ، لأن الفضل ما شهدت به الأعداء . . . والمتحصل من ذلك كله كون الرجل من الحسان » .

ولكن التشيع مثله يقبل روايته ما لم يكن داعية ، أو كانت الرواية مما يقوى بدعته ، كما تقرر فى أصول الحديث . فأما صدقه فى الرواية فاعترف به غير واحد ، وقال ابن عدى

عن أبي عبد الرحمن ، قال ، خطب على ، فقال : يا أيها الناس ! أقيموا على أرفائكم الحد ، من أحصن منهم ، ومن لم يحصن .

في كامله ١ : ٢٧٦ بعد حكاية أقوال العلماء فيه : « والسدى له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ ، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس به » . وإن الإمام البخاري رحمه الله وإن لم يخرج حديثه في صحيحه ، ولكنه ذكره في التاريخ الكبير ١ : ٣٦١ (رقم ١١٤٥) ولم يذكر فيه جرحا ، وإنما ذكر قول ابن أبي خالد : « السدى أعلم بالقرآن من الشعبي » ، ثم ذكر قول يحيى القطان : « ما رأيت أحدا يذكر السدى إلا بخير ، وما تركه أحد ، ولم يعقبه بشي .

ثم قد ثبت أن السدى قد روى عنه شعبة ، وهو متعنت في الرجال ، لا يروى إلا عن ثقة . وقال الحاكم في المدخل في باب الرواة الذين عيب على مسلم لإخراج حديثهم : « تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر » كما في التهذيب ١ : ٣١٤ .

قوله : « عن أبي عبد الرحمن » يعني السلمى ، بضم السين ، وفتح اللام ، نسبة إلى بني سليم ، قبيلة معروفة ، كما في الأنساب السمعاني ٧ : ١٨١ ، وهو مقرئ الكوفة وعالمها من أجلة التابعين ، واسمه عبد الله بن حبيب ، روى عنه إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير ، وعلقمة ، وغيرهم . وبشاركه في الكنية والنسبة أبو عبد الرحمن السلمى الصوفى صاحب « طبقات الصوفية » المتوفى سنة ٤١٢ هـ .

قوله : « خطب على » هذا الحديث أخرجه أيضا الترمذى في الحدود ، باب ما جاء في إقامة الحد على الإمام ، رقم ١٤٤١ ، وأبو داود في الحدود ، باب في إقامة حد المريض رقم ٤٤٧٣ .

قوله : « من أحصن منهم ، ومن لم يحصن » ولعل عليا عليه السلام صرح بهذا دفعا لما يتوهم من قوله تعالى : « فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » أن حد الإمام مقصور على من أحصنت منهن فذكر أن ذلك ليس مراد ، وإنما يقام الحد على الإمام . سواء كانت متزوجات أولا .

فإن أمة لرسول الله ﷺ زنت ، فأمرني أن أجلدها ، فإذا هي حديث عهد بنفاس ، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : أحسنت .

٤٣١٤- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا يحيى بن آدم ، حدثنا إسرائيل ، عن السدي بهذا الإسناد ولم يذكر : « من أحسن منهم ومن لم يحسن » ، وزاد في الحديث : تركها حتى تماثل .

باب حد الخمر

٤٣١٥- حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، قال : سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك : أن النبي ﷺ

وأما قوله تعالى : « فإذا أحسن فإن أتيت بفاحشة أخ » فالذى يبدو أن الله سبحانه وتعالى إنما خص المتزوجات بالذكر لبيان أنه لا فرق في مقدار الحد بين المتزوجات من الإماء وغير المتزوجات منهن ، فإنه كان يتوهم أن عقوبة المتزوجات منهن تغلظ ، كما تغلظ عقوبة الحرائر ، فذكر أنها لا تغلظ فيهن ، وإنما يعاقبن بنصف ما على الحرائر من العذاب في كلتا صورتين . وإن عذاب الحرائر الذي يمكن تنصيفه هو الجلد ، فيضرب بن خسين جلدة ، سواء كانت متزوجات أولا ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « فإن أمة لرسول الله ﷺ » لم أقف على اسمها ، والظاهر أنها لم تكن جارية للنبي ﷺ ، وإنما كانت جارية لبعض أهله ﷺ ، وذلك لما أخرجه أبو داود بلفظ : « فجرت جارية لآل رسول الله ﷺ » . ويستبعد من جوارى النبي ﷺ أن يقع منهن مثل ذلك . وكانت لرسول ﷺ أربع جوار : مارية القبطية ، وربخانة ، وجميلة ، وجارية وهبتها له زينب بنت جحش ، وذكر بعضهم فيهن ريحة القرظية ، وراجع عيون الأثر لابن سيد الناس ص ٣١١ .

قوله : « أحسنت » فيه أن الحد لا يقام على من يخاف عليه الموت بإقامته .

قوله : « حتى تماثل » أصله : « تماثل » بتائين ، فحذفت إحداها تخفيفا ، والمعنى حتى تصح ، وتبرأ .

باب حد الخمر

قوله : « عن أنس بن مالك » أخرجه البخاري في الحدود ، باب ما جاء في ضرب

أتى برجل قد شرب الخمر ، فجلبده بحريدين بجو أربعين . قال : وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانين ، فأمر به عمر .

شارب الخمر ، رقم ٦٦٧٣ وباب الضرب بالجريد والنعال ، رقم ٦٧٧٦ ، والترمذى فى الحدود ، باب ما جاء فى حد السكران ، رقم ١٣٤٣ وأبو داود فى الحدود ، باب الحد فى الخمر ، رقم ٤٤٧٩ ، وابن ماجه فى الحدود ، باب حد السكران ، رقم ٢٥٧٠ .

قوله : " أتى برجل قد شرب الخمر " لم أقف على اسمه فى شئ من روايات أنس رضي الله عنه ، ومال الحافظ فى الفتح ١٢ : ٦٤ إلى أنه النعمان ، الذى أخرج البخارى قصته (فى باب من أمر بضرب الحد فى البيت ، رقم ٦٧٧٤) عن عقبة بن الحارث رضي الله عنه .

قوله : " فجلبده بحريدين أربعين " الجريد والجريدة : غصن النخل جرد عنه الورق . وبه استدلل الحنفية على أن حد الخمر ثمانون جلدة ، لأن أربعين ضرباً من جريدين تبلغ ثمانين ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله .

قوله : " فقال عبد الرحمن " يعنى ابن عوف رضي الله عنه .

قوله : " أخف الحدود ثمانين " كذا فى أكثر الروايات ، وهو مخالف للقياس النحوى ، وكان ينبغى أن يكون : « أخف الحدود ثمانون » على أنه مبتدأ وخبر . فن العلماء من أوله بتقدير « اجعله ثمانين » ، ومنهم من نسب فيه الوهم إلى الراوى ، وبسط فيه الحافظ الكلام على الوجهين . والذى يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه ، أن مثل ذلك ربما يتسامح عنه فى الكلام الجارى على طريق العامة ، والعامة ربما لا يبالون فى كلامهم بوجود الإعراب ، ولا سيما فى الأعداد ، فيحتمل أن يكون جرى ذلك على لسان عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه من هذا الوجه ، فحكاها الراوى كما سمعه ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " فأمر به عمر " يعنى : جعل حد الخمر ثمانين جلدة . وههنا مسائل :

١- مقدار حد الشارب

اختلف الفقهاء فى مقدار حد الشارب فقال أبو حنيفة ، والثورى رحمهم الله تعالى : حده ثمانون جلدة ، وهو مذهب المالكية ، كما فى الكافى لابن عبد البر ٢ : ١٠٢ وهو رواية

عن الإمام أحمد رحمه الله ، جزم بها الخرقى ، وصاحب المقنع ، وغيره ، وقال المرداوى فى الإنصاف ١٠ : ٢٢٩ : « هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب » وهو قول الأوزاعى ، وإسحاق ، والحسن بن حى ، وعبيد الله بن حسن ، والشعبى ، والحسن البصرى رحمهم الله ، كما فى عمدة القارى ١١ : ١٢٥ ، وهو أحد قولى الشافعى ، واختاره ابن المنذر ، كما فى فيض القدير للمناوى ٦ : ١٥٨ .

وقال الشافعى رحمه الله : حده أربعون جلدة ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، اختارها أبو بكر وغيره كما فى المغنى لابن قدامة ١٠ : ٣٢٩ .

استدل الشافعى رحمه الله بفعل النبى ﷺ فى حديث الباب وغيره ، أنه ضرب الشارب أربعين ، وكذلك روى عن أبى بكر الصديق ، وعلى رضى الله عنهما .
واستدل الحنفية بما يأتى :

١- عن عبد الله بن عمرو أن النبى ﷺ قال : « من شرب بسقصة (١) خمر فاجلدوه ثمانين » أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢ : ٧٧ ، وتردد فى ثبوته إسنادا (٢) ، وقال : « فإن كان ذلك ثابتا ، فقد ثبت به الثمانون ، وإن لم يكن ثابتا فقد ثبت عن أصحاب رسول الله ﷺ ما قد تقدم إلخ » .

(١) كذا فى النسخة الموجودة من شرح معانى الآثار ، وذكره السيوطى فى الجامع الصغير (رقم ٨٧٧٠) بلفظ « بصقة » بالصاد ، وكذا الهيثمى فى مجمع الزوائد ٦ : ٢٧٩ ، وفسره المناوى فى فيض القدير ٦ : ١٥٨ بقوله : « أى شيئا قليلا بقدر ما يخرج من الفم من البصاق » .

(٢) لعله تردد من أجل عبد الرحمن بن صخر الافريقى ، وجميل بن كريب ، ومن أجلهما حكم ابن حزم على هذا الحديث بالوضع ، لكن ذكر الحافظ فى لسان الميزان ٢ : ١٣٥ أنه تصحف عليه اسم جميل ، فقال : جميل بن جرير ، وإنما هو جميل بن كريب وهو المعافى من أهل إفريقية ، ذكره ابن يونس فى تاريخ مصر ، وأثنى على سيرته فى القضاء . وأما عبد الرحمن بن صخر الافريقى ، فقد ذكر الحافظ فى اللسان ٣ : ٤١٩ عن ابن يونس أنه روى عنه همام بن يوسف الصنعائى لقيه بمكة ، وروى عنه ابن عفير ، ومعارك النصرى .

٢- أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣٧٩ (رقم ١٣٥٤) عن الحسن مرسلًا : « أن النبي ﷺ ضرب في الخمر ثمانين » رواه عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن عوف أو غيره عن الحسن .

٣- وأخرج عبد الرزاق أيضا ، عن ابن عينة ، عن عمرو بن عبيد ، عن الحسن ، قال : « هم عمر بن الخطاب أن يكتب في المصحف أن رسول الله ﷺ ضرب في الخمر ثمانين » .

٤- دل حديث أنس في الباب أن النبي ﷺ جلد أربعين بجريدتين ، فصارت ثمانين . وأصرح منه ما أخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار من طريق أبي حنيفة ، عن عبد الكريم ابن أبي المخارق ، رفع الحديث إلى النبي ﷺ : « أنه أتى بسكران ، فأمرهم أن يضربوه بنعالهم ، وهم يومئذ أربعون رجلا ، فضربه كل واحد بنعله » كما في جامع المسانيد للخوازمي ٢ : ١٨٦ والكلام في عبد الكريم بن أبي المخارق معروف ، وأن مالكا رحمه الله أخرج حديثه في الموطأ وعاب عليه بعض العلماء ذلك .

ويعارضه ما أخرجه عبد الرزاق ٧ : ٣٧٦ عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، قال : « أتى النبي ﷺ برجل شرب الخمر ، فأمر النبي ﷺ من كان عنده ، فضرب كل واحد منهم ضربتين بنعله ، أو سوطه ، أو ما كان في يده ، وهم حينئذ عشرون رجلا أو قريبه » .

ومثله ما أخرجه أحمد ، والبيهقي ، عن همام ، عن قتادة بلفظ : « فأمر قريبا من عشرين رجلا فجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال » ذكره الحافظ في الفتح ١٢ : ٦٤ وسكت عليه .

يحتمل أن يكون هذا حين لم يكن في حد شارب الخمر شيئا معين ، وتعينت ثمانون جلدة بعد ذلك ، ويدل عليه قوله : « قريبا من عشرين رجلا » و « عشرون رجلا أو قريبه » ، لأنه لو كان العدد معينًا لما احتاج الراوى إلى التقريب .

والحديث أخرجه الطبراني أيضا ، كما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ : ٢٧٩ ، ولم يعلمه إلا بأنه لم يعرف حميد بن كريب . وتصحف عليه هذا الاسم أيضا وذكر : « حميد » بدل « جميل » . وكذلك عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الطبراني ، وقد رمز عليه بالحسن ، والله سبحانه أعلم .

٥- ثبت بمحدث الباب ، وبأحاديث أخرى أن عمر رضي الله عنه استشار فيه الصحابة ، قال الأمر إلى ثمانين جلد ، وكان ذلك بمحض من الصحابة ، فصار إجماعاً منهم على ذلك .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : يمكن أن يقال من قبل الحنفية أنه لم يكن في (١) ابتداء عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد مقدر في ضرب الشارب ، فكانوا يضربونه بالعصى ، والثياب ، والنعال ، وجرائد النخل دون اعتبار عدد معين من الضربات ، ثم تعينت ثمانون جلد ، فربما حصل هذا العدد بضرب النعلين أربعين ، كما في حديث الباب ، وربما حصل بضرب السوط ثمانين كما في حديث عبد الله بن عمرو ، ومراسيل الحسن ، وقد خفي هذا الأخير على كثير من الصحابة ، فاستمر عمل أبي بكر الصديق رضي الله عنه على الأول ، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣٧٩ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه ضرب في الخمر بالنعلين أربعين .

فلعل الصحابة رضى الله عنهم أشبه عليهم العدد المقصود من ذلك ، هل هو أربعون جلد ؟ أو ثمانون بالنظر إلى كون الآلة اثنتين ؟ فتشاوروا في ذلك فأشار عليهم عبد الرحمن ابن عوف ، وعلى رضى الله عنها بأن المقصود ثمانون ضرباً ، لمشاكلته لحد القذف الذى هو أخف الحدود ، ولأن شرب الخمر ربما يؤدي إلى الهذيان والقذف . فاستقر الأمر على ذلك .

ويتأيد ما قلنا بما سيأتى في حديث أبي ساسان عند المصنف أنه لما جلد الوليد بن عقبة رضي الله عنه ، وعلى رضي الله عنه بعد ، حتى بلغ أربعين ، فقال : أمسك ، ثم قال : « جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذه أحب إلى » . ولكن أخرج البخارى في مناقب عثمان (رقم ٣٦٩٦) في هذه القصة بعينها أنه جلده ثمانين

وأخرج الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ٧٦ عن محمد بن علي : « أن علياً جلد الوليد أربعين بسوط له طرفان ، فلم يكن يريد على رضي الله عنه في حديث أبي ساسان إلا أن كلا الطريقين سنة ، إما أن يضرب ثمانين بسوط واحد ، أو يضرب أربعين بنعلين ، أو سوط له طرفان ، لا أن يضرب أربعين بسوط واحد .

(١) وقد حكى الحافظ في الفتح ١٢ : ٧٢ عن القرطبي قريباً من هذا ، حيث قال : لم يكن أولاً في شرب الخمر حد ، ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدير فيها ، ثم شرع الحد ، ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحاً .

ويدل على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٣٨٢ والبيهقي في سننه ٨ : ٣٢١ عن عطاء بن أبي مروان ، عن أبيه : « أن عليا ضرب النجاشي الحارثي الشاعر شرب الخمر في رمضان ، فضر به ثمانين ، ثم حبسه ، فأخرجه الغد ، فضر به عشرين ، ثم قال له : إنما جلدتك هذه العشرين لجرأتك على الله ، وإفطارك في رمضان » .

وأخرج عبد الرزاق أيضا عن عبد الله بن أبي الهذيل ، قال : « أتى عمر بشيخ شرب الخمر في رمضان ، فقال : للمنخرين ، للمنخرين ، وولد اننا صيام ؟ قال : فضر به ثمانين ، ثم سيره إلى الشام » وهذه الواقعة غير الواقعة الأولى ، لأنه عزز الجاني ههنا بتغريبه إلى الشام ، دون عشرين جلدة .

ففي كل من هاتين الواقعتين جلد على وعمر رضى الله عنها ثمانين جلدة ، فالظاهر أنه كان لا يخالف عمر في عدد الثمانين حين يقول : « وكل سنة » ، وإنما يقصد أن كلا الطريقتين للوصول إلى عدد الثمانين سنة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

واختار الطحاوى رحمه الله في شرح معاني الآثار والقرطبي في المفهم ، والمأزري في شرحه (كما حكى عنها الألبى في شرحه ٤ : ٤٧١) . أن شرب الخمر لم يكن فيه حد مقدر من قبل النبي ﷺ ، وإنما ثبت بإجماع الصحابة ، وإن إجماع الصحابة حجة مستقلة .

٢- ضرب الشارب حد ، أو تعزير

واختلف الفقهاء في ضرب الشارب ، هل هو حد ، أو تعزير ، فجمهور العلماء على أنه حد ، ولكن حكى الطبرى وابن المنذر عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لاحد فيها ، وإنما فيها التعزير ، كما في فتح البارى ١٢ : ٧٢ وإليه ذهب الطحاوى في مشكل الآثار ٣ : ١٧٠ (باب مشكل ما روى من قوله عليه السلام : لا يعجل فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله) ، فقال بعد سرد الأحاديث الواردة في الباب : « لم يكن في الخمر من زمن النبي ﷺ حد معلوم ، ولا من بعده ، كان من أصحابه فيمن كان منهم فيه ، وإذا كان الذى من رسول الله ﷺ في ذلك لم يكن حدا ، كان تعزيرا » .

واستدل هؤلاء بالأحاديث المعروفة التى ورد فيها أن رسول الله ﷺ ضرب الشاربين دون تقدير في ذلك ، بل وقد ورد أنه ﷺ تجاوز عن الشارب رأسا ، فلم يضربه شيئا . وذلك كما أخرج أبو داود في سننه (رقم ٤٤٧٦) عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ لم يقت في الخمر حدا ، وقال ابن عباس : شرب رجل ، فسكر ، فلقى يميل في المجر ، فانطلق

به إلى النبي ﷺ ، فلما حاذى بدار العباس انفلت ، فدخل على العباس ، فالتزمه ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فضحك ، وقال : أفعلها ؟ ولم يأمر فيه بشئ .

وكما أخرج البيهقي في سننه ٨ : ٣١٥ عن ابن عباس ، قال : « ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيرا . لقد غزا غزوة تبوك ، فغشى حجرته من الليل أبو علقمة بن الأعور السلمى ، وهو سكران ، حتى قطع بعض عرى الحجرة ، فقال : من هذا ، فقيل : أبو علقمة سكران ، فقال رسول الله ﷺ : ليقيم إليه رجل منكم ، فليأخذ بيده ، حتى يرده إلى رحله . »

ولكن يحتمل أن تكون هاتان الواقعتان قبل أن ينزل الحد في الخمر ، كما يدل عليه قول ابن عباس « ما ضرب رسول الله ﷺ إلا أخيرا » . ويحتمل أيضا أنه ﷺ تركه لأنه ما ثبت عليه شرب الخمر بشهادة شرعية ، وإنما وجد الرجل سكران ، وهذا ليس فيه حد حتى يشرب ببينة ، أو إقرار .

وإن أقوى ما استدل به الطحاوى رحمه الله ما سياتى عند المصنف من قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : « ما كنت أقيم على أحد حدا ، فيموت فيه ، فأجد منه فى نفسى : إلا صاحب الخمر ، لأنه إن مات وديته ، لأن رسول الله ﷺ لم يسنه » ، وأخرجه الطحاوى فى مشكله ٣ : ١٦٧ بلفظ : « من شرب الخمر ، فجلدناه ، فمات ، وديناه ، لأنه شئى صنعناه » .

ولكن يحتمل هذا الأثر أن يؤول على طريق الشافعية بأن اخذ كان أربعين جلدة ، وزاد عليه الصحابة أربعين باجتهادهم تعزيرا ، فقول على هذا متعلق بهذا القدر الزائد ، لا بأصل الأربعين ، وأما على طريق الحنفية فيمكن أن يؤول بما قلنا فى المبحث السابق أن الذى ثبت عند أكثر الصحابة أن رسول الله ﷺ ضرب الشارب بنعلين أربعين ، فأولوه فى عهد عمر رضى الله عنه بأن المقصود منه ثمانون ، نظرا إلى تشبيه الآلة ، فضربوا الشارب بعد ذلك ثمانين بسوط واحد ، فقول على رضى الله عنه متعلق بخصوص هذا الطريق ، لا بأصل عدد الثمانين ، فكأنه يريد أن الثابت من رسول الله ﷺ بلوغ الثمانين بضرب النعلين أربعين مرة ، وقسنا نحن على ذلك بلوغ الثمانين بضرب سوط واحد ثمانين مرة . وهذا شئى فعلناه بالقياس . لا أن أصل العدد غير ثابت من النبي ﷺ .

وربما يستدل على كون عقوبة الخمر تعزيرا بقصة أبى محجن الثقفى فى القادسية ، فإنه تركه سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه بعد ما كان موثقا فى القيود من أجل الخمر ، فقال :

ولا تجلذك في الخمر أبدا ، فتاب أبو عجمن بعد ذلك ، كما في مصنف عبد الرزاق ٩ : ٢٤٣ و ٢٤٤ .

ويمكن أن يحجب عنه أنه لم يثبت عليه في هذه المرة ما يوجب الحد بطريق شرعى ، فكان موثقا للتعزير فقط ، فلما رأى سعد رضي الله عنه فيه صلاحا تركه لأن التعزير ربما يسامح عنه ، والله سبحانه أعلم .

٣- قدر الشرب الموجب للحد

ثم اختلف الفقهاء في قدر الشرب الموجب للحد ، فذهب الأئمة الثلاثة والإمام محمد رحمهم الله تعالى إلى أن شرب كل مسكر موجب للحد ، سواء شرب الرجل منه قليلا ، أو كثيرا ، وسواء سكر منه أولا ، فيحد الرجل بشرب قطرة من أحد الأشربة المسكرة ، وهو قول الحسن ، وعمر بن عبد العزيز ، وقتادة ، والأوزاعي كما في المغنى لابن قدامة ١٠ : ٣٢٨ .

وأما أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، رحمهما الله تعالى فالحكم يختلف عندهم باختلاف الأشربة ، والأشربة عندهما على ثلاثة أقسام :

(١) الخمر ، وهى النقي من ماء العنب إذا اشتد ، وغلا ، وقذف بالزبد ، (ولا يشترط أبو يوسف قذف الزبد ، ويكتفى بالشدة والغليان) .

فحكم هذا القسم فقط أنه محرم قليلا وكثيره ، ويجب الحد بشربه مطلقا ، سواء كان القدر المشروب قليلا ، أو كثيرا ، وسواء أسكر أولا . ففى هذا القسم فقط يتفق أبو حنيفة وأبو يوسف مع الجمهور .

(٢) الأشربة الثلاثة المحرمة الأخرى (١) ، وهى :

(الف) الطلاء ، وهو عصير العنب إذا طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه .

(ب) نقيع التمر ، المسمى بالسكر ، وهو النقي من ماء التمر .

(١) وقد أخطأ الأستاذ المرحوم عبد القادر عوده فى "التشريع الجنائى الاسلامى" ص ٤٩٨ ج ٢ حيث ذكر أن هذه الأشربة الثلاثة أيضا تسمى خمرًا عند أبى حنيفة رحمه الله ، فليتنبه .

(ج) نقيع الزبيب ، يعنى هو الماء النقي الذى ألقى فيه الزبيب أياما حتى اشتد وغلا .

وحكمها أنها يحرم شربها مطلقا ، سواء كان القدر المشروب قليلا أو كثيرا ، ولكن لا يجب الحد على شاربها حتى يسكر ، فإن أسكر منها وجب عليه الحد . كما فى كتاب الأشربة من الهداية ، وفتح القدير ٨ : ١٥٩ و ١٦٠ .

(٣) الأنبذة والأشربة الأخرى غير الأربعة السابقة ، مثل نبيذ التمر أو الزبيب المطبوخ أدنى طبخة ، أو عصير العنب المطبوخ الذى ذهب ثلثاه ، وكذلك نبيذ العسل ، والتين ، والحنطة ، والشعير ، والحبوب الأخرى .

وحكم هذا القسم عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، رحمهما الله أنه لا يحرم شرب القليل منها إذا شربه الرجل بقصد التقوى ، أو التداوى ، من غير أن يقصد منه لهوا ، أو طربا ، وإنما يحرم منها القدر المسكر . وهل يحد من سكر منه ؟ فيه عن الشيخين روايتان ، الأولى أنه لا يحد شاربه ، وإن سكر ، فيقول صاحب الهداية فى كتاب الأشربة : « ما يتخذ من الحنطة والشعير والعسل والذرة حلال عند أبي حنيفة ، ولا يحد شاربه عنده ، وإن سكر منه » . راجع فتح القدير ٨ : ١٦٠ .

والرواية الثانية عنها : أنه يحد من سكر من هذه الأشربة أيضا ، وهى الرواية التى ذكرها صاحب الهداية بعد ذلك بنحو صفحة ، فقال : « وهل يحد فى المتخذ من الحبوب إذا سكر منه ؟ قيل : لا يحد ، وقد ذكرنا الوجه من قبل ، قالوا : والأصح أنه يحد » وهذه الرواية رجحها ابن الهمام أيضا فى كتاب الحدود من فتح القدير ٤ : ١٨٤ ، وهى التى أفتى بها مشايخ الحنفية ، ورجحها ابن عابدين فى رد المختار ٣ : ٢٢٥ تحت قول الدر المختار : « أو سكر من نبيذها » .

وليس تصحيح هؤلاء المشايخ لوجوب الحد اختيارا منهم لقول محمد فى هذا القسم ، كما يتوهم من عبارة الهداية ورد المختار ، ولكنه رواية عن أبي حنيفة نفسه ، لأن محمدا رحمه الله قال فى باب حد السكران من كتاب الآثار ص ١٠٩ : « نرى الحد على السكران من نبيذ كان أو غيره ثمانين جلدة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله » .

فتلخص أن مذهب أبي حنيفة وجوب الحد فى الخمر مطلقا ، وفى سائر الأشربة غيرها إذ أسكرت ، لا قبل الإسكار ، والجمهور على وجوب الحد فى الأشربة المسكرة .

٤٢١٩- **وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي** ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا شعبة ، حدثنا قتادة ، قال : سمعت أنسا يقول : أتى رسول الله ﷺ برجل ، فذكر نحوه .

٤٢٢٠- **حدثنا محمد بن المنفى** ، حدثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك : أن نبي الله ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال ، ثم جلد أبو بكر أربعين ، فلما كان عمر ، ودنا الناس من الريف والقرى ، قال : ما ترون في جلد الخمر ؟

مطلقا ، سواء سكر منها الشارب أولا .

استدل الجمهور بالأحاديث التي تحرم القليل من كل مسكر ، ولما كانت الأشربة المسكرة في معنى الخمر حرمة ، كانت في معناها في وجوب الحد . وحجة أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في شرب غير المسكر من غير الخمر شبهة ، لأنه لم يرو في شيئي من الأحاديث أن رسول الله ﷺ حد رجلا في غير خمر إلا وهو سكران . وإن الحدود لا تثبت بالقياس ، فلا يحسد شار بها إلا إذا سكر منها ، وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . وقد أطال المحقق ابن الهمام رحمه الله في تحقيق هذه المسئلة ، وأيد قول الإمام أبي حنيفة في عدم وجوب الحد على شارب غير الخمر إلا إذا سكر ، وقول الجمهور في حرمة الأشربة المسكرة مطلقا ، قليلها وكثيرها . فمن شاء فليراجع كتاب الحدود من فتح القدير ٤ : ١٨١ إلى ١٨٤ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

استطراد

حكى الحافظ ابن حجر رحمه الله عن علي بن خشرم قال : « قلت لو كيع : رأيت ابن علي شرب النبيذ حتى يحمل على الحمار يحتاج من يرده ، فقال وكيع : إذا رأيت البصري يشرب النبيذ فاتهمه ، وإذا رأيت الكوفي يشربه فلا تتهمه ، قلت : وكيف ذلك ؟ قال : الكوفي يشربه تدبنا ، والبصري يتركه تدبنا » راجع له ترجمة إسماعيل ابن علي في تهذيب التهذيب ١ : ٢٧٨ .

قوله : « ودنا الناس من الريف والقرى » الريف : أرض الزرع والخصب ، يقال : أرافت الإبل رباعيا ، أي أخصبت ، ورافت الماشية ثلاثيا ، إذ ارجعت الريف ، وجمع الريف أرياف . ومعنى هذه الفقرة أنه لما فتحت الشام وغيرها ، وكثرت الكروم والنخيل ، وجعل الناس يسكنون بقرب منها ، أكثروا في شرب الخمر ، فاستشار عمر الناس

فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن تجعلها كأخف الحدود ، قال : فجلده عمر ثمانين

٤٢٢١- حدثنا محمد بن المنفى ، حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا هشام بهذا

الإسناد مثله .

٤٢٢٢- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وعلى بن حجر ، قالوا :

حدثنا إسماعيل - وهو ابن علية - عن ابن أبي عروبة ، عن عبد الله الداناج ، ح وحدثنا
إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي - واللفظ له - أخبرنا يحيى بن حماد ، حدثنا عبد العزيز بن المختار ،
حدثنا عبد الله بن فيروز ، مولى ابن عامر ، الداناج ، حدثنا حضيف بن المنذر أبو ساسان ،

في التشديد في العقوبة . هذه خلاصة ما حكاه الأبى في شرحه ٤ : ٤٧١ و ٤٧٢ عن القرطبي ،
ومثله فسرہ النووي رحمہم اللہ تعالی .

قوله : " فقال عبد الرحمن بن عوف " وأخرج مالك في أشربة الموطأ (ص ٣٥٧)

عن ثور بن زيد الدبلي : « أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها رجل ، فقال له علي
ابن أبي طالب : « نرى أن تجلده ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا
هذى افتري » . ولا تعارض بين الخبرين فإنه أشار عليه بثمانين كل من عبد الرحمن بن عوف ،
وعلى رضي الله عنهما .

قوله : " عن عبد الله الداناج " اسمه عبد الله بن فيروز الداناج ، وهو مولى ابن عامر

كما سيأتي في السند التالي بعد هذا الإسناد ، والداناج معرب " دانا " وهو بالفارسية : العالم
أو العاقل ، قال أبو زرعة : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في
الثقات ، كذا في التهذيب ٥ : ٣٥٩ ، وتكلم عليه الطحاوي في شرح معاني الآثار
٢ : ٧٨ .

قوله : " عبد الله بن فيروز " بفتح الفاء ، وبكسرهما ، وضم الراء ، كذا في المغني

ص ٦١ ، ومثله في إعجام الأعلام ص ١٦٦ .

قوله : " حضيف بن المنذر " بضم الحاء ، وفتح الضاد المعجمة ، أبو ساسان البصري ،

كان صاحب راية على يوم صفين ، ثم ولاه اصطخر ، وكان من سادات ربيعة ، ولا يعرف
في الرواة حضيف بالضاد المعجمة غيره ، وثقه النسائي والمجلى ، وذكره ابن حبان في

قال : شهدت عثمان بن عفان ، وأتى بالوليد .

الثقات ، وقال ابن سعد : كان قليل الحديث ، أدرك سليمان بن عبد الملك ، كذا في التهذيب ٢ : ٣٩٥ .

وحديثه هذا أخرجه أيضا أبو داود في الحدود ، باب الحد في الخمر ، رقم ٤٤٨٠ و ٤٤٨١ وابن ماجه في الحدود ، باب حد السكران ، رقم ٢٥٧١ ، والبيهقي في سننه ٨ : ٣١٦ .

قوله : " وأتى بالوليد " يعنى الوليد بن عقبة رضي الله عنه ، وهو ابن لعقبة بن أبي معيط الذى كان من رؤساء قريش ، وأسر يوم بدر ، فقتله النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسلم الوليد بن عقبة وأخوه عمارة يوم الفتح ، فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا إلى بنى المصطلق ، ويقال : إنه نزل فيه قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الخ » فى قصة مشهورة ليس هذا موضع بسطها . ونشأ الوليد بعد ذلك فى كنف عثمان ، رضى الله عنها ، لأنه كان أخا لأمه ، إلى أن استخلف ، فولاه الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص ، وكان الوليد شجاعا شاعرا جوادا ، كما فى الإصابة ٣ : ٦٠٣ .

وكان الوليد ولاءه عمر رضي الله عنه الجزيرة ، فحدث بينه وبين بنى تغلب عداوة ، لأنه ما كان يقبل منهم إلا الإسلام ، فخاف عمر رضي الله عنه أن يخرج عليه بنو تغلب ، فعزله ، ثم ولاءه عثمان رضي الله عنه الكوفة ، ويقول الطبرى فى تاريخه ٣ : ٢٢٥ : « وكان أحب الناس فى الناس ، وأرفقهم بهم ، فكان كذلك خمس سنين ، وليس على داره باب » ، ويقول ابن كثير فى البداية والنهاية ٧ : ١٥١ : « فأقام بها خمس سنين ، وليس على داره باب ، وكان فيه رفق برعيته » . حتى لما عزلته عثمان رضي الله عنه بسبب قصة الباب تفجع عليه الأحرار والعبيد ، وكانت الولائد يقلن ، وعليهن الحداد :

وجاءنا مجوعاً سعيد

يا وينا قد عزل الوليد

فجوع الإماء والعبيد

ينقص فى الصاع ولا يزيد

(حكاه الطبرى فى تاريخه ٣ : ٣٣٠ و ٣٣١ ، والحافظ فى مناقب الفتح ٧ : ٥٧ وابن عبد البر فى الاستيعاب) .

قد صلى الصبح ركعتين ، ثم قال : أزيدكم ؟ فشهد عليه رجلان ، أحدهما حمران ، أنه شرب الخمر ، وشهد آخر أنه يتقياً ، فقال عثمان .

قوله : " قد صلى الصبح ركعتين " وقد ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب ٣ : ٥٩٨ من نفس طريق عبد العزيز بن المختار أنه صلى أربعاً ، ولكنه لم يذكر الرواة قبل عبد العزيز ، والصحيح المعروف في حديث مسلم أنه صلى ركعتين ، وأما أبو داود وابن ماجه فلم يذكرهما قصة صلاة الصبح ، ولا شك أن رواية مسلم راجحة على رواية الاستيعاب ، على أنه يستبعد أن يصلي الرجل في الفجر أربع ركعات ، وفي القوم أمثال ابن مسعود ، كما صرح به ابن عبد البر ، ولا ينبغي أن ينهونه عليه .

قوله : " أزيدكم ؟ " حمله الطاعنون فيه على أنه كان سكران ، فقال ذلك من أجل السكر ، ومن اعتذر له قال : إنه نسي العدد ، ولم يكن سكران ، والله أعلم .

قوله : " أحدهما حمران " بضم الحاء ، وهو ابن أبان ، مولى عثمان بن عفان وحاجبه ، وهو من تابعي أهل المدينة ومحدثيهم ، وكان كثير الحديث ، لكن قال ابن سعد : لم أرهم يحتجون بحديثه ، ولكن روى له الجماعة ، وكان أحد العلماء الجللة أهل الوجاهة والرأى والشرف . ويقال : إنه أفضى سرا أسراً إليه عثمان ، فغضب عليه عثمان من أجل ذلك ونفاه ، وراجع التهذيب ٣ : ٢٤ و ٢٥ .

قوله : " أنه شرب الخمر " وقد أورد الطبري عدة روايات على أن الوليد لم يكن يشرب الخمر ، وإنما دسه عليه بعض أعدائه . وخلاصة ما ذكره أن زهير بن جندب ، ومورع بن أبي مورع ، وشبيل بن أبي الأزدي كانوا فتياناً في الكوفة قتلوا ابن الحيسان الخزاعي ، فقتلهم الوليد بن عقبة قصاصاً ، فحقد عليه آباءهم ، وهم : جندب ، وأبو مورع ، وأبو زينب ، فكانوا يرتقبون فرصة للثورة على الوليد بن عقبة عليه السلام .

وكان الوليد يتردد إليه أبو زبيد ، وهو رجل من نصارى بني تغلب الذين كان الوليد أميراً عليهم زمن ولايته للجزيرة في عهد عمر عليه السلام ، ولم يزل الوليد به حتى أسلم وحسن إسلامه ، فاتهمه جندب ، وأبو مورع ، وأبو زينب بأنه يشار به الخمر ، وأثاروا عليه الناس ، حتى دخلوا يوماً بيته ، ولم يكن له باب ، ففاجئوه ، فنفى شيئاً ، فأدخله تحت السرير ، فأدخل بعضهم يده ، فأخرجه ، فإذا طبق عليه تفاريق عنب ، وإنما نحاه الوليد

استحياء من أن يروا طبقه ليس عليه إلا تفاريق غيب . فقام الناس ، ولاموا جندبا ، وأبا مورع ، وأبازينب ، وسبوهم ، ولعنوهم من أجل قذف الأمير بما ليس فيه .

فازداد هؤلاء حقدا على الوليد من أجل ذلك ، واجتمعوا على رأى ، وتغفلوا الوليد يوما ، وهو نائم في بيته مع أهله ، ولم يكن على بيته باب ، فأخذوا خاتمه من يده ، وذهبوا إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ومعهم نفر ممن يعرفهم عثمان رضي الله عنه فشهدوا عليه بشرب الخمر ، فدعا عثمان رضي الله عنه الوليد بن عقبة ، وسأله عن ذلك ، فقال : « يا أمير المؤمنين ! أنشدك الله ، فوالله إنها لخصبان موتوران » فقال عثمان رضي الله عنه « لا يضررك ذلك ، وإنما نعمل بما يتهى إلينا ، فمن ظلم ، فالله ولي انتقامه ، ومن ظلم فالله ولي جزائه » .

وكان عثمان رضي الله عنه مترددا في مبدء الأمر في إقامة الحد على الوليد ، كما يظهر من رواية عبيد الله بن عدى بن الخيار عند البخارى في مناقب عثمان (رقم ٣٦٩٦) ، ولكنه لما شهد عليه الشهود أقام عليه الحد ، وقال للوليد : « نقيم الحدود ، ويؤء شاهد الزور بالنار ، فاصبر يا أخى » . راجع تاريخ الأمم والملوك للطبرى ٣ : ٣٢٦ إلى ٣٣٠ .

واستنكر الحافظ ابن عبد البر رحمه الله هذه الروايات لضعف إسنادها ، ورجح رواية أبى ساسان ، وأنه أقيم عليه الحد حقا .

ولكن الذى يظهر لهذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أنه لا ينبغي القطع ببطلان روايات الطبرى ، ولا بأن الوليد كان شرب الخمر في نفس الأمر ، وذلك لوجوه :

١- إن رواية صحيح مسلم إنما تدل على أن الوليد أقيم عليه الحد بشهادة شهود ، ولا تدل على شرب الخمر في نفس الأمر ، وإن الإمام إنما يعمل بظاهر الشهادات ، وإن عمله في إقامة الحد على رجل لا يستلزم أن يكون الرجل جانيا في الواقع ، كما هو مقتضى قوله عليه الصلاة والسلام « ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من الآخر » فرواية مسلم لا تنافي في روايات الطبرى إلا في أن حمران كان أحد الشهود ، وهو ثقة ، ولكن لم يذكر اسم حمران في الشهود إلا في هذه الرواية ، ولا يستبعد أن يكون أحد الرواة ، مثل عبد الله الداناج الذى تكلم فيه الطحاوى ، وهم في تسميته ، وقدمنا مرارا أن وهم الراوى في بعض أجزاء الرواية لا ينافي في كون الرواية صحيحة من حيث المجموع . وإن نسبة الوهم إلى بعض الرواة في هذا الجزء البسيط من القصة أهون من نسبة اختلاق القصة الطويلة التى ذكرها الطبرى إلى روايتها ، وهم أكثر من واحد .

٢- إن روايات الطبري أوفق بسير الصحابة ، والوليد بن عقبة رضي الله عنه من الصحابة الذين حسن إسلامهم ، وكان له من المناقب أيام إمرته ما ذكرنا في ترجمته آنفا .

٣- إن الوليد بن عقبة تربى في كنف عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وبستبعد من مثله أن يتعاطى مثل هذه الفضائح ، وإن روايات الطبري تبين له عذرا في ذلك .

٤- قد ذكرنا في ترجمة الوليد أنه لم يكن على منزله باب ، وظاهر أن ذلك لكثرة من يأتيه من الناس لحاجاتهم . وإن الرجل إذا كان شريب خمر ، فإنه لا يترك أبوابه مفتوحة لكل من يقتحم عليه ، وإنما يهتم بأن تنهيا له خلوة لا يتدخل أحد فيها . فروايات الطبري تؤيدها الدراية أيضا .

٥- قد أخرج عمر بن شبة في أخبار المدينة ٣ : ٩٧٢ عن أبي الضحى ، قال : « كان أبو زينب الأسدي ، وأبو مروع يلتمسان عثرة الوليد » ثم ذكر أنها رأيا الوليد يقبض فزعا خاتمه ، وذهبا إلى عثمان ، ثم قال : « فشهدوا عليه - أبو زينب ، وأبو مروع ، وجندب الأسدي ، وسعد بن مالك الأشعري » فذكر أن الوليد إنما حد بسبب هؤلاء الذين كانوا يلتمسون عثرته ، ولم يذكر حمران في الشهود . فهذا مما يؤيد روايات الطبري ، وسنده حسن ، وقد أشار إلى هذه الرواية الحافظ في الفتح ٧ : ٥٧ وحسن إسنادها .

٦- وأخرج عمر بن شبة ٣ : ٩٧٤ أيضا عن خالد بن سعد ، قال : « لما ضرب عثمان الوليد الحد ، قال : أبصرتنى اليوم بشهادة قوم ليقتلنك عاما قابلا » .

٧- ثم الذى يظهر أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه لم يزل يشك في صحة شهادة الشهود على الوليد ، ويتبين ذلك مما كتبه إلى أهل الكوفة بعد عزل الوليد فقد . أخرج ابن شبة في أخبار المدينة ٣ : ٩٧٤ عن سلمة بن أبي اليقظان ، قال : « لما وثى عثمان رضي الله عنه سعيد بن العاص الكوفة كتب إلى أهلها : من عبد الله عثمان أمير المؤمنين إلى أهل الكوفة ، سلام ، أما بعد ، فإني استعملت عليكم الوليد بن عقبة ، حتى تولت منعمته ، واستقامت طريقته ، وكان من صالحى أهله ، وأوصيته بكم ولم أوصكم به ، فلما بذل لكم خيريه ، وكف عنكم شره ، وغلبتكم علاقته ، طعتم في سريره ، والله أعلم بكم وبه إلخ » .

فهذه الروايات والقرائن كلها تؤيد روايات الطبري وأما ضعف إسناد روايات الطبري ، فإن الراوى الضعيف لا يكذب أو يخطئ دائما ، قريبا تقبل روايته إذا تأيدت بقرائن ، كما تقرر في أصول الحديث ، وإن ما يرفع الملام عن أحد من الصحابة ، بعد

إنه لم يتقيأها حتى شربها ، فقال : يا على ! قم فأجلده ، فقال على : قم يا حسن !
تأييد هذه القرائن ، لا يقطع ببطلانه لمجرد ضعف إسناده ، والله سبحانه أعلم .

وجوب الحد بقيئ الخمر

قوله : " إنه لم يتقيأها حتى شربها " فيه حجة للإمام مالك رحمه الله تعالى في أن الشهادة بتقيؤ الخمر مثبتة للشرب ، وموجبة للحد ، كما في شرح الأبي ٤ : ٤٧٤ ، وهو رواية عن أحمد ، قواها ابن قدامة بالدلائل في المغني ١٠ : ٣٣٢ ، وقال المرادوي في الإنصاف ١٠ : ٢٣٤ : « هذا المذهب ، على ما اصطلاحناه في الخطبة » ولكن قيده بما إذا وجد سكران .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي رحمهما الله : إن الشهادة بتقيؤ الخمر غير كافية لإثبات الحد ، لاحتمال أن يكون مكرها في الشرب ، أو مضطرا ، فلا يثبت الحد عندهما إلا إذا شهدا بمعاينته حالة الشرب ، وراجع للمذهب الحنفية فتح القدير ٤ : ١٨٤ ، ورد المختار ٣ : ١٨٠ ، والمذهب الشافعية نهاية المحتاج ٨ : ١٤ .

استدل المالكية والحنابلة بحديث الباب ، فإن عثمان رضي الله عنه حد الوليد بن عقبة بشهادة القتيبي ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة .

وأجاب عنه شيخنا التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١١ : ٦٨١ بما أورده الحافظ في الفتح ٧ : ٥٧ من رواية أبي الضحى عند عمر بن شبة في أخبار المدينة ، أنه شهد عليه أبو زينب ، وأبو مروع ، وجندب بن زهير ، وسعد بن مالك الأشعري ، وما أورده عن مروج المسعودي : « أن عثمان قال للذين شهدوا : وما يدريكم أنه شرب الخمر ؟ قالوا : هي التي كنا نشربها في الجاهلية » ، فيقول شيخنا رحمه الله : « فثبت بهذه الروايات أن الشهادة كانت تامة ، ولم تكن الحاجة ماسة إلى الشهادة بالتقيؤ ، فعثمان اعتبرها مؤيدة فقط ، والتأييد بها صحيح ، فارتفع الإشكال » .

ولكن هذا الجواب من شيخنا رحمه الله غير صحيح ، فإن هؤلاء الشهود أيضا لم يشهدوا إلا بالتقيؤ . أما رواية أبي الضحى ، فقد وقع فيها عند ابن شبة في أخبار المدينة ٢ : ٩٧٢ : « كان أبو زينب الأسدي ، وأبو مروع يلتمسان عثرة الوليد ، فجاء يوما ، ولم يحضر الصلاة ، فسألا عنه ، وتلطفا ، وحتى علما أنه يشرب ، فاقتحما الدار ، فوجداه

يقيتي ، فاحتملاه وهو سكران ، فوضعا على سريره . . . فشهدوا عليه - أبو زينب ، وأبو مروع ، وجندب الأسدي ، وسعد بن مالك الأشعري . فهذه الرواية صريحة في أنهم لم يعاينوه في حالة الشرب وإنما رأوه يقيتي فشهدوا بذلك .

وأما رواية المسعودي ، فنصها هكذا : « فهاجم عليه (يعني الوليد) جماعة من المسجد منهم أبو زينب بن عوف الأزدي ، وجندب بن زهير ، وغيرهما ، فوجدوه سكران مضطجعا على سريره لا يعقل ، فأيقظوه من رقدته ، فلم يستيقظ ، ثم تقايا عليهم ما شرب من الخمر ، فانتزعوا خاتمته من يده ، وخرجوا من فورهم إلى المدينة ، فأتوا عثمان بن عفان ، فشهدوا عنده على الوليد أنه شرب الخمر ، فقال عثمان : وما يدريكما أنه شرب خرا ؟ فقالا : هي التي كنا نشر بها في الجاهلية إلخ » راجع مروج الذهب للمسعودي ١ : ٣٤٥ .

ففي كلتا الروايتين صراحة بأن الشهود لم يعاينوه إلا سكران يقيتي . أما رواية المسعودي . فلا عبرة بها في الأحكام ، لأنها غير مسندة ، وفيها من تفاصيل هذه القصة ما يردده الروايات الصحيحة . وأما رواية عمر بن شبة ، فحسنة الإسناد ، كما صرح به الحافظ في الفتح ٧ : ٥٧ وهي حجة للملكية ، والحنابلة ، دون من يخالفهم . وإنما تسامح شيخنا التهانوي رحمه الله لأن " أخبار المدينة " لم تكن مطبوعة في عهد تأليفه ، وإنما اعتمد على ما حكى عنه الحافظ في الفتح ، ولكنه اختصر الرواية اختصارا ، والأمر كما رأيت .

فتبين مما ذكرنا أن عثمان بن عفان رضي الله عنه إنما حد الوليد بشهادة قتيبي الخمر ، ووافقه على رضي الله عنه ، ومن هنا يقول الإمام النووي رحمه الله تحت هذا الحديث رغم كونه شافعيًا :

« هذا دليل للمالك وموافقيه في أن من تقيا الخمر يحسد حد الشارب ، ومذهبنا أنه لا يحسد بمجرد ذلك ، لاحتمال أنه شربها جاهلا كونها خرا ، أو مكرها عليها ، أو غير ذلك من الأعذار المسقطة للحدود . ودليل مالك هنا قوي ، لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد ابن عقبة المذكور في هذا الحديث . وقد يجب أصحابنا عن هذا بأن عثمان رضي الله عنه علم شرب الوليد ، فقصي بعلمه في الحدود . وهذا تأويل ضعيف ، وظاهر كلام عثمان يرد على هذا التأويل ، والله أعلم . »

وقد حكى شيخنا السهارنفوري رحمه الله عبارة النووي هذه في بذل المجهود ٥ : ١٥٧ ولم يعقبها بشيء ، مما يدل على موافقته عليها .

واستدل المالكية والحنابلة أيضا بقضاء عمر على قدامة بن مظعون رضى الله عنهما ، فإنه حده بشهادة القتيبي :

أخرج البيهقي في سننه ٨ : ٣١٥ عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، و كان أبوه شهد بدوا : « أن عمر رضي الله عنه استعمل قدامة بن مظعون على البحرين ، وهو خال حفصة وعبد الله بن عمر ، فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر ، فقال : يا أمير المؤمنين ! إن قدامة شرب ، فسكر ، وإني رأيت حدا من حدود الله حقا على أن أرفعه إليك . فقال عمر رضي الله عنه : من شهد معك؟ قال : أبو هريرة ، فدعا أبا هريرة فقال : بيم تشهد؟ فقال : لم أره شرب ، ولكني رأيته سكران بقيتي : فقال عمر رضي الله عنه : لقد تنطعت في الشهادة فقال أبو هريرة : إن كنت تشك في شهادتنا فأرسل إلى ابنة الوليد فاسألها ، وهي امرأة قدامة ، فأرسل عمر إلى هند بنت الوليد ينشدها ، فأقامت الشهادة على زوجها ، فقال عمر لقدامة : إني حادك فأمر عمر رضي الله عنه بقدامة ، فجلد ، ومثله في مصنف عبد الرزاق ٩ : ٢٤٠ (رقم ١٧٠٧٦) .

وقال البيهقي بعد سرد هذه الرواية : « وحين حده يحتمل أن يكون ثبت عنده شربه بإقراره أو شهادة آخر على شربه مع الجارود » ثم أخرج عن ابن سيرين أنه شهد عليه علقمة أيضا . ولكن أخرج عمر بن شبة في أخبار المدينة ٣ : ٨٤٤ هذه الرواية من طريق مسعود ابن واصل ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، وذكر فيها أن علقمة قال في شهادته : « ما رأيته يشربها ، ولكني رأيت يمجها » فقال عمر رضي الله عنه : « ما مجها حتى شربها » وأخرج أيضا من طريق محمد بن عباد بن موسى العكلى ، عن هشيم ، عن المغيرة ، عن الشعبي وغيره ، أن الجارود جاء بعلقمة الخصى شاهدا : « فشهد أنه رآه قاءها ، فقال عمر رضي الله عنه : ما قاءها حتى شربها » ومن طريق محمد بن سنان ، عن شريك ، عن المغيرة ، عن الشعبي ، وفيه : « فإني أشهد أني رأيته بقيتي الخمر ، قال : فن قاءها فقد شربها » .

وعلى كل ، فلم يتم نصاب الشهادة على الشرب ، وإنما شهد الجارود بالشرب ، وأبو هريرة وعلقمة بالقيتي . وأما شهادة امرأة قدامة ، فإنها لم تكن إلا للتأييد ، فإن شهادة النساء لا تقبل في الحدود . فظهر أن عمر رضي الله عنه حد قدامة بالشهادة على القتيبي . فاجتمع على ذلك ثلاثة من الخلفاء الراشدين : عمر ، وعثمان ، وعلى رضى الله عنهم أجمعين .

وأما ما عارضه به الحنفية والشافعية من الأحاديث الدالة على درء الحدود بالشبهات ، فإن هؤلاء الخلفاء الثلاثة كلهم كانوا عالمين بها ، عاملين عليها ، فليست أفضيتهم هذه

فاجلده ، فقال الحسن : ول حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه ، فقال : يا عبد الله بن

معارضة لتلك الأحاديث ، وإنما هي مفسرة لها ، وذلك أنه لا تصلح كل شبهة أن تكون دائرة للحد ، وإلا لتعطلت الحدود رأسا ، وإنما المراد الشبهة المعتبرة . فأما شبهة الإكراه ، أو الاضطرار فمحتملة في شهادة الشرب أيضا . وإنما تعتبر هذه الشبهة دافعة إذا أقر الشارب بشربه ، واعتذر بأنه كان مضطرا ، أو مكرها ، وأيد بذلك بدلائل وقرائن ، بما يورث الشبهة الحقيقية في نفس القاضي ، فحينئذ يجوز أن يتركه من أجل هذه الشبهة .

فأما إذا كان الرجل ينكر الشرب رأسا ، وشهد الشهود بأنهم رأوه يقيى الخمر ، وتأيد ذلك اليوم بشهادة طبية مثلا ، بأن ما خرج من بطنه هو الخمر ، فاحتمال الإكراه والاضطرار في مثله ، مع أن المشهود عليه لا يعتذر بذلك أصلا ، احتمال مخالف للدلائل ، لا ينبغي أن يعتبر بمثله في درء الحد .

فقول المالكية والحنابلة في هذا الباب قول مؤيد بقضايا الخلفاء الراشدين ، وبالنظر العقلي ، وهو أوفق بمصالح الأمة ، لاسيما في زماننا الذي كثر فيه الفساد .

ومن أجل ذلك رجحه النووي من الشافعية ، ولم يعقب عليه الشيخ السهارنفوري من الحنفية ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " ول حارها من تولى قارها " القار ، فاعل من القر ، وهو البرد ، وهو كناية عن الخير والهيئ ، كما أن الحار كناية عن الشر والشدة ، والمراد : ول شرها من تولى خيرها ، أو أول صعبها من تولى سهلها ، وراجع لسان العرب ٥ : ٢٥٢ و ٦ : ٣٩٢ .

وأصل هذه الكلمة من قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، حين بلغه عن أبي مسعود البدرى رضي الله عنه أنه يفتي ، فقال له : « بلغني أنك تفتي ، ول حارها من تولى قارها » كما في النهاية لابن أبي عمير ٣ : ٢٧١ ، وضربت الكلمة مثلا لكل من أراد أن يتولى الخير ، ويكفيه غيره الشر ، وراجع كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٢٧ ، رقم ٧٠٢ ، باب التحذير من الأمر يخاف فيه العطب ، ومجمع الأمثال للميداني ٢ : ٣٦٩ والمستقصى للزنجشري ١ : ٤٩ .

والمراد من الحار في كلام الحسن رضي الله عنه : إقامة الحد ، ومن القار : الخلافه ، قال النووي : « أى كما أن عثمان وأقاربه يتولون هنيئ الخلافه ، ويختصون به ، يتولون

جعفر ! قم ، فاجلده ، فجلده ، وعلى يعد ، حتى بلغ أربعين ، فقال : أمسك ، ثم قال : جلد النبي ﷺ أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلى .

زاد على بن حجر في روايته : قال إسماعيل : وقد سمعت حديث الداناج منه ، فلم أحفظه .

٤٣٢٠- حدثني محمد بن منهال الضرب ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا سفيان الثوري ، عن أبي حصين .

نكدها ، وقاذوراتها ، ومعناه : ليتول هذا الجلد عثمان بنفسه ، أو بعض خاصة أقاربه الأدين . وكان عثمان رضي الله عنه إنما فوض إقامة الحد إلى علي رضي الله عنه تكريماً له ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " حتى بلغ أربعين " وقد أخرج البخاري في مناقب عثمان (رقم ٣٦٩٨) عن عبيد الله بن عدي بن الحيار في قصة طويلة قال فيها عثمان رضي الله عنه : « أما ما ذكرت من شأن الوليد ، فسنأخذ فيه بالحق إن شاء الله ، ثم دعا علياً ، فأمره أن يجلد ، فجلده ثمانين . »

ويمكن الجمع بينهما بما أخرجه الطحاوي وغيره أنه جلد أربعين بسوط له رأسان ، فن الرواة من نظر إلى عدد الضربات ، ومنهم جمع عدة ما ضرب به الوليد . وهذا مؤيد لما أسلفنا في دلائل الحنفية من توجيه أحاديث الأربعين .

قوله : " وكل سنة " وهذا أحب إلى وقد أسلفنا في مسألة مقدار حد الشارب أن المراد منه على قول الحنفية أن ضرب ثمانين بسوط واحد ، وضرب أربعين بسوطين أو نعلين ، كلاهما سنة ، والأخير أحب إلى علي رضي الله عنه ، لأنه لم ير رسول الله ﷺ يضرب الشارب إلا بهذا الطريق . والله أعلم .

قوله : " قال إسماعيل " حاصله أن إسماعيل ابن علية سمع هذا الحديث عن الداناج من غير واسطة ، ثم سمعه بواسطة ابن أبي عروبة ، ولكنه لم يحفظ ما سمعه بلا واسطة ، فكان يروى ما سمعه بواسطة ابن أبي عروبة .

قوله : " عن أبي حصين " بفتح الحاء ، وكسر الصاد ، كما في شرح النووي ، والخلاصة للحزرجي ، واسمه عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي ، من أنبات تابعي أهل الكوفة

عن عمير بن سعيد ، عن علي ، قال : ما كنت أقيم على أحد حدا فيموت فيه ، فأجد منه في نفسي إلا صاحب الخمر ، لأنه إن مات ودبته ، لأن رسول الله ﷺ لم يسنه .

المعروفين بالعلم والورع . قال عبد الرحمن بن مهدي : أربعة من أهل الكوفة لا يختلف في حديثهم ، فمن اختلف عليهم فهو مخطئ ، منهم أبو حصين ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة حافظ ، وراجع التهذيب ٧ : ١٢٦ .

قوله : " عن عمير بن سعيد " الصحيح أنه مصغر هكذا ، وأبوه سعيد ، لاسعد ، كما حققه النووي والحافظ ، وهو النخعي الصهباني (بضم الصاد) ، أبو يحيى الكوفي ، من ثقات التابعين ، ويقال : له عندهم حديث واحد عن علي في حد شارب الخمر ، ولكن ذكر الحافظ أن له حديثا آخر عن علي ، وله عن غير علي روايات ، وجهله ابن حزم ، وتعقب عليه الحافظ في التهذيب ٨ : ١٤٦ .

وحديثه هذا أخرجه أيضا البخاري في الحدود ، باب الضرب بالجريد والنعال ، رقم ٦٧٧٨ ، وأبو داود في الحدود ، باب حد السكران ، رقم ٢٥٦٩ .

قوله : " فأجد منه " بالرفع معطوف على قوله " أقيم " ووقع عند البخاري : " ما كنت لأقيم . . . فأجد " وهو منصوب بلام الجحد . والوجد ههنا بمعنى الحزن .

قوله : " إلا صاحب الخمر " قال الحافظ في الفتح ١٢ : ٦٨ : " أي شاربها ، وهو بالنصب ، ويجوز الرفع ، والاستثناء منقطع ، أي : لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات ، ويحتمل أن يكون التقدير : ما أجد من موت أحد يقام عليه الحد شيئا إلا من موت شارب الخمر ، فيكون على هذا متصلا . قاله الطيبي . "

قوله : " إن مات ودبته " يعني : أعطيت دينه لمن يستحق قبضها .

قوله : " لم يسنه " يعني : ضرب ثمانين بسوط واحد ، وإلا فقد ثبت عنه ﷺ ضرب أربعين بنعلين ، كما أسلفنا في مسألة مقدار حد المشارب .

واخذ الشافعي رحمه الله بظاهر هذا الحديث ، فأوجب الدية فيمن مات بأسواط التعزير ، وأما في شرب الخمر ، فلو زاد الإمام على الأربعين ، ومات المضروب ، فعلى

٤٣٢١- حدثنا محمد بن المنفى ، حدثنا عبد الرحمن ، حدثنا سفيان بهذا الإسناد مثله .

باب قدر أسواط التعزير

٤٣٢٢- حدثنا أحمد بن عيسى ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو ، عن بكير بن الأشج ، قال : بينا نحن عند سليمان بن يسار إذ جاءه عبد الرحمن بن جابر ، فحدثه ، فأقبل علينا سليمان ، فقال : حدثني عبد الرحمن بن جابر .

عاقلة الإمام الدية ، وإن لم يزد على أربعين وضربه بالسوط فوات ، فكذلك . وأما إذا ضربه بغير السوط أربعين ، فلا دية عليه . هذا ما يتحصل من شرح النووي ، وفتح الباري ١٢ : ٦٨ . وقال النووي : « وقال جماهير العلماء : لا ضمان فيه ، لا على الإمام ، ولا على عاقلة ، ولا في بيت المال » . وراجع أيضا المغني لابن قدامة ١٠ : ٣٣٣ و ١٠ : ٣٤٩ .

وأما الحنفية فلا تجب عندهم الدية على الإمام في شئ من الحدود إذا مات منها المحدود ، بشرط أن يراعى الإمام أحكام إقامة الحد ، من أنه لا يقيمه إذا خاف عليه الموت بسبب شدة مرض ، أو حر ، أو برد ، ونحوه . وكذلك لا دية على الإمام في التعزير إذا لم يتجاوز قدر الضربات الذي يجوز في التعزير . فأما إذا جاوز ذلك القدر ، (يعني تسعة وثلاثين سوطا عند أبي حنيفة ، وخمسة وسبعين عند أبي يوسف) فوات المعزوم ، وجب الضمان على الإمام . وعن أبي يوسف : « أن القاضي إذا لم يزد في التعزير على مائة لا يجب عليه الضمان إذا كان يرى ذلك ، لأنه قد ورد أن أكثر ما عزروا به مائة ، فإن زاد على مائة فوات ، يجب نصف الدية على بيت المال ، لأن ما زاد على المائة غير مأذون فيه ، فحصل القتل بفعل مأذون فيه ، وبفعل غير مأذون فيه ، فيتنصف » ذكره الزيلعي ، ولكن ذكر ابن عابدين أن هذه الرواية غير معتمدة . وراجع رد المحتار ، باب التعزير ٣ : ٢٠٨ . والله أعلم .

باب قدر أسواط التعزير

قوله : « حدثني عبد الرحمن بن جابر » هو ابن جابر بن عبد الله الصخاني الأنصاري المعروف . لا يعرف له غير هذا الحديث ، وحديث آخر رواه أبو داود في منقبه على يمينه ، وثقه العجلي والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعد : في روايته ،

عن أبيه ، عن أبي بردة الأنصاري ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله . .

ورواية أخيه ضعف ، وليس يحتاج بها . ولكن أخرج عنه الجماعة ، وراجع التهذيب ٦ : ١٥٣ .

قوله : " عن أبيه " يعني : عن جابر بن عبد الله . وقد وقع في كثير من الروايات أن عبد الرحمن بن جابر رواه عن أبي بردة بغير واسطة ، ورجحه المحققون ، كالترمذي وغيره ، ومنهم من جمع بين الروایتين بأن أبا بردة حدثه بمشهد من جابر ﷺ ، فربما أدخله بينه وبين أبي بردة ، وربما رواه بغير واسطة ، ومنهم من حمله على التصحيف ، بأنه كان "عن عبد الرحمن بن جابر" فجعله بعضهم "عن عبد الرحمن ، عن جابر" ، وأطال فيه الحافظ في الفتح ١٢ : ١٧٧ ، وحقق أن مثل هذا الاختلاف لا يقدر في صحة الحديث ، لأنه كيفما دار يدور على ثقة .

قوله : " عن أبي بردة الأنصاري " هو أبو بردة ابن نيسار ، خال البراء بن عازب رضى الله عنهما ، اسمه هانئ ، وقيل : مالك ، شهد بدرا وما بعدها ، ومات في أول خلافة معاوية سنة ٤١ هـ أو ٤٢ هـ أو ٤٥ هـ بعد ما شهد مع علي ﷺ حروبه كلها . كذا في الإصابة ٤ : ١٩ .

وحديثه هذا أخرجه البخاري في المحاريب ، باب كم التعزير والأدب ٦٨٤٨ و ٦٨٤٩ و ٦٨٥٠ ، وأبو داود في الحدود ، باب في التعزير ، ٤٤٩١ ، والترمذي في الحدود ، باب ما جاء في التعزير ، رقم ١٤٦٣ ، وابن ماجه في الحدود ، باب التعزير ، رقم ٢٦٠١ ، والداري في الحدود ، باب التعزير في الذنوب ، وأحمد في مسنده ٤ : ٤٥ .

قوله : " لا يجلد " بضم الدال على أنه صيغة نفي ، وقيل : بالجزم على أنه نهي ، ويؤيده ما أخرجه للبخاري من طريق يحيى بن سليمان ، بلفظ : « لا تجلدوا فوق عشرة أسواط » .

قوله : " فوق عشرة أسواط " وفي رواية يزيد بن أبي حبيب للبخاري : « فوق عشر جلدات » . وأخرج ابن ماجه (رقم ٢٦٠٢) عن أبي هريرة ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تعزروا فوق عشرة أسواط » . وفيه عباد بن كشير الشقي ، ولكن سكت عليه الحافظ في الفتح ١٢ : ١٧٨ .

وتمسك بظاهر الحديث أحمد في رواية ، وإسحاق بن راهويه ، والليث بن سعد ، فقالوا : لا يجوز التعزير بأكثر من عشرة أسواط ، كما في المغني لابن قدامة ١٠ : ٣٤٧ وفتح الباري ١٢ : ١٧٨ .

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد في رواية : تجوز الزيادة على العشر في التعزير . ثم اختلفوا في قدر الزيادة على أقوال :

١- لا يبلغ به أدنى حد العبد ، وهو قول أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله ، فلا تجوز الزيادة عندهما على تسعة وثلاثين سوطا ، سواء كان الجاني عبدا أو حرا ، كما في رد المحتار ٣ : ١٩٤ .

٢- لا يبلغ به أدنى حد الأحرار وهو ثمانون ، في قول أبي يوسف رحمه الله ، ثم روى عنه أنه يجوز إلى تسع وسبعين ، وعنه أنه لا يجوز ما فوق خمس وسبعين ، وتنقص خمسة أسواط عن الثمانين ، وهو ظاهر الرواية عنه ، كما في رد المحتار ٣ : ١٩٤ ، وهو مذهب ابن أبي ليلى ، كما في مشكل الآثار ٣ : ١٢٦ .

٣- إذا كان الجاني عبدا فلا يبلغ في تعزيره أدنى حد العبد ، وإذا كان حرا فلا يبلغ به أدنى حد الأحرار ، وهو قول الشافعي رحمه الله ، وبما أن أدنى حد الأحرار عنده حد شرب الخمر ، وهو أربعون جلدة ، فينقص في تعزير العبد عن عشرين ، وفي تعزير الحر عن أربعين . كذا في المنهاج ، وشرحه نهاية المحتاج للمصنف ٨ : ٢٠ .

٤- لا يبلغ في كل جنابة حدا مشروعا في جنسها ، فما كان سببه الوطأ ، جاز أن يجلد مائة إلا سوطا ، لينقص عن حد الزنا ، وما كان سببه قذفا بغير الزنا ، جاز أن أن يجلد ثمانين إلا سوطا ، وهو رواية عن أحمد ، وإليها يظهر ميلان ابن قدامة في المغني ١٠ : ٣٤٧ و ٣٤٨ .

٥- الأمر في تعيين قدر الضربات موكل إلى الإمام ، أو القاضي ، بقدر شدة الجنابة وخفتها ، فيجوز له اختيار ما شاء في عدد الضربات ، بالغا ما بلغ ، فيجوز أن يزيد به على قدر الحد أيضا ، وهو مذهب مالك رحمه الله . كما في شرح اللدرير مع الصاوي ٤ : ٥٠٥ ، وحاشية الموافق على مختصر خليل ٦ : ٣١٩ بهامش مواهب الجليل . وبه قال أبو ثور ، كما في فتح الباري ١٢ : ١٧٨ . وهو رواية عن أبي يوسف فيها حكى عنه العيني في العمدة ١١ : ١٧٨ ، والطحاوي في مشكل الآثار ٣ : ١٦٦ ، وهو الذي

اختاره الطحاوى رحمه الله في شرح معاني الآثار ٢ : ٧٢ ، حيث يقول في باب الرجل يزنى بجارية امرأته : « فإن قال قائل ، أفيجوز التعزير بمائة ؟ قيل له : نعم ، قد عزر رسول الله ﷺ بمائة إلخ » وهذا القول رجحه شيخ مشايخنا الأنور قدس سره في العرف الشدى (ص ٤٢٦ باب الرجل يقع على جارية امرأته) .

ومن أجاز الزيادة على عشرة أسواط احتج بالأحاديث التي وقع فيها التعزير بأكثر من عشر جلسات ، وذلك مثل ما روى عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : « إذا قال الرجل للرجل : يا يهودى ، فاضربوه عشرين ، وإذا قال : يا مخنث ! فاضربوه عشرين إلخ » . أخرجه الترمذى في الحدود (رقم ١٤٨٧) ، وأعله بإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وضعفه ، كما ضعفه كثير من المحدثين ، ولكن الرجل وثقه أحمد ، والعجلى ، وقال ابن عدى : هو صالح في باب الرواية ، كما حكى عن يحيى بن معين : ويكتب حديثه مع ضعفه ، وقال ابن سعد : كان مصليا عابدا صام ستين سنة ، وكان قليل الحديث ، وقال الحرى : شيخ مدنى صالح له فضل ، ولا أحسبه حافظا ، كما في التهذيب ١ : ١٠٤ .

وبما أن الطحاوى رحمه الله تعالى يقول : إن ضرب شارب الخمر كان تعزيرا على عهد رسول الله ﷺ فإنه استدلل على جواز الزيادة على العشر في التعزير بما روى أن النبي ﷺ ضرب الشارب أربعين بنعلين . راجع مشكل الآثار ٣ : ١٦٤ .

وأخرج أصحاب السنن الأربعة أن النعمان بن بشير رآه رفع إليه رجل وقع على جارية امرأته ، فقال : « لأقضين فيك بقضية رسول الله ﷺ : إن كانت أحتلتها لك جلدتك مائة ، وإن لم تكن أحتلتها لك رجمتك بالحجارة ، فوجدوه أحتلتها له ، فجلده مائة » . راجع سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، رقم ٤٤٥٨ ، وسنن الترمذى ، رقم ١٤٥١ ، وسنن ابن ماجه ٢٥٥١ ، وسنن النسائى ، كتاب النكاح ، باب إحلال الفرج .

ولاشك أن هذه الجلدات كانت تعزيرا ، لأن المحصن حده الرجم ، فإذا سقط الحد لشبهة الإحلال جلد تعزيرا ، وبلغ به رسول الله ﷺ إلى مائة .

وكذلك ثبت عن كثير من الصحابة رضى الله عنهم أنهم عزرُوا بأكثر من عشرة أسواط ، كما سيأتى إن شاء الله . فثبت بهذه الأحاديث والآثار أن الزيادة على العشرة جائز في التعزير .

وأما حديث الباب ، فقد تأولوا فيه بأقوال مختلفة :

١- إن هذا الحديث محمول على التأديب الصادر من غير الولاية ، كالسيد بضرب هيدته ، والزواج امرأته ، والأب ولده ، ذكره الحافظ في التلخيص ٤ : ٧٩ عن بعض المتأخرين ، واختاره شيخنا التهانوي في إعلاء السنن ١١ : ٧٣٨ .

٢- ادعى بعضهم أن حديث الباب منسوخ بالأحاديث والآثار الدالة على الزيادة ، وتعقبه الحافظ في التلخيص بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ما لم يثبت الإجماع على خلافه ، ولم يثبت .

٣- وإن أحسن محامل هذا الحديث ما ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله ، كما حكى عنه الحافظ في الفتح ، وهو أن كلمة « حد من حدود الله » في حديث الباب ليست على معناها المصطلح عند الفقهاء ، وإنما المراد منها : حق الله تعالى وأوامره ونواهيه ، كما في قوله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) لأن تخصيص الحد بالعقوبة المقدرة من قبل الشارع اصطلاح حادث من الفقهاء ، وإن في عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية ، كبرت أو صغرت . فراد الحديث أنه لا يعزr فوق عشر جلدات إلا في معصية من المعاصي الكبيرة .

وتعقبه ابن دقيق العيد بأننا إذا أجزنا التعزير بما فوق العشرة في كل معصية ، لم يبق لنا شئ يخص المنع به ، لأن التعزير لا يشرع إلا في معصية ، وأجاب عنه الحافظ في الفتح بأن المنع يحمل على الصغائر ، وجواز الزيادة على الكبائر التي ليس فيها تقدير من قبل الشارع .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وكذلك يحتمل أن يحمل حديث الباب على ما ليس بمعصية في نفسها ، ولكنه يصير جنابة عصيان من يجب طاعته في الأمور المباحة كالإمام والوالد والزوج والأستاذ ، فإن عوقب رجل لثل هذا العصيان فلا يجاوز في ضرباته على عشرة أسواط مثل من خالف قواعد المرور في عصرنا يجوز أن يعزr الإمام ولكن بما دون عشرة أسواط ، فإن مخالفة قواعد المرور ليست بمعصية دينية في حد ذاتها ، فلا يطلق عليه « حد من حدود الله » بالمعنى الذي ورد به القرآن الكريم .

وأما ما ذكره ابن تيمية من أن إطلاق كلمة « الحد » على العقوبة المقدرة من قبل الشارع اصطلاح حادث من الفقهاء ، فيجب أن يتنبه في ذلك لنقطتين :

النقطة الأولى : أنه رحمه الله تعالى لا يريد بذلك قطعاً أن تقسم العقوبات الشرعية إلى ما هو مقرر شرعاً ، وإلى ما هو موكول إلى رأى الإمام ، شئى أحدثه الفقهاء ، كما زعمه

بعض من لا علم له من أهل عصرنا ، وإنما يريد أن قصر كلمة « الحد » على القسم الأول وقصر كلمة « التعزير » على القسم الثاني اصطلاح قررره الفقهاء .

والنقطة الثانية : أن الذى يظهر فى كثير من الأحاديث : أن النبى ﷺ استعمل كلمة « الحد » على عين ما اصطلاح عليه الفقهاء ، كما فى قوله عليه السلام : « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم » ، أخرجه الترمذى ، فإن الشبهات الفنية إنما تسقط الحد ، دون التعزير ، كما حققنا فى أول كتاب القسامة والديات ، فلا شك أن المراد بالحدود فى هذا الحديث هى العقوبات المقدرة من قبل الشارع ، وهى الحدود المصطلحة . وكذلك قوله عليه السلام : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغنى من حد فقد وجب » أخرجه أبو داود (رقم ٤٣٧٦) والنسائى . فإن المراد منه هو الحد المصطلح ، وهو الذى لا يجوز للإمام أن يعفو عنه ، فإنه يجوز له أن يعفو عن التعزير .

وكذلك قوله عليه السلام : « أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود » ، أخرجه أبو داود (٤٣٧٥) ، وقوله عليه السلام لأسماء ! « أتشفع فى حد من حدود الله ؟ » كما مر فى باب النهى عن الشفاعة فى الحدود ، الظاهر أن المراد منه هو الحد المصطلح .

فالصحيح فيما يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه : أن كلمة « الحد » كانت تستعمل على عهد النبى ﷺ فى كلا المعنيين : بمعنى العقوبة المقدرة ، وبمعنى المعصية عامة ، وإنما أريد فى حديث الباب المعنى الثانى ، ثم خصه الفقهاء بالمعنى الأول ، فلا يطلق عندهم إلا على معنى العقوبة المقدرة ، وهذا هو المراد بكونه اصطلاحاً حادثاً من الفقهاء . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم من أوجب فى التعزير أن لا يبلغ به أدنى الحدود ، كالحنفية والشافعية والحنابلة ، استدلل بما أخرجه البيهقى فى سننه ٨ : ٣٢٧ عن النعمان بن بشير رضى الله عنها مرفوعاً : « من بلغ حداً فى غير حد فهو من المعتدين » ، ثم قال البيهقى : والمحفوظ أنه مرسل ، ثم أورده مرسلًا عن الضحاك .

وكذلك أخرج البيهقى عن مغيرة قال : « كتب عمر بن عبد العزيز أن لا يبلغ فى التعزير أدنى الحدود ، أربعين سوطاً » .

وأما من أجاز التعزير بالغاً ما بلغ ، كالإمام مالك والطحاوى ، وأبى يوسف فى رواية ، فاستدلوا بما يأتى .

١- حديث النعمان بن بشير رضى الله عنها عند السنن الأربعة في من يقع على جارية امرأته ، قال فيه : « لأقضين فيك بقضاء رسول الله ﷺ : إن كانت أحلتها لك جلدتك مائة وإن لم تكن أحلتها لك رجعتك بالحجارة إلخ » ، فإن جلد المائة في صورة الإحلال تعزير عند الجميع ، وقد بلغ به إلى قدر الحد .

٢- أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٧ : ٤٠١ (رقم ١٣٦٣٥) من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي : « أنه كان إذا وجد الرجل والمرأة في ثوب واحد ، جلد هما مائة ، كل إنسان منهما » ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩ : ٥٢٨ (رقم ٨٣٨١) بلفظ : « إذا وجد الرجل مع المرأة جلد كل واحد منهما مائة » .

٣- أخرج عبد الرزاق (رقم ١٣٦٣٦) عن الحسن : « أن رجلا وجد مع امرأته رجلا قد أغلق عليهما ، وقد أرخى الأستار ، فجلدهما عمر بن الخطاب مائة مائة » ، وفي إسناده رجل مجهول .

٤- أخرج عبد الرزاق (رقم ١٣٦٣٨) عن محمد بن راشد ، قال : سمعت مكحولاً ، فحدث أن رجلا وجد في بيت رجل بعد العتمة ملففا في حصير ، فضر به عمر بن الخطاب مائة .

٥- وأخرج عبد الرزاق (رقم ١٣٦٣٩) وابن أبي شيبة ٩ : ٥٢٧ (رقم ٨٣٨٠) واللفظ له ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، قال : « أتى عبد الله (يعنى ابن مسعود) برجل وجد مع امرأة في ثوب ، قال : فضر بهما أربعين أربعين ، قال : فخرجوا إلى عمر فاستعدوا عليه ، فلقى عمر عبد الله ، فقال : قوم استعدوا عليك في كذا وكذا ، فأخبره بالقصة ، فقال لعبد الله : كذلك ؟ قال : نعم ، قال : جئنا نستعديه ، فإذا هو يستفتيه . وفي رواية عبد الرزاق : « قال : أو رأيت ذلك ؟ قال : نعم ، قال : نعم ما رأيت فقالوا : أتينا نستأديه (؟) فإذا هو يسأله » .

٦- أخرج عبد الرزاق ٧ : ٤٠٣ (رقم ١٣٦٤٤) عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : « توفي عبد الرحمن بن حاطب ، وأعتق من صلى من رقيقه وصام ، وكانت له نوية قد صلت ، وصامت ، وهى أعجمية لم تفقه ، فلم يرع إلا حبلها ، وكانت ثيبا ، فذهب إلى عمر فزعا ، فحدثه ، فقال له عمر : لآنت الرجل لا يأتي بخير ، فأفزع ذلك ، فأرسل إليها ، فسألها ، فقال : حبلت ؟ قالت : نعم ، من مرعوش بدرهين ، وإذا هى

باب ، الحدود كفارات لأهلها

٤٣٢٣- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وهرو الناقد ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن نمير ، كلهم عن ابن عينة - واللفظ لعمر - قال : حدثنا سفيان ابن عينة ، عن الزهري ، عن أبي إدريس .

تستهل بذلك لا تكتمه ، فصادف عنده عليا ، وعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف ، فقال : أشيروا علي ، وكان عثمان جالسا ، فاضطجع ، فقال علي وعبد الرحمن : قد وقع عليها الحد ، فقال : أشر علي يا عثمان ، فقال : قد أشار عليك أخواك قال : أشر علي أنت ، قال عثمان : أراها تستهل به كأنها لا تعلمه ، وليس الحد إلا على من علمه ، فأمر بها فجلدت مائة ، ثم غر بها ، ثم قال : صدقت ، والذي نفسي بيده ! ما الحد إلا على من علم ، وأخرجه أيضا البيهقي في سننه ٨ : ٣٣٨ . ولا شك أن هذه الجلدات كانت تعزيرا لما اتفق عثمان وعمر رضي الله عنهما على أن الحد إنما يجب على من علمه .

وذكر شيخنا التهانوي رحمه الله هذه الآثار في إعلال السنن ١١ : ٧٣٧ عن محلي ابن حزم ، وصحح بعضها ، وحسن بعضها . ورجح من أجل ذلك قول مالك ، وأبي ثور ، وأبي يوسف ، والطحاوي . كما رجحه الشيخ الأنور في العرف الشذى (ص ٤٢٦) .

ولم يذكر هؤلاء تاويل قوله عليه السلام : « من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين » ، ويمكن أن يجاب عنه أولا بأنه ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦ : ٢٨١ ، عن الطبراني ، ثم قال : « وفيه محمد بن الحسين الفضاخ ، والوليد بن عثمان خال مسعر ، ولم أعرفهما » وإن الوليد بن عثمان موجود في مرسل الضحاك أيضا ، الذي أخرجه البيهقي ، وجعله محفوظا بمقابلة الموصول . ورمز عليه في الجامع الصغير بضعف ، راجع فيض القدير للمناوي ٦ : ٩٥ .

وثانيا بأنه يحتمل أن يراد فيه من الحد ما أريد في حديث الباب ، وهو المعصية ، والمراد أنه لا يجوز أن يبلغ إلى قدر الحد في غير معصية ، والله سبحانه أعلم .

باب الحدود كفارات لأهلها

قوله : « عن أبي إدريس » يعنى الخولاني وسمي عائد الله بن عبد الله ، كما هو

عن عبادة بن الصامت ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس فقال : تباعون على أن مصرح في رواية البخارى في الإيمان ، وهو صحابي من حيث الرؤية ، تابعي من حيث الرواية ، لأنه ولد عام حنين ﷺ .

قوله : "عن عبادة الصامت" أخرجه أيضا البخارى في الإيمان ، باب علامة الإيمان حب الأنصار ، رقم ١٨ ، وفي تفسير سورة الممتحنة ، رقم ٤٨٩٤ ، وفي مناقب الأنصار ، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ ، رقم ٣٨٩٢ و ٣٨٩٣ ، وفي المغازي ، باب بعد باب شهود الملائكة بدرا ، رقم ٣٩٩٩ ، وفي الحدود ، باب الحدود كفارة رقم ٦٧٨٤ ، وباب توبة السارق رقم ٦٨٠١ ، وفي الديات ، باب قول الله تعالى : ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس إلخ رقم ٦٨٧٣ ، وفي الفتن ، باب قول النبي ﷺ : سترون بعدى أمورا تنكرونها ، رقم ٧٠٥٥ ، وفي الأحكام ، باب كيف يبايع الإمام الناس ، رقم ٧١٩٩ ، وباببيعة النساء ، رقم ٧٢١٣ ، وفي التوحيد ، باب قوله تعالى : ولقد سبقت لكمنا لعبادنا المرسلين ، رقم ٦٤٦٨ .

وأخرجه الترمذى في الحدود ، باب الحدود كفارة لأهلها ، رقم ١٤٣٩ ، والنسائى في البيعة ، باب البيعة على فراق المشرك ، وابن ماجه في الحدود ، باب الحد كفارة ، رقم ٢٦٠٣ .

قوله : "كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس" اختلف الشراح في تعيين هذا المجلس ، فرجع الشيخ العيني رحمه الله تعالى في عمدة القارى ١ : ١٨٦ أنه مجلس ليلة العقبة ، بدليل ما سيأتى بعد رويتين عن الصنا بحى عن عبادة من الصامت ﷺ ، أنه قال : إنا لمن النقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ ، وقال : بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا إلخ .

واختار الحافظ في الفتح ١ : ٦٦ أن هذه البيعة غير بيعة العقبة ، وإنما وقعت بعد فتح مكة . بعد نزول سورة الممتحنة بدليل ماسيأتى في رواية معمر عن الزهرى : «فتلا علينا آية النساء أن لا يشركن بالله شيئا الآية» ، وما سيأتى في رواية أبى الأشعث : «أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء على أن لا نشرك بالله إلخ» . وأما رواية الصنا بحى التى استدلل بها العيني رحمه الله فأولها الحافظ رحمه الله ، بأن ذكر ليلة العقبة إنما جاء فيها لترريف عبادة ، وتملحه بها ، وليس المراد أن البيعة الآتى ذكرها وقعت في تلك الليلة .

لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تزنوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق . فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئا من ذلك ، فعوقب به فهو كفارة له ، ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه ، فأمره إلى الله ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه .

واستظهر شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله نظر الحافظ بأن سياق الأحاديث يدل على أن ألفاظ البيعة مأخوذة من سورة الممتحنة ، وراجع فيض الباري ١ : ٨٨ .

قوله : " فأجره على الله " عبره بلفظ « على » للمبالغة في تحقق وقوعه كالواجبات ، ويتمين حمله على غير ظاهره للأدلة القائمة على أنه لا يجب على الله شيئا . كذا في فتح الباري .

قوله : " فهو كفارة له " هذا في غير الشرك بالإجماع ، لأن الشرك لا يكفره شيئا من العقوبات الدنيوية . وأما في غير الشرك من المعاصي فظاهر هذا الحديث أن الحدود والعقوبات الدنيوية تكفرها ، وهو مختار كثير من العلماء .

وقال آخرون : إن الحدود إنما شرعت زاجرة ، لا كفارة ، فلا يكتفى الحد عن إثم الآخرة ، واستدلوا بقوله تعالى في المحاريق وقطاع الطريق ، بعد ذكر عقوبتهم الدنيوية : (ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم) ولكن يجاب عنه بأن هذه الآية نزلت في العرنيين بعد ما ارتدوا عن الإسلام ، وقدمنا أن الحد لا يكفر عن الشرك بالإجماع .

واختار بعض العلماء التوقف لحديث أخرجه الحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا : (لا أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا ؟) . ولكن رجح القاضي عياض ، والعيني وغيرهما حديث عبادة في الباب لقوة إسناده ، وأعل حديث الحاكم بالضعف . وجمع الحافظ في الفتح بينهما بأن حديث أبي هريرة متقدم ، وحديث عبادة متأخر لما حقق أنه وقع بعد فتح مكة ، فإنما جعل رسول الله ﷺ الحدود كفارة بعد ما علم بذلك بالوحي ، وتوقف عنه في مبداء الأمر .

وعلى كل حال ، فللفريقين في هذه المسألة كلام طويل ، واشتهر عن الحنفية أنهم قائلون بأن الحدود ليست بكفارة ، ولكن رده شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله في فيض الباري ، بأن هذه النسبة مبنية على المسامحة ، ولذلك لم يذكر الإمام الطحاوي فيه خلافا ، وصحح العيني في العمدة حديث عبادة ، ورجحه على حديث أبي هريرة عند الحاكم ، ورد على من

٤٣٢٤- حدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري بهذا الإسناد ، وزاد في الحديث : فتلا علينا آية النساء : أن لا يشركن بالله شيئا الآية .

٤٣٢٥- وحدثني إسماعيل بن سالم ، أخبرنا هشيم ، أخبرنا خالد ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن عبادة بن الصامت ، قال : أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء : أن لا نشرك بالله شيئا ، ولا نسرق ، ولا نزنى ، ولا نقتل أولادنا ،

أثبت بينهما تعارضاً .

وخلاصة ما يتحصل بعد اللتيا والتي : ما لخصه شيخ مشايخنا الأنور قدس سره بقوله : « إن الأحوال بعد إقامة الحد ثلاثة : فإن تاب المحدود بعده صار الحد كفارة له بلاخلاف ، وإن لم يتب ، فلا يخلو : إما أنه انزجر عنه ، واعتبر به ، ولم يعد إليه ، فقد صار كفارة أيضا . وإن لم يبال به مبالاة ولم يزل فيه منهمكا كما كان ، وعاد إليه ثانيا ، فلا يصير كفارة له . »

ولقد أحسن مولانا الشيخ بدر عالم الميرتهى رحمه الله في البدر السارى ١ : ٨٩ ، حيث قال : « وقد سنع لى أن قوله " فهو كفارة له " ليس حكما ، بل أمر مرجو من رحمة الله ، أى إذا أقيم عليه الحد ، فقد يرجى من الله سبحانه أن يجعلها كفارة له ، ويدل عليه ما رواه الترمذى عن علي بن أبي طالب مرفوعا : من أصاب حدا ، فجعل عقوبته في الدنيا ، فالله أعدل من أن يثني على عبده العقوبة في الآخرة ، ومن أصاب حدا فستره الله وعفا عنه ، فالله أكرم من أن يعود في شيئي قد عفا عنه اهـ . فهذا الحديث مشير إلى أن كون الحد كفارة ليس بحكم ، ولكنه أمر مرجو نظراً إلى عدله تعالى ، كما أنه مرجو في حال ستره أيضا ، نظرا إلى كرمه تعالى . وعلى هذا تنطبق جميع الروايات ، والحمد لله .

وراجع لتفصيل أطراف المسألة فتح البارى ١ : ٦٦ ، وعمدة القارى ١ : ١٨٦ ، وفض البارى ١ : ٨٦ إلى ٩٣ ، ومشكل الآثار الطحاوى ١ : ٣١٧ ، وعقيدة السفاريني ١ : ٣٢٠ .

قوله : " فتلا علينا آية النساء " يعنى الآية التي ذكر فيها بيعة النساء ، وهى في سورة الممتحنة ، وليس المراد أنها آية سورة النساء .

قوله : " أخذ علينا رسول الله ﷺ " يعنى : أخذ منا الميثاق :

ولا يعضه بعضنا بعضا . فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أتى منكم حدا ، فأقيم عليه ، فهو كفارته . ومن ستره الله عليه فأمره إلى الله ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له .

٤٣٢٦- حدثنا قتية بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثنا محمد بن ربح ، أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ، عن الصنابحي ، عن عبادة بن الصامت أنه قال : إني لمن النقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ ، وقال : بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا ، ولا نرني ، ولا نسرق ، ولا نقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا ننتهب ، ولا نعصى ،

قوله : " ولا يعضه بعضنا بعضا " العضه (بفتح العين ، وسكون الضاد ، آخره هاء مهملة) من باب فتح : الافتراء ، والبهت . وأصله : العضيهه (بفتح العين ، وكسر الضاد) والعضهه بكسر العين وسكون الضاد بمعنى البهتان ، كما في النهاية لابن أثير ٣ : ١١٩ .

قوله : " عن أبي الخير " مر ذكره في باب من نذر أن يمشی إلى الكعبة .

قوله : " عن الصنابحي " بضم الصاد ، وخفة نون ، وكسر الباء والحاء ، نسبة إلى صنابح ، بطن من مراد ، كما في المغني للفتن ص ١٥٣ . وقد اشتهر بهذه النسبة في رواية الحديث ثلاثة ، والظاهر أن المراد في حديث الباب عبد الرحمن بن عسيلة أبو عبد الله الصنابح ، وهو من المخضرمين ، رحل إلى النبي ﷺ ، فوجده قد توفى عليه الصلاة والسلام ، فروى عن جمع من الصحابة ، وربما أرسل عن النبي ﷺ وكان كثير المناقب ، من أجلها ما أخرجه الطبراني في مسند عبادة من طريق ابن محيرز ، قال : عدنا عبادة بن الصامت ، فأقبل أبو عبد الله الصنابحي ، فقال عبادة : من سره أن ينظر إلى رجل عرج به إلى السماء ، فنظر إلى أهل الجنة وأهل النار ، فرجع وهو يعمل على ما رأى فلينظر إلى هذا . وراجع تهذيب التهذيب ٦ : ٢٣٠ .

قوله : " لمن النقباء " جمع نقيب ، وكانوا اثني عشر نقيباً بايعهم النبي ﷺ ليلة العقبة ، والآخرون : أسعد بن زرارة ، ورافع بن مالك ، والبراء بن معرور ، وعبد الله بن عمرو بن حرام ، وسعد بن الربيع ، وعبد الله بن رواحة ، وسعد بن عبادة ، والمنذر بن عمرو بن حبيش ، وأسييد بن حضير ، وسعد بن خيثمة ، وأبو الهيثم بن التيهان ، وقيل بدله : رفاعه بن عبد المنذر ، كذا في مناقب فتح الباري ٧ : ٢٢١ .

قوله : " ولا نعصى " ووقع في بعض نسخ البخاري في المناقب : " ولا نقضى " .

فالجنة إن فعلنا ذلك . فإن غشنا من ذلك شيئا كان قضاء ذلك إلى الله . وقال ابن رمح :
كان قضاؤه إلى الله .

باب جرح العجاء والمعدن والبئر جبار

٤٣٢٧- حدثنا يحيى بن يحيى ، ومحمد بن رمح ، قالا : أخبرنا الليث ، ح وحدثنا
قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن
أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : العجاء جرحها جبار .

قوله : " فإن غشنا " نعى : ارتكبنا شيئا من المعاصي المذكورة في البيعة .

باب جرح العجاء جبار ، والمعدن والبئر جبار

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه البخارى في الزكاة ، باب في الركاز
الخميس ، رقم ١٤٩٩ ، وفي الشرب ، باب من حضر بئرا في ملكه لم يضمن ، رقم ٢٣٥٥ ،
وفي الديات ، باب المعدن جبار ، والبئر جبار ، رقم ٦٩١٢ ، وباب العجاء جبار ،
رقم ٦٩١٣ ، ومالك في الزكاة ، باب زكاة الركاز ، والترملذى في الزكاة ، رقم ٦٤٢ ،
وفي الأحكام ، باب ما جاء في العجاء جرحها جبار ، رقم ١٣٧٧ ، وأبو داود في الإمارة ،
باب ما جاء في الركاز ، رقم ٣٠٨٥ ، والنسائي في الزكاة ، باب المعدن ، وابن ماجه في
الديات ، باب الجبار ، رقم ٢٦٧٣ . وأخرجه أيضا عن عمرو بن عوف ، وعبادة بن الصامت
رضى الله عنهم .

قوله : " العجاء " مؤنث الأعجم ، وهو البهيمة .

قوله : " جرحها " الجرح يفتح الجيم مصدر ، والجرح ، بضم الجيم اسم . وإنما عبر
بالجرح لأنه الأغلب ، أو هو مثال منه على ما عده . وقد وقع في بعض الروايات :
" العجاء جبار " بدون لفظ الجرح ، فمعناه إتلاف العجاء بأي وجه كان ، بجرح أو غيره .
كذا في عمدة القارى ١١ : ٢٦ .

قوله : " جبار " بضم الجيم ، يعنى : هدر لا ضمان فيه . وقد وقع عند ابن ماجه
في آخر حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه : " والعجاء : البهيمة من الأنعام وغيرها ، والجبار :

هو اهدر الذي لا يغرم » وهذا تفسير ملرج كأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربي أن بناء ج ب ر للرفع والإهدار ، من باب السلب ، وهو كثير ، يأتي اسم المفعول والفاعل لسلب معناه ، كما يأتي لإثبات معناه . كذا في فتح الباري ١٢ : ٢٥٥ .

أحكام جنابة البهيمة

وعلى كل ، فالحديث يدل على أن ما أتلفت الدابة من غير تعد من صاحبها لا يوجب الضمان عليه ، والأصل في ذلك ما ذكره صاحب الدر المختار : « أن المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه » . وهذا القدر متفق عليه فيما بين الفقهاء ، غير أنهم اختلفوا في تفاصيله . وخلاصة مذاهبهم في ذلك ما يلي :

إن جنابة البهيمة لا تخلو أو لا من حالين : إما أن تكون منفلة ليس معها أحد ، أو يكون معها راكب ، أو سائق ، أو قائد . فإن كانت منفلة ، ليس معها أحد ، فأتلفت شيئاً ، فلا ضمان على صاحبها عند الحنفية مطلقاً ، سواء كان الوقت وقت النهار ، أو وقت الليل ، عملاً بإطلاق حديث الباب . وقال الشافعي : لا يضمن المالك في النهار ، ويضمن بالليل ، لأن العادة أن الملاك يربطون مواشيهم بالليل ، فلما أرسلها بالليل صار متعدداً ، فيضمن .

واستدل الشافعي رحمه الله في ذلك بما أخرجه هو ، وأبو داود ، وأحمد ، وابن ماجه عن حرام بن محيصة ، عن البراء بن عازب ، قال : « كانت له ناقة ضارية ، فدخلت حائطاً ، فأفسدت فيه ، ففرض رسول الله ﷺ أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها ، وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها ، وأن على أهل المواشي ما أصابت ما شيتهم بالليل » .

وذكر شيخنا التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١٨ : ٢٤٢ عن الطحاوي : « إن تحقيق مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ ، وأما إذا أرسلها من دون حافظ ضمن » . والخلاصة أن الحكم عند أبي حنيفة لا يدور مع النهار ، أو الليل ، وإنما يدور على التقصير في الحفظ ، فإن قصر المالك في حفظ البهيمة بالنهار ضمن ، وإن لم يقصر بالليل لم يضمن . وحل حديث ناقة البراء على التقصير في الحفظ .

واستدل شيخنا التهانوي رحمه الله المذهب أبي حنيفة بما أخرجه الدارقطني عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ ، قال : « ما أصابت الإبل بالليل ضمن أهلها ، وما أصابت بالنهار فلا شيء فيه » ، وما أصابت الغنم بالليل والنهار غرم أهلها ، قال

شيخنا رحمه الله : « ويدل لإيجاب الضمان على أهل الغنم بالليل والنهار على أنه لا دخل للنهار في إسقاط الضمان ، وإنما بناءه على عدم التقصير . ولما كان حفظ الغنم متيسرا دل إفسادها على ترك الحفظ من الرعاة ، بخلاف الإبل ، فإن ضبطها متعسر ، هذا هو الفرق » .

وأما إذا كانت الدابة معها أحد ، فهو على صور آتية :

١- إن كانت الدابة تسير في ملك من هو معها ، فأتلفت شيئا ، لم يضمن صاحبها إلا إذا وقع التلف بوطأها .

٢- وإن كانت تسير في ملك غيره بإذنه ، فكذلك .

٣- وإن كانت تسير في ملك غيره بغير إذنه ، ضمن صاحبها ما تلف مطلقا .

٤- وإن كانت تسير في طريق العامة ، ضمن الراكب أو القائد (١) ما وطئت برجلها ، أو أصابت بيدها ، أو رجلها ، أو رأسها ، أو كسدت بفمها ، أو خبطت بيدها ، أو صدمت بحبسها . ولكنه لا يضمن ما نفحت برجلها أو ذنبها ساثرة . وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، كما في رد المحتار ٥ : ٥٣٠ .

وقال الشافعي رحمه الله : إذا كان مع البهيمة إنسان ، فإنه يضمن ما أتلفته من نفس ، أو عضو أو مال . سواء كان سائقا ، أو راكبا ، أو قائدا ، سواء كان مالكا ، أو أجيرا ، أو مستأجرا ، أو مستعيرا ، أو غاصبا ، وسواء أتلفت بيدها ، أو رجلها ، أو ذنبها ، أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا ، لأن الإتلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها ، فهي كالآلة بيده ، ففعلها منسوب إليه سواء حملها عليه أم لا ، وسواء علم به أم لا . كذا في فتح الباري ١٢ : ٢٥٨ .

لأبي حنيفة رحمه الله ما أخرجه أبو داود في الديات ، باب الدابة تنفح برجلها (رقم ٤٥٩٢) عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : « الرجل جبار » ، قال أبو داود : الدابة تضرب برجلها وهو راكب .

(١) وكذلك السائق في الأصح عند الحنفية ، وقال بعضهم كالقلمدوري : يضمن السائق ما تنفحت برجلها أيضا ، لأنه يبرأ عينه ، ولكن الأول أصح ، وراجع رد المحتار .

وقد أعلاه بعضهم بأن سفيان بن حسين قتلوه فيهم ، ولكن رده شيخنا التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١٨ : ٢٤٠ بأنه لم يتفرد به سفيان بن حسين ، وإنما هو مروى من غير وجه في سنن الدارقطني ، فرواه سفيان بن حسين عن الزهري ، وآدم عن شعبة ، وأبو قيس عن هزيل ، وإبراهيم النخعي عن النبي ﷺ مرسلًا ، ويستبعد جدا أن يكون كل هؤلاء قد وهم في روايته .

ولأبي حنيفة رحمه الله أيضا ما أخرجه البخاري في الدييات (باب العجاء جبار) تعليقا عن ابن سيرين : « كانوا لا يضمنون من النفحة ، ويضمنون من رد العنان » وفسره الحافظ بقوله : « والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلفت الراكب عنانها ، فأصاب رجلها شيئا ضمنه الراكب ، وإذا ضربت رجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور ، عن هشيم ، حدثنا ابن عون ، عن محمد بن سيرين ، وهذا سند صحيح . وأسنده ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن سيرين نحوه » .

وكذلك أخرج البخاري تعليقا عن حماد : « لا تضمن النفحة إلا أن ينحس إنسان الدابة » ووصله ابن أبي شيبة ، كما في فتح الباري .

ولأن الاحتراز عن النفحة مع السير غير ممكن ، لأنها من ضروراته . فلو أوقفها في الطريق ضمن النفحة أيضا ، لأن صيانة الدواب عن الوقوف ممكنة ، وإن كانت غير ممكنة عن النفحة ، فصار الإيقاف تعديا ، أو مباحا مقيدا بشرط السلامة . كذا في رد المحتار ٥ : ٥٣٠ .

وبه يظهر بطلان ما نسبته ابن بطال إلى الحنفية ، فيما حكى عنه الحافظ في الفتح ١٢ : ٢٥٧ من أنهم لا يقولون بتضمن النفحة برجلها أو ذنبها ، ولو كانت بسبب . فقد رأيت أن الحنفية يقولون بتضمنها عند الإيقاف ، فلا بالك إذا نحسها الراكب ، أو صرف عنانها بطريق غير عادي ، مما حملها على النفحة ، فالظاهر حينئذ الضمان ، فلا يخالف أقوال ابن سيرين وحماد قول الحنفية .

ثم لم يذكر الفقهاء حكم السيارة لعدم وجودها في عصرهم . والظاهر أن سائق السيارة ضامن لما أتلفته في الطريق ، سواء أتلفته من القدم ، أو من الخلف . ووجه الفرق بينها وبين الدابة على قول الحنفية أن الدابة متحركة بإرادتها ، فلا تنسب نفحتها إلى راعيها ، بخلاف السيارة ، فإنها لا تتحرك بإرادتها ، فنسب جميع حركاتها إلى سائقها ، فيضمن جميع

والبئر جبار .

ذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " والبئر جبار " قال أبو عبيد : « المراد بالبئر هنا العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك ، تكون في البادية ، فيقع فيها إنسان أو دابة ، فلا شيء في ذلك على أحد . وكذلك لو حفر بئرا في ملكه أو في موات ، فوقع فيها إنسان أو غيره ، فتلف ، فلا ضمان . وأما من حفر بئرا في طريق المسلمين ، وكذا في ملك غيره بغير إذن ، فتلف بها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقلة الحافر ، والكفارة في ماله ، وإن تلف بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر . ويلتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور » كذا في فتح الباري .

قلت : وهو مذهب الحنفية ، كما يظهر من رد المحتار ٥ : ٥٢٤ و ٥٢٥ وغيره ، فما ذكره الحافظ في الفتح ١٢ : ٢٥٥ من قول ابن بطال : « وخالف الحنفية في ذلك ، قضمتوا حافر البئر مطلقا ، قياسا على راکب الدابة ، ولا قياس مع النص » فيه مسامحة خطيرة من ابن بطال رحمه الله ، فإن الحنفية لا يقولون بتضمن الحافر مطلقا ، وإنما يقولون بتضمن من تعدى في حفره ، كما هو قول الجمهور سواء بسواء .

وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ٧٢ (رقم ١٨٤٠٠) عن علي بن أبي طالب ، قال : « من حفر بئرا ، أو أعرض عودا ، فأصاب إنسانا ضمن » . وقال شيخنا التهانوي رحمه الله بعد ذكر هذا الأثر في إعلاء السنن ١٨ : ٢٣٤ : « هو يدل على أن القتل بالتسبب موجب للضمن ، إلا أنه يشترط فيه أن يكون على وجه التعدى ، كحفر البئر في غير ملكه ، وهو مذهب أبي حنيفة » .

بل يقول الحنفية : إن من حفر بالوعة في طريق بأمر السلطان ، فتعمد رجل المرور عليها لم يضمن الحافر ، كما في الدر المختار ، وإنما يضمن الحافر إذا حفره بغير أمر السلطان ، لأن من حفره بأمر السلطان ليس متعديا فيه . وكذلك لو حفر في الفياق في غير محجة الناس لا يضمن الحافر عند الحنفية ، لأن العدول عن أيار الفياق ممكن . نعم إذا كان في محجة الناس ضمن ، لكون الحافر متعديا ، وراجع رد المحتار ٥ : ٥٢٥ للتفصيل .

ثم قد وقع في بعض الروايات ههنا : « النار جبار » بدل « البئر جبار » ومعناه أن من استوقد نارا مما يجوز له ، فتعدت حتى أتلقت شيئا ، فلا ضمان عليه . ولكن هذه الرواية

والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس .

شاذة ، وحكى عن ابن معين أنه وقع فيها تصحيف ، لأن أهل اليمن يكتبون « النار » بالياء (النر) ، دون الألف ، ففهم بعضهم من البئر النار بالنون ، فرواها كذلك ، والله أعلم ، وراجع فتح الباري ١٢ : ٢٥٦ للتفصيل .

قوله : " والمعدن جبار " قال الحافظ في الفتح ١٢ : ٢٥٦ : « فلو حفر معدنا في ملكه ، أو في موات ، فوقع فيه شخص فوات ، قدمه هدر ، وكذا لو استأجر أجيرا يعمل له ، فأنهار عليه ، فوات ، ويلتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل ، كمن استؤجر على صعود نخلة ، فسقط منها ، فوات » .

وقد فسره بعض الشافعية بأنه لا خمس في المعدن ، ولكنه بعيد جدا لأن السياق كله في مسائل الدية . ورد الحافظ في زكاة الفتح ٣ : ٣٦٥ على من فسره بنى الزكاة على المعدن ، وفسره بأنه لادية للهالك في معدن ، كما ذكرنا .

وجوب الخمس على المعدن والركاز :

قوله : " وفي الركاز الخمس " اختلف الفقهاء في معنى الركاز ههنا ، فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، رحمهم الله تعالى : هو دفين الجاهلية فقط ، ففيه الخمس لكونه من الغنيمة . وليس في المعدن خمس عندهم ، لأنه ليس من الركاز ، ولأنه يحتاج إلى مؤونة ومشقة ، بخلاف الكنز .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : الركاز يعم كنز الجاهلية والمعدن كليهما ، فيجب في كل واحد منهما الخمس ، وهو قول الثوري ، والأوزاعي ، وأبي عبيد رحمهم الله تعالى .

وإن مذهب أبي حنيفة رحمه الله مؤيد باللغة ، والرواية ، واللعنانية .

فأما اللغة ، فيقول ابن منظور في لسان العرب ٧ : ٢٢٢ : « والركاز قطع ذهب وفضة تخرج من الأرض أو المعدن » ثم ذكر اختلاف أهل الحجاز وأهل العراق في تفسير الحديث ، ثم قال : « قال ابن الأعرابي : الركاز ما أخرج المعدن ، وقد أركز المعدن وأنال . وقال غيره : أركز صاحب المعدن إذا كثر ما يخرج منه له من فضة وغيرها ، والركاز : الاسم ، وهي القطع للعظام ، مثل الجلاميد من الذهب والفضة تخرج من المعادن . وهذا يعضد تفسير أهل العراق » .

٤٣٢٨- وحدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ،
وعبد الأعلى بن حماد ، كلهم عن ابن عيينة ، ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا إسحاق ،
يعنى ابن عيسى ، حدثنا مالك ، كلاهما عن الزهري بإسناد الحديث مثل حديثه .

ويقول ابن فارس في مقاييس اللغة ٢ : ٤٣٣ : « الراء ، والكاف ، والزاء أصلان :
أحدهما إثبات شئ في شئ يذهب سفلا . . . ومن الباب : الركاز ، وهو المال المدفون في
الجاهلية ، وهو من قياسه ، لأن صاحبه ركزه ، وقال قوم : الركاز المعدن » .

ويقول الأزهرى في تهذيب اللغة ١٠ : ٩٥ بعد ذكر الاختلاف المذكور : « وقال
الليث : الركاز : قطع الفضة تخرج من المعدن ، وأركز الرجل : إذا أصاب ذلك . وأخبرني
عبد الملك البغوي ، عن الربيع ، عن الشافعي أنه قال : الذي لا أشك فيه أن الركاز : دفن
الجاهلية ، والذي أنا واقف فيه : الركاز في المعدن ، والتبر المخلوق في الأرض . . . قال شمر :
قال ابن الأعرابي : الركاز ما أخرج المعدن وأنال . وقال غيره : أركز صاحب المعدن :
إذا كثر ما يخرج منه له من فضة وغيرها » .

فهذه أقوال أهل اللغة ، تدل على أن الركاز يطلق على ما يخرج من المعدن ، كما يطلق
على الكنز المدفون .

وأما الروايات فذهب أبي حنيفة رحمه الله مؤيد بأحاديث آتية :

(١) أخرج أبو عبيد رحمه الله في كتاب الأموال (ص ٣٣٦ ، رقم ٨٥٨) عن عمرو
ابن شعيب : « أن المزني سأل رسول الله ﷺ عن الاقطة توجد في الطريق العامر ، أو قال :
الميتاء ، فقال : عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فهي لك ، قال : يا رسول الله ! فما
يوجد في الخراب العادي ؟ قال : فيه ، وفي الركاز الخمس » .

والخراب العادي : هو الأرض التي انقرض أهلها ، فلا يعلم لها مالك ، والمراد بما يوجد
فيه : الكنز المدفون في ذلك الخراب ، وعطف عليه رسول الله ﷺ الركاز ، فتبين أن
الركاز غير الكنز ، وليس إلا المعدن . ولذلك يقول ابن عبيد رحمه الله في تفسير هذا
الحديث : « فقد تبين لنا الآن أن الركاز سوى المال المدفون ، لقوله : فيه ، وفي الركاز
الخمس ، فجعل الركاز غير المال ، فعلم بهذا أنه المعدن » . راجع كتاب الأموال ص ٣٤١
رقم ٨٧٠ .

٤٣٢٩- **وحدثني أبو الطاهر ، وحرمله ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ بمثله .**

وأجاب عنه البيهقي في السنن الكبرى ٤ : ١٥٣ بأن المراد من الركاز ههنا كنز الجاهلية الذي وجد ظاهرا فوق الأرض ، لا المعدن ، وتعقبه المارديني في الجوهر النقي بأن ابن عبد البر أخرجه في التمهيد بلفظ : « إن كنت وجدته في قرية مسكونة ، أو في سبيل ميتاء فعرفه ، وإن كنت وجدته في خربة جاهلية ، أو في قرية غير مسكونة ، أو في غير سبيل ميتاء ففيه وفي الركاز الخمس » ، فتبين أن الركاز غير ما وجد على ظاهر الأرض أيضا .

(٢) أخرج أبو عبيد في غريب الحديث ١ : ٢١١ بسند فيه ابن طهية ، عن أشياخه من حضر موت ، أن رسول الله ﷺ كتب لوائل بن حجر وقومه كتابا ، وفيه : « من محمد رسول الله ﷺ إلى الأقبال العباهلة من حضر موت ، بإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، على التبعة شاة ، والتيمة لصاحبها ، وفي السيوب الخمس إلخ » .

وهذا الحديث ذكره ابن الأثير في منال الطالب ١ : ٧٨ ، ثم قال : « والسيوب : الركاز ، وهو المال المدفون في الجاهلية ، أو المعدن ، جمع سيب ، وهو العطاء ، لأنه من فضل الله على من أصابه ، وقيل : السيوب : عروق من الذهب والفضة ، تسبب في المعدن ، أي تجرى فيه » .

(٣) أخرج أبو عبيد في الأموال (ص ٣٤٠) عن الحارث بن أبي الحارث الأزدي : « أن أباه كان من أعلم الناس بمعدن ، وأنه أتى على رجل قد استخرج معدنا ، فاشتراه منه بمائة شاة متبع فأتاه على رسول الله ﷺ ، فقال : أين الركاز الذي أصبت ؟ فقال : ما أصبت ركازا ، إنما أصابه هذا ، فاشتريته بمائة شاة متبع ، فقال له علي : ما أرى الخمس إلا عليك ، قال : فخمس المائة شاة » قال أبو عبيد : « أفلا ترى أن عليا قد سمى المعدن ركازا ، وحكم عليه بحكمه ، وأخذ منه الخمس .

(٤) أخرج الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج (ص ٦٥ ، رقم ٦٩) عن أبي سعيد المقبري بعد حديث « وفي الركاز الخمس » : « فقل : وما الركاز يا رسول الله ؟ قال : الذهب والفضة الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت » وأخرجه محمد أيضا في موطأه ص ١٧٤ تعليقا . وأخرجه البيهقي أيضا في سننه ٤ : ١٥٢ ، وأعله بعبد الله بن سعيد

٤٣٣٠- حدثنا محمد بن ربيع بن المهاجر ، أخبرنا الليث ، عن أيوب بن موسى ، عن الأسود بن العلاء ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : البئر جرحها جبار ، والمعدن جرحه جبار ، والعجاء جرحها جبار ، وفي الركاز الخمس .

المقبري . وأصرح منه ما رواه الدارقطني في العلل ، وإن كان تكلم فيه ، حديث أبي صالح عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الركاز الذي ينبت على وجه الأرض » حكاه العيني في عمدة القارى ٩ : ١٠٣ من طبع المنيرية .

قال شيخنا في إصلاء السنن ٩ : ٥٩ : « وفيه » (يعنى فيما أخرجه أبو يوسف في الخراج) عبد الله بن سعيد المقبرى ضعيف ، كما يتحصل من الزيلعى وغيره ، لكن الإمام أبا يوسف لما احتج بالحديث كما هو الظاهر من صنيعة ، وإبراده في كتاب مذهبه ، كان هذا تصحيحاً منه للحديث ، ولما كان التصحيح موقوفاً على كون الراوى ثقة ، كان هذا إما توثيقاً له منه ، وإما كان عنده متابع له ، وبكل حال ، فلا أقل من كون الحديث في درجة التأييد .

(٥) روى الإمام أبو حنيفة رحمه الله ، عن عطاء ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الركاز الذي ينبت من الأرض » كذا في جامع المسانيد للحوارزمى ١ : ٤٦٢ . أخرجه أبو محمد البخارى ، عن صالح الترمذى ، عن علي بن الحسن ابن يسار ، عن محمد بن الصباح ، عن حبان بن علي ، عن أبي حنيفة . وحقق شيخنا في إصلاء السنن ٩ : ٦٠ أنه ليس فيهم أحد مضعف في الميزان ، إلا ما ذكر في حبان من مقال ، مع توثيقه من ابن معين .

(٦) أخرج أبو حبيب في الأموال (ص ٣٤١ رقم ٨٧٢) عن ابن شهاب الزهرى ، أنه سئل عن الركاز والمعادن ، فقال : يخرج من ذلك كله الخمس . وإن الزهرى راو لحديث « في الركاز الخمس » فتفسيره أولى بالقبول .

وأما دراية ، فإن وجوب الخمس في الكنز من جهة أنه غنيمة ، لكونه دفين الكفار ، فإن الكنز إذا وجدت فيه علامات للمسلمين كان في حكم اللقطة ، ووجب تعريفها ، وإنما يجب الخمس في دفين الجاهلية ، لكونه غنيمة أوفيثا ، ويشاركه المعدن في هذا المعنى ، فإنه مخلوق في الأرض منذ خلقه الله تعالى ، فكان جزءاً من الأرض المغنومة ، فكان في حكم الغنيمة أيضاً .

٤٢٣٤- وحدثنا عبد الرحمن بن سلام الجمحي ، حدثنا الربيع ، يعني ابن مسلم ،
ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، ح وحدثنا ابن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ،
قالا : حدثنا شعبة ، كلاهما عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بعثله .

وأما ما ذكره الشافعية من أن الكنز يحصل بلا مؤنة ، بينما المعدن يحتاج إلى مشقة
ومؤنة ، فأجاب عنه الإمام أبو عبيد في الأموال (ص ٣٤١) بقوله : « وكذلك
هو عندى فى النظر : أن يكون بالمغم أشبه منه بالزرع ، لأنه وإن كان يتكلف فيه
الإنفاق ، والتغريز بالنفس ، وكذلك مجاهدة العدو ، بل الجهاد أشد ، وأعظم خطرا ،
وقد جعل الله فى الغنيمة منهم الخمس ، فأدنى ما يجب فى المعدن أن يكون مثل
ما ينال من العدو » .

وأما وجه ارتباط حكم خمس الركاز بما قبله من أحكام الدية ، فيتضح مما أخرجه
أبو يوسف فى كتاب الخراج (ص ٦٥) عن أبي سعيد القبرى ، قال : « كان أهل الجاهلية
إذا عطب الرجل فى القلب جعلوا القلب عقله ، وإذا قتلته دابة جعلوها عقله ، وإذا
قتله معدن جعلوه عقله . فمثل رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال : العجاء جبار ، والمعدن
جبار ، والبئر جبار ، وفى الركز الخمس » . وهذا دليل على أن أهل الجاهلية كانوا
يسكفون صاحب المعدن بإعطاء المعدن نفسه إلى أولياء الذى مات فيه ، فذكر رسول الله ﷺ
أن صاحب المعدن لا يكلف بذلك ، وإنما يجب عليه الخمس لبيت المال ، لا غير
والله سبحانه أعلم .

قوله : « الجمحي » بضم الجيم ، وفتح الميم ، نسبة إلى بنى جمح ، وهم بطن من
قريش ، وعبد الرحمن بن سلام ، وأخوه عبد الله بن سلام الجمحي ، كلاهما ثقتان ،
وراجع الأنساب للسمعاني ٣ : ٣٢٧ .

قد تم بتوفيق الله تعالى شرح كتاب الحدود ضحوة يوم الخميس السابع من شهر
ربيع الأول سنة ألف وأربعمائة وست من الهجرة النبوية على صاحبها السلام ،
وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى لإكمال باقى الشرح كما يحبه ويرضاه ،
لأنه تعالى على كل شئ قدير ، وبالإجابة جدير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله
المولى العظيم .

كتاب الاقضية

كتاب الاقضية

ولنبدا شرح هذا الكتاب بمباحث في حقيقة القضاء ، وتاريخه ، ومكانته في الشريعة الإسلامية ، وبعض أصوله المعتمدة عند الشرع ، لتزيد الطالب معرفة وبصيرة ، والله سبحانه الموفق للصواب :

١- معنى القضاء لغة ، وشرعا

الاقضية : جمع قضاء ، والقضاء في اللغة : الحكم ، والفصل ، والقطع ، قال الله تعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » . وأما في الشرع ، فقد عرفه الفقهاء بتعابير مختلفة تؤول إلى معان متقاربة ، فعرفه في شرح أدب القاضى للخصاف ١ : ١٢٦ بقوله : « إنه فصل الخصومات والمنازعات » وعرفه ابن فرحون في تبصرة الحكام ١ : ١٢ بقوله : « هو الإخبار عن حكم شرعى على سبيل الإلزام » ، وعرفه في الفتاوى الهندية ٣ : ٣٠٧ بقوله : « القضاء قول ملزم يصدر عن ولاية عامة » .

وحاصل هذه التعريفات كلها : أن القضاء قول ملزم وفق الأحكام الشرعية يفصل به خصومة فريقين . والفرق بينه وبين الإفتاء أن الإفتاء إخبار عن حكم شرعى ، وليس فيه إلزام ، فلا يجب أن يولى المفتى من قبل الإمام ، بخلاف القضاء ، فإنه إلزام ، فلا يتحقق إلا من الذى ولاه الإمام ذلك .

٢- القضاء في الجاهلية

لم تكن في معظم أنحاء جزيرة العرب حكومات منظمة قوية تهيمن على جميع مناطقها بسلطة مركزية ، وإنما كانت الحياة في الريف حياة بدوية قبائلية ، وكانت كل مدينة تستقل بنفسها في الحكومة ، فكانت حكومتها « حكومة مدن » كما يسميه علماء السياسة . فلم تكن هناك - والحال هذه - هيئات قضائية ، ومؤسسات حكومية ذات قوانين مدونة للفصل في الخصومات ، على نحو ما نراه في الحكومات اليوم .

ولكن كان بين الجاهليين تعامل ، وعرف متبع في أمور عديدة من أمور الحياة التي يعيشون فيها ، مثل حقوق مرور القوافل ، وحقوق الجباية عن الأموال المستوردة ، أو المصدرة ، وفي موضوع الحقوق والجنایات ، وما شاكل ذلك وإن هذا العرف قد توارثته كل قبيلة عن آباءها وأجدادها ، وجعلته كالقانون السائد في مجتمعاتها ، يرجع إليه في فصل الخصومات والمنازعات ، وكان رؤساء المدينة أو القبيلة يحكمون فيما شجر بينهم وفق عرفهم وعاداتهم ، يجتمعون في مكان معين ، مثل دار الندوة بمكة ، أو في معبد ، أو في بيوت الوجهاء ، للنظر في الخصومات ، وفي المشكلات التي تقع في البلد . ويتولى رؤساء الشعب ، أى الحارة والحلة فض المنازعات التي تنشأ بين أفراد الشعب في الغالب .

أما إذا وقعت الخصومات بين أبناء شعاب مختلفة ، فقد يتفق رؤساء المحلات على فصل الخصومة بينهم بالتجسوء إلى محكمين يختارونهم من غيرهم ممن يرضى عنهم المتخاصمون ، ويكونون في نظرهم محايدین لا علاقة لهم بذلك النزاع . وقد يحال النزاع على رؤساء البلد أو الحى للنظر فيه . ويشترط بالطبع على المتخاصمين كلهم الإذعان لقضاء الحكام ، والتسليم بما يحكمونه من حكم . واشتهر بعض الناس في حین القضاء ، مثل عامر بن الظرب العدواني لقب « حاكم العرب » و « قاضى العرب » كما في المعارف لابن قتيبة ص ٣٦ والأغاني ١٥ : ٧٠ .

وقد ذكر اليعقوبى في تاريخه ١ : ٢٢٧ أسماء الذين اشتهروا بين العرب في القضاء ، وذكر أن الأفعى الجرهمى أقدم حاكم حكم بين العرب .

ويقال : إن المحاكمات في الجاهلية كانت تبتنى على قاعدة « البينة على من ادعى » واليمين على من أنكر » ، وذكر الميدانى في مجمع الأمثال ١ : ١١١ رقم ٥٦٧ أن أول من قال هذه الكلمة في الجاهلية هو قيس بن ساعدة الأيادى ، فصارت سنة منذ ذلك اليوم ، وأقرها الإسلام .

وراجع لتفصيل الحكم والقضاء في الجاهلية كتاب « المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام » للدكتور جواد على ٥ : ٤٦٩ إلى ٥٠٩ .

٣- القضاء في الإسلام

وكان رسول الله ﷺ مرجع القضاء في عهده ، ولكنه ربما ولى ذلك أحدا من الصحابة نيابة عنه في قضايا معينة ، كما ولى أنيس بن مالك رضي الله عنه قضاء رجم المرأة في قصة العسيف ، وكما ولى

عمرو بن العاص رضي الله عنه ، فيما أخرجه الإمام أحمد في مسنده والدارقطني في سننه عن عبد الله بن عمرو ، قال : « جاء رسول الله ﷺ خصمان يختصمان ، فقال لعمرو : اقض بينهما يا عمرو ! فقال : أنت أولى بذلك مني يا رسول الله ! قال : وإن كان . قال : فإذا قضيت بينهما فإلى ؟ قال : إن أنت قضيت بينهما ، فأصبحت القضاء فلك عشر حسنات ، وإن اجتهدت فأخطأت ، فلك حسنة . راجع الفتح الرباني ١٥ : ٢١٦ . ومثل ذلك وقع لعقبة بن عامر الجهني فيما أخرجه الدارقطني ٤ : ٢٠٣ .

ولما توسعت ديار الإسلام ، وكثرت مشاغل النبي ﷺ عين الدعاة ، والولاة ، والقضاة ، وبعثهم إلى الأقاليم الإسلامية ، كانوا ينوبون عنه ﷺ في فصل الخصومات على الأصول التي قررها لهم رسول الله ﷺ . فنهض على بن أبي طالب ، ومعاذ بن جبل ، وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم ، الذين جعلهم رسول الله ﷺ قاضين في اليمن ، ومنهم العلاء بن الحضرمي الذي جعله قاضيا بالبحرين ، فيما ذكره الحافظ في المطالب العالية ٢ : ٢٣٧ ، ومنهم معقل بن يسار ، فيما أخرجه أحمد في مسنده ٥ : ٢٦ ، ومنهم عتاب بن أسيد ، استقضاه رسول الله ﷺ على مكة ، فيما حكى الماوردي في أدب القاضي ١ : ١٣١ ، ومنهم دحية الكلبي الذي ولاه قضاء ناحية من اليمن فيما حكاه الماوردي أيضا ١ : ١٣٢ . وذكر الكتاني في التراتيب الإدارية ١ : ٢٥٨ عن الطبراني أن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود كانوا من قضاة رسول الله ﷺ .

والذي يرى في هذا العهد أن منصب القضاء لم يكن منصبا مستقلا يتفرغ له رجل أورجال ، وإنما كان من جملة وظائف الولاة الذين يتولون أمور السياسة والحكومة ، فكل من على ، ومعاذ بن جبل ، وأبي موسى الأشعري ، والعلاء بن الحضرمي ، وعتاب بن أسيد ، كان واليا لإقليم مخصوص ، فكان يتولى القضاء كما يتولى أمور الحكومة الأخرى .

وكذلك كان الأمر في عهد خلافة أبي بكر رضي الله عنه ، وفي بداية خلافة سيدنا عمر رضي الله عنه . وأول من جعل منصب القضاء منصبا مستقلا ، وأفرد له رجالا لا عناية لهم إلا بالقضاء ، سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه . يقول ابن خلدون في مقدمته (ص ٢٢٠) :

« وأما القضاء فهو من الوظائف الداخلية تحت الخلافة ، . . . وكان الخلفاء في صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم ، ولا يجعلون القضاء إلى من سواهم . وأول من دفعه إلى غيره ، وفوضه فيه عمر رضي الله عنه ، فولى أبا الدرداء معه بالمدينة ، وولى شريعا بالبصرة ، وولى أبا موسى الأشعري بالكوفة وكتب له في ذلك الكتاب المشهور الذي تدور عليه أحكام القضاء . »

وإن هذا الكتاب - كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري - نستطيع أن نعتبره كأول قانون للإجراءات العدلية في تاريخ الإسلام ، اعتبره القضاء في الإسلام كأكبر مصدر للاستئارة في أعمالهم القضائية ، وقد حكاه ابن خلدون في مقدمته (ص ٢٢١) بنصها ، فلتراجع فيها ، وقد أخرجها الدارقطني في سننه ٤ : ٢٠٦ بطرق مختلفة .

ثم يقول ابن خلدون رحمه الله : « إلا أن القاضي إنما كان له في عصر الخلفاء الفصل بين الخصوم فقط ، ثم دفع لهم بعد ذلك أمور أخرى على التدرج بحسب اشتغال الخلفاء والملوك بالسياسة الكبرى ، واستقر منصب القضاء آخر الأمر على أنه يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين ، بالنظر في أموال المحجور عليهم ، من المجانين ، واليتامى ، والفلسين ، وأهل السفه ، وفي وصايا المسلمين ، وأوقافهم ، وتزويج الأيتام عند نقد الأولياء ، على رأى من رآه ، والنظر في مصالح الطرقات والأبنية ، وتصفح الشهود ، والأمناء ، والنواب ، واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ليحصل له الوثوق بهم . وصارت هذه كلها من تعلقات وظيفته ، وتوابع ولايته . »

« وقد كان الخلفاء من قبل يجعلون للقاضي النظر في المظالم ، وهي وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ، ونصفة القضاء ، ونحتاج إلى علو يد ، وعظيم رهبة لقمع الظالم من الخصمين ، وتزجر المتعدي ، وكأنه يمحى ما عجز القضاة أو غيرهم عن إضائه . ويكون نظره في البيئات والتقرير ، واعتماد الأمارات ، والقرائن ، وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق ، وحمل الخصمين على الصلح ، واستحلاف الشهود . وذلك أوسع من نظر القاضي . وكان الخلفاء الأولون يباشرونها بأنفسهم إلى أيام المهدي من بني العباس ، وربما كانوا يجعلونها لقضاتهم ، كما فعل عمر رضي الله عنه مع قاضيه أبي إدريس الخولاني ، وكما فعله المأمون ليحيى بن أكرم ، والمعتصم لأحمد بن أبي دؤاد . »

٤- خطورة منصب القضاء

ثم إن منصب القضاء منصب خطير جدا ، وقد نبه رسول الله صلى الله عليه وسلم على خطورته في أحاديث متعددة ، نذكر منها ما يلي :

١- أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم :

« من ولي القضاء ، أو جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين . وهذا لفظ الترمذي ،

(رقم ١٣٢٥) وقال : « هذا حديث حسن قريب من هذا الوجه ، وقد روى أيضا من

غير هذا الوجه عن النبي ﷺ . وأعله ابن الجوزي ، وقال : لا يصح ، ولكن رده الحافظ ، كما في مصنفه الأحمدي ٢ : ٢٧٥ .

٢- وأخرج الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كان قاضيا فقصى بالعدل ، فبالحرى أن ينقلب منه كفافا » ، لكن قال الترمذي بعد إخراجها : حديث ابن عمر حديث غريب ، وليس إسناده عندي بم متصل .

٣- وأخرج أبوداود ، والترمذي ، وابن ماجه عن بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة : رجل قضى بغير الحق ، فعلم ذلك ، فذلك في النار ، وقاض لا يعلم ، فأهلك حرق الناس ، فهو في النار ، وقاض قضى بالحق ، فذلك في الجنة » .

٤- أخرج أحمد في مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليأتين على القاضي العدل يوم القيامة مائة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين » وأخرجه الطيالسي في مسنده بلفظ : « يؤتى بالقاضي العدل يوم القيامة » ، فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرة » وأخرجه ابن حبان والبيهقي أيضا ، وأعله البيهقي بأن عمران بن حطان عن عائشة لا يتابع عليه ، ولا يتبين سماعه منها . ولكنه روى عن عمر ، وأبي موسى ، فروايتهم عن عائشة ممكنة ، وثقه العجلي ، وله في البخاري فرد حديث ، كما في بلوغ الأمان شرح الفتح الرباني ١٥ : ٢١٠ .

ومن أجل هذه الأحاديث روى عن جماعة من السلف أنهم هربوا من منصب القضاء ، وقد دعى أبو قلابة للقضاء ، فهرب من العراق حتى أتى الشام ، فوافق ذلك عزل قاضيها ، فهرب واختفى ، حتى أتى بلاد اليمامة . فقال : ما وجدت مثل القاضي إلا مثل ساحب في بحر ، فكم عسى أن يسبح حتى يغرق ، راجع له السنن الكبرى للبيهقي ١٠ : ٩٧ وأخبار القضاة لوكيع ١ : ٢٣ ، وشرح الصلح الشهيد على أدب القاضي للخصاف ١ : ١٤٧ . وروى عن سفيان الثوري أنه دعى إلى القضاء ، فهرب إلى البصرة حيث مات وهو متوار . وأما الإمام أبو حنيفة رحمه الله فقد ابتلى بالضرب والسجن ثلاث مرات من أجل عدم قبوله للقضاء ، ولكنه لم يقبل ذلك ، حتى توفي رحمه الله تعالى ، كما في مناقبه للموفق ١ : ٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ١٦٢ .

٥- مشروعية القضاء وفضائله

وفي جانب آخر ، قد وردت للقضاء العادل فضائل كثيرة أيضا ، فكفى بها

فضلا أن الله سبحانه وتعالى يقول : « إن الله يحب المقسطين » . وأما الأحاديث ، فنذكر منها ما يلي :

١- أخرج الشيخان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا حسد إلا في اثنين : رجل آتاه الله مالا ، فسلطه علىهلكته في الحق ، ورجل آتاه الله الحكمة ، فهو يقضي بها ، ويعمل بها » .

٢- وأخرج الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « لعدل العامل في رعيته يوما واحدا أفضل من عبادة العابد في أهله مائة عام ، أو خمسين عاما » ذكره الحافظ في المطالب العالية ٢ : ٢٣٢ ، وفي الدراية ٢ : ١٦٧ رقم ٨١٧ وذكر الزيلعي مثله عن ابن عباس ، وعزاه إلى مسند إسماعيل بن راهويه ، راجع نصب الراية ٤ : ٦٧ .

٣- أخرج أحمد في مسنده عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يد الله مع القاضي حين يقضى ، ويد الله مع القاسم حين يقسم » . وقال الهيثمي : « وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف » كما في الفتح الرباني ١٥ : ٢١١ .

٤- وأخرج أحمد أيضا عن عائشة رضي الله عنها ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « أتدرون من السابقون إلى ظل الله عز وجل يوم القيامة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : الذين إذا أعطوا الحق قبلوه ، وإذا مثلوا بذلوه ، حكموا للناس كحكمهم لأنفسهم » وفيه ابن لهيعة أيضا ، ولكن تابعه يحيى بن أيوب ، عن عبد الله بن زحر ، عن علي بن زيد ، عن القاسم بن عبد الرحمن عائشة ، كما في الفتح الرباني ١٥ : ٢١١ .

٥- وقد أخرج مسلم والنسائي وأحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص : أن رسول الله ﷺ قال : « إن المقسطين في الدنيا على منابر من لؤلؤ يوم القيامة بين يدي الرحمن بما أفسطوا في الدنيا » وزاد في رواية : « وكلتا يديه يمين ، الذين يعملون في حكمهم ، وأهلهم ، وما ولوا » راجع الفتح الرباني ١٥ : ٢١١ .

٦- وأخرج أحمد في مسنده عن معقل بن يسار المزني رضي الله عنه ، قال : « أمرني النبي ﷺ أن أقضي بين قوم ، فقلت : ما أحسن أن أقضي يا رسول الله ، قال : الله مع القاضي ما لم يحف عمدا » . وفي إسناده نفع بن الحارث أبو داود الأعمى ، قال الحافظ في التقریب : متروك ، وقد كذبه ابن معين ، كما في بلوغ الأمان ، شرح الفتح الرباني ١٥ : ٢١٢ .

ومن أجل هذه الأحاديث ورد عن بعض السلف مدح منصب القضاء ، فروى عن الحسن البصري أنه قال : « كان يقال : لأجر حكم عدل يوما واحدا أفضل من أجر رجل يصلي في بيته سبعين سنة ، أو قال : ستين سنة » ذكره الخصاص في أدب القاضي ، وعقب عليه الصدر الشهيد رحمه الله في شرحه ١ : ١٥٦ : « وكان الحسن إذا روى حديثا عن واحد سمى ذلك الواحد ، فإذا روى عن غير واحد قال : كان يقال » .

وكذلك أخرج اللؤلؤة في سننه ٤ : ٢٠٥ ، والبيهقي في السنن الكبرى ١٠ : ٨٩ ووكيع في أخبار القضاة ٢ : ٣٩٨ عن مسروق أنه قال : « لأن أقضى يوما بحق أحب إلي من أن أغزو سنة في سبيل الله » . وذكره السرخسي في المبسوط ١٦ : ٧٢ ثم قال : « فإن مسروقا من يقدم تقلد القضاء على الامتناع عنه ، وقد كان السلف رحمهم الله في ذلك مختلفين ، وابتلى مسروق بالقضاء ، ومن دخل في شئ فلما يروى محاسن ذلك الشئ » .

وقد استشار الإمام أبو حنيفة أبا يوسف رحمه الله حين دعي إلى القضاء المرة الثالثة ، فقال أبو يوسف : « لو تقلدت نفعت الناس » فنظر إليه أبو حنيفة نظر المغضب ، وقال : « أرايت لو أمرت أن أعبر البحر مباحة ، أكنت أقدر عليه ؟ » وفي رواية أنه قال : « البحر عميق ، فكيف أعبره بالسباحة ؟ » فقال أبو يوسف : « البحر عميق ، والسفينة وثيق ، والملاح عالم » فقال أبو حنيفة : « كأي بك قاضيا » . ذكره ابن الهمام في فتح القدير ٥ : ٤٦٠ ، وأخرجه وكيع في أخبار القضاة ١ : ٢٦ ، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢ : ٢١٨ ، والصدر الشهيد في شرح أدب القاضي للخصاص ١ : ١٣٣ .

ومن أجل هذه الأحاديث أجمع العلماء على مشروعية القضاء ، وأنه فرض كفاية ، وإذا تركه الجميع أثم الجميع ، وأما الأحاديث التي ورد فيها التحذير عن القضاء ، فيقول العلامة الطرابلسي رحمه الله في كتابه المعروف " معين الأحكام " ١ : ٧ و ٨ :

« أعلم أن أكثر المؤلفين من أصحابنا وغيرهم بالغوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء . . . حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والصلحاء أن من ولي للقضاء فقد سهل عليه دينه ، وألقى بيده إلى التهلكة ، ورغب عما هو الأفضل وساء اعتقادهم فيه . وهذا غلط فاحش يجب الرجوع عنه ، والتوبة منه ، والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف ، ومعرفة مكانته من الدين ، فيه بعث الرسل ، وبالقيام به قامت السموات والأرض ، وجعله النبي عليه الصلاة والسلام من التعم التي يباح الحسد عليها » .

و وأعلم أن كل ما جاء من الأحاديث التي فيها تخويف ووعيد ، فإنما هي في حق قضاة الجور ، والعلماء والجهال الذين يدخلون أنفسهم في هذا المنصب بغير علم . ففي هذين الصنفين جاء الوعيد . وأما قوله ﷺ : ” من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين “ فقد أورده أكثر الناس في معرض التحذير من القضاء . وقال بعض أهل العلم : هذا الحديث دليل على شرف القضاء ، وعظيم منزلته ، وأن المتولى له مجاهد لنفسه وهواه ، وهو دليل على فضيلة من قضى بالحق ، إذ جعله ذبيح الحق امتحانا لتعظم له المثوبة امتنانا ، فالقاضي لما استسلم لحكم الله ، وصبر على مخالفة الأقارب والأبعد في خصوماتهم ، فلم يأخذه في الله لومة لائم ، حتى قادهم إلى أمر الحق ، وكلمة العدل ، وكفهم عن دواعي الهوى والعناد ، جعل ذبيح الحق لله ، وبلغ به حال الشهداء الذين لهم الجنة ، وقد ولي رسول الله ﷺ على بن أبي طالب ، ومعاذ بن جبل ، ومعتل بن يسار رضي الله عنهم القضاء ، فنعم الذابح ونعم المذبحون . فالتحذير الوارد في الشرع إنما هو عن الظلم ، لا عن القضاء .

وهذا كلام في غاية المتانة والرزانة ، وقد أخذه الطرابلسي رحمه الله من تبصرة الحكام لابن فرحون رحمه الله (ص ٩) فإنه أورده بهذا اللفظ بعينه .

٦- استقلال سلطة القضاء في الإسلام :

١- من المعروف أن الدول الحديثة تباشر مهامها بواسطة سلطات ثلاث : السلطة التشريعية (Legislature) وهي التي تقن القوانين ، وإن هذه السلطة يتولاها مجلس النواب ، أو البرلمان في الدول الديمقراطية .

٢- السلطة التنفيذية (Executive) وهي التي تقوم بتنفيذ هذه القوانين ، وبمباشرة مهام الحكومة . وإن هذه السلطة يتولاها الوزراء والموظفون في الإدارات الرسمية .

٣- السلطة القضائية (Judiciary) : وهي التي تقوم بحسم المنازعات ، وإقامة العدل بين الناس ، وتفسير النصوص القانونية الصادرة من البرلمان ، والهيئات الأخرى . وإن هذه السلطة يتولاها قضاة المحاكم العادية .

وإن توزيع وظائف الدولة على هذه السلطات الثلاث مبني على مبدأ ” فصل السلطات “ الذي قرره الكاتب الفرنسي المعروف ” مونتسكيو “ ، والذي تعترف به معظم الدول اليوم كأساس لدستورها .

والمراد من هذا المبدأ أن السلطة القضائية منفصلة عن السلطين : التشريعية والتنفيذية ، بمعنى أنه ليس لها التدخل في أعمال القضاء . ويعتبر هذا المبدأ ضامنا لاستقلال سلطة القضاء ، وعدم تأثرها بالسلطين الآخرين في إقامة العدل .

أما الإسلام ، فلم يحدد للدولة شكلا مخصوصا ، ولا دخل في جزئيات تكوين هذه الدولة ، ليختار المسلمون في كل عصر ما يوافق حاجاتهم ، ويلتزم بيثانهم التي يعيشون فيها ، ولكنه قرر أصولا راسخة لا يجوز مخالفتها بحال . ومن هذه الأصول أنه يطلب من الحاكم ، سواء كان خليفة . أو رئيسا للدولة ، تحت أى اسم ، أن يحكم بالعدل . وهو مسئول أمام الله ورعيته . وإن القواعد العامة في نظام الحكم في الإسلام لا تضيق بنظام السلطات الثلاث ، والفصل بينها ، ولكنه يفرض ما يضمن للشعب بالعدل والإنصاف . فإذا أمكن تحقيق الإنصاف بجميع السلطين في رجل واحد ، فلا مانع عند الإسلام من تفويض كلتا السلطين إلى رجل واحد ، ولذلك أمر الله سبحانه سيدنا داود عليه السلام بالقضاء ، فقال : « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » (سورة ص : ٢٦) .

ومعلوم أن سيدنا داود عليه السلام كان ملكا ، ورئيس السلطة التنفيذية ، ولكن القرآن الكريم فوض إليه القضاء ، لأن المقصود ليس هذه الشكليات ، وإنما المقصود هو الحكم بالحق واتباع الهوى . ولما كان لا يتصور منه الحكم بغير الحق ، أو اتباع الهوى ، جمع الله سبحانه فيه السلطين . وكذلك كان النبي ﷺ والخلفاء الراشدون بعده يتولون كلتا السلطين بدون أن يتصور منهم أى حيف ، والعياذ بالله العظيم .

ولكن إذا كانت الظروف تتطلب فصل سلطة القضاء عن سلطة التنفيذ ، لقلة الأمانة في الناس ، وخشية الجور ، فلا مانع عند الإسلام من هذا الفصل أيضا ، كما فعله الخلفاء الآخرون .

وأما مبدأ استقلال القضاء ، بمعنى أن يكون القاضي مستقلا في حكمه ، ولا يتأثر في ذلك بالأمراء والحكام ، فإن ذلك واجب على كل حال . ولذلك قال الفقهاء : « يجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجاور ، ولو كافرا ، ذكره مسكين وغيره ، إلا إذا كان يمنعه عن القضاء بالحق ، فيحرم » كذا في الدر المختار مع رد المحتار ٤ : ٤٢٧ .

وكان القضاة في الإسلام مستقلين في حكمهم ، لا يأمرهم الحكام إلا بإقامة العدل ولو على أنفسهم ، فهذا أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، يمثل مع خصمه أبي بن كعب ، بين يدي

زيد بن ثابت القاضي (رضي الله عنهم) ليقضى بينهما ، فيتحنى زيد بن ثابت سيدنا عمر رضي الله عنهما ، عن فراشه ، ويقول : ههنا يا أمير المؤمنين ! فيقول سيدنا عمر : « جرت زيد في أول قضاءك ، ولكن أجلسني مع خصمي » . وقد ورد في هذه القضية أن زيد بن ثابت رضي الله عنه طلب من أبي بن كعب بينة ، لأنه كان مدعيا ، فلم تكن عنده ، فطلب من أمير المؤمنين اليمين ، ثم توجه إلى أبي بن كعب وقال : « أعف أمير المؤمنين » يعني : من اليمين ، فقال عمر رضي الله عنه : « أمكذا يقضى بين الناس كلهم ؟ » قال : لا ، قال : « فاقض بيننا كما تقضى بين الناس » ، قال : « احلف يا أمير المؤمنين ! فحلف أمير المؤمنين ، ثم قال : « لا يدرك زيد القضاء حتى يكون عمر ، ورجل من عرض المسلمين عنده سواء » أخرج هذه الروايات وكيع في أخبار القضاة ١ : ١٠٨ و ١٠٩ ، والبيهقي في سننه ١٠ : ١٣٦ باب إنصاف الخصمين .

وكذلك القاضي شريح ، قد حكم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب النصراني ، وقد اختصما إليه في درع ، فلما رأى النصراني ذلك اعترف بأن الدرع لأمر المؤمنين ، ثم أسلم ، فأعطاه علي رضي الله عنه ذلك الدرع ، وقصته مشهورة راجع لها سنن البيهقي ١٠ : ١٣٦ .

وأخرج الكندي في كتاب القضاة (ص ٣٥٦) « أن عبد الملك بن مروان الخليفة أتى خير بن نعيم القاضي بخاصم ابن عم له ، فقعده على مفرشه ، فقال : « قم مع ابن عمك » .

وكذلك القاضي غوث بن سليمان يحكى قصته ، فيقول : « بعث إلى أمير المؤمنين أبو جعفر المنصور فحملت إليه ، فقال لي : يا غوث ! إن صاحبكم الحميرية (يعني زوجته) خاصمتني إليك في شروطها . قلت : أيرضى أمير المؤمنين أن يحكمني عليه ؟ قال : نعم . فقلت : إن الأحكام لها شروط ، أفيحتملها أمير المؤمنين ؟ قال : نعم . قال : يأمرها أمير المؤمنين أن توكل وكيعا وتشهد علي وكالته خادمين حرين يعدلها أمير المؤمنين علي نفسه ، ففعل ، فوكلت خادما ، وبعثت معه كتاب صداقها ، وشهد الخادمان علي وكالته ، فقلت : قد تمت الوكالة ، فإن رأى أمير المؤمنين أن يساوى الخصم في مجلسه ، قال : فأنحط عن فرشه ، وجلس مع الخصم ، ودفع إلى الوكيل كتاب الصداق ، فقرأته عليه ، فقلت : يقر أمير المؤمنين بما فيه ؟ قال : نعم . قلت : أرى في الكتاب شروطا مؤكدة بها تم النكاح بينكما ، أرايت يا أمير المؤمنين : لو خطبت إليهم ، ولم تشترط لهم هذا الشرط أكانوا يزوجونك ؟ قال : لا ، قال : قلت : فبهذا الشرط تم النكاح ، وأنت أحق من وفي لها بشروطها ، قال : علمت إذ أجلسني هذا المجلس أنك ستحكم علي » راجع كتاب

القضاة للكندى ص ٣٧٥ .

وإن أمثال هذه القصص كثيرة في تاريخنا الإسلامى ، ومن أروع الأمثلة لاستقلال القضاة العلماء عن الأمراء أن الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله حكم على جماعة من الأمراء الأتراك ، وفيهم نائب السلطان بأنهم عبيد ، ولم تثبت حريتهم بطريق شرعى ، وأنهم مملوكون لبيت مال المسلمين ، فأقامهم ، وباعهم واحداً بعد واحد بثمن غال ثم أعتقهم المشترون ، وصرف الشيخ ثمنهم فى وجوه الخير . حكاة التاج السبكى فى طبقات الشافعية ٥ : ٨٤ و ٨٥ .

فالقضاء فى الإسلام مستقل بكل معنى الكلمة ، فيضمن لكل إنسان بإقامة العدل ، ولو كان ذلك ضد الأمراء والحكام ، فالأمير والحاكم بين يدي القاضى رجل من الشعب ، لا يفوق على خصمه فى إقامة العدل ، وليس الأمر فى الإسلام كدساتير معظم الدول التى تسمى نفسها جمهورية وديمقراطية ، ثم تجعل رؤساءها غير مسئولين أمام القضاء فى حياتهم الفردية ، وتقرر أن ذاتهم مصونة لا تمس .

وحيث انخفض اليوم مستوى الديانة فى أكثر الحكام ، وتناقص فيهم الوازع الدينى ، فالأنسب اليوم أن تفصل سلطة القضاء من سلطة التنفيذ ، بما يجعل القضاة مستقلين فى أفضيتهم وأحكامهم ، لا يتأثرون بالأمراء والحكام . ولذلك كان الخلفاء والسلاطين فى الأزمنة المتأخرة ينصبون فى البلدان قضاةً مستقلين يفوض إليهم سلطة القضاء ، ولا يفوض إلى الأمراء الذين يتولون سلطة التنفيذ .

وجاء فى رد المحتار لابن عابدين ٤ : ٤٦٥ : « والحاصل أن السلطان إذا نصب فى البلدة أميراً وفوض إليه أمر الدين والدنيا صح قضاؤه . وأما إذا نصب معه قاضياً فلا ، لأنه جعل الأحكام الشرعية للقاضى ، لا للأمير ، وهذا هو الواقع فى زماننا . ولذا قال فى البحر أول كتاب القضاء : سئلت عن تولية الباشا بالقاهرة قاضياً ، ليحكم فى حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان ، فأجبت بعدم الصحة ، لأنه لم يفوض إليه تقليد القضاء ، ولذا لو حكم بنفسه لم يصح اهـ » .

وقد حدث فى زمن العباسيين منصب " قاضى القضاء " ، وإنه كان يتولى نصب القضاة وعزلهم فى بلاد مختلفة ، نيابة عن السلطان ، ويحكمى لنا ابن كثير فى البداية والنهاية ١٠ : ١٨٠ أن أول من تولى هذا المنصب هو القاضى أبو يوسف رحمه الله ، لقبه

بذلك الخليفة الهادى ، وكان يقال له : قاضى قضاة الدنيا ، لأنه كان يستنهب فى سائر الأقاليم التى يحكم فيها الخليفة .

وإن السبب فى إحداث هذا المنصب ولو كان انشغال الخليفة بأمور أخرى ، بحيث ما كان يجد وقتاً لتنظيم القضاء ، غير أن هذا المنصب كان خطوة حسنة فى استقلال القضاء من سلطة التنفيذ .

وبالجملة ، فلا يستثنى رئيس الدولة ، ولا الحكام الآخرون من كونهم مسئولين أمام القضاء ، غير أنه إذا خيف من القوى المعارضة لرئيس الدولة ، أنهم يرفعون إلى القاضى قضايا كثيرة موهة ضد رئيس الدولة لمجرد إزعاجه وإضاعة أوقاته ، فيمكن أن يعخذ فى تسيير الدعوى على الرئيس لإجراءات مخصوصة تضمن أن تكون القضية واقعية لا موهة ، ولئن ثبت فى قضية مخصوصة أنها لم ترفع إلى القاضى إلا مجرد إزعاج الإمام أو الرئيس ، فإن القاضى يعزر المدعى على ذلك ، ليكون عبرة لمن بين يديه ومن خلفه . ولكن لا يبرر هذا الخوف استثناء الرئيس من مسئوليته أمام القضاء .

٧- القضاء فى الإسلام مجافى

ومن الأصول الأساسية فى القضاء فى الإسلام ، أنه لا يطالب الفريقان بأجر أو محصول على القضاء ، وإنما القضاء العادل حق للمتخاصمين على الإمام أو القاضى ، ويجب على الإمام أن ييسر لهم القضاء مجاناً . وكان المتبع فى بعض الدول القديمة ، كفرنسا ، أن يدفع الخصوم أجور قضاتهم (كما ذكره الدكتور محمد عبد الجواد محمد فى كتابه بحوث فى الشريعة الإسلامية والقانون ، ص ١٢٠) ، ولم يحدث مثل ذلك شيئ فى عصور الإسلام المتقدمة ، ثم تأثر بذلك بعض البلاد الإسلامية فى العصور الأخيرة وجعل القضاة يأخذون من المتحاكين إليهم أجراً على القضاء باسم " المحصول " ، ولكن اشتد عليه تكبير العلماء ، وجعلوه فى حكم الرشوة ، يقول العلامة ابن عابدين رحمه الله : « فإما بذلك فى قضاة زماننا ، فإنهم زادوا على من قبلهم باعتقاد جل ما يأخذونه من المحصول ، بزعمهم الفاسد أن السلطان يأذن لهم بذلك ، وسمعت من بعضهم أن للمولى أباً السعود لفتى بذلك ، وأظن أن ذلك افتراء عليه » . راجع رد المحتار ٤ : ٤٢٢ طبع استانبول ، كتاب أدب القاضى ، مطلب فى الكلام على الرشوة والهدية .

وفى جانب آخر ، اهتم الإسلام بأن يبرزق القاضى من بيت المال ما يشبع جوائحه ، لئلا يطمع فى أموال الناس ، واستدل الخصاص على ذلك بما أخرجه أبو داود فى انخراج

والفيثي (رقم ٢٩٤٥) عن المستورد بن شداد رحمته الله ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة ، فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادما ، فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا » قال : قال أبو بكر : أخبرت أن النبي ﷺ قال : « من اتخذ غير ذلك فهو غال ، أو سارق » . وأخرجه أحمد في مسنده ٤ : ٢٢٩ بسند فيه ابن طيعة بلفظ : « من ولي لنا عملا ، وليس له منزل فليتخذ منزلا ، أو ليست له زوجة فليتزوج ، أو ليس له خادم فليتخذ خادما ، أو ليست له دابة فليتخذ دابة ، ومن أصاب شيئا سوى ذلك فهو غال » . ويقول الصدر الشهيد رحمه الله في شرحه لأدب القاضي للخصاف : وإنما أراد بهذا ما تحت يده ، فيستفع به مقدار ما يكون قاضيا ، فإذا عزل رد ذلك إلى بيت المال » .

ويقول الخصاف رحمه الله : « فهذا كله يدل على أنه لا بأس للقاضي أن يرتزق من بيت المال مقدار كفايته وكفاية أهله ، ومن يموّنهم ، وكفاية أعوانه ، حتى لا تشره نفسه إلى أموال الناس » .

٨- تعدد القضاة في قضية واحدة

إن النظام المعمول به في أكثر البلاد اليوم ، ولا سيما في المحاكم العالمية ، أن القضاء لا يفوض إلى قاض فرد في كثير من القضايا ، وإنما يفوض إلى قضاة متعددين ، فما حكم به أغلبيتهم يعتبر حكما نافذا . ويعتبر ذلك ضامنا لحسن سير القضاء ، لأن الحقيقة تخرج من المناقشة وتصادم الآراء المتعددة ، وكل قاض يبذل جهده ليدعم آراءه لإقناع زملائه ، وهذا يدعو القضاة إلى دراسة دقيقة ، وفكر عميق ، كما أن في نظام تعدد القضاة ضامنا لعدم التحيز فإن التأثير على قاض واحد أسهل منه على قضاة متعددين .

وإن هذا النظام قد احتيج إليه لفساد أحوال الناس ، وتعقد القضايا ، ولذلك لا يوجد بهذا النظام في تاريخ القضاء الإسلامي . وإنما كان العلماء والفقهاء يجلسون مع القاضي ليشاورهم ، دون أن يكون لهم الحكم والقضاء ، كما ذكره الماوردي في أدب القاضي ١ : ٢٦٩ ، وغيره .

ولكن ليس معنى ذلك أن نظام تعدد القضاة مصادم للشرعية الإسلامية ، فإنه قد صرح الفقهاء بأن القاضي وكيل عن الإمام في فصل الخصومات ، ونجربى عليه أحكام الوكيل ، ومن المعلوم في الفقه الإسلامي أن التوكيل كما يكون إلى رجل واحد ربما يكون إلى رجلين

أو أكثر ، وحينئذ يجب على الوكلاء أن لا يباشروا العمل المفوض إليهم إلا عند اجتماعهم .
فهذا يدل على جواز تفويض القضية إلى قضاة متعددين ليحكموا باجتماع آراءهم ، أو
بأكثريتها .

وإن نظام تعدد القضاة وإن لم يكن معمولاً به في العصور الماضية من تاريخ الإسلام ،
ولكن توجد هنالك نصوص من الفقهاء تدل على جوازه . جاء في الفصول العادية ص ٢٣ :
« السلطان لو قلد رجلين قضاء ناحية ، ففضى أحدهما لم يحز ، كالوكيلين ، ولو قلدهما على
أن ينفرد كل واحد منهما بالقضاء لا ، وابتغى هذا ، وكان ظهير الدين يقول : ينبغي أن
يجوز ؛ وذكره ابن قاضي سماوه في جامع الفصولين ١٨:١ أيضا . وذكر الماوردي خلاف
العلماء في تقليد قاضيين في بلد ، ثم قال : « الثاني ، وهو قول الأكثرين ، أنه يجوز ، لأنها
استنابة كالوكالة التي يجوز أن يجتمع فيها وكيلان على اجتماع وانفراد ، راجع أدب القاضي
للماوردي ١ : ١٥٨ .

٩- النقض والاستئناف في القضاء

لم أجد في تاريخ القضاء الإسلامي الأصل محاكم مستقلة للاستئناف أو النقض ، كما هي
معروفة في زمننا هذا ، غير أن القضاة كانوا يباشرون النقض والاستئناف في صور تالية :

١- إذا أصدر القاضي حكماً في قضية ، ثم ظهر له أن هذا الحكم خطأ ، ويتعين نقضه ،
قام هو بنقضه ، سواء طالبه المقتضى عليه بذلك أولاً . ويستند في ذلك بقول سيدنا عمر بن
الخطاب رضي الله عنه في رسالته إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : « لا يمنعك قضاء قضيت به بالأمس ،
راجعت فيه نفسك ، وهديت فيه لرشدك ، أن تراجع الحق ، فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق
خير من التمادي في الباطل » . أخرجه الدارقطني ٤ : ٢٠٦ .

وإن رجوع القاضي بنفسه عن قضاائه السابق ، هو الذي يسمى في أصول القوانين
الموضوعة اليوم مراجعة (Review) .

٢- إذا رفع إلى القاضي الجديد قضاء من قبله ، فيجوز له أن ينقضه إن رأى فيه ما
يعارض الكتاب والسنة ، ولا يجب على القاضي الجديد أن ينظر أحكام القاضي السابق ، لأن الظاهر
جريان أحكام القاضي السابق على وجه الصحة والصواب ، إلا إذا تظلم محكوم عليه من حكم
أصدره القاضي السابق ، فإن على القاضي اللاحق أن ينظر في تظلمه ، وتفحص حكم القاضي
السابق ، فإن رآه مستحقاً للنقض ، كما لو كان مغالفاً للقرآن ، أو السنة الصحيحة التي لا تعارضها

سنة أخرى ، نقضه وإلا أبرمه .

وذكر القاضى الطرابلسى فى معين الأحكام ١ : ٣٣ و ٣٤ عن بعض العلماء : « لا يجوز للقاضى أن ينظر فى أفضية غيره . . . فإن قام عنده قائم وقال : هذا كتاب القاضى قد حكم فيه بجور بين ، قال : أرى أن ينظر فيه ، فإن تبين له أنه حكم بجور ، ووجد فى القضاء مفسدا ، مثل أن يقضى بشهادة زور ، أو مثل أن يبطل المهر من غير بينة ولا إقرار . . . وما أشبه ذلك ، فأرى أن يفسخه . وأما إن وجد القضاء بها لم يتبين فيه الجور ، ولا الخطأ الصراح . . . فلا أرى له أن ينظر فيه . قال بعضهم : ويحمل القضاء على الصيحة ، ما لم يتبين الجور ، وفى التعريض لذلك ضرر بالناس ، ووهن للقضاة . وإن هذه السلطة أشبه بما يسمى اليوم استئنافا (Appeal) .

٣- يجب على الإمام وقاضى القضاء تفقد أحوال القضاة ، فإن رأى خلال تفقده حكما يخالف الكتاب والسنة نقضه ، جاء فى معين الأحكام ١ : ٣٦ « ينبغي للإمام أن يتفقد أحوال قضاته ، فإنهم قوام أمره ، ورأس سلطانه ، وكذلك قاضى القضاء ، ينبغي له أن يتفقد قضاته ونوابه ، فيتصفح أفضيتهم ، ويراعى أمورهم وسيرتهم فى الناس ، وعلى الإمام والقاضى الجامع لأحكام القضاء أن يسأل الثقات عنهم . . . ووجه الكشف أن يبعث إلى رجال يوثق بهم من أهل بلده فيسأ لهم عنه سرا ، فإن صدقوا ما قيل فيه من الشكاية عز له ، ونظر فى أفضيته ، فما وافق الحق أمضاه ، وما خالفه فسخه . وإن قال الذين مثلوا عنه ما نعلم إلا خيرا أبقاء ، ونظر فى أفضيته وأحكامه ، فما وافق السنة مضى ، وما لم يوافق شيئا من أهل العلم رده ، وحل ذلك من أمره على الخطأ ، وأنه لم يعتمد جورا .

وإن سلطة الإمام أو قاضى القضاء هذه أشبه بما يسمى فى أصول القانون الوضعى اليوم " الرقابة " (Review) ، وإن هذه السلطة تشمل نقض الأفضية أيضا .

وبهذه الصور الثلاثة يتبين أن النقض مشروع فى الجملة بجميع أقسامها من المراجعة (Review) والاستئناف (Appeal) والرقابة (Revision) ولكن لم يكن هناك سلطات منظمة لهذا النقض والاستئناف ، لعدم الاحتياج إليها . وذلك لسداجة الحياة ، ووفور الأمانة ، وقلة العمران ، وعدم تعدد القضايا . وأما الآن ، فقد تعددت الحياة ، وقلت الأمانة ، وكثر العمران ، وانتشبت القضايا ، وكثرت الخصومات . فلو أبقى حق نقض الأحكام وإبرامها بيد كل قاض ، فإن ذلك ربما يؤدى إلى متاعب لأصحاب الحقوق ، كما يؤدى إلى عدم استقرار الأحكام ، وإلى الاضطراب فى متابعتها وتنفيذها ، وقد يستغل

ذاك أصحاب الأهواء والنفوس المريضة من القضاة ، ومن أصحاب النفوذ ، فينتفضون الحكم الصحيح لأهوائهم وأغراضهم . ولا شك أن الشريعة الإسلامية لا ترضى بالتلاعب في أحكامها ، ولا تأذن لأصحاب الأهواء بأن يستغلوا مثل هذا الوضع . فلا مانع اليوم في ضوء أقوال الفقهاء ، وبالتخريج على أقوالهم أن نضع نظاما خاصا لنقض الأحكام وإبرامها ، بما يحقق المصلحة العامة ، ويعين في إقامة العدل ، ولا يخالف الشرع .

وهذا يبرر أن يفرض النقص والاستئناف إلى محاكم مختصة لهذا الغرض ، ويكون التقاضي على درجتين أو ثلاثة ، كما هو معروف في أكثر البلاد اليوم . ولذلك قد أنشئت في العصور الأخيرة محاكم المراجعة ، والتمييز ، والاستئناف ، والنقض في البلاد الإسلامية التي ما زالتا تطبق الشريعة ، كالخلافة العثمانية ، والمملكة العربية السعودية ، وغيرها .

ومن المعروف في الفقه الإسلامي أن ولاية القاضي (Jurisdiction of the Court) ربما تخصص من قبل الإمام بالزمان ، أو بالمكان ، أو بالخصومات ، أو بالأشخاص ، كما في أدب القاضي للما وردى ١ : ١٥٥ وغيره . فإذا منع قاض من المراجعة ، أو الاستئناف ضاقت ولايته عنها ، وإذا فوض ذلك إلى قضاة محكمة خاصة ، اختصوا بذلك عن غيرهم . فلا مانع شرعا من إنشاء محاكم مختصة بالمراجعة والاستئناف والرقابة . والله سبحانه أعلم .

١٠ واجب القاضي في تيسير الدعوى

ثم إنه يعرف في أصول القانون اليوم نظامان لتيسير الدعوى ، ومدى سلطة القاضي فيه : الأول : ما نستطيع أن نترجم اصطلاحه الإنكليزي إلى العربية بالنظام الخصومي (Adversary System) والثاني : ما نستطيع أن نعبّر عنه في العربية بالنظام (Enquisitorial System) .

فأما النظام الخصومي ، فيرى أن الخصومة ملك للفريقين ، يسيران فيها كما يشاءان أمام القاضي ، الذي لا يعدو أن يكون حكما ساكتا يراقب كفاح الخصمين ، لإثبات ما يدعيانه وأخيرا يصدر حكمه لصالح من يستطيع منها التغلب على الآخر في الدفاع والإثبات .

ومن نتائج هذا النظام أن القاضي لا يطلب إلى مجلس القضاء إلا الشهود الذين مهمهم أحد الخصمين كشهود له . فإن ترك الحصان رجلا يقدر القاضي أن عنده علما أكثر بالواقعة ، لا يستطيع القاضي أن يطلبه ، وبطالبه بأداء الشهادة حسب علمه وكذلك لا يكتب القاضي من شهادة الشهود إلا ما أجاب به الشاهد عن أسئلة الخصمين ، ولا يسأله القاضي

عن شئني مما يتعلق بالقضية . وإنما يسمع موقف الخصمين . وشهادة الشهود ، من غير أن يتدخل فيها بسؤال يتعلق بتفاصيل القصة ، فإن هذا التدخل مصادم في نظر هذا النظام بمبدأ حيادة القاضي .

وإن هذا النظام كان معمولاً به في النظم القانونية اللاتينية ، وعلى رأسها القانون الفرنسي الذي يقول : « إن القاضي لا يملك في الدعوى إلا دوراً سلبياً ، إلى أن يصدر حكمه » . (حكاة الدكتور عبد الجواد في كتابه بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون ص ١٣٣) .

وأما النظام التفتيشي ، فلا يجعل القاضي عاجزاً أمام كيد الخصوم ، وإنما يمنحه سلطة فعالة في تسيير إجراءات الخصومة ، فله أن يطلب شهوداً غير الذين سماهم الخصمان ، وله أن يسأل الشهود ما شاء من سؤال ، استخراجاً للحق ، ووصولاً إلى العدل . ويقال : إن هذا النظام هو المعمول به في النظم القانونية الأنجلوسكسانية ، وعلى رأسها القانون الإنجليزي . والحقيقة أن القانون الإنجليزي كما هو مطبق في الهند وباكستان ، وإن كان يعترف بهذا النظام من حيث المبدأ ، ولكنه يسير على الأغلب سير النظام الأول بالفعل . فلن القانون ، وإن كان يسمح للقاضي بطلب من شاء من شهود القضية ، أو بسؤال من شاء ما شاء ، ولكن الطريق السلوك في أكثر المحاكم هو الاحتراز من ذلك ، لئلا يملأ القاضي فراغاً تركه الخصمان ، فيتأثر به حيادة القاضي (Impartiality) .

وبخلاصة الفرق بين النظامين : أن القاضي في نظام الأول ليس مستخرجاً للحق بأي طريق ممكن ، وإنما هو حكم بين متنازعين ، لا يقضى إلا بأن دلائل الفريق الفلاني أقوى ، وأما في النظام الثاني ، فيتحم على القاضي أن يستخرج الحق بأي طريق ممكن ، ولا يجب عليه أن يتقيد بما أتى به إليه الخصمان .

والذي أرى : أن النظام الثاني أقرب إلى القضاء الإسلامي ، فليس القاضي مجبوراً في يد الخصمين ، وعلمهم على إطالة مدة التقاضي وتعويقه وإضراراً ببعضهم البعض . وليس من عدم الانحياز السكوت على الكذب المجاهر والخديعة المكشوفة . وإنما يجلس قاضي الإسلام مفتوح العينين ، يقظ البصيرة والفراسة ، فلا يأذن لأحد الخصمين أن يتلاعب بعدم انحيازه ، فله السلطة الفعالة في تسيير الدعوى حسب ما يقتضيه إقامة العدل وإيصال الحق إلى مستحقه ، وملاً الفراغ الذي تركه الخصمان لإضلال القاضي ، وإخفاء الحقيقة .

باب اليمين على المدعى عليه

٤٣٣٢- حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ .

نعم ، ربما يترفرق من بعض أحكام الشريعة أنها تميل إلى الطريق الأول في أمر الحدود ، كلما سبب ذلك درءا للحد . وإن هذا الموضوع يحتاج إلى بسط وتفصيل ليس هذا موضعها ، وإنما المقصود ههنا الإشارة إليه ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن ابن عباس " هذا الحديث أخرجه البخارى في تفسير سورة آل عمران ، باب قوله تعالى : إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ، رقم ٤٥٥٢ وفى الشهادة ، باب اليمين على المدعى عليه ، رقم ٢٦٦٨ . وفى الرهن ، باب إذا اختلف الراهن ونحوه فالبينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود ، رقم ٢٥١٤ ، وأخرجه أبو داود فى الأقضية ، باب اليمين على المدعى عليه ، رقم ٣٦١٩ والترمذى فى الأحكام ، باب ما جاء فى البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، رقم ١٣٤٣ ، والنسائى فى القضاة ، باب عظة الحاكم على اليمين ، وابن ماجه فى الأحكام ، باب البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه ، رقم ٢٣٢١ .

قوله : " أن النبي ﷺ قال " ذكر ابن عباس هذا الحديث فى واقعة أخرجه البخارى فى التفسير ، عن ابن أبي مليكة : " أن امرأتين كانتا نخرزان فى بيت ، أو فى الحجرة ، فخرجت إحداهما ، وقد أنفذ بإشنى فى كفها (١) ، فادعت على الأخرى ، فرفع إلى ابن عباس ، فقال ابن عباس : قال رسول الله ﷺ : لو يعطى الناس بدعواهم لذهب دماء قوم وأموالهم . ذكروها بالله ، وقرأوا عليها : إن الذين يشترون بعهد الله ، فذكروها ، فاعترفت ، فقال ابن عباس : قال النبي ﷺ : اليمين على المدعى عليه .

وأخرج البيهقى فى سننه ١٠ : ٢٥٢ عن ابن أبي مليكة ، قال : " كنت قاضيا لابن الزبير على الطائف " ثم ذكر قصة المرأتين ، ثم قال : " فكتبت إلى ابن عباس ، فكتب

(١) الإشنى ، بكسر الهمزة ، وسكون الشين ، والفاء المنونة فى المتن : آلة الخرز للإسكاف ، والمعنى أن الإبرة قد نفذت فى كفها .

قال : لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه .

إلى أن رسول الله ﷺ قال : لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ، ولكن البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر . وقد حسن الحافظ إسناده في فتح الباري ٥ : ٢٨٣ .

قوله : " لو يعطى الناس " الفعل هنا مبنى للمجهول ، ومفعوله الثانى محذوف . والمراد أنه لو أعطى الناس ما يدعونه بمجرد دعواهم إلخ .

قوله : " بدعواهم " قال الأئمة فى شرحه ٥ : ٤ : " الدعوى قول لو سلم أوجب لقائله حقا .

قوله : " لادعى ناس دماء رجال إلخ " قال المأزرى : لاشك فى هذا ، إذ لو كان القول قول المدعى استيحت الأموال والدماء ، ولم يقدر أحد على صون ما له ودمه ، وأما المدعون فيمكن صون أموالهم بالبينة .

وفيه حجة لمن يرى أن مجرد قول الميت : قتلنى فلان ، لا يكتفى فى إثبات القصاص على ذلك الفلان ، وهو قول الجمهور . وقال مالك : قوله ذلك لوث ، فتثبت به القسامة ، ويجب القصاص على أساس القسامة ، لا على أساس مجرد دعوى المقتول ، كما بسطنا مذهبه فى أول كتاب القسامة والديات .

هل تشترط الخلطة فى توجيه اليمين ؟

قوله : " ولكن اليمين على المدعى عليه " به استدل الجمهور على أن اليمين واجبة على المدعى عليه فى كل حال ، إذا لم تكن عند المدعى بينة . وقال مالك رحمه الله : لا تجب اليمين على المدعى عليه بمجرد الدعوى ، إلا أن تكون بينها مخالطة ، لئلا يبتذل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مرارا فى اليوم الواحد ، فاشتترط الخلطة دفعا لهذه المفسدة . ثم اختلفوا فى تفسير الخلطة ، ف قيل : هى معرفته بمعاملته ومدانيته ، أبشاهد أو بشاهدين ، وقيل : تكتفى بالشبهة ، وقيل : هى أن تليق به الدعوى بمثلها على مثله ، وقيل : أن يليق به أن يعامله بمثلها ، كذا فى شرح النووى .

وقال ابن عبد البر رحمه الله فى الكافى ٢ : ٩٢١ : « والمعمول به عندنا أن من عرف بمعاملة الناس مثل التجار ، بعضهم لبعض ، ومن نصب نفسه للشراء والبيع ، وباشر ذلك ، ولم ينكر منه ، فاليمين عليه لمن ادعى معاملته ومدانيته فيما يمكن . ومن كان بخلاف هذه المنزلة ، مثل المرأة المستورة المحتجة ، والرجل المستور والمنقبض عن مداخله المدعى عليه ، وملاسته ، فلا تجب اليمين عليه إلا بالخلطة » .

وحاصله أن المدعى إن كان معروفا بالمعاملة مع المدعى عليه توجه اليمين إلى المدعى عليه مطلقا ، وإن لم يعرف بذلك لم يتوجه إلا بثبوت قرائن تشهد للمدعى ، كالشاهد الواحد ، ولو كانت امرأة ، أو القرائن الأخرى ، وراجع أيضا حاشية الخطاب ٦ : ١٢٧ .

وقد ذكر المالكية أن اشتراط الخلطة لتوجه اليمين مما انفق عليه السبعة من فقهاء المدينة ، وأخرج ابن عبد البر فى الكافى ٢ : ٩٢٢ بسنده عن أبى الزناد ، قال : « كان عمر بن عبد العزيز يقول : والله لا يعطى اليمين كل من طلبها ، ولا نوجبها إلا بشبهة نحو ما نوجب به المال » وقال أبو الزناد : يريد بذلك المخالطة ، واللطخ والشبهة . وأخرجه مالك فى موطأه (ص ٣٠٣ عن جميل المؤذن : « أنه كان يحضر عمر بن عبد العزيز ، وهو يقضى بين الناس ، فإذا جاءه الرجل يدعى على الرجل حقا نظر ، فإن كانت بينهما مخالطة ، أو ملاسة ، أحلف الذى ادعى عليه ، وإن لم يكن شئ من ذلك لم يحلفه » .

قال النووى رحمه الله تعالى : « ودليل الجمهور حديث الباب ، ولا أصل لاشتراط الخلطة فى كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : يمكن للمالكية أن يعتدروا عن حديث الباب بأنه يتحدث عن كان مجدا فى دعواه ، وإن الخلطة إنما تشتط للتأكد من جدية الدعوى ، فإذا ثبتت الجدية توجه اليمين إلى المدعى عليه ، وذلك لأن الشريعة لا تحتفل بالهازل المتلاعب بالدعوى ، فإن دعواه بمزلة المعلوم ، فلم يكن خصمه مدعى عليه فى الحقيقة ، لئكون المدعى غير مجدد فى دعواه فلم تتوجه إليه اليمين وبعبارة أخرى ، إن الخلطة إنما تشتط عند مالك لصحة الدعوى ، فلا تصح عنده الدعوى إلا بالخلطة ، وحيث لم تصح الدعوى لم يكن الخصم مدعى عليه ، فلم تتوجه إليه اليمين . فلم يخالف مالك رحمه الله حديث الباب ، لأنه فيمن أصبح مدعى عليه بعد صحة الدعوى . وهذا يدل على أن للقاضي أن يطالب المدعى عند رفع القضية إليه بما يثبت أنه مجدد فى دعواه ، وليس هازلا . فإن ثبت كونه هازلا لم يكلف المدعى عليه بالحضور . والله سبحانه أعلم .

٤٣٣٣- **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن بشر ، عن نافع بن عمر ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه .**

قوله : " قضى باليمين على المدعى عليه " به استدلال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله على أن اليمين لا تجب إلا على المدعى عليه ، فإن حلف برئت ذمته ، وإن نكل عن اليمين قضى عليه للمدعى ولا ترد اليمين على المدعى ، وقال مالك والشافعي رحمهما الله : لا يقضى على المدعى عليه بمجرد نكوله عن اليمين ، وإنما ترد اليمين على المدعى في الأموال عند مالك ، وفي جميع الدعاوى عند الشافعي فإن حلف قضى له بما حلف ، وإن نكل لم يحكم له بشئ ، كما في الكافي لابن ابن عبد البر ٢ : ٩٢١ ، ومغنى المحتاج للشربيني ٤ : ٤٧٧ . وهو رواية أبي الخطاب عن أحمد بن حنبل أيضا ، كما في المغنى لابن قدامة ١٢ : ١٢٤ .

استدل القائلون برد اليمين على المدعى بما أخرجه الدارقطني في سننه ٤ : ٢١٣ ، والحاكم في مستدركه ٤ : ١٠٠ عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : « إن النبي ﷺ رد اليمين على طالب الحق ، ولكن قال الحافظ في تلخيص الحبير ٤ : ٢٠٩ : « فيه محمد بن مسروق لا يعرف ، وإسحاق بن الفرات مختلف فيه ، ورواه تمام في فوائده من طريق أخرى عن نافع » . وقال الذهبي في تلخيصه للمستدرك ٤ : ١٠٠ : « لا أعرف محمدا ، وأخشى أن لا يكون (١) الحديث باطلا » وأخرجه البيهقي أيضا في سننه الكبرى ١٠ : ١٨٤ ، وقال : « تفرد به سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي بإسناده هذا ، والاعتماد على ما مضى » فلم يره البيهقي قابلا للاحتجاج به . وقال عبد الحق الإشبيلي بعد ذكر هذا الحديث : إسحاق ضعيف قال السلياني : إسحاق بن الفرات منكر الأحاديث « حكاه الذهبي في ميزان الاعتدال ١ : ١٩٥ ، ولكن الظاهر من كلامه أنه يوثق لإسحاق بن الفرات ، وإنما ذكر قول عبد الحق حكاية .

وأما محمد بن مسروق ، فقال الحافظ في لسان الميزان ٥ : ٣٧٩ : « وأما محمد بن مسروق ، فهو كندى ذكره ابن حبان في الثقات (٢) ، وقال كوفي كان على قضاء

(١) كذا في النسخة المطبوعة من تلخيص المستدرك ، ولكن نقل الحافظ في لسان الميزان ٥ : ٣٧٩ عن تلخيص الذهبي بلفظ : « أخشى أن يكون الحديث باطلا ، بدون لفظ " لا " ، وهو الصحيح فيها أرى .

(٢) قلت : ذكره في طبع الأتباع ٩ : ٨ ، ومن العروف أن ابن حبان يذكر كثيرا

مصر ، روى عن أبيه والكوفيين ، روى عنه سعيد بن أبي مریم ، وقد ذكره أبو عمر الكندى فى قضاة مصر ، فقال ما ملخصه : محمد بن مسروق بن المرزبان .

وعلى كل حال ، فهذا الحديث لا يقاوم حديث الباب من حيث الإسناد . ثم يعارضه سالم أن أباه (يعنى ابن عمر) باع عبدا له بثمانمائة درهم بالبراء ، ثم إن صاحب العبد خاصم فيه ابن عمر إلى عثمان ، فقال عثمان لابن عمر : احلف بالله ، لقد بعته وما به من داء ، فأبى ابن عمر من أن يحلف فرد عليه عثمان العبد ، أخرجه البيهقى فى باب بيع البراءة من سننه ٥ : ٣٢٨ وجعله أصح ما فى الباب ، ولم يطالب فيه ابن عمر برد اليمين على صاحب الحق ، ولو كانت عنده فى ذلك سنة مرفوعة لذكرها فى هذه القضية .

ثم عند الحنفية والحنابلة دلائل أخرى :

منها ما أخرجه ابن ماجه فى سننه (رقم ٢٠٣٨ كتاب الطلاق) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « إذا ادعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد عدل استحلف زوجها ، فإن حلف بطلت شهادة الشاهد ، وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر ، وجاز طلاقه » وقال فى الزوائد : هذا إسناد صحيح ، ورجاله ثقات ، كما فى تعليق فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه ١ : ٦٥٧ .

ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة فى مصنفه عن ابن عباس أنه أمر ابن أبي مليكة أن يستحلف امرأة ، فأبت أن تحلف ، فألزمها ذلك . ذكره الزيلعى فى نصب الراية ٤ : ١٠١ ، وراجع لمزيد الآثار .

مسألة فيما لا يجرى فيه الاستحلاف

ثم إن ظاهر الحديث أن اليمين واجب على كل مدعى عليه ، ولكن هذا العموم لم يأخذ به أحد من الفقهاء ، فأجمعوا على أنه لا يجرى الاستحلاف فى الحدود ، ثم اختلفوا فى بقیة الدعاوى ، وجملة الكلام فى ذلك أن الحقوق نوعان : حق الله ، وحق العبد . فأما حق العبد الذى هو مال أو المقصود منه المال ، فإنه يشرع فيه اليمين بالإجماع ، ولا خلاف فيه بين أهل العلم ، كدعوى البيع ، والدين ، وما إلى ذلك .

من المجاهيل فى الثقات ، ولكن ذكره ابن أبي حاتم فى الجرح والتعديل ج ٤ ق ١ ص ١٠٤ . فذكر أنه روى عنه هشام بن عمار ، وموسى بن عبد الرحمن الروزى ، وأيسر بمجهول من روى عنه اثنان ، والله أعلم .

وأما حق العبد الذى ليس هو بمال ، ولا المقصود منه المال ، كالقصاص ، وحد القذف ، والنكاح ، والرجعة ، والقيش فى الإيلاء ، والرق ، والاستيلاء ، والنسب ، والولاء ، فذهب مالك ، وأبى حنيفة ، أنه لا يجرى الاستحلاف فى هذه الأشياء ، وهو رواية عن أحمد ، وقال الشافعى ، وأبو يوسف ، وعمر بن محمد رحمهم الله : يجرى الاستحلاف فى كل حق يجوز به الإقرار فيجرى الاستحلاف فى هذا القسم أيضا .

ومبنى الخلاف خلافهم فى حقيقة النكول عن اليمين ، فعند الشافعى والصاحبين هو إقرار ، فيجرى فى سائر حقوق العباد التى يجرى فيها الإقرار . وعند أبى حنيفة ومالك رحمهما الله هو بطل المدعى به من طرف المدعى عليه ، فلا يجرى إلا فيما يجرى فيه البذل ، وحيث أن البذل لا يجرى فى هذه الأمور ، فإن النكول لا يؤثر فيه ، فلا فائدة فى الاستحلاف . وراجع فتح القدير ٦ : ١٦٢ والمغنى لابن قدامة ١٢ : ١٦٢ . ثم أفتى المتأخرون من علماء الحنفية بقول الصاحبين فى أن المدعى عليه يستحلف فى جميع القضايا سوى الحدود ، قال فى رد المختار ٤ : ٥٨٨ : « والحاصل أن المفتى به التحليف فى الكل ، إلا فى الحدود ، ومنها حد قذف ولعان » . ومثله فى فتاوى قاضى خان ٣ : ٥٠٨ حيث قال : « والفتوى على قولها فيه لعموم البلوى » .

مسألة يمين الاستظهار

ثم دل الحديث على مذهب الجمهور فى عدم وجوب يمين الاستظهار ، وهو أن المدعى إذا أثبت ما يدعيه ببينة ، فللحاكم أن يستحلفه أن بينته شهدت بحق . وإليه ذهب شريح ، وإبراهيم النخعى ، والأوزاعى ، والحسن بن حى ، وقد روى ابن أبى ليلى عن الحكم ، عن الحسن : أن عليا عليه السلام استحلف عند الله بن الحر مع بيعة . وذهب مالك ، والكوفيون ، والشافعى ، وأحمد إلى أنه لا يمين عليه . وقال إسحاق : إذا استرأب الحاكم أوجب ذلك . والحجة للجمهور أنه عليه السلام أوجب اليمين على المدعى عليه . دون المدعى ، وأيضا قوله تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) فأبرأه الله تعالى من الجلسد بإقامة أربعة شهداء من غير يمين . كذا فى عمدة القارى ٦ : ٣٧٧ باب اليمين على المدعى عليه فى الأموال والحدود .

باب وجوب الحكم بشاهد ويمين

٤٣٣٤- **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، قالا : حدثنا زيد ، وهو ابن حباب ، حدثني سيف بن سليمان ، أخبرني قيس بن سعد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد .

باب وجوب الحكم بشاهد ويمين

قوله : " حدثني سيف بن سليمان " الخزومي ، مـولاهم أبو سليمان المكي أخرج عنه الجماعة إلا الترمذي ، قال الساجي : أجمعوا على أنه صدوق ثقة ، غير أنه اتهم بالقدر ، توفي ما بين ١٥٠هـ و ١٥٦هـ . وراجع تهذيب التهذيب ٤ : ٢٩٤ ، ومن أجل اتهامه بالقدر ذكره الذهبي في الضعفاء ١ : ٢٩١ ، ثم صرح بأنه ثقة إلا أنه رمى بالقدر .

قوله : " عن ابن عباس " هذا الحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأقضية ، باب القضاء باليمين والشاهد ، رقم ٣٦٠٧ ، وابن ماجه في الأحكام ، باب القضاء بالشاهد واليمين ، رقم ٢٣٧٠ .

قوله : " قضى بيمين وشاهد " استعمل به الأئمة الحجازيون على جواز القضاء بالشاهد الواحد مع يمين الطالب ، وروى ذلك عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى رضي الله عنهم ، وهو قول الفقهاء السبعة ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وشرج ، وإياس ، وعبد الله ابن عتبة ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن يعمر ، وربيعة ، وابن أبي ليلى ، وأبي الزناد ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد رحمهم الله ، كما في المغني لابن قدامة ١٢ : ١٠ .

وقال الحنفية : لا يقضى بشاهد ويمين ، وإنما الواجب شاهدان ، أو رجل وامرأتان ، وهو قول الشعبي ، والنخعي ، والأوزاعي رحمهم الله ، كما في المغني ، وقول الزهري ، وعطاء ، والحكم بن حنيفة ، وابن شبرمة ، والليث بن سعد ، ويحيى الأندلسي رحمهم الله ، كما في التمهيد لابن عبد البر ٢ : ١٥٤ ، وحكى ذلك عن القعني أيضا ، كما في اللباب للمنبه ٢ : ٥٨٨ .

استدلال الحنفية بالآية

واستدل الحنفية بقوله تعالى : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) البقرة : ٢٨٢ .

قال الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله في أحكام القرآن ١ : ٥١٤ : « قوله تعالى : واستشهدوا . . . إلخ . يوجب بطلان القول بالشاهد واليمين ، وذلك لأن قوله : " واستشهدوا " يتضمن الإشهاد على عقود المداينات التي ابتدأ في الخطاب بذكرها ، ويتضمن إقامتها عند الحاكم ، ولزوم الحاكم الأخذ بها ، لاحتمال اللفظ للخالين ، ولأن الإشهاد على العقد إنما الغرض فيه إثباته عند المتجاد ، فقد تضمن لا محالة استشهاد الشاهدين ، أو الرجل والمرأتين على العقد عند الحاكم ، وإلزامه الحكم به . وإذا كان كذلك فظاهر اللفظ يقتضي الإيجاب ، لأنه أمر ، وأمر الله على الوجوب . فقد ألزم الله الحاكم الحكم بالعدد المذكور . . . وفي تجوز أقل منه مخالفة الكتاب ، كما لو أجاز يحيز أن يكون حد القذف سبعين ، أو حد الزنا تسعين ، كان مخالفا للآية » .

« وأيضاً ، قد انتظمت الآية شيئين من أمر الشهود : أحدهما العدد ، والآخر الصفة ، وهي أن يكونوا أحراراً مرضيين ، لقوله تعالى : " من رجالكم " ، وقوله تعالى : " من ترضون من الشهداء " ، فلما لم يحز إسقاط الصفة المشروطة لهم ، والاقتصار على ما دونها ، لم يحز إسقاط العدد ، إذ كانت الآية مقتضية لاستيفاء الأمرين في تنفيذ الحكم بها ، وهو العدد والعدالة والرضا ، فغير جائز إسقاط واحد منهما ، والعدد أولى بالاعتبار من العدالة والرضا ، لأن العدد معلوم من جهة اليقين ، والعدالة إنما ثبتها من طريق الظاهر ، لا من طريق الحقيقة » .

« . . . » وبديل على بطلان الشاهد واليمين قول الله تعالى " ممن ترضون من الشهداء " وقد علمنا أن الشاهد الواحد غير مقبول ، ولا مراد بالآية ، ويمين الطالب لا يجوز أن يقع عليها اسم الشاهد ، ولا يجوز أن يكون رضى فيما يدعيه لنفسه ، فالحكم بشاهد واحد ويمينه مخالف للآية من هذه الوجوه » .

وأخرج البخارى تعليقا عن ابن شبرمة ، قال : « كلمني أبو الزناد في شهادة الشاهد ويمين المدعى ، فقلت : قال الله تعالى : واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن فضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ، قلت : إذا كان يكتفى بشهادة شاهد ويمين المدعى ، فما محتاج أن تذكر إحداهما الأخرى ، ما كان

يصنع بذكر هذه الأخرى ؟ علقه البخارى في الشهادات ، باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود .

وأورد ابن قدامة في المغنى ١٢ : ١١ ، وابن القيم في إعلام الموقعين ١ : ٣٢ على الاستدلال بالآية بأنها واردة في التحمل ، دون الأداء ، وإنما النزاع في الأداء ، دون التحمل . وأجاب عنه شيخنا العثماني رحمه الله في إعلاء السنن ١٥ : ٣٧٧ بقوله : « والجواب : أنا أجمعنا نحن وأنتم على أن حال الأداء أقوى من حال التحمل ، بدليل كون الكافر ، والعبد والصبي أهلا للتحمل دون الأداء ، كما مر في باب الشهادات . فإذا كان العدد شرطا عند التحمل ، وهو أدنى ، فلأن يكون شرطا عند الأداء ، وهو أقوى ، أولى . وهذا من باب دلالة النص ، لا من باب القياس ، كما عرف في الأصول . وأيضا ، فيلزمكم أن لا تقضوا باليمين والشاهد إلا لمن كان استشهد عند التحمل شهيدين أو رجلا وامرأتين ، وأنتم لا تلتزمون ، فلم تكن الآية واردة عندكم في شيئ ، لا في التحمل ، ولا في الأداء . وفيه إبطال حكم النص رأسا » .

« » وأيضا ، فلا يخفى أن الغرض من الإشهاد على العقد إنما هو إثباته عند التجاحد . فقد تضمن لا محالة استشهاد الشاهدين ، أو الرجل والمرأتين على العقد عند الحاكم ، وإلزامه بالحكم به . وإذا كان كذلك فظاهر اللفظ يقتضى الإيجاب ، لأنه أمر ، فقد ألزم الله الحاكم بالحكم بالعدد المذكور ، لقيام الإجماع على كون الأمر للوجوب ههنا .

« » وأيضا ، فلو كانت الآية واردة في التحمل دون الأداء ، لزم رد شهادة مسلم ، أو حر ، أو بالغ ، أو عدل كان كافرا عند التحمل ، أو عبدا ، أو صبي ، أو غير عدل ، ثم أسلم ، أو عتق ، أو بلغ ، أو صار عدلا وقت الأداء ، لسكون الإسلام والحرية والبلوغ والعدالة شرطا في الاستشهاد لقوله : فاستشهدوا شهيدين من رجالكم (أى الأحرار البالغين المسلمين بدليل الخطاب كما مر في باب الشهادات) ولقوله : ممن ترضون من الشهداء ، وقد حملتموه على التحمل ، فلا بد من اشتراط كل ذلك عنده ، وهو خلاف الإجماع ، لأن شهادة هؤلاء المذكورين مقبولة إجماعا كما تقدم ، فبطل حكم الآية على التحمل فقط » .

« » وأيضا فقلوه : ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا يدل على كون الآية واردة في الشهادة - أى أدائها - دون الاستشهاد والتحمل فقط ، لأن الشهادة غير التحمل ، ولأن نفي أسباب التهمة والريب ونحوه إنما يحتاج إليه عند الأداء والتجاحد ، كما لا يخفى » .

استدلال الحنفية بالسنة

واستدل الحنفية من الأحاديث بما يأتي :

١- عن الأشعث بن قيس ، قال : « كان بيني وبين رجل أرض باليمن ، فخاصمته إلى رسول الله ﷺ ، فقال : شاهدك أو يمينه ، قلت : إذن يحلف ولا يبالي ، فقال عليه السلام : من حلف على يمين يستحق بها ما لا هو فيها فاجر ، لقي الله وهو عليه غضبان إلخ » أخرجه البخاري في الشهادات (رقم ٢٦٧٠) باب اليمين على المدعى عليه .

والحديث صريح في أن الواجب على المدعى الشاهدان ، فإن لم يتيسر له الشاهدان توجه اليمين إلى المدعى . وأجاب عنه بعض الشافعية بأن المراد من قوله عليه السلام « شاهدك » البينة ، سواء كانت رجلين ، أو رجلا وامرأتين ، أو رجلا ويمين الطالب . وردده الحافظ العيني رحمه الله تعالى في عمدة القاري ٦ : ٣٨٤ بقوله : « هذا تأويل غير صحيح ، فسبحان الله ! كيف يدل قوله : " شاهدك " على رجل ويمين الطالب ؟ وأي دلالة هذه من أنواع الدلالات ؟ واللفظ صريح ، فمن أين يأتي هذا التأويل البعيد ؟ وقد فسر " شاهدك " بالبينة ، والبينة قد عرفت بالنص أنها رجلان أو رجل وامرأتان ، ليس إلا ، وتخصيص لفظ الشاهدين لكونها أكثر وأغلب » .

٢- حديث ابن عباس في الباب الماضي ، فإنه كالصريح في حصر اليمين على المدعى عليه ، وأخرجه البيهقي في سننه ١٠ : ٢٥٢ بلفظ : « لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ، ولكن البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر » وحسن الحافظ إسناده في الفتح ٥ : ٢٨٣ .

٣- عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ قال في خطبته : « البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عايه » أخرجه الترمذي في الأحكام (رقم ١٣٤١) وتكلم في إسناده بسبب محمد بن حبيب الله العرزمي ، وأجمع العلماء على ضعفه كما في التهذيب ٩ : ٣٢٤ ، ولكن حديثه هذا يشهد له حديث ابن عباس المار .

٤- عن ابن عمر رضي الله عنهما ، رفعه : « البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه » أخرجه الطبراني من رواية سفيان ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ « ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب » ذكره الحافظ في الفتح ٥ : ٢٨٢ وسكت عليه ، مما يدل على أنه مقبول عنده .

٥- قد ورد في كتاب سيدنا عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضى الله عنها :
« البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر » أخرجه الدارقطني ٤ : ٢٠٦ عن سعيد بن
أبي بردة ، وقدمنا في مقدمة كتاب القضاء أن هذا الكتاب تلقاه العلماء بالقبول ، وجعلوه
عمدة في أحكام القضاء .

وإن هذه الأحاديث بأجمعها تدل على أن وظيفة المدعى إحضار البينة ، ووظيفة المدعى
عليه اليمين . وهذه قسمة تنا في الشركة .

٦- أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ٧ : ٢٩٨ عن الزهري ، قال : « هي بدعة ،
(يعنى اليمين مع الشاهد ، وأول من قضى بها معاوية » ذكره المارديني في الجوهر النقي
١٠ : ١٧٥ ، وقال : « وهذا السند على شرط مسلم » .

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر ، قال : « سألت الزهري عن اليمين مع
الشاهد ، فقال : هذا شئ أحدثه الناس ، لا بد من شاهدين » ذكره المارديني أيضا .
وأخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ٢٨٣ بلفظ : « أن معاوية أول من قضى باليمين
مع الشاهد ، وكان الأمر على غير ذلك .

٧- وأخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي جعفر : « أن
العباس بن عبد المطلب قال لعمر بن الخطاب : إن رسول الله ﷺ أقطع لي البحرين . فقال له
عمر : شهودك من ؟ قال : المغيرة بن شعبه . قال : ومن معه ؟ قال : ليس معه أحد .
قال عمر : فلا آذن . فأبى عمر أن يأخذ باليمين مع الشاهد . فقال له العباس شيئا ، فقال
عمر لابن عباس : يا عبد الله ! خذ بيد أبيك ، فأقسه ، كذا في كنز العمال ٢ : ٣٠٨ ،
وسنده صحيح مع إرساله .

٨- قال الجصاص في أحكام القرآن ١ : ٥١٧ : « روى الليث بن سعد عن زريق بن
حكيم أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز ، وهو عامله ، إنك كنت تقضى بالمدينة بشهادة
الشاهد ويمين صاحب الحق ، فكتب إليه عمر : إنا قد كنا نقضى كذلك ، وإنا وجدنا
الناس على غير ذلك ، فلا نقضين إلا بشهادة رجلين ، أو برجل وامرأتين » ولم أجد إسناد
هذا الأثر في شئ من كتب الحديث ، غير أن الإمام الجصاص رحمه الله مثبت في النقل .

وهذا يدل على أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله رجع عن القضاء بشاهد ويمين .

٩- ويمكن أن يستدل لمذهب الحنفية أيضا بما رواه النسائي ٢ : ٢٢٣ وأبو داود ٣ : ٣٠٨ (رقم ٣٦٠٧) واللفظ له ، عن عمار بن خزيمة : أن عمه حدثه ، وهو من أصحاب النبي ﷺ : « أن النبي ﷺ ابتاع فرسا من أعرابي ، فاستتبعه النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه ، فأسرع رسول الله ﷺ المشي ، وأبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي ، فيسأله بالفرس ، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه ، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ ، فقال : إن كنت مبتاعا هذا الفرس ، وإلا بعته ، فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي ، فقال ؟ أو ليس قد ابتعته منك ؟ فقال الأعرابي : لا ، والله ما بعته ، فقال النبي ﷺ : بلى ، قد ابتعته منك ، فطفق الأعرابي يقول : هلم شهيدا ، فقال خزيمة ابن ثابت : أنا أشهد أنك قد بايعته ، فأقبل النبي ﷺ على خزيمة ، فقال : بهم تشهد ؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله ! فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن قبول شهادة خزيمة وحده كان خاصا به ﷺ ، وقد عدّ من مناقبه وفضائله ، وكان يدعى ذا الشهادتين ، كما في مصنف عبد الرزاق ٨ : ٣٦٧ (رقم ١٥٥٦٨) ، ولو كان الشاهد الواحد يكفي مع يمين الطالب لم تكن لخزيمة بن ثابت خصوصية في ذلك .

أدلة الأئمة الثلاثة

وأما الأئمة الثلاثة والجمهور القائلون باعتبار شهادة واحد مع يمين الطالب ، فاستدلوا بحديث الباب ، وإن هذا المعنى قد روى عن جمع من الصحابة بطرق كثيرة استوعبها البيهقي في سننه ١٠ : ١٦٩ والحافظ ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد ٢ : ١٣٤ إلى ١٥٣ .
ونذكر هنا أهم ما يروى في هذا الباب :

١- حديث ابن عباس في الباب ، وهو أجود الأحاديث إسنادا في هذا المعنى ، ولكن أغله بعض الحنفية بوجهين :

الأول : عن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس ، ذكر الزيلعي في نصب الراية ٤ : ٩٧ قول الترمذي في علله الكبير : « وسألت محمدا (يعني البخاري) عن هذا الحديث ، فقال : إن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس » وذكر قول ابن القطان : وهذا الحديث ، وإن كان مسلم قد أخرجه في صحيحه عن قيس بن سعد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، فهو يرغمى بالانقطاع في موضعين ، قال الترمذي : قال البخاري :

عمرو بن دينار لم يسمع من ابن عباس هذا الحديث . وجاء في تاريخ يحيى بن معين ٣ : ٢٣ (رقم ١٠٧٦) : « قال يحيى : حديث ابن عباس : إن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين ، ليس هو بمحفوظ » وحكاه الحافظ أيضا في التلخيص ٤ : ٢٠٥ .

وأجاب عنه الحاكم ، كما حكى عنه الحافظ في التلخيص ، بأن عمرو بن دينار قد سمع من ابن عباس عدة أحاديث ، وسمع من جماعة من أصحابه ، فلا ينكر أن يكون سمع منه حديثا ، وسمعه من بعض أصحابه عنه .

والثاني : ما أعله به الطحاوى من أنه لا يعلم قيسا يحدث عن عمرو بن دينار بشيئ . وأجاب عنه البيهقي في الخلافيات بأن قيسا سمع من عمرو ، واستدل على ذلك برواية وهب ابن جرير ، عن أبيه ، قال : سمعت قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، فذكر حديث المحرم الذى وقصته ناقلته . وليس ما استدل به البيهقي صريحا في سماع قيس ، عن عمرو ، لأن جريرا إنما قال : « سمعت قيسا يحدث عن عمرو » ولا يستلزم أن يكون قيس سمع ذلك من عمرو ، كما حققه المارديني رحمه الله في الجوهر النقي ١٠ : ١٦٨ .

ولكن قال ابن القيم في تهذيب السنن ٥ : ٢٢٩ وهو يرد على الطحاوى ، « وهذه علة باطلية ، لأن قيسا ثقة ثبت ، غير معروف بتدليس ، وقيس وعمرو مكيان في زمان واحد ، وإن كان عمرو أسن وأقدم وفاة منه ، وقد روى قيس عن عطاء ومجاهد وهما أكبر سنا ، وأقدم موتا من عمرو بن دينار . وقد روى عن عمرو من هو في قرن قيس ، وهو أيوب السخيتاني وقد تابع قيسا محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، ذكره النسائي وأبو داود » .

فعلى هذا يكون الحديث متصلا حسب مذهب الإمام مسلم في إمكان السماع واللقاء ، وإن لم يكن متصلا حسب مذهب البخارى .

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ قضى باليمين والشاهد » ، أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن غريب .

وقد ذكر أبو داود في سننه (رقم ٣٦١٠) أنه رواه ربيعة ، عن سهيل بن أبي صالح ، فنيه سهيل ، فكان يحدث بعد ذلك بقوله : « أخبرني ربيعة ، وهو عندي ثقة ، أنه حدثه إياه ، لا أحفظه » وقال الدراوردي : « قد كان أصابت سهيلا علة أذهبت بعض عقله » ،

ونسى بعض حديثه ، فكان سهيل بعد يحدّثه عن ربيعة عنه عن أبيه .

وقال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد ٢ : ١٤١ : « وقد عرض ذلك بجماعة من العلماء نسوا ما حدثوا به ، ثم روه عن رواه عنهم ، عن أنفسهم . ولو تفحصنا ذلك وذكرناه خرجنا عن حد ما قصدنا له ونسيان سهيل وغيره له لا يقدح في شيء منها ، لأن العدل إذا روى خبراً عن عدل مثله حتى يتصل لم يضر الحديث أن ينساه أحدهم ، لأن الحجة حفظ من حفظ ، وليس النسيان بحجة . »

لكن قال ابن أبي حاتم في علل الحديث ١ : ٤٦٣ : « قيل لأبي : يصح حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في اليمين مع الشاهد ؟ فوقف وقفة ، فقال : ترى الدراوردي ما يقول ؟ يعني قوله : قلت لسهيل ، فلم يعرفه . قلت : فليس نسيان سهيل دائماً لما حكى عنه ربيعة ، وربيعة ثقة . والرجل يحدّث بالحديث وينسى . قال : أجل ، هكذا هو ، ولكن لم ير أن يتبعه متابع على روايته ، وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة ليس عند أحد منهم هذا الحديث . قلت : إنه يقول بخبر الواحد ؟ قال : أجل ، غير أني لا أدري لهذا الحديث أصلاً عن أبي هريرة اعتبر به . وهذا أصل من الأصول ، لم يتابع عليه ربيعة . »

وذكر ابن القيم في تهذيب السنن ٥ : ٢٢٦ متابعاً لحديث أبي صالح ، فقال : « فقد رواه أبو الزناد عن الأعرج ، عنه ، ومن هذه الطريق أخرجه النسائي » (قلت : لم أجده في المحبتي ، فلمعه في السنن الكبرى للنسائي) . وأورد عليه ابن الترمكاني في الجوهر النقي ١٠ : ١٦٩ بأنه مروي من حديث مغيرة بن عبد الرحمن ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة ، ومغيرة قل فيه ابن معين : ليس بشيء ، ذكره صاحب الميزان ، وذكر حديثه هذا ، ثم قال : قال ابن عدى : مغيرة ينفرد بأحاديث .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ذكر ابن عدى في الكامل ٦ : ٢٣٥٤ عدة أحاديث له عن أبي الزناد ، وقال فيها : « وبهذا الإسناد أحاديث عداد صالحة مستقيمة » ثم ساق عدة أحاديث ، منها حديث القضاء بشاهد ويمين ، وقال في الأخير : « ولمغيرة بن عبد الرحمن غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة رواياته عن أبي الزناد من هذه النسخة ، عن أبي الزناد عنه شيء كثير يوافقه عليه الثقات عليها عن أبي الزناد ، ومنه ما لا يوافق عليه . فظاهر هذا الكلام أن ابن عدى لا يقدح في روايته عن أبي الزناد لهذا الحديث .

ثم إن المغيرة من رواة الجماعة ، قال أبو داود : لا بأس به ، وقال أحمد : ليس بحديثه بأس ، وقال أبو زرعة : هو أحب إلي من ابن أبي الزناد وشعيب ، يعني في ابن

أبي الرناد كما في تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٦٦ . فحديث مثله ينبغي أن يكون مقبولا ، ولا سيما للمتابعة .

حديث جعفر بن محمد ، عن أبيه : أخرجه مالك في موطأه : « أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، وهو مرسل ، وقد أخرجه البيهقي في سننه (١٠ : ١٧٠) مسندا عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر بن محمد . وقال ابن عبد البر في التمهيد ٢ : ١٣٥ : « وقد أسنده عن جعفر بن محمد جماعة حفاظ ، وزيادة الحفاظ مقبولة . فمن أسنده عبيد الله بن عمر ، وعبد الوهاب الثقفي ، ومحمد بن عبد الرحمن بن رداد المدني ، ويحيى بن سليم ، وإبراهيم بن أبي حية ، ثم ساق أحاديثهم . ووقع في رواية إبراهيم بن أبي حية : « جاء جبريل إلى النبي ﷺ ، فأمره أن يقضى باليمين مع الشاهد » وأخرجه البيهقي أيضا بهذا اللفظ . وقال الهيثمي في الزوائد : « فيه إبراهيم بن أبي حية ، وهو متروك » .

٤- حديث بلال بن الحارث : « أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١ : ٣٧٠ رقم ١١٣٩ ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ : ٢٠٢ : « رجاله ثقات » .

٥- حديث الزبيب العنبري ، قال : « بعث نبي الله ﷺ جيشا إلى بني العنبر ، فأخذوهم بركة من ناحية الطائف ، فاستأقوهم إلى نبي الله ﷺ ، فركبت ، فسبقتهم إلى النبي ﷺ ، فقلت : السلام عليك يا نبي الله ! ورحمة الله وبركاته ، أنا جندك ، فأخذونا ، وقد كنا أسلمنا ، وحضرنا آذان النعم . فلما قدم بلعنبر ، قال لي نبي الله ﷺ : هل لكم بينة على أنكم أسلمتم قبل أن تؤخذوا في هذه الأيام ؟ قلت : نعم ، قال : من بينتك ؟ قلت : سمرة ، رجل بني العنبر ، ورجل آخر سماه له . فشهد الرجل ، وأبي سمرة أن يشهد ، فقال نبي الله ﷺ : قد أبي أن يشهد لك ، فتحلف مع شاهدك الآخر ؟ قلت : نعم ، فاستحلفني ، فحلفت بالله : لقد أسلمنا يوم كذا وكذا ، وحضرنا آذان النعم ، فقال نبي الله ﷺ : اذهبوا ، فقاموهم أنصاف الأموال ، ولا تمسوا ذراريهم ، لولا أن الله لا يحب ضلالة العمل ما رزيناكم عقالا إلخ » أخرجه أبو داود في سننه ٣ : ٣٠٩ رقم ٣٦١٢ ، وسكت عليه . وقال المنذرى في تلخيصه ٥ : ٢٣٠ « قال الخطابي : إسناده ليس بذلك ، وقال أبو عمر النميري : إنه حديث حسن » قلت : والمراد من أبي عمر النميري ابن عبد البر رحمه الله .

فهذه خمسة أحاديث صالحة للاستدلال ، وما تكلم فيها بعض الحنفية لا يخرجها من كونها صالحة للاحتجاج . كما حققنا عند الكلام على كل حديث . وإن القضاء بالشاهد واليمين مروي أيضا مرفوعا في أحاديث سعد بن عباد ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر ، وأبي سعيد الخدري ، ولكن أسانيدنا لا تخلو من ضعف . وقد ادعى الحافظ في الفتح أنه مروي عن نحو عشرين من الصحابة ، ولكن حقق شيخنا العثماني رحمه الله تعالى في إعلاء السنن ١٥ : ٣٧٣ أنهم قد بلغوا طريقه هذا العدد يجعلهم الحديث الواحد عدة أحاديث ، فراجع إن شئت .

وأجاب الحنفية عن هذه الأحاديث بطرق ثلاثة :

١- تكلم بعضهم في أسانيد هذه الأحاديث ، وادعوا أنها غير صالحة للاحتجاج بها ، واستدلوا على ذلك بقول الزهري عند ابن أبي شيبة : « هي بدعة ، وأول من قضى بها معاوية » . قالوا : إن الزهري من أعلم الناس بأحاديث رسول الله ﷺ ، وأفضية الخلفاء الراشدين ، فلو كان هناك حديث مرفوع صحيح لما جعل القضاء به بدعة .

ولكن هذا الجواب غير سائق عند الإنصاف . أما ثبوت الأحاديث الخمسة التي ذكرناها من جهة الإسناد ، فقد فرغنا عنه ، والصحيح أنها صالحة للاستدلال . وأما قول الزهري رحمه الله ، فإن المثبت مقدم على النافي ، فلا يظن به في أحاديث من أثبت القضاء بالشاهد واليمين ، ولا سيما وقد ورد عنه خلافه أيضا : أنه أول ما ولى القضاء حكم بشاهد ويمين ، كما حكى عنه ابن عبد البر في التمهيد ٢ : ١٥٤ . وأخرجه البيهقي في سننه ١٠ : ١٧٥ .

٢- والطريق الثاني للحنفية في الاعتذار عن هذه الأحاديث أنهم يحملونها على الصلح ، لا على القضاء في الحقوق ، أو على القضاء في المسائل التي يقبل فيها شاهد واحد ، مثل أمان الأسير .

ولا شك أن هذا التأويل مخالف للظاهر ، فإنه لم يقيد أحد من الرواة القضاء بالصلح ، أو بمسألة أمان الأسير ، وإن ألفاظ الحديث عامة .

٣- والطريق الثالث : أن هذه الأحاديث أخبار آحاد ، فلا تجوز بها الزيادة على كتاب الله تعالى . وقد قوى الشيخ عبد الحى الكنوى رحمه الله هذا الوجه على طريق الحنفية ، حتى قال فى التعليق الممجد (ص ٣٦٣) : « منها أن أخبار الآحاد إذا ثبتت زيادة على القرآن والأحاديث المشهورة لا تعتبر بها ، فإن الزيادة نسخ ، وخبر الواحد لا ينسخها ، وهذه قاعدة مبرهنة فى أصول الحنفية ، غير مسلمة عند غيرهم . فإن ثبتت تلك القاعدة بما لا مرد له ثبت المرام ، وإلا فالكلام موضع نظر وبحث » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذا الجواب متوقف على كون أحاديث القضاء بشاهد ويمين أخبار آحاد ، ولى فيه نظر ، لأن الذى يبدو أن هذه الأحاديث يصدق عليها تعريف المشهور على طريق المحدثين والأصوليين كليهما .

أما على طريق المحدثين ، فإنهم يعرفون المشهور بما رواه فى كل قرن ثلاثة فأكثر ، ما لم يبلغ حد التواتر ، كما فى فتح المغيث للسخاوى ٣ : ٣٢ وتدريب الراوى للسيوطى ٢ : ١٨١ ، وقال شيخنا العلامة العثماني رحمه الله فى مقدمة هذا الكتاب (أعنى : مقدمة فتح الملهم) ص ١٣ : « خبر الآحاد إن كانت روايته فى كل طبقة ثلاثة فأكثر يسمى مشهورا ، وإن كانت روايته فى بعض الطبقات اثنين ، ولم تنقص فى سائرهما عن ذلك يسمى عزيزا ، وهذا هو المختار عند الخافض ابن حجر رحمه الله من المحققين فى تعريفها » .

وقد عرفت أن الأحاديث الصالحة للاستدلال فى هذا الباب خمسة ، فصارت مشهورة بهذا التعريف .

وأما على اصطلاح الأصوليين من الحنفية ، فقد عرفه الإمام البزدوى رحمه الله فى أصوله ص ١٥٢ بأن « المشهور ما كان من الآحاد فى الأصل ، ثم انتشر ، فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، وهم القرن الثانى بعد الصحابة رضى الله عنهم ، ومن بعدهم » وعرفه ابن الهمام فى التحرير (مع شرح ابن أمير الحاج) ٢ : ٢٣٥ بقوله : « ما كان آحاد الأصل متواتراً فى القرن الثانى والثالث وعرفه السرخسى فى أصوله ١ : ٢٩٢ بقوله : « كل حديث نقله عن رسول الله ﷺ عدد يتوهم اجتماعهم على الكذب ، ولكن تلقته العلماء بالقبول والعمل به » .

وقد تتبعت روايات القضاء بشاهد ويمين ، فوجدتها ينقلها أو يعمل بها أكثر من
عشرين تابعيا ، منهم عمرو بن دينار ، ومحمد الباقر ، وأبو صالح ، وعبد الرحمن الأعرج ،
وسعيد المقبرى ، وشرحبيل بن معين ، وإسماعيل بن عمرو بن قيس ، والحارث بن بلال ،
وابن البيلماني ، وشرح ، وإلياس ، وسعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، والقاسم بن محمد ،
وسالم بن عبد الله ، وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله ، وخارجة بن زيد ،
وسليمان بن يسار ، وعلى بن حسين ، والحسن البصري ، وأبو الزناد ، ويحيى بن يعمر ،
وربيعة ، وروى القضاء بذلك عن الخلفاء الأربعة الراشدين وأبي بن كعب ، وعبد الله بن
عمر رضى الله عنهم بأسانيد ضعيفة ، واختلفت فيه الروايات عن عروة ، والزهرى ، وعمر
ابن عبد العزيز رحمهما الله تعالى .

والظاهر أن هذا العدد الكبير من التابعين يجعل الحديث مشهورا على اصطلاح الفقهاء
الحنفية أيضا .

فالذى يظهر لهذا العبد الضعيف هنا الله تعالى عنه : أن نصاب الشهادة في الأصل هو
ما ذكره الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة بقوله : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن
لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء » . ولكن ربما تحدث
أعداء لا يقيس بها هذا النصاب ، ولعل رسول الله ﷺ قضى بالشاهد الواحد مع اليمين
في مثل هذه الأعداء .

ويؤيده ما أخرجه البيهقي في سننه ١٠: ١٧٥ عن عطاء رحمه الله أنه قال : « لا رجعة ؟ »
إلا بشاهدين ، إلا أن يكون عذر ، فيأتى بشاهد ، ويحلف مع شاهده ، وأعله الماردني بمسلم
ابن خالد الزنجي ، ولكنه على ضعفه وثقه عثمان الدارمي ، ويحيى ، كما في الميزان ولم يخالف
أحدا في رواية مذهب عطاء ، ونظير هذا ما ذهب إليه الجمهور ، ومنهم الحنفية ، أن
شهادة النساء وحدهن تقبل في الولادة ، وفيما لا يطلع عليه إلا النساء ، فعدلوا من النصاب
الأصلي إلى ذلك لعذر واضح مقبول .

والخلاصة أن أحاديث القضاء بالشاهد واليمين لا مجال لإنكار ثبوتها ، وآية سورة
البقرة صريحة في تعيين نصاب الشهادة ، فتحمل الأحاديث على أحوال العذر التي لا يمكن

باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن

٤٣٣٥- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا أبو معاوية ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة ، قالت .

فيها الحصول على هذا النصاب ، ويزاد بها على كتاب الله تعالى بهذا القدر فقط ، لكون الأحاديث في هذا الباب مشهورة ، أو لأن حالة العذر حكم مستقل بنفسه مسكوت عنه في القرآن الكريم ، والزيادة في الأمور التي سكوت عنها القرآن الكريم ممكنة بأخبار الآحاد أيضا ، كما صرح به العيني في عمدة القارى ٦ : ٣٨٠ حيث قال : « إن الزائد على النص إذا كان حكما مستقلا بنفسه لا يضر ذلك ، فلا يسمى نسخا ، لأنه لا يغير ولا يبطل » وأوضحه شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٥ : ٣٧٠ بقوله : « فالزيادة التي منعوها بخبر الواحد إنما هي الزيادة التي تدفع معنى اللفظ ، لا الزيادة بمعنى ما ذكر ، ما لم يتعرض له النص ، لانقيا ، ولا إثباتا ، فالزائد على النص إذا كان حكما مستقلا بنفسه ، مسكوتا عنه في النص لا يضر » . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن

قوله : " عن أم سلمة " هذا الحديث أخرجه البخارى في الشهادات ، باب من أقام البينة بعد اليمين ، رقم ٢٦٨٠ وفي المظالم ، باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه ، رقم ٢٤٥٨ ، وفي الحيل ، باب إذا غصب جاريته ، فزعم أنها ماتت ، ف قضى بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجد صاحبها ، فهي له ، رقم ٦٩٦٧ ، وفي الأحكام ، باب موعظة الإمام للخصوم ، رقم ٧١٦٩ ، وباب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه رقم ٧١٨١ ، وباب القضاء في كثير المال وقليله ، رقم ٧١٨٥ ، وأخرجه مالك في الأفضية ، باب الترغيب في القضاء بالحق ، وأبوداود في الأفضية ، باب في قضاء القاضى إذا أخطأ ، رقم ٣٥٨٣ و ٣٥٨٤ ، والترمذى في الأحكام ، باب ما جاء في التشديد على من يقضى له ، رقم ١٣٣٩ ، والنسائي في القضاة ، باب الحكم بالظاهر ، وابن ماجه في الأحكام ، باب قضية الحاكم لا تحل حراما ، ولا تحرم حلالا ، رقم ٢٣١٧ و ٢٣١٨ .

قال رسول الله ﷺ : إنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ،

قوله : " قال رسول الله ﷺ " وقد ورد سبب هذا القول في رواية يونس الأنيسة أنه ﷺ سمع جليلة خصم بباب حجرته ، فخرج إليهم ، فقال : إنما أنا بشر الخ . ووقع في رواية عبد الله بن رافع عند أبي داود : « أتى رسول الله ﷺ رجلان يختصمان في مواريث لهما ، لم تكن لهما بينة إلا دعواهما » .

قوله : " أن يكون ألحن بحجته " يعنى : أبلغ بحجته ، وقد صرح به في رواية يونس الآتية ، وهو مشتق من اللحن بفتح الحاء بمعنى الفطنة . وذكر ابن منظور في لسان العرب ١٧ : ٢٦٥ ما ملخصه : أن للحن ستة معان : الخطأ في الإعراب واللغة ، والغناء ، والفطنة ، والتعريض ، والفحوى . فاللحن الذى هو الخطأ في الإعراب يسكون الحاء ، واللحن بمعنى اللغة بفتحها ، ومنه حديث عمر رضي الله عنه : تعلموا الفرائض ، والسنة ، واللحن « يعنى اللغة واللحن بمعنى الغناء يسكون الحاء ، واللحن بمعنى الفطنة يسكون الحاء وفتحها جميعا ، والفتح أشهر ، يقال : لحننا (من باب سمع) : إذا فهمته وفطنته ، فلحن هو عنى ، أى فهم وفطن ، ومنه قوله ﷺ : « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته » أى أفطن لها ، وأحسن تصرفا ، وأما اللحن بمعنى التعريض فيسكون الحاء ، ومنه قوله ﷺ ، وقد بعث قوما ليخبروه خبر قريش : « الجنوا إلى لحننا » يعنى : أشيروا إلى ، ولا تفصحوا .

وأما اللحن بمعنى " الفحوى " فهو ساكن الحاء أيضا ، ومنه قوله تعالى : « ولاتعرفنهم في لحن القول » أى في فحواه .

فالإخلاصة أن اللحن ههنا بمعنى الفطنة ، قال الحافظ في الفتح ١٢ : ٣٣٩ : « والمراد أنه إذا كان أفطن كان قادرا على أن يكون أبلغ في حجته من الآخر » .

وقال بعضهم : اللحن : الميل عن جهة الاستقامة ، يقال : لحن فلان في كلامه ، إذا مال عن صحيح المنطق ، فللرأى من الألحن بحجته : من يعدل بها عن الجهة المستقيمة تلعبا بالقول ، أى أنهض بها ، وأحسن تصرفا . والله سبحانه وتعالى أعلم .

فأقضى له على نحو مما أسمع منه فمن قطعت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، فإنما أقطع له به قطعة من النار .

قوله : " على نحو مما أسمع منه " يعنى تحكما لظاهر الحجة ، دون أن أعرف حقيقة الأمر فى نفسها ، ووقع فى رواية عبد الله بن رافع عند أبى داود : « إني إنما أقضى بينكم برأى فيما لم ينزل على فيه » .

قوله : " فمن قطعت له من حق أخيه " يقال : قطع له شيئا : إذا أعطاه إياه مقتطعا من طائفة ، قال ابن منظور فى لسان العرب ١٠ : ١٥٣ : « القطعة من الشيء : الطائفة منه ، واقتطع طائفة من الشيء : أخذه » . والمراد من « أخيه » هنا الخصم ، واختار عليه السلام له كلمة « الأخ » دون الخصم ، استمالة لمواطن الأخوة الدينية ، أو الإنسانية نحوه ، لئلا يتجاسر على غصب حقه .

قوله : " فلا يأخذه " به استدلل الأئمة الثلاثة على أن قضاء القاضى إنما ينفذ فى الظاهر ، ولا ينفذ فى الباطن ، فلا يحل لمن أثبت دعواه بشهادة زور أن ينتفع بما قضى له به . وقال أبو حنيفة رحمه الله . ينفذ القضاء ظاهرا ، وباطنا ، فى العقود والفسوخ ، فيثبت العقد بالقضاء ، وإن لم يكن ثابتا فى نفس الأمر قبل ذلك ، كن ادعى على امرأة أنه نكحها ، وأقام على ذلك بينة ، وقضى بها القاضى ، صارت المرأة زوجة له ، سواء كانت البينة كاذبة ، فيحل له وطؤها بعد ذلك ، كأن القاضى أنشأ بينها نكاحا ، ولكنه يأنم إنما شديد للكذب فى الدعوى ، وإقامة شهادة الزور . ولكن لذلك عنده شروط :

الأول : أن تكون الدعوى دعوى عقد ، أو فسخه ، لا دعوى الأملاك المرسلّة ، يعنى إذا كانت الدعوى لمجرد ملك شئى ، دون ذكر سبب الملك ، فإن قضاء القاضى لا ينفذ إلا فى الظاهر ، فلا يحل للمقضى له أن ينتفع به فيما بينه وبين الله تعالى .

والثانى : أن يكون دعوى الملك بسبب يمكن إنشاؤه ، كالبيع ، والنكاح ، فأما إذا كان بسبب لا يمكن إنشاؤه ، كالإرث ، فإنه لا ينفذ فيه القضاء إلا ظاهرا ، ولا يحل للمقضى له الانتفاع به ديانة .

والثالث : أن يكون محل القضاء قابلاً لتملكه ، فلو لم يكن المحل قابلاً لذلك ، لم ينفذ القضاء في الباطن ، كما إذا ادعى على امرأة محرمة عليه أنها زوجته ، وأثبت ذلك بشهادة الزور ، وهو يعلم أنها محرمة عليه ، يكونها منكوحة الغير أو معتدته أو يكونها مرتدة ، فإنه لا ينفذ باطناً ، لأنه وإن كان الملك بسبب ، لكن لا يمكن إنشاؤه ، كما في رد المختار ٤٦٣ : ٥ .

الرابع : أن لا يعلم القاضى بكذب الشهود ، فلو علم ذلك وقضى فإنه لا ينفذ في الظاهر ، فضلاً عن الباطن .

والخامس : أن يكون القضاء بشهود أو بالنكول ، لا باليمين .

والسادس : أن يكون الشاهدان أهلاً للشهادة ، فإن كانا عبيدين ، أو محدودين في قذف لم ينفذ القضاء في الباطن ، لأن هذه الأوصاف في الشهود يمكن التحقق منها ، بخلاف كذبهم ، فإنه أمر باطن لا سبيل إلى القطع بذلك .

هذا ملخص ما في الدر المختار ، وحاشيته لابن عابدين ٥ : ٤٦٢ و ٤٦٣ . والصحيح أن محمداً رحمه الله مع أي حنيفة في هذه المسألة ، وخالفها أبو يوسف وزفر ، فإنها مع الجمهور .

واستدل الإمام أبو حنيفة رحمه الله بما روى عن عمرو بن المقدم ، عن أبيه : « أن رجلاً من الحلى خطب امرأة ، وهو دونها في الحسب ، فأبت أن تزوجه ، فادعى أنه تزوجها وأقام شاهدين عند علي عليه السلام ، فقالت : إني لم أتزوجه ، قال : قد زوجك الشاهدان ، فأمضى علمهما النكاح ، ذكره الجصاص في أحكام القرآن ١ : ٢٥٣ عن أبي يوسف ، عن عمرو ابن المقدم .

وذكره الإمام محمد رحمه الله في الأصل ، قال : بلغنا عن علي كرم الله وجهه أن رجلاً أقام عنده بيعة على امرأة أنه تزوجها ، فأنكرت ، فقضى له بالبيعة ، فقالت : إنه لم يتزوجني ، فأما إذا قضيت على فجدد نكاحي ، فقال : لا أجدد نكاحك ، الشاهدان زوجاك ، وقال محمد رحمه الله بعد روايته : « وبهذا نأخذ » حكاه ابن عابدين ٥ : ٤٦٢ نقلاً عن رسالة القاسم بن قطلوبغا المؤلفة في هذه المسألة .

واعترض عليه الحفاظ في الفتح ١٣ : ١٧٦ بأن هذا الأمر لا يثبت . وأجاب عنه شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٥ : ١١٠ بأن قول محمد في الأصل : « بلغنا عن علي » ثم قوله :

« وبهذا نأخذ » دليل على ثبوت الرواية عنده بوجه يحتاج به ، وبأن أبا حنيفة رحمه الله أدرك زمن الصحابة . ورأى أصحاب على ، وابن مسعود رضى الله عنهم ، فلا يكون قول متأخر حجة عليه ، وإنما يكون احتجاجه بهذا الأثر حجة على كل متأخر . وأما المقداد بن عمرو الذي روى عنه أبو يوسف ، فإنه وإن رى بالرفض ، ولكن قال فيه أبو داود : « ليس أحاديثه أحاديث الشيعة ، وإن أحاديثه مستقيمة ، وليس في حديثه نكارة » وزاد في رواية ابن الأعرابي : « ولكنه كان صدوقاً في الحديث » .

وأثر على عليه السلام هذا صريح في نفاذ القضاء باطناً . لأنه لا معنى لتزويج الشاهدين إياها إلا أن القاضي أنشأ بينهما نكاحاً بشهادة الشاهدين .

واستدل الجصاص رحمه الله أيضاً بما أخرجه أبو يوسف رحمه الله ، قال : « كتب إلى شعبة بن الحجاج ، يرويه عن زيد : أن رجلين شهدا على رجل أنه طلق امرأته زور ، ففرق القاضي بينهما ، ثم تزوجها أحد الشاهدين ، قال الشعبي : ذلك جائز » راجع أحكام القرآن للجصاص ١ : ٢٥٣ ، وذكره السمناني أيضاً في روضة القضاة ١ : ٣٢١ و ٣٢٢ والصادر الشهيد في شرحه لأدب القاضي للخصاف ٣ : ١٧٦ ، كلاهما عن أبي يوسف رحمه الله ، ولعل أبا يوسف رحمه الله أخرجه في كتاب « أدب القضاء » له ، ولم يطبع بعد .

فظهر بهذا أن الشعبي رحمه الله ممن ينفذ القضاء في الباطن ، كما ينفذه في الظاهر .

وقال السرخسي رحمه الله في المبسوط ١٦ : ١٨٢ : « والمعنى فيه أنه قضى بأمر الله تعالى فيما له فيه ولاية الإنشاء ، وقضاؤه بأمر الله تعالى يكون نافذاً حقيقة ، لاستحالة القول بأن يأمر الله تعالى بالقضاء ، ثم لا ينفذ ذلك القضاء منه . وبيان الوصف أنه لما تفحص عن أحوال الشهود ، وزكوا عنده سرا وعلانية ، وجب عليه القضاء بشهادتهم ، حتى لو امتنع من ذلك بأثم ، ويخرج ، ويعزل ، ويعزر ، فعرفنا أنه صار مأموراً بالقضاء . . . لأن ما وراء هذا ساقط عنه باعتبار أنه ليس في وسعه . ثم إنما يتوجه عليه الأمر بحسب الإمكان ، والمأمور به أن يجعلها بقضائه زوجته ، ولذلك طريقان : إظهار نكاح إن كان ، وإن شاء عقد بينهما ، فإذا لم يسبق منها عقد تعذر إظهاره بالقضاء ، فيتعين الإنشاء ، إذ ليس هنا طريق آخر ، فيثبت له ولاية الإنشاء بهذا النوع من الدليل الشرعي ، ويجعل إنشاء كل إنشاء الخصمين ، فيثبت الحل به بينهما حقيقة ، بل قضاؤه أولى وأقوى من إنشاء الخصمين عن اتفاق . ألا ترى أن في المجتهدين صفة اللزوم يثبت بإنشاء القاضي ، ولا يثبت بإنشاء الخصمين فعرفنا أن قضاؤه أقوى من إنشاء الخصمين » .

... ويجب هذا التحقيق حكمة بالغة ، وهو أن لا يجتمع رجلان على امرأة واحدة ، أحد هما بتكاح ظاهر له ، والآخر بتكاح باطن له ، ففي ذلك من القبح ما لا يخفى ، والسدين مصون عن مثل هذا القبح ، ولا يكون القاضى بقضائه ممكنا من الزنا ، ففيه من الفساد ما لا يخفى . وإذا كان يثبت له ولاية إنشاء التفريق بين المتلاعنين وبين امرأته ، لنفيها به عن الزنا ، ويثبت له ولاية تزويج الصغير والصغيرة لمعنى النظر لهما ، فلأن يثبت له ولاية انعقاد العقد هنا لينفيها به عن الزنا ، ويصون قضاءه به عن التمكين من الزنا ، أولى .

انتهى كلام الدرر خسى رحمه الله ، وقد أتى به فى كتاب الرجوع عن الشهادة ، وهو كلام متين جدا .

واستدل الجصاص رحمه الله أيضا بأثر لابن عمر فى البيع بالبراءة ومحدث المتلاعنين ، وشيخنا العثماني رحمه الله فى إعلاء السنن ١٥ : ١١٣ بأثر عمر رضي الله عنه فى امرأة المفقود ، ولكن الاستدلال بهذه الأحاديث غير واضح ، بل فيه نظر من أوجه متعددة ، فلذلك لا أذكره .

وأما حديث الباب فليس فيه حجة على الحنفية ، لأنه لا يمس بموضع النزاع ، إذ هو وارد فى الأملاك المرسلات ، وقد وقع التصريح بذلك فى رواية ابن المبارك عند أبى داود (رقم ٣٥٨٤) . حيث قال : «أتى رجلان يختصمان فى موارث لهما لم تكن لهما بينة إلا دعواهما» وفى رواية عيسى عنده : «يختصمان فى موارث وأشياء قد درست» ، وسكت عنهما أبو داود ، والمنذرى فى تلخيصه ، والحافظ فى الفتح .

فتبين أن حديث الباب لا يتعلق بموضع النزاع لوجوه :

١- إن الخصومة كانت فى الموارث ، وقد ذكرنا أن الموارث فى حكم الأملاك المرسلات عند الحنفية ، لأنها لا تقبل الإنشاء .

٢- لم تكن هناك بينة لأحد ، كما هو مصرح فى رواية ابن المبارك ، وقد ذكرنا أن مذهب الحنفية يختص بالقضاء بالشهود ، أو بالنكول ، ولا يعم القضاء باليمين .

٣- والذي يظهر أن النبى ﷺ حكم فى هذه القضية على وجه التحكيم ، دون القضاء ، فإن اللحن بالحجة لا يؤثر فى القضاء بالشهود ، وإنما يتأتى ذلك فى التحكيم على وجه المصالحة ، حيث يقضى الحكم بشهادة الوجدان بعد سماع حجة الخصمين . أشار إليه شيخ مشايخنا

الأنور رحمه الله في فيض الباري ٤ : ٤٨٦ ، وتلميذه رحمه الله في البدر الساري ٤ : ٤٨٧ .

٤- إن الحديث مسوق لردع الناس عن إقامة شهادة الزور للقبض على أموال الناس ، فالوعيد إنما يتوجه إلى هذا الفعل الشنيع ، ولا شك أن هذا الفعل حرام عند الحنفية أيضاً ، وموجب للوبال الشديد ، وكذلك الانتفاع به لا يطيب له ، كما سذكر إن شاء الله وإنما الكلام في إباحة المحل بعد القضاء ، وليس الحديث مسوقاً لبيان حكمه ، يقول ابن الهمام في فتح القدير ٢ : ٣٩٠ : « وإثباتها بالطريق الباطل إثم ياله من إثم ، غير أن الوطأ بعد ذلك في حل » .

ثم إن بعض الحنفية أفتوا في هذه المسألة بمذهب الجمهور ، (ومنهم أبو يوسف رحمه الله) ، فقال العلامة إبراهيم الطرابلسي الحنفي (المتوفى سنة ٩٢٢ هـ) في البرهان ، شرح مواهب الرحمن (٢ : ٧٨٥ مخطوطة بدار العلوم كراتشي) : « وقصره (يعني : أبا يوسف ومحمد) على الظاهر ، كما في الأملاك المرسله ، وعليه الفتوى » ، وقال في آخر كلامه على هذه المسألة (ص ٧٨٧) : « وإنما كانت الفتوى على قولها لظهور أدلتها بالنسبة إلى دليله ، وإن بالغ صاحب المبسوط في توجيهه في كتاب الرجوع عن الشهادة ، وتبعه في ذلك بعض شراح الهداية » . ويقول صاحب البرهان أفتى في الشرئبلالية ، كما في الدر المختار .

لكن قال ابن الهمام رحمه الله في فتح القدير ٢ : ٣٩٠ : « وقول أبي حنيفة أوجه » ، وقال ابن عابدين رحمه الله في رد المختار ٤ : ٤٦٢ و ٤٦٣ : « وقد حقق العلامة قاسم في رسالته قول الإمام بما لا مزيد عليه ، ثم أورد عليه إشكالا ، وأجاب عنه ، وعليه المتون » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ما ذكره السرخسي رحمه الله من دليل أبي حنيفة رحمه الله قوى جداً ، فإن طبيعة العقود والفسوخ تقتضى أن تعتمد القضاء ظاهراً وباطناً مهما أمكن ذلك ، لأن في التفريق بين الظاهر والباطن بعد القضاء مشاكل عملية يختل بها النظام ، وتتعقد بها المسائل . والمعهود في أحكام الشريعة أنها تفرق بين صحة العقد وبين جواز الطريق الموصل إليه ، فربما يكون الطريق حراماً ، ولكن العقد الذي عقد بذلك الطريق الحرام يحكم عليه بالصحة ، وهذا مثل البائع الذي أنفق سلعته باليمين الكاذبة ، فإن اليمين الكاذبة حرام قطعاً ، وإن بيع السلعة بالأيمن الكاذبة قد ورد عليه الوعيد الشديد في الحديث . وإن هذا البائع يأثم بذلك إنما عظمياً ، ولكن العقد الذي يعقد بذلك يحكم عليه بالصحة ، فليكن به المشتري المبيع ، والبائع الثمن ظاهراً وباطناً .

ومثل ذلك رجل رغب امرأة في نكاحه ببيان أوصاف لنفسه لا توجد فيه في نفس الأمر ، وحلف على ذلك بما جعل المرأة تستيقن بها ، فإنه قد استعمل طريقا غير مشروع ، فيه إثم كبير ، ولم تعقد المرأة النكاح معه إلا وثوقا بهذه الأيمان الكاذبة ، ولكن العقد الذي عقد بذلك الطريق الحرام يكون صحيحا في الظاهر والباطن ، بمعنى أن المرأة تصير زوجته ، قضاء ، وديانة .

فكذلك إن الرجل الذي يقيم على النكاح شاهدي زور ، فإنه يرتكب حراما لا شبهة في حرمة ، ويأثم بذلك إثمًا عظيما ، ولكن القاضي إذا حكم بالنكاح بعد بذل كل ما في وسعه من جهد في البلوغ إلى حقيقة الأمر ، فإن قضاءه السدى لم يشرعه الله إلا لحسم النزاعات يقوم مقام العقد في حقها ، ويعتبر ذلك العقد صحيحا في الظاهر والباطن ، ولو لا ذلك لما وسع للمرأة أن تمكته من وطأها ، لأنها تعلم بيقين أن دعواها كاذبة ، وفي جانب آخر منه لو فرت احترازا عن الحرام جبرها القاضي على مطاوعته ، فتبقى في معضلة ليس لها خلاص من ذلك . ثم لو وطئها الرجل كرها ، ولم ينفذ القضاء في الباطن ، صار ذلك زنا ، وإن أولادهما لا يثبت نسبهم في الباطن ، مع أنه يثبت في الظاهر ، فيرثونها في الظاهر ، ولا يرثونها في الباطن ، ولو نكحت المرأة في هذه الحالة رجلا آخر ، صح هذا النكاح الثاني في الباطن ، ولم يصح في الظاهر ، وقس على ذلك المسائل العملية الأخرى ، التي لا نهاية لها .

وقد أمكن حسم هذه المسائل العملية في مجلس القاضي ، فإن القاضي له ولاية عامة اعتبرها الشارع في إنشاء كثير من العقود وفسخها ، فله ولاية إنكاح الصغير ، وله ولاية فسخ نكاح الزوجين لعدة أسباب . فإن كان الأمر المتخاصم فيه يقبل إنشاء عقد ، أو فسخ ، فالخلاص الوحيد من هذه المشاكل العملية أن يجعل القاضي منشئا لتلك العقود والفسوخ بولايته العامة عن طريق الاقتضاء .

وليس معنى ذلك أن المدعى الذي ارتكب الحرام في الدعوى الكاذبة ، وإقامة شهادة الزور ، يصونه القاضي عن عذاب الآخرة ، فإنه يستوجب العذاب في الآخرة ، لارتكاب هذه المحرمات الشنيعة ، واختيار الطرق المتنوعة لعقد صحيح .

ثم الذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه ، أن ما يقوله الإمام أبو حنيفة رحمه الله في مثل هذه الحالة من حل الوطأ لذلك الرجل ، فلما يريد به حل المحل ، لا أن يطيب له ذلك الفعل ، فينبغي أن يجب عليه فسخ ذلك العقد وعقده من جديد بطريق مشروع ، وذلك لأن

العقد متى عقد بطريق محظور ، فإن ذلك الطريق المحظور يورث فيه خبثاً يكره معه الانتفاع بمحل العقد ، وإن كان المحل قد صار مملوكاً له ، فيجب عليه فسخه ، كما في البيع الفاسد ، فإن الرجل إذا اشترى جارية شراء فاسداً ، صارت الجارية مملوكة له ، ولكنه يكره له وطأها ، كما ذكره الباري في العناية ٤ : ٢٣٢ عن شمس الأئمة الحلواني ، وعن شرح الطحاوي .

وكذلك المنكوحه ربما يكون بضعها مملوكاً للرجل ، ولكنه لا يحل له وطؤها ، فيحل المحل ولا يحل الانتفاع ، كما في النكاح في حالة الإحرام ، فلو وطئها أثم ، ولكن يثبت به نسب الولد . وينبغي للمرأة أن تمتنع من الوطأ في مثل هذه الحالة لئلا تكون معينة في المعصية ، فإن لم يمتنع فالإثم على الزوج ، ولا تعتبر زنية ، لحل محلها له .

فالظاهر أن معنى نفاذ القضاء باطلاً في مسألتنا أن المرأة تصير زوجة للرجل ، لبضعها مملوكاً له ، حتى يثبت النسب بالوطأ في تلك الحالة ، ولا تعتبر المرأة زنية ، ولكن الرجل يكره له أن يصيبها لما ارتكب من إفامة شهادة الزور ، فيجب عليه أن يطلقها ، ثم يعقد النكاح من جديد بطريق مشروع . فإن الخبث عند الحنفية على ثلاثة أنواع : خبث الكسب ، وخبث السبب ، وخبث البذل ، وقد ذكر شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله في كتاب الجهاد من العرف الشذى (باب لاتفادى جيفة الأسير ص ٤٤١) أن المسلم إذا باع الخمر والخنزير في دار الحرب ، وأخذ ثمنها فليس هناك خبث في السبب ولا في البذل ولكن يوجد هناك خبث في الكسب ، فإن تعاطى الخمر والخنزير حرام على المسلم .

فكذلك في مسألتنا لا يوجد الخبث في السبب ، لأن سبب الحل هو القضاء ، وهو سبب مشروع ، ولكن الخبث متمكن في الكسب ، يعني في الطريق الذى أدى إلى ذلك السبب ، ولا يرتفع ذلك الخبث إلا بعقد مستأنف على الطريق المشروع . ولم أر هذا صريحاً في شيء من كتب الحنفية ، ولكنه مقتضى قواعدهم .

ثم رأيت أن شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله قد أشار إلى مثل هذا في العرف الشذى أماليه على جامع الترمذى ص ٤٠٦ في مسألة نفاذ القضاء باطلاً ، فقال : « وقد يدور بالبال أنه مع الحل باطلاً من النار ، لا في الكذب ابتداء فقط ، بل مستمرا ، ونظيره ما ذكره في رد المحتار في نسكاح الرقيق فيما وطئ جارية ابنه ، وادعى الولد » .

قلت : أشار به الشيخ رحمه الله إلى مسألة ذكرها ابن عابدين في رد المحتار ٢ : ٤١٤ أن من وطئ جارية ابنه ، فعلق منه ، وولدت ، فادعاه الأب ثبت نسبه منه ، وصارت

أم ولد له ، وعليه قيمتها . واتفق الشافعية والحنفية في هذه المسألة أن ملك الأب على الجارية يثبت اقتضاء ضرورة إثبات النسب ، ثم إن هذا الملك الثابت بطريق الاقتضاء يثبت عند الشافعية قبيل العلوق وعند الحنفية قبيل الإيلاج . فيريد الشيخ رحمه الله تعالى أن الجارية وإن صارت أم ولد للأب ضرورة ، فإن ذلك لا يستلزم أن يكون هذا الفعل حلالا ، وإنما يأثم الأب بارتكاب طريق حرام ، ويبقى هذا الخبث مستمرا . فكذلك الذي أقام شهادة زور ، فقصى له بالشقي فإنه قد ملك ذلك الشقي ، ولكن الخبث فيه مستمر .

وأضف إلى ذلك أن الخبث إن كان مستمرا ، فلا يطيب للرجل الانتفاع بالمرأة ، حتى يزيل ذلك الخبث بطريق مشروع ، وهو العقد المستأنف . ويؤيده أن الرجل الذي قضى له على عليه السلام في القصة التي استدل بها الإمام أبو حنيفة ، قد تزوج المرأة بعد هذا القضاء وقد صرح به عمرو بن المقدام ، فيما روى عنه الخصاص رحمه الله في أدب القضاء (مع شرحه للصدر الشهيد ٣ : ١٧٦) ولفظه : « فقال (أى على) : قد زوجك الشاهدان ، وقضى عليها بالنكاح ، قال عمرو : فتزوجها الرجل بعد ذلك » .

وأما على عليه السلام ، فقد امتنع عن التزويج المستأنف ، لأنه كان قاضيا ، وقد قضى بالنكاح حسب الشهادة ، فإقدامه على التزويج ربما كان يوهم أنه لم يقض في تلك المسألة بحق ، ثم أراد أن تعلم المرأة مسألة نفاذ القضاء في الباطن ، وأنها صارت زوجته ، ولا تكون مزنية بوطأها .

تنبيه في القضاء بالنكول واليمين

قد ذكرنا أن القضاء ينفذ في الباطن عند أبي حنيفة إذا كان بشهود ، أو بنكول ، وقد صرح ابن عابدين بأن حكم القضاء بالنكول حكم القضاء بالشهود ، راجع رد المحتار ٤ : ٤٦٢ طبع استانبول .

وأما القضاء باليمين ، فلا ينفذ في الباطن ، وصورته : امرأة ادعت أن زوجها أبانها بثلاث ، فأنكر ، فحلفه القاضي ، فحلف ، والمرأة تعلم أن الأمر كما قالت ، لا يسمعها المقيم معه ، ولا أن تأخذ من ميراثه شيئا . قال ابن عابدين في رد المحتار ٤ : ٤٦٣ : « وهذا لا يشكل إذا كان ثلاثا ، لبطلان الحلية للإنشاء ، قبل زوج آخر ، وفيما دون الثلاث مشكل ، لأنه يقبل الإنشاء . وأجيب بأنه إنما يثبت إذا قضى القاضي بالنكاح ، وهذا لم يقض به ، لاعترافها به ، وإنما ادعت الفرقة ، زيلعي » .

٤٣٣٦- **وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، ح وحدثنا أبو كريب ،**
حدثنا ابن نمير ، كلاهما عن هشام بهذا الإسناد مثله .

٤٣٣٧- **وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس ،**
عن ابن شهاب ، أخبرني عروة بن الزبير ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة زوج
النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ مع جلبة خصم بياض حجرته ، فخرج إليهم ،
فقال : إنما أنا بشر ، وإنه ليأتيني الخصم ، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض ،

تنبيه آخر في اشتراط الشهود عند القضاء

ثم لما كان قضاء القاضى إنشاء عند الحنفية ، اشترط له بعضهم ما يشترط لإنشاء ذلك
العقد ، كالشهود للنكاح ، فقالوا : إنما ينفذ قضاء النكاح في الباطن إذا كان القضاء
بمحضر من شاهدين ، وإلا فلا ينفذ ، وإليه مال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله ، حيث
قال في المبسوط ١٦ : ١٨٢ : « فكذاك الشهادة شرط ، إلا أن مجلس القضاء لا يخلو من
شاهدين ، فلهذا لم يذكر الشهادة ، فأما الولي ليس بشرط عندنا ، ولا حاجة إلى ذكر المهر » .

ولكن أكثر المشايخ الحنفية إلى أنه لا يجب حضور الشاهدين في مجلس القضاء ،
وجعله ابن الهمام أوجه ، وقال : « إن ثبوته (أى النكاح) على هذا الوجه يكون ضمنيا ،
ولا يشترط للضمنيات ما يشترط لها إذا كانت قصديات ، راجع فتح القدير ، قبيل باب
الأولياء والأكفاء ٢ : ٣٩٠ ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : « جلبة خصم » بفتح اللام والجيم وفي رواية معمر الآتية : « جلبة خصم »
بفتح اللام والجيم قال الذوى : « وهما صحيحان ، والجلبة ، والجلبة : اختلاط الأصوات .
والخصم ههنا الجماعة ، وهو من الألفاظ التي تقع على الواحد والجمع » .

قوله : « فأحسب أنه صادق » قد اتفق الأصوليون على أنه ﷺ لا يقر على خطأ
في الأحكام . فالجواب أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين ، لأن مراد الأصوليين
فيما حكم فيه باجتهاده ، فهل يجوز أن يقع فيه خطأ ، فيه خلاف ، الأكثرون على
جوازه ، ومنهم من منعه ، فالذين جوزوه قالوا : لا يقر على إمضائه ، بل يعلمه
الله تعالى به ، ويتداركه . وأما الذى في الحديث فعناه إذا حكم بغير اجتهاد ، كالبينة
واليمين ، فهذا إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه ، لا يسمى الحكم خطأ ، بل الحكم

فاحسب أنه صادق ، فأقضى له . فن قضيت له بحق مسلم ، فإنما هي قطعة من النار ، فليحملها ، أو يذرهما .

٤٣٣٨- وحدثنا عمرو الناقد ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنا أبي ، عن صالح ، ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا معمر ، كلاهما عن الزهري بهذا الإسناد نحوه حديث يونس . وفي حديث معمر : قالت : سمع النبي ﷺ لجة خصم بباب أم سلمة .

باب قضية هند

٤٣٣٩- حدثني علي بن حجر السعدي ، حدثنا علي بن مسهر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ،

صحيح ، بناء على ما استقر به التكليف ، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً ، فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك ، فالتقصير منها ومن ساعدهما ، وأما الحكم فلا حيلة له في ذلك ، ولا عيب عليه بسببه ، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد ، فإن هذا الذي حكم به ، ليس هو حكم الشرع والله أعلم . كذا في شرح النووي ، والمرقا لعلي القاري ٧ : ٢٥٣ .

باب قضية هند

قوله : " عن عائشة " هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع ، باب من أجرى الأمصار على ما يتعارفون بينهم ، رقم ٢٢١١ ، وفي المظالم ، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه ، رقم ٢٤٦٠ ، وفي مناقب الأنصار ، باب ذكر هند بنت عتبة ، رقم ٣٨٢٥ ، وفي النفقات ، باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة الولد ، رقم ٥٣٥٩ ، وباب إذا لم ينفق الرجل ، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها ، وولدها بالمعروف ، رقم ٥٣٦٤ ، وباب وعلى الوارث مثل ذلك ، رقم ٥٣٧٠ ، وفي الأيمان والنذور ، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، رقم ٦٦٤١ ، وفي الأحكام ، باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أسر الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة ، رقم ٧١٦١ ، وباب القضاء على الغائب رقم ٧١٨٠ .

وأخرجه أيضاً أبو داود في البيوع ، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده ، رقم ٣٥٣٢ ، والنسائي في القضاة ، باب قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه ، وابن ماجه

قالت: دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله ﷺ ، فقالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجل شحيح ، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني .

في التجارات ، باب ما للمرأة من مال زوجها ، رقم ٢٢٩٣ .

قوله: " دخلت هند بنت عتبة " وهي والددة معاوية رضي الله عنه ، قتل أبوها يوم بدر ، وشهدت مع زوجها أبي سفيان أحدا ، وحرضت على قتل حمزة عم النبي ﷺ ، لكونه قتل عمها شيبة ، وشرك في قتل أبيها عتبة ، فقتله وحشى بن حرب ، ثم أسلمت هند يوم الفتح ، وكانت من عقلاء النساء . وكانت قبل أبي سفيان عند الفاكه بن المغيرة المخزومي ، ثم طلقها في قصة جرت . ماتت في خلافة عمر ، رضي الله عنها . كسذا في مناقب فتح الباري ٧ : ١٤١ .

وذكر الحافظ في نفقات الفتح ٩ : ٥٠٨ عدة روايات تثبت أنها عاشت إلى خلافة معاوية رضي الله عنه ، ولكنها مروية عن الواقدي ، والله أعلم . والظاهر من عدة روايات أن قصتها هذه وقعت في مكة عند الفتح ، راجع لها فتح الباري .

قوله: " إن أبا سفيان " اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس ، وكان سيد قريش بعد وقعة بدر ، وسار بهم في أحد ، وساق الأحزاب يوم الخندق ، ثم أسلم ليلة الفتح .

قوله: " رجل شحيح " قال الحافظ في الفتح ٩ : ٥٠٨ : « الشح : البخل مع حرص ، والشح أعم من البخل ، لأن البخل يختص بمنع المال ، والشح بكل شيء . وقيل : الشح لازم كالطبع ، والبخل غير لازم » .

وقال أبو هلال العسكري في " القروى في اللغة " ص ١٧٠ : « الفرق بين الشح والبخل أن الشح : الحرص على منع الخير ، ويقال : زسد شحاح ، إذا لم يورثوا ، وإن أشح عليه بالقدح ، كأنه حريص على منع ذلك . والبخل : منع الحق ، فلا يقال لمن يؤدي حقوق الله تعالى : بخيل » .

وقال القرطبي : لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله ، وإنما وصفت حالها معه ، وأنه كان يفتقر عليها ، وعلى أولادها . وهذا لا يستلزم البخل مطلقا ، فإن كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله ، ويؤثر الأجانب استئلافا لهم .

ويكنى بنى ، إلا ما أخذت من ما له بغير علمه ، فهل على فى ذلك من جناح ؟ فقال رسول الله ﷺ : خذى من ماله بالمعروف ما يكفبك ويكنى بنيك .

وقال الأئمة : « فيه أن ذكر الرجل بما فيه عند الحاكم والمفتى ليس بغيبة » .

قوله : « وما يكنى بنى » قال القاضى عياض : « فيه صحة تكلم الحاضن فى حق محضونه ، حكاه الأئمة » .

قوله : « إلا ما أخذت من ماله » زاد الشافعى فى روايته : « سرا ، فهل على فى ذلك من شئ » ، نقله الحافظ .

قوله : « خذى من ماله بالمعروف » قال القرطبي : « قوله » خذى « أمر إباحة ، بدليل قوله : » لا حرج « . والمراد بالمعروف : القدر الذى عرف بالعادة أنه الكفاية » كذا فى فتح البارى ٩ : ٥٠٩ .

ثم اختلف العلماء فى جواب النبي ﷺ ، هل كان قضاء ، أو إفتاء ؟ والصحيح أنه كان إفتاء ، ولذلك لم يدع النبي ﷺ أباسفيان للساع منه جوابه ، ولئن كان ذلك قضاء لأمكن أباسفيان للحواب عنه ، لأن القضاء لأحد الخصمين بدون سماع كلام الآخر لا يجوز . ولذلك قال القرطبي رحمه الله : « وهذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظا ، لكنها مقيدة معنى ، كأنه قال : إن صح ما ذكرت » ، لأن المفتى إنما يجيب دائما على تقدير صحة السؤال ، ولا بدخل فى تفتيش صحته ، لأن قوله مظهر لحكم الله ، وليس ملازما كالقضاء .

مسألة الظفر

استدل الشافعى رحمه الله بحديث الباب على مذهبه فى أن الدائن إن ظفر بشئ من مال المدينون الماطل جاز له استيفاء دينه من ذلك المال ، سواء كان المال من جنس حقه ، أو غيره ، وتسمى هذه المسألة مسألة الظفر ، والمشهور من مذهب الحنفية أنه يجوز له الأخذ إن كان ما ظفر به من جنس حقه ، ولا يجوز إن كان من غير جنسه ، غير أن المتأخرين من الحنفية أفتوا فى هذه المسألة بمذهب الشافعى ، كما سأتى .

وتفصيل المسألة على ما ذكره ابن قدامة فى المغنى ، أن من ظفر بشئ من مال المدينون ، فإنه لا يخلو من أحوال

١- إن كان المديون مقرا بالدين بإذلاله ، لم يكن للظافر أن يأخذ مما ظفر به ، إلا ما يعطيه المديون برضاه . وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم . فإن أخذ من ماله شيئا بغير إذنه لزمه رده إليه ، وإن كان قدر حقه ، لأنه لا يجوز أن يملك عينا من أعيان ماله بغير اختياره لغير ضرورة ، وإن كان من جنس حقه ، لأنه قد يكون للإنسان غرض في العين .

٢- وإن كان المديون مانعا للدين لأمر يبيح النزع ، كالتأجيل والإعسار ، لم يجوز أخذ شيئا من ماله بغير خلاف ، وإن أخذ شيئا لزمه رده إن كان باقيا ، أو عوضه إن كان تالفا .

٣- وإن كان المديون ما نعاله بغير حق ، وقدر الدائن على استخلاصه بالحاكم ، لم يجوز له الأخذ أيضا ، لأنه قدر على استيفاء حقه بمن يقرم مقامه ، وعند الشافعي رحمه الله في هذه الصورة وجهان .

٤- وإن كان المدين جاحدا ، ولا بينة له به ، ولا يقدر الدائن على استخلاصه بالحاكم ، ولا يبيحه إلى المحاكمة ، فهذا موضع خلاف بين الأئمة على الشكل التالي :

قال الشافعي رحمه الله تعالى : جاز له أخذ حقه مما ظفر به ، سواء كان المال الذي وجدته من جنس حقه ، أو من خلاف جنسه ، وهو رواية عن مالك رحمه الله .

وقال أحمد رحمه الله في المشهور عنه : ليس له الأخذ من ذلك المال ، بل يردده ، ثم يطالبه بدينه . وهو رواية عن مالك رحمه الله .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : يجوز له الأخذ إن كان ما وجدته من جنس حقه ، ولا يجوز إن كان من غير جنسه . وهو رواية عن مالك رحمه الله .

وقد وردت عن مالك في ذلك روايات ثلاثة ، كلذهاب المقدمة ، والمشهور من مذهبه أنه إن لم يكن لغیره عليه دين فله أن يأخذ بقدر حقه ، وإن كان عليه دين لم يجوز ، لأنها يتمحصان في ماله إذا أفلس .

هذا ملخص ما في المغني لابن قدامة ١٢ : ٢٢٩ و ٢٣٠ ، كتاب الدعاوى والبيّنات .

استدل الجنبلة والمالكية على منع الظافر عن أخذ حقه بما وجدته ، بما أخرجه الترمذي في البيوع (باب ٣٨ رقم ١٢٦٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال النبي ﷺ : إذا

الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » . وأخرج أبو داود في البيوع (رقم ٣٥٣٤) عن يوسف ابن ماهر المكي ، قال : « كنت أكتب لفلان نفقة أيتام ، كان وليهم ، فغالطوه بألف درهم ، فأدأها إليهم ، فأدركت لهم من ماله مئليها ، قال : قلت : اقبض الألف الذي ذهبوا به منك ؟ قال : لا ، حدثني أبي : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » .

فأما حديث يوسف بن ماهر ففيه مجهول ، كما صرح به المنذرى في تلخيصه ، وأما حديث أبي هريرة فقد حسنه الترمذى ، ولكن أجاب عنه الخطابى في معالم السنن ٥ : ١٨٥ بقوله : « وهذا الحديث يعد في الظاهر مخالفاً لحديث هند ، وليس بينهما في الحقيقة خلاف . وذلك لأن الخائن هو الذى يأخذ ما ليس له أخذه ظلماً وعدواناً ، فأما من كان مأذوناً له في أخذ حقه من مال خصمه ، واستلراك ظلامته منه ، فليس بخائن . وإنما معناه : لا تخن من خانك ، بأن تقابله بخيانة مثل خيائنه . وهذا لم يخنه ، لأنه يقبض حقا لنفسه ، والأول يغتصب حقا لغيره » .

وأما الشافعية فاستدلوا بحديث هند في الباب ، وهو صريح في جواز أخذ الحق مما ظفرت به المرأة من مال الزوج .

وأما الحنفية فقالوا في أصل مذهبه : إن حديث هند محمول على ما إذا كان المال المظفور به من جنس حق الظافر ، فأما إذا كان من غير جنسه ، فإن أخذه يقتضى بيع دينه بذلك المال ، وإنه ليس بمأذون في بيع ماله .

ولكن أفق المتأخرون من الحنفية بقول الشافعية . يقول ابن عابدين في كتاب الحجر من رد المختار ٥ : ١٠٥ : « قال الحموى في شرح الكنز ، نقلاً عن العلامة المقدسى ، عن جده الأشقر ، عن شرح القدورى للأخصب : إن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم ، لمطاوعتهم في الحقوق ، والفتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أى مال كان ، لا سيما في ديارنا ، لداومتهم العقوق » . وكذلك نقل ابن عابدين في كتاب الحدود ٣ : ٢١٩ و ٢٢٠ عن القهستاني في مذهب الشافعى : « وهذا أوسع ، فيجوز الأخذ به ، وإن لم يكن مذهبتنا ، فإن الإنسان يعمل في العمل به عند الضرورة ، كما في الزاهدى » ثم نقل عبارة الحموى المذكورة . وإليه يظهر ميلان صاحب الدر المختار حيث قال في الخطر والإباحة : « ليس لئذى الحق أن يأخذ غير جنس حقه ، وجوز الشافعى ، وهو

٤٣٤٠- **وحدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير ، وأبو كريب ، كلاهما عن عبد الله

ابن نمير ، ووكيع ، ح وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا الضحاك ، يعني ابن عثمان ، كلهم عن هشام بهذا الإسناد .

٤٣٤١- **وحدثنا** عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ،

عن عروة ، عن عائشة ، قالت : جاءت هند إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! والله ما كان على ظهر الأرض

الأوسع ، وعاد ابن عابدين رحمه الله تحته ٥ : ٣٠٠ ، فقال : « أما اليسوم ، فالفتوى على الجواز » .

فائدة في الظفر بمال بيت المال

قال ابن عابدين رحمه الله في كتاب السير من رد المختار ٣ : ٢٦٥ : ونقل في القنية عن الإمام الوري : أن من له حظ في بيت المال ظفر بما له وجه لبيت المال ، فله أن يأخذه ديانة له ونظمه في الوهبانية . وفي البرازية : قال الإمام الحلواني : إذا كان عنده ودیعة ، فأت المودع بلا وارث ، له أن يصرف الودیعة إلى نفسه في زماننا ، لأنه لو أعطاهما لبيت المال لضاعت ، لأنهم لا يصرفونه مصارفه ، فإذا كان من أهله صرفه إلى نفسه ، وإلا صرفه إلى المصرف له وقدم الشارح هذا في باب العشر من كتاب الزكاة ، وظاهره أن من له حظ في بيت المال فيكونه فقيرا ، أو عالما ، أو نحو ذلك ، ووجد ما مرجعه إلى بيت المال من أي بيت من البيوت الأربعة الآتية في آخر الجزية ، له أخذه ديانة بطريق الظفر في زماننا ، ولا يتقيد أخذه بأن يكون مرجع المأخوذ إلى البيت الذي يستحق منه .

وراجعه للتفصيل ، وراجع أيضا باب العشر من رد المختار ٢ : ٦١ .

ثم استدلل بعض الفقهاء بحديث الباب على جواز أن يقضي القاضي بعلمه ، وعلى جواز القضاء على الغائب ، ولكننا ذكرنا أن جواب النبي ﷺ كان على وجه الإفتاء ، دون القضاء ، فلا علاقة للمسألتين بحديث الباب .

قوله : « ما كان على ظهر الأرض أهل خباء » الخباء بكسر الخاء وتخفيف الباء ، والبد : خيمة من ورق أو صوف ، ثم أطلقت على البيت كيف ما كان . كسبنا في

أهل خباء أحب إلى من أن يذلهم الله من أهل خباءك ، وما على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلى من أن يعزهم الله من أهل خباءك . فقال النبي ﷺ : وأيضاً ، والذي نفسي بيده . ثم قالت : يا رسول الله ! إن أبا سفيان رجل ممسك ، فهل على حرج أن أنفق على عياله من ماله بغير إذنه ؟ فقال النبي ﷺ : لا حرج عليك أن تنفق عليهم بالمعروف .

فتح الباری ٧ : ١٤١ .

وقال العراقي رحمه الله في طرح التثريب ٤ : ١٧١ : « وبسمي البيت خباء ، لأنه يجنبني ما فيه ، والخباء في الأصل مصدر ، تقول : خبأت الشيء خبأً ، وخباء ... قال القرطبي : ووصف هند في هذا الحديث حالها في الكفر وما كانت عليه من بغض رسول الله ﷺ ، وبغض أهل بيته ، وما آبت إليه حالها لما أسلمت تذكر لنعمة الله عليها بما أنقذها الله منه ، وبما أوصلها إليه ، وتعظيم حرمة رسول الله ﷺ ، ولتنبسط فيما تريد أن تسأل عنه ، ولتزول آلام القلوب ، لما كان منها يوم أحد في شأن حمزة وغير ذلك » .

قوله : " أحب إلى " هو بالنصب في أكثر النسخ المشكولة ، على أنه خبر " كان " ، وشكلوه في بعض نسخ البخاري بالرفع ، كأنه صفة لقولها : " أهل خباء ، والوجهان سائغان ، ولم أر من صرح بإعرابه في الرواية .

قوله : " من أن يذلهم الله " كذا في سائر النسخ الموجودة عندي ، ولعل كلمة " من " ههنا زائدة ، أو بيانية . ولا توجد كلمة " من الله " رواية البخاري في المناقب ، وفي الأحكام ، ولفظها : « ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلى أن يذلوا » ، وهو أوضح ، وأوجه . أما قولها : من أهل خباءك ، فكلمة " من " فيه تفضيلية .

قوله : " وأيضاً ، والذي نفسي بيده " فسرّه ابن التين بأن معناه : « أنا أيضاً بالنسبة إليك مثل ذلك » ، ولكنه تعقب من جهة طرفي البغض والحب ، فقد كان في المشركين من كان أشد أذى للنبي ﷺ من هند وأهلها ، وكان في المسلمين بعد أن أسلمت من هو أحب إلى النبي ﷺ منها ومن أهلها .

وفسرّه أكثر العلماء أن المعنى : أنك ستزيدني في المحبة كلما تمكن الإيمان من قلبك ، وتزججني عن البعض المذكور حتى لا يبقى له أثر ، " فأيضاً " خاص بما يتعلق بها ، لا أن

٤٣٤٢- حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا ابن أخى الزهرى ، عن عمه ، أخبرنى عروة بن الزبير : أن عائشة قالت : جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة ، فقالت : يا رسول الله ! والله ما كان على ظهر الأرض خباء أحب على من أن يذلوا من أهل خيالك ، وما أصبح اليوم على ظهر الأرض خباء أحب إلى من أن يعزوا من أهل خيالك ، فقال رسول الله ﷺ : وأيضاً ، والذي نفسى بيده ! ثم قالت : يا رسول الله ! إن أبا سفيان رجل مسيك ، فهل إلى حرج من أن أطعم من الذى له عيالنا ، فقال لها :

المراد بها إني كنت في حقتك كما ذكرت في البغض ، ثم صرت على خلافه في الحب ، كذا في فتح البارى ٧ : ١٤١ .

قوله : " حدثنا ابن أخى الزهرى " هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهرى ، أبو عبد الله المدنى ، وكان ابناً لأخى الزهرى المعروف فربما يذكره المحدثون بابن أخى الزهرى ، ولا يسمونه ، وهو صالح كثير الحديث ، غير أن العلماء وصفوه برداءة الحفظ ، وكثرة الوهم ، فيتوقفون فيما يتفرد به عن الزهرى ، وهو من الطبقة الثانية من أصحاب الزهرى ، مع أسامة بن زيد ، وابن إسحاق ، وابن أبى أويس ، وفليح ، ومع ذلك روى عنه الجماعة ، أخرج له البخارى حديثين ، وأخرج عنه مسلم للاستشهاد ، وراجع تهذيب التهذيب ٩ : ٢٨٠ .

قوله : " رجل مسيك " قال النووى : " أى شحيح ، وبخيل ، واختلفوا في ضبطه على وجهين حكاهما القاضى : أحدهما مسيك ، بفتح الميم ، وتخفيف السين . والثانى : بكسر الميم ، وتشديد السين ، وهذا الثانى هو الأشهر فى روايات المحدثين ، والأول أصح عند أهل العربية ، وهما جميعاً للمبالغة . "

قوله : " عيالنا " منصوب على أنه مفعول لقوله : " أطعم " ، وقولها : " من الذى له " تعنى به " من المال الذى هو ملكه " .

قال الحافظ فى الفتح ٩ : ٥٠٩ : " واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ، ولو كان الابن كبيراً ، وتعقب بأنها واقعة عين ، ولا عموم فى الأفعال ، فيحتمل أن يكون المراد بقولها " بنى " بعضهم ، أى من كان صغيراً أو كبيراً زمناً ، لا جميعهم . "

لا ، إلا بالمعروف .

قوله : " إلا بالمعروف " قال العراقي في شرح التقریب ٤ : ١٧٤ : « فيه اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي . قال النووي : وقال أبو العباس القرطبي : فيه دليل على اعتبار العرف في الأحكام الشرعية ، بخلاف الشافعية وغيرهم من المنكرين له لفظاً ، الآخذين به عملاً ، انتهى . وقوله " لا إلا بالمعروف " ذكر القاضي عياض ، والنووي ، والقوطي أن تقديره : " لا حرج " ثم ابتدأ ، فقال : لا ، إلا بالمعروف ، أي لا تنفك إلا بالمعروف ، أو لا حرج إذا لم تنفك إلا بالمعروف . قلت (القائل العراقي رحمه الله) : ويحتمل أن تقديره : لا تنفك إلا بالمعروف والله أعلم » .

الفوائد الأخرى المستنبطة من هذا الحديث

ودل الحديث على فوائد أخر غير ما ذكرنا :

منها : أنه يجوز سماع كلام الأجنبية عند الحكم والإفتاء عند من يقول : إن صوتها عورة ، ويقول : جاز هنا للضرورة ، وقال آخرون : إن صوتها ليس عورة .
ومنها : أن من نسب إلى نفسه أمراً عليه فيه غضاضة فليقرنه بما يقيم عذره في ذلك ، ذكره الحافظ .

ومنها : أن للمرأة مدخلا في القيام على أولادها ، وكفالتهم ، والإنفاق عليهم .

ومنها : أن بعض الفقهاء قد استدلوا بهذا الحديث على وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج ، لأن أبا سفيان رئيس قومه ، ويبعد أن يمنع زوجته وأولاده النفقة ، فكأنه كان يعطيها قدر كفايتها ، وولدها ، دون من يخدمهم ، فأضاف ذلك إلى نفسها ، لأن خادمها داخل في جملتها ، ذكره الحافظ في الفتح ٩ : ٥٠٩ عن الخطابي .

وقال العراقي في شرح التقریب ٤ : ١٧٣ : « والمعروف من مذاهب الفقهاء إيجاب نفقة خادم الزوجة ، وبه قال الأئمة الأربعة ، واعتبر الشافعية والمالكية والحنابلة في إيجاب ذلك أن تكون ممن يخدم مثلها عادة ، أو تحتاج إليه لمرض ، واعتبر الحنفية أن يكون الزوج موسراً ، رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، وصححه صاحب الهداية ، وخالف في ذلك محمد بن الحسن » .

باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ، والنهي عن منع وهات وهو الامتناع من اداء حق لزمه ، أو طلب ما لا يستحقه

٤٣٤٣- حدثني زهير بن حرب ، حدثنا جرير ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله يرضى لكم ثلاثا ، ويكره لكم ثلاثا ، فبرضى لكم أن تعبدوه ، ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ، ولا تفرقوا ، ويكره لكم قيل وقال .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : المراد منه نفقة الخادم المملوك لها إذا أتت به معها ، ولا يلزمه استئجار خادم لها ، يخدم ذاتها ، إلا في حالة المرض ، فيجب على الزوج استئجار من يخدمها . أما إذا طالبت بخادم يطبخ لها ، فإن كانت ممن لا تخدم ، أو لا تقدر فعلى الزوج أن يأتي إليها بمن يكفيها ذلك . وراجع رد المحتار ٢ : ٧١١ . هذا حكم نفقة الخادم ، وأما استدلال الخطابي رحمه الله بحديث الباب على هذه المسألة فلا يخلو من بعد ، والله أعلم .

باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة الخ .

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه أيضا مالك في كتاب الجامع ، باب ما جاء في إضاعة المال وذى الوجهين ، وأحمد في مسنده ٢ : ٣٢٧ .

قوله : " ولا تفرقوا " وذكر حماد في روايته عن سهيل عند أحمد ٢ : ٣٢٧ بدله : " وأن تعتصموا لسولة الأمر " وجمع الأسود بن عامر عن حماد بين الأمرين ، فقال : " وأن تنصحو لمن ولاه الله أمركم ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ، ولا تفرقوا " أخرجه أحمد ٢ : ٣٦٠ .

قوله : " ويكره لكم قيل وقال " ضبطه العلماء بوجهين ، أشهرهما : أن اللام مفتوحة فيهما من غير تنوين ، على أنها فلان فكأنه حكاية ، يعنى : يكره لكم أن تقولوا : قيل ، وقال . والثاني : أنها مصدران منونان ، وعليه فينبغي أن يكون " قولا ، وقالا " .

على أنها اسمان .

قال المحب الطبري : « في قيل وقال ثلاثة أوجه : أحدها أنها مصدران للقول ، تقول : قلت قولاً ، وقيلاً ، وقالاً . والمراد في الأحاديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام ، لأنها تؤل إلى خطأ ، وإنما كرره للمبالغة في الزجر عنه . ثانيها : إرادة حكاية أقاويل الناس ، والبحث عنها ليخبر عنها ، فيقول : قال فلان كذا ، وقيل كذا ، والنهي عنه إما للزجر عن الاستكثار منه ، وإما لشيئ مخصوص منه ، وهو ما يكرهه المحكي عنه . ثالثها : أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين ، كقوله : قال فلان كذا ، وقال فلان كذا . وعمل كراهة ذلك أن يكثر من ذلك ، بحيث لا يؤمن مع الإكثار من الزلل ، وهو مخصوص بمن ينقل ذلك من غير تثبت ، ولكن يقلد من سمعه ، ولا يحتاط له . كذا في فتح الباري ، كتاب الأدب ، باب عقوب الوالدين ١٠ : ٤٠٧ .

وقال ابن الأثير في جامع الأصول ٥ : ٥٥ « قال أبو عبيد فيه : جعل القول مصدرًا ، كأنه قال : نهى عن قيل وقول ، يقال : قلت قولاً ، وقيلاً ، وقالاً . وقال غيره : لو كان هذا لقلت الفائدة ، لأن الثاني هو الأول . والقيل والقول بمعنى واحد ، فأى معنى للنهي عن اللفظين ، وهما سواء ؟ والأحسن يكون على الحكاية ، فيكون النهي عن القول بما لا يصح ، وما لا تعلم حقيقته ، وأن يقول المرء في حديثه : قيل كذا ، وقال قائل كذا ، هو نحو الحديث الآخر : " بش مطية الرجل زعموا " ، وهو التحدث بما لا يصح ، وشغل الزمان بما لم يتحقق صدقه ، وهو المدسوم ، وأما من حكى ما يصح ويعرف حقيقة ، وأسند ذلك إلى معروف بالصدق والثقة ، فلا وجه للنهي عنه ، ولا ذم فيه عند أحد من أهل العلم » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وما يتضمن الحديث كراهته الجدل والمناظرة في أمور لا فائدة في البحث عنها ، أو الجدل الذي لا يقصد به إلا إظهار علمه وخبرته ، دون تحقيق الحق ، وهكذا أكثر المجادلات والمناظرات في عصرنا ، حيث لا يقصد المجادلون أن يستسلموا للحق كلما بان لهم ، وإنما يقصدون بذلك الترفع على الفريق الآخر ، وإظهار أنهم أعلم منه ، والعياذ بالله العظيم . وهذا الجدل هو الذي كرهه العلماء ، والذي قل فيه الإمام مالك بن أنس رحمه الله : « المرأ يذهب بنور العلم » . وراجع كتاب الآداب الشرعية ، والمنح المرعية ، لحافظ ابن رجب ١ : ٢٢٧ .

وكثرة السؤال .

قوله : " وكثرة السؤال " اختلفوا في المراد منه ، ف قيل : المراد منه سؤال المال ، ومن أجل هذا المعنى أخرج البخاري هذا المتن (برواية المغيرة بن شعبة) في كتاب الزكاة . وقيل : المراد منه السؤال عن المشكلات والعصيات ، وقيل : هو عام للأمرين جميعا . وإن هذا الأخير قد رجحه الحافظ في الزكاة ، وفي الأدب ١٠ : ٤٠٧ .

ثم الذين فسروه بالسؤال عن المشكلات ، اختلفوا في تعيين السؤال المذموم ، على الشكل التالي :

١- المراد منه السؤال عن المسائل التي لا حاجة إليها .

٢- المراد منه السؤال عن أخبار الناس .

٣- المقصود منه السؤال عن أحوال تفاصيل معاش صاحبك .

كذا ذكر العيني هذه الأقوال في عمدة القاري ١١ : ٤٦٨ .

وقد فسره بعض العلماء بأن المراد منه البحث في المسائل التي لم تقع بعد ، وقد ورد في كراهته أحاديث وآثار عقد لها الدارمي رحمه الله بابا في أوائل مسنده ، وقد ساقها ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ : ١٤٠ ، وذكر الحافظ كثيرا منها في كتاب الاعتصام ، وقد مررنا بعض الكلام على هذه المسألة في أوائل كتاب اللعان ، تحت حديث سهل بن عبد الله ، حيث نقلنا عبارة الخطابي رحمه الله .

وأحسن ما رأيت في تفصيل هذه المسألة كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في كتاب الاعتصام من فتح الباري ، فلا بأس بإيراده بلفظه ، وإن كان فيه شيء من التطويل ، فإنه كلام متين جدا ، يقول رحمه الله تعالى :

« والتحقق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين : أحدهما أن يبحث في دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوهها ، فهذا مطلوب ، لا مكروه ، بل ربما كانت فرضا على من تعين عليه من المجتهدين . ثانيهما : أن يدقق النظر في وجوه الفروق ، فيفرق بين متماثلين يفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع ، أو بالعكس ، بأن يجمع بين متفرقين بوصف طردى مثلا . فهذا الذي ذممه السلف ، وعليه يطبق حديث

ابن مسعود رضي الله عنه ، رفعه : ” هلك المنتطعون “ ، أخرجه مسلم ، فرأوا أن فيه تضييع الزمان ، ربما لا طائل تحته .

« ومثله الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ، ولا السنة ، ولا الإجماع ، وهي نادرة الوقوع جدا ، فيصرف فيها زمان كان صرفه في غيرها أولى ، لا سيما إن لزم من ذلك إغفال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه . »

وأشد من ذلك في كثرة السؤال : البحث عن أمور مغيبية ورد الشرع بالإيمان بها ، مع ترك كيفيتها ، ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس ، كالسؤال عن وقت الساعة ، وعن الروح ، وعن مدة هذه الأمة ، إلى أمثال ذلك ، بما لا يعرف إلا بالنقل الصرف ، والكثير منه لم يثبت فيه شيء ، فيجب الإيمان به من غير بحث .

« وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والحيرة ، وسيأتي مثال ذلك في حديث أبي هريرة رفعه : ” لا يزال الناس يتساءلون ، حتى يقال : هذا الله خلق الخلق ، فن خلق الله ؟ “ .

... وقال بعض الشراح : مثال التنطع في السؤال ، حتى يفضى بالمسئول إلى الجواب بالمنع ، بعد أن يفتى بالإذن : أن يسأل عن السلع التي توجد في الأسواق ، هل يكره شراؤها بمن هي في يده من قبل البحث عن مصيرها ، أولا ؟ فيجيب بالجواز ، فإن عاد ، قال : أخشى أن يكون من نهب أو غصب ، ويكون ذلك الوقت قد وقع شيء من ذلك في الجملة ، فيحتاج أن يحجبه بالمنع ، ويقيد ذلك إن ثبت شيء من ذلك حرم ، وإن تردد كره ، أو كان خلاف الأولى . ولو سكت السائل عن هذا التنطع ، لم يزد المفتي على جوابه بالجواز .

« وإذا تقرر ذلك ، فن يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها ، فإنه يقل فهمه وعلمه . ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ، لا سيما فيما يقل وقوعه ، أو ينذر ، ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة ، فإنه يذم فعله ، وهو عين الذي كرهه السلف . ومن أمن في البحث عن معاني كتاب الله تحفظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله ﷺ ، وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل ، وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه ، وعن معاني السنة ، وما دلت عليه ، كذلك مقتصر على ما يصلح للحجة منها ، فإنه الذي يحمد ، ويتنفع به ، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار

وإضاعة المال .

٤٣٤٤- **وحدَّثنا** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا جرير ، عن منصور ، عن الشعبي ، عن وراد مولى المغيرة بن شعبة ، عن المغيرة بن شعبة عن رسول الله ﷺ قال :

من التابعين ومن بعدهم ، حتى حدث الطائفة الثانية : فعارضتها الطائفة الأولى ، وكثر بينهما المراء والجدال ، وتولدت البغضاء ، وسموا خصوما ، وهم من أهل دين واحد ، والواسط هو المعتدل من كل شي .

« وإلى ذلك يشير قوله عليه السلام في الحديث الماضي : ” فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم ، واختلافهم على أنبياءهم “ ، فإن الاختلاف يجر إلى عدم الانقياد . وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم . وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة ، والتشغل به فقد وقع الكلام في أيها أولى ؟ والإنصاف أن يقال : كلما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين ، فالتاس فيه على قسمين : من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير ، فتشأغله بذلك أولى من إعراضه عنه ، وتشأغله بالعبادة لما فيه من النفع المتعدى . ومن وجد في نفسه قصورا فإقباله على العبادة أولى ، لعسر اجتماع الأمرين ، فإن الأول لم يترك العلم لأوشك أن يضيع بمض الأحكام بإعراضه ، والثاني لو أقبل على العلم ، وترك العبادة ، فاته الأمران ، لعدم حصول الأول له ، وإعراضه به عن الثاني . والله الموفق . »

انتهى كلام الحافظ في فتح البارى ، كتاب الاعتصام ١٣ : ٢٦٧ و ٢٦٨ .

قوله : ” وإضاعة المال “ لعل مناسبتة بما قبله من كثرة السؤال ، والقليل والقال : أن الوقت من أعز متاع الإنسان ، فلو ضيعه في ما لا فائدة فيه من فضول الكلام ، فإنه أشد من إضاعة المال ، والله أعلم .

وبدخل في إضاعة المال كل إنفاق في غير وجهه المأذون فيه شرعا ، سواء كانت دينية ، أو دنيوية . وراجع لتفصيل الإسراف فتح البارى ، كتاب الأدب ١٠ : ٤٠٨ .

قوله : ” عن وراد مولى المغيرة بن شعبة “ ويقال له كاتب المغيرة أيضا ، وهو أبو سعيد الثقفي ، روى عن المغيرة ، ووفد على معاوية ، ذكره ابن حبان في الثقات . كذا في التهذيب ١١ : ١١٢ .

قوله : ” عن المغيرة بن شعبة “ هنا الحديث أخرجه البخارى في الاعتصام ، باب

إن الله عز وجل حرم عليكم عقوق الأمهات ، وواد البنات ، ومنعا وهات ، وكره لكم ثلاثا : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال .

٤٣٤٥- وحديثي القاسم بن زكرياء ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن شيبان ، عن منصور بهذا الإسناد مثله ، غير أنه قال : وحرم عليكم رسول الله ﷺ ، ولم يقل : إن الله حرم عليكم .

باب ما يكره من كثرة السؤال ، رقم ٧٢٩٢ ، وفي صفة الصلاة ، باب الذكر بعد الصلاة ، رقم ٨٤٤ ، وفي الزكاة ، باب قول الله تعالى : لا يسألون الناس إلحافا ، رقم ١٤٧٧ ، وفي الدعوات ، باب الدعاء بعد الصلاة ، رقم ٦٣٣٠ ، وفي الرقاق ، باب ما يكره من قيل وقال ، رقم ٦٤٧٣ ، وفي القدر ، باب لا مانع لما أعطى الله ، رقم ٦٦١٥ ، وفي الأدب ، باب حقوق الوالدين ، رقم ٥٩٧٥ ، ولم أجده في غير الصحيحين من الأصول الستة . وأخرجه الدارمي في الرقاق ، باب إن الله كره لكم قيل وقال ، رقم ٢٧٥٤ . وأخرجه أحمد في مسنده ٤ : ٢٤٦ و ٢٤٩ و ٢٥٤ .

قوله : " إن الله عز وجل حرم عليكم " سيأتي أن المغيرة بن شعبه كتب هذا الحديث إلى معاوية رضي الله عنها بطلب منه ، وقد روى الرواة عدة قطعات من هذا الكتاب وأخرج المحدثون مقطعا في مواضع مختلفة . ولعل أجمع هذه الروايات ما أخرجه أحمد في مسنده ٤ : ٢٥٤ من طريق المغيرة بن شبل ، ولفظه : وعن واد كاتب المغيرة قال : كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبه : اكتب إلى بما سمعت من رسول الله ﷺ ، فدعاني المغيرة ، قال : فكثبت إليه أني سمعت رسول الله ﷺ يقول إذا انصرف من الصلاة قال : لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجسد منك الجسد ، وسمعتة ينهى عن قيل وقال ، وعن كثرة السؤال ، وإضاعة المال ، وعن واد البنات ، وعقوق الأمهات ، ومنع وهات .

قوله " منع وهات " أما " منع " فهو مصدر ، وأما " هات " فمقل : هو اسم فعل بمعنى " أعط " ، وقيل : أمر من الإيتاء ، فقلبت الهمزة هاء لكثرة الاستعمال والحاصل من النهي منع ما أمر بإعطائه وطلب ما لا يستحق أخذه . ثم هو محتمل أن يدخل في النهي ما يكون خطابا لاثنتين ، كما ينهى الطالب عن طلب ما لا يستحقه ، وينهى المطلوب منه عن إعطاء ما لا يستحقه الطالب . لئلا يعينه على الإثم . كذا في فتح الباري ٤ : ٤٠٦ .

٤٣٤٦- حدثنا أبو بكر بن أبي شبة ، حدثنا إسماعيل بن علي ، عن خالد الحذاء ، حدثني ابن أشوع ، عن الشعبي ، حدثني كاتب المغيرة بن شعبة ، قال : كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلى بشير سمعته من رسول الله ﷺ فكتب إليه أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله كره لكم ثلاثا : قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال .

٤٣٤٧- حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري ، عن محمد بن سوقة ، أخبرنا محمد بن عبيد الله الثقفي ، عن وراذ ، قال : كتب المغيرة إلى معاوية : سلام عليك ، أما بعد ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله حرم ثلاثا ، ونهى عن ثلاث : حرم عقوق الوالد ، وواد البنات ، ولا ، وهات ، ونهى عن ثلاث : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال .

باب بيان أن أجر الحاكم إذا اجتهد ، فأصاب أو أخطأ

٤٣٤٨- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي قيس مولى

قوله : " بشير سمعته من رسول الله ﷺ " كذا وقع مطلقا في أكثر الروايات ولكن ورد في رواية عبدة بن أبي لبابة عند البخاري في القدر : " كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلى ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة ، وذكر الحافظ في الصلاة أن معاوية رضي الله عنه كان قد سمع هذا الدعاء من النبي ﷺ ، فأراد أن يستثني ، فكتب إلى المغيرة ، وهو يومئذ أمير على الكوفة . ويدل على سماعه ما أخرجه مالك في الموطأ عن معاوية أنه كان يقول على المنبر : " أيها الناس * إنه لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطى لما منع الله ، ولا ينفع ذا الجد منه الجد ، من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " ثم يقول : " سمعته من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد .

باب بيان أن أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ

قوله : " عبد العزيز بن محمد " يعني الدراوردي .

قوله : " عن أبي قيس " يقال : اسمه عبد الرحمن بن ثابت .

عمر بن العاص ، عن عمرو بن العاص : أنه سمع رسول الله ﷺ قال : إذا حكم الحاكم ، فاجتهد ، ثم أصاب ، فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ ، فله أجر .

يقال : إنه رأى أبا بكر الصديق ، وكان أحد الفقهاء الموالى للذين أدرتهم يزيد بن أبي حبيب ، وشهد فتح مصر ، واختط بها ، ومات سنة أربع وخمسين ، وثقه المعجل ويعقوب بن سفيان ، وروى عنه الجماعة ، كما في التهذيب ١٢ : ٢٠٨ .

قوله : " عن عمرو بن العاص " هذا الحديث أخرجه البخارى فى الاعتصام ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد ، فأصاب أو أخطأ ، رقم ٧٣٥٢ وأبو داود فى الأقضية ، باب فى القاضى يخطئ ، رقم ٣٥٧٤ . وابن ماجه فى الأحكام باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ، رقم ٢٣١٤ .

قوله : " ثم أخطأ ، فله أجر " قال النووى رحمه الله : « أجمع المسلمون على أن هذا الحديث فى حاكم عالم أهل للحكم ، فإن أصاب فله أجران : أجر باجتهاده ، وأجر بإصابته ؛ وإن أخطأ فله أجر باجتهاده . وفى الحديث مخوف ، تقديره : إذ أراد الحاكم فاجتهد . قالوا : فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم ، فإن حكم فلا أجر له ، بل هو آثم ، ولا ينفذ حكمه ، سواء وافق الحق أم لا ، لأن إصابته اتفاقية ، ليست صادرة عن أصل شرعى ، فهو عاص فى جميع أحكامه ، سواء وافق الصواب أم لا ، وهى مردودة كلها ، ولا يعذر فى شئ من ذلك . وقد جاء فى الحديث فى السنن : القضاة ثلاثة : قاض فى الجنة ، واثنان فى النار : قاض عرف الحق ف قضى به ، فهو فى الجنة ، وقاض عرف الحق ، ف قضى بخلافه ، فهو فى النار ، وقاض قضى على جهل ، فهو فى النار » .

وقال الخطابى فى معالم السنن : « إنما يؤجر المجتهد إذا كان جامعاً لآلة الاجتهاد ، فهو الذى نعلمه بالخطأ ، بخلاف المتكلف فيخاف عليه . ثم إنما يؤجر العالم لأن اجتهاده فى طلب الحق عبادة ، وهذا إذا أصاب ، وأما إذا أخطأ فلا يؤجر على الخطأ ، بل يوضع عنه الإثم فقط » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لا حاجة إلى هذا التكلف ، فإن الحديث صريح فى ثبوت أجر من أخطأ من المجتهدين ، وليس ذلك أجراً على الخطأ ، وإنما هو أجر على اجتهاده فى طلب الحق ، وهو عبادة كما ذكر الخطابى نفسه ، فالأصح ما أسلفنا عن النووى رحمه الله أنه يؤجر على تقدير الخطأ أيضاً ، لا أنه يرفع عنه الإثم فقط .

٤٣٤٩- **وحدثني** إسحاق بن إبراهيم ، ومحمد بن أبي عمر ، كلاهما عن عبد العزيز بن محمد بهذا الإسناد مثله . وزاد في عقب الحديث : قال يزيد : فحدثت هذا الحديث أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم فقال : هكذا حدثني أبو سلمة ، عن أبي هريرة .

٤٣٥٠- **وحدثني** عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، أخبرنا مروان ، يعني ابن محمد الدمشقي ، حدثنا الليث بن سعد ، حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ، بهذا الحديث مثل رواية عبد العزيز بن محمد بالإسنادين جميعا .

باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان

٤٣٥١- **حدثنا** قتيبة بن سعيد ، حدثنا أبو عوانة ، عن عبد الملك بن عمير . عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كتب أبى ، وكتبت له ، إلى عبيد الله بن أبي بكرة ،

ثم اختلف الأصوليون والمتكلمون : هل كل مجتهد مصيب ، أو أنه يخطئ وبصيب ، والمسألة مفصلة في كتب العقائد والكلام ، وحديث الباب يؤيد المذهب الثاني ، وهو اختيار أكثر العلماء ، والله اعلم .

قوله : " حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة " . حديث أبي هريرة هذا أخرجه النسائي في القضاء ، باب الإصابة في الحكم ، والترمذي في الأحكام باب ما جاء في القاضى يصيب ويخطئ ، رقم ١٣٢٦ ولفظه : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب ، فله أجران . وإذا حكم فاجتهد فأخطأ ، فله أجر واحد » .

باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان

قوله : " كتب أبى " يعني به أبا بكرة رضي الله عنه ، وحديثه هذا أخرجه أيضا البخاري في الأحكام ، باب هل يقضى الحاكم أو يفتى وهو غضبان ، رقم ٧١٥٨ والترمذي في الأحكام ، باب لا يقضى القاضى وهو غضبان ، رقم ١٣٣٤ ، وأبو داود في الأقضية ، باب القاضى يقضى وهو غضبان ، رقم ٣٥٨٩ ، والنسائي في القضاء ، باب ذكر ما ينبغي للحاكم أن يجتنبه ، وابن ماجه في الأحكام ، باب لا يحكم الحاكم وهو غضبان .

قوله : " وكتبت له " قيل : معناه : كتب أبو بكره بنفسه مرة ، وأمر ولده

وهو قاض بسجستان أن لا يحكم بين اثنين ، وأنت غضبان ، فإن سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان .

٤٣٥٢- **وحدثنا** يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، ح وحدثنا شيان بن فروخ ، حدثنا حماد بن سلمة ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عن سفيان ، ح وحدثنا محمد بن المنثري ، حدثنا محمد بن جعفر ، ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، كلاهما عن شعبة ، ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا حسين بن علي ، عن زائدة ، كل هؤلاء عن عبد الملك بن عمر ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ بمثل حديث أبي عوانة .

عبد الرحمن أن يكتب لأخيه . فكتب له مرة أخرى . قلت : ولا يتعين في ذلك ، بل الذي يظهر أن قوله " كتب أبي " أى أمر بالكتابة ، وقوله " وكتبت له " أى باشرت الكتابة التي أمر بها ، والأصل عدم التعدد ، وبؤيده قوله في المتن المكتوب " إني سمعت " فإن هذه العبارة لأبي بكرة ، لا لابنه عبد الرحمن ، فإنه لا صحبة له وهو أول مولود ولد بالبصرة . كذا في الفتح ١٣ : ١٣٧ .

قوله : " وهو غضبان " قال العلماء : ويلتحق بالغضب كل حال يخرج الحاكم فيها عن سداد النظر ، واستقامة الحال ، كالشبع المفرط ، والجوع المقلق ، والهمل ، والفرح البالغ . ومداغة الحدث ، وتعلق القلب بأمر ونحو ذلك . وكل هذه الأحوال يكره له القضاء فيها خوفاً من الغلط ، فإن قضى فيها صح قضاؤه ، لأن النبي ﷺ قضى في شراج الحرة في مثل هذا الحال ، وقال في اللقطة : ومالك ولها ، إلى آخره ، وكان في حال الغضب . كذا في شرح النووي .

قال الحافظ في الفتح ١٣ : ١٣٧ : « وكان الحكمة في الاختصار على ذكر الغضب لاستيلاءه على النفس ، وصعوبة مقاومته بخلاف غيره . وقد أخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي سعيد رفعه : لا يقضى القاضى إلا وهو شبهان ريان » .

وفي الحديث دليل على أن الكتابة بالحديث كالسباع من الشيخ في وجوب العمل . وفيه ذكر الحكم مع دليله في التعليم ، وفيه شفقة الأب على ولده ، وإعلامه بما ينفعه ، وتحذيره من الوقوع فيما ينكر . وفيه نشر العلم للعمل به والاقتداء ، وإن لم يسأل العالم عنه . كذا في الفتح . والله أعلم .

باب نقض الأحكام الباطلة ، ورد محدثات الأمور

٤٣٥٣- حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وعبد الله بن عون الهلالي ، جميعا عن إبراهيم بن سعد ، قال ابن الصباح : حدثنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، حدثنا أبي ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : من أحدث

باب نقض الأحكام الباطلة ، ورد محدثات الأمور

قوله : " عن عائشة " هذا الحديث أخرجه البخاري في الصلح ، باب إذا اصطلموا على جور فالصلح مردود ، رقم ٢٦٩٧ ، وعلقه في البيوع ، باب النجش ، وأخرجه أبو داود في السنة ، باب لزوم السنة ، رقم ٤٦٠٦ وأخرجه ابن ماجه في المقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ، رقم ١٤ .

وقد أخرج أبو الحسين بن حامد في كتاب السنة له قصة هذا الحديث عن سعد بن إبراهيم ، قال : « كان الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي طه أوصى بوصية ، فجعل بعضها صدقة ، وبعضها ميراثا ، وخط فيها ، وأنا يومئذ على القضاء ، فما دريت كيف أفضي فيها ؟ فصليت بجنب القاسم بن محمد ، فسألته ، فقال : أجز من ما له الثلث وصية ، ورد سائر ذلك ميراثا ، فإن عائشة حدثتني » فذكره بلفظ إبراهيم بن سعد . ذكره الحافظ في فتح الباري ٥ : ٣٠٢ .

قوله : " من أحدث في أمرنا هذا " يعني : ابتدع في الإسلام بدعة . والبدعة قد عرفها الشاطبي في الاعتصام ١ : ٣٧ بقوله : « طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه » . وهذا على رأى من لا يدخل العادات في معنى البدعة وإنما يخصها بالعبادات ، وأما على رأى من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة ، فيقول : « البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية » .

قال الشاطبي : وإنما قيدت بالدين ، لأنها فيه تخترع ، وإليه يضيفها صاحبها ، وأيضا ، فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تسم بدعة ، كإحداث الصنائع والبلدان التي لا عهد بها فيما تقدم ..

في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد .

٤٣٥٤- **وحدثنا** إسحاق بن إبراهيم ، وعبد بن حميد جميعا عن أبي عامر ، قال عبد : حدثنا عبد الملك بن عمرو حدثنا عبد الله بن جعفر الزهرى ، عن سعيد بن إبراهيم ، قال : سألت القاسم بن محمد عن رجل له ثلاثة مساكن ، فأوصى بثلاث كل مسكن منها ، قال : يجمع ذلك كله في مسكن واحد . ثم قال أخبرني عائشة أن رسول الله ﷺ قال : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد .

قوله : " فهو رد " قال النووي : « قال أهل العربية : الرد هنا بمعنى المردود ، ومعناه : فهو باطل غير معتد به . وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام ، وهو من جوامع كلمه ﷺ : فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات . . . وهذا الحديث بما ينبغي حفظه ، واستعماله في إبطال المنكرات ، وإشاعة الاستدلال به » .

قوله : " عن أبي عامر " يعنى العقدي ، واسمه عبد الملك بن عمرو ، فذكر مسلم بقوله : « قال عبد » أن إسحاق بن إبراهيم ذكره بكنيته ، وعبد بن حميد باسمه ، وقد مر ذكره في باب حد السرقة .

قوله : " عبد الله بن جعفر الزهرى " المخرمى المدني ، أبوه حفيد للمسور بن مخزوم رضي الله عنه وثقه أحمد بن حنبل ، وقال ابن معين : ليس به بأس ، صدوق ، وليس بثبت ، قال ابن سعد : « كان من رجال أهل المدينة علما بالمغازي والفتوى » مات بالمدينة سنة ١٧٠ هـ وهو ابن بضع وسبعين سنة . كذا في التهذيب ٥ : ١٧٢ .

قوله : " يجمع ذلك كله في مسكن واحد " قال الحافظ في الفتح ٥ : ٣٠٢ « صرح أبوعوانة في روايته بأنه كلام القاسم بن محمد ، وهو مشكل جدا ، فالذى أوصى بثلاث كل مسكن أوصى بأمر جائز اتفاقا ، وأما إلزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد ففيه نظر ، لاحتمال أن يكون بعض المساكن أغلى قيمة من بعض ، لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية ، فيكون الأولى أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاثة . ولعله كان في الوصية شيئا زائدا على ذلك يوجب إنكارها ، كما أشارت إليه رواية أبي الحسين بن حامد ، والله أعلم . وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته ، وأجاب عنه بالحمل على ما إذا أراد أحد الفريقين الفدية ، أو أوصى لهم القسمة وتميز حقه ، وكانت المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسمة

باب بيان خير الشهود

٣٥٥هـ - وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، عن ابن أبي عمرة الأنصاري ، عن زيد بن خالد الجهني .

فحينئذ تقوم المساكن قيمة التعديل ، ويجمع نصيب الموصى لهم في موضع واحد ، فيبقى نصيب الورثة فيما عدا ذلك . والله أعلم .

وقال القاضي عياض رحمه الله : « ووجه ذلك أن السنة في قسم الدور المشترك في آحادها : أنها إن تباعدت أماكنها من بعضها البعض قسمت كل دار على حداثها إذا احتملت القسم ، وإن لم تحمله بقيت مشتركة ، وإن تقاربت جمعت في القسم ، فتعدل بالقيمة ، ويحمل نصيب كل وارث من تلك الدور في دار ينفرد بسكنائها ومنفعتها . فتحمل فتيا ابن القاسم هذه على أن هذه الدور كانت متقاربة الأماكن ، فلذا جمعت الأثلاث في دار واحدة ، وليست وصية الميت بالثلث من كل دار بمنع من جمعها في القسم ، لأن وصيته إنما هي في المال الذي في ملكه ، لا فيما يغير سنة القسم . حتى لو أوصى أن لا تجمع ، أو لا تفرق ، لم يلتفت إلى قوله . ولو كانت هذه الدور متباعدة في المكان لبقى الأمر على ما أوصى به الميت ، كما يبقى الورثة على موارثهم إذا كانت لا تنقسم » كذا في شرح الأبى ٥ : ٢٢ .

باب بيان خير الشهود

قوله : « عن عبد الله بن أبي بكر » هو ابن للقاضي أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، وأبوه ابن أخت لعمره بنت عبد الرحمن ، وعبد الله بن أبي بكر هذا تابعي ثقة ثبت . قال ابن عبد البر : « كان من أهل العلم ثقة فقيها مأمونا حافظا ، وهو حجة فيما نقل وحمل . كذا في التهذيب ٥ : ١٦٤ و ١٦٥ .

وهذا الإسناد فيه أربعة من التابعين بعضهم عن بعض ، أولهم عبد الله هذا ، والثاني : أبوه ، والثالث عبد الله بن عمرو بن عثمان ، والرابع ابن أبي عمرة ، واسمه عبد الرحمن بن عمرو بن محسن الأنصاري ، كذا في شرح النووي .

قوله : « عن زيد بن خالد الجهني » بضم الجيم وفتح الهاء ، نسبة إلى بني جهينة ،

أن النبي ﷺ قال : ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها .

كان من المهاجرين الأولين ، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح . قال ابن البرقي وغيره : مات سنة ٧٨ هـ بالمدينة ، وله خمس وثمانون ، وقيل : مات سنة ٦٨ هـ ، وقيل : مات قبل ذلك فى خلافة معاوية بالمدينة . كذا فى الإصابة ١ : ٥٤٧ والتهذيب ٣ : ٤١١ .

وحديثه هذا أخرجه أيضا مالك فى الأفضية ، باب ما جاء فى الشهادات ، وأبوداود فى الأفضية ، باب فى الشهادات ، رقم ٣٥٩٦ ، والترمذى فى الأحكام ، باب ما جاء فى الشهداء أيهم خير ؟ رقم ٢٢٩٦ ، وابن ماجه فى الأحكام ، باب الرجل عنده الشهادة لا يعلم بها صاحبها ، رقم ٢٣٦٤ .

قوله : " الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها " بضم الياء مبنيًا للمجهول ، وفيه فضل الشهادة قبل طلبها فى الحقوق المالية ، وجواز قبولها ، وبه قال جماعة من الحنفية ، كالطحاوى ، والصدى الشهيد ، وبه صرح فى القنية عن شرح الزيادات ، كما فى معين الأحكام ص ٨٦ . وقال الخصاص وغيره : لا ينبغي للشاهد أن يأتى بشهادته قبل أن يطالب بها ، واستدلوا فى ذلك بحديث ابن عمر المرفوع : " ثم يفشو الكذب ، حتى يحلف الرجل ولا يستحلف ، ويشهد الشاهد ، ولا يستشهد " أخرجه الترمذى فى الفتن ، رقم ٢٢٥٤ ، وفى الشهادات ، رقم ٢٤٠٤ ، وابن ماجه فى الأحكام رقم ٢٣٦٣ . فجعل الشهادة قبل الطلب من علامات الكذب . وهذا المعنى مروي أيضا فى حديث عمران بن حصين عند البخارى فى الشهادات ، وعند مسلم فى الفضائل .

واستدل المجوزون بحديث الباب ، فإنه صريح فى فضل أداء الشهادة قبل أن يسأل الرجل بذلك ، وقال الصدوق الشهيد رحمه الله فى شرح أدب القضاء للخصاف ١ : ٣٣١ : " وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام : قبل أن يستشهد : قبل أن يحتمل ، كما قال الله تعالى : واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، والمراد من الاستشهاد ، هو التحميل . والحاصل أن المراد من الشهادة قبل الاستشهاد التى ذمها رسول الله ﷺ أن يشهد الرجل بما لم يعاينه كذبا ، وزورا .

فالحاصل أن حديث الباب قد دل على فضل أداء الشهادة قبل أن يطالب الشاهد بها ، وتفصيل الكلام ذلك أن الأمر المشهود به إن كان من حقوق الله تعالى التى تقبل فيها شهادة حسبة ، فالعمل بهذه الفضيلة ظاهر ، فإن الشاهد يجوز له حينئذ أن يأتى بشهادته رأسا إلى

باب اختلاف المجتهدين

٤٣٥٦- حدثني زهير بن حرب حدثني شاذان ، حدثني ورقاء ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : بينا امرأتان معهما ابناهما ، جاء الذئب فذهب بابن إحداهما . فقالت هذه لصاحبتها : إنما ذهب بابنك أنت ، وقالت الأخرى : إنما ذهب بابنك . فتحاكمتا إلى داود ، فقضى به للكبرى ، فخرجتا على سليمان بن داود

القاضي ، فيقبلها ، لأن حقوق الله تعالى لا يشترط لها تقدم دعوى .

وشهادة الحسبة عرفها الفقهاء بقولهم : « إنها عبارة عن أداء الشاهد شهادة تحملها ابتداء لا يطلب طالب ، ولا بتقديم دعوى مدع » ومعنى حسبة : أى احتساباً لله تعالى وطلباً للأجر منه فشاهد الحسبة لا يتقدمه دعوى مدع ، فيكون هو مدعياً ، كما هو شاهد في نفس الوقت . وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى الخالصة ، مثل حد الزنا ، والشرب ، وقطع الطريق ، كما تقبل في الزكاة ، والعتاق والوصية للفقراء ، والوقف عليهم وعلى المصالح العامة ، وفي الطلاق ، والعدة ، وحرمة المصاهرة ، والخلع ، والرضاع وغيره ، وراجع رد المحتار ٤ : ٥١٤ .

فأما حقوق العباد التي لا تقبل فيها شهادة حسبة ، والتي يشترط لها تقدم دعوى ، فإن كان الطالب تقدم بدعواه عند القاضي فالعمل بحديث الباب ظاهر أيضاً ، لأنه يجوز له أن يذهب إلى مجلس القاضي رأساً ، ويشهد بما عنده بدون طلب المدعى ، كما حققنا قريباً ، وأما إذا لم يكن الطالب تقدم بدعواه فيستطيع الشاهد للحصول على فضيلة حديث الباب أن يذهب إلى من له الحق ، ويخبره بأنه شاهد له ، فإن شاء ادعى عند القاضي ، واستفاد من شهادته .

باب اختلاف المجتهدين

قوله : « عن أبي هريرة » هذا الحديث أخرجه البخاري في الفرائض باب إذا ادعت المرأة ابناً ، رقم ٦٧٦٩ ورواه تعليقا في الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب ، رقم ٣٤٢٧ ، والنسائي في القضاة ، باب حكم الحاكم بعلمه .

قوله : « فقضى به للكبرى » قال القرطبي : « والسدى ينبغي أن يقال : إن داود

عليها السلام ، فأخبرناه فقال : اثنوني بالسكين أشقه بينكما ، فقالت الصغرى : لا يرحك الله ، هو ابنها ، فقضى به للصغرى . قال : قال أبوهريرة : والله ما سمعنا بالسكين قط إلا يومئذ ، ما كنا نقول إلا المدية .

عليه السلام قضى به للكبرى لسبب اقتضى عنده ترجيح قولها ، إذ لا بينة لواحدة منها ، وكونه لم يعين في الحديث اختصارا لا يلزم منه عدم وقوعه ، فيحتمل أن يقال : إن الولد الباقي كان في يد الكبرى وعجزت الأخرى عن إقامة البينة ، وعاد تأويل حسن جار على القواعد الشرعية ، وليس في السياق ما يأباه ولا يمتعه . كذا في فتح الباري ٦ : ٤٦٤ وهو أحسن ما قيل في توجيه هذا القضاء عندي ، وراجع لبقية التوجيهات شرح النووى وفتح الباري .

قوله : " أشقه بينكما " ولم يعزم ذلك في الباطن ، وإنما أراد استكشاف الأمر بحيلة لطيفة أظهرت ما في نفس الأمر ، ومثل هذا يفعله الحكام ليتوصلوا به إلى حقيقة الصواب بحيث إذا انفرد ذلك لم يتعلق به حكم .

قوله : " قضى به للصغرى " لما رأى من جزعها على ابنها الدال على عظيم الشفقة ، ولم يلتفت إلى إقرارها بأنه ابن الكبرى ، لأنه علم أنها آثرت خيانه ، فظهر له من قرينة شفقة الصغرى ، وعدمها في الكبرى ، مع ما انضاف إلى ذلك من القرينة الدالة على صدقها ، ما هجر به على الحكم للصغرى . ويحتمل أن يكون سليمان عليه السلام ممن يسوغ له أن يحكم بعلمه ، أو تكون الكبرى في تلك الحالة اعترفت بالحق لما رأت من سليمان الحسد والعزم في ذلك ، أو لما رأت من الصغرى إثبات الحياة ابتها ، فقضى سليمان عليه السلام حينئذ بإقرارها .

وأما أنه كيف جاز لسليمان عليه السلام نقض حكم داود عليه السلام مع أنه كان حكما من مجتهد ؟ فقد أجاب عنه العلماء بأجوبة مختلفة ، منها أنه يحتمل أن يكون في شرعهم فسخ الحكم إذا وقع إلى قاض آخر يرى خلافه ، ومنها أن يكون داود عليه السلام لم ييُزَم بحكمه وإنما أبدى رأيا ، ثم بعثها إلى سليمان عليه السلام . وأحسن الأجوبة عندي ما ذكره النووى في الأخير : أن سليمان عليه السلام لم يرد نقض الحكم ، وإنما احتال لاستكشاف حقيقة الأمر ، فلما تبين الحق اعترفت الكبرى بأن الابن لصاحبها ، فعمل بإقرارها ، فإن الإقرار ملازم ، ولو كان بعد الحكم بخلافه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٣٥٧- وحدثنا سويد بن سعيد ، حدثني حفص ، يعني ابن ميسرة الصنعاني ، عن موسى بن عقبة ، ح وحدثنا أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا روح ، وهو ابن القاسم ، عن محمد بن عجلان ، جميعا عن أبي الزناد بهذا الإسناد مثل معنى حديث ورقاء .

باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

٤٣٥٨- حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام بن منبه ، قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث ، منها : وقال رسول الله ﷺ : اشترى رجل من رجل عقار له ، فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة

باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

قوله : " هذا ما حدثنا أبو هريرة " والحديث موجود في صحيفة همام بن منبه ص ١٠٤ رقم ٧٨ بهذا اللفظ بعينه ، مع فرق يسير في كلمة أو كلمتين ، والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأنبياء ، في ذكر بني إسرائيل ، رقم ٣٤٧٢ ، وابن ماجه في اللقطة ، باب من أصاب ركزا ، رقم ٢٥١١ ، وأحمد في مسند أبي هريرة ٢ : ٣١٦ ، وفي نسخة أحمد شاكر ١٦ : ٧٨ رقم ٨١٧٦ .

قوله : " اشترى رجل من رجل " قال الحافظ في الفتح ٦ : ٥١٨ : " لم أقف على اسمها ، ولا على اسم أحد ممن ذكر في هذه القصة ، لكن في المبتدأ لوهب بن منبه أن الذي تحاكما إليسه هو داود النبي عليه السلام ، وفي المبتدأ لإسحاق بن بشر أن ذلك وقع في زمن ذي القرنين من بعض قصصاته ، والله أعلم . وصنيع البخاري يقتضي ترجيح ما وقع عند وهب ، لكونه أورده في ذكر بني إسرائيل " .

قوله : " عقارا " العقار في اللغة : المنزل والضيعة ، وخصه بعضهم بالنخل ، ويقال للمناع النفيس الذي للمنزل عقار أيضا . وأما عياض فقال : العقار الأصل من المال ، وقيل : المنزل والضيعة ، وقيل : متاع البيت ، فجعله خلافا . والمعروف في اللغة أنه مقول بالاشتراك على الجميع ، والمراد به هنا الدار ، وصرح بذلك في حديث وهب ابن منبه . كذا في فتح الباري .

قوله : " جرة " بفتح الجيم ، وهي من الفخاء ، ما يصنع من المدر : كذا في

فيها ذهب فقال له الذى اشترى العقار : خذ ذهبك منى ، إنما اشتريت منك الأرض ، ولم أبتع منك الذهب ، فقال الذى شوى الأرض : إنما بعثك الأرض وما فيها . قال : فتحاكما إلى رجل ، فقال الذى تحاكما إليه : ألكما ولد ؟ فقال أحدهما : لى غلام ، وقال الآخر : لى جارية ، قال : أنكحوا الغلام الجارية ، وأنفقوا على أنفسكما منه ، وتصدقا .

عمدة القارى ٧ : ٤٧٠ .

قوله : " إنما اشتريت منك الأرض " قال الحافظ : « وهذا صريح فى أن العقد إنما وقع بينها على الأرض خاصة ، فاعتقد البائع دخول ما فيها ضمناً ، واعتقد المشتري أنه لا يدخل ، وأما صورة الدعوى بينها ف وقعت على هذه الصورة ، وأنها لم يختلفا فى صورة العقد التى وقعت ، والحكم فى شرعنا فى مثل ذلك (يعنى اذا اتفق المتبايعان على أن المصرح به فى البيع هو الأرض فقط ، ولم يكن هناك تصريح بما فى الأرض) أن القول قول المشتري ، وأن الذهب باق على ملك البائع » .

« ويحتمل أنها اختلفا فى صورة العقد ، بأن يقول المشتري : لم يقع تصريح ببيع الأرض وما فيها ، بل ببيع الأرض خاصة ، والبائع يقول : وقع التصريح بذلك . والحكم فى هذه الصورة أن يتحالفا ويستردا المبيع » .

« وهذا كله بناء على ظاهر اللفظ أنه وجد فيه جرة من ذهب . لكن فى رواية إسحاق ابن بشر أن المشتري قال : إنه اشترى داراً ، فعمرها ، فوجد فيها كنزاً ، وأن البائع قال له لما دعاه إلى أخذه : ما دفنت ، ولا علمت ، وأنها قالاً للقاضى : ابعث من يقبضه ، وتضمنه حيث رأيت ، فامتنع » .

« وعلى هذا ، فحكم هذا المال حكم الركاى فى هذه الشريعة : إن عرف أنه من دفين الجاهلية ، وإلا فإن عرف أنه من دفين المسلمين فهو لقطة ، وإن جهل فحكمه حكم المال الضائع يوضع فى بيت المال ، ولعلمهم لم يكن فى شرعهم هذا التفصيل ، فلهذا حكم القاضى بما حكم به » .

قوله : " فتحاكما إلى رجل " قال العيني فى العمدة ٧ : ٤٧٠ : « وفى الحديث إشارة إلى جواز التحكيم وفى هذا الباب خلاف ، فقال أبو حنيفة : إن وافق رأى المحكم

رأى قاضى البلد يمتد ، وإلا فلا ، وأجاز مالك والشافعى بشرط أن يكون فيه أهلية الحكم أن يحكم بينهما بالحق ، سواء وافق ذلك رأى قاضى البلد أم لا .

قلت : ومذهب الإمام أحمد فى هذا الباب موافق لمذهب مالك والشافعى ، فلا يجوز عنده أن ينقض القاضى ما حكم به المحكم ، راجع له المغنى لابن قدامة ١١ : ٤٨٤ . وأما مذهب أبى حنيفة فقد صرح به فقهاء الحنفية فى الهداية ، وفتح القدير ٦ : ٤٠٨ ورد المختار ٤ : ٤٨٧ .

وقال القرطبى : « لم يحكم على أحدهما ، وإنما أصلح بينهما على الصفة المذكورة ، وذلك أن هذا المال ضائع ، فلم يدعه أحد لنفسه ، ولعله لم يكن لهم بيت المال ، فرأى الرجل أنها أحق به من غيرهما ، لزمدهما وورعهما ، ولما يرتجى من صلاح ذريتهما » حكاه الأبى فى شرحه ٥ : ٢٨ ثم قال :

« وإذا كان الرجل محكما ، لا حاكما ، فليس الصادر منه من الإصلاح حكما ، لأن المحكم كالحاكم ، وإنما يرشد إليه ، وكذلك المحكم . وإذا كان محكما فحاصله أنه حكم بقسمه بينهما ، لأن قوله : « أنفقا على أنفسكما » يتنزل منزلة القسم . . . وله عندنا وجه ، وهو القياس على مال تداعاه اثنان ، فإنه يقسم بينهما ، فكذلك يقسم إذا تداعاه ، وراجع للتفصيل .

انتهى شرح كتاب القضاء بتوفيق الله سبحانه ظهيرة يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر رجب الأصم سنة ألف وأربعمائة وست ، والحمد لله تعالى ، وإياه أسأل التوفيق لإكمال باقى الأبواب ، ولأنه سميع قريب مجيب .



كتاب اللقطة

٤٣٥٩- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، قال : قرأت على مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن

كتاب اللقطة

مناسبتة بكتاب القضاء أن اللقطة ربما يحتاج فيها إلى القضاء ، ومن ثم أورده بعض المحدثين في كتاب القضاء ، ثم لآخر حديث من كتاب القضاء له مناسبة باللقطة ، لأن مشترى الأرض وجد فيها كنزا ، ومن ثم أخرج ابن ماجه ذلك الحديث في اللقطة . والله أعلم .

قوله : ” عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن “ المعروف بأبي ربيعة الرأي ، مقي المدينة ، وأستاذ الإمام مالك رحمه الله ، قال فيه مالك : « ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة » وكان يجلس إليه وجوه الناس بالمدينة ، وكان يحصى في مجلسه أربعون معنًا ، وقال عبدالعزيز بن أبي سلمة : يا أهل العراق ! تقولون : ربيعة الرأي ، والله ما رأيت أحدا أحفظ للسنة منه ، وكان يلقب بالرأي لأنه كان ينظر فيه ، ويقف ، وبهاب التحديث .

وكان والد ربيعة اسمه فروخ ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، وروى أنه كان غازيا ، فخرج إلى خراسان مجاهدا زمن بني أمية ، وربيعه حمل في بطن أمه ، وخلف عندها ثلاثين ألف دينار ، فلم يزل يغزو ، وإنما رجع إلى المدينة بعد سبع وعشرين سنة ، وهو راكب فرس في يده رمح ، فدفع الباب برمحه ، فخرج ربيعة وهو شاب ، فلم يعرف أحدهما الآخر ، فقال : يا عدو الله ! أتتهجم على منزلي ؟ وقال فروخ : يا عدو الله ! أنت رجل دخلت على حرمتي ، فتلب كل واحد منهما بصاحبه ، حتى اجتمع الجيران ، وسمعت أم ربيعة صوت زوجها ، فصاحت : هذا زوجي ، وهذا ابني ، فاعتنقا جميعا وبكيا . ثم سأل أبو عبد الرحمن زوجته عن الثلاثين ألفا التي خلفها ، فقالت : دفنته ، وأخرجها بعد أيام .

عن يزيد مولى المنبعث ، عن زيد بن خالد الجهني ، أنه قال : جاء رجل إلى النبي

فخرج ربيعة إلى المسجد ، وجلس في حلقة ، وأتاه مالك بن أنس وغيره ، وأحرق الناس به ، فقالت أم ربيعة لزوجها : أخرج ، صل في مسجد الرسول ﷺ ، فخرج ، فصل ، فرأى حلقة وافرة ، وعلى ربيعة طويلة ، فلم يعرفه ، حتى سأل الناس ، فأخبروه بأنه ربيعة ، فرجع إلى منزله ، وقال لزوجته : لقد رأيت ولدك في حالة ما رأيت أحدا من أهل العلم والفقه عليه ، فقالت أمه : فأيا أحب إليك ؟ ثلاثون ألف دينار ، أو هذا الذي هو فيه من الجاه ؟ قال : لا والله إلا هذا ، قالت : فإني قد أنفقت المال كله عليه .

ذكر هذه القصة المزي في تهذيب الكمال ٣ : ٢٠٥ ، وذكرها أيضا الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦ : ٩٣ ، ثم أعلها بالانقطاع ، وبأن فيها أمورا لا تثبت تاريخا ودراية ، ثم قال : ولعله قد جرى بعض ذلك ، والله أعلم .

قوله : " عن يزيد مولى المنبعث " بضم الميم وكسر العين كما في التقريب ، تابعي ثقة من رواة الجماعة .

قوله : " عن زيد بن خالد الجهني " هذا الحديث أخرجه البخاري في العلم ، باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره ، رقم ٩١ ، وفي الشرب ، باب شرب الناس والدواب من الأنهار ، رقم ٢٣٧٢ ، وفي اللقطة ، باب ضالة الإبل ، رقم ٢٤٢٧ ، وباب ضالة الغنم ، رقم ٢٤٢٨ ، وباب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة ، فهي لمن وجدها ، رقم ٢٤٢٩ ، وباب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه ، رقم ٢٤٣٦ ، وباب من عرف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان ، رقم ٢٤٣٨ ، وفي الطلاق ، باب حكم المفقود في أهله وماله ، رقم ٥٢٩٢ . وفي الأدب ، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله ، رقم ٦١١٢ . وأخرجه مالك في الأقضية ، باب القضاء في اللقطة ، وأبو داود في اللقطة في فتحه ، رقم ١٧٠٤ إلى ١٧٠٨ ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم ، رقم ١٣٧٢ و ١٣٧٣ ، وابن ماجه في اللقطة ، باب ضالة الإبل والبقر والغنم ، رقم ٢٥٠٤ ، وباب اللقطة ، رقم ٢٥٠٧ .

قوله : " جاء رجل " وفي رواية سفيان عند البخاري : " جاء أعرجي " ، وزعم ابن بشكوال أنه بلال المؤذن رضي الله عنه ، وتعبه الحافظ في الفتح بأنه لم يثبت رواية ، وبأن

عليه السلام ، فسأله عن اللقطة ، فقال : أعرف عفاصها .

بلا لا يربطه لا بوصف بأنه أعرابي . وقيل : المراد منه زيد بن خالد الراوى نفسه ، ولكن يردده ما سيأتى عند المصنف من طريق عمرو بن الحارث وغيره ، حيث يقول زيد بن خالد : « أتى رجل رسول الله ﷺ ، وأنا معه » فدل على أن السائل غير الراوى .

واستظهر الحافظ فى الفتح ٥ : ٨٠ و ٨١ أن هذا السائل اسمه سويد الجهنى ، وذلك لما أخرجه الحميدى ، والبخارى ، وابن السكن ، والبارودى ، والطبرانى ، كلهم من طريق محمد بن معن العقارى ، عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهنى عن أبيه قال : سألت رسول الله ﷺ ، عن اللقطة ، فقال : عرفها سنة ، ثم أوثق وعاءها ، فذكر الحديث ، وقد ذكر أبو داود طرفاً منه تعليقا ، ولم يسق لفظه ، وكذلك البخارى فى تاريخه . قال الحافظ : « وهو أولى ما يفسر به هذا الميهم » لكونه من ربط زيد بن خالد ، وتعقبه العيني فى العمدة ٦ : ٨٧ بأنه لا يتعين كونه هو السائل فى حديث زيد بن خالد .

وحديث عقبة بن سويد هذا ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٤ : ١٦٨ ثم قال : « وعقبة بن سويد مستور لم يضعفه أحد ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قوله : « أعرف عفاصها » بكسر العين ، قال ابن الأثير فى جامع الأصول ١٠ : ٧٠٢ : « العفاص : الوعاء الذى تكون فيه النفقة ، جلدا كان أو خرقة ، أو غير ذلك » . وقال العيني فى عمدة القارى ٦ : ٨٧ : « وقد اختلف فى العفاص ، فذهب أبو عبيد إلى أنه ما يربط فيه النفقة ، وقال الخطابى : أصله الجلد الذى يلبس رأس القارورة ، وقال الجمهور : هو الوعاء . قال شيخنا : قول الخطابى هو الأولى ، فإنه جمع فى حديث زيد بين الوعاء والعفاص ، فدل على أنه غيره . قلت : الذى ذكره شيخنا هو فى رواية الترمذى ، وفى رواية البخارى ذكر العفاص والوكاء ، والذى يقول : العفاص هو الوعاء هو الأولى ، ولم يجمع فى حديث زيد إلا العفاص والوكاء » .

وقال الحافظ فى الفتح ٥ : ٨١ « وقيل له العفاص أخذا من العفص ، وهو الذى ، لأن الوعاء يثنى على ما فيه . . . والعفاص أيضا : الجلد الذى يكون على رأس القارورة ، وأما الذى يدخل فى القارورة من جلد أو غيره فهو « الصمام » بكسر الصاد المهملة . قلت : فحيث ذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثانى ، وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد به الأول .

ووكائها ، ثم عرفها سنة ، فإن

قوله : " ووكاءها " وهو الخيط الذى يشد به رأس الكيس ، والجراب ، والقربة ونحو ذلك ، والمراد أن ذلك يكون علامة لما التقطه ، فن جاء يتعرفها ، أو يطلبها بتلك الصفة دفعت إليه . كذا فى جامع الأصول لابن الأثير .

قال الحافظ : « والغرض معرفة الآلات التى تحفظ النفقة ، ويلتحق بما ذكر حفظ الجنس ، والصفة ، والقدرة ، والكيل فيما يكال ، والوزن فيما يوزن ، والذرع فيما يذرع . وقال جماعة من الشافعية : يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان » .

مسألة مدة التعريف :

قوله : " ثم عرفها سنة " به استدلل جمهور الفقهاء على أن مدة تعريف اللقطة سنة ، وفى هذه المسألة مذاهب :

١- مدة التعريف سنة فى كل شئى خسيس ونفيس وهو مذهب أحمد بن حنبل . ورواية الطحاوى عن أبى حنيفة ، وبه قال الشعبي وسعيد بن المسيب وهو رواية عن الشافعى ومالك ، راجع له المغنى لابن قدامة ٦ : ٣٢٠ ، والعناية على هامش الفتح ٥ : ٣٥١ .

٢- إذا كانت اللقطة شيئاً حقيراً لا يجب تعريفه سنة ، بل يعرفه زمناً يظن أن فاقده يعرض عنه غالباً ، فدائق الفضة يعرف فى الحال ، ودائق الذهب يوماً ، أو يومين ، أو ثلاثة . وأما الشئى الخطير فيجب تعريفه سنة كاملة ، وليس هناك فى التفريق بين الخطير والخطير معيار مضبوط ، بل كل ما يغلب على ظن الملتقط أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ، ولا بطول طلبه له غالباً ، يعتبر حقيراً ، وقدره بعضهم بدرهم ، وبعضهم بدينار .

وهذا المذهب هو الأصح عند الشافعية ، كما فى مغنى المحتاج ٢ : ٤١٤ وهو قول أكثر الفقهاء من المالكية ، كما يظهر من مواهب الجليل للخطاب ٦ : ٧٣ .

٣- إن كانت اللقطة ما دون الخمسين درهما يعرفها ثلاثة أيام إلى سبعة أيام ، وهو قول أبى أيوب الهاشمى ، كما فى المغنى لابن قدامة ٦ : ٣٢٠ .

٤- إن كانت اللقطة أقل من عشرة دراهم عرفها أياماً وإن كانت عشرة فصاعداً ، عرفها حولا ، وهو المشهور من مذهب الحنفية ، كما فى الهداية ، وهو قول الثوري ،

وإسحاق ، والحسن بن صالح ، رحمهم الله تعالى . ثم اختلفوا في تحديد الأيام التي يعرف فيها عند كون اللقطة أقل من عشرة دراهم ، فقال الحسن بن صالح : يعرفها ثلاثة أيام ، وقال الثوري : في الدرهم يعرفه أربعة أيام ، وقال إسحاق : ما دون الدينار يعرفه جمعة أو نحوها ، كما في الغنى لابن قدامة .

وروى عن أبي حنيفة : إن كانت ثلاثة دراهم فصاعدا ، يعني إلى العشرة ، يعرفها عشرة أيام ، وإن كانت درهما فصاعدا ، يعني إلى ثلاثة ، يعرفها ثلاثة أيام ، وإن كانت دنانير فصاعدا ، يعني إلى درهم ، يعرفها يوما ، وإن كانت دون الدنانير بنظر بمئة ويسرة ، ثم يضعه في كف فقير ، كما في فتح القدير ٥ : ٣٥٠ و ٣٥١ ، واختار صاحب الهداية عدم التقدير فيما دون عشرة دراهم ، بل يعرفه حسب ما يرى .

٥- إن كانت اللقطة مائتين فصاعدا عرفها حولا ، وإن كانت أقل من مائتين إلى عشرة عرفها شهرا ، وإن كانت أقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى ، وهو وواية عن أبي حنيفة رحمه الله ذكرها ابن الهمام في فتح القدير ٦ : ٣٥٠ .

٦- ليس لتعريف اللقطة مدة مقدرة شرعا في حال من الأحوال ، وإنما يعرفه بقدر ما يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ، فتختلف المدة باختلاف الأشياء وقيمتها ، فربما يعرف الشيء يوما ، أو يومين ، وربما يعرفه أكثر من سنة ، إذا كان الشيء له قيمة عظيمة . وهو السذى اختاره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى من الحنفية ، وهو القول المؤيد بالدلائل ، يقول شمس الأئمة رحمه الله بعد سرد الأقوال في هذا الباب .

«وشئى من هذا ليس بتقدير لازم ، لأن نصب المقادير بالرأى لا يكون ، ولكننا نعلم أن التعريف بناء على طلب صاحب اللقطة ، ولا طريق له إلى معرفة مدة طلبه حقيقة ، فيبنى على غالب رأيه ، ويعرف القليل إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبه لا يطلبه بعد ذلك ، فإذا لم يحنى صاحبها بعد التعريف تصدق بها ، راجع مبسوط السرخسي ١١ : ٣ .

وإلى هذا القول يظهر ميلان صاحب الهداية ، حيث ذكر هذا القول في الأخير ، وكذلك ابن الهمام في الفتح ٦ : ٣٥١ ، حيث قال بعد حكاية قول السرخسي : «وهذا جيد» ، ثم استدلل عليه بما ساقى عند المصنف من قصة أبي بن كعب رضي الله عنه ، أنه وجد مائة دينار ، فأمره النبي ﷺ بتعريفها ثلاث سنين ، قال ابن الهمام : «ألا ترى أن المال لما كان ذا خطر كبير» أمره ﷺ أن يعرفه ثلاث سنين .

جاء صاحبها ، وإلا فشأنك بها ، قال :

وهذا القول قد جزم به في الدر المختار ، ولم يذكر للتعريف مدة ، وقال ابن عابدين في رد المختار ٣ : ٣٥٠ : « لم يجعل للتعريف مدة ، اتباعا للسرخسي ، فإنه بنى الحكم على غالب الرأي ، فيعرف القليل والكثير إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبها لا يطلبه ، وصححه في الهداية ، وفي المصمرات ، والجواهر ، وعليه الفتوى » .

ويؤيد هذا القول ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ١٣٦ عن إسماعيل بن أمية ، قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « إذا وجدت لقطة فعرفها على باب المسجد ثلاثة أيام ، فإن جاء من يعترفها ، وإلا فشأنك بها » .

وفي جانب آخر ، أخرج عبد الرزاق ١٠ : ١٣٥ عن مجاهد ، أن سفيان بن عبد الله الثقفي وجد عيبة فيها مال عظيم ، فأمره عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتعريفه سنة . فظهر أنه لم يكن في ذلك أمر مقدر شرعا ، وإنما كانت مدة التعريف مبنية على غلبة الظن بأن الفاقد يطلبه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

مسألة استمتاع الملتقط باللقطة

قوله : « وإلا ، فشأنك بها » ينصب النون ، منصوب بفعل مقدر ، وهو : « أشأن شأنك » ومعناه : عليك به ، وفي التهذيب : أشأن شأنك : اعمل ما تحسن . وأصله من قولهم شأن شأنه : إذا قصد قصده ، وعمل ما يحسنه ، وراجع لسان العرب ١٧ : ٥ وتاج العروس ٩ : ٢٤٩ ، وقال ابن الأثير في النهاية ٢ : ٢١٧ : « ويجوز رفعه على الابتداء ، والخبر محذوف . تقديره : مباح ، أو جائز » .

وبه استدلل الشافعية والحنابلة على أن الملتقط إذا لم يجد المالك بعد التعريف ملك اللقطة ، وحل له الانتفاع بها ، سواء كان غنيا ، أو فقيرا ، فإن جاء صاحبها بعد التملك وجب أن يردّها إليه إن كانت باقية ، أو بدلها إن كانت مستهلكة . وهو قول إسحاق . وابن المنذر ، والشعبي ، والنخعي ، والطاؤس ، وعكرمة ، وروى ذلك عن عمر ، وابن مسعود ، وعائشة ، وعلى ، وابن عباس ، رضى الله عنهم ، كما في المغني لابن قدامة ٦ : ٣٢٦ إلى ٣٢٨ .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : إنما يجوز الانتفاع بالملتقط إذا كان فقيرا ، وأما الغني فيتصدق به ، فإن جاءه صاحبها بعد ذلك خيره بين أجر الصدقة والغرم ، فإن غرم له بها

انتقل أجر الصدقة إلى الملتقط ، وهو مذهب الثوري ، والحسن بن صالح ، ورواية عن أحمد . كما في المغني .

وأما الإمام مالك رحمه الله ، فقد رويت عنه روايتان كالمذهبيين ، والمذكور في كتبهم أن الملتقط بعد التعريف بين خيارات ثلاثة : إما أن يمسكها لصاحبها أمانة ، وإما أن يتصدق بها ، وإما أن يملكها ، وعلى تقدير التصديق والتملك يضمن لصاحبها إن أتاه بعد ذلك ، وراجع التاج والإكليل للمواق ، ومواهب الجليل للخطاب ٦ : ٧٤ .

فاستدل بحديث الباب من قال بأن الملتقط يحل له الانتفاع باللقطة ، فإن النبي ﷺ لم يأمره بالتصدق ، وإنما قال : « فشأنك بها » ، وفي الروايات الآتية عند المصنف : « فاستنفقها » مما يدل على أن الملتقط يجوز له الانتفاع .

وأما أبو حنيفة رحمه الله ، ومن وافقه فاستدل بما يأتي :

١- عن عياض بن حمار ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « من أصاب لقطة ، فليشهد ذا عدل ، أو ذوى عدل ، ولا يكتم ولا يغيب ، فإن وجد صاحبها فليردها عليه ، وإلا فهو مال الله ، يؤتاه من يشاء » أخرجه أبو داود في سننه ، وهذا اللفظ له ، وأخرجه أيضا ابن ماجه في سننه (رقم ٢٥٠٥) والنسائي ، وإسحاق بن راهويه .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه ﷺ جعل اللقطة مال الله ، وهذا اللفظ يطلق عموما على ما يستحقه الفقراء ، دون الأغنياء . واعترض عليه ابن قدامة في المغني ٦ : ٣٢٧ بأن الأشياء كلها تضاف إلى الله تعالى خلقاً وملكا ، قال الله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » .

٢- عن أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحمل اللقطة ، من التقط شيئا فليعرفه ، فإن جاء صاحبها فليردها إليه ، فإن لم يأت فليصدق بها ، فإن جاء فليخبره بين الأجر وبين الذي له » رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ : ١٦٨ ، ثم قال : « وفيه يوسف بن خالد السمعي ، وهو كذاب ، وقد أجمع الناس على ضعف يوسف بن خالد ، ولم أجد من وثقه ، راجع التهذيب ١١ : ٤١١ .

٣- عن يعلى بن مسرة ، عن النبي ﷺ ، قال : « من التقط لقطة يسيرة ، ثوبا أو شبهه فليعرفه ثلاثة أيام ، ومن التقط أكثر من ذلك ستة أيام ، فإن جاء صاحبها ،

وإلا فليصدق بها ، فإن جاء صاحبها فليخبره « ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ : ١٦٩ ، ثم قال : « رواه الطبراني في الكبير ، وفيه عمرو بن عبد الله بن يعلى ، وهو ضعيف » قلت : هو من رجال أبي داود ، وابن ماجه ، ضعفه جماعة ، ولم يذكر الحافظ في التهذيب ٧ : ٤٧٠ أحدا يوثقه ، ولكن ذكر في التلخيص ٣ : ٧٤ أن ابن خزيمة أخرج له متابعة ، وروى عنه جماعات ، وحكى الشوكاني في نيل الأوطار ٥ : ٢٨٦ عن ابن رسلان أنه قال : « ينبغي أن يكون هذا الحديث معمولا به ، لأن رجال إسناده ثقات » .

٤- عن مطرف بن عبد الله بن الشخير ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ضالة المسلم حرق النار » أخرجه ابن ماجه (رقم ٢٥٠٢) وإسناده صحيح ورجاله ثقات على ما صرح به في الزوائد ، راجع تعليق فؤاد عبد الباقي ٢ : ٨٣٦ .

وأخرجه أحمد والطبراني في الكبير عن الجارود في حديث طويل بلفظ : « ضالة المسلم حرق النار ، فلا يقربنها ، ضالة المسلم حرق النار فلا يقربنها » ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ : ١٦٧ ، ثم قال : « رواه أحمد ، والطبراني في الكبير بأسانيد رجال بعضها رجال الصحيح » .

وإن هذه الأحاديث المرفوعة التي استدلت بها الحنفية خمسة . فأما الثاني والثالث ، فلا يصحان إسنادهما ، كما علمت ، وأما الأول ، والأخيران ، فغير صريحين على مذهبه ، ولكن الحنفية أن يقولوا : إن تعامل الصحابة على وفق حديث أبي هريرة ، ويعلى بن مرة يدل على أن لهم أصلا ، وعلى أن المراد من الحديث الأول والأخيرين ما فهم منها الحنفية .

وإن تعامل الصحابة يظهر من الآثار الآتية :

١- عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، أنه قال في اللقطة : « يعرفها صاحبها الذي أخذها سنة إن جاء لها طالب ، وإلا تصدق بها ، ثم إن جاء لها طالب بعد ذلك كان صاحبها بالخيار ، إن شاء ضمنه مثلها ، وكان الأجر للذي تصدق بها ، وإن شاء أمضى الصدقة ، وكان له الأجر » أخرجه ابن خزيمة في مسنده أبي حنيفة ، وأخرجه محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة ، والحسن بن زياد ومسنده للإمام ، كما في جامع المسانيد ٢ : ٧٦ .

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى ٦ : ١٨٨ ، بنحوه ، وقال : « عاصم بن ضمرة غير قوى » وهذا الاعتراض منه فاسد ، فإن عاصم بن ضمرة من ثقات أصحاب علي عليه السلام ،

أخرج له الأربعة ، وثقه على بن المديني ، والعجلي ، وابن سعد ، والنسائي ، وجماعة ، كما في التهذيب ٥ : ٤٥ .

٢- عن عبد العزيز بن رفيع . قال : حدثني أبي ، قال : « وجدت عشرة دنانير ، فأتيت ابن عباس ، فسألته عنها ، فقال : عرفها على الحجر سنة ، فإن لم تعرف فتصدق بها ، فإن جاء صاحبها فخيره الأجر ، أو الغرم » أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦ : ٤٤٩ رقم ١٦٧٠ ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ١٤٠ رقم ١٨٦٣٢ ، وفيه رجل مجهول ، ولفظه : « عن ابن عباس في اللقطة : يتصدق بها ، فإن جاء صاحبها خيره ، فإن اختار الأجر كان له الأجر ، وإن اختار ماله ، كان له ماله » . وقال ابن الترمكاني في إسناده ابن أبي شيبة : « هذا السند على شرط البخاري ، خلا رفيع ، وهو ثقة » .

وأخرج البيهقي في سننه ٦ : ١٩١ عن أبي الجويرية ، قال : « سمعت أعرابيا من بني سليم سألته يعني - ابن عباس - عن الضوال ، فقال : ما ترى في الضوال ؟ قال : من أكل من الضوال فهو ضال » . واختصر البخاري هذا الحديث في كتاب التفسير ، باب لا تسألوا عن أشياء إن تبدلتم تسؤم (رقم ٤٦٢٢) وقال الحافظ في الفتح ٨ : ٢٨٢ تحته : « ووقع عند أبي نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي خيثمة ، عن أبي الجويرية ، عن ابن عباس : أنه سئل من الضالة ، فقال ابن عباس : من أكل الضالة فهو ضال » .

٣- عن أبي وائل ، قال : « اشترى عبد الله (يعني ابن مسعود رضي الله عنه) جارية بسبعمائة درهم ، فغاب صاحبها فأنشدها حولا - أو قال سنة - ثم أخرج إلى المسجد ، فجعل يتصدق ، ويقول : اللهم فله : فإن أبي فعل ، ثم قال : هكذا افعلوا باللقطة ، أو بالضالة » أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦ : ٤٤٩ و ٤٥٠ ، رقم ١٦٧١ ، وأخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ١٣٩ بنحوه معناه ، وعارضه البيهقي رحمه الله بأثر آخر لابن مسعود ، ولكن في سننه رجل مجهول ، كما حققه المارديني رحمه الله في الجوهر النقي ٦ : ١٨٨ .

٤- عن عبد الله بن عمرو أن رجلا قال : التقطت دينارا ، فقال : لا يأوى الضالة إلا ضال ، قال : فاهوى به الرجل ليرى يده ، فقال : لا تفعل . قال : فما أصنع به ؟ قال : تعرفه ، فإن جاء صاحبه فرده إليه ، وإلا فتصدق به . أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦ : ٤٥٠ و ٤٥١ ، رقم ١٦٧٣ ، وقال ابن الترمكاني رحمه الله : « هذا السند على شرط مسلم ، خلا أبا قبيل ، وهو ثقة » .

٥- عن نافع : « أن رجلا وجد لقطة ، فجاء إلى عبد الله بن عمر ، فقال له : إني وجدت لقطة ، فماذا ترى ؟ فقال له ابن عمر : عرفها ، قال : قد فعلت ، قال : زد ، قال : قد فعلت ، قال : لا أمرك أن تأكلها ، ولو شئت لم تأخذها . » أخرجه البيهقي في سننه ٦ : ١٨٨ ، ولم تكلم على إسناده بشيء .

٦- عن أبي نوفل بن عقرب ، عن أبيه ، قال : « التقطت بدرة ، فأتيت بها عمر بن الخطاب ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! أغنها عني ، فقال : واف بها الموسم ، فوافيت بها الموسم ، فقال : عرفها حولا ، فعرفتها فلم أجد أحدا يعرفها ، فأتيتها ، فقلت : أغنها عني ، فقال : ألا أخبرك بخير سبلها ؟ تصدق بها ، فإن جاء صاحبها فاختر المأل غرمت له ، وكان الأجر لك ، وإن اختار الأجر كان الأجر له . » أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦ : ٤٥٣ و ٤٥٤ ، رقم ١٦٧٨ ، وقال ابن التركماني في الجواهر النقي ٦ : ١٨٧ : « وهذا أيضا سند صحيح ، والأسود وأبونوفل أخرج لهما مسلم وأبوه صحابي . »

٧- عن سويد بن غفلة ، قال : « كان عمر بن الخطاب يلزم أن تعرف اللقطة سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا تصدق بها ، فإن جاء صاحبها خير ، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦ : ٤٥٢ رقم ١٦٧٧ ، وأخرجه عبد الرزاق أيضا ١٠ : ١٣٩ رقم ١٨٦٣٠ ، ينحوه ، وقال ابن التركماني : « وهذا سند جليل متفق عليه ، إلا إبراهيم ، فإن مسلما انفرد به . »

٨- عن أبي إسحاق ، عن العالية ، قالت : كنت جالسة عند عائشة ، فأتتها امرأة ، فقالت : يا أم المؤمنين ! إني وجدت شاة ضالة ، فكيف تأمريني أن أصنع ؟ فقالت : عرف ، واحلب ، واعلف ، ثم عادت ، فسألتها ، فقالت عائشة : تأمريني أن أمرك أن تذبيحها ، أو تبيعها ؟ فليس لك ذلك . أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦ : ٤٦٠ و ٤٦١ رقم ١٦٩٩ ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١٠ : ١٤٠ رقم ١٨٦٣٤ ، وقال ابن التركماني في الجواهر النقي : « وهذا سند صحيح على شرط الجماعة ، خلا العالية ، وهي ثقة ، ذكرها ابن حبان في الثقات . »

٩- عن عبد الله مولى آل طلحة بن عبيد الله ، قال : « سألت رجلا أم سلمة زوج النبي ﷺ ، فقال لها : الرجل يجد سوطا ؟ فقالت : لا بأس به ، يصل به المسلم يسله ، قال : والحذاء ؟ قالت : والحذاء ، قال : والوعاء ؟ قالت : لا أحل ما حرم الله ، والوعاء يكون فيه النفقة ، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٦ : ٤٥٦ و ٤٥٧ رقم ١٦٨٥ . وقال ابن التركماني : « وهذا السند على شرط مسلم ، محله ابن فروخ ، وقد ذكره ابن حبان »

في الثقات ، وقد ذكر البيهقي هذا الأثر فيما بعد في باب قليل اللقطة .

فهؤلاء ثمانية من الصحابة : عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وعائشة ، وأم سلمة رضي الله عنهم ، ثبت عن كل واحد منهم أنه لم يأذن للملتقط بالانتفاع باللقطة ، بل أمر بالتصدق بها ، أو بإمسакها . وهذا من أقوى الدلائل على أن الأحاديث والآثار الواردة في حل الانتفاع للملتقط محمولة على ما إذا كان الملتقط فقيرا .

وأما ما سيأتى من قصة أبي بن كعب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أذن له باستئناق ما وجده من دنائير ، وكان أبي بن كعب رضي الله عنه من مياسير الصحابة ، فيجانب عنه بأنه رضي الله عنه لم يكن غنيا في جميع الأزمان . ويدل على فقره في بعض الأزمنة ما أخرجه الشيخان من قصة صدقة أبي طلحة ، أنه استشار النبي ﷺ في صدقته ، فقال ﷺ : اجعلها في فقراء أهلك . فجعلها أبو طلحة في أبي بن كعب ، وحسان وغيرهما . وقد اعترف الحافظ في التلخيص ٣ : ٧٦ من أجل هذا الحديث بأن أبي بن كعب رضي الله عنه كان من الفقراء في أول الأمر ، ثم ادعى أن قصة التقاط الدنائير وقعت بعد ما صار غنيا ، ولكنه دعوى من غير دليل ، وليس في الحديث ما يدل على كونه غنيا في قصة الالتقاط .

وربما يستدل الشافعية بأن النبي ﷺ أجاز لعلي رضي الله عنه الانتفاع بالدينار الذي وجده ، ولو كان واجب التصديق لما حل أكله لعلي رضي الله عنه ، لأنه من بني هاشم .

وإن هذه القصة أخرجه أبو داود عن سهل بن سعد : « أن علي بن أبي طالب دخل على فاطمة ، وحسن وحسين يبكيان ، فقال : ما يبكيها ؟ قالت : الجوع ، فخرج علي رضي الله عنه ، فوجد ديناراً بالسوق . فجاء إلى فاطمة ، فأخبرها ، فقالت : اذهب إلى فلان اليهودي ، فخذ لنا دقيقاً ، فجاء اليهودي ، فاشترى به دقيقاً ، فقال اليهودي : أنت ختن هذا الذي يزعم أنه رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فخذ دينارك ، ولك الدقيق ، فخرج علي رضي الله عنه ، حتى جاء به فاطمة ، فأخبرها ، فقالت : اذهب إلى فلان الجزار ، فخذ لنا بدرهم لحماً ، فذهب ، فمرم الدينار بدرهم لحم ، فجاء به ، فعجنت ، ونصبت ، وخبزت ، وأرسلت إلى أبيها ، فجاءهم ، فقالت : يا رسول الله ! أذكر لك ، فإن رأيته حلالاً حلالاً أكلناه ، وأكلت معنا ، من شأنه كذا وكذا ، فقال : كلوا باسم الله ، فأكلوا . فبينما هم مكانهم إذا غلام ينشد الله والإسلام الدينار ، فأمر رسول الله ﷺ ، فدعى له ، فسأله ، فقال : سقط مني في السوق ، فقال النبي ﷺ : يا علي ! اذهب إلى الجزار ، فاقبل له . وإن

رسول الله ﷺ يقول لك : أرسل إلى بالدينار ، ودرهمك على ، فأرسل به ، فدفعه رسول الله ﷺ إليه .

وإن هذا الحديث على تقدير صحته (فإنه أعله ابن الهمام في الفتح القدير بأبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة ، وهو لين الحديث ومتروك عند عبد الحق ، وبالأضطراب في منته ، وبمعارضته للأحاديث الموجبة لتعريف الضالة) لا يتم به استدلال الشافعية لوجوه :

١- إن الرواية المذكورة لأبي داود صريحة في أن الطعام لم يكن في مقابلة الدينار ، وإنما كان الدقيق هبة من اليهودي واللحم قد اشتراه على رسول الله ﷺ من الجزار بما له في ذمته ، وغاية ما فعله أنه رهن الدينار عنده وثيقة للثمن الواجب في ذمته . فإفتاء النبي ﷺ محل الطعام لا يمس بموضع النزاع ، وهو حل اللقطة .

٢- قال شيخ مشايخنا السكندري رحمه الله تعالى : « إن رفع اللقطة قد تكون للحفظ ، حتى تكون يد اللافظ عليها يد أمانة ، ويجب حينئذ تعريفها بفور ما أخذ . وقد يكون للإتفاق في حاجته إذا علم من حال المالك رضاه بذلك ، والقبض حينئذ قبض ضمان . ولما كان الحسنان رضي الله عنهما فيما علمته من حالهما ، وكان أبواهما أيضا كذلك ، كما يدل عليه العادة ولم يكن أحد في المدينة بحيث يظن به الضن بعلى في مثل ذلك ، سيما وقد رفعه لأداء ضمانه بعد ذلك ، كان الدينار لا في حكم اللقطة ، بل مثله في ذلك مثل صديق له مال عند رجل ، وهو يعلم من حاله أنه لو أنفق منه في حاجته ، لا سيما في فاقة الجوع ، لكان راضيا . ثم أنفق منه اتسالا على ذلك الإذن الغير الصريح ، لم يقبل بذلك بأسا . . . فقد عرفت حال اليهودي . وهم أخبث الأقوام في عداوة أهل بيت الرسالة وسائر المؤمنين ، فكيف بغيرهم ؟ » حكاه الشيخ السهاري يوري رحمه الله في بذل المجهود ٣ : ٧٤ .

٣- قال ابن الهمام في فتح القدير ٥ : ٣٦٠ : « ثم لو سلمنا حججته (يعني حديث سهل بن سعد من جهة الإسناد) كان الثابت به أن استقراضه بإذن الإمام جائز ، وليس هذا محل النزاع كما تقدم ، فلم يثبت بعد جواز اقتراض الملتقط الغني . »

٤- قال شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله في العرف الشاذي (ص ٤١٣) إن صدقة اللقطة صدقة نافلة ، وإن الصدقة النافلة تحل لبني هاشم أيضا عند أكثر الفقهاء الحنفية ، قال في الدر المختار : « وجازت التطوعات من الصدقات ، وغلبة الأوقاف لهم ، أي لبني هاشم سواء سماهم الواقف ، أولا ، وقال ابن عابدين تحته : « نقل في البحر عن عدة كتب أن

فضالة الغم ؟ قال : لك ، أو لأخيك ، أو للذئب . قال : فضالة الإبل ؟ قال : مالك ولها ؟ معها سقاؤها ، وحذاؤها ، ترد الماء ، وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها . قال يحيى : أحسب قرأت عفاصها .

٤٣٦٠- **وحدثنا يحيى بن أيوب ، وقبيصة وابن حجر ، قال ابن حجر :** أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل ، وهو ابن جعفر ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن يزيد مولى المنبعت ، عن زيد بن خالد الجهني : أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة ، فقال : عرفها سنة ، ثم أعرف وكاءها ، وعفاصها ، ثم استفق بها . فإن جاء ربها فادها إليه . فقال : يا رسول الله ! فضالة الغم ؟ قال : خذها ، فإنما هي لك ، أو لأخيك ، أو للذئب . قال يا رسول الله ! فضالة الإبل ؟ قال : فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه ، أو

النفل جائز لهم إجماعاً ، وذكر أنه المذهب ، وأنه لا فرق بين التطوع والوقف ، كما في المحيط ، وكافي النسفي . وراجع رد المحتار ٢ : ٧٣ لتفصيل الأقوال في هذا الباب ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " فضالة الغم " أى ما حكمها ؟ فحذف ذلك للعلم به . قال العلماء : الضالة لا تقع إلا على الحيوان ، وما سواه يقال له لقطة . ويقال للضوال أيضاً : الهوامى ، والهوامى ، بالميم والفاء ، والهوامل . كذا في فتح البارى ٥ : ٨٢ .

قوله : " لك ، أو لأخيك ، أو للذئب " فيه إشارة إلى جواز أخذها ، كأنه قال : هي ضعيفة لعدم الاستقلال ، معرضة للهلاك ، مترددة بين أن تأخذها أنت ، أو أخوك ، والمراد به ما هو أعم من صاحبها ، أو من ملقط آخر . والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع وفيه حث له على أخذها لأنه إذا علم أنه إن لم يأخذها بقيت للذئب ، كان ذلك ادعى له إلى أخذها ، سيأتى في رواية إسماعيل بن جعفر : قال : خذها ، فإنما هي لك إلخ ، وهو صريح في الأمر بالأخذ . ففيه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله : يترك النقاط الشاة . كذا في فتح البارى .

قوله : " فغضب رسول الله ﷺ ، حتى احمرت وجنتاه " الوجنة ، بفتح الواو ، وضمها ، وكسرهما : اللحم المرتفع من الخدين . واختلف العلماء في وجه غضب النبي ﷺ ، فقال الحفاظ في الفتح ١ : ١٨٧ : إما لأنه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها ، وإما لأن

أجر وجهه ، ثم قال : مالك ولها ؟ معها حذاؤها وسقاؤها ، ، حتى يلقاها ربها .

٤٣٦١- **وحدثني** أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وعمر بن الحارث ، وغيرهم : أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثهم بهذا الإسناد مثل حديث مالك ، غير أنه زاد : قال : أتى رجل رسول الله ﷺ وأنا معه ، فسأله عن اللقطة . قال : وقال عمرو في الحديث : فإذا لم بات لها طالب فاستنفقها .

السائل قصر في فهمه ، فقلس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين .

وقال الخطابي : « إنما كان غضبه استقصاراً لعلم السائل وسوء فهمه ، إذ لم يراع المعنى المشار إليه ولم يتنبه له ، فقام الشئ على غير نظيره ، فإن اللقطة إنما هي اسم للشئ الذي يسقط من صاحبه ولا يدري أين موضعه ؟ وليس كذلك الإبل ، فإنها مخالفة للقطة اسماً وصفة ، فإنها غير عادمة أسباب القدرة على العود إلى ربها لقوة سيرها ، وكون الجداء والسقاء معها ، لأنها ترد الماء ربعاً ، وخمساً ، وتمتنع من الذباب وغيرها من صفات السباع ، ومن التردى ، وغير ذلك ، بخلاف الغنم ، فإنها بالعكس ، فجعل سبيل الغنم سبيل لللقطة . »

قلت : ويحتمل أيضاً أن يكون الغضب على كثرة السؤال في المسائل المفروضة التي لم تقع بعد ، فكانه ﷺ أنكر على ذلك ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « مالك ولها ؟ » يعني : لا حاجة لك في أخذها .

قوله : « معها حذاؤها وسقاؤها » الحذاء ، بكسر الحاء الخف ، وسقاؤها : جوفها ، وقيل : عنقها ، وأشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طباعها من الجلادة على العطش . وتناول المأكول بغير تعب ، لطول عنقها ، فلا تخاف من السباع ، ولا تحتاج إلى ملتقط .

قوله : « حتى يلقاها ربها » وفي رواية سليمان بن بلال عند البخاري في العلم : « فذرها حتى يلقاها ربها » وفيه دليل صريح لمذهب الأئمة الحجازيين في أن الأفضل في البعير والبقر والفرس أن لا يأخذها ، بل يتركها حتى يلقى ربها . وقال الحنفية : الالتقاط اليوم أفضل لفساد أحوال الناس . وقال البيهقي رحمه الله في حديث الباب : « ذلك كان إذا

٤٣٦٢- وحدثني أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي ، حدثنا خالد بن مخلد ، حدثني سليمان - وهو ابن بلال - عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن يزيد مولى المنبث ، قال : سمعت زيد بن خالد الجهني يقول : أتى رجل رسول الله ﷺ ، فذكر نحو حديث إسماعيل ابن جعفر ، غير أنه قال : فاحجار وجهه وجبينه ، وغضب . وزاد بعد قوله : ثم عرفها سنة : فإن لم يجنى صاحبها كانت ودیعة عندك .

٤٣٦٣- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا سليمان ، يعني ابن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن يزيد مولى المنبث ، أنه سمع زيد بن خالد الجهني صاحب رسول الله ﷺ يقول : سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة - الذهب أو الورق - ، فقال : أعرف وكاءها وعفاصها ، ثم عرفها سنة ، فإن لم تعرف فاستنقها ، ولتكن ودیعة عندك ، فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه . وسأله عن ضالة الإبل ، فقال : مالك ولها ؟ دعها ، فإن معها حذاءها ، وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها وسأله عن الشاة ، فقال : أخذها فإتماهي لك ، أو لأخيك ، أو للذئب .

٤٣٦٤- وحدثني إسحاق بن منصور ، أخبرنا حبان بن هلال ، حدثنا حماد بن سلمة ، حدثني يحيى بن سعيد ، وربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن ، عن يزيد مولى المنبث ، عن زيد بن خالد الجهني : أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن ضالة الإبل . زاد ربيعة : فغضب ، حتى احمرت وجنتاه ، واقتصر الحديث بنحو حديثهم ، وزاد : فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه ، وإلا فهي لك .

ذاك لغلبة أهل الصلاح والأمانة ، لا تصل إليها بدخائنة ، فإذا تركها وجدها ، وأما في زماننا فلا يأمن وصول بدخائنة إليها بعده . ففي أخذها إحيائها ، وحفظها على صاحبها ، فهو أولى ، حكاه ابن الممام في فتح القدير ٥ : ٣٥٤ ، وراجعته للتفصيل .

قوله : " الأودي " بفتح الهمزة وسكون الواو ، نسبة إلى أود بن صعب بن سعد العشيرة من مدحج . وأحمد بن عثمان بن حكيم هذا من رجال الشيخين ، توفي سنة ٢٦٠ هـ . كذا في الأنساب للسمعاني ١ : ٣٨٥ و ٣٨٦ .

قوله : " فعر عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه " تمسك بظاهره المالكية والخنايلة . فقالوا : كلما وصفها أحد بوصف صحيح مطابق لنفس الأمر وجب على الملتقط أن

٤٣٦٥- وحدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، حدثني الضحاك بن عثمان ، عن أبي النضر ، عن بسر بن سعيد ، عن زيد بن خالد الجهني ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة ، فقال : عرفها سنة ، فإن لم تعترف ، فأعرف عفاصها ، ووكاءها ، ثم كلها ، فإن جاء صاحبها فأدّها إليه .

٤٣٦٦- وحدثني إسحاق بن منصور . أخبرنا أبو بكر الحنفي ، حدثنا الضحاك بن عثمان بهذا الإسناد ، وقال في الحديث : فإن اعترفت ، فأدّها ، وإلا فأعرف عفاصها ، ووكاءها ، وعددها .

٤٣٦٧- وحدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، ح وحدثني أبو بكر بن نافع ، واللفظ له ، حدثنا غندور ، حدثنا شعبة . عن سلمة بن كهيل ، قال : سمعت سويد بن غفلة .

يدفعها إليه ، ولو لم يأت بيينة ، وسواء غلب على ظن الملتقط صدقه ، أو لم يغلب . وهو قول أبي عبيد ، وداود ، وابن المنذر أيضا . كما في المغني لابن قدامة ٦ : ٣٢٦ .

وقال الحنفية : إن غلب على ظن الملتقط صدق الواصف جاز له أن يدفعها إليه ، ولا يجب ذلك قضاء حتى يقيم الواصف البيينة على أنها ملكه ، وهو قول الشافعي أيضا فيما حكى عنه ابن قدامة ، وجعله النووي رحمه الله المذهب في معنى المحتاج ٢ : ٤١٦ (فذكره صاحب الهداية من أنه مالك في هذه المسألة مبني على رواية مرجوحة عنه) .

ويتأول الحنفية والشافعية في حديث الباب بأنه محمول على ما إذا غلب ظن الواجد صدق الواصف ، فيجوز له الاعطاء حينئذ ، وليس في الحديث أنه يجب على الواجد دفعها إلى كل من يصفها بدون بيينة . وقد مر في أول أبواب القضاء قول النبي ﷺ : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس الح » ، وراجع فتح القدير ٥ : ٣٥٧ وإعلاء السنن ١٣ : ٢٩ .

قوله : سمعت " سويد بن غفلة " هذا الحديث أخرجه البخاري في اللقطة ، باب إذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفع إليه رقم ٢٤٢٦ وباب هل يأخذ اللقطة ، ولا يدفعها تضيع ، حتى لا يأخذها من لا يستحق رقم ٢٤٣٧ ، وأبو داود في اللقطة ، في فائمه ، رقم ١٧٠١ ، والترمذي في الأحكام باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم ، رقم ١٣٧٤ ، وابن ماجه في اللقطة ، باب اللقطة ، رقم ٢٥٠٦ .

قال : خرجت أنا ، وزيد بن صوحان ، وسلمان بن ربيعة غازين ، فوجدت سوطا ،

وسويد بن غفلة هذا ، بفتح الغين والفاء ، من كبار المخضرمين ، كان لدة رسول الله ﷺ ، ولكن الصحيح أنه لم يره ﷺ ، وإنما قدم المدينة حين كان الصحابة تفضوا أيديهم من التراب بعد دفن رسول الله ﷺ ، فأقام بالمدينة ، وروى عن الخلفاء الثلاثة الأول ثم شهد الفتوح ، ونزل الكوفة وبها مات وقد جاوز المائة والثلاثين من عمره ، وكان موصوفا بالزهد والتواضع ، وكان يؤم قومه قائما ، وهو ابن مائة وعشرين سنة . كذا في الإصابة ٢ : ١١٧ .

قوله : " أنا ، وزيد بن صوحان " بضم الصاد ، وسكون الواو ، اختلف في صحبته ، فأنكرها ابن عبد البر ، وأثبتها الرشاطي وغيره ، فروى عن أبي عبيدة : أن له وفادة وصحبة ، وقد أخرج أبو يعلى ، وابن مندة عن علي بن أبي طالب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من سره أن ينظر إلى من يسبقه بعض أعضائه إلى الجنة ، فليتنظر إلى زيد بن صوحان » ذكره الحافظ في الإصابة ١ : ٥٦٦ ولم يتكلم في إسناده بشيء . ثم قطعت يد زيد بن أبي طالب في القادسية ، ثم استشهد سائر يده ، ﷺ في وقعة الجمل . حيث كان مع علي بن أبي طالب . وكتب معاوية إلى سعيد بن العاص ﷺ بوصية به لما رأى من فضله ، وهديه ، وقصده ، وأمرهم بإحسان جوارزه ، وكف الأذى ، عنه . وروى حنبل في فوائده من طريق عمار الذهني ، قال : وطأ عمر راحلته ، وقال : هكذا فاصنعوا به . كذا في الإصابة ١ : ٥٦٦ .

قوله : " سلمان بن ربيعة " اختلف في صحبته أيضا ، قال أبو حاتم : له صحبة ، يكنى أبا عبد الله ، وقال أبو عمر : ذكره العقيلي في الصحابة ، وهو عندى كما قال أبو حاتم . وأذكر ابن مندة صحته ، ويقال له : سلمان الخليل . تخبرته بها ، شهد فتوح الشام ، ثم سكن العراق ، وولى غزو أرمينية في زمن عثمان ، ويقال : إنه أول من فرق بين العتاق والمهجرين ، فلقب « سلمان الخليل » وذكر ابن حبان أنه أول من استقضى على الكوفة ، وكان يلي الخيول أيام عمر بن الخطاب ﷺ . كذا في الإصابة ٢ : ٥٩ و ٦٠ .

قوله : " غازين " لم أقف على اسم هذه الغزوة .

قوله : " فوجدت سوطا " زاد أحمد من طريق شفيان ، عن طلحة : حتى إذا كنا

فأخذته ، فقال لا : دعه ، قلت : لا ، ولكني أعرفه ، فإن جاء صاحبه ، وإلا استمتمت به ، قال : فأبيت عليهما ، فلما رجعنا من غزائنا قضى لي أني حججت ، وأتيت المدينة ، فلقيت أبي بن كعب ، فأخبرته بشأن السوط ، وبقولها ، فقال : إني وجدت صرة فيها مائة دينار على عهد رسول الله ﷺ ، فأتيت بها رسول الله ﷺ ، فقال : عرفها حولا ، قال : عرفتها . فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيت ، فقال : عرفها حولا ، فعرفتها ، فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيت فقال : عرفها حولا ، فعرفتها ، فلم أجد من يعرفها فقال : احفظ عددها ، ووعاءها ، ووكاءها ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فاستمتع بها . فاستمتمت بها ، فلقيته بعد ذلك بمكة ، فقال : لا أدري بثلاثة أحوال ، أو حول واحد .

٤٣٦٨- وحديثي عبد الرحمن بن بشر العبدي ، حدثنا بهز ، حدثنا شعبة ، أخبرني سلمة بن كهيل ، أو أخبر القوم وأنا فيهم ، قال : سمعت سويد بن غفلة قال : خرجت مع زيد ابن صوحان وسلمان بن ربيعة فوجدت سوطا ، واقتص الحديث بمثله ، إلى قوله : فاستمتمت بها . قال شعبة : فسمعت بعد عشر سنين يقول : عرفها عاما واحدا .

٤٣٦٩- وحديثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا جرير ، عن الأعمش ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، ح وحدثنا ابن نمير . حدثنا أبي ، جميعا عن سفيان ، ح وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي ، حدثنا عبيد الله ، يعني ابن عمرو ، عن زيد بن أبي أنيسة ، ح وحدثني عبد الرحمن بن بشر ، حدثنا بهز ، حدثنا حماد بن سلمة ، كل هؤلاء عن سلمة بن كهيل بهذا الاسناد نحو حديث شعبة . وفي حديثهم جميعا : ثلاثة أحوال ، إلا حماد بن سلمة ، فإن في حديثه : عامين أو ثلاثة . وفي حديث سفيان ، وزيد بن أبي أنيسة ، وحماد بن سلمة : فإن جاء أحمد يخبرك بعددها ، ووعاءها ، ووكاءها فأعطها إياه . وزاد سفيان في رواية وكيع : وإلا فهي كسيل مالك . وفي رواية ابن نمير : وإلا فاستمتع بها

بالحديث « وهو مصغر ، اسم موضع ، كما في فتح الباري ٥ : ٩٢ .

قوله : ” فلقيته بعد ذلك بمكة ” قاله : شعبة ، والذي لقيه بمكة : سلمة بن كهيل ، هو الذي صححه الحافظ في الفتح ٥ : ٧٩ .

قوله : ” لا أدري بثلاثة أحوال ” قاله سلمة بن كهيل ، قد صرح به في روايته

باب في لقطة الحاج

٤٣٧٠- حدثني أبو الطاهر ، وبنس بن عبد الأعلى ، قالا : أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب ، عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي : أن رسول الله ﷺ نهى عن لقطة الحاج .

٤٣٧١- وحدثني أبو الطاهر ، وبنس بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن بكر بن سودة ، عن أبي سالم الجيشاني ، عن

مسند الطيالسي ، ولقطه : « قال شعبة : فلقيت سلمة بعد ذلك ، فقال : لا أدري الخ » . وأغرب ابن بطال ، فقال : الذي شك فيه هو أبي بن كعب ، والقاتل هو سويد بن غفلة ، وردده الحافظ في الفتح ٥ : ٨٩ ، لا مزيد عليه .

باب في لقطة الحاج

قوله : « عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي » هو ابن أخي طلحة ، وكان يلقب « شارب الذهب » ، كان من مسلمة الفتح ، وقيل : أسلم في الحديبية ، وأول مشاهدته عمرة القضاء . وشهد اليرموك مع أبي عبيدة ابن الجراح ، قتل مع ابن الزبير بمكة سنة ٥٧٣ هـ ، ودفن بالحرورية ، فلما وسع المسجد دخل قبره في المسجد الحرام . كذا في الإصابة ٢ : ٤٠٣ .

وحديثه هذا : أخرجه أيضا أبو داود في اللقطة ، رقم ١٧١٩ .

قوله : « عن لقطة الحاج » زاد أبو داود : « قال ابن وهب : يعني في لقطة الحاج : يتركها حتى يجد صاحبها » . قال المنذرى في تلخيصه لأبي داود : « وقد قال ﷺ : لا تحل لقطتها إلا لمنشد » والصحيح أنه إذا وجد لقطة في الحرم ، لم يجوز له أن يأخذها إلا للحفظ على صاحبها ، وليعرفها أبدا ، بخلاف لقطة سائر البلاد ، فإنه يجوز التقاطها للملك » .

قلت : الذي ذكره المنذرى هو الصحيح من مذهب الشافعية ، كما صرح به النووي في منهاج ، وقال الخطيب الشربيني تحته : « في رواية البخاري : لا تحل لقطته إلا لمنشد » . قال الشافعي رحمه الله : « أي لمعرفة ، ففرق بينها وبين غيرها ، وأخبر أنها لا تحل إلا للتعريف ،

ولم يوقت في التعريف بسنة غيرها ، فدل على أنه أراد التعريف على الدوام ، وإلا فلا فائدة في التخصيص ، والمعنى فيه أن حرم مكة شرفها الله تعالى مثابة للناس ، يعودون إليه مرة بعد الأخرى ، فربما يعود ما لكها من أجلها ، أو يبعث في طلبها ، فكأنه جعل ما له به محفوظا عليه ، كما غلظت الدية فيه ، راجع معنى المحتاج ٢ : ٤١٧ .

والجمهور على أن لقطة الحل والحرم سواء . يقول ابن قدامة في المغنى ٦ : ٣٣٢ : « وظاهر كلام أحمد والحري أن لقطة الحل والحرم سواء ، وروى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وابن المسيب ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة . وروى عن أحمد رواية أخرى : أنه لا يجوز التقاط لقطة الحرم للملك ، وإنما يجوز حفظها لصاحبها ، فإن التقطها عرفها أبدا ، حتى يأتي صاحبها ، وهو قول عبد الرحمن بن مهدى ، وأبي عبيد ، وعن الشافعي كالمذهبيين . »

واستدل ابن قدامة للجمهور بعموم الأحاديث الواردة في اللقطة ، وبأنها أمانة ، فلم يختلف حكمها بالحل والحرم ، كالوديعة . وقول النبي ﷺ : « إلا لمنشد » يحتمل أن يريد : إلا لمن عرفها عاما ، وتخصيصها بذلك لتأكيدها ، لا لتخصيصها ، كقوله عليه السلام : « ضالة المسلم حرق النار » وضالة الذي مقبسة عليها .

وأجاب صاحب الهداية عن الحديث بقوله : « وتأويل ما روى أنه لا يحل الالتقاط إلا للتعرف ، والتخصيص بالحرم لبيان أنه لا يسقط التعريف فيه ، لمكان أنه للغرباء ظاهرا » وشرحه ابن الهمام في فتح القدير ٥ : ٣٥٧ بقوله : « وتخصيص مكة حينئذ لدفع وهم سقوط التعريف بها ، بسبب أن الظاهر أن ما وجد بها من لقطة فالظاهر أنه للغرباء ، وقد تفرقوا ، فلا يفيد التعريف ، فيسقط ، كما يسقط فيما يظهر لإباحته ، فبين عليه الصلاة والسلام أنها كغيرها من البلاد في وجوب التعريف . »

وأجاب عنه بعضهم بطريق آخر ، فقال : « والمراد بالخبر تأكيد التعريف لها سنة ، لئلا يظن الاكتفاء بتعريفها في الموسم ، لكثرة الناس فيه » حكاه الشريفي في معنى المحتاج ٢ : ٤١٧ .

وقال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن ٢ : ٢٧٣ : « وقال بعضهم : الفرق بين لقطة مكة وغيرها : أن الناس يتفرقون من مكة ، فلا يمكن تعريف اللقطة في العام . فلا يحل لأحد أن يلتقط لقطتها إلا مبادرا إلى تعريفها قبل تفرق الناس ، بخلاف غيرها من البلاد . »

زید بن خالد الجهني ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من آوى ضالة فهو ضال ، ألم يعرفها » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذه التأويلات كلها ساقطة في حديث « لا تحل لقطتها إلا لمنشد » . وأما في حديث الباب ، فالنهي صريح عن التقاط لقطة الحاج ، فيكون حكمها وحكم غيرها مختلفا خلافا ما ذهب إليه الجمهور . ولكن يظهر لي - والله أعلم - أن وجه هذا النهي يؤول إلى عدم اختلاف الحكم . وذلك لأن لقطة الحاج إنما نهى عن التقاطها ، لتكون الحاج لا يحمل معه إلا حوائجه اللازمة . فإنه لا يستغنى عن شيئ مما هو معه . فالظاهر أنه حينما يفقد شيئا من ذلك يطالبه في المكان الذي تركه فيه ، فلو ترك الشئ في محله دون أن يلتقطها أحد وجده المالك بسهولة ، بخلاف ما إذا التقطه المالك وعرفه ، فإنه ربما يختلف محل الفاقد ، والمعرف ، فيكون هذا في مكة ، وذلك في منى ، فلا يفيد التعريف .

إذا ثبت هذا فالظاهر أن لقطة الحاج لا تختلف عن اللقطات الأخرى في الحكم ، من حيث أن الأصل فيها أن لا تلتقط إلا إذا خيف عليها الضياع ، ولذلك نهى عن التقاط الإبل ، فالنهي عن لقطة الحاج جار على هذا الأصل .

ثم إن هذا الحكم معلول لعله الأمن من الضياع والسرقة ، يقول ابن الهمام في فتح القدير ٣٥٧ : « وقد ثبت في صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن لقطة الحاج ، قال ابن وهب : يعني : بتركها حتى يجئ صاحبها ، ولا عمل على هذا في هذا الزمان ، لقشور المشرقة بمكة من حوالى الكعبة ، فضلا عن المتروك . والأحكام إذا علم شرعيتها باعتبار شرط ، ثم علم ثبوت ضده متضمنا مفسدة بتقدير شرعيته معه ، علم انقطاعها ، بخلاف العلم بشرعيتها لسبب إذا علم انتفاؤه ، ولا مفسدة في الإبقاء ، فإنه لا يلزم ذلك ، كالرمل والاضطباع في الطواف لإظهار الجلادة » .

قوله : « عن زيد بن خالد الجهني » هذا الحديث مما تفرد مسلم بإخراجه من بين الأئمة الستة ، وأخرج ابن ماجه (رقم ٢٥٠٣) وأبو داود معناه عن جرير بن عبد الله ، قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يؤوى الضالة إلا ضال » .

قوله : « إلا ضال » . يعني : رجل ضال عن الصراط المستقيم ، ولا يخفى ما فيه من براعة التبيين . والمراد : أن الذي يلتقط ضالة ، لا يعرفها ، بل لثملها . فإنه ضال . والله سبحانه أعلم .

باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها

٤٣٧٢- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، قال : قرأت على مالك بن أنس ، عن فافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : لا يحلبن أحد ما شية أحد إلا بإذنه ، أوجب أحدكم أن تؤتي مشربته ، فتكسر خزانته : فينتقل طعامه ؟ إنما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم ، فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه .

باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها

قوله : " عن ابن عمر " هذا الحديث أخرجه البخاري في اللقطة ، باب لا يحلب ماشية أحد بغير إذنه ، رقم ٢٤٣٥ ، وأبو داود في الجهاد ، باب فيمن قال : لا يحلب ، رقم ٢٦٢٣ ، وابن ماجه في التجارات ، باب النهي أن يصيب منها شيئا إلا بإذن صاحبها ، رقم ٢٣٠٢ .

قوله : " ماشية أحد " الماشية تقع على الإبل ، والبقر ، والغنم ، ولكنه في الغنم ، يقع أكثر ، قاله في النهاية .

قوله : " مشربته " بضم الراء ، وقد تفتح ، أى غرفته ، " ويؤتى مشربته " أى : يأتي أحد غرفته بغير إذنه .

قوله : " فينتقل " سبى للمجهول من الانتقال . وقد وقع في بعض النسخ : " فينتقل " بالياء بدل القاف ، وهو من النتل ، وهو النشر مرة واحدة بسرعة ، وقيل : الاستخراج ، وهو أخص من النتل .

قوله : " طعامه ؟ " هنا انتهى استفهام الإنكار : يعنى : لا يجب أحد ذلك ..

قوله : " تخزن " يعنى : تجمع ، وتحفظ .

قوله : " أطعمتهم " منصوب على كونه مفعولا به .

قوله : " فلا يحلبن " قال ابن عبد البر : في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم

٤٣٧٣- وحدثناه قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن ربح ، جميعا عن الليث بن سعد ، ح وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، ح وحدثنا ابن نمير ، حدثني أبي ، كلاهما عن عبيد الله ، ح وحدثني أبو الربيع ، وأبو كامل ، قالا : نا حماد ، ح وحدثني زهير ابن حرب ، حدثنا إسماعيل ، يعني ابن علية ، جميعا عن أيوب ، ح وحدثنا ابن أبي عمير ، حدثنا سفيان ، عن إسماعيل بن أمية ، ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب وابن جريج ، عن موسى ، كل هؤلاء عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ نحو حديث مالك ، غير أن في حديثهم جميعا : فينقل إلا الليث بن سعد ، فإن في حديثه : " فينقل طعامه " كرواية مالك .

شيئا إلا بإذنه ، وإنما خص الذين بالذكر لتساهل الناس فيه ، فبه به على ما هو أولى منه ، وبهذا أخذ الجمهور ، لكن سواء كان بإذن خاص أو إذن عام . واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه ، وإن لم يقع منه إذن خاص ، ولا عام . وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب سواء علم بطيب نفس صاحبه أو لم يعلم . والحجة لهم ما أخرجه أبو داود ، والترمذي وصححه ، من رواية الحسن عن سمرة مرفوعا : « إذا أتى أحدكم على ما شئته ، فإن لم يكن صاحبها فيها ، فليصوت ثلاثا ، فإن أجاب فليستأذنه ، فإن أذن له ، وإلا فليحلب ، وليشرب ، ولا يحمل » إسناده صحيح إلى الحسن . فن صحح سماعة من سمرة صححه ، ومن لا أعلمه بالانقطاع . لكن له شواهد : من أقواها حديث أبي سعيد مرفوعا : « إذا أتيت على راع ، فتاده ثلاثا ، فإن أجابك ، وإلا فاشرب من غير أن تفسد ، وإذا أتيت على حائط لبستان ، فذكر مثله . أخرجه ابن ماجه ، والطحاوي ، وصححه ابن حبان والحاكم .

وأجيب عنه بأن حديث النهي أصح ، فهو أولى بأن يعمل به ، وبأنه معارض للقواعد القطعية من تحريم مال المسلم بغير إذنه ، فلا يلتفت إليه . ومنهم من جمع بين الحديثين يوجوه من الجمع : منها حمل الإذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه ، والنهي على ما إذا لم يعلم . ومنها : تخصيص الإذن بان السبيل دون غيره ، أو بالمضطر ، أو بحال الحاجة مطلقا وحكي ابن بطل عن بعض شيوخه أن حديث الإذن كان في زمنه ﷺ ، وحديث النهي أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة . ومنهم من حمل حديث النهي على ما إذا كان المالك أخرج من المار . لحديث أبي هريرة : « بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر ، إذ رأينا إبلا مصرورة ، فنبينا إليها ، فقال لنا رسول الله ﷺ : إن هذه الإبل لأهل بيت من

باب الضيافة ونحوها

٤٣٧٤- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي شريح العدوى أنه قال : سمعت أذنانى ، وأبصرت عينائى حين تكلم رسول الله ﷺ ، فقال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر .

المسلمين هو قوتهم ، أيسر كم لو رجعتم إلى مزاولكم ، فوجدتم ما فيها قد ذهب ؟ قلنا : لا ، قال : فإن ذلك كذلك « أخرجه أحمد ، وابن ماجه ، واللفظ له . فيحمل حديث الإذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجا ، وحديث النهى على ما إذا كان مستغنيا . كذا في فتح البارى ٥ : ٩٠ .

وأحسن وجوه الجمع عندى ما ذهب إليه ابن العربي رحمه الله ، وهو أن هذه المسائل تدور على العرف والعادة . وكانت عادة أهل الحجاز والشام المسامحة فى مثل هذا ، بخلاف البلاد الأخرى ، فيحمل الجواز على ما إذا جرت عادة الملاك بالمسامحة لمن شرب اللبن من ضروع الماشية ، فكان الإذن منهم حاصل دلالة . ويحمل النهى على ما إذا لم تجر العادة بذلك . وفى المسألة أقوال أخرى راجع لتفصيلها فتح البارى ٥ : ٨٩ و ٩٠ .

باب الضيافة ونحوها

قوله : " عن أبي شريح العدوى " هو الخزاعى الكعبى رضي الله عنه ، اسمه خويلد بن عمرو على الأشهر أسلم قبل الفتح ، وكان معه لواء خزاعة يوم الفتح ، روى عن النبي ﷺ أحاديث ، وروى أيضا عن ابن مسعود رضي الله عنه ، مات بالمدينة سنة ٦٨ هـ كذا فى الإصابة ٤ : ١٠٢ .

وحديثه هذا : أخرجه البخارى فى الأدب ، باب إكرام الضيف وخدمته ، رقم ٦١٣٥ ، وباب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره رقم ٦٠١٩ ، وفى الرقاق ، باب حفظ اللسان ، رقم ٦٤٧٦ . والموطأ فى صفة النبي ﷺ ، باب جامع ما جاء فى الطعام والشراب ، وأبو داود فى الأطعمة ، باب ما جاء فى الضيافة ، رقم ٣٧٤٨ ، والترمذى فى البر والصلة ، باب ما جاء فى الضيافة ، وغاية الضيافة إلى كم هى ؟ رقم ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، وابن ماجه فى الأدب ، باب حق الضيف ، رقم ٣٦٧٥ .

قوله : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر " ظاهر الحديث انتفاء الإيمان عن من لم يفعل

فليكرم ضيفه جائزته . قالوا : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : يومه وليلته . والضيافة ثلاثة أيام ، فمن كان وراء ذلك فهو صدقة عليه . وقال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت .

٤٣٧٥- **حديثنا** أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا وكيع ، حدثنا عبد الحميد بن جعفر ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي شريح الخزاعي ، قال : قال رسول الله ﷺ : الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة . ولا يحل لرجل مسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه ، قالوا : يا رسول الله ! وكيف يؤثمه ؟ قال : يقيم عنده ، ولا شئ له يقره به .

ذلك ، ولكن المراد به المبالغة ، كقول القائل : إن كنت ابني فأطعني ، تهيجا له على الطاعة ، لا أنه بانتفاء طاعته تنتهي ابنيته .

قوله : " فليكرم ضيفه جائزته " الضيف منصوب على كونه مفعولا به للإكرام ، و " جائزته " منصوب على أنه بدل اشتمال ، والمراد : فليكرم جائزة ضيفه وقيل : إنه منصوب بإسقاط حرف الجر ، والتقدير : فليكرم ضيفه بجائزته ، والأول أصح ، راجع شرح الأبي .

والجائزة في اللغة : العطية ، وجائزة الضيف : ما يتكلف له المضيف في اليوم الأول من طعام وشراب . وقيل : هي ما يزود به المضيف ضيفه عند توديعه ليكني له يوما وليلة ، ويسمى : الجيزة ، أيضا ، لأن المسافر يجوز به من منهل إلى منهل .

قال الخطابي : « سئل مالك بن أنس عنه ، فقال : يكرمه ، ويتحفه ، ويحفظه يوما وليلة ، وثلاثة أيام ضيافة ، قال الخطابي : يريد أنه يتكلف له في اليوم الأول بما اتسع له من برو الطاف ، ويقدم له في اليوم الثاني ما كان بحضورته ، ولا يزيد على عادته ، فإذا جاوز الثلاث فما كان بعد ذلك فهو صدقة ومعروف ، إن شاء فعل ، وإن شاء ترك ، وإنما كره له المقام بعد ذلك لثلا يضيق صدره بمقامه ، فتكون الصدقة على وجه المن والأذى . كذا في جامع الأصول لابن الأثير ٧ : ٦٠ .

قوله : " حتى يؤثمه " قال ابن الأثير في جامع الأصول : « يؤثمه : يوقعه في الإثم ، لأنه إذا أقام عنده ، لم يقره أثم بذلك .

٤٣٦٦- **وحدثنا** محمد بن المثنى ، حدثنا أبو بكر - يعني الحنفى - حدثنا عبد الحميد ابن جعفر ، حدثنا سعيد المقبرى ، أنه سمع أبا شريح الخزاعى يقول : سمعت أذناى ، وبصر عيني ، ووعاه قلبي ، حين تكلم به رسول الله ﷺ ، فذكر بمثل حديث الليث ، وذكر فيه : ولا يحل لأحدكم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه ، بمثل ما فى حديث وكيع .

٤٣٧٧- **حدثنا** قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثنا محمد بن ربح ، أخبرنا الليث ، عن يزيد ابن أبى حبيب ، عن أبى الخير ، عن عقبة بن عامر : أنه قال : قلنا : يا رسول الله ! إنك تبعنا ، فنزل بقوم ، فلا يقرؤنا ، فما ترى ؟ فقال لنا رسول الله ﷺ : إن نزلتم بقوم ، فامروا لكم بما ينبغى للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغى لهم .

قال القاضى عياض رحمه الله : « قد فسره بأن يقيم عنده ولا شئى عنده يضيفه به ، أى ولا يحل له أن يقيم عنده فوق الثلاث ، حتى يوقعه فى الإثم ، أى بأن يقتات به بطول إقامته ، أو بحمله على إطعامه من الأطعمة المحرمة ، أو يكون كالكره له على إطعامه ، كذا فى شرح الأبي .

ووقع فى رواية مالك عند البخارى فى الأدب : « ولا يحل له أن يثوى عنده حتى يخرج به واستدل به الحافظ فى الفتح ١٠ : ٥٣٤ على أن هذا كله محمول على ما إذا لم تكن الإقامة باختيار صاحب المنزل ، بأن يطلب منه الزيادة فى الإقامة ، أو يغلب على ظنه أنه لا يكره ذلك .

قوله : « عن عقبة بن عامر » هذا الحديث أخرجه البخارى فى الأدب ، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه ، رقم ٦١٣٧ ، وفى المظالم ، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظلمه ، رقم ٢٤٦٠ . وأبو داود فى الأطعمة ، باب ما جاء فى الضيافة ، رقم ٣٧٥٢ ، والترمذى فى السير ، باب ما يحل من أموال الذمة ، رقم ١٥٨٩ ، وابن ماجه فى الأدب ، باب حق الضيف ، رقم ٣٦٧٦ .

قوله : « فخذوا منهم حق الضيف » ظهر هذا الحديث أن قرئ الضيف وانجب ، وأن المنزل عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهرا ، وبه قال الليث بن سعد مطلقا ،

وخصه أحمد رحمه الله بأهل البوادي ، دون القرى ، لأن في أسواق الأمصار والقرى ما يغنى
الضيوف عن طلب الطعام من البيوت . وأما الجمهور فذهبهم أن الضيافة سنة مؤكدة ،
وليست بواجبة ، حتى يجوز للنازل أخذها كرها . إلا إذا كان في حالة المصلحة والاضطرار .

وتأول الجمهور في حديث الباب بتأويلات مختلفة فلخصها فيما يلي :

١- حديث الباب محمول على المضطرين .

٢- أشار الترمذى إلى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجا ، فامتنع صاحب الطعام ،
فله أن يأخذه منه كرها . قال : وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسرا .

٣- إنه مخصوص بالعمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الإمام ، فكان على المبعوث
إلهم إنزالهم في مقابلة عملهم الذى يتولونه ، لأنه لا قيام لهم إلا بذلك ، حكاه الخطابى وقال :
وكان هذا في ذلك الزمان ، إذا لم يكن للمسلمين بيت مال . فأما اليوم فأزاق العمال من
بيت المال . قال : وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة . قال :
وبدل له قوله : « إنك تبعثنا » .

٤- إن ذلك كان في أول الإسلام ، حيث كانت المواساة واجبة ، فلما فتحت
الفتوح نسخ ذلك . وبديل على نسخه قوله في حديث أبى شريح : « وجازته يوم ليلة ،
والجائزة تفضل ، لا واجبة .

٥- إن ذلك خاص بأهل الذمة ، وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى
الشام ضيافة من نزل بهم . وضعف القوى هذا الوجه بان ذلك إنما كان في عهد عمر ،
بعد سؤال عقبة بكثير ، فلا يصلح سببا لإجازته الأكل . ولكن يحتمل أن يكون النبي ﷺ
أيضا صالح بعض أهل الذمة بمثل هذا الشرط ، ويكون عمر رضي الله عنه قد اقتدى به في ذلك .

٦- حكى المازرى عن بعض المالكية ، أن المراد أن لكم تأخذوا من عرضهم
بالسنتكم ، فتذكروا للناس عيبتهم . وتصفونهم بالبخل والشح . وهذا عندى أضعف التأويلات .
هذا ملخص ما في فتح البارى ، كتابه المظالم ٥ : ١٠٨ و ١٠٩ . وأقوى الوجوه عندى
في هذا الباب والثالث ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب استحباب المواساة بفضول المال

٤٣٨٨- حدثنا شيان بن فروخ ، حدثنا أبو الأشهب ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري قال : بينما نحن في سفر مع النبي ﷺ ، إذ جاء رجل على راحلة له ، قال : فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا ، فقال رسول الله ﷺ : « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له . ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له . قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل .

باب استحباب المواساة بفضول المال

قوله : " عن أبي سعيد الخدري " هذا الحديث أخرجه أيضا أبو داود في الزكاة ، باب في حقوق المال ، رقم ١٦٦٣ ، وأحمد في مسنده ٣ : ٣٤ ، ولم أجده عند غير مسلم وأبي داود من الأئمة الستة .

قوله : " فجعل يصرف بصره " وفي رواية موسى بن إسماعيل عند أبي داود : « فجعل يصرفها » يعني النقة .

قوله : " يمينا وشمالا " قال في فتح الودود : « الأقرب أن الناقة أعجزها السير ، فأراد أن يرى النبي ﷺ ذلك ، فنعطيه غيرها ، ذكره الشيخ السهاري في بذل الجهود ٣ : ٥٣ . فهو الذي اختاره الشيخ محمود خطاب في المنهل العذب المورود ٥ : ٣٠٦ .

وذكر الشيخ في بذل الجهود عن الشيخ محمد إسماعيل الدهلوي أن قوله ، " فجعل يصرفها يمينا وشمالا " أي فخرا . ولعل مراده أن الرجل كان يفخر ويتبخر بتناقته ، مما يدل على غناه أنه يملك نياقا أخرى ، فأخبر النبي ﷺ بفضل هبة الفضل ، ليراه ويسمعه ويهب المحتاجين ما فضل عن حاجته ، والله أعلم .

قوله : " فضل ظهر " يعني مركوبا فاضلا عن حاجة .

قوله : " فليعد به " أمر من العود بمعنى الرجوع ، أي فليرجع بالإحسان به على المحتاج إليه ، قال في المصباح : عاد بمعرفته عودا ، من باب قال : أفضل له ، يعني تفضل به على غيره . كما في المنهل العذب المورود ٣ : ٣٠٦ .

باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت ، والمواساة فيها

٤٣٧٩- حدثني أحمد بن يوسف الأزدي ، حدثنا النضر - يعني ابن محمد الباي - حدثنا عكرمة ، وهو ابن عمار ، حدثنا إياس بن سلمة ، عن أبيه ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فأصابنا جهد ، حتى هممنا أن ننحر بعض ظهرنا ، فأمر نبي الله ﷺ فجمعنا مزادنا ، فبسطنا له نطعا ، فاجتمع زاد القوم على النطع . قال : فتناولت ،

باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت

قوله : " عن أبيه " يعني سلمة بن الأكوع رضى الله عنه ، وحديثه هذا أخرجه البخاري في الشركة . باب الشركة في الطعام ، والنهد ، والعروض ، رقم ٢٤٨٤ ، وفي الجهاد ، باب حمل الزاد في الغزو ، رقم ٢٩٨٢ .

قوله : " في غزوة " لعلها غزوة تبوك ، فقد مر عند المصنف في الإيمان (باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة) مثل هذه القصة من رواية أبي هريرة ، وقد صح فيها بأنها وقعت في غزوة تبوك ، والله أعلم .

قوله : " جهد " بفتح الجيم ، وهو المشقة ،

قوله : " هممنا أن ننحر بعض ظهرنا " وفي رواية البخاري أنه ﷺ أذن لهم بذلك ، حتى لما اطلع عليه عمر دخل على رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! ما بقاؤهم بعد إيلهم ؟ فقال رسول الله ﷺ : ناد في الناس يأتون بفضل أزوادهم ، فلما ورك عليهم .

قوله : " مزادنا " جمع المازدة ، وهي الوعاء الذي يوضع فيه الزاد .

قوله : " نطعا " يجوز فيه كسر النون ، وفتحها ، وسكون الطاء وفتحها ، والأفصح ، على ما ذكر الزهري رحمه الله كسر النون وفتح الطاء ، وهو بساط من الأديم ، كما في تاج العروس ٥ : ٥٢٦ :

قوله : " فتناولت " أي علوت وترفعت لأنظر إلى الطعام ، وأحزر مقداره .

لأحزره كم هو؟ فعززه كربة العز . ونحن أربع عشرة مائة ، قال : فأكلنا حتى شبعنا جميعا ، ثم حشونا جربنا . فقال نبي الله ﷺ : فهل من وضوء ؟ قال : فجاء رجل بإداوة له فيها نطفة ، فأفرغها في قدح ، فتوضأنا كلنا ، وندغفقه دغفقة أربع عشرة مائة ، قال : ثم جاء بعد ذلك ثمانية ، فقالوا : هل من ظهور ؟ فقال رسول الله ﷺ : فرغ الوضوء .

قوله : " كربة العز " العز . مذكر الشاة وريض العز ، أى برك ، والمراد : قدر ما تريض فيه الشاة ، يعنى : كان جميع الطعام لوجع في موضع واحد لم يتجاوز قدر ما يريض فيه عز .

قوله : " حشونا جربنا " الحشو : ملأ الفراغ ، والجرب بضم الجيم والراء ، وبإسكانها ، جمع جراب .

قوله : " نطفة " أى قليل من الماء .

قوله : " ندغفقه " الدغفقة : الصب الشديد .

قوله : " فرغ الوضوء " بكسر الراء ، أى : انتهى ، والوضوء بفتح الواو ، ماء يتوضأ به . يعنى : قد انتهى الماء الذى يتوضأ به .

قال النووي : « وفي هذا الحديث معجزتان ظاهرتان للنبي ﷺ ، وهما : تكثير الطعام ، وتكثير الماء هذه السكرة الظاهرة قال المازرى في تحقيق المعجزة في هذا أنه كلما أكل منه جزء ، أو شرب جزء ، خاق الله تعالى جزءا آخر يخلفه وفي هذا الحديث استحباب المواساة في الزاد ، وجمعه عند قلته ، وجواز أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة ، وليس هذا من الربا في شئى ، وإنما هو من نحو الإباحة ، وكل واحد مبيح لرفقته الأكل من طعامه ، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته ، أو دونها ، أو مثلها ، فلا بأس بهذا ، لكن يستحب له الإيثار والتقليل ، لا سيما إن كان في الطعام قلة » .

وقال ابن بطال : « استنبط منه بعض الفقهاء أنه يجوز للإمام في الغلاء إلزام من عنده ما يفضل عن قوته أن يخرجه للبيع ، لما في ذلك من صلاح الناس » كذا في فتح البارى

قد وقع القراع من شرح كتاب اللقطة بفضل الله تعالى وحسن توفيقه مساء
يوم الأحد الخامس عشر من شهر رمضان المبارك سنة ست وأربعمائة - ۱۰۶۰ هـ
وآلف من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام . أحمد
تعالى ، وأسأله أن يوفقني لإتمام باقى الأبواب كما
يحبه ويرضاه ، وهو على كل شئ قدير ،
وبالإجابة جدير ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلى العظيم .



الفهرس

تكملة فتح الملهم المجلد الثاني

الصفحة

الموضوع

كتاب الفرائض

- ١ معنى الفرائض لغة
- ٢ فضل علم الفرائض والحث على تعلمه
- ٣ ميزات نظام الإرث في الشريعة الإسلامية
- ٤ جميع ما ترك الميت ميراث
- ٤ الميراث حق الأقارب دون الأجانب
- ٥ الميراث حق للرجال والنساء والصغار والكبار
- ٦ الأقربىة معيار للوراثة
- ٦ الوراثة سبب للملك المطلق البات
- ٦ أسرار أحكام الميراث في الإسلام
- ٧ التدرج في أحكام الميراث
- ٧ المعتبر في الميراث المصاحبة الطبيعية
- ٨ الذكر يفضل على الأنثى في مرتبته
- ٩ السهام أجزاء ظاهرة لكل عالم وجاهل
- ١٠ باب لا يرث المسلم الكافر
- ١٣ باب ألحقوا الفرائض بأهلها
- ١٥ الرد على الروافض في إنكار التعصيب

١٦	مسألة ميراث الحفيد عند وجود الإبن
١٩	باب ميراث الكلالة
٢٩	معنى الكلالة
٢٩	حكم الكلالة مذكور في آيتين
٣٠	هل يشترط للكلالة عدم الأب ؟
٣٢	مسألة مقاسمة الجلد للإخوة
٣٤	الكلام على حديث : أفرضكم زيد
٣٦	البنت والكلالة
٣٨	تنبيه
٣٩	لطيفة في الاستدلال بآية الكلالة
٤٣	باب من ترك مالا فلورثته
٤٤	مسألة قضاء دين الميت من الزكاة

٤٩

كتاب الهبات

٤٩	باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به
٥٤	باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة
٦٥	باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة
٦٥	فائدة مهمة في أول من يبيع أبا بكر الصديق <small>رضي الله عنه</small>
٧٩	باب العمرى
٨٠	الصورة الأولى من العمرى
٨٢	الصورة الثانية من العمرى
٨٤	الصورة الثالثة من العمرى
٩٢	فائدة في الرقي

٩٣

كتاب الوصية

٩٨

باب الوصية بالثلث

١١٤

باب وصول ثواب الصدقات الى الميت

١١٧

باب ما يلحق الانسان من الثواب بعد وفاته

١١٧

باب الوقف

١٢٢

مسألة مشروعية الوقف ولزومه

١٢٤

هل ينتقل ملك الواقف الى الموقوف عليه

١٢٨

باب ترك الوصية لمن ليس له شئ يوصى فيه

١٣١

الرد على الشيعة في قولهم بوصاية علي رضي الله عنه

١٣٩

مطاعن الشيعة في قصة القرطاس والرد عليها

١٤٢

الجواب عن الطعن الثاني

١٤٣

الجواب عن الطعن الثالث

١٤٤

الجواب عن الطعن الرابع

١٤٧

كتاب النذر

١٤٧

باب الأمر بقضاء النذر

١٥١

باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً

١٥٧

باب لا وفاء لنذر في معصية الله

١٦٤

تحقيق مذهب الحنفية في وجوب الكفارة في النذر بالمعصية

١٦٧

باب من نذر أن يمشی إلى الكعبة

١٧٥

كتاب الايمان

١٨١

باب من حلف باللات والعزى

١٨٣

التعريف باللات والعزى وتاريخهما

١٨٦	باب نذب من حلف يمينا فرئ غيرها خيرا منها إلخ
١٨٨	مسألة التكفير قبل الحنث
٢٠٤	باب اليمين على نية المستحلف
٢٠٦	باب الاستثناء في اليمين وغيرها
٢٠٩	قصة سليمان عليه السلام في طوافه على نسائه
٢١٢	حصة هذه القصة
٢١٥	فوائد أخرى
٢١٦	باب النهي عن الإصرار على اليمين إلخ
٢١٧	باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم
٢٢٣	باب حصبة المالك
٢٣٢	باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا
٢٤٥	باب من أعتق شركا له في العبد
٢٥٢	باب جواز بيع المدبر

٢٥٩ كتاب القسامة والمحاريب والقصاص

٢٦٢	تقسم العقوبات إلى حدود وتعزير
٢٦٣	هل يجوز تحديد التعزير بتقنين من الحكومة ؟
٢٦٦	العقوبات للتنكيل
٢٦٦	الحدود تندرى بالشبهات
٢٦٧	الفرق بين الحد والتعزير في الشبهة
٢٦٨	باب القسامة
٢٧٥	اختلاف الفقهاء في أحكام القسامة
٢٧٥	مسألة مشروعية القسامة

٢٧٦	اختلاف الفقهاء في تصوير القسامة
٢٨٠	مسألة تحليف الأولياء
٢٨٤	الجواب عن قصة خيبر
٢٨٦	المسألة الثالثة في موجب القسامة
٢٨٨	القسامة من جهة العمل في عصرنا الحاضر
٢٩٤	باب حكم المحاربين والمرتدين
٢٩٨	مسألة بول ما يوكل لحمه
٣٠١	مسألة التداوى بالمحرم
٣٠٨	أحكام الخرابة
٣٠٩	حكم الخرابة بدون قصد المال واختطاف الطائرات
٣١٠	هل يشترط في الخرابة أن تكون خارج مصر؟
٣١١	عقوبة الخرابة
٣١٤	مسألة قتل المرتد
٣١٦	الأحاديث الدالة على قتل المرتد
٣٢٠	هل يمكن حمل هذه الأحاديث على الباطي
٣٣٠	باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحدثات والمثقلات وقتل الرجل بالمرأة
٣٣٦	تنبيه في تحقيق مذهب أبي حنيفة
٣٣٧	الجواب عن حديث الباب
٣٣٧	العمل في عصرنا الحاضر
٣٣٩	مسألة قصاص النفس بمثل فعل القاتل
٣٤١	ما يدخل في حكم السيف لاستيفاء القصاص
٣٤٢	استطراد في قصة أبي حنيفة مع أبي عمرو ابن العلاء
٣٤٤	باب السائل على نفس الإنسان أو عضوه إلخ

٣٤٨	مبدأ الدفاع الشرعى
٣٥٢	باب إثبات القصاص فى الإنسان وما فى معناها
٣٥٣	لا يحكم على الظاهر دائما
٣٥٤	رفع تعارض الروايات فى هذه القصة
٣٥٥	مسألة القصاص بين الرجال والنساء
٣٥٦	باب ما يباح به دم المسلم
٣٥٨	باب إثم من سن القتل
٣٦٠	باب المجازاة بالدماء فى الآخرة وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة
٣٦١	باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال
٣٦١	معنى قوله ﷺ : إن الزمان قد استدار كهيئته
٣٦٩	باب صحة الإقرار
٣٧٠	لا تجب الدية على القاتل فى العمد إلا برضائه
٣٧٤	باب دية الجنين ووجوب الدية على عاقلة الجانى
٣٧٩	العاقلة من هم ؟

كتاب الحدود

٣٨٦	باب حد السرقة ونصابها
	توجيه حديث الباب
٣٩٩	باب قطع السارق الشريف وغيره والنهى عن السفاهة فى الحدود
٤٠٦	باب حد الزنا
٤٠٧	اختلاف الأئمة فى تغريب الزانى
٤٠٩	الجمع بين الجلد والرجم
٤١٢	باب رجم السيب

الموضوع	الصفحة
آية الرجم لم تكن من القرآن قسط	٤١٥
تحقيق وجوب الرجم على المحصن	٤١٨
تواتر أحاديث الرجم	٤١٩
تاريخ واقعات الرجم	٤٢٤
الإجماع على وجوب الرجم	٤٢٩
الرد على من زعم أن الرجم تعزير	٤٣٠
باب من اعترف على نفسه بالزنا	٤٣٧
المنة مساوية لكتاب الله إذا ثبتت بطريق قطعي	٤٦١
باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا	٤٦٤
مسألة إحصان أهل الذمة ورجمهم	٤٦٨
هل حكم النبي ﷺ في رجم اليهود بالتوراة أو بشرية نفسه	٤٧١
اختلاف الأئمة في إقامة السيد الحدود على مماليكه	٤٧٩
باب تأخير الحد عن النفساء	٤٨٤
باب حد الخمر	٤٨٧
مقدار حد الشارب	٤٨٨
ضرب الشارب حد أو تعزير	٤٩٢
قدر الشرب الموجب للحد	٤٩٤
استطراد	٤٩٦
وجوب الحد بقيتي الخمر	٥٠٢
باب قدر أسواط التعزير	٥٠٨
باب الحدود كفارات لأهلها	٥١٥
باب جرح العجاء والمعدن والبئر جبار	٥٢٠
أحكام جنابة البهيمة	٥٢١
حكم ما تنلفة السيارة	٥٢٣

٥٢٥ وجوب الخمس على المعدن والركاز

٥٣٠ كتاب الافضية

٥٣٠ معنى القضاء لغة وشرعا

٥٣٠ القضاء في الجاهلية

٥٣١ القضاء في الإسلام

٥٣٣ خطورة منصب القضاء

٥٣٤ مشروعية القضاء وفضائله

٥٣٧ استقلال سلطة قضاء في الإسلام

٥٣٩ أمثال عدل القضاة السلف في الإسلام

٥٤٠ انفصال سلطة القضاء من سلطة التنفيذ

٥٤١ القضاء في الإسلام مجاني

٥٤٢ تعدد القضاة في قضية واحدة

٥٤٣ النقص والاستئناف في القضاء

٥٤٤ واجب الإمام أن يتفقد أحوال القضاة

٥٤٥ واجب القاضي في تيسير الدعوى

٥٤٦ الفرق بين النظام الحصى والنظام التفتيشي

٥٤٧ باب اليمين على المدعى عليه

٥٤٨ هل تشترط الخلطة في توجيه اليمين ؟

٥٥٠ المذاهب في رد اليمين على المدعى

٥٥١ مسألة فيما لا يجري فيه الاستحلاف

٥٥٢ مسألة يمين الاستظهار

٥٥٣ باب وجوب الحكم بشاهد ويمين

٥٥٥	شرح الآية الواردة في أمر الشهادة
٥٥٧	هل يقضى باليمين مع شاهد واحد ؟
٥٦٣	معنى الحديث المشهور
٥٦٥	باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن
٥٦٧	شروط نفاذ القضاء ظاهراً وباطناً
٥٧١	ترجيح مذهب أبي حنيفة رحمه الله في نفاذ القضاء ظاهراً وباطناً
٥٧٣	معنى نفاذ القضاء باطناً
٥٧٤	تنبيه في القضاء بالنكول واليمين
٥٧٥	هل يمكن الخطأ في اجتهاد النبي ﷺ ؟
٥٧٦	باب قضية هند
٥٧٨	مسألة الظفر
٥٨١	فائدة في الظفر بمال بيت المال
٥٨٤	الهوائد المستنبطة من حديث عائشة في قضية هند
	باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع وهات وهو الامتناع من
٥٨٥	أداء حق لزمه أو طالب ما لا يستحقه
٥٨٧	المراد بالنهي عن كثرة السؤال في الحديث
٥٨٩	المراد بالنهي عن إضاعة المال في الحديث
٥٩١	باب بيان أن أجر الحاكم إذا اجتهد أصاب أو أخطأ
٥٩٣	باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان
٥٩٥	باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور
٥٩٧	باب بيان خير الشهود
٥٩٩	باب اختلاف المجتهدين
٥٩٩	قصة حكم داود وسليان عليهما السلام والبحث فيه
٦٠١	باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

٦٠١	باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين
٦٠٤	كتاب اللقطة
٦٠٥	أحكام اللقطة
٦٠٧	بيان مدة تعريف اللقطة
٦٠٨	اختلاف مدة التعريف حسب اختلاف قيمة اللقطة
٦٠٩	مسألة استمتاع المتقط باللقطة
٦١١	هل تحمل اللقطة لمن التقطها ؟
٦١٣	أحكام اللقطة .
٦١٧	الفرق بين لقطة الإبل وغيره
٦١٩	هل تر اللقطة إلى صاحبها إذا عرفها
٦٢١	الأحاديث في أحكام اللقطة
٦٢٣	الفرق بين لقطة الحل والحرم
٦٢٥	باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالِكها
٦٢٧	باب الضيافة ونحوها
٦٢٩	بيان ما يجب على الضيف والمضيف
٦٣١	باب استحباب المواساة بفضول المال
٦٣٢	باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت
٦٣٣	معجزتان للبنى <small>عليه السلام</small> ظاهرتان عند قلة الماء والزاد

